مجلة قراءات علمية
في الأبحاث والدراسات العلمية

العدد الثامن والخمسون ■ غشت ■ 2026 ■ Number 58 ■ August ■

مجلة قراءات علمية

في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية

Scientific Readings Journal
In legal research and studies and human sciences

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجال العلوم القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية

مديرة المجلة:
الأستاذة حليمة عبد الرمى

رئيس التحرير:
الدكتور محمد علي امدغري

التنسيق العام:
الأستاذ محمد القاسمي

الطبعة الأولى

دار القلم للطباعة والنشر - المغرب

ردمد: ISSN: 2737-8322 * الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 * معامل التأثير العربي: 1.82 * جميع حقوق النشر محفوظة©

Majalatkiraat@gmail.com

www.allbahit.com

بسم الله الرحمان الرحيم

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)

صدق الله العظيم

الآية الحادية عشر(11) من سورة المجادلة

- عنوان المجلة : **مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات العلمية**
- مسؤولو المجلة : **ذة حليمة عبد الرمى ▪ د محمد علي امدغري ▪ ذ محمد القاسمي**
- مجال الاشتغال : **نشر المقالات في مجال العلوم القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية والاجتماعية**
- شركاء المجلة : **دار المنظومة العربية ▪ موقع الباحث العلمي**
- الإيداع القانوني عدد : **02 ن د 2021**
- الرقم الدولي المعياري للدورية : **ISSN: 2737-8322**
- التواصل مع المجلة : **MAJALATKIRAAT@GMAIL.COM - WATHSAPP – 212649027884**
- الموقع العلمي: **WWW.ALLBAHIT.COM**

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر وللمجلة ©

مجلة قراءات علمية

في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية المغربية والمقارنة

مسؤولو المجلة:

مديرة المجلة. ذة حليمة عبد الرمي رئيس التحرير. د محمد علي امدغري المكلف بالتواصل. ذ محمد القاسمي

الدكتور يونس نفيد	الدكتور سمير أيت أرجدال	الدكتور عبد اللطيف الشنتوف
الدكتور خالد الحمدوني	الدكتور يونس الزهري	الدكتورة حليمة المغاري
الدكتور عادل الأصيل	الدكتور محمد لكريني	الدكتورة منى كامل تركي
الدكتور عمر بوراس	الدكتور محمد علي حيداس	الدكتور محمد بومديان
الدكتور عبد المولى بن أشبيبة	الدكتورة أمينة رضوان	الدكتور نور الدين السعداني
الدكتور عثيق السعيد	الدكتور عبد الحميد عدنان	الدكتور مليح عابدي
الدكتور صالح أيت داحماد	الدكتور حميد النهري	الدكتور المصطفى المرابط
الدكتور عادل راجع	الدكتور همام القوصى	الدكتور موحى اوسيدي اعمر
الدكتورة لالة إكرام العلمى	الدكتور أمين أعزان	الدكتور بدر بوخلوف
الدكتور رضوان الطريبق	الدكتورة سامية رماش	الدكتور جاد الله الإدريسى
الدكتور الهومات ياسين	الدكتور رضوان العنبى	الدكتورة وئام بوشوكة
الدكتور زهير لعميم	الدكتور نور الدين السعداني	الدكتور فيصل كرمات
الدكتور خالد صالح	الدكتور أنس سعدون	الدكتورة اسلام أخياظ
الدكتور الشرقاوي القرقار	الدكتور عبد الرحيم عمامو	الدكتور مصطفى ميمون
الدكتور عبد العالي عدنان	الدكتور سعد بهتى	الدكتور خالد هيدان
الدكتور التزاني نور الدين	الدكتور الداه سيدي محمد	الدكتور اسماعيل الوفى
الدكتور سامي دقاقي	الدكتورة نورة الصالحي	الدكتورة ثورية كطاي
الدكتور ابراهيم عزيزي	الدكتورة رشيدة بوكرامى	الدكتور ميلود حاجب
الدكتورة أسماء يعقوبي خبيزة	الدكتور إبراهيم بنمنى	الدكتورة لوبنا نقاشى
الدكتور رشيد خي	الدكتور سليمان اشتوي	الدكتور أشرف نزهى
الدكتور بلال المويني	الدكتورة رداد شملال	الدكتور المنوالي فتح الله

الدكتور مصطفى المرابط	الدكتور ابراهيم أشويعر	الدكتور عثمان حطربوش
الدكتور سعيد شكاك	الدكتورة سهام صبري	الدكتور علي دومي
الدكتور هشام أزوكار	الدكتور عبد الواحد الدافي	الدكتور نبيل بلمكى
الدكتور نور الدين لعروبي	الدكتور حجي عبد الحق	الدكتور عبد الله الرازقي
الدكتور محمد مسعف	الدكتورة ليلى الضالع	الدكتور عبد الرحيم اسوس
الدكتور محمد محاسيني	الدكتور حكيم التوزاني	الدكتور يوسف بن هيبة
الدكتور عبد العالي ايت بلحاج	الدكتور محمد ختام	الدكتورة مريم بوطاهر
الدكتور ابتسام النوري	الدكتور أنوار بوهلال	الدكتورة سميرة خزرون
الدكتورة تورية بوستة	الدكتورة سناء بن مسعود	الدكتور الحبيب العطشان
الدكتور فريد خيرالدين	الدكتورة فدوى المسعودي	الدكتور عبد اللطيف أكدي
الدكتور حميد ايت الحيان	الدكتور محمد أشقير	الدكتور محمد بهدان
الدكتور الشيخ سيداتي أحمدو	الدكتور رضوان سفراوي	الدكتورة نجوى غميجة
الدكتور عبد الله ايت الطالب	د.محمد يحظيه ولد البكاي	الدكتور عنان عباسي
الدكتور رشيد لمقدم	الدكتور عماد المرنيسي	الدكتور عصام أزمي
الدكتور جواد حنجير	الدكتور فحفوحي محمد	الدكتور يونس باعدي
الدكتورة سلم لمباركى	دة سلمى الحسنى السباعى	الدكتورة إلهام مامونى
الدكتور هشام العوفي	الدكتورة زينب قرواني	الدكتورة لبنى الحيمر
الدكتور العابد العمراني الميلودي	الدكتور علي الدوه	الدكتور عبد العالي مغشيش
الدكتور عبد اللطيف لمزرع	الدكتورة سمية رفاش	الدكتورة غزلان بوعبدلي
الدكتورة كوثر هيلالي	الدكتور محمد على امدغري	الدكتورة بسمة بلحمرة
الدكتورة مونية عبد الوهاب	د حميد ايت علي او الحاج	د مصطفى مخروط
د قندوسى عبد النور	الدكتور سفيان مشرف	الدكتورة ازوكاغ لوبنة
د عبد الفتاح التيجاني	الدكتور محمد لكيحال	الدكتورة ايمان المهاجر
الدكتور عبدالعالي المزواري	الدكتورة صباح بلحيمر	الدكتور عبد الفتاح الحمومى
الدكتور المصطفى السعيدي	الدكتور محمد البابيي	الدكتور طه الهبوز
الدكتورة السمغوني الهام	الدكتورة لبنى مساعف	د محمد أكرم أحمد بركات
الدكتور عسري يوسف	الدكتورة أسماء وردي	الدكتور عمر أبو مريم
الدكتورة سعاد الفحصى	الدكتور الطيب الشارف	الدكتور مجد عبد المنعم
الدكتور محمد شكاك	الدكتور توفيق عطيفي	الدكتورة هاجر بن اصبيح
الدكتورة لمياء سهران	الدكتور محمد العوداتي	الدكورة اكرام القبابي
الدكتورة هند اليونسى	الدكتورة كوثر الروكاني المرزوقي	الدكتورة منال لقرع
الدكتورة منى جباري	الدكتور عمر بنسعيد	الدكتور عبد الرحيم ملوكى
الدكتور عزيز بوقنطار	الدكتور مراد شفيق	الدكتورة لطيفة الهيتمي
الدكتورة لطيفة لمسيلة	الدكتورة دنيا تامري	الدكتورة الرزيق للازهور
الدكتورة سومية حكيم	الدكتورة سعيدة حليمى	الدكتور محمد ضريف

الدكتور عبد الله اغزف	الدكتور عبد الكامل اوزال	الدكتورة أسماء الدومي
الدكتور نبيل خرشي	الدكتور محمد عزوزي	الدكتور حسن بوصبر
الدكتورة منال بادل	الدكتور مصطفى البصراوي	الدكتور توفيق عورة
الدكتور حسن الأطرش	الدكتور رشيد العمارتي	الدكتورة نادية العساوي
الدكتورة فتيحة النكادي	الدكتور حكيم نحال	الدكتورة غزلان بوسى
الدكتور محمد الخلوفي	الدكتور محمد زيار	الدكتور إبراهيم السهول
الدكتور محمد أمين ناجي	الدكتور إسماعيل بنسعيد	الدكتور كمال بروحو
الدكتورة نجلاء لعواج	الدكتورة زينب حميدي	الدكتور عبد الحي الحسنى
الدكتور صالح محمد هارون	**دة هناء الرغيوي الحمزاوي**	**الدكتور بدر الحيمودي**
الدكتور المصطفى شوكري	**الدكتورة إيمان ناجح**	**الدكتور مبارك قاسم**
دة. ريم محمد طيب حامد الحفوظي	**د. لقاء خليل اسماعيل يحي الغزالي**	**الدكتورة مريم ازايا**
الدكتور رضوان البوري	**الدكتورة الأمين زهرة**	**الدكتورة سارة بنباهة**
الدكتورة حسنة الرحموني	**الدكتور عبد العزيز لعبيدي**	**الدكتورة الكوطيط سلوى**
الدكتور حمزة لعروسي	**الدكتور فؤاد المستفيد**	**الدكتورة ثريا العاقل**
الدكتور محمد حدري	**الدكتور الشيخ أسماعيل الطلبه**	**الدكتورة غيتة السنتيسي**
د عبد الرحمان المختار اولاد طرادة	**الدكتورة نهى رحمون**	**الدكتور حسن قليلي**
الدكتور يوسف حنجاف	الدكتور المصطفى طايل	**الدكتور عزيز عجان**

لجنة المراجعة والنشر

ذ عبد الصمد بولحية	ذة سناء أرشوق	ذة صفاء خلوقي
ذ حاتم نابيب	ذ أنور السدات الحمري	ذة حياة القسوري
ذ هشام اوهى	ذة حليمة أكشو	ذة مريم سيموري
ذ محمد أمين اسماعيلى	ذ عماد أكضيض	ذة أسماء اليوسفى

شروط النشر في مجلة قراءات علمية

- أن يكون المقال محترما لشروط وقواعد وأبجديات البحوث العلمية المتعارف عليها.....
- أن ينصب موضوع المقال على مجال العلوم القانونية والاقتصادية أو العلوم الإنسانية والشرعية والاجتماعية.....
- احترام الأمانة العلمية، وتوثيق المعلومات، وتفادي الأخطاء المادية والمنهجية.....
- أن يكون البحث أو المقال قد أجاب عن الإشكاليات التي طرحها في مجملها.....
- تُدرج الإحالات وتوثيق المعلومات في أسفل كل صفحة حصرا تحت طائلة رفض المقال.....
- تُدرج جميع المراجع المعتمدة في تحرير المقال أسفل الخاتمة مباشرة تحت طائلة رفض المقال.....
- يُضمن بالمقال وجوبا البيانات الكاملة للكاتب (اسمه الكامل ودرجته العلمية) .....
- يتعين على كاتب المقال باللغة العربية ترجمة عنوانه إلى اللغة الإنجليزية.....
- يتحمل كاتب كل مقال منشور بالمجلة المسؤولية عما به من سرقات أدبية ومغالطات علمية.....
- تُرسل المقالات إلى بريد المجلة حصرا (**majalatkiraat@gmail.com**) .....
- تُدرج المقالات المرسلة في الأعداد المناسبة لها حسب تاريخ تلقيها إلا في حالة الاستعجال القصوى.....
- تسلم شواهد النشر ووعود بالنشر في ابانهم لأغراض علمية ومهنية .....
- تُنشر المجلة على أوسع نطاق، ويبقى نشر المقالات بالمجلة مؤرى عنه حسب وضعية كل باحث.....
- يُمكن، وعند الضرورة، إصدار أعداد ورقية كمؤلفات جماعية من مجلة قراءات علمية.....
- كُل المواقف التي ترد بالمقالات المنشورة بالمجلة لا تعبر إلا عن آراء كاتبيها ولا تعبر عن رأي المجلة.....

فهرس

مقالات وأبحاث قانونية واقتصادية باللغة العربية

من علمية التعميم إلى علمية التغيير: نحو تأسيس إبستمولوجي للبحث التدخلي التربوي.....	15
الدكتور عادل يالي	
بدائل شرعية لعقود الخيارات في الأسواق المالية.....	19
الدكاتورة فاطمة المنى	
من الإدارة القضائية الإلكترونية إلى رهانات العدالة الخوارزمية بالمغرب.....	33
الدكتور عادل يالي	
أثر أسلوب القائد السياسي في تأثير على القرار التصويتي للناخب عبر المنصات الرقمية.....	53
الدكتور أسامة البلغيثي	
الحق في الصحة من منظور الاجتهاد الدستوري المقارن.....	84
الدكتور ياسين افقير	
العدالة المجالية والتفاوتات الترابية: مقاربة نظرية في تحليل اللامساواة المكانية.....	106
الدكتور محمد عالي المختار التقي	
القطاع الزراعي في موريتانيا بين هشاشة الموارد ورهانات التنمية القروية المستدامة.....	123
الدكتور عبد الله سيد محمد ابنو	
الكراء التجاري من خلال مدونة التجارة الموريتانية (دراسة مقارنة).....	147
الدكتور سيد محمد امين	
الكمبيالة في ضوء القانون الموريتاني.....	159
الدكتورة أم كلثوم بنت محمد الأمين	
النيابة العامة في التنظيم القضائي المغربي تنظيمها وخصائصها، صلاحياتها وحدود استقلالها.....	169
الدكتور عزيز عجان	
حلول أجال الديون وعمليات التصفية القضائية.....	182
الدكتور سيداب سيد عبد الله عالي	

خصخصة المرافق العمومية وانعكاساتها على ضمانات المنتفعين: دراسة تحليلية مقارنة.....	201
الدكتور عبد القادر يوسف شامخ	
دراسة مقارنة لنظام الائتمان الإيجاري في مدونة التجارة الموريتانية.....	221
الدكتور العالم الحسن عالي	
عقد التخلي عن حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة في التشريع المغربي.....	237
الدكتورة حفيظة العدراري	
أثر القيادة الاستراتيجية على الأداء الوظيفي: دراسة حالة مكتب محافظ ظفار بسلطنة عمان.....	257
الباحثة نور بنت حسين علوي مقيبل	
إشكالات إشهار الحقوق الواردة على الحقوق الواردة على العقار.....	280
فاطمة الزهراء احطيطو	
الأبارتهايد الرقمي في فلسطين.....	298
محمد الخالدي	
دور الامن السيبراني في حماية البنية التحتية الرقمية.....	315
علي يوسف سالم يوسف الحمادي	
دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الاستدامة المؤسسية في القطاع الحكومي بدولة الامارات العربية	327
مهدي ناصر سالم أحمد الحميري	
ضريبة الكربون في النظام الجبائي المغربي: شروط التنزيل في ظل آلية التعديل الكربوني.....	344
إسماعيل الناصري	
فعالية العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية في المغرب في ضوء القانون الجديد رقم 43.22.....	358
وفاء مصباح	
التشريعات الإدارية المنظمة للقطاع التعليمي: دراسة تحليلية لأثرها على الأداء الإداري.....	370
م.م. سرمد ماجد عبد خضر الجوعاني	
نظام التعاضد بالمغرب بين التنظيم القانوني والرقابة المؤسساتية.....	387
سهام خيدري	

مقالات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية

تدريس مادة التربية الإسلامية وفق المنهاج الدراسي الجديد لسنة 2016 بالمغرب.....	409
الدكتور بوبكر اشو	
دور أنشطة الحياة المدرسية في تنمية شخصية المتعلمين في الطور الثانوي التأهيلي.....	420
الدكتور بوبكر اشو	
أثر تلخيص المفتاح في أنظام البلاغة الشنقيطية: دراسة نقدية مقارنة.....	425
الدكتور يحظيه محمد عالي بيات	
إدارة مخاطر التمويل بصيغة السلم: الإشكالات والحلول.....	443
ذ. أحمد الأحمدي	
أسباب النزول بين تخصيص الحكم وشمول المعنى.....	460
الدكتور ألّ محمد الحاج بالا	
أصوليو الحنابلة في ديالى منهجهم نماذج مختارة.....	470
أ م د فؤاد محمود عطية	
الشناقطة والاهتمام بالمتشابه اللفظي في القرآن الكريم، تهذيب كفاية القاري نموذجا.....	490
الدكتور ألّ محمد الحاج بالا	
حاشية إبراهيم بن مصطفى الشهير بـ (وحدي) على تفسير البيضاوي سورة (العلق) دراسة وتحقيق.....	501
م . م إبراهيم جبار خالد داود	
ألفاظ الحضارة العمانية بين الاستعمال والإهمال لدى طلبة المرحلة الجامعية بسلطنة عمان.....	514
عبدالحميد بن يحيى بن سفيان الراشدي	
المبادرات الإيجابية في القرآن الكريم والسيرة النبوية قراءة في المظاهر والمقاصد الشرعية.....	530
السالم الشيخ محمودا	
المناسبة في القرآن الكريم بين الرفض والاعتبار.....	541
الدكتور ألّ محمد الحاج بالا	

تدريس المهارات الناعمة في التعليم الجامعي المغربي.....	552
فيصل لحلو عابد و مروان الحدبان	
بلاغة الاستدلال في القرآن، آية الخلق: { أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون} [الطور: 36].....	571
فاطمة الزهراء بن الحسين	
جماليات المرأة اليهودية المغربية في لوحات المستشرقين الفرنسيين خلال القرن التاسع عشر.....	579
مبارك توكي	
دور الأسرة المسلمة في بناء الهوية في ظل العولمة – دراسةٌ تأصيلية وآلياتٌ مقترحة.....	598
الدكتور أمين (محمد فرج) جميل حسان	
فن الإقلال في تجربة مسرح أكون نحو رؤية أبراخيلية.....	613
عيسى الورواط و الدكتور منير السرحاني	
مناظرات إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- على ضوء طُرق المناظرة المصطلح عليها.....	630
الدكتور محمد بنيرو	
تيزنيت: 1882- 1975 جرد وتصنيف التراث المادي.....	645
سعيد إدابراهيم	
رسالة «روح التوشيح» في شرح حديث أم زرع لعلي سليمان الدمناتي (ت1306هـ): دراسة وتحقيق.....	686
عبدالله حاوكش و حسام حاوكش	
من تكلم فيهم النقاد ولم يحكموا بتركهم، دراسة في مصطلحات الجرح ومراتب الرواة.....	712
الدكتور السالك فال ألمين سيد أحمد النكه	

مقالات وأبحاث متنوعة باللغات الأجنبية

Algorithmic Propaganda through Facebook Reels: An Experimental Study of Ideological Exposure in Morocco	728
Dr. Jaouhara Elmzandi	
L'importance économique du lac de R'kiz et ses répercussions sur les conditions de vie de la population locale : une étude de terrain	743
Khadijetou LEFFAD - Moulaye Ahmed El Arbi - Dr. Khadijetou El Aoun	

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

789	Les acteurs économiques et l'environnement.....
	LEILA LAHMAR
802	The Role of Artificial Intelligence in Enhancing the Quality of Financial Accounting Information...
	Ali Mushtaq Talib - Ridha Dakheel Ali - Shaymaa Issa Abbas
823	Conformité institutionnalisante et endogénéité réglementaire: trajectoires organisationnelles de mise en œuvre de l'EU AI Act
	Salma Kadiri Alaoui
855	Le rôle des institutrices de l'Alliance israélite universelle dans les transformations sociales et culturelles de la communauté juive marocaine sous le Protectorat français (1912-1949)
	TOUGUI Mbarek
876	The impact of digital marketing strategies on raising insurance awareness: An analytical study at the National General Insurance Company
	Abbas Muslih Hasan 1

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

تقديم للعدد . ذة حليمة عبد الرمي

باحثة - مديرة المجلة
محامية م بهيئة المحامين بالدار البيضاء



بسم لله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين...أما بعد؛ إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن نقص شريط مجلة قانونية تنضاف للساحة العلمية كي تكون بين يدي كل باحث وممارس ومهتم بالشؤون القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية، حيث تسنح له الفرصة لنشر مقالاته وأبحاثه المتوفرة على شروط وقواعد النشر المسطرة من قبل طاقم المجلة ويعرف بها على أوسع نطاق.

فبعد تفكير ممل، وشد وجدب، تقرر إخراج هذه المجلة لحيز الوجود، حيث اختار الطاقم المؤسس لها عنونتها بـ (مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية)، وللإشارة، فالعدد الثامن والخمسون من صرح هذا المصنف يتضمن مقالات وأبحاث علمية جادت بها جعب باحثين أفذاذ من المغرب وغيره، أساتذة جامعيين ودكاترة وباحثين في الشأن القانوني والعلوم الإنسانية، ستكون بحول الله اضافة كبيرة لميدان البحث العلمي الخصب؛ فالشكر الجزيل لأعضاء للجنتين العلمية والمراجعة اللغوية والنشر كل باسمه وصفته على ما أبدوه من رغبة جامحة للتعاون مع طاقم المجلة بقصد الرقي بمنسوب ومستوى البحث العلمي في المغرب والوطن العربي.

وفي انتظار العدد التاسع والخمسون، تقبلوا مني معشر الأفاضل أزكى عبارات التقدير والاحترام، والسلام على من اتبع طريق الرحمان...حرر بالدار البيضاء - المملكة المغربية بتاريخ 2026/08/20.

مقالات وأبحاث علمية في تخصص العلوم القانونية والإقتصادية باللغة العربية

مجلة علمية محكمة
ر دهد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

الدكتور عادل يالي
باحث في العلوم القانونية والسياسية

من علمية التعميم إلى علمية التغيير: نحو تأسيس إبستمولوجي للبحث التدخلي التربوي بوصفه منتجًا للمعرفة المهنية . دراسة نظرية نقدية في جدلية المعرفة والفعل

From the Science of Generalisation to the Science of Change: Towards an Epistemological Foundation for Educational Interventional Research as a Producer of Professional Knowledge. A Critical Theoretical Study of the Dialectic of Knowledge and Action

مقدمة:

أضحى تجديد العلاقة بين البحث التربوي والممارسة المهنية من أبرز القضايا التي تستأثر باهتمام الفكر التربوي المعاصر، في ظل اتساع المسافة بين المعرفة التي تنتجها المؤسسات الأكاديمية وبين المشكلات المركبة التي يواجهها المدرسون والأطر التربوية داخل سياقات العمل الفعلية. فقد أنتج البحث التربوي التقليدي رصيدًا معرفيًا مهمًّا في تفسير ظواهر التعليم والتعلم، غير أن جانبًا من هذا الرصيد ظل محكومًا بمنطق معرفي يجعل الباحث منفصلًا عن الواقع المدروس، وينظر إلى الممارسة بوصفها مجالًا لتطبيق المعرفة أكثر من كونها مصدرًا أصيلًا لإنتاجها. وترتب على ذلك توتر متزايد بين «معرفة عن التربية» تُبنى من خارج الفعل المهني، و«معرفة للتربية» تتكون داخل الممارسة وتُوجَّه إلى فهمها وتطويرها. ومن قلب هذا التوتر اكتسب البحث التدخلي التربوي أهميته، باعتباره نمطًا بحثيًا لا يكتفي بوصف الواقع أو تفسيره، بل يقترن فيه إنتاج المعرفة بالتدخل المقصود في الممارسة، وتتفاعل داخله عمليات التشخيص والفعل والملاحظة والتقويم والتأمل وإعادة البناء ضمن سيرورة حلزونية مفتوحة.

ولا يمثل اقتران البحث بالفعل مجرد إضافة إجرائية إلى المناهج المعروفة، بل ينطوي على تحول إبستمولوجي يمس مفهوم المعرفة العلمية، وموقع الباحث، وطبيعة الموضوع، ووظيفة النظرية، ومعايير الصدق والمشروعية. فالبحث التدخلي لا يتعامل مع الواقع التربوي باعتباره موضوعًا ساكنًا ومستقلًّا عن الفاعلين، وإنما يقاربه بوصفه نسقًا حيًّا وديناميًّا تتداخل فيه المقاصد والقيم والتصورات والسياقات والعلاقات المؤسسية. ولذلك يصبح التغيير الذي يحدثه التدخل وسيلة لاختبار الفهم، وكشف آليات الفعل، وإعادة بناء تمثلات الممارسين، وإنتاج معرفة لا تنشأ قبل الممارسة أو خارجها، وإنما تتشكل من خلال الانخراط المنظم فيها. وقد بينت فلورانس ألارد-بويزي وفيرونيك بيربه أن مختلف اتجاهات البحث التدخلي، على الرغم من تباين خلفياتها، تتقاسم غاية مزدوجة تتمثل في إحداث تغيير واقعي وإنتاج معرفة تتصل بذلك التغيير، بما يجعل العلاقة بين المعرفة والتغيير محورًا محددًا لهوية هذا النمط البحثي.[1]

غير أن هذه الخصوصية ظلت سببًا في إثارة الاعتراضات حول مدى علمية البحث التدخلي؛ إذ جرى تقويمه، في حالات كثيرة، بالاستناد إلى معايير مستمدة من النموذج التجريبي الوضعي، وفي مقدمتها الحياد، والضبط الصارم للمتغيرات، وقابلية تكرار النتائج، والتعميم الإحصائي، والفصل بين الباحث والموضوع. ووفق هذا التصور، تبدو مشاركة الباحث في إحداث التغيير مصدرًا للذاتية، ويغدو ارتباط النتائج بسياق محلي محدودًا لقيمتها العلمية، كما يُنظر إلى تقلب التصميم البحثي واستجابته لتطور الممارسة باعتبارهما نقصًا في

الثبات المنهجي. بيد أن إخضاع البحث التدخلي لهذه المقاييس وحدها يؤدي إلى محاكمته وفق شروط نموذج معرفي يختلف عن منطلقاته وغاياته. وقد تنبه أندري موران مبكرًا إلى هذا الإشكال، فرفض اختزال العلمية في النموذج الوضعي، و اقترح بناء معايير مستقلة للبحث التدخلي تشمل الغاية والقيم والسياق والتصميم التفاوضي والطابع التشاركي وقابلية الإجراءات للتكيف والمدى العضوي أو الإيكولوجي للبحث. وخلص إلى إمكان تأسيس «علمية عملية» قادرة على إنتاج معرفة جادة توجه الممارسة، حتى وإن لم تتخذ صورة القو انين العامة القابلة للتنبؤ المطلق.[2]

ومن ثم، لا تتحدد المعضلة الحقيقية في الاختيار بين العلمية وعدم العلمية، و إنما في تحديد التصور الذي تُبنى عليه العلمية ذاتها. فإذا كانت «علمية التعميم» تستمد قوتها من استخراج انتظامات تتجاوز الحالات الجزئية، فإن البحث التدخلي يدعو إلى الاعتراف بنمط آخر من المشروعية يمكن تسميته في هذه الدراسة بـ«علمية التغيير». ولا يعني الانتقال من علمية التعميم إلى علمية التغيير إلغاء التعميم أو التقليل من قيمة المعرفة النظرية، كما لا يفيد إقامة قطيعة مطلقة بين البحث التدخلي والبحث الأكاديمي، بل يرمي إلى إزاحة التعميم عن موقعه بوصفه المعيار الوحيد للحكم على المعرفة، وإدراجه ضمن منظومة أوسع تراعي طبيعة المعرفة المهنية والسياق الذي تُنتج فيه. فعلمية التغيير لا تقيس قيمة البحث بمقدار اتساع المجال الذي يمكن تعميم نتائجه عليه فحسب، و إنما بقدرته على إحداث تغيير مفهوم وموثق ومعلل، وعلى تفسير شروط حدوثه وحدوده، و إنتاج معرفة قابلة للنقد والتداول وإعادة التكييف في سياقات مهنية أخرى.

وعليه، يُقصد بعلمية التغيير، في التصور الذي تقترحه هذه المقالة، منظومة من المبادئ والمعايير الإبستمولوجية والمنهجية والأخلاقية التي تجعل التغيير المهني عملية منتجة للمعرفة، لا نتيجة نفعية منفصلة عنها. فالتغيير لا يكون علميًّا لمجرد أن إجراءً ما أدى إلى تحسن ظاهر في الممارسة، و إنما يصبح حاملًا لقيمة معرفية حين يُبنى على تشخيص منظم، ويستند إلى إطار مفاهيمي معلن، وتوثق مساراته، وتُفحص آثاره المقصودة وغير المقصودة، وتخضع تفسيراته للنقد والتحقق المشترك، وتُوضح الشروط السياقية التي أتاحت حدوثه. وبهذا المعنى، تتجلى علمية التغيير في ثلاثة مستويات متفاعلة: تغيير الممارسة أو الوضعية موضوع التدخل، وتغيير فهم الفاعلين وتمثلاتهم المهنية، وتغيير المعرفة المتاحة عن الظاهرة من خلال اختبارها في الفعل وإعادة بنائها في ضوء ما تكشفه التجربة.

ويندرج هذا التصور ضمن جدلية أعمق بين المعرفة والفعل. فالمعرفة في البحث التدخلي لا تسبق الفعل دائمًا لتوجهه من الخارج، كما لا تأتي بعده لتصفه بأثر رجعي، بل تُبنى من خلال حركة تبادلية يصبح فيها الفعل اختبارًا للمعرفة، وتصبح المعرفة أداة لتنظيم الفعل ونقده. ويؤكد هذا التفاعل أن الممارسة المهنية ليست مجرد تنفيذ لتعليمات أو نظريات جاهزة، و إنما هي نشاط تأويلي وأخلاقي وقراري يواجه فيه الممارس أوضاعًا متفردة لا تستجيب دائمًا للحلول المعيارية. ومن هنا تبرز مكانة «الممارس الباحث» الذي ينتقل من الاستجابة الحدسية للمشكلة إلى مساءلتها منهجيًّا، ومن المعرفة الضمنية إلى المعرفة المعلنة، ومن التجربة الفردية إلى إنتاج معرفة قابلة للتقاسم داخل الجماعة المهنية. وقد أبرزت برناديت شارلييه أن المعرفة الناتجة عن البحث المرتبط بالممارسة تظل معرفة سياقية، لكنها تكتسب مشروعيتها من التصريح بالأسئلة والاختيارات الإبستمولوجية والمناهج، ومن فحص الاتساق بين مكونات البحث. كما بينت أن الانتقال من الأسئلة العملية إلى الأسئلة العلمية يقتضي مسافة نقدية، وبناءً للإشكالية، وتواصلًا مستمرًّا بشأن الاختيارات والنتائج.[3]

وتتأكد راهنية هذا الإشكال داخل السياق التربوي المغربي، حيث انتقل البحث التدخلي تدريجيًّا من دائرة الاهتمام النظري المحدود إلى مستوى من المأسسة والتضمين في برامج تكوين الأطر التربوية. فقد أسهم إحداث الوحدة المركزية للبحث التربوي والمختبرات الجهوية ابتداءً من سنة 2009، ثم إدراج البحث التدخلي ضمن برامج التكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، في توسيع قاعدة الفاعلين المنخرطين في البحث وربط التكوين بالمشكلات المهنية الو اقعية. وتستهدف مجزوءة منهجية البحث التدخلي، وفق بطاقة توصيفها الرسمية، تمكين المتدرب من رصد المشكلات المهنية، وتعبئة مناهج البحث وأدو اته، و اقتراح حلول عملية قابلة للإنجاز داخل البيئة المدرسية.[4] غير أن هذا الانتقال المؤسسي لا يكفي، في ذاته، لضمان قيام ممارسة بحثية منتجة للمعرفة؛ إذ قد ينحصر البحث في إنجاز تقني يستوفي خطوات شكلية، أو يتحول إلى تقرير نهاية تكوين، أو يختزل في تطبيق إجراء سريع لحل مشكلة محلية، دون أن ينجح في تحويل الخبرة إلى معرفة مهنية قابلة للفحص والتداول.

وقد كشفت بعض الدراسات المغربية عن جو انب من هذه المفارقة؛ فبينما يوفر البحث التدخلي إمكانات مهمة لتنمية الحس النقدي والتكوين بالممارسة وربط المعارف بالمشكلات الميدانية، تظل أجر أته محكومة بإكراهات تتصل بكفاية التكوين النظري، وضبط الإجراءات، والتأطير، والوقت، والموارد، وثقافة البحث داخل المؤسسات. ويرى عبد الحكيم المر ابط أن هذا البحث يسهم في تنمية التخطيط والتحليل والتأمل الذاتي والإبداع المهني، ويجعل الممارس أكثر قدرة على معرفة و اقعه وحل مشكلاته.[5] كما أظهرت دراسة محمد أجردي وعادل عيدون أن ترسيخ الممارسة البحثية لا يتوقف على إدراج المجزوءة ضمن التكوين، بل يتطلب تجويد التأهيل المنهجي ومعالجة الصعوبات التنظيمية والعلمية التي تعوق إنجاز بحوث مستوفية لمعايير الجودة.[6] ويؤكد هذا الوضع أن التحدي لم يعد مقتصرًا على التعريف بالبحث التدخلي أو عرض خطو اته وأدو اته، بل أصبح متصلًا بتأسيس مشروعيته المعرفية وتحديد المعايير التي تميز البحث المنتج للمعرفة عن التدخل المهني العادي.

وتنبني إشكالية هذه المقالة، بناءً على ما تقدم، على السؤال المركزي الآتي :إلى أي حد يمكن تأسيس علمية مخصوصة للبحث التدخلي التربوي، لا تجعل التعميم معيارها الحصري، و إنما تتخذ من التغيير المنظم والموثق والانعكاسي أساسًا لإنتاج معرفة مهنية مشروعة؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة المتر ابطة: ما حدود تطبيق معايير العلمية الوضعية، ولا سيما الحياد والتعميم والضبط، على البحث التدخلي التربوي؟ وما طبيعة العلاقة التي يقيمها هذا البحث بين المعرفة والفعل؟ وكيف تنتقل الخبرة المهنية المحلية من وضعها الضمني والذاتي إلى معرفة قابلة للنقد والتقاسم؟ وما الشروط الإبستمولوجية والمنهجية والأخلاقية التي تجعل التغيير منتجًا للمعرفة، بدل أن يكون مجرد أثر نفعي أو تحسين عابر؟ ثم ما المعايير التي يمكن بواسطتها التمييز بين البحث التدخلي العلمي وبين التدخل المهني الذي يفتقر إلى بناء إشكالي وتوثيق وتحليل انعكاسي؟

وتكمن القيمة المضافة للمقالة في سعيها إلى بلورة مفهوم «علمية التغيير» بوصفه مقترحًا نظريًّا جامعًا يعيد تنظيم المبادئ المتفرقة التي قدمتها أدبيات البحث التدخلي حول السياق والمشاركة والانعكاسية والفائدة العملية و إنتاج المعرفة. فبدل الاكتفاء بالدفاع عن البحث التدخلي في مواجهة الاعتراضات الوضعية، تقترح الدراسة الانتقال إلى مستوى تأسيسي يحدد ما الذي يجعل التغيير ذاته عملية معرفية. كما لا تنظر إلى التغيير باعتباره نجاحًا تقنيًّا قابلًا للقياس فقط، بل بوصفه سيرورة مركبة تتداخل فيها إعادة بناء الممارسة، وتعلم

الفاعلين، وتطوير المفاهيم، وكشف العلاقات والآليات التي لم تكن ظاهرة قبل التدخل. وتتمثل الإضافة الثانية في التمييز بين التغيير الواقعي، والتغيير المهني، والتغيير المعرفي، وربط مشروعية البحث بقدرته على بيان العلاقات بين هذه المستويات، بدل الاكتفاء بإثبات تحسن جزئي في مؤشر من المؤشرات.

وتتجلى أهمية الدراسة، نظريًّا، في مساهمتها في النقاش المتعلق بتعدد أنماط العلمية داخل العلوم الإنسانية والتربوية، ونقد اختزال المعرفة العلمية في المعرفة القابلة للتعميم الإحصائي. كما تتجلى أهميتها منهجيًّا في محاولة بناء شبكة معايير يمكن الاستناد إليها عند تصميم البحوث التدخلية وتقويمها وتحكيمها؛ تشمل وضوح الإشكالية، والاتساق بين المقاصد والإجراءات، والتوثيق، والانعكاسية، والمشاركة، والتثليث، والشفافية، والأخلاقيات، وقابلية المعرفة للنقل والتكييف. أما أهميتها المهنية فتتمثل في دعم انتقال المدرس وغيره من الفاعلين التربويين من موقع مستهلك المعرفة إلى موقع المشارك في إنتاجها، ومن الممارسة القائمة على الاعتياد إلى الممارسة القائمة على المساءلة والتوثيق والتعلم المستمر.

وتعتمد الدراسة منهجًا نظريًّا تحليليًّا نقديًّا، يقوم على تحليل المفاهيم المركزية المؤسسة للبحث التدخلي، وفي مقدمتها العلمية والتغيير والممارسة والمعرفة المهنية والانعكاسية والمشاركة والسياق، وعلى المقارنة الإبستمولوجية بين منطق التعميم الذي يميز النموذج التجريبي ومنطق التغيير الذي تتأسس عليه المقاربات التدخلية. كما توظف الدراسة منهجًا تركيبيًّا يعيد بناء إسهامات الأدبيات المرجعية في نسق مفاهيمي موحد، مع إخضاع التوترات التي تتخللها للنقد، ولا سيما التوتر بين المعرفة النافعة والمعرفة النظرية، وبين الانخراط والمسافة، وبين الخصوصية السياقية وقابلية نقل النتائج، وبين فعالية التدخل ومشروعية غاياته. وقد نبهت ألارد-بويزي وبيريه إلى أن البحث التدخلي يظل محكومًا بتوتر دائم بين إنتاج معرفة مفيدة للفاعلين ومنحها امتدادًا نظريًّا، وبين الفعالية الأداتية والمشاركة الاجتماعية، وهو توتر لا يُحل بإقصاء أحد طرفيه، بل بإدارته منهجيًّا وأخلاقيًّا.[7]

و انسجامًا مع طبيعة الدراسة النظرية، لا تسعى المقالة إلى قياس أثر برنامج تدخلي بعينه، ولا إلى تقويم تجربة ميدانية محددة، و إنما إلى بناء إطار إبستمولوجي ومعياري يمكن أن تسترشد به البحوث اللاحقة. وعلى هذا الأساس، قُسمت الدراسة إلى مبحثين متكاملين: يُعنى المبحث الأول بتفكيك الأسس التقليدية لعلمية التعميم، وتحليل التحول الذي يحدثه البحث التدخلي في العلاقة بين المعرفة والفعل وفي طبيعة المعرفة المهنية؛ بينما يتجه المبحث الثاني إلى تأسيس مفهوم علمية التغيير، وصياغة معايير مشروعيته وحدوده وشروط إنتاج معرفة مهنية قابلة للنقد والتداول والتكييف.

الدكتورة فاطمة العنى
حاصلة على شهادة الدكتوراه

بدائل شرعية لعقود الخيارات في الأسواق المالية

Sharia-compliant alternatives to options contracts in the financial markets

مقدمة:

الكبير في دعم النمو الاقتصادي، وتحقيق الأهداف الاقتصادية المهمة التي ينشدها المجتمع، ولتحقيق ذلك وجب توفّر الأدوات اللازمة التي تساعد الأسواق المالية في ذلك. وتعتبر الأسهم والسندات أكثر الأدوات انتشارا واستخداما في هذا المجال.

غير أنه مع التطورات والتغيرات التي يمر بها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة المالية، فقد أصبحت الأسهم والسندات أدواتٍ تقليديةً لا تفي بمتطلبات الحياة الاقتصادية، لهذا بدأ التفكير في إنشاء أدوات ووسائل حديثة، تُتِم وتكمل نقائص الأسهم والسندات، خاصة فيما يتعلق بالمخاطر التي يمكن التعرض لها في المستقبل، ولذلك ابتُكر استحداثٌ مالي جديد يعرف بالمشتقات المالية[1]، ومن ضمن هذه المشتقات عقود الخيارات.

وقد شهدت عقود الخيارات منذ نشأة أول سوق منظم لها عام 1973 بشيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا ومتسارعا، وزاد الإقبال عليها من المتعاملين في الأسواق المالية لما رأوا فيها، من وسيلة تحوطية يستخدمها المستثمرون للحماية من مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية؛ والمضاربون لتغطية أرباحهم[2].

وفي ظل النمو الكبير للتعامل بالاختيارات ودخولها بعض الأسواق المالية الإسلامية، أصبح من الأهمية بمكان بيان حقيقة هذه العقود وأحكامها الشرعية، والسعي لاقتراح بدائل لها على ضوء مقررات الشريعة الإسلامية. وحول هذا يأتي هذا العمل محاولةً لدراسة أحد أهم العقود المتداولة في الأسواق المالية من الناحيتين، الاقتصادية والفقهية.

وبما أن عقود الخيارات المالية المعاصرة عقودٌ مستحدثة، لم تكن معروفة في الفقه الإسلامي، وقد انتشر التعامل بها في الوقت الحالي انتشارا كبيرا، فإنه يفرض على الباحثين الشرعيين تناول هذه العقود من الناحية الشرعية، تحليلا وتأصيلا، وتبيين أحكامها الشرعية، لمعرفة مدى جواز التعامل بها من عدمه.

ورغم ما تحققه عقود الخيارات من مزايا اقتصادية، إلا أنها تحمل في طياتها العديد من المساوئ التي قد تؤدي إلى انهيار الأنظمة المالية، لما تحتويه من مخاطرة ومضاربات وهمية. وعليه فإن الإشكالية المراد معالجتها من خلال هذا البحث يمكن أن يعبر عنها بالتساؤل المحوري التالي:

---

[1]- المشتقات المالية: عرّفها صندوق النقد الدولي أنها عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تتطلب استثمار أصل مالي في هذه الأصول، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمرا غير ضروري.
(المشتقات المالية، ص59-60)

[2]- هندي، منير إبراهيم، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص631.

ما هي الأحكام الشرعية لعقود الخيارات المالية انطلاقا من أدوارها و آثارها الاقتصادية؟

ويمكن أن يتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بعقود الاختيارات؟
- لماذا يتم التعامل بهذه العقود؟
- ما هي آثار التعامل بعقود الخيارات على الاقتصاد؟
- هل عقود الخيارات مشروعة؟
- هل يمكن تحصيل الأهداف المشروعة لعقود الخيارات باستخدام أدوات شرعية؟

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وثلاث مباحث، وخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: تعريف عقود الخيارات المالية.

المطلب الأول: مفهوم عقود الخيارات

الخيار في اللغة: اسم مصدر من الاختيار، وهو الاصطفاء والانتقاء، يقال: أنت بالخيار، أي اختر ما شئت[3].

ويعرف الخيار عند الفقهاء بأنه حق العاقد في طلب خير الأمرين من إمضاء العقد أو فسخه[4].

أما عقود الخيارات في مفهوم الاقتصاديين فيمكن أن تعرف بأنها عقد يعطي لحامله الحق في شراء أو بيع ورقة مالية في تاريخ لاحق، وبسعر يحدد وقت التعاقد، على أن يكون لمشتري الخيار الحق في التنفيذ من عدمه، وذلك في مقابل مكافأة يدفعها للبائع والذي يطلق عليه محرر الاختيار[5].

ووصف مجمع الفقه الإسلامي الخيار بأنه عقد بعوض على حق مجرد، يخول صاحبه بيع شيء محدد، أو شراءه بسعر معين، طيلة مدة معينة، أو في تاريخ محدد، إما مباشرة، أو من خلال هيئة ضامنة لحقوق الطرفين[6].

المطلب الثاني: خصائص عقود الخيارات

من خلال التعريفات السابقة يمكن توضيح مفهوم عقود الاختيار بإبراز الخصائص التالية:

أولا: الاختيار عقد على حق مجرد وليس على أسهم معينة مثلا، يخول مشتريه حق بيع أو شراء أسهم معلوم، منصوص عليها في العقد، فالمعقود عليه هو الاختيار نفسه، لا الأسهم المنصوص عليها[7].

ثانيا: عقد الاختيار ملزم لأحد العاقدين، وهو بائع الاختيار، وغير ملزم للعاقد الآخر، وهو مشتري الاختيار[8].

---

[3]- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1987، مادة (الخاء مع الياء وما يثلثهما)، ص71.

[4]- أبو غدة، عبد الستار، الخيار وأثره في العقود، مطبعة مقهوي، الكويت، 1985، ط2، ج1، ص 43.

[5]- هندي، منير ابراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص589.

[6]- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السابع، ج1، ص553.

[7]- آل سليمان، مبارك سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، 2005، ط1، ج2، ص1006.

[8]- رمضان، زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ط1، ص91.

ثالثا: الاختيار عقد بين طرفين:

الطرف الأول: مشتري الاختيار، وهو الطرف الذي يملك – بمقتضى العقد – الحق في بيع أو شراء الأسهم المنصوص عليها في العقد، خلال مدة الاختيار[9].

الطرف الثاني: بائع الاختيار، ويسمى (محرر الاختيار)، وهو الطرف الذي يلتزم ببيع أو شراء الأسهم المنصوص عليها في العقد، عندما يقرر ذلك مشتري الاختيار[10].

رابعا: الاختيار حق قابل للتداول، ولذا عد أداة مالية مشتقة، تستمد قيمتها من قيمة الأصل محل الاختيار[11].

خامسا: تمثل عقود الخيارات واحدة من الأدوات التي يستخدمها المستثمرون للتغطية ضد مخاطر تغير الأسعار في غير صالحهم، كما يستخدمها المضاربون بهدف تحقيق الأرباح[12].

المطلب الثالث: أنواع عقود الخيارات

1- عقد اختيار الشراء: هو عقد على دفع مبلغ معين، مقابل الحصول على حق شراء أصل مالي معين (سلع أو أسهم أو عملات مثلا) خلال فترة محددة أو في تاريخ محدد (تاريخ الاستحقاق)، وبالسعر المسمى في العقد الذي يسمى سعر التنفيذ[13].

ويتم اختيار الشراء بين طرفين:

الطرف الأول: مشتري الاختيار:

وهو الطرف الذي يحق له بمقتضى العقد شراء الأوراق المالية، أو السلع، أو العملات، أو غيرها، المبينة في العقد، بالسعر المتفق عليه، في التاريخ المتفق عليه، أو خلال الفترة الزمنية المقدرة.

الطرف الثاني: بائع الاختيار:

وهو الطرف الذي يلتزم ببيع الأوراق المالية، أو العملات، أو السلع، أو غيرها لمشتري الاختيار، وفقا للشروط المتفق عليها، إذا رغب المشتري في ذلك، وذلك في مقابل عوض معلوم يقبضه من مشتري الاختيار عند العقد، ولا يرده إليه بحال، سواء أمارس المشتري حقه في الشراء أم لا[14].

2-عقد اختيار البيع: وهو عملية عكسية لاختيار الشراء، فهو عقد على دفع مبلغ معين مقابل الحصول على حق بيع أصل مالي معين، خلال فترة محددة أو في تاريخ محدد، (تاريخ الاستحقاق)، وبالسعر المسمى في العقد الذي يسمى سعر التنفيذ[15].

فاختيار البيع يتم بين طرفين[16]:

الأول: مشتري الاختيار:

وهو الطرف الذي يحق له - بمقتضى العقد - بيع الأوراق المالية، أو السلع، أو العملات، أو غيرها المبينة في العقد، بالسعر المتفق عليه، في التاريخ المتفق عليه، أو خلال الفترة الزمنية المقدرة.

---

[9]- مطر، محمد، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق، عمّان، 1998، ط2، ص264.
[10]- حبش، محمد محمود، الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة، مرجع سابق، ص175.
[11]- هندي، منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مرجع سابق، ص553.
[12]- هندي، منير إبراهيم، الفكر الحديث في الاستثمار، ص368.
[13]- هندي، منير إبراهيم، اساسيات الاستثمار في الاوراق المالية، مرجع سابق، ص608
[14]- آل سليمان، مبارك سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص1014
[15]- هندي، منير إبراهيم، الأسواق الحاضرة والمستقبلية، المؤسسة العربية المصرفية، المنامة، 1994، ص195
[16]- آل سليمان، مبارك سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص1022

الثاني: بائع الاختيار (محرر الاختيار):

وهو الطرف الذي يلتزم بشراء الأوراق المالية، أو السلع، أو العملات، أو غيرها من مشتري الاختيار، وفقا للشروط المتفق عليها، إذا رغب المشتري في ذلك، وذلك في مقابل عوض معلوم يقبضه من مشتري الاختيار عند العقد، ولا يرده إليه بحال، سواء أمارس المشتري حقه في البيع، أم لا.

3- الاختيار المركب: وهو عقد يجمع بين اختيار البيع واختيار الشراء، وبمقتضاه يصبح لمالكه الحق في أن يكون بائعا أو أن يكون شاريا للأصل المالي محل الاختيار بحسب ما تقتضيه مصلحته، فهو يمارس حقه في البيع إذا وجد البيع أجدى له، وإذا وجد الشراء أجدى له مارسه، فيكون بهذا متأكدا من الحصول على حد أدنى من العائد مقابل تحمله سعر الخيار[17].

المبحث الثاني: الأحكام الشرعية لعقود الخيارات المالية

المطلب الأول: أحكام خيار البيع

يكون خيار البيع في السلع، وفي العملات، وسيتم تناول الحكم الشرعي لخيار البيع في السلع أولا ثم في العملات.

أولا: الحكم الشرعي لخيار البيع في السلع:

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم خيار البيع في السلع على ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز خيار البيع في السلع[18].

القول الثاني: عدم جواز خيار البيع في السلع. وهو رأي جمهور المعاصرين وبه صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة[19].

استدل أصحاب الرأي الأول القائلون بجواز خيار البيع في السلع، بالأدلة التالية:

الدليل الاول: أنه بيع للحق، وقد ورد الشرع بجواز بيع الحقوق على الصحيح من أقوال أهل العلم[20].

وقد اعترض على هذا الاستدلال بالآتي:

أولا: أن الحق الوارد هنا ليس حقا ماليا يجوز الاعتياض عنه، بل هو حق مجرد، ومعنى كونه مجردا أنه ليس متعلقا بالمال، فإن الحق المعتبر في الشرع هو حق الملكية المتعلق بالمال، وحق الاختصاص، لا أي حق. وهذا الذي نص عليه قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي حيث جاء فيه: (وبما أن المعقود عليه ليس مالا، ولا منفعة، ولا حقا ماليا يجوز الإعتياض عنه فإنه عقد غير جائز شرعا)[21].

ثانيا: أن اللبس حصل من الترجمة الحرفية في تعريف الخيار باللغة الإنجليزية؛ فإن كلمة "Right" تُترجم بمعنى "حق"، وهذا الحق معتبر في الغرب. ومن القواعد المقررة أن العبرة في العقود بالمعاني لا بالألفاظ والمباني، كما أن القمار لدى الغرب يعتبرونه بيعا نظاميا قانونيا؛ فهل يلزمنا الأخذ بما يرون[22]؟

---

[17]- رضوان، سمير عبد الحميد، أسواق الأوراق المالية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ط1، ص354.

[18]- البرواري، شعبان محمد إسلام، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، دار الفكر، دمشق، 2002، ط1، ص236. وقد نسب هذا القول للدكتور أحمد يوسف سليمان في بحثه (رأي التشريعة في البورصة).

[19]- القرار رقم 7\1\65 بشأن الأسواق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السابع، ج1، ص154.

[20]- المرجع السابق (331\2).

[21]- القرار رقم 7\1\65 بشأن الأسواق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السابع، ج1، ص715.

[22]- المهنا، خالد بن ناصر، المشتقات المالية دراسة فقهية، كرسي Sabic لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، الرياض، 2013، ص53

الدليل الثاني: قوله صلى الله عليه وسلم في حديث (إذا بايعت فقل لا خلابة)[23].

وجه الدلالة: القياس على خيار الشرط[24]، بحيث أنه فترة للتروي و إتمام العقد أو العدول عنه. كما أن خيار الشرط يجوز الإعتياض عنه بمال، فكذلك هنا.

أعترض على وجه الاستدلال هذا بأنه قياس مع الفارق وذلك من وجوه هي:

الوجه الأول: أن خيار الشرط مقدر بالمصلحة، وهي للتروّي والمشاورة ودفع الضرر وليس مطلقا لأوقات بعيدة[25].

الوجه الثاني: أن البيع في خيار الشرط بيع مكتمل الأركان؛ باستلام الثمن والمثمن، أما في خيار البيع في الأسواق المالية فلا يتم تسليم المثمن ولا الثمن كاملا؛ مما يدخله في بيع الدين بالدين المنهي عنه[26].

الوجه الثالث: عند انتهاء مدة خيار الشرط دون رد المبيع وفق الشرط؛ فإن البيع يتم دون زيادة أو نقصان أو تعويض، وهذا بخلاف خيار البيع في الأسواق المالية الذي لا يُعلم سعر الممارسة إلا وقته فقط، وهو إما سيكون أكبر أو أقل ونادرا مثله؛ فاختلفا في الحقيقة[27].

الوجه الرابع: أن ثمن الخيار في الأسواق المالية مستقل عن السلعة وهذا واضح من خلال حقيقة التعامل به، بخلاف الثمن في البيع مع شرط الخيار (خيار الشرط) فإن الثمن جزء من قيمة السلعة، وهذا الأمر هو الذي أفرد لها أسواقا خاصة في أمريكا وغيرها مستقلة عن الأسواق التي تجري فيها العقود الفورية للأسهم الحقيقية[28].

الوجه الخامس: الراجح في خيار الشرط أنه لا يجوز بيعه؛ بل يجوز إسقاطه بعوض، أما هنا فحقيقة هذا العقد أنه بيع، وعلى ذلك فلا يجوز فيه إن تضمن شرطا أن يجوز بيعه.

الدليل الثالث: أن صورة خيار البيع البسيط هي ذاتها صورة التأمين التجاري[29]، والتأمين التجاري جائز على الصحيح لأنه عقد مكتمل الأركان، والغرر فيه مغتفر[30].

ويمكن الاعتراض على هذا الدليل من وجوه أبرزها:

أولا: أن الراجح عدم جواز التأمين، فإن التأمين التجاري لا يجوز؛ فهو من أكل أموال الناس بالباطل المنهي عنه بقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ

---

[23]- رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الأحكام، باب الحجر على من يفسد ماله، برقم:2355، ص337.

[24]- خيار الشرط: حق يثبت بالاشتراط لأحد المتعاقدين أو كليهما، يخول مشترطه فسخ العقد في مدة معلومة.
(الخيار وأثره في العقود ص191)، والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم للرجل الذي كان يخدع في البيوع : "من بايعت فقل: لا خلابة، ثم أنت بالخيار" أخرجه البخاري (كتاب البيوع، باب ما يكره من الخداع في البيع برقم 2117) ومسلم (كتاب البيوع، باب من يخدع في البيع برقم 1533) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.
وقد حكى غير واحد الإجماع على صحة خيار الشرط ثلاثة أيام فأقل، منهم ابن قدامة في المغني 6\30، والنووي في المجموع 9\190، وابن حزم في مراتب الإجماع ص86.

[25]- الضرير، الصديق، الاختيارات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السابع، ج1، ص267.

[26]- السالوس، علي، حكم أعمال البورصة في الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس، ج2، ص1346.

[27]- المرجع السابق.

[28]- القري، محمد بن عيد، الأسواق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس (2\1611).

[29]- التأمين التجاري هو عقد معاوضة يلتزم أحد طرفيه وهو المؤمِّن أن يؤدي إلى الطرف الآخر، وهو المؤمَّن له أو إلى المستفيد الذي جُعل التأمين لمصلحته عوضا ماليا يتفق عليه، يدفع عند وقوع الخطر أو تحقق الخسارة المبينة في العقد، وذلك نظير رسم يسمى قسط التأمين، يدفعه المؤمَن له بالقدر والأجل والكيفية التي ينص عليها العقد المبرم بينهما. (معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ص124)

[30]- الخفيف، علي، التأمين وحكمه على هدي الشريعة الإسلامية وأصولها العامة، أبحاث المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، المركز العالمي للاقتصاد الإسلامي، 1976، ص25.

بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[31]. كما أن الغرر فيه كما في خيار البيع غير يسير، وهذا واضح من التعامل به، فإن الخسارة تصل أحيانا إلى حدود كبيرة[32]. وقد صدرت قرارات المجامع العلمية بحرمة التأمين التجاري، ومن تلك المجامع والهيئات العلمية: مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة[33]، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في السعودية[34].

ثانيا: كثير ممن أجاز التأمين التجاري وأجاز الغرر فيه علل الجواز بالحاجة الداعية لمثل هذه العقود، ولا نسلّم بأن الحاجة داعية هنا في عقود المشتقات، بل إن التأمين التجاري أهون مسلكا حيث أن كثيرا من عقوده مقننة؛ ففيها تحديد صلاحية الخسارة (حالات التغطية)، وآلية التغطية... إلخ، مما هو غير معتبر هنا في عقود الخيار، وهذا الكلام متوجه للطرف المشتري لحق الخيار وهو ما يسمى في عقود التأمين المعاصرة شركات التأمين[35].

الدليل الرابع: أن من يدخل هذه الأسواق فإنه يدخلها عن علم ودراية؛ بحيث أنه لا يشتري شيئا إلا عبر الاطلاع على أرقام الشركة المالية ودراسة تقاريرها، وبالتالي فإن بناء الأوامر بأسعار محددة يتم وفق معطيات الشركة وحال الأسواق المالية[36] .

واعترض على هذا الدليل بعدة أمور:

أولها: أن هذه الأسعار مردّها للتخمين؛ لأنها للتوقعات المستقبلية وليست للماضية[37].

ثانيها: أن الخطأ موجود في كثير منها؛ لكثرة العوامل الجديدة التي تؤثر عليها كوجود المنافسين، وكثرة الأزمات، ونحو ذلك[38].

استدل أصحاب الرأي الثاني القائلون بعدم جواز خيار البيع في السلع، سواء المغطى أم غير المغطى بالأدلة التالية:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[39].

وجه الدلالة: أن في التعامل بالخيار قمارا صريحا، ذلك أن كل خسارة محققة للمشتري تعتبر ربحا محققا بالنسبة للبائع، والعكس بالعكس، وهذا واضح صريح التعامل به.

وتبلغ الخسارة القصوى من قبل مشتري خيار البيع بخسارته لسعر الخيار، كما أن مقدار الربح محدود مهما انخفض سعر السهم وقت الممارسة؛ لذا فهو يقدم أقل مخاطرة، أما خسارة بائع الخيار فهي الفرق بين سعر الممارسة وثمن الخيار عند إبرام العقد[40].

---

[31]- سورة البقرة، الآية 188.

[32]- القري، محمد بن عيد، الأسواق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس (2\1611).

[33]- القرار رقم 2 بشأن التأمين وإعادة التأمين، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد الثاني، ج2، ص731.

[34]- فتوى رقم 18332، فتاوى اللجنة الدائمة (15\265).

[35]- المهنا، خالد بن ناصر، المشتقات المالية دراسة فقهية، مرجع سابق، ص55.

[36]- حمود، سامي، المناقشة، مناقشة الدكتور سامي حمود، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السابع، (1\593-594).

[37]- المهنا، خالد بن ناصر، المشتقات المالية دراسة فقهية، مرجع سابق، ص57.

[38]- السويلم، سامي قضايا في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 1430ه، ص 282-290.

[39]- المائدة، الآية 90.

[40]- السالوس، علي، حكم أعمال البورصة في الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس، (2\1345-1346).

الدليل الثاني: قوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام[41] رضي الله عنه: (لا تبع ما ليس عندك)[42].

وجه الدلالة: أن بيع خيار البيع غير المغطى، الذي سوف يمتلكه لاحقا وقت ممارسة العقد، بيع لما لا يملكه وقت إجراء التعاقد[43].

الدليل الثالث: جهالة الثمن في هذا البيع، حيث إن سعر الممارسة غير معلوم إلا وقت الممارسة المستقبلي، وجهالة الثمن مفسدة للبيع الذي من شروط صحته العلم بالثمن؛ حتى لا يقع الغرر المنهي عنه[44].

الدليل الرابع: (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام قبل قبضه)[45].

وجه الدلالة: أن في بيع حق الخيار بيع للشيء قبل قبضه[46].

الدليل الخامس: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة[47].

وجه الدلالة: أن في عقود الخيار في الأسواق المالية جمعا لعقدين في عقد، وهو المنهي عنه، أما العقد الأول: فهو العقد على حق الخيار، وأما الثاني: فهو العقد على السلعة من سهم وغيره[48].

الترجيح:

من خلال دراسة المسألة وبيان مختلف الأدلة يتبين رجاحة قول عدم جواز التعامل في بيوع الخيارات لقوة أدلتهم ولما تحتويه هذه العقود من غرر فاحش ولفساد وبطلان هذه العقود من الناحية الشرعية.

ثانيا: الحكم الشرعي لخيار البيع في العملات:

ما سبق ذكره هو حكم بيع الخيار بين سلعتين أو سلعة ونقد، أما عقد الخيار في العملات فإنه لا يجوز بالإجماع[49]؛ ذلك أن العملية تكون عقد صرف؛ ويشترط فيها التقابض والحلول والتماثل. ومن المعلوم أنه يشترط في الصرف بالإجماع قبض البدلين في مجلس العقد؛ وهذا مما لا يتحقق في عقد الخيار في العملات أو النقود[50].

41- حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب، صحابي جليل من أشراف قريش وزعماءها وعقلائها في الجاهلية والإسلام، أسلم يوم الفتح وحسن إسلامه، وغزا حنينا والطائف، توفي سنة 54 من الهجرة، وقيل أنه عاش 120 سنة، ستين في الجاهلية، وستين في الإسلام.

42- أخرجه الإمام أحمد في مسنده، برقم 15311 (24\25)، وأبو داوود في سننه، كتاب البيوع والإجارات، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، برقم: 3503، (505)، والترمذي في جامعه، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، برقم: 1232، (300)، والنسائي في سننه، كتاب البيوع، باب ما ليس عند البائع، برقم 4617، (635)، وابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب النهي عن بيع ما ليس عندك وربح ما لم يضمن، برقم: 2187، (313)، وقد حسنة الترمذي، وصححه ابن حزم في المحلى (7\474)، والنووي في المجموع (9\317).

43- الزحيلي، وهبة، السوق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس، (2\1334).

44- الزحيلي، وهبة، السوق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس، (2\1322).

45- أصله في البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، في كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك، برقم: 2135 (242).

46- الزحيلي، وهبة، السوق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس، (2\1334).

47- أخرجه الإمام أحمد في المسند برقم: 6628 و6918، (11\516،203) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والترمذي في جامعه، كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة، برقم: 1231، (299-230) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال حديث أبي هريرة حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم، والنسائي في سننه، كتاب البيوع، باب بيعتين في بيعة، برقم: 4636، (637)، وفي إسناده محمد بن عمرو بن علقمة، اختلف فيه، واستقر رأي المحدثين من المحققين على أنه حسن الحديث ويحتج به؛ كما ذكره الألباني وعليه حسن الحديث في إرواء الغليل (5\149-150).

48- القري، محمد بن عيد، الأسواق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس، (2\1610).

49- وممن نص على ذلك ممن كتب عن الموضوع: الدكتور الصديق الضرير (الاختيارات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السابع، ج1، ص154،180،186). والدكتور علي القره داغي (الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السابع، ج1، ص186،180،154). والدكتور عبد الوهاب أبو سليمان (الاختيارات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السابع، ج1، ص301).

50- الضرير، الصديق، الاختيارات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السابع، (1\267).

المطلب الثاني: أحكام خيار الشراء:

اختلف المعاصرون في حكم خيار الشراء في السلع على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: جواز خيار الشراء في السلع، وقد اختار هذا الرأي بعض المعاصرين[51].

الرأي الثاني: عدم جواز خيار الشراء في السلع، وهو رأي جمهور المعاصرين، وبه صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة[52].

استدل أصحاب الرأي الأول القائلون بجواز خيار الشراء في السلع، بنفس الأدلة السابقة لمن قال بجواز خيار البيع من حيث العموم. وهي: أنه بيع للحق، وبالقياس على خيار الشرط، وبأن من يتعامل بها خبراء، وسبق بيان الأدلة والاعتراضات عليها والجواب عن ذلك.

استدل أصحاب الرأي الثاني القائلون بعدم جواز خيار الشراء في السلع، بالأدلة الآتية:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[53].

وجه الدلالة: أن فيه قمارا صريحا؛ بحيث أن كل خسارة محققة للمشتري تعتبر ربحا بالنسبة للبائع، والعكس بالعكس، وهذا واضح من صريح التعامل به؛ فإن ربح مشتري خيار الاستدعاء غير محدود وخسارته محدودة، أما بائع خيار الشراء فربحه محدود، والخسارة محدودة[54].

الدليل الثاني: قوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام رضي الله عنه: (لا تبع ما ليس عندك)[55].

وجه الدلالة: أن بيع خيار الشراء غير المغطى، الذي سوف يمتلكه لاحقا وقت ممارسة العقد بيع لما لا يملكه وقت إجراء التعاقد[56].

الدليل الثالث: جهالة الثمن في هذا البيع، حيث إن سعر الممارسة غير معلوم وجهالة الثمن مفسدة للبيع؛ حيث إنه من الغرر المنهي عنه إذ لا يعرف الخاسر من الرابح إلا وقت التنفيذ[57].

الدليل الرابع: (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام قبل قبضه)[58].

وجه الدلالة: أن في بيع حق الخيار بيعا للشيء قبل قبضه[59].

الدليل الخامس: (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة)[60].

وجه الدلالة: أن في عقود الخيار في الأسواق المالية جمعا لعقدين في عقد، المنهي عنه، أما العقد الأول: فهو العقد على حق الخيار، وأما الثاني: فهو العقد على السلعة من سهم وغيره[61].

---

[51]- البرواري، شعبان محمد إسلام، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص 236، ونسب هذا القول لأحمد يوسف سليمان في الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، العدد الخامس، (1\425).

[52]- القرار رقم 7\1\65 بشأن الأسواق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السابع، (1\154).

[53]- المائدة، الآية 90.

[54]- جراية، محمد، الأدوات المالية المشتقة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس، (2\1542).

[55]- المهنا، خالد بن ناصر، المشتقات المالية دراسة فقهية، مرجع سابق، ص 66.

[56]- جراية، محمد، الأدوات المالية المشتقة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس، (2\1545-1546).

[57]- الزحيلي، وهبة، السوق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس، (2\1322).

[58]- سبق تخريجه.

[59]- الزحيلي، وهبة، السوق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس، (2\1334).

[60]- سبق تخريجه.

[61]- القري، محمد بن عيد، الأسواق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس، (2\1610).

الترجيح:

في ضوء ما سبق، يتبين أن الراجح هو ما ذهب إليه عامة الفقهاء المعاصرين، وصدر به قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وهو أن عقود الاختيارات التقليدية القائمة في الأسواق المالية محرمة شرعًا؛ وذلك لأن المعقود عليه هو الحق في الشراء أو البيع، وليس الأصل محل الاختيار.

كما لا يخفى ما تحتويه هذه العقود من غرركبيرومن شروط فاسدة، وهي تدخل في بيع مالم يقبض، ولا يصح تخريجها على بعض العقود الصحيحة شرعا كخيار الشرط، أو بيع العربون.

أما خيار الشراء في العملات: فلا يجوز بالإجماع كما في خيار البيع وفق ما سبق بيانه.

المطلب الثالث: أحكام الخيار المركب

يعتبر الخيار المركب أو المزدوج مزيجا من نوعين أو أكثر من نوعي الخيار البسيط: خيار الشراء وخيار البيع؛ كما سبق في الفصل السابق.

وتستعمل عقود الخيار المركب عندما يتوقع المستثمر تحرك الأسعار دون أن يعلم بالضبط هل هو للارتفاع أم للانخفاض، وبحسب الاحتمال الأرجح يقوم بتحديد النوع الذي يريده.

ويتم الإقبال على العقود المركبة عندما تكون الأسعار متقلبة، أو عندما يضطرب السوق، ومن المهم بيان أنه لا يخلو من مخاطرة إذا ما تحرك السعر نحو الصعود أو نحو الهبوط بشكل طفيف، بينما يتضاعف ثمن خيار الشراء لهده العقود، والمميز لهذه الأنواع عن الخيارات البسيطة أن العاقد لها يقوم بعقد الخيار المركب بنفس مدة العقد للعقدين أو أكثر.

ويتفق غالب من كتب في الاختيارات أن المخاطرة هنا أعلى منها في الخيار البسيط[62]. وذلك لأمور:

أولا: أن السلعة الواحدة يجري عليها أكثر من عقد؛ مما يزيد من المخاطرة والغرر الفاحش والمؤثر على العقود، حتى إن من أجاز الخيار البسيط المغطى يرى عدم جواز المركب مطلقا؛ لأنه أكثر خطرا وغرره كثير[63].

ثانيا: أن مشتري العقود كلها مهما تكررت واحد، وكذا بائعها واحد، وبالتالي تصبح الصورة خارجة عن حد الغرر إلى حد القمار؛ فأحدهما خاسر والآخر رابح لا محالة، بل ويصبح في كثير منها أن القصد هو التحايل على الربا؛ لأن مرجع المعاملة سيكون التسوية النقدية بفارق بين سعر التعاقد وسعر الممارسة؛ لأن السلعة الواحدة مردها لمالك واحد في هذا العقد[64].

ثالثا: بالإضافة إلى ما ذكر في حكم الخيار البسيط فإنها محرمة؛ لاشتمالها على النهي عن صفقتين في صفقة[65].

المبحث الثالث: البدائل الشرعية لعقود الخيارات المالية

إن الناظر إلى تطبيقات عقود الخيارات المالية كما تجري اليوم في الأسواق المالية من خلال ما سبق يتبين له مخالفة هذه العقود لعدد من الضوابط الشرعية نبينها كما يلي:

---

[62]- جراية، محمد، الأدوات المالية التقليدية، مرجع سابق، (2\1560).
[63]- الخدمات الاستثمارية في المصارف، مرجع سابق، (2\313).
[64]- المهنا، خالد بن ناصر، المشتقات المالية، مرجع سابق، (77).
[65]- القره داغي، الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، مرجع سابق، (1\162).

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

أولا: أن العقد بين الطرفين يكون على شراء الحق في شراء الأصل، لا على الأصل نفسه.

ثانيا: أن الأصل أحيانا يكون فيما لا يقبل في بيعه الخيار كالذهب والفضة والعملات، مما يشترط فيه التقابض.

ثالثا: أن الأصل أحيانا يكوم مما لا يجوز تداوله كالسلع المحرمة أو السندات أو الأسهم غير المو افقة لأحكام الشريعة.

رابعا: أن الأصل عادة لا يكون موجودا ولا معينا ولا مملوكا للبائع.

خامسا: أن مدة الخيار لا تكون متصلة بالعقد دائما كما في الخيار الأوروبي، مما يؤدي إلى بيع الكالئ بالكالئ.

سادسا: أن عقد الاختيار لا يعطي لحامله الحق في ملكية الأرباح ولا في ضمان الأصل أثناء مدة الخيار.

وقد وردت مجموعة بدائل شرعية لعقود الخيارات المالية تراعي الضو ابط الشرعية السابقة وتهدف في نفس الوقت إلى أغراض الخيارات المالية كأدوات للتحوط من مخاطر تقلبات الأسعار، إذ أنه من شأن عدم امتلاك المؤسسات المالية الإسلامية لأدوات كهذه أن يعرضها لمخاطر يمكن أن تقلص من دورها وأن تحد من كفاءة منتجاتها أو أن ترفع من تكلفة عملياتها.

ومن أهم الإجراءات والعقود التي تحل محل الخيارات التقليدية:

1- خيار الشرط: يمكن لخيار الشرط أن يكون بديلا لعقود الخيارات إذا خلا من الموانع الشرعية السابقة، بمعنى أن يقع العقد على الأصل لا على الحق، وأن يكون الأصل موجودا ومعينا ومملوكا للبائع. فتكون الصيغة هي عقد بيع للأصل المملوك للبائع (مشتري الخيار) بثمن محدد، مع اشتراط البائع على المشتري (محرر الاختيار) أن له الحق في فسخ العقد أثناء مدة الخيار وحتى تاريخ الاستحقاق[66].

2- بيع العربون: يكون بيع العربون بديلا شرعيا لعقود الخيارات بحيث تتحقق فيه أحكامه وضو ابطه الشرعية، حيث يقع العقد بين الطرفين على شراء الأصل ذاته لا على الحق في شراء الأصل، ويدفع المشتري للبائع عربونا من الثمن المسمى في العقد، ويكون للمشتري الخيار في إمضاء البيع أو فسخه خلال مدة محددة تنتهي في تاريخ الاستحقاق، فإن أمضى البيع فالعربون جزء من الثمن، وإن فسخه فالعربون حق للبائع.

ويلاحظ أن العربون يقابل سعر الاختيار في العقد التقليدي، وأن الثمن المسمى في عقد بيع العربون يساوي سعر التنفيذ في العقد التقليدي مضافًا إليه سعر الاختيار[67].

3- عقد الاستصناع[68]: حيث إن المعقود عليه في عقد الاستصناع غير موجود، بل موصوف في الذمة، ويشترط العمل في هذا العقد، وهو مجهول. ومن ثمّ فإن عقد الاستصناع يحل مشكلة المعقود عليه، وجهالة العمل.

---

[66]- البيرقدار، محمد يونس، نحو تطوير عقود اختيارات في ضوء مقررات الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص30.

[67]- المرجع السابق، ص18.

[68]- الاستصناع في اللغة: سؤال الصنع أو طلبه، وفي الاصطلاح الفقهي: هو طلب عمل شيء خاصّ على وجه مخصوص، مادتّه من الصانع. فإذا قال شخص لآخر من أهل الصنائع: اصنع لي الشيء الفلاني بالأوصاف التالية بكذا درهما، وقبل الصانع ذلك، كان ذلك استصناعا.

على أن الفقهاء اختلفوا في تكييفه الفقهي؛ فقال بعضهم: هو مواعدة وليس ببيع. وقيل: هو وعد غير ملزم للصانع. وقال غيرهم: هو بيع، لكن للمشتري فيه خيار الرؤية. وقيل: هو عقد ملزم للطرفين. (المُغرب، 1\484).

كما أن المشتري يحقق أرباحا في حالة ارتفاع الأسعار، ولا ينتفي الربح عن البائع.

ويمكن تحصيل بعض أهداف الاختيارات باستخدام عقد الاستصناع الموازي، أي إجراء عقد استصناع موازي من قبل المشتري مقابل عقد الاستصناع الذي أجراه من البائع، مما يحقق أرباحا للبائع والمشتري على حدٍّ سواء، ويقلل من المخاطر التي تلحق بالمشتري. كما يمكن إصدار صكوك استصناع، حيث يقسم رأس مال الاستصناع إلى سندات، وتوزع عليها حصتها من الأرباح والخسائر، مما يؤدي إلى توزيع الأرباح على أكبر فئة من الناس، وتوزيع الخسائر والمخاطر على أكبر فئة من الناس أيضا[69].

4- عقد السلم: حيث إن هذا العقد الشرعي له أهمية كبيرة في سد حاجات الناس، فالمشتري يحقق أرباحا بسبب انخفاض سعر السلعة، والبائع يحتاج إلى النقود من أجل الإنتاج والاستهلاك.

وبناء على هذه الفوائد التي يحققها بيع السلم، فإن عقد السلم يعد بديلا لعقود الاختيارات في إمكانية تحقيق الأرباح، وكذلك في التخفيف من المخاطر والتحوط منها.

كما أن عقد السلم يحلّ مشكلة عدم وجود المعقود عليه، أي المسلم فيه، وتأجيله[70].

ويمكن أن تقوم المصارف والمؤسسات المالية ببيوع السّلم على النحو الآتي[71]:

يقوم المصرف بشراء سلعة موصوفة في ذمة البائع إلى أجل، وبعد أن يتسلمها فإن أمامه خيارات:

- قد يقوم بإبرام عقود سلم موازي، أي يبيع بالسلم سلعة بالمواصفات نفسها للسلعة التي اشتراها، وهذا ما يُسمى بالسلم الموازي.

- قد يحصل على وعد من طرف ثالث مستفيد يلتزم بشراء سلعة بالمواصفات نفسها للسلعة المبرم بشأنها عقد السلم، وهذا سمى السلم المقترن بالوعد بالشراء.

- قد يقوم المصرف بتوكيل البائع بتصريف السلعة التي اشتراها بالسلم، أي السلم مع توكيل البائع.

5- البيوع الآجلة[72]: وتعد هذه العقود بديلاً عن عقود الاختيارات في حالة كون غرض المتعامل هو التملك الفعلي مع تحمل الضمان، أما إذا كان الغرض هو المقامرة فلا تكون بديلا شرعيا[73].

ويمكن أن تكون هذه البيوع باباً من أبواب التحوط، حيث تعمل على التقليل من الخطر على البائع في حال توقع انخفاض الأسعار، وتعمل على التقليل من الخطر على المشتري في حال ارتفاع الأسعار. وكذلك فإن البيوع الآجلة تحل مشكلة عدم وجود الثمن وتأجيله[74].

---

[69]- دية، عبد المجيد، بدائل شرعية لعقود الاختيارات، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد التاسع، 2013، العدد(1\أ)، ص63.

[70]- ولد عالي، محمد الأمين، التنظير الفقهي والتنظيم القانوني للسوق المالية الإسلامية وعلاقة ذلك بالشريعة، دار ابن حزم، بيروت، 2011، ط1، ص268.

[71]- دية، عبد المجيد، بدائل شرعية لعقود الاختيارات، مرجع سابق، ص61.

[72]- البيوع الآجلة: هي ما أجل ثمنه، وضد ذلك بيوع النقد، ويشترط تعيين الأجل، إما باللفظ وإما بالعادة. (شرح حدود ابن عرفة، 1\357).

[73]- القصار، عبد العزيز خليفة، الاختيارات في الأسواق المالية، http://puvcounci.runiv,edu.kw/jsis/arabic/showartic le. asp7id=526, 25/11/2008.

[74]- ولد عالي، محمد الأمين، التنظير الفقهي والتنظيم القانوني للسوق المالية الإسلامية وعلاقة ذلك بالشريعة، مرجع سابق، ص268.

خاتمة:

بعد هذا التطواف حول عقود الاختيارات، تعريفها و أنواعها، ودو افع المتعاملين بها، وأهم آثارها الاقتصادية والمالية وتكييفها الفقهي، وأحكامها الشرعية، وبعد بيان بعض البدائل الشرعية لعقود الاختيارات على سبيل المثال لا الحصر، نلخص أهم نتائج البحث والتوصيات:

أولا : النتائج: بعد هذه الدراسة توصلت إلى النتائج الآتية:

1- أن عقود الخيارات هي اتفاق بين طرفين يمنح أحدهما للآخر الحق، وليس الالتزام، في شراء أو بيع أصل معين، أو أداة مالية معينة، بسعر محدّد، وخلال فترة معينة.

2- تنقسم عقود الخيارات إلى خيار بسيط، وخيار مركب، والخيار البسيط ينقسم إلى خيار بيع وخيار شراء، وكل منهما قد يكون مغطى أو غير مغطى.

3- عقود الخيارات هي أداة من أدوات الاستثمار المستحدثة، يستخدمها المستثمرون كوسيلة تحوطية للحماية من مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية، وأسعار العملات الأجنبية، وطريقة لتعظيم أرباحهم بأقصر الطرق وأسرعها من خلال المضاربة على فروق الأسعار.

4- قد ساهمت عقود الخيارات المالية إلى حد كبير في اتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الوهمي، مما تسبب في حالة من عدم توازن الاقتصاد، كان سببا في أزمات مالية.

5- نظرا لما تحتوي عليه عقود الخيارات من محاذير شرعية، وشروط فاسدة، وبما أن المعقود عليه ليس مالا، ولا منفعة، ولا حقا ماليا يجوز الاعتياض عنه، فهي عقود محرمة شرعا.

6- هناك أهداف مشروعةٌ وأهداف غير مشروعةٍ لعقود الاختيارات.

7- إن الاقتصاد الإسلامي من خلال تشريعاته، له قدرة كبيرة وفعالة في تحقيق الأهداف المشروعة لعقود الاختيارات، والتي من شأنها تطوير عمل السوق المالية الإسلامية.

8- يعدّ خيار الشرط أحد البدائل الشرعية لعقود الاختيارات، وخاصةً اختيار الشراء؛ للتحوط من المخاطر التي قد تلحق البائع والمشتري.

9- يعد بيع العربون بديلاً شرعياً لخيار الشراء؛ لأنه يوزع الأخطار على البائعين والمشترين، وإ ذا تمت عقود البيع فإنه يحقق أرباحاً للجميع. ويعد أيضاً من صور التحوط لتقلبات الأسعار.

10-عقود الاستصناع، والاستصناع الموازي، وصكوك الاستصناع، تعد بدائل شرعية لعقود الاختيارات لتحقيق الأرباح، وتوزيع المخاطر على أكبر فئة من الناس.

11- عقود السلم والسلم الموازي تعد بدائل شرعية لعقود الاختيارات، حيث تعمل على تحقيق الأرباح لكل من البائع والمشتري بعيداً عن المجازفة والمقامرة، وتعمل أيضا على التحوط من المخاطر.

12-تعمل بيوع الآجال على تحقيق وتوزيع الأرباح على البائعين والمشترين، وتعمل أيضاً على توزيع المخاطر عليهم. مما يجعل منها بديلاً شرعياً لعقود الخيارات.

ثانيا: التوصيات

1- العمل على إيجاد سوقٍ ماليةٍ إسلاميةٍ قائمةٍ على أسس شرعية، وعقود شرعية، واستبعاد تداول العقود المحرمة من هذه السوق.

2- تفعيل دور الدولة من خلال إيجاد جهاز رقابي فاعل لمر اقبة الأسواق.

3- تعيين هيئات رقابة شرعية في الأسواق المالية الإسلامية.

4- تشجيع البدائل الشرعية لعقود الخيارات المالية، والرفع من الكفاءة الاقتصادية لهذه البدائل، لكي تكون أدوات مالية فعّالة.

5- توجيه الطلبة والباحثين إلى القيام ببحوث علميةٍ حول الأدوات المالية الإسلامية، وتطويرها بما يتناسب مع الحياة المعاصرة، وقواعد الشريعة. والتركيزعلى نشر هذه البحوث ونتائجها؛ ليتسنى الاطلاع عليها وتطبيقها.

6- التوصية إلى المؤسسات العلمية والمالية بضرورة عمل دراسات وندوات ومؤتمرات حول البدائل الشرعية للمنتجات المالية المعاصرة غير الشرعية، والتركيز على التطبيق العملي لهذه الأدوات المالية الإسلامية في المعاملات المالية المعاصرة.

فهرس المصادروالمراجع

- أبو سليمان، عبد الوهاب، الاختيارات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السابع.
- آل سليمان، مبارك سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار كنوز إشبيليا للنشر واللتوزيع، الرياض، 2005، ط1، ج2.
- البرواري، شعبان محمد إسلام، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، دار الفكر، دمشق، 2002، ط1
- بن لخضر، مسعودة، عقود الخيارودورها في التقليل من مخاطر أسواق رأس المال دراسة تطبيقية على بورصة باريس للفترة 2009-2014، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، السنة الجامعية 2014\2015.
- بوعتروس، عبد الحق، تقنيات إدارة المخاطرسعر الصرف، بحث مقدم لمؤتمر إدارة المخاطرو اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان، 2007،
- البيرقدار، محمد يونس، نحو تطوير عقود اختيارات في ضوء مقررات الشريعة الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2009.
- جراية، محمد، الأدوات المالية المشتقة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس.
- حبش، محمد محمود، الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة، مؤسسة الوراق، عمّان، 1998، ط1

.

- حركاتي نبيل، وبودحوش، عثمان، الآثار المالية والاقتصادية لعقود الخيارات المالية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الجزائر، 2014.
- حماد، طارق عبد العال، المشتقات المالية (المفاهيم – إدارة المخاطر – المحاسبة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
- حمود، سامي، المناقشة، مناقشة الدكتورسامي حمود، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السابع
- الحناوي، محمد صالح، أساسيات الاستثمارفي بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ط2.

- الحويماني، فهد، المال والاستثمار في الأسواق المالية، فهد بن عبد الله حامد الحويماني، الرياض، 2006.
- الداغر، محمود محمد، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات، دار الشروق، عمان، 2005، ط1.
- رضوان، سمير عبد الحميد، أسواق الأوراق المالية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ط1.
- الزحيلي، وهبة، السوق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس.
- السالوس، علي، حكم أعمال البورصة في الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس.
- سرارمة، مريم، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008 دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.
- السلامي، محمد، الاختيارات، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السابع.
- العمراني، عبد الله بن محمد، العقود المالية المركبة، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، 2010، ط2.
- القره داغي، علي، الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السابع.
- القري، محمد بن عيد، الأسواق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس
- محي الدين، أحمد حسن، أسواق الأوراق المالية و آثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي، ط1.
- مطر: محمد، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق، عمّان، 1998، ط2.
- المهنا، خالد بن ناصر، المشتقات المالية دراسة فقهية، Sabic لدراسات الأسواق المالية الإسلامية.
- مهيدات، محمود فهد، المضاربات الوهمية السوقية ودورها في الأزمة المالية "عقود الخيارات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان، 2010.
- هندي، منير إبراهيم، أساسيات الاستثمار في الاوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.
- ولد عالي، محمد الأمين، التنظير الفقهي والتنظيم القانوني للسوق المالية الإسلامية، دار ابن حزم، بيروت، 2011، الطبعة الأولى.

الدكتور عادل يالي
باحث في العلوم القانونية والسياسية

من الإدارة القضائية الإلكترونية إلى رهانات العدالة الخوارزمية بالمغرب: حوكمة الذكاء الاصطناعي وضمانات المحاكمة العادلة في ضوء القانونين رقم 38.15 و58.25

From e-justice to the challenges of algorithmic justice in Morocco: the governance of artificial intelligence and guarantees of a fair trial in the light of Laws No. 38.15 and No. 58.25

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في التحول الجاري داخل منظومة العدالة المغربية من رقمنة الخدمات والإجراءات إلى احتمال توظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي في وظائف تمس إدارة القضايا والبحث القانوني وصياغة الوثائق وترتيب الأولويات. وتنطلق من التمييز بين الإدارة القضائية الإلكترونية، التي وجدت أساسها في المادة 25 من القانون رقم 38.15 وتدعمت بالقسم المخصص لرقمنة المساطر في القانون رقم 58.25، وبين العدالة الخوارزمية بوصفها أفقا استشرافيا قد تؤثر فيه النماذج الحسابية في إنتاج المعلومة القضائية أو التوصية أو القرار. وتختبر الدراسة مدى كفاية الإطار المغربي القائم لضمان استقلال القاضي، وحقوق الدفاع والمواجهة والتعليل، وحماية المعطيات والأمن السيبراني، وحق المتقاضي في العلم والتفسير والاعتراض والمراجعة البشرية. واعتمدت منهجا تحليليا نقديا ومقارنا واستشرافيا، يستند إلى النصوص المغربية المحينة والمعايير الدولية المتخصصة. وخلصت إلى أن القانونين رقم 38.15 و58.25 يؤسسان لبنية قضائية رقمية متقدمة، وأن القانون رقم 09.08 يتضمن قيدا مهما على القرارات والتقييمات المبنية فقط على المعالجة الآلية، غير أن الانتقال إلى تطبيقات عالية المخاطر يحتاج إلى إطار خاص يقوم على تصنيف المخاطر، وتقييم الأثر، وسجل للأنظمة، وتدقيق مستقل، وحكامة صارمة للبيانات، ورقابة بشرية فعلية، وسبل انتصاف قابلة للممارسة. وتقترح الدراسة نموذجا مغربيا تدريجيا يجعل التقنية أداة لتحسين العدالة لا مصدرا لسلطة خفية داخلها. الكلمات المفتاحية: الإدارة القضائية الإلكترونية؛ رهانات العدالة الخوارزمية؛ الذكاء الاصطناعي؛ المحاكمة العادلة؛ حماية المعطيات؛ الرقابة البشرية؛ التنظيم القضائي المغربي.

مقدمة:

أصبحت رقمنة العدالة جزءا من التحول الذي تعرفه وظائف الدولة ومرافقها، فلم يعد المتقاضي ينتظر من المحكمة مجرد تطبيق القانون، بل ينتظر كذلك مسطرة مفهومة، وخدمة قابلة للتتبع، وقرارا يصدر داخل أجل معقول، ومعلومة يمكن الوصول إليها من غير كلفة أو تعقيد غير مبررين. غير أن خصوصية المرفق القضائي تجعل التحول التقني مختلفا عن رقمنة خدمة إدارية عادية؛ لأن كل تغيير في طريقة إيداع الدعوى أو توزيع الملف أو تبادل المذكرات أو حفظ المعطيات قد ينعكس مباشرة على الحق في الولوج إلى القضاء، والمساواة بين الخصوم، واستقلال القاضي، وفعالية الدفاع. وتضع هذه الخصوصية التحول الرقمي تحت رقابة المبادئ

الدستورية التي كرست استقلال السلطة القضائية، ومنع التدخل في القضايا، والحق في المحاكمة العادلة، والأجل المعقول، وعلنية الجلسات، وتعليل الأحكام، وتنفيذها، والتعويض عن الخطأ القضائي.[75]

وقد وفر القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي أساسا مؤسسيا لهذا التحول؛ إذ لم يكتف بإعادة ترتيب أصناف المحاكم وحكامة تدبيرها، بل نص على اعتماد الإدارة الإلكترونية للإجراءات والمساطر القضائية، وعلى تمكين المرتفقين من تتبع مسار القضايا عن بعد، مع احترام المعطيات الشخصية وضمان شروط المحاكمة العادلة.[787776] وتجاوز هذا التوجه مرحلة الإعلان العام بصدور القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية، الذي خصص قسما كاملا لرقمنة المساطر والإجراءات، و أقر نظاما معلوماتيا ومنصات مهنية، والإيداع والأداء والتبليغ والجلسات وتبادل المذكرات والتوقيع والتنفيذ بوسائل إلكترونية. غير أن هذا القانون، المنشور في 23 فبراير 2026، ربط دخوله حيز التنفيذ بانصرام ستة أشهر؛ ولذلك يمثل وقت إعداد الدراسة إطارا تشريعيا وشيك التطبيق لا نصا نافذا بعد.[8079]

ولا يقف الواقع العملي عند النص؛ إذ تعرض وزارة العدل مجموعة من الخدمات الإلكترونية، من بينها تتبع ملفات القضايا وجدول الجلسات والسجل العدلي ومنصات المهنيين وصناديق المحاكم، كما تعلن توجها نحو عدالة رقمية ذكية وشاملة، مع استحضار حماية المعطيات والسيادة الرقمية.[8281] ومع ذلك، لا تتيح المصادر الرسمية المنشورة التي اعتمدتها الدراسة إثبات انتقال المحاكم المغربية إلى إسناد تقدير الوقائع أو تكييفها أو اقتراح منطوق الحكم إلى نظام ذكي. الثابت هو وجود رقمنة متقدمة للخدمة والإجراء، ووجود نقاش مؤسسي متصاعد حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي. ومن ثم يستعمل البحث مفهوم «العدالة الخوارزمية» استعمالا استشرافيا نقديا، للدلالة على المرحلة التي تصبح فيها النماذج الحسابية مؤثرة في ترتيب القضايا، أو استخراج الوقائع، أو اقتراح المصادر، أو تقييم المخاطر، أو إنتاج توصيات يمكن أن تؤثر في القرار.

وتزداد راهنية الموضوع لأن ملفات القضاء تتضمن معطيات شديدة الحساسية، ولأن الذكاء الاصطناعي لا ينقل المعلومات فحسب، بل يستخرج أنماطا وتوقعات وتصنيفات قد تبدو موضوعية بينما تعكس جودة البيانات واختيارات المصمم وحدود النموذج. وقد وضع القانون رقم 09.08 قاعدة وطنية ذات قيمة خاصة؛ إذ منح الشخص الحق في معرفة منطق المعالجة الآلية، ومنع التقييم القضائي لسلوكه إذا بني على معالجة آلية تروم تقييم جوانب شخصيته، كما منع اتخاذ قرار ذي أثر قانوني اعتمادا فقط على معالجة

---

75 دستور المملكة المغربية لسنة 2011، ولا سيما الفصول 107 و109 و117 و118 و120 و121 و122، الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر، 30 يوليوز 2011.

76 ظهير شريف رقم 1.22.38 صادر في 30 يونيو 2022 بتنفيذ القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، الجريدة الرسمية، عدد 7108، 14 يوليوز 2022، ص. 4568 وما يليها.

77 القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، المادة 25 المتعلقة باعتماد الإدارة الإلكترونية للإجراءات والمساطر القضائية بتنسيق بين السلطة الحكومية المكلفة بالعدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة.

78 القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، المواد 35 إلى 38، ولا سيما المادة 36 بشأن تتبع مسار القضايا عن بعد وحماية المعطيات الشخصية، والمادة 37 بشأن المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع والأجل المعقول.

79 ظهير شريف رقم 1.26.07 صادر في 11 فبراير 2026 بتنفيذ القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية، الجريدة الرسمية، عدد 7485، 23 فبراير 2026، ص. 1220 وما يليها.

80 القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية، المواد 623 إلى 639، المخصصة لرقمنة المساطر والإجراءات القضائية؛ وتنص المادة 643 على دخوله حيز التنفيذ بعد ستة أشهر من نشره. وعليه، لم يكن قد دخل حيز التنفيذ وقت إعداد هذه الدراسة في يوليوز 2026.

81 وزارة العدل، بوابة الخدمات الإلكترونية، وتشمل تتبع ملفات القضايا وجدول الجلسات والسجل العدلي ومنصة المحامي والمنصة الإلكترونية لصناديق المحاكم، تاريخ الاطلاع: يوليوز 2026.

82 وزارة العدل، بلاغ «العدالة الرقمية: وزارة العدل تستعرض منجزاتها ورؤيتها المستقبلية»، 16 أبريل 2025.

آلية من هذا النوع.[858483] ويعني ذلك أن البحث المغربي لا يبدأ من فراغ، لكنه يواجه إطارا متفرقا بين التنظيم القضائي، والمسطرة، وحماية المعطيات، وخدمات الثقة، والأمن السيبراني، من غير نظام خاص متكامل للذكاء الاصطناعي القضائي.

يمكن تصنيف الأدبيات المتصلة بالموضوع إلى ثلاثة اتجاهات متكاملة. اهتم الاتجاه الأول بالتنظيم القضائي المغربي من حيث تطوره التاريخي، وأصناف المحاكم، وتأليفها واختصاصاتها، وضمانات استقلال القضاء وحقوق المتقاضين. وتندرج ضمنه المؤلفات الفقهية المغربية والأعمال الرسمية التي واكبت الانتقال من تنظيم سنة 1974 إلى القانون رقم 38.15، ولا سيما كتابات عبد الكريم الطالب، وصيغة التنظيم القضائي التي أصدرتها رئاسة النيابة العامة، والتقرير البرلماني المعد بشأن مشروع القانون الجديد.[888786] وقد أسهم هذا الاتجاه في ضبط الهندسة القانونية للمحاكم، لكنه لم يجعل حوكمة النظم الخوارزمية موضوعا مركزيا، بحكم حداثة التطبيقات وعدم استقرارها داخل البيئة القضائية الوطنية.

وركز الاتجاه الثاني على رقمنة العدالة وإعادة تصميم الخدمة القضائية. فقد بينت دوري ريلينغ أن تكنولوجيا المعلومات قد تدعم إصلاح القضاء إذا ارتبطت بمشكلات محددة، مثل التأخير وصعوبة الولوج ونقص المعلومات، لا إذا استعملت لمجرد تحديث المظهر التقني.[89] وطور ريتشارد ساسكند فكرة المحاكم عبر الإنترنت بوصفها إعادة بناء لمسارحل النزاع، لا مجرد نقل الوثيقة الورقية إلى شاشة، مع التشديد على سهولة الاستعمال ومركزية المتقاضي.[90] وتفيد هذه الأدبيات في تقييم المنصات المغربية من زاوية أثرها في الزمن والكلفة والولوج، لكنها تظل في جانب مهم منها منصبة على المحكمة الرقمية والخدمة عن بعد أكثر من انصبابها على الأنظمة التي تستنتج أو تصنف أو تقدم توصيات ذات أثر في القرار.

أما الاتجاه الثالث، فيتناول التحول من الرقمنة إلى الخوارزمية. فقد نبه غارابون ولاسّيغ إلى أن الرقمنة تعيد تشكيل الكتابة القانونية والوساطة القضائية، ولا تقتصر على تحسين أدواتها، بينما ميزت تانيا سوردين بين مستويات استعمال التكنولوجيا، من الأدوات الداعمة إلى الأنظمة التي قد تزاحم الوظيفة القضائية في التحليل والاختيار.[9291] كما أظهر أول تقرير للمجلس الاستشاري للذكاء الاصطناعي التابع للجنة الأوروبية لفعالية العدالة، الصادر سنة 2025، تنوع التطبيقات القضائية الفعلية وضرورة ربطها بتقييم

---

83 ظهير شريف رقم 1.09.15 صادر في 18 فبراير 2009 بتنفيذ القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، عدد 5711، 23 فبراير 2009.

84 القانون رقم 09.08، المادة 7، ولا سيما حق الشخص المعني في معرفة المنطق الذي يحكم كل معالجة آلية لمعطياته ذات الطابع الشخصي.

85 القانون رقم 09.08، المادة 11؛ وهي تمنع بناء التقييم القضائي لسلوك الشخص على معالجة آلية لمعطيات تروم تقييم جوانب شخصيته، كما تمنع اتخاذ قرار ذي أثر قانوني اعتمادا فقط على معالجة آلية من هذا النوع.

86 عبد الكريم الطالب، التنظيم القضائي المغربي، الطبعة الخامسة، مكتبة المعرفة، مراكش، 2017، ص. 23 وما يليها.

87 مجلس النواب، تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، دورة أبريل 2021.

88 رئاسة النيابة العامة، التنظيم القضائي للمملكة، صيغة محينة، إصدارات وحدة الدراسات والتوثيق، العدد 18، غشت 2020.

89 دوري ريلينغ، التكنولوجيا من أجل العدالة: كيف يمكن لتقنية المعلومات دعم إصلاح القضاء، مطبعة جامعة لايدن، لايدن، 2009.

90 ريتشارد ساسكند، المحاكم عبر الإنترنت ومستقبل العدالة، مطبعة جامعة أكسفورد، أكسفورد، 2019.

91 أنطوان غارابون وجان لاسّيغ، العدالة الرقمية: ثورة خطية وقطيعة أنثروبولوجية، منشورات جامعة فرنسا، باريس، 2018.

92 تانيا سوردين، القضاة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي: القاضي الاصطناعي، إدوارد إلغار، شلتنهام، 2021.

المخاطر والحقوق الأساسية.[93] وانطلاقا من ذلك، تتمثل القيمة المضافة لهذه الدراسة في وصل البنية التشريعية للمحكمة الرقمية المغربية بحوكمة النظم الخوارزمية، وفي تحويل ضمانات المحاكمة العادلة إلى معايير مسبقة لتصميم النظام واعتماده وتدقيقه والاعتراض على آثاره.

وتتمثل إشكالية الدراسة في السؤال الآتي: إلى أي حد يسمح الإطار القانوني المغربي، وفي مركزه القانونان رقم 38.15 و58.25، بالانتقال من الإدارة القضائية الإلكترونية إلى توظيف الذكاء الاصطناعي من دون المساس باستقلال القاضي وضمانات المحاكمة العادلة؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة: ما الحدود الفاصلة بين الرقمنة الإجرائية والعدالة الخوارزمية؟ وما التطبيقات التي يمكن قبولها بوصفها أدوات مساعدة، وما التطبيقات التي تستوجب تقييدا أو حظرا؟ وكيف تنطبق قواعد حماية المعطيات والشفافية والأمن السيبراني على البيانات القضائية؟ وما مضمون الرقابة البشرية الفعلية وحق المتقاضي في التفسير والاعتراض؟ ثم ما البنية التشريعية والمؤسساتية الملائمة لحوكمة هذه الأنظمة في المغرب؟

وتنطلق الدراسة من فرضية مركزية مؤداها أن التشريع المغربي يوفر أساسا متقدما لرقمنة المساطر وحماية الشخص من بعض صور القرار الآلي، لكنه لا يشكل بعد نظاما متكاملا لحوكمة الذكاء الاصطناعي القضائي. فالقانونان رقم 38.15 و58.25 يضبطان المحكمة الرقمية والإجراء الإلكتروني، والقانون رقم 09.08 يقرر حقوقا وقيودا مهمة في مواجهة المعالجة الآلية، غير أن هذه العناصر تظل موزعة بين نصوص متعددة، ولا تتضمن تصنيفا خاصا للمخاطر أو تقييما إلزاميا للأثر أو سجلا للأنظمة أو قواعد تفصيلية للتدقيق والمراجعة البشرية والمسؤولية. وتفترض الدراسة، تبعا لذلك، أن الانتقال المشروع إلى العدالة الخوارزمية يتوقف على إطار خاص يسبق التشغيل ولا يكتفي بمعالجة الضرر بعد وقوعه.

وتنبع أهمية الدراسة، علميا، من وصلها بين التنظيم القضائي والقانون الإجرائي والقانون الرقمي وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ومن انتقالها من وصف المنصة إلى مساءلة السلطة التي قد تمارسها الخوارزمية داخل مسار القضية. وتتمثل إضافتها في بناء شبكة تقييم تجمع الشرعية واستقلال القاضي والمواجهة والتعليل وحماية البيانات والأمن وقابلية الاعتراض، وفي تطبيقها على الإطار المغربي الناشئ بدلا من الاكتفاء بنقل نماذج أجنبية. أما أهميتها العملية فتتجلى في اقتراح معايير قابلة للتحويل إلى نصوص ودفاتر تحملات وإجراءات اعتماد وتدقيق وشكاية، وفي ترتيب التدخلات بحسب قوتها القانونية: قواعد تشريعية، وآليات مؤسساتية، وضمانات تقنية وإجرائية، وتدابير تكوينية وانتقالية. كما تكتسب قيمة زمنية خاصة من تزامنها مع الاستعداد لدخول القانون رقم 58.25 حيز التنفيذ، بما يوسع البنية الرقمية التي يمكن أن تحتضن مستقبلا أدوات ذكية.

واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لتفكيك مقتضيات الدستور والقوانين رقم 38.15 و58.25 و09.08 و43.20 و05.20، والمنهج النقدي لتقييم كفايتها وتناسقها، والمنهج المقارن بوصفه أداة لاستلهام مبادئ لا لنقل نماذج جاهزة، ولا سيما الميثاق الأخلاقي الأوروبي للذكاء الاصطناعي القضائي، وتوصية أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، واللائحة الأوروبية القائمة على المخاطر، والاتفاقية الإطارية لمجلس أوروبا بشأن الذكاء

93 المجلس الاستشاري للذكاء الاصطناعي التابع للجنة الأوروبية لفعالية العدالة، التقرير الأول حول استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، مجلس أوروبا، 2025؛ وانظر كذلك وثيقة «كيف نجعل الذكاء الاصطناعي يعمل لفائدة القضاء»، فبراير 2025.

الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.[94] كما استعملت مقاربة استشرافية تبني السيناريوهات على تطبيقات محتملة، مع عدم الخلط بين ما هو مطبق فعلا وما هو ممكن تقنيا أو متداول مؤسساتيا. وتظل الدراسة قانونية مؤسساتية لا دراسة إحصائية شاملة لأداء المحاكم؛ إذ لا تتوافر، ضمن المصادر الرسمية المنشورة التي أمكن الرجوع إليها، بيانات مفصلة ومتجانسة تسمح بقياس نسب الإيداع الإلكتروني أو الأعطال أو رضا المتقاضين أو أثر المنصات في الزمن القضائي على مستوى جميع المحاكم. ولذلك استعملت الخدمات والبلاغات الرسمية بوصفها مؤشرات على اتجاه التحول ونطاقه، لا دليلا كميا نهائيا على نجاعته. وبناء على ذلك، تعالج الدراسة في مبحث أول الأساس القانوني للانتقال من الإدارة الإلكترونية إلى رهانات العدالة الخوارزمية ومخاطره، ثم تخصص المبحث الثاني لبناء نموذج حكامة يضمن المساءلة وحقوق المتقاضي.

المبحث الأول: الأساس القانوني للانتقال من الإدارة القضائية الإلكترونية إلى رهانات العدالة الخوارزمية

يفترض ضبط موضوع الدراسة التمييز بين مستويين متداخلين وغير متطابقين. يتعلق الأول برقمنة الوعاء الذي تتحرك داخله الخصومة: المنصة، والملف، والتبليغ، والتوقيع، والتتبع، والأرشفة. أما الثاني فيتعلق بإدخال نظام يستنتج أو يصنف أو يتنبأ أو يولد اقتراحا يمكن أن يؤثر في مضمون المعالجة أو القرار. ويترتب على هذا التمييز أن الشرعية المقررة للإجراء الإلكتروني لا تمتد تلقائيا إلى الاستدلال الخوارزمي، وأن لكل مستوى مخاطره وضماناته.

المطلب الأول: البناء القانوني للإدارة القضائية الإلكترونية وحدود امتداده

انتقلت الرقمنة القضائية في المغرب من خدمات متفرقة إلى اعتراف تشريعي بالبنية الرقمية للمحكمة. غير أن اكتمال السند القانوني لا يقاس بوجود منصة أو توقيع إلكتروني فحسب، بل بوضوح المسؤوليات، وحجية الإجراء، واستمرارية الخدمة، وحماية البيانات، وإمكان تصحيح الأعطال. لذلك يتعين قراءة القانون رقم 38.15 مع النصوص الإجرائية والرقمية المتصلة به باعتبارها منظومة واحدة.

الفقرة الأولى: من رقمنة الخدمة إلى رقمنة المسطرة القضائية

أدرج القانون رقم 38.15 الإدارة الإلكترونية في صلب التنظيم القضائي، حين ألزم المحاكم باعتمادها للإجراءات والمساطر وفق برامج تحديث تضعها السلطة الحكومية المكلفة بالعدل وتنفذها بتنسيق وثيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة. وتكشف هذه الصياغة عن ثلاثة معان: أولها أن الرقمنة ليست مبادرة اختيارية منفصلة عن القانون؛ وثانيها أن تصميمها يقع في منطقة اختصاص مشترك بين جهة تدبر الموارد والتقنية وجهتين تحميان استقلال العمل القضائي والنيابة العامة؛ وثالثها أن أي نظام معلوماتي ينبغي أن يترجم حدود الاختصاص المؤسسي بدقة، فلا تتحول السيطرة على البنية التقنية أو الصلاحيات أو البيانات إلى وسيلة تأثير في الملف القضائي.[95]

94 مجلس أوروبا، الاتفاقية الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، رقم 225، فتحت للتوقيع في 5 شتنبر 2024، ولا سيما مقتضيات المقاربة القائمة على المخاطر، والشفافية، والمساءلة، وسبل الانتصاف.

95 القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، المادة 25 بشأن اعتماد المحاكم الإدارة الإلكترونية للإجراءات والمساطر القضائية وفق برامج التحديث المنفذة بتنسيق بين السلطة الحكومية المكلفة بالعدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة؛ وانظر كذلك المادة 21 بشأن التدبير الإداري والمالي وبرامج نجاعة الأداء.

ويكمل القانون هذا الأساس بحقوق مباشرة للمتقاضي، منها تحسين الاستقبال، والتواصل بلغة يفهمها، وتيسير الوصول إلى المعلومة، وتتبع مسار القضية عن بعد، مع حماية المعطيات الشخصية وتيسير ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة. ولا تمثل هذه المقتضيات مزايا خدمية ثانوية، بل معايير لقياس مشروعية الرقمنة: فالمنصة التي تقدم معلومة ناقصة أو متأخرة قد تضر بحق الدفاع، والواجهة التي لا تراعي الإعاقة أو ضعف الكفاية الرقمية قد تجعل الولوج نظريا، والنظام الذي يكشف معطيات أكثر من اللازم قد يحول الشفافية إلى انتهاك للخصوصية.[9796]

وجاء القانون رقم 58.25 لينقل الرقمنة من المستوى التنظيمي العام إلى مستوى الإجراء التفصيلي. فقد أحدث نظاما معلوماتيا لتدبير المساطر أمام محاكم الدرجتين، وأسند تدبيره ومسك قاعدة معطياته إلى السلطة القضائية بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، و أنشأ منصات مهنية، و أقر إيداع المقالات والطلبات والطعون وأداء الرسوم إلكترونيا، وتبادل المذكرات، وإمكان عقد الجلسات عن بعد، والتوقيع الإلكتروني للمقررات، والتبليغ والتنفيذ عبر النظام.[9998] وهذه المقتضيات تخلق بنية رقمية مترابطة، لكنها تظل في أصلها قواعد لإثبات الإجراء ونقله وتدبيره، ولا تتضمن إذنا ضمنيا للنظام بأن يقرر صحة الطلب أو يرجح حجة أو يقترح منطوقا.

ويتأكد هذا الحد من قراءة المادة المتعلقة بتعيين القاضي أو المستشار المقرر «بطريقة إلكترونية»؛ فالصياغة تشير إلى وسيلة إنجاز التعيين وتسجيله، لا إلى ترك الاختيار لخوارزمية مغلقة. وكذلك فإن جواز عقد الجلسة إلكترونيا يغير شكل الحضور عند توفر الشروط التقنية، لكنه لا يغير قواعد المواجهة وحقوق الدفاع ولا ينقل المداولة إلى الآلة.[100] ويعد هذا الفصل المفاهيمي ضروريا حتى لا تستعمل شرعية الرقمنة الإجرائية لتبرير استخدامات أعمق لم يناقشها المشرع ولم يحدد ضماناتها.

وتبرز حداثة القانون رقم 58.25 في اعترافه بالمخاطر التقنية؛ إذ مدد الأجل عندما يتعذر الولوج إلى المنصة في اليوم الأخير، وألزم الإدارة بنشر بلاغ يثبت العطب ومدته.[101] وهذه قاعدة مهمة لأنها تحول استمرارية الخدمة من مطلب تقني إلى ضمان إجرائي، وتؤكد أن فشل المنصة لا ينبغي أن يسقط الحق. غير أن اكتمالها يتطلب إجراءات عملية للتحقق من الأعطال الجزئية، وحفظ سجلات زمنية موثوقة، وتمكين المستعمل من إثبات محاولته، وتوفير قناة بديلة للحالات المستعجلة.

---

96 القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، المواد 35 إلى 38، ولا سيما المادة 36 بشأن تتبع مسار القضايا عن بعد وحماية المعطيات الشخصية، والمادة 37 بشأن المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع والأجل المعقول.

97 وزارة العدل، خدمة «تتبع ملفات القضايا»، بوابة الوزارة؛ وهي تتيح الاطلاع على الملفات وتواريخ الجلسات وبعض المعطيات المتعلقة بمسار القضية، تاريخ الاطلاع: يوليوز 2026.

98 القانون رقم 58.25، المادة 624، التي تسند تدبير النظام المعلوماتي ومسك قاعدة معطياته إلى السلطة القضائية بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، كل في حدود اختصاصه.

99 القانون رقم 58.25، المواد 628 إلى 634، المتعلقة بالإيداع والأداء والتبليغ والجلسات وتبادل المذكرات والتوقيع الإلكتروني والتبليغ والتنفيذ عبر النظام المعلوماتي.

100 القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية، المادة 628 بشأن تعيين القاضي أو المستشار المقرر أو القاضي المكلف بطريقة إلكترونية مع بقاء سلطة التعيين والتغيير لرئيس المحكمة، والمادة 630 بشأن إمكان عقد الجلسة بطريقة إلكترونية عند توفر الشروط التقنية.

101 القانون رقم 58.25، المادة 639، التي تمدد الأجل إلى أول يوم يلي استئناف المنصة خدماتها إذا تعذر الولوج إليها في اليوم الأخير، مع إلزام الإدارة المختصة بنشر بلاغ يثبت العطب ومدته.

الفقرة الثانية: حماية المعطيات والثقة والأمن باعتبارها شروطا لصحة الرقمنة

تحتوي الدعوى القضائية، بحكم طبيعتها، على بيانات الهوية والأسرة والمال والصحة والسلوك والإدانة والاتصال، وقد تجمع في ملف واحد معطيات أشخاص ليسوا أطرافا أصليين، مثل الشهود والخبراء والأطفال. لذلك لا يجوز اختزال حماية البيانات في سرية كلمة المرور؛ بل تبدأ من تحديد الغرض، وتقليل البيانات، وصحتها، وتحديد مدة الاحتفاظ، وحصر الصلاحيات، وتسجيل عمليات الولوج، ومنع إعادة الاستعمال خارج الغاية القضائية. وهذه الالتزامات تجد أساسها في القانون رقم 09.08، الذي يفرض النزاهة والمشروعية والتناسب والدقة والأمن، ويخضع المعطيات الحساسة ومعطيات المخالفات والإدانات لقواعد أشد.[102][103]

ويقتضي الانتقال إلى نظام معلوماتي موحد تعيين المسؤول عن كل معالجة: من يحدد الغرض ووسائل المعالجة؟ ومن يمسك البيانات؟ ومن يجيب عن طلب التصحيح؟ ومن يبلغ عن الخرق؟ فالتنسيق بين السلطة القضائية والسلطة الحكومية المكلفة بالعدل لا ينبغي أن ينتج فراغا في المسؤولية. ويتعين فصل الصلاحيات التقنية عن الاطلاع الموضوعي على الملفات، واعتماد مبدأ الحاجة إلى المعرفة، وربط كل عملية بهوية صاحبها ووقتها وغرضها. كما يجب أن تكون عقود الموردين جزءا من الحماية، فتمنع استعمال البيانات القضائية لتدريب خدمات عامة أو نقلها إلى بيئات غير معتمدة، وتضمن حق الجهة القضائية في التدقيق وإنهاء العقد واسترجاع البيانات.

ويوفر القانون رقم 43.20 البنية العامة لخدمات الثقة، من تعريف وتوقيع وختم زمني وحفظ للحجية، وهي وظائف حاسمة في نسبة الإجراء إلى صاحبه و إثبات وقته وسلامة الوثيقة.[105][106] غير أن الوثيقة القضائية ليست معاملة إلكترونية عادية؛ إذ قد يرتبط فساد التوقيع أو ضياع السجل بسقوط أجل أو تعذر تنفيذ حكم. ولذلك يلزم تحديد درجات الثقة المطلوبة لكل عملية، وآليات التحقق عند النزاع، وخطة الحفظ طويل الأمد، وقابلية نقل الأرشيف بين الأنظمة من غير فقدان الدليل التقني.

ويضيف القانون رقم 05.20 بعد الأمن السيبراني، لأن استمرارية المحكمة وسرية ملفاتها قد تتعرضان لهجمات الفدية أو انتحال الحسابات أو العبث بالوثائق أو تسريب قواعد البيانات.[107][108] وينبغي أن تقوم الحماية على تحليل المخاطر، وتقسيم الشبكات، والتشفير، والمصادقة القوية، والنسخ الاحتياطي غير المتصل، واختبار الاسترجاع، وخطة استجابة للحوادث تحدد سلطة وقف النظام و إبلاغ المتأثرين وحفظ الأدلة. ولا

---

102 القانون رقم 09.08، المواد 3 و5 و12 و23 و24 و49، المتعلقة بمشروعية المعالجة وتحديد الغرض والإخبار والإذن المسبق والأمن ومعالجة معطيات المخالفات والإدانات.

103 القانون رقم 09.08، المادة 3 بشأن النزاهة والمشروعية وتحديد الغرض والتناسب والدقة وتحديد مدة الاحتفاظ، والمادتان 23 و24 بشأن تدابير سلامة المعالجة.

104 القانون رقم 09.08، المادة 49؛ إذ تقصر معالجة معطيات المخالفات والإدانات والتدابير الوقائية على المحاكم والسلطات العمومية والأشخاص المكلفين بمصلحة عمومية ومساعدي القضاء في حدود مهامهم القانونية.

105 ظهير شريف رقم 1.20.100 صادر في 31 ديسمبر 2020 بتنفيذ القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، الجريدة الرسمية، عدد 6951، 11 يناير 2021.

106 القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية؛ وهو يوفر الإطار العام للتعريف الإلكتروني والتوقيع والختم الزمني وخدمات الثقة، مع بقاء الحاجة إلى تكييفها مع خصوصية الوثيقة والمسار القضائيين.

107 ظهير شريف رقم 1.20.69 صادر في 25 يوليوز 2020 بتنفيذ القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، الجريدة الرسمية، عدد 6904، 30 يوليوز 2020.

108 القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، إلى جانب الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في أفق 2030 والمرجعيات التنظيمية المتعلقة بإيواء الأنظمة والبيانات الحساسة.

يكفي الامتثال الشكلي؛ لأن أثر الحادث في القضاء لا يقاس فقط بعدد السجلات المسربة، بل أيضا بإمكان فوات أجل أو كشف استراتيجية الدفاع أو التأثير في سلامة الحكم.

ويقدم إطلاق الخدمات الرقمية أمثلة على ضرورة الموازنة بين الإتاحة وتقليل البيانات. فالمنصة التي تمكن من البحث في ملفات مرتبطة بأحكام غيابية قد تحقق غرضا مشروعا في الإعلام والتنفيذ، لكنها تثير سؤال مقدار البيانات الواجب إظهارها، ومن يحق له البحث، ومدة النشر، ووسيلة التصحيح ومنع إعادة الاستخدام.[109] ومن ثم، فإن تصميم الخدمة ينبغي أن يمر باختبار الضرورة والتناسب: هل يمكن تحقيق الغرض بمعرف ملف أو رمز تحقق بدلا من إظهار هوية موسعة؟ وهل توجد حماية ضد البحث الجماعي والفهرسة الخارجية؟

وخلاصة ما تقدم، يظهر أن المغرب انتقل تشريعيا إلى الاعتراف بالمحكمة بوصفها بنية مادية ورقمية في آن واحد. غير أن النصوص الحالية تمنح الشرعية للمنصة والإجراء الإلكتروني أكثر مما تنظم الاستنتاج الخوارزمي. والنتيجة المنهجية هي أن نجاح الرقمنة لا يقاس بعدد الخدمات، بل بقدرتها على حفظ الحق عند العطب، وتحديد المسؤولية، وضمان حجية الإجراء، وحماية البيانات، وترك القرار القضائي داخل المجال الذي رسمه الدستور والقانون.

المطلب الثاني: العدالة الخوارزمية بين الوظائف المساعدة ومخاطر التأثير في القرار

لا يشير مفهوم العدالة الخوارزمية إلى أداة واحدة، بل إلى طيف يبدأ بمحرك بحث أو أداة لإخفاء الهوية وينتهي بنظام يقيم احتمال السلوك أو يقترح نتيجة النزاع. وتكمن الصعوبة في أن الأدوات قد تبدو متشابهة من الناحية التقنية، بينما تختلف جذريا من حيث أثرها القانوني. لذلك يلزم وصف الغرض والبيانات والمستخدم والمخرج ودرجة إلزامه قبل الحكم على المشروعية.

الفقرة الأولى: تصنيف التطبيقات بحسب قربها من جوهر الوظيفة القضائية

يمكن التمييز أولا بين تطبيقات إدارية محضة، مثل فرز المراسلات، واكتشاف النواقص الشكلية، وجدولة الموارد، واستخراج الإحصاءات، ورصد الأعطال. وتكون مخاطرها محدودة نسبيا إذا لم تؤثر في أولوية الحقوق أو في توزيع الملفات بطريقة تمس القاضي الطبيعي. وهناك تطبيقات معرفية تساعد على البحث في التشريع والاجتهاد، واستخراج الوقائع من الوثائق، وترجمة النصوص، وتلخيص المذكرات، وإخفاء هوية الأطراف قبل نشر الأحكام. وقد ترفع هذه الأدوات الإنتاجية، لكنها قد تحذف قيدا أو تنسب اجتهادا خاطئا أو تعيد كشف الهوية من خلال تفاصيل السياق، ولذلك تحتاج إلى تحقق بشري ومصادر موثقة.

وتوجد بعد ذلك تطبيقات توجيهية، مثل ترتيب القضايا بحسب الاستعجال، أو توقع مدة المعالجة، أو تقدير احتمال الصلح، أو تقديم توصية بشأن الكفالة أو العقوبة أو مآل الدعوى. هنا يزداد الخطر لأن النظام لا يكتفي باسترجاع المعلومة بل يصنع تصنيفا قد يؤثر في الشخص. وقد يتحول المخرج، حتى من دون إلزام قانوني، إلى مرساة ذهنية يعتمدها القاضي أو الموظف، خاصة تحت ضغط الملفات. أما التطبيق الأشد حساسية فهو النظام الذي يقرر أو ينفذ أثرا قانونيا تلقائيا من غير مراجعة بشرية فعلية؛ وهو نموذج يصطدم مباشرة بمتطلبات المسؤولية القضائية وبالقيود المقررة في القانون رقم 09.08.

109 وزارة العدل، بلاغ إطلاق منصة رقمية خاصة بالمسطرة الغيابية، 12 مارس 2026. ويبرز هذا المثال أهمية الموازنة بين إتاحة المعلومة واحترام مبدأ تقليل البيانات وعدم كشف المعطيات إلا بالقدر الضروري والمشروع.

ويقدم المعيار الأوروبي القائم على المخاطر أداة مقارنة مفيدة؛ إذ يصنف الأنظمة التي تساعد السلطة القضائية في البحث عن الوقائع والقانون وتفسيرهما وتطبيق القانون على وقائع محددة ضمن الأنظمة العالية المخاطر، بينما يستبعد الأعمال الإدارية المساعدة التي لا تؤثر في جوهر القرار.[110][111] ولا يلزم المغرب بنقل هذا التصنيف حرفيا، لكنه يكشف مبدأ صالحا: لا يحدد الخطر باسم التقنية، بل بقربها من الحقوق والحرية والاقتناع القضائي، وبحجم الضرر وصعوبة اكتشاف الخطأ وعكس أثره.

وتتجه المعايير القضائية الدولية إلى المنحى نفسه. فاللجنة الأوروبية لفعالية العدالة تجمع بين الحقوق الأساسية وعدم التمييز وجودة البيانات وأمنها والشفافية وقابلية التدقيق وسيطرة المستعمل، بينما يؤكد المجلس الاستشاري للقضاة أن التكنولوجيا ينبغي أن تدعم استقلال القضاء وألا تحل محل مسؤولية القاضي.[112][113][114] ويعني ذلك أن النظام المقبول ليس فقط النظام الدقيق في المتوسط، بل النظام الذي يمكن فهم حدوده، ومراجعته، ووقفه، ومخالفة توصيته، وتحديد المسؤول عن خطئه.

وفي السياق المغربي، يظهر الاهتمام الرسمي بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي وبالأدوات التقنية المساعدة على اتخاذ القرار، لكنه يظل في مستوى الدراسة والنقاش المؤسسي وفق المصادر المنشورة.[115] وهذه الدقة ضرورية؛ لأن وصف العدالة بأنها خوارزمية لا ينبغي أن يوحي بوجود قاض آلي أو حكم مولد بالفعل. الأجدى هو التعامل مع المرحلة الحالية بوصفها فرصة لوضع القواعد قبل التعميم، حتى لا يصبح التنظيم القانوني استجابة متأخرة لنظام تم إدماجه تقنيا وتعاقديا.

الفقرة الثانية: أثر الخوارزمية في الاستقلال والمساواة والتعليل وحقوق الدفاع

أول المخاطر هو التأثير غير المرئي في استقلال القاضي. فالتدخل التقليدي يمكن نسبته إلى شخص أو جهة، بينما قد يأتي التأثير الخوارزمي من ترتيب النتائج، أو اختيار السوابق المعروضة، أو درجة ثقة يقدمها النظام، أو تصميم واجهة يجعل قبول التوصية أسهل من رفضها. وإذا كان القاضي لا يعرف بيانات التدريب أو معدل الخطأ أو الفئات التي يضعف فيها الأداء، فإن حرية مخالفته للمخرج تصبح شكلية. ويقتضي الاستقلال الرقمي أن يظل القاضي قادرا على الوصول إلى المصدر، وفهم المنطق المناسب للمهمة، ورفض

110 الاتحاد الأوروبي، اللائحة رقم 1689/2024 بشأن القواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي، 13 يونيو 2024، ولا سيما المواد 9 إلى 15 والمادة 27 والملحق الثالث.

111 اللائحة الأوروبية رقم 1689/2024، الملحق الثالث، البند المتعلق بإدارة العدالة؛ إذ تصنف الأنظمة المخصصة لمساعدة السلطة القضائية في البحث عن الوقائع والقانون وتفسيرهما وتطبيق القانون على وقائع محددة ضمن الأنظمة العالية المخاطر، مع استثناء الأعمال الإدارية المساعدة التي لا تؤثر في جوهر القرار.

112 اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة، الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها، مجلس أوروبا، 2018.

113 المجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين، الرأي رقم 14 لسنة 2011 بشأن العدالة وتكنولوجيا المعلومات، مجلس أوروبا.

114 المجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين، الرأي رقم 26 لسنة 2023 بشأن استخدام التكنولوجيا المساعدة في القضاء، مجلس أوروبا.

115 اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة، المبادئ الخمسة للميثاق الأخلاقي: احترام الحقوق الأساسية، وعدم التمييز، وجودة البيانات وأمنها، والشفافية والحياد والإنصاف، وبقاء المستعمل مسيطرا على اختياراته.

116 وزارة العدل، مجلة الشؤون الجنائية، العدد السادس، «استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي: الفرص والتحديات»، يونيو 2025؛ وبيان صدور العدد المنشور بتاريخ 14 يوليوز 2025.

التوصية من دون عبء مهني غير مشروع، وأن يبني الحكم على أسباب قانونية قابلة للمناقشة لا على سلطة تقنية مبهمة.[117]

ويظهر الخطر الثاني في التمييز. فالبيانات القضائية تعكس تاريخ المجتمع وممارسات المؤسسات، وقد تتضمن تفاوتا مجاليا أو اقتصاديا أو لغويا أو أخطاء في التسجيل. وإذا تعلم النظام من النتائج الماضية فقد يعيد إنتاجها، بل يمنحها مظهر الحياد الرياضي. كما يمكن لمتغيرات تبدو محايدة، مثل محل الإقامة أو نوع العمل، أن تعمل بديلا عن صفة اجتماعية محمية. لذلك لا تكفي مقارنة الدقة العامة؛ بل يجب اختبار معدلات الخطأ بين الفئات والمناطق، وتحليل البيانات الناقصة، ومراجعة الأداء بعد التشغيل لأن السلوك والبيانات يتغيران.

أما التعليل، فهو ليس مجرد مخرج لغوي منظم، بل بيان للمقدمات الو اقعية والقانونية التي حملت القاضي على النتيجة و إتاحة مر اقبتها بالطعن. وقد تولد النماذج نصا مقنعا يتضمن مرجعا غير موجود أو يخلط بين قاعدة واستثناء. وإذا دخل النص المولد في الحكم من غير تحقق، تهدد قابلية نسبة التعليل إلى القاضي نفسه. لذلك ينبغي أن يكون استعمال التوليد محصورا في مساعدة أولية داخل بيئة معتمدة، مع إلزام المستخدم بالتحقق من كل مصدر وو اقعة، ومنع إدخال بيانات القضية في خدمات عامة، وتسجيل استعمال الأداة في التطبيقات العالية الأثر.

ويهدد الغموض كذلك مبدأ المواجهة وحقوق الدفاع. فإذا أثر تصنيف آلي في ترتيب الملف أو تقدير الخطورة أو اختيار إجراء، يجب أن يعرف الطرف بوجوده وبطبيعة أثره، وأن يتمكن من مناقشة البيانات والعوامل ذات الصلة. ولا يكفي القول بسرية الشفرة أو بحقوق المورد؛ لأن السر التجاري لا يجوز أن يمنع منازعة دليل أو توصية أثرت في الحق. ويمكن حماية التفاصيل الأمنية مع تقديم تفسير وظيفي يبين الغرض والبيانات الرئيسية وحدود الدقة والعوامل الحاسمة وسبل الاعتراض.

ويمنح القانون رقم 09.08 لهذا التحليل أساسا وطنيا؛ فحق معرفة منطق المعالجة، وحظر التقييم القضائي الآلي للشخصية والسلوك، ومنع القرار ذي الأثر القانوني القائم فقط على معالجة آلية، تشكل نواة لضمانات أوسع.[118][119] ويجب تفسير هذه القواعد بحذر: فهي لا تحظر كل أداة بحث أو مساعدة، لكنها تمنع تحول المعالجة الآلية إلى مصدر حصري لتقييم الشخص أو تقرير مركزه القانوني، وتفرض أن تكون المشاركة البشرية حقيقية ومبنية على إمكان تقديم الملاحظات وفحصها.

وخلاصة ما تقدم، لا تكمن المشكلة في وجود خوارزمية داخل المحكمة، بل في وظيفتها وموقعها من سلسلة القرار. وكلما انتقلت الأداة من نقل المعلومة إلى تقييم الشخص أو اقتراح النتيجة، ارتفعت متطلبات الشرعية والتفسير والتدقيق والرقابة البشرية. ويشكل القانون رقم 09.08 نقطة ارتكاز وطنية مهمة، لكنه يحتاج إلى تنزيل قضائي مخصوص يحدد متى يكون الإنسان صاحب القرار فعلا، ومتى تتحول المراجعة إلى توقيع شكلي على مخرج آلي.

---

117 دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصل 120، بشأن الحق في محاكمة عادلة وفي حكم يصدر داخل أجل معقول، والفصل 110 بشأن خضوع قضاة الأحكام للقانون وحده.

118 القانون رقم 09.08، المادة 7، ولا سيما حق الشخص المعني في معرفة المنطق الذي يحكم كل معالجة آلية لمعطياته ذات الطابع الشخصي.

119 القانون رقم 09.08، المادة 11؛ وهي تمنع بناء التقييم القضائي لسلوك الشخص على معالجة آلية لمعطيات تروم تقييم جوانب شخصيته، كما تمنع اتخاذ قرار ذي أثر قانوني اعتمادا فقط على معالجة آلية من هذا النوع.

خلاصة المبحث الأول

يتبين أن التنظيم القضائي المغربي وضع أساسا واضحا للإدارة الإلكترونية، وأن القانون رقم 58.25 سيمنح الرقمنة الإجرائية، بعد دخوله حيز التنفيذ، بنية أكثر تر ابطا وحجية. غير أن هذا البناء لا يساوي بذاته ترخيصا للعدالة الخوارزمية؛ فالإجراء الإلكتروني يثبت انتقال الوثيقة أو التبليغ أو التوقيع، بينما النظام الذكي قد يستخرج أو يصنف أو يوصي. ويقتضي الانتقال بين المستويين سندا قانونيا متناسبا مع الخطر. كما أن حماية البيانات والأمن واستمرارية المنصة ليست شروطا تقنية لاحقة، بل مكونات في صحة الولوج وحقوق الدفاع. ومن ثم، فإن السؤال لم يعد هل تدخل التكنولوجيا إلى المحكمة، بل كيف توزع السلطة والمسؤولية عندما تصبح البرمجيات والبيانات جزءا من هندسة العدالة.

المبحث الثاني: حوكمة الذكاء الاصطناعي القضائي وضمانات المحاكمة العادلة

إذا كانت المخاطر تختلف بحسب الوظيفة، فإن الحوكمة لا يمكن أن تقوم على منع شامل ولا على ثقة مطلقة في الابتكار. النموذج الأنسب هو تنظيم متدرج يبدأ بتحديد الغرض وتصنيف الخطر، ثم يربط الترخيص بتقييم أثر واختبار وتدقيق وسجل مسؤولية، ويضمن للمتقاضي العلم والمواجهة والاعتراض والمراجعة البشرية. ويجب أن تعمل هذه العناصر قبل تشغيل النظام و أثناءه وبعده، لأن أداء النماذج يتغير مع البيانات والتحديث والاستعمال. وتستأنس الدراسة كذلك بالاتفاقية الإطارية لمجلس أوروبا، التي نقلت النقاش من المبادئ الأخلاقية العامة إلى التزامات دورة الحياة والمخاطر وسبل الانتصاف، مع مراعاة أنها مرجعية مقارنة لا نصا وطنيا نافذا.[120]

المطلب الأول: هندسة مؤسساتية قائمة على الشرعية والمخاطر والمساءلة

تبدأ الحوكمة قبل شراء النظام أو تطويره. فالقرار الحاسم ليس اختيار المورد، بل تحديد المشكلة التي يراد حلها وما إذا كانت تحتاج إلى ذكاء اصطناعي أصلا. وقد تحقق قاعدة بيانات جيدة أو تبسيط مسطري النتيجة نفسها بمخاطر أقل. لذلك ينبغي أن يثبت كل مشروع ضرورته وتناسبه، وأن يحدد الجهة المالكة والمسؤولة عن البيانات والمخرجات والرقابة.

الفقرة الأولى: تقييم الأثر والسجل والتدقيق والرقابة البشرية

يستحسن أن يعتمد المغرب تصنيفا بثلاث درجات على الأقل. تشمل الدرجة الأولى أدوات إدارية أو معرفية منخفضة الأثر، تخضع لمتطلبات الأمن والجودة والتوثيق. وتشمل الدرجة الثانية أنظمة مؤثرة في ترتيب القضايا أو النفاذ إلى خدمة أو إنتاج توصية، فتخضع لتقييم أثر واختبار مستقل وإخبار المستخدم. أما الدرجة الثالثة فتضم الأنظمة التي تقيم الشخص أو تقترح العقوبة أو نتيجة النزاع أو تنفذ أثرا قانونيا تلقائيا؛ وهذه ينبغي حظر بعضها، وإخضاع الباقي لشروط استثنائية صارمة. ويسمح التصنيف بتجنب إخضاع أداة تصحيح لغوي للعبء نفسه المفروض على نظام يقيم الخطورة، كما يمنع تمرير أداة عالية الأثر تحت وصف عام هو «المساعدة».

وقبل تشغيل أي نظام مرتفع المخاطر، يجب إنجاز تقييم أثر في الحقوق الأساسية وحماية المعطيات. ويتضمن التقييم الغرض والأساس القانوني، وفئات المتأثرين، ومصدر البيانات، ومعدل الخطأ المتوقع،

120 مجلس أوروبا، الاتفاقية الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، رقم 225، فتحت للتوقيع في 5 شتنبر 2024، ولا سيما مقتضيات المقاربة القائمة على المخاطر، والشفافية، والمساءلة، وسبل الانتصاف.

ومخاطر التمييز، و أثر العطل، والبدائل الأقل تدخلا، وطريقة الإشراف البشري، ومسار الاعتراض. ويقدم النموذج الأوروبي سندا مقارنا حين يلزم الجهات العامة بتقييم أثر الأنظمة العالية المخاطر في الحقوق الأساسية قبل نشرها.[121] كما تؤكد توصية أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التناسب وعدم الإضرار والمساءلة والرقابة البشرية.[122][123]

ويتكامل التقييم مع سجل وطني للأنظمة المستعملة في منظومة العدالة، يبين اسم النظام وغرضه والجهة المسؤولة ودرجة الخطر والمورد ونسخة النموذج ومصادر البيانات وتاريخ الاعتماد ونتائج الاختبارات والحوادث والتحديثات. ويمكن حجب تفاصيل محددة إذا كان نشرها يهدد الأمن، لكن الاستثناء يجب أن يكون مضيقا ومعللا. ويساعد السجل المتقاضي والجهة الرقابية على معرفة أين تستعمل الأدوات، ويمنع انتشار تطبيقات غير معتمدة داخل المكاتب أو اعتماد خدمات عامة من غير قرار مؤسسي.

ويجب أن يكون التدقيق مستقلا عن المورد وعن الجهة المستفيدة وحدها. ويجمع فريق التدقيق بين القاضي وموظف كتابة الضبط والمحامي وخبير البيانات والأمن وحماية المعطيات والأخلاقيات، لأن الدقة التقنية لا تكشف وحدها أثر النظام في المساواة أو المواجهة. وتشمل الاختبارات حالات عادية وحدية، وبيانات ناقصة ومحاولات تلاعب، وفروقا بين الفئات، وقابلية تفسير المخرج، و أثره في سير العمل. كما يعاد الاختبار بعد كل تحديث جوهري أو تغير في البيانات، وتحدد عتبات توقف النظام عند تراجع الأداء.

أما الرقابة البشرية، فلا تتحقق بمجرد وجود اسم موظف أو قاض في نهاية المسار. يلزم أن يتوفر للمراجع وقت ومعرفة وصلاحية للوصول إلى البيانات وفهم حدود النظام ورفض النتيجة وتغييرها. كما ينبغي ألا يكافأ القبول السريع للمخرج أو يعاقب الرفض، وألا تفرض أحجام العمل اعتمادا عمليا يجعل المراجعة شكلية. وفي الوظائف العالية الأثر، يسجل سبب الاعتماد أو المخالفة، لا لتقييد اقتناع القاضي، بل لإثبات أن التوصية خضعت لفحص مستقل. ويتفق ذلك مع مبدأ بقاء المستعمل مسيطرا على اختياراته.[124]

الفقرة الثانية: حكامة البيانات والتعاقد والمسؤولية والأمن

تعتمد جودة النظام على البيانات، لكن وصفها بأنها «قضائية» لا يجعلها صحيحة أو ممثلة. فقد تكون الأحكام غير منشورة بكاملها، أو تختلف طريقة ترميز القضايا بين المحاكم، أو تتضمن النصوص أخطاء نسخ، أو تعكس ممارسات سابقة لم تعد مقبولة. لذلك يجب إعداد بطاقة للبيانات توضح مصدرها وفترتها ومعايير إدراجها وتنقيحها ونسبة النقص والفئات الأقل تمثيلا. وينبغي الفصل بين البيانات اللازمة لتدريب النظام والبيانات اللازمة لتشغيله، وتطبيق التجهيل الفعلي، مع اختبار إمكان إعادة التعرف من تفاصيل الوقائع.

ويجب أن يحدد الأساس القانوني لكل استعمال. فبيانات الدعوى جمعت أصلا للفصل في نزاع أو تنفيذ حكم، ولا يجوز إعادة استعمالها لتدريب نموذج عام لمجرد تو افرها. وقد يتطلب الغرض الجديد نصا خاصا أو إذنا أو ضمانات إضافية، خصوصا إذا تعلق بمعطيات حساسة أو إدانات. ويستند ذلك إلى مبادئ تحديد

121 اللائحة الأوروبية رقم 1689/2024، المادة 27 بشأن تقييم أثر الأنظمة العالية المخاطر في الحقوق الأساسية قبل نشرها من لدن الجهات العامة أو مقدمي الخدمات العامة.

122 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، توصية أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، باريس، 2021.

123 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، توصية أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، المبادئ المتعلقة بالتناسب وعدم الإضرار والعدالة وعدم التمييز والشفافية وقابلية التفسير والمسؤولية والرقابة البشرية.

124 اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة، المبادئ الخمسة للميثاق الأخلاقي: احترام الحقوق الأساسية، وعدم التمييز، وجودة البيانات وأمنها، والشفافية والحياد والإنصاف، وبقاء المستعمل مسيطرا على اختياراته.

الغرض والتناسب والاحتفاظ في القانون رقم 09.08.[125] كما ينبغي أن تستشار اللجنة الوطنية في المشاريع التي تنشئ ملفات أو معالجات عامة عالية الأثر، وأن تتمكن من ممارسة سلطات المر اقبة والبحث والتصحيح.

ولا تقل مرحلة التعاقد خطرا عن مرحلة البرمجة. فينبغي أن تتضمن دفاتر التحملات حق الجهة القضائية في الوصول إلى الوثائق التقنية والسجلات ونتائج الاختبار، والتزام المورد بالإبلاغ عن التغيير والحادث، وقابلية نقل البيانات، وضمان استمرار الخدمة، وحظر الاستعمال الثانوي، ومقتضيات واضحة بشأن الملكية والسرية والتدقيق والمسؤولية. ولا يجوز أن يمنع السر التجاري المحكمة أو المدقق أو المتقاضي من الحصول على تفسير كاف لأثر مس حقا، وإن أمكن حماية الشفرة والتفاصيل الأمنية بآليات سرية مناسبة.

وتتوزع المسؤولية بحسب السيطرة على الخطر. فالجهة القضائية تتحمل قرار اعتماد النظام والغرض وقواعد الاستعمال، والمطور مسؤول عن العيوب التي كان يستطيع منعها، والمورد عن أمن الخدمة وتحديثها، والمستخدم عن مخالفة التعليمات الواضحة، والجهة الرقابية عن ممارسة اختصاصها. غير أن المتقاضي لا ينبغي أن يتحمل عبء تفكيك هذه السلسلة كي يحصل على التصحيح أو التعويض؛ بل يلزم تحديد مخاطب مسؤول داخل المؤسسة، مع احتفاظها بحق الرجوع على المورد أو المتسبب. ويجب حفظ السجلات بما يسمح بإعادة بناء النسخة والمدخلات والمخرج ومن اطلع ومن عدل.

ويرتبط الأمن بالسيادة التشغيلية، لا بالشعار فقط. فالاعتماد المفرط على مورد واحد قد يجعل القضاء عاجزا عن نقل بياناته أو فهم نظامه أو مواصلة الخدمة عند انتهاء العقد. لذلك يلزم اعتماد معايير مفتوحة قدر الإمكان، وخطط خروج، ونسخ احتياطي مستقل، واختبارات اختراق واسترجاع، ومراكز إيواء مؤهلة للبيانات الحساسة. كما يجب منع إدخال وقائع القضايا في أدوات توليد عامة غير معتمدة، لأن التسريب قد يحدث بمجرد الإرسال حتى لو لم ينشر المستخدم المعلومة علنا.

وخلاصة ما تقدم، الحوكمة الحقيقية لا تبدأ من سؤال دقة النموذج فقط، بل من سؤال السلطة: من حدد الغرض؟ ومن يملك البيانات؟ ومن يستطيع تفسير النظام ووقفه؟ ويظهر أن أفضل حماية هي توزيع متوازن للمسؤوليات مع نقطة مساءلة واضحة، وتقييم أثر مسبق، وسجل معلن، وتدقيق مستقل، ورقابة بشرية لها شروط مادية لا مجرد حضور اسمي. بهذه الآليات يصبح الابتكار قابلا للثقة لأنه قابل للمراجعة والتوقف والتصحيح.

المطلب الثاني: ضمانات المتقاضي وبناء نموذج مغربي تدريجي للعدالة الذكية

لا تكتمل الحوكمة من داخل المؤسسة وحدها؛ لأن صاحب الحق يجب أن يعرف ما أثر في قضيته وأن يستطيع منازعته. وتحتاج الضمانات إلى صياغة إجرائية محددة: متى يقع الإخبار؟ وما مقدار التفسير؟ ومن يراجع الاعتراض؟ وما أثر الخطأ في الأجل أو الحكم؟ كما يلزم تحويل المبادئ إلى خارطة تنفيذ تراعي جاهزية المحاكم والفجوة الرقمية.

الفقرة الأولى: الحق في العلم والتفسير والمواجهة والمراجعة البشرية

ينبغي إخبار المتقاضي باستعمال نظام ذكي متى كان له أثر غير هامشي في ترتيب قضيته أو تحليل وثائقه أو تقديم توصية للقاضي أو الموظف. ويشمل الإخبار اسم النظام أو وظيفته، والجهة المسؤولة، والغرض، وطبيعة المخرج، والفئات الرئيسية للبيانات، وحدود الدقة، ووجود حق في الاعتراض. ولا يلزم الإخبار التفصيلي

125 القانون رقم 09.08، المادة 3 بشأن النزاهة والمشروعية وتحديد الغرض والتناسب والدقة وتحديد مدة الاحتفاظ، والمادتان 23 و24 بشأن تدابير سلامة المعالجة.

بأداة تصحيح إملائي، لكن كلما اقترب الأثر من الحق وجب أن يكون البيان أوسع. ويجد هذا الواجب أساسا في حق الإخبار والولوج ومعرفة منطق المعالجة المقرر في القانون رقم 09.08.[126]

ويجب أن يكون التفسير مناسبا للشخص ولنوع القرار. ففي محرك البحث يكفي بيان معايير الاسترجاع ومصادر النتائج، بينما في نظام يرتب الأولوية أو يقدر الخطورة يلزم بيان العوامل الرئيسية التي أثرت في النتيجة والبيانات المستخدمة ومستوى عدم اليقين. ولا تعني قابلية التفسير كشف كل سطر برمجي، بل تمكين الطرف والقاضي والمدقق من فهم سبب المخرج واختباره. ويؤكد الميثاق الأخلاقي الأوروبي أن الشفافية تتصل بإتاحة طرق المعالجة للفهم وبالسماح بالتدقيق الخارجي.[127]

وترتبط المواجهة بإمكان الوصول إلى البيانات وتصحيحها وتقديم دليل مضاد. فإذا كان النظام قد استعمل عنوانا خاطئا أو حكما منسوبا إلى الشخص أو تصنيفا مبنيا على ملف ناقص، يجب وقف أثره إلى حين البت في الاعتراض. وفي المسائل التي تمس الحرية أو مركزا قانونيا جوهريا، لا يكفي تصحيح البيانات لاحقا بعد وقوع الضرر؛ بل ينبغي أن يكون الاعتراض ذا أثر موقف متى كان ذلك ضروريا لحماية الحق. كما يجب تمكين الدفاع من الاستعانة بخبير مستقل عندما يتطلب فهم النظام معرفة تقنية لا تتوفر عادة للخصوم.

وتقتضي المراجعة البشرية إعادة فحص مستقلة، لا تكرار المخرج. ويجب أن يملك المراجع سلطة تغيير النتيجة وأن يطلع على اعتراض الشخص والبيانات والحدود المعروفة للنظام. فإذا تعذر تقديم تفسير معقول أو إعادة بناء ما حدث، كان ذلك قرينة على عدم ملاءمة النظام للاستعمال الذي مس الحق. ويستفاد من المادة 11 من القانون رقم 09.08 أن مشاركة الإنسان لا تكون ذات قيمة إذا ظلت النتيجة قائمة فقط على المعالجة الآلية؛ فالمعيار هو حقيقة القرار لا شكله الإداري.[128]

أما أثر الخطأ، فينبغي ربطه بقواعد البطلان والتصحيح والطعن والتعويض بحسب شدته. فالخلل الذي منع الإيداع في الأجل يعالج بإعادة الأجل أو قبول الإجراء، والخطأ الذي أثر في دليل أو توصية يقتضي استبعاده وإعادة الفحص، والخرق الذي مس سرية الدفاع قد يرتب مسؤولية وتأديبا وتعويضا. ويجب أن تسجل الحوادث وتبلغ إلى الجهات المختصة، وأن تنشر تقارير مجمعة تحمي الهوية وتسمح بتعلم مؤسسي، لأن المحكمة الذكية ليست التي لا تخطئ، بل التي تكتشف الخطأ وتحفظ أثره وتصححه.

الفقرة الثانية: خارطة تشريعية ومؤسساتية مقترحة للمغرب

يبدأ النموذج المقترح بنص خاص أو باب تشريعي منظم للذكاء الاصطناعي في العدالة، يحدد المفاهيم والنطاق والاستعمالات المحظورة والعالية المخاطر. ويجب أن ينص صراحة على عدم جواز تفويض الوظيفة القضائية أو بناء الحكم حصرا على مخرج آلي، وعلى المسؤولية البشرية النهائية، وعلى حق المتقاضي في الإخبار والتفسير والاعتراض. ويمكن أن يستند النص إلى القانون رقم 38.15 بوصفه إطار تنظيم المحكمة، وإلى القانون رقم 58.25 بوصفه إطار المسطرة الرقمية، مع تنسيق صريح مع القانون رقم 09.08 وخدمات الثقة والأمن السيبراني.

126 القانون رقم 09.08، المواد 5 و7 و8 و9، بشأن الإخبار والولوج والتصحيح والتعرض، وهي حقوق تصلح أساسا وطنيا لبناء ضمانات خاصة عند استعمال أنظمة ذكية في البيئة القضائية.

127 اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة، الميثاق الأخلاقي الأوروبي، مبدأ الشفافية والحياد والإنصاف، الذي يربط قابلية الفهم بإمكان إجراء تدقيق خارجي مستقل.

128 القانون رقم 09.08، المادة 11؛ وهي تمنع بناء التقييم القضائي لسلوك الشخص على معالجة آلية لمعطيات تروم تقييم جوانب شخصيته، كما تمنع اتخاذ قرار ذي أثر قانوني اعتمادا فقط على معالجة آلية من هذا النوع.

ويقترح على المستوى المؤسسي إحداث آلية دائمة مشتركة لا تمس الاختصاصات الدستورية، تضم المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والسلطة الحكومية المكلفة بالعدل واللجنة الوطنية لحماية المعطيات والمديرية العامة لأمن نظم المعلومات أو الجهة الوطنية المختصة بالأمن السيبراني وممثلين عن المحامين وكتابة الضبط والخبراء. وتتولى الآلية وضع تصنيف المخاطر ونماذج تقييم الأثر ومعايير الاعتماد والتدقيق، ونشر سجل الأنظمة والتقارير العامة. ولا تحل هذه الآلية محل القضاء في النزاع ولا محل سلطات المراقبة، بل تنسق المعايير وتمنع الفراغ والتعارض.

وينبغي أن يكون التنفيذ تدريجيا. تبدأ المرحلة الأولى بتطبيقات منخفضة المخاطر، مثل البحث الموثق، واكتشاف التكرار، وإخفاء الهوية، ورصد آجال القضايا، داخل بيئة مؤسسية معتمدة. وتخضع المرحلة الثانية لمشاريع تجريبية محدودة في محاكم مختارة، مع مقارنة بالطريقة التقليدية وقياس الزمن والدقة والتحيز ورضا المستعملين. ولا ينتقل المشروع إلى التعميم إلا بعد نشر ملخص للتقييم ومعالجة أوجه القصور. أما الأنظمة التي تقيم الأشخاص أو تقترح العقوبة أو نتيجة النزاع، فتظل موقوفة إلى حين وجود أساس قانوني خاص وضمانات واختبارات مستقلة.

ويجب أن يوازي ذلك تكوين القضاة وموظفي كتابة الضبط والمحامين في فهم حدود النماذج، والتحقق من المصادر، وحماية البيانات، واكتشاف التحيز، وكتابة الاعتراض التقني. ولا يراد تحويل القاضي إلى مهندس، بل تمكينه من طرح الأسئلة الصحيحة وعدم الخضوع للثقة الزائدة في المخرج. كما يلزم تكوين فرق تقنية في خصوصية العدالة، لأن نظاما ناجحا في التجارة قد يكون غير صالح للمحاكمة بسبب اختلاف كلفة الخطأ ومتطلبات التعليل والمواجهة.

وأخيرا، ينبغي حفظ قنوات بديلة غير رقمية ومساعدة حضورية داخل المحاكم، على الأقل خلال الانتقال وللفئات التي لا تملك الوسائل أو المهارات. فالرقمنة التي تجعل المنصة طريقا وحيدا قد تخفض الكلفة لفئة وتزيدها على أخرى. ويقتضي مبدأ المساواة تصميم واجهات بسيطة ومتاحة للأشخاص في وضعية إعاقة، واعتماد اللغة الواضحة، وتوفير نقاط مساعدة، وقياس نسب التعثر لا عدد العمليات الناجحة فقط. ويتفق ذلك مع التزام القانون رقم 38.15 بتيسير الولوج وحماية حقوق الدفاع والأجل المعقول.[129]

وخلاصة ما تقدم، المتقاضي ليس موضوعا للمعالجة بل صاحب حق في فهمها ومنازعتها. ولذلك لا تكفي الشفافية المؤسسية العامة من دون ضمانات فردية قابلة للاستعمال. كما أن التدرج ليس تباطؤا في الابتكار، بل وسيلة لحمايته من فقدان الثقة ومن تثبيت أخطاء يصعب الرجوع عنها. ويتيح النموذج المغربي المقترح الجمع بين مؤسسات القضاء والعدل وحماية المعطيات والأمن، مع إبقاء القرار في يد القاضي والحق في يد صاحبه.

خلاصة المبحث الثاني

تقتضي حوكمة الذكاء الاصطناعي القضائي الانتقال من مبادئ عامة إلى دورة حياة قانونية كاملة للنظام: تحديد الحاجة، وتصنيف الخطر، وتقييم الأثر، واختبار البيانات والمخرج، واعتماد رسمي، وسجل شفاف، ومراقبة بعد التشغيل، وإمكان الوقف، ثم مسؤولية وتعويض عند الضرر. ويظل الإشراف البشري قلب هذه الدورة، لكنه لا يكون فعليا إلا إذا اقترن بالمعرفة والوقت والصلاحية والسجل. كما لا تكتمل الحوكمة

129 القانون رقم 38.15، المادة 37، التي تربط تطبيق المساطر وتنفيذ الإجراءات بشروط المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع في جميع مراحل التقاضي والبت داخل أجل معقول.

من دون حقوق فردية في الإخبار والتفسير والتصحيح والاعتراض والمراجعة. ويمنح القانون المغربي عناصر متفرقة لهذا البناء، غير أن جمعها في إطار خاص بالعدالة الذكية أصبح ضرورة سابقة على أي استعمال عالي المخاطر.

خاتمة عامة

خلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي لمنظومة العدالة المغربية دخل مرحلة تشريعية جديدة. فقد جعل القانون رقم 38.15 الإدارة الإلكترونية جزءا من تنظيم المحكمة، وربط الخدمة بحقوق المتقاضين وحماية بياناتهم، ثم جاء القانون رقم 58.25 ليقنن، بعد دخوله حيز التنفيذ، سلسلة واسعة من الإجراءات الرقمية من الإيداع إلى التنفيذ. ويعني ذلك أن المحكمة المغربية لم تعد مجرد بناية تحفظ فيها الملفات، بل أصبحت أيضا نظاما معلوماتيا ومنصات وصلاحيات وسجلات زمنية. غير أن هذا النجاح المؤسسي لا يجيب وحده عن أسئلة الذكاء الاصطناعي؛ لأن نقل الإجراء يختلف عن إنتاج التوصية أو تقييم الشخص أو اقتراح النتيجة.[130]

و أثبت التحليل أن القانون رقم 09.08 يتضمن قاعدة متقدمة نسبيا في مواجهة القرار الآلي؛ إذ يقرر حق معرفة منطق المعالجة، ويمنع التقييم القضائي الآلي للسلوك والشخصية، ويمنع القرارات ذات الأثر القانوني القائمة فقط على معالجة آلية من هذا النوع. لكنه لا يقدم نظاما كاملا لتصنيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي القضائي أو تقييم أثرها أو تدقيقها أو تنظيم عقودها. كما أن قواعد خدمات الثقة والأمن السيبراني ضرورية، لكنها تعالج البنية التقنية والحجية والحماية أكثر مما تعالج أثر الخوارزمية في استقلال القاضي والمواجهة والتعليل.[131]

وتوصلت الدراسة إلى أن الاستعمالات ليست في درجة واحدة. فالأدوات الإدارية والمعرفية قد تحقق منفعة معتبرة إذا اعتمدت مصادر موثوقة وحماية مناسبة وتحققا بشريا. أما الأنظمة التي ترتب الأولوية أو تصنف الأشخاص أو تقترح العقوبة أو نتيجة النزاع فتدخل مجالا عالي المخاطر، ويجب ألا تعتمد قبل وجود أساس خاص وتقييم أثر وتدقيق مستقل وحق في الاعتراض. وينبغي حظر التقييمات التي تستنتج خطورة الشخص أو صدقه من سمات شخصية أو بيانات لا تصلح قانونا دليلا، كما يجب منع كل قرار قضائي آلي أو مراجعة بشرية شكلية.[132]

وعلى المستوى التشريعي، يقتضي الإصلاح تعريف النظام القضائي الذكي وتحديد نطاقه، والتمييز بين الأدوات الإدارية والمعرفية والأنظمة المؤثرة في القرار، وحظر تفويض الوظيفة القضائية أو اتخاذ حكم قائم حصرا على معالجة آلية. كما يلزم تقرير تقييم مسبق للأثر في الحقوق الأساسية وحماية المعطيات بالنسبة إلى

130 القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، المادتان 25 و36؛ والقانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية، المواد 623 إلى 639 والمادة 643.

131 القانون رقم 09.08، المادتان 7 و11؛ والقانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية؛ والقانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني.

132 الاتحاد الأوروبي، اللائحة رقم 1689/2024 بشأن الذكاء الاصطناعي، ولا سيما الملحق الثالث المتعلق بأنظمة إدارة العدالة العالية المخاطر؛ واللجنة الأوروبية لفعالية العدالة، الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها، 2018.

التطبيقات عالية المخاطر، والنص على حق المتقاضي في الإخبار والتفسير والتصحيح والاعتراض والمراجعة البشرية، وربط الإخلال بهذه الضمانات بآثار إجرائية ومسؤولية وتعويض مناسب.[133]

وعلى المستوى المؤسسي والتقني، ينبغي إحداث آلية تنسيق دائمة بين مؤسسات السلطة القضائية والعدل وحماية المعطيات والأمن السيبراني، مع سجل وطني للأنظمة، وتدقيق مستقل قبل التشغيل وبعد التحديث، وحفظ السجلات التقنية، وضبط عقود الموردين وقابلية نقل البيانات واستمرارية الخدمة. أما على المستوى الإجرائي، فيتعين وضع مسار واضح للشكاية والتصحيح ووقف الأثر عند الضرورة، وتمكين الدفاع من مناقشة البيانات والعوامل المؤثرة في المخرج، وعدم الاحتجاج بالسر التجاري لحجب تفسير لازم لحماية الحق.[134]

وعلى المستوى التكويني والانتقالي، يلزم إعداد القضاة وموظفي كتابة الضبط والمحامين لفهم حدود النماذج والتحقق من المصادر واكتشاف التحيز وحماية السر المهني، مع إطلاق تجارب محدودة في التطبيقات المنخفضة المخاطر وقياس نتائجها مقارنة بالطريقة التقليدية. وينبغي الحفاظ على قنوات حضورية بديلة ومساعدة رقمية للفئات الهشة، وعدم الانتقال إلى التعميم قبل نشر خلاصة تقييم مستقلة تبين الدقة والأعطال والكلفة وأثر الأداة في المساواة وجودة التعليل واستقلال القرار.[135]

وتبقى القيمة الحقيقية للعدالة الذكية في قدرتها على تحرير القاضي والموظف من الأعمال المتكررة، وتحسين الوصول إلى المعلومة، ورصد التأخير، وتبسيط الطريق إلى الحق. أما إذا تحولت الخوارزمية إلى سلطة غامضة تحدد ما يراه القاضي أو تصنف المتقاضي من غير علمه أو تمنع الدفاع من مناقشة أساس النتيجة، فإنها تضعف العدالة ولو حسنت المؤشرات الكمية. ولذلك ينبغي أن يظل القانون سابقا على النظام وموجها له، وأن تكون التقنية قابلة للفهم والتدقيق والتوقف، وأن يحتفظ الإنسان بالقرار والمسؤولية.[136]

وعلى المستوى الزمني، تفرض المرحلة الانتقالية السابقة لاستكمال نفاذ الإطار المسطري الرقمي ترتيب الأولويات بدل إطلاق أدوات متفرقة. فالأولوية الأولى هي توحيد البنية المعلوماتية وقواعد الهوية والصلاحيات والتوقيع والتبليغ والأرشفة، واعتماد بروتوكول معلن للأعطال يحدد جهة الإثبات وأثر الانقطاع في الآجال ووسيلة الاستدراك. والأولوية الثانية هي اختبار قابلية الولوج بالنسبة إلى المحامين والمتقاضين وموظفي المحاكم، مع الإبقاء على مسار بديل عند الضرورة. أما الأولوية الثالثة فتتمثل في ضبط جودة البيانات وتحديد المسؤول عن تحيينها وتصحيحها، لأن الخوارزمية لا تستطيع تعويض سجل ناقص أو معلومة متعارضة أو إجراء غير موثق.[137]

وفي الأجل القصير، ينبغي أن يسبق أي اقتناء أو تطوير لنظام ذكي جرد وطني للأدوات المستعملة فعلا، بما في ذلك الخدمات العامة التي قد يلجأ إليها الأفراد بصورة غير رسمية. ويجب وقف إدخال بيانات القضايا

133 مجلس أوروبا، الاتفاقية الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، رقم 225، 2024؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، توصية أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، 2021.

134 القانون رقم 38.15، المادة 25؛ والقانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني؛ واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بلاغ «الذكاء الاصطناعي وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي»، 18 مارس 2025.

135 المجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين، الرأي رقم 26 لسنة 2023 بشأن استخدام التكنولوجيا المساعدة في القضاء؛ والقانون رقم 38.15، المادة 37.

136 دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصلان 110 و120؛ واللجنة الأوروبية لفعالية العدالة، الميثاق الأخلاقي الأوروبي، مبدأ بقاء المستعمل مسيطرا على اختياراته.

137 القانون رقم 58.25، المواد 623 إلى 639، ولا سيما المواد 624 و628 و639؛ والمادة 643 بشأن دخوله حيز التنفيذ بعد ستة أشهر من نشره.

في الأنظمة غير المعتمدة، وإخضاع المشاريع الجديدة لقرار مؤسسي مكتوب يحدد الغرض والبيانات ودرجة الخطر والاختبارات ومسؤول المراجعة. ويمكن إطلاق مختبر تنظيمي محدود للتطبيقات المنخفضة المخاطر، مثل إخفاء الهوية والبحث الموثق ورصد الآجال، بشرط مقارنة النتائج بالطريقة التقليدية ونشر خلاصة مستقلة تبين الدقة والأخطاء والتكلفة و أثر الأداة في عبء العمل، لا الاكتفاء بعدد المعاملات المنجزة.[138]

ويستحسن إرساء تقييم سنوي علني للتحول الرقمي القضائي يجمع مؤشرات الزمن وجودة الخدمة والأمن وحماية الحقوق. فلا يكفي قياس عدد العمليات الإلكترونية؛ بل ينبغي قياس فشل الإيداع والتبليغ، ومدة معالجة الاعتراضات، وحوادث البيانات، والفروق المجالية والاجتماعية في الاستعمال، و أثر الأدوات في تعليل الأحكام واستقلال القاضي. ويسمح نشر نتائج مجمعة تحمي سرية القضايا ببناء معرفة وطنية تراكمية ومراجعة التطبيقات قبل تحولها إلى ممارسات دائمة.[139]

إن الانتقال المنشود ليس من الورق إلى الشاشة فقط، ولا من القاضي إلى الآلة، بل من إدارة مجزأة للمعلومة إلى عدالة أكثر قربا ووضوحا وأمنا وقابلية للمساءلة. وعندما تثبت الغايات الدستورية قبل اختيار الوسائل، يصبح الابتكار امتدادا لدولة القانون. أما المعيار النهائي فلا يتمثل في عدد النماذج والمنصات، بل في سؤال بسيط وحاسم: هل أصبح المتقاضي أقدر على فهم مساره وحماية حقه، وهل أصبح القاضي أقدر على إصدار حكم مستقل معلل داخل أجل معقول؟ كل نظام يحقق ذلك مع صيانة الكرامة والمساواة يستحق التطوير، وكل نظام يهدده يجب تعديله أو وقفه.[140]

لائحة المراجع المعتمدة

أولا: النصوص الدستورية والتشريعية المغربية

- دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر، 30 يوليوز 2011.
- القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، عدد 5711، 23 فبراير 2009.
- القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، الجريدة الرسمية، عدد 6904، 30 يوليوز 2020.
- القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، الجريدة الرسمية، عدد 6951، 11 يناير 2021.
- القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، الجريدة الرسمية، عدد 7108، 14 يوليوز 2022.
- القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية، الجريدة الرسمية، عدد 7485، 23 فبراير 2026.

ثانيا: الوثائق والتقارير الوطنية

- الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، ميثاق إصلاح منظومة العدالة، يوليوز 2013.

138 المجلس الاستشاري للذكاء الاصطناعي التابع للجنة الأوروبية لفعالية العدالة، «كيف نجعل الذكاء الاصطناعي يعمل لفائدة القضاء»، 2025؛ والميثاق الأخلاقي الأوروبي للذكاء الاصطناعي القضائي، 2018.

139 المجلس الاستشاري للذكاء الاصطناعي التابع للجنة الأوروبية لفعالية العدالة، التقرير الأول حول استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، 2025، الذي أبرز استمرار الحاجة إلى الرقابة البشرية والشفافية والمساءلة في الأدوات المستعملة قضائيا.

140 دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصلان 110 و120؛ والقانون رقم 38.15، المادة 37؛ واللجنة الأوروبية لفعالية العدالة، الميثاق الأخلاقي الأوروبي، مبدأ احترام الحقوق الأساسية ومبدأ بقاء المستعمل مسيطرا على اختياراته.

• رئاسة النيابة العامة، التنظيم القضائي للمملكة، صيغة محينة، إصدارات وحدة الدراسات والتوثيق، العدد 18، غشت 2020.
• مجلس النواب، تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، دورة أبريل 2021.
• المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ميثاق أخلاقيات القضاة، الرباط، 2021.
• وزارة العدل، بوابة الخدمات الإلكترونية، تاريخ الاطلاع: يوليوز 2026.
• وزارة العدل، بلاغ «التحول الرقمي خيار استراتيجي لتحديث منظومة العدالة»، 17 يناير 2025.
• وزارة العدل، بلاغ «العدالة الرقمية: وزارة العدل تستعرض منجزاتها ورؤيتها المستقبلية»، 16 أبريل 2025.
• وزارة العدل، مجلة الشؤون الجنائية، العدد السادس: «استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي: الفرص والتحديات»، يونيو 2025.
• اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بلاغ «الذكاء الاصطناعي وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي»، 18 مارس 2025.
• وزارة العدل، بلاغ إطلاق منصة رقمية خاصة بالمسطرة الغيابية، 12 مارس 2026.

ثالثا: الوثائق والمعايير الدولية

• الأمم المتحدة، المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، 1985.
• المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، مبادئ بنغالور للسلوك القضائي، 2002.
• المجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين، الرأي رقم 14 بشأن العدالة وتكنولوجيا المعلومات، مجلس أوروبا، 2011.
• اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة، الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها، مجلس أوروبا، 2018.
• منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، توصية أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، باريس، 2021.
• المجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين، الرأي رقم 26 بشأن استخدام التكنولوجيا المساعدة في القضاء، مجلس أوروبا، 2023.
• الاتحاد الأوروبي، اللائحة رقم 1689/2024 بشأن القواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي، 2024.
• مجلس أوروبا، الاتفاقية الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، رقم 225، 2024.
• المجلس الاستشاري للذكاء الاصطناعي التابع للجنة الأوروبية لفعالية العدالة، التقرير الأول حول استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، 2025.

رابعا: الكتب والدراسات

• دوري ريلينغ، التكنولوجيا من أجل العدالة: كيف يمكن لتقنية المعلومات دعم إصلاح القضاء، مطبعة جامعة لايدن، لايدن، 2009.
• عبد الكريم الطالب، التنظيم القضائي المغربي، الطبعة الخامسة، مكتبة المعرفة، مراكش، 2017.

• أنطوان غارابون وجان لاسّيغ، العدالة الرقمية: ثورة خطية وقطيعة أنثروبولوجية، منشورات جامعة فرنسا، باريس، 2018.
• ريتشارد ساسكند، المحاكم عبر الإنترنت ومستقبل العدالة، مطبعة جامعة أكسفورد، أكسفورد، 2019.
• تانيا سوردين، القضاة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي: القاضي الاصطناعي، إدوارد إلغار، شلتنهام، 2021.

الدكتور أسامة البلغيثي

باحث في الدراسات الدستورية والسياسية بجامعة محمد الخامس .كلية الحقوق السويسي .الرباط، المغرب

أثر أسلوب القائد السياسي في تأثير على القرار التصويتي للناخب عبر المنصات الرقمية؛ دراسة مقارنة بين المغرب والفرنسا وأمريكا

The Impact of Political Leaders' Communication Style on Voters' Electoral Decision-Making Through Digital Platforms: A Comparative Study of Morocco, France, and the United States

ملخص:

يتناول هذا البحث إشكالية تأثير الأسلوب الشخصي للقائد السياسي، بمكوناته العاطفية والكاريزمية والكوميدية والانتقادية، في القرار التصويتي للناخب عبر المنصات الرقمية، منطلقًا من فرضية مركزية مفادها، أن الناخب لا يُصوّت لبرنامج القائد وحده، بل لأسلوب زعيمه السياسي في تقديم ذاته، وطريقة تعامله مع سلفه ومنافسيه. تعتمد الدراسة مقاربة مقارنة تعاقبية، تشمل ثلاث تجارب سياسية متباينةً مؤسسيًا: التجربة المغربية (رؤساء الحكومة عبد الإله بنكيران، سعد الدين العثماني، عزيز أخنوش)، والتجربة الفرنسية (الرؤساء نيكولا ساركوزي، فرانسوا هولاند، إيمانويل ماكرون)، والتجربة الأمريكية (باراك أوباما، دونالد ترامب، جو بايدن).

وتنطلق الدراسة من خلفية تاريخية تمتد من بدايات توظيف الوسائط الحديثة في الدعاية السياسية، وصولًا إلى ثورة المنصات الرقمية. تعتمد الدراسة منهجًا كيفيًا (تحليل خطاب نقدي متعدد الوسائط ،وتحليل سيميائي مقارن). وتكتسب الدراسة راهنية خاصة في سياق الاستحقاقات التشريعية المغربية (23 شتنبر 2026)، والرئاسية الفرنسية (2027) المقبلتين.

الكلمات المفتاحية: الأسلوب الشخصي للقائد السياسي؛ الصورة الذهنية؛ الكاريزما؛ الخطاب الانتقادي؛ التواصل السياسي الرقمي؛ السلوك التصويتي؛ المغرب - فرنسا - الولايات المتحدة.

Abstract

This study examines the impact of the personal style of political leaders—through its emotional, charismatic, humorous, and critical dimensions—on voters' electoral decision-making via digital platforms. It is based on the central hypothesis that voters do not cast their ballots solely on the basis of a political leader's electoral program, but are also influenced by the leader's personal style, self-presentation, and manner of interacting with predecessors and political opponents.

The research adopts a comparative sequential approach, encompassing three institutionally distinct political experiences: Morocco (Prime Ministers Abdelilah Benkirane,

Saad Dine El Otmani, and Aziz Akhannouch), France (Presidents Nicolas Sarkozy, François Hollande, and Emmanuel Macron), and the United States (Presidents Barack Obama, Donald Trump, and Joe Biden).

The study is grounded in a historical perspective that traces the evolution of political communication from the early use of modern media in political campaigning to the rise of digital platforms. It primarily employs a qualitative methodology, combining Multimodal Critical Discourse Analysis (MCDA) with Comparative Semiotic Analysis. The study is particularly relevant in light of the upcoming Moroccan legislative elections scheduled for 23 September 2026 and the French presidential election in 2027.

Keywords: political leaders' personal style; political image; charisma; critical discourse; digital political communication; voting behavior; Morocco; France; United States.

مقدمة

حين يقف قائد سياسي أمام كاميرا هاتف ذكي، بدل منصة خطابية رسمية، فإنه لا يُغيّر وسيطه التواصلي فحسب، بل يُعيد صياغة السؤال الذي يطرحه على الناخب: لست أطلب منك أن تُقيّم برنامجي فقط، بل أن تشعر بي، وتضحك معي أو مني، وأن تقارن بيني وبين من سبقني. فالمتأمل في نتائج الاستحقاقات الانتخابية، عبر تجارب سياسية متعددة، يلحظ أن نجاح مرشح، في الوصول للحكم، أمام منافسين أكثر خبرة أحيانًا، لا يُفسَّر ببرنامجه الانتخابي وحده، بل بقدرته على تقديم أسلوب - عاطفي، أو كاريزمي، أو كوميدي، أو انتقادي حاد تجاه من سبقه، يلقى صدى لدى الناخب في اللحظة بعينها.

وهذا الهاجس أسلوب القائد لا برنامجه، أقدم من عصر المنصات الرقمية نفسه. ففي خضم أزمة الحكم داخل الولايات النتحدة الأمريكية، نتيجةالضعف الشديد لمواد الاتحاد سنة 1786، فكّر رئيس الكونغرس القاري الأمريكي "ناثانييل غورهام"، جديًا في عرض تاج الولايات المتحدة الوليدة على الأمير"هنري البروسي"، شقيق فريدريك الأكبر.[141] اعتذر"هنري"، مبررًا ذلك بأن الأمريكيين أظهروا عزيمةً كبيرةً، ضد ملكهم القديم بحيث لن يقبلوا بسهولة ملكًا جديدًا،[142] وما حال دون هذا المسار، لم يكن التصميم الدستوري وحده، بل الاختيار الشخصي "لجورج واشنطن" بمغادرة المنصب طواعية بعد ولايتين، أي أسلوبه الشخصي في ممارسة السلطة لا النص القانوني فقط.

هذا التوتر بين شخص القائد، ومؤسسة الحكم، أطّره عالم السياسة الفرنسي "موريس دوفرجيه"، في تحليله لمسار الجمهورية الخامسة الفرنسية، بمفهوم "الملكية الجمهورية"،[143] معتبرًا أن (السلطة تؤول عمليًا، لشخص واحد يُنتخب بشكل تنافسي ومؤقت). واللافت أن قراءات أكاديمية لاحقة لهذه الأطروحة، تلاحظ أن

[141] Richard Hurowitz, " Why America's Founders Tried to Recruit a Foreign Prince to Be Their King -And How That Moment Holds a Warning for Today", TIME, 20 Nov 2018, Date Accessed : 20/06/2026, Time : 11 :00, Link : https://time.com/5459916/american-monarchy/

[142] Jason Mandresh, "Prince Henry", Founder of the Day, s.d.; en référence à: Chester Verne Easum, Prince Henry of Prussia, Brother of Frederick the Great, University of Wisconsin Press, Madison, 1942.

[143] Maurice Duverger, La Monarchie Républicaine, Robert Laffont, Paris, 1974.

الطابع "الملكي" لعهدة رئيس بعينه، يعود بشكل أكبر بكثير إلى شخصية الرجل، وأسلوبه، مقارنة بالسلطات الدستورية الشكلية ذاتها، وهي الفرضية التي تنطلق منها هذه الدراسة. بل إن "ديغول" نفسه نظّر لمفهوم "القائد" في كتابه "حد السيف"[144] قبل رئاسته بعقود، محددًا صفاته الجوهرية: الكاريزما، والطابع، والهيبة، والصلابة.

ومع انتقال الدعاية السياسية من الإذاعة إلى التلفزيون، ثم إلى المنصات الرقمية، لم يتغيّر جوهر هذا الهاجس، بل تغيّرت أدواته. فرئيس الأمريكي "روزفلت" وظّف "أحاديثه الجانبية" الإذاعية (31 حديثًا فقط على مدى 12 سنة)، بلغة بسيطة و إيقاع بطيء، متعمّد لبناء أسلوب الأب الحكيم المطمئن وقت الأزمة،[145] وهو الأسلوب الذي واكبته إدارة بصرية صارمة لصورته، لإخفاء إعاقته الجسدية عن الجمهور.[146] أما "جون كينيدي"، فارتبط اسمه بأسلوب الشباب والحيوية، في مناظرته التلفزيونية أمام "نيكسون" سنة 1960،[147] وإن كانت الرواية الشائعة، عن "انقسام" جمهوري التلفزيون والراديو، حول الفائز فيها موضع جدل أكاديمي حقيقي، إذ يصنّفها بعض مؤرخي الإعلام ضمن أساطير الصحافة الأمريكية،[148] بينما يدافع باحثون آخرون عن وجود أثر إحصائي حقيقي، وإن كان أضعف مما تَوا ترشعبيًا.[149] وأخيرًا، اعتُبرت حملة "باراك أوباما" سنة 2008، نقطة التحول التأسيسية نحو التوظيف الممنهج للأسلوب الشخصي، عبر شبكات التواصل الاجتماعية، إذ نجح "أوباما" في بناء أسلوب ملهم وهادئ، خاطب به جمهورًا شابًا، لم تخاطبه الحملات السابقة.[150]

إشكالية الدراسة

انطلاقًا مما سبق، لا تنطلق هذه الدراسة من سؤال "كيف تؤثر المنصات الرقمية في الناخب"، بوصفها وسيطًا محايدًا، بل من سؤال أدق: كيف يُوظِّف القائد السياسي أسلوبه الشخصي، العاطفي، أو الكاريزمي، أو الكوميدي، أو الانتقادي المباشر، تجاه من سبقه من الرؤساء، داخل المنصات الرقمية تحديدًا، وبأي آلية يتحول هذا الأسلوب بذاته، إلى عامل مؤثر في القرار التصويتي للناخب، بمعزل أحيانًا عن البرنامج السياسي، والانتماء الإيديولوجي ذاتهما؟ فالمنصة هنا ساحة ظهور، لا فاعل مستقل بذاته، بينما الفاعل الحقيقي هو أسلوب القائد نفسه.

---

[144] Charles de Gaulle, Le Fil de l'épée, Berger-Levrault, Paris, 1932.

[145] "The Fireside Chats", History Editors, A&E Television Networks, 23 April 2010, Date Accessed : 20/06/2026, Time : 12 :00, Link : https://www.history.com/articles/fireside-chats

[146] The University of Arizona, University Libraries, Health Sciences Library (HSL), "Franklin D. Roosevelt - Disability and Deception", Date Accessed : 20/06/2026, Time : 12 :00, Link : https://lib.arizona.edu/hsl/materials/collections/secret-illness/fdr

[147] National Constitution Center, "How the Kennedy-Nixon debate changed the world of politics", Constitution Daily Blog, 26 September 2017, Date Accessed : 20/06/2026, Time : 12 :10, Link : https://constitutioncenter.org/blog/the-debate-that-changed-the-world-of-politics

[148] W. Joseph Campbell, Getting It Wrong: Debunking the Greatest Myths in American Journalism, 2nd ed., University of California Press, Berkeley, 2017.

[149] James N. Druckman, "The Power of Television Images : The First Kennedy-Nixon Debate Revisited", The Journal of Politics, Vol. 65, n° 2, 2003, p. 559-571.

[150] Gunn Enli, "Twitter as Arena for the Authentic Outsider", European Journal of Communication, Vol. 32, n° 1, 2017, p. 50-61.

تتفرع عن الإشكالية المركزية الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف يوظّف القائد السياسي الأسلوب العاطفي لبناء تماهٍ مع الناخب عبر المنصات الرقمية؟
2. كيف يُستثمر الأسلوب الكاريزمي أو الكوميدي في الحملات الرقمية؟
3. إلى أي حد يُبنى أسلوب القائد كنقد مباشر أو تهجّم على سلفه؟
4. كيف يتطور أسلوب القائد من شخص إلى خَلَفه داخل النظام السياسي الواحد؟

فرضيات الدراسة

الفرضية 1: الأسلوب العاطفي - التماهي شبه الاجتماعي، بين الناخب والقائد، يرفع احتمال التصويت له بصرف النظر عن تقييمه العقلاني لبرنامجه.

الفرضية 2: الأسلوب الكاريزمي - الكوميدي، يحققان تفاعلاً رقميًا، أعلى من الأسلوب البرامجي التقني المحايد.

الفرضية 3: الأسلوب الانتقادي - التهجمي المباشر تجاه السلف، استراتيجية متعمدة لبناء الصورة الذاتية بالتقابل، وتترجم لتفاعل رقمي أعلى.

الفرضية 4: هامش الأسلوب الشخصي المتاح للقائد، يتحدد بطبيعة النظام السياسي، ودرجة مركزية السلطة فيه.

الفرضية 5: يبني كل قائد أسلوبه كرد فعل مباشر على سلفه، بما يُنتج نمطًا متكررًا من التذبذب، بين "الشخصنة المفرطة"، و"الانضباط المؤسسي"، عبر التجارب الثلاث.

أهمية الدراسة وراهنيتها

تكتسي هذه الدراسة أهمية نظرية، بوصفها محاولة لتجاوز التوصيف الوصفي لظاهرة "صورة القائد الرقمية"، نحو اقتراح نموذج تفسيري، يُرجع التأثير إلى أسلوب القائد ذاته، لا إلى خصائص المنصة، عبر ثلاثة أنظمة سياسية مختلفة بنيويًا. كما تكتسي أهمية عملية وراهنية استثنائية: فالمغرب مقبل على استحقاقات تشريعية مقررة في 23 شتنبر 2026، والمنصات الرقمية أصبحت المجال الذي يتجه إليه زعماء الأحزاب المغربية والمترشحون، لحشد الدعم الشعبي واستمالة الناخبين، وفرنسا كذلك تتجه نحو انتخابات رئاسية في 2027، فيما لا تزال الولايات المتحدة تعيش على وقع الاستقطاب الحاد الذي خلّفته انتخابات 2024.

المنهج المتبع

تعتمد الدراسة منهج دراسة الحالة المقارنة - التعاقبية، القائم على تحليل الخطاب النقدي وتفاعل داخل المنصات الرقمية متعدد الوسائط، والتحليل السيميائي المقارن للأسلوب، مع الاستعانة - في التجربة المغربية تحديدًا، ببيانات كمية أصلية، حول التفاعل الرقمي جُمعت خصيصًا لأغراض هذا البحث.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية والإطار النظري لأسلوب القائد السياسي

إذا كان أسلوب القائد السياسي، لا برنامجه ولا المنصة التي يظهر عليها، هو المتغيّر المفسِّر المركزي في هذه الدراسة، فإن فهم هذا الأسلوب يقتضي أولًا تتبع تطوره التاريخي عبر الوسائط المتعاقبة (المطلب الأول)، ثم تفكيكه إلى أنماطه الأربعة الكبرى، العاطفي والكاريزمي (المطلب الثاني)، والكوميدي والانتقادي (المطلب الثالث)، عبر أطر نظرية مؤسِّسة قادرة على تفسير كل نمط على حدة، قبل استكمال الإطار بنظريات مكمّلةٍ، تفيد لاحقًا في المنهجية والتحليل المقارن (المطلب الرابع).

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتطور أسلوب القائد عبر الوسائط المتعاقبة

الفقرة الأولى: أسلوب "الأب الحكيم" وأسلوب "الشباب الحيوي" - من الإذاعة إلى التلفزيون

لم يكن اختيار "فرانكلين روزفلت" للإذاعة وسيلة تقنية محايدة، بل كان اختيارًا لأسلوب بعينه: فقد أطلق روزفلت 31 حديثًا إذاعيًا فقط طوال 12 سنة من حكمه، أولها في 12 مارس 1933 أمام 60 مليون مستمع، بخصوص أزمة البنوك، بلغة بسيطة (70% من كلماته من أكثر 500 كلمة تداولًا في الإنجليزية)، وبطء متعمّد في الإلقاء، مفتتحًا كل حديث بعبارة "يا أصدقائي".[151] هذا الأسلوب "أسلوب الأب الحكيم"، المُطمئن وقت الكساد الكبير، ثم "القائد الحازم" وقت الحرب ضد هتلر لاحقًا، لم يكن مجرد نبرة صوت، بل استراتيجية متكاملة: "فروزفلت" نفسه كتب أنه يخشى أن "تتكرر أحاديثي حتى تفقد تأثيرها"، مضيفًا أن "تشرشل" نفسه "عانى قليلاً" من فرط الظهور الشخصي،[152] وهو وعي استراتيجي مبكر من القائد بحدود أسلوبه الخاص. أما "جون كينيدي"، فقد بنى أسلوبًا مضادًا تمامًا في مناظرته التلفزيونية، أمام "نيكسون" سنة 1960: مظهر الشباب، والحيوية، والدم الجديد، في مواجهة عالم أنهكته الحرب العالمية الثانية.[153] وسواء صحّت الرواية الشائعة عن "انقسام" الجمهورين، حول الفائز في هذه المناظرة، أم كانت من قبيل الأساطير الصحافية التي تتجاوز قوة تكرارها قوة الأدلة عليها،[154] فإن النتيجة التاريخية الملموسة لا جدال فيها: امتنع كل رئيس أمريكي جالس عن خوض مناظرة تلفزيونية، على مدى ثلاث دورات انتخابية متتالية، خوفًا من تكرار "مفعول" هذا الأسلوب البصري، أي أن الاعتقاد بقوة أسلوب الظهور، شكّل سلوك النخبة السياسية لعقد ونصف كامل.

الفقرة الثانية: منعطف 2008 - أسلوب أوباما الملهم وتأسيس العصر الرقمي

اعتُبرت حملة "باراك أوباما" سنة 2008 نقطة التحول التأسيسية، لا لأنها وظّفت المنصات الرقمية تقنيًا فحسب، بل لأنها بنت أسلوبًا هادئًا، وملهمًا، ومتماهيًا، مع جمهور شاب، لم يخاطبه أحد بهذا الشكل من قبل، عبر منصة "مي باراك أوباما" التي مزجت التعبئة الميدانية بالتفاعل الرقمي المباشر.[155] ولم يقتصر هذا الأسلوب على التوظيف التقني للمنصات، بل استند إلى خطابة رسمية ومتزنة، وصفتها دراسات أكاديمية بـ"الكاريزمية"، تعتمد الإيقاع والتوازن اللغوي، والاستشهاد بالوثائق التأسيسية الأمريكية، وخطابات "مارتن لوثر كينغ"،[156] بما ميّزه عن أسلوب أكثر ارتجالية، وقربًا من "الحديث" اعتمده رؤساء سابقون، وهو تمايز أسلوبي، وُظِّف لاحقًا كـ"رأسمال سياسي"، حتى في خطاباته خارج السياق الأمريكي.[157] وقد لاحظ باحثون أن هذا التحول التأسيسي نحو التوظيف الممنهج للأسلوب الشخصي عبر الشبكات الاجتماعية، قد استُحضر

---

151 "The Fireside Chats", Op. cit.
152 "Franklin D. Roosevelt - Disability and Deception", Op. cit.
153 "How the Kennedy-Nixon debate changed the world of politics", Op. cit.
154 W. Joseph Campbell, Op. cit.
155 Gunn Enli, Op. cit. pp. 50-61.
156 Michelle C. Bligh & Jeffrey C. Kohles, "The Enduring Allure of Charisma: How Barack Obama Won the Historic 2008 Presidential Election", The Leadership Quarterly, Vol. 20, n° 3, 2009, p. 483-492.
157 "Speech Style as Political Capital: Barack Obama's Athens Speech ,"Journal of Language and Politics, 2020, Vol. 15, NO. 3, 325-339. Date Accessed : 21/06/2026, Time : 12 :00, Link : https://www.tandfonline.com/doi/epdf/10.1080/17447143.2020.1800715?needAccess=true

بوصفه مماثلًا لتبني "روزفلت" للإذاعة و"كينيدي" للتلفزيون، كل في زمانه، أي أن كل وسيط جديد لا يخلق أسلوبًا من عدم، بل يمنح أسلوبًا موجودًا أصلاً لدى القائد فرصة تعبير جديدة.[158]

المطلب الثاني: الأسلوبان العاطفي والكاريزمي

الفقرة الأولى: الأسلوب العاطفي ونظرية التفاعل شبه الاجتماعي

يجد الأسلوب العاطفي سنده النظري الأعمق في مفهوم "التفاعل شبه الاجتماعي" (Parasocial Interaction) الذي صاغه "هورتون وول" سنة 1956، لوصف العلاقة الوهمية الحميمية، التي يبنيها الجمهور مع شخصية إعلامية يتابعها بانتظام، رغم غياب أي تفاعل حقيقي متبادل.[159] وقد وُظِّف هذا المفهوم في أدبيات الاتصال السياسي، لتفسير حالتي "أوباما" و"ترامب" تحديدًا: فقد وثّقت دراسة أن حملة "أوباما" 2008، استخدمت "فيسبوك" و"يوتيوب"، لخلق شعور بالتواصل الشخصي مع الناخبين،[160] بينما وجدت دراسة تجريبية على 521 أمريكيًا، أن التعرض "لترامب" عبر برنامج الواقع "المتدرّب" (The Apprentice)، شكّل رابطة شبه اجتماعية معه، وأن هذه الرابطة تنبأت بتصديق وعوده، وتجاهل تصريحاته المثيرة للجدل، بل وشكّلت منبئًا دالًا إحصائيًا للسلوك التصويتي الفعلي، حتى بعد ضبط متغيرات أخرى.[161] ويقترح نموذج PAD (المتعة - الاستثارة - الهيمنة)، قياس الأبعاد العاطفية لهذه العلاقة،[162] وقد وجدت دراسة مسحية حديثة على 565 ناخبًا إندونيسيًا (بنمذجة المعادلة البنائية SEM)، أن بُعد "المتعة" هو المنبئ الأقوى بالترويج الشفهي الإلكتروني، وأن نية التصويت تتأثر بمزيج من المتعة، والاستثارة والهيمنة معًا.[163]

الفقرة الثانية: الأسلوب الكاريزمي - من السلطة الفيبيرية إلى "الملكية الجمهورية"

ميّز عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر"، بين ثلاثة أنماط للشرعية: التقليدية، والعقلانية-القانونية، والكاريزمية، هذه الأخيرة القائمة على إيمان الأتباع بصفات استثنائية غير عادية في شخص القائد.[164] وقد نظّر

---

[158] الإعلام التقليدي والجديد في سياق تمدد الإعلام الاجتماعي وشبكاته، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: 2026/06/21، الوقت: 12:10، الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2017/03/170327082425295.html

[159] Donald Horton & R. Richard Wohl, "Mass Communication and Para-Social Interaction : Observations on Intimacy at a Distance", Psychiatry, Vol. 19, n° 3, 1956, p. 215-229.

[160] Derrick L. Cogburn & Fatima K. Espinoza-Vasquez, "From Networked Nominee to Networked Nation : Examining the Impact of Web 2.0 and Social Media on Political Participation and Civic Engagement in the 2008 Obama Campaign", Journal of Political Marketing, Vol. 10, n° 1-2, 2011, p. 189-213.

[161] Shira Gabriel, Elaine Paravati, Melanie C. Green and al., "From Apprentice to President: The Role of Parasocial Connection in the Election of Donald Trump", Social Psychological and Personality Science, Vol. 9, n° 3, 2018, p. 299-307.

[162] Iris Bakker, Theo van der Voordt, Peter Vink, Jan de Boon, "Pleasure, Arousal, Dominance : Mehrabian and Russell revisited", Springer Science +Business Media New York, 2014, Date Accessed : 22/06/2026, Time : 10 :00, Link : https://pdodds.w3.uvm.edu/research/papers/others/2014/bakker2014a.pdf

[163] Achmad Nizar Hidayanto, Hana Fitriani, Andi Afifah Khairunnisa, Kesya Aurelya, Muhammad Damar Kusumo, Steven, "Political Parasocial Relationships on Social Media : The Role of User Experiences and Emotions in Shaping eWOM and Voting Intention", ScienceDirect, 2025, Date Accessed : 22/06/2026, Time : 10 :05, Link : https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2772503025000878

[164] Max Weber, Economy and Society : An Outline of Interpretive Sociology, University of California Press, Berkeley, 1978.

"ديغول" لهذا النمط بذاته في كتابه "حد السيف"، قبل رئاسته بعقود، محددًا صفات "القائد" الجوهرية في الكاريزما، والطابع والهيبة والصلابة.[165] ويتقاطع هذا مع أدبيات "شخصنة السياسة" (Personalization of Politics)، التي ترى أن التلفزيون خفّض سقف توقعات الجمهور من "الكمال" إلى "التشابه معه"، فصار الساسة يسعون لبناء "أصالة" شخصية، تُقرّب الناخب منهم عبر مشاركة مشاعرهم و أفكارهم الشخصية.[166] وعلى المستوى المؤسسي، أطّر "موريس دوفرجيه" هذا التوتر بين شخص القائد، ومؤسسة الحكم، بمفهوم "الملكية الجمهورية"،[167] فيما تلاحظ قراءات أكاديمية لاحقة أن الطابع "الملكي" لعهدة رئيس بعينه، يعود لشخصيته وأسلوبه، أكثر مما يعود للسلطات الدستورية الشكلية ذاتها، وهي الفرضية المركزية لهذه الدراسة.

المطلب الثالث: الأسلوب الكوميدي - الانتقادي

الفقرة الأولى: الأسلوب الكوميدي - أنماط الفكاهة السياسية

ميّزت أدبيات الفكاهة السياسية، استنادًا إلى نموذج "مارتن وزملائه" لأنماط الفكاهة،[168] بين نمطين متعارضين يوظفهما القادة السياسيون رقميًا: الفكاهة "العدوانية" الموجَّهة للسخرية من الخصم، والفكاهة "التبخيسية الذاتية" (self-deprecating) الهادفة لتقديم القائد كشخص متواضع قريب من الناس. وقد وجدت دراسة تجريبية أن التعرض لفكاهة عدوانية موجَّهة ضد مرشح (كالسخرية التي وجّهها "كولبير" "لماكين" سنة 2008)، أدّت لتقييمات أكثر سلبية تجاهه، بينما لم يُحدث ظهور "ماكين" نفسه في فقرة تبخيسية ذاتية، أي تغيير يُذكر في تقييم الجمهور له،[169] وهي نتيجة تؤكدها دراسة موازية حول "أوباما" و"ماكين" خلال الاستحقاق نفسه.[170] كما كشفت دراسة حديثة حول المرشحين الفنلنديين على "فيسبوك"، أن أحزاب اليمين الشعبوي المتطرف، كانت الأكثر توظيفًا للفكاهة، وأن أسلوبها كان "عدوانيًا"، بالأساس يستهدف نزع شرعية الحكومة القائمة والخصوم، خلافًا لأحزاب أخرى مالت لفكاهة "ودّية" أكثر إيجابية،[171] بينما أكدت دراسة أخرى أن المشاعر الإيجابية والسلبية، الناتجة عن فكاهة المرشح، تتوسّط العلاقة بين هذه الفكاهة ومحبوبيته، واحتمال التصويت له.[172]

الفقرة الثانية: الأسلوب الانتقادي - نظرية الحملات السلبية وبناء الصورة بالتقابل

---

[165] Charles de Gaulle, Le Fil de l'épée, Berger-Levrault, Paris, 1932.

[166] Frank Esser & Jesper Strömbäck (eds.), Mediatization of Politics: Understanding the Transformation of Western Democracies, Palgrave Macmillan, Basingstoke, 2014, chap. 5

[167] Maurice Duverger, op. cit.

[168] Rod A. Martin and al., "Individual Differences in Uses of Humor and Their Relation to Psychological Well-Being: Development of the Humor Styles Questionnaire", Journal of Research in Personality, Vol. 37, n° 1, 2003, p. 48-75.

[169] Amy B. Becker, "Comedy Types and Political Campaigns: The Differential Influence of Other-Directed Hostile Humor and Self-Ridicule on Candidate Evaluations", Mass Communication and Society, Vol. 15, n° 6, 2012, p. 791-812.

[170] Patrick A. Stewart, "The Influence of Self- and Other-Deprecatory Humor on Presidential Candidate Evaluation During the 2008 US Election", Social Science Information, Vol. 50, n° 2, 2011, p. 201-222.

[171] Joonas Koivukoski et al., "Challenging and Enhancing Legitimacy Through Humor: A Comparative Study of Candidates' Use of Humor on Facebook before the 2019 and 2023 Finnish Parliamentary Elections", New Media & Society, 2025.

[172] Laughing Your Vote Off : The Impact of Candidates' Humor on Voters' Emotions and Intentions", Frontiers in Political Science, Vol. 6, 2024.

تُعرَّف "الحملات السلبية" (Negative Campaigning) بأنها "أي انتقاد يوجهه مرشح لمرشح آخر خلال الحملة الانتخابية"،[173] وقد شكّلت موضوع جدل أكاديمي واسع حول فعاليتها الفعلية، فبينما تفترض "الحكمة السائدة" بين الممارسين، أن الهجوم على الخصم استراتيجية رابحة، تخلص مراجعات تحليلية معمّقة، إلى وجود "أدلة علمية محدودة"، على أن مهاجمة الخصم تقنية حملة فعّالة بشكل خاص،[174] فيما تشير مراجعات تحليلية (Meta-Analysis) أخرى، إلى أن الأدلة "مختلطة"، وتتوقف بشكل كبير على السياق، ونوع الهجوم ذاته (سياسي مقابل شخصي).[175] ومع ذلك، فإن هذا التوظيف الانتقادي، حين يتحول إلى "بناء صورة بالتقابل" ممنهج، أي حين يبني القائد هويته الرقمية، بما يقوله عن سلفه أو خصومه المتعاقبين، لا بما يقوله عن نفسه فقط، يظل كما ستوضح مباحث هذه الدراسة اللاحقة (خصوصًا في التجربتين الأمريكية والمغربية)، من أكثر الأساليب إثارة للتفاعل الرقمي، بصرف النظر عن الجدل حول "فعاليته" الانتخابية النهائية.

المطلب الرابع: نظريات مكمّلة للتحليل المقارن

الفقرة الأولى: الميديا - ترتيب الأولويات والتأطير

تفيد نظرية "ميديا-السياسة" (Mediatization)، عبر مراحلها الأربع المتصاعدة من مجرد استخدام وسائل الإعلام، للتواصل إلى خضوع الفعل السياسي ذاته لمنطقها الداخلي، في التمييز بين "المنطق السياسي"، و"المنطق الإعلامي"، الذي تفرضه طبيعة كل وسيط على أسلوب القائد،[176] بينما تفسر نظرية ترتيب الأولويات من المستوى الثاني (Second-Level Agenda-Setting)، كيف تُبرَز سمات أسلوبية بعينها في صورة المرشح، لا القضايا فقط، وقد وُجد في دراسة رائدة على الانتخابات الإسبانية، أن ارتباط أجندة السمات الإعلامية، بأجندة الناخبين حول صورة المرشحين، بلغ معاملات ارتباط تراوحت بين 0.59 و0.75،[177] وهو ما يمنح فرضية "شخصنة الأجندة" سندًا كميًا مباشرًا. أما نظرية التأطير (Framing)، فتفسر كيف تُختزل قضية أو شخصية سياسية معقدة، في زاوية تفسيرية واحدة، تحدد كيفية إدراك الجمهور لها.[178]

الفقرة الثانية: المقاربة السيميائية متعددة الوسائط

تستكمل الدراسة إطارها النظري، بالمقاربة السيميائية متعددة الوسائط، التي تُعنى بتحليل العلامات غير اللفظية: الألوان، والاستعارات، والرموز، ولغة الجسد، وأثرها على إدراك الناخب، بوصفها امتدادًا

---

[173] John G. Geer, In Defense of Negativity: Attack Ads in Presidential Campaigns, University of Chicago Press, Chicago, 2006, p. 23.

[174] Richard R. Lau & Ivy Brown Rovner, "Negative Campaigning", Annual Review of Political Science, Vol. 12, 2009, p. 285-306.

[175] Alessandro Nai, "The Fleeting Allure of Dark Campaigns: Backlash from Negative and Uncivil Campaigning in the Presence of (Better) Alternatives", Political Communication, 2024.

[176] Jesper Strömbäck, "Four Phases of Mediatization: An Analysis of the Mediatization of Politics", The International Journal of Press/Politics, Vol. 13, n° 3, 2008, p. 228-246.

[177] Maxwell McCombs, Juan Pablo Llamas, Esteban Lopez-Escobar & Federico Rey, "Candidate Images in Spanish Elections : Second-Level Agenda-Setting Effects", Journalism & Mass Communication Quarterly, Vol. 74, n° 4, 1997, p. 703-717.

[178] Robert M. Entman, "Framing : Toward Clarification of a Fractured Paradigm", Journal of Communication, Vol. 43, n° 4, 1993, p. 51-58.

لنظرية السيميائية الاجتماعية متعددة الوسائط.[179] وقد أظهر تحليل محتوى احتمالي لـ1159 لقطة تلفزيونية إخبارية، خلال الانتخابات الأمريكية 2000، أن زاوية الكاميرا ومسافتها وحركتها، لا المحتوى اللفظي وحده، تنقل معلومات وجدانية دالة عن المرشحين،[180] بينما طوّرت أبحاث حديثة نماذج آلية (رؤية حاسوبية وتعلم عميق)، لترميز لغة جسد القادة السياسيين، وأنماط حركتهم أثناء المناظرات التلفزيونية، بشكل كمي مباشر.[181] هذه الأدوات التحليلية الأربع، الشخصنة والميديا، وترتيب الأولويات والتأطير، والسيميائية متعددة الوسائط، ستُوظَّف مجتمعة في المبحث المنهجي، وفي قراءة كل تجربة وطنية على حدة.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي وعينة الدراسة

بعد استعراض الخلفية التاريخية والإطار النظري، يعرض هذا المبحث كيف تُترجَم هذه الأطر إلى أداة بحث قابلة للتطبيق: منهج الدراسة وعينتها الزمنية والوطنية (المطلب الأول)، فأدوات التحليل وشبكة الترميز المعتمدة (المطلب الثاني)، فالبعد الكمي الأصلي وحدود المنهج (المطلب الثالث).

المطلب الأول: منهج الدراسة وعينة البحث

الفقرة الأولى: منهج دراسة الحالة المقارنة التعاقبية

تعتمد الدراسة، منهج دراسة الحالة المقارنة (Comparative Case Study)، الذي يُعَدّ من أكثر مناهج العلوم السياسية، ملاءمة لفهم ظاهرة واحدة، عبر سياقات مؤسسية متعددة، عن طريق تثبيت بعض المتغيرات (هنا طبيعة الظاهرة المدروسة؛ أسلوب القائد)، وتنويع أخرى (نوع النظام السياسي)،[182] وهو ما نظّر له "أرندت ليبهارت" بوصفه أداة لاختبار الفرضيات، من خلال عدد محدود من الحالات المختارة بعناية، بدل التعميم الإحصائي الواسع.[183] غير أن هذه الدراسة تضيف إلى المقارنة بين البلدان الثلاثة، بعدًا تعاقبيًا (Diachronic) داخل كل بلد على حدة، أي أنها لا تقارن "صورة واحدة" لكل تجربة وطنية، بل تتبع تعاقب ثلاثة إلى خمسة قادة، داخل النظام السياسي الواحد، بما يسمح باختبار الفرضية المحورية (نمط التذبذب بين الشخصنة والمأسسة)، عند مستويين: المستوى الأفقي (بين البلدان الثلاثة)، والمستوى العمودي (عبر الزمن داخل البلد الواحد).

الفقرة الثانية: عينة البحث (Corpus)

تتكون عينة الدراسة من عشر شخصيات سياسية، موزعة على ثلاث تجارب وطنية، وثلاث فترات تاريخية متعاقبة لكل تجربة، كما يوضحها الجدول رقم 1. وقد رُوعي في اختيار العينة، معيارا التتابع الزمني المباشر (لا فجوات)، والتوفر الكافي للمادة الرقمية والأكاديمية، المحلَّلة لكل شخصية.

---

[179] Gunther Kress, Multimodality: A Social Semiotic Approach to Contemporary Communication, Routledge, London, 2010.

[180] Maria Elizabeth Grabe & Erik P. Bucy, "Visual Methods for Political Communication Research: Modes and Affordances", in Handbook of Political Communication Research, Routledge, 2019.

[181] Jungseock Joo, Erik P. Bucy & Claudia Seidel, "Automated Coding of Televised Leader Displays: Detecting Nonverbal Political Behavior with Computer Vision and Deep Learning", International Journal of Communication, Vol. 13, 2019.

[182] Jean-Louis Quermonne, "La méthode comparative en science politique", Revue internationale de politique comparée, Vol. 3, 2006.

[183] Arend Lijphart, "Comparative Politics and the Comparative Method", American Political Science Review, Vol. 65, n° 3, 1971, p. 682-693.

التجربة	الشخصية	الفترة	المنصب	النمط الأسلوبي الغالب
المغرب	عبد الإله بنكيران	2017-2011	رئيس الحكومة	شعبوي / عاطفي- ديني
المغرب	سعد الدين العثماني	2021-2017	رئيس الحكومة	مؤسسي منضبط
المغرب	عزيز أخنوش	2026 - 2021	رئيس الحكومة	تقني، ثم رقمي منتَج
فرنسا	نيكولا ساركوزي	2012-2007	رئيس الجمهورية	استعراضي / فرط شخصنة
فرنسا	فرانسوا هولاند	2017-2012	رئيس الجمهورية	"عادي" منضبط
فرنسا	إيمانويل ماكرون	-2017	رئيس الجمهورية	هجين رقمي- مؤسسي
أمريكا	باراك أوباما	2017-2009	الرئيس	ملهم / كاريزمي هادئ
أمريكا	دونالد ترامب	2021-2017 / 2025-2029	الرئيس	انتقادي / تصادمي
أمريكا	جو بايدن	2025-2021	الرئيس	ودّي شعبي تقليدي

جدول رقم 1: نظرة عامة على الشخصيات المدروسة

المطلب الثاني: أدوات التحليل وشبكة الترميز

الفقرة الأولى: أدوات التحليل الكيفي

تُوظِّف الدراسة ثلاث أدوات تحليل كيفي متكاملة: أولاً، تحليل الخطاب النقدي متعدد الوسائط، استنادًا إلى نموذج فيركلاف ثلاثي الأبعاد (النص، الممارسة الخطابية، الممارسة الاجتماعية)؛[184] ثانيًا، التحليل السيميائي المقارن للعناصر غير اللفظية المرافقة للخطاب (المظهر، لغة الجسد، الألوان، الرموز)،[185] وفق الأدوات النظرية المفصّلة في المبحث الأول؛ وثالثًا، تحليل المحتوى الموجَّه (Directed Content Analysis)، الذي ينطلق من فئات مسبقة مستمدة من الإطار النظري (الأنماط الأربعة)، لا من فئات ناشئة عن البيانات وحدها.[186] وتُطبَّق هذه الأدوات الثلاث مجتمعة على عينة من الخطب والمنشورات والفيديوهات الرقمية لكل شخصية، مع ترجيح الفترات الانتخابية أو الأزموية (كوفيد، الاحتجاجات) بوصفها لحظات تكثيف أسلوبي دالة.[187]

الفقرة الثانية: شبكة الترميز المعتمدة

[184] Norman Fairclough, Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language, 2e éd., Londres, Routledge, 2010.

[185] Gunther Kress et Theo van Leeuwen, Reading Images: The Grammar of Visual Design, 3rd ed., Londres, Routledge, 2021.

[186] Hsiu-Fang Hsieh et Sarah E. Shannon, « Three Approaches to Qualitative Content Analysis », Qualitative Health Research, vol. 15, n° 9, 2005.

[187] Klaus Krippendorff, Content Analysis: An Introduction to Its Methodology, 4th ed., Thousand Oaks, Sage Publications, 2019.

انطلاقًا من الأنماط الأربعة المفصَّلة في المبحث الأول، وبالاستئناس بمقياس "الصورة الرئاسية" السيكومتري، المحكَّم الذي طوّره "كليمنتسون" وزملاؤه، بست خاصيات مشتركة عبر شخصيات متباينة أسلوبيًا، صُمِّمت شبكة ترميز موحدة تُطبَّق على الشخصيات العشر جميعها، ملخّصة في الجدول رقم 2:

البعد	المؤشرات المرصودة
المعجم والخطاب اللفظي	المفردات المتكررة، درجة الشحن العاطفي، المرجعية الدينية/الوطنية، الفكاهة مقابل الجدية
العلاقة بالسلف/الخصم	التصريح المباشر بالاسم، الألقاب القدحية، منطق التقابل مقابل الاستقلالية بالخطاب
المظهر ولغة الجسد	اللباس، الإيماءات، تعابير الوجه، زاوية الكاميرا ومسافتها
المنصة والوسيط	نوع المنصة (فيديو قصير، بث مباشر، منشور نصي)، درجة السيطرة على الإنتاج
نوع النداء العاطفي المهيمن	الخوف، الأمل، الغضب، الطمأنينة، الفكاهة
مؤشرات التفاعل الرقمي	الإعجابات، المشاركات، التعليقات، المشاهدات (متوفرة كميًا للتجربة المغربية)

جدول رقم 2: شبكة الترميز التحليلية

المبحث الثالث: التجربة المغربية - من الشعبوية الدينية إلى الإنتاج الرقمي

تحتل التجربة المغربية موقعًا خاصًا داخل هذه الدراسة المقارنة، إذ تختلف بنيويًا عن التجربتين الفرنسية والأمريكية، في نقطة جوهرية: الشخصيات الثلاث المدروسة "بنكيران" و"العثماني" و"أخنوش"، رؤساء حكومة لا رؤساء دولة، يمارسون السلطة التنفيذية ضمن نظام ملكية دستورية وبرلمانية وديمقراطية واجتماعية.[188] وطبقًا لما فُصِّل في المبحث الأول حول أطروحة "دوفرجيه" في "الملكية الجمهورية"، فإن هذا التمايز المؤسسي، يفرض سقفًا مختلفًا كليًا على هامش الشخصنة المتاح لرئيس الحكومة المغربي، مقارنة بنظيريه الفرنسي والأمريكي: فالملك يحتفظ بمركزية رمزية ودينية ودستورية، تحول دون أن يتحول رئيس الحكومة مهما بلغ حضوره الإعلامي، إلى "ملك جمهوري" بالمعنى الذي وصف به "دوفرجيه" الرئيس الفرنسي.[189] ومع ذلك، فإن هذا السقف المؤسسي المنخفض نسبيًا، لم يمنع ظهور تباين أسلوبي حاد بين

[188] الفصل الأول من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، ص. 3600.

[189] Maurice Duverger, "La monarchie républicaine - ou comment les démocraties se donnent des rois", centre d'études de politique étrangère Paris, 54, Rue de Varenne, 1974, pp. 245-247.

الشخصيات الثلاث، يعيد إنتاج نمط التذبذب بين الشخصنة والمأسسة، الذي رصدته هذه الدراسة عبر التجارب الثلاث جميعها: "فبنكيران" جسّد قطب الشخصنة الشعبوية - الدينية القصوى (المطلب الأول)، وجاء "العثماني" بعده ليمثل القطيعة الكاملة نحو الانضباط المؤسسي الهادئ (المطلب الثاني)، قبل أن يقدّم "أخنوش" نموذجًا ثالثًا هجينًا - تقنيًا في جوهره، لكنه انزلق مؤخرًا نحو إنتاج رقمي مُحترف يحاكي منطق "المؤثر السياسي" (المطلب الثالث). وتكتسي هذه القراءة راهنية استثنائية، مع اقتراب الاستحقاقات التشريعية المقررة في 23 شتنبر 2026.

المطلب الأول: عبد الإله بنكيران (2011-2017) - الأسلوب الشعبوي الديني

تولى "عبد الإله بنكيران"، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية آنذاك، رئاسة الحكومة المغربية سنة 2011 في سياق تاريخي دقيق: أفرزت مراجعة الدستور عقب الحراك الاجتماعي الإقليمي، ليعطي أول حكومة يقودها حزب إسلامي في تاريخ المملكة.[190] ولم يكن صعوده مدينًا لبرنامجه الحزبي فقط، بل لأسلوب خطابي فريد ميّزه عن نظرائه السياسيين طيلة عقود، خطاب مباشر بالدارجة المغربية، حافل بالأمثال الشعبية والمعجم الديني، جعل من مهرجاناته الخطابية، حدثًا إعلاميًا متكررًا حتى قبل عصر المنصات الرقمية بمعناه الكامل. يتناول هذا المطلب أولاً مكوّنات هذا المعجم الشعبوي - الديني (الفقرة الأولى)، ثم استمراريته اللافتة بعد مغادرته السلطة وتحوّله لمعارض، بما في ذلك صراعه المباشر مع خلَفه غير المباشر "أخنوش" (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: المعجم الشعبوي والديني في الخطاب الجماهيري

ارتبط اسم "بنكيران"، منذ بروزه أواخر التسعينيات، بخطاب مباشر بالدارجة يستعين بالأمثال الشعبية والتعابير غير المألوفة، جعل كثيرًا من تصريحاته يتحول إلى مفردات راسخة في القاموس السياسي المغربي، أبرزها عبارتا "التماسيح" و"العفاريت" اللتان أطلقهما سنة 2012،[191] في معرض حديثه عن مراكز القوى التي اعتبرها تقاوم نهجه الإصلاحي. كما تميز خطابه بتوظيف مكثف للمعجم الديني، وقد خصّصت دراسة أكاديمية وصفية، تحليلاً دلاليًا لهذه "الألفاظ الدينية في مهرجانات بنكيران الانتخابية"، وجدت أنه نسب النجاحات السياسية والحكومية، إلى الله في مقامي "الطمأنة الذاتية" و"إشاعة الأمل" في مواجهة الخصوم.[192] واللافت أن هذا الأسلوب لم يكن حكرًا على فترة توليه السلطة، إذ استمر - بل تصاعد حدّة - في مهرجاناته الأخيرة تحضيرًا لانتخابات 2026، رغم تحوّل موقعه من رئيس حكومة إلى معارض.

---

[190] زكرياء حلوي، المشهد السياسي والحزبي في مغرب ما بعد الاستقلال: من الصراع إلى التوافق، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث العلمية، تاريخ الاطلاع: 2026/06/23، الوقت: 12:00، الرابط: https://www.allbahit.com/2021/05/blog-post_68.html

[191] من "العفاريت والتماسيح" إلى الصراع مع الهمة وأزولاي.. قاموس بنكيران الذي يُشعل الجدل السياسي ويُغضب القصر، مقال بالموقع الإلكتروني للصحيفة ASSAHIFA، تاريخ الاطلاع: 2026/06/23، الوقت: 12:00، الرابط: https://www.assahifa.com/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%AD-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%B9-%D8%A7/

[192] مصطفى بوكرين، "الألفاظ الدينية في مهرجانات بنكيران الانتخابية: دراسة وصفية في المعنى الدلالي"، دون ذكر دار النشر والسنة، ص 57-72.

الفقرة الثانية: من السلطة إلى المعارضة - استمرارية الأسلوب والصراع مع الخلف

يوفر بنكيران حالة نادرة لتحليل الأسلوب السياسي: الشخص نفسه يمكن رصده في موقعين متعاقبين متناقضين (السلطة ثم المعارضة)، دون أن يتغير جوهر أدواته الخطابية.[193] وقد وثّقت تغطيات صحفية صدامًا لفظيًا مباشرًا بينه وبين "أخنوش"، إذ اتهمه بأن "لا علاقة له بالسياسة"، فردّ أخنوش بأن "السب والقذف يبيّن الفشل"،[194] في حالة مصغّرة من "بناء الصورة بالتقابل" (كما فُصِّل في المبحث الأول)، تتكرر داخل التجربة المغربية نفسها.

المطلب الثاني: سعد الدين العثماني (2017-2021) - قوة الهدوء وكلفتها

خلَف "سعد الدين العثماني" الطبيب النفسي والفقيه، والأمين العام السابق لحزب العدالة والتنمية، الذي خلف "بنكيران" على رأس الحكومة سنة 2017، في قطيعة أسلوبية أرادها الحزب نفسه، بعد أزمة سياسية عطّلت تشكيل الحكومة أشهرًا. ولم تكن هذه القطيعة مجرد تبدّل في الأشخاص، بل تحوّلاً كاملاً في فلسفة الظهور العام.

الفقرة الأولى: القطيعة الأسلوبية المتعمدة

قدّم "العثماني" "صورة مغايرة تمامًا عن سلفه"، إذ حرص على ألا "يخرج عن النص"، مفضّلاً قراءة تصريحاته من ورقة مُعدّة بعناية، في خطاب وُصف صحفيًا بأنه إيذان بعودة "الهدوء" وقطيعة "نهائية" مع ما سُمّي إعلاميًا بـ"ظاهرة بنكيران".[195] وقد عكس هذا التباين الأسلوبي إدراكًا عامًا واسعًا داخل الرأي العام المغربي للقطيعة بين الرجلين، تجاوز حدود التحليل الصحفي المتخصص إلى النقاش اليومي المتداول.

الفقرة الثانية: الهزيمة الانتخابية التاريخية 2021 - قراءة حذرة للعلاقة بين الأسلوب والنتيجة

منيت حكومة "العثماني" بهزيمة انتخابية تاريخية في اقتراع 8 شتنبر 2021: تراجع حزب العدالة والتنمية من 125 مقعدًا (2016) إلى 13 مقعدًا فقط، من المرتبة الأولى إلى الثامنة، بل خسر "العثماني" نفسه مقعده في دائرته الانتخابية بالرباط،[196] في مشاركة انتخابية بلغت 50.35% (مقابل 43% سنة 2016)، أي أن الأمر لم يكن عزوفًا بل تصويتًا عقابيًا فعليًا. غير أن الأمانة الدقيقة تقتضي التنبيه إلى أن المحللين السياسيين،

---

[193] إدريس بنيعقوب، استعمال المتغير الديني في التواصل السياسي بالمغرب: دراسة حالة حزب العدالة والتنمية، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: 2026/06/23، الوقت: 14:00، الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5810

[194] محمد الأمين مشبال، "الخطابة السياسية الشعبوية عند عبد الإله بنكيران"، منشورات باب الحكمة، المغرب، 2022.

[195] لطيفة العروسني، "سعد الدين العثماني... قوة الهدوء - الطبيب النفساني الإسلامي الذي اطمأنت إليه الدولة"، الموقع الإلكتروني لصحيفة الشرق الأوسط، تاريخ الاطلاع: 2026/06/24، الوقت: 11:00، الرابط:
https://aawsat.com/home/article/891516/%D8%B3%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D9%88%D8%A1

[196] مريم التايدي، من المركز الأول للثامن ومن 125 مقعدا إلى 13.. ما أسباب السقوط المدوي للعدالة والتنمية بانتخابات المغرب؟، الموقع الإلكتروني للجزيرة، تاريخ الاطلاع: 2026/06/24، الوقت: 11:00، الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/2021/9/9/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%85%D9%86-%D9%88%D9%85%D9%86-125-%D9%85%D9%82%D8%B9%D8%AF%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D9%89-13

ربطوا هذه الهزيمة أساسًا بعوامل ذاتية حزبية، وأداء حكومي استنزفه عقد كامل من ممارسة السلطة، لا بأسلوب "العثماني" التواصلي وحده،[197] بما يجعل السؤال الأدق الذي يطرحه هذا المطلب ليس "هل خسر العثماني بسبب هدوئه؟" بل "هل يمنح الهدوء المؤسسي - في غياب أداء حكومي مقنع، حصانة أقل أمام غضب الناخب مقارنة بالشخصنة العاطفية القادرة على تجديد "رأسمالها" التواصلي ولو من موقع المعارضة، كما فعل بنكيران بالضبط؟

المطلب الثالث: عزيز أخنوش (2021) - من ضعف الخطابة إلى الإنتاج الرقمي المحترف

الفقرة الأولى: إرث "ضعف الخطابة" والاستثمار في التكوين

طالما وُصف "عزيز أخنوش"، بأنه "يفتقر إلى مهارات الخطابة، والتواصل الفعّال"،[198] لدرجة أنه استثمر "ملايين الدراهم في حصص التواصل والخطابة"، لتطوير أدائه أمام وسائل الإعلام والمحافل الكبرى، رغم إدراكه أن قدراته التواصلية، في هذا السياق تظل محدودة.[199]

الفقرة الثانية: التحول الرقمي (مايو 2026) والجدل المرافق

مطلع صيف 2026، وقُبيل نهاية ولايته الحكومية المتزامنة مع استحقاقات شتنبر، تخلّى "أخنوش" عن "لغة الخشب"، والبلاغات التقليدية، لصالح فيديو رقمي مبسّط استمر 25 دقيقة موزعة على خمسة محاور، معتمدًا لغة مباشرة، وبسيطة تستهدف بالأساس رواد الفضاء الرقمي، وفي مقدمتهم فئة الشباب،[200] في خطوة وُصفت بأنها تبرز صورة "رئيس حكومة قريب من التكنولوجيا ومنطق العصر"، في مواجهة صورة السياسي الكلاسيكي المرتبط بالخطاب الجامد. ورافق هذا التحول جدل حاد بين مؤيدين ومعارضين، وصل حد تبادل

---

[197] عبد الرحمان علال، حزب من رماد: محاولة لتفسير نتائج حزب العدالة والتنمية في انتخابات 8 شتنبر، المعهد المغربي لتحليل السياسات، تاريخ الاطلاع: 2026/06/24، الوقت: 12:00، الرابط:
https://mipa.institute/?p=8790&lang=ar

[198] حمزة المتيوي، أخطاء بالجملة وفشل تواصلي أسرع من المتوقع.. أخنوش لم يستوعب بعد أنه أصبح رئيسا للحكومة!، الموقع الإلكتروني للصحيفة ASSAHIFA، تاريخ الاطلاع: 2026/06/24، الوقت: 13:00، الرابط:
https://www.assahifa.com/%D8%A3%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%88%D9%81%D8%B4%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D9%8A-%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA/

[199] أخنوش يكسر 'لغة الخشب' ويختار 'الديجيتال' لعرض حصيلة حكومته في خطوة غير مسبوقة، الموقع الإلكتروني لدار الخبر، تاريخ الاطلاع: 2026/06/24، الوقت: 13:30، الرابط:
https://daralkhabar.com/%D8%A3%D8%AE%D9%86%D9%88%D8%B4-%D9%8A%D9%83%D8%B3%D8%B1-%D9%84%D8%BA%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B4%D8%A8-%D9%88%D9%8A%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%AA%D8%A7/

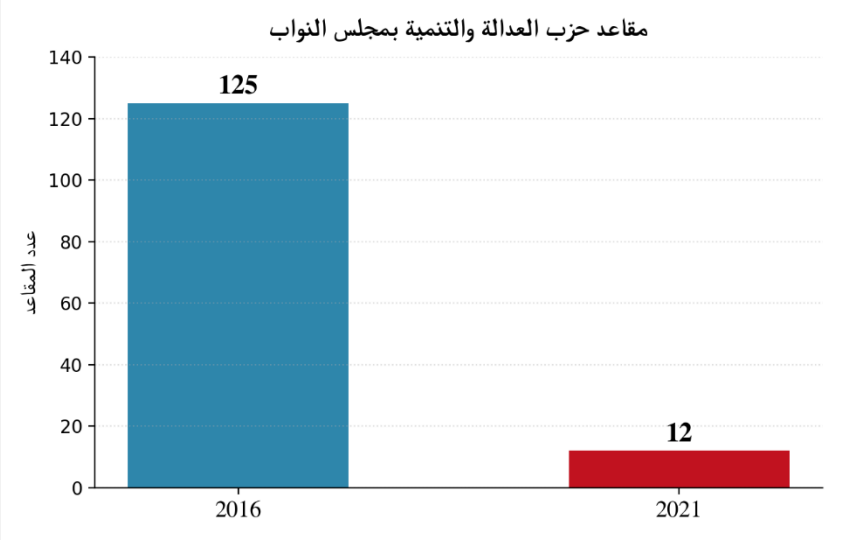
[200] أخنوش يدخل معركة "الرأي العام الرقمي".. كيف تحوّل رئيس الحكومة إلى صانع محتوى سياسي لمخاطبة جيل المنصات؟، الموقع الإلكتروني لفاس 24، تاريخ الاطلاع: 2026/06/24، الوقت: 13:30، الرابط:
https://www.fes24.com/%D8%A3%D8%AE%D9%86%D9%88%D8%B4-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A/

اتهامات بـ"الذباب الإلكتروني"، وظهور حسابات مزيفة منتحلة لصفته لأغراض احتيالية، وهي حالة إقليمية موازية تمامًا لخيط "أرباح الكاذب"،[201] والتزييف الذي فُصِّل نظريًا في المبحث الأول.

وتلخّص القراءة المقارنة بين الشخصيات الثلاث في الجدول رقم 3، بينما يُظهر الشكل رقم 1 بصريًا، أوضح نتيجة سياسية ملموسة رصدها هذا المبحث: الانهيار التاريخي لمقاعد حزب العدالة والتنمية، بين انتخابي 2016 و2021.

البعد	أخنوش	العثماني	بنكيران
المعجم والأسلوب	تقني، ثم منتَج رقميًا	فصحى مقروءة من نص	دارجة شعبية + معجم ديني
العلاقة بالسلف	استمرارية تقنية بلا قطيعة صريحة	قطيعة معلنة صريحة	التأسيس (لا سلف مباشر)
النتيجة الانتخابية للحزب	صدارة 2021 (102 مقعدًا)	سقوط تاريخي 2021 (125→12)	صدارة 2011 و2016

جدول رقم 3: مقارنة الشخصيات السياسية المغربية الثلاث



شكل رقم 1: مقاعد حزب العدالة والتنمية بمجلس النواب (2016 مقابل 2021)

المبحث الرابع: التجربة الفرنسية - من فرط الشخصنة إلى التركيب الرقمي-المؤسسي

إذا كانت التجربة المغربية، قد بيّنت كيف يفرض النظام الملكي البرلماني سقفًا منخفضًا نسبيًا على الشخصنة، فإن التجربة الفرنسية تمثل الحالة المعاكسة تمامًا: فهي البلد الذي استقى منه "دوفرجيه"

[201] دعاء أحمد، حرب الذباب الإلكتروني وخطر الاستقطاب المجتمعي، تاريخ الاطلاع: 2026/06/24، الوقت: 13:40، الرابط:
https://www.researchgate.net/publication/380754148_hrb_aldhbab_alalktrwny_w_khtr_alastqtab_almjtmy

أطروحته عن "الملكية الجمهورية"،[202] إذ يجمع رئيس الجمهورية الفرنسي المنتخب مباشرة بالاقتراع العام منذ 1962، بين سلطات دستورية واسعة وشرعية شعبية مباشرة، مما يجعل هامش الشخصنة المتاح له، من أوسع الهوامش عبر الأنظمة الديمقراطية الغربية. وقد جسّد الرؤساء الثلاثة المدروسون هنا (ساركوزي، هولاند، ماكرون)، نفس نمط التذبذب الذي رصدته هذه الدراسة في التجربتين الأخريين، لكن بحدّة أكبر: "فساركوزي" مثّل قطب "الرئاسة المفرطة" الاستعراضية (المطلب الأول)، وجاء "هولاند" بعده معلنًا القطيعة الكاملة نحو "الرجل العادي" (المطلب الثاني)، قبل أن يقدّم "ماكرون" تركيبًا هجينًا، يجمع بين الهيبة المؤسسية والحضور الرقمي المكثف (المطلب الثالث). وتزداد هذه القراءة أهمية مع اقتراب الانتخابات الرئاسية لسنة 2027، التي لن يترشح فيها "ماكرون" بحكم القيد الدستوري لولايتين متتاليتين، وسط بروز جيل ثالث من الفاعلين "الأصيلين رقميًا منذ البداية"، على غرار "جوردان باربيلا"، كما سيُشار إليه في ختام هذا المبحث.

المطلب الأول: نيكولا ساركوزي (2007-2012) - الرئاسة المفرطة

وصل "نيكولا ساركوزي" للرئاسة الفرنسية سنة 2007، بأسلوب قطع فيه جذريًا مع تحفظ أسلافه التقليدي، مؤسسًا لما وصفته أدبيات العلوم السياسية الفرنسية بـ"الرئاسة المفرطة" (hyperprésidence): نشاط إعلامي دؤوب، وحضور شخصي طاغٍ على تفاصيل الشأن العام، وحياة خاصة موظَّفة إعلاميًا بشكل غير مسبوق لرئيس فرنسي.[203] يناقش هذا المطلب أولاً مكوّنات هذا الأسلوب الاستعراضي (الفقرة الأولى)، ثم كيف تحوّلت الانتخابات الرئاسية 2012 إلى ما وُصف حرفيًا بـ"استفتاء على شخصية ساركوزي" (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الأسلوب الاستعراضي و"الرئاسة المفرطة"

لُقِّب "ساركوزي" بـ"الرئيس البلينغ-بلينغ" بُعيد انتخابه مباشرة، إثر عطلته على متن يخت مستعار وعلاقاته العاطفية (زواجه من "كارلا بروني")، التي غذّت الصحافة الشعبية بانتظام،[204] في نمط "رئاسة مفرطة" (hyperprésidence) قائم على نشاط إعلامي دؤوب، لفرض الأجندة العامة بنفسه لا عبر حكومته. وقد اعترف "ساركوزي" نفسه لاحقًا بـ"أخطاء" ارتبطت بجانبه "البلينغ-بلينغ"، في اعتراف نادر من رئيس بحدود أسلوبه الخاص، العكس التام لما سيتبناه خلَفه "هولاند" بُعيد ذلك مباشرة.

الفقرة الثانية: الهزيمة 2012 - "استفتاء على شخصية ساركوزي"

وصف تقرير معاصر لمؤسسة "روبير شومان"، صادر أيامًا قبل الدور الثاني من انتخابات 2012، الاستحقاق بأنه "يبدو أكثر من أي وقت مضى كاستفتاء على شخصية نيكولا ساركوزي وأسلوبه في الحكم"،[205] وهي جملة معاصرة للحدث لا تأويلاً لاحقًا، تؤكد بدقة أطروحة هذه الدراسة. وفي خطوة رمزية دالة على منطقه الاستعراضي، نظّم "ساركوزي" بين الدورتين مهرجانًا لـ"الاحتفاء بالعمل الحقيقي"، في فاتح ماي عيد العمال

---

[202] Maurice Duverger, op. cit.

[203] Maxime Tandonnet, Histoire des présidents de la République, Paris, Perrin, coll. « Tempus », 2017.

[204] HuffPost, "Sarko 'Bling-Bling,' Flings & Carlattitudes", 25 May 2011, Consulté le : 25/06/2026 à : 11 :30, Disponible sur : https://www.huffpost.com/entry/sarko-blingbling-flings-c_b_93434

[205] Corinne Deloy, "2nd Round of the French Presidential Election between the Socialist Candidate François Hollande and the Outgoing Head of State, Nicolas Sarkozy", Fondation Robert Schuman, European Elections Monitor, 30 April 2012.

المرتبط تقليديًا باليسار، موجّهًا خطابه لـ"من يعملون بجد، ولا يريدون أن يكسب من لا يعمل أكثر منهم"، بينما دافع رئيس وزرائه "فرانسوا فيون" عن "عزمه وسلطته وقدرته على تحمل موقع رئيس الدولة في الأزمة"،[206] توظيف صريح لخطاب "القائد وقت الأزمة"، الذي وثّقته هذه الدراسة سابقًا مع "روزفلت". ومع ذلك، لم يتصدر "ساركوزي" أي استطلاع منذ خريف 2011، وخسر الانتخابات بفارق عشر نقاط.

المطلب الثاني: فرانسوا هولاند (2012-2017) - "الرجل العادي" ومفارقاته

تبنّى "فرانسوا هولاند"، فوروصوله للرئاسة، لقب "السيد العادي" (Monsieur Normal) طواعية، في قطيعة أسلوبية مقصودة مع "البلينغ-بلينغ" "الساركوزي". يناقش هذا المطلب أولاً هذه القطيعة المتعمدة (الفقرة الأولى)، ثم المفارقة المركزية التي كشفتها ولايته: كيف تحوّل "الاعتدال" الذي كان سلاحًا انتخابيًا، إلى عبء حكم أفضى لنتيجة تاريخية غير مسبوقة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: "السيد العادي" - القطيعة المتعمدة

تبنّى "هولاند" لقب "السيد العادي"، في تباين مقصود مع منافسين وُصفوا بـ"التلفزيونية" الفائقة "كسيغولين رويال" و"دومينيك شتراوس-كان".[207] غير أن الانتقال من "تواصل المنازلة" الانتخابي، القائم على وجود خصم دائم، إلى "تواصل ممارسة السلطة" القائم على تحمّل المسؤولية منفردًا، أثبت صعوبة لم يُحسن "هولاند" تدبيرها.

الفقرة الثانية: من "الرجل العادي" إلى كلفة غياب الحسم

بدا "هولاند" لدى الفرنسيين "وديًا ومقبولًا شخصيًا لكن عاجزًا" عن إخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية. وقد تفاقم هذا الانطباع بفعل تسريب كتاب "رئيس لا ينبغي أن يقول ذلك" لصحفيي لوموند "جيرارد افي" و"فابريس لوم"،[208] الذي كشف تصريحات "هولاند" بفسه عن وزرائه ومقربيه خارج التسجيل الرسمي، أي أن كلامه الخاص هو ما قوّض صورته، لا مجرد أداء حكومي ضعيف فقط. و انتهى الأمر "بهولاند" أول رئيس في تاريخ الجمهورية الخامسة، يمتنع طواعية عن الترشح لولاية ثانية،[209] بسبب تدنٍّ حادٍ وغير مسبوق في شعبيته، وهي أوضح نتيجة سياسية ملموسة عبر التجارب العشر المدروسة، على أن غياب الحسم الأسلوبي، حين يقترن بأداء حكومي مهزوز، قد يكون أشد كلفة من فرط الشخصنة ذاته.

المطلب الثالث: إيمانويل ماكرون - التركيب الرقمي والمؤسسي

---

[206] Alexandre Pouchard, Syndicats, Sarkozy, Le Pen : quand trois visions s'affrontent le 1er mai, Le monde, 03 mai 2012, Consulté le : 25/06/2026 à : 11 :39, Disponible sur : https://www.lemonde.fr/election-presidentielle-2012/article/2012/05/01/syndicats-sarkozy-le-pen-quand-trois-visions-s-affrontent-le-1er-mai_1693794_1471069.html

[207] Encyclopaedia Britannica, "François Hollande", online biography entry, Consulté le : 25/06/2026 à : 11 :45, Disponible sur : https://kids.britannica.com/students/article/Fran%C3%A7ois-Hollande/598970

[208] Gérard Davet & Fabrice Lhomme, Un président ne devrait pas dire ça..., Stock, Paris, 2016.

[209] Le renoncement de François Hollande, une première dans l'histoire de la Ve République, Jamais, depuis 1958, aucun président n'avait renoncé à se représenter après un seul mandat. Le monde, 01 décembre 2016, Consulté le : 25/06/2026 à : 12 :30, Disponible sur : https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2016/12/01/le-renoncement-de-francois-hollande-une-premiere-dans-l-histoire-de-la-ve-republique_5041808_4355770.html?utm

قدّم "إيمانويل ماكرون"، الو افد الجديد كليًا على المشهد الحزبي التقليدي، تركيبًا أسلوبيًا لم تشهده فرنسا من قبل: هيبة مؤسسية تقليدية تُمارَس عبر حضور رقمي مكثف، ومدروس عبر منصات متعددة. يتناول هذا المطلب أولاً هذا الانفجار الرقمي واستراتيجيته (الفقرة الأولى)، ثم يناقش، في الفقرة الثانية، ما كشفته دراسات أسلوبية وأمنية حديثة عن حدود هذا التركيب ومخاطره، مستشرفًا بروز جيل ثالث من الفاعلين الرقميين تمهيدًا لاستحقاق 2027.

الفقرة الأولى: الانفجار الرقمي واستراتيجية المؤثرين

قفز حساب "ماكرون" على منصة "إنستغرام" من 200 ألف متابع (2017) إلى 2.3 مليون (2021)، فيما تصدّر 141 مليون تغريدة تذكره، متجاوزًا حتى النجمة "بيونسيه" في عدد الإشارات.[210] غير أن هذا الحضور الكمي الهائل لم يمنع تحوّل صورته خلال جائحة كوفيد، إلى صورة "المتغطرس المنعزل"، ما دفعه للجوء إلى توظيف "المؤثرين الرقميين"، و"تيك توك" تحديدًا، لاستعادة "القرب" قُبيل انتخابات 2022،[211] في تكرار دقيق لنفس المنطق الذي وثّقته هذه الدراسة مع "عزيز أخنوش" في المغرب: تعويض أزمة صورة، عبر إنتاج رقمي مُدار باحترافية.

الفقرة الثانية: حدود التركيب ومخاطره - نحو 2027

كشفت دراسة أسلوبية حاسوبية مقارنة بين "ساركوزي" و"هولاند" و"ماكرون"، أن خطاب "ماكرون" أكثر تجريدًا، و أقل ارتكازًا على المكان والأرقام، بجمل أطول من سلفيه، وهي خاصيات "قد تفسر جزئيًا سوء فهم الفرنسيين له، وتراجع شعبيته المتكرر".[212] كما تعرضت حملته لاختراق "MacronLeaks" أيام قبل الدور الثاني 2017، وثّق معهد "أكسفورد للإنترنت" أن 50% من محتواه الرقمي جاء من 3% فقط من الحسابات (تضخيم آلي منسّق).[213] وتستشرف هذه الدراسة أن يكون "جوردان باردیلا" "ملك تيك توك" الشاب، الذي مكّنته خوارزميات المنصة، من اختراق قاعدة ناخبين كاثوليك، تضاعفت حصته منهم من 14% إلى 32% بين 2019 و2024، الحلقة الرابعة المحتملة في هذا التذبذب الأسلوبي الفرنسي عند استحقاق 2027.[214]

يلخّص الجدول رقم 4 المقارنة بين الرؤساء الفرنسيين الثلاثة، بينما يوثّق الشكل رقم 3 بصريًا، حجم الانفجار الرقمي الذي ميّز عهدة "ماكرون" تحديدًا مقارنة بسابقيه.

---

[210] Emmanuel Macron, roi des réseaux sociaux, Stratégies, 11 mai 2021, Consulté le : 25/06/2026 à : 13 :30, Disponible sur : https://www.strategies.fr/actualites/marques/4061143W/emmanuel-macron-roi-des-reseaux-sociaux

[211] K. Sadoun-Kerber, "When Emmanuel Macron Goes Social: Using Social Media Influencers as a Rhetorical Strategy", Argumentation, Springer, 5 February 2026, Date accessed : 27/06/2026, Time : 15 :00 , Link : file:///C:/Users/Dynabook/Downloads/s10503-026-09689-0.pdf

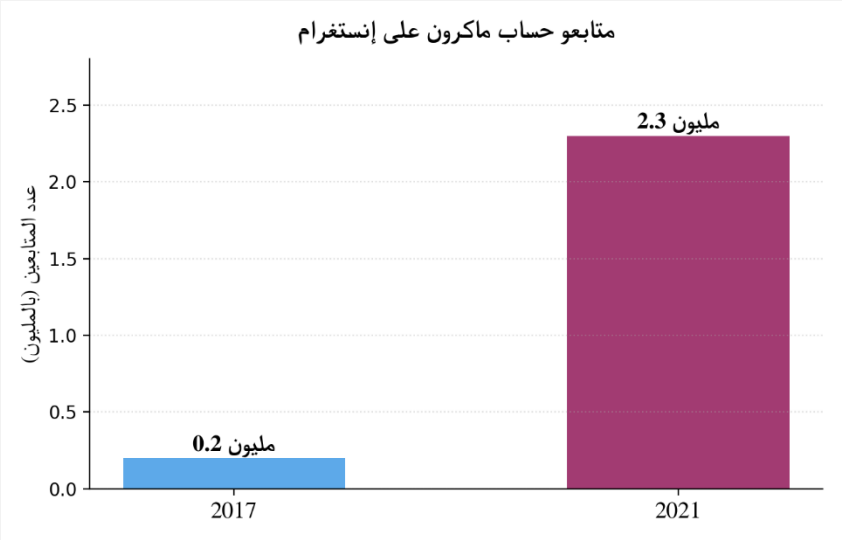
[212] Dominique Labbé & Jacques Savoy, "Stylistic Analysis of the French Presidential Speeches: Is Macron Really Different?", Digital Scholarship in the Humanities, Vol. 36, n° 1, 2021, p. 153-163.

[213] Vyacheslav Polonski, "MacronLeaks Have Changed Political Campaigning - Why Macron Succeeded and Clinton Failed", World Economic Forum, 12 May 2017

[214] Roman Zinigrad, "How Social Media Amplifies Support for the Far Right in France", LSE EUROPP Blog, 2 September 2024, Date accessed : 27/06/2026, Time : 15 :20 , Link : https://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2024/09/02/how-social-media-amplifies-support-for-the-far-right-in-france/

البعد	ماكرون	هولاند	ساركوزي
اللقب الأسلوبي الشائع	الرئيس الرقمي- المؤسسي	"السيد العادي"	"الرئيس البلينغ - بلينغ"
العلاقة بالسلف	قطيعة مع نظام الأحزاب كله	قطيعة معلنة مع ساركوزي	قطيعة مع تحفظ شيراك
المنصة/الوسيط المهيمن	إنستغرام، تيك توك، إكس	تلفزيون تقليدي بالأساس	تلفزيون وصحافة تقليدية
المآل الانتخابي	إعادة انتخاب 2022	امتناع تاريخي عن الترشح	هزيمة 2012 (45%)

جدول رقم 4: مقارنة الرؤساء الفرنسيين الثلاثة



شكل رقم 3: نمو متابعي حساب ماكرون على إنستغرام (2017-2021)

المبحث الخامس: التجربة الأمريكية - التذبذب المزدوج بين الشخصنة والمأسسة

تقدّم التجربة الأمريكية أكثر الحالات تعقيدًا بين التجارب الثلاث، لا لأن نظامها الرئاسي المباشر، يمنح أوسع هامش شخصنة فحسب، وهو ما نبّه إليه مبكرًا مقال في مجلة TIME استعاد و اقعة تاريخية من سنة 1786، حين فكّر الكونغرس القاري في عرض تاج الولايات المتحدة الوليدة على أمير "بروسي"، قبل أن يحول اختيار "جورج واشنطن" الشخصي بمغادرة السلطة طواعية، دون هذا المسار،[215] بل لأن الشخصيات الأربع المدروسة هنا لا تشكل تعاقبًا خطيًا بسيطًا كما في التجربتين المغربية والفرنسية، بل "تذبذبًا مزدوجًا": "أوباما" (هدوء مؤسسي ورقمي رائد)، "ترامب" (قطيعة شخصنة راديكالية)، فبايدن (عودة انضباط، مهزم لاحقًا)، في حلقة تتكرر لا تتقدم فقط، كما سيتضح من محاور هذا المبحث الأربعة. واللافت أن دراسة "سيكومترية" المحكّمة، وجدت أن "الصورة الرئاسية"، رغم هذا التباين الأسلوبي الحاد، تقاس ببنية نفسية واحدة موحدة لدى "ترامب" و"بايدن" معًا، وأن درجاتها ترتبط إحصائيًا بنية التصويت الفعلية.[216]

[215] Richard Hurowitz, " Why America's Founders Tried to Recruit a Foreign Prince to Be Their King—And How That Moment Holds a Warning for Today ", TIME, 20 Novembre 2018, Date accessed : 27/06/2026, Time : 16 :00 , Link : https://time.com/5459916/american-monarchy/

[216] David E. Clementson et al., "What Does It Mean to Have a Presidential Image? A Multiple-Group Confirmatory Factor Analysis Measuring Trump and Biden in 2020",

المطلب الأول: باراك أوباما (2009-2017) - الريادة الرقمية الهادئة

شكّلت حملة "باراك أوباما" 2008، نقطة التأسيس التاريخية كما فُصِّل في المبحث الأول. يتناول هذا المطلب أولاً الخصائص الدقيقة لأسلوبه الخطابي الكاريزمي الهادئ (الفقرة الأولى)، ثم البعد التنظيمي لريادته الرقمية عبر منصة "مي باراك أوباما" (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الخطابة الكاريزمية المتزنة

وصفت دراسة أكاديمية فوز "أوباما" التاريخي، بأنه تجسيد لـ"سحر الكاريزما الدائم"، مستندًا إلى خطابة رسمية متزنة، تعتمد الإيقاع والتوازن اللغوي، واستحضار الوثائق التأسيسية الأمريكية، وخطابات "مارتن لوثر"،[217] بما ميّزه عن أسلوب أكثر ارتجالية اعتمده رؤساء سابقون، في تمايز أسلوبي وُظِّف لاحقًا كـ"رأسمال سياسي" حتى خارج السياق الأمريكي.[218]

الفقرة الثانية: الريادة الرقمية التنظيمية

استخدمت حملة "أوباما" 2008، "فيسبوك" و"يوتيوب" لخلق شعور بالتواصل الشخصي مع الناخبين،[219] عبر منصة مركزية وظّفت التطوع الرقمي، لتنظيم التعبئة الميدانية - نموذج "citizen-initiated" استُلهم منه لاحقًا في فرنسا (En Marche!) وأمريكا نفسها (حملة بايدن 2020، كما سيتضح في المطلب الرابع).

المطلب الثاني: هيلاري كلينتون (2016) - كلفة الأسلوب المؤسسي

لم تتقلد "هيلاري كلينتون" الرئاسة، لكن إدراجها ضروري بوصفها الخصم المباشر الذي بُنيت صورة "ترامب" الرقمية جزئيًا بالتقابل معه. يناقش هذا المطلب أولاً "مأزقها المزدوج" الأسلوبي (الفقرة الأولى)، ثم كيف وُظِّفت هذه الصورة المؤسسية ذاتها كهدف مباشر لهجوم "ترامب" الرقمي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: "المأزق المزدوج" الأسلوبي

وُصفت "كلينتون" إعلاميًا بأنها "تقنوقراطية بل خشبية" أمام الكاميرات، تبدو "مصطنعة ومتيبسة" مقارنة بالود الذي عُرف به "بيل كلينتون" و"أوباما". وقد خصّصت الأستاذة "شون باري-جايلز" كتابًا أكاديميًا كاملاً لـ"القدرة الخطابية التكيّفية" لكلينتون، لاحظت فيه أن النساء المرشحات يقعن في "مأزق مزدوج": إن

Journal of Political Marketing, September 2021, Date accessed : 27/06/2026, Time : 16 :10 , Link : https://www.researchgate.net/publication/354693959_What_Does_It_Mean_to_Have_a_Presidential_Image_A_Multiple-Group_Confirmatory_Factor_Analysis_Measuring_Trump_and_Biden_in_2020

[217] Michelle C. Bligh & Jeffrey C. Kohles, "The Enduring Allure of Charisma: How Barack Obama Won the Historic 2008 Presidential Election", The Leadership Quarterly, Vol. 20, n° 3, 2009, p. 483-492.

[218] Irene Theodoropoulou, "Speech Style as Political Capital: Barack Obama's Athens Speech", Journal of Language and Politics, 2020. Date accessed : 27/06/2026, Time : 18 :00, Link : https://www.tandfonline.com/doi/epdf/10.1080/17447143.2020.1800715?needAccess=true

[219] Derrick L. Cogburn & Fatima K. Espinoza-Vasquez, "From Networked Nominee to Networked Nation: Examining the Impact of Web 2.0 and Social Media on Political Participation and Civic Engagement in the 2008 Obama Campaign", Journal of Political Marketing, Vol. 10, n° 1-2, 2011, p. 189-213.

بدَون تقنيات أكثر من اللازم، اعتُبرن غير قريبات من الناس، وإن أظهرن جانبًا شخصيًا أكثر، اعتُبرن غير رئاسيات بما يكفي.[220]

الفقرة الثانية: كلينتون كهدف لبناء الصورة بالتقابل

لقّب "ترامب" كلينتون بـ"الفاسدة" (Crooked Hillary)، وسط هتافات حشوده "احبسوها"، في نمط "بناء الصورة بالتقابل"، الذي فُصِّل نظريًا في المبحث الأول، مستغلاً فضيحة إيميلاتها الخاصة، كرمز لصورته الأوسع عنها كممثلة لـ"مؤسسة واشنطن" الفاسدة.[221]

المطلب الثالث: دونالد ترامب (2017-2021 / 2025- 2029) - الشخصنة عبر التقابل

يمثل "دونالد ترامب" أقصى تجليات "الشخصنة عبر التقابل"، في هذه الدراسة بأكملها: صورته الرقمية لا تُبنى بما يقوله عن نفسه فقط، بل بصراعه المستمر مع ثلاث شخصيات متعاقبة. يناقش هذا المطلب أولاً جذور هذا النمط التصادمي (الفقرة الأولى)، ثم خصائصه الخطابية الشكلية المميزة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: جذور النمط التصادمي - من أوباما إلى بايدن

بدأت ملامح الأسلوب الرقمي "لدونالد ترامب" في الظهور منذ سنة 2011، عندما تبنى خطاب حركة "الشهادة الأصلية (Birtherism) "،[222] التي شككت في مكان ولادة الرئيس "باراك أوباما" وأهليته الدستورية لتولي الرئاسة. ولم يقتصر هذا النهج على "أوباما"، بل امتد لاحقًا إلى حملتي "هيلاري كلينتون" و"جو بايدن"، حيث واصل "ترامب" توظيف المنصات الرقمية، لنشر رسائله السياسية ومهاجمة خصومه. ومع إطلاق منصة "Truth Social" ،[223] عقب تعليق حساباته على المنصات الكبرى، برز تحول نوعي في استراتيجيته الرقمية؛ إذ لم يعد مجرد مستخدم لمنصة تواصل اجتماعي، و إنما أصبح مالكًا لها من خلال الشركة المشغلة، وهو ما أتاح له التحكم في فضاء التواصل وآليات نشر المحتوى، بعيدًا عن سياسات المنصات التقليدية. ويُعد هذا التحول تطورًا لافتًا في العلاقة بين القائد السياسي والمنصة الرقمية، إذ انتقلت هذه العلاقة من الاستخدام إلى الملكية، وهو بعدٌ لم يحظ باهتمام كافٍ في الأدبيات السابقة، التي تناولت الحملات الانتخابية الرقمية قبل تجربة "ترامب".

---

[220] Shawn J. Parry-Giles, Hillary Clinton in the News: Gender and Authenticity in American Politics, University of llions Press, 2014.

[221] كلينتون تصف ترامب بالدمية ويرد بنعتها بالشريرة، موقع الجزيرة الإلكتروني، تاريخ الاطلاع: 2026/06/28، الوقت: 12:30، الرابط:
https://www.aljazeera.net/politics/2016/10/20/%D9%83%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%B5%D9%81-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%8A%D8%B1%D8%AF-%D8%A8%D9%86%D8%B9%D8%AA%D9%87%D8%A7

[222] Robert Farley, « Trump on Birtherism: Wrong, and Wrong », FactCheck.org A Project of The Annenberg Public Policy Center, 16 septembre 2016, Date accessed : 28/06/2026, Time : 1 :00 :8, Link :
https://www.factcheck.org/2016/09/trump-on-birtherism-wrong-and-wrong/

[223] Trump Media & Technology Group (TMTG), « Truth Social », Date accessed : 28/06/2026, Time : 1 :00 :8, Link :
https://tmtgcorp.com/

مجلة علمية محكمة
ر دمد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

الفقرة الثانية: الخصائص الخطابية الشكلية

وُصف أسلوب "ترامب" الخطابي بأنه "حيوي ومفخّم وغيررسمي"، يوظّف صياغات بأحرف كبيرة تشبه الشعر في إيقاعها، مع علامات تعجب ورسائل تستحضر الخوف من "هم" مقابل تموضعه كحامٍ ثابت، عبر تكرار رسائل بسيطة واستحضار تهديدات خارجية، كمحفزات لردود فعل نفسية تعزز الولاء الانتخابي.[224] وقد قارنت دراسة شبكية حاسوبية، أسلوبه بأسلوب "إيريك زمور" الفرنسي (المبحث الرابع)، واصفة كليهما بنمط "البث أحادي الاتجاه" غير المتفاعل.

المطلب الرابع: جو بايدن (2021-2025) - من الأصالة إلى العبء

يوفر "جو بايدن" حالة نادرة، تُظهر كيف يمكن لنفس السمة الأسلوبية، أن تنتقل من أصل إلى عبء عبر الزمن ذاته. يناقش هذا المطلب أولاً هذا التحول (الفقرة الأولى)، ثم الآلية الرقمية الخفية التي مكّنت حملته من التحصن ضد فضيحة كانت لتكون مدمرة لمرشح أقل "محبوبية" (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: من "العم جو" الودود إلى عبء السن

خلال فترة توليه منصب نائب الرئيس في إدارة "باراك أوباما"، ارتبط "جو بايدن" بصورة سياسية اتسمت بالعفوية والقرب من المواطنين، وهو ما انعكس في لقبه الشائع "العم جو" (Uncle Joe)، كما اعتُبرت زلاته اللفظية المتكررة آنذاك مظهرًا من مظاهر الأصالة والبساطة، أكثر من كونها مؤشرًا على ضعف الأداء السياسي.[225] غير أن هذه الصورة شهدت تحولًا ملحوظًا مع اقتراب الانتخابات الرئاسية لسنة 2024، إذ أصبحت الزلات اللفظية نفسها تُفسَّر في الخطاب الإعلامي والسياسي، باعتبارها دليلًا على التقدم في السن، و إثارة تساؤلات حول القدرة الذهنية للرئيس.[226] ويبرز هذا التحول أن الصورة الذهنية للقائد السياسي ليست معطى ثابتًا، و إنما بناءٌ إدراكي ديناميكي، تتغير دلالاته تبعًا للسياق السياسي، والزمني والخصائص الشخصية للفاعل السياسي.

الفقرة الثانية: التحصين الرقمي الخفي - مقارنة بكلينتون

كشف تحقيق صحفي أن الحملة الرقمية "لجو بايدن" خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة 2020،[227] اعتمدت آليات دقيقة لرصد تفاعل المستخدمين مع المحتوى المؤيد للمرشح، من خلال التنسيق مع عدد من الصفحات واسعة الانتشار على موقع "فيسبوك"، عبر تطبيقات مراسلة مشفرة، وذلك بهدف تحديد المنشورات التي تحقق تفاعلًا عضويًا مرتفعًا، قبل توسيع نطاق انتشارها. كما أشار التحقيق إلى أن الحملة فضلت عدم المساهمة في تضخيم النقاش الدائر حول قضية الحاسوب المحمول الخاص "بهانتر بايدن"،[228]

---

[224] Donald Trump's Usage of Classic Propaganda Techniques on Truth Social During the 2024 Presidential Election", Journalism and Media, Vol. 7, n° 3, 2026, article 138

[225] David M. Axelrod, Believer: My Forty Years in Politics, Penguin Press, 2015.

[226] Gallup, Americans' Views of Joe Biden and His Job Performance, 2024.

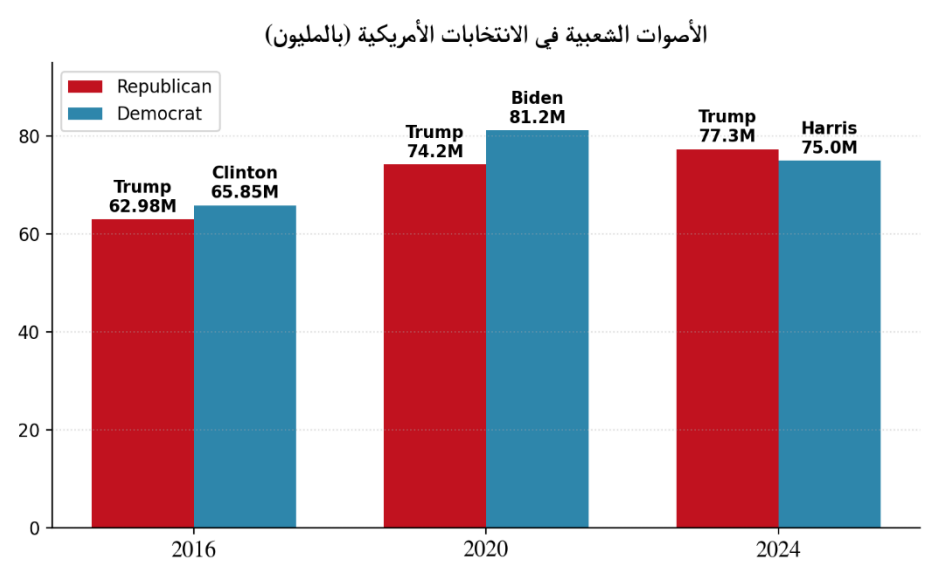
[227] Ashley Gold, "How the Biden campaign worked with meme pages and Facebook influencers during the 2020 election", Politico, Date accessed : 28/06/2026, Time : 18 :10, Link : https://www.politico.com/

[228] Glenn Kessler, « Hunter Biden's alleged laptop: An explainer », The Washington Post, 14 octobre 2020, Date accessed : 28/06/2026, Time : 18 :15, Link : https://www.washingtonpost.com/politics/2020/10/14/hunter-bidens-alleged-laptop-an-explainer/

رغم اتساع حجم التداول الرقمي لهذه القضية. ونقل التحقيق عن أحد مستشاري الحملة الرقمية أن النقاش المتعلق بهذه القضية «كان أكبر بأضعاف من النقاش حول رسائل البريد الإلكتروني "لهيلاري كلينتون" سنة 2016، لكنه لم يترسخ في أذهان الناخبين، لأن كثيرين كانوا ينظرون إلى بايدن باعتباره شخصًا طيبًا».[229] وتبرز هذه المعطيات، أن الصورة الذهنية الإيجابية المتراكمة للمرشح، قد تؤدي دورًا وقائيًا في الحد من الأثر الانتخابي لبعض القضايا المثيرة للجدل، وهو ما يعزز فرضية أن إدراك الناخب لشخصية المرشح، يمكن أن يؤثر في كيفية استقباله للمعلومات السلبية وتقييمها، إلى جانب تأثيرها في توجيه القرار التصويتي لديه. يلخّص الجدول رقم 5 المقارنة بين الشخصيات الأمريكية الأربع، بينما يوثّق الشكل رقم 4 الأصوات الشعبية عبر الاستحقاقات الثلاثة الأخيرة.

البعد	بايدن	ترامب	كلينتون	أوباما
النمط الأسلوبي الغالب	ودّي شعبي تقليدي	انتقادي/تصادمي	مؤسسي متحفظ	كاريزمي هادئ
العلاقة بالسلف/الخصم	عودة انضباط بعد ترامب	تقابل مع الثلاثة معًا	استمرارية مع أوباما	استقلالية نسبية
المنصة المفضلة	شبكات منسَّقة خفية	منصته الخاصة Truth Social	حساب مُدار بالطاقم	فيسبوك، يوتيوب
المآل الانتخابي	فوز 2020	فوز 2016 وهزيمة 2020 وفوز 2024	هزيمة 2016	فوز 2008 و2012

جدول رقم 5: مقارنة الشخصيات السياسية الأمريكية الأربع



[229] Daniel Funke, « Fact-checking unproven claims about Hunter Biden », PolitiFact, 20 octobre 2020, Date accessed : 28/06/2026, Time : 18 :25, Link : https://politifact.com/factchecks/2020/oct/20/facebook-posts/fact-checking-unproven-claims-about-hunter-biden-a/

شكل رقم 4: الأصوات الشعبية في الانتخابات الأمريكية 2016-2020-2024 (بالمليون)

المبحث السادس: القراءة المقارنة الشاملة

بعد أن تتبعت المباحث الثلاثة السابقة، كل تجربة وطنية على حدة بعمقها الخاص، تنتقل هذه الدراسة إلى ما يمثل مكسبها التحليلي الفعلي: قراءة مقارنة تتم على مستويين متكاملين. يعرض المطلب الأول، القراءة العمودية؛ أي كيف يتكرر نمط التذبذب، بين الشخصنة والمأسسة، داخل كل تجربة على حدة عبر الزمن. ثم يعرض المطلب الثاني، القراءة الأفقية؛ أي كيف تتقاطع التجارب الثلاث أو تختلف، عبر أبعاد تحليلية مشتركة، تتجاوز حدود كل بلد. وأخيرًا، يخصص المطلب الثالث، لاختبار صريح ومباشر، لفرضيات الدراسة الخمس التي طُرحت في المقدمة، في ضوء ما رصدته المباحث الثلاثة.

المطلب الأول: القراءة العمودية - نمط التذبذب داخل كل تجربة

يتناول هذا المطلب أولاً، كيف تتأكد الفرضية المحورية لهذه الدراسة عبر التجارب الثلاث، بشكل شبه متطابق البنية (الفقرة الأولى)، قبل أن يناقش في فقرته الثانية، الاستثناء الجزئي الذي تقدمه التجربة الأمريكية تحديدًا، حيث يتحول التذبذب من قوس واحد إلى حركة مزدوجة الاتجاه.

الفقرة الأولى: تأكيد نمط التذبذب عبر التجارب الثلاث

يلخّص الجدول رقم 6 كيف يتكرر نمط "الشخصنة ثم المأسسة ثم التركيب الهجين"، بشكل شبه متطابق في المغرب وفرنسا معًا، رغم الاختلاف الجذري في طبيعة النظامين السياسيين، وهو ما يمنح الفرضية المحورية (ف5) سندًا مقارنًا يتجاوز خصوصية أي بلد بعينه.

الموقع في التعاقب	أمريكا	فرنسا	المغرب
القطب الأول (شخصنة مفرطة)	ترامب (تصادمي)	ساركوزي (بلينغ-بلينغ)	بنكيران (شعبوي-ديني)
القطب الثاني (انضباط مؤسسي)	بايدن (عودة انضباط)	هولاند ("السيد العادي")	العثماني ("لا يخرج عن النص")
القطب الثالث (تركيب هجين)	ترامب (إعادة تصادم)	ماكرون (رقمي-مؤسسي)	أخنوش (تقني ← رقمي منتَج)

جدول رقم 6: نمط التذبذب بين الشخصنة والمأسسة عبر التجارب الثلاث

الفقرة الثانية: الاستثناء الأمريكي - التذبذب المزدوج

خلافًا للقوس الثلاثي الأحادي الاتجاه في المغرب وفرنسا، تُظهر التجربة الأمريكية حركة "ذهاب و إياب" فعلية للسلطة نفسها (أوباما فترامب فبايدن فترامب مجددًا)، لا تعاقبًا تصاعديًا بسيطًا فحسب. ويمكن تفسير هذا الفارق بعاملين مؤسسيين: أولاً، القيد الدستوري بولايتين فقط، يفرض تجديدًا إلزاميًا للشخصية كل 4 أو 8 سنوات بمعزل عن الأداء، بخلاف الأنظمة البرلمانية، حيث يمكن للحزب نفسه أن يبدّل رئيس حكومته (كما فعل حزب العدالة والتنمية بين بنكيران والعثماني)، دون تغيير فعلي للسلطة الحاكمة. وثانيًا، النظام الثنائي الحزبي الصارم، الذي يجعل كل "مأسسة" (بايدن) عرضة لانقلاب "شخصنة" مضادة من الحزب المنافس مباشرة (عودة ترامب)، لا من داخل نفس الحزب أو التيار كما في الحالتين الأخريين.

المطلب الثاني: القراءة الأفقية - أبعاد مقارنة مشتركة

يناقش هذا المطلب بعدين تحليليين، يعبران حدود التجارب الثلاث: سقف الشخصنة الذي يفرضه النظام السياسي (الفقرة الأولى)، وعلاقة القائد بالمنصة الرقمية، بوصفها متغيرًا مستقلاً بذاته، إلى جانب الأسلوب (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: سقف الشخصنة والنظام السياسي

تؤكد المقارنة بين التجارب الثلاث، تدرّجًا واضحًا في سقف الشخصنة الرقمية المتاح، يتطابق تمامًا مع تصنيف "دوفرجيه" المؤسسي: أوسع سقف في النظام الرئاسي المباشر (أمريكا)، يليه النظام شبه الرئاسي (فرنسا)، حيث لاحظت قراءات أكاديمية لاحقة أن الطابع "الملكي" لأي عهدة، يعود لشخصية صاحبها أكثر من السلطات الدستورية ذاتها،[230] ثم أضيق سقف في النظام الملكي البرلماني (المغرب)، حيث يحد الملك من إمكانية تحوّل رئيس الحكومة لـ"ملك جمهوري"، بالمعنى الفرنسي مهما بلغ حضوره الرقمي.

الفقرة الثانية: علاقة القائد بالمنصة - متغير مستقل جديد

تكشف المقارنة عن متغير إضافي؛ طبيعة علاقة القائد بالمنصة ذاتها، فثمة قائد يستخدم منصات قائمة (ماكرون، أخنوش، بنكيران)، وقائد يمتلك منصته الخاصة (ترامب عبر Truth Social)، وهو بُعد يحوّل "القائد" من مجرد مستخدم للوسيط، إلى متحكم في قواعده. ومع ذلك، تبقى الصورة الرقمية سلاحًا ذو حدين في الحالات جميعها، بصرف النظر عن هذا التمايز: جلسة "تيك توك" التي تحولت لميمز عند "ماكرون"، الحسابات المزيفة المنتحلة لصفة "أخنوش"، والاستقطاب الحاد الذي رافق أسلوب "ترامب"، إذ لا توجد استراتيجية رقمية محصّنة كليًا، من الارتداد السلبي في أي من التجارب الثلاث.

خاتمة:

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مركزية، مفادها أن الناخب لا يُصوّت لبرنامج القائد السياسي وحده، بل لأسلوبه الشخصي في تقديم ذاته، وفي التموضع من سلفه ومنافسيه، عبر المنصات الرقمية. وبعد تتبع عشر شخصيات سياسية، عبر ثلاث تجارب وطنية مختلفة بنيويًا (المغرب، فرنسا، الولايات المتحدة)، حيث أكدت الدراسة، عبر التجارب الثلاث جميعها، أن كل قائد سياسي يبني أسلوبه على القائد الذي سبقه، كرد فعل مباشر، وليس محايدًا على سلفه، منتجًا نمطًا متكررًا من التذبذب بين "الشخصنة المفرطة" و"الانضباط المؤسسي". هذا النمط اتخذ شكل قوس ثلاثي أحادي الاتجاه في المغرب (بنكيران-العثماني-أخنوش)، وفرنسا (ساركوزي-هولاند-ماكرون)، بينما اتخذ شكل تذبذب مزدوج، ذهاب و إياب فعلي للسلطة في التجربة الأمريكية (أوباما-ترامب-بايدن-ترامب)، وهو فارق فسّرته الدراسة بعاملين مؤسسيين: القيد الدستوري بولايتين، والنظام الثنائي الحزبي الصارم. كما تأكد أن سقف الشخصنة الرقمية المتاح لكل قائد، يتدرج تمامًا وفق تصنيف "دوفرجيه" المؤسسي: أوسع سقف في النظام الرئاسي المباشر، فشبه الرئاسي، فالملكي البرلماني. وأخيرًا، كشفت الدراسة عن متغير جديد يستحق الاعتبار في أدبيات هذا الحقل: علاقة القائد بالمنصة ذاتها (مستخدم عادي، في مقابل مالك للمنصة كحالة ترامب).

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1.الكتب باللغة العربية:

[230] Maurice Duverger. Ibid.

. مصطفى بوكرين، "الألفاظ الدينية في مهرجانات بنكيران الانتخابية: دراسة وصفية في المعنى الدلالي"، دون ذكر دار النشر والسنة.

. محمد الأمين مشبال، "الخطابة السياسية الشعبوية عند عبد الإله بنكيران"، منشورات باب الحكمة، المغرب، 2022.

2. الوثائق الرسمية

دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، ص. 3600.

3. المقالات والتقارير الصحفية

. زكرياء حلوي، المشهد السياسي والحزبي في مغرب ما بعد الاستقلال: من الصراع إلى التو افق، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث العلمية، تاريخ الاطلاع: 2026/06/23، الوقت: 12:00، الر ابط:
https://www.allbahit.com/2021/05/blog-post_68.html

. الإعلام التقليدي والجديد في سياق تمدد الإعلام الاجتماعي وشبكاته، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: 2026/06/21، الوقت: 12:10، الر ابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2017/03/170327082425295.html

. من "العفاريت والتماسيح" إلى الصراع مع الهمة وأزولاي.. قاموس بنكيران الذي يُشعل الجدل السياسي ويُغضب القصر، مقال بالموقع الإلكتروني للصحيفةASSAHIFA ، تاريخ الاطلاع: 2026/06/23، الوقت: 12:00، الر ابط:
https://www.assahifa.com/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%AD-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-/%D9%85%D8%B9-%D8%A7

. إدريس بنيعقوب، استعمال المتغير الديني في التواصل السياسي بالمغرب: دراسة حالة حزب العدالة والتنمية، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: 2026/06/23، الوقت: 14:00، الر ابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5810

. لطيفة العروسي، "سعد الدين العثماني... قوة الهدوء - الطبيب النفساني الإسلامي الذي اطمأنت إليه الدولة"، الموقع الإلكتروني لصحيفة الشرق الأوسط، تاريخ الاطلاع: 2026/06/24، الوقت: 11:00، الر ابط:
https://aawsat.com/home/article/891516/%D8%B3%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D9%88%D8%A1

. مريم التايدي، من المركز الأول للثامن ومن 125 مقعدا إلى 13.. ما أسباب السقوط المدوي للعدالة والتنمية بانتخابات المغرب؟، الموقع الإلكتروني للجزيرة، تاريخ الاطلاع: 2026/06/24، الوقت: 11:00، الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/2021/9/9/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%85%D9%86-%D9%88%D9%85%D9%86-125-%D9%85%D9%82%D8%B9%D8%AF%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D9%89-13

. عبد الرحمان علال، حزب من رماد: محاولة لتفسير نتائج حزب العدالة والتنمية في انتخابات 8 شتنبر، المعهد المغربي لتحليل السياسات، تاريخ الاطلاع: 2026/06/24، الوقت: 12:00، الرابط:
https://mipa.institute/?p=8790&lang=ar

. حمزة المتيوي، أخطاء بالجملة وفشل تواصلي أسرع من المتوقع.. أخنوش لم يستوعب بعد أنه أصبح رئيسا للحكومة!، الموقع الإلكتروني للصحيفةASSAHIFA ، تاريخ الاطلاع: 2026/06/24، الوقت: 13:00، الرابط:
https://www.assahifa.com/%D8%A3%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%88%D9%81%D8%B4%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D9%8A-%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA/

. أخنوش يكسر'لغة الخشب' ويختار'الديجيتال' لعرض حصيلة حكومته في خطوة غير مسبوقة، الموقع الإلكتروني لدار الخبر، تاريخ الاطلاع: 2026/06/24، الوقت: 13:30، الرابط:
https://daralkhabar.com/%D8%A3%D8%AE%D9%86%D9%88%D8%B4-%D9%8A%D9%83%D8%B3%D8%B1-%D9%84%D8%BA%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B4%D8%A8-%D9%88%D9%8A%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%AA%D8%A7/

. أخنوش يدخل معركة "الرأي العام الرقمي".. كيف تحوّل رئيس الحكومة إلى صانع محتوى سياسي لمخاطبة جيل المنصات؟، الموقع الإلكتروني لفاس 24، تاريخ الاطلاع: 2026/06/24، الوقت: 13:30، الرابط:
https://www.fes24.com/%D8%A3%D8%AE%D9%86%D9%88%D8%B4-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A/

. دعاء أحمد، حرب الذباب الإلكتروني وخطر الاستقطاب المجتمعي، تاريخ الاطلاع: 2026/06/24، الوقت: 13:40، الرابط:
https://www.researchgate.net/publication/380754148_hrb_aldhbab_alalktrwny_w_khtr_alastqtab_almjtmy

ثانيًا: المراجع باللغة الفرنسية

1. الكتب

- Davet, Gérard & Fabrice Lhomme. Un président ne devrait pas dire ça... Paris: Stock, 2016.

- De Gaulle, Charles. Le Fil de l'épée. Paris: Berger-Levrault, 1932.

- Duverger, Maurice. La Monarchie Républicaine. Paris: Robert Laffont, 1974.

2. المقالات والدوريات

- Quermonne, Jean-Louis. "La méthode comparative en science politique". Revue internationale de politique comparée, Vol. 3, 2006.

3. التقارير والدراسات

- Visibrain. Étude sur la présence numérique d'Emmanuel Macron. Stratégies, mai 2021.

ثالثًا: المراجع باللغة الإنجليزية

1. الكتب

- Campbell, W. Joseph. Getting It Wrong: Debunking the Greatest Myths in American Journalism. 2nd ed. Berkeley: University of California Press, 2017.

- Geer, John G. In Defense of Negativity: Attack Ads in Presidential Campaigns. Chicago: University of Chicago Press, 2006.

-Kress, Gunther. Multimodality: A Social Semiotic Approach to Contemporary Communication. London: Routledge, 2010.

- Krippendorff, Klaus. Content Analysis: An Introduction to Its Methodology. 4th ed. Thousand Oaks: SAGE Publications, 2018.

- Fairclough, Norman. Discourse and Social Change. Cambridge: Polity Press, 1992.

- Esser, Frank & Jesper Strömbäck (eds.). Mediatization of Politics: Understanding the Transformation of Western Democracies. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2014.

- Parry-Giles, Shawn J. Hillary Clinton in the News: Gender and Authenticity in American Political Communication. Urbana: University of Illinois Press, 2014.

- Weber, Max. Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. Berkeley: University of California Press, 1978 [1922].

2. المقالات والدوريات المحكّمة

- Achitouv, Itsik & David Chavalarias. "Unveiling Political Influence Through Social Media: Network and Causal Dynamics in the 2022 French Presidential Election". Frontiers in Political Science, Vol. 7, 2025.

- Becker, Amy B. "Comedy Types and Political Campaigns: The Differential Influence of Other-Directed Hostile Humor and Self-Ridicule on Candidate Evaluations". Mass Communication and Society, Vol. 15, n° 6, 2012.

- Bligh, Michelle C. & Jeffrey C. Kohles. "The Enduring Allure of Charisma: How Barack Obama Won the Historic 2008 Presidential Election". The Leadership Quarterly, Vol. 20, n° 3, 2009.

- Clementson, David E. et al. "What Does It Mean to Have a Presidential Image? A Multiple-Group Confirmatory Factor Analysis Measuring Trump and Biden in 2020". Journal of Political Marketing, 2021.

- Cogburn, Derrick L. & Fatima K. Espinoza-Vasquez. "From Networked Nominee to Networked Nation: Examining the Impact of Web 2.0 and Social Media on Political Participation and Civic Engagement in the 2008 Obama Campaign". Journal of Political Marketing, Vol. 10, n° 1-2, 2011.

- Blanchard, Gersende. "The Use of Digital Technology by the Candidates to Campaign from Within versus Outside of an Established Party". Communication, technologies et développement, n° 13, 2023.

- Dowd, Rebekah & Adnan Rasool. "Tweeting for Vote Activation: The Social Media Strategies of Recent Presidential Campaigns in France and the US". Midwestern State University & University of Tennessee-Martin.

- Druckman, James N. "The Power of Television Images: The First Kennedy-Nixon Debate Revisited". The Journal of Politics, Vol. 65, n° 2, 2003.

- "Donald Trump's Usage of Classic Propaganda Techniques on Truth Social During the 2024 Presidential Election". Journalism and Media, Vol. 7, n° 3, 2026.

- Entman, Robert M. "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm". Journal of Communication, Vol. 43, n° 4, 1993.

- Enli, Gunn. "Twitter as Arena for the Authentic Outsider". European Journal of Communication, Vol. 32, n° 1, 2017.

- Gabriel, Shira, Elaine Paravati, Melanie C. Green et al. "From Apprentice to President: The Role of Parasocial Connection in the Election of Donald Trump". Social Psychological and Personality Science, Vol. 9, n° 3, 2018.

- Hidayanto, Achmad Nizar, Hana Fitriani, Andi Afifah Khairunnisa et al. "Political Parasocial Relationships on Social Media: The Role of User Experiences and Emotions in Shaping eWOM and Voting Intention". ScienceDirect, 2025.

- Horton, Donald & R. Richard Wohl. "Mass Communication and Para-Social Interaction: Observations on Intimacy at a Distance". Psychiatry, Vol. 19, n° 3, 1956.

- Joo, Jungseock, Erik P. Bucy & Claudia Seidel. "Automated Coding of Televised Leader Displays: Detecting Nonverbal Political Behavior with Computer Vision and Deep Learning". International Journal of Communication, Vol. 13, 2019.

- Koivukoski, Joonas et al. "Challenging and Enhancing Legitimacy Through Humor: A Comparative Study of Candidates' Use of Humor on Facebook before the 2019 and 2023 Finnish Parliamentary Elections". New Media & Society, 2025.

- Labbé, Dominique & Jacques Savoy. "Stylistic Analysis of the French Presidential Speeches: Is Macron Really Different?". Digital Scholarship in the Humanities, Vol. 36, n° 1, 2021.

Lau, Richard R. & Ivy Brown Rovner. "Negative Campaigning". Annual Review of Political Science, Vol. 12, 2009.

-"Laughing Your Vote Off: The Impact of Candidates' Humor on Voters' Emotions and Intentions". Frontiers in Political Science, Vol. 6, 2024.

- Lijphart, Arend. "Comparative Politics and the Comparative Method". American Political Science Review, Vol. 65, n° 3, 1971.

- Martin, Rod A. et al. "Individual Differences in Uses of Humor and Their Relation to Psychological Well-Being: Development of the Humor Styles Questionnaire". Journal of Research in Personality, Vol. 37, n° 1, 2003.

- McCombs, Maxwell, Juan Pablo Llamas, Esteban Lopez-Escobar & Federico Rey. "Candidate Images in Spanish Elections: Second-Level Agenda-Setting Effects". Journalism & Mass Communication Quarterly, Vol. 74, n° 4, 1997.

- Nai, Alessandro. "The Fleeting Allure of Dark Campaigns: Backlash from Negative and Uncivil Campaigning in the Presence of (Better) Alternatives". Political Communication, 2024.

Sadoun-Kerber, K. "When Emmanuel Macron Goes Social: Using Social Media Influencers as a Rhetorical Strategy". Argumentation, 2026.

-"Speech Style as Political Capital: Barack Obama's Athens Speech". Journal of Language and Politics, 2020.

- Stewart, Patrick A. "The Influence of Self- and Other-Deprecatory Humor on Presidential Candidate Evaluation During the 2008 US Election". Social Science Information, Vol. 50, n° 2, 2011.

- Strömbäck, Jesper. "Four Phases of Mediatization: An Analysis of the Mediatization of Politics". The International Journal of Press/Politics, Vol. 13, n° 3, 2008.

- Grabe, Maria Elizabeth & Erik P. Bucy. "Visual Methods for Political Communication Research: Modes and Affordances". In Handbook of Political Communication Research. Routledge, 2019.

3. التقارير والمو اقع الإلكترونية

- Deloy, Corinne. "2nd Round of the French Presidential Election between the Socialist Candidate François Hollande and the Outgoing Head of State, Nicolas Sarkozy". Fondation Robert Schuman, European Elections Monitor, 30 April 2012.

- Encyclopaedia Britannica. "François Hollande". Online biography entry.

- History.com Editors. "Fireside Chats". History.com, A&E Television Networks, 2023.

- HuffPost. "Sarko 'Bling-Bling,' Flings & Carlattitudes". 25 May 2011.

- Hurowitz, Richard. "The Time America Almost Had a King". TIME, 2018.

- Mandresh, Jason. "Prince Henry". Founder of the Day.

- Easum, Chester Verne. Prince Henry of Prussia, Brother of Frederick the Great. Madison: University of Wisconsin Press, 1942.

- National Constitution Center. "The Debate That Changed the World of Politics". Constitution Daily Blog, 26 September 2017.

- The New York Times. Technology section, 6 December 2020.

- University of Arizona Libraries Health Sciences Library. "Secret Illnesses of the Presidents: Franklin D. Roosevelt - Disability and Deception".

- Polonski, Vyacheslav. "MacronLeaks Have Changed Political Campaigning - Why Macron Succeeded and Clinton Failed". World Economic Forum, 12 May 2017.

- Zinigrad, Roman. "How Social Media Amplifies Support for the Far Right in France". LSE EUROPP Blog, 2 September 2024.

الدكتور ياسين افقير
أستاذ جامعي محاضر بالمعهد العالي للمهن التمريضية
وتقنيات الصحة بالرباط

الحق في الصحة من منظور الاجتهاد الدستوري المقارن: دراسة في اتجاهات القضاء الدستوري المعاصر

The Right to Health in Comparative Constitutional Jurisprudence: A Study of Contemporary Trends in Constitutional Adjudication

ملخص:

يعد الحق في الصحة من الحقوق الأساسية التي شهدت تطورا متسارعا على مستوى الاعتراف الدستوري والحماية القضائية، بالنظر إلى ارتباطه الوثيق بالحق في الحياة والكرامة الإنسانية وباقي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد ساهمت الدساتير الحديثة، إلى جانب الاجتهادات القضائية الصادرة عن المحاكم الدستورية، في إرساء مضمون قانوني متطور لهذا الحق، من خلال تعزيز الالتزامات الإيجابية للدولة وضمان التوازن بين حماية الصحة العامة واحترام الحقوق والحريات الأساسية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأساس الدستوري للحق في الصحة في عدد من التجارب الدستورية المقارنة، واستجلاء دور القضاء الدستوري في تكريس هذا الحق وتطوير آليات حمايته، مع الوقوف على آفاق تطوير الحماية الدستورية للحق في الصحة في المغرب في ضوء دستور سنة 2011 والإصلاحات التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن لتحليل أبرز التجارب الدستورية، إلى جانب المنهج التحليلي لاستقراء النصوص الدستورية والاجتهادات القضائية ذات الصلة.

وخلصت الدراسة إلى أن فعالية الحماية الدستورية للحق في الصحة لا تتوقف على مجرد الإقرار الدستوري به، وإنما ترتبط أيضا بالدور الذي يضطلع به القضاء الدستوري في تفسير النصوص الدستورية وتفعيل الالتزامات الواقعة على عاتق الدولة، بما يسهم في ضمان حماية قضائية فعالة لهذا الحق وتعزيز الأمن الصحي والعدالة الاجتماعية.

Abstract :

The right to health has become one of the most significant fundamental rights, reflecting the extent to which states fulfill their constitutional and international human rights obligations. Due to its close connection with the rights to life and human dignity, this right has evolved from a social policy objective into a constitutionally protected entitlement in many contemporary legal systems. Constitutional courts have played a pivotal role in defining its normative content, strengthening states positive obligations, and ensuring a balance

between the protection of public health and the safeguarding of fundamental rights and freedoms.

This study examines the constitutional foundations of the right to health through a comparative analysis of selected constitutional systems. It further explores the contribution of constitutional jurisprudence to the recognition, interpretation, and effective judicial protection of this right. In addition, the paper analyzes the prospects for strengthening the constitutional protection of the right to health within the Moroccan legal system in light of the 2011 Constitution and the ongoing reforms of the national healthcare system.

To achieve these objectives, the study adopts both the comparative and analytical methods by examining constitutional texts, judicial decisions, and leading constitutional jurisprudence. It argues that the effectiveness of constitutional protection depends not only on the constitutional recognition of the right to health but also on the proactive role of constitutional courts in interpreting constitutional provisions, enforcing positive state obligations, and promoting social justice, legal certainty, and equitable access to healthcare.

مقدمة:

أضحى الحق في الصحة من أبرز الحقوق الأساسية التي تقاس بها درجة احترام الدول لالتزاماتها الدستورية والدولية في مجال حقوق الإنسان، بالنظر إلى ارتباطه الوثيق بحماية الحياة وصون الكرامة الإنسانية، واعتباره أحد المقومات الجوهرية لتحقيق التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية. ولم يعد هذا الحق يقتصر على ضمان تلقي العلاج عند الإصابة بالمرض، بل امتد ليشمل مختلف التدابير الوقائية والعلاجية والتأهيلية، وكذا توفير بيئة صحية سليمة تمكن الأفراد من التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والنفسية، بما يجعل من الدولة فاعلا رئيسا في ضمان هذا الحق من خلال وضع السياسات العمومية الكفيلة بتأمينه[231].

وقد شهد الحق في الصحة تطورا ملحوظا على مستوى البناء الدستوري، حيث انتقل من كونه مطلبا اجتماعيا ذي طبيعة سياسية إلى حق دستوري كرسته العديد من الدساتير الحديثة، سواء من خلال النص عليه صراحة ضمن منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أو عبر استنباطه من الحقوق المرتبطة بالحياة والكرامة الإنسانية والمساواة. وأسهم هذا التطور في توسيع نطاق الالتزامات الملقاة على عاتق السلطات العامة، فلم تعد تقتصر على الامتناع عن المساس بهذا الحق، وإنما أصبحت مطالبة باتخاذ تدابير تشريعية ومؤسساتية ومالية تكفل حمايته وإعماله بصورة فعالة[232].

وفي هذا السياق، برز القضاء الدستوري باعتباره أحد أهم الضمانات المؤسسية لحماية الحقوق والحريات، إذ لم يعد دوره مقتصرا على مراقبة مطابقة القوانين للدستور، بل امتد إلى إرساء اجتهادات قضائية أسهمت في تحديد المضمون الدستوري للحق في الصحة، وتوضيح حدود الالتزامات الإيجابية للدولة،

[231] Louis Favoreu et al., Droit constitutionnel, 21e éd., Dalloz, Paris, 2019, pp. 887-895.
[232] Olivier Dutheillet de Lamothe, « Les droits sociaux dans la jurisprudence constitutionnelle », Revue française de droit constitutionnel, n° 63, 2005, pp. 483-502.

وتحقيق التوازن بين مقتضيات حماية الصحة العامة وضمان الحقوق والحريات الفردية. وقد أفرزت العديد من التجارب الدستورية المقارنة اتجاهات قضائية متقدمة جعلت من الحق في الصحة حقا قابلا للحماية القضائية، وأسهمت في توجيه السياسات العمومية نحو مزيد من الإنصاف والفعالية في مجال الرعاية الصحية[233].

وتزداد أهمية دراسة هذا الموضوع في ظل التحولات التي تشهدها الأنظمة الصحية على الصعيدين الوطني والدولي، وما ر افقها من تنام للرهانات المرتبطة بضمان الولوج العادل إلى الخدمات الصحية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتعزيز الأمن الصحي. كما تكتسب هذه الدراسة خصوصيتها بالنسبة للمغرب، في ضوء المستجدات الدستورية التي أقرها دستور سنة 2011، والإصلاحات التشريعية والمؤسساتية الرامية إلى إعادة هيكلة المنظومة الصحية وتعميم الحماية الاجتماعية، وهو ما يفرض إعادة النظر في مدى قدرة الاجتهاد الدستوري على الإسهام في توفير حماية فعالة لهذا الحق.

و انطلاقا من ذلك، تتمثل إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي حد أسهم الاجتهاد الدستوري المقارن في تكريس الحق في الصحة وضمان حمايته الفعلية، وما هي الآفاق التي يمكن أن يسهم من خلالها الاجتهاد الدستوري المغربي في تعزيز الحماية الدستورية لهذا الحق؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن من خلال تحليل عدد من التجارب الدستورية الر ائدة، إلى جانب المنهج التحليلي الذي يروم استقراء النصوص الدستورية والاجتهادات القضائية واستخلاص دلالاتها القانونية و انعكاساتها على حماية الحق في الصحة.

و اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى ثلاثة مباحث؛ خصص المبحث الأول لبيان الأساس الدستوري للحق في الصحة في التجارب الدستورية المقارنة، فيما تناول المبحث الثاني دور القضاء الدستوري في تكريس هذا الحق من خلال تحليل أبرز اتجاهات الاجتهاد القضائي المقارن، بينما خصص المبحث الثالث لبحث آفاق حماية الحق في الصحة في الاجتهاد الدستوري المغربي، من خلال استقراء مرتكز اته الدستورية واستشراف سبل تطويره بما يعزز الحماية الفعلية لهذا الحق.

المبحث الأول: الأساس الدستوري للحق في الصحة في التجارب الدستورية المقارنة

أصبحت الحماية الدستورية للحق في الصحة أحد أبرز المؤشرات على تطور الدولة الدستورية الحديثة، بالنظر إلى ارتباط هذا الحق بحماية الإنسان وضمان كرامته وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولم يعد الاهتمام بالحق في الصحة يقتصر على اعتباره أحد مكونات السياسات العمومية، بل غدا موضوعا ذا طبيعة دستورية، يحدد حدود تدخل السلطات العامة ويرسم إطار مسؤولياتها في توفير الخدمات الصحية وضمان الولوج إليها دون تمييز. وقد أدى هذا التحول إلى اختلاف أساليب تكريس هذا الحق بين الدساتير المقارنة، تبعا لخصوصية كل نظام دستوري وفلسفته في حماية الحقوق والحريات[234].

وفي هذا السياق، برز القضاء الدستوري باعتباره فاعلا رئيسيا في تفسير المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحق في الصحة، إذ لم يقف عند حدود القراءة الحرفية للنصوص، و إنما أسهم في إضفاء مضمون عملي عليها، من خلال تأويل الالتزامات الو اقعة على عاتق الدولة، وربطها بجملة من المبادئ الدستورية، وفي مقدمتها

---

[233] Comité des droits économiques, sociaux et culturels, Observation générale n° 14 (2000), Le droit au meilleur état de santé susceptible d'être atteint (article 12 du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels)8-3

[234] عبد الإله بلقزيز، الدولة والدستور وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 243-248..

الكرامة الإنسانية والمساواة والتضامن وسيادة القانون. ومن ثم، فإن فهم الاجتهادات الدستورية المعاصرة يقتضي العودة أولا إلى الأساس الدستوري الذي تستند إليه هذه الاجتهادات، وتحليل مدى اتساع نطاق الحماية التي توفرها النصوص الدستورية لهذا الحق[235].

و انطلاقا من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى إبراز المرتكزات الدستورية التي يقوم عليها الحق في الصحة في عدد من التجارب الدستورية المقارنة، ثم الوقوف على الاثار القانونية المترتبة على الاعتراف الدستوري به، وذلك من خلال تناول المطلب الأول المخصص للتأصيل الدستوري للحق في الصحة، يليه المطلب الثاني المتعلق بالالتزامات الدستورية الناشئة عن هذا الاعتراف.

المطلب الأول: التأصيل الدستوري للحق في الصحة

يستند الاعتراف بالحق في الصحة إلى تطور الفكر الدستوري الذي انتقل من التركيز على الحقوق والحريات التقليدية إلى إقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها حقوقا دستورية ملزمة للدولة وليست مجرد أهداف سياسية أو اجتماعية. وقد انعكس هذا التطور على الصياغات الدستورية في العديد من الدول، حيث اتجهت بعض الدساتير إلى النص صراحة على الحق في الصحة باعتباره حقا مستقلا، في حين فضلت دساتير أخرى الاكتفاء بإقرار مجموعة من الحقوق والمبادئ الدستورية التي يستخلص منها هذا الحق، ولا سيما الحق في الحياة والكرامة الإنسانية والمساواة، وهو ما أتاح للقضاء الدستوري مجالا واسعا لتطوير مضمون الحماية الدستورية لهذا الحق من خلال التفسير القضائي للنصوص الدستورية. ويعكس هذا التنوع في أساليب التكريس الدستوري اختلاف الفلسفات الدستورية المقارنة، دون أن يحول ذلك دون الاتجاه المتزايد نحو اعتبار الحق في الصحة أحد المقومات الأساسية للدولة الاجتماعية ولدولة القانون، بالنظر إلى ارتباطه الوثيق بحماية الإنسان وضمان تمتعه بباقي الحقوق والحريات الأساسية.[236]

وعليه، يقتضي تناول التأصيل الدستوري للحق في الصحة التمييز بين الدساتير التي كرست هذا الحق بنصوص صريحة، وتلك التي أقرته بصورة غير مباشرة من خلال حماية الحقوق الدستورية الملازمة له، وهو ما سيتم تناوله تباعا في الفقرتين الاتيتين:

الفقرة الأولى: الحق في الصحة في الدساتير التي تنص عليه صراحة.

يشكل التنصيص الصريح على الحق في الصحة في الوثيقة الدستورية أعلى درجات الحماية القانونية لهذا الحق، إذ ينتقل من كونه هدفًا من أهداف السياسة الاجتماعية إلى حق دستوري ملزم تلتزم السلطات العامة باحترامه وحمايته والعمل على إعماله. وقد برز هذا التوجه بصورة متزايدة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، متأثرًا بتطور القانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة بعد اعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966، الذي أقر في مادته الثانية عشرة بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، الأمر الذي انعكس على موجة من الإصلاحات الدستورية في العديد من الدول.[237]

وتكشف التجارب الدستورية المقارنة عن تباين في أساليب تكريس هذا الحق، مع وجود قاسم مشترك يتمثل في الاعتراف به كحق أساسي يفرض على الدولة مسؤولية ضمان الخدمات الصحية والوقاية من

---

235 عبد الإله بلقزيز، الدولة والدستور وحقوق الإنسان، ص 132-133. مرجع سابق.

236 محمد أمين المهدي، الحماية الدستورية للحقوق والحريات العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص 181.

237 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2200 (د-21) بتاريخ 16 ديسمبر 1966، المادة 12.

الأمراض وتحقيق المساواة في الولوج إلى العلاج. ففي دستور جنوب إفريقيا لسنة 1996، نص الفصل 27 على حق كل شخص في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وألزم الدولة باتخاذ التدابير التشريعية والمالية وغيرها من التدابير المعقولة لتحقيق الإعمال التدريجي لهذا الحق في حدود الموارد المتاحة.[238] ويتميز هذا النموذج بربطه بين الاعتراف الدستوري والالتزام الإيجابي للدولة، وهو ما مكن المحكمة الدستورية الجنوب إفريقية من تطوير اجتهاد قضائي رائد في مجال الحقوق الاجتماعية.

أما الدستور البرازيلي لسنة 1988، فقد اعتبر الصحة "حقًا للجميع وواجبًا على الدولة"، وربطها بإعمال السياسات الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى الحد من مخاطر المرض وضمان الولوج الشامل والمتكافئ إلى خدمات الرعاية الصحية، وهو ما جعل الحق في الصحة أحد المرتكزات الأساسية للنظام الدستوري البرازيلي.[239] كما سار الدستور البرتغالي لسنة 1976 في الاتجاه ذاته عندما نص على حق الجميع في حماية الصحة، وألزم الدولة بإنشاء نظام صحي وطني ذي طابع شامل ومجاني أو شبه مجاني، بما يضمن المساواة في الاستفادة من الخدمات الصحية.[240]

وعلى المستوى العربي، يلاحظ أن عدداً من الدساتير الحديثة اتجه بدوره إلى تكريس الحق في الصحة بصورة صريحة. فقد نص دستور المملكة المغربية لسنة 2011 في الفصل 31 على تعبئة الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية كل الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنات والمواطنين من الحق في العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية، بما يعكس تطورًا نوعيًا في دسترة الحقوق الاجتماعية داخل النظام الدستوري المغربي.[241] كما نص الدستور المصري لسنة 2014 في المادة 18 على أن لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقًا لمعايير الجودة، مع إلزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لهذا القطاع.[242]

ويستفاد من هذه النماذج أن مجرد التنصيص الدستوري الصريح على الحق في الصحة لا يقتصر أثره على إضفاء القيمة الدستورية على هذا الحق، بل يؤسس أيضًا لرقابة القضاء الدستوري على التشريعات والسياسات العمومية المرتبطة بالقطاع الصحي، ويضع إطارًا مرجعيًا لتحديد نطاق الالتزامات الواقعة على عاتق الدولة، وهو ما يفسر تزايد تدخل المحاكم الدستورية في حماية هذا الحق كلما تعلق الأمر بإخلال السلطات العامة بواجباتها الدستورية.

الفقرة الثانية: الحماية الدستورية الضمنية للحق في الصحة من خلال الحق في الحياة والكرامة والمساواة.

يكرس الاجتهاد الدستوري المقارن فكرة أن الحماية الدستورية للحق في الصحة لا تتوقف على وجود نص دستوري صريح يقرره، وإنما يمكن استخلاصها من منظومة الحقوق والحريات الأساسية التي تشكل البنية القيمية للدستور. وانطلاقا من هذا التصور، اضطلع القضاء الدستوري بدور محوري في تطوير مضمون الحق في الصحة من خلال تبني تفسير وظيفي ومتطور للنصوص الدستورية، تجاوز القراءة الحرفية لأحكام الدستور، وربط هذا الحق بجملة من المبادئ المؤسسة للدولة الدستورية، وفي مقدمتها الحق في الحياة،

---

[238] Constitution of the Republic of South Africa, 1996, Section 27.
[239] Constituição da República Federativa do Brasil de 1988, art. 196.
[240] Constituição da República Portuguesa de 1976, artigo 64.
[241] دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصل 31.
[242] دستور جمهورية مصر العربية لسنة 2014، المادة 18.

وصون الكرامة الإنسانية، ومبدأ المساواة وعدم التمييز. ومن ثم، أصبحت الحماية الدستورية للحق في الصحة في العديد من الأنظمة القضائية ثمرة للاجتهاد القضائي بقدر ما هي نتيجة للإرادة التأسيسية للمشرع الدستوري.[243]

ويبرز هذا الاتجاه بوضوح في اجتهادات المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية، التي وإن كان القانون الأساسي لسنة 1949 لا يتضمن نصا صريحا بشأن الحق في الصحة، فقد استخلصت من المادة الأولى المتعلقة بحماية الكرامة الإنسانية، مقترنة بالمادة الثانية الخاصة بالحق في الحياة والسلامة الجسدية، التزاما دستوريا على الدولة بضمان الحد الأدنى من الحماية الصحية وصيانة السلامة البدنية للأفراد. وقد أسهم هذا التفسير في توسيع نطاق الرقابة الدستورية على التشريعات والسياسات العمومية ذات الصلة بالرعاية الصحية، انطلاقا من اعتبار الكرامة الإنسانية قيمة دستورية عليا تفرض التزامات إيجابية على السلطات العامة.[244]

وفي الاتجاه ذاته، تبنى المجلس الدستوري الفرنسي ثم المجلس الدستوري (Conseil constitutionnel)، رغم غياب نص صريح في دستور 1958، مقاربة تستند إلى ديباجة دستور 1946 التي أضحت جزءا من الكتلة الدستورية (Bloc de constitutionnalité) ، والتي تنص على أن الأمة تكفل للجميع، ولاسيما الأطفال والأمهات وكبار السن، حماية الصحة. وقد مكن هذا الأساس الدستوري المجلس الدستوري من إخضاع التشريعات المتعلقة بالصحة العمومية لرقابته، مع إضفاء قيمة دستورية على متطلبات حماية الصحة العامة، بوصفها من المبادئ ذات القيمة الدستورية التي ينبغي مراعاتها عند سن القوانين.[245]

كما اتجهت المحكمة العليا الكندية إلى توسيع نطاق الحماية الدستورية للحق في الصحة من خلال تفسير المادة السابعة من الميثاق الكندي للحقوق والحريات، المتعلقة بالحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، معتبرة أن القيود القانونية التي تمس إمكانية الحصول على الرعاية الصحية قد تشكل انتهاكا للضمانات الدستورية المقررة لهذه الحقوق، وهو ما تجسد بوضوح في حكم Chaoulli v. Quebec (2005) ، الذي أبرز العلاقة الوثيقة بين الحق في الحياة وإمكانية الولوج الفعلي إلى العلاج.[246]

أما على مستوى القضاء الدولي والإقليمي، فقد عززت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذا التوجه عندما ربطت بين الحق في الحياة المنصوص عليه في المادة الثانية من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وبين التزام الدول بضمان نظام صحي قادر على حماية حياة الأفراد، معتبرة أن الإخلال الجسيم بهذا الالتزام قد يثير مسؤولية الدولة بمقتضى الاتفاقية، وهو ما يعكس اتساع مفهوم الحماية الدستورية والحقوقية للحق في الصحة، حتى في غياب نصوص دستورية صريحة.[247]

وتؤكد هذه التطبيقات المقارنة أن القيمة الدستورية للحق في الصحة لم تعد رهينة بوجود نص مباشر يقرره، وإنما أصبحت تتحدد كذلك بمدى قدرة القضاء الدستوري على استثمار المبادئ الدستورية العامة

---

[243] Olivier Dutheillet de Lamothe, Les droits sociaux dans la jurisprudence constitutionnelle, Revue française de droit constitutionnel, n° 63, 2005, pp. 483-502.
[244] Donald P. Kommers & Russell A. Miller, The Constitutional Jurisprudence of the Federal Republic of Germany, 3rd ed., Duke University Press, 2012, pp. 355-372.
[245] Louis Favoreu et al., Droit constitutionnel, 21e éd., Dalloz, Paris, 2019, pp. 924-930.
[246] Chaoulli v. Quebec (Attorney General), 2005 SCC 35, Supreme Court of Canada.
[247] European Court of Human Rights, Calvelli and Ciglio v. Italy, Judgment of 17 January 2002؛ و Lopes de Sousa Fernandes v. Portugal, Grand Chamber, Judgment of 19 December 2017.

لتوفير حماية فعالة لهذا الحق. فالتفسير الدستوري المعاصر لم يعد يميز بصورة جامدة بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل أصبح ينظر إليها باعتبارها منظومة متكاملة، تتقاطع في خدمة الإنسان وصون كرامته، وهو ما جعل الحق في الصحة أحد أبرز مجالات الإبداع القضائي الدستوري في العقود الأخيرة.

المطلب الثاني: الالتزامات الدستورية المترتبة على الاعتراف بالحق في الصحة

يفرض الاعتراف الدستوري بالحق في الصحة آثارا قانونية تتجاوز مجرد الإقرار المبدئي بهذا الحق، إذ ينشئ التزامات دستورية ملزمة للسلطات العامة، ويحول الحق في الصحة من قيمة دستورية مجردة إلى مركز قانوني قابل للحماية والرقابة. ومن هذا المنطلق، لم يعد دور الدولة يقتصر على الامتناع عن المساس بهذا الحق، و إنما أصبح يشمل اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والمالية والقضائية الكفيلة بضمان التمتع الفعلي به، وفقًا لما تفرضه المبادئ الدستورية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وقد أكدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الحق في الصحة يرتب على الدولة التزامات ثلاثا مترابطة، تتمثل في احترام الحق، وحمايته، وإعماله، وهي التزامات أصبحت تشكل مرجعا رئيسيا في تفسير المحاكم الدستورية لمضمون هذا الحق ونطاق الحماية المقررة له.[248]

وفي المقابل، فإن الاعتراف الدستوري بالحق في الصحة لا يحول دون تدخل المشرع لتنظيم ممارسته، غير أن هذه السلطة التنظيمية ليست سلطة مطلقة، و إنما تظل مقيدة بجوهر الحق وبالمبادئ الدستورية الحاكمة لحماية الحقوق والحريات، وعلى رأسها مبدأ التناسب، وحظر المساس بالمضمون الأساسي للحق، ومبدأ المساواة. ومن ثم، أصبح القضاء الدستوري يضطلع بدور أساسي في مراقبة مدى احترام المشرع لهذه الحدود، من خلال التوفيق بين مقتضيات الصالح العام ومتطلبات الحماية الفعلية للحق في الصحة، بما يضمن عدم تحول السلطة التقديرية إلى وسيلة للانتقاص من الضمانات الدستورية المقررة للأفراد.[249]

و انطلاقا من ذلك، سيتم تناول الالتزامات الدستورية الناشئة عن الاعتراف بالحق في الصحة من خلال بيان طبيعة الالتزامات الإيجابية والسلبية الواقعة على عاتق الدولة، ثم الوقوف على الحدود الدستورية التي تؤطر السلطة التقديرية للمشرع عند تنظيم هذا الحق.

الفقرة الأولى: الالتزامات السلبية والإيجابية للدولة في حماية الحق في الصحة

يقتضي الاعتراف الدستوري بالحق في الصحة تحميل الدولة التزامات قانونية متعددة، لا تنحصر في مجرد الامتناع عن انتهاك هذا الحق، و إنما تمتد إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان التمتع الفعلي به. ويستند هذا التصور إلى الفهم المعاصر للحقوق الدستورية، الذي لم يعد يقصر دور الدولة على احترام الحقوق والحريات، بل ألزمها أيضًا بحمايتها وتوفير الشروط اللازمة لإعمالها. ومن ثم، يميز الفقه الدستوري بين الالتزامات السلبية التي تفرض على الدولة الامتناع عن سن أو تطبيق إجراءات من شأنها تقييد الحق في الصحة بصورة غير مبررة أو التمييز في الاستفادة من الخدمات الصحية، والالتزامات الإيجابية التي تلزمها

---

[248] Comité des droits économiques, sociaux et culturels, Observation générale n° 14 (2000), Le droit au meilleur état de santé susceptible d'être atteint (article 12 du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels)37-33 الفقرات ،.

[249] Aharon Barak, Proportionality: Constitutional Rights and Their Limitations, Cambridge University Press, 2012, pp. 245-278.

باعتماد سياسات وتشريعات وتدابير عملية تكفل الوقاية من الأمراض، وتوفير العلاج، وضمان الولوج المنصف إلى المر افق الصحية، بما يحقق الحماية الفعلية لهذا الحق ويصون كرامة الإنسان.[250]

وقد أسهم الاجتهاد الدستوري المقارن في تطوير مضمون هذه الالتزامات، من خلال الانتقال من الرقابة على مشروعية التدخل التشريعي إلى الرقابة على مدى فعالية السياسات العمومية في المجال الصحي. ويبرز ذلك بوضوح في اجتهاد المحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا في قضية Minister of Health v. Treatment Action Campaign لسنة 2002، حيث اعتبرت أن التزام الدولة لا يقتصر على الامتناع عن المساس بالحق في الصحة، و إنما يشمل اعتماد تدابير معقولة وفعالة تكفل الولوج إلى العلاج، ولا سيما بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة. وأكدت المحكمة أن تقاعس السلطات العامة عن اتخاذ التدابير اللازمة قد يشكل إخلالًا بالواجبات الدستورية المفروضة عليها، مما يجعل سياساتها الصحية خاضعة للرقابة القضائية متى ثبت عدم معقوليتها أو قصورها في تحقيق الحماية الواجبة دستوريا.[251]

ويتضح من ذلك أن الحماية الدستورية للحق في الصحة أصبحت تقاس بمدى وفاء الدولة بالتزاماتها الإيجابية والسلبية معًا، وهو ما جعل القضاء الدستوري المعاصر ينتقل من حماية النصوص إلى حماية النتائج العملية المترتبة عنها. فالعبرة لم تعد بوجود اعتراف دستوري مجرد، و إنما بمدى انعكاسه على الو اقع التشريعي والمؤسساتي، بما يضمن تمتع الأفراد بحقهم في الصحة على نحو يتو افق مع مقتضيات الكرامة الإنسانية ودولة القانون.[252]

الفقرة الثانية: حدود السلطة التقديرية للمشرع في تنظيم الحق في الصحة.

يختص المشرع، بمقتضى أحكام الدستور، بتنظيم ممارسة الحق في الصحة من خلال وضع القواعد القانونية الكفيلة بتحديد آليات ممارسته وضمان التوفيق بين مقتضياته ومتطلبات المصلحة العامة. غير أن هذه السلطة التنظيمية لا تمارس على سبيل الإطلاق، و إنما تظل مقيدة بالضو ابط الدستورية التي تحول دون المساس بجوهر الحق أو إفراغه من مضمونه العملي. ومن هذا المنطلق، استقر الاجتهاد الدستوري المقارن على أن الرقابة الدستورية لا تنصرف إلى تقييم ملاءمة الخيارات التشريعية، بقدر ما تستهدف التحقق من مدى احترامها للمبادئ الدستورية الحاكمة، وفي مقدمتها مبدأ التناسب، ومبدأ المساواة، وحظر المساس بالمضمون الأساسي للحقوق والحريات.[253]

وقد كرست المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية هذا الاتجاه في حكمها الصادر بتاريخ 9 فبر اير 2010 بشأن نظام الإعانات الاجتماعية(Hartz IV) ، عندما اعتبرت أن الكرامة الإنسانية، مقترنة بمبدأ الدولة الاجتماعية، تفرض على المشرع التزامًا دستوريًا بضمان الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم. ورغم أن النزاع لم يكن متعلقًا بالحق في الصحة بصورة مباشرة، فإن المحكمة أرست مبدأ بالغ الأهمية مؤداه أن السلطة التقديرية للمشرع تقف عند الحد الذي يؤدي فيه التنظيم التشريعي إلى المساس بالحد الأدنى من الحقوق

---

[250] لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14 (2000) بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة، الفقرات 33-37.

[251] Constitutional Court of South Africa, Minister of Health and Others v. Treatment Action Campaign and Others, CCT 8/02, Judgment of 5 July 2002.

[252] محمد أمين المهدي، الحماية الدستورية للحقوق والحريات العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص 212-220.

[253] عبد الكريم الطالب، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعات متعددة، ص 183-191.

المرتبطة بكرامة الإنسان، وهو ما يمتد أثره إلى الحق في الصحة بوصفه أحد المقومات الأساسية للحياة الكريمة.[254]

وفي السياق ذاته، أكد المجلس الدستوري الفرنسي أن حماية الصحة العامة تمثل هدفًا ذا قيمة دستورية، الأمر الذي يمنح المشرع سلطة تنظيم المجال الصحي بما يحقق المصلحة العامة، غير أن هذه السلطة تظل خاضعة لرقابة القضاء الدستوري متى أخل التنظيم التشريعي بمبدأ التناسب أو فرض قيودًا غير مبررة على الحقوق والحريات. ويعكس هذا الاتجاه حرص القضاء الدستوري على تحقيق التوازن بين حرية المشرع في رسم السياسة الصحية وضمان عدم المساس بالحماية الدستورية المقررة للحق في الصحة، بما يجسد سمو الدستور وخضوع جميع السلطات لأحكامه.[255]

المبحث الثاني: دور القضاء الدستوري في تكريس الحق في الصحة في التجارب المقارنة

أتاح تطور الاجتهاد الدستوري المقارن بروز دور فاعل للقضاء الدستوري في إرساء مضمون الحق في الصحة وتحديد حدوده وآليات حمايته، بما يعكس انتقال هذا الحق من مجرد إعلان دستوري إلى حق قابل للرقابة القضائية. كما كشفت التطبيقات القضائية عن مقاربات متنوعة في معالجة الإشكالات التي يثيرها هذا الحق، خاصة عند تقاطعه مع حقوق وحريات دستورية أخرى. لذلك، سيتم تناول هذا المبحث عبر مطلبين، يخصص الأول لاتجاهات القضاء الدستوري في حماية الحق في الصحة، بينما يعالج الثاني اتجاهاته في الموازنة بين الحق في الصحة وباقي الحقوق الدستورية.

المطلب الأول: الاجتهاد القضائي الدستوري في حماية الحق في الصحة

يمثل الاجتهاد القضائي الدستوري أحد أبرز الآليات التي أسهمت في تعزيز الحماية القانونية للحق في الصحة، من خلال إخضاع التشريعات والسياسات العمومية للرقابة الدستورية، وضمان توافقها مع المبادئ الدستورية ذات الصلة. كما أسهمت المحاكم الدستورية في العديد من التجارب المقارنة في توسيع نطاق الحماية القضائية لهذا الحق، عبر تكريس الالتزام بضمان الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية باعتباره من المقومات الأساسية لصون الكرامة الإنسانية. وانطلاقًا من ذلك، سيتم تناول هذا المطلب من خلال فقرتين؛ تتناول الأولى الرقابة على التشريعات والسياسات الصحية، فيما تخصص الثانية لتكريس الحق في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية.

الفقرة الأولى: الرقابة على التشريعات والسياسات الصحية

يؤدي القضاء الدستوري دورا محوريا في ضمان احترام التشريعات والسياسات العمومية الصحية للمقتضيات الدستورية، إذ لا يقتصر اختصاصه على مراقبة مدى مطابقة النصوص القانونية للدستور، وإنما يمتد إلى التحقق من عدم مساسها بالحد الأدنى من الحماية التي يقتضيها الحق في الصحة. وقد أسهمت المحاكم الدستورية المقارنة في تطوير مضمون هذا الحق من خلال فرض رقابة فعالة على تدخل المشرع والسلطات التنفيذية، بما يضمن عدم اتخاذ تدابير تشريعية أو إدارية تؤدي إلى الانتقاص من مستوى الحماية الصحية أو التمييز في الاستفادة من الخدمات الصحية.

[254] محمد عبد السلام، القضاء الدستوري وحماية الحقوق والحريات العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص 195-214.

[255] محمد أمين المهدي، الحماية الدستورية للحقوق والحريات العامة، مرجع سابق، ص 257-270.

ويبرز هذا التوجه بوضوح في اجتهاد المحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا، التي أكدت في قضية Minister of Health v. Treatment Action Campaign لسنة 2002 أن السياسات الصحية، وإن كانت تدخل في نطاق السلطة التقديرية للحكومة، فإنها تظل خاضعة للرقابة القضائية متى ثبت أنها لا تستجيب لمعيار المعقولية أو تحول دون تمتع الأفراد بحقهم الدستوري في الرعاية الصحية، حيث أمرت المحكمة السلطات العمومية بتوسيع الاستفادة من دواء Nevirapine للحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، معتبرة أن القيود التي فرضتها الحكومة لا تتو افق مع الالتزامات الدستورية المقررة في المادة 27 من دستور جنوب إفريقيا.[256]

كما سارت المحكمة الدستورية الكولومبية في الاتجاه ذاته، حيث اعتبرت في القرار T-760/2008 أن الحق في الصحة يعد حقًا أساسيًا قابلًا للحماية القضائية المباشرة، وأن الدولة ملزمة بإعادة تنظيم سياساتها الصحية متى تبين أن الاختلالات التشريعية أو التنظيمية تؤدي إلى المساس الفعلي بحقوق الأفراد، وهو ما جعل المحكمة تتجاوز مجرد إلغاء النصوص المخالفة إلى إصدار أوامر هيكلية لإصلاح النظام الصحي وضمان فعاليته.[257]

أما في فرنسا، فقد أسهم المجلس الدستوري في تكريس الحماية الدستورية للصحة من خلال اعتبار حماية الصحة من الأهداف ذات القيمة الدستورية (Objectif de valeur constitutionnelle de protection de la santé publique)، وهو ما يخول للمشرع اتخاذ تدابير تنظيمية لتحقيق هذا الهدف، شريطة احترام مبدأ التناسب وعدم المساس غير المبرر بالحقوق والحريات الدستورية الأخرى.[258]

وتكشف هذه الاجتهادات أن القضاء الدستوري لم يعد يقتصر على مر اقبة الشكل أو الاختصاص، و إنما أصبح ير اقب مضمون التشريعات والسياسات الصحية ومدى انسجامها مع الالتزامات الدستورية، بما يعزز الانتقال من الحماية النظرية للحق في الصحة إلى حماية فعلية تستجيب لمتطلبات الدولة الدستورية.

الفقرة الثانية: تكريس الحق في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية

لم يقتصر دور القضاء الدستوري على مر اقبة التشريعات والسياسات الصحية، بل امتد إلى تكريس الحق في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية باعتباره أحد أهم المظاهر العملية للحق في الصحة. وقد ساهمت العديد من المحاكم الدستورية في ترسيخ هذا التوجه من خلال اعتبار أن الحق في الصحة لا يتحقق بمجرد الاعتراف الدستوري به، و إنما يقتضي ضمان إمكانية الوصول الفعلي إلى الخدمات الصحية دون تمييز، مع توفير العلاج الأساسي للفئات الأكثر هشاشة.

وفي هذا السياق، أكدت المحكمة العليا الهندية من خلال تفسيرها للمادة 21 من الدستور المتعلقة بالحق في الحياة، أن هذا الحق يشمل الحق في الرعاية الصحية والعلاج، معتبرة في قضية Paschim Banga Khet Mazdoor Samity v. State of West Bengal لسنة 1996 أن امتناع المستشفيات العمومية عن تقديم

[256] Constitutional Court of South Africa, Minister of Health and Others v. Treatment Action Campaign and Others, CCT 8/02, Judgment of 5 July 2002.
[257] Corte Constitucional de Colombia, Sentencia T-760/08, 31 July 2008.
[258] Conseil constitutionnel, Décision n° 90-283 DC du 8 janvier 1991, Loi relative à la lutte contre le tabagisme et l'alcoolisme.

العلاج للمصابين يشكل إخلالًا بالالتزامات الدستورية للدولة، وأن نقص الإمكانيات المالية لا يبرر حرمان الأفراد من الخدمات الصحية الأساسية.[259]

وفي الاتجاه نفسه، رسخت المحكمة الدستورية الكولومبية في عدد من أحكامها، وعلى رأسها القرار T-760/2008، مبدأ أولوية حصول المرضى على العلاج الضروري، معتبرة أن العوائق الإدارية أو المالية لا يجوز أن تحول دون تمتع الأشخاص بحقهم في العلاج متى تعلق الأمر بحماية الحياة أو الكرامة الإنسانية، وهو ما أدى إلى تطوير مفهوم الولوج الفعلي إلى الخدمات الصحية باعتباره التزامًا دستوريًا يقع على عاتق الدولة.[260]

كما أكدت المحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا في قضية Soobramoney v. Minister of Health (KwaZulu-Natal) لسنة 1997 أن الدولة تتمتع بهامش من السلطة التقديرية في تدبير الموارد الصحية المحدودة، غير أن هذه السلطة تظل مقيدة بضرورة احترام مبادئ العدالة والمساواة والمعقولية في توزيع الخدمات الصحية، بما يضمن عدم اتخاذ قرارات تعسفية أو تمييزية في الاستفادة من العلاج.[261]

وتبرز هذه الاجتهادات أن القضاء الدستوري المعاصر لم يعد ينظر إلى الحق في الصحة باعتباره التزامًا سلبيًا يقتصر على امتناع الدولة عن المساس به، وإنما باعتباره حقًا يفرض عليها التزامات إيجابية تتمثل في توفير العلاج وضمان الولوج المنصف إلى الخدمات الصحية، مع إخضاع كل القيود المفروضة على هذا الحق لرقابة دستورية صارمة.

المطلب الثاني: اتجاهات القضاء الدستوري في الموازنة بين الحق في الصحة وباقي الحقوق الدستورية

لم يعد الحق في الصحة يثير إشكالات دستورية تقتصر على نطاق الحماية المباشرة لهذا الحق، بل امتد ليطرح تحديًا أكثر تعقيدًا يتمثل في كيفية التوفيق بينه وبين بقية الحقوق والحريات الدستورية. فكلما تدخلت السلطات العمومية لحماية الصحة العامة، برزت إمكانية المساس بجملة من الحقوق الأساسية، كالحرية الشخصية، وحرية التنقل، وحرية التجمع، وحرمة الحياة الخاصة، وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية. ومن ثم، غدت مهمة القضاء الدستوري لا تنحصر في الرقابة على مدى احترام المشرع للحق في الصحة، وإنما تشمل أيضًا مراقبة مدى دستورية القيود المفروضة على الحقوق الأخرى باسم حماية الصحة العامة، بما يضمن عدم تجاوزها لمقتضيات الضرورة والتناسب.

وقد كشفت التجارب الدستورية المقارنة، ولاسيما خلال الأزمات الصحية الكبرى، عن تطور ملحوظ في اجتهادات المحاكم الدستورية، التي سعت إلى إرساء توازن دقيق بين متطلبات حماية الصحة الجماعية وضمان احترام الحقوق والحريات الفردية، مستندة في ذلك إلى مبادئ الشرعية، والضرورة، والتناسب، وعدم التمييز، والرقابة القضائية الفعالة. ومن هذا المنطلق، تقتضي دراسة هذا الاتجاه الوقوف أولًا على كيفية موازنة القضاء الدستوري بين حماية الصحة العامة والحقوق والحريات الفردية، ثم بيان دوره في مراقبة التدابير الاستثنائية المتخذة خلال الأزمات الصحية والطوارئ الوبائية.

---

[259] Supreme Court of India, Paschim Banga Khet Mazdoor Samity v. State of West Bengal, (1996) 4 SCC 37.

[260] Corte Constitucional de Colombia, Sentencia T-760/08, précitée.

[261] Constitutional Court of South Africa, Soobramoney v. Minister of Health (KwaZulu-Natal), CCT 32/97, Judgment of 27 November 1997.

الفقرة الأولى: التوازن بين حماية الصحة العامة والحقوق والحريات الفردية

يفرض ضمان الحق في الصحة على الدولة اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية ترمي إلى الوقاية من الأمراض والحد من انتشارها، غير أن هذه التدابير قد تنعكس على ممارسة عدد من الحقوق والحريات الدستورية. ومن ثم، اضطلع القضاء الدستوري بدور محوري في إخضاع هذه التدخلات لرقابة دقيقة تحول دون تحول مقتضيات الصحة العامة إلى مبرر للتقييد غير المشروع للحريات.

ويستند القضاء الدستوري في هذا المجال إلى مبدأ التناسب، باعتباره الأداة الدستورية الأساسية لتحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة. فلا يكفي أن يكون الهدف المتمثل في حماية الصحة العامة مشروعًا، بل يتعين أيضًا أن تكون الوسائل المعتمدة ضرورية لتحقيقه، وأن تمثل أقل القيود الممكنة على الحقوق والحريات، وألا تؤدي إلى المساس بجوهرها.

وأكد المجلس الدستوري الفرنسي، قبل أن يصبح المجلس الدستوري، في العديد من قراراته المتعلقة بالتشريعات الصحية، أن حماية الصحة العامة تمثل قيمة ذات مكانة دستورية (Objectif de valeur constitutionnelle)، بما يجيز للمشرع فرض قيود على بعض الحقوق، شريطة احترام مبدأ التناسب وعدم تجاوز الحدود اللازمة لتحقيق الغاية الصحية. وقد ظل هذا التوجه حاضرًا كذلك في قراراته الصادرة خلال جائحة كوفيد-19، حيث أخضع تدابير الحجر الصحي والعزل والقيود المفروضة على التنقل لرقابة دقيقة، مميزًا بين القيود الضرورية وتلك التي تمثل مساسًا غير مبرر بالحريات الدستورية.[262]

وسار القضاء الدستوري الألماني في الاتجاه ذاته، إذ اعتمدت المحكمة الدستورية الاتحادية مبدأ "التوافق العملي(Praktische Konkordanz) "، الذي يقضي بضرورة التوفيق بين الحقوق الدستورية المتعارضة دون إهدار أي منها بصورة مطلقة. وانطلاقًا من هذا التصور، اعتبرت أن حماية الحياة والصحة تشكل التزامًا إيجابيًا يقع على عاتق الدولة، غير أن الوفاء بهذا الالتزام لا يعفيها من احترام حرية الأفراد وكرامتهم، مما يفرض خضوع التدابير الصحية لرقابة صارمة تقوم على الضرورة والتناسب.[263]

وامتد هذا التوجه إلى القضاء الدستوري الإسباني، الذي شدد على أن إعلان القيود الصحية لا يبرر تعليق الحقوق الأساسية خارج الحدود التي يسمح بها الدستور، وأن أي تدخل استثنائي ينبغي أن يكون محددًا زمنيًا، وخاضعًا للرقابة القضائية، ومتناسبًا مع طبيعة الخطر الصحي.[264]

ويستفاد من هذه الاجتهادات أن القضاء الدستوري لم يمنح الأفضلية المطلقة لا للحق في الصحة ولا للحريات الفردية، وإنما تبنى مقاربة تقوم على تحقيق التوازن بينهما، انطلاقًا من أن الحقوق الدستورية تشكل وحدة متكاملة، وأن حماية أحدها لا ينبغي أن تؤدي إلى إهدار الآخر إلا في الحدود التي تفرضها الضرورة الدستورية.

---

[262] Décision n° 2020-800 DC du 11 mai 2020, Loi prorogeant l'état d'urgence sanitaire ؛ وDécision n° 2021-819 DC du 31 mai 2021.

[263] Bundesverfassungsgericht (BVerfG), Order of 19 November 2021, 1 BvR 781/21 et al. (Federal Emergency Brake).

[264] Tribunal Constitucional de España, Sentencia 148/2021, de 14 de julio de 2021.

الفقرة الثانية: القضاء الدستوري في مواجهة الأزمات الصحية والطوارئ الوبائية

أبرزت الأزمات الصحية العالمية، وعلى رأسها جائحة كوفيد-19، أهمية القضاء الدستوري باعتباره الضامن لاستمرار دولة القانون حتى في ظل الظروف الاستثنائية. فمع اتساع صلاحيات السلطات التنفيذية لاتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة المخاطر الوبائية، برزت الحاجة إلى رقابة دستورية تحول دون تحول حالة الطوارئ إلى وضع دائم يمس جوهر الحقوق والحريات.

وأخضعت المحاكم الدستورية التدابير الاستثنائية لمجموعة من الضوابط الدستورية، أهمها مشروعية الهدف، ووجود أساس قانوني واضح، وضرورة الإجراء، وتناسبه مع حجم الخطر، وتحديد مدته الزمنية، وإمكانية مراجعته قضائيًا. وبذلك، لم تنظر إلى حالة الطوارئ باعتبارها مجالًا معفيًا من الرقابة، وإنما عدتها ظرفًا يقتضي تعزيز الرقابة حمايةً للحقوق الدستورية.

وأكد المجلس الدستوري الفرنسي، عند فحصه للنظام القانوني للطوارئ الصحية، أن للمشرع سلطة تنظيم التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة، غير أن هذه السلطة تظل مقيدة باحترام الحرية الفردية وحرية التنقل والحياة الخاصة، وهو ما دفعه إلى التصريح بعدم دستورية بعض المقتضيات التي رآها تمس بالحريات بصورة غير متناسبة.[265]

واتجهت المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية إلى النهج نفسه، إذ أقرت بمشروعية التدخلات الاستثنائية الرامية إلى الحد من انتشار الوباء، لكنها شددت على ضرورة خضوعها للمراجعة المستمرة كلما تغيرت المعطيات العلمية والوبائية، بما يمنع استمرار القيود بعد زوال مبرراتها الدستورية.[266]

وسلكت المحكمة الدستورية الإسبانية منحى أكثر تشددًا في بعض أحكامها، عندما اعتبرت أن بعض القيود المفروضة أثناء جائحة كوفيد-19 تجاوزت الإطار الدستوري لحالة الإنذار، وكان يتعين اعتماد نظام دستوري مختلف يتيح فرض تلك القيود، الأمر الذي يعكس حرص القضاء الدستوري على احترام الإجراءات الدستورية حتى في مواجهة أخطر الأزمات الصحية.[267]

وتؤكد هذه الاجتهادات المقارنة أن القضاء الدستوري لم يتعامل مع الأزمات الصحية باعتبارها مبررًا لتعليق الدستور، وإنما اعتبرها مناسبة لتفعيل مبادئه بصورة أكثر دقة، من خلال إخضاع التدابير الاستثنائية لرقابة دستورية مكثفة تكفل حماية الصحة العامة دون التفريط في الضمانات الأساسية للحقوق والحريات.

المبحث الثالث: آفاق حماية الحق في الصحة في الاجتهاد الدستوري المغربي

شهدت المنظومة الدستورية المغربية تطورًا ملحوظًا في مجال تكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها الحق في الصحة، خاصة بعد صدور دستور سنة 2011 الذي ارتقى بهذا الحق إلى مصاف الحقوق الدستورية الملزمة، وألزم الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتعبئة الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين منه. غير أن دسترة الحق في الصحة، على أهميتها، لا تكفي وحدها لضمان الحماية الفعلية لهذا الحق، ما لم تقترن بمنظومة تشريعية متكاملة واجتهاد قضائي دستوري

[265] Conseil constitutionnel, Décision n° 2020-800 DC du 11 mai 2020.
[266] BVerfG, 1 BvR 781/21, 19 November 2021.
[267] Tribunal Constitucional, STC 148/2021, 14 julio 2021.

قادر على تفعيل المقتضيات الدستورية وتأويلها بما ينسجم مع تطور المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومع التحولات التي يعرفها النظام الصحي الوطني.[268]

ويبرز الاجتهاد الدستوري، في هذا السياق، باعتباره آلية أساسية لإضفاء الفعالية على النصوص الدستورية، من خلال بسط الرقابة على التشريعات ذات الصلة بالحق في الصحة، وضمان انسجامها مع المبادئ الدستورية، وفي مقدمتها الكرامة الإنسانية، والمساواة، وعدم التمييز، والأمن القانوني، والتناسب. ورغم حداثة التجربة الدستورية المغربية في مجال الرقابة الدستورية مقارنة ببعض النماذج المقارنة، فإنها أبانت عن مؤشرات مهمة تؤسس لتطور تدريجي في حماية الحقوق الأساسية، بما فيها الحق في الصحة، سواء من خلال اجتهادات المحكمة الدستورية أو من خلال الانفتاح الدستوري على المرجعية الدولية لحقوق الإنسان.[269]

و انطلاقًا من ذلك، يقتضي استشراف آفاق حماية الحق في الصحة بالمغرب الوقوف أولا عند المرتكزات الدستورية والقانونية التي تؤطر هذا الحق، ثم استجلاء السبل الكفيلة بتطوير الاجتهاد الدستوري المغربي بما يعزز الحماية القضائية لهذا الحق، ويواكب التحديات التي يفرضها تطور المنظومة الصحية وتزايد الرهانات المرتبطة بضمان العدالة الصحية والولوج المنصف إلى الخدمات العلاجية.

المطلب الأول: المرتكزات الدستورية والقانونية لحماية الحق في الصحة بالمغرب

لم يعد ضمان الحق في الصحة في المغرب يستند إلى النصوص التشريعية العادية فحسب، بل أصبح يجد أساسه في منظومة دستورية وقانونية متكاملة، تعززت بشكل لافت مع اعتماد دستور سنة 2011 وما أعقبه من إصلاحات تشريعية ومؤسساتية همت قطاع الصحة والحماية الاجتماعية. وقد أسهم هذا التطور في الانتقال من تصور يربط الصحة بمجرد الخدمة العمومية إلى مقاربة دستورية تعتبرها حقًا أساسياً يفرض على الدولة التزامات إيجابية ترمي إلى ضمان الولوج المنصف إلى الخدمات الصحية، وتحسين جودتها، وتكريس مبادئ المساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية.[270]

ولم يقف هذا التطور عند حدود الإقرار الدستوري، بل امتد إلى تبني ترسانة من القوانين والإصلاحات المؤسساتية التي استهدفت تنزيل المقتضيات الدستورية، وتعزيز الحكامة الصحية، وتعميم الحماية الاجتماعية، بما ينسجم مع التوجيهات الملكية والالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم، يقتضي تحديد مرتكزات حماية الحق في الصحة الوقوف، أولًا، عند الأساس الدستوري الذي أرساه دستور سنة 2011، ثم بيان انعكاس الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية على تعزيز الحماية الدستورية لهذا الحق.[271]

---

[268] الفصل 31 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011؛ والفصل 34 المتعلق بالفئات التي تتطلب حماية خاصة؛ وتصدير الدستور الذي أكد سمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، في نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية.

[269] القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية؛ والقانون رقم 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون؛ وانظر أيضًا: دستور منظمة الصحة العالمية (1946)، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، باعتبارهما من المرجعيات الدولية المؤطرة للحق في الصحة.

[270] الفصل 31 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011؛ الفصل 154 المتعلق بمبادئ سير المرافق العمومية؛ الفصل 155 بشأن خضوع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمساءلة؛ وتصدير الدستور الذي أكد التزام المملكة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميًا.

[271] القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية؛ القانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية؛ القانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية؛ القانون رقم 07.22 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة؛ والقانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

الفقرة الأولى: الحماية الدستورية للحق في الصحة في دستور 2011

كرّس دستور المملكة المغربية لسنة 2011 الحق في الصحة باعتباره أحد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، بعدما ألزم الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتعبئة جميع الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة. ويعكس هذا المقتضى انتقال المشرع الدستوري من تصور تقليدي يعتبر الخدمات الصحية مجرد مرفق عمومي، إلى مقاربة حقوقية تجعل الولوج إلى الخدمات الصحية حقًا دستوريًا يترتب عنه التزام إيجابي يقع على عاتق السلطات العمومية.[272]

ولا يقتصر الأساس الدستوري للحق في الصحة على الفصل 31 وحده، وإنما يمتد إلى عدد من المقتضيات الدستورية التي تشكل إطارًا متكاملاً لحمايته. فيفرض الفصل 154 خضوع المرافق العمومية لمعايير المساواة في الولوج والاستمرارية والجودة، بينما يلزم الفصل 155 أعوان المرافق العمومية باحترام مبادئ النزاهة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وهي مبادئ تنعكس بصورة مباشرة على أداء المرفق الصحي وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.[273] كما يعزز الفصل السادس مبدأ سمو الدستور وخضوع جميع السلطات للقانون، بما يضمن خضوع السياسات الصحية للرقابة الدستورية كلما مست بالحقوق الأساسية.

ويتعزز هذا الإطار الداخلي بما أقره تصدير الدستور من التزام المملكة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميًا، الأمر الذي يسمح بالاستئناس بالمعايير الدولية عند تفسير مضمون الحق في الصحة. ويبرز ذلك بصفة خاصة في المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تقر بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، وهو ما ينسجم مع التوجه الذي اعتمده الدستور المغربي في مجال حماية الحقوق الاجتماعية.[274]

وأكدت المحكمة الدستورية المغربية، في عدد من قراراتها، أن ممارسة المشرع لاختصاصه في تنظيم الحقوق والحريات تظل مقيدة بوجوب احترام أحكام الدستور وعدم المساس بجوهر الحقوق المضمونة دستورياً، بما يفتح المجال لإخضاع التشريعات المرتبطة بالمنظومة الصحية لرقابة دستورية كلما أخلت بمبادئ المساواة أو التناسب أو الأمن القانوني. ويبرز هذا التوجه بوضوح في رقابتها على القوانين التنظيمية والعادية ذات الصلة بالحقوق الأساسية، بما يؤكد أن الحق في الصحة لم يعد مجرد التزام سياسي، بل أصبح حقًا قابلاً للحماية الدستورية متى توفرت آليات تفعيله.[275]

ومن التطبيقات العملية لهذا التوجه، إقرار ورش تعميم الحماية الاجتماعية باعتباره تنزيلًا مباشرًا للفصل 31 من الدستور، بما يهدف إلى توسيع الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة مختلف فئات المجتمع، وتقليص الفوارق في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية.

---

[272] الفصل 31 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

[273] الفصلان 154 و155 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

[274] تصدير دستور المملكة المغربية لسنة 2011؛ المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966؛ التعليق العام رقم 14 (2000) الصادر عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة.

[275] المحكمة الدستورية المغربية، قرار رقم 18/70 بتاريخ 6 مارس 2018 (في شأن تنظيم الحقوق والحريات وحدود سلطة المشرع)، مع الاستئناس بالاجتهاد العام للمحكمة في إخضاع تنظيم الحقوق للضوابط الدستورية.

الفقرة الثانية: انعكاس الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية على تعزيز الحماية الدستورية

استدعى تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحق في الصحة اعتماد إصلاحات تشريعية ومؤسساتية عميقة هدفت إلى إعادة هيكلة المنظومة الصحية الوطنية وتعزيز نجاعتها. وانطلقت هذه الإصلاحات من اعتبار أن الحماية الدستورية لا تتحقق بمجرد الاعتراف بالحق، وإنما تقتضي توفير آليات قانونية ومؤسساتية تضمن ممارسته بصورة فعلية، وهو ما برز بوضوح في الإصلاحات التي شهدها القطاع الصحي خلال السنوات الأخيرة.

وتُرجم هذا التوجه من خلال إصدار القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، الذي وضع المبادئ العامة لإصلاح القطاع الصحي، وربط تنظيمه بمبادئ الجودة والإنصاف والحكامة الجيدة والاستمرارية في تقديم الخدمات الصحية، بما ينسجم مع المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحق في الصحة.[276] كما أُحدثت المجموعات الصحية الترابية بموجب القانون رقم 08.22، بهدف تحقيق الجهوية الصحية، وتحسين توزيع الخدمات الصحية بين مختلف جهات المملكة، وتقريب العلاج من المواطنين، خاصة بالمناطق القروية والنائية[277].

وامتد الإصلاح إلى تدعيم الحكامة الصحية، من خلال إحداث الهيئة العليا للصحة بمقتضى القانون رقم 07.22، لتتولى تقييم جودة الخدمات الصحية، وإعداد التوصيات العلمية، والمساهمة في تقنين الممارسات الطبية، بما يعزز فعالية الحق الدستوري في الصحة ويضمن استمرارية تطوير المنظومة الصحية وفق المعايير الدولية.[278] كما أعيد تنظيم الموارد البشرية الصحية بإصدار القانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية، الذي استهدف الرفع من جاذبية المهن الصحية وتحسين تدبير الكفاءات، باعتبار العنصر البشري أحد أهم مقومات ضمان الحق في العلاج.

ويبرز الأثر العملي لهذه الإصلاحات في إطلاق مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، الذي يعد من أكبر الأوراش الاجتماعية بالمغرب، حيث أصبح ملايين المواطنين يستفيدون من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بعد توسيع نطاق المستفيدين، بما يجسد الانتقال من الحماية الدستورية النظرية إلى ضمانات قانونية ومؤسساتية أكثر فعالية. كما أسهمت الرقمنة الصحية، وإرساء السجل الوطني للسكان، وتطوير المنصات الرقمية الخاصة بالتغطية الصحية، في تسهيل الولوج إلى الخدمات الصحية وتحسين جودة تدبيرها.

ومع ذلك، يظل تحقيق الحماية الدستورية الكاملة للحق في الصحة رهينًا باستمرار تنزيل هذه الإصلاحات على أرض الواقع، وتعزيز الرقابة القضائية والدستورية على تنفيذها، بما يكفل احترام مبادئ المساواة والإنصاف والجودة، ويحول دون بقاء النصوص الدستورية والتشريعية مجرد ضمانات شكلية لا تجد امتدادها في الواقع العملي.

---

[276] القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، الجريدة الرسمية عدد 7213 بتاريخ 24 يوليوز 2023.

[277] القانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية، الجريدة الرسمية عدد 7213 بتاريخ 24 يوليوز 2023.

[278] القانون رقم 07.22 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة، الجريدة الرسمية عدد 7213 بتاريخ 24 يوليوز 2023.

المطلب الثاني: آفاق تطوير الاجتهاد الدستوري المغربي في مجال الحق في الصحة

لم يعد تطوير الحماية الدستورية للحق في الصحة رهينًا بإقرار النصوص الدستورية أو بإصدار التشريعات المنظمة للقطاع الصحي، وإنما أصبح مرتبطًا بمدى قدرة الاجتهاد الدستوري على تفعيل هذه المقتضيات وتأويلها بما يحقق الفعالية العملية للحق. فالتجارب الدستورية الحديثة أبانت أن القيمة الحقيقية للحقوق الأساسية لا تتحدد فقط من خلال النصوص التي تقررها، وإنما من خلال الكيفية التي يفسر بها القضاء الدستوري تلك النصوص، ويوازن بين مقتضياتها وبين الاعتبارات المرتبطة بالمصلحة العامة ومتطلبات التنمية والموارد المتاحة.

وفي هذا الإطار، تبدو التجربة المغربية مؤهلة للاستفادة من التطور الذي عرفته المحاكم الدستورية المقارنة، خاصة في مجال حماية الحقوق الاجتماعية، مع مراعاة خصوصيات النظام الدستوري الوطني. كما يقتضي تعزيز الحماية القضائية للحق في الصحة تطوير آليات الرقابة الدستورية، وترسيخ ثقافة قضائية تجعل من الحقوق الاجتماعية حقوقًا قابلة للحماية الفعلية، لا مجرد التزامات موجهة للمشرع أو للإدارة. وانطلاقًا من ذلك، سيتم تناول استلهام التجارب الدستورية المقارنة في تطوير الاجتهاد الدستوري المغربي، ثم بيان السبل الكفيلة بتعزيز الحماية القضائية الفعلية للحق في الصحة.

الفقرة الأولى: استلهام التجارب الدستورية المقارنة في تطوير الاجتهاد الدستوري المغربي

يفرض التطور المتسارع الذي تعرفه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إعادة النظر في أساليب تفسير النصوص الدستورية، بما يسمح بإضفاء فعالية أكبر على الحق في الصحة. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال انفتاح القضاء الدستوري المغربي على الاجتهادات المقارنة، باعتبارها مصدرًا للاستئناس لا للإلزام، وبما ينسجم مع الخصوصية الدستورية للمملكة.

ويبرز هذا التوجه في ضوء ما كرسه دستور سنة 2011، الذي أكد في تصديره التزام المملكة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميًا، والعمل على ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة في نطاق أحكام الدستور وثوابتها. ويفتح هذا الاختيار الدستوري المجال أمام المحكمة الدستورية للاستئناس بالاجتهادات المقارنة كلما تعلق الأمر بتفسير مضمون الحقوق الأساسية، ومن بينها الحق في الصحة، خاصة في ظل غياب اجتهاد وطني غزير في هذا المجال.[279]

وأظهرت التجارب المقارنة أهمية اعتماد مبادئ دستورية عامة، من قبيل التناسب، والكرامة الإنسانية، وعدم التراجع عن مستوى حماية الحقوق الاجتماعية، والالتزامات الإيجابية للدولة. فقد وسعت المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية من نطاق حماية الحقوق الاجتماعية من خلال ربطها بمبدأ الكرامة الإنسانية ومبدأ الدولة الاجتماعية، معتبرة أن على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان الحد الأدنى من شروط العيش الكريم، بما يشمل الولوج إلى الخدمات الصحية الأساسية.[280] كما اتجه المجلس

[279] دستور المملكة المغربية لسنة 2011؛ الفصل 31 من الدستور؛ الفصل 55 من الدستور فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية.

[280] Bundesverfassungsgericht, Judgment of 9 February 2010, 1 BvL 1/09 (Hartz IV) ، الذي ربط الحد الأدنى للعيش الكريم بمبدأ الكرامة الإنسانية والدولة الاجتماعية، وهو من أهم الأحكام المرجعية في حماية الحقوق الاجتماعية.

الدستوري الفرنسي إلى اعتبار حماية الصحة العامة هدفًا ذا قيمة دستورية، الأمر الذي مكنه من إخضاع التشريعات الصحية لرقابة دقيقة تقوم على مبدأ التناسب، دون إهدار باقي الحقوق والحريات.[281]

ويمكن للاجتهاد الدستوري المغربي أن يستفيد من هذه التوجهات، ليس باستنساخ الحلول التي تبنتها المحاكم الأجنبية، وإنما بتطوير منهجية تفسيرية تستحضر الخصوصية الوطنية، وتستند إلى المبادئ الدستورية التي أقرها دستور 2011، وفي مقدمتها المساواة، والكرامة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، والحكامة الجيدة، والأمن القانوني. ومن شأن هذا الانفتاح أن يسهم في إغناء الرقابة الدستورية، وأن يعزز مكانة المحكمة الدستورية باعتبارها ضامنًا فعليًا للحقوق الاجتماعية، لا سيما في ظل تنامي المنازعات المرتبطة بالسياسات الصحية وتعميم الحماية الاجتماعية.

كما يقتضي هذا التطور تكريس ثقافة قضائية تعتمد على الحوار القضائي غير المباشر مع المحاكم الدستورية المقارنة، والاستئناس بما استقر عليه القضاء الدولي والإقليمي في مجال الحق في الصحة، كلما كان ذلك منسجمًا مع أحكام الدستور المغربي، وهو ما من شأنه أن يعزز الأمن القانوني ويوحد معايير حماية الحقوق الأساسية.

الفقرة الثانية: سبل تعزيز الحماية القضائية الفعلية للحق في الصحة

يستوجب ضمان الحماية الفعلية للحق في الصحة تجاوز مرحلة الإقرار الدستوري إلى مرحلة التفعيل القضائي، وذلك من خلال تمكين الأفراد من آليات قانونية فعالة للطعن في كل تشريع أو إجراء من شأنه أن يمس هذا الحق دون مبرر دستوري. فكلما اتسعت رقابة القضاء الدستوري على التشريعات المرتبطة بالحقوق الاجتماعية، ازدادت فعالية الضمانات الدستورية وتحول الحق في الصحة من مبدأ دستوري إلى حق قابل للإنفاذ.

ويشكل تفعيل آلية الدفع بعدم دستورية القوانين إحدى أهم الوسائل الكفيلة بتعزيز هذه الحماية، إذ أصبح بإمكان المتقاضين، وفق الشروط التي يحددها القانون، إثارة عدم دستورية النصوص التشريعية التي تمس بالحقوق والحريات المضمونة دستورياً أثناء نظر المحاكم في النزاعات المعروضة عليها. وتمثل هذه الآلية تحولًا نوعيًا في الرقابة الدستورية المغربية، لأنها تجعل الأفراد شركاء في حماية الدستور والحقوق الأساسية، ومن بينها الحق في الصحة.[282]

ويقتضي تطوير الاجتهاد الدستوري أيضًا اعتماد تفسير دينامي للنصوص الدستورية، يأخذ بعين الاعتبار تطور العلوم الطبية، والتحولات الاجتماعية، والالتزامات الدولية للمغرب، بدل الاقتصار على التفسير الحرفي للمقتضيات الدستورية. فالقاضي الدستوري مطالب بالنظر إلى الحق في الصحة باعتباره حقًا مترابطًا مع الحق في الحياة، والكرامة الإنسانية، والمساواة، والحماية الاجتماعية، بما يسمح بإرساء حماية متكاملة للحقوق الأساسية.

كما يقتضي تعزيز الحماية القضائية توسيع دائرة التعليل الدستوري في قرارات المحكمة الدستورية، بما يسمح ببناء اجتهاد مستقر يمكن للمشرع والقضاء العادي والإدارة الاسترشاد به عند إعداد النصوص

---

[281] Conseil constitutionnel, Décision n° 90-283 DC du 8 janvier 1991 ، التي كرست حماية الصحة العامة كهدف ذي قيمة دستورية، ثم تأكد هذا الاتجاه في القرار رقم DC 800-2020 بتاريخ 11 ماي 2020 بشأن قانون تمديد حالة الطوارئ الصحية.

[282] الفصل 133 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011؛ القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.

القانونية أو تطبيقها. ومن شأن تراكم هذا الاجتهاد أن يسهم في إرساء الأمن القانوني، ويعزز الثقة في القضاء الدستوري باعتباره الحارس الأعلى للحقوق والحريات.

ويظل نجاح هذه الآفاق رهينًا باستمرار الإصلاحات المؤسساتية التي يشهدها قطاع الصحة، وبترسيخ التعاون بين المحكمة الدستورية وباقي مكونات المنظومة القضائية، بما يضمن التطبيق الفعال للمقتضيات الدستورية، ويحقق التوازن بين الإمكانات المالية للدولة ومتطلبات الحماية الفعلية للحق في الصحة، في إطار احترام مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف والمساواة.

خلاصة عامة:

يستفاد من تحليل الأساس الدستوري للحق في الصحة واستقراء اتجاهات الاجتهاد الدستوري المقارن أن التطور الذي عرفته الحماية الدستورية لهذا الحق لم يكن نتيجة التوسع في الاعتراف الدستوري به فحسب، وإنما كان ثمرة الدور الذي اضطلع به القضاء الدستوري في إعادة بناء مضمونه القانوني، من خلال إضفاء قراءة دينامية للنصوص الدستورية تستحضر وحدة الحقوق الأساسية وترابطها، وتتعامل مع الحق في الصحة باعتباره أحد المقومات الجوهرية لحماية الحق في الحياة وصون الكرامة الإنسانية وتحقيق المساواة الفعلية بين الأفراد.

وقد أبرزت التجارب الدستورية المقارنة أن القضاء الدستوري لم يعد يقتصر على مراقبة مدى مطابقة التشريعات لأحكام الدستور بمفهومها الشكلي، وإنما أصبح يسهم في بلورة مضمون الحقوق الدستورية ورسم حدود التزامات السلطات العامة تجاهها، بما يجعل من الرقابة الدستورية أداة لتكريس الفعالية القانونية للحقوق والحريات، وليس مجرد وسيلة لضبط المشروعية الدستورية للنصوص. ومن هذا المنطلق، غدا الحق في الصحة من الحقوق التي تتحدد حمايتها بمدى قدرة القضاء الدستوري على المواءمة بين مقتضيات الصالح العام ومتطلبات حماية الحقوق الأساسية، وفق مقاربة قوامها الضرورة والتناسب واحترام جوهر الحق.

كما بينت الدراسة أن التجربة الدستورية المغربية، وإن كانت قد عرفت تطورا ملحوظا على مستوى الإقرار الدستوري بالحق في الصحة، فإن الرهان الحقيقي لا ينصرف إلى وجود النص الدستوري في حد ذاته، وإنما إلى كيفية تفعيله من خلال اجتهاد دستوري قادر على استثمار ما يتضمنه الدستور من قيم ومبادئ مؤطره للحقوق الأساسية، بما يمنح الحق في الصحة حماية تتجاوز الإقرار النظري إلى الإعمال القضائي الفعلي. فالنصوص الدستورية، مهما بلغت درجة دقتها، تظل في حاجة إلى اجتهاد قضائي يحدد نطاقها، ويضبط آثارها، ويضمن انسجامها مع الغايات التي ابتغاها المشرع الدستوري.

وانطلاقا من ذلك، يتبين أن الإجابة عن الإشكالية التي انطلقت منها هذه الدراسة تقود إلى نتيجة مفادها أن الاجتهاد الدستوري المقارن أسهم بدرجات متفاوتة في الارتقاء بالحق في الصحة إلى مصاف الحقوق الدستورية القابلة للحماية القضائية، من خلال تطوير مضمونه وإرساء مبادئ دستورية تحدد نطاق الالتزامات الملقاة على عاتق الدولة في مجال حمايته. وفي المقابل، فإن مستقبل الحماية الدستورية لهذا الحق في المغرب يظل رهينا بمدى تطور الاجتهاد الدستوري الوطني وقدرته على استثمار الإمكانات التي يتيحها دستور سنة 2011، بما يعزز فعالية الرقابة الدستورية على التشريعات والسياسات العمومية ذات الصلة بالصحة، ويكرس مكانة القضاء الدستوري باعتباره الضامن لسمو الدستور والحامي الفعلي للحقوق والحريات الأساسية في إطار دولة الحق والقانون.

لائحة المراجع

المراجع العربية

أ- الكتب

1 .عبد الإله بلقزيز، الدولة والدستوروحقوق الإنسان، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

2 .محمد أمين المهدي، الحماية الدستورية للحقوق والحريات العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017.

3 .عبد الكريم الطالب، الوجيزفي القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعات متعددة.

4. محمد عبد السلام، القضاء الدستوري وحماية الحقوق والحريات العامة، دار النهضة 4. العربية، القاهرة، 2016.

ب الدساتير، التشريعات الوطنية

1 .دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

2 .القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية.

3 .القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.

4 .القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، الجريدة الرسمية عدد 7213 بتاريخ 24 يوليوز 2023.

5 .القانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية، الجريدة الرسمية عدد 7213 بتاريخ 24 يوليوز 2023.

6 .القانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية.

7 .القانون رقم 07.22 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة، الجريدة الرسمية عدد 7213 بتاريخ 24 يوليوز 2023.

ج- الاجتهاد القضائي المغربي

1. المحكمة الدستورية المغربية، القرار رقم 18/70 بتاريخ 6 مارس 2018. القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

ثانياً: المراجع الفرنسية والأجنبية

أ- الكتب

1. Louis Favoreu et al., Droit constitutionnel, 21e éd., Dalloz, Paris, 2019.

2. Donald P. Kommers & Russell A. Miller, The Constitutional Jurisprudence of the Federal Republic of Germany, 3rd ed., Duke University Press, 2012.

3. Aharon Barak, Proportionality: Constitutional Rights and Their Limitations, Cambridge University Press, 2012.

ب- المقالات العلمية

1. Olivier Dutheillet de Lamothe, « Les droits sociaux dans la jurisprudence constitutionnelle », Revue française de droit constitutionnel, n° 63, 2005

ج- الوثائق والاتفاقيات الدولية

1 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2200 (د-21) بتاريخ 16 ديسمبر 1966.

2. Comité des droits économiques, sociaux et culturels, Observation générale n° 14 (2000), Le droit au meilleur état de santé susceptible d'être atteint.

3 .لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14 (2000) بشأن الحق في الدساتير الأجنبية.

4. دستور جمهورية مصر العربية لسنة تمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة.

1. Constitution of the Republic of South Africa, 1996.

2. Constituição da República Federativa do Brasil de 1988.

3. Constituição da República Portuguesa de 1976.

د- الدساتير الأجنبية

1. Constitution of the Republic of South Africa, 1996.

2. Constituição da República Federativa do Brasil de 1988.

3. Constituição da República Portuguesa de 1976.

4. دستور جمهورية مصر العربية لسنة 2014.

هـ- أحكام المحاكم الدستورية والوطنية

جنوب أفريقيا

1. Minister of Health and Others v. Treatment Action Campaign and Others, CCT 8/02, Judgment of 5 July 2002.
2. 2Soobramoney v. Minister of Health (KwaZulu-Natal), CCT 32/97, Judgment of 27 November 1997.

كندا

3. Chaoulli v. Quebec (Attorney General), 2005 SCC 35.

كولومبيا

4. Corte Constitucional de Colombia, Sentencia T-760/08, 31 July 2008.

الهند

5. Paschim Banga Khet Mazdoor Samity v. State of West Bengal, (1996) 4 SCC 37.

فرنسا

6. Conseil constitutionnel, Décision n° 90-283 DC du 8 janvier 1991.

7. Conseil constitutionnel, Décision n° 2020-800 DC du 11 mai 2020.

8. Conseil constitutionnel, Décision n° 2021-819 DC du 31 mai 2021.

ألمانيا

9. Bundesverfassungsgericht (BVerfG), Judgment of 9 February 2010, 1 BvL 1/09 (Hartz IV).

10. Bundesverfassungsgericht (BVerfG), Order of 19 November 2021, 1 BvR 781/21 (Federal Emergency Brake).

إسبانيا

11. Tribunal Constitucional de España, Sentencia 148/2021, de 14 de julio de 2021.

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

12. Calvelli and Ciglio v. Italy, Judgment of 17 January 2002.

13. Lopes de Sousa Fernandes v. Portugal, Grand Chamber, Judgment of 19 December

الدكتور محمد عالي المختار التقي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط

العدالة المجالية والتفاوتات الترابية: مقاربة نظرية في تحليل اللامساواة المكانية في الفكر الجغرافي المعاصر

Spatial Justice and Territorial Disparities: A Theoretical Approach to Analyzing Spatial Inequalities in Contemporary Geographical Thought

ملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع العدالة المجالية والتفاوتات الترابية بوصفهما مدخلا أساسيا لفهم اللامساواة المكانية في الفكر الجغرافي المعاصر. وتستند إلى حقيقة أن المجال الجغرافي ليس وعاء محايدا، بل هو بناء تاريخي واجتماعي وسياسي و اقتصادي تتفاعل فيه علاقات السلطة والسياسات العمومية و أنماط التوزيع المتباينة للموارد والخدمات، لتسهم في إنتاج المزيد من التفاوتات وتعيد إنتاجها. وتهدف هذه الدراسة إلى ضبط العلاقات المفاهيمية بين التفاوت واللامساواة والعدالة المجالية، وتتبع نشأة المفهوم وتطوره في الدراسات الجغرافية، وبيان قيمة المقاربتين الجغرافية والاقتصادية في تفسير الاختلالات الترابية. وإلى مناقشة مكانة العدالة المجالية في تحليل توزيع الموارد والخدمات و أنماط الوصول إليها، وصلة ذلك بالتخطيط والتماسك الترابي والتنمية المستدامة. وقد واعتمد هذه الدراسة منهجا تحليليا تركيبيا قائما على مراجعة نقدية للأدبيات وتفكيك المفاهيم، ومقارنة المقاربات النظرية. وخلصت هذه الدراسة إلى أن اللامساواة المكانية ليست خللا تقنيا في التوزيع فحسب، و إنما هي ظاهرة بنيوية متعددة الأبعاد، تقتضي معالجتها مقاربة ترابية متكاملة تربط العدالة المجالية بالعدالة الاجتماعية وتوجه التخطيط والسياسات العامة نحو توزيع أكثر إنصافا وفعالية. الكلمات المفتاحية: اللامساواة المكانية، التفاوتات الترابية، العدالة المجالية، التنمية الترابية، التماسك الترابي.

المقدمة:

تُعتبر التفاوتات المجالية ظاهرة معقدة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية على نحو يصعب عزله أو تفسيره من زاوية أحادية البعد. فغياب العدالة في توزيع الموارد والخدمات بين المناطق ينتج ما يمكن تسميته باللامساواة المجالية، وهي حالة تتجلى فيها الفجوات واضحة في مستويات التنمية بين المناطق والأقاليم والجهات. هذه الفجوات ليست مجرد انعكاس للنمو الاقتصادي غير المتكافئ، بل هي أيضا انعكاس للارتباط التاريخي المتجذر بالسياسات التنموية وبطبيعة البنى التحتية، وبالمقدرة المؤسسية على استيعاب وتوظيف الاستثمارات عبر المجال بكفاءة. ومن اللافت في هذا السياق أن الكثير من الدول النامية لا زالت تواجه استمرارا لهذه التفاوتات رغم جهود التخطيط الإقليمي والتنموي.

وفي هذا السياق تشير القراءات النظرية لدراسة موضوع العدالة المجالية ومسألة التفاوتات الترابية بشكل عام، إلى ضرورة تجاوز الشعارات نحو إجراءات عملية تستند إلى سياسات عامة واضحة ومشاركة

اجتماعية فعالة[283]. وهذا ما استدعى من الباحثين تطوير أدوات تحليل مكاني مدمجة تحقق قياسات أكثر دقة للتفاوتات المجالية وتسمح بمحاكاة سيناريوهات مختلفة للتنمية الإقليمية. ونماذج تحليل مكاني متنوعة توفر مدخلات كمية مهمة لفهم السياق الاقتصادي للتفاوتات والفوارق المكانية[284]. غير الصورة المتكاملة الأكثر شمولا لذلك الفهم لا تتجلى الا من خلال دمجها مع التحليلات المكانية للجغرافيا الاجتماعية، والتي تسمح بربط البيانات المكانية بالسلوكيات السكانية وبأنماط التوزيع المكانية. ومن ما سبق لا تبدو مسألة العدالة المجالية وإشكالية التفاوتات الترابية مجرد مشكلة اقتصادية أو تخطيطية وإنما هي انعكاس لنمط من العلاقات بين المجال والمجتمع والسياسة التنموية. ويتطلب فهم تكل المشكلة معالجة متزامنة لجذور اللامساواة المكانية وآليات إنتاجها واستمرارها عبر الزمن من عدة زوايا علمية أبرزها زاوية المعالجة الجغرافية.

وفي هذ الإطار تنزل دراستا هذه لموضوع "العدالة المجالية والتفاوتات الترابية: مقاربة نظرية في تحليل اللامساواة المكانية في الفكر الجغرافي المعاصر"، انطلاقا من إشكالية محورية متجسدة في محاولة تفسير التفاوتات المجالية من منظور العدالة الترابية، عبر دراسة العلاقة المعقدة بين توزيع الموارد والخدمات واللامساواة المكانية التي تنتج عن تراكمات تاريخية وسياسات تنموية غير متكافئة. الإشكالية التي تنبني على فرضية أن المجال الجغرافي ليس مجرد حيز مكاني محايد، بل هو فضاء يتحكم فيه توزيع السلطة والموارد؛ وأن غياب التوازن في هذا التوزيع يولد حالات من اللامساواة المجالية يصعب معالجتها بالحلول التقنية وحدها. وتتفرع هذه الإشكالية إلى عدة تساؤلات فرعية تعكس تعدد أبعاد العدالة التفاوتات الترابية واللامساواة المكانية؛ وهي: ما هي الجذور النظرية لمسألة التفاوتات واللامساواة الترابية؟ وما هي الفروق المفاهيمية بين كل منهما؟ وما هي العوامل البنيوية والتاريخية التي تكرس التفاوتات الترابية؟ وكيف نشأ وتطور مفهوم العدالة المجالية؟ وما هي أبرز المقاربات النظرية الأكثر صلة بتحليل مسألة العدالة المجالية والتفاوتات الترابية؟ وما هي أبرز مدارسها الجغرافية؟ وما هي المكانة التي تحتلها الدراسة الجغرافية في تشخيص وتحليل اللامساواة الترابية؟ وما هي أبرز الأبعاد والمؤشرات الجغرافية التحليلية القادرة على قياس وتقييم مستويات العدالة المكانية بدقة؟

ونهدف من هذه الدراسة من خلال الإجابة عن تلك التساؤلات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية المنطلقة من الفرضية والأسئلة السابقة، أبرزها:

- تقديم إضافة نوعية للنقاش الأكاديمي حول العدالة المجالية والتفاوتات الترابية، والاسهام بناء إطار نظري تفسيري لظاهرة التفاوتات المجالية يمثل خطوة أساسية لفهم العلاقات المعقدة بين توزيع الموارد والخدمات وإعادة إنتاج اللامساواة الترابية. يوفر خريطة ذهنية للباحثين تمكنهم من تحديد عناصر الظاهرة وفك التشابكات بين مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمكانية. من زوايا مختلفة متعدد الأبعاد والاختصاصات، بالتركيز على المنظور الجغرافي.
- تحليل مفهوم العدالة المجالية بشكل معمق، يوضح أبعاده النظرية والتطبيقية ويربطه بمفاهيم الجغرافيا الاجتماعية والسياسات التنموية المعاصرة.

283 - امهاوش، سعيد، والمولودي، محمد. (د. ت). العدالة المجالية وتحديات التنمية الترابية بالمغرب؛ ص 2

284 - قطيشات، رانية، والعساف، تسنيم (2024). تقييم التباينات الإقليمية الاجتماعية والاقتصادية: دليل من الأردن. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية, 51(4), 325–341. ص: 3.

- إبراز تطور مفهوم العدالة المجالية في الفكر الجغرافي المعاصر، ورصد التحولات التي شهدتها المقاربات الجغرافية حوله.

أولا: العدالة المجالية والتفاوتات الترابية، المفهوم والجذور النظرية

يقتضي تحليل العدالة المجالية البدء بضبط مفهوم التفاوتات المجالية وتمييزه عن المفاهيم ذات الصلة. فالفروق بين المناطق والأقاليم في مستويات الدخل والتجهيز وفرص العمل وتوزيع الموارد والخدمات لا تمثل مجرد اختلافات كمية، بل قد تتحول، نتيجة تراكم السياسات والاختلالات البنيوية، إلى أشكال مستمرة من الحرمان والإقصاء المجالي. ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المحور الأسس المفاهيمية والنظرية للتفاوتات، كما سنناقش فيه قيمة العدالة المجالية كأداة لتحليل أنماط توزيع الموارد والأنشطة والخدمات، والكشف عن ارتباط اللامساواة المكانية بعلاقات المركز والهامش، وبمدى قدرة التنظيم الترابي على تعزيز التماسك بين الأقاليم أو إضعافه.

1. مفهوم التفاوتات الترابية

يمكن النظر إلى التفاوتات المجالية باعتبارها انعكاسا لتوزيع غير متكافئ للموارد والفرص والخدمات عبر مختلف الأقاليم والمناطق الجغرافية، وهو توزيع تحكمه عوامل اجتماعية و اقتصادية وسياسية وبنيوية متفاعلة على مدى زماني متسع[285]. إذ يرتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا ببنية المجتمع والاقتصاد السياسي الذي يحدد كيف تُنتج وتستهلك الموارد، ويكرس في أحيان كثيرة حالة من اللامساواة المكانية التي يصعب تفكيكها دون مقاربة شاملة. وضمن هذا السياق، يمكن أن ينظر إلى العدالة المجالية بأنها تلك العملية التي تسعى الى معالجة تلك الفوارق بما يحقق توزيعا منصفا للثروات والخدمات بين المناطق ويضمن إمكانية وصول متساوية للسكان بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية. وفي هذا الإطار يعرّف التفاوت المجالي بأنه فجوة في مؤشرات التنمية أو المعيشة بين مناطق مختلفة، وقد تتجسد هذه الفجوة في مستويات الدخل أو في فرص العمل أو في إمكانية الوصول إلى المرافق العامة والبنى الخدمية الأساسية كالصحة والتعليم والنقل. ولا تنشأ تلك الفوارق بمعزل عن السياق التاريخي والسياسات التنموية السابقة داخل المجال؛ فإرث التخطيط المركزي وسياسات النمو المتركزة على أقاليم بعينها يعيد إنتاج نفس الأنماط من التوزيع المتباين مجاليا. ويتداخل هذا المفهوم أيضا مع أدوات قياس كمية تسمح برصد تلك الفوارق بدقة. من تلك الأدوات معامل جيني ومنحنى لورينز اللذان يقيسان درجة عدم المساواة في توزيع الدخل أو الثروة، فضلا عن مؤشرات الارتباط المكاني كـ Moran's I التي تكشف نمط التجمع أو الانتشار للخدمات والمؤسسات[286]. ويسمح دمج هذه المؤشرات بتحليلات نظم المعلومات الجغرافية (SIG)، ببناء خرائط توضيحية تبين مناطق العجز والفائض المكاني وتبرز حدة التفاوت الترابية. ويُعتبر مؤشر الـ Location Quotient مثالا مهما لأنه يوفر قياس نسبي لتركيز نشاط اقتصادي أو اجتماعي معين في منطقة مقارنة بالمعدل الوطني[287]. كما قد تأخذ التفاوتات المجالية شكلا من أشكال الفصل الاجتماعي-المجالي الواضح بين المركز والهامش. فدراسة النماذج الحضرية كالنموذج الأنجلوسكسوني تُظهر انتقال الطبقات الاجتماعية الوسطى والعليا إلى الضواحي وترك مراكز المدن للفئات الأقل دخلا والأقليات

285 - عبد العال أحمد محمد (2011)، جغرافية التنمية. . مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية ، مكتبة الجزيرة ورد، ص: 26.

286 - الرحيلي، مرام فيصل، والعمري، نهله هليل بريك. (2025). تحليل العدالة المكانية لتوزيع مراكز الرعاية الصحية الأولية في المدينة المنورة .*المجلة العربية لنظم المعلومات الجغرافية، مج18, ع1* ، 99-128، ص 19

287 - قطيشات, رانية، والعساف، تسنيم (2024). م. س، ص 14.

العرقية، ما يؤدي إلى تشكل "مدن داخل المدن" مع تفاوت صارخ في مستوى الخدمات والبنية التحتية[288]. هذا الفصل لا يقتصر على المدن الكبيرة بل يمكن اكتشافه أيضا في مدن أصغر حيث تتوزع الموارد والأنشطة بشكل غير متجانس بين المركز والأطراف[289]. وتتجلى الأبعاد الريفية للتفاوتات المجالية، بدورها وبوضوح في بلدان افريقية عديدة حيث تواجه المناطق الريفية النائية صعوبة كبيرة في الوصول إلى الخدمات العامة وشبكات النقل[290].

2. الفرق بين المفاهيم الأساسية

1. 2. التفاوت: يُعتبر مفهوم التفاوت إحدى الركائز المهمة لفهم اللامساواة المجالية، التي تعكس الفجوات القائمة بين الوحدات الجغرافية أو الاجتماعية في مؤشرات أساسية عديدة مثل: الدخل وفرص العمل ومستويات التعليم والصحة، فضلا عن إمكانية الوصول للبنية التحتية والخدمات. وليست هذه الفجوات مجرد أرقام إحصائية، بل هي نتاج لتاريخ طويل من السياسات التي قد تكون موجهة بشكل متحيز نحو مناطق معينة على حساب أخرى. ويعكس هذا النمط من التوزيع تداخل العوامل البنيوية والاقتصادية والسياسية التي تنتج التفاوت وتعيد إنتاجه على المدى الطويل. ويمكن أن يكون التفاوت اقتصاديا بحتا حيث يكشف عن عدم تكافؤ في توزيع الموارد والدخل والثروات بين الأقاليم[291]، لكنه يحمل كذلك أبعادا اجتماعية وثقافية تؤثر على قدرة السكان في مختلف المناطق على الاستفادة من تلك الموارد حتى عندما تكون متاحة. وتُظهر الدراسات أن التفاوتات المكانية غالبا ما تتر افق مع تفاوتات زمنية في تطور المؤشرات التنموية؛ فالمناطق المهمشة تنمو بمعدل أبطأ مما يزيد من تأخرها مقارنة بالمناطق المزدهرة[292].

ويمثل التفاوت الصحي أحد أبرز أشكال هذا المفهوم، ويظهر جليا في المقارنة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. الفوارق في معدلات وفيات الأطفال أو إمكانية الحصول على خدمات الصحة الأساسية غالبا ما تعكس نقص الوصول للمر افق الصحية والبنية التحتية العلاجية في الريف[293]. ويعتبر التفاوت البيئي كذلك جزءا من ظاهرة التفاوت خاصة عندما تتراكم الفوارق في جودة البيئة الحضرية بين مناطق مختلفة داخل المدينة الواحدة نتيجة غياب التخطيط المتكامل للصرف الصحي والمياه الآمنة كما ورد في تقارير منظمة الصحة العالمية حول المدن النامية[294]. الأمر الذي يخلق دو ائر مغلقة من الحرمان تؤثر سلبا على صحة السكان ومستوى معيشتهم وتزيد العبء على الحكومات في المستقبل. وتقاس التفاوتات الترابية في هذا السياق، عبر

288- Charvet, J. , Sivignon, M. (2020). Géographie humaine - 4e éd. : Mondialisation, inégalités sociales et enjeux environnementaux. France: Armand Colin. , P:137 .

149 Charvet, J. , Sivignon, M. (2020), op cit. , P:-289 .

290 - الزوهير، رجراج. (2019). التنمية في الأقاليم الريفية: دراسة لواقع الخدمات وتأهيل المرافق العامة في الجزائر، ص 4.

291 - ادريسي م. ، شريفي ج. ، وصوار ي. (2023). التنمية المكانية والتفاوت بين الولايات الجزائرية دراسة قياسية باستخدام أدوات التحليل القياسي المكاني. Les cahiers du CREAD, 39(2), 429-456. ، ص: 25.

292 - NACER, M. B. (2019). Analyse exploratoire des disparités dans la distribution de l'éducation et évaluation du processus de convergence spatiale des régions en Algérie. Les Cahiers du Cread, 35(04). , P:2 .

293 - Belhedi, A. (1999). Les disparités spatiales en Tunisie, état des lieux et enjeux. Méditerranée, 91, 63–72. , P:6 .

294 - منظمة الصحة العالمية، المركز العالمي للصحة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2010). المدن الخفية: الكشف عن التفاوتات الصحية في المناطق الحضرية والتغلب عليها. ، ص 12

مؤشرات عديدة مثل مؤشر التنمية البشرية الذي يدمج التعليم والصحة والدخل[295]، لكن دمجه مع مؤشرات مكانية يعطي صورة أدق عن توزيع التنمية ومواطن الخلل فيها. فالبيانات المكانية تسمح بتحديد مو اقع محددة تعاني فجوة واضحة سواء كانت حضرية أو ريفية وتحديد ما إذا كان سببها نقص الموارد أم ضعف السياسات المحلية.

2. 2. اللامساواة: تُعتبر اللامساواة مفهوما مركزيا في النقاشات الأكاديمية التي تتناول التفاوتات التر ابية والعدالة المجالية، فهي تجسد الحالة التي تتحكم فيها البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسات العامة بطريقة تؤدي إلى حرمان فئات أو مناطق من الحصول على نفس الفرص التي تحصل عليها أخرى. ويمكن أن تعبر هذه اللامساواة عن فجوة في الدخل والثروة، أو عن تفاوت في الخدمات الأساسية، أو اختلاف في جودة البنى التحتية بين الأقاليم. وهي ليست دائما نتيجة عوامل اقتصادية محضة، و إنما قد تكون مرتبطة بعوامل ثقافية وتاريخية وسياسية تكرس حالة الإقصاء المجالي. ويحدد نمط توزيع السلطة والموارد وبشكل مباشر طبيعة اللامساواة واستمراريتها على مدى الزمن.

وتظهر اللامساواة من الناحية الاقتصادية عندما تتخذ السياسات منحى يركز الاستثمارات والمشاريع الكبرى في مناطق محددة ذات قدرة استقطابية عالية لرأس المال والأسواق[296]. ويجل هذا الميل المناطق الأقل تجهيزا خارج مسارات التنمية الأساسية ويتركها معتمد على موارد محدودة لا تكفي لتجاوز عو ائقها البنيوية. ويتجلى البعد المكاني للامساواة عبر تحليل أنماط التوزيع الجغرافي للمؤسسات والخدمات والمر افق الحيوية. والتي يمكن الكشف عن وجود تمركز لها في مناطق دون أخرى، ما يعكس إخلالا بالعدالة المجالية؛ من خلال استخدام أدوات للقياس مثل معامل موران ومنحنى لورينز[297]. ولا تقتصر هذه اللامساواة، من منظور الجغر افيا الاجتماعية، على المعاملة المادية و إنما تشمل أيضا العناصر الرمزية والمعنوية كمدى الاعتراف بالمجتمع المحلي وإشر اكه في صناعة القرار.

3. العدالة المجالية كأداة لتحليل اللامساواة التر ابية

1 .3. استخدام المفهوم لتحليل التفاوتات: يُستخدم مفهوم العدالة المجالية كأداة تحليلية متقدمة لفهم التفاوتات التر ابية عبر الجمع بين الأبعاد الكمية والنوعية للظواهر المكانية، بما يسمح بتحديد أنماط توزيع الفرص والخدمات على نحو دقيق يكشف آليات إنتاج اللامساواة واستمرارها. وهذا الاستخدام ينطلق من فرضية مركزية مفادها أن اللامساواة المكانية ليست عرضا جانبيا، بل هي تعبير عن بنيات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتجسد في المجال الجغرافي وتقاس من خلال مؤشرات كمية وخر ائط مكانية متعددة[298]. ويتنوع هذا التوظيف للمفهوم بحسب طبيعة التفاوت المدروس. ففي تحليل الوصول إلى الخدمات الصحية مثلا، تمكّن مقاربات العدالة المجالية من الكشف عن الأنماط غير المتوازنة حتى داخل نفس الوحدة المجالية الواحدة.

2 .3. علاقة مفهوم العدالة المجالية بالتماسك التر ابي: يرتبط مفهوم العدالة المجالية بالتماسك التر ابي في إطار جدلي يوضح كيف يمكن لتوزيع الموارد والخدمات بشكل منصف أن يعزز الرو ابط المكانية والاجتماعية بين الأقاليم ويمنع تفكك النسيج التر ابي. إذ يعرف التماسك التر ابي بكونه حالة من التكامل

295 - ادريسي م. ، شريفي ج. ، وصوار ي. (2023). م.س، ص: 25.
296 - نفس المرجع، ص 25.
297 - الرحيلي، مرام فيصل، والعمري، نهله هليل بريك. (2025). م.س، ص 19
298 - ادريسي م. ، شريفي ج. ، وصوار ي. (2023). م. س، ص 17.

والتفاعل الإيجابي بين مختلف الجهات والمناطق بحيث تشترك في فرص التنمية وتستفيد من الموارد والبنى التحتية على نحو متوازن[299]. ويتأثر هذا التماسك الترابي سلبا بوجود تفاوتات حادة بين المركز والهامش؛ فعندما تكون البنية التحتية والخدمات مركزة في مناطق قليلة، تضطر الأطراف إلى الاعتماد المفرط على هذه المراكز، ما يؤدي إلى اختلال في الروابط الاقتصادية والاجتماعية والمكانية. ويمكن رصد هذا الاختلال باستخدام أدوات التحليل المكاني كـ Moran's I لتحديد درجة التجاور أو التشتت للخدمات الأساسية، وإظهار كيف يساهم تمركز الخدمات في تعميق الانفصال بين المناطق بدل تعزيز التماسك[300]. ويزداد الأمر وضوحا عند تحليل بيانات الكثافة السكانية ومستويات الدخل عبر منحنيات لورينز ومعامل جيني، حيث تكشف هذه المؤشرات أن الفوارق المجالية لا تتجلى فقط من خلال كمية الموارد بل أيضا من خلال نمط التوزيع الجغرافي لتلك الموارد والذي يحدد طبيعة التفاعل والترابط بين المناطق.

وعلى المستوى العملي، يمكن تصوير العلاقة بين العدالة المجالية والتماسك الترابي على أنها علاقة تأثير متبادل. فالعدالة المجالية حينما تتحقق تؤدي إلى توزيع متوازن للبنى التحتية وفرص العمل والمرافق الاجتماعية، ما يعزز الحراك الاجتماعي والاقتصادي ويوطد الروابط بين الأماكن والجهات. ويفضي ضعف العدالة المجالية، في المقابل، إلى عزلة بعض المناطق وحرمانها من الفرص، ما يضعف بدوره التماسك ويخلق بيئات طاردة للسكان كما هو الحال في العديد من المناطق الريفية التي تشهد هجرة مكثفة نحو المدن بسبب نقص الخدمات والموارد[301].

ثانيا: المقاربات النظرية للتفاوتات المجالية

لا يمكن تفسير التفاوتات المجالية من خلال منظور أحادي، نظرا إلى تعدد العوامل المنتجة لها وتداخل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية. لذلك سنستعرض في هذا المحور أهم المقاربات النظرية التي أسهمت في تفسير التوزيع غير المتكافئ للموارد والأنشطة والخدمات بين المناطق والأقاليم. وهي المقاربة الاقتصادية والمقاربة الجغرافية. حيث يسمح الجمع بين المقاربتين بفهم التفاوتات باعتبارها نتيجة لتفاعل ديناميات الاستثمار والإنتاج مع خصائص التنظيم المكاني.

1. المقاربة الاقتصادية: دمج أدوات الاقتصادي الكلي والنماذج المكانية لفهم التفاوت

ترتكز المقاربة الاقتصادية في تحليل التفاوتات المجالية على فهم الآليات التي تنتج توزيعا غير متكافئ للموارد والفرص بين الأقاليم، ويظهر هذا الفهم من خلال دمج أدوات الاقتصاد الكلي والنماذج المكانية في تفسير الظواهر المجالية. ومن منظور الاقتصاد السياسي قد تكون اللامساواة المكانية انعكاسا لتوجه السياسات العامة للدول والسلطات نحو تكريس مزيد من النمو في مناطق ذات قدرة استقطابية أعلى لرأس المال، مقابل إهمال المناطق الأقل تجهيزا. ويخلق هذا النمط ما يُعرف بالمراكز الجاذبة، التي تتركز فيها الأنشطة الاقتصادية والبنى التحتية، بينما تترك المناطق الطرفية خارج مسارات التنمية الأساسية. وفي هذا السياق أظهرت التحليلات باستخدام نماذج المعادلة العامة القابلة للحساب (CGE) أن استمرار تركيز الاستثمار في الساحل التونسي على سبيل المثال، أدى إلى اتساع فجوة التنمية مع الداخل رغم محاولات الإصلاح. وهي النماذج التي تسمح بمحاكاة أثر السياسات المختلفة على النمو والتوزيع وتبين كيف أن أي تغيير في مخصصات

299 - Providence, C. (2019). Disparités spatiales et financement des biens et services publics de proximité en Haïti. Le cas des budgets communaux de 2017-2018, P:21 .

300- الرحيلي، مرام فيصل، والعمري، نهله هليل بريك. (2025). م.س، ص 24

301 -Charvet, J., Sivignon, M. (2020). , op cit., P: 270.

الاستثمار العام للدولة يمكنه أن يعيد توجيه النشاط الاقتصادي نحو المناطق المهمشة إذا ما صُممت السياسات التنموية بشكل انتقائي وواع بالبعد المكاني.

من جانب آخر تؤكد المقاربة الاقتصادية على أن الانفتاح التجاري وتحرير السوق قد يدفع الأنشطة الاقتصادية إلى التجمع أكثر في مناطق تتمتع بميزة تنافسية مسبقة، وهو ما يوسع فجوة الفوارق بين الجهات، كما بينت الدراسات حول الصين وكوريا باستخدام نماذج متعددة الأقاليم.

وفي هذا السياق تُعتبر المؤشرات الاقتصادية التقليدية كمعدلات الدخل الفردي أو نسب التشغيل ضرورية في تحليل التفاوت من منظور المقاربة الاقتصادية، لكنها ليست كافية للكشف عن عمق التفاوت؛ حيث يجب ربط هذه المؤشرات بالأبعاد المكانية لتصبح قادرة على تحديد مو اقع الخلل بشكل دقيق. مثال ذلك استخدام حاصل الموقع (Location Quotient) لقياس مدى تركيز نشاط اقتصادي معين في منطقة مقارنة بالمعدل الوطني، مما يساعد على كشف مناطق التخصص أو العجز الاقتصادي. ويعززهذا الربط بين النشاط الاقتصادي والمكان فهم العلاقة بين تراكم رأس المال والتوزيع المجالي له. ومن زاوية أخرى يمثل التخطيط الاقتصادي الإقليمي ركيزة أخرى في المقاربة الاقتصادية للتفاوت. فاعتماد خطط استثمارية موزعة جغر افيا بهدف تقليص فجوة التنمية، لا يمكن أن ينجح دون تقييم مسبق للأثر المتوقع لتلك الخطط الاستثمارية على مختلف الأقاليم.

وعلى المستوى العملي لتطبيق المقاربة الاقتصادية، يظهر دور السياسات المالية والضريبية كأداة لإعادة التوازن بين الأقاليم. كفرض سياسات ضريبية أو تحفيزية معينة تختلف حسب المو اقع يمكن أن يحفز الاستثمار في مناطق بعينها ويعيد توزيع النشاط الاقتصادي بشكل أكثر عدلا.

2. المقاربة الجغر افية: الربط بين الظواهر المكانية لتفسير التفاوت

تركز المقاربة الجغر افية في تحليلها لمظاهر التفاوتات المجالية على الربط بين الظواهر المكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال منظور علم الجغر افيا الذي يدرس توزيع الموارد والخدمات وتفاعلاتها مع البنية المكانية للمجتمع. إذ لا تنظر الجغر افيا إلى المجال كمسرح محايد، بل تعتبره نتاجا لتفاعلات السياسات المجتمعية ومحددات الموقع داخل المجال، وهي بذلك تُبين ارتباط التفاوت المجالي بخصائص المجال نفسه إضافة إلى العوامل البنيوية التي تؤثر فيه[302]. ومن خلال هذه الزاوية يصبح التحليل المجالي أداة لفهم أماكن تمركز الأنشطة الاقتصادية والبنى التحتية وفهم كيفية ارتباط أنماط هذا التمركز بالمؤشرات الاجتماعية كالدخل والصحة والتعليم. ولهذا يتطلب التحليل الجغرافي للمجال أدوات خاصة قادرة على تمثيل الظواهر المكانية بأبعادها الكمية والنوعية المختلفة. فأدوات مثل نظم المعلومات الجغر افية (SIG) توفر مقدرة فائقة على إنتاج خر ائط تحليلية تبرز وتحلل الفوارق المكانية في توزيع الخدمات والموارد بين المناطق. حيث يمكّن دمج تلك الخر ائط مع مؤشرات إحصائية كمعامل موران Moran's I للكشف عن أنماط التجاور أو التشتت للموارد والأنشطة ومر افق الخدمات أو غيرها من الظواهر المكانية ذات الصلة بمسألة العدالة المجالية. وتستخدم المقاربة الجغر افية كذلك منحنى لورينز ومعامل جيني لتوضيح مدى اللامساواة

[302] - عبد العال أحمد محمد (2011)، م.س، ص 26.

المرتبط بالتوزيع المكاني للموارد[303]، وهو ما يجعل البعد الجغرافي جزءا لا ينفصل عن قياس العدالة المجالية نفسها.

وتظهر أهمية المقاربة الجغرافية كذلك في تفسير الاختلالات الناتجة عن السياسات العمرانية والتخطيط الحضري. ويظهر البعد الاجتماعي للجغرافيا في رصد التفاوتات حين يتم رصد العلاقة بين الموقع وقدرة السكان على الوصول للخدمات. حيث تبرز مفاهيم مثل "القرب المكاني" و"إمكانية الوصول" باعتبارها مقاييس أساسية لتحديد مظاهر العدالة المجالية وقياسها. ومثال ذلك دراسات توزيع مرافق الخدمات الصحية التي تكشف في بعض الأحيان عن اختلالات واضحة حتى ضمن نفس المدينة الواحدة نتيجة اختلاف مواقع المرافق ومستوى تجهيزها وجودة الخدمات المقدمة. وفي المجال الريفي بينت الدراسات الجغرافية أن قرب التجمعات السكنية من الطرق الرئيسية أو من مراكز المدن يرفع إمكانية الوصول للخدمات، بينما تعاني المناطق النائية ضعفا حادا في الوصول إلى مرافق الخدمات رغم وجود بنى تحتية محدودة. كما تسمح المقاربة الجغرافية كذلك بفهم تأثير العوامل الطبيعية على العدالة المجالية. فالتحليل الطبوغرافي والهيدرولوجي للمناطق مثلا يمكنهما أن يكشفا عن صعوبات جغرافية تحد من إقامة مرافق وخدمات معينة في مواقع محددة ما يسم في المزيد من مظاهر التفاوت.

ثالثا: مقاربات العدالة المجالية في الفكر الجغرافي المعاصر

لقد برزت العدالة المجالية في الفكر الجغرافي المعاصر استجابة لتزايد الوعي بأن اللامساواة لا تتحدد فقط بحجم الموارد المتاحة، وإنما تتحد كذلك بمواقعها وأنماط توزيعها وإمكانات الوصول إليها والاستفادة الفعلية منها. وفي هذا المحور سنتتبع بالتحليل نشأة وتطور مفهوم العدالة المجالية كاستجابة لحلحلة مظاهر التفاوت واللامساواة المكانية في الأدبيات الجغرافية التنموية الغربية والعربية، وتحوله من امتداد لمناقشات العدالة الاجتماعية إلى إطار لتحليل علاقات المجتمع بالمجال. كما سنحاول من خلاله إبراز مكانة الدراسة الجغرافية في تشخيص التفاوتات من خلال تحليل توزيع السكان والموارد والخدمات، وأنماط القرب والبعد والاتصال والعزلة المكانية. قبل أن نناقش في هذا المحور أخيرا، تعدد زوايا تناول العدالة المجالية في الجغرافيا الاجتماعية والسياسات الترابية، ولا سيما في مجالات التخطيط وخدمات الصحة والتعليم، وعلاقتها بالتماسك الترابي وتوجيه السياسات العمومية نحو المجالات والفئات الأكثر حرمانا.

1. نشأة وتطور مقاربات العدالة المجالية ومدارسها الجغرافية

تبلور مفهوم العدالة المجالية ضمن مسار معرفي جمع بين الجغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع والفكر السياسي، في سياق تصاعد الاهتمام بالاختلالات الناتجة عن التوزيع غير المتكافئ للموارد والخدمات وفرص التنمية. وقد انتقل المفهوم من النقاش الغربي حول العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية والإنصاف الترابي إلى أداة جغرافية لمساءلة آليات إنتاج اللامساواة المكانية وسياسات التخطيط. ثم جرى تكييفه في الفكر الجغرافي العربي مع خصوصيات المجالات العربية، وما يميزها من مركزية وتفاوتات تنموية وعلاقات غير متوازنة بين المركز والهامش، فتنوعت مقارباته ومدارسه بحسب السياقات النظرية والترابية المدروسة.

1. 1. بروز مقاربات العدالة المجالية في الدراسات الجغرافية التنموية: لقد ارتبط بروز مفهوم العدالة المجالية في الدراسات الجغرافية بتزايد الإدراك بأن توزيع الموارد والخدمات بشكل غير متكافئ على المستوى

303 -Far, E. D. O. (2024). Inégalités socio-spatiales d'accès aux soins dans la métropole de Lille (France) et celle de Belo Horizonte (Brésil). , 2024, P:63

الجغرافي ليس مسألة عرضية بل هو نتاج لبنى اجتماعية و اقتصادية وتاريخية عميقة[304]. وهذا التحول في الإدراك جعل الدراسات الجغرافية لا تقتصر على تحليل الأنماط المكانية للتنمية، بل تنخرط كذلك في مساءلة الأسس التي تنتج تلك الأنماط وتعيد إنتاجها، من خلال الربط بين مفاهيم العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية والسياسات الترابية. في تونس مثلا مثلت الانتفاضة الاجتماعية والسياسية خلال ثورة 14 جانفي 2011، لحظة مفصلية كشفت عن عمق الشروخ الاجتماعية والمجالية التي خلفتها عقود سابقة من سياسات التنمية المتمركزة على الساحل. فأصبح مفهوم العدالة المجالية مدخلا أساسيا تعالت به أصوات بعض الباحثين الجغرافيين في تونس لإعادة التفكير في التخطيط الإقليمي بهدف تحقيق قدر أكبر من التوازن بين الأقاليم.

وفي هذا السياق بات بعض المقاربات الجغرافية المعاصرة يميل إلى دمج العدالة المجالية بمفهوم الإنصاف الاجتماعي عبر مقاربة "الإنصاف المكاني" التي تستخدم أساليب كمية لقياس مدى تطابق توزيع الخدمات مع احتياجات السكان الفعلية. مثال ذلك دراسات توزيع مراكز الرعاية الصحية الأولية، حيث يمكن لتوظيف مؤشرات مثل معامل جيني ومنحنيات لورينز مع أحد تقنيات تحليل التباين المكاني (Moran's I) أن يكشف التفاوتات المجالية الصارخة التي يصعب إدراك حجمها بالاعتماد على المؤشرات الكلية وحدها. ويمكن لهذا النوع من القياس أن يوجه السياسات العمومية نحو أولويات أكثر دقة، مثل تحديد أحياء أو مناطق بعينها لاستهدافها بالبنية التحتية والخدمات.

وتطرح بعض الدراسات الجغرافية الحديثة أيضا بعدا نقديا لمفهوم العدالة المجالية يتمثل في التساؤل حول علاقتها بالمفاهيم المجاورة مثل الإنصاف والقرب المكاني وإمكانية الوصول الى موطن ومرافق الاستثمار والخدمات. ففي فرنسا والمغرب مثلا، برز نقاش حول الفارق بين معالجة "الهشاشة المكانية" وبين إرساء عدالة مجالية شاملة تأخذ في الحسبان ديناميات المركز والهامش[305]. فالهامش هنا ليس مجرد موقع جغرافي بل حالة اجتماعية-اقتصادية تتجلى في نقص الخدمات وضعف شبكات الاتصال وغياب الفرص الاقتصادية.

1. 2. مقاربات العدالة المجالية في الدراسات الجغرافية الغربية: لقد شهدت الدراسات الغربية منذ منتصف القرن العشرين مسارا متصاعدا في التفكير حول فكرة العدالة المجالية، حيث بدأ المفهوم يتبلور على خلفية النقاشات التي جمعت بين التنظير الاقتصادي والتنظير الاجتماعي مع البعد الجغرافي، مدعوما بتطور أدوات القياس والتحليل المكاني. ففي سياق السياسات الحضرية والإقليمية برزت العدالة المجالية كاستجابة لمشكلات اللامساواة المكانية الناتجة عن تراكم الاستثمارات والموارد في مناطق معينة دون غيرها، وهي ظاهرة ارتبط بالاقتصاديات المتقدمة ولاسيما في البلدان النامية[306]. وقد لفتت هذه الظاهرة انتباه الباحثين إلى أن توزيع الموارد لا يقتصر على العوامل السوقية بل يتأثر بالبنى السياسية والمؤسساتية التاريخية التي تحكم المجال.

304 - داوود، عبد الكريم (2021)، التنمية والعدالة المجالية في تونس: قراءة جغرافية-اقتصادية. (2021). مجلة دراسات، 23 (1). ، ص 2.

305 - ADAOUI, M. J. , AJOU, L. O. , AD, E. H. E. A. , & TASSER, E. M. M. (2021). Contribution à l'étude de la marginalité spatiale à travers l'analyse en composantes principales: Cas de la région Souss Massa. Dirassat, 23(1). , P:2

306 - Belhedi, A. (1994). L'inégal développement régional en Tunisie: accumulation spatiale et littoralisation. Cahiers de la Méditerranée, 49(1), 133–156, P22

وفي الأعمال الأكاديمية الغربية، كان التركيز كبيرا على العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية والإنصاف الترابي ضمن التخطيط الإقليمي. حيث ناقشت الدراسات الجغرافية الغربية أهمية تكامل النموذج الاقتصادي مع التحليل الجغرافي لضمان تحقق مخرجات عادلة ومتوازنة للسياسات المكانية، بحيث تعكس الأهداف الاجتماعية إلى جانب الاعتبارات الإنتاجية[307]. وقد أخذ هذا التوجه بعين الاعتبار مؤشرات كمية مثل معامل جيني ومنحنى لورينزلتوضيح الفوارق في الدخل والثروة بين المناطق، غير أنه أدرك محدوديتها دون ضم البعد المكاني الذي يسمح بتحديد مواقع التفاوت في مستويات العدالة المجالية بدقة[308].

ولم يكن تحليل الدراسات الجغرافية الغربية للعدالة المجالية حبيس الجانب الاقتصادي فحسب بل دمج عناصر جودة الحياة ومؤشرات الصحة والتعليم ومستويات التجهيز بمرافق الخدمات العامة في إطار مقاربة جغرافية شاملة. ففي الدراسات الجغرافية الأوروبية جرى تقييم أثر السياسات الاجتماعية على تقليص الفوارق المجالية من خلال متابعة تطور مستويات المعيشة عبر الزمن وربطها بالاستثمار العام في البنى التحتية والخدمات الاجتماعية[309]. ومن زاوية أخرى ربطت بعض المقاربات الجغرافية الغربية مفهوم العدالة المجالية بالتحولات الاقتصادية الكبرى كالاندماج في السوق العالمي والانفتاح التجاري. وهي التحولات التي أدت إلى تعزيز مراكز النمو القائمة بالفعل وإلى ترك الأطراف خارج مسارات التنمية ما أنتج نمطا جديدا من التباين المكاني أكثر وضوحا بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية أو بين المدن الكبرى والريف. وقد تكرس هذا النمط بسبب اعتماد سياسات تراكم رأس المال في قطاعات إنتاجية مرتبطة مباشرة بالأسواق العالمية كالسياحة والصناعات التصديرية، تاركا القطاعات المحلية و أقاليم الداخل عرضة للتهميش.

وقد اهتمت الدراسات الغربية كذلك بمسألة "التوزيع العادل للخدمات" كجزء من العدالة المجالية. هنا استخدمت أدوات تحليل التباين المكاني المذكورة سابقا، مثل مؤشر Moran's I للكشف عن درجة التجاور أو التشتت للخدمات الأساسية ولاسيما الصحية[310]. وهي الأدوات التي سمحت بفهم أن بعض الأنماط المكانية ليست مجرد انعكاس للعشوائية بل هي نتاج قرارات سياسية وتخطيطية تحدد مواقع المرافق ونوعية الخدمات المقدمة. ومن الجوانب اللافتة للنظر في هذا السياق هو إدراج العدالة المجالية في الخطاب الثقافي والسياسي الغربي باعتبارها مرتبطة بحقوق المواطنة والوصول المتساوي للفرص. حيث شددت نظريات العدالة الاجتماعية التي طرحها فلاسفة مثل رولز على أن المؤسسات يجب أن تكون مصممة بما يضمن تكافؤ فرص الوصول للموارد بغض النظر عن موقعها الجغرافية[311]. وهذا الربط بين النظرية الفلسفية والتحليل المكاني أدى إلى إنتاج أطر نظرية جديدة تتعامل مع العدالة المجالية كجزء من منظومة الحقوق الأساسية للمواطنين في المجتمع الغربي.

والمحصلة أن القيمة العلمية لهذا التطوروالتنوع في الدراسات الغربية تكمن في أنها أسست منهجيات تجمع بين المقاربة الاقتصادية والجغرافية والسياسية لتفسير الظاهرة. هذه المنهجيات جعلت من الممكن قياس التفاوتات المجالية عبر مؤشرات مركبة تجمع المعطيات الكمية (كالدخل والثروة وخدمات الصحة

307- كانبور، رافي. (2013). التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي. ، ص 11.

308- الرحيلي، مرام فيصل، و العمري، نهله هليل بريك. (2025). م.س، ص: 127.

309- Belhedi, A. (1994). , op cit., P: 22 .

310- الرحيلي، مرام فيصل، والعمري، نهله هليل بريك. (2025). م.س، ص 127.

311- كانبور، رافي. (2013). م.س، 2013، ص 3.

والتعليم) مع البيانات المكانية (كالموقع الجغرافي للموارد والخدمات بالنسبة للسكان) وتحليلها باستخدام نظم المعلومات الجغرافية[312]. وقد سمحت كذلك بدراسة أثر العوامل الطبيعية كالطبوغرافيا والهيدرولوجيا على توزيع الخدمات وإمكانية الوصول إليها. كما أن ظهور وتنوع تلك الدراسات حول مسألة العدالة المجالية جاء نتيجة تراكم معرفي جمع بين علوم الاقتصاد والجغرافيا والسياسة وعلم الاجتماع، مدفوعا بالحاجة لفهم ومعالجة التفاوتات الترابية كمسألة بنيوية. وقد أرسى هذا التطور الأساس لفكر أكاديمي يمكن نقله وتكييفه في سياق الدراسات الجغرافية العربية وغيرها، مع الاحتفاظ بخصوصيات كل بيئة ومراعاة المؤثرات التاريخية والبنيوية التي تشكل المشهد المجالي في كل بيئة على حدة.

1. 3. العدالة المجالية في الفكر الجغرافي العربي: لقد تطور مفهوم العدالة المجالية في الفكر الجغرافي العربي نتيجة لتفاعل عوامل معرفية وسياسية واجتماعية عديدة، وإن اختلف مسار ذلك التطور عنه في الدراسات الغربية. حيث اتسم المشهد الجغرافي العربي غالبا بضعف النقاش العمومي حول الفقر والتفاوتات الاجتماعية، ما أدى إلى غياب إطار نظري جامع يمكن أن يشكل مرجعية لصياغة سياسات وبرامج تعالج مشكل اللامساواة المجالية. وهذا الغياب هو ما جعل القرارات العمومية في كثير من الأحيان تتسم بالافتقار لرؤية استراتيجية طويلة المدى، الأمر الذي انعكس على فعالية التدخلات التنموية وعلى استدامة نتائجها.

وقد انطلقت المقاربات العربية للعدالة المجالية من النقاشات حول الإنصاف كمفهوم فلسفي واجتماعي. فبعض الدراسات الجغرافية تبنت مقاربة "العدالة كإنصاف" التي طرحها جون رولز، معتبرة أن الحرية المتساوية والمساواة التوزيعية يجب أن تكون القاعدة الأساسية لتوزيع الموارد الاقتصادية والخدمات، مع السماح بالتمييز الإيجابي لصالح المناطق الأكثر حرمانا[313]. وقد وجد هذا التوجه النظري في الجغرافيا الاجتماعية إطارا لتطبيقه في الدراسات العربية، رغم أن السياسات العملية نادرا ما تجسد تلك المبادئ بشكل ممنهج. ففي حقل الدراسات الميدانية مثلا برزت تحليلات جغرافية للصحة العامة كنموذج واضح لطريقة تناول مسألة العدالة المجالية عربيا. ولم يعد هذا النوع من التحليل في الدراسات الجغرافية العربية مقتصرا على الوصف وإنما أصبح يقدم توصيات لإعادة توزيع الموارد الصحية بما يتوافق مع الاحتياجات الفعلية للسكان. وقد ارتبطت التنمية المستدامة في هذا السياق بمدى إدماج العدالة المجالية في السياسات العامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وبهذه المنهج أصبح دراسة العدالة المجالية في الدراسات الجغرافية العربية أكثر ارتباطا بالأدلة المكانية بدل الاقتصار على الخطاب السياسي العام. ومن الملاحظ أن بعض السياسات العربية تبنت خطابا يركز على "إمكانات كل منطقة" جغرافية بدلا من معالجة عدم المساواة المكانية بمفهومها الكلاسيكي، وهو ما قد يؤدي – كما يشير بعض الجغرافيين العرب – إلى مزيد من إنتاج فجوات التنمية وشرعنة التفوق التاريخي لبعض المناطق والجهات والمراكز على حساب الأطراف[314].

2. أي مكانة للدراسة الجغرافية في تحليل اللامساواة الترابية

تلعب الدراسات الجغرافيا ولاسيما البشرية منها دورا محوريا في تحليل اللامساواة الترابية عبر ربطها بين توزيع السكان وأنماط الاستيطان والموارد الاقتصادية والاجتماعية، وبين كيفية تأثير هذه العوامل على

312- الجهني، تغريد بنت حمدي ضويعن. (2020). تقييم مؤشرات التنمية الحضرية بمنطقة المدينة المنورة باستخدام التحليل العاملي ونظم المعلومات الجغرافية .المجلة العربية لنظم المعلومات الجغرافية، مج13, ع2 ، 1 - 53 ، ص: 46.

313 - امهاوش، سعيد، والمولودي، محمد. (د. ت). م. س، ص 10.

314 - Belhedi, A. (1999). , op cit,.

إمكانية الوصول إلى الخدمات والمرافق. حيث تسعى الدراسات الجغرافية لتفسير الفوارق المكانية من خلال تحليل ودمج المعطيات الكمية والكيفية لرسم صورة دقيقة لبنية المجال الجغرافي ووظائفه. وينطلق هذا التحليل عادة من إدراك أن التفاوتات المكانية ليست مجرد ظواهر سطحية أو عَرضية، بل هي نتاج مسار تاريخي وسياسي و اقتصادي يترك بصماته على الخريطة الاجتماعية والجغرافية للمناطق. كما أن إعادة إنتاج هذه التفاوتات يرتبط بخصائص البنية الديموغرافية، إذ أن معدلات النمو السكاني والهجرة الداخلية أو الخارجية تؤثر على الضغط على الخدمات والبنية التحتية، ما يستدعي تحليلا دقيقا للعلاقة بين الحاجات الفعلية للسكان والعرض القائم من المرافق والخدمات. فالباحث الجغرافي يعتمد على أدوات تحليل متقدمة مثل مؤشرات الارتباط المكاني كمعامل موران Moran's I الذي يُستخدم للكشف عن نمط الترابط أو التشتت في توزيع الظاهرة المدروسة[315]. هذا المؤشر يُظهر ما إذا كان تمركز المؤسسات أو الخدمات يعكس عدالة مكانية أم تهميشا لمناطق بعينها. وتكتسب مؤشرات أخرى كمعامل جيني ومنحنيات لورينز سابقة الذكر حضورا مهما عند دراسة الجغرافي لتوزيع الدخل أو الموارد، حيث تسمح بقياس درجة عدم المساواة وربطها بمواقع جغرافية محددة[316].

وتسهم الجغرافيا البشرية في هذا الإطار في تحليل السياسات العامة وتأثيراتها المكانية؛ فهي توظف منهجيات مثل تحليل المكونات الرئيسية (ACP) لاستخلاص معامل شامل للتنمية يدمج مجموعة كبيرة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية[317]. وعند تطبيق هذه المنهجيات على فترات زمنية مختلفة يمكن الكشف عن ديناميات المناطق وتحديد ما إذا كانت الفوارق المكانية تتجه نحو الانكماش أم نحو الاتساع. وهذه المقدرة على رصد الظاهرة في الزمان والمكان معا تجعل الجغرافي طرفا أساسيا في النقاش حول العدالة المجالية وآليات تحقيقها. ويرتبط بذلك دور تحليل البيانات المكانية والإحصائية الذي يتطلب تكامل مصادر متعددة للبيانات الرسمية والميدانية مثل سجلات البنى والخدمات الصحية والتعليمية ونتائج الاستقصاءات والمسوح[318]. وهذا الدمج بين البيانات هو ما يسمح في إطار الدراسة الجغرافية بتكوين قاعدة معرفية صلبة تدعم تفسير أسباب الاختلالات ووضع استراتيجيات موجهة لمعالجتها. فضلا عن ذلك توفر الدراسة الجغرافية مساحة لفحص أثر العولمة والتحولات الاقتصادية الكبرى على التوزيع المجالي للموارد والأنشطة والخدمات. فالتحولات نحو اقتصاد السوق المفتوح قد تؤدي إلى تركيز الاستثمارات في مناطق محددة تتمتع بجاذبية أكبر لرأس المال بسبب موقعها أو بنيتها التحتية المتقدمة، ويفاقم ضعف الأقاليم الهامشية ويكرس حلقة مفرغة من التخلف النسبي[319].

وفي هذا السياق تطرح أسئلة مهمة حول مدى قدرة السياسات المحلية والوطنية على مواجهة ضغوط السوق وإعادة توجيه الموارد نحو تحقيق الإنصاف الترابي. حيث يحذر العديد من الباحثين الجغرافيين من

---

315 - الرحيلي، مرام فيصل، والعمري، نهله هليل بريك. (2025). م.س، ص 30.

316 - Lucas-Gabrielli, V. , Mangeney, C. , Duchaine, F. , Com-Ruelle, L. , Gueye, A. , & Raynaud, D. (2022). Inégalités spatiales d'accessibilité aux médecins spécialistes: proposition de méthodologie pour trois spécialités. , P:59 .

317 - Bousnina, A. (2007). Les disparités régionales du développement humain en Tunisie. Revue tunisienne de sciences sociales, 1(134), 61–90. , P:4 .

318 - Babénoun, L. , & OURO-GBELE, Z. (2020). Les disparités socio-spatiales dans l'accès aux soins de santé maternelle et infantile dans la préfecture de l'Oti (Nord-Togo). Revue Espace, Territoires, Sociétés et Santé, 3(6), 45–56. , P:4 .

319 - امهاوش، سعيد، والمولودي، محمد. (د. ت). م. س، ص 22.

اختزال مشكلة اللامساواة الترابية في بعدها التقني المرتبط بتوفير الخدمات أو تحسين الطرق والشبكات فحسب. فالمسألة أعمق وتشمل طبيعة العلاقة بين المركز والهامش ودرجة مشاركة السكان المحليين في اتخاذ القرارات المتعلقة ببيئتهم ومجالات معيشتهم[320].

والمحصلة أن الدور الذي تلعبه الجغرافيا ولا سيما البشرية لا يتوقف عند حدود التشخيص الأكاديمي للفوارق المجالية، بل يتعداه إلى صياغة بدائل واستراتيجيات تدخل مستندة إلى قراءة دقيقة للأنماط المكانية والاجتماعية، تشمل اقتراح سياسات تمييز إيجابي تستهدف مناطق بعينها بخدمات محددة وبشكل مدروس لمعالجة اتساع فجوة اللامساواة المكانية المتراكم عبر عقود طويلة.

3. العدالة المجالية في الجغرافيا الاجتماعية، وتعدد زوايا النظر

تحتل العدالة المجالية موقعا مركزيا في الجغرافيا الاجتماعية؛ لأنها تتيح تحليل العلاقة بين التنظيم المكاني للمجتمع وتوزيع الموارد والخدمات والفرص بين السكان. فهي لا تكتفي برصد مواقع التجهيزات أو قياس المسافات، بل تبحث في أثر الموقع الجغرافي والبنية الاجتماعية والدخل وشبكات النقل وجودة الخدمات في أمكان الوصول والاستفادة الفعلية منها. ومن ثم تكشف المقاربة الجغرافية عن أشكال الحرمان والإقصاء الناتجة عن التوزيع غير المتكافئ، وتفسر تفاوت شروط العيش بين الأقاليم والأحياء والفئات الاجتماعية، بما يجعل المجال عنصرا فاعلا في إنتاج اللامساواة الاجتماعية وإعادة إنتاجها.

3. 1. تحليل توزيع الموارد والخدمات: يُعتبر توزيع الموارد والخدمات أحد المرتكزات العملية لفهم العدالة المجالية في الجغرافيا الاجتماعية، إذ يشكل هذا التوزيع انعكاسا ملموسا لأنماط السياسات العامة والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم المجال. فعندما يتمركز العرض الأكبر من الخدمات العامة والبنية التحتية في مناطق معينة ويُهمَل أو يُقلّص في مناطق أخرى، فإن ذلك يسفر عن حالة من اللامساواة المجالية يصعب تجاوزها دون اعتماد مقاربة علمية شاملة[321]. وقد يظهر هذا الوضع بوضوح في المدن الكبرى التي تُوزع خدمات الصحة والتعليم والنقل بشكل غير متساو بين الأحياء، حيث تُفضَّل المناطق المركزية أو ذات القدرة الاستقطابية العالية للمستثمرين على حساب الأطراف أو مناطق الهامش[322].

وترتبط الجغرافيا الاجتماعية التوزيع غير المتكافئ للخدمات بمحددات عديدة، أولها السياسات التخطيطية التي تحدد مواقع المرافق الجديدة وتعيد تأهيل القديمة. وهي السياسات التي لا تنبني دائما على تحليل موضوعي لاحتياجات السكان أو الكثافة السكانية، بل قد تتأثر بدوافع سياسية و اقتصادية ضيقة تمنح الأفضلية لمناطق دون أخرى[323]. وفي هذا الإطار يكشف الجغرافي من خلال استخدامه للبيانات المصنفة وفق النوع الاجتماعي والفئات العمرية والمستوى الاقتصادي، عن أنماط الحرمان المكاني التي قد تُحجب خلف المؤشرات العامة.

3. 2. تحليل أنماط الوصول إلى الخدمات: يُعد تحليل أنماط الوصول إلى الخدمات خطوة جوهرية الدراسات الجغرافية الاجتماعية لفهم العدالة المجالية على نحو عملي وميداني، إذ يسمح بالكشف عن

320 -الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2021)، تكامل المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية لدعم مؤشرات التنمية المستدامة، ص 47

321 - منظمة الصحة العالمية، المركز العالمي للصحة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2010). م.س ، ص 15; 2010، ص 15.

322 - محمد أنفلوس ،محمد عربي نزهة [وآخرون].، (2023)، دراسات جغرافية في المجال والبيئة،كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية. مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، ص 48.

323 - قطيشات، رانية. ، والعساف، تسنيم (2024). م. س، ص 11.

مناطق الحرمان والتفاوت في إمكانية استفادة السكان من المر افق الخدمية. ويعتمد الجغرافي في هذا التحليل على الدمج بين البيانات المكانية والبيانات الاجتماعية والاقتصادية لرصد الفروق بين الأقاليم أو داخل نفس المجال الحضري، فيوفر بذلك أساسا لتوجيه السياسات العامة نحو تحقيق توزيع أكثر إنصافا للموارد[324]. حيث يبدأ عادة ببناء مؤشرات كمية تعبرعن مستوى إتاحة الخدمة مقارنة بعدد السكان أو الكثافة السكانية، ويُعزز هذه المؤشرات بمقاييس إمكانية الوصول التي تأخذ في الاعتبار المسافة الفعلية والزمن اللازم للوصول إلى الخدمة.

ويوضح استخدام الجغرافي لتلك المقاييس أن توفر المرفق في موقع معين لا يعني بالضرورة سهولة الوصول إليه بالنسبة لجميع الفئات، إذ قد تحد بعض العوامل كالعو ائق الطبيعية كالتضاريس أو ضعف وسائل النقل العام من الاستفادة الحقيقية من الخدمة. وهي العوامل النوعية التي يمكن للجغرافي رصدها باستخدام المسوح الميدانية والمقابلات مع السكان، لاستكمال الصورة التي توفرها البيانات الكمية.

ولا تكتفي بعض دراسات الجغر افيا الاجتماعية في هذا السياق بقياس الوضع الراهن بل تبني منظورا ديناميكيا لتحليل تطور التفاوتات المكانية، يتم فيه تتبع تحولات تلك الأنماط عبر فترات زمنية مختلفة لمعرفة ما إذا كانت تتجه نحو التضخم أو الانحسار، ويتيح هذا النهج الجغرافي المتقدم الكشف عن التفاعلات المعقدة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية ضمن "النظام الإقليمي" المفتوح الذي يتبادل التأثير مع محيطه[325]. ويجد هذا التصور والمنظور الديناميكي لتحليل التفاوتات المكانية، دعمه في بعض الدراسات الجغر افية التي تناولت تحليل اختلالات التنمية الإقليمية وفق مدخل كمي وتكاملي يأخذ بعين الاعتبار البعدين الزمني والمنهجي معا، لقياس مدى تفاقم أو انحسار الفوارق المكانية عبر مؤشرات مقارنة متعددة العتبات الزمانية، وربط ذلك بفهم المجال الجغرافي كنظام مفتوح يتأثر بعوامله الداخلية ويتفاعل باستمرار مع محيطه القريب والبعيد[326].

الخاتمة

لقد خلصنا في هذه الدراسة إلى أن التفاوتات المجالية لا تمثل مجرد اختلافات مكانية في توزيع السكان أو الأنشطة أو الخدمات، و إنما تعكس منظومة مركبة من اللامساواة التر ابية تتشكل بفعل تفاعل العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية والمؤسساتية، وتتجلى في تفاوت فرص الوصول إلى الموارد والخدمات والاستفادة من ثمار التنمية. ومن هذا المنطلق، يتبين أن فهم هذه الظاهرة لا يمكن أن يتحقق من خلال المقاربات القطاعية أو الاقتصادية الضيقة فحسب، بل يستدعي اعتماد مقاربة جغر افية تكاملية تربط بين البعدين المكاني والاجتماعي وآليات إنتاج المجال.

وقد أوضحت هذه الدراسة أن مفهوم العدالة المجالية أصبح يشكل أحد أهم المداخل النظرية في الفكر الجغرافي المعاصر لتحليل اللامساواة المكانية، لتجاوز للوصف الكمي للتفاوتات نحو تفسير أسبابها وتحليل آثارها، وتقييم السياسات العمومية في ضوء مبادئ الإنصاف والتماسك التر ابي. وقد تبين من خلال الجولة في أبرز المقاربات الجغر افية أن العدالة المجالية لا ترتبط بالمساواة المطلقة في توزيع الموارد والخدمات، و إنما بتحقيق توزيع منصف يراعي حاجات المجالات المختلفة ويضمن تكافؤ فرص الولوج إلى الموارد والخدمات

324- الرحيلي، مرام فيصل، والعمري، نهله هليل بريك. (2025). م.س، ص 19

325 - Belhedi, A. (1981). Méthodologie d'approche des déséquilibres régionaux. Communication aux 8èmes Journées Géographiques Tunisiennes de l'AGT. P:4 .

326 - idem.

الأساسية والبنى التحتية ومقومات التنمية. كما أوضحت هذه الدراسة كذلك أن المقاربات النظرية رغم اختلاف منطلقاتها التخصصية، تتقاطع في الإقرار بحقيقة أن المجال ليس إطار محايدا، بل هو نتاج للعلاقات الاجتماعية متعددة الأوجه، ولخيارات التخطيط المختلفة، ولأنماط التوزيع المتنوعة، التي يسهم تراكمها عبر الزمن في إنتاج أو إعادة إنتاج التفاوتات المجالية إذا غابت سياسات ترابية قائمة على العدالة والإنصاف المجالي.

وعلى هذا الأساس أكدت نتائج هذه الدراسة على أهمية توظيف أدوات التحليل الجغرافي إلى جانب المؤشرات الإحصائية والتقنيات المكانية الحديثة في قياس التفاوتات المجالية ورصد ديناميتها وتحليل أنماطها على مختلف المقاييس الترابية، بما يساهم في بلورة تشخيص علمي رصين يدعم اتخاذ القرار ويعزز فعالية السياسات العمومية.

ويمكن بلورة المحصلة الأساسية لهذه الدراسة في تقديمها لقراءة متكاملة تجمع بين مفاهيم التفاوتات المجالية واللامساواة المكانية والعدالة المجالية ضمن إطار تحليلي موحد، يركز على مكانة الجغرافيا في الاسهام في تأطير ودراسة هذا الموضع بوصفها حقلا علميا قادرا على تفسير التفاوتات الترابية وتحليلها وتقويم اختلالاتها. ومن شأن هذا الإطار أن يشكل أرضية نظرية يمكن البناء عليها في الدراسات التطبيقية اللاحقة، ولا سيما تلك التي تستهدف بالدراسة والتحليل والقياس مسألة العدالة المجالية والفوارق الترابية؛ فيسهم بذلك في إنتاج معرفة جغرافية أكثر قدرة على تفسير الواقع لتعزيز توجهات التنمية الترابية نحو مزيد من الإنصاف والاستدامة.

واستنادا إلى ما كشفه التحليل ضمن هذه الدراسة من تعدد في أبعاد اللامساواة المجالية وتشابك عواملها، ورغبة في تعزز هذا الطرح في المستقبل، بتطوير البحث في هذا الحقل وبالتكامل بين التحليلات المجالية والاجتماعية والاقتصادية؛ فإننا نقترح مجموعة من التوصيات نجملها في الآتي:

- اعتماد مقاربة منهجية ونظرية متكاملة تجمع بين التحليل الجغرافي والتفسير الاقتصادي والطرح الاجتماعي التنموي، بما يمنع اختزال التفاوتات الترابية في مؤشرات مكانية أو اقتصادية منفردة.
- تطوير منظومة متكاملة من مؤشرات القياس المكانية تجمع بين معامل جيني ومنحنيات لورينز ومؤشر موران ومقاييس إمكانية الوصول، ودعمها بالتحليل الكيفي للكشف عن مختلف جذور التفاوتات الترابية.
- توسيع استخدام نظم المعلومات الجغرافية وأدوات التحليل المكاني لبناء وتطوير المؤشرات المكانية وقواعد البيانات والخرائط الديناميكية التي ترصد توزيع الموارد والخدمات ومناطق العجز والوفرة، وتتبع تطور الاختلالات و انعكاس السياسات التنموية عبر الزمن على ذلك التوزيع.
- تعزيز البحث العلمي المقارن متعدد المقاييس بين الأقاليم والمجالات الحضرية والريفية وداخل المدن وفي أطرافها، لفهم اختلاف أوجه اللامساواة المكانية وآلياتها بحسب السياقات والمستويات الترابية.

المراجع

- ادريسي م. ، شريفي ج. ، وصواري. (2023). التنمية المكانية والتفاوت بين الولايات الجزائرية دراسة قياسية باستخدام أدوات التحليل القياسي المكاني. Les cahiers du CREAD, 39(2), 429-456.

- الجهني، تغريد بنت حمدي ضويعن. (2020). تقييم مؤشرات التنمية الحضرية بمنطقة المدينة المنورة باستخدام التحليل العاملى ونظم المعلومات الجغرافية. المجلة العربية لنظم المعلومات الجغرافية، مج13, ع2 ، 1 - 53.

- الرحيلي، مرام فيصل، والعمري، نهله هليل بريك. (2025). تحليل العدالة المكانية لتوزيع مراكز الرعاية الصحية الأولية في المدينة المنورة. المجلة العربية لنظم المعلومات الجغرافية، مج18, ع1 ، 99-128.

- الزوهير، رجراج. (2019). التنمية في الأقاليم الريفية: دراسة لواقع الخدمات وتأهيل المرافق العامة في الجزائر.

- امهاوش، سعيد، والمولودي، محمد. (د. ت). العدالة المجالية وتحديات التنمية الترابية بالمغرب.

- داوود، عبد الكريم (2021)، التنمية والعدالة المجالية في تونس: قراءة جغرافية-اقتصادية. (2021). مجلة دراسات، 23 (1).

- عبد العال أحمد محمد (2011)، جغرافية التنمية. . مفاهيم نظرية و أبعاد مكانية ، مكتبة الجزيرة ورد.

- قطيشات، رانية؛ والعساف، تسنيم (2024). تقييم التباينات الإقليمية الاجتماعية والاقتصادية: دليل من الأردن. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية, 51(4), 325–341

- كانبور، رافي (2013). التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي، ص 11.

- محمد أنفلوس، محمد عربي نزهة [وآخرون].، (2023)، دراسات جغرافية في المجال والبيئة،كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية. مختبر دينامية المجالات والمجتمعات.

- منظمة الصحة العالمية، المركز العالمي للصحة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2010). المدن الخفية: الكشف عن التفاوتات الصحية في المناطق الحضرية والتغلب عليها.

- منظمة الصحة العالمية، المركز العالمي للصحة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2010). م.س، ص 15; 2010.

-الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2021)، تكامل المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية لدعم مؤشرات التنمية المستدامة.

- ADAOUI, M. J. , AJOU, L. O. , AD, E. H. E. A. , & TASSER, E. M. M. (2021). Contribution à l'étude de la marginalité spatiale à travers l'analyse en composantes principales: Cas de la région Souss Massa. Dirassat, 23(1).

- Babénoun, L. , & OURO-GBELE, Z. (2020). Les disparités socio-spatiales dans l'accès aux soins de santé maternelle et infantile dans la préfecture de l'Oti (Nord-Togo). Revue Espace, Territoires, Sociétés et Santé, 3(6), 45–56.

- Belhedi, A. (1981). Méthodologie d'approche des déséquilibres régionaux. Communication aux 8èmes Journées Géographiques Tunisiennes de l'AGT.

- Belhedi, A. (1994). L'inégal développement régional en Tunisie: accumulation spatiale et littoralisation. Cahiers de la Méditerranée, 49(1), 133–156.

ر دمد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

- Belhedi, A. (1999). Les disparités spatiales en Tunisie, état des lieux et enjeux. Méditerranée, 91, 63–72.

- Bousnina, A. (2007). Les disparités régionales du développement humain en Tunisie. Revue tunisienne de sciences sociales, 1(134), 61–90.

- Charvet, J. , Sivignon, M. (2020). Géographie humaine - 4e éd. : Mondialisation, inégalités sociales et enjeux environnementaux. France: Armand Colin.

- Far, E. D. O. (2024). Inégalités socio-spatiales d'accès aux soins dans la métropole de Lille (France) et celle de Belo Horizonte (Brésil). , 2024.

- Lucas-Gabrielli, V. , Mangeney, C. , Duchaine, F. , Com-Ruelle, L. , Gueye, A. , & Raynaud, D. (2022). Inégalités spatiales d'accessibilité aux médecins spécialistes: proposition de méthodologie pour trois spécialités.

- NACER, M. B. (2019). Analyse exploratoire des disparités dans la distribution de l'éducation et évaluation du processus de convergence spatiale des régions en Algérie. Les Cahiers du Cread, 35(04).

- Providence, C. (2019). Disparités spatiales et financement des biens et services publics de proximité en Haı¨ti. Le cas des budgets communaux de 2017-2018.

الدكتور عبد الله سيد محمد ابنو
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط

القطاع الزراعي في موريتانيا بين هشاشة الموارد ورهانات التنمية القروية المستدامة

Mauritania's agricultural sector: between resource fragility and the challenges of sustainable rural development

ملخص:

يعالج هذا المقال علاقة القطاع الزراعي برهانات التنمية القروية في موريتانيا، وينطلق من المفارقة القائمة بين الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية للزراعة داخل الأوساط الريفية، وبين محدودية أثرها الفعلي في إنتاج تنمية قروية مستدامة. فالقطاع الزراعي يمثل أحد المداخل الأساسية لفهم تحولات المجال القروي الموريتاني، غير أن مساهمته التنموية ظلت مقيدة بجملة من العوامل الطبيعية والبنيوية والمؤسسية.

تستند الدراسة إلى قراءة تحليلية للتنمية الريفية والزراعية في موريتانيا، مع التركيز على الأنظمة الزراعية المطرية والفيضية والواحاتية والمروية، وعلى الشعب الإنتاجية الزراعية والحيوانية، وعلى السياسات والبرامج العمومية الموجهة للقطاع الريفي. وتبرز الدراسة أن ضعف التنمية القروية لا يرتبط بمحدودية الموارد وحدها، بل بالتغيرات المناخية، وهشاشة المجال القروي، ومحدودية التمويل والإرشاد، وضعف تنظيم المنتجين، وقصور تثمين الشعب الإنتاجية وربطها بالأسواق.

وتخلص الدراسة إلى أن الزراعة في موريتانيا لا يمكن أن تتحول إلى رافعة فعلية للتنمية القروية بمجرد توسيع المساحات أو زيادة الإنتاج، بل من خلال بناء منظومة ترابية متكاملة تربط الإنتاج الزراعي بتدبير الموارد والتمويل والتأطير والتخزين والتحويل والتسويق وتنويع الأنشطة القروية. ومن ثم فإن التنمية القروية المستدامة تقتضي تجاوز المقاربة القطاعية الضيقة نحو مقاربة جغرافية-ترابية تجعل من الزراعة والرعي والواحات وسلاسل القيمة المحلية والخدمات الأساسية عناصر مترابطة في مشروع تنموي واحد.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي؛ التنمية القروية؛ المجال الريفي؛ الزراعة المطرية؛ الزراعة المروية؛ الشعب الإنتاجية؛ التنمية الترابية؛ موريتانيا.

Abstract.

This Article Examines The Relationship Between The Agricultural Sector And The Challenges Of Rural Development In Mauritania. It Takes As Its Point Of Departure The Paradox Between The Economic, Social, And Spatial Importance Of Agriculture In Rural Areas And Its Limited Effective Contribution To Sustainable Rural Development. Although The Agricultural Sector Constitutes A Key Entry Point For Understanding The Transformations Of

Mauritania's Rural Space, Its Developmental Contribution Remains Constrained By A Combination Of Natural, Structural, And Institutional Factors.

The Study Adopts An Analytical Approach To Rural And Agricultural Development In Mauritania, With Particular Emphasis On Rain-Fed, Flood-Recession, Oasis-Based, And Irrigated Farming Systems; Agricultural And Livestock Production Sectors; And Public Policies And Programmes Targeting The Rural Sector. The Findings Indicate That The Limited Progress Of Rural Development Cannot Be Attributed Solely To Resource Scarcity, But Also To Climate Change, The Vulnerability Of Rural Areas, Limited Access To Finance And Extension Services, Weak Producer Organisation, And The Inadequate Development Of Production Sectors And Their Integration Into Markets.

The Study Concludes That Agriculture In Mauritania Cannot Become An Effective Driver Of Rural Development Merely Through The Expansion Of Cultivated Areas Or Increases In Production. Rather, This Requires The Establishment Of An Integrated Territorial System Linking Agricultural Production To Resource Management, Financing, Technical Support, Storage, Processing, Marketing, And The Diversification Of Rural Economic Activities. Sustainable Rural Development Therefore Requires Moving Beyond A Narrowly Sectoral Approach Towards An Integrated Geographical And Territorial Approach In Which Agriculture, Pastoralism, Oases, Local Value Chains, And Basic Services Are Treated As Interconnected Components Of A Unified Development Project.

Keywords: Agricultural Sector; Rural Development; Rural Space; Rain-Fed Agriculture; Irrigated Agriculture; Production Sectors; Territorial Development; Mauritania.

المقدمة

يحتل المجال القروي في موريتانيا موقعا مركزيا في فهم إشكالات التنمية، لا لأنه يمثل مجرد امتداد جغرافي خارج المدن، بل لأنه المجال الذي تتقاطع فيه الموارد الطبيعية و أنماط العيش والأنشطة الزراعية والرعوية والتحولات المجالية وسياسات الدولة في محاربة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي. ولذلك فإن دراسة القطاع الزراعي ورهانات التنمية القروية في موريتانيا تقتضي تجاوز النظرة القطاعية الضيقة التي تحصر الزراعة في الإنتاج، والانتقال إلى مقاربة جغر افية تعتبر الزراعة جزءا من منظومة قروية أوسع .

وتنبع أهمية هذا الموضوع من كون المجال القروي الموريتاني ظل تاريخيا مجالا شديد الارتباط بالأنشطة الأولية، وبخاصة الزراعة والتنمية الحيو انية. غير أن هذا المجال عرف، خلال العقود الأخيرة، تحولات عميقة مست بنيته السكانية والاقتصادية والمجالية. فقد أدى الجفاف، وتراجع نمط الترحال، وتز ايد الاستقرار القروي، وظهور مر اكز جديدة على الطرق وحول نقاط الماء ومجالات الإنتاج، إلى إعادة تشكيل العلاقة بين السكان والموارد. ويعاني المجال القروي من معوقات اقتصادية واجتماعية، لكنه في الوقت نفسه يمثل مجالا خصبا لتحقيق تنمية محلية مستدامة إذا أحسن تدبير موارده الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية .

غير أن هذا الرهان لم يتحقق بالصورة المطلوبة. فالقطاع الزراعي، رغم حضوره في السياسات العمومية، لا يزال يواجه قيودا متعددة، بعضها طبيعي مرتبط بالجفاف والماء والتربة والتغير المناخي، وبعضها بنيوي ومؤسسي مرتبط بالتمويل والتأطير والتنظيم والتسويق وضعف تثمين المنتجات. وتبين استراتيجية تنمية القطاع الريفي أن موريتانيا، بوصفها بلدا يقع في نطاق الساحل والصحراء، تواجه إشكال التحكم في المياه السطحية وتسييرها، وهو ما ينعكس على هشاشة الأنشطة الزراعية والرعوية، كما أن الزراعة المروية، رغم إمكاناتها، لم تستجب بعد لتطلعات السكان على النحو المنتظر.

وتزداد دلالة هذا التشخيص حين نربطه بما ورد في الخطة الوطنية للتنمية الريفية 2020-2025، التي جعلت من تطوير الشعب الزراعية والحيوانية مدخلا أساسيا لتفعيل التوجهات الاستراتيجية للقطاع الريفي. فهذه الخطة لا تنظر إلى التنمية القروية من زاوية الإنتاج الزراعي وحده، بل من زاوية تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي والحيواني، وتطوير الشعب النباتية والحيوانية، وتحسين تنافسيتها، وتعزيز تدبير الموارد الطبيعية، وتقوية خدمات الإرشاد والتكوين والتمويل والتنسيق المؤسسي. وهذا يعني أن التنمية القروية في موريتانيا لم تعد قابلة للفهم من خلال السؤال الكلاسيكي حول حجم الإنتاج فقط، بل من خلال سؤال أعمق: كيف تتحول الزراعة والتنمية الحيوانية والشعب المحلية إلى قاعدة ترابية منتجة ومستدامة؟

وتؤكد تقارير التقييم الحديثة هذه المفارقة. فقد أشار تقييم استراتيجية وبرنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في موريتانيا إلى أن الأراضي الصالحة للزراعة لا تمثل سوى 0.5% من التراب الوطني، وأن الزراعة والتنمية الحيوانية ساهمتا سنة 2021 بنحو 13% من الناتج الداخلي الخام، وأنهما تشغلان حوالي 29% من اليد العاملة النشطة، في حين يعيق التوزيع العشوائي للقرى الوصول إلى البنى التحتية والخدمات الأساسية، ويظل سوء التغذية مقلقا، مع تسجيل تأخر في النمو لدى 26% من الأطفال دون الخامسة .

وضمن هذا السياق، يأتي هذا البحث سعيا إلى تحليل العلاقة بين الزراعة والتنمية القروية بصفتها علاقة مشروطة بمدى قدرة المجال القروي على تحويل الموارد الزراعية والرعوية إلى دخل وتشغيل واستقرار وأمن غذائي وتثمين محلي للموارد.

1. أهمية الموضوع وأهدافه

تنبع أهمية هذا البحث من مستويين متداخلين. يتمثل المستوى الأول في الأهمية العلمية، حيث يندرج الموضوع ضمن جغرافية التنمية القروية والتنمية الترابية، لأنه يدرس العلاقة بين الأنشطة الزراعية والبنية المجالية والاجتماعية للريف الموريتاني. فالمقال لا يتعامل مع القطاع الزراعي باعتباره قطاعا إنتاجيا منعزلا، بل باعتباره مكونا من مكونات المجال القروي، يتأثر بتوزيع الماء والتربة، وبأنماط الاستقرار، وبالتحولات المجالية والديمغرافية، وبالمؤسسات والتمويل والأسواق. أما المستوى الثاني فيتمثل في الأهمية العملية، لأن المجال القروي في موريتانيا لا يزال مجالا رئيسيا للفقر والهشاشة وضعف الخدمات، وفي الوقت نفسه مجالا أساسيا للزراعة والرعي والواحات وإنتاج الغذاء والدخل.

وتؤكد الوثائق الوطنية أن التنمية الريفية لا يمكن أن تقوم على تدخلات معزولة أو ظرفية. فالخطة الوطنية للتنمية الريفية تربط نجاح برامجها بضرورة تقوية دور الدولة والشركاء، وتشجيع الاستثمار الخاص المسؤول، وتحميل الفاعلين مسؤولياتهم، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحسين شروط الإنتاج ومناخ الأعمال. كما تضع الخطة ضمن أهدافها تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي والحيواني لتلبية

الحاجات الوطنية، وترقية تنافسية الشعب الزراعية والحيوانية، وتعزيز التدبير المستدام والتشاركي للموارد الطبيعية، والرفع من فعالية البنيات الداعمة للقطاع الريفي.

وتتجلى أهمية البحث كذلك في كونه يعيد النظر في الفرضية الشائعة التي تجعل الزراعة رافعة تلقائية للتنمية القروية. فالمعطيات لا تسمح بمثل هذا التبسيط. فالزراعة في موريتانيا قد تكون رافعة محتملة، لكنها لا تتحول إلى رافعة فعلية إلا إذا توافرت شروط مائية ومؤسسية ومالية وتسويقية وتنظيمية. كما أن الاعتماد على النشاط الفلاحي وحده لا يكفي لتحقيق التنمية المرجوة، مما يفرض خلق أنشطة أخرى غير فلاحية، واعتماد مقاربة تشاركية، وضمان مساهمة السكان المحليين في إنجاح المشاريع التنموية وهذا المعطى لا ينفي مركزية الزراعة، بل يضعها في موضعها الصحيح: قاعدة ضرورية، لكنها غيركافية دون تكامل ترابي و اقتصادي ومؤسسي.

يسعى البحث إلى تحقيق أربعة أهداف مترابطة: يتمثل الهدف الأول في تحليل القاعدة الجغرافية للتنمية الزراعية داخل المجال القروي الموريتاني، من حيث الماء، التربة، المناخ، الجفاف، والتحولات السكانية. ويتمثل الهدف الثاني في دراسة الأنظمة الزراعية والشعب الإنتاجية، مع إبراز موقع الزراعة المطرية والفيضية والواحاتية والمروية والتنمية الحيوانية ضمن الاقتصاد القروي. أما الهدف الثالث فيتمثل في تحليل السياسات والبرامج الريفية، من استراتيجية تنمية القطاع الريفي إلى الخطة الوطنية للتنمية الريفية، قصد فهم حدود التحول من التخطيط إلى الأثر التنموي. ويتمثل الهدف الرابع في اقتراح قراءة تحليلية للشروط التي يمكن أن تجعل من القطاع الزراعي مدخلا فعليا للتنمية القروية المستدامة، لا مجرد نشاط معاشي محدود الأثر.

2. إشكالية البحث وفرضياته

ينطلق البحث من مفارقة أساسية مفادها أن القطاع الزراعي في موريتانيا يمثل أحد أهم مداخل التنمية القروية، بحكم ارتباطه بالظروف المناخية، والأرض، والتشغيل، والدخل، والأمن الغذائي، وتثبيت السكان، غير أن أثره التنموي ظل محدودا ومتفاوتا مجاليا. فرغم توفر بعض المجالات على إمكانات زراعية معتبرة، خاصة الضفة اليمنى لنهر السنغال، ومناطق الزراعة المطرية والفيضية، والمجالات الواحاتية، ورغم تعاقب الاستراتيجيات والبرامج الموجهة للقطاع الريفي، ما يزال المجال القروي يعاني من ضعف المردودية، وهشاشة الدخل، ومحدودية التمويل والتأطير، وضعف الاندماج في السوق، وتشتت التجمعات السكانية والخدمات.

تتحدد الإشكالية المركزية في السؤال الآتي: إلى أي حد يمكن للقطاع الزراعي، في ظل الهشاشة البيئية ومحدودية الموارد وتفاوت السياسات العمومية، أن يشكل رافعة فعلية للتنمية القروية المستدامة في موريتانيا؟

ويتفرع عن هذا السؤال المركزي عدد من الأسئلة الجزئية. ما الخصائص الطبيعية والبشرية التي تتحكم في إمكانات التنمية الزراعية بالمجال القروي الموريتاني؟ كيف تتوزع الأنظمة الزراعية والشعب الإنتاجية بين الزراعة المطرية والفيضية والواحاتية والمروية؟ ما حدود مساهمة الزراعة والتنمية الحيوانية في التشغيل والدخل والأمن الغذائي وتثبيت السكان داخل الأرياف؟ لماذا ظل أثر السياسات والبرامج الريفية محدودا رغم تعدد الاستراتيجيات والمشاريع؟ وما الشروط الترابية والمؤسسية والاقتصادية الكفيلة بتحويل الزراعة من نشاط معاشي هش إلى منظومة تنموية قروية مستدامة؟

وتقوم الدراسة على فرضية عامة مفادها أن ضعف مساهمة القطاع الزراعي في التنمية القروية المستدامة في موريتانيا لا يعود إلى محدودية الموارد الطبيعية وحدها، بل إلى تفاعل مركب بين هشاشة المناخ، وضعف التحكم في الماء، وتشتت المجال القروي، ومحدودية التمويل والإرشاد، وضعف تنظيم المنتجين، وضعف تثمين الشعب الزراعية والحيو انية، ومحدودية الاندماج في الأسواق. ولذلك فإن التنمية القروية لا تتحقق بمجرد زيادة الإنتاج الزراعي، بل ببناء منظومة تر ابية تربط الإنتاج بالماء والأرض والتمويل والسوق والخدمات والتثمين المحلي للموارد.

وتتفرع عن هذه الفرضية العامة ثلاث فرضيات جزئية. الأولى أن الإمكانات الزراعية في موريتانيا ذات توزيع مجالي غير متكافئ، وهو ما يجعل أثر الزراعة في التنمية القروية مختلفا بين الضفة النهرية، والمجالات المطرية والفيضية، والمجالات الواحاتية، ومجالات الرعي. والثانية أن السياسات الزراعية والريفية حققت تراكمات مهمة على مستوى التصور والبرمجة، لكنها لم تنجح دائما في بناء شروط كافية لتحويل الإنتاج إلى دخل واستقراروتنمية محلية. والثالثة أن مستقبل التنمية القروية في موريتانيا مرتبط بقدرة الدولة والفاعلين المحليين على الانتقال من دعم الإنتاج إلى بناء سلاسل قيمة قروية، تربط الزراعة والتنمية الحيو انية بالتمويل والتأطير والتخزين والتحويل والتسويق.

3. الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات والوثائق التي تتيح بناء خلفية علمية ومنهجية لهذا المقال. ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة مستويات: دراسات خاصة بموريتانيا، وثائق استر اتيجية وتقييمية وطنية ودولية، ومراجع نظرية أو مقارنة حول التنمية القروية.

في المستوى الأول، يمثل مقال عبد الله سيدي محمد أبنو، إشكالية المجال القروي بموريتانيا ومساهمة القطاع الزراعي في التنمية الريفية المستدامة، مرجعا مباشرا لهذا البحث. فقد تناول المجال القروي من حيث خصائصه الطبيعية والبشرية، و أبرز أهمية القطاع الزراعي ودوره الممكن في التنمية الريفية المستدامة، كما طرح أسئلة تتعلق بالمعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية للريف الموريتاني، ومؤشرات التنمية البشرية، ومساهمة القطاع الزراعي في التنمية القروية . غير أن هذا المقال لا يكتفي باستعادة تلك المقاربة، بل يسعى إلى تعميقها من خلال إدماج الخطة الوطنية للتنمية الريفية، وتقييمات البرامج، والمقاربة بالشعب الإنتاجية، وتحليل شروط التحول التر ابي.

وتعد الدراسة الثانية ل: عبد الله سيدي محمد أبنو، أثر الموارد الطبيعية في التنمية الريفية المستدامة في موريتانيا: حالة الولايات الجنوبية المطلة على نهر السنغال، مدخلا مهما لفهم العلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية الريفية في الولايات الجنوبية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في تركيزها على المنطقة النهرية بوصفها مجالا يجمع بين موارد طبيعية ومقومات زراعية، لكنها تطرح في الوقت نفسه مشكلات تتعلق بالاستغلال وشروط الإنتاج والتنمية . ويسمح هذا المرجع بتأطير تحليل الضفة النهرية داخل المقال دون اختزال التنمية القروية فيها وحدها.

أما الوثائق الاستر اتيجية، فتشكل العمود الفقري للجانب التطبيقي في هذا البحث. فـ استر اتيجية تنمية القطاع الريفي أفق 2025 تقدم تشخيصا قطاعيا ومجاليا لإشكالات الزراعة والتنمية الحيو انية والموارد الطبيعية، وتبين أن التحول الريفي لا يمكن أن يتحقق دون تدبير عقلاني للموارد المائية، وتطوير الزراعة والتنمية الحيو انية، وتحسين التأطير والمؤسسات والتمويل . كما أن الخطة الوطنية للتنمية الريفية 2020-

2025 تنقل هذا التوجه إلى مستوى برامجي أكثر تفصيلا، إذ تنظم التدخلات حول تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي والحيواني، وتطوير الرعي العائلي، وترقية تنافسية الشعب، وتحسين تدبير الموارد، ورفع فعالية الخدمات الزراعية والرعوية

ويقدم تقييم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لسنة 2025 قراءة مهمة لأداء البرامج والمشاريع في موريتانيا خلال الفترة 2007-2023. وتكمن أهميته في أنه لا يكتفي بوصف التدخلات، بل يقيم الاستراتيجية والنتائج ويستخلص دروسا للبرامج المقبلة. ويشير التقييم إلى أن الصندوق مول منذ بداية عملياته في موريتانيا سنة 1980 ستة عشر مشروعا، وأن الفترة 2007-2023 شملت ثمانية مشاريع نشطة، كما يبرز تحديات مرتبطة بالتشتت القروي، وضعف الخدمات، ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وأهمية الزراعة والتنمية الحيوانية في التشغيل والدخل .

وتفيد الدراسات المقارنة في التأطير النظري والمنهجي دون أن تحل محل المعطيات الموريتانية. فدراسة القطاع الفلاحي وإكراهات التنمية القروية بسهل الغرب تبين، في سياق مغربي، أن القطاع الفلاحي قد يكون مصدرا للتشغيل والدخل، لكن أثره في تقليص الفوارق يبقى محدودا إذا لم يواكبه استثمار قروي وتنويع للأنشطة غير الفلاحية . كما يبرز بحث التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات أن إعادة تنشيط الأقاليم الريفية تقتضي الاهتمام بالاستثمار الريفي، لا الاكتفاء بالبنى التحتية والسكن والخدمات . وتدعم هذه المراجع المقارنة الفكرة العامة للمقال: التنمية القروية لا تنتج من الزراعة وحدها، بل من تحويل الزراعة إلى قاعدة اقتصادية مندمجة داخل المجال.

كما يقدم تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية سنة 2021 إطارا عاما مفيدا، لأنه يربط الازدهار الريفي بتحول النظم الغذائية، وبقدرة الاقتصاد الزراعي والغذائي على خلق فرص شغل ودخل في الأرياف .

4. المنهجية

يعتمد البحث منهجا جغرافيا تحليليا يجمع بين التحليل الوثائقي، والقراءة الإحصائية، والمقارنة المجالية، والتحليل النقدي للسياسات العمومية. ويبرر هذا الاختيار طبيعة الموضوع نفسه؛ فالقطاع الزراعي لا يمكن فهمه من خلال مؤشر واحد، لأن مساهمته في التنمية القروية تتوقف على شبكة من العناصر: الموارد الطبيعية، الأنظمة الزراعية، الشعب الإنتاجية، التمويل، الإرشاد، التنظيم، السوق، والتحولات المجالية والسكانية.

المحور الأول: المجال القروي الموريتاني وقاعدة التنمية الزراعية

لا يمكن تحليل رهانات التنمية القروية في موريتانيا من منظور زراعي دون البدء من القاعدة الجغرافية التي يتحرك داخلها النشاط الزراعي. فالزراعة الموريتانية ليست مجرد نشاط اقتصادي قابل للتطوير بمجرد إدخال تقنيات أو زيادة مساحات، بل هي ممارسة مجالية مشروطة بندرة الموارد المائية، وهشاشة التربة، وتذبذب التساقطات المطرية، وتفاوت الأقاليم الزراعية، والتحولات الديمغرافية وأنماط الاستقرار. ومن ثم فإن السؤال حول قدرة القطاع الزراعي على دعم التنمية القروية يجب أن يبدأ من سؤال أسبق: ما طبيعة المجال القروي الذي يفترض أن تتحقق داخله هذه التنمية؟

ويقوم المجال القروي الموريتاني على مفارقة واضحة. فمن جهة، تتوفر البلاد على إمكانات زراعية ورعوية معتبرة نسبيا داخل مجالات محددة، خاصة الضفة اليمنى لنهر السنغال، والمناطق المطرية والفيضية، والواحات، وبعض المجالات الساحلية وشبه الحضرية. ومن جهة أخرى، تظل هذه الإمكانات محدودة قياسا

باتساع المجال الوطني، وشديدة الارتباط بالظروف المناخية والمائية والمؤسسية. ولذلك فإن التنمية الزراعية، في الحالة الموريتانية، لا تبدأ من وفرة الموارد، بل من كيفية تعبئة موارد نادرة أو متذبذبة أو ممركزة مجاليا.

I. الأنظمة والإمكانات الزراعية في موريتانيا

يكشف تحليل المجال القروي الموريتاني أن القطاع الزراعي لا يتشكل من نظام إنتاج واحد، بل من أنظمة زراعية متعددة، تتباين من حيث القاعدة الطبيعية، والمورد المائي، والمردودية، والوظيفة الاجتماعية والاقتصادية. فالزراعة المطرية والفيضية ترتبط بالمطروالسيول و انحسار المياه، والزراعة الواحاتية تقوم على المياه الجوفية والنخيل داخل بيئات جافة، أما الزراعة المروية فتستند إلى التحكم النسبي في الماء، خاصة في نهر السنغال. وإلى جانب هذه الأنظمة النباتية، تمثل التنمية الحيو انية مكونا بنيويا في الاقتصاد القروي، لا يمكن فصله عن الزراعة، نظرا لتداخل الرعي مع استعمال الأرض والماء، ولحضور الحليب واللحوم والماشية في الدخل الريفي والأمن الغذائي.

ومن ثم، فإن السؤال المركزي في هذا المحور ليس: ما الأنظمة الزراعية الموجودة في موريتانيا؟ بل: ما حدود قدرة هذه الأنظمة والشعب الإنتاجية على التحول من أنشطة معاشية أو موسمية أو محدودة التثمين إلى قاعدة فعلية للتنمية القروية؟ وتفيد الخطة الوطنية للتنمية الريفية بأن المقاربة المعتمدة في القطاع الريفي تتجه إلى تطوير الشعب الزراعية والحيو انية الاستر اتيجية، وفي مقدمتها الحبوب، بما فيها الأرزوالقمح والحبوب التقليدية، والشعب البستانية، والشعب الواحاتية، وشعبة الحليب، واللحوم الحمراء والبيضاء . غيرأن وجود هذه الشعب في التخطيط لا يعني اكتمال شروط تحولها إلى اقتصاد قروي منتج ومندمج؛ إذ تظل المردودية والتمويل والتأطيروالتنظيم والتسويق عناصر حاسمة في تفسير الفجوة بين الإمكانات والنتائج.

1. الخصائص الطبيعية للمجال الزراعي

تتحدد القاعدة الطبيعية للزراعة في موريتانيا داخل مجال واسع تغلب عليه شروط الجفاف. فالمساحة الوطنية كبيرة، لكن المساحة الزراعية المفيدة أو القابلة للاستغلال تظل محدودة جدا. وتشيروثيقة دعم إعداد استر اتيجية تنمية القطاع الريفي إلى أن المساحة الزراعية المفيدة تقارب 502.000 هكتار، أي أقل من 0.5% من التراب الوطني، وأن الإنتاج النباتي يتوزع بين أربع مناطق إيكولوجية زراعية رئيسية: المنطقة الجافة ذات النظام الواحاتي، والمنطقة الساحلية-الرعوية ذات الزراعات المطرية وخلف السدود والقيعان، ووادي نهر السنغال حيث توجد الزراعة المروية وزراعة الوالو، ثم المجال البحري الملائم لبعض الزراعات الخضرية والشجرية والزراعة الحضرية وشبه الحضرية.

وتكشف هذه المعطيات أن المشكل الزراعي في موريتانيا لا يتعلق فقط بندرة الأرض، بل بندرة الأرض القابلة للاستغلال المنتظم. ولهذا تظل الزراعة المطرية والفيضية مرتبطة بالموسم المطري والسيول، بينما ترتبط الزراعة المروية بقدرة الدولة والفاعلين على التحكم في المياه، وتظل الزراعة الواحاتية مرهونة بالمياه الجوفية وبقدرة الواحات على الصمود أمام الجفاف والعزلة وضعف التسويق.

وتؤكد الخطة الوطنية للتنمية الريفية أن موريتانيا، رغم قيود المناخ الصحراوي والساحلي الجاف، والتصحر، وتكرار الجفاف، والهشاشة أمام التغيرات المناخية، تتوفر على إمكانات طبيعية تسمح بالاستثمار العام والخاص في القطاع الريفي. وتحدد الخطة الإمكانات الزراعية بما يزيد على 513.000 هكتار، موزعة بين أنظمة إنتاج مختلفة، لكنها تشترط تثمين هذه الإمكانات ببناء نظم تسيير مستدامة وتحسين القدرة التنافسية للشعب الزراعية والحيو انية.

غير أن هذه الإمكانات لا تتوزع بالتساوي بين الأنظمة. فالزراعة المطرية في مناطق الديري تمثل أكبر مساحة محتملة، لكنها أكثر ارتباطا بتذبذب التساقطات. والزراعة خلف السدود والقيعان تمثل إمكانا وسيطا، لأنها تستفيد من المياه المتجمعة، لكنها تبقى مشروطة بحالة المنشآت وبكمية الأمطار والسيول. أما زراعة الوالو والزراعة المروية فتستندان إلى المجال النهري، وهما أكثر قدرة على الاستقرار النسبي إذا توفرت التهيئة والصيانة والتمويل والتنظيم. وتبقى الواحات نظاما خاصا، محدود المساحة، لكنه ذو وظيفة اجتماعية ومجالية مهمة داخل البيئات الجافة.

جدول 1: توزيع الإمكانات الزراعية حسب أنظمة الإنتاج في موريتانيا

نظام الإنتاج	المساحة الزراعية القابلة للاستغلال (هك)	% من مجموع الإمكانات	أهم الزراعات	المجال الإيكولوجي الغالب
الزراعة المطرية الواسعة في الديري	250.000	49%	الذرة، الدخن، الذرة الصفراء، الخضروات	المنطقة الساحلية/الساحلية-السودانية
الزراعة خلف السدود والقيعان	60.000	12%	الذرة، الذرة الصفراء، الخضروات	المنطقة الساحلية
زراعة الوالو، الطبيعية أو المحكومة	40.000	8%	الذرة، الذرة الصفراء، الخضروات	وادي نهر السنغال
النظام الواحاتي	16.000	3%	النخيل، الخضروات، الفواكه، الأعلاف	المنطقة الجافة
الزراعة المروية بالتحكم الكامل في الماء	135.000	26%	الأرز، الذرة، الذرة الصفراء، الخضروات، الفواكه	وادي نهر السنغال
زراعات الخضروات والفواكه في المجال البحري	12.000	2%	الخضروات والفواكه	المجال البحري/الساحلي
المجموع	513.000	100%	—	—

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على: وزارة التنمية الريفية؛ الخطة الوطنية للتنمية الريفية 2020-2025؛ 2020؛ ص. 6

يبرز الجدول أن القاعدة الزراعية ليست متجانسة، بل تتوزع بين أنظمة ذات منطق مختلف. فحوالي نصف الإمكانات الزراعية يقع ضمن الزراعة المطرية الواسعة، وهي زراعة ضعيفة التحكم في الماء. وفي المقابل، تمثل الزراعة المروية 26% من الإمكانات، لكنها تتطلب استثمارات وتهيئة وصيانة ومؤسسات. وهذا التوزيع يفسر جزءا من صعوبة تحويل الزراعة إلى رافعة للتنمية القروية؛ إذ إن أكبر الإمكانات من حيث المساحة ليست بالضرورة أكثرها استقرارا، وأكثرها استقرارا من حيث الماء ليست بالضرورة أيسرها تعبئة من الناحية المالية والمؤسسية.

وتزداد هذه الهشاشة بفعل التغير المناخي. فقد أشار الإبلاغ الوطني الرابع حول التغير المناخي إلى أن منطقة الساحل الإفريقي من المناطق التي سيكون للتغير المناخي فيها وقع سلبي، بسبب ضعف الموارد المائية وتفاوتها، وما يترتب على ذلك من أثر في الموارد الطبيعية والزراعية. كما يربط التقرير بين تراجع التساقطات، وتزايد فترات الجفاف، وانخفاض توفر المياه السطحية والجوفية، وانخفاض رطوبة التربة، بما قد يجعل بعض المجالات أقل صلاحية للزراعة في أفق زمني لاحق . وبهذا المعنى، لا تمثل الهشاشة المناخية عاملا طارئا في التنمية الزراعية، بل شرطا بنيويا ينبغي أن يحكم كل تصور للتنمية القروية.

2. التباين المجالي للإمكانات الزراعية

تتوزع الإمكانات الزراعية في موريتانيا وفق منطق مجالي شديد التباين. فالضفة اليمنى لنهر السنغال تمثل المجال الأكثر وضوحا من حيث إمكانات الزراعة المروية، في حين تمثل المناطق المطرية والفيضية في الجنوب والجنوب الشرقي قاعدة للزراعة التقليدية ذات الوظيفة المعاشية والاجتماعية، بينما تمثل الواحات مجالا خاصا لتثبيت السكان داخل البيئات الجافة. ولا يمكن اختزال هذه المجالات في تصنيف إنتاجي بسيط، لأنها تؤدي وظائف مختلفة داخل المجال القروي.

في الضفة النهرية، تتجمع أهم إمكانات الزراعة المروية. وتبين الخطة الوطنية للتنمية الريفية أن موريتانيا تتوفر على إمكانات زراعية قدرها 513.000 هكتار، منها حوالي 135.000 هكتار قابلة للري تقع على الضفة اليمنى لنهر السنغال. كما تشير إلى أن المساحة المهيأة وظيفيا للتحكم الكامل في الماء على طول الوادي، بما في ذلك فم لكليته والركيز، تقدر بنحو 51.000 هكتار، وأن هذه الإمكانات ترتبط أساسا بزراعة الأرز، خاصة في ولايات الترارزة ولبراكنة وكوركول وگيدي ماغه، مع تمركز مهم في الترارزة .

لكن التركيز على الضفة النهرية وحدها لا يكفي لفهم التنمية القروية. فالزراعة المطرية والفيضية، رغم هشاشتها، تؤدي وظيفة اجتماعية واسعة لأنها تنتشر داخل مجالات قروية أكثر اتساعا، وتعتمد عليها فئات ريفية عديدة في إنتاج الحبوب التقليدية وبعض الخضروات .

أما الواحات، فتشكل نظاما قرويا-زراعيا ذا وظيفة خاصة. فهي لا تقاس فقط بحجم إنتاجها، بل بقدرتها على تثبيت السكان في بيئات جافة، وتنويع الغذاء والدخل، والحفاظ على حضور عمراني وزراعي داخل مناطق يصعب فيها الاستقرار دون ماء جوفي ونخيل وتنظيم محلي. وقد أبرزت الخطة الوطنية للتنمية الريفية النظام الواحاتي ضمن أنظمة الإنتاج، محددة إمكاناته في 16.000 هكتار، ومبينة ارتباطه بالنخيل والخضروات والفواكه والأعلاف في المنطقة الجافة .

1.2. الزراعة المطرية والفيضية: وظيفة معاشية واسعة ومردودية غير مستقرة

تمثل الزراعة المطرية والفيضية القاعدة الأوسع للزراعة التقليدية في موريتانيا من حيث الانتشار الاجتماعي والمجالي، لكنها في الوقت نفسه الأكثر هشاشة من حيث الاستقرار والمردودية. فالزراعة المطرية، وخاصة زراعة الديري، تقوم على استغلال موسم الخريف، وتتركز في المجالات الجنوبية والجنوبية الشرقية التي تستقبل كميات مطرية تسمح بزراعة الحبوب التقليدية، خصوصا الذرة البيضاء، الذرة الصفراء، والدخن. أما الزراعة الفيضية، سواء على ضفة النهر أو خلف السدود والقيعان، فتستفيد من المياه المتجمعة أو المنحسرة بعد الفيضانات والسيول، لكنها تبقى بدورها مرتبطة بشروط مائية موسمية غير مضمونة.

وتنقسم الزراعة المطرية إلى زراعة مطرية بعلية وزراعة مطرية فيضية، وهذه الأخيرة تتخذ شكلين رئيسيين: الزراعة الفيضية على ضفة النهر، والزراعة خلف السدود. وتعتمد هذه الأنظمة على موارد مختلفة، غير أن حاجتها إلى الدعم واضحة، خاصة من حيث البذور المحسنة ومكافحة الآفات والأسمدة والفنيين وصيانة السدود التالفة.

وتكمن أهمية هذه الزراعة في أنها تؤدي وظيفة معاشية واسعة داخل المجال القروي. فهي ليست فقط نشاطا إنتاجيا، بل آلية لاستمرار الأسر الريفية في مجالات ضعيفة الموارد، ووسيلة لتأمين جزء من الغذاء المحلي، خاصة الحبوب التقليدية. غير أن هذه الوظيفة الاجتماعية لا تعني أن الزراعة المطرية والفيضية قادرة، في وضعها الحالي، على إنتاج تحول تنموي مستدام. فالمردودية الضعيفة والتذبذب الكبير في المساحات والإنتاج يجعلان أثرها الاقتصادي محدودا، خصوصا حين تتعرض المواسم الزراعية لاختلال في توزيع الأمطار أو ضعف في امتلاء السدود والقيعان.

2.2. الزراعة الواحاتية: تثبيت السكان وتنويع الإنتاج في البيئات الجافة

تمثل الزراعة الواحاتية نظاما زراعيا خاصا داخل المجال القروي الموريتاني، لأنها تقوم في بيئات جافة وشبه صحراوية لا تسمح بالاستقرار إلا حيث توجد مياه جوفية، و آبار، ونخيل، وأشكال محلية من التنظيم الزراعي والاجتماعي. ولا ينبغي النظر إلى الواحات من زاوية حجم الإنتاج فقط، لأن قيمتها التنموية تتجاوز كمية المحاصيل المنتجة إلى وظيفة أعمق: تثبيت السكان، تنويع الغذاء، الحفاظ على شكل من أشكال العمران الزراعي في البيئات الجافة، وربط السكان المحليين بالماء والنخيل والزراعة تحت الظل.

تدرج الخطة الوطنية للتنمية الريفية النظام الواحاتي ضمن أنظمة الإنتاج الزراعي، وتحدد إمكاناته في حوالي 16.000 هكتار، مرتبطة بالنخيل، والخضروات، والفواكه، والأعلاف، داخل المنطقة الجافة . كما تفرد الخطة شعبة النخيل/التمور ضمن الشعب الإنتاجية التي تستحق التطوير، وتربطها أساسا بواحات آدرار، وتكانت، ولعصابة، والحوضين، بما يعكس حضورها المجالي الخاص في الداخل الموريتاني

تنبع خصوصية الزراعة الواحاتية من كونها لا تعتمد على التوسع الأفقي الواسع، بل على كثافة الاستعمال داخل مجال محدود، حيث تتكامل زراعة النخيل مع بعض الزراعات البينية، كالخضروات والأعلاف. ولذلك فهي تمثل، من حيث المنطق الجغرافي، نظاما لتثمين مورد نادر هو الماء، أكثر مما تمثل نظاما إنتاجيا واسع المساحة. وفي هذا السياق، لا تقاس مردوديتها فقط بكمية التمور أو الخضروات، بل بدورها في إبقاء السكان داخل بيئات كان يمكن أن تكون طاردة، وبقدرتها على خلق دخل محلي وتنويع مصادر الغذاء.

غير أن هذا النظام يواجه بدوره إكراهات متعددة. فالمياه الجوفية محدودة، ووسائل الري غالبا ما تحتاج إلى تحديث، كما أن التسويق والحفظ والتحويل لا تزال حلقات ضعيفة في تثمين التمور والمنتجات

الواحاتية. وتبرز الخطة الوطنية للتنمية الريفية أهمية تطوير شعبة التمور والواحات ضمن مقاربة بالشعب، ما يعني أن الرهان لم يعد مقتصرا على حفظ الواحة بوصفها منظومة تقليدية، بل على تحويلها إلى شعبة قروية قادرة على خلق قيمة مضافة. غير أن هذا التحول يظل مشروطا بالتحكم في الماء، وتحسين جودة الإنتاج، وتنظيم المنتجين، وبناء قدرات التخزين والتحويل والتسويق.

وبذلك، فإن الزراعة الواحاتية تمثل مثالا واضحا على ضرورة التمييز بين الإنتاج والتنمية. فقد تكون مساهمتها الكمية في الإنتاج الوطني محدودة مقارنة بالأنظمة الأخرى، لكنها ذات وزن نوعي في التنمية القروية، لأنها تساهم في تثبيت السكان وتنويع الاقتصاد المحلي وحماية نمط من الاستقرار الزراعي في بيئات هشة.

3.2. الزراعة المروية والشعب الاستراتيجية

تعد الزراعة المروية أكثر الأنظمة الزراعية ارتباطا بفكرة التحديث الزراعي في موريتانيا، لأنها تقوم على التحكم النسبي في الماء، وتتركز خصوصا في وادي نهر السنغال، حيث توجد أهم إمكانات الري والزراعة المكثفة. وقد برزت الزراعة المروية بوصفها بديلا استراتيجيا بعد تراجع الأنظمة المطرية والفيضية بفعل الجفاف، وارتبطت بمشاريع التهيئة الهيدروزراعية، وبمحاولة رفع إنتاج الأرز والحبوب والخضروات وتقليص الاعتماد على الخارج.

تشير الخطة الوطنية للتنمية الريفية إلى أن الزراعة المروية تمثل إحدى القواعد الأساسية لتطوير القطاع الزراعي، خاصة من خلال شعب الأرز والقمح والخضروات وبعض الزراعات البستانية. كما تجعل الخطة من المقاربة بالشعب مدخلا لزيادة الإنتاج، وتحسين الحفظ والتحويل والتسويق، وليس مجرد توسيع للمساحات المزروعة . وهذا التحول في الخطاب مهم، لأنه ينقل الزراعة المروية من مقاربة "المحيط المستصلح" إلى مقاربة "السلسلة الإنتاجية"، أي من التركيز على الماء والأرض فقط إلى التركيز على القيمة والتنظيم والسوق.

وتبرز شعبة الأرز بوصفها الشعبة الأكثر ارتباطا بالزراعة المروية في الضفة النهرية. فقد بين تشخيص القطاع الريفي في ولاية الترارزة أن الزراعة في الولاية تقوم أساسا على الزراعات المروية، وأن للأرز إمكانات نمو كبيرة إذا تحسنت المردودية والتنافسية .

غير أن هذه الإمكانات لا تلغي الطابع غير المكتمل للزراعة المروية. فالري يحتاج إلى منشآت وصيانة وتمويل ومدخلات وآلات ومسالك تسويق. كما أن ضعف التنظيم أو تأخر المدخلات أو مشكلات الحصاد والتخزين قد يحد من أثر الإنتاج على الدخل القروي. وتفيد شهادة بعض الفاعلين في وثيقة دعم إعداد استراتيجية تنمية القطاع الريفي بأن الزراعة في الترارزة تتراوح بين أحادية الأرز ومحاولات إدخال الخضروات، وأن شعبة الأرز تواجه مشكلات في التهيئة، والولوج إلى الماء، ومكافحة أعداء المحاصيل، وجودة المنتج النهائي، والتسويق، في حين تواجه الخضروات صعوبات في التسويق والتكييف مع السوق المحلي .

أما الخضروات، فتحتل موقعا مهما في أي تصور للتنمية القروية، لأنها قادرة على خلق دخل نقدي وربط المنتجين بالأسواق الحضرية، لكنها تواجه بدورها قيودا واضحة. فقد حددت الخطة الوطنية للتنمية الريفية عددا من إكراهات الشعبة البستانية، منها ضعف التحكم في الماء، ارتفاع تكلفة الضخ وضعف استعمال البذور الجيدة ونقص الأسمدة والمنتجات الوقائية ومحدودية التمويل الملائم وضعف الإرشاد وتنظيم المنتجين، وضعف تقنيات ما بعد الحصاد، وغياب أو نقص البنى الخاصة بالتخزين والحفظ والتعبئة .

أما القمح، فيظهر في الخطة الوطنية للتنمية الريفية بوصفه شعبة استراتيجية ضمن الحبوب، إلى جانب الأرز والحبوب التقليدية. غير أن موقعه لا يزال مرتبطا بالتجريب والتوسع المحدود، وبحاجة البلاد إلى

تنويع مصادر الحبوب. لذلك فإن أهميته في التنمية القروية لا تقاس بحضوره الحالي وحده، بل بإمكانه كجزء من سياسة أوسع لتنويع الإنتاج المروي. وينطبق الأمر نفسه على التمور ضمن النظام الواحاتي، حيث تجعل الخطة شعبة التمور جزءا من الشعب القابلة للتثمين، لكنها تحتاج إلى تحسين الجودة والحفظ والتحويل والتسويق حتى تتجاوز طابعها التقليدي.

4.2. التنمية الحيوانية مكون بنيوي هام في الاقتصاد القروي

لا يمكن دراسة القطاع الزراعي ورهانات التنمية القروية في موريتانيا دون إدراج التنمية الحيوانية، لأن المجال القروي الموريتاني ظل تاريخيا مجالا زراعيا-رعويا لا مجالا زراعيا نباتيا فقط. فالرعي وتربية الماشية يمثلان موردا للدخل والغذاء والادخار، كما يرتبطان بالتحولات المناخية والمائية وبحركة السكان وباستعمال المراعي ونقاط الماء. ولذلك فإن الفصل الكامل بين الزراعة والتنمية الحيوانية يؤدي إلى قراءة ناقصة للتنمية القروية.

تؤكد استراتيجية تنمية القطاع الريفي أن القطاع الريفي يتكون من الزراعة والتنمية الحيوانية، وأن التنمية الحيوانية تمتلك إمكانات مهمة في شعب الحليب، واللحوم، والدواجن، والجلود، كما تساهم في تغطية الاستهلاك الوطني من اللحوم والحليب، وتملك إمكانات للتكثيف والتطوير . كما تجعل الخطة الوطنية للتنمية الريفية من تطوير الشعب الحيوانية جزءا من الرؤية العامة للقطاع، من خلال ترقية الحليب، واللحوم الحمراء، واللحوم البيضاء، وتثمين الرعي العائلي، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الحيوانية.

وتتجلى أهمية التنمية الحيوانية في بعدها القروي المباشر. فهي مصدر دخل للأسر، واحتياطي يمكن تحويله إلى سيولة عند الحاجة، ومصدر غذائي من خلال الحليب واللحم، كما تخلق علاقات تبادل بين المنتجين والأسواق الحضرية. وقد أشار مسح الأمن الغذائي للأسر إلى أن الثروة الحيوانية تمثل ركنا أساسيا في الأمن الغذائي في موريتانيا، ليس فقط لأنها توفر الحليب واللحم، بل لأنها تمثل أيضا وسيلة تبادل وادخار احترازي في مواجهة الصدمات .

ومع ذلك، فإن التنمية الحيوانية تواجه بدورها حدودا بنيوية. فالموارد الرعوية تتأثر بالجفاف، والمياه الرعوية غير موزعة بالتساوي، وبعض المجالات الرعوية لا تستغل بسبب ضعف المجال الرعوي، كما أن ضعف البنى الصحية والتحويلية والتسويقية يحد من قدرة الشعبة على خلق قيمة مضافة محلية. وتوضح وثيقة دعم إعداد استراتيجية تنمية القطاع الريفي أن تطوير شعبة الحليب يتطلب تحسين التغذية والسقاية والصحة الحيوانية، إضافة إلى بناء أحواض إنتاج حليبية، ومراكز جمع، ومصانع تحويل قريبة من مناطق الإنتاج مثل الحوضين ولعصابة، وتحسين التسويق والتثمين.

وتظهر ولاية الترارزة مثالا على التكامل الممكن بين الزراعة والتنمية الحيوانية. فالتشخيص الريفي للولاية يبين أن تربية المواشي تمثل النشاط الاقتصادي الثاني بعد الزراعة، وأنها تتصل بتموين وحدات تحويل الحليب في نواكشوط، وباللحوم الحمراء والجلود والدواجن. كما يشير إلى أن تطوير القيمة المضافة يتطلب الانتقال من نموكمي واسع مرتبط بتقلب المراعي إلى تحسين تثمين القطيع والأداء، خصوصا من خلال الأعلاف وبقايا الحصاد والزراعات العلفية داخل المحيطات المروية.

وتسمح هذه القراءة بالقول إن التنمية الحيوانية ليست قطاعا موازيا للزراعة، بل جزء من منظومة قروية واحدة. فالزراعة توفر الأعلاف وبقايا المحاصيل، والرعي يوفر الدخل والغذاء، والأسواق الحضرية تمتص جزءا من الإنتاج، والماء يشكل موردا مشتركا بين الزراعة والتنمية الحيوانية. ولذلك فإن التنمية

القروية المستدامة لا يمكن أن تقوم على دعم الزراعة النباتية وحدها، بل على بناء تكامل بين الزراعة والرعي والأعلاف والحليب واللحوم والتحويل والتسويق.

خلاصة هذا المحور أن الأنظمة الزراعية والشعب الإنتاجية في موريتانيا تكشف عن إمكانات متعددة، لكنها إمكانات غير مكتملة التحول. فالزراعة المطرية والفيضية واسعة اجتماعيا لكنها ضعيفة الاستقرار؛ والزراعة الواحاتية مهمة في تثبيت السكان لكنها محدودة الحجم وتحتاج إلى تثمين؛ والزراعة المروية أكثر قدرة على رفع الإنتاج لكنها مثقلة بتكاليف التهيئة والتنظيم والتسويق؛ والتنمية الحيوانية تشكل ركيزة قروية أساسية لكنها تحتاج إلى تحسين الصحة، الأعلاف، التحويل، وسلاسل القيمة. ومن ثم، فإن رهان التنمية القروية لا يتمثل في اختيار نظام واحد بوصفه الحل، بل في بناء تكامل بين الأنظمة والشعب، بحيث تتحول الزراعة والتنمية الحيوانية من أنشطة إنتاجية متفرقة إلى منظومة قروية منتجة ومندمجة في السوق وقادرة على خلق الدخل والاستقرار.

3. التحولات السكانية والقروية و أثرها في النشاط الزراعي

لا تتحدد قاعدة التنمية الزراعية بالوسط الطبيعي وحده، بل كذلك بطبيعة السكان الذين يستغلون هذا الوسط. فقد عرف المجال القروي الموريتاني تحولات عميقة في أنماط الإقامة والعمل، نتيجة الجفاف، وتراجع الترحال، وتوسع الاستقرار القروي، ونشوء تجمعات جديدة حول الطرق ونقاط الماء والمراكز الإدارية ومناطق الإنتاج. وهذه التحولات لم تكن مجرد انتقال ديمغرافي من نمط إلى آخر، بل أعادت تشكيل علاقة السكان بالزراعة والرعي والسوق والخدمات.

كما أن ظاهرة الاستقرار القروي ارتبطت بتدخل الدولة ابتداء من سنة 1968، من خلال توطين البدو في قرى ومراكز إدارية حول نقاط المياه الدائمة، لتلافي آثار الجفاف. كما يشير إلى أن أعدادا كبيرة من القرى أنشئت خلال السنوات الأولى من الجفاف، وأن محاور الطرق، وخاصة طريق نواكشوط-روصو، لعبت دورا مهما في جذب السكان وتغيير خريطة التجمعات المستقرة في المجال الترارزي .

وتكشف هذه الظاهرة أن الاستقرار القروي لم يكن دائما نتيجة لتراكم إنتاجي زراعي، بل كثيرا ما كان استجابة لأزمات مناخية واجتماعية. فقد تحول الجفاف من عامل حركة وترحال إلى عامل استقرار قسري أو شبه قسري، حين فقدت جماعات رعوية جزءا من قاعدة اقتصادها التقليدي، فاتجهت نحو القرى والمدن والطرق ومجالات الخدمات. ومن هنا نشأ نوع من التناقض: ازداد عدد السكان المستقرين في المجال القروي، لكن هذا الاستقرار لم يكن مصحوبا دائما بقاعدة إنتاجية زراعية كافية، ولا ببنيات خدماتية تسمح بجعل القرية وحدة اقتصادية واجتماعية مستقرة.

من الناحية التنموية، يعني ذلك أن المجال القروي لم يعد يتحرك داخل بنية سكانية تقليدية مستقرة في أنماطها القديمة، بل داخل شبكة من التجمعات المتغيرة التي تجمع بين الزراعة، والرعي، والعمل الموسمي، والهجرة، والارتباط بالأسواق والمراكز الحضرية. وهذا التحول يفرض على القطاع الزراعي وظائف جديدة: لم يعد المطلوب منه أن يوفر جزءا من الغذاء فقط، بل أن يخلق دخلا، ويثبت السكان، ويحد من الهجرة، ويمنح القرى قاعدة اقتصادية تسمح بتحسين الخدمات. غير أن هذا الدور يصطدم بتشتت التجمعات وضعف أحجامها السكانية وتفاوت قربها من موارد الماء والطرق والأسواق.

III. السياسات والبرامج الريفية وحدود التحول التنموي

لا يكفي تحليل الأنظمة الزراعية والشعب الإنتاجية لفهم حدود مساهمة القطاع الزراعي في التنمية القروية؛ إذ ينبغي أيضا تفحص السياسات والبرامج التي حاولت تأطير هذا القطاع وتوجيهه. فالزراعة لا تتحول إلى رافعة تنموية بفعل الإمكانات الطبيعية وحدها، بل بفعل قدرة الدولة والمؤسسات والفاعلين المحليين على بناء شروط الإنتاج، والتمويل والإرشاد والتنظيم والتسويق واستدامة الموارد. ومن هنا تبرز أهمية الانتقال من تحليل" الموارد والأنظمة" إلى تحليل "الحكامة والسياسات"

تكشف الوثائق الموريتانية المعتمدة عن تراكم مهم في السياسات الموجهة إلى القطاع الريفي. فقد وضعت الدولة استراتيجية لتنمية القطاع الريفي، ثم بلورت خططا وبرامج استثمارية وزراعية ورعوية، قبل أن تجمع الزراعة والتنمية الحيوانية في الخطة الوطنية للتنمية الريفية 2020-2025. غير أن هذا التراكم البرامجي لم يلغ المفارقة المركزية: وجود تصور استراتيجي متقدم نسبيا، مقابل استمرار ضعف الأثر التنموي في كثير من الأوساط القروية. لذلك لا ينبغي الحكم على السياسات من خلال وجودها أو لغتها التخطيطية فقط، بل من خلال قدرتها على تحويل الإمكانات الزراعية والرعوية إلى دخل، تشغيل، استقرار، وسلاسل قيمة محلية.

1. من استراتيجية تنمية القطاع الريفي إلى الخطة الوطنية للتنمية الريفية

تشكل استراتيجية تنمية القطاع الريفي أفق 2025 إحدى الوثائق المرجعية في إعادة تنظيم التفكير العمومي حول الزراعة والتنمية الحيوانية والموارد الطبيعية في موريتانيا. وقد جاءت هذه الاستراتيجية بعد تجربة أولى تعود إلى نهاية التسعينيات، لكنها انطلقت من تشخيص مفاده أن السياسات السابقة لم تؤد إلى نمو واضح في مساهمة الزراعة والتنمية الحيوانية، ولا إلى خفض فعلي للفقر وانعدام الأمن الغذائي داخل المجال الريفي. ويظهر هذا التشخيص أن الدولة كانت واعية بأن الإشكال لا يكمن في غياب السياسات فقط، بل في محدودية أثرها ونتائجها على المجال القروي .

تقوم الاستراتيجية على تصور واسع للقطاع الريفي، لا يحصره في الإنتاج الزراعي، بل يربطه بالتنمية المحلية، وتدبير الموارد الطبيعية، وتحديث الإطار القانوني والمؤسسي، والبحث، والإرشاد، والتمويل، والبنى الداعمة. وهذا التصور مهم لأنه يعترف بأن الزراعة لا تعمل في فراغ، بل داخل مجال قروي تتفاعل فيه الموارد والسكان والمؤسسات. لذلك اعتبرت الاستراتيجية أن ترقية الزراعة الحديثة والتنافسية والمستدامة لا تنفصل عن تطوير الشعب النباتية ذات الإمكانات، ولا عن ترقية التنمية الحيوانية، ولا عن تحسين شروط الإنتاج والدعم المؤسسي (وزارة التنمية الريفية؛ استراتيجية تنمية القطاع الريفي أفق 2025؛ 2013؛ ص. 36 وما بعدها).

وجاءت الخطة الوطنية للتنمية الريفية 2020-2025 بوصفها ترجمة تشغيلية لهذا التوجه، حيث جمعت بين ما كان يعرف بالخطة الوطنية للتنمية الزراعية والخطة الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية في وثيقة واحدة. وتوضح الخطة أنها تمثل إطارا منسجما لتدخلات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، موجها لكل الفاعلين في القطاع، وأنها تنسجم مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، واستراتيجية الأمن الغذائي، واستراتيجية تنمية القطاع الريفي .

وتتمثل أهمية الخطة الوطنية في كونها نقلت السياسة الريفية من مستوى المبادئ العامة إلى مستوى البرامج، من خلال ستة برامج كبرى: تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي والحيواني، صحة الحيوان والصحة

العمومية البيطرية، تطوير الرعي والتنمية الحيوانية العائلية، ترقية تنافسية الشعب الزراعية والحيوانية، تحسين التسيير المستدام للموارد الطبيعية، وتحسين قدرات الخدمات الزراعية والرعوية. وبذلك لم تعد التنمية الريفية، في الوثيقة، مجرد عنوان قطاعي، بل أصبحت منظومة برامج تتقاطع فيها الزراعة، والرعي، والموارد الطبيعية، والإرشاد، والتمويل، والتنافسية.

غير أن الانتقال من الاستراتيجية إلى الخطة لا يعني بالضرورة الانتقال من التصور إلى الأثر. فالمسافة بين التخطيط والتنفيذ تظل مشروطة بقدرة المؤسسات على التنسيق، وبحجم التمويل، وبمشاركة المنتجين، وباستدامة المشاريع، وبمدى ملاءمة التدخلات لاختلاف المجالات القروية. وقد أظهر تقييم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن البرامج والمشاريع كانت، في عمومها، منسجمة مع السياسات الوطنية الزراعية والريفية، لكنها واجهت حدودا تتعلق بتشتت الدعم، وضعف التوسيع، ومحدودية الشراكات، وضعف استدامة بعض النتائج .

وبذلك، فإن القراءة الجغرافية لهذه السياسات تقتضي التمييز بين ثلاثة مستويات: مستوى الخطاب الاستراتيجي الذي يربط الزراعة بالتنمية القروية؛ ومستوى البرمجة الذي يترجم ذلك إلى برامج وشعب وتدخلات؛ ومستوى الأثر الترابي الذي يظل الأضعف، لأنه يتوقف على قدرة البرامج على الوصول إلى القرى، والمنتجين، والمجالات الزراعية والرعوية الهشة.

2. المقاربة بالشعب الإنتاجية: بين وجاهة التصور وصعوبات التنفيذ

يمثل اعتماد المقاربة بالشعب الإنتاجية تحولا مهما في السياسات الريفية الموريتانية، لأنه ينقل الاهتمام من الإنتاج بوصفه كمية معزولة إلى الإنتاج بوصفه سلسلة مترابطة تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالتسويق والتحويل والاستهلاك. وقد نصت الخطة الوطنية للتنمية الريفية على تطوير الشعب الزراعية والحيوانية التي تعد استراتيجية، ومنها الحبوب، خاصة الأرز والقمح والحبوب التقليدية، والشعب البستانية، والواحات، وشعبة الحليب، واللحوم الحمراء والبيضاء.

تبدو وجاهة هذه المقاربة واضحة من الناحية النظرية. فالتنمية القروية لا تتحقق بمجرد إنتاج الأرز أو الحبوب أو التمور أو الحليب، بل بقدرة هذه المنتجات على الاندماج في سلاسل قيمة توفر دخلا للمنتجين، وفرص عمل محلية، وطلبا على الخدمات القروية، وروابط بين القرية والسوق. كما أن المقاربة بالشعب تسمح بتحديد العوائق الخاصة بكل منتج: فالأرز يحتاج إلى تهيئة وصيانة وتنافسية وجودة، والخضروات تحتاج إلى تخزين وتبريد وتسويق، والتمور تحتاج إلى حفظ وتحويل وتثمين، والحليب يحتاج إلى جمع وتبريد وسلامة صحية، واللحوم تحتاج إلى صحة حيوانية ومسالخ وأسواق منظمة.

غير أن صعوبات التنفيذ تظهر حين ننظر إلى الشعبة بوصفها منظومة مؤسسية لا مجرد منتج. فتطوير الشعبة يفترض وجود منتجين منظمين، وخدمات إرشاد، وتمويل ملائم، ومدخلات في الوقت المناسب، وبنى تخزين وتحويل، ومعلومات عن السوق، وقدرة على التفاوض التجاري. وهنا تظهر الفجوة بين وجاهة التصور وضعف الشروط الواقعية. فقد لاحظ تقييم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن البرنامج ساهم في إدخال مقاربة الشعب داخل السياسات الوطنية، لكنه أبقى مقاربة التنمية المجتمعية مكونا مركزيا، لأن نجاح الشعب مشروط بوجود منظمات منتجين منظمة وفاعلة. كما اعتبر التقييم أن جهود إدارة المعارف ورأسمَلة التجارب ونشر الممارسات بقيت محدودة .

وتؤكد وثيقة دعم إعداد استراتيجية تنمية القطاع الريفي هذه الصعوبة من خلال أمثلة ميدانية. ففي الترارزة، مثلا، لا تكمن مشكلات زراعة الأرز في الزراعة وحدها، بل في الولوج إلى الماء، والتهيئة، ومكافحة الآفات، وجودة المنتج النهائي، والتسويق. كما تواجه الخضروات مشكلات في التسويق والتكييف مع السوق المحلي، وهو ما يعني أن الإنتاج لا يتحول تلقائيا إلى دخل إذا كانت حلقات ما بعد الإنتاج

بهذا المعنى، تظل المقاربة بالشعب الإنتاجية ضرورية لكنها غير كافية بذاتها. فهي تقدم إطارا تحليليا وبرامجيا مناسبا، لكنها تحتاج إلى بيئة تنفيذ قادرة على بناء الثقة بين المنتجين، وإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات المهنية، وتحويل الفلاح والمربي من متلق للدعم إلى فاعل داخل سلسلة إنتاج وتثمين. ولذلك فإن محدودية التنمية القروية لا تعود إلى غياب البرامج، بل إلى ضعف قدرة هذه البرامج على بناء روابط اقتصادية مستقرة داخل المجال القروي.

3. التحول التنموي للقطاع الزراعي وتتعدد الإكراهات التنظيمية

يحول دون تحول القطاع الزراعي إلى رافعة للتنمية القروية في موريتانيا مجموعة كبيرة من العوائق التي تشمل: التمويل والإرشاد والعقار وتنظيم المنتجين. وهذه العوائق ليست منفصلة، بل تتداخل فيما بينها. فضعف التنظيم يحد من الولوج إلى التمويل، وضعف التمويل يحد من استعمال المدخلات وتحسين المردودية، وضعف الإرشاد يقلص فاعلية التقنيات الجديدة، وغموض الوضع العقاري يضعف الاستثمار والصيانة واستدامة المنشآت.

يمثل التمويل أحد أكثر القيود حضورا في الوثائق. فقد أشار برنامج الاستثمار الزراعي والأمن الغذائي إلى برنامج خاص بدعم نظم التمويل وخلق الأنشطة المدرة للدخل، هدفه مساعدة السكان الريفيين. وتشجيع الولوج إلى وسائل الإنتاج والقرض الريفي والتمويل الصغير، ودعم المنظمات المحلية، خصوصا النساء والشباب. غير أن البرنامج نفسه وصف هذا المكون بأنه قليل التمويل، وحدد كلفته بـ 10.309 مليارات أوقية، منها 4.693 مليارات مطلوبة، أي حوالي 46% من التكلفة .

وتكمن أهمية هذا المعطى في أنه يوضح أن التمويل لا يمثل مسألة تقنية ثانوية، بل شرطا أساسيا لتحويل الزراعة إلى اقتصاد قروي. فالفلاح أو المربي الذي لا يستطيع تمويل البذور، أو الحرث، أو الصيانة، أو الأعلاف، أو التخزين، أو النقل، يظل داخل دورة إنتاج هشة، حتى لو كان يعيش في مجال زراعي واعد. ولذلك فإن ضعف التمويل لا يؤدي فقط إلى ضعف الإنتاج، بل إلى ضعف القدرة على المخاطرة والاستثمار والتجديد.

أما الإرشاد والبحث والتكوين، فتشكل عائقا آخر. وقد عد برنامج الاستثمار الزراعي والأمن الغذائي برنامج البحث والتكوين والإرشاد من البرامج التي تحتاج إلى تمويل كبير، مشيرا إلى أن تقوية البحث الزراعي ونشر الممارسات المنتجة وتعزيز الخدمات البيطرية ضرورية لتجديد الإنتاج النباتي والحيواني .

ويكشف هذا أن الفجوة ليست فقط بين الموارد والإنتاج، بل أيضا بين المعرفة والممارسة. فكثير من الأنظمة الزراعية التقليدية تحتاج إلى تحسين تقني لا يمكن أن يتم دون إرشاد قريب من المنتجين ومكيف مع بيئاتهم.

وتبرز المسألة العقارية بوصفها قيدا خاصا في المجالات المروية والواحاتية والمجالات التي تعرف ضغطا على الماء والأرض. فالخطة الوطنية للتنمية الريفية تؤكد أن الأمن العقاري، الفردي أو الجماعي، يمثل شرطا لتشجيع المنتجين على الاستثمار، وصيانة المنشآت، وتحسين الإنتاجية .

وهذا يعني أن الاستثمار الزراعي لا يتعلق فقط بتوفر الأرض، بل بوضوح الحقوق التي تسمح باستغلالها وصيانتها والدفاع عنها وتوريثها أو إدماجها في مشاريع جماعية.

أما تنظيم المنتجين، فهو الحلقة التي تربط بين التمويل، والإرشاد، والتسويق، والدفاع عن المصالح. وتبين الوثائق أن التنظيم ليس مسألة إدارية فقط، بل شرط لتحويل المنتجين الصغار إلى فاعلين. ففي بعض التجارب الواحاتية، مثلا، أظهرت وثيقة دعم إعداد استراتيجية تنمية القطاع الريفي أهمية التنظيم المحلي، حيث تم إنشاء اتحادات وجمعيات وصناديق صيانة وآليات تمثيل لكن الوثيقة تشير أيضا إلى تعثر بعض الجمعيات بسبب الاختلالات الداخلية، وإلى صعوبة التسويق نتيجة غياب قدرات التخزين والفرز ووجود الوسطاء

وتكشف هذه الأمثلة أن المشكلة ليست فقط في المنتجين كأفراد، بل في ضعف البنية التنظيمية التي تجعلهم قادرين على التفاوض، والوصول إلى التمويل، وتدبير الماء، وصيانة المنشآت، وتطوير السوق. لذلك فإن أي سياسة تنمية قروية لا تضع المنتجين في مركز التنظيم والقرار ستظل معرضة لأن تتحول إلى مشاريع متفرقة ذات أثر محدود.

4. محدودية تثمين الأراضي المستصلحة وضعف استدامة المشاريع

يمثل استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها أحد أهم مداخل التدخل العمومي والتمويلي في المجال القروي، خاصة في سياق الجفاف والتغير المناخي. غير أن التجربة تظهر أن استصلاح الأرض لا يكفي إذا لم يتبعه تثمين فعلي واستغلال مستدام. فالتهيئة قد توفر قاعدة مادية للإنتاج، لكنها لا تضمن وحدها استمرار الزراعة أو رفع الدخل، ما لم ترتبط بالمدخلات، والتنظيم، والصيانة، والتمويل، والسوق.

وقد أشار تقييم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن المشاريع استثمرت بقوة في إعادة تأهيل الأراضي، وهي مقاربة ملائمة في سياق التغير المناخي، لكنها دعمت بشكل ضعيف تثمين الأراضي المستصلحة، وبقيت المساندة في هذا المجال ظرفية أو متقطعة. وهذا حكم مهم لأنه ينقل النقاش من سؤال "كم هكتارا تم استصلاحه؟" إلى سؤال "هل تحولت الأراضي المستصلحة إلى موارد منتجة ومستدامة؟

وتظهر الصعوبة نفسها في مشاريع السدود والقيعان والواحات. فبعض المنشآت تحتاج إلى صيانة دورية، وبعضها يتعرض للتلف أو لا يناسب قوة السيول، وبعضها لا يستغل بكامل إمكاناته. كما أن ضعف التخزين والتسويق يجعل الإنتاج، حين يتحقق، غير قادر على خلق قيمة مضافة محلية. وتشير وثيقة دعم إعداد استراتيجية تنمية القطاع الريفي إلى حالة منطقة تضم منشآت خلف السدود، حيث توجد 49 منشأة في حالة سيئة، وبعضها مكسور، وتحتاج إلى إصلاح سنوي، كما تسجل مشكلات تتعلق بالحيوانات والنزاعات حول الاستغلال، مع أهمية تنظيم المنتجين في الحد من هذه المشكلات.

وتتضح حدود الاستدامة أيضا في ضعف التوسيع. فقد رأى تقييم FIDA أن استهداف مناطق واسعة جدا أدى إلى تشتت الدعم، مما أثر في النتائج واستدامتها. كما أشار إلى أن التخلي عن دعم الواحات لا يبدو مبررا، لأن هذه المناطق تسجل معدلات فقر مرتفعة وتستفيد أقل من دعم الشركاء الآخرين، وأن الشباب ظلوا، رغم حضورهم في الوثائق الاستراتيجية، دون مقاربة عملية كافية لإدماجهم في المشاريع.

وخلاصة هذا المحور أن السياسات والبرامج الريفية في موريتانيا عرفت تطورا مهما من حيث التصور؛ فقد انتقلت من مقاربة قطاعية عامة إلى مقاربة أكثر عمقا تجمع بين الزراعة، والتنمية الحيوانية، والشعب، والموارد الطبيعية والتمويل والإرشاد. غير أن هذا التطور ظل يواجه حدودا في مستوى التنفيذ والأثر الترابي.

فالمشكلة لم تعد غياب الاستراتيجيات، بل ضعف تحويلها إلى ديناميات قروية مستقرة. وتبقى أهم عوائق التحول مرتبطة بضعف التمويل، ومحدودية الإرشاد وتعقيد العقار وهشاشة تنظيم المنتجين وضعف تثمين الأراضي المستصلحة، وتشتت الدعم. ومن ثم، فإن جعل القطاع الزراعي رافعة للتنمية القروية يتطلب الانتقال من منطق البرنامج إلى منطق المنظومة، أي ربط السياسات بالمنتجين، والموارد بالسوق، والمشاريع باستدامة الأثر داخل المجال القروي.

III. الإنتاج الزراعي ورهانات التنمية القروية المستدامة

لئن تبن لنا يم ما سبق أن المجال القروي الموريتاني يمتلك إمكانات زراعية ورعوية متفاوتة، وأن السياسات العمومية حاولت تنظيم هذه الإمكانات عبر استراتيجيات وبرامج وشعب إنتاجية، إلا أن السؤال الحاسم يبقى هو: كيف يمكن أن يتحول الإنتاج الزراعي إلى تنمية قروية مستدامة؟ فالإنتاج في ذاته لا يكفي لإحداث تحول تنموي ما لم يتحول إلى دخل، وتشغيل واستقرار وتثمين محلي للموارد وقدرة على الاندماج في السوق. ومن هنا تبرز ضرورة الانتقال من مقاربة كمية، تقيس الزراعة بالمساحات والمردود والإنتاج، إلى مقاربة ترابية تقيس أثر الزراعة في بنية المجال القروي ومستوى عيش سكانه.

1. ربط الزراعة بالدخل والتشغيل والأمن الغذائي

يمثل الدخل أحد المفاتيح الأساسية لفهم العلاقة بين الزراعة والتنمية القروية. فالمجال القروي لا يحتاج إلى إنتاج غذائي فقط، بل إلى إنتاج قادر على خلق دخل نقدي منتظم يسمح للأسر بتحسين ظروف عيشها، ومواجهة تقلبات الأسعار، وتمويل حاجاتها الأساسية .

غير أن مركزية القطاع الزراعي في الدخل القروي لا تعني بالضرورة قوة أثره التنموي. فالزراعة الموريتانية، في كثير من مجالاتها، تظل موسمية، محدودة المردودية، ومتأثرة بالتغيرات المناخية والماء والآفات والأسعار. كما أن الأسر الريفية لا تعيش فقط على ما تنتجه، بل تضطر إلى شراء جزء مهم من غذائها وحاجاتها من السوق. كما أن معظم الريفيين، يشترون نسبة كبيرة من المنتجات الغذائية والمواد الاستهلاكية، وأن الاستهلاك الذاتي في وادي نهر السنغال يقارب 10% فقط من القيمة الإجمالية لاستهلاك الأسر الريفية، وهو ما يبين أن الأمن الغذائي القروي لا يتحقق بالاكتفاء الذاتي الزراعي وحده.

ويكشف هذا المعطى أن الأمن الغذائي في المجال القروي يرتبط بثلاثة عناصر متداخلة: توفر الإنتاج المحلي، قدرة الأسر على شراء الغذاء، واستقرار السوق. ولذلك فإن ارتفاع الإنتاج في سنة مطرية جيدة قد لا ينعكس بالضرورة على الأمن الغذائي إذا بقي الدخل ضعيفا، أو ارتفعت الأسعار، أو ضعفت البنى التسويقية. وفي المقابل، يمكن لتحسين دخل الفلاحين والمربين، عبر تثمين المنتجات وسلاسل القيمة، أن يعزز الأمن الغذائي حتى دون تحقيق اكتفاء ذاتي كامل.

وتشير استراتيجية تنمية القطاع الريفي إلى أن من بين أهدافها وضع سياسة تجارية وطنية للزراعة والتنمية الحيوانية تعطي الأولوية للإنتاج الوطني وتحد من الارتباط بالواردات، مع تنظيم وتطوير الشعب الواعدة، وتعزيز البنى التحتية للتسويق والتحويل، وإيجاد تمويل يستجيب لمتطلبات الفاعلين في الشعب النباتية وهذه الصياغة مهمة لأنها تجعل الأمن الغذائي والتنمية القروية مرتبطين بالسوق والتمويل والتنظيم، لا بالإنتاج الخام فقط.

وعليه، فإن ربط الزراعة بالدخل والتشغيل والأمن الغذائي يقتضي تجاوز ثلاثة اختزالات. الأول هو اختزال الزراعة في المساحة، لأن المساحة غير المنتجة أو ضعيفة المردودية لا تصنع تنمية. والثاني هو اختزال

الأمن الغذائي في الإنتاج الوطني، لأن الأسر تحتاج إلى دخل وولوج إلى السوق. والثالث هو اختزال التشغيل القروي في العمل الزراعي التقليدي، لأن التشغيل المستدام يحتاج إلى أنشطة مرتبطة بما قبل الإنتاج وبعده: المدخلات والخدمات والنقل والتخزين والتحويل والتسويق والصيانة.

2. تثمين المنتجات المحلية وسلاسل الانتاج القروي

يمثل تثمين المنتجات المحلية حلقة حاسمة في تحويل الزراعة من نشاط إنتاجي إلى ر افعة تنموية. فالإنتاج الذي يباع خاما، أو يضيع جزء منه بسبب ضعف التخزين، أو يخضع لوسطاء دون تنظيم، لا يخلق القيمة نفسها التي يخلقها إنتاج محلي مدمج في سلسلة تشمل الجودة، التعبئة، التحويل، النقل، والتسويق. ومن هنا تبرز أهمية مفهوم"سلسلة القيمة" في قراءة التنمية القروية، لأنه يسمح بتتبع انتقال المنتج من الحقل أو القطيع أو الواحة إلى السوق والمستهلك .

تؤكد استر اتيجية تنمية القطاع الريفي هذا الاتجاه حين تجعل من ضمان القدرة التنافسية للشعب النباتية هدفا مركزيا، وتشير إلى ضرورة بناء مر افق التخزين والتعبئة والتصنيع والتسويق انطلاقا من حاجيات الشعب، ووضع خطط تنافسية لشعب الإنتاج النباتي من أجل تسويق المنتجات في الأسواق الوطنية والجهوية والدولية، ودعم الشعب الواعدة وترقية الصادرات الزراعية وبهذا المعنى، لا تنظر الاستر اتيجية إلى الزراعة بوصفها عملية إنتاج فقط، بل بوصفها سلسلة تحتاج إلى بنى ومؤسسات وأسواق.

وتظهر أهمية هذه المقاربة في الشعب المختلفة. فالأرز، مثلا، لا يطرح إشكالا في الإنتاج فقط، بل في الجودة، التحويل، التخزين، القدرة التنافسية، وتنظيم السوق. والخضروات تحتاج إلى التبريد، النقل السريع، التخزين، والمعرفة المسبقة بالطلب والأسعار. والتمور تحتاج إلى فرز وحفظ وتحويل وتسويق، حتى لا تبقى محصورة في موسم محدود ودو ائر تسويق محلية ضيقة. أما الحليب واللحوم، فيتطلبان جمعا منظما، وسلاسل تبريد، ومعايير صحية، ووحدات تحويل وأسو اقا مستقرة.

3. تنويع الاقتصاد القروي

لا يمكن للزراعة وحدها، في السياق الموريتاني، أن تتحمل كامل عبء التنمية القروية. فالقيود الطبيعية، وضيق المساحات الزراعية، وتذبذب الأمطار، ومحدودية الزراعة المروية، كلها تجعل من الضروري التفكير في تنويع الاقتصاد القروي. غير أن التنويع لا يعني الابتعاد عن الزراعة، بل بناء أنشطة مكملة حولها: الرعي، الأعلاف، الحليب، اللحوم، التمور، الخضروات، الصناعات الصغيرة، النقل، التخزين، التجارة القروية، الخدمات الزراعية، والصيانة.

يظهر الرعي والتنمية الحيو انية في هذا السياق بوصفهما مكونين أساسيين للتنويع القروي. فقد بينت استر اتيجية تنمية القطاع الريفي أن القطاعين الفرعيين للزراعة والتنمية الحيو انية يفتقدان إلى التكامل الضروري لتنمية ريفية مندمجة، وأن التنمية الحيو انية لم تؤد بعد الدور الفاعل المنتظر منها بسبب ضعف الإنتاج وقلة تثمين المنتجات، كما أن الزراعة المروية، رغم إمكاناتها، لم تلب بعد تطلعات السكان ولم تستغل الأراضي على الوجه المطلوب وهذا التشخيص يضع الإصبع على جوهر المشكلة: التنمية القروية لا تتطلب تقوية كل قطاع على حدة فقط، بل بناء التكامل بين الزراعة والرعي.

فالزراعة يمكن أن توفر بقايا المحاصيل والأعلاف، والتنمية الحيو انية يمكن أن توفر السماد والدخل والغذاء، والواحات يمكن أن توفر التمور والخضروات ومجالات استقرار، والمجالات المروية يمكن أن تفتح إمكانات إنتاجية وتجارية، بينما توفر الأنشطة غير الزراعية دخلا مكملا يقلل من هشاشة الأسر أمام فشل

الموسم الزراعي أو تراجع المراعي. ومن ثم فإن المجال القروي يحتاج إلى اقتصاد متعدد القواعد، لا إلى اعتماد كلي على نظام إنتاج واحد.

4. نحو مقاربة ترابية متكاملة للتنمية القروية

تكشف المعطيات السابقة أن التنمية القروية في موريتانيا لا يمكن أن تبنى على مقاربة قطاعية ضيقة. فالتدخل في الزراعة دون معالجة الماء لا يكفي، ودعم الإنتاج دون سوق لا يكفي، واستصلاح الأرض دون صيانة وتمويل لا يكفي، وبناء خدمات في قرى مشتتة دون قاعدة اقتصادية لا يكفي. ولذلك يقتضي الأمر مقاربة ترابية، أي مقاربة تنطلق من خصوصية كل مجال قروي، وتربط بين موارده، وسكانه، و أنظمته الإنتاجية، وأسواقه، وخدماته، ومؤسساته المحلية.

وتبرز الحاجة إلى هذه المقاربة لأن المجال القروي الموريتاني غير متجانس. فالضفة النهرية تحتاج إلى حكامة للماء، وعقار واضح، وصيانة للمحيطات، وتنظيم للشعب المروية. والمجالات المطرية والفيضية تحتاج إلى تقوية القدرة على الصمود أمام الجفاف، وصيانة السدود، وتحسين البذور، وتنويع الدخل. والواحات تحتاج إلى حماية المياه الجوفية، وتجديد النخيل، وتثمين التمور، وربطها بالأسواق. أما مجالات الرعي فتحتاج إلى تدبير المراعي، والصحة الحيوانية، وسلاسل قيمة للحليب واللحوم.

وتستدعي هذه المقاربة أيضا إصلاحا مؤسسيا. لأن التنمية الاقتصادية الريفية لا تجد دائما "موطنا مؤسسيا" واضحا، وسبل العيش الريفية تتجاوز اختصاص وزارات الزراعة، وتحتاج إلى مشاركة وزارات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والسلطات المحلية. كما يؤكد المرجع أن القيادة المحلية واللامركزية يمكن أن تكون مدخلا لتحسين التنمية، وتكتسب هذه الفكرة أهمية خاصة في موريتانيا، لأن التنمية القروية تقع عند تقاطع الزراعة والرعي والماء، الطرق والخدمات والأسواق واللامركزية.

بناء على ذلك، يمكن القول إن التحول من الإنتاج الزراعي إلى التنمية القروية المستدامة يقتضي أربعة شروط مترابطة. الشرط الأول هو رفع المردودية مع حماية الموارد، لأن زيادة الإنتاج دون استدامة مائية وبيئية قد تعمق الهشاشة. والشرط الثاني هو بناء سلاسل قيمة محلية، حتى يتحول المنتج إلى دخل وفرص عمل. والشرط الثالث هو تنويع الاقتصاد القروي، حتى لا تبقى الأسر رهينة موسم واحد أو محصول واحد أو مورد واحد. أما الشرط الرابع فهو بناء حكامة ترابية تربط بين الفاعلين المحليين، والمنتجين، والدولة، والقطاع الخاص، والأسواق.

خلاصة هذا المحور أن التنمية القروية في موريتانيا لا تتحقق بمجرد إنتاج زراعي أكبر، بل بإنتاج أكثر اندماجا في الاقتصاد المحلي وأكثر قدرة على خلق الدخل والاستقرار. فالقطاع الزراعي يمكن أن يكون رافعة للتنمية القروية إذا تحول من نشاط معاشي أو موسمي إلى منظومة ترابية تشمل الزراعة، الرعي، الواحات، الخدمات، التمويل، التخزين، التحويل، التسويق، وتنويع الدخل. أما إذا بقي الإنتاج معزولا عن هذه الحلقات، فإن أثره سيظل محدودا، حتى في المجالات التي تتوفر على موارد زراعية معتبرة.

الخاتمة العامة

خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين القطاع الزراعي والتنمية القروية في موريتانيا علاقة مركبة تتجاوز منطق الزيادة الكمية في الإنتاج أو التوسع في المساحات المزروعة. فالزراعة تمثل مكوّنا أساسيا في بنية المجال القروي، لارتباطها بالماء والأرض والتشغيل والدخل والأمن الغذائي واستقرار السكان، غير أن قدرتها على

إحداث تحول تنموي تظل مشروطة بإدماجها ضمن منظومة تر ابية أوسع تشمل التمويل والإرشاد والتنظيم والتخزين والتحويل والنقل والتسويق وتنويع الأنشطة الاقتصادية المحلية.

وأظهر التحليل أن القاعدة الزراعية الوطنية محدودة وموزعة بصورة غير متكافئة داخل مجال جغرافي واسع تهيمن عليه الجفافات الدورية، وندرة المياه، وتذبذب التساقطات، والهشاشة المناخية. كما تتباين الإمكانات والقيود بين الضفة اليمنى لنهر السنغال، والمجالات المطرية والفيضية، والواحات، ومناطق الرعي. وقد أسهم تراجع الترحال وتز ايد الاستقرار وتشتت التجمعات القروية في إعادة تشكيل علاقة السكان بالموارد، وأصبح القطاع الزراعي مطالبا بأدوار تتجاوز إنتاج الغذاء إلى تثبيت السكان، وخلق الدخل، وتقليص الهشاشة، وتحسين شروط العيش

وبيّنت الدراسة أن تعدد الأنظمة الزراعية لا يعكس بالضرورة قوة إنتاجية أو تنموية. فالزراعة المطرية والفيضية واسعة الامتداد الاجتماعي لكنها شديدة الارتهان للتقلبات المناخية وضعيفة المردودية والاستقرار، بينما تؤدي الزراعة الواحاتية وظيفة مجالية مهمة في تثبيت السكان وتنويع الإنتاج داخل البيئات الجافة، رغم محدودية حجمها وحاجتها إلى حماية الموارد المائية وتثمين المنتجات. أما الزراعة المروية فتظل الأكثر قابلية للتكثيف ورفع الإنتاج، ولا سيما في المجال النهري، غير أن مردوديتها تتأثر بكلفة التهيئة والصيانة، وتعقيدات العقار، وضعف التمويل والتنظيم والتسويق. كما أكدت النتائج أن التنمية الحيو انية جزء بنيوي من الاقتصاد القروي، لما تؤديه من وظائف غذائية ودخلية وادخارية، ولما تتيحه من تكامل مع الزراعة.

وعلى مستوى السياسات العمومية، راكمت موريتانيا استر اتيجيات وبرامج متعددة لتطوير القطاع الريفي، وأسهمت في تحسين التصورات وإدخال مقاربة الشعب الإنتاجية، إلا أن أثرها المجالي ظل متفاوتا ومحدود الاستدامة. ويعود ذلك إلى استمرار عو ائق التمويل والإرشاد والعقار وضعف تنظيم المنتجين وتشتت التدخلات وقصور تثمين الأراضي المستصلحة وربط الإنتاج بالأسواق. ومن ثم، فإن إشكالية القطاع لا تتمثل في ضعف الإنتاج فحسب، بل في محدودية الشروط التي تسمح بتحويله إلى قيمة مضافة محلية ودخل مستقر وفرص عمل.

وتؤكد الدراسة، تبعا لذلك، وجاهة فرضيتها العامة؛ إذ إن ضعف مساهمة الزراعة في التنمية القروية لا يفسر بندرة الموارد الطبيعية وحدها، بل بتفاعل القيود البيئية والمجالية والمؤسسية والاقتصادية. وعليه، لا ينبغي النظر إلى الزراعة بوصفها بديلا عن بقية الأنشطة، ولا التقليل من مركزيتها داخل المجال القروي، و إنما إدماجها في اقتصاد محلي متنوع ومتر ابط تكون فيه الزراعة والتنمية الحيو انية والواحات وسلاسل القيمة والخدمات الأساسية نواة لإعادة بناء المجال القروي على أسس أكثر استدامة وعدالة و اندماجا في الاقتصاد الوطني.

التوصيات

1. بناء منظومة قروية متكاملة: الانتقال من دعم الإنتاج الخام والمساحات المزروعة إلى ربط الزراعة بالتمويل والإرشاد والتخزين والتحويل والنقل والتسويق، بما يحول الإنتاج إلى دخل وتشغيل وقيمة مضافة محلية

2. اعتماد سياسات مجالية متمايزة: ملاءمة التدخلات مع خصائص كل نظام زراعي؛ من حكامة الماء والعقار وصيانة المحيطات في الضفة النهرية، إلى دعم البذور والسدود والتخزين في المجالات المطرية والفيضية،

وحماية المياه الجوفية وتجديد النخيل وتثمين التمور في الواحات، وتطوير الهيدروليك الرعوي والصحة الحيوانية والأعلاف في مجالات الرعي.

3. جعل الماء والأمن العقاري محورين للتنمية: إعطاء الأولوية لصيانة منشآت الري والسدود، وترشيد استعمال المياه الجوفية، واعتماد تقنيات مقتصدة للماء، مع توضيح حقوق الانتفاع والاستغلال، والحد من النزاعات بين المزارعين والمنمين، وحماية صغار المنتجين.

4. تطوير التمويل والإرشاد والبحث التطبيقي: توفير أدوات تمويل موسمية ومرنة تشمل المدخلات والصيانة والتخزين والتحويل، مع تقوية الإرشاد الزراعي والرعوي، وتوجيه البحث والتكوين إلى قضايا الجفاف والري والبذور وصحة الحيوان وأمراض النخيل، وإشراك الشباب والنساء والتعاونيات.

5. تقوية تنظيم المنتجين وسلاسل القيمة: تحويل التعاونيات والمنظمات المهنية إلى أدوات فاعلة في التمويل والتفاوض والتخزين والتسويق والصيانة، وتثمين سلاسل الأرز والخضروات والتمور والحليب واللحوم والحبوب التقليدية عبر الجودة والحفظ والتعبئة والتحويل.

6. إدماج التنمية الحيوانية وتنويع الاقتصاد القروي: تطوير شعب الحليب واللحوم والأعلاف ووحدات الجمع والتبريد والتحويل، وتعزيز التكامل بين الزراعة والرعي، ودعم الأنشطة المرتبطة بالنقل والصيانة والتجارة والخدمات البيطرية والصناعات الغذائية الصغيرة، للحد من هشاشة دخل الأسر

7. ربط التنمية الزراعية بالخدمات والبيانات: توجيه الاستثمارات نحو التجمعات القروية القابلة للنمو، وربط البرامج الزراعية بالماء والصحة والتعليم والكهرباء والطرق والاتصال، مع إنشاء نظام محدث للبيانات والتتبع والتقييم يقيس الأثر على الدخل والتشغيل وتثبيت السكان واستدامة الموارد، لا عدد الهكتارات وحجم التمويل فقط.

قائمة المراجع والمصادر

—أبنو، عبد الله سيدي محمد. (2017). أثر الموارد الطبيعية في التنمية الريفية المستدامة في موريتانيا: حالة الولايات الجنوبية المطلة على نهر السنغال. حوليات آداب عين شمس، 45(إبريل-يونية أ)، 224-243.

—أبنو، عبد الله سيدي محمد. (2019). إشكالية المجال القروي بموريتانيا ومساهمة القطاع الزراعي في التنمية الريفية المستدامة.

—أبنو، عبد الله سيدي محمد. (2019). زراعة الأرز في موريتانيا: المعوقات والحلول. مجلة متون، 11(2)، 134-154.

—أحمو، عرشان، البوعناني، ربيعة، بنفضول، ابتسام، وبودواح، امحمد. (2021). القطاع الفلاحي وإكراهات التنمية القروية بسهل الغرب. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2(6)، 948-972.

—البنك الدولي. (د. ت.). الزراعة والتنمية الريفية: مذكرة قطاعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي.

—التقي، محمد عالي المختار. (2022). التقري المتسارع للبدو الرحل، وتحديات التنمية في المجال الخدمي في ولاية الترارزة. مجلة الإنسان والمجال، 8(2)، 9-39.

—الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة التنمية الريفية، مديرية الاستراتيجيات والتعاون والمتابعة والتقييم.

—رحيم، حسين. (2019). التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 6(1)، 7-21.

—الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. (2025). تقييم استراتيجية وبرنامج البلد للجمهورية الإسلامية الموريتانية: 2007-2023. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مكتب التقييم المستقل.

—صندوق النقد العربي. (2007). الزراعة في البلدان العربية. صندوق النقد العربي.

—فاتح، عبد العالي. (2016). قراءة في إشكالية البحث بالمجال القروي من خلال تجربة مجموعة البحث حول الأرياف .

—المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2017). التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربية.

—المركز الموريتاني لتحليل السياسات. (2006). تشخيص القطاع الريفي في ولاية الترارزة: نسخة مؤقتة. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

—المركز الموريتاني لتحليل السياسات. (2013). نظام تمويل القطاع الريفي في موريتانيا: الواقع والآفاق. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

—وزارة البيئة والتنمية المستديمة. (2019). تقرير الإبلاغ الوطني الرابع عن التغير المناخي. الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

—وزارة التنمية الريفية. (2013). استراتيجية تنمية القطاع الريفي أفق 2025: التقرير النهائي. الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

—وزارة الزراعة. (2015). تطور المساحات المزروعة حسب الأنماط والأصناف الزراعية 1983-2015. الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

—وزارة الزراعة، إدارة الإحصاءات والإعلام الزراعي. (2016). المسح حول الأسر والمستغلين الزراعيين 2015-2016: النتائج النهائية للحملة الزراعية 2015-2016، التقرير المؤقت. الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

—ولد إسلم، الدياه. (2012). معوقات تطوير القطاع الزراعي في موريتانيا [بحث متريز في الاقتصاد، جامعة نواكشوط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية

—ولد الخليفة، بادي. (2007). استخدام نظم المعلومات الجغرافية لدراسة المجال الزراعي في موريتانيا، رسالة ماجستير، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا

—ولد عبد القادر، هدى بنت محفوظ. (2015-2016). الزراعة المروية في موريتانيا: نموذج الضفة اليمنى روصو – كرمسين، بحث ماستر، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافيا.

—Ba, M., & Mughal, M. (2020). Emploi non agricole et réduction de la pauvreté en Mauritanie.

—Commissariat à la Sécurité Alimentaire, & Programme Alimentaire Mondial. (2009). Enquête sur la sécurité alimentaire des ménages en Mauritanie (ESAM): Données collectées en mai-juin 2009.

—CSA/PAM. Programme Alimentaire Mondial. (2012). Marchés et réponses à la crise alimentaire: République Islamique de Mauritanie. PAM.

—CSAO-CILSS. (2008). Profil sécurité alimentaire: Mauritanie. Rapport final. CSAO/CILSS.

—FIDA (2025). République islamique de Mauritanie: Évaluation de la stratégie et du programme de pays. FIDA, Bureau indépendant de l'évaluation.

—Institut Royal des Études Stratégiques. (2018). Défis et opportunités de développement rural en Afrique subsaharienne. IRES.

—Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, Fonds international de développement agricole, Fonds des Nations Unies pour l'enfance, Programme alimentaire mondial, Organisation mondiale de la Santé, & Commission économique et sociale pour l'Asie occidentale. (2021).

—Ould Mohamede ،Sidi. (2011). L'analyse du développement de l'agriculture en Mauritanie . Thèse de doctorat, Université du Maine.

—Réseau Francophone pour l'Agriculture Urbaine en Afrique de l'Ouest et du Centre, & Institut Africain de Gestion Urbaine. (2007). Étude de cas sur le financement des agriculteurs et agricultrices urbains de Nouakchott (Mauritanie). RFAU/AOC & IAGU.

—RIM ; ministère du développement rural. (2020). Plan National de Développement Rural (2020-2025): Rapport définitif.

—RIM, Ministère des affaires économiques et du développement, (2013) Programme National d'Investissement Agricole et de Sécurité Alimentaire 2013-2020

—TEC CONSULT, BSA, & AGRHYMET. (2012). Appui à l'élaboration de la Stratégie de Développement du Secteur Rural de la Mauritanie: Rapport final. République Islamique de Mauritanie / Banque mondiale.

الدكتور سيد محمد امين
دكتورفي القانون التجاري - أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بنو اكشوط

الكراء التجاري من خلال مدونة التجارة الموريتانية (دراسة مقارنة)

Commercial Leasing through the Mauritanian Trade Code (A Comparative Study)

ملخص:

تناولت هذه الدراسة الكراء التجاري وفق مدونة التجارة الموريتانية، فعالجت نطاق تطبيق عقود الكراء التجاري ومدة الكراء التجاري هذا إلى جانب التزامات المكري والتزامات المكتري وأحكام الكراء الفرعي وتجديد الكراء التجاري، وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مؤسسة الكراء التجاري فيما يتعلق بالتنظيم التشريعي لها، وتبيين نقاط القوة ومكامن الضعف في هذا الصرح القانوني الحساس. الكلمات المفاتيح: الكراء التجاري، الإحالة، العقارات ،الإفراغ، السجل التجاري، الأصل التجاري،

Study Summary:

This study examines commercial leases under the Mauritanian Commercial Code, addressing the scope of application of commercial lease contracts, their duration, the obligations of the lessor and lessee, the provisions governing subleases, and the renewal of commercial leases. The study aims to shed light on the institution of commercial leases in terms of its legal framework, highlighting the strengths and weaknesses of this sensitive legal structure. Keywords: Commercial lease, assignment, real estate, eviction, commercial register, business assets

مقدمة:

ترتبط نجاعة المشاريع الاقتصادية بالمناخ العام الذي تنشط فيه، وممارسة الحرفة أو التجارة أو المهنة تتطلب وسائل لعل أهمها العقار الذي تمارس فيه، ومن أهم العمليات تجري عليه يوميا هي الكراء التجاري. ويعتبر الإطار التشريعي من أهم الشروط المساعدة على النجاح.

وترجع فكرة الكراء التجاري من الناحية القانونية إلى الفقه الفرنسي، وبالضبط إلى الحماية القانونية للمحل التجاري، فهي بذلك حديثة الأصل. وقبل صدور مدونة التجارة الموريتانية كان الكراء التجاري خاضعا لقانون الالتزامات والعقود، غير أن التطبيق العملي لهذا القانون على الأمور التجارية المتعلقة بهذا الصنف من التعاملات ، أظهر قصورا شديدا في الحماية القانونية للطرف الضعيف، علاوة على تعطيل المصالح الاقتصادية للأطراف مما يشكل خطورة على نسيج الاقتصاد الوطني.

لهذه الأسباب وغيرها ، وأسوة بالتشريعات المقارنة ،قرر المشرع الموريتاني تنظيم مؤسسة الكراء التجاري [327] في ثنايا مدونة التجارة [328]،فخصص لها فرعا من الباب الثالث من الكتاب الأول، وهذا الباب مخصص للكراء التجاري والأصل التجاري[329]. ويظهر أن المشرع أراد بذلك ارتباط الكراء التجاري بالأصل التجاري دون استغراق الأخير للأول، لكون الكراء لا يقتصر على الأصول التجارية فحسب، وهو ما أكده في المادة الأولى من هذا الفرع التي فصل فيها مجال تطبيق الكراء التجاري. وقد أومأ المشرع لمدة الكراء، والتي تتجلى أهميتها في أن معظم المنازعات تنبثق من هذه البو ابة. وشدد المشرع على آثار الإيجار التجاري، وهي التزامات الطرفين إلى جانب التجديد والإحالة، ونبه إلى كل ما هو متعلق بالنظام العام.

وتظهر أهمية موضوع الكراء التجاري في كونه عامل توجيه للمشروع التجاري، ويترتب عليه أموال تدخل في ذمة التاجر، تمثل قيمة اقتصادية تتحتم حمايتها، من تعسف المؤجر الذي قد يقرر استرجاع عقاره بداعي الملكية، دون أن يراعي مصالح المستأجر، فيتطلب التشجيع على الاستثمار الحد من تعسف المكري الدي يستطيع، طبقا للحرية التعاقدية ، إخلاء العين المكتراة عند انتهاء مدة الكراء أو جعله عرضة للارتفاعات المتكررة لبدل الكراء. هذا إلى جانب حماية المؤجر مالك العقار، لما تشكله هذه الملكية من أهمية في الدورة الاقتصادية.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإطار القانوني المنظم لعملية الكراء التجاري، وتبيين أماكن القوة والضعف التشريعي الموريتاني في هذا المجال، ومقارنة هذه المقتضيات مع ما توصلت إليه بعض التشريعات المقارنة.

والإشكالية الرئيسية في هذه الدراسة تتحدد في أي مدى وفق المشرع الموريتاني في الموائمة بين مصالح المؤجر (مالك الملكية العقارية)، والمستأجر (مالك الملكية التجارية) في عملية الكراء التجاري ، باعتبارها من أهم العمليات الاقتصادية الشائعة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي؟ هذا إلى جانب تساؤلات فرعية منها: ما نطاق تطبيق العقود التجارية؟ وكيف نظم المشرع الموريتاني مدة الكراء التجاري؟ وماهي التزامات المكري والمكتري؟ وهل تجوز إحالة الكراء التجاري ؟

ويبدو أن المشرع الموريتاني في إصلاحاته لمدونة التجارة لم يتبن ما وصلت إليه التشريعات المقارنة من حلول لإشكاليات تطبيقية مهمة، خصوصا قانون Pinel الفرنسي[330] لسنة 2014، والقانون المغربي 49.16 لسنة 2016[331].

وتم اللجوء إلى المنهج المقارن وذلك بمقارنة التشريع الموريتاني بالتشريع الفرنسي وبعض التشريعات المغاربية، هذا إلى جانب اعتماد المنهج التحليلي الذي يعتمد تحليل النصوص القانونية، بالإضافة إلى مناهج لا يخلو أي بحث جاد منها.

---

1 - عرف المشرع الموريتاني الكراء التجاري في المادة 614 من قانون الالتزامات والعقود بأنه: عقد بمقتضاه يمنح أحد الطرفين للآخر منفعة منقول أو عقار، خلال مدة معينة في مقابل أجرة محددة يلتزم الطرف الآخر بدفعها له.

2 - أمر قانوني رقم 89-126 بتاريخ 14 سبتمبر 1989 ، المنشور في الجريدة الرسمية ، العدد 739 بتاريخ 25-10-1989، المتضمن قانون الالتزامات والعقود الموريتاني

3 - عرفت المادة 115 من مدونة التجارة الموريتانية الأصل التجاري بأنه مال منقول معنوي يشمل جميع الأموال المنقولة التي تخول التاجر جلب الزبناء والاحتفاظ بهم.

330 - القانون رقم 626-2014 بتاريخ 2014/6/18، الخاص بالحرف والتجارة والمتاجر الصغيرة.

331 - الجريدة الرسمية المغربية بتاريخ 11 غشت 2016.

وعلى هذا الأساس ستتم معالجة هذا الموضوع من خلال نطاق تطبيق الكراء التجاري ومدته في مطلب أول، و آثار الكراء التجار في مطلب ثاني.

المطلب الأول : نطاق تطبيق الكراء التجاري ومدته

تبرز أهمية نطاق الكراء التجاري في معرفة العقارات المندرجة في الأصناف التي تطبق عليها المقتضيات المتعلقة بالكراء التجاري، الأمر الذي فصله المشرع الموريتاني في المادتين 81 و82 من مدونة التجارة.

الفقرة الأولى: نطاق تطبيق الكراء التجاري

أولا. المحلات أو العقارات المعدة للتجارة أو الصناعة ، أو الصناعة التقليدية أو أي استخدام مهني آخر:

كانت الفقرة الأولى من المادة 81 من مدونة التجارة الموريتانية تقتصر على :" المحلات أو العقارات المعدة للتجارة أو الصناعة" ، وأمام قصور هذا المقتضى عن حماية الأنشطة المتعلق بالصناعة التقليدية وكذلك الأنشطة المهنية الأخرى التي تحتاج للاستقرار، جاء إصلاح سنة 2015 [332] ليضيف الصناعة التقليدية أو أي استخدام مهني آخر.

وقد قضت المادة L 145/1 من مدونة التجارة الفرنسية[333] أن أحكام الكراء التجاري تسري على عقود كراء المباني أو العقارات التي تدار فيها أعمال تجارية ، سواء كانت هذه الأعمال مملوكة لتاجر أو صناعي مسجل لدى سجل التجارة والشركات، أو لرئيس عمل في قطاع التجارة والحرف مسجل لدى السجل التجاري الوطني ، وسواء كان يمارس أعمالا تجارية أم لا[334].

وبموجب الفقرة الأولى من المادة 1 من القانون المغربي رقم 49.16 ، يطبق هذا القانون على عقود كراء العقارات أو المحلات التي يستغل فيها أصل تجاري في ملكية تاجر أو حرفي أو صانع.

ثانيا . المحلات التابعة لمحل أو عقار معد للتجارة أو الصناعة ، أو الصناعة التقليدية أو أي استخدام مهني آخر:

واشترط المشرع الموريتاني في هذه المحلات التابعة جملة من الشروط لتطبق عليها المقتضيات المتعلقة بالكراء التجاري، وهذه الشروط تتمثل في :

- أن تكون ملكية هذه المحلات راجعة لملاك مختلفين؛
- أن يكون الكراء تم لغاية الاستعمال المخصص له من طرف المكتري؛
- أن يكون هذا التخصيص معلوما لدى المكري وقت الكراء.

بينما اشترطت مدونة التجارة الفرنسية في عقود كراء العقارات الملحقة بتشغيل عمل تجاري بعض الشروط وهي:

- أن يعرض فقدانها استمرارية العمل للخطر؛
- علم المالك وموافقته على الاستخدام المشترك في حالة تعدد المالكين.

---

[332] - قانون رقم 2015- 032

[333] - المرسوم رقم 2021-1189 الصادر بتاريخ 15 سبتمبر 2021 – المادة 8.

[334] - Les dispositions du présent chapitre s'appliquent aux baux des immeubles ou locaux dans lesquels un fonds est exploité, que ce fonds appartienne, soit à un commerçant ou à un industriel immatriculé au registre du commerce et des sociétés, soit à un chef d'une entreprise du secteur des métiers et de l'artisanat immatriculée au registre national des entreprises, accomplissant ou non des actes de commerce

واشترط القانون 49.16 في حالة ضم استغلال المحل الملحق للمحل الأصلي وجوب مو افقة مالكي العقار الملحق والأصلي في حالة تعدد المالكين.

ثالثا . كراء الأراضي العارية:

نصت مدونة التجارة الموريتانية أن مقتضيات الكراء التجاري تطبق على الأراضي العارية التي شيدت عليها قبل أو بعد إبرام الكراء بنايات معدة للاستعمال الصناعي أو التجاري ، أو الصناعي التقليدي أو أي استخدام مهني آخر إذا رفعت أو استغلت هذه البنايات برضى المالك أو بعلمه[335].

ووفق القانون الفرنسي فإنه بالنسبة لعقود كراء الأراضي الفضاء التي شيدت عليها مبان . سواء قبل عقد الكراء أو بعده . للاستخدام التجاري أو الصناعي أو الحرفي ، يشترط مو افقة صريحة من المالك ، قبل التشييد أو التشغيل[336].

واشترط المشرع المغربي في قانون 49.16 المو افقة الكتابية لمالك على كراء الأراضي العارية التي شيدت عليها ، إما قبل الكراء أو بعده لاستغلال أصل تجاري.

الملاحظ أن المشرع الجز ائري حدد نطاق تطبيق أحكام الإيجار التجاري على العمارات أو المحلات التي يشغل فيها محل تجاري سواء كان هذا الأخير مملوكا لتاجر أو لصناعي أو لحرفي أو لمؤسسة حرفية مقيدين قانونا في سجل التجارة أو في سجل الحرف والصناعات التقليدية حسب الحالة. (المادة 169 من مدونة التجارة).

وخلافا للتشريع الموريتاني أخضع قانون 49.16 المغربي عقارات جديدة لمجال تطبيقه. بحيث أصبحت بصريح النص العقارات التي تمارس فيها التعاونيات نشاطا تجاريا، والعقارات والمحلات التي تمارس فيها مؤسسات التعليم الخصوصي نشاطها[337]، وكذا العقارات والمحلات التي يمارس بها النشاط الصيدلي أو تلك التي تمارس بها المصحات والمؤسسات المشابهة لها نشاطها. وكذا المختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية والطبية وعيادات الفحص بالأشعة خاضعة كليا لهذا القانون. والعقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي التي تدخل في نطاق الملك الخاص للدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية، إلا إذا كانت غير مرصودة للمنفعة العامة[338].

واستثنى المشرع المغربي عقودا ، فجعلها لا يطبق عليها الكراء التجاري ، وحددها في المادة الثانية من القانون 49.16 ومنها :

. عقود كراء العقارات أو المحلات التي تدخل في نظاق الملك العام للدولة أو الجماعات الترابية؛

. عقود كراء العقارات أو المحلات التي تدخل في نطاق الملك الخاص للدولة أو في ملك الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية حينما تكون تلك الأموال مرصودة لمنفعة عامة؛

. عقود كراء العقارات أوالمحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي التي تدخل في نطاق الأوقاف.

---

335 - الفقرة الأولى /3 من المادة 83 من مدونة التجارة الموريتانية.

336 - Aux baux des terrains nus sur lesquels ont été édifiées - soit avant, soit après le bail - des constructions à usage commercial, industriel ou artisanal, à condition que ces constructions aient été élevées ou exploitées avec le consentement exprès du propriétaire

337 - موقوش، سعيد،(2016)، قراءة في أهم مستجدات القانون رقم 49.16، ص6، مجلة منازعات الأعمال، العدد 18 8 - بونجة، مصطفى، الكراء التجاري بين ظهير 1955 والقانون رقم 49.16، ص15، ظ1، المغرب، منشورات المركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال .

وكان المشرع الفرنسي أكثر توسعا في الحماية ، حيث مدد تطبيق أحكام الكراء التجاري على العقود التالية:

. عقود إيجار المباني أو الأماكن التي تضم مؤسسات تعليمية؛

. عقود الإيجار الممنوحة للبلديات؛

. عقود إيجار المباني اللازمة لاستمرار أنشطة المؤسسات العامة والمؤسسات العامة والمنشآت العامة ذات الصناعي أو التجاري.

. عقود إيجار المباني التي تضم جمعيات تعاونية ذات شكل أو غرض تجاري، أو صناديق ادخار، أو تأمين

. عقود إيجار العقارات الممنوحة للفنانين المؤهلين للمساهمة في صندوق الضمان الاجتماعي التابع لدار الفنانين.

الملاحظ أن المشرع الفرنسي سعى لحماية بعض النشاطات التي هي في حاجة ماسة للاستقرار كالمؤسسات التعليمية والحرفية ومؤلفي الجر افيك والبلاستيك والشركات التعاونية، بالإضافة للنشاطات الخدمية التي تقوم بها بعض المؤسسات العمومية كالأشخاص المعنوية العامة والبلديات[339].

وتطبق أحكام الكراء التجاري بموجب المادة 82 من مدونة التجارة الموريتانية على الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام ذات الطابع الصناعي أو التجاري، وعلى الشركات ذات رأس المال العمومي سواء تصرفت بوصفها مكتري أو مكري.

الفقرة الثانية: مدة الكراء التجاري

قرر المشرع الموريتاني بموجب المادة 84 من مدونة التجارة والمعدلة بموجب القانون 2015-032 أن الأطراف يحددون بكل حرية مدة الكراء. ويبرم الكراء التجاري لمدة محددة أو غير محددة ، وفي غياب كتب أو مدة محددة يعد الكراء مبرما لمدة غير محددة. وينتج الكراء أثره ابتداء من توقيع العقد، مالم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.

وعالج التشريع المغربي إشكالية المدة ، بشكل مختلف حيث قضى في المادة 4 من القانون رقم 49.16 أن المكتري يستفيد من تجديد العقد متى أثبت انتفاعه بالمحل بصفة مستمرة لمدة سنتين على الأقل، غير أنه يعفى المكتري من شرط المدة إذا كان قد قدم مبلغا ماليا مقابل الحق في الكراء، ويجب توثيق المبلغ المالي المدفوع كتابة في عقد الكراء أو في عقد منفصل.

وبموجب القانون الفرنسي رقم 624 – 2014 بتاريخ 2014/06/18، والمعروف بقانون Pinel ، فإنه لا يمكن أن تكون مدة الإيجار أقل من تسع سنوات.(المادة 4- 145 L). وهو نص من النظام العام ، وهو مفروض لمصلحة المكتري . وأجاز للمكتري أن يفسخ عقد الإيجار بعد مرور ثلاث سنوات شريطة أن يقوم بتوجيه إنذار بالترك قبل ستة شهور من انتهاء الثلاث سنوات مالم ينص العقد على خلاف ذلك.

[339] - شياب، فؤاد، (2021)، الإيجار التجاري في ضوء قانون بينل ، ص395 مجلة الحقوق، العدد1،

وقد حدد المشرع التجاري الجزائري مدة عقد الإيجار بصورة غير مباشرة[340] ،بحيث وضع الحد الأدنى للعقد بثلاث سنوات والحد الأقصى بتسع سنوات على أن يكون تجديد العقد دورات، وهو ما يستشف من نصي المادتين 175 و193 من القانون التجاري[341].

المطلب الثاني : آثار عقد الإيجار التجاري

سيتم التطرق لالتزامات الطرفين في الفقرة الأولى و معالجة الكراء الفرعي أو ما يسمى بالإحالة وكذلك تجديد الكراء التجاري وشروطه في الفقرة الثانية.

الفقرة الأولى : التزامات الأطراف

نظم المشرع الموريتاني التزامات أطراف عقد الكراء التجاري ، ولم يخرج كثيرا عن نطاق القواعد العامة المقررة في قانون الالتزامات والعقود ، مع إضافة بعض المقتضيات المتعلقة بالكراء الفرعي والتجديد.

أولا . التزامات المكري

. الالتزام بتسليم المحل المؤجر:

يلزم المكري بتسليم المحلات في حالة حسنة. ويفترض أنه وفى بهذا الالتزام : عندما يكون الكراء شفهيا؛ أو عندما يكون المكتري قد أمضى الكراء دون إجراء تحفظ بخصوص حالة المحلات.(المادة 85 من مدونة التجارة)

. الالتزام بالإصلاحات الجسيمة:

إن من واجب المكري أن يجري على نفقته في المحلات المعدة للكراء كل الإصلاحات الجسيمة والتي أصبحت ضرورية ومستعجلة.

والإصلاحات الجسيمة حسب المادة 86 من مدونة التجارة الموريتانية هي على وجه الخصوص إصلاحات الجدران الكبيرة والقباب والعارضات والأغمية ودعائم البناء والجدران والسياج و آبار المراحيض وخزانات المياه. ويخفض عندئذ مقابل الإيجار حسب نسبة الوقت الذي حرم فيه المكتري من استعمال المحلات.

وقررت المادة 87 من مدونة التجارة أنه في حالة رفض المكري تحمل الإصلاحات الجسيمة ، يخول للمكتري أن يحصل من الجهة القضائية المختصة على إذن لتنفيذها وفقا لمعايير الخبرة على نفقة المكتري. وتضبط الجهة القضائية في هذه الحالة مبلغ الإصلاحات المذكورة وطرق تسديدها. وتعتبر هذه المادة مجرد صدى للقواعد العامة المقررة في قانون الالتزامات والعقود، وعلى الخصوص الفقرة الثانية من المادة 624[342].

ويسأل المكري عن عرقلة الانتفاع الناتجة عن فعله أو فعل من تلقوا عنه الحق على المحلات أو فعل أتباعه.

---

10 - دحماني، منال،(2017- 2018)، الايجار التجاري في التشريع الجزائري وتطبيقاته،ص38، ماستر، الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس.

11 - تنص المادة 175 من القانون التجاري الجزائري :" يجب في حالة تجديد الإيجار وفيما عدا حصول اتفاق بين الطرفين أن تكون مدة الإيجار الجديد مساوية لمدة الإيجار الذي حل أجله دون أن تزيد خن تسع سنوات". وتنص المادة 193 على ما يلي:" لا يجوز تقديم طلب إعادة النظر إلا بعد مرور ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ الشروع في الاستغلال من طرف المستأجر أو من تاريخ بدء الإيجار المجدد.".

11 - تنص الفقرة الثانية من المادة 624 على ما يلي: " وإذا ثبت على المكري المطل في إجراء الإصلاحات المكلف بها حق للمكتري إجباره على إجرائها قضاء. فإن لم يجريها المكري، ساغ للمكتري أن يستأذن المحكمة في إجرائها بنفسه وفي أن يخصم قيمتها من الأجرة.".

. مواصلة الكراء رغم بيع المحل ومع بعض الورثة في حالة الوفاة

يحل المشتري بقوة القانون محل المكري في التزاماته وتتعين مواصلة تنفيذ الكراء، في حالة نقل ملكية العقار الذي توجد فيه المحلات المكتراة. (المادة 2/89)

يتواصل الكراء ، في حالة وفاة المكري، مع أي من الزوجين أو الأصول أو الفروع المباشرة، ويشترط تقديم طلب بذلك مكتوب عرفيا في أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الوفاة.

ثانيا . التزامات المكتري:

. أداء مقابل الكراء

الأجرة هي المال الذي يلتزم المستأجر بإعطائه للمؤجر في مقابل الانتفاع بالشيء المؤجر، فهي محل للالتزام ويجب أن تكون موجودة ومشروعة ومعينة أو قابلة للتعيين. ويتوجب على المكتري أداء مقابل الإيجار بين يدي المكري أو ممثله المعين في الكراء وفقا للآجال المتفق عليها.

ويحدد الأطراف بحرية مقابل الكراء مع مراعاة القو انين والأنظمة المطبقة. ويراجع مقابل الكراء حسب اتفاق الأطراف ، وفي غيابه عند كل ثلاث سنوات. (المادة 96)

وفي حالة عدم الاتفاق المكتوب ترفع الدعوى أمام الجهات المختصة قضائيا. وتأخذ هذه الجهات بعين الاعتبار موقع المحلات ومساحتها و حالة قدمها و أثمان الكراء في المحلات المماثلة.

وفي القانون المغربي تطبق على مراجعة الوجيبة الكر ائية مقتضيات القانون رقم 07.03 المتعلق بمراجعة أثمان كراء المحلات المعدة للسكنى أو الاستعمال المهني أو التجاري أو الصناعي أو الحرفي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.134 بتاريخ 30نوفمبر 2007 [343]، والذي أحالت إليه المادة 5 من القانون رقم 49.16 المشار إليه سابقا.

وطبقا للقانون رقم 03.07 فإنه يجري العمل بالوجيبة الكر ائية الجديدة ابتداء من تاريخ المطالبة القضائية.[344]

. الالتزام باستغلال المحل التجاري بعناية رب الأسرة الحريص:

يقصد بالتزام المكتري باستغلال المحل التجاري بعناية رب الأسرة الحريص[345]، استغلاله بكفاءة ونزاهة واستغلاله دون انقطاع ودون نقله أو التصرف فيه أو التهاون في استغلاله، كما يدخل في هذا المعنى التزامه بدفع الضر ائب والقيام بجميع الإجراءات الإدارية والقانونية المتطلبة في استغلال المحل التجاري[346].

. الالتزام بالغرض الذي خصص له الكراء

في حالة استعمال المحلات في غير ما أعدت له، ونتج عن ذلك ضرر، يجوز للمكري أن يطلب فسخ الكراء من الجهة القضائية المختصة.

. الالتزام بالصيانة العادية والمشروطة

يلزم المكتري بإصلاحات الصيانة إذا اشترطت أو كانت معلومة بالعادة . ويضمن التلف أو الخسائر الناتجة عن عدم الصيانة خلال مدة الكراء.

الفرع الثاني : الإحالة والتجديد

---

343 ـ المنشور في الجريدة الرسمية عدد 5586 بتاريخ 2007/12/13، ص 4061.

344 ـ بونجة، مصطفى، الكراء التجاري ، م س ، ص 42.

345 ـ المادة 93 من مدونة التجارة الموريتانية.

346 ـ جيلالي، زهيرة،(2008)، تأجير المحل التجاري، ص 147، دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

أولا . الإحالة أو الكراء الفرعي

الملاحظ أن المشرع الموريتاني لم يعرف الكراء الفرعي (الكراء من الباطن) ، وقد عرفه بعض الفقهاء بأنه قيام المستأجر بتأجير العقار الموجود تحت يده كليا أو جزئيا ويسمى المستأجر الأصلي إلى شخص ثاني يسمى بالمستأجر الفرعي ، حيث يصبح هذا الأخير ملتزما تجاه المستأجر الأصلي بجميع الالتزامات التي نص عليها العقد في حين يظل المستأجر الأصلي ملتزما تجاه المالك، في حين يعرفه البعض على أنه عقد بمقتضاه يؤجر المستأجر الأصلي من المنفعة المؤجرة له كلها أو بعضها لمدة معينة مقابل أجرة معينة[347].

وقد نظم المشرع الموريتاني أحكام الكراء الفرعي في المواد من 98 إلى 102 ، واشترط المشرع التبليغ بهذه الإحالة بواسطة إجراء غير قضائي أو بأية وسيلة كتابية ، مع تضمين البيانات الأساسية للمحال له، وهي هويته الكاملة وعنوانه ورقم تسجيله في سجل التجارة عند الاقتضاء.

ورتب على عدم التبليغ جزاء عدم الاحتجاج بالتنازل ، وأعطى للمكري أجل شهر يبتدئ من تاريخ التبليغ ، للاعتراض ورفع دعوى إلى المحكمة وتبيين الأسباب الجدية التي تحول دون هذا التنازل.

والأصل حظر كل كراء فرعي كلي أو جزئي، مالم يشترط خلاف ذلك، ويتعين تبليغ عقد الكراء الفرعي إلى المكري بأية وسيلة مكتوبة. وفي حالة عدم التبليغ لا يحتج به على المكري.

عندما يزيد مقابل الكراء الفرعي الكلي أو الجزئي على مقابل الكراء الأصلي ، يمكن للمكري أن يطالب بإضافة زيادة مناسبة إلى مقابل الكراء الأصلي على أن تضبط هذه الزيادة في ما لم يتفق عليه الأطراف، بواسطة القضاء المختص[348].

وقد أجاز المشرع المغربي بمقتضى قانون 49.16 للمكتري أن يكري للغير المحل المكترى كلا أو بعض ما لم ينص العقد على خلاف ذلك، أما إذا تضمن عقد الكراء بأنه يمنع على المكتري أن يقوم بكراء المحل إلى الغير، ففي هذه الحالة يحق للمكري أن يلجأ إلى القضاء قصد المصادقة على الإنذار بعد مرور أجل ثلاثة شهور من تاريخ توصل المكتري الأصلب به و إفراغه من العين المكتراة لوجود سبب جدي يرجع لإخلال هذا الأخير ببنود العقد[349].

ثانيا . التجديد

يحق تجديد الكراء ، بشرط الاستغلال المتواصل مدة سنتين. وفي حالة التجديد الصريح أو الضمني ، يبرم الكراء لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

يملك المكري دائما الحق في رفض التجديد وذلك مبدأ أساسي بالنسبة للإيجار[350]، ولكنه لإيجاد صيغة التوازن بين الملكية العقارية المقررة لمالك العقار وبين حماية الملكية التجارية المقررة للمكتري نظم المشرع الموريتاني أسوة بالتشريعات المقارنة عملية التجديد ، فيمكن للمكتري أن يعترض على حق التجديد لمدة معينة أو غير معينة على أن يمنح المكتري تعويض حرمان.

---

347 - شياب، فؤاد، الأيجار التجاري، م س، ص 402.

348 - المادة 102 من مدونة التجارة الموريتانية.

21 - الرفاعي، جواد،(2018)، الكراء التجاري الثابت والمتغير في ضوء القانون رقم 49.16، ص 121، المغرب، المطبعة الأمنية.

20 - شروانة، علي، (2011-2012)، الإيجار التجاري على ضوء التشريع والقضاء الجزائري، ص 73، ماجستير، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة.

ويمكن للمكتري طبقا للمادتين 107 أن يعترض على حق تجديد الكراء بدون أن يدفع تعويض حرمان في الحالات التالية:

. إذا ثبت أن لديه مأخذا خطيرا ومشروعا على المكتري المغادر.

. إذا أراد هدم البناء الذي يحوي المحلات المؤجرة وإعادة البناء

. إذا أراد استخدام محلات السكنى التابعة للمحلات الأصلية للسكنى هو أو زوجه أو أصوله أو فروعه أو أصول أو فروع زوجه.

وعلى عكس المشرع الفرنسي الذي لم يحدد المأخذ الخطيروالمشروع ، حدد المشرع الموريتاني السبب في عدم تنفيذ المكتري لالتزام جوهري في عقد الكراء و أيضا بتوقفه عن استغلال الأصل التجاري. إذ قررت المادة 17/145 بأن المكري يستطيع رفض تجديد الإيجارمن دون أن يكون ملزما بدفع تعويض الإخلاء ، إذا ثبت سبب جدي ومشروع [351]، أي إثبات تصرف صادرعن المستأجر جديربالللوم بحيث يحرم المستأجر من حق التجديد بعد انتهاء العقد.

واشترط المشرع الموريتاني على المكري في حالة الهدم أن يبين طبيعته ووصف الأشغال المصممة ، وأعطى للمكتري الحق البقاء في المحل إلى أن تبدأ أشغال الهدم كما يتمتع بحق الأفضلية للحصول على عقد كراء جديد في العقار الذي وقع إعادة بنائه.

قرر القانون المغربي رقم 49.16 حقوق والتزامات أطراف عقد الكراء، حيث أعطى حقوقا للمكري وإن وردت عليها قيود تتمثل في حقه المطالبة بإنهاء عقد الكراء ، في حالات معينة كالمطالبة بالإفراغ للهدم وإعادة البناء وكذلك في حالة المحلات الاثلة للسقوط[352]، ولتوسيع المحل وتعليته[353]. ولإفراغ الجزء المتعلق بالسكن الملحق بالمحل التجاري أو الصناعي أو الحرفي ليسكن فيه بنفسه أوزوجه أو فروعه المباشرين من الدرجة الأولى أو المستفيدين من الوصية الواجبة طبقا لمدونة الأسرة[354].

وبالنسبة للتشريع الجزائري ، إذا كان المؤجرلا يرغب في تجديد الكراء للمستأجر الذي نشا له الحق في الكراء ، ألزمه القانون أن يوجه للمستأجر تنبيها بإخلاء العين المؤجرة مع ذكر الأسباب التي جعلته يطلب إخلاء العين، فإذا كانت له أسباب مشروعة وخطيرة فله استرجاع العين دون تعويض، (المادة 1/177 من الأمر 59/75 المتضمن مدونة التجارة) ،حسب الحالات التي يخولها له القانون، وإلا فإنه يدفع التعويض الاستحقاقي[355].

ويكون رفض تجديد كراء المحل التجاري في القانون التونسي بدون أن يطالب المالك بدفع غرامة الحرمان في ثماني حالات على الأقل، إذا أثبت وجود سبب خطيروشرعي ضد المكتري، أوفي هدم البناء أوتجديد بناء العقار أو تعلية العقار أو الاسترجاع للسكنى أو التحصيل على رخصة للبناء بالأراضي البيضاء أو بسبب

---

[351] - Le bailleur peut refuser le renouvellement du bail sans être tenu au paiement d'aucune indemnité : 1° S'il justifie d'un motif grave et légitime à l'encontre du locataire sortant.
20 - يكون المكتري محقا في الرجوع إذا أعرب عن رغبته في الرجوع أثناء سريان دعوى الإفراغ. المادة 13 من القانون 49.16.

[353] - بشرط الإدلاء برخصة سارية المفعول مسلمة له من الجهة المختصة وبالتصميم المصادق عليها من طرفها. [353]
- المادة 19 من القانون 49.16 .

24 - تولوم، حورية، (2015)، إيجار المحل التجاري في القانون الجزائري ، ص : 48 ماستر، الجزائر، جامعة عبد الرحمن ميرة

المصلحة العامة أو الانتزاع للمصلحة العامة. ولكن مع ذلك لا ينتهي العقد بسبب تفليس المكتري أو خضوعه للتصفية القضائية[356].

وترفع النزاعات المتعلقة بتجديد الكراء التجاري من الطرف الأشد حرصا لدى الجهة القضائية المختصة التي يكون لها مرجع النظر في المحلات المعدة للكراء.

الخاتمة:

عالجت هذه الدراسة التنظيم القانوني للكراء التجاري ضمن مدونة التجارة ، وبينت نطاق تطبيق الكراء التجاري الذي حدد في المادتين 81 و 82 على التوالي، وكذلك مدة الكراء التجاري ، مع مقارنة تلك المقتضيات بمثيلاتها في القوانين الأخرى ، وبالخصوص القانون الفرنسي والقانون المغربي، وبعد ذلك تم تمحيص التزامات الأطراف والكراء الفرعي والتجديد. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لم يوسع القانون الموريتاني من نطاق تطبيق الكراء التجاري والذي يضمن الاستقرار لبعض الأنشطة التي هي في حاجة ماسة إلى ذلك.
- لم يوضح المشرع الموريتاني مدة عقد الإيجار على خلاف التشريعات الأخرى
- الالتزامات المحددة للمكري والمكتري في مدونة التجارة لا تختلف كثيرا عن نظيراتها في قانون الالتزامات والعقود.
- على خلاف المشرع المغربي ، لم يخص المشرع الموريتاني قانونا يتعلق بمراجعة أثمان الكراء، رغم الحاجة لذلك.
- نظم المشرع الموريتاني حالات رفض تجديد الكراء بصورة مرضية ، بحيث تبنى ما توصلت إليه التشريعات في هذا المجال.
- يحتاج الكراء الفرعي أو ما يسمى بالإحالة لتنظيم أكثر دقة.

وتم تبني التوصيات التالية:

- ضرورة توسيع مجال تطبيق الكراء التجاري وتنظيمه بشكل أكثر وضوحا ليستوعب مجالات تحتاج لاستقرار النشاط.
- تعزيز حماية المكتري من تعسف أصحاب المحلات.
- تنظيم الوجيبة الكرائية بصورة دقيقة للحد من المنازعات المتعلقة بها.
- التنصيص على عدم الحاجة للحصول على موافقة المالك في حالة الكراء الفرعي.
- تنظيم الكراء الفرعي بشكل أكثر تفصيلا ونزع الغموض عنها، لما يطرح من قضايا تحتاج لتدخل المشرع.
- استخدام التقنيات الحديثة في التبليغات والإنذارات.
- العناية بالمشروعات الصغيرة وحمايتها في حالة لجوئها إلى الإيجار، كما فعل المشرع الفرنسي في قانون pinel . والله من وراء القصد.

356 - كحلون، علي، (2014)، الأصل التجاري، ص 300 ، تونس، مجمع الأطرش للكتاب.

لائحة منابع المقال

1 – المصادر

القو انين

- القانون 05 - 2000المنشور بالجريدة الرسمية ، عدد 970، بتاريخ 15 مارس 2000 ، المتضمن مدونة التجارة الموريتانية
- أمر قانوني رقم 89-126 بتاريخ 14 سبتمبر1989 ، المنشورفي الجريدة الرسمية ، العدد 739 بتاريخ 25-10-1989 ، المتضمن قانون الالتزامات والعقود الموريتاني
- ظهيرشريف رقم 1.96.83 الصادرفي 15 ربيع الأول 1417 (المو افق لفاتح اغشت 1996) القاضي بتنفيذ القانون 15.95 ، المتضمن مدونة التجارة المغربية.
- الأمر القانون رقم 59.75 بتاريخ 26 سبتمبر 1975 ، والمتضمن مدونة التجارة الجز ائرية، والنصوص المعدلة لها لاحقا.

2 – المراجع

- الكتب

- بونجة، مصطفى، الكراء التجاري بين ظهير1955 والقانون رقم 49.16، ظ1، المغرب، منشورات المركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال.

- الرفاعي ، جواد،(2018)، الكراء التجاري الثابت والمتغير في ضوء القانون رقم 49.16، المغرب، المطبعة الأمنية.
- كحلون، علي، (2014)، الأصل التجاري، تونس، مجمع الأطرش للكتاب

.الأبحاث الجامعية

- شروانة، علي، (2011-2012)، الإيجار التجاري على ضوء التشريع والقضاء الجز ائري، ماجستير، الجز ائر، جامعة منتوي قسنطينة.
- دحماني، منال،(2017- 2018)، الايجار التجاري في التشريع الجز ائري وتطبيقاته، ماستر، الجز ائر، جامعة عبد الحميد بن باديس.
- تولوم، حورية، (2015)، إيجار المحل التجاري في القانون الجز ائري ، ص : 48 ماستر، الجز ائر، جامعة عبد الرحمن ميرة
- جيلالي، زهيرة، (2008)، تأجير المحل التجاري، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

3 – المقالات:

- شياب، فؤاد، (2021)، الإيجار التجاري في ضوء قانون بينل ، مجلة الحقوق، العدد1
- ،موقوش، سعيد،(2016)، قراءة في أهم مستجدات القانون رقم 49.16، ص6، مجلة منازعات الأعمال، العدد 18.

- ناصر، موسى، (2021)، الأسباب الخاصة لانتهاء عقد إيجار المحل التجاري في التشريع الجزائري، الجلد8، العدد1، الجزائر، مجلة الدراسات الحقوقية.

الدكتورة أم كلثوم بنت محمد الأمين
دكتوراه في القانون الخاص
أستاذة متعاونة في كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة انواكشوط

الكمبيالة في ضوء القانون الموريتاني

The Bill of Exchange under Mauritanian Law

نشأة الأوراق التجارية نشأة عرفية بعيدة عن يد المشرع إذ هي من صنع التجار الذين تعارفوا عليها تلبية لاحتياجات تجارتهم و اتخذوها بديلا عن النقود لتسوية ما بينهم من معاملات.[357]

تعتبر الكمبيالة هي النموذج الأمثل للأوراق التجارية وهي صك مكتوب وفق أوضاع وبيانات إلزامية يحددها القانون وتتضمن أمرا صادرا من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغ معينا من النقود عند الإطلاع أو بعد مرور وقت معين، وتتجمع حول هذه الورقة غالبة أحكام قانون الصرف.

وإذا كانت الكمبيالة هي أساس العلاقة التي تنشأ بين الساحب والمستفيد وتقوم الكمبيالة بدور الوفاء والائتمان، فإن المسحوب عليه يظل بعيدا وغريبا عن هذا الصك حتى يوقع عليه بالقبول متى كانت الكمبيالة لأجل، ومع ذلك فإن ثمة علاقة أكيدة لا بدة أن تربط في الغالب ما بين المسحوب عليه والساحب حتى يكون هذا الأخير في وضع يسمح له بأن يصدر أمرا للمسحوب عليه بمبلغ يوازي على الأقل قيمة الكمبيالة وهذه العلاقة هي التي تسمى بمقابل الوفاء، لذا سنعالج في هذا المقال إنشاء الكمبيالة الفقرة الأولى، وطرق تداولها مع ضمانات الوفاء بها الفقرة الثانية.

الفقرة الأولى: إنشاء الكمبيالة

يشترط الإنشاء الكمبيالة باعتبارها تصرفا قانونا نوعان من الشروط، شروط موضوعية وأخرى شكلية.

أولا: الشروط الموضوعية

لا تختلف الشوط الموضوعية الإنشاء الكمبيالة كثيرا عن الشروط الموضوعية العامة الإنشاء أي التزام وهذه الشروط أو الأركان حددتها م 23 ق ا ع م.[358] وهي الأهلية والرضا والمحل والسبب.

1-الأهلية:

يجب أن يكون الساحب أهلا لإبرام التصرفات القانونية وإلا كان التزامه بموجب الكمبيالة باطلا والأصل ان الالتزامات الباطلة بطلانا مطلقا لا يمكن ان تترتب عليها أية آثار قانونية باستثناء استراد ما دفع تنفيذ لها بغير حق م 319 ق ا ع م إلا أن المشرع التجاري خرج عن هذه القاعدة إذ نصت م 818 م ت [359] على أنه

---

357 خليل فيبكتور تادرس، القانون التجاري المبادئ العامة للأعمال التجارية، تاجر، المحل التجاري، الأوراق التجارية، الشركات، القاهرة 2015، ص 3.

358 الأمر القانون رقم 126-89 الصادر بتاريخ 1989 المتضمن قانون الالتزامات والعقود المعدل بالقانون رقم 31-2001 الصادر بتاريخ 7 فبراير 2001.

359 القانون رقم 05-2000 الصادر بتاريخ 18 يناير 2000 المتضمن مدونة التجارة.

ر دهد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

" إذا كانت الكمبيالة محتوية على توقيعات من أشخاص ليست لهم اهلية الالتزام فإن ذلك لا يمنع من أن تكون التزامات الموقعين الآخرين ماضية في مواجهتهم".

2-الرضا:

هو قوام التصرفات الإرادية، فهذه الأخيرة لا تنشأ ما لم يكن الرضا موجودا وصحيحا[360]

يجب أن يوقع الساحب الكمبيالة عن رضا تام صادر عن إرادة سليمة خالية من العيوب، فإذا شاب إرادته غلط او تدليس أو إكراه فإن له أن يتمسك بالبطلان النسبي في مواجهة المستفيد والحامل سيء النية ويفترض في الحامل حسن النية حتى يثبت المستفيد عكس ذلك.

3-المحل:

أن محل الورقة التجارية دائما يأخذ صورة التزام بدفع مبلغ نقدي[361]

نصت الفقرة الثانية المادة 813 م ت على أنه يجب أن يبين في الكمبيالة المبلغ المراد دفعه وبالتالي فمحل الالتزام الصرفي الساحب هو دفع مبلغ نقدي معين للمستفيد أو الحامل و انطلاقا من ذلك لا يجوز أن يكون محل الكمبيالة تسليم بضائع او أشياء أخرى غير النقود لأن ذلك يتنافى مع وظيفة الكمبيالة الاقتصادية كأداة وفاء و ائتمان.

4-السبب:

يجب أن يكون الالتزام الصرفي الناشئ عن الكمبيالة لسبب مشروع وهو سبب العلاقة بين الساحب والمستفيد والذي أدى إلى إنشاء الكمبيالة[362]

يذكر في الكمبيالة ان القيمة وصلت والمقصود بان القيمة وصلت أن السبب الباعث على الالتزام الصرفي قد تحقق و أنه مشروع في ذاته وما قيل بشأن انعدام السبب ينطبق على وجوده مع عدم مشروعية كأن يكون سحب الكمبيالة من أجل دين قمار أو إنشاء علاقة منافية للآداب العامة أو دفع رشوة لموظف مقابل الإخلال بواجبات وظيفته.

ثانيا: الشروط الشكلية للبيانات الالزامية للكمبيالة

تنص م 813 م ت على أنه " تتضمن الكمبيالة البيانات التالية:

1-ذكر لكمبيالة في نص السند ذاته وباللغة المستعملة في تحريره.

2-التوكيل المجرد والمطلق بدفع مبلغ معين

3-اسم من يجب عليه الدفع "المسحوب عليه"

4-بيان أجل الحلول

5-بيان المكان الذي يجب فيه الدفع

6-اسم من يجب له الدفع ومن يكون الدفع بآمره

7-بيان التاريخ والمكان الذين أنشئ فيهما السند

8-توقيع منشئ السند الساحب ويكون هذا التوقيع إما باليد او بأي طريقة أخرى غير خط اليد

1-تاريخ السحب 813 م ت الفقرة السابعة

---

360 فوزي محمد سامي، القانون التجاري، الطبعة الأولى، ص 16.

361 محمد علي محمد مقداد، الأوراق التجارية وتضامن الموقعين عليها " دراسة مقارنة" دار النهضة العربية 2008 ص 18.

362 خليل فيبكتور تادرس، مرجع سابق، ص12.

يعد هذا البيان من أهم البيانات الإلزامية للكمبيالة إذ أنه فضلا عن كونه يحدد بداية الالتزام الصرفي في هذه الورقة التجارية فإن تترتب عليه نتائج بالغة الأهمية في التعامل بالكمبيالة ولذلك فإن غيابه يعني بطلان هذه الورقة في مواجهة الجميع مع ما يترتب عليه من أحكام قانونية متعلقة بالكمبيالة وهي:

-يسمح هذا البيان بالتاكد من أهلية الساحب وقت السحب.

-يمكن معرفة تاريخ الاستحقاق بالنسبة للكمبيالات المستحقة الدفع بعد مدة معينة من إنشائها

-يفيد في احتساب المدة التي يجب على الحامل أن يتقدم خلالها إلى المسحوب عليه الاستيفاء قيمة الكمبيالة في حالة كونها مستحقة الدفع عند الإطلاع.

-يحسم تزاحم الكمبيالات المسحوبة على مقابل وفاء واحد إذ تقدم أقدمها تاريخا

-يفيد هذا البيان في بدء احتساب مدة التقادم بالنسبة للكمبيالة المستحقة الدفع عند الاطلاع إذ يعتبر تاريخ سحبها هو نفسه تاريخ استحقاقها وتحسب مدة التقادم ابتداءا منه.

-كذلك يكون مفيدا في معرفة ما إذا كانت الكمبيالة صادرة في فترة الريبة أو بعد رفع يد المدين عن إدارة مكاسبه بموجب حكم التفليس أو التصفية القضائية[363].

2-مبلغ الكمبيالة م 813 فقرتها الثانية يوجب القانون ذكر المبلغ المراد دفعه في الكمبيالة ومن ثم لا يعتبر كمبيالة ذلك الصك الذي يكون محل الالتزام فيه شيئا آخر غير النقود.

ويجب أن يكون مبلغ الكمبيالة معينا ومستحق الدفع دفعة واحدة، بحيث تبطل الكمبيالة كلما كان المبلغ مقسطا على دفعات تدفع في تواريخ مختلفة وقد جرى العمل على كتابة المبلغ مرتين، مرة بالأرقام وأخرى بالحروف ولا إشكال إذا تطابق المبلغ بالحروف ولا إشكال إذا تطابق المبلغ بالحروف معه بالأرقام.

3-ميعاد الاستحقاق 813 فقرتها الر ابعة:

هو الميعاد الذي يجب فيه دفع قيمة الكمبيالة وهو من البيانات الالزامية فيها، وتبدو أهمية هذا البيان ليس فقط في تنبيه الحامل إلى معياد الاستحقاق و إنما أيضا فيما يترتب عليه من أحكام الالتزام الصرفي إذ يلتزم الحامل بأن يتقدم إلى المسحوب عليه في هذا الميعاد لتحصيل قيمة الكمبيالة كما انه يجب على المسحوب عليه القابل أن يبادر بالدفع في هذا الميعاد.

وإذا لم يحدد في الكمبيالة تاريخ استحقاقها فإنها تكون مستحقة الدفع عن الإطلاع وقد نصت م 1/814 م ت على أنه " إن الكمبيالة التي لا تحتوي على أجل الحلول تعتبر واجبة الأداء بمجرد الإطلاع عليها..."

4-توقيع الساحب 813 م ت

توقيع الساحب من البيانات الجوهرية في الكمبيالة لأن سحب الكمبيالة مصدر التزام بالنسبة إليه يضمن قبول الكمبيالة والوفاء بها ثانيا لأن الكمبيالة سند قابل للتداول ولا يمكن أن يكون موثوقا به إلا بتوقيع من أنشأها[364].

5-اسم المسحوب عليه:

يتعين على الساحب أن يحدد اسم الشخص الذي يوجه إليه أمر الدفع في ميعاد الاستحقاق ويعتبر هذا البيان إلزاميا.

---

[363] حمادي رائد، شرح القانون التجاري التونسي، الأوراق التجارية والشيك في ضوء القانون العدد 41 لسنة 2024 المؤرخ في 02 أوت 2024 الطبعة الأولى تونس ص35.

[364] حمادي رائد، مرجع سابق، ص 36.

6-اسم المستفيد 813 فقرتها السادسية:

إذا كانت الكمبيالة إذ نية وجب أن يذكر فيها اسم المستفيد الذي يحصل الوفاء لإذنه ويجوز أن تكون الكمبيالة الإذن الساحب نفسه كما إذا أراد الساحب أن يحصل على قبول المسحوب عليه مباشرة ليتيسر له تظهيرها بعد ذلك وقد نصت م 815 م ت على أنه" قد تكون الكمبيالة محررة لأمر الساحب نفسه" والكمبيالة التي تسحب الإذن الساحب لا يذكر فيها وصول القيمة إلا عند أول تظهير.

7-بيان الأمر أو الإذن أو للحامل:

ويعتبر هذا البيان من المقومات الأساسية للأوراق التجارية بصورة عامة ولا تقوم بدونه وهذا البيان الالزامي يكون بعبارة الأمر أو الأذن أو ما يقوم مقامها بالنسبة للكمبيالات الإذنية أو ادفعوا للحامل في كمبيالات لحاملها.

ويجب أن يكون هذا البيان قاطعا في الدلالة على قابلية الكمبيالة للتداول بحيث لا يصح إذا علق أمر الدفع فيها على شيء ما وإذا خلت الكمبيالة من هذا البيان كان كانت اسمية أو غير قابلة للتداول فيها فإنها تفقد صفة الكمبيالة وتخرج عن نطاق الأوراق التجارية حتى ولو كانت قد حررت بمناسبة عمل تجاري.

8-مكان الدفع 813 الفقرة الخامسة:

الأصل أن الوفاء يتم في موطن المدين فإنه من البديهي أن يكون بيان محل الدفع هو محل إقامته المسحوب عليه وإذا لم يذكر في الكمبيالة مكان الدفع فإنها تعتبر واجبة الدفع في محل إقامة المسحوب عليه م 814 نصت على أنه إذا لم يعين مكان خاص الدفع فإن المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه يعد مكانا للدفع".

الفقرة الثانية: تداول الكمبيالة مع ضمانات الوفاء بها

أولا: تداول الكمبيالة

ككل السندات لأمر تنتقل الكمبيالة بالتظهير كما تدل على ذلك التسمية عن طريق بيان موضوع على ظهر الكمبيالة والتظهير يمكن أن يسمح بإحالة الحقوق المتعلقة بالكمبيالة "التظهير الناقل للملكية" كما يمكن أن يستعمل لتكليف وكيل بهدف استخلاص الكمبيالة "التظهير التوكيلي" وفي النهاية يمكن أن يستعمل أيضا لرهن الكمبيالة "التظهير التأميني".

1- التظهير التام أو الناقل للملكية

أ-الشروط الموضوعية للتظهير

التظهير الناقل للملكية ينقل للمظهر له ملكية الكمبيالة وكل الحقوق المرتبطة بها[365] ويضمن المظهر قبول ودفع الكمبيالة إلا إذا اشترط خلاف ذلك[366] والتظهير كتصرف قانوني يتطلب شروطا موضوعية وأخرى شكلية والشروط الموضوعية للتظهير هي نفسها الشروط التي يتطلبها وجود صحته أي تصرف قانوني وفقا للقواعد العامة للقانون المدني م 23 ق ا ع م.

فيجب أن يصدر التظهير عن إرادة صحيحة لصاحب الحق في الكمبيالة أو نائبه، كما يجب أن يرد التظهير على مبلغ، لكمبيالة كله كمحل التصرف القانون فالتظهير الجزئي يعتبر تصرفا قانونيا باطلا وفق الفقرة الرابعة م 821 م ت التي تنص على أنه "إن التظهير يعني تسليم الصك إلى المظهر إليه وهذا يتنافى مع

[365] حمادي رائد، مرجع سابق، ص89.

[366] د. علي محمد الدوه، المطلب في القانون التجاري الموريتاني، انواكشوط 2026، ص119.

التظهير الجزئي المظهر قد يكون صاحب الحق نفسه أو وكيل أو ورقته ولكن شريطة أن يوقعوا على الصك جميعا بما يقيد تظهيره.

وبالإضافة إلى المحل فإنه يجب أن يكون للتصرف سبب مشروع وسبب التظهير هو وصول القيمة وإذا انتفى السبب أوكان موجودا ولكنه غير مشروع بطل التظهير للمظهر أن يتمسك بهذا البطلان في مواجهة الدائن المباشر والحامل سيد النية دون الحامل حسن النية.

بالإضافة إلى ما تقدم فيجب أن يكون المظهر أهلا لإبرام التصرفات القانونية ويبطل التصرف بطلانا نسبيا إذا كان المظهر قاصرا أو عديم الأهلية ويمكن التمسك بالبطلان في مواجهة الكافة في ولو كان الحامل حسن النية ويجب أن تكون إرادة المظهر سليمة خالية من العيوب كالغلط والتدليس والاكراه وإذا شاب الإرادة عيب من العيوب كان التصرف قابلا للابطال ويمكن التمسك بذلك في مواجهة الدائن المباشر أو الحامل السيد النية دون الحامل حسن النية.

ويجب ان يكون التظهير أيضا باتا في نقل الملكية وغير معلق على شرط فاسخ أو و اقف م 821 م ت.

ب-الشروط الشكلية للتظهير:

يجب أن يكون التظهير مشتملا على توقيع المظهر م 821 م ت ويميز النص المذكور بين ثلاثة أشكال من التظهير: التظهير الإسمي والتظهير على بياض والتظهير للحامل.

التظهير الإسمي: يكون التظهير اسميا إذا عين المظهر له بالإسم في صيغة التظهير مثال ذالك : "ادفعوا لأمر أحمد..." توقيع المظهر ضروري وكما هو الشأن بالنسبة إلى توقيع الساحب يجب أن يكون بخط اليد وطالما أن البيان يفصح عن طبيعة العملية فإنه يمكن أن يدرج بصدر الكمبيالة أو بظهرها وإذا لم يعد هناك مكان في الكمبيالة يمكن للصيغة أن تدرج بورقة ملحة بالكمبيالة وتمسى المضافة.

-التظهير على بياض: يستنتج من الفقرة الأخيرة م 821 م ت أن التظهير على بياض يمكن أن يتمثل في صيغة لا يعين فيها المستفيد من التظهير"إدفعوا لأمر" موقع من المظهر في هذه الصورة يمكن أن يدرج التظهير على بياض بمكان ما كما هو الشأن بالنسبة إلى التظهير الإسمي.

إذا كان التظهير على بياض يمكن للحامل طبقا لنص م 822 م ت أن يتخذ أحد المو اقف التالية:

*أن يملأ البياض بوضع اسمه أو اسم شخص آخر

*أن يسلم الكمبيالة من جديد على بياض أو يظهرها لشخص آخر

*أن يسلم الكمبيالة إلى أجنبي بدون أن يملأ البياض وبدون تظهير

-التظهير للحامل: نجد عبارة "أدفعوا للحامل " وقد نصت المادة 821 م ت على أن التظهير للحامل يعد بمثالة التظهير على بياض وعليه فالكمبيالة تنتقل بمجرد التسليم أو ستكون محل تظهيرات جديدة.[367]

ج-آثار التظهير التام:

يترتب على التظهير التام ثلاثة نتائج نقل الحق الضمان التضامني، تظهير الدفوع.

-نقل الحق: تنص م 822 م ت على أنه " إن التظهير تنتقل بمقتضاه جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة ولا يقتصر التظهير على نقل أصل الحق فقط "قيمة الكمبيالة" و إنما تنتقل معه التوابع أيضا كالرهن والضمانات الشخصية كما يستأثر الحامل بمقابل الوفاء.[368]

---

[367] حمادي رائد، مرجع سابق، ص91.

[368] خليل فيبكتور تادرس، مرجع سابق، ص20.

-الضمان التضامني:

تنص م 823 م ت على أنه "إن المظهر ضامن للقبول والدفع إلا إذا اقتضى شرط خلاف ذلك ويستنتج من هذا النص ان تظهير الكمبيالة تظهيرا تاما يؤدي إلى التزام المظهر قبل المظهر إليه والمظهرين اللاحقين بضمان قبول المسحوب عليه وبضمان الوفاء في تاريخ الاستحقاق ولكن يحق للمظهر أن يشترط على المظهر إليه عدم التظهير مرة أخرى حتى يتجنب تكرار التداول فيضع بذلك حدا للالتزامه.

وهذا الشرط لا يحول دون إعادة التظهير مرة أخرى ولكنه يؤدي إلى اسقاط ضمان المظهر بالنسبة للتظهيرات اللاحقة لتظهيره م 823 م ت.

كما أن للمظهر ان يشترط إعفاءه من الضمان عن التظهير والاشتراط وإن كان جائزا لكل مظهر إلا أنه غير جائز بالنسبة للساحب فللأخير ان يشترط إعفاء من القبول دون اشتراط إعفاءه من الوفاء لأنه هو الملتزم الأول في الكمبيالة وهو المنشئ لها.

هذا ومن البديهي إذا اشترط الساحب إعفاءه من ضمان القبول استفاء من ذلك المظهرون اللاحقون.

والتضامن في القبول والوفاء بين الساحب والمظهرين مصدره القانون وبالتالي فلا حاجة للنص عليه بالكمبيالة.

-تطهير الدفوع:

نصت م 224 ق ا ع م على أنه "يجوز للمدين أن يتمسك في مواجهة المحال به بكل الدفوع التي كان يمكنه التمسك بها في مواجهة المحيل..."

هذا ما تقتضي به قواعد القانون المدني المتعلق بحوالة الحق الشخصي أما تظهير الكمبيالة فتختلف أحكامه عن هذه الأحكام حيث تقتضي قواعد القانون التجاري المتعلقة بالتظهير بأن الكمبيالة تنتقل طاهرة من الدفوع التي كانت للموقعين في مواجهة بعضهم.

والمدين في الكمبيالة قد يكون المسحوب عليه أو الساحب أو أحد المظهرين السابقين وإذا امتنع على المدين التمسك بالدفوع في مواجهة الحامل حسن النية فإن ذلك يعني التزامه بالوفاء بقيمة الكمبيالة.

وترجع فائدة عدم الاحتجاج بالدفوع إلى طبيعة الالتزام الصرفي ذلك أن أمان الحامل يستوجب عدم المعارضة بالدفوع[369] حيث نصت م 825 م ت على أنه"إن الأشخاص المدعى عليهم بمقتضى الكمبيالات لا يمكنهم أن يتمسكوا ضد الحامل بوسائل المعارضة المبنية على علاقتهم الشخصية..." فمن يوقع على الكمبيالة سواء بالسحب أو القبول أو الضمان إنما ينبغي أن يلتزم التزاما حرفيا مجردا عن سببه وهو يختلف عن الحق الناشئ عن العلاقة الخارجة عن الكمبيالة ولا يستطيع الملتزم أن يربط بين الوفاء بالتزامه الناشئ عن التوقيع وسببه الناشئ عن العلاقة الخارجية ذلك أنه لو جاز للمدين في الورقة التجارية أن يتمسك في مواجهة الحامل بالدفوع التي قد تكون له قبل حامل سابق.

-شروط تطبيق قاعدة تطهير الدفوع:

لتطبيق هذه القاعدة يتعين تناول حامل الصك ثم الدفوع التي يثيرها التطهير.

*حامل الصك:

لكي يتمسك الحامل بقاعدة تطهير الدفوع يجب أن يكون حسن النية بمعنى أن ينتفي علمه بأمر العيب أو الدفع الذي يود المدين إثارته في مواجهته والعبرة هنا بوقت التظهير فإذا انتفى علمه آنذاك تمتع بهذا الحق

[369] حمادي رائد، مرجع سابق، ص101.

حتى ولو علم بعد ذلك بأمر العيب وحسن النية أمر مفترض وعلى من يدعي عكسه أن يتولى إثبات ذلك بكافة الطرق.[370]

وصاحب المصلحة هو المكلف بهذا الإثبات تطبيقا للقاعدة التي تقتضي بأن البينة على من يدعي عكس الأصل.

ب-الدفوع التي يثيرها التطهير: التظهير لا يطهر الصك من كل الدفوع بل هناك دفوع لا يظهرها التظهير وأخرى تنطبق عليها القاعدة والأصل أن التظهير يطهر الكمبيالة من كافة الدفوع والاستثناء هو عدم التطهير.

*الدفوع التي يطهرها التظهير:

-الدفوع المستمدة من انعدام السبب أو عدم مشروعيته

-الدفوع المستمدة من عيوب الرضا

-الدفوع المستمدة من انقضاء أو فسخ العلاقة الأصلية

*الدفوع التي لا يطهرها التظهير:

وترجع إلى خطورتها وهي:

-الدفع الناشئ عن العيوب الشكلية في الكمبيالة

-الدفع بانعدام أو نقص الأهلية

-الدفع الناشئ عن علاقة شخصية بين الحامل والمدين الذي يرجع إليه

-الدفع بالتزوير[371]

2- التظهير التوكيلي

يتحقق التظهير التوكيلي بتكليف حامل الورقة التجارية عند حلول ميعاد استحقاقه فالتظهير التوكيلي تعبير عن وكالة تنشأ بين الموكل "الموكل" والمظهر إليه "الوكيل" محلها تحصيل قيمة الورقة التجارية.[372]

أ-صور التظهير التوكيل

*التظهير التوكيلي الصريح:

ويعنى أن يكون مصاغا في صيغة صريحة تفيد توكل المظهر إليه وغالبا ما تكون صيغة التظهير التوكيلي في عبارة "دفعوا الأمر فلان مبلغ الكمبيالة والقيمة للتوكيل" وتحل عبارة القيمة للاستيفاء أو القبض محل عبارة "القيمة وصلت".

*التظهير على بياض:

كثيرا ما يوقع المستفيد على ظهر الكمبيالة دون ذكر أية بيانات أخرى.

ويعد التظهير على بياض بمثابة التظهير التوكيلي يعطي للوكيل الحق في قبض القيمة و اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المدين عند امتناعه عن السداد.

---

370 خليل فيبكتور تادرس، مرجع سابق، ص21.

371 خليل فيبكتور تادرس، مرجع سابق، ص22.

372 هاني محمد دويدار، النظام القانوني للتجارة .. العقود التجارية، العمليات المصرفية، الاسناد التجارية، الإفلاس، بيروت، الطبعة الأولى، ص513.

ب-آثار التظهير التوكيلي:

العلاقة بين المظهر والمظهر إليه يحكمها عقد الوكالة المبرم بينهما فيلتزم الموكل أي المظهر بإعطاء الوكيل "المظهر إليه" أجره بينما يلتزم المظهر إليه بالتزام حدود الوكالة وقبض قيمة الدين والوفاء به للموكل و اتخاذ إجراءات دعوى الضمان عند الانتفاء.

أما بالنسبة لعلاقة الوكيل بالغير فإن الأول يعتبر نائبا ويتم التعامل معه على هذا الأساس وطالما أن المظهر إليه وكيلا فإنه يمكن للغير أن يتمسك في مواجهته بالدفوع التي كان بإمكانه أن يتمسك بها في مواجهة المظهر "الأصيل" وبالتالي فلا تسري قاعدة تطهير الدفوع على التظهير التوكيلي وقد أجملت م 826 م ت أحكام التظهير التوكيلي حيث نصت على أنه "إذا كان التظهير محتويا على عبارة قيمة للاتسفاء أو للقبض أو بالوكالة أو غير ذلك من العبارات التي تقيد مجرد التوكيل فيمكن للحامل أن يجري جميع الحقوق المتفرعة من الكمبيالة ولكنه لا يمكن له أن يظهرها إلا على سبيل الوكالة.

3- التظهير التأميني

من حيث المبدأ يمكن دائما لحامل الكمبيالة أن يحصل على مبالغ نقدية بخصمها لدى المصرف لكن إذا كان أجل الحلول بعيدا فإن أجرة المصرف ستكون مرتفعة لذلك فإن من مصلحة الحامل خاصة إذا كان بحاجة إلى مبلغ نقدي لمدة قصيرة أن يبرم قرضا مضمونا برهن مسلط على الكمبيالة وفي هذه الصورة نتحدث عن التظهير التأميني المظهر هو الراهن "المقترض" بينما المظهر له وهو الدائن المرتهن "البنك المقرض".[373]

حيث نصت الفقرة الأخيرة من م 826 م ت أنه "إذا كان التظهير يحتوي على عبارة القيمة موضوع ضمانا أو القيمة موضوعة رهنا أو غير ذلك من العبارات التي تقيد الرهن فيمكن للحامل أن يمارس جميع الحقوق المتفرقة عن الكمبيالة ولكنه إذا حصل منه تظهير فلا يعد تظهيره إلا على سبيل الوكالة.

ثانيا: ضمانات الوفاء بالكمبيالة

ضمانات الوفاء بالكمبيالة هي مقابل الوفاء والتضامن والضمان الاحتياطي والقبول.

1-مقابل الوفاء:

مقابل الوفاء هو دين بمبلغ من النقود للساحب على السحوب عليه ويجب أن يكون دائما مبلغ من النقود مساويا على الأقل لقيمة الكمبيالة.

ويجب أن تتو افر في مقاب الوفاء الشروط التالية:

أ-أن يكون الدين موجود عند تاريخ الاستحقاق وبالتالي إذا كان الساحب دائنا للمسحوب عليه عند إنشاء الكمبيالة، ثم زال هذا الدين قبل استحقاقها فإن مقابل الوفاء في هذه الحالة يعتبر غير موجود كما ان مقابل الوفاء في هذه الحالة يعتبر غير موجود كذلك إذا لم يصبح الساحب دائنا للمسحوب عليه إلا بعد ميعاد الاستحقاق.

ب-أن يكون الدين مستحقا الأداء عند الاستحقاق وسبب ذلك أنه لا يجوز جبر المسحوب عليه على دفع قيمة الكمبيالة قبل حلول الأجل الممنوح له وبالتالي فإن الدين المؤجل لا يصح أن يكون وفاء في الكمبيالة.

ج-يجب أن يكون الدين مبلغ من النقود مساويا على الأقل لقيمة الكمبيالة وبالتالي يعتبر مقابل الوفاء غير موجود إذا كان الدين الذي للساحب على المسحوب عليه أقل من مبلغ الكمبيالة .

[373] حمادي رائد، مرجع سابق، ص111.

2-التضامن والضمان الاحتياطي:

هو تعهد شخص يسمى "الكفيل" أو "الضامن الاحتياطي" بالوفاء بملغ الكمبيالة إذا لم يقم به الملتزم الأصلي.[374]

ويعتبر جميع الموقعين على الكمبيالة من ساحب ومسحوب عليه وضامن احتياطي ومظهر ملزمون بالوفاء بشكل تضامني أي أنهم مسؤولون مسؤولية تضامنية أمام الحامل عن الوفاء بالكمبيالة م 833 م ت.

ويعتبر التضامن بين الموقعين على الكمبيالة من أهم ضمانات الوفاء بها ذلك أن الحامل الذي يف له المسحوب عليه بقيمة الكمبيالة يصبح بإمكانه أن يرجع على أي من الموقعين بالدين كله، وبالتالي فإذا كان أحد الموقعين موسرا كمصرف مثلا فإن فرص الوفاء تكون واضحة.

ويشكل الضمان الاحتياطي ضمانة أخرى للوفاء بالكمبيالة إذ الضامن الاحتياطي هو كفيل يضمن الوفاء بقيمة الورقة التجارية في ميعاد استحقاقها م 833 م ت.

ويجب أن يكون الضمان الاحتياطي بالكتابة وقد جرت العادة على بيان الصفة التي يوقع بها الضمان الاحتياط بأن يشفع التوقيع بعبارة الضمان او يعتمد للضمان وإذا كان الأصل أن الضمان الاحتياطي يكون على الكمبيالة ذاتها فإنه يجوز مع ذلك أن يكون الضمان في ورقة مستقلة مراعاة للائتمان المدين المضمون حتى لا يكون في ظهور الضمان الاحتياطي على الكمبيالة ذاتها ما ينبء عن الشك في يساره.

ويعتبر الضمان الاحتياطي بمثابة كفيل متضامن مع مضمونه يلتزم بنفس الأوجه التي يلزم وإذا قام الضامن الاحتياطي بالوفاء للحامل جازله الرجوع بقيمة الكمبيالة على الملتزمين والموقعين السابقين عليه.

3-القبول:

هو التزام المسحوب عليه حرفيا بدفع مبلغ الكمبيالة عند حلول الأجل بقبوله فيصبح المسحوب عليه المدين الأصلي وقبل ذلك تستند تلك الصفة للساحب[375]

ويعني قبول المسحوب عليه للكمبيالة مو افقته بإرادته المنفردة على دفع قيمتها للمستفيد فهو إذ تصرف قانوني يتضمن إقرارا ضمنيا يتلقى مقابل الوفاء وهو التزام صرفي مجرد عن سببه بالنسبة لعلاقة المسحوب عليه بالحامل ولكن التزام المسحوب عليه في مواجهة الساحب له سبب وهو تلقي مقابل الوفاء.

وبالقبول يدخل المسحوب عليه دائرة أطراف الكمبيالة بعد أن كان بعيدا أجنبيا عنها والأصل أنه لا إلزام على الحامل بتقديم الكمبيالة للقبول م 828 ولكن استثناء من هذا الأصل هناك حالا يلزم فيها الحامل بتقديم الكمبيالة للقبول في الحالتين التاليتين:

أ-إذا اشترط الساحب ذلك في الكمبيالة لكي يقف مباشرة على نو ايا المسحوب عليه ويتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة للوفاء بما يجب عليه الحامل وهذا ما يسمى بشرط م2/828.

ب-إذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع بعد مدة معينة من الاطلاع عليها إذ أن ميعاد الاستحقاق يبدأ في هذه الحالة من تاريخ القبول.

---

374 الدكتور علي محمد الدوه، مرجع سابق، ص121.

375 حمادي رائد ، مرجع سابق، ص116.

الشكل القانوني للكمبيالة

10.000 أوقية	تفرغ زينة14-08-2026

إلى السيد أحمد محمد المقيم بشارع جمال عبد الناصر تفرغ زينة

ادفعوا بموجب هذه الكمبيالة للسيد عبد الله حامد مبلغ 10.000 أوقية فقط لا غير

في 28-08-2026	التوقيع
	الشيخ أحمد

مفاد هذه الصورة أننا بصدد ثلاثة أطراف الساحب الشيخ أحمد وأحمد محمد هو المسحوب عليه الموجه إليه الأمر أما عبد الله حامد فهو المستفيد

تفرغ زينة هي مكان السحب يوم 14-08-2026 أما شارع جمال عبد الناصر هو مكان الوفاء وأخيرا فإن 28-08-2026 هو موعد الاستحقاق.

قائمة المراجع:

أولا: القوانين

- الأمر القانون رقم 126-89 الصادر بتاريخ 1989 المتضمن قانون الالتزامات والعقود المعدل بالقانون رقم 31-2001 الصادر بتاريخ 7 فبراير 2001
- القانون رقم 05-2000 الصادر بتاريخ 18 يناير 2000 المتضمن مدونة التجارة

ثانيا: الكتب

1. حمادي رائد، شرح القانون التجاري التونسي، الأوراق التجارية والشيك في ضوء القانون العدد 41 لسنة 2024 المؤرخ في 02 أوت 2024 الطبعة الأولى تونس
2. خليل فيبكتور تادرس، القانون التجاري المبادئ العامة للأعمال التجارية، تاجر، المحل التجاري، الأوراق التجارية، الشركات، القاهرة 2015
3. علي محمد الدوه، المطلب في القانون التجاري الموريتاني، انواكشوط 2026،
4. فوزي محمد سامي، القانون التجاري، الطبعة الأولى
5. محمد علي محمد مقداد، الأوراق التجارية وتضامن الموقعين عليها " دراسة مقارنة" دار النهضة العربية 2008
6. هاني محمد دويدار، النظام القانوني للتجارة .. العقود التجارية، العمليات المصرفية، الاسناد التجارية، الإفلاس، بيروت، الطبعة الأولى

الدكتور عزيز عجان
أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

النيابة العامة في التنظيم القضائي المغربي
تنظيمها وخصائصها، صلاحياتها وحدود استقلالها

The Public Prosecution Service in the Moroccan Judicial System
Its organisation and characteristics, its powers and the limits of its independence

مقدمة:

لم تعد العدالة الجنائية اليوم مجرد آلية لتوقيع الجزاء على من خالف القاعدة الجنائية، بل غدت أحد الأعمدة التي يستند إليها بناء الدولة الحديثة برمته. فهي التي تحفظ للنظام العام هيبته، وتصون للأفراد والجماعات حقوقهم، وتقيم ذلك الخيط الدقيق الفاصل بين حق الدولة في العقاب وواجبها في احترام الحريات الأساسية. ومتى تعطل هذا الجهاز أو ضعفت فعاليته، اهتز الاستقرار وتراجعت ثقة الناس في مؤسساتهم؛ ولهذا تُعتبر العدالة الجنائية وسيلة لا غنى عنها لترسيخ دولة الحق والقانون وتوطيد الأمن القانوني والقضائي معا. على أن وظيفتها لا تنحصر في زجر الجناة، و إنما تتسع لتشمل الوقاية من الجريمة قبل وقوعها، وإعادة إدماج الجانحين في المجتمع، والحرص على أن تجري المحاكمات وفق مبادئ المحاكمة العادلة. وفي قلب هذه المنظومة يقف جهاز النيابة العامة بوصفه الجهة التي تنطق باسم المجتمع، وتسهر على فرض احترام القانون وتطبيقه أمام المحاكم الزجرية، وهو موقع يجعل منها مؤسسة مركزية داخل البنيان المؤسساتي للدولة. ذلك أن وجود سلطة تتكفل بإثارة الدعوى العمومية وتتبع مسارها لا يترجم فقط عزم الدولة على التصدي للإجرام، بل يعبر في العمق عن التزامها بحماية الحقوق والحريات و إقامة التوازن المطلوب بين مقتضيات النظام العام وضمانات الأفراد.

والنيابة العامة، من حيث موقعها، جهاز قضائي ذو طبيعة خاصة يشتغل داخل بنية المحاكم؛ يُعهد إليه بتحريك الدعوى العمومية ومباشرتها، والسهر على تطبيق النصوص الجاري بها العمل، ثم الإشراف على تنفيذ الأحكام متى صارت نهائية. وهي، فوق ذلك، تر افق القضية الزجرية في جميع أطوارها: من لحظة اكتشاف الجريمة إلى حين استيفاء الجزاء، إذ تشرف على أعمال الشرطة القضائية وتوجهها وتر اقب مدى تقيدها بالقانون خلال البحث التمهيدي، وتقف على وسائل الإثبات المجمعة لتقرر على ضوئها المتابعة أو الحفظ. ولا يتوقف حضورها عند هذا الحد، فهي تحضر الجلسات وتقدم ملتمساتها، وتسلك طرق الطعن كلما اقتضى الأمر ذلك، حرصا على حسن سير مرفق العدالة. وبهذا المعنى تشكل النيابة العامة حجر الزاوية في تحقيق العدالة الجنائية وضمان نجاعتها، لكونها همزة الوصل بين مختلف حلقات المنظومة الجنائية.

وبناء على ما سبق، يمكن أن نُعرّف النيابة العامة بكونها جهازا قضائيا ينوب عن المجتمع أمام القضاء الزجري، ويتولى الذود عن المصلحة العامة عن طريق إقامة الدعوى العمومية وممارستها، مع تمتعه في هذا

النطاق بسلطات تقديرية يرسم القانون حدودها. ويكشف هذا التعريف عن حقيقة جوهرية، وهي أن النيابة العامة طرف أصيل في الدعوى العمومية يختلف عن سائر الأطراف؛ فغايتها إحقاق العدالة لا تحقيق مصلحة ذاتية، وهو ما يلزمها بالحياد والموضوعية، وباحترام قرينة البراءة وحقوق الدفاع، وبالامتناع عن كل شطط في استعمال السلطة. أما سلطاتها التقديرية، على أهميتها، فتبقى محكومة بمبدأ الشرعية وخاضعة لرقابة القضاء، حتى لا تنحرف عن الغاية التي وُجدت من أجلها.

أما عن نشأة هذه المؤسسة، فقد تباينت بشأنها المو اقف الفقهية؛ إذ ذهب فريق إلى رد أصولها إلى القانون الروماني، وهو رأي لم يسلم من النقد ما دام ذلك العهد لم يعرف جهازا يشبه النيابة العامة بمفهومها الحديث. بينما ترجح دراسات تاريخية أخرى أن ملامحها الأولى إنما تبلورت خلال العصور الوسطى، وتحديدا في فرنسا في القرن الر ابع عشر الميلادي، حين ظهرت فئة عُرفت بـ«رجال الملك» كانت تنوب عن الملك أمام المحاكم وتدافع عن حقوقه المالية والسيادية. ويُستشهد في هذا الباب بالرسالة التي بعث بها ملك فرنسا فيليب الخامس إلى وكلائه، ينهاهم فيها عن التدخل في القضايا التي لا صلة لها بمصالح التاج؛ وهي وثيقة تؤشر على بداية انتظام وظيفة الادعاء العام، بعدما أخذ هؤلاء الوكلاء يتجاوزون الدفاع عن مصالح الملك إلى السهر على احترام القانون داخل المحاكم. وكان هؤلاء يقفون في قاعات الجلسات وقفة تميزهم عن باقي الأطراف، فلصقت بهم تسمية «القضاء الو اقف» التي ما تزال تر افق النيابة العامة إلى يومنا هذا، في مقابل «القضاء الجالس» المنوط به إصدار الأحكام. وذلك التحول التاريخي هو الذي شكل، في و اقع الأمر، النواة الأولى لمؤسسة النيابة العامة كما نعرفها اليوم[376].

وتظهر أهمية النيابة العامة في سهرها على حماية النظام العام وضمان التطبيق السليم للقانون، وفي تحقيقها للعدالة الجنائية عبر ملاحقة الجناة والحيلولة دون إفلاتهم من العقاب، دون إخلال بحقوق الدفاع وضمانات المحاكمة العادلة. كما تنهض بدور أساسي في تجسيد مبدأ المساواة أمام القانون بتطبيقه على الكافة دون تمييز، وفي خدمة الأمن القضائي. وهي، إلى جانب ذلك كله، جسر يربط المجتمع بقضائه، بما يقوي الثقة في المؤسسات القضائية ويرسخ قيم الشفافية والمساءلة، لا سيما بعد الإصلاحات التي شهدها النظام القضائي المغربي في السنوات الأخيرة، والتي وسعت من استقلالها وجعلت منها فاعلا أساسيا في حماية الحقوق والحريات.

وعلى ضوء ما تقدم، يُطرح التساؤل المحوري الآتي:

كيف تساهم النيابة العامة في تحقيق محاكمة عادلة دون المساس بحقوق وضمانات وحريات الأفراد داخل المجتمع؟

وتتفرع عن هذا التساؤل أسئلة فرعية أهمها:

– ما هي خصائص النيابة العامة؟

– كيف يُنظَّم جهاز النيابة العامة؟

– ما هي الصلاحيات المخولة لها؟

– و أين تقف حدود استقلاليتها؟

[376] أحمد الخمليشي، شرح قانون المسطرة الجنائية، الجزء الأول، الطبعة السادسة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2017، ص 45.

المبحث الأول: التنظيم الهيكلي وخصائص النيابة العامة

النيابة العامة جهاز قضائي أُنشئ لحماية النظام العام وتطبيق القانون باسم المجتمع؛ يمارس مهامه باستقلالية، وإن ظل مرتبطا بالسلطة القضائية داخل إطار قانوني محدد. ويتولى هذا الجهاز إقامة الدعوى العمومية وملاحقة مرتكبي الجرائم أمام المحاكم، مع السهر على تنفيذ القانون. أما بناؤه الداخلي فيقوم على شكل هرمي يوجد على رأسه الوكيل العام للملك أو النائب العام، تبعا للنظام القضائي المعتمد في كل دولة.

المطلب الأول: تنظيم النيابة العامة

يمثل تنظيم النيابة العامة إحدى الدعائم الكبرى للعدالة الجنائية، اعتبارا للدور الحاسم الذي تنهض به في إثارة الدعوى العمومية وممارستها أمام مختلف الجهات القضائية. وهذا التنظيم لا ينحصر في صورة واحدة، بل يتلون بحسب طبيعة القضاء الجنائي المعروضة عليه القضايا: فهناك القضاء الجنائي العادي من جهة، والقضاء الجنائي المتخصص من جهة ثانية، ولكل منهما صيغة خاصة في تمثيل النيابة العامة أمامه.

وتبعا لذلك، سنعرض لتشكيلة النيابة العامة من خلال بيان كيفية تمثيلها أمام القضاء الجنائي العادي (الفقرة الأولى)، ثم أمام القضاء الجنائي المتخصص (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تمثيل النيابة العامة أمام القضاء الجنائي العادي

يُعد حضور النيابة العامة أمام القضاء الجنائي العادي من أبرز تجليات وجودها داخل المنظومة القضائية؛ فهي التي تباشر الدعوى العمومية وتتتبعها أمام مختلف الجهات، وإليها يُسند أصلا تمثيل المجتمع والدفاع عن النظام العام. ويترجم ذلك حضورها الإلزامي في كل القضايا الزجرية المطروحة على المحاكم، سواء في الطور الابتدائي أو الاستئنافي أو أمام محكمة النقض، ما لم يوجد نص خاص يقرر خلاف ذلك. ويتوزع هذا التمثيل على درجات التقاضي الثلاث التي يتألف منها القضاء الجنائي العادي. فأمام المحاكم الابتدائية، تتشكل النيابة العامة من وكيل الملك ونوابه الذين يمثلونها ويتتبعون القضايا الزجرية الرائجة أمامها. وأمام محاكم الاستئناف، يتجسد التمثيل في شخص الوكيل العام للملك ونوابه الذين يزاولون مهامهم في هذه الدرجة من التقاضي، في إطار استمرارية عمل الجهاز ووحدة تمثيله. أما محكمة النقض، فيمثل النيابة العامة لديها الوكيل العام للملك لدى هذه المحكمة، يعاونه محامون عامون ونوابهم يمارسون مهامهم أمام أعلى هيئة قضائية، بما يكفل حضور النيابة العامة عبر كل درجات التقاضي. والملاحظ أن هذا البناء يقوم على مبدأ التدرج القضائي: فأعضاء الجهاز يتوزعون بحسب مستويات المحاكم مع الحفاظ على وحدة الهيئة واستمرارية عملها، وهو ما يعكس الطابع المؤسسي للنيابة العامة داخل النظام القضائي ويكرس حضورها الدائم أمام مختلف الجهات الزجرية[377].

الفقرة الثانية: تمثيل النيابة العامة أمام القضاء الجنائي المتخصص

لا بد من الإشارة بداية إلى أن القضاء الجنائي المتخصص ينحصر حاليا في المغرب في المحكمة العسكرية، المختصة بالنظر في الجرائم المحددة في قانون القضاء العسكري الصادر بتاريخ 10 دجنبر 2014. وقد حسم هذا القانون بشكل نهائي في إلغاء المحاكم الاستثنائية بالمغرب، بعدما ظلت المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة الملكية، المنظمة بقانون القضاء العسكري الصادر في 10 نونبر 1956، مرجعها الوحيد. واعتبارا لكون المشرع قد نزع عن المحكمة العسكرية طابعها الاستثنائي وأضفى عليها صفة التخصص، فإن النيابة العامة

[377] عبد الجليل عينوسي، قانون المسطرة الجنائية المغربية، الطبعة الأولى، جزيرة التكنولوجيا، الرباط، 2023، ص 45.

أمامها لم يعد يمثلها مندوب الحكومة كما كان الشأن في ظل القانون القديم، و إنما أصبح يمثلها الوكيل العام للملك ووكيل الملك بالمحكمة، بحسب الغرف التي تتألف منها المحكمة العسكرية.

وفي هذا الاتجاه، نصت الفقرة الأولى من المادة 26 من قانون القضاء العسكري الجديد على ما يلي:

«يمثل النيابة العامة أمام غرفة الجنايات الابتدائية العسكرية وغرفة الجنح الاستئنافية العسكرية وغرفة الجنايات الاستئنافية العسكرية والغرفة الجنحية العسكرية، الوكيل العام للملك لدى المحكمة العسكرية شخصيا بصفته رئيسا للنيابة العامة، أو بواسطة أحد نو ابه».

كما جاء في الفقرة الأولى من المادة 27 من القانون ذاته أن وكيل الملك يمثل النيابة العامة، شخصيا أو بواسطة نو ابه، لدى المحكمة العسكرية في المرحلة الابتدائية فيما يتعلق بالجنح والمخالفات أمام غرفة الجنح الابتدائية العسكرية[378].

المطلب الثاني: خصائص النيابة العامة

تنفرد النيابة العامة بجملة من الخصائص التي تميزها عن سائر أطراف الدعوى العمومية، سواء على الصعيد التنظيمي أو الوظيفي. ويمكن رد هذه الخصائص إلى صنفين رئيسيين: خصائص تنظيمية وبنيوية تتصل بهيكلة الجهاز وطريقة اشتغاله، وخصائص وظيفية وقضائية ترتبط بدوره في ممارسة الدعوى العمومية. وعليه، سنقف عند الصنف الأول في فقرة أولى، على أن نخصص الفقرة الثانية للصنف الثاني.

الفقرة الأولى: الخصائص التنظيمية والبنيوية للنيابة العامة

أولا: صفة الوحدة

مؤدى هذه الخاصية أن النيابة العامة كيان واحد لا يقبل التجزئة؛ بمعنى أن أي عضو من أعضائها، داخل محكمة من نفس النوع والدرجة، يستطيع القيام بأي إجراء من إجراءات الدعوى العمومية[379].

بدلا عن عضو آخر أو أعضاء آخرين من الهيئة نفسها، ويظل هذا الإجراء صحيحا ومنتجا لكامل آثاره. من ذلك أن يكلف أحد ممثلي النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية زميلا له بنفس الهيئة بتقديم الملتمسات الكتابية أو الشفوية بدلا عنه في قضية معينة؛ بل إن التعويض ممكن حتى داخل الجلسة الواحدة، إذ يجوز أن يخلف عضو زميله والمحاكمة جارية دون أن تتوقف. وتفسير ذلك أن قضاة النيابة العامة لا شخصية لهم مستقلة عن الهيئة التي ينتسبون إليها؛ فهم يمثلونها وتصدر أعمالهم باسمها ولحسابها. وهم في هذا على النقيض من قضاة الحكم داخل المحكمة الواحدة، الذين لا تسري عليهم ميزة الوحدة، فيمتنع تناوبهم في الجلسات أو حلول بعضهم محل بعض، عملا بصريح المادة 297 من ق.م.ج التي قررت أنه يشترط لصحة انعقاد الجلسات أن تُشكَّل كل هيئة قضائية طبقا للقانون المؤسس لها، و أنه يجب، تحت طائلة البطلان، أن تصدر المقررات عن القضاة الذين شاركوا في جميع المناقشات، بحيث إذا تعذر حضور قاض أو أكثر أثناء النظر في القضية أعيدت المناقشات من جديد.

ومع أن أعضاء النيابة العامة غير مستقلين شخصيا عن الهيئة التي يمثلونها، وأن أعمالهم تُنسب إلى جهاز قضائي واحد، فإن ذلك يبقى مشروطا باحترام حدود الاختصاص الترابي والنوعي والولائي المخول للنيابة العامة أمام كل محكمة من المحاكم القائمة.

---

[378] عبد الجليل عينوسي، م س، ص 46.

[379] عبد الوهاب حومد، الوجيز في قانون المسطرة الجنائية المغربية، الطبعة الأولى، مكتبة التومي، الرباط، 2016، ص 44.

ثانيا: صفة الاستقلالية

تستقل النيابة العامة عن الخصوم وعن المحكمة وعن الإدارة على السواء. فاستقلالها عن الخصوم يجد سنده في سلطة الملاءمة المخولة لها بقوة القانون، والتي بمقتضاها تحرك الدعوى العمومية أو تمسك عنها وفق ما تراه محققا للمصلحة العليا للمجتمع. أما استقلالها عن المحكمة فثابت من كون قاضي الحكم أو التحقيق لا يملك أن يضع يده على القضية مباشرة — ما لم يجزله القانون ذلك صراحة — دون أن تُقام الدعوى من طرف النيابة العامة. ولا يجوز للمحكمة كذلك أن تنتقد سلوك النيابة العامة بدعوى تسرعها في إقامة الدعوى، ولا أن يوجه رئيس الجلسة اللوم شفويا لممثلها أثناء المحاكمة أوكتابة في صلب الحكم؛

فإن وقع شيء من ذلك، كان سببا للطعن في الحكم الذي وردت فيه تلك الملاحظات والانتقادات[380].

وأما استقلالها إزاء الإدارة، فمرده إلى طبيعتها الخاصة التي تجعل منها هيئة قضائية من نوع متميز؛ فأعضاؤها قضاة ينتمون إلى السلك القضائي، وإن كانوا يخضعون لإشراف وسلطة وزير العدل. غير أن هذا الخضوع لا يحوّل النيابة العامة إلى جهاز إداري صرف، لأنه يقتصر على ما تقدمه من ملتمسات كتابية فحسب؛ أما مر افعاتها الشفوية فتظل حرة، وهو ما يضمن لها قدرا من الاستقلال في مواجهة السلطة الرئاسية التي يخضع لها أعضاؤها.

ثالثا: صفة عدم القابلية للتجريح

يُقصد بهذه الخاصية، عند بعض الفقه، أن النيابة العامة لا تسمح لخصومها بتقديم طلبات يُراد بها نزع صلاحية أعضائها في ممارسة إجراء يتعلق بالخصومة الجنائية عموما، بذريعة التحيز أو التحامل أو غيرهما من الأسباب التي قد يتوهم المدعى عليه قيامها، كصداقة العضو لأحد الأطراف أوكونه من دائنيه.

وبالرجوع إلى المادة 273 من ق.م.ج، يتبين أن المشرع أجاز تجريح قضاة الحكم وقضاة التحقيق دون قضاة النيابة العامة، الذين منع تجريحهم صراحة بمقتضى المادة 274 من القانون نفسه. ويذهب بعض الفقه الغربي إلى أنه كان حريا بالمشرع، وهو يعد المسطرة، أن يسمح بتجريح قضاة النيابة العامة أسوة بقضاة الحكم؛ وحجتهم في ذلك أن قضاة النيابة العامة في القانون المغربي يحوزون عمليا النصيب الأوفر من السلطات القضائية والتحقيقية، بينما يفتقد المشتبه فيه إزاءهم لأبسط الضمانات الواجبة للأعمال القضائية الماسة بالحرية، وعلى رأسها قرينة البراءة إلى أن يثبت العكس[381].

على أن مبدأ عدم قابلية النيابة العامة للتجريح يظل منسجما مع مبدأ الاستقلالية، ما دامت هذه المؤسسة خصما محايدا وشريفا في الدعوى العمومية، غايته القصوى تتبع الأفعال والامتناعات المجرمة والمضرة بالمجتمع، وإعمال مقتضيات القانون الجنائي في شأنها.

رابعا: التدرج والخضوع الرئاسي

فحوى هذه الخاصية أن كل عضو من أعضاء النيابة العامة مرؤوس تابع لرئيس الهيئة التي ينتمي إليها، في حدود الدائرة القضائية المختصة بها هذه الهيئة؛ فهو يتلقى منه التعليمات مباشرة ويلزمه تنفيذها، وإلا

---

[380] عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجديد المتعلق بالمسطرة الجنائية، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2014، ص 90–91.

[381] عبد الواحد العلمي، م س، ص 95.

عرّض نفسه للجزاءات التأديبية. لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا: ما مصير الإجراء الذي يتخذه أحد أعضاء الهيئة خلافا للتعليمات الواردة عليه من رئيسه؟

ولنضرب لذلك مثلا: أن يأمر الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض أحد وكلاء الملك بإحدى المحاكم بعدم إثارة المتابعة وحفظ الملف، أو بعدم التماس تحقيق أو ممارسة طعن؛ ثم تُحرَّك الدعوى العمومية رغم ذلك، أو يُلتمس التحقيق، أو يُمارس الطعن. فالجواب أن جميع الإجراءات التي يخولها القانون مباشرة لهذا الأخير، ودون تدخل من أحد، تمضي صحيحة نافذة منتجة لكامل آثارها القانونية؛ ولا يحق تبعا لذلك للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض أن يطلب إلغاءها أو التراجع عنها، بل تبقى قائمة ومنتجة لآثارها.

وإذا انتهينا إلى أن المرؤوس مقيد بأوامر رئيسه، على الأقل داخل كل هيئة على حدة، فما مدى هذا الخضوع؟ هنا تحضر القاعدة الشهيرة: «القلم أسير واللسان حر». ومقتضاها أن عضو النيابة العامة، وإن كان ملزما بالموقف الذي اتخذته هيئته من القضية وبنقله كما هو إلى هيئة الحكم، فلا شيء يمنعه من التصرف بحرية تامة عند بسط ملاحظاته الشفوية؛ ذلك أن الموقف الرسمي للنيابة العامة يكون مكتوبا، ويُعرف بملتمسات النيابة العامة.

الفقرة الثانية: الخصائص الوظيفية والقضائية للنيابة العامة

أولا: صفة عدم المسؤولية

تعني هذه الخاصية أن أعضاء النيابة العامة لا يُسألون عن أعمالهم أثناء ممارستهم لمهام المتابعة والمراقبة في جوهرها الأصيل؛ وقد أملتها ضرورة تمكين هذه الهيئة من أداء رسالتها النبيلة المتمثلة في الدفاع عن المجتمع ضد الأشرار وصيانته من الجريمة. فإذا انتهت متابعة شخص ما إلى التبرئة مثلا، لم يجز له، والحالة هذه، أن يرجع على عضو النيابة العامة الذي اتخذ الإجراء ليطالبه شخصيا بالتعويض وفق قواعد المسؤولية المدنية، كما لا تجوز متابعته جنائيا أمام قاضي التحقيق بدعوى أنه اعتدى على حق الشخص المبرَّأ في الحرية المكفولة دستوريا.

ثانيا: صفة الطرف الأصلي في الدعوى العمومية

لا جدال في أن النيابة العامة مؤسسة تمثل المجتمع أمام المحاكم الزجرية، فضلا عن أدوارها الأخرى التي حددتها الفصول من 6 إلى 10 من قانون المسطرة المدنية والمادة 3 من مدونة الأسرة؛ غير أن دورها الأصيل يبقى، في المقام الأول، إقامة الدعوى العمومية.

فبمجرد إثارة هذه الدعوى تصير النيابة العامة طرفا أصليا فيها. وصفة الطرف الأصلي الثابتة لها تجعل منها طرفا ليس كسائر الأطراف: فحضورها واجب في إجراءات المحاكمة باعتبارها جزءا من تشكيلة المحكمة الزجرية، وإذا تغيب ممثلها أو حال دون حضوره عائق، عُيِّن نائب آخر من قضاة النيابة العامة للقيام بمهامه طبقا للمادة 46. وقد جرى العمل القضائي على ذكر اسم النيابة العامة في الأحكام الصادرة في الدعوى الزجرية، مع أنها لا تشارك في المداولات ولا توقع مع هيئة الحكم على نسخ الأحكام.

وغياب النيابة العامة عن الجلسة يجعل الحكم عرضة للنقض؛ وهذا ما قرره المجلس الأعلى في قراره رقم 103 الصادر سنة 1962، حيث قضى بأن تشكيل محكمة الجنايات لا يكون صحيحا تاما إلا بحضور ممثل النيابة العامة، وأن الدليل على صحة هذا التشكيل يجب أن يوجد في الحكم نفسه؛ ولما خلا الحكم المطعون فيه من أي ذكر لممثل النيابة العامة، كان في ذلك خرق صريح لقاعدة جوهرية من قواعد المسطرة.

ثالثا: عدم ارتباط النيابة العامة بمطالبها

النيابة العامة تمثل المجتمع وتنشد الحق والعدالة؛ ولهذا كان من حقها أن تتراجع عن طلب سبق أن تقدمت به متى تبين لها خطؤه[382].

وعلى هذا الأساس تُعد النيابة العامة خصما أصليا في الدعوى العمومية، وقد وُصفت بـ«الخصم الشريف» لأنها تسعى إلى عدالة قوامها الحقيقة المجردة؛ فالمجتمع أودع بين يديها أمانة عظيمة هي السهر على تطبيق القانون الجنائي ومعاقبة المجرمين وإحقاق العدالة الجنائية.

فلا حرج على النيابة العامة ولا تثريب عليها إذا التمست من المحكمة توقيع عقوبة معينة على المتهم الماثل أمامها بناء على حجج اعتقدت صحتها وسلامتها، أو التمست عكس ذلك. بل يجوز لها أن تطالب بالبراءة الكاملة لشخص وقعت متابعته وفق الأصول، أو بمؤاخذته مؤاخذة مخففة، فيصدر الحكم وفق طلباتها، ثم تعود فتطالب بالإدانة أو بتشديد العقوبة عند الاستئناف، متى اكتشفت أسبابا للإدانة أو التشديد لم تكن قد اطلعت عليها من قبل.

المبحث الثاني: صلاحيات واستقلال النيابة العامة

تحوز النيابة العامة صلاحيات واسعة في تحريك الدعوى العمومية وتتبع الجرائم باسم المجتمع؛ فمهامها تمتد إلى الإشراف على الضابطة القضائية وتوجيه الأبحاث و اتخاذ قرارات المتابعة أو الحفظ. وهي تمارس ذلك كله على أساس مبدأ الاستقلال، بمنأى عن أي تدخل، ضمانا لحسن سير العدالة؛ وقد كُرِّس هذا الاستقلال بنصوص قانونية وتنظيمية تضبط اختصاصاتها وتؤطر عملها داخل السلطة القضائية.

المطلب الأول: صلاحيات النيابة العامة

يحتل موضوع صلاحيات النيابة العامة واستقلالها موقعا مهما في الدرس الجنائي، بالنظر إلى الدور الذي تنهض به في إقامة الدعوى العمومية وتطبيق القانون. فالقانون خولها جملة من الصلاحيات التي تمكنها من أداء مهامها، غير أن هذه الصلاحيات نفسها تثير مسألة مدى استقلالها عن باقي السلط، خصوصا من زاوية ضمان حيادها وتحقيق العدالة.

الفقرة الأولى: صلاحيات وكيل الملك

يشكل وكيل الملك حجر الزاوية داخل جهاز النيابة العامة؛ فهو يباشر مهامه في نطاق اختصاصه الترابي لدى المحكمة الابتدائية، مستندا إلى مقتضيات قانون المسطرة الجنائية التي تمنحه صلاحيات واسعة تجعله فاعلا محوريا في تحريك الدعوى العمومية وضمان السير العادي للعدالة الجنائية. وأول هذه الصلاحيات ممارسته للدعوى العمومية تحت إشراف الوكيل العام للملك، إما بصفة تلقائية بمجرد علمه بوقوع جريمة، أو تنفيذا لتعليمات رؤسائه التسلسليين، أو بناء على شكاية يتقدم بها المتضرر؛ مع التنبيه إلى أن هذه الشكاية لا تقيد حريته، لأنه يملك سلطة تقديرية في تقرير ملاءمة المتابعة من عدمها. كما يلتزم بالحضور في الجلسات الزجرية وتقديم ملتمساته الكتابية أو الشفوية، ويمارس مختلف طرق الطعن التي يخولها له القانون دفاعا عن حسن تطبيقه.

ومن جهة أخرى، يتولى وكيل الملك تلقي الشكايات والوشايات وفحصها بعناية للتأكد من جديتها ومن طابعها الجرمي، ليقرر بشأنها إما فتح بحث تمهيدي وإما الحفظ، مع إمكانية تكليف الشرطة القضائية بإنجاز

[382] عبد الوهاب حومد، م س، ص 50.

الأبحاث اللازمة؛ وهو يمارس عليها سلطة الإشراف والتوجيه والمراقبة بما يضمن احترام القانون وسلامة الإجراءات[383].

ويختص كذلك بإصدار أوامر الضبط والإحضار، وبدراسة المحاضر المنجزة من طرف الضابطة القضائية و اتخاذ القرار المناسب في شأنها، إما بإحالة الملف على المحكمة وإما بحفظه وفق ما تمليه المصلحة القانونية. ويُعد قرار الحفظ من أبرز مظاهر سلطته التقديرية؛ إذ يجوز له اللجوء إليه لأسباب قانونية متعددة، كعدم قيام الجريمة، أو انعدام وسائل الإثبات، أو جهل مرتكب الفعل الجرمي، أو سقوط الدعوى العمومية بقوة القانون، شريطة تعليل القرار وإشعار المشتكي به داخل الآجال المحددة قانونا.

ولا تقف صلاحيات وكيل الملك عند تحريك الدعوى العمومية، بل تمتد إلى مراقبة أعمال الشرطة القضائية؛ فهو يسهر على احترام الضوابط القانونية المؤطرة للحراسة النظرية، من حيث مدتها وشروطها وضمان الحقوق الأساسية للأشخاص الموضوعين تحتها، وفق ما ينص عليه قانون المسطرة الجنائية[384].

كما يجوز له اتخاذ جملة من التدابير التحفظية، كالأمر برد الأشياء المحجوزة إلى أصحابها، أو إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه متى كان ذلك ممكنا، إضافة إلى إجراءات احترازية من قبيل إغلاق الحدود أو سحب جواز السفر في بعض الحالات التي تستدعي ذلك، ولا سيما في الجرائم الخطيرة.

وفوق ذلك، خوّل له المشرع اعتماد بدائل للمتابعة القضائية، في سياق السياسة الجنائية الحديثة الهادفة إلى تبسيط المساطر وتخفيف الضغط عن المحاكم؛ ومن هذه الآليات الصلح في بعض الجنح، والسند القابل للتنفيذ في المخالفات، ومسطرة الأمر القضائي، وكلها وسائل تخدم النجاعة والسرعة في البت في القضايا. وله كذلك، في حالات معينة، أن يلتمس إيقاف الدعوى العمومية متى توافرت شروطه القانونية. وتمتد صلاحياته أيضا إلى جوانب تنظيمية ورقابية، إذ يساهم في تنقيط ضباط الشرطة القضائية، ويشعر الوكيل القضائي للمملكة في القضايا التي تستوجب ذلك، بل يجوز له إصدار أوامر دولية بإلقاء القبض في إطار التعاون القضائي الدولي؛ وهو ما يعكس المكانة المركزية التي يحتلها داخل المنظومة الجنائية.

الفقرة الثانية: صلاحيات الوكيل العام للملك

يتبوأ الوكيل العام للملك مكانة متقدمة داخل التنظيم القضائي للنيابة العامة؛ فهو يمارس اختصاصاته على مستوى محكمة الاستئناف، في إطار تسلسل إداري محكوم بمبدأ الرئاسة والمرؤوسية. وقد حرص المشرع على تقوية صلاحياته وتوسيع مداها، خاصة في القضايا الجنائية البالغة الخطورة. ومن أهم هذه الصلاحيات: ممارسته للدعوى العمومية والإشراف على حسن تطبيق القانون الجنائي داخل دائرة نفوذه، ومراقبته لقضاة النيابة العامة التابعين له ولضباط الشرطة القضائية، حيث يسهر على توجيههم وضمان التزامهم بالمقتضيات القانونية، فضلا عن تلقيه الشكايات والوشايات والعمل على البحث عن مرتكبي الجرائم وتقديمهم إلى العدالة.

يضاف إلى ذلك تمثيله للنيابة العامة أمام محكمة الاستئناف وممارسته لمختلف طرق الطعن. كما يتمتع بصلاحيات حديثة ذات بعد عملي، منها إمكانية الأمر برد الأشياء المحجوزة إلى أصحابها عند عدم وجود

---

[383] أحمد قيلش، شرح قانون المسطرة الجنائية، الطبعة الأولى، منشورات كلية الحقوق، وجدة، 2015، ص 111–115.

[384] القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.140 بتاريخ 28 ماي 2003، كما تم تعديله وتتميمه.

منازعة جدية بشأنها، وفق ما يقرره قانون المسطرة الجنائية، إلى جانب اتخاذ تدابير تحفظية غايتها حماية النظام العام، كإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه، أو إصدار أوامر بسحب جواز السفر وإغلاق الحدود في بعض القضايا ذات الطابع الخطير أو الاستعجالي[385].

وفي سياق مواكبة تطور الجريمة، والمنظمة منها على وجه الخصوص، أجاز المشرع للوكيل العام للملك اللجوء إلى وسائل بحث حديثة، من قبيل التقاط المكالمات الهاتفية وتسجيل الاتصالات، بإذن من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف ووفق شروط قانونية دقيقة توازن بين مقتضيات البحث الجنائي وحماية الحقوق والحريات الفردية؛ ويبقى هذا الإجراء استثنائيا لا يُسلك إلا في الجرائم الخطيرة. كما يضطلع بدور مهم في حماية الضحايا والشهود والمبلغين، عبر آليات قانونية تكفل سلامتهم الجسدية والمعنوية وتشجع على التبليغ عن الجرائم[386].

وأخيرا، يملك الوكيل العام للملك صلاحية الإذن بالتسليم المراقب، وهو من التقنيات الحديثة في البحث الجنائي، ويُراد به السماح بمرور شحنات مشبوهة تحت أعين السلطات المختصة، قصد الكشف عن الشبكات الإجرامية وتفكيكها، وبخاصة في جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة؛ وذلك كله شاهد على التطور الذي لحق دور النيابة العامة في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة.

المطلب الثاني: حدود استقلالية النيابة العامة

النيابة العامة من الهيئات القضائية الأساسية في النظام القضائي؛ فهي تنهض بدور محوري في إقامة الدعوى العمومية وتتبع تطبيق القانون على مرتكبي الجرائم، إلى جانب الحفاظ على النظام العام وحماية حقوق الأفراد والمجتمع. ومع ما تتمتع به من استقلالية في أداء مهامها، فإن هذه الاستقلالية ليست مطلقة؛ إذ وضعت التشريعات جملة من الحدود لضمان توازن العدالة واحترام الحقوق والحريات.

فبينما تحوز النيابة العامة سلطات واسعة في مباشرة القضايا الجنائية، فإنها تخضع في المقابل لرقابة قضائية تتخذ صورة رقابة قبلية أو بعدية، وتشتغل داخل إطار قانوني يحكم علاقتها بباقي مكونات النظام القضائي، سواء قضاة الحكم أو قضاة التحقيق أو أطراف الدعوى العمومية. وهكذا تبقى النيابة العامة، على استقلالها، جزءا لا يتجزأ من نظام قضائي يروم تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد. ومن خلال هذا المطلب، سنستعرض حدود استقلالية النيابة العامة، بالوقوف عند المجالات التي تتحقق فيها هذه الاستقلالية، ثم عند الرقابة القضائية المفروضة عليها، قبلية كانت أم بعدية، حفاظا على الحقوق الفردية وضمانا لتطبيق عادل وشفاف للعدالة.

الفقرة الأولى: مجال استقلال النيابة العامة في قيامها بالمهام المنوطة بها

تحظى النيابة العامة في النظام القضائي المغربي باستقلالية معتبرة في أداء مهامها، سعيا إلى تحقيق العدالة وحماية المصلحة العامة. وتتجلى هذه الاستقلالية بوضوح في علاقتها بالقضاء الجالس، بشقيه قضاء الحكم وقضاء التحقيق، وكذا في علاقتها بأطراف الدعوى العمومية. ومع ذلك، يظل عملها محكوما بعدد من

---

[385] ق.م.ج، المادة 49.

[386] عوض محمد، المبادئ العامة لقانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثالثة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 131.

الضوابط القانونية التي تكفل سير العدالة على نحو منصف. وسنقف في هذه الفقرة عند مظاهر تلك الاستقلالية في علاقة النيابة العامة بالقضاء وبأطراف الدعوى، مع بيان حدودها في نطاق الممارسة القانونية.

أولا: استقلالها عن قضاة الحكم

لا يملك قضاة الحكم صلاحية توجيه أي تعليمات أو ملاحظات إلى النيابة العامة، رسمية كانت أو غير رسمية، بخصوص موا قفها أو طريقة أدائها لمهامها؛ فلا يجوز لقاضي الحكم، تبعا لذلك، أن يوجه إليها لوما أو توبيخا بشأن سيرها في الإجراءات. زد على ذلك أنه ليس من صلاحياته أن يضع يده تلقائيا على القضايا للبت فيها ما لم تُحَل عليه من النيابة العامة، اللهم إلا في حالات استثنائية نص عليها القانون، كالجرائم المرتكبة أثناء الجلسات، حيث ينعقد الاختصاص هنا لقضاء الحكم مباشرة.

ثانيا: استقلالها عن قضاة التحقيق

تتجلى هذه الاستقلالية في أن قاضي التحقيق لا يستطيع التدخل في القضايا الجنائية من تلقاء نفسه؛ فالتحقيق حلقة من حلقات المتابعة التي تشرف عليها النيابة العامة. ومع ذلك، يحق له وضع يده على القضية متى نص القانون على ذلك، كما في حالة التلبس؛ إذ يتعين على الوكيل العام للملك أو وكيل الملك وضباط الشرطة القضائية التخلي عن القضية لفائدة قاضي التحقيق بمجرد حضوره إلى مكان وقوع الجريمة المتلبس بها، عملا بالمادة 75 من ق.م.ج[387].

ثالثا: استقلالها تجاه أطراف الدعوى العمومية

يجد استقلال النيابة العامة إزاء أطراف الدعوى العمومية أساسه في كونها طرفا رئيسيا فيها، تتولى تحريكها وممارستها من أولها إلى آخرها، بحكم مسؤوليتها عن الدفاع عن المصلحة العامة وأمن المجتمع. ويشمل هذا الاستقلال جميع الأطراف، جناة كانوا أو مجنيا عليهم أو أطرافا مدنية. فحتى إذا قرر المجني عليه التنازل عن حقه المدني أو عدم المطالبة به، احتفظت النيابة العامة بكامل حريتها في تقرير المتابعة أو الإمساك عن الدعوى العمومية وفق ما يجيزه القانون. بل حتى إذا اتفق الأطراف على صلح، فإن هذا الصلح لا ينفذ إلا بموافقة وكيل الملك ومصادقة رئيس المحكمة الابتدائية، طبقا للمادة 41 من ق.م.ج[388].

وفضلا عن ذلك، تخول المادة 372 من ق.م.ج للنيابة العامة حق مواصلة الدعوى العمومية إذا ظهرت عناصر جديدة تمس القضية، ولو كان المجني عليه قد تنازل عن حقه المدني[389].

الفقرة الثانية: حدود استقلال النيابة العامة

يتضح مما سبق أن المشرع أولى مؤسسة النيابة العامة عناية خاصة، اعتبارا لطبيعة وظيفتها وسلطتها بوصفها عنصرا فاعلا وجوهريا في إقامة الدعوى العمومية. ولذلك، فهو وإن حافظ على دورها التقليدي، أضاف إليها مهام جديدة بمقتضى سلسلة من التعديلات كان آخرها سنة 2011 بموجب القانون رقم 35-11؛ غير أنه أخضع مباشرتها لهذه الصلاحيات لرقابة قضاء الموضوع، رقابة تكون إما قبلية وإما بعدية، علاوة على الرقابة القضائية التي أُسندت صلاحية مباشرتها إلى قاضي تطبيق العقوبات.

---

[387] ق.م.ج، المادة 75.

[388] ق.م.ج، المادة 41.

[389] ق.م.ج، المادة 372.

أولا: الرقابة القضائية على عمل النيابة العامة

تتنوع هذه الرقابة بين رقابة قبلية تُمارَس غالبا عن طريق الإذن أو الإشعار، ورقابة بعدية تتم عن طريق الإحالة أو بناء على طلب:

1- الرقابة القبلية:

تُجرى هذه الرقابة قبل اتخاذ النيابة العامة لأي إجراء قانوني. فمثلا، يتعين على الوكيل العام للملك، إذا اقتضت ضرورة التحقيق ذلك، أن يتقدم بطلب إلى الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف لإصدار أمر بالتقاط المكالمات الهاتفية، وفقا للمادة 108 من ق.م.ج. أما في حالة الاستعجال القصوى، فقد خوّل المشرع للوكيل العام للملك اتخاذ هذا الإجراء بصفة مؤقتة، على أن يشعر الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف داخل أربع وعشرين ساعة، ليصدر هذا الأخير قرارا بتأييد الإجراء أو تعديله، وهو قرار غير قابل للطعن[390].

2- الرقابة البعدية:

تتم هذه الرقابة بعد اتخاذ النيابة العامة لبعض القرارات، ومثالها الإشراف على الصلح بين الأطراف طبقا للمادة 41 من ق.م.ج؛ ففي هذه الحالة تعد النيابة العامة محضر الصلح ثم يحال على رئيس المحكمة الابتدائية للتصديق عليه في غرفة المشورة، حيث يراقب رئيس المحكمة مدى احترام الشكليات القانونية المتمثلة في[391]:

– التحقق من هوية الأطراف أو دفاعهما ما لم يتنازلا عنه؛

– توقيع وكيل الملك والأطراف على محضر الجلسة؛

– إشعارهما بتاريخ جلسة غرفة المشورة.

وعلى مستوى الموضوع، يتأكد رئيس المحكمة مما إذا كان الصلح قد انصب فعلا على الجرائم المحددة في المادة 41 من ق.م.ج، ومن توافر الموافقة والاتفاق على الشروط الموضوعية. كما تملك النيابة العامة، طبقا للمادتين 40 و49 من ق.م.ج، صلاحية إرجاع الحيازة إلى الأشخاص الذين انتُزع منهم حقهم فيها بفعل جريمة؛ غير أن هذا القرار يجب أن يُعرض على المحكمة أو هيئة التحقيق لتأييده أو تعديله داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أيام.

ثانيا: الرقابة القضائية على عمل النيابة العامة من خلال مؤسسة قاضي تطبيق العقوبات

يُعد قاضي تطبيق العقوبات من المؤسسات المستحدثة التي جاء بها القانون الجديد؛ فلم تكن توجد من قبل أي مقتضيات تخص هذا القاضي. ولعل علة إقرار هذه المؤسسة تكمن في رغبة المشرع في إضفاء الصبغة القضائية على تنفيذ العقوبات ووضعه تحت المراقبة، صونا لحرية الأفراد. وتجدر الإشارة إلى أنها مؤسسة مستوحاة من القانون الفرنسي حيث تحظى بأهمية خاصة؛ علما أن دورها عندنا يبقى اقتراحيا فحسب: تقديم مقترحات حول الإفراج المقيد بشروط والعفو، وتتبع تنفيذ العقوبات المحكوم بها من طرف المحاكم، ومراقبة مدى تطبيق القانون المتعلق بتنظيم المؤسسات السجنية.

وهكذا يتبين، من خلال بعض الصلاحيات المشار إليها أعلاه، أن السلطات التي كانت النيابة العامة تباشرها منفردة ودون رقابة من أي جهة، أصبحت اليوم تُمارَس تحت رقابة قاضي تطبيق العقوبات.

---

[390] ق.م.ج، المادة 108.

[391] ق.م.ج، المادة 40.

خاتمة:

إذا كان المشرع قد عمل على تقوية الدور التقليدي للنيابة العامة وتوسيع صلاحياتها، بل خصّها بنوع من الامتياز مقارنة بقضاء التحقيق، فإنه في المقابل رسم حدودا لسلطتها في علاقتها بقضاء الحكم. فالواضح أنه لم يمنحها صلاحيات مطلقة ولا آليات بلا قيود، بل أخضع قراراتها لرقابة القضاء الذي يبقى صاحب الكلمة الفصل في إقرار الإجراءات التي تتخذها أو إلغائها.

فالصلح المنصوص عليه في المادة 41، مثلا، لا يكتمل — ولو بادرت إليه النيابة العامة — إلا بعد مصادقة رئيس المحكمة على محضره. و إيقاف سير الدعوى العمومية يظل من اختصاص قضاء الحكم، وليس للنيابة العامة سوى طلبه بناء على معطيات محددة. وكذلك الشأن في إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه في حالات انتزاع الحيازة، فهو رهين بقرار القضاء، وإلا اعتُبر ما قامت به النيابة العامة كأن لم يكن.

هذا، وقد اقتصرنا في هذه الدراسة على إبراز ملامح الدور الجديد للنيابة العامة في ظل قانون المسطرة الجنائية، من زاوية علاقتها بكل من قضاء التحقيق وقضاء الحكم، دون الاستغراق في تفاصيل هذه الصلاحيات وآلياتها؛ اعتبارا لأن الممارسة العملية وحدها كفيلة بإظهار مزاياها أو كشف عيوبها.

ويبقى جديرا بالذكر، في الختام، أن المشرع سعى إلى أن تكون النيابة العامة أداة لا تقتصر على حماية المجتمع وضمان أمنه واستقراره، بل تمتد وظيفتها إلى صون الروابط الاجتماعية وتقوية تماسك النسيج المجتمعي، مع تمكينها من الاستجابة لمتطلبات العصر، خصوصا من حيث سرعة التدخل للحد من الجريمة وآثارها؛ وذلك كله في إطار سياسة جنائية عامة عهد إليها المشرع بمهمة تطبيقها والسهر على تنفيذها و إنجاحها.

لائحة المراجع

أولا: النصوص القانونية

– قانون المسطرة الجنائية المغربي، الصادر بالظهير الشريف رقم 1.02.255 بتاريخ 3 أكتوبر 2002، كما تم تعديله وتتميمه.

– القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.140 بتاريخ 28 ماي 2003، كما تم تعديله وتتميمه.

ثانيا: المؤلفات

– أحمد الخمليشي، شرح قانون المسطرة الجنائية، الجزء الأول، الطبعة السادسة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2017.

– عبد الجليل عينوسي، قانون المسطرة الجنائية المغربية، الطبعة الأولى، جزيرة التكنولوجيا، الرباط، 2023.

– عبد الوهاب حومد، الوجيز في قانون المسطرة الجنائية المغربية، الطبعة الأولى، مكتبة التومي، الرباط، 2016.

– عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجديد المتعلق بالمسطرة الجنائية – الجزء الأول، الطبعة الرابعة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2014.

– أحمد قيلش، شرح قانون المسطرة الجنائية، الطبعة الأولى، منشورات كلية الحقوق، وجدة، 2015.

– عوض محمد، المبادئ العامة لقانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثالثة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007.

الدكتور سيداب سيد عبد الله عالي
دكتورفي القانون الخاص

حلول أجال الديون وعمليات التصفية القضائية

Maturity of Debts and Judicial Liquidation Proceedings

مقدمة:

لا تسقط آجال الديون في مسطرتي الوقاية والتسوية القضائية، وفي مرحلة الاستمرارية بالذات التي تشهد فيها المحكمة على الآجال والتخفيضات المعطاة من الدائنين إبان الاستشارة، لكن هذه الآجال تسقط أو تحل في مسطرة التنازل الكلي "المادة1338،ف2"، وهو نفس الحكم الذي ينطبق في حالة فتح مسطرة التصفية القضائية، حيث نصت ترتيبات المادة 1350 من مدونة التجارة[392] على ذلك صراحة، وقيل في تبرير ذلك أن الأجل أساسه ثقة الدائنين في المدين، وعند خضوعه للتصفية ينهار الأساس الذي بنيت عليه هذه الثقة، إضافة إلى اعتبار ضرورة الإسراع في التصفية مبررا موضوعيا لسقوط آجال الديون، لأنها بقاءها يعرقل التصفية، ويعرض المصالح للخطر، وسقوط آجال الديون من قواعد الإفلاس التي تناولها فقهاء الشريعة الإسلامية بالنقاش، والإقرار[393]، وقد اختلفت الآراء[394] حول الأساس القانوني الذي تستند إليه قاعدة سقوط آجال الديون، فاعتبره البعض ضرورة الإسراع في إجراء التصفية الجماعية لأموال المفلس، واعتبره البعض الآخر انهيار الثقة في المدين، ويراه البعض تحقيق المساواة بين الدائنين، وبناه البعض على زوال الغرض الذي منح من أجله و انتفاء المصلحة في استمراره (المبحث الأول)، كما يعتبر تحقيق الأصول ومعرفة حدود الذمة المالية للمؤسسة ومباشرة وفاء الديون لأصحابها، هو جوهر وغاية التصفية القضائية، إيذانا ببدء مراسيم طي صفحة المؤسسة واختفائها من المشهد التجاري والمالي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: حلول آجال الديون

يعتبر سقوط آجال الديون نتيجة طبيعية للحكم بالتصفية القضائية، ذلك أن الأجل الممنوح من الدائنين لمدينهم، إنما يقوم على الثقة بملاءة المدين[395]، فيقضي ضياع هذه الثقة بسقوط الأجل، ولا شيء أكثر عمقا ودلالة على انهيار الثقة من الحكم بالتصفية القضائية، بيد أن هذا الحكم يعد تجسيدا لانعدام المقومات الائتمانية والاقتصادية والمالية التي تؤهل المؤسسة للبقاء في المشهد التجاري، باعتبارها فاعلا يملك مبررات الاستمرار والحضور في الساحة التجارية " المطلب الأول" غير أن لهذه القاعدة استثناءات إعمالا لمقتضيات العدالة ومراعاة لطبيعة بعض الديون " المطلب الثاني"

المطلب الأول: القاعدة العامة سقوط آجال الديون

---

392 " يترتب عن الحكم القاضي بفتح التصفية القضائية حلول آجال الديون التي لم تحل بعد"

393 - أبوالوليد محمد بن رشد القرطبي"الحفيد"، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، دار الحديث ، القاهرة، 2004، ص 69 ، انظر كذلك، ابن جزي، القوانين الفقهية، طبعة جديدة منقحة ومصححة، دا الفكر بيروت ، بدون تاريخ، ص 273

394 - القاضي أحمد ولد عبد الله، حماية الدائنين، مرجع سابق، ص 85

395 - عزيز العكيلي : شرح القنون التجاري ,ج3, أحكام الافلاس والصلح الواقي, دراسة مقارنة, المكتبة القانونية , ص 123

- انظر كذلك : د. إلياس ناصيف : الموسوعة التجارية الشاملة , الإفلاس, عويدات للطباعة والنشر, ط 1999, ص 310

إن طبيعة التصفية القضائية والفلسفة التي تنبني عليها من وجوب تسريع الإجراءات بغية تخليص المدين والمفاصلة مع الدائنين وأصحاب المصالح تعد مبررا مهما لسقوط آجال الديون،كما أن عجز المدين عن الوفاء بالديون الحالة قد يكون مؤشرا واضحا على فشله في سداد الديون المؤجلة، وبالتالي يكون في تأخير التصفية حتى حلول آجال الديون المؤجلة ضررا، كما يظهر الضرر في قصر التصفية على الديون الحالة، و تجسيدا لإزالة الضرر والتوفيق بين مصالح أصحاب الديون ذات الآجال المختلفة، قررت التشريعات وتواطأ الفقه والقضاء على قاعدة سقوط آجال جميع الديون بغض النظر عن طولها أو قصرها، لأن هذا أضمن للمساواة بين الدائنين، و أقرب لتحرير المدين، وأدعى لتفادي التأخير والعرقلة وإطالة الإجراءات.

لم يكن تأسيس سقوط آجال الديون على انهيار الثقة في ملاءة المدين مبررا مقنعا لبعض الفقهاء الذين اعتبر بعضهم أن انهيار الثقة محل اعتبار في حالة إعسار المدين غير التاجر، وهي الحالة التي لا توقف الدعاوي الفردية، وبالتالي يجوز لكل دائن ممارسة الدعاوي الفردية التي قد تكون سببا في استغراق الديون الحالة لذمة المدين، مما قد يسبب الحرمان لأصحاب الديون المؤجلة، وهو ما يعد خرقا لقاعدة المساواة، والحقيقة أنه لا يوجد ما يبر حلول الديون المؤجلة إلا في حالة الاتفاق على الفوائد[396]، بينما يرى جانب آخر من الفقه أن سقوط الأجل، حتى يكون استجابة لفلسفة التصفية القضائية المبنية على السرعة وعدم إطالة الإجراءات، ينبغي أن يكون تجاه جميع الديون سواء منها المترتب في ذمة المدين أو المترتب في ذمة الغير بدلا من حصره في المدين وحده[397].

تناول المشرع الموريتاني قاعدة سقوط آجال الديون في المادة 1350 بصياغة عامة ومطلقة، تستغرق جميع الديون من يوم صدور الحكم بجميع أنواعها التجارية والمدنية، العادية والمضمونة، متفاديا الدخول في تفاصيل العديد من الإشكالات التي تثير هذه القاعدة، والتي كانت موضوع نقاش وخلاف فقهي وتشرعي في العديد من الأنظمة القانونية المقارنة ذات التأثير المباشر على الحياة القانونية في موريتانيا، وهي الأحكام التي سنعرض لها في كل إشكال سكت عنه المشرع الموريتاني، وغابت فيه الأعمال الفقهية والقضائية الوطنية.

يدخل في قاعدة شمولية الديون المشمولة بقاعدة سقوط الأجل المهر المؤجل باعتباره دينا لصالح المرأة بمناسبة زواجها، كما تندرج تحت هذه القاعدة المبالغ الموجودة في الكمبيالة والسند لأمر في حال خضوع الساحب أو المسحوب عليه، سواء صدر عنه قبول أم لا لأي من مسطرتي التسوية أو التصفية القضائيتين، وفي هذه الحالة يجوز للحامل القيام بدعوى الرجوع على المظهرين والساحب وباقي الملتزمين وفق تضمنته ترتيبات المادتين "847-887 من المدونة التجارية"[398]، ولا يشمل هذا الاستثناء الشيك لطابعه الخاص، فالشيك

---

396 " عبد الحميد الشواربي : كتاب الإفلاس , منشأة المعارف بالإسكندرية ص 177-178

397 - إلياس ناصيف : الكامل في قانون التجارة, ج4, الطبعة الأولى 1987, ص 310

398 " المادة 847 .- يجوز للحامل القيام بدعوى الرجوع على المظهرين والساحب وباقي الملتزمين:
عند حلول الأجل إذا لم يحصل الدفع , وحتى قبل الحلول؛ إذا حصل الامتناع الكلي أو الجزئي عن القبول؛
في حالة التسوية أو التصفية القضائية للمسحوب عليه سواء كان صدر منه قبول أم لا أو توقف عن دفع ديونه ولو لم يثبت ذلك بعد بحكم أو من تاريخ حجز أمواله بدون جدوى؛
في حالة التسوية أو التصفية القضائية لساحب الكمبيالة التي لا يتعين فيها القبول.
على أنه يمكن للضامنين الذين أقيمت عليهم دعوى الرجوع بالضمان في الأحوال المبينة في البندين الثاني والثالث السابقين، أن يقدموا في خلال ثلاثة أيام من إقامة هذه الدعوى عليهم لرئيس المحكمة المختصة التي بدائرتها مقرهم طلبا بالتماس آجال. وإذا كان الطلب مثبتا فإنه يصدر قرارا بتعيين الوقت الذي يجب فيه على الضامنين دفع مبلغ الأوراق التجارية المعنية بالأمر بدون أن تتجاوز الآجال الممنوحة التاريخ المعين للحلول. وهذا القرار لا يكون قابلا للمعارضة أو الاستئناف"
.- ط المادة 887 .- تطبق على سند الأمر الأحكام المتعلقة بالكمبيالة ما لم تكن منافية لطبيعته ....."

لا يعطى إلا ليصرف فورا، وبالتالي يفترض بمجرد صدوره وجود المئونة وقابليتها للتصرف "894 من مدونة التجارة"[399] .

يشمل أثر السقوط كل الآجال سواء كانت اتفاقية أو قانونية أو قضائية، وسواء كانت معينة أو غير معينة، وسواء كانت في مصلحة المدين أم في مصلحة الدائن أم في مصلحتهما معا[400]، وتتعلق بقاعدة سقوط الأجل إشكالات عديدة منها ما يتعلق بالديون المعلقة على شرط سواء كان و اقفا أو فاسخا، أو الديون الاحتمالية، أو برد الأشياء التي تكون موضوع قرض عارية استعمال التي يكون الالتزام بردها مؤجلا.

تفادى المشرع الموريتاني الوقوع في إشكالية جوهرية كانت موضوع خلاف فقهي كبير في فرنسا والمغرب، حول ما إذا كان من حق الدائن المرتهن أن يستفيد من سقوط الأجل كسائر الدائنين، أم أن هذا يفتقد الأساس القانوني على اعتبار أن المرتهن لم يمنح له الائتمان، و إنما منح للشيء المرهون، وبالتالي لا تأثير لانهيار الثقة في المدين باعتباره من مبررات قاعدة سقوط الأجل على الديون غير المضمونة[401].

اختلف الفقه المقارن[402] حول تأثير قاعدة سقوط الآجال على الديون المعلقة على شرط سواء كان و اقفا أو فاسخا، حيث يرى جانب من الفقه بانطباق القاعدة على هذه الديون وسقوط آجالها على أساس عمومية وإطلاق صياغة المادتين المنظمتين للقاعدة: "1350،1338"[403]، في حين يرى جانب آخر من الفقه بعدم قبول هذا الرأي القاضي بالتسوية بين الديون المعلقة على شرط والديون الخالية من هذه الشروط، ودعا لضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بصيانة حقوق الأطراف، نتيجة لوجود فروق جوهرية بين الديون الناجزة والديون المعلقة على شرط و اقف، حيث تتميز الأولى بكونها محققة الوجود، بينما لا تتصف الأخرى بهذا الوصف، وينطبق نفس الحكم على الديون الاحتمالية، ويقرر أصحاب هذا الرأي أنه ليس للدائن والحالة هذه سوى المطالبة بإيداع أقساط نصيبه المقابل لدينه، لدى الحساب الخاص المفتوح للمسطرة، أو الحساب المفتوح في الخزينة العامة، أو في مؤسسة مصرفية، حتى يتسنى للدائن الحصول على نصيبه، في حالة تحقق الشرط، أو إعادة المبالغ للمسطرة عند تعذر تحقق الشرط[404]، وفي ما يتعلق بالشرط الفاسخ، فإن الراجح فقها وقضاء أن الدين المعلق عليه لا يثير إشكالا جوهريا، وتعددت الطرق المقترحة لإنصاف الدائن المعني به، حيث يرى بعض الفقهاء أن أصحاب الديون المعلقة على شرط فاسخ يعاملون كدائنين عاديين يملكون حقوقا آنية تنفيذية، ويحصلون فورا على أقساط أنصبتهم ولو دون تقديم كفالة أو ضمانة، في حين يرى البعض الآخر من الفقهاء وجوب تقديم كفيل أو تأمين لضمن رد الأقساط عند تحقق الشرط الفاسخ، باعتبار هذا أضمن للعدالة والتوازن بين الأخذ والعطاء[405].

أما عن الأشياء التي تكون موضوع عقد عارية استعمال "776-802 من قانون الالتزامات والعقود" أو عارية استهلاك "803-813 من ق.إ.ع" مؤجلة الرد فقد كانت محل خلاف فقهي انقسم بموجبه الفقهاء إلى من

---

399 " لا يجوز سحب شيك إلا على مؤسسة مصرفية تكون لديها، وقت إنشاء السند أرصدة للساحب يحق لها التصرف فيها بموجب الشيك طبقا لاتفاق صريح أو ضمني"

400 - د. إلياس ناصيف , مرجع سابق ص 314

401 - أحمد شكري السباعي،الوسيط في مساطر الوقاية من الصعوبات، ج 3 ، مرجع سابق،ص 92

402 - القاضي أحمد ولد عبد الله ، حماية الدائنين، مرجع ابق، ص /88

403 - المادة 138" يترتب عن الحكم القاضي بخطط التنازل الكلي عن المؤسسة للمؤسسة استحقاق الديون غير الحالة"، المادة 1350" يترتب عن الحكم القاضي بفتح التصفية القضائية حلول آجال الديون التي لم تحل بعد"

404 أحمد شكري السباعي , الوسيط ج3 مرجع سابق ص 95

405 أحمد شكري السباعي , الوسيط ج3 مرجع سابق ص 96

يرى إسقاط الأجل تجاههما، باعتبارهما دينا عينيا وليس نقديا[406]، ومن يرى دم ردها إلا بعد الزمن الذي يحل فيه الأجل، على اعتبار أن النصوص القانونية في هذا المجال لا تفرق بين الديون النقدية وغيرها، ولا حتى تشير صراحة إلى ديون نقدية أم غير نقدية، وبما أن التزام المدين قد يكون نقديا أو عينيا فإن سقوط الأجل يشمل الالتزام بالديون النقدية والعينية على السواء، ولكنه لا يشمل عقد العارية الذي يكون موضوعه أموالا منقولة، لأن المعير يبقى مالكا لهذه الأموال، ولا يمكنه الاستفادة من النصوص المتعلقة بالدائنين، هذا بالإضافة إلى أن مصالح الدائنين لا تتأثر سلبا ولا إيجابا بمصير هذه الأموال موضوع عقد العارية، ما دامت غير داخلة أصلا في ذمة المدين، سواء خضعت لقاعدة إسقاط الآجال، أم اتخذت حكم الديون غير المشمول بالقاعدة [407].

المطلب الثاني: الاستثناء على قاعدة سقوط أجل الديون

لا تشمل قاعدة سقوط الأجل الديون المترتبة في ذمة الغير لصالح المدين الخاضع لمسطرة التصفية القضائية، ذلك أن هذا الغير يعتبر غريبا على المسطرة، وليس من المستساغ حرمانه من الأجل الممنوح له قانونا، لأن في ذلك ظلم وإجحاف سيؤثر لا محالة سلبا على وضعه المالي، وفيه أخذه مباغتة بإجراء لم يكن يتوقعه حتى يسلك الطرائق المؤدية للوفاء بالتزاماته، ثم شمول سقوط الأجل لديون المدين المحكوم عليه في ذمة الغير قد يكون له تأثير بالغ، قد يقود لخضوع الغير لمسطرة التصفية هو الآخر، وفي هذا ضرر اقتصادي واجتماعي ومالي، قد يلقي بظلاله عل جميع المصالح المرتبطة بمؤسسة الغير، ويرى بعض الفقهاء أنه في حالة ما إذا كان المدين المحكوم عليه في سياق نظام الإفلاس دائنا للغير ومدينا له في نفس الوقت بالتزامات ناشئة من عقد تبادلي مؤجل التنفيذ، فلا يجوز للطرف الآخر التمسك بسقوط الأجل بالنسبة لدينه، تجاه المدين المحكوم عليه لطلب استيفائه في الحال، بينما يستمر ساريا أجل الدين المترتب للمدين المحكوم عليه ما دام الدينان متلازمين، ولذلك، لا يحق لأحد الفريقين التذرع بسقوط الأجل للمطالبة بتنفيذ الالتزام المستحق له، دون القيام بإنفاذ الالتزام الملقى على عاتقه، وإلا اختل التوازن بين الالتزامين[408]، لكن بعض الفقهاء ينتقد هذا الحكم ولا يقبل به في ظل مساطر المعالجة باعتباره، يمثل رؤية تسوي بين وضعيتين قانونيتين مختلفتين تتعذر المساواة بينهما إلا بنص قانوني صريح، بيد أن القانون والمنطق لا يقبلان إعطاء نفس الحكم لمدين محكوم عليه بالتصفية القضائية في التشريع الموريتاني وبالإفلاس في تشريعات أخرى، وبين مدين في وضعية قانونية عادية[409]، وللحيلولة دون تأخير عمليات التصفية نتيجة عدم حلول آجال الديون المترتبة للمدين على الغير، يرى بعض الفقهاء جواز إمكانية استيفاء هذه الديون قبل حلول آجالها مقابل خصم جزء من الدين، غير أن هذا الحكم محظور في القانون الموريتاني ذي المرجعية الإسلامية التي تحرم مثل هذه الأحكام المكرسة لقاعدة " ضع و أتعجل" المحظورة في الشريعة الإسلامية باتفاق المذاهب الأربعة[410].

يعني اقتصار الخضوع لقاعدة سقوط الأجل على المدين المفلس أو الخاضع لمسطرة التصفية القضائية، في إطار نظام المعالجة وحده استبعاد الغير المتضامن و الكفيل، بمعنى أن إفلاس أحد الملتزمين أو المتضامنين في دين، لا يؤدي إلى سقوط الأجل بالنسبة للآخرين، وفق ما تشير إليه ترتيبات المادتين "194- 158

406 ـ أحمد شكري السباعي , الوسيط ج3 مرجع سابق ص 97
407 د . إلياس ناصيف ,مرجع سابق, ص 314
408 ـ د . إلياس ناصيف ,مرجع سابق, ص 315
409 أحمد شكري السباعي , الوسيط ج3 مرجع سابق ص 99
410 المكتبة الشاملة , فتاوي الشبكة الاسلامية معدلة, الباب 16468, حكم الاقتراض لقضاء الدين ج 2, ص 3635

من ق.إ.ع الموريتاني"[411]- وهو الحكم الذي ينسجم مع ترتيبات حكمين لمحكمة النقض الفرنسية أحدهما بتاريخ 11 مايو 1981 بالنسبة لشركاء المدين في الالتزام، والأخر بتاريخ 20 دسمبر 1976 بالنسبة للكفلاء[412]، ويعتبر هذا الحكم من الأحكام النادرة التي خالف فيها المشرع الموريتاني نظيره المغربي في المادة 662 من مدونة التجارة المغربية التي تنص على أن الكفلاء يحتج عليهم بسقوط الأجل، وهو ما اعتبره بعض الفقهاء نعمة بالنسبة لأمين التفليسة والمدين المحكوم عليه والدائنين، ولكنه نقمة على الكفلاء، قد يسبب نفورا من الكفالة ربما يتضرر منه الائتمان [413].

وعموما، تترتب على سقوط الأجل أثار مهمة منها ما يتعلق بالتقدم بالدين ومنها ما يخص الفوائد، فبالنسبة لأصل الدين، فإن قاعدة السقوط تتيح مكنة التقدم به كاملا لدى أمين التفليسة، دون إنقاص منه على أساس عدم الحلول، أو تنازل عن بعضه مقابل الإيفاء قبل الأجل، حتى ولو ورد هذا في سياق مشارطة بين الطرفين سابقة على فتح المسطرة، لأن سقوط الأجل من النظام العام لا يجوز الاتفاق على مخالفة مقتضياته، التي منها عدم جواز المقاصة بين دينين متبادلين لكل من المدين الخاضع للمسطرة ومدينه بعد صدور الحكم القاضي بفتح المسطرة كقاعدة عامة، لا تخرم إلا في حالة استثنائية متعلقة بتلازم الديون كما ذكرنا في مرة سابقة.

يقتضي تحديد الديون المترتبة في ذمة المدين، بمجرد فتح المسطرة، بغية تسهيل وتسريع الإجراءات، وتحقيق المساواة بين الدائنين، تحويل الديون المعينة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، حسب سعر الصرف بتاريخ صدور الحكم القاضي بفتح المسطرة، طبقا لترتيبات "عملا بأحكام المادة 1418ف3من مدونة التجارة"[414]، خلافا للمشرع المغربي الذي آثر الصمت إزاء هذه النازلة، وفتح المجال لبعض الفقهاء الذين رأوا عدم وجود ما يمنع القضاء المغربي من الأخذ بهذا الحكم، ما دام هو السائد في التشريع المقارن وخصوصا التشريع الفرنسي[415] .

يتأثر اقتران الديون بالفوائد، سواء منها الاتفاقية أو القانونية، وسواء كانت مضمومة لأصله أو منفصلة عنه بقاعدة سقوط الأجل، ويظهر ذاك التأثير في تحديد المبلغ الذي يمكن للدائن أن يتقدم به لدى أمين التفليسة، والذي يقتضي استجابة لمبدأ المساواة بين الدائنين التمييز بين حالتين:

411 " المادة 158 يفقد المدين مزية الأجل إذا أشهر إفلاسه، أو أضعف بفعله الضمانات الخاصة التي سبق له أن أعطاها بمقتضى العقد أو لم يعط الضمانات التي وعد بها. ويطبق نفس الحكم على الحالة التي يكون المدين فيها قد أخفى عن غش التكاليف والامتيازات السابقة التي تضعف الضمانات المقدمة منه.
إذا كان إنقاص الضمانات الخاصة المعطاة بمقتضى العقد ناتجا من سبب أجنبي عن إرادة المدين فإن هذا الأخير لا تسقط عنه مزية الأجل بقوة القانون.
ولكن يكون للدائن الحق في أن يطلب ضمانات تكميلية، فإذا لم تقدم حق له أن يطلب تنفيذ الالتزام على الفور.
المادة 194 " خطأ أحد المدينين المتضامنين أو مطله لا يضر بالآخرين.
سقوط الأجل إضرارا بأحد المدينين المتضامنين في الحالات المنصوص عليها في المادة 158 لا ينتج أثره إلا في حقه.

412 أحمد شكري السباعي , الوسيط ج3 مرجع سابق ص 99

413 أحمد شكري السباعي , الوسيط ج3 مرجع سابق ص 99-100

414 " عندما يتعلق الأمر بديون بالعملة الأجنبية، يتم التحويل إلى العملة الوطنية حسب سعر الصرف بتاريخ صدور حكم فتح المسطرة"

415 - أحمد شكري السباعي , الوسيط ج3 مرجع سابق ص 98

- الأولى: اشتراط الفوائد في الدين الآجل، وفيها يجوز للدائن أن يتقدم لأمين التفليسة بأصل الدين والفوائد المستحقة، حتى تاريخ صدور الحكم وإشهاره في حالة الإفلاس[416]، أو بصدور الحكم القاضي بفتح المسطرة في نظام المعالجة، وفق ترتيبات المادة 1387 [417].
- الثانية: عدم اشتراط الفائدة في الدين الآجل، وفي هذا الحالات اعتبرت بعض التشريعات جوازاقتطاع مبلغ من الدين، على شكل خصم يعادل الفائدة القانونية عن المدة، من تاريخ الحكم بشهر الإفلاس إلى تاريخ استحقاق الدين، على افتراض أن الدين الآجل الذي لم تشترط فيه فوائد تغلب عليه مظنة ضم الفوائد على أصل الدين، انسجاما مع فلسفة العمل التجاري ذي المرجعية الربوية، الذي يستهدف دائما الاستزادة من الربح، ولا يفترض فيه التعامل أو إعطاء الديون بدون فوائد[418]، لكن هذه التشريعات لا تلزم المحكمة بهذه التخفيضات، ومنحتها السلطة التقديرية في هذا الأمر، تعملها على ضوء الواقع وتعبرعن قناعتها في الحكم بالتخفيض أوعدمه[419].

لكن التشريعات ذات المرجعية الإسلامية والتي من بينها المشرع الموريتاني، لم تمنح المحكمة هذه السلطة بشأن الفرض الأخير، بل إن الحط من الدين على أساسه قد يكون داخلا في مسألة "ضع و أتعجل"، التي تضفي عليه المنع القانوني باعتبارها تصرف محظور شرعا باتفاق المذاهب الأربعة، وبمقتضيات الإحالة في قانوني الالتزامات والعقود الموريتاني في الماد 1179، ومدونة التجارة في المادة 1465 حيث تحيل الأولى إلى مذهب الإمام مالك، في كل ما لم ينص عليه في هذا القانون، وتحيل الثانية إلى الشريعة الإسلامية بمفهومها الواسع، في كل ما لم ينص عليه في هذه المدونة.

المبحث الثاني : عمليات التصفية

تحتل مرحلة تحقيق الأصول مكانة وموقعا جوهريا وحاسما في مسيرة المؤسسة الخاضعة للتصفية القضائية، فهي خلاصة كل الأعمال المرتبطة بالتصفية، وهي من بين هدفين وجدت التصفية لتجسيدهما، هما، تحقيق الأصول واستيفاء الديون، وتحقيق الأصول يتعلق حصرا بإنجاز البيع أو التنازل الكلي عن وحدات الإنتاج، وبيع العقارات والمنقولات، وفك الأموال المرهونة من طرف المدين، كما يعتبر وفاء الديون عملا جوهريا، وهدفا أساسيا للتصفية يحصل في ظله كل دائن على حقه أو بعض منه، ويؤشر الانتهاء منه على انتهاء المسطرة أوقفل التصفية، ويتولى أمين التفليسة وحده، إلا في حالات خاصة، مهمة تحقيق الأصول تحت رقابة وإشراف القاضي المنتدب الذي يسهر على حماية المصالح المرتبطة بالمؤسسة "الفقرة الأولى"، بينما يتم وفاء الديون بأمر من القاضي المنتدب، وهو الذي يتولى عملية التوزيع وضبط الحصص والتأكد من إخطارهم جميعا، على أن يتولى أمين التفليسة، بناء على أمر التوزيع إعداد الشيكات، وتسليم كل دائن مقبول الدين من أجل استيفاء دينه شيكا مسحوبا لفائدته على الحساب الخاص المفتوح لهذا الغرض في الخزينة العامة أو مؤسسة مصرفية 1353 من مدونة التجارة" الفقرة الثانية" [420]، وبعد اكتمال عمليات تحقيق وتوزيع الديون يتم وضع اللمسات الأخيرة على المسطرة إيذانا بقفلها وطي صفحتها "الفقرة الثالثة".

---

416 د. عزيز العكيلي مرجع سابق ص 126

417 " .- يوقف حكم فتح المسطرة سريان المبالغ المستحقة عرفا"

418 - من هذه التشريعات قانون التجارة الكويتي لسنة 1980 المادة 593"

419 - د. عزيز العكيلي , مرجع سابق , ص 127

420 " يأمر القاضي المنتدب، إذا اقتضى الحال، بتوزيع الأموال بين الدائنين ويضبط حصصهم في هذا التوزيع ويسهر على إخطارهم جميعا به.

المطلب الأول: تحديد الأصول

يشمل تحقيق الأصول بيع القارات والمنقولات، والتنازل الكلي أو الجزئي عن وحدات الإنتاج، والمصالحات المتعلقة بنزاعات الدائنين، وفك الأموال المرهونة من طرف المدين.

أ- بيع العقارات: تعتبر طريقة بيع العقارات بطريقة منفردة لكل عقار من أكثر الطرق مساوئ اقتصادية، وقد لا تكون من أفضل طرق البيوع المعتمدة في تحقيق ديون المؤسسة الخاضعة للتصفية، لكنها قد تكون هي المتاحة في ظل الظروف التي تحيط بالتصفية، وفي ظل الوضعية الحرجة التي تمر بها المؤسسة[421]، وتزداد هذه الطريقة سوءا حينما يكون العقار مثقلا بامتياز أو رهن، حيث تلزم هذه الوضعية القانونية أمين التفليسة ببدء تصفية وبيع هذه الأموال المثقلة داخل أجل ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الحكم بالتصفية القضائية، وإلا استعاد الدائنون أصحاب هذه الديون حق ممارسة المتابعات الفردية إن صرحوا بديونهم فقط، وفي هذه الحالة تطبق الفقرات 1-2- 5 من المادة 1345 من مدونة التجارة[422] التي تناولت موضوع بيع العقار بطرقه وحيثياته، وتقترن بعمليات بيع العقار قاعدتان هامتان من المستجدات التي أوجد المشرع من أجل تسريع تصفية الأصول والوفاء بالديون، يتعلق الأمر هنا بقاعدة أن المزايدات بمثابة تطهير للعقود "طبقا لمقتضيات المادة 1345 ف5 من مدونة التجارة"[423] من الرهون . وإن كان الأفضل استخدام كلمة أموال بدلا من عقود - وبقاعدة اختصاص أمين التفليسة وحده بتوزيع ناتج البيع وتحديد ترتيب الدائنين، مع مراعاة المنازعات المعروضة على المحكمة "عملا بأحكام المادة 1345 ف6"، وهي الأعمال والاختصاصات التي ينظر فيها ويبت القاضي المنتدب الذي تخضع قراراته لطرق الطعن.

وضع المشرع الموريتاني أمام القاضي المنتدب ثلاث طرق يتم بواسطتها بيع العقارات، -وحسنا فعل- إذ لم يلزم القاضي بطريقة واحدة، قد لا تتهيأ لها الظروف أو تكون آلياتها سالكة، مما يعرقل مسطرة التصفية ويؤخر الإجراءات، وهو ما يتنافى مع روح وفلسفة الأحكام المتعلقة بالتصفية، فالمشرع الموريتاني ،إذا، قد وضع

بمجرد الأمر بالتوزيع، يوجه أمين التفليسة لكل واحد من الدائنين المقبولين لاستيفاء حصته من القسمة شيكا مسحوبا لفائدته على الحساب الخاص المفتوح لهذا الغرض في الخزينة العامة أو المؤسسة المصرفية.

421 - السالك ولد محمد موسى، مرجع سابق، ص 105

422 " - يتم بيع العقار وفق الإجراءات المقررة للحجز العقاري. غير أن الثمن الافتتاحي للمزايدة وكذا الشروط الأساسية للبيع وتحديد شكليات الإشهار يحدد من طرف القاضي المنتدب وذلك بعد تلقي ملاحظات المراقبين والاستماع لرئيس المؤسسة وأمين التفليسة أو استدعائه بصفة قانونية.

- حينما يتم وقف إجراء حجز عقاري شرع فيه قبل افتتاح التسوية أو التصفية القضائية نتيجة هذه التصفية، يمكن لأمين التفليسة أن يحل محل الدائن الحاجز في حقوقه بالنسبة للإجراءات التي قام بها والتي تعتبر منجزة لحساب أمين التفليسة الذي يقوم ببيع العقارات. ويمكن آنذاك متابعة الحجز العقاري انطلاقا من المرحلة التي تم توقيفه فيها بفعل حكم فتح المسطرة التي أدت إلى وقفه.

- كما يمكن للقاضي المنتدب أن يأذن تحت نفس الشروط، إما بمزايدة ودية أو بالثمن الافتتاحي الذي يحدده، وإما بالتراضي وفقا للثمن والشروط التي يحددها إذا كان من شأن طبيعة محتوى العقارات وموقعها أو العروض المقدمة إتاحة التوصل إلى تنازل ودي بأفضل الشروط.

- في حال اللجوء إلى مزايدة ودية يمكن دائما القيام بتعلية المزاد.
- تكون المزايدات التي تتم تطبيقا للفقرات السابقة بمثابة تطهير للعقود من الرهون الرسمية.
- يقوم أمين التفليسة بتوزيع ناتج البيع ويحدد ترتيب الدائنين، مع مراعاة المنازعات المعروضة على أنظار المحكمة"

423 " تكون المزايدات التي تتم تطبيقا للفقرات السابقة بمثابة تطهير للعقود من الرهون الرسمية"

القاضي المنتدب في فسحة وسعة من أمره، حينما منحه السلطة التقديرية لاختيار أي من هذه الطرق أكثر ملاءمة وفائدة على المؤسسة وأصحاب المصالح المتواجدة، وهي:

- بيع العقارات حسب قواعد تنظيم الحجز التنفيذي "المواد 369-405" من قانون الإجراءات المدنية والتجارية والإدارية، بشرط عدم التعارض مع القواعد الخاصة المنظمة لبيع العقارات في مسطرة التصفية القضائية، وهي القواعد التي أوردت العديد من التغييرات الجوهرية التي سمحت بتوسيع دائرة اختصاص القاضي المنتدب وأمين التفليسة، وأطلقت يديهما في البحث عن أكبر سعر ممكن وأعلى ثمن لهذه العقارات، لتعلق مصير المؤسسة و مختلف المصالح بحصيلة بيع هذه الأصول، تحقيقا لأهداف ومرامي التصفية التي منها، تسريع الإجراءات، ومواجهة تدهور أموال المؤسسة، والمحافظة على مصالح مختلف الأطراف، و هذه القواعد هي:

✓ منح القاضي المنتدب سلطة اختيار البيع عن طريقة الحجز العقاري، بعد تسلم ملاحظات المر اقبين والاستماع إلى رئيس المؤسسة وأمين التفليسة أو استدعائهما بطريقة قانونية تحت طائلة البطلان، وتحديد الثمن الافتتاحي للمزايدة وجميع شروط البيع وشكليات الشهر"طبقا لمقتضيات المادة 1345 ف1من مدونة التجارة"[424].

✓ حينما يتم إيقاف إجراء حجز عقاري تم الشروع فيه قبل افتتاح التسوية أو التصفية القضائية نتيجة هذه التصفية، فإن أمين التفليسة يحل محل الدائن الحاجز في حقوقه بالنسبة للإجراءات التي قام بها والتي تعتبر منجزة لحساب لأمين التفليسة الذي يقوم ببيع العقارات، ويمكن متابعة الحجز العقاري انطلاقا من المرحلة التي تم توقيفه فيها بفعل حكم فتح المسطرة التي أدت إلى وقفه"عملا بأحكام المادة 1345 ف2 من مدونة التجارة"[425]، ويعتبر هذا المبدأ مجرد تجسيد لقاعدتين من قواعد مساطر المعالجة هما: وقف كل إجراءات التنفيذ التي يقيمها الدائنون الذين نشأت ديونهم قبل الحكم على العقارات أو المنقولات، و امتلاك أمين التفليسة وحده الصفة للتصرف باسم الدائنين ولفائدتهم، مع مراعاة الحقوق المعترف بها للمر اقبين وكتلة الدائنين.

- بيع العقارات بطريقة المزايدة الودية ذات الثمن الافتتاحي المحدد، أو البيع بالتراضي وفق الثمن والشروط المحددة "عملا بأحكام المادة 1345 ف3"[426]

ويختار القاضي المنتدب إحدى هذه الطرق حينما تكون المقومات الذاتية للعقار تسمح بالتوصل لتنازل كلي بأفضل الأثمان، مع إمكانية تعلية المزاد في أي مز ايدة ودية "طبقا لأحكام المادة 1345 ف4"[427].

---

[424] - " يتم بيع العقار وفق الإجراءات المقررة للحجز العقاري. غير أن الثمن الافتتاحي للمزايدة وكذا الشروط الأساسية للبيع وتحديد شكليات الإشهار يحدد من طرف القاضي المنتدب وذلك بعد تلقى ملاحظات المراقبين والاستماع لرئيس المؤسسة وأمين التفليسة أو استدعائه بصفة قانونية".

[425] - " حينما يتم وقف إجراء حجز عقاري شرع فيه قبل افتتاح التسوية أو التصفية القضائية نتيجة هذه التصفية، يمكن لأمين التفليسة أن يحل محل الدائن الحاجز في حقوقه بالنسبة للإجراءات التي قام بها والتي تعتبر منجزة لحساب أمين التفليسة الذي يقوم ببيع العقارات. ويمكن آنذاك متابعة الحجز العقاري انطلاقا من المرحلة التي تم توقيفه فيها بفعل حكم فتح المسطرة التي أدت إلى وقفه"

[426]- كما يمكن للقاضي المنتدب أن يأذن تحت نفس الشروط، إما بمزايدة ودية أو بالثمن الافتتاحي الذي يحدده، وإما بالتراضي وفقا للثمن والشروط التي يحددها إذا كان من شأن طبيعة محتوى العقارات وموقعها أو العروض المقدمة إتاحة التوصل إلى تنازل ودي بأفضل الشروط.

[427]- " في حال اللجوء إلى مزايدة ودية يمكن دائما القيام بتعلية المزاد"

ب . بيع المنقولات: قد يستغرب المرء، وهو بصدد دراسة معالجة بيع المنقولات في التشريع الموريتاني، استحياء المشرع من ذكر المنقولات بالاسم والاستعاضة عنها بكلمة أموال المؤسسة الأخرى، التي تناول المشرع آلية بيعها في المادة 1347 "[428]، وهي بطبيعة الحال كل الأموال التي تستخدم المؤسسة في الأنشطة التجارية أو الصناعية أو الخدمية أو أعمال الوساطة التجارية وغيره ...إلخ، وكذلك كل أموال المدين المخصصة لمزاولة نشاطه المهني أو الشخصي.

يعطى المشرع صلاحية الأمر ببيع المنقولات للقاضي المنتدب، الذي يتوجب عليه تحت طائلة البطلان الاستماع لرئيس المؤسسة أو استدعائه بصفة قانونية، وبعد الإطلاع على ملاحظات المراقبين، وذلك من أجل ضمان الحصول على أحسن عرض يمكن أن يساهم في تخليص المؤسسة من أكبر قدر ممكن من الحقوق، لكن المشرع لم يعط للقاضي من الخيارات في مجال بيع المنقولات ما أعطاه إياه في إطار بيع العقارات، غير أنه يمكن اعتبار طبيعة المجالين مبررا موضوعيا لهذا الحكم، ولهذا ليس أمام القاضي المنتدب وهو بصدد الأمر ببيع المنقولات سوى طريقين هما : البيع بالمزاد العلني، و البيع بالتراضي "طبقا لمقتضيات المادة 1347 ف1"[429].

إن اختصاص القاضي المنتدب في إصدار الأوامر لبيع المنقولات، لا يعني أنه يباشر عملية البيع بنفسه، أو يتولى تسلم العروض المقدمة للشراء، بل تعتبر هذه مهمة تقليدية لأمين التفليسة، لكن المشرع تحوطا لإجراء البيع في ظروف مرضية وتخوفا من التجاوز أو الشطط الذي قد يحصل من بعض أمناء التفليسة، قد أتاح للقاضي المنتدب مكنة مطالبة الأمين بأن يعرض عليه مشروع البيع المقترح بغية التأكد من تطابقه مع الشروط التي حدد لإجراء هذا البيع، وذلك من أجل تعزيز الشفافية والمصداقية وحماية مختلف المصالح المرتبطة بالمؤسسة "عملا بأحكام المادة 1347 ف2من مدونة التجارة"[430]، هذا عن المنقولات بصفة عامة، لكن المشرع قد خص بعض المنقولات ببعض الأحكام، نظرا لطبيعتها الخاصة، وذاتيتها المتميزة ، كما هو الحال بالنسبة للأصل التجاري، الذي خصه المشرع بقواعد وإجراءات خاصة بخصوص تعرضه للبيع "عملا بأحكام المواد من 117- 143 من مدونة التجارة"، وهو ما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار في حالة التصفية القضائية، بحيث يحرص القاضي على المواءمة بين هذه القواعد والقواعد الخاصة المحددة لبيع المنقولات في حالة التصفية القضائية "البيع بالمزاد العلني أو بالتراضي طبقا لمقتضيات المادة 1347من مدونة التجارة"، ويترتب على بيع الأصل التجاري تطهير التقييدات المسجلة لفائدة الدائنين "عملا بأحكام المادة 160 من المدونة"[431]، كما يترتب عليه

---

428 " يأمر القاضي المنتدب بالبيع بالمزاد العلني، أو البيع بالتراضي لأموال المؤسسة الأخرى بعد الاستماع لرئيسها أو استدعائه قانونيا وبعد الاطلاع على ملاحظات المراقبين , يمكن للقاضي المنتدب أن يطلب عرض مشروع البيع الودي عليه قصد التأكد من احترام الشروط التي حددها "

429 - " يأمر القاضي المنتدب بالبيع بالمزاد العلني، أو البيع بالتراضي لأموال المؤسسة الأخرى بعد الاستماع لرئيسها أو استدعائه قانونيا وبعد الاطلاع على ملاحظات المراقبين.

430 - " يمكن للقاضي المنتدب أن يطلب عرض مشروع البيع الودي عليه قصد التأكد من احترام الشروط التي حددها"

431 - " يتبع امتياز البائع أو الدائن المرتهن الأصل التجاري حيث ما وجد.
إذا لم يتم بيع الأصل التجاري قضائيا بالمزاد العلني يتعين على المشترى الذي يرغب في تفادي مطالبة الدائنين المقيدين أن يخطر، تحت طائلة سقوط حقه، جميع الدائنين المقيدين في المحل المختار لكل منهم في تقييده قبل المطالبة أو خلال الثلاثين يوما من إخطاره بالدفع وعلى أكثر تقدير خلال سنة تبدأ من تاريخ الاقتناء، على أن يكون هذا الإخطار شاملا للبيانات الآتية:
اسم البائع الشخصي والعائلي وموطنه، بيان الأصل التجاري بدقة، الثمن باستثناء المعدات والبضائع، أو ذكر القيمة المقدرة للأصل في حالة انتقال ملكيته بدون عوض عن طريق مقايضة أو استرجاع، بدون تحديد الثمن، التكاليف، والمصاريف والنفقات المشروعة التي بذلها المشترى.
جدول من ثلاثة أعمدة يبين في:
العمود الأول: تاريخ البيوع أو الرهون السابقة والتقييد المتخذة؛
العمود الثاني: أسماء الدائنين المقيدين وموطنهم؛

وجوب إبلاغ أمين التفليسة البائعين السابقين في الموطن المختارلتقييداتهم بسقوط حقهم في دعوى الفسخ، تجاه من رسا عليه المزاد، ما لم يرفعوها خلال ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ "طبقا لمقتضيات المادة 141 من مدونة التجارة"[432].

يمكن أن يباع الأصل التجاري باعتباره وحدة من وحدات الإنتاج خاضعا لترتيبات المادة 1346من المدونة، أو يتم بيعه باعتباره منقولا معنويا عاديا خاضعا لترتيبات المادة 1345من المدونة، ويحرص القاضي المنتدب على البيع بالطريقة الأكثرنجاعة و إنتاجية، من حيث المحافظة على التشغيل والنشاط والثمن الأعلى، مع ضرورة التنبيه على صعوبة وتعذربيع الأصل التجاري، لأسباب تتعلق بالآجال والعرض من جهة، ومن جهة أخرى لأسباب خارجة عن إرادة القاضي، تتعلق بتقنية البيع التي يجب أن تكون بالمزاد العلني أو بالتراضي، كما بينا سابقا، هذا وتخضع الشكاوي ضد أمين التفليسة للبت من طرف القاضي المنتدب، وتخضع القرارات والأوامر التي يصدرالقاضي لكافة طرق الطعن.

ج . التنازل الكلي أوالجزئي عن وحدات الإنتاج: قد يكون التنازل الشامل عن وحدات الإنتاج أفضل وسيلة للمحافظة على النشاط، وعلى مناصب الشغل وعلى أحسن ثمن يمكن من سداد الديون، بصفة كلية أو جزئية، وعلى الزبناء والحق في الكراء، ويمكن أن تكون هذه الوحدات متشكلة من بعض أو كل الأصول العقارية أو المنقولة" عملا بأحكام المادة1346 ف1من المدونة"[433]، وهي الآلية التي اعتمد المشرع الموريتاني في التصفية القضائية، و في كل من مخطط الاستمرارية ومخطط التنازل، وما ذاك، إلا لاستشعاره لجدوائيتها وقيمتها في تحقيق الأهداف المرجوة من مساطر المعالجة، وإن كان يدرك أهمية الفرق بين استخدامها في كل من الحلول، تبعا لغاية وهدف كل مسطرة، ففي التصفية القضائية يسعى المشرع من وراء استخدام آلية التنازل الكلي عن وحدات الإنتاج الحصول على أكبر ثمن ممكن من أجل تصفية الخصوم، وفي مخطط التنازل يريد نقل المؤسسة وتسليمها في وضعية مقبولة للغير، من أجل إبراء ذمة المدين والإبقاء على النشاط والمحافظة على مناصب الشغل.

يقدم أصحاب العروض مشاريعهم للتملك لأمين التفليسة الذي يسعي للحصول عليها ويتولى استقبالها واستلامها في الأجل الذي حدد لذلك "عملا بأحكام 1346 ف2من المدونة"[434]، ويمكن لأي كان تقديم عرضه

العمود الثالث: مبلغ الديون المقيدة مع اختيار موطن في دائرة المحكمة التي يقع بها الأصل التجاري مع تصريح المشترى باستعداده للوفاء الفوري للديون المقيدة في حدود الثمن الذي قدمه دون تمييز بين الديون الحالة وغير الحالة.
يتمتع المشتري بالآجال والمهل الممنوحة إلى المدين الأصلي كما يراعي تلك التي التزم بها هذا الأخير ما لم تنص سندات الدين على خلاف ذلك.
إذا شمل عقد الشراء الجديد عناصر مختلفة لأصل تجاري واحد بعضها مثقل بالتقييد وبعض خلو منها وكانت موجودة في دائرة محكمة واحدة أو خارجها ووقع تفويتها جملة بثمن واحد أو بأثمان متمايزة وجب ذكر ثمن كل عنصر منها بالتبليغ وإن اقتضى الحال تجزئته ضمن الثمن الإجمالي المنصوص عليه في العقد.

432 " إذا قيم ببيع الأصل التجاري بالمزاد العلني سواء كان بطلب من أمين تفليسة التسوية أو التصفية القضائية أو من أي مصف أو مسير قضائي أو كان البيع قضائيا بطلب من أي ذي حق، وجب على الطالب أن يبلغ ذلك للبائعين السابقين في الموطن المختار في تقييدهم، مصرحا لهم بسقوط حقهم في دعوى الفسخ تجاه من رسا عليه المزاد إذا لم يرفعوها خلال ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ"

433 " يمكن لوحدات إنتاج مكونة من جزء أو مجموع الأصول المنقولة أو العقارية أن تكون موضوع تنازل شامل"

434 " يسعى أمين التفليسة إلى الحصول على عروض التملك ويحدد الأجل الذي يمكنه خلاله استلام هذه العروض. ويمكن لأي شخص معنى أن يقدم عرضه لأمين التفليسة"

لأمين التفليسة، باستثناء المدين ومسيري الشخص المعنوي القانونيين والفعليين و أقارب وأصهار المدين حتى الدرجة الثانية "1346ف5"[435].

تنص ترتيبات الفقرة الثالثة من المادة 1346[436]على وجوب تقديم العروض كتابة، وفق البيانات المنصوص عليها في البند 1- 5 من المادة 1328 من مدونة التجارة، وتتضمن هذه البنود البيانات التالية :

- التوقعات الخاصة بالنشاط والتمويل؛
- ثمن التنازل وكيفية سداده؛
- تاريخ إنجاز التنازل؛
- مستوى التشغيل و آفاقه حسب النشاط المعني؛
- الضمانات المقدمة لأجل ضمان تنفيذ العرض.

توضع هذه العروض لدى كتابة ضبط المحكمة المختصة، وتتاح فرصة الاطلاع عليها لجميع المعنيين ويبلغ بها القاضي المنتدب.

يتولى القاضي المنتدب مهمة اختيار العرض الأكثر جدية، ويتيح أفضل الظروف التي تمكن من استمرار التشغيل والوفاء للدائنين، بعد الاستماع إلى رئيس المؤسسة والمراقبين وملاك المحلات التي تستغل بها وحدات الإنتاج "عملا بأحكام المادة 1346 ف6 من المدونة"[437]، على أن يخصص حصة من ثمن التنازل لكل واحد من الأملاك التي تم التنازل عنها، من أجل إتاحة الفرصة لممارسة حق الأفضلية الممنوح لأصحاب الامتيازات والرهون على الأملاك المتنازل عنها "طبقل لترتيبات المادة 1346 ف4"[438]، ويتولى أمين التفليسة إجراء مختلف التصرفات اللازمة لإبرام العقود، ويقدم تقريرا في شأنها للقاضي المنتدب "عملا بأحكام المادة 1346 ف أخيرة من المدونة"[439].

تخضع قرارات القاضي المنتدب هذه لكافة طرق الطعن، وينعقد الاختصاص هنا للمحكمة التجارية، التي يخضع قرارها الصادر في نفس الموضوع هي الأخرى لكافة طرق الطعن[440].

د- المصالحة المتعلقة بنزاعات الدائنين: اهتم المشرع الموريتاني بهذا الموضوع وعالجه في مرحلتين من مراحل المعالجة، الأولى في مسطرة التسوية القضائية والتي أعطى فيها صلاحية إبرام المصالحة لكل من رئيس المؤسسة وأمين التفليسة، بترخيص من القاضي المنتدب، وذلك لأن رئيس المؤسسة في وضعية تسمح له بالتصرف، حيث لا يخضع لغل اليد إلا في حالة استثنائية "عملا بأحكام المادة 1302 من المدونة"، والثانية يكون فيها أمين التفليسة مكلفا وحده بالتسيير الكلي، بينما في التصفية القضائية لم يعط المشرع صلاحية إبرام هذه المصالحات إلا لأمين التفليسة وحده، بترخيص من القاضي المنتدب، وذلك بسبب خضوع رئيس المؤسسة لغل اليد بقوة القانون جراء الحكم بالتصفية القضائية.

---

435 " غير أنه لا يمكن للمدين ولا للمسيرين القانونيين أو الفعليين للشخص المعني خلال التصفية القضائية ولا لأي قريب أو أصهار حتى الدرجة الثانية من القرابة بدخول الغاية أن يتقدموا للشراء"

436 " يجب أن يكون العرض كتابيا وأن يشتمل على البيانات المنصوص عليها في البنود من 1 إلى 5 من المادة 1328 ويتم إيداع العرض لدى كتابة ضبط المحكمة المختصة، حيث يمكن لكل معني الاطلاع عليه. ويبلغ القاضي المنتدب بهذا العرض"

437 " يقوم القاضي المنتدب، بعد سماع رئيس المؤسسة والمراقبين، وإن اقتضى الحال مالكي المحلات التي تستغل بها وحدة الإنتاج، باختيار العرض الذي يبدو له أكثر جدية ويمكن في أفضل الظروف من ضمان استمرارية التشغيل والوفاء للدائنين"

438 " تخصص حصة من ثمن التنازل لكل واحد من الأملاك التي تم التنازل عنها وذلك لتوزيع الثمن وممارسة حق الأفضلية"

439 " يقدم أمين التفليسة تقريرا في شأن عقود التنازل"

440 - أحمد شكري السباعي, مساطر الوقاية من الصعوبات , مرجع سابق ,ص 117

اختار المشرع في سياق فلسفته الهادفة إلى تقليل التكاليف، وضمان التصفية بشكل فعال لضمان مصالح الأطراف أن يمكن الدائنين من أمكانية التصالح، بغية تجاوز مختلف المشاكل والمطبات التي قد تكتنف تحصيل الديون وإجراء البيوع، وهي المصالحة التي يمكن أن تتناول سائر النزاعات التي تهم الدائنين، بما فيها كل الحقوق والدعاوي، ولو كانت عقارية"عملا بأحكام المادة 1348من المدونة"، لكن هذه المصالحة التي يقوم بها أمين التفليسة مرهونة بترخيص القاضي المنتدب الذي يجب عليه أن يستمع إلى رئيس المؤسسة أو استدعائه قانونيا، من أجل سماع رأيه ومقترحاته تحت طائلة البطلان لأن هذا الحكم من النظام العام "طبقا لمقتضيات المادة 1348من المدونة "[441]، ويجب أن تخضع هذه المصالحة لمصادقة المحكمة، عندما يكون موضوع المصالحة أو الصفقة غير محددة القيمة أو يتجاوز الاختصاص النهائي للمحكمة "عملا بأحكام 1348 ف2من المدونة"[442]، وتختص المحكمة التجارية للولاية، وفق قانون الإجراءات المدنية والتجارية والإدارية الموريتاني في جميع القضايا التجارية، دون تحديد لقيمتها والمتعلقة بالمواضيع المبينة في المادة 27 من قانون الإجراءات، وبالتي يكون ترخيص المحكمة المنصوص عليه في المادة 1348 ف2 أعلاه غير مطلوب، لأن المحكمة التجارية المختصة في التشريع الموريتاني مختصة بشكل غير محدود بالقيمة في قضايا الإفلاس أو مساطر المعالجة.

هـ. فك الأموال المرهونة أو الأشياء المحبوسة من طرف المدين: تعامل المشرع مع إشكالية فك الأموال المرهونة من زاويتين، إحداهما عامة تتعلق بمسطرتي المعالجة، في سياق تناول الأحكام المشتركة بين المسطرتين، بهدف وضع حد لمنع أداء الديون الناشئة قبل صدور الحكم القاضي بفتح المسطرة، من أجل إتاحة الفرصة لفك رهن أو تخليص مال محبوس، إذا كانت متابعة النشاط متوقفة على ذلك "عملا بأحكام المادة 1385 ف2من مدونة التجارة"، الثانية خاصة بمسطرة التصفية القضائية، وهي التي نتناول أحكامها في هذا السياق والتي خولت القاضي المنتدب منح أمين التفليسة عند أدائه للدين الإذن بفك الأموال المرهونة أو الأشياء المحبوسة "عملا بأحكام المادة 1349 ف1من المدونة"[443]، لكنه إذا كان المقصود بالرهن واضحا، فإن معنى الأشياء المحبوسة يثير بعض الإشكالات المتعلقة بالرهن الحيازي ونطاقه، ولهذا يري بعض الفقهاء[444] ضرورة تفسير عبارة فك الأشياء المحبوسة تفسيرا واسعا يستوعب الحبس نتيجة للرهن الحيازي والحبس لأسباب أخرى، وذلك لسببين:

- أن كلمة الأشياء المحبوسة جاءت عامة، يمكن أن تستوعب الحبس الناشئ عن الرهن الحيازي أو الناشئ عن أسباب أخرى، كحبس البائع للشيء المبيع عند عسر المشتري أو الحكم عليه بمسطرة من

---

441 " يمكن لأمين التفليسة، بترخيص من القاضي المنتدب ورئيس المؤسسة الذي يتم الاستماع إليه بعد استدعائه قانونيا، أن يقوم بمصالحة وبإبرام صفقة تخص جميع النزاعات التي تعم الدائنين جماعة بما فيها الحقوق والدعاوى العقارية"

442 " إذا كان موضوع المصالحة أو الصفقة ذا قيمة غير محددة أو تتجاوز الاختصاص النهائي للمحكمة، فإنها تخضع للمصادقة عليها من طرف المحكمة"

443 " .- يمكن لأمين التفليسة المأذون له من طرف القاضي المنتدب، عند أدائه للدين فك الأموال المرهونة من طرف المدين أو الأشياء المحسوبة"

444 - السالك ولد محمد موسى، مرجع سابق، ص108

مساطر المعالجة "المادتين 517 – 518 من ق إ ع"[445]، أو كان السبب هو حبس الوديعة من أجل المصروفات "عملا بأحكام المادة 764 من ق إ ع"[446].... إلخ.

- أن المشرع الموريتاني وضع نظرية مستقلة لحق الحبس تشمل سائر التصرفات المواد 305-318 من ق إ ع"[447].

يستهدف إقرار خيار فك الأموال المرهونة، والأشياء المحبوسة تجنب عرقلة متابعة النشاط من طرف أصحاب الرهون أو من بيده الشيء المحبوس الذين يرفضون التخلي عن رهونهم أو أشيائهم قبل استيفاء ديونهم، وأمين التفليسة في مهمته هذه معرض للنجاح ومعرض للفشل، وفي حالة فشله وتعذر ما هو متاح من إمكانيات، فإن المشرع يلزمه خلال ستة أشهر بدءا من تاريخ الحكم القاضي بالتصفية القضائية بمباشرة تحقيق الرهون، كما يلزمه بإبلاغ الدائن المرتهن بالإذن الممنوح له بهذا الخصوص خمسة عشر يوما قبل بدء تحقيق الرهون تحت طائلة البطلان، وهي فرصة يمكن للدائن فيها أن يقدر تبعات ما ستؤول إليه مهمة أمين التفليسة المحددة في الإذن الممنوح له في فك الأموال المرهونة، أما الأشياء المحبوسة، فإن المشرع الموريتاني تجاهل التعاطي معها تماما في حالة فشل مهمة أمين التفليسة "عملا بأحكام المادة 1349 ف 2-من المدونة3"[448]، هذا وقد منح المشرع الموريتاني للدائن المرتهن رغم عدم قبول دينه حق طلب المنح القضائي للرهن قبل مباشرة عملية التحقيق "طبقا لترتيبات المادة 1349 ف3من مدونة التجارة"[449]، ويعني هذا الحكم إعطاء الدائن قبل تحقيق الرهن حق المطالبة قضائيا بتمليكه المال الرهون عل سبيل الأداء[450]، وفي حالة عدم قبول دينه كليا أو جزئيا يجب عليه إرجاع المال المرهون أو ثمنه إلى أمين التفليسة، مع حقه في حفظ الحصة المقبولة من دينه "عملا بأحكام المادة 1349 ف4من المدونة"[451]، أما إذا قام أمين التفليسة بالبيع فإن حق الحبس ينتقل بقوة القانون إلى الثمن، كما يشطب على الرهن عندما يتم تقييده بناء على طلب أمين التفليسة "عملا بأحكام المادة 1349 ف 5-6من مدونة التجارة"[452].

المطلب الثاني: الوفاء بالديون

يعتبر الوفاء بالديون عملية حاسمة في مصير الديون، واستيفائها من طرف أصحابها كاملة أو بصفة جزئية، حسب ما تسمح به حصيلة بيع الأصول، التي قد تكن كافية للوفاء بجميع الديون واستيفاء جميع

445 " المادة 517 : لا يجبر البائع على تسليم الشيء المبيع، ولو كان قد منحه أجلا للوفاء بالثمن , إذا أعسر المشتري بعد البيع؛ إذا كان المشتري مفلسا بالفعل عند البيع بدون علم البائع" " المادة 518 : إذا باشر البائع حق الحبس المقرر بمقتضى المادة السابقة كان مسئولا عن الشيء مسئولية المرتهن رهنا حيازيا لمنقول عن المرهون الذي في حوزته"

446 " ليس للمودع عنده حبس الوديعة إلا من أجل المصروفات الضرورية التي أنفقها في حفظها، وليس له حق حبسها ضمانا لأي دين آخر"

447 تعرف المادة 305 من قانون الالتزامات والعقود حق الحبس بأنه " حق الحبس هو حق حيازة الشيء المملوك للمدين، وعدم التخلي عنه إلا بعد وفاء ما هو مستحق للدائن، ولا يمكن أن يباشر إلا في الأحوال الخاصة التي يقررها القانون"

448 " في حالة تعذر هذه الإمكانية يتعين على أمين التفليسة خلال أجل ستة أشهر تبدأ من تاريخ الحكم القاضي بفتح التصفية القضائية القيام بتحقيق الرهن.
يبلغ أمين التفليسة الدائن المرتهن بالإذن المشار إليه في الفقرة الأولى داخل أجل خمسة عشر يوما قبل تحقيق الرهن"

449 " يمكن للدائن المرتهن بالرغم من عدم قبول دينه أن يطلب قبل تحقيق الرهن المنح القضائي للرهن"

450 - أحمد شكري السباعي, مساطر الوقاية من الصعوبات , مرجع سابق , ص 126

451 " إذا لم يتم قبول دينه كليا أو جزئيا وجب عليه إرجاع المرهون أو ثمنه إلى أمين التفليسة مع حفظ الحصة المقبولة من دينه "

452 " في حالة البيع من طرف أمين التفليسة ينقل حق الحبس وبحكم القانون إلى ثمن البيع.
يتم التشطيب على الرهن في حالة قيده، بطلب من أمين التفليسة.

الحقوق، وقد لا تكون كذلك، فيصار إلى ترتيب الديون تبعا للأولية الممنوحة على أساس التمتع بالامتيازات والضمانات أو الخلو منها.

الأمر بتوزيع الديون من الاختصاصات التي منح المشرع للقاضي المنتدب، دون أن يعطيه صلاحية مباشرة التوزيع وضبط الحصص والإخطار بمجرد إصدار هذا الأمر، بل أعطى هذه الصلاحيات لأمين التفليسة الذي يسلم لكل دائن مقبول الدين شيكا مسحوبا لفائدته على الحساب الخاص المفتوح لهذا الغرض في الخزينة العامة أو المؤسسة المصرفية "طبقا لترتيبات المادة 1353 من المدونة"[453]، ويتم توزيع المبالغ الحاصلة من بيع الأصول على الدائنين أصحاب الديون المحققة والمقبولة، بعد خصم واستيفاء كافة المبالغ الكافية لتغطية تكاليف نفقات ومصاريف تصفية الممتلكات أو الأصول، كمصاريف الخبراء والمحامين والرسوم القضائية ونفقات إدارة الأموال والإعلانات والشهر والتسجيل، وكذلك تغطية الإعانات الممنوحة للمدين وعائلته، والمبالغ التي تقاضاها الدائنون أصحاب الامتياز، ويقتطع أيضا من مبالغ الأصول أتعاب أمين التفليسة، وغيرها من المصاريف على أساس قيمة كل واحد من هذه الأصول بالنسبة للجميع[454]، على أن يستثنى من التوزيع مبلغا احتياطيا بقدر الديون التي مازالت عالقة، لم يتم قبولها بشكل نهائي، يتم وضعه لمواجهة هذه الديون واستيفائها في حالة قبولها، وخاصة علاوات مسيري الشخص المعنوي، وفي حالة عدم كفاية بعض الأموال المخصصة للضمان للوفاء بأصل الدين المخصصة لضمانه، فإن الدائن صاحب هذا الضمان يعامل في ما بقي من دينه، أو بالنسبة لما لم يتم دفعه من هذا الدين، باعتباره دائنا عاديا "المادة 1354"[455].

يصنف نظام توزيع الديون على الدائنين على أنه نظام معقد وصعب لتشابك وتداخل القواعد القانونية التي تحكمه، خاصة فيما يتعلق بتطبيق قواعد القانون العادي على الضمانات التي قد تكون هي ملاذ الدائنين، والمعول عليها بالنسبة لهم، ولهذا تكلف المشرع الموريتاني نفسه بتوزيع الأموال على الدائنين،

---

453 - " يأمر القاضي المنتدب، إذا اقتضى الحال، بتوزيع الأموال بين الدائنين ويضبط حصصهم في هذا التوزيع ويسهر على إخطارهم جميعا به.
بمجرد الأمر بالتوزيع، يوجه أمين التفليسة لكل واحد من الدائنين المقبولين لاستيفاء حصته من القسمة شيكا مسحوبا لفائدته على الحساب الخاص المفتوح لهذا الغرض في الخزينة العامة أو المؤسسة المصرفية"

454 - أحمد شكري السباعي، الوسيط، مرجع سابق، ج3، ص 137، أم كلثوم منت محمد الأمين، مرجع سابق، ص 97

455 " يوزع مبلغ الأصول بين الدائنين ذوي الديون المحققة والمقبولة بعد خصم مصاريف ونفقات تصفية الممتلكات والإعانات الممنوحة للمدين أو لعائلته.
يوضع، احتياطيا، جزء من مبلغ الأموال يوازي الديون التي لم يتم البت نهائيا في قبولها، سيما علاوات مسيري الأشخاص المعنوية.
إذا لم يكف ثمن مال مخصص لضمان دين لسداد أصل الدين، يعامل الدائن على الضمان - بالنسبة لما لم يتم دفعه من دينه – كدائن عاد.
تقتطع مصاريف ونفقات تصفية الممتلكات بما فيها أتعاب أمين التفليسة من الأصول على حسب قيمة كل منها بالنسبة للجميع.
يوزع مبلغ الأصول بين الدائنين ذوي الديون المحققة والمقبولة بعد خصم مصاريف ونفقات تصفية الممتلكات والإعانات الممنوحة للمدين أو لعائلته.
يوضع، احتياطيا، جزء من مبلغ الأموال يوازي الديون التي لم يتم البت نهائيا في قبولها، سيما علاوات مسيري الأشخاص المعنوية.
إذا لم يكف ثمن مال مخصص لضمان دين لسداد أصل الدين، يعامل الدائن على الضمان - بالنسبة لما لم يتم دفعه من دينه – كدائن عاد.
تقتطع مصاريف ونفقات تصفية الممتلكات بما فيها أتعاب أمين التفليسة من الأصول على حسب قيمة كل منها بالنسبة للجميع.

حسب ترتيب محدد وواضح، سواء على مستوى توزيع عائدات بيع العقارات أو بيع المنقولات "المادتان 1355-1356"[456].

يتم ترتيب الدائنين عند توزيع محصول بيع الأصول العقارية طبقا للترتيب التالي:

- لدائني مصاريف الدعوى المتخذة للوصول إلى بيع المال المتنازل عنه وإلى توزيع الثمن بالذات؛
- للدائنين العقاريين أو الانفصاليين المسجلين في الأجل القانوني، كل بحسب ترتيبه في التسجيل في سجل العقارات؛
- لدائني الأجور ذوي الامتياز الخاص، حسب قيمة العقار بالنسبة لمجموع الأصول؛
- للدائنين أصحاب الامتياز العام، بحسب الترتيب الموضوع في القانون؛
- للدائنين العاديين.

لكن هذا الترتيب قد يتعذر في حالة عدم كفاية الأموال كفاية تامة لمستحقات إحدى الفئات المبينة في البنود: 1،3،4،5 من هذه المادة والتي تشترك في نفس الرتبة، الأمر الذي يقود لاشتراك هؤلاء جميعا محاصصة في التوزيع بالنسبة لمجموع ديونهم.

توزع المبالغ الحاصلة من بيع المنقولات على الدائنين حسب الترتيب المحدد في المادة 1356 على النحو التالي:

- لدائني مصاريف الدعوى المقامة للوصول إلى بيع الممتلك المتنازل عنه وإلى توزيع الثمن بالذات؛
- لدائني المصروفات المستحقة من أجل المحافظة على مال المدين في مصلحة الدائنين بمقتضى سند دين نشأ لتاريخ سابق؛
- لدائني الأجور ذوي الامتياز الخاص حسب قيمة المنقول بالنسبة لمجموع الأصول؛
- للدائنين الحائزين على ضمان برهن المنقول حسب تاريخ إنشاء الرهن؛

---

[456] - المادة 1355" .- توزع الأموال الحاصلة من بيع العقارات على النحو التالي:
- .لدائني مصاريف الدعوى المتخذة للوصول إلى بيع المال المتنازل عنه وإلى توزيع الثمن بالذات؛
- للدائنين العقاريين أو الانفصاليين المسجلين في الأجل القانوني كل بحسب ترتيبه في التسجيل في سجل العقارات؛
- لدائني الأجور ذوي الامتياز الخاص حسب قيمة العقار بالنسبة لمجموع الأصول؛
- للدائنين أصحاب الامتياز العام بحسب الترتيب الموضوع في القانون؛
- للدائنين العاديين.

إذا لم يكن ثمن الأموال كافيا تماما للوفاء بمطلوب إحدى فئات الدائنين المبينة في البنود 1 و 3 و 4 و 5 من هذه المادة والآتية في نفس الرتبة، يشترك هؤلاء بالمحاصة في التوزيعات بالنسبة لمجموع ديونهم.

المادة 1356" .- توزع الأموال الحاصلة من بيع المنقولات كما يلي:
- لدائني مصاريف الدعوى المقامة للوصول إلى بيع الممتلك المتنازل عنه وإلى توزيع الثمن بالذات؛
- لدائني المصروفات المستحقة من أجل المحافظة على مال المدين في مصلحة الدائنين بمقتضى سند دين نشأ لتاريخ سابق؛
- لدائني الأجور ذوي الامتياز الخاص حسب قيمة المنقول بالنسبة لمجموع الأصول؛
- للدائنين الحائزين على ضمان برهن المنقول حسب تاريخ إنشاء الرهن؛
- للدائنين الحائزين على ضمان برهن حيازي أو بامتياز خاضع للاشهار كل بحسب رتبة تسجيله في سجل التجارة؛
- للدائنين الحاصلين على امتياز خاص على المنقولات، كل على المنقول الوارد عليه الامتياز؛
- للدائنين ذوي الامتياز العام بحسب الترتيب الموضوع في القانون؛
- للدائنين العاديين.

إذا لم يكن ثمن الأموال كافيا تماما للوفاء بمطالب إحدى فئات الدائنين المبينة في البنود 1 و2 و5 و6 و7 من هذه المادة والآتين في نفس الرتبة، يشترك هؤلاء بالمحاصة في التوزيعات بالنسبة لمجموع ديونهم.

مجلة علمية محكمة
ر دهد: 2737-8322 :ISSN ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

- للدائنين الحائزين على ضمان برهن حيازي أو بامتياز خاضع للاشهار كل بحسب رتبة تسجيله في سجل التجارة؛
- للدائنين الحاصلين على امتياز خاص على المنقولات، كل على المنقول الوارد عليه الامتياز؛
- للدائنين ذوي الامتياز العام بحسب الترتيب الموضوع في القانون؛
- للدائنين العاديين.

وإذا لم يكن ثمن الأموال المنقولة كافيا تماما للوفاء بديون إحدى الفئات المبينة في البنود 1،2،5،6،7 من هذه المادة والمصنفين في نفس الدرجة، فإنهم يشتركون محاصصة في التوزيع بالنسبة لمجموع ديونهم، وعندما يكون ثمن الشيء المرهون أقل من مبلغ الدين المضمون، فإن الدائن صاحب الدين المضمون يعتبر كواحد من الدائنين العاديين فيما بقي من دينه بدون استيفاء "عملا بمقتضيات المادة 1357 من المدونة"[457].

يكلف أمين التفليسة بإعداد تقرير خلال ستة أشهر يبين حالة التصفية وظروفها والمشاكل المحيطة بها، ويتم إيداعه لدى كتابة ضبط المحكمة المختصة ويتم إبلاغه إلى جميع الدائنين والمراقبين أو المعين منهم على الأقل، وللمدين، لكن القاضي المنتدب يملك صلاحية إعفاء أمين التفليسة من هذا الإبلاغ، وتخضع هذه الصلاحية للسلطة التقديرية للقاضي، والذي بطبيعة الحال سيعملها في مصلحة الدائنين وجميع المصالح المتواجدة، كما يجب على أمين التفليسة موافاة المدين بمجريات عمليات التصفية، أولا بأول، تبعا لمستوى الإنجاز" طبقا لترتيبات المادة 1358 من المدونة"[458].

المطلب الثالث: قفل عمليات التصفية

يعتبر من نافلة القول، التذكير بأن حكم قفل عمليات التصفية يصدر من نفس المحكمة التي أصدرت الحكم القاضي بفتح مسطرة التصفية القضائية، وأن هذه المحكمة يجوز لها في أي وقت وبصفة تلقائية أن تحكم بقفل المسطرة، بعد استدعاء رئيس المؤسسة، وبناء على تقرير من القاضي المنتدب، كما لكل ذي مصلحة سواء كان المدين أو أمين التفليسة أو أحد الدائنين أن يطلب من المحكمة قفل المسطرة، لكن المحكمة في جميع الحالات ملزمة باستدعاء رئيس المؤسسة، وبالتأسيس على تقرير القاضي المنتدب، لكن هذا الحكم التلقائي للمحكمة بقفل المسطرة يجب أن يكون في إحدى الحالات التالية "طبقا لمقتضيات المادة 1359 من المدونة"[459].

- عدم وجود خصوم واجبة الأداء.
- توفر أمين التفليسة على المبالغ الكافية لتغطية ديون الدائنين.
- استحالة الاستمرار في القيام بعمليات التصفية القضائية لعدم كفاية الأصول.

يعتقد بض الفقهاء أن هذا القفل مؤقت تستدعيه ضرورات العمال وظروف المؤسسة، وعليه يحق لكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة استئناف عمليات التصفية من جديد، عندما يقدم أسباب مشروعة

---

457 " ـ إذا كان ثمن البيع أقل من مبلغ الدين المضمون، يرتب الدائن على أنه عاد بصدد الأموال الأخرى وفيما بقي مستحقا"

458 " يضع أمين التفليسة خلال الستة أشهر تقريرا عن حالة تصفية الممتلكات ويودع هذا التقرير بكتابة الضبط ويبلغ نصه إلى جميع الدائنين وإلى المراقبين أو من تم تعيينه منهم وكذلك المدين ما لم يعفه القاضي المنتدب من هذا الإبلاغ.
يطلع أمين التفليسة المدين على عمليات التصفية تدريجيا بحسب إنجازها

459 " ـ يمكن للمحكمة أن تقضي في أي وقت ولو تلقائيا بختم التصفية القضائية بعد استدعاء رئيس المؤسسة وبناء على تقرير القاضي المنتدب وذلك في الأحوال التالية:
- إذا لم تعد ثمة خصوم واجبة الأداء أو توفر أمين التفليسة على المبالغ الكافية لتغطية ديون الدائنين؛
- إذا استحال الاستمرار في القيام بعمليات التصفية القضائية لعدم كفاية الأصول

ومبررات مقنعة، ويكون هذا الاستئناف بناء على حكم معلل تصدره المحكمة ويخضع لكافة طرق الطعن[460]، كما يخضع لنفس إجراءات الشهر المطبقة على حكم فتح مسطرة التصفية القضائية .

تترتب على الحكم بقفل المسطرة آثار هامة وجوهرية هي:

أ- انتهاء مهمة أجهزة المسطرة.

ب- زوال اندثار غل اليد، بمعنى أن المدين يسترجع حقه في الإدارة والتصرف والتقاضي دون قيد أو شرط، إلا إذا كان المدين في مواجهة الحكم بسقوط الأهلية، ففي هذه الحالة لا يسترجع حقه في الإدارة والتسيير أو المراقبة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لكل مؤسسة تجارية أو حرفية، ولكل شخص معنوي ذي نشاط اقتصادي "عملا بأحكام المادة 1441 من المدونة"[461]، إلا بعد رد الاعتبار.

ج . استرجاع الدعاوي الفردية : يعتبر استرجاع الدعاوي الفردية في حالة عدم كفاية الأصول - وهي الحالة الوحيدة التي يتم فيها استرجاع الدعاوي الفردية - من الإشكالات التي شغلت الفقه والقضاء، واستقر الرأي فيهما على حق الدائنين في استرجاع إقامة الدعاوي الفردية ضد المدين، وذلك من أجل حمايتهم من تقصير وتقاعس أمين التفليسة، ولإعطائهم فرصة المطالبة بالإكراه البدني "المواد من 421-439 كمن ق. إ.م.ت.إ"على شخص المدين، بغية إجباره على البحث الجدي عن الأموال الضرورية لاستيفاء الديون.

اعتمد المشرع الموريتاني عدم كفاية الأصول من أسباب قفل الأصول استحالة الاستمرار في القيام بعمليات التصفية القضائية، لكنه فضل السكوت في النص صراحة على حق الدائنين في استرجاع دعاويهم الفردية في هذه الحالة، وهو ما يعني تركه الموضوع للفقه والقضاء إن وجدا، أو الفقه والقضاء المقارن وهو الخيار الممكن بطبيعة الحال لغياب فقه أو اجتهاد قضائي وطني، وفي هذا فإن بعض الفقهاء يرجحون القاعدة التي تجعل الدائن يسترجع دعاويه الفردية[462] وذلك للأسباب التالية:

- عدم وجود نص صريح يحول بين الدائن واسترجاع الدعاوي الفردية .
- استرجاع الدائنين لدعاويهم الفردية فيه مستوى من التوازن بين المدين والدائنين حيث منح المدين الحق في استرجاع الإدارة والتصرف والتقاضي بعد قفل التصفية ما لم يكن محكوما عليه بسقوط الأهلية, ومن الإنصاف أن يمنح الدائنون الحق في استرجاع دعاويهم الفردية عند قفل المسطرة بسبب عدم كافية الأصول.
- ضيق نطاق وقف المتابعات الفردية نسبيا في المدونة التجارية الموريتانية: حيث قضت ترتيبات الأحكام المتعلقة بوقف المتابعات الفردية في المادة 1381 بأن حكم فتح المسطرة يعلق كل دعاوي قضائية يقيمها كل دائن من الدائنين أصحاب الديون الناشئة قبل الحكم والرامية إلى الحكم على المدين بأداء مبلغ من المال، فسخ عقد لعدم أداء مبلغ من المال، كما يوقف الحكم ويعلق كل إجراء للتنفيذ يقيمه هؤلاء على المنقولات أو العقارات ..... الخ، أما الدعاوي القضائية وطرق التنفيذ التي لم تتناولها مقتضيات المادة 1381 السابقة فتستمر بعد إدخال أمين التفليسة في الدعوى أو بعد مواصلتها بمبادرة منه.

---

460 - أحمد شكري السباعي: الوسيط في مساطر الوقاية, مرجع سابق, ص 148

461 " يترتب على سقوط الأهلية التجارية منع الإدارة أو المديرية أو التسيير أو المراقبة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لكل مؤسسة تجارية أو حرفية ولكل شخص معنوي ذي نشاط اقتصادي"

462 - أحمد شكري السباعي, الوسيط في مساطر المعالجة, مرجع سابق, ص 152

نعتقد أن هذه الأسباب المستعرضة سابقا، هي التي دفعت المشرع الموريتاني للسكوت في هذه الحالة والإحجام عن النص عليها صراحة، و إتاحة الفرصة لاعتماد الرأي الراجح في الفقه والقضاء المقارن، مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالإكراه البدني.

يختتم أمين التفليسة مهمته بتقرير يوضح مختلف الحسابات المرتبطة بالتصفية القضائية، دون أن يذكر الجهة التي يسلم لها هذا التقرير، لكن من البديهي أنه يسلم للقاضي المنتدب، الذي يسلمه هو الآخر، بعد المصادقة على فحواه إلى المحكمة.

قائمة المراجع

أولا – النصوص القانونية:

1. القانون رقم 126/89 بتاريخ 14/9/ 1989 المتضمن قانون الالتزامات والعقود الموريتاني، المعدل بالقانون رقم 31/2001 بتاريخ 7/9/ 2001 .
2. القانون رقم 2000/05 بتاريخ 18 يناير 2000، المعدل المتضمن مدونة التجارة الموريتانية.

ثانيا - الكتب

3. محمد كرام : الوجيز في مساطر صعوبات المقاولة فى التشريع المغربي، الجزء الأول الطبعة الأولى 2010، المطبعة والوراقة الوطنية الحي المحمدي- مراكش.
4. عبد الواحد الصفورى : التوقف عن الدفع بين الفقه والقانون والقضاء، الطبعة الأولى، مطبعة ابن سينا، الدار البيضاء 2008.
5. أحمد شكري السباعي : الوسيط في مساطر الوقاية من الصعوبات التي تعترض المقاولة ومساطر معالجتها، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، المغرب 2000 م.
6. أحمد لفروجي : التوقف عن الدفع في قانون صعوبات المقاولة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء طبعة 2005 الإيداع القانوني 2005/1215.
7. عبد الحميد الشواربي : كتاب الإفلاس، منشأة المعارف بالإسكندرية
8. إلياس ناصيف : الكامل في قانون التجارة، ج4، الطبعة الأولى 1987
9. عزيز العكيلي : شرح القانون التجاري، ج3، أحكام الإفلاس والصلح الواقي دراسة مقارنة، المكتبة القانونية
10. د. إلياس ناصيف : الموسوعة التجارية الشاملة، الإفلاس، عويدات للطباعة والنشر, ط 1999
11. د.محسن شفيق: الوسيط في القانون التجاري، ج3، عمليات البنوك – الإفلاس، مكتبة النهضة المصرية، ط3، 1957.
12. ابن جزي : القوانين الفقهية، طبعة جديدة منقحة ومصححة، دا الفكر بيروت ، بدون تاريخ
13. عباس حلمي: الافلاس والتسوية القضائية، سلسلة دروس العلوم القانونية

خامسا. الأحكام القضائية الموريتانية

15. الحكم رقم 2008/01، عن المحكمة التجارية بنواكشوط بتاريخ 2008/01/17، منشور في الجريدة الرسمية، عدد 1224 بتاريخ 30سبتمبر2010.
16. الحكم رقم 2011/83 ، المحكمة التجارية بولاية نواكشوط بتاريخ 2012/05/16.
17. الحكم رقم 2012/25 ، عن المحكمة التجارية بنواكشوط بتاريخ 2012/03/08

18. الحكم رقم 2012/26، المحكمة التجارية بنواكشوط بتاريخ 2012/03/08، الجريدة الرسمية 1284 بتاريخ 30 مارس 2013.

The maturities of debts do not become due in preventive and judicial reorganization proceedings, particularly during the continuation phase, in which the court records the payment periods and reductions granted by creditors during the consultation process.

However, these payment periods become immediately due in the case of total transfer, pursuant to Article 1338, paragraph 2. The same rule applies when judicial liquidation proceedings are opened, as expressly provided by the provisions of Article 1350 of the Commercial Code.[1]

The justification given for this rule is that the granting of a payment period is based on the creditors' confidence in the debtor. Once the debtor becomes subject to liquidation, the basis upon which such confidence was established collapses.

Moreover, the need to expedite liquidation constitutes an objective justification for the acceleration of debt maturities, since maintaining such payment periods would hinder the liquidation process and expose interests to risk.

The acceleration of debt maturities is one of the rules of bankruptcy that has been discussed and recognized by scholars of Islamic jurisprudence.[2]

Opinions have differed regarding the legal basis on which the rule of acceleration of debt maturities is founded. Some consider it to be based on the necessity of expediting the collective liquidation of the bankrupt debtor's assets. Others consider it to result from the collapse of confidence in the debtor. Some view it as a means of achieving equality among creditors, while others base it on the disappearance of the purpose for which the payment period was granted and the absence of any interest in maintaining it (First Section).

Likewise, realizing the assets, determining the extent of the enterprise's financial estate, and proceeding with the payment of debts to their rightful creditors constitute the essence and ultimate purpose of judicial liquidation, thereby signaling the beginning of

" [1]The judgment ordering the opening of judicial liquidation proceedings shall result in the immediate maturity of debts that have not yet fallen due".

[2]Abu al-Walid Muhammad ibn Rushd al-Qurtubi, known as Ibn Rushd the Grandson, Bidayat al-Mujtahid wa Nihayat al-Muqtasid, Dar al-Hadith, Cairo, 2004, p. 69. See also Ibn Juzayy, Al-Qawanin al-Fiqhiyya, new revised and corrected edition, Dar al-Fikr, Beirut, undated, p. 273.

the procedures for closing the chapter of the enterprise and its disappearance from the commercial and financial landscape -Second Section.

الدكتور عبد القادر يوسف شامخ
أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية
بجامعة نواكشوط

خصخصة المرافق العمومية وانعكاساتها على ضمانات المنتفعين: دراسة تحليلية مقارنة

The Privatisation of Public Utilities and its Implications for User Protections: A Comparative Analytical Study

ملخص:

تعد خصخصة المر افق العمومية من أهم التحولات التي عرفها القانون الإداري والاقتصاد العام في العقود الأخيرة، حيث انتقلت بعض الدول من نموذج الدولة المتدخلة التي تحتكر إنشاء وتسيير معظم المر افق العامة، إلى نماذج جديدة تقوم على إشراك القطاع الخاص في التمويل أو الإدارة أو الاستغلال، أو نقل ملكية بعض المؤسسات العمومية إلى الخواص، أو اعتماد عقود الامتياز والتفويض والشر اكة بين القطاعين العام والخاص. وقد ارتبط هذا التحول بمبررات متعددة، منها تخفيف العبء المالي عن الدولة، وتحسين الكفاءة، وجلب الاستثمار، وتطوير جودة الخدمات، وإدخال منطق التدبير الحديث في المر افق العمومية.

غير أن الخوصصة، رغم ما قد تحمله من مز ايا اقتصادية وإدارية، تثير إشكالات قانونية واجتماعية عميقة، خاصة فيما يتعلق بضمانات المنتفعين من المرفق العمومي. فالمرفق العام لا يخضع لمنطق الربح وحده، بل يقوم على مبادئ قانونية أصيلة، في مقدمتها الاستمرارية، والمساواة، والقابلية للتكيف، والجودة، والتعريفة العادلة، والرقابة، وحماية الفئات الضعيفة. ومن ثم فإن دخول القطاع الخاص إلى مجال المر افق العمومية لا ينبغي أن يؤدي إلى تراجع هذه المبادئ أو تحويل المنتفع من صاحب حق في خدمة عامة إلى مجرد زبون في سوق تجارية.

يناقش هذا البحث مفهوم الخوصصة وصورها القانونية، و آثارها على طبيعة المرفق العمومي، و انعكاساتها على ضمانات المنتفعين. كما يعتمد مقاربة تحليلية مقارنة تستحضر بعض التجارب والنماذج، خاصة في القانون الفرنسي والعربي والمغاربي، وتخلص إلى أن الخوصصة لا تكون مشروعة وفعالة إلا إذا ظلت محكومة بفلسفة المرفق العام، وخضعت لرقابة الدولة والقضاء، وضمنت حقوق المنتفعين في الولوج والمساواة والجودة والاستمرارية والشفافية.

الكلمات المفتاحية :الخوصصة؛ الخصخصة؛ المر افق العمومية؛ المنتفعون؛ المرفق العام؛ تفويض المرفق العام؛ الشر اكة بين القطاعين العام والخاص؛ المساواة؛ الاستمرارية؛ الرقابة الإدارية.

Article Summary

The privatization of public utilities is one of the most significant transformations in administrative law and public economics in recent decades. Some countries have moved from a state-led model, where the state monopolizes the establishment and operation of most

public utilities, to new models based on private sector involvement in financing, management, or operation. This includes transferring ownership of some public institutions to private entities, or adopting concession, delegation, and public-private partnership contracts. This shift has been driven by various justifications, including reducing the financial burden on the state, improving efficiency, attracting investment, enhancing service quality, and introducing modern management practices to public utilities.

However, despite its potential economic and administrative advantages, privatization raises profound legal and social issues, particularly concerning guarantees for beneficiaries of public utilities. Public utilities are not governed solely by profit logic, but are based on fundamental legal principles, foremost among them continuity, equality, adaptability, quality, fair pricing, oversight, and the protection of vulnerable groups. Therefore, the entry of the private sector into the field of public utilities should not lead to a decline in these principles or transform the beneficiary from a rightful recipient of a public service into a mere customer in a commercial market.

This research discusses the concept of privatization and its legal forms, its effects on the nature of public utilities, and its implications for beneficiary guarantees. It also adopts a comparative analytical approach, drawing on several experiences and models, particularly in French, Arab, and Maghrebi law. The research concludes that privatization is only legitimate and effective if it remains governed by the philosophy of public service, is subject to state and judicial oversight, and guarantees beneficiaries' rights to access, equality, quality, continuity, and transparency.

المقدمة؛

شهدت الدولة الحديثة تحولات عميقة في طبيعة تدخلها الاقتصادي والاجتماعي. فبعد مرحلة الدولة الحارسة التي اكتفت بوظائف الأمن والدفاع والقضاء، جاءت مرحلة الدولة المتدخلة أو دولة الرعاية، حيث اتسع نطاق المر افق العمومية ليشمل التعليم والصحة والنقل والطاقة والماء والكهرباء والاتصالات والحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات الأساسية. وقد ارتبط هذا التوسع بفكرة أن الدولة مسؤولة عن إشباع الحاجات الجماعية وضمان حد أدنى من العدالة الاجتماعية.

غير أن هذا النموذج عرف منذ نهاية القرن العشرين مراجعات واسعة بفعل الأزمات المالية، وتراجع قدرة الدولة على تمويل بعض القطاعات، وصعود الفكر الليبرالي، وتنامي الحاجة إلى الاستثمار والخبرة التقنية، وظهور اتجاهات جديدة تدعو إلى إعادة تعريف دور الدولة. فلم تعد الدولة، في كثير من الأنظمة، هي المتدخل الوحيد في إدارة المر افق العمومية، بل أصبحت تلجأ إلى صيغ متعددة لإشراك القطاع الخاص، سواء من خلال الخوصصة الكاملة، أو التفويت الجزئي، أو عقود الامتياز، أو التدبير المفوض، أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو فتح بعض القطاعات للمنافسة.

وقد ارتبطت هذه التحولات بمصطلحين متقاربين هما :الخصخصة والخوصصة .ويستعمل المصطلحان غالبًا للدلالة على نقل ملكية أو إدارة أو استغلال نشاط أو مؤسسة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. غير أن الاستعمال المغاربي يميل إلى عبارة "الخوصصة"، بينما شاع في بعض البيئات العربية استعمال "الخصخصة". ومهما يكن الاصطلاح، فإن جوهر الظاهرة يتمثل في تراجع الإدارة المباشرة للدولة لبعض الأنشطة، وإشراك الخواص في تقديم خدمات ذات طابع عام.

وتثير الخوصصة نقاشًا معقدًا؛ فهي من جهة قد تبدو وسيلة لتحديث المرافق العمومية، وتحسين الجودة، وتخفيف الضغط على الميزانية، وجلب التكنولوجيا والاستثمار، وتقليص البيروقراطية. لكنها من جهة أخرى قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، أو تراجع الولوج العادل إلى الخدمة، أو إضعاف الرقابة العمومية، أو تهميش الفئات غير القادرة على الدفع، أو تحويل المرفق العام إلى نشاط تجاري محكوم بالربحية أكثر من المصلحة العامة.

ومن هنا تظهر أهمية البحث في انعكاسات الخوصصة على ضمانات المنتفعين .فالمنتفع بالمرفق العمومي ليس مجرد مستهلك عادي، لأن علاقته بالمرفق لا تقوم فقط على عقد تجاري، بل تقوم على حق في خدمة عامة منظمة بمبادئ القانون الإداري. فإذا تغيرت الجهة المسيرة للمرفق، أو دخل القطاع الخاص في تمويله أو استغلاله، فإن السؤال الجوهري يصبح: هل تبقى ضمانات المنتفع قائمة؟ هل يظل له حق في المساواة؟ هل تظل الخدمة مستمرة؟ هل تخضع التعريفة لضوابط؟ هل يمكنه الطعن أو التظلم؟ هل تظل الدولة مسؤولة؟ وهل يستطيع القضاء مراقبة المرفق بعد خوصصته أو تفويضه؟

إن الخطورة القانونية في الخوصصة لا تكمن في إشراك القطاع الخاص في حد ذاته، بل في احتمال اختلال التوازن بين منطق الخدمة العامة ومنطق الربح. فالمرفق العمومي، بحكم طبيعته، يستهدف إشباع حاجة عامة. أما الفاعل الخاص، بحكم طبيعته الاقتصادية، يسعى إلى الربح والمردودية. ولا تعارض ضروريًا بين الأمرين إذا أحسن التنظيم والرقابة، لكن التعارض يظهر حين تغيب الضوابط أو تضعف الدولة أو تصاغ العقود بطريقة لا تحمي المنتفعين.

وتتجدد أهمية الموضوع في السياق المعاصر بسبب توسع صيغ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية التحتية، والماء، والكهرباء، والنقل، والاتصالات، والصحة، والتعليم، والنفايات، والموانئ، والمطارات. فهذه المجالات لا تمس الاقتصاد فقط، بل تمس الحياة اليومية للناس. ولذلك فإن أي تغيير في طريقة إدارتها ينعكس مباشرة على حقوق المنتفعين ومستوى العدالة الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، تتحدد إشكالية البحث في السؤال الآتي:

إلى أي حد تؤثر خصخصة أو خوصصة المرافق العمومية على ضمانات المنتفعين، وكيف يمكن التوفيق بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية ومبادئ المرفق العام؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية عدة:

1. ما المقصود بخوصصة المرافق العمومية؟ وما الفرق بينها وبين التفويض والشراكة والتدبير الخاص؟
2. ما المبررات الاقتصادية والإدارية التي تدفع الدولة إلى الخوصصة؟
3. ما أثر الخوصصة على الطبيعة القانونية للمرفق العمومي؟
4. هل يؤدي انتقال التسيير إلى الخواص إلى تراجع مبادئ الاستمرارية والمساواة والقابلية للتكيف؟

5. ما الضمانات القانونية التي يجب أن يتمتع بها المنتفعون في المرفق المخوصص أو المفوض؟
6. ما دور الدولة في الرقابة على المر افق التي تسيرها جهات خاصة؟
7. ما دور القضاء الإداري في حماية المنتفعين؟
8. ما الشروط اللازمة لخوصصة متوازنة لا تفرغ المرفق العمومي من طبيعته؟

وينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى :أن خوصصة المرفق العمومي لا تلغي طبيعته كمرفق عام متى ظل يستهدف إشباع حاجة عامة وتحت رقابة السلطة العامة.

الفرضية الثانية :أن ضمانات المنتفعين لا ترتبط فقط بصفة الجهة المسيرة، بل بطبيعة الخدمة وبقاء مبادئ المرفق العام قائمة.

الفرضية الثالثة :أن الخوصصة غير المؤطرة قد تؤدي إلى إضعاف المساواة والاستمرارية والجودة، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة.

الفرضية الر ابعة :أن نجاح الخوصصة يتوقف على قوة التنظيم والرقابة والشفافية وفعالية القضاء، لا على نقل التسيير إلى القطاع الخاص وحده.

أما المنهج المعتمد فهو منهج تحليلي مقارن. فهو تحليلي من حيث دراسة مفهوم الخوصصة وصورها و آثارها على ضمانات المنتفعين، ومقارن من حيث استحضاربعض التجارب القانونية، خاصة في فرنسا وبعض الدول العربية والمغاربية، مع الاستئناس بالأطر الدولية المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وحوكمة المؤسسات العمومية.

وسيعالج البحث الموضوع من خلال ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي والقانوني لخوصصة المر افق العمومية.

المبحث الثاني :انعكاسات الخوصصة على مبادئ المرفق العمومي وضمانات المنتفعين.

المبحث الثالث :آليات حماية المنتفعين في المر افق المخوصصة أو المفوضة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لخوصصة المر افق العمومية

المطلب الأول: مفهوم الخصخصة أو الخوصصة

يقصد بالخصخصة أو الخوصصة، في معناها العام، نقل ملكية أو إدارة أو استغلال نشاط أو مؤسسة أو خدمة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كليًا أو جزئيًا، وفق صيغ قانونية و اقتصادية مختلفة.1

وقد تكون الخوصصة ضيقة، حين تعني بيع مؤسسة عمومية أو جزء من رأسمالها إلى الخواص، وقد تكون واسعة حين تشمل تفويض تسيير مرفق عام إلى شركة خاصة، أو فتح قطاع معين للمنافسة، أو إقامة شراكة طويلة الأمد بين الدولة والقطاع الخاص لإنجاز مرفق أو استغلاله.

ومن المهم في القانون الإداري عدم اختزال الخوصصة في البيع فقط. فالدولة قد لا تبيع المرفق ولا تتخلى عن ملكيته، لكنها تمنح استغلاله لشخص خاص لمدة معينة. وقد تبقى البنية الأساسية مملوكة للدولة، بينما يتولى الخاص التشغيل والصيانة والتحصيل. وقد تمول شركة خاصة مشروعًا عامًا ثم تستغله لاسترداد استثمارها قبل إعادته للدولة. وهذه كلها صور تؤدي إلى دخول الخاص في مجال المرفق العمومي، وتثير السؤال نفسه: ما مصير ضمانات المنتفعين؟

ويجب كذلك التمييز بين الخوصصة بوصفها سياسة اقتصادية، والخوصصة بوصفها تقنية قانونية. فمن الناحية السياسية والاقتصادية، ترتبط الخوصصة بخيارات الدولة في إدارة الاقتصاد. أما من الناحية القانونية، فهي تطرح أسئلة حول العقود، والرقابة، والمسؤولية، والتعريفة، والمساواة، واستمرارية الخدمة.

المطلب الثاني: الخوصصة والتفويض والشراكة: تمييز ضروري

توجد عدة صيغ لإشراك القطاع الخاص في المرافق العمومية، ولا ينبغي الخلط بينها.

أولًا: الخوصصة الكاملة.وتعني نقل ملكية مؤسسة أو نشاط من الدولة إلى القطاع الخاص. هنا يتراجع حضور الدولة كمالك أو مسير مباشر، لكنها قد تبقى كمنظم أو مراقب، خاصة إذا تعلق النشاط بخدمة ذات أهمية عامة.

ثانيًا: الخوصصة الجزئية.وفيها تبيع الدولة جزءًا من رأسمال مؤسسة عمومية، مع احتفاظها بجزء من الملكية أو بحقوق رقابية معينة.

ثالثًا: تفويض المرفق العام.وفيه تعهد السلطة العامة إلى شخص خاص بتسيير مرفق عمومي لمدة محددة، مقابل أجر أو حق في تحصيل رسوم من المنتفعين، مع بقاء المرفق خاضعًا لمبادئ الخدمة العامة ورقابة الإدارة. 2

رابعًا: الامتياز.وهو صورة تقليدية من صور تفويض المرفق العام، يتولى فيها الملتزم إنشاء المرفق أو استغلاله على نفقته ومسؤوليته، ويتقاضى مقابله غالبًا من المنتفعين.

خامسًا: الشراكة بين القطاعين العام والخاص.وهي صيغة تعاقدية طويلة الأمد بين سلطة عامة وفاعل خاص، يتولى فيها الخاص تمويل أو تصميم أو بناء أو تشغيل أو صيانة بنية أو خدمة عامة، مع توزيع للمخاطر والالتزامات وفق العقد. 3

سادسًا: التدبير المفوض.وهو مصطلح شائع في بعض القوانين المغاربية، ويقصد به إسناد تدبير مرفق عام إلى شخص عام أو خاص، مع بقاء السلطة المفوضة مسؤولة عن مراقبة جودة الخدمة.

هذه الصيغ تختلف من حيث نقل الملكية، ومدة العقد، وطريقة التمويل، ومصدر عائدات المستثمر، ودرجة الرقابة. لكنها تلتقي في كونها تنقل جانبًا من تدبير المرفق إلى غير الإدارة المباشرة، ولذلك تحتاج إلى ضمانات لحماية المنتفعين.

المطلب الثالث: دوافع خوصصة المرافق العمومية

تتعدد دوافع الدولة إلى خوصصة بعض المرافق أو إشراك القطاع الخاص فيها.

أولًا: الدافع المالي.قد تلجأ الدولة إلى الخوصصة لتخفيف العبء على الميزانية، أو للحصول على موارد من بيع بعض الأصول، أو لتمويل مشاريع لا تستطيع تحمل تكلفتها وحدها.

ثانيًا: الدافع الإداري.تسعى الدولة أحيانًا إلى تجاوز بطء الإدارة وضعف الكفاءة وسوء التسيير، من خلال إدخال خبرة القطاع الخاص وأساليب التدبير الحديثة.

ثالثًا: الدافع التقني.بعض المرافق تحتاج إلى تكنولوجيا عالية أو معرفة متخصصة، كما في الاتصالات والطاقة والنقل والموانئ والمطارات.

رابعًا: الدافع الاستثماري.تحتاج مشاريع البنية التحتية الكبرى إلى تمويل طويل الأمد، وقد تشكل الشراكة مع القطاع الخاص وسيلة لتعبئة رأس المال.

خامسًا: الدافع التنافسي.قد تهدف الدولة إلى فتح بعض القطاعات للمنافسة لتحسين الجودة وخفض الكلفة.

غير أن هذه الدو افع لا تكفي وحدها لتبرير الخوصصة. فالقرار يجب أن يخضع لتقييم دقيق: هل القطاع الخاص سيقدم خدمة أفضل؟ هل ستبقى التعريفة عادلة؟ هل توجد رقابة فعالة؟ هل سيستفيد المنتفعون أم سيتحملون كلفة الإصلاح؟ وهل توجد حماية للفئات الضعيفة؟

المطلب الر ابع: المرفق العمومي بين منطق الخدمة ومنطق السوق

تكمن صعوبة خوصصة المر افق العمومية في التوتر بين منطقين: منطق الخدمة العامة ومنطق السوق.

منطق الخدمة العامة يقوم على إشباع حاجة جماعية، وعلى مبادئ الاستمرارية والمساواة والجودة والقدرة على الولوج. أما منطق السوق فيقوم على الربح والمنافسة والمردودية وتقليل الكلفة.

ولا يعني هذا أن القطاع الخاص لا يستطيع تقديم خدمة عامة، ولا أن الإدارة العامة تقدم دائمًا خدمة جيدة. لكن يعني أن إدخال الخاص إلى المرفق العام يستدعي ضو ابط قوية، لأن الفاعل الخاص قد يميل إلى:

1. رفع التعريفة لزيادة الأرباح.
2. التركيز على المناطق المربحة وإهمال المناطق الفقيرة.
3. تقليل الكلفة على حساب الجودة.
4. تجنب الاستثمارات غير المربحة.
5. فرض شروط تعاقدية ثقيلة على المنتفعين.
6. مقاومة الرقابة أو الشفافية بحجة السر التجاري.

ولهذا فإن السؤال ليس: هل الخوصصة جيدة أم سيئة بصورة مطلقة؟ بل: ما نوع الخوصصة؟ وفي أي قطاع؟ وبأي عقد؟ وتحت أي رقابة؟ وبأي ضمانات للمنتفعين؟

المطلب الخامس: أثر الخوصصة على الطبيعة القانونية للمرفق

من المبادئ المهمة أن خوصصة تسيير المرفق لا تعني بالضرورة زوال طبيعته كمرفق عام. فإذا ظل النشاط يستهدف إشباع حاجة عامة، وتم تحت إشراف الدولة أو الجماعة العامة، وخضع لمبادئ الخدمة العامة، فإنه يبقى مرفقًا عموميًا ولو سيره شخص خاص. 4

وهنا يجب التمييز بين أمرين:

أولًا: خوصصة المؤسسة أو طريقة التسيير.قد تنتقل الإدارة اليومية إلى شركة خاصة.

ثانيًا: بقاء المهمة ذات طبيعة عامة.إذا كانت الخدمة مرتبطة بحاجة عامة وتحت رقابة الإدارة، فإن مبادئ المرفق العام تظل قائمة.

وبذلك فإن المنتفع لا يفقد ضماناته لمجرد أن الموظف العمومي استبدل بعامل في شركة خاصة، أو أن الإدارة المباشرة استبدلت بعقد امتياز. فالمنتفع يتعامل مع خدمة عامة، ويجب أن يحظى بضمانات الخدمة العامة.

وهذا ما يميز المرفق العام عن النشاط التجاري العادي. ففي النشاط التجاري البحت، تحكم العلاقة قواعد السوق والعقد. أما في المرفق العام المخوصص أو المفوض، فإن العلاقة تخضع لمزيج من القانون الإداري والقانون الخاص، وتظل السلطة العامة مسؤولة عن ضمان المصلحة العامة.

المطلب السادس: الخوصصة في التجارب المقارنة

عرفت فرنسا صورًا متعددة من إسناد المر افق العامة إلى الخواص، خاصة من خلال الامتيازوتفويض المرفق العام. وقد ظل القضاء الإداري الفرنسي يؤكد أن الشخص الخاص المسير لمرفق عام يخضع في أداء هذه المهمة لمبادئ المرفق العام، خاصة الاستمرارية والمساواة والقابلية للتكيف. 5

وفي الدول المغاربية والعربية، ظهرت الخوصصة والتدبير المفوض والشراكات في قطاعات مثل الماء والكهرباء والنقل والنظافة والاتصالات والمو انئ. وقد ارتبط ذلك غالبًا بإصلاحات اقتصادية وتوجهات دولية وحاجة إلى الاستثمار. لكن التجربة العملية كشفت عن صعوبات، منها ارتفاع التعريفات، وضعف الشفافية، وتوتر العلاقة بين الجماعات المفوضة والشركات، واحتجاجات المنتفعين في بعض الحالات.

وتبين المقارنة أن نجاح الخوصصة لا يتوقف على نقل الخدمة إلى الخاص، بل على قوة العقد والرقابة والشفافية وفعالية هيئة التنظيم وقدرة القضاء على حماية المنتفعين.

المبحث الثاني: انعكاسات الخوصصة على مبادئ المرفق العمومي وضمانات المنتفعين

المطلب الأول: المنتفع بالمرفق بين صفة المواطن وصفة المستهلك

من أهم آثار الخوصصة أنها قد تغير نظرة الجهة المسيرة إلى المنتفع. ففي المرفق التقليدي، ينظر إلى المنتفع باعتباره مواطنًا أو مرتفقًا له حق في الخدمة العامة. أما في المرفق المخوصص، فقد يميل المسير الخاص إلى النظر إليه باعتباره زبونًا أو مستهلكًا يدفع مقابل الخدمة.

وهذا التحول ليس مجرد مسألة لغوية، بل له أثر قانوني واجتماعي. فالمرتفق يتمتع بضمانات مستمدة من القانون العام، مثل المساواة والاستمرارية والحق في التظلم. أما الزبون في السوق فيخضع غالبًا لشروط التعاقد والقدرة على الدفع.

والخطر أن يؤدي منطق الزبونية إلى إضعاف فكرة الخدمة العامة. فإذا أصبحت الخدمة متاحة فقط لمن يستطيع الدفع، أو إذا أُهملت المناطق غير المربحة، أو إذا ضعفت آليات الشكوى، فإن المرفق يفقد جزءًا من طبيعته العمومية.

لذلك ينبغي الحفاظ على صفة المنتفع باعتباره صاحب حق في خدمة عامة، ولو كان مقدم الخدمة شركة خاصة. فالخوصصة لا ينبغي أن تحول المرفق إلى سلعة خالصة.

المطلب الثاني: أثر الخوصصة على مبدأ الاستمرارية

يعد مبدأ الاستمرارية من أهم مبادئ المرفق العمومي. ويعني أن الخدمة العامة يجب أن تقدم بانتظام واطراد، لأن حاجات الجمهور لا تحتمل الانقطاع غير المبرر. 6

وقد تؤثر الخوصصة على هذا المبدأ من جهتين متقابلتين:

من جهة أولى، قد تعزز الاستمرارية إذا أدى دخول القطاع الخاص إلى تحسين الصيانة، وتوفير التمويل، وتحديث المعدات، وتقليل الأعطال.

ومن جهة ثانية، قد تهدد الاستمرارية إذا واجه المسير الخاص صعوبات مالية، أو إذا نشأ نزاع بينه وبين السلطة المفوضة، أو إذا انسحب من العقد، أو إذا امتنع عن الاستثمار في المناطق غير المربحة، أو إذا ربط الخدمة الصارمة بالقدرة على الدفع.

ولذلك يجب أن يتضمن عقد الخوصصة أو التفويض التزامات واضحة بشأن الاستمرارية، منها:

1. تحديد الحد الأدنى للخدمة.

2. منع الانقطاع التعسفي.
3. وضع خطط للطوارئ.
4. إلزام المسير بالصيانة الدورية.
5. تمكين السلطة العامة من الحلول محل المسير عند الإخلال.
6. فرض عقوبات مالية عند انقطاع الخدمة.
7. حماية المنتفعين في حالات النزاع التعاقدي.

فالاستمرارية ليست التزامًا أخلاقيًا، بل يجب أن تكون التزامًا قانونيًا قابلًا للتنفيذ.

المطلب الثالث: أثر الخوصصة على مبدأ المساواة

يقتضي مبدأ المساواة أمام المرفق العمومي أن يعامل المنتفعون الموجودون في وضعيات متماثلة معاملة متماثلة، وألا يحرموا من الخدمة أو يتحملوا شروطًا مختلفة دون مبرر مشروع. 7

وقد تهدد الخوصصة هذا المبدأ إذا أدى منطق الربح إلى تفضيل المناطق الغنية أو الفئات القادرة على الدفع، أو إذا أصبحت التعريفة عائقًا أمام الفئات الضعيفة، أو إذا قدم المسير خدمات متفاوتة الجودة بين الأحياء والمناطق.

وتظهر مخاطر الإخلال بالمساواة في صور متعددة:

1. اختلاف جودة الخدمة بين المناطق المربحة وغير المربحة.
2. ارتفاع التعريفة بما يقصي الفقراء.
3. تفضيل المشتركين الكبار أو المؤسسات على الأسر الضعيفة.
4. فرض شروط تعاقدية معقدة.
5. ضعف خدمات الشكاوى في المناطق الهامشية.
6. عدم مراعاة ذوي الإعاقة أو كبار السن.

ومن ثم يجب أن تلزم عقود الخوصصة المسير الخاص باحترام مبدأ المساواة، وأن تحدد معايير واضحة للتغطية الجغرافية، والتعريفة الاجتماعية، وجودة الخدمة، وعدم التمييز.

المطلب الرابع: أثر الخوصصة على مبدأ القابلية للتكيف

يقصد بمبدأ القابلية للتكيف أو قابلية المرفق للتغيير أن المرفق العام يجب أن يتطور وفق حاجات الجمهور والمصلحة العامة. وهذا المبدأ مهم في المرافق المخوصصة، لأن العقد قد يكون طويل الأمد، بينما تتغير الحاجات والتكنولوجيا والظروف الاقتصادية.

والخطر أن يؤدي العقد مع المسير الخاص إلى تجميد المرفق أو جعل تعديله مكلفًا. فقد تلتزم الدولة بشروط طويلة الأمد، ثم تظهر حاجة لتوسيع الخدمة أو تعديل التعريفة أو إدخال تقنية جديدة، فيطالب المسير بتعويضات كبيرة بحجة التوازن المالي للعقد.

لذلك يجب أن تتضمن عقود الخوصصة آليات للتكيف، مثل:

1. مراجعة دورية للعقد.
2. مؤشرات أداء قابلة للتحديث.
3. بنود تسمح بتعديل الخدمة وفق المصلحة العامة.
4. ضمان التوازن المالي دون التضحية بحقوق المنتفعين.

5. إدخال الابتكار التقني.
6. آليات تسوية النزاعات دون تعطيل الخدمة.

فالقابلية للتكيف تضمن ألا يتحول العقد إلى قيد على تطور المرفق.

المطلب الخامس: أثر الخوصصة على التعريفة والقدرة على الدفع

تعد التعريفة من أكثر المسائل حساسية في خوصصة المر افق العمومية. فالفاعل الخاص يحتاج إلى استرداد استثماراته وتحقيق ربح، وقد يؤدي ذلك إلى رفع الأسعار. وإذا تعلق الأمر بمر افق أساسية مثل الماء أو الكهرباء أو النقل أو الصحة، فإن ارتفاع التعريفة قد يمس الحق في الولوج إلى الخدمة.

ومن ثم يجب ألا تترك التعريفة لمنطق السوق وحده، بل ينبغي أن تخضع لضو ابط قانونية وتنظيمية. ومن أهم هذه الضو ابط:

1. تحديد قواعد واضحة لحساب التعريفة.
2. مو افقة السلطة العامة على الزيادات.
3. اعتماد تعريفات اجتماعية للفئات الضعيفة.
4. منع الرسوم غير المعلنة.
5. ربط التعريفة بجودة الخدمة.
6. نشر الأسعار بوضوح.
7. تمكين المنتفعين من الاعتراض على الفو اتير.
8. مراجعة التعريفة دوريًا وفق معايير شفافة.

والتعريفة العادلة ليست بالضرورة التعريفة الأرخص دائمًا، بل هي التعريفة التي توازن بين استدامة المرفق وقدرة المنتفعين على الدفع.

المطلب السادس: أثر الخوصصة على جودة الخدمة

تعد جودة الخدمة من المبررات الأساسية للخوصصة. فكثيرًا ما يقال إن القطاع الخاص أكثر كفاءة وقدرة على تحسين الأداء. وقد يكون ذلك صحيحًا في بعض الحالات، خاصة إذا كانت هناك منافسة ورقابة ومؤشرات أداء.

لكن الجودة قد تتراجع إذا سعى المسير إلى تخفيض الكلفة على حساب الصيانة أو العمالة أو الاستثمار أو السلامة. وقد تتحسن الخدمة في المناطق المربحة فقط، بينما تبقى المناطق الهشة دون تحسن.

ولذلك يجب أن تكون الجودة محددة في العقد بمؤشرات قابلة للقياس، مثل:

1. مدة الانقطاع.
2. سرعة الاستجابة للشكاوى.
3. جودة الماء أو الكهرباء أو النقل.
4. مستوى الصيانة.
5. عدد الحوادث.
6. مستوى رضا المنتفعين.
7. آجال الربط بالخدمة.
8. شفافية الفو اتير.

9. توفر مراكز الاستقبال.
10. احترام معايير السلامة.

ولا يكفي أن تلتزم الشركة بتحسين الخدمة بعبارات عامة، بل يجب تحديد مؤشرات وجزاءات وتعويضات عند الإخلال.

المطلب السابع: أثر الخوصصة على الشفافية والمعلومة

قد تؤدي الخوصصة إلى تعقيد الشفافية، لأن المسير الخاص قد يحتج بالسر التجاري أو بسرية العقد أو البيانات المالية. لكن المرفق العمومي، ولو سيره خاص، يجب أن يظل خاضعًا لحد أدنى من الشفافية، لأن الأمر يتعلق بخدمة عامة تمس الجمهور.

وتشمل الشفافية المطلوبة:

1. نشر شروط الخدمة.
2. نشر التعريفات.
3. توضيح حقوق المنتفعين.
4. إتاحة طرق الشكاوى.
5. نشر مؤشرات الجودة.
6. إطلاع السلطة العامة على الحسابات.
7. نشر تقارير دورية عن تنفيذ العقد.
8. تمكين هيئات الرقابة من المعلومات.

ولا يجوز أن يكون السر التجاري سببًا في إخفاء ما يمس حقوق المنتفعين. فهناك فرق بين حماية أسرار تقنية أو تجارية مشروعة، وبين حجب المعلومات الضرورية للرقابة والمساءلة.

المطلب الثامن: أثر الخوصصة على المسؤولية

تثير الخوصصة سؤالًا دقيقًا حول المسؤولية: إذا تضرر المنتفع من سوء الخدمة، فمن المسؤول؟ الشركة الخاصة أم الإدارة أم كلاهما؟

من حيث الأصل، يتحمل المسير الخاص مسؤولية مباشرة عن أخطائه في التسيير. لكن السلطة العامة لا تختفي من المشهد، لأنها هي التي قررت تفويض المرفق، وهي التي تراقب العقد، وهي الضامنة للمصلحة العامة. لذلك يمكن أن تثور مسؤولية الإدارة إذا قصرت في الرقابة، أو اختارت مسيرًا غير مؤهل، أو صاغت عقدًا لا يحمي المنتفعين، أو امتنعت عن التدخل عند الإخلال الجسيم. 8

وتكمن المشكلة العملية في أن المنتفع قد يجد نفسه بين الشركة والإدارة، وكل طرف يدفع المسؤولية عن نفسه. لذلك يجب أن تكون قواعد المسؤولية واضحة، وأن يعرف المنتفع الجهة التي يتظلم أمامها، والجهة التي تعوضه عند الضرر.

المبحث الثالث: آليات حماية المنتفعين في المرافق المخوصصة أو المفوضة

المطلب الأول: استمرار خضوع المرفق لمبادئ الخدمة العامة

أول ضمانة لحماية المنتفعين هي التأكيد على أن خوصصة التسيير لا تلغي مبادئ المرفق العام. فإذا كان النشاط ما يزال مرفقًا عموميًا، فإن المسير الخاص يلتزم بمبادئ الاستمرارية والمساواة والقابلية للتكيف والجودة والحياد. 9

وينبغي أن يرد هذا الالتزام صراحة في عقد التفويض أو الخوصصة، وأن يترجم إلى التزامات دقيقة، لا إلى عبارات عامة. فالقول إن الشركة تلتزم بخدمة الجمهورلا يكفي، بل يجب تحديد:

1. من هم المنتفعون؟
2. ما مستوى الخدمة؟
3. ما آجال تقديمها؟
4. ما التعريفة؟
5. ما التزامات الصيانة؟
6. ما إجراءات الشكوى؟
7. ما العقوبات عند الإخلال؟
8. ما سلطة الإدارة في التدخل؟

فمبادئ المرفق العام يجب أن تتحول إلى بنود تعاقدية قابلة للتنفيذ والرقابة.

المطلب الثاني: دور الدولة كضامن لا كمتخلٍّ

الخوصصة لا تعني انسحاب الدولة، بل تغير دورها. فالدولة قد لا تدير المرفق مباشرة، لكنها تظل ضامنة للمصلحة العامة. وهذا الدور الضامن يتطلب قدرة قانونية وتقنية ومالية على الرقابة.

وتتمثل وظائف الدولة في المر افق المخوصصة في:

1. اختيار المسيروفق منافسة شفافة.
2. صياغة عقد يحمي المصلحة العامة.
3. مر اقبة جودة الخدمة.
4. ضبط التعريفة.
5. حماية الفئات الضعيفة.
6. التدخل عند الإخلال.
7. فرض العقوبات.
8. ضمان استمرارية الخدمة.
9. نشر المعلومات.
10. تقييم التجربة دوريًا.

فالخطر الأكبر في الخوصصة ليس وجود الخاص، بل ضعف الدولة المنظمة. فإذا كانت الدولة ضعيفة في التفاوض والرقابة، أصبح العقد أداة لحماية المستثمر أكثر من حماية المنتفع.

المطلب الثالث: التنظيم القطاعي وهيئات الضبط

في بعض القطاعات الحساسة، لا تكفي الرقابة الإدارية التقليدية، بل تحتاج الدولة إلى هيئات ضبط مستقلة أو متخصصة، كما في الكهرباء والاتصالات والماء والنقل. وتقوم هذه الهيئات بدور مهم في حماية المنتفعين وتنظيم العلاقة بين الدولة والشركات والجمهور. 10

ومن وظائف هيئات الضبط:

1. مر اقبة التعريفات.
2. ضمان المنافسة العادلة.

3. تلقي شكاوى المنتفعين.
4. مر اقبة جودة الخدمة.
5. فرض عقوبات على المسيرين.
6. إصدار تقارير دورية.
7. حماية الولوج الشامل.
8. الفصل في بعض النزاعات.

لكن هذه الهيئات لا تكون فعالة إلا إذا توفرت لها الاستقلالية والكفاءة والشفافية والموارد. أما إذا كانت ضعيفة أو خاضعة لضغط الشركات أو السلطة التنفيذية، فإنها لا تحمي المنتفعين بصورة كافية.

المطلب الر ابع: العقد كأداة لحماية المنتفعين

يعد العقد في المر افق المخوصصة أو المفوضة الأداة القانونية المركزية. ولذلك يجب أن يصاغ بعناية، لا فقط لحماية مصلحة الدولة والمستثمر، بل لحماية المنتفعين.

ومن أهم البنود التي يجب أن يتضمنها العقد:

1. تعريف واضح للخدمة.
2. مؤشرات الجودة.
3. التعريفة وقواعد تعديلها.
4. التزامات التغطية الجغر افية.
5. التعريفة الاجتماعية أو آليات دعم الفئات الضعيفة.
6. قواعد الشكاوى والتعويض.
7. التزامات الشفافية.
8. عقوبات الإخلال.
9. حق الإدارة في الرقابة.
10. حق الإدارة في استرداد المرفق عند الإخلال الجسيم.
11. آليات مراجعة العقد.
12. التزامات الاستثمار والصيانة.
13. ضمان استمرارية الخدمة.
14. قواعد نهاية العقد وإرجاع الأصول.

ويجب ألا تكون عقود الخوصصة سرية بالكامل، لأن المنتفعين معنيون بها. صحيح أن بعض التفاصيل المالية أو التقنية قد تحتاج إلى حماية، لكن الشروط التي تمس حقوق الجمهوريجب أن تكون معلنة.

المطلب الخامس: حماية المنتفعين من التعريفة المجحفة

من الضمانات الأساسية وضع نظام عادل للتعريفة. ويجب أن يراعي هذا النظام القدرة على الدفع، واستدامة المرفق، وحماية الفئات الضعيفة.

ويمكن تحقيق ذلك عبر:

1. تعريفة اجتماعية للاستهلاك الأساسي.
2. دعم موجه للفئات الضعيفة.

3. منع الزيادات المفاجئة.
4. ربط الزيادة بمؤشرات موضوعية.
5. إلزام الشركة بتبرير طلبات الزيادة.
6. منح هيئة الضبط أو الإدارة حق المو افقة المسبقة.
7. إتاحة الطعن في الفو اتير.
8. منع قطع الخدمة في حالات إنسانية إلا وفق ضمانات.

وتعد هذه الضمانات مهمة خاصة في المر افق الحيوية، لأن قطع الماء أو الكهرباء أو النقل عن فئة واسعة يمكن أن يمس الكرامة والحقوق الأساسية.

المطلب السادس: آليات التظلم والشكاوى

يجب أن يتمتع المنتفعون بحق فعال في الشكوى والتظلم. فالخدمة العامة، خاصة عندما تسيرها شركة خاصة، قد تنتج أخطاء في الفو اتير أو الربط أو الانقطاع أو جودة الخدمة. ولا يجوز أن يترك المنتفع دون مسار واضح.

ويجب أن تتضمن آلية الشكاوى:

1. نقاط استقبال واضحة.
2. آجالًا محددة للرد.
3. إمكانية تقديم الشكوى إلكترونيًا وحضوريًا.
4. تعليل الرد.
5. إمكانية الاستئناف أمام جهة مستقلة.
6. تعويضات عند الخطأ.
7. نشر إحصاءات الشكاوى.
8. مر اقبة الإدارة لمدى احترام هذه الآلية.

ومن المهم ألا تكون الشكوى أمام الشركة وحدها، لأن الشركة تكون طرفًا في النزاع. يجب أن توجد إمكانية للجوء إلى السلطة المفوضة أو هيئة ضبط أو وسيط إداري أو القضاء.

المطلب السابع: الرقابة القضائية

يلعب القضاء دورًا أساسيًا في حماية المنتفعين في المر افق المخوصصة. فالقرارات التي تتخذها السلطة العامة بشأن التفويض أو التعريفة أو الرقابة قد تكون قابلة للطعن أمام القضاء الإداري. كما أن بعض أعمال المسير الخاص قد تخضع لرقابة القضاء متى تعلقت بتنفيذ مرفق عام أو تضمنت امتيازات السلطة العامة. 11.

ويستطيع القضاء أن يحمي المنتفعين عبر:

1. إلغاء القرارات الإدارية غير المشروعة المتعلقة بالتفويض.
2. مر اقبة مشروعية التعريفات.
3. إلزام الإدارة بممارسة رقابتها.
4. التعويض عن الأضرار.
5. وقف القرارات التي تمس استمرارية الخدمة.

6. مراقبة احترام المساواة.
7. حماية المنتفعين من الشروط التعسفية.
8. الفصل في منازعات المسؤولية.

غير أن فعالية القضاء تتوقف على سهولة الولوج إليه، وسرعة البت، ووضوح الاختصاص بين القضاء الإداري والعادي، خاصة عندما يكون المسير شركة خاصة.

المطلب الثامن: حماية الفئات الضعيفة والحق في الولوج الشامل

من أهم اختبارات الخوصصة مدى قدرتها على حماية الفئات الضعيفة. فالمرفق العام لا يخدم فقط القادرين على الدفع، بل يجب أن يضمن حدًا أدنى من الخدمة للجميع، خاصة في المجالات الأساسية.

وتتحقق هذه الحماية عبر:

1. تعريفات اجتماعية.
2. دعم مباشر للفقراء.
3. منع الإقصاء الجغرافي.
4. إلزام المسير بخدمة المناطق غير المربحة.
5. مراعاة ذوي الإعاقة.
6. حماية كبار السن.
7. توفير خدمة أساسية لا يجوز قطعها إلا بضمانات.
8. تدخل الدولة لتمويل الخدمة غير المربحة.

فالولوج الشامل هو ما يميز المرفق العام عن السوق. وإذا غاب هذا الولوج، تحولت الخوصصة إلى أداة لتجزئة المجتمع بين من يستطيع شراء الخدمة ومن يعجز عنها.

المطلب التاسع: الشفافية والمشاركة المجتمعية

تحتاج الخوصصة إلى شفافية ومشاركة، لأن القرارات المتعلقة بالمرافق العامة تمس المجتمع كله. فلا ينبغي اتخاذ قرار خوصصة مرفق أساسي دون دراسة أثر، ودون نقاش عام، ودون بيان كلفة الخيار ومخاطره.

وتشمل الشفافية:

1. نشر دراسات الجدوى.
2. إعلان أسباب الخوصصة.
3. المنافسة العلنية في اختيار المتعهد.
4. نشر الشروط الأساسية للعقد.
5. نشر تقارير الأداء.
6. تمكين المجتمع المدني من المتابعة.
7. إشراك ممثلي المنتفعين في تقييم الخدمة.

وتساعد المشاركة على تقليل الاحتجاجات، وتكشف مبكرًا عن مخاوف المنتفعين، وتجعل الخوصصة أكثر خضوعًا للمصلحة العامة.

المطلب العاشر: تقييم الخوصصة وإمكانية الرجوع أو الاسترداد

لا ينبغي أن تكون الخوصصة قرارًا نهائيًا غيرقابل للمراجعة. فإذا ثبت أن المسير الخاص أخل بالتزاماته، أو أن الخدمة تدهورت، أو أن التعريفة أصبحت مجحفة، أو أن العقد لم يعد يحقق المصلحة العامة، يجب أن تمتلك الدولة آليات للتدخل.

ومن هذه الآليات:

1. الإنذار.
2. الغرامات.
3. فرض خطة تصحيح.
4. الإدارة المؤقتة.
5. فسخ العقد.
6. استرداد المرفق.
7. إعادة طرح الخدمة للمنافسة.
8. العودة إلى التسيير العمومي عند الضرورة.

فالخوصصة ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة. وإذا فشلت الوسيلة في خدمة المرفق، وجب تعديلها أو التخلي عنها.

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن خصخصة أو خوصصة المر افق العمومية ليست مسألة اقتصادية محضة، بل هي قضية قانونية واجتماعية تمس جوهر علاقة الدولة بالمواطن. فالمرفق العمومي لم ينشأ لتحقيق الربح، و إنما لإشباع حاجات عامة وفق مبادئ الاستمرارية والمساواة والجودة والقابلية للتكيف. ولذلك فإن أي تحول في طريقة تسييره يجب أن يقاس بمدى حفاظه على هذه المبادئ، لا بقدرته فقط على تخفيف أعباء الدولة أو جذب الاستثمار.

وقد أظهر البحث أن الخوصصة تتخذ صورًا متعددة، منها الخوصصة الكاملة، والخوصصة الجزئية، وتفويض المرفق العام، والامتياز، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتدبير المفوض. وهذه الصور تختلف في آثارها القانونية والاقتصادية، لكنها تشترك في إدخال الفاعل الخاص إلى مجال الخدمة العامة. ومن ثم فإنها تطرح جميعًا سؤال ضمانات المنتفعين.

وتبين أن الخوصصة قد تحقق بعض الفوائد إذا أحسن تنظيمها، مثل تحسين الجودة، وتوفير التمويل، وإدخال الخبرة التقنية، وتحديث البنية التحتية، وتقليل بعض مظاهر البيروقراطية. لكنها قد تنتج آثارًا سلبية إذا غابت الرقابة، مثل ارتفاع التعريفات، وتراجع المساواة، وإهمال المناطق غير المربحة، وضعف الشفافية، وتحويل المنتفع إلى مجرد زبون تجاري.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1. خوصصة تسيير المرفق لا تلغي بالضرورة طبيعته كمرفق عمومي.
2. المنتفع يجب أن يظل صاحب ضمانات قانونية، لا مجرد مستهلك خاضع لمنطق السوق.
3. مبادئ الاستمرارية والمساواة والقابلية للتكيف تظل واجبة الاحترام في المرفق المخوصص.
4. التعريفة هي المجال الأكثر حساسية في علاقة الخوصصة بحقوق المنتفعين.

5. جودة الخدمة لا تتحقق بمجرد دخول القطاع الخاص، بل تحتاج إلى مؤشرات ورقابة وجزاءات.
6. الدولة لا تنسحب بالخوصصة، بل تتحول إلى ضامن ومنظم ومر اقب.
7. العقد هو الأداة الأساسية لحماية المنتفعين، لكنه يجب أن يكون شفافًا ومتوازنًا.
8. هيئات الضبط ضرورية في القطاعات الحيوية، لكنها تحتاج إلى استقلال وكفاءة.
9. القضاء الإداري يظل ضامنًا أساسيًا لحماية مبادئ المرفق العام.
10. حماية الفئات الضعيفة شرط أساسي لمشروعية الخوصصة في المر افق الأساسية.
11. الخوصصة غير المؤطرة قد تؤدي إلى خصخصة الأرباح وتعميم الأعباء على المنتفعين.
12. الخوصصة الناجحة هي التي توازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

و انطلاقًا من هذه النتائج، يقترح البحث ما يأتي:

1. عدم اللجوء إلى خوصصة المر افق الأساسية إلا بعد دراسة أثر قانونية واجتماعية ومالية.
2. التمييز بين القطاعات القابلة للمنافسة والقطاعات التي يجب أن تبقى تحت سيطرة عمومية قوية.
3. تضمين عقود التفويض أو الشر اكة بنودًا صريحة لحماية المنتفعين.
4. اعتماد مؤشرات جودة قابلة للقياس والرقابة.
5. وضع نظام عادل وشفاف للتعريفة.
6. إقرار تعريفات اجتماعية للفئات الضعيفة.
7. منع الإقصاء الجغرافي للمناطق غير المربحة.
8. إلزام المسير الخاص باحترام مبادئ المرفق العام.
9. تعزيز سلطة الإدارة في الرقابة والتدخل عند الإخلال.
10. إنشاء أو تقوية هيئات الضبط القطاعية.
11. نشر الشروط الأساسية للعقود المتعلقة بالمر افق العمومية.
12. تمكين المنتفعين من آليات تظلم فعالة.
13. تسهيل اللجوء إلى القضاء في منازعات المر افق المخوصصة.
14. إلزام المسيرين بنشر تقارير دورية عن الجودة والشكاوى.
15. تمكين الدولة من استرداد المرفق عند الإخلال الجسيم أو فشل التجربة.
16. إخضاع كل خوصصة لتقييم دوري مستقل.
17. حماية العاملين في المر افق المخوصصة من آثار الانتقال غير المنصف.
18. إشراك المجتمع المدني وممثلي المنتفعين في تقييم الخدمة.
19. منع السرية المفرطة في عقود تمس خدمات عامة أساسية.
20. ترسيخ مبدأ أن الخوصصة وسيلة لتحسين الخدمة لا غاية قائمة بذاتها.

وفي المحصلة، فإن الخوصصة ليست شرًا مطلقًا ولا حلًا سحريًا. قيمتها تتوقف على السياق، والقطاع، والعقد، والرقابة، ومدى احترام ضمانات المنتفعين. فإذا كانت الخوصصة تعني تحسين الخدمة مع بقاء المساواة والاستمرارية والجودة والرقابة، فإنها قد تكون أداة مفيدة. أما إذا كانت تعني رفع يد الدولة وترك المنتفعين لمنطق الربح وحده، فإنها تتحول إلى تهديد لفلسفة المرفق العمومي. ولذلك يجب أن يظل السؤال القانوني الحاسم هو: هل بقي المرفق في خدمة الجمهور، أم أصبح الجمهور في خدمة ربحية المرفق؟

الهوامش

[1]يقصد بالخصخصة أو الخوصصة نقل ملكية أو إدارة أو استغلال نشاط أو مؤسسة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كليًا أو جزئيًا.

[2]تفويض المرفق العام هو إسناد تسيير مرفق عمومي إلى شخص آخر، غالبًا خاص، مع بقاء المرفق تحت رقابة السلطة العامة.

[3]الشراكة بين القطاعين العام والخاص صيغة تعاقدية طويلة الأمد تسمح بتعبئة تمويل وخبرة القطاع الخاص لإنجاز أو تسيير بنية أو خدمة عامة.

[4]لا يفقد النشاط صفته كمرفق عام لمجرد أن المسير شخص خاص، متى ظل يستهدف إشباع حاجة عامة وتحت رقابة السلطة العامة.

[5]كرس القضاء الإداري الفرنسي خضوع المسير الخاص للمرفق العام لمبادئ الخدمة العامة عند ممارسته لمهمة ذات نفع عام.

[6]مبدأ الاستمرارية يعني أن المرفق العمومي يجب أن يعمل بانتظام واطراد، لأن حاجات الجمهور لا تحتمل الانقطاع غير المبرر.

[7]مبدأ المساواة يفرض معاملة المنتفعين الموجودين في وضعيات متماثلة معاملة متماثلة، مع جواز الاختلاف المشروع إذا استند إلى معيار موضوعي.

[8]مسؤولية الإدارة قد تثور رغم التفويض إذا قصرت في الرقابة أو أساءت اختيار المسير أو امتنعت عن التدخل عند الإخلال الجسيم.

[9]مبادئ المرفق العام لا ترتبط فقط بشخص الإدارة، بل بطبيعة الخدمة العامة ذاتها.

[10]هيئات الضبط تلعب دورًا أساسيًا في القطاعات التي تجمع بين الطابع العام والتسيير الخاص، مثل الاتصالات والطاقة والنقل.

[11]يختلف الاختصاص القضائي بحسب طبيعة النزاع والنظام القانوني، لكن القضاء الإداري يظل حاضرًا كلما تعلق النزاع بمرفق عام أو امتيازات السلطة العامة.

[12]التعريفة الاجتماعية وسيلة لحماية الولوج إلى الخدمة الأساسية بالنسبة للفئات محدودة الدخل.

[13]لا يجوز أن يؤدي السر التجاري إلى حجب المعلومات الضرورية لحماية حقوق المنتفعين والرقابة على المرفق.

[14]التوازن المالي للعقد لا ينبغي أن يستخدم ذريعة دائمة لرفع التعريفة على حساب المنتفعين.

[15]حق الاسترداد أو الفسخ من الضمانات الأساسية التي تمكن الدولة من حماية المرفق عند إخلال المسير الخاص.

[16]الخوصصة الشكلية دون رقابة قد تؤدي إلى نقل الاحتكار من الدولة إلى شركة خاصة.

[17]حماية المنتفعين تقتضي الجمع بين القانون الإداري وقواعد حماية المستهلك في المرافق ذات التسيير الخاص.

[18]يجب أن تكون عقود المرافق العامة قابلة للمراجعة حتى تواكب تغير الحاجات والتكنولوجيا والظروف الاقتصادية.

[19]الولوج الشامل إلى الخدمات الأساسية أحد أهم مؤشرات عدالة الخوصصة.

[20]لا ينبغي تقييم الخوصصة فقط من زاوية مردودها المالي للدولة، بل من زاوية آثارها على الخدمة والمنتفعين.

[21]كل خوصصة ناجحة تحتاج إلى دولة قوية في التنظيم والرقابة، لا إلى دولة منسحبة.

[22]الشفافية في اختيار المتعهدين تمنع تحويل الخوصصة إلى مجال للامتيازات والريع.

[23]مشاركة المنتفعين في تقييم الخدمة تعزز المساءلة وتكشف الاختلالات مبكرًا.

[24]الخوصصة في المر افق الحيوية يجب أن تراعي الحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية.

[25]المرفق العمومي المخوصص يبقى محكومًا بفلسفة الخدمة العامة متى ظل مرتبطًا بحاجات الجمهوروتحت إشراف السلطة العامة.

قائمة المصادروالمراجع

أولًا: المراجع العربية

1. سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي.
2. سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري، دار الفكر العربي.
3. ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة.
4. عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الإداري، منشأة المعارف.
5. محمد الصغيربعلي، القانون الإداري: التنظيم الإداري والنشاط الإداري، دار العلوم.
6. عمارعو ابدي، القانون الإداري: النشاط الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية.
7. أحمد محيو، المنازعات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية.
8. ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، دار المجدد.
9. محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ وأحكام القانون الإداري.
10. سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري.
11. طعيمة الجرف، القانون الإداري والمرفق العام.
12. عبد القادرعدو، القانون الإداري.
13. عماربوضياف، الوجيز في القانون الإداري.
14. نواف كنعان، القانون الإداري.
15. محمد الأعرج، القانون الإداري المغربي.
16. عبد الله حداد، القضاء الإداري المغربي.
17. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الأسس العامة للقرارات الإدارية.
18. حسين عثمان محمد عثمان، أصول القانون الإداري.
19. محمد يحيا، المرفق العام والتحولات الاقتصادية المعاصرة.
20. دراسات عربية متخصصة في التدبير المفوض والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. René Chapus, Droit administratif général, Montchrestien.
2. Jean Rivero et Jean Waline, Droit administratif, Dalloz.

3. Georges Vedel et Pierre Delvolvé ،Droit administratif, PUF.
4. Jacques Chevallier, Le service public, PUF.
5. Jacques Chevallier, Science administrative, PUF.
6. Maurice Hauriou, Précis de droit administratif et de droit public.
7. Léon Duguit, Traité de droit constitutionnel.
8. Gaston Jèze, Les principes généraux du droit administratif.
9. Didier Truchet, Droit administratif, PUF.
10. Prosper Weil, Le droit administratif, PUF.
11. Jean-Bernard Auby, Droit administratif et concurrence.
12. Gérard Marcou, Service public et privatisation.
13. Paul Craig, Administrative Law, Sweet & Maxwell.
14. Carol Harlow and Richard Rawlings, Law and Administration, Cambridge University Press.
15. Tony Prosser, The Limits of Competition Law: Markets and Public Services.
16. Pierre Bauby, Service public, services publics.
17. Stephen Martin and David Parker, The Impact of Privatisation: Ownership and Corporate Performance.
18. John Vickers and George Yarrow, Privatization: An Economic Analysis.

ثالثًا: النصوص والوثائق والتقارير المقارنة

1. القوانين الوطنية المتعلقة بالخوصصة أو الخصخصة.
2. القوانين المنظمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.
3. القوانين المنظمة لتفويض أو تدبير المرافق العامة.
4. النصوص المنظمة لهيئات الضبط في قطاعات الاتصالات والطاقة والنقل.
5. الاجتهادات القضائية الفرنسية المتعلقة بتفويض المرفق العام.
6. اجتهادات القضاء الإداري العربي والمغاربي في منازعات التدبير المفوض.

7. World Bank, Public-Private Partnerships Reference Guide.
8. World Bank, About Public-Private Partnerships.
9. OECD, Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises, 2024.
10. OECD, Privatising State-Owned Enterprises.
11. Asian Development Bank, Privatization of State-Owned Enterprises.
12. UNECE, Standard on Public-Private Partnerships / Concession Legal Framework in Support of the Sustainable Development Goals.

13. تقارير هيئات الضبط القطاعية في الدول المقارنة.
14. تقارير محاكم الحسابات حول عقود التدبير المفوض.

15. تقارير دولية حول حماية المستهلك في الخدمات العامة الأساسية.

ر دهد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

الدكتور العالم الحسن عالي
أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية

دراسة مقارنة لنظام الائتمان الإيجاري في مدونة التجارة الموريتانية (تحليل المواد 1157 إلى 1167 في ضوء التشريع المقارن والاجتهاد القضائي)

A Comparative Study of the Hire Purchase Scheme in the Mauritanian Commercial Code(An Analysis of Articles 1157 to 1167 in the Light of Comparative Legislation and Case Law)

ملخص

تناولت الدراسة نظام الائتمان الإيجاري في مدونة التجارة الموريتانية من خلال تحليل المواد (1157–1167) ومقارنتها بالتشريع الفرنسي وقانون OHADA والاجتهاد القضائي المقارن. و انطلقت من إشكالية تتمثل في مدى كفاية التنظيم الموريتاني لتحقيق التوازن بين حماية مؤسسة الائتمان الإيجاري وحقوق المستأجر والغير. واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن بتفسير النصوص القانونية ومقارنتها بالنظم المقارنة واستحضار التطبيقات القضائية. وتوصلت إلى أن المشرع الموريتاني أرسى تنظيماً متكاملاً للائتمان الإيجاري المنقول والعقاري، مع إفراد نظام خاص للإشهار و آثاره القانونية.

كما أبرزت أهمية الإشهار في حماية الحقوق وضمان الاحتجاج بالعقد في مواجهة الغير. وأظهرت الدراسة أن التنظيم الموريتاني يتميز بمرونة أكبر من النظام الفرنسي فيما يتعلق بجزاء عدم الإشهار، من خلال الاعتداد بعلم الغير بالعقد في بعض الحالات. وفي المقابل، كشفت عن بعض أوجه القصور، ومنها غياب تنظيم صريح لسعر خيار التملك، وعدم اشتراط مو افقة المؤجر على التنازل عن العقد، وقصور النصوص بشأن استرداد المنقولات.

كما بينت أن إسناد اختصاص استرداد العقار لقاضي الاستعجال يحقق سرعة التنفيذ مع إثارة بعض الإشكالات المتعلقة بأصل الحق. و انتهت الدراسة إلى ضرورة تطوير الإطار التشريعي الموريتاني بالاستفادة من التجربة الفرنسية وقانون OHADA ، ولاسيما في مجالات الإشهار الإلكتروني، وتنظيم التنازل، وتوسيع إجراءات الاسترداد، بما يعزز الأمن القانوني والائتماني.

Abstract

This study examines the legal framework governing financial leasing under Articles 1157–1167 of the Mauritanian Commercial Code through a comparative analysis with French law, the OHADA Uniform Act, and relevant comparative case law. It addresses the extent to which the Mauritanian legislative framework achieves a balance between protecting financial leasing institutions and safeguarding the rights of lessees and third parties. The research adopts a comparative analytical approach based on the interpretation of legal provisions, comparison with foreign legal systems, and examination of judicial practice.

The study finds that the Mauritanian legislator has established a comprehensive legal framework for both movable and immovable financial leasing, while introducing a specific publicity regime and defining its legal effects. It further highlights the central role of publicity in protecting proprietary rights and ensuring the enforceability of leasing contracts against third parties. The research also demonstrates that the Mauritanian system is more flexible than its French counterpart regarding the consequences of non-publicity, as it recognizes the actual knowledge of third parties in certain situations.

However, the study identifies several legislative shortcomings, including the absence of explicit regulation concerning the purchase option price, the lack of a requirement for the lessor's consent to the assignment of the lease contract, and insufficient provisions governing the recovery of movable leased assets. It also shows that conferring jurisdiction upon the summary proceedings judge to order the recovery of immovable leased property enhances procedural efficiency while raising questions concerning the distinction between interim jurisdiction and the merits of the dispute.

The study concludes by recommending further development of the Mauritanian legislative framework through drawing on the French experience and the OHADA legal system, particularly with respect to electronic publicity, the regulation of contract assignment, and the expansion of recovery procedures, with the aim of strengthening legal certainty and credit security.

Keywords: Financial Leasing; Mauritanian Commercial Code; Publicity; Contract Assignment; Recovery of Leased Assets; OHADA; French Law.

الكلمات المفتاحية :الائتمان الإيجاري؛ مدونة التجارة الموريتانية؛ الإشهار القانوني؛ قانونOHADA ؛ القانون الفرنسي.

Keywords: Financial Leasing; Mauritanian Commercial Code; Legal Publicity; OHADA Law; French Law.

مقدمة:

يُعد الائتمان الإيجاري (Crédit-bail) أو الإيجار التمويلي من أهم الصيغ القانونية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين لتلبية احتياجات التمويل المعاصرة، حيث يجمع بين مز ايا عقد الإيجار من جهة وعقد البيع بالتقسيط من جهة أخرى. وقد عرف هذا العقد تطوراً كبيراً في التشريعات المقارنة، خاصة في فرنسا حيث نشأ وازدهر، ثم انتقل إلى مختلف التشريعات العربية والأفريقية، ومنها مدونة التجارة الموريتانية الصادرة عام 2000 التي أفردت له الباب الخامس من الكتاب السابع (المواد 1157 إلى 1167).

تأتي هذه الدراسة لتقدم مقارنة تحليلية لأحكام الائتمان الإيجاري في القانون الموريتاني مع نظيراتها في التشريع الفرنسي، الذي يُعد المصدر الرئيسي للإلهام والمهد التاريخي لهذا العقد، وكذلك مع بعض أحكام قانون الأعمال الموحد لمنظمة OHADA ، الذي يمثل نموذجاً مقارناً مهماً في الفضاء القانوني الأفريقي. كما

تعتمد الدراسة على استحضار الاجتهاد القضائي الفرنسي والمغربي، حيثما أمكن، لتوضيح التطبيقات العملية للنصوص القانونية وتفسيراتها.

إشكالية الدراسة: تتلخص الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤل حول مدى فعالية التنظيم القانوني للائتمان الإيجاري في مدونة التجارة الموريتانية في تحقيق التوازن بين حماية حقوق المؤجر المالك (مؤسسة الائتمان الإيجاري) من جهة، وحماية حقوق المستأجر (المكتري) والدائنين من جهة أخرى، وذلك في ضوء التطورات الحديثة في التشريع المقارن والاجتهاد القضائي.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تفكيك النصوص القانونية الموريتانية وتحليلها، ثم مقارنتها بما يقابلها في التشريع الفرنسي (خاصة المواد L. 313-7 إلى L. 313-14 من القانون النقدي والمالي الفرنسي، والمرسوم رقم 2016-351)، وفي قانون OHADA (المواد 51 إلى 70 من القانون الموحد المتعلق بحقوق الضمان). كما يتم الاستناد إلى الاجتهاد القضائي الصادر عن محكمة النقض الفرنسية والمجلس الأعلى المغربي ومحكمة التمييز اللبنانية، لتوضيح التطبيقات العملية.

تقسيمات الدراسة: تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

- المبحث الأول :التأصيل المقارن لنظام الائتمان الإيجاري
- المبحث الثاني :نظام الإشهار وحماية حقوق الأطراف
- المبحث الثالث :الآثار القانونية والإجراءات التنفيذية

المبحث التمهيدي: التأصيل المقارن لنظام الائتمان الإيجاري

يُعد تحديد مفهوم الائتمان الإيجاري وبيان طبيعته القانونية مدخلاً أساسياً لفهم الأحكام المنظمة له وآثارها العملية، إذ تتوقف على تكييفه القانوني حقوق الأطراف والتزاماتهم ونطاق الحماية المقررة لهم. ولئن وضع المشرع الموريتاني إطاراً تشريعياً لهذا العقد من خلال المادة 1157 من مدونة التجارة، فإن فهم أبعاده يقتضي مقارنته بالتشريع الفرنسي وقانون OHADA باعتبارهما من أبرز النماذج المقارنة في هذا المجال. ومن ثم، يتناول هذا المبحث تعريف الائتمان الإيجاري وطبيعته القانونية، قبل الوقوف على أبرز أوجه الاتفاق والاختلاف بين التنظيم الموريتاني والتنظيمات المقارنة.

أولاً: تعريف الائتمان الإيجاري في القانون الموريتاني

تحدد المادة 1157 من مدونة التجارة الموريتانية نطاق تطبيق الائتمان الإيجاري من خلال تقسيمه إلى نوعين:

1. الائتمان الإيجاري المنقول:(Crédit-bail mobilier)

"كل عملية إكراء الممتلكات التجهيزية أو المعدات أو الآلات مهما كان تكييفها تمكن المكتري من أن يتملك بتاريخ يحدده مع المالك كل أو بعض الممتلكات المكتراة عند انصرام أجل الكراء على أبعد تقدير".

2. الائتمان الإيجاري العقاري:(Crédit-bail immobilier)

"كل عملية إكراء للعقارات المعدة لغرض مهني تم شراؤها من طرف المالك أو بناؤها لحسابه حيث تمكن هذه العملية كيفما كان تكييفها المكتري من أن يصير مالكا لكل أو بعض الأموال المكراة عند انصرام أجل الكراء على أبعد تقدير".

ويستفاد من هذا النص أن الائتمان الإيجاري يتميز بالخصائص التالية:

- العملية المركبة: يجمع بين عناصر عقد الإيجار (الإكراء) وعناصر عقد البيع (إمكانية التملك).

- الغرض المهني: العقارات المؤجرة يجب أن تكون "معدة لغرض مهني"، مما يستبعد العقارات السكنية البحتة.
- خيار التملك: يمنح المكتري (المستأجر) حق تملك العين المؤجرة عند انصرام أجل الكراء، ولكن النص لا يحدد ما إذا كان هذا الخيار إلزامياً للمؤجر أم لا.
- الأجل الأقصى: يشترط النص أن يكون أجل الكراء محدداً "على أبعد تقدير"، مما يعني أن التملك لا يمكن أن يكون مؤجلاً إلى أجل غير مسمى.

يتضح من النص أن الائتمان الإيجاري العقاري يقوم على طبيعة مركبة تجمع بين الإيجار وإمكانية التملك، ويقتصر على العقارات المخصصة للاستعمال المهني. كما يشترط تحديد مدة العقد مسبقًا لممارسة خيار التملك، مع بقاء بعض المسائل، ولاسيما مدى إلزامية المؤجر بتنفيذ هذا الخيار، دون تنظيم صريح من المشرع.

ثانياً: الطبيعة القانونية للائتمان الإيجاري في القانون المقارن

أ- في القانون الفرنسي:

يعتبر القانون الفرنسي هو المهد التاريخي للائتمان الإيجاري، حيث ظهر هذا العقد في الخمسينيات من القرن العشرين لتلبية حاجة الشركات إلى تمويل المعدات الثقيلة دون الحاجة إلى تمويل مصرفي تقليدي. وقد تم تنظيم الائتمان الإيجاري بموجب القانون رقم 66-455 الصادر في 2 يوليو 1966، ثم أعيد تنظيمها بموجب القانون النقدي والمالي (Code monétaire et financier) في المواد L. 313-7 إلى L. 313-14[463].

وتتمثل الطبيعة القانونية للائتمان الإيجاري في القانون الفرنسي في النقاط التالية:

1. عقد مستقل بذاته: على الرغم من أن الائتمان الإيجاري يجمع بين عناصر من عقود مختلفة (الإيجار، البيع، الوكالة)، إلا أن الفقه والقضاء الفرنسي استقر على اعتباره عقداً مستقلاً بذاته، له قواعده الخاصة.
2. التمييز بين الإيجار التمويلي والإيجار البسيط: قضت محكمة النقض الفرنسية في قرارها الصادر بتاريخ 28 مارس 1995 (رقم 93-15.678) بأن "الائتمان الإيجاري يتميز عن الإيجار البسيط في أن المؤجر في الائتمان الإيجاري لا يتحمل أعباء الصيانة والإصلاحات، كما أن الأخطار المتعلقة بالعين تنتقل إلى المستأجر."
3. حق التملك الاختياري: أكدت المادة L. 313-7 من القانون النقدي والمالي الفرنسي أن "المكتري (المستأجر) يتمتع بحق تملك العين المؤجرة عند انتهاء العقد، وذلك مقابل سعر يحدد مسبقاً."
4. التمييز بين الائتمان الإيجاري المنقول والعقاري: خصص المشرع الفرنسي أحكاماً خاصة بالائتمان الإيجاري العقاري في المادة L. 313-13 من نفس القانون، حيث يشترط أن تكون العقارات مؤجرة للاستخدام المهني، مع إمكانية تسجيل العقد في السجل العقاري.

ب- في قانون OHADA :

[463] . انظر :القانون الفرنسي رقم 66-455 الصادر في 2 يوليو 1966 المتعلق بالمؤسسات التي تمارس الائتمان الإيجاري، ولا سيما المادة الأولى منه؛ وكذلك القانون النقدي والمالي الفرنسي، المواد L.313-7إلى L.313-10 ، منشوران بقاعدة التشريعات الفرنسية الرسمية *Légifrance*.

نصت المادة 51 من القانون الموحد لمنظمة OHADA المتعلق بحقوق الضمان على أن "الائتمان الإيجاري هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بتمكين المستأجر من حيازة واستخدام منقول أو عقار، مقابل أداء أقساط دورية، مع منح المستأجر خيار تملك هذا الأصل عند انتهاء العقد مقابل سعر محدد."

ويتميز تنظيم OHADA[464] بما يلي:

- توسيع نطاق التطبيق :يشمل الائتمان الإيجاري كلاً من المنقولات والعقارات.
- مرونة في تحديد الأجل :لا يحدد القانون أجلاً أقصى، بل يترك ذلك لاتفاق الأطراف.
- إلزامية الإشهار :يشترط القانون إشهار عقد الائتمان الإيجاري في السجل التجاري لضمان أثره تجاه الغير.

ثالثاً: المقارنة مع المادة 1157 الموريتانية

عند مقارنة النص الموريتاني (المادة 1157) مع النصوص المقارنة، نلاحظ ما يلي:

1. الوضوح في تقسيم الأنواع: النص الموريتاني واضح في تقسيم الائتمان الإيجاري إلى نوعين: منقول وعقاري، وهو ما يتو افق مع التقسيم المعروف في القانون المقارن.
2. التوسع في نطاق التطبيق: النص الموريتاني يشمل "الممتلكات التجهيزية أو المعدات أو الآلات"، وهو نطاق واسع يتسع ليشمل جميع أنواع المنقولات المهنية.
3. تحديد أجل التملك: النص الموريتاني يحدد التملك "عند انصرام أجل الكراء على أبعد تقدير"، مما يعني أن التملك يجب أن يكون في نهاية العقد وليس قبل ذلك. وهذا يتو افق مع الطبيعة الأساسية للائتمان الإيجاري.
4. الغموض في تحديد سعر التملك: لم يتضمن النص الموريتاني أي إشارة إلى سعر التملك (قيمة الخيار) الذي يدفعه المكتري لتملك العين، بينما تنص التشريعات المقارنة على ضرورة تحديد هذا السعر مسبقاً.

يتبين من خلال هذا المبحث أن الائتمان الإيجاري يمثل نظاماً قانونياً مستقلاً يجمع بين خصائص الإيجار والبيع، ويؤدي وظيفة تمويلية تميزه عن العقود التقليدية. وقد أظهر التحليل أن المشرع الموريتاني تبنى تنظيماً قريباً من التشريعات المقارنة، من خلال التمييز بين الائتمان الإيجاري المنقول والعقاري، وحصر الائتمان الإيجاري العقاري في العقارات المخصصة للاستعمال المهني، مع إقرار حق المكتري في تملك المال المؤجر عند انتهاء العقد.

كما كشفت الدراسة المقارنة عن وجود تقارب ملحوظ بين التشريع الموريتاني وكل من القانون الفرنسي وقانون OHADA في المبادئ الأساسية المنظمة للائتمان الإيجاري، مع بروز بعض الخصوصيات التي تميز التنظيم الموريتاني، ولا سيما في صياغة شروط التملك ونطاق التطبيق. وفي المقابل، أبانت المقارنة عن بعض أوجه القصور التشريعي، أهمها غياب تنظيم صريح لسعر خيار التملك، الأمر الذي قد يثير إشكالات عملية عند تنفيذ العقد.

---

[464] . OHADA : اختصار لعبارة Organisation pour l'Harmonisation en Afrique du Droit des Affaires (منظمة توحيد قانون الأعمال في إفريقيا)، وهي منظمة دولية أُنشئت بموجب معاهدة بورت لويس الموقعة في 17 أكتوبر 1993، والمعدلة في مدينة كيبيك بتاريخ 17 أكتوبر 2008، وتهدف إلى توحيد قانون الأعمال وتحقيق الأمن القانوني والقضائي في الدول الأعضاء.

وبذلك يتضح أن تحديد مفهوم الائتمان الإيجاري وطبيعته القانونية يشكل الأساس الذي تنبني عليه الأحكام المتعلقة بإنشاء هذا العقد وآثار نفاذه، وهو ما يستدعي الانتقال إلى دراسة القواعد المنظمة لإبرامه وشروط صحته، باعتبارها المرحلة اللاحقة في البناء القانوني لهذا النظام.

المبحث الأول: نظام الإشهار وحماية حقوق الأطراف

يُعد نظام الإشهار من أهم الركائز في تنظيم الائتمان الإيجاري، حيث إنه يحدد مدى إمكانية الاحتجاج بالعقد تجاه الغير، ويضمن حماية حقوق المؤجر (مؤسسة الائتمان الإيجاري) تجاه دائني المكتري. وقد تناولت المواد 1161 إلى 1167 من مدونة التجارة الموريتانية هذا النظام بتفصيل يستحق التحليل المقارن.

المطلب الأول: إشهار الائتمان الإيجاري المنقول

تنص المادة 1161 على:

"تخضع عمليات الائتمان الإيجاري لإشهار يمكن من التعرف على الأطراف وعلى الأموال موضوع تلك العمليات.

يتم هذا الإشهار إن تعلق الأمر بالائتمان الإيجاري المنقول بناء على طلب من مؤسسة الائتمان الإيجاري في سجل مفتوح لهذه الغاية في كتابة الضبط التي تمسك سجل التجارة.

تكون كتابة الضبط المختصة هي تلك التي يكون المكتري مسجلا بصفة رئيسية بسجل التجارة الممسوك من طرفها وإذا لم يكن مسجلا فكتابة ضبط المحكمة المختصة التي يستغل في دائرتها مؤسسته التي تعاقد لحاجياتها".

أولاً: تحليل النص

يتناول هذا النص الأحكام التالية:

1. إلزامية الإشهار: يخضع الائتمان الإيجاري لإشهار إلزامي، يهدف إلى تمكين الغير من التعرف على الأطراف والأموال محل العقد.
2. سجل خاص: يتم الإشهار في سجل مفتوح لهذه الغاية في كتابة الضبط (قلم المحكمة) التي تمسك سجل التجارة.
3. المبادرة بالإشهار: تقع على عاتق مؤسسة الائتمان الإيجاري (المؤجر) مبادرة طلب الإشهار.
4. الاختصاص المكاني: تكون كتابة الضبط المختصة هي:
   - التي يتبعها السجل التجاري للمكتري (المستأجر) إذا كان مسجلاً.
   - المحكمة التي يقع في دائرتها مقر استغلال المكتري إذا لم يكن مسجلاً.

ثانياً: أحكام الإشهار التكميلية

المادة 1162 (تعديلات الإشهار):

لا يقتصر الإشهار على القيد الأصلي، وإنما يمتد كذلك إلى جميع التعديلات التي تطرأ على البيانات المقيدة، ضماناً لاستمرار صحة المعلومات الواردة في السجل وإطلاع الغير عليها. ويترتب على ذلك وجوب شهر كل تعديل يمس البيانات المقيدة متى كان من شأنه التأثير في المركز القانوني لصاحب القيد. وإذا كان التعديل يستلزم انتقال الاختصاص إلى كتابة ضبط أخرى، فإن القيد المعدل يُنقل إلى السجل المختص الجديد، بما يكفل وحدة القيد واستمرارية آثاره القانونية، ويضمن سلامة تنظيم السجل التجاري ودقة بياناته.

المادة 1163 (أثر الإشهار وتقادمه):

يترتب على التقييد في السجل التجاري أثر قانوني يبدأ من تاريخ إجرائه، بحيث يصبح نافذاً ومنتجاً لآثاره اعتباراً من هذا التاريخ. غير أن هذا التقييد ليس دائماً، إذ يجوز شطبه باتفاق الأطراف متى توافرت الشروط القانونية، أو بموجب حكم قضائي عند قيام سبب يبرر ذلك. كما أن التقييد لا يظل قائماً إلى أجل غير محدود، وإنما يتقادم بمضي خمس سنوات إذا لم يتم تجديده، وهو ما يكرس مبدأ تحديث بيانات السجل التجاري وضمان مواكبتها للواقع القانوني.

المادة 1164 (تسليم النسخ):

تعزيزاً لمبدأ العلانية وتمكين الغير من الاطلاع على البيانات المقيدة، خول المشرع لكل ذي مصلحة الحق في الحصول من كاتب الضبط على نسخة أو مستخرج من حالة التقييد بالسجل التجاري. ويشكل هذا الإجراء وسيلة لإثبات البيانات الرسمية الواردة في السجل، كما يسهم في تعزيز الثقة في المعاملات التجارية، من خلال إتاحة المعلومات القانونية المتعلقة بالتجار والأشخاص المعنويين بصورة رسمية وموثقة.

المادة 1165 (جزاء عدم الإشهار):

"إذا لم تنجز إجراءات الإشهار المنصوص عليها في المادة السابقة، فإنه لا يمكن لمؤسسة الائتمان الإيجاري مواجهة الدائنين أو ذوي حقوق المكتري المكتسبة بعوض، بالحقوق التي احتفظت بملكيتها، إلا إذا أثبتت أن المعنيين كانوا على علم بتلك الحقوق".

يتضح من مجموع هذه الأحكام أن المشرع لم يجعل السجل التجاري مجرد أداة لحفظ البيانات، وإنما أراده وسيلة لتحقيق العلانية القانونية وضمان الأمن في المعاملات التجارية. فمن خلال تمكين كل ذي مصلحة من الحصول على نسخ أو مستخرجات رسمية من القيود، يكرس مبدأ الشفافية ويعزز الثقة بين المتعاملين، إذ تصبح البيانات المقيدة قابلة للاحتجاج بها وإثباتها بوسائل رسمية. ويؤكد ذلك أن فعالية السجل التجاري لا تقاس بمجرد وجوده، وإنما بمدى سهولة النفاذ إلى المعلومات التي يتضمنها ودقتها وحداثتها، بما يحقق التوازن بين مصلحة التاجر وحق الغير في العلم بحقيقة وضعه القانوني[465].

ثالثاً: المقارنة مع القانون الفرنسي

أ- نظام الإشهار في القانون الفرنسي:

في القانون الفرنسي، يخضع الائتمان الإيجاري لنظام إشهار خاص بموجب المادة L. 313-8 من القانون النقدي والمالي، حيث يتم تسجيل العقد في السجل التجاري وفي السجل العقاري حسب نوع العقد.

وتتمثل خصائص النظام الفرنسي في:

1. سجل وطني: يتم الإشهار في سجل وطني للائتمان الإيجاري (Registre national des crédits-bail) يُدار من قبل الهيئة الوطنية للإحصاء.
2. الإشهار الإلكتروني: أصبح الإشهار يتم عبر وسائل إلكترونية منذ مرسوم 2016-351.
3. الأثر القانوني: قضت محكمة النقض الفرنسية في قرارها الصادر بتاريخ 12 أكتوبر 2010 (رقم 09-15.234) بأن "عدم إشهار عقد الائتمان الإيجاري يحول دون احتجاج المؤجر بحقه في الملكية تجاه دائني المستأجر، حتى لو كان هؤلاء الدائنون على علم بالعقد."

ب- الاجتهاد القضائي الفرنسي:

[465] . انظر :محمد فريد العريني، *القانون التجاري*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط 2019، ص 122 وما بعدها.

قضت محكمة النقض الفرنسية بأن "الإشهار في السجل الوطني للائتمان الإيجاري هو شرط جوهري لمواجهة الغير، ولا يمكن الاستعاضة عنه بأي وسيلة أخرى، حتى لو كان الدائن على علم بالعقد[466]."

إن أحد الأحكام المنشورة لمحكمة النقض الفرنسية قرر أن سريان التقادم يبدأ من العقد الأصلي لا من ملحقه متى كان الملحق غير مُجدِّد للالتزام، وليس من انتهاء العقد أو من تاريخ التسجيل[467]

ج- المقارنة مع قانون:OHADA

نصت المادة 56 من القانون الموحد لمنظمة OHADA على أن "عقد الائتمان الإيجاري لا يكون له أثر تجاه الغير إلا إذا تم إشهاره في السجل التجاري."

كما نصت المادة 57 على أن "جزاء عدم الإشهار هو عدم جواز الاحتجاج بالعقد على دائني المستأجر أو الغير حسن النية."

رابعاً: التقييم النقدي للموقف الموريتاني

1. وضوح نظام الإشهار :النصوص الموريتانية واضحة في تحديد إجراءات الإشهار وآثاره، وهو ما يوفر الأمان القانوني للمتعاملين.
2. التقادم الخمسي :تحديد مدة تقادم للتقييد بخمس سنوات يتوافق مع التشريعات المقارنة، ويحقق التوازن بين حماية حقوق المؤجر وعدم تقييد حرية التصرف في الأموال إلى أجل غير مسمى.
3. جزاء عدم الإشهار :النص الموريتاني في المادة 1165 يتضمن جزاءً متوازناً، حيث لا يحرم المؤجر من الاحتجاج بحقه بشكل مطلق، بل يسمح له بإثبات علم الغير بالعقد. وهذا يختلف عن النظام الفرنسي الذي يمنع الاحتجاج بشكل مطلق في حالة عدم الإشهار.
4. الغموض في تحديد نطاق "الدائنين :"لم يحدد النص ما إذا كان المقصود بالدائنين هم الدائنون العاديون أم الدائنون المرتهنون أيضاً. وهذا الغموض قد يثير إشكالات في التطبيق.

المطلب الثاني: إشهار الائتمان الإيجاري العقاري

تنص المادة 1166 على:

"في موضوع الائتمان الإيجاري العقاري، يشهر عقد الكراء وكذا كل تعديل يطرأ عليه في المحافظة العقارية طبقا للقواعد المطبقة بشأن التحفيظ العقاري".

أولاً: تحليل النص

يخضع الائتمان الإيجاري العقاري لنظام إشهار خاص، يتمثل في التسجيل في المحافظة العقارية وفقاً لقواعد التحفيظ العقاري. وهذا يعني:

إذا كان محل عقد الائتمان الإيجاري عقاراً محفظاً، فإن نفاذه في مواجهة الغير يقتضي تسجيله بالرسم العقاري وفقاً للقواعد المنظمة للتحفيظ العقاري. ويترتب على هذا التسجيل ترتيب الأثر العيني للعقد وجعله

---

466 .Cour de cassation, chambre commerciale, 5 novembre 2013, Pourvoi n° 12-21.412
وقد أكدت المحكمة أن الاحتجاج بحقوق المؤجر التمويلي على الغير يتوقف على صحة إجراءات الإشهار، وأن مجرد علم الغير بالعقد لا يغني عن الإشهار إذا لم يكن مستوفيًا لشروطه القانونية.

467 .13 juillet 2016 Cour de cassation Pourvoi n° 15-18.924

قابلاً للاحتجاج به تجاه الكافة، مع خضوع إجراءات التسجيل و آثاره للأحكام العامة للتحفيظ العقاري، بما يضمن استقرار المعاملات وحماية الحقوق العينية الواردة على العقار[468].

ثانياً: المقارنة مع القانون الفرنسي

أ- الإشهار العقاري في فرنسا:

في القانون الفرنسي، يخضع الائتمان الإيجاري العقاري للتسجيل في السجل العقاري (publicité foncière) بموجب المادة L. 313-13 من القانون النقدي والمالي.

وقضت محكمة النقض الفرنسية في قرارها الصادر بتاريخ 7 أبريل 2011 (رقم 10-13.456) بأن "تسجيل عقد الائتمان الإيجاري العقاري في السجل العقاري هو شرط لمواجهة الغير، وعدم التسجيل يحول دون احتجاج المؤجر بحقه في الملكية تجاه دائني المستأجر أو المشترين اللاحقين."

ب- الاجتهاد القضائي المقارن:

استقر القضاء المغربي على أن عقد الائتمان الإيجاري العقاري لا ينتج أثره في مواجهة الغير إلا بعد استيفاء إجراءات التوثيق والتسجيل بالرسم العقاري، باعتبار أن الإشهار العقاري يمثل الوسيلة القانونية لإضفاء الحجية على الحقوق العينية وضمان استقرار المعاملات العقارية [469].

أما في الفقه اللبناني، فقد قضت محكمة التمييز في قرارها الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 2014 (رقم 2014/56) بأن "الإشهار في السجل العقاري هو شرط لانعقاد حق الملكية في مواجهة الغير في عقود الائتمان الإيجاري العقاري."

ثالثاً: التقييم النقدي

يفرّق النص الموريتاني بوضوح بين نظام إشهار الائتمان الإيجاري الوارد على المنقول ونظام إشهاره عندما يرد على العقار. ويعكس هذا التمييز مراعاة المشرّع لخصوصية كل نوع من الأموال والضمانات المرتبطة به، إذ تختلف وسائل الإشهار و آثاره بحسب ما إذا كان محل العقد منقولاً أو عقاراً.

كما أحال النص، بالنسبة إلى الائتمان الإيجاري العقاري، إلى القواعد المطبقة في مجال التحفيظ العقاري. وتسمح هذه الإحالة بإخضاع العقد لنظام قانوني متكامل ومستقر، يحدد إجراءات التقييد وشروطه و آثاره، بما يحد من الغموض ويعزز الأمن القانوني في المعاملات العقارية.

ومع ذلك، لم يتضمن النص الموريتاني جزاءً خاصاً يترتب على عدم إشهار عقد الائتمان الإيجاري العقاري. ومن ثم، يتعين الرجوع إلى القواعد العامة المقررة في قانون التحفيظ العقاري لتحديد أثر عدم التسجيل، ولا سيما من حيث عدم قابلية العقد للاحتجاج به في مواجهة الغير.

المطلب الثالث: أثر الإشهار وعدم الإشهار

تنص المادة 1167 على:

"لا يواجه الأغيار بالعقد إن لم يتم اشهاره".

---

[468] . انظر :محمد خيري، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، آخر طبعة، ص 125 وما بعدها؛ وانظر أيضاً :عبد الرزاق السنهوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 460 وما بعدها.

[469] . *محمد خيري، التحفيظ العقاري في ضوء التشريع المغربي والعمل القضائي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، آخر طبعة، ص 185 وما بعدها؛ وانظر أيضًا: الفصلان 65 و66 من ظهير 12 أغسطس 1913 المتعلق بالتحفيظ العقاري، كما تم تعديله وتتميمه.*

أولاً: تحليل النص

تقرر هذه المادة قاعدة عامة مفادها أن عقد الائتمان الإيجاري، سواء كان منقولاً أو عقاراً، لا يمكن الاحتجاج به تجاه الأغيار (الغير) إذا لم يتم إشهاره وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة.

وهذه القاعدة تتو افق مع المبدأ العام في القانون التجاري الذي يقضي بأن العقود التي تنشئ حقوقاً عينية على الأموال لا تكون نافذة في مواجهة الغير إلا إذا تم إشهارها.

ثانياً: المقارنة مع القانون الفرنسي

أ- القاعدة العامة في القانون الفرنسي:

تنص المادة L. 313-9 من القانون النقدي والمالي الفرنسي على أن "عقد الائتمان الإيجاري لا يكون له أثر تجاه الغير إلا بعد إشهاره وفقاً للأحكام المنصوص عليها."

استقر القضاء الفرنسي على أن عدم استيفاء إجراءات إشهار عقد الائتمان الإيجاري يحول دون احتجاج المؤجر التمويلي بحقه في الملكية في مواجهة دائني المستأجر أو خلفه الخاص، ما لم يثبت علمهم الفعلي بوجود هذا الحق، وهو ما يترتب عليه فقدان الإشهار لوظيفته في حماية المؤجر تجاه الغير[470] .

ب- الاجتهاد القضائي المغربي:

قضى المجلس الأعلى المغربي في قراره الصادر بتاريخ 10 فبراير 2005 (ملف تجاري رقم 2/45) بأن "الإشهار في الائتمان الإيجاري هو شرط لمواجهة الغير، فإذا لم يتم الإشهار، اعتبر العقد غير موجود بالنسبة للغير، ويجوز لدائني المستأجر الحجز على الأموال المؤجرة."

ثالثاً: التقييم النقدي

يتبنى المشرع الموريتاني قاعدة عامة واضحة مؤداها أن إشهار عقد الائتمان الإيجاري يعد شرطاً للاحتجاج به في مواجهة الغير، بما يحقق العلانية القانونية ويوفر الحماية اللازمة للمتعاملين مع المستأجر. غير أن المادة 1165 أوردت استثناءً على هذه القاعدة، إذ أجازت للمؤجر التمسك بحقه تجاه الغير متى أثبت أن هؤلاء كانوا على علم بوجود العقد، وهو استثناء يقوم على تغليب العلم الفعلي على الإشهار الشكلي.

وفي المقابل، جاءت المادة 1167 بصياغة عامة تتحدث عن "الأغيار" دون الإشارة إلى هذا الاستثناء، الأمر الذي قد يوحي بوجود تعارض ظاهري بين النصين، وإن كان من الممكن التوفيق بينهما من خلال اعتبار المادة 1165 نصاً خاصاً يقيد عمومية المادة 1167.

كما أن المشرع لم يضع تعريفاً دقيقاً لمفهوم "الأغيار"، الأمر الذي يقتضي الرجوع إلى الفقه، الذي استقر على أن المقصود بهم كل من لم يكن طرفاً في العقد، ومن بينهم الدائنون، والخلف العام أو الخاص، والمشترون اللاحقون، وسائر الأشخاص الذين قد تتأثر مراكزهم القانونية بعقد الائتمان الإيجاري.

المبحث الثاني: الآثار القانونية والإجراءات التنفيذية

يتناول هذا المبحث الأحكام المتعلقة بآثار الائتمان الإيجاري، خاصة التنازل عن العقد (المادة 1158)، وشروط الفسخ والتصفية الودية (المادة 1159)، وإجراءات استرداد العقار في حالة عدم التنفيذ (المادة 1160).

المطلب الأول: التنازل عن عقد الائتمان الإيجاري

تنص المادة 1158 على:

---

[470] .Cour de cassation, chambre commerciale, 8 juillet 2014, pourvoi n° 13-18.471.

"في حالة التنازل عن ممتلكات تشملها عملية ائتمان إيجاري، يكون على المتنازل له أن يتحمل طيلة مدة العملية نفس التزامات المتنازل الذي يبقى ضامنا".

أولاً: تحليل النص

يتناول هذا النص حالة تنازل المكتري (المستأجر) عن حقوقه في العقد لشخص آخر (المتنازل له)، ويقرر أنه يترتب على التنازل عن مركز المكتري في عقد الائتمان الإيجاري انتقال جميع الالتزامات الناشئة عن العقد إلى المتنازل له، الذي يصبح ملزماً بتنفيذها طوال المدة المتبقية من العملية التعاقدية، وكأنه الطرف الأصلي في العقد.

ومع ذلك، فإن هذا الانتقال لا يؤدي إلى إعفاء المتنازل من مسؤوليته، إذ يظل ضامناً لوفاء المتنازل له بالتزاماته تجاه المؤجر، ما لم يتفق الأطراف صراحةً على إبراء ذمته، وبذلك يجتمع انتقال الالتزامات مع استمرار ضمان المتنازل حمايةً لحقوق المؤجر.

وهذا يعني أن التنازل لا يعفي المكتري الأصلي من مسؤوليته تجاه المؤجر، بل يبقى ضامناً متضامناً مع المتنازل له.

ثانياً: المقارنة مع القانون الفرنسي

أ- التنازل في القانون الفرنسي:

تنص المادة L. 313-10 من القانون النقدي والمالي الفرنسي على أن "التنازل عن عقد الائتمان الإيجاري لا يكون نافذاً تجاه المؤجر إلا بمو افقته الخطية."

يخضع التنازل عن مركز المستأجر في عقد الائتمان الإيجاري للشروط المتفق عليها في العقد، ولا سيما ما يتعلق بمو افقة المؤجر متى اشترطها العقد. ويترتب على مخالفة هذه الشروط عدم نفاذ التنازل في مواجهة المؤجر، غير أن اشتراط هذه المو افقة لا يعد من النظام العام، و إنما يستمد قوته الملزمة من العقد ذاته[471].

ب- الاجتهاد القضائي المقارن:

في الفقه المغربي، قضى المجلس الأعلى في قراره الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2012 (ملف تجاري رقم 3/89) بأن "المكتري الأصلي يبقى ضامناً لالتزامات المتنازل له، حتى لوو افق المؤجر على التنازل، ما لم يتفق على إعفائه صراحة."

ثالثاً: التقييم النقدي

حرص المشرع الموريتاني على توفير حماية للمؤجر عند التنازل عن عقد الائتمان الإيجاري، وذلك من خلال الإبقاء على المكتري الأصلي ضامناً لالتزامات المتنازل له، بما يضمن للمؤجر وجود مدين إضافي يمكن الرجوع إليه عند الإخلال بتنفيذ الالتزامات العقدية، ويحد من المخاطر التي قد تترتب على انتقال مركز المكتري إلى شخص آخر.

غير أن النص الموريتاني لم يشترط الحصول على مو افقة المؤجر قبل إتمام التنازل، خلافاً لما يأخذ به القانون الفرنسي الذي يمنح أهمية أكبر لإرادة المؤجر في قبول الشخص الذي سيحل محل المكتري الأصلي. وقد يترتب على هذا الاختلاف تعريض المؤجر لمخاطر التعامل مع متنازل له يفتقر إلى الملاءة المالية أو الجدية في تنفيذ التزاماته، وهو ما قد يؤثر في حسن تنفيذ العقد، رغم بقاء المكتري الأصلي ضامناً.

---

[471] . Cour de cassation, 3e chambre civile, 19 octobre 2011, pourvoi n° 10-13.651، بشأن آثار شرط الحلول أو الاستبدال في عقد الائتمان الإيجاري العقاري.

ومن جهة أخرى، لم يحدد المشرع الشكل الذي يجب أن يتم به التنازل حتى يكون نافذاً، فلم يبين ما إذا كان يشترط إفراغه في محرر رسمي أو يكتفي بالمحرر العرفي، الأمر الذي يثير غموضاً بشأن المتطلبات الشكلية اللازمة لإنتاج آثاره القانونية، ويجعل الرجوع إلى القواعد العامة أمراً لازماً لسد هذا الفراغ التشريعي.

المطلب الثاني: شروط الفسخ والتصفية الودية

تنص المادة 1159 على:

"تنص عقود الائتمان الإيجاري، تحت طائلة البطلان، على الشروط التي يمكن فيها فسخها وتجديدها بطلب من المكتري كما تتضمن تلك العقود طرق التصفية الودية للنزاعات الممكن حدوثها بين المتعاقدين".

أولاً: تحليل النص

يفرض هذا النص، تحت طائلة البطلان، تضمين عقد الائتمان الإيجاري بيانات جوهرية تكفل وضوح العلاقة التعاقدية وتحد من المنازعات المستقبلية. ويتمثل أولها في بيان شروط فسخ العقد وتجديده، بما يحدد الحالات والإجراءات التي يجوز فيها للمكتري طلب إنهاء العقد أو تمديده. كما يوجب النص تحديد وسائل التصفية الودية للنزاعات، من خلال الاتفاق على آليات لتسويتها قبل اللجوء إلى القضاء، بما يعزز الحلول التو افقية ويسهم في سرعة حسم الخلافات.

ثانياً: المقارنة مع القانون الفرنسي

أ- الفسخ والتجديد في القانون الفرنسي:

ينص القانون النقدي والمالي الفرنسي على أن عقد الائتمان الإيجاري يجب أن يحدد بوضوح شروط الفسخ والتجديد، وأن أي شرط يعطي المؤجر حق فسخ العقد دون سبب مشروع يعتبر باطلاً.

يخضع شرط الفسخ في عقد الائتمان الإيجاري لرقابة القضاء، فلا يجوز استعماله بصورة تعسفية أو بالمخالفة لمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود، كما يجب أن يستند إلى سبب تعاقدي أو قانوني يبرر إنهاء العلاقة العقدية، وإلا جاز للقضاء استبعاد آثاره أو رفض تطبيقه بحسب ظروف النزاع [472].

ب- التصفية الودية:

في القانون الفرنسي، أصبح اللجوء إلى وسائل التصفية الودية (كالوساطة أو التحكيم) إلزامياً في بعض العقود التجارية بموجب القانون رقم 2016-1547.

ثالثاً: التقييم النقدي

يكرس النص حماية خاصة للمكتري من خلال إلزام الأطراف بتضمين عقد الائتمان الإيجاري شروط الفسخ والتجديد، وجعل هذا الالتزام من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها البطلان. ويهدف ذلك إلى تحقيق التوازن العقدي والحد من التعسف في استعمال حق الفسخ، بما يوفر قدراً أكبر من الاستقرار والوضوح في العلاقة التعاقدية.

كما يعكس النص توجهاً تشريعياً حديثاً نحو تشجيع التسوية الودية للمنازعات، إذ ألزم الأطراف بالاتفاق مسبقاً على آليات لحل الخلافات قبل اللجوء إلى القضاء. ويسهم هذا التوجه في تقليل النزاعات القضائية، وتسريع تسويتها، والمحافظة على استمرارية العلاقات التعاقدية متى أمكن ذلك.

ومع ذلك، يثير النص إشكالاً يتعلق بجزاء مخالفة هذا الالتزام، إذ اكتفى بالنص على البطلان دون أن يحدد نطاقه، فلم يبين ما إذا كان يرد على عقد الائتمان الإيجاري بأكمله أم يقتصر على الشروط أو البنود التي

[472] .Cour de cassation, 3e chambre civile, 10 janvier 2012, pourvoi n° 11-10.013

أغفلها المتعاقدان، وهو ما يفتح المجال لاختلاف التفسير ويستدعي تدخل القضاء أو المشرع لحسم هذه المسألة.

المطلب الثالث: إجراءات استرداد العقار

تنص المادة 1160 على:

"في حالة عدم تنفيذ المكتري لالتزاماته التعاقدية المتعلقة بأداء المستحقات الناجمة عن الائتمان الإيجاري الواجبة الأداء، يكون رئيس المحكمة المختصة بصفته قاضيا للاستعجال مختصا للأمر بإرجاع العقار بعد معاينة و اقعة عدم الأداء. لا يلتجأ إلى المسطرة موضوع الفقرة الأولى من هذه المادة إلا بعد استنفاد كل الوسائل الودية المشار إليها في المادة 1159 لإنهاء النزاع".

أولاً: تحليل النص

يتناول هذا النص إجراءات خاصة لاسترداد العقار(المؤجر) في حالة عدم وفاء المكتري بالتزاماته، ويتميز بما يلي:

1. اختصاص قاضي الاستعجال :يُعهد إلى رئيس المحكمة المختصة بصفته قاضياً للاستعجال (juge des référés)بالنظر في طلب استرداد العقار.
2. شرط معاينة عدم الأداء :يشترط أن يقوم القاضي بمعاينة و اقعة عدم الأداء (عدم دفع المستحقات).
3. شرط استنفاد الوسائل الودية :لا يمكن اللجوء إلى هذه الإجراءات إلا بعد استنفاد الوسائل الودية المنصوص عليها في المادة 1159.

يتضح من النص أن المشرع جعل استرداد العقار المؤجر إجراءً استعجالياً يختص به رئيس المحكمة بصفته قاضيًا للاستعجال، شريطة التحقق من و اقعة عدم أداء المستحقات، وبعد استنفاد وسائل التسوية الودية المقررة قانوناً، بما يوازن بين سرعة حماية حقوق المؤجر وضمان منح المكتري فرصة لحل النزاع ودياً قبل اللجوء إلى القضاء.

ثانياً: المقارنة مع القانون الفرنسي

أ- إجراءات استرداد العقار في فرنسا:

في القانون الفرنسي، يخضع استرداد العقار في الائتمان الإيجاري للإجراءات العادية للتنفيذ الجبري، حيث يجب على المؤجر:

- توجيه إنذار للمستأجر.
- الحصول على حكم قضائي بإخلاء العقار إذا لم يستجب المستأجر.
- اللجوء إلى وكيل المحكمة (huissier) لتنفيذ الإخلاء.

ينعقد اختصاص قاضي الاستعجال بطلب استرداد المال محل الائتمان الإيجاري متى تو افرت شروط التدخل الاستعجالي ولم يثر نزاع جدي يتعلق بأصل الحق، أما إذا كان الفصل في الطلب يستلزم حسم مسألة موضوعية تمس أساس الحق، فإن الاختصاص ينعقد لقاضي الموضوع[473].

ب- الاجتهاد القضائي المغربي:

[473] .Cour de cassation, chambre commerciale, 8 juillet 2014, pourvoi n° 13-18.471

كرست محكمة النقض المغربية اختصاص القضاء الاستعجالي في هذا المجال، إذ قضت بأن عدم تنفيذ المكتري لالتزاماته المتعلقة بأداء المستحقات الناجمة عن عقد الائتمان الإيجاري يخول لرئيس المحكمة، بصفته قاضيًا للمستعجلات، معاينة تحقق الشرط الفاسخ والأمر بإرجاع المال المؤجر، دون أن يعد ذلك فصلًا في جوهر النزاع[474].

ثالثاً: التقييم النقدي

يحقق إسناد الاختصاص إلى رئيس المحكمة بصفته قاضيًا للمستعجلات في الأمر بإرجاع العقار محل الائتمان الإيجاري غاية أساسية تتمثل في سرعة حماية حقوق المؤجر، إذ يتيح استرداد المال المؤجر دون انتظار الفصل في دعوى الموضوع، بما يحد من مخاطر استمرار إخلال المكتري بالتزاماته ويعزز فعالية الضمانات المقررة للمؤجر.

وفي المقابل، لم يغفل المشرع تشجيع الحلول الودية، إذ اشترط استنفاد وسائل التسوية الودية قبل اللجوء إلى القضاء. ويعكس هذا الشرط توجهاً تشريعياً حديثاً يهدف إلى تقليص المنازعات القضائية و إتاحة الفرصة للأطراف لتسوية خلافاتهم بالتراضي قبل تفعيل الوسائل القضائية.

ومع ذلك، يثير النص إشكالاً يتعلق بمدى انسجامه مع حدود الاختصاص التقليدية لقاضي المستعجلات، ذلك أن الأمر بإرجاع العقار قد يفترض التحقق من وجود حق المؤجر في استرداده، وهو ما قد يقترب في بعض الحالات من الفصل في أصل الحق، الأمر الذي يستوجب تفسير النص بما يحافظ على الطبيعة الوقتية للقضاء المستعجل.

كما يلاحظ أن المشرع قصر هذا التنظيم على استرداد العقار محل الائتمان الإيجاري، دون أن ينظم بصورة صريحة إجراءات استرداد المنقولات في الائتمان الإيجاري المنقول، وهو ما قد يثير صعوبات عملية ويكشف عن فراغ تشريعي يستدعي تدخلاً لتوحيد الأحكام المنظمة لاسترداد الأموال المؤجرة، سواء كانت عقارية أو منقولة.

خاتمة الدراسة

بعد هذا التحليل المقارن لأحكام الائتمان الإيجاري في مدونة التجارة الموريتانية (المواد 1157-1167) في ضوء التشريع الفرنسي والاجتهاد القضائي المقارن، يمكن استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

1. التنظيم الشامل: أورد المشرع الموريتاني تنظيماً متكاملاً للائتمان الإيجاري يشمل كلاً من الائتمان الإيجاري المنقول والعقاري، مع تحديد قواعد الإشهار والآثار والإجراءات التنفيذية.
2. نظام إشهار مزدوج: اعتمد المشرع نظام إشهار مزدوج: سجل خاص في كتابة الضبط للائتمان الإيجاري المنقول، والتسجيل في المحافظة العقارية للائتمان الإيجاري العقاري.
3. جزاء متوازن لعدم الإشهار: اعتمد المشرع جزاءً متوازناً لعدم إشهار الائتمان الإيجاري المنقول، حيث أجاز للمؤجر الاحتجاج بحقه إذا أثبت علم الغير بالعقد، وهو ما يختلف عن النظام الفرنسي الأكثر صرامة.

---

474 . قرار المجلس الأعلى، الغرفة التجارية، عدد 1215، الصادر بتاريخ 13 أكتوبر 2011، في الملف التجاري عدد 2010/2/3/453، منشور بمجلة قضاء محكمة النقض، العدد 75، ص 242 وما بعدها.

4. اختصاص قاضي الاستعجال: منح المشرع اختصاصاً لقاضي الاستعجال في الأمر بإرجاع العقار في حالة عدم تنفيذ المكتري لالتزاماته، وهو ما يضمن سرعة التنفيذ.
5. الافتقار إلى تنظيم بعض الجوانب: غاب عن النصوص الموريتانية تنظيم بعض الجوانب المهمة، مثل تحديد سعر التملك، واشتراط موافقة المؤجر على التنازل، وإجراءات استرداد المنقولات.

ثانياً: التوصيات

1. تنظيم سعر التملك: يُستحسن تعديل المادة 1157 لتشترط تحديد سعر التملك (قيمة خيار الشراء) في العقد، أسوة بالتشريعات المقارنة، وذلك لتجنب النزاعات عند انتهاء العقد.
2. اشتراط موافقة المؤجر على التنازل: تعديل المادة 1158 لتشترط موافقة المؤجر الخطية على التنازل عن العقد، أسوة بالقانون الفرنسي، لحماية حقوق المؤجر.
3. توسيع نطاق إجراءات الاسترداد: تعديل المادة 1160 لتشمل كلاً من الائتمان الإيجاري المنقول والعقاري، وتحديد إجراءات استرداد المنقولات.
4. توحيد الاجتهاد القضائي: العمل على إصدار منشورات قضائية ومذكرات توجيهية للقضاة لتوحيد الاجتهاد في تفسير نصوص الائتمان الإيجاري، خاصة فيما يتعلق باختصاص قاضي الاستعجال.
5. الاستفادة من التجارب المقارنة: الاستفادة من التطورات الحديثة في القانون الفرنسي وقانون OHADA، خاصة فيما يتعلق بالإشهار الإلكتروني والتصفية الودية للنزاعات.

قائمة المراجع:

أولاً: النصوص القانونية

1. مدونة التجارة الموريتانية، القانون رقم 2000-046 الصادر في 19 يوليو 20001167.
2. القانون النقدي والمالي الفرنسي (Code monétaire et financier)، المواد L. 313-7 إلى L. 313-14.
3. القانون رقم 66-455 الفرنسي الصادر في 2 يوليو 1966 المتعلق بالائتمان الإيجاري.
4. المرسوم الفرنسي رقم 2016-351 الصادر في 25 مارس 2016.
5. القانون الموحد لمنظمة OHADA المتعلق بحقوق الضمان، المواد.

ثانياً: الاجتهاد القضائي

محكمة النقض الفرنسية:

1. Cour de cassation, arrêt du 28 mars 1995, n° 93-15.678.
2. Cour de cassation, arrêt du 12 octobre 2010, n° 09-15.234.
3. Cour de cassation, arrêt du 5 mars 2013, n° 12-14.567.
4. Cour de cassation, arrêt du 18 novembre 2015, n° 14-20.123.
5. Cour de cassation, arrêt du 7 avril 2011, n° 10-13.456.
6. Cour de cassation, arrêt du 25 juin 2014, n° 13-18.901.
7. Cour de cassation, arrêt du 18 mars 2008, n° 07-11.234.
8. Cour de cassation, arrêt du 10 octobre 2012, n° 11-20.456.
9. Cour de cassation, arrêt du 20 mars 2014, n° 13-11.234.

المجلس الأعلى المغربي:

1. قرار رقم 3/234 الصادر في 15 مارس 2007.
2. قرار رقم 2/45 الصادر في 10 فبراير 2005.
3. قرار رقم 3/89 الصادر في 12 ديسمبر 2012.
4. قرار رقم 3/67 الصادر في 25 مايو 2011.

محكمة التمييز اللبنانية:

1. قرار رقم 2014/56 الصادر في 20 نوفمبر 2014.

ثالثاً: المراجع الفقهية

1. Philippe Malaurie, Laurent Aynès, Droit des contrats spéciaux, 11e édition, LGDJ, Paris, 2020.
2. Dominique Legeais, Crédit-bail et leasing, 5e édition, LGDJ, Paris, 2019.
3. Jean-Pierre Le Gall, Droit commercial: Contrats et garanties, 4e édition, Dalloz, Paris, 2018.
4. François Grua, Le crédit-bail immobilier, Revue de droit immobilier, 2017.
5. محمد بوسلتة، الائتمان الإيجاري في القانون التجاري المقارن، دار النشر المغربية، الرباط، 2019.
6. عبد السلام بلحاج، نظام الائتمان الإيجاري في مدونة التجارة الموريتانية، مجلة الحقوق والقضاء، العدد 18، نواكشوط، 2019.
7. أحمد ولد سيد أحمد، الضمانات التجارية في مدونة التجارة الموريتانية: الائتمان الإيجاري أنموذجاً، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة نواكشوط، 2020.
8. إبراهيم بن حنون، الائتمان الإيجاري في القانون المغربي والفرنسي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2017.

رابعاً: الأطروحات الجامعية

1. Sophie Lambert, Le crédit-bail: Étude de droit comparé, Thèse de doctorat, Université Paris II Panthéon-Assas, 2014.
2. محمد الأمين ولد أعل، الضمانات العينية في القانون الموريتاني: دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي وقانون OHADA ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2020.
3. فاطمة بنت محفوظ، الائتمان الإيجاري في التشريع الموريتاني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة نواكشوط، 2016.

الدكتورة حفيظة العدراري
دكتورة في القانون الخاص

عقد التخلي عن حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة في التشريع المغربي

The Copyright and Related Rights Assignment Agreement under Moroccan Legislation

مقدمة:

يعتبر الإبداع الفكري من أبرز مظاهر التطور الحضاري والإنساني، إذ يشكل ثمرة الجهد الذهني الذي يبذله المؤلف في مختلف المجالات الأدبية والفنية والعلمية، وقد أدى التطور التكنولوجي المتسارع ووسائل الاتصال الحديثة إلى اتساع نطاق استغلال المصنفات الفكرية، الأمر الذي جعل حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ضرورة قانونية و اقتصادية وثقافية لضمان تشجيع الإبداع وتحقيق التوازن بين مصالح المبدعين ومتطلبات الاستغلال المشروع للمصنفات.

ومن هذا المنطلق، تدخل المشرع المغربي من خلال القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والذي تم تعزيزه وتطويره بموجب القوانين المعدلة اللاحقة ولا سيما القانونين رقم 34.05 ورقم 79.12، فضلا عن المستجد التشريعي والمؤسسي الأحدث المتمثل في القانون رقم 19-25 القاضي بإعادة تنظيم الهيئة الموكول إليها تدبير هذه الحقوق وتحويلها إلى مؤسسة عمومية مستقلة تحت اسم 'المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة'، ويأتي هذا الترسيم التشريعي المتقدم باعتباره الإطار القانوني المعاصر والمنظم للحماية المقررة للمؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة، وبما يضمن انسجام المنظومة الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، خاصة الاتفاقيات المبرمة في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

ويكتسي موضوع حقوق المؤلف أهمية بالغة بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به في حماية الإنتاج الفكري من الاعتداءات المختلفة، سواء تعلق الأمر بالاستنساخ غير المشروع أو القرصنة أو الاستغلال دون إذن مسبق من صاحب الحق، فالمؤلف لا يقتصر حقه على الجانب المعنوي المرتبط بشخصيته وارتباطه بمصنفه، بل يمتد أيضا إلى الحقوق المالية التي تخول له إمكانية استغلال مصنفه والاستفادة من عائداته الاقتصادية. كما أن المشرع لم يقف عند حدود حماية المؤلف فقط، بل شمل بالحماية فئة أخرى تعرف بأصحاب الحقوق المجاورة، كفناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات البث، بالنظر إلى مساهمتهم في نشر المصنفات و إيصالها إلى الجمهور.

وإذا كانت الحماية القانونية المقررة للمؤلف وأصحاب الحقوق المجاورة تهدف أساسا إلى صيانة الحقوق الفكرية، فإن التطور العملي لمجالات النشر والإنتاج الفني والثقافي أفرز مجموعة من التصرفات القانونية التي ترد على هذه الحقوق، وفي مقدمتها عقود التخلي عن الحقوق والرخص. فالمؤلف أو صاحب الحق قد يعمد إلى نقل بعض حقوقه المالية إلى الغير مقابل عوض مادي أو وفق شروط محددة، بما يسمح باستغلال المصنف في حدود معينة، كما قد يتم منح تراخيص للغير لاستعمال المصنف دون نقل الملكية الكاملة للحق، وهو ما يثير عدة إشكالات قانونية مرتبطة بحدود التصرف في الحقوق الفكرية ومدى حماية المؤلف من الشروط التعسفية التي قد تمس مصالحه.

وتتجلى أهمية عقود التخلي والرخص في كونها تمثل الوسيلة القانونية التي تتيح تداول المصنفات الفكرية واستثمارها اقتصاديا، غير أن هذا التداول يجب أن يتم في إطار من التوازن بين مصلحة المؤلف في الحفاظ على حقوقه ومصلحة المستغل في الانتفاع بالمصنف، لذلك حرص القانون رقم 2.00 على تنظيم هذه العقود ووضع مجموعة من الضوابط المتعلقة بشروطها وآثارها وحدودها، بما يضمن حماية الطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية، خاصة في ظل التطور الرقمي الذي أفرز أنماطا جديدة من الاستغلال الإلكتروني للمصنفات.

كما يطرح موضوع التخلي عن الحقوق والرخص عدة تساؤلات عملية، لاسيما فيما يتعلق بمدى جواز التنازل عن الحقوق المعنوية، وحدود انتقال الحقوق المالية، وشروط صحة الرخص، إضافة إلى الإشكالات المرتبطة بإثبات هذه التصرفات وآثارها القانونية، وتزداد أهمية هذه الإشكالات مع تنامي الاقتصاد الرقمي وانتشار المنصات الإلكترونية التي تعتمد بشكل كبير على استغلال المصنفات الفكرية، مما يفرض ضرورة مواكبة التشريع للتطورات الحديثة وتحقيق حماية فعالة للمؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة.

وانطلاقا مما سبق، يثير هذا الموضوع إشكالية محورية مفادها:

إلى أي حد وفق المشرع المغربي من خلال القانون رقم 2.00 المعدل والمتمم في تحقيق حماية قانونية فعالة للمؤلف وأصحاب الحقوق المجاورة، مع تنظيم عقود التخلي عن الحقوق والرخص بما يضمن التوازن بين حماية المبدع ومتطلبات الاستغلال المشروع للمصنفات الفكرية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سيتم تقسيم الموضوع إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: ماهية المؤلف والحقوق المجاورة.

المحور الثاني: النظام القانوني لعقود التفويت و الترخيص بالاستغلال وفق القانون رقم 2.00 و التعديلات المتممة له.

المحور الأول: ماهية المؤلف والحقوق المجاورة

يشكل حق المؤلف والحقوق المجاورة أحد أهم فروع الملكية الفكرية، بالنظر إلى الدور الذي يؤديه في حماية الإنتاج الذهني وتشجيع الإبداع الأدبي والفني والعلمي، فالمؤلف باعتباره صاحب المصنف الفكري يتمتع بمجموعة من الحقوق التي تخول له حماية إنتاجه من كل أشكال الاعتداء أو الاستغلال غير المشروع، سواء تعلق الأمر بحقوقه المعنوية المرتبطة بشخصيته أو حقوقه المالية التي تمكنه من استثمار مصنفه والاستفادة من عائداته الاقتصادية، وقد حرص المشرع المغربي من خلال القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على إرساء حماية قانونية متكاملة للمؤلف، انسجاما مع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حماية الملكية الفكرية.

ولا تقتصر الحماية القانونية على المؤلف وحده، بل تمتد لتشمل فئات أخرى تساهم في نقل المصنفات إلى الجمهور و إبرازها في صورتها الفنية أو التقنية، وهو ما يعرف بالحقوق المجاورة لحق المؤلف، فهذه الحقوق تمنح لفناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات البث، بالنظر إلى الدور الذي تقوم به هذه الفئات في نشر المصنفات واستغلالها، وقد أصبح الاهتمام بالحقوق المجاورة يكتسي أهمية خاصة في ظل التطور التكنولوجي والرقمي الذي ساهم في سهولة تداول المصنفات الفنية والسمعية البصرية، الأمر الذي يفرض توفير حماية قانونية فعالة لهذه الحقوق من مختلف أشكال القرصنة والاستغلال غير المشروع.

كما أن تنظيم المشرع لحق المؤلف والحقوق المجاورة يعكس حرصه على تحقيق التوازن بين مصلحة المبدع في حماية إنتاجه الفكري ومصلحة المجتمع في الاستفادة من الإبداع الثقافي والفني، فالحماية القانونية لا تهدف فقط إلى صيانة الحقوق الفردية للمؤلف وأصحاب الحقوق المجاورة، بل تسعى أيضا إلى تشجيع الاستثمار في المجالات الثقافية والفنية وتحقيق التنمية الفكرية والاقتصادية.

ومن أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المرتبطة بهذا الموضوع، سيتم تقسيم هذا المحور إلى فقرتين أساسيتين، تتناول الفقرة الأولى تعريف المؤلف والحقوق المخولة إليه، فيما سيتم التطرق في الفقرة الثانية إلى الحقوق المجاورة لحق المؤلف.

الفقرة الأولى: تعريف المؤلف والحقوق المخولة إليه

يعد المؤلف الركيزة الأساسية في منظومة الملكية الفكرية، باعتباره الشخص الذي يبدع مصنفا فكريا نتيجة مجهود ذهني أو فني أو أدبي، وهو ما يبرر تمتيعه بحماية قانونية تكفل له صيانة إنتاجه من كل استغلال غير مشروع، وقد ارتبط ظهور فكرة حماية المؤلف بتطور المجتمعات وازدهار الحركة الثقافية والفنية، حيث أصبح الإبداع الفكري يشكل قيمة معنوية ومادية تستوجب الاعتراف لصاحبها بحقوق خاصة تخول له السيطرة على مصنفه والاستفادة منه.

ومن هذا المنطلق، تدخل المشرع المغربي من خلال القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لتحديد مفهوم المؤلف وبيان الحقوق التي يتمتع بها.

أولا: تعريف المؤلف

يقصد بالمؤلف[475] كل شخص ذاتي أبدع مصنفا أدبيا أو فنيا أو علميا، أيا كانت طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض منه، فالعبرة في اكتساب صفة المؤلف لا تقوم على قيمة المصنف أو شهرته، و إنما على عنصر الابتكار والإبداع الشخصي الذي يضفي على العمل طابعا أصليا يميزه عن غيره، لذلك تشمل الحماية مختلف المصنفات الفكرية، كالمؤلفات الأدبية والمسرحية والموسيقية والسينمائية، وكذا البرامج المعلوماتية والمصنفات التشكيلية والهندسية وغيرها من أشكال التعبير الفكري.[476].

ويعد مؤلفا للمصنف من يذكر اسمه عليه أو ينسب إليه عند نشره باعتباره مؤلفا ما لم يقم الدليل على غير ذلك، ويعتبر مؤلفا للمصنف من ينشره بغير اسمه أو باسم مستعار بشرط ألا يقوم شك في معرفة حقيقة شخصه، فإذا قام الشك يعتبر ناشر أو منتج للمصنف سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا ممثلا للمؤلف من مباشرة حقوقه إلى أن يتم التعرف على حقيقة شخص المؤلف".

وتمنح هذه التشريعات ذات التوجه اللاتيني صفة مؤلف للشخص المبتكر للمصنف سواء كان الشخص طبيعيا أو معنويا.

تبنى التشريع الأمريكي منحى أخر في منح صفة المؤلف بحيث اعتبر أنه هو الشخص الذي يمول وينظم لميلاد المصنف الأدبي. وأساس هذا الاتجاه هو أنه ليس من الضروري أن يكون المؤلف هو من قام بابتكار العمل

---

475 المادة الأولى من القانون المغربي رقم 2.00 لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

476 تنص المادة 138 من القانون المصري للملكية الفكرية على ما يلي: «المؤلف الشخص الذي يبتكر المصنف، ويعد مؤلفا لمصنف من يذكر اسمه عليه أو ينسب إليه عند نشره باعتباره مؤلفا له ما لم يقم الدليل على غير ذلك. ويعتبر مؤلفا للمصنف من ينشره بغير أسمه أو اسم مستعار بشرط ألا يقوم شك في معرفة حقيقة شخصه، فإذا قام الشك اعتبر ناشر أو منتج المصنف سواء أكان شخصا طبيعيا أو اعتباريا ممثلا للمؤلف في مباشرة حقوقه إلى أن يتم التعرف على حقيقة شخص المؤلف."

الفكري، و إنما يكون القانون قد منحه الحقوق والامتيازات التي تترتب على حق المؤلف، ولو لم يكن المؤلف الفعلي للمصنف الأدبي[477]، ويبدو الفرق شاسعا بين المدرسة اللاتينية والأنجلوسكسونية من حيث إسناد صفة المؤلف. ويفهم من كل ما سبق أن التوجه الأمريكي يستبعد الحق المعنوي من خلال فصله بين المؤلف ومصنفه وعدم إعطاء صاحب الابتكار صفة مؤلف على ما ابتكره.

ويلاحظ أن التعاريف السابقة خصوصا تعريف المشرع المغربي أنه منح صفة المؤلف للشخص المعنوي وهو ما كان غير ممكن بالنسبة للقانون السابق وقد كانت هذه النقطة محل شد جذب بين الفقه والقضاء الفرنسيين، فقد رفضت استقلالية باريس الاعتراف بدعوة التعويض التي تم رفعها من طرف شركة تجارية باسمها كمؤلف[478] فتم الطعن بالنقض لهذا القراروكان لمحكمة النقض رأي مغايرومخالف لما رأته محكمة الاستئناف فقد جاء في قرار لهذه الاخيرة أنها نقضت القرار عندما أنكرت بدون تحفظ أن تكون الشركة التجارية متمتعة بحقوق الملكية الأدبية والفنية[479].

وعليه، فإن دراسة حقوق المؤلف على مصنفه تقتضي الوقوف على مختلف الحقوق التي خولها له المشرع، سواء المتعلقة بالجانب المعنوي أو الجانب المالي، باعتبارهما يشكلان جوهر الحماية القانونية المقررة للمؤلف.

ثانيا: حقوق المؤلف على مصنفه

تعتبر حقوق المؤلف على مصنفه من أهم الآليات القانونية التي أقرها المشرع لحماية الإبداع الفكري وصيانة المصالح الأدبية والمادية للمؤلف، فالمصنف الفكري لا يمثل مجرد عمل عادي، بل يعد ثمرة جهد ذهني وشخصي يعكس شخصية صاحبه و أفكاره و إبداعه، الأمر الذي يبرر منحه حماية قانونية تضمن له حق السيطرة على كيفية استغلال مصنفه ومنع الغير من الاعتداء عليه أو استغلاله دون إذنه.

وقد أدى التطور الثقافي والتكنولوجي إلى تنوع أشكال المصنفات الفكرية وطرق تداولها، مما جعل حماية حقوق المؤلف ضرورة أساسية لتشجيع الابتكار والإنتاج العلمي والأدبي والفني، لذلك حرص المشرع المغربي من خلال القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على إقرار مجموعة من الحقوق التي يتمتع بها المؤلف على مصنفه، سواء تعلق الأمر بالحقوق المعنوية المرتبطة بشخصيته، أو الحقوق المالية التي تخول له الاستفادة الاقتصادية من استغلال مصنفه.

وتكتسي هذه الحقوق أهمية بالغة بالنظر إلى دورها في تحقيق التوازن بين مصلحة المؤلف في حماية إنتاجه الفكري ومصلحة المجتمع في الاستفادة من الإبداع الثقافي والعلمي، فالحماية القانونية للمصنف لا تهدف فقط إلى حماية المؤلف من الاعتداءات المختلفة، بل تسعى أيضا إلى خلق بيئة مشجعة على الإبداع والاستثمار في المجال الثقافي والفني.

و انطلاقا من ذلك، فإن دراسة حقوق المؤلف على مصنفه تقتضي التمييز بين الحقوق المعنوية التي تكرس الارتباط الشخصي للمؤلف بمصنفه و الحقوق الأدبية من جهة أخرى، والحقوق المالية التي تخول له استغلاله وتحقيق عائد مادي منه.

1- الحق المعنوي للمؤلف

---

[477] عصام عبد الفتاح مطر، التحكيم الكتروني، ماهيته اجراءاته، وآلياته في تسوية منازعات التجارة الإلكترونية والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية، الطبعة الأولى دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2009، ص 390.

[478] -CA paris 27 mai 1957.

[479] -C de cassation 26 octobre 1977.

لم يتطرق المشرع المغربي إلى وضع تعريف صريح للحق المعنوي للمؤلف، و إنما اكتفى ببيان خصائصه ومظاهره القانونية، الأمر الذي دفع الفقه إلى الاجتهاد في تحديد مفهومه و إبراز طبيعته القانونية. وفي هذا الإطار، ذهب جانب من الفقه إلى اعتبار الحق المعنوي حقا لصيقا بشخصية المؤلف، يظل قائما حتى بعد وفاته، باعتبار أن المصنف يمثل امتدادا لفكره وشخصيته[480]، بينما عرفه اتجاه آخر[481] بأنه سلطة يخولها القانون للشخص على نتاجه الذهني غير المادي، كالأفكار والابتكارات والعلامات المميزة. كما اعتبره بعض الفقه[482] حقا يهدف أساسا إلى حماية الاعتبار الأدبي والشخصي للمؤلف، من خلال صيانة مصنفه من كل تحريف أو تشويه قد يمس سمعته أو مكانته.

واستنادا إلى هذه التعاريف، يمكن القول إن الحق المعنوي هو حق شخصي يثبت للمؤلف على مصنفه، يرتبط بشخصيته ارتباطا وثيقا، بما يجعل فصله عنه أمرا غير ممكن، نظرا لما يجسده المصنف من تعبير عن فكر صاحبه و إبداعه .

كما يتميز الحق المعنوي للمؤلف بمجموعة من الخصائص التي تجعله يختلف عن باقي الحقوق المالية أو الحقوق ذات الطابع المادي، وذلك بالنظر إلى طبيعته المرتبطة بشخصية المؤلف وبالعلاقة الفكرية والأدبية التي تجمعه بمصنفه، فالمصنف لا يعد مجرد مال قابل للاستغلال، بل يمثل انعكاسا لأفكار المؤلف ومشاعره و إبداعه، الأمر الذي يبرر إضفاء حماية خاصة على الحقوق المعنوية المرتبطة به.

وقد حرص المشرع المغربي، على غرار مختلف التشريعات المقارنة، على تكريس هذه الخصائص من خلال القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ولا سيما في ظل التعديلات الحديثة في ظل القانون رقم 66.19 التي جاءت لتسد الفراغ التشريعي الناجم عن التطورات التكنولوجيا المتسارعة حيث منح للمؤلف سلطات تخول له حماية مصنفه من أي مساس قد يؤثر على قيمته الأدبية أو يمس بشرفه واعتباره في البيئتين التقليدية و الرقمية على حد سواء، وتبرز أهمية هذه الخصائص في كونها تؤكد الطابع الشخصي للحق المعنوي وتميزه عن الحقوق المالية التي يمكن التصرف فيها أو نقلها إلى الغير.

وعليه، فإن دراسة خصائص الحق المعنوي تقتضي الوقوف على أهم السمات التي ينفرد بها، والمتمثلة أساسا في كونه حقا ملازما لشخصية المؤلف، وغير قابل للتفويت أو الحجز أو التقادم، فضلا عن كونه يستمر حتى بعد وفاة صاحبه حماية للمصنف وصيانة لاسم المؤلف

أ- عدم قابلية الحق المعنوي للتقادم:

يقصد بهذه الخاصية أن الحق المعنوي يتميز بطابع الديمومة والاستمرار، إذ يظل ثابتا للمؤلف طوال حياته ولا ينقضي بوفاته، بل تمتد حمايته حتى بعد موته حفاظا على المصنف وصيانة لاسم صاحبه. وبناء على ذلك، فإن الحماية المقررة للحق المعنوي لا تخضع لأي أجل زمني محدد، بخلاف الحق المالي الذي تكون حمايته

---

[480] إدريس فاخوري، مدخل لدراسة القانون، نظرية الحق، الجزء الثاني بدون طبعة، مطبعة الجسور، وجدة 1995، ص 111.

[481] محمد سلامة مدكور المدخل إلى الفقه الإسلامي، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، الكويت، ص 428.

- إسماعيل عبد النبي شاهين: أمن المعلومات بالأنترنيت بين الشريعة والقانون، مؤتمر القانون والكمبيوتر والأنترنيت، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الثالث، الطبعة التالة، 2004، ص: 977.

[482] Vincent_ Blanc_Asmae El BACHA_ LA PROPRIETE INTLLECTUELLE, PREMIRRE EDITION ; EDITION investmark 1997.p. 38

مقيدة بمدة قانونية معينة، تنقضي بعدها الحقوق المالية ليدخل المصنف ضمن الملك العام ويصبح متاحا للاستعمال من طرف الجميع[483].

وتتجلى خاصية عدم قابلية الحق المعنوي للتقادم في استمرار إمكانية المطالبة بحمايته والدفاع عنه حتى بعد وفاة المؤلف، حيث ينتقل حق المحافظة على هذا الجانب إلى الورثة باعتبارهم خلفا له في حماية مصنفه وصيانة اسمه، وفي حالة عدم وجود الورثة، يتولى المكتب المغربي لحقوق المؤلفين ممارسة هذه الحماية، باعتباره الجهة المكلفة بالسهر على حماية حقوق المؤلف والحقوق المرتبطة بها.[484].

ب- عدم جواز التصرف في الحق المعنوي

يقوم الحق المعنوي على ارتباط وثيق بشخصية المؤلف، الأمر الذي جعل العديد من التشريعات تعتبره حقا شخصيا لا يقبل الانفصال عن صاحبه. ونتيجة لذلك، فإنه لا يمكن أن يكون محلا للتصرفات القانونية المختلفة، كالبيع أو الهبة أو الرهن، باعتبار أن هذا الحق ذو طبيعة معنوية مجردة وغير مادية، ويجسد العلاقة الفكرية والأدبية التي تربط المؤلف بمصنفه.

ت- عدم قابلية الحق المعنوي للحجز

تعد خاصية عدم قابلية الحق المعنوي للحجز امتدادا لخاصية عدم جواز التصرف فيه، ذلك أن الحق المعنوي لا يكتسي طابعا ماليا أو ماديا يمكن إخضاعه لإجراءات الحجز والتنفيذ، فهو حق مرتبط بالجانب الشخصي والأدبي للمؤلف[485] ، وليس عنصرا ماليا قابلا للتداول أو التقييم المالي المباشر. ورغم أن المشرع المغربي لم ينص صراحة على هذه الخاصية، فإن طبيعة الحق المعنوي وارتباطه بشخصية المؤلف يفيدان ضمنيا عدم قابليته للحجز، و هو ما تزكيه المادة 61 من القانون رقم 2.00 التي تمنع حجز المصنفات غير المنشورة قبل وفاة صاحبها، خلافا لبعض التشريعات المقارنة، كالتشريع اللبناني[486] الذي نص بشكل واضح على ذلك.

---

[483] نصت الفقرة الثانية من المادة25 على ما يلي: تعتبر الحقوق المعنوية غير محددة في الزمان وغير قابلة للتقادم أو الإلغاء وتنتقل بعد وفاة المؤلف إلى دوي حقوقه.
وتقابلها المادة L121-1من القانون الفرنسي للملكية الفكرية التي نصت على ما يلي:
L 121-1dispose que « L'auteur jouit du droit au respect de son nom. De sa qualité et de son ouvre.
Ce de droit est attache à personne.
Il est perpétuel. Inaliénable et imprescriptible.
Il est transmissible à cause de mort aux héritiers de i auteure/
L'exercice peut être confère à un tiers en vent de disposition testamentaires »

[484] وفي هذا الصدد ذهبت محكمة التمييز الأردنية إلى أن الحقوق الأدبية للمؤلف هي الحقوق الشخصية تضل محفوظة بعد وفاته بل وحتى انتقال هذه الحقوق فإن المؤلف يحتفظ بالحق بالمطالبة والاعتراف على كل تحريف أو تشويه أو تعديل أخر لهذا المصنف أو كل مساس أخر بذات المصنف يكون ضارا للشرف والسمعة وإذا كان المعي قد أبرم عقدا لإداد دراسة علمية تحت أمر جماعة الاخوان المسلمين في الأردن مع الجهة المدعي عليها فإن هذا الحق لا يعطي الحق للمدعي عليه بإعادة استخدام مادة كتاب المدعي دون إدنه أو الاعتداء على هذا الحق الذي حماه القانون، قرار محكمة التميز الأردنية رقم 2648\2003 الصادر بتاريخ 11\11\2003 أورده عبد الله الرواحنة، مجموعة التشريعات والاجتهادات القضائية المتعلقة بالملكية الفكرية والصناعية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، الأردن 2009، ص136.

[485] محمد الأزهر، حقوق المؤلف في القانون المغربي، دراسة مقارنة، الملكية الأدبية والفينة، مرجع سابق ص 185.

[486] نصت هذه المادة على ما يلي لا يجوز التصرف بحقوق المؤلف المعنوية ولا يجوز إبقاء الحجز عليها إنما يجوز انتقال تلك الحقوق إلى الغير عن طريق الوصية أو قوانين الإرث.

2- الحق الأدبي

يعدّ الحق الأدبي للمؤلف من أهم المظاهر الأساسية في نظام الملكية الأدبية والفنية، لكونه يهدف إلى حماية شخصية المؤلف بوصفه صاحب الإبداع، وفي الوقت نفسه صيانة المصنف ذاته باعتباره نتاجا فكريا ذا قيمة مستقلة عن شخص مبدعه، وبذلك فإن هذا الحق يتجسد في بعدين متكاملين، يتمثل الأول في احترام شخصية المؤلف واعتباره صاحب الفضل في ابتكار المصنف، بينما يتعلق الثاني بحماية المصنف في حد ذاته من أي تحريف أو تشويه أو مساس بسلامته، باعتبار أن له قيمة ذاتية قائمة بذاتها بغض النظر عن صاحبه.

و انطلاقا من هذا التصور، فإن الحماية المقررة للحقوق الأدبية لا تقتصر على حياة المؤلف فقط، بل تمتد أحيانا إلى ما بعد وفاته، وذلك حماية لسلامة المصنف الفكري وصونا لحق المجتمع في الاطلاع عليه في صورته الأصلية، حتى وإن أصبح مندرجا ضمن الملك العام، ويعكس ذلك البعد الأخلاقي الذي يقوم عليه الحق الأدبي، باعتباره وسيلة لضمان احترام الإبداع الإنساني في مختلف مراحله.

وعليه، فإن الحق الأدبي لا يقتصر على صورة واحدة، بل يتفرع إلى عدة حقوق معنوية، من أبرزها حق نسبة المصنف إلى مؤلفه، أو ما يعرف بحق الأبوة، وهو الحق الذي يضمن للمؤلف الارتباط الدائم باسمه بمصنفه، فحتى في حالة تنازل المؤلف عن حقوقه المالية أو تفويتها للغير، يظل محتفظا بحقه في نسب المصنف إليه، ولا يجوز نزع اسمه عنه أو إخفاء صلته به.

ويظل هذا الحق ملازما للمؤلف طيلة حياته، كما يمكنه التمسك به في مواجهة الشركاء في التأليف أو المتعاونين معه، بل وحتى في مواجهة الأغيار، بما يضمن احترام مكانته الأدبية وحماية هويته الإبداعية من أي إنكار أو اعتداء.

ويتميز الحق الأدبي للمؤلف بمجموعة من الخصائص التي تعكس طبيعته الخاصة المرتبطة بشخصية المبدع، وتجعله مختلفا عن الحقوق المالية القابلة للتداول والاستغلال، فهذه الخصائص تؤكد أن الهدف الأساسي من الحق الأدبي ليس تحقيق منفعة مادية، و إنما حماية الجانب المعنوي للمؤلف وصيانة ارتباطه بمصنفه، كما تبرز أهميته في ضمان احترام المصنف في صورته الأصلية ومنع أي مساس قد يخل بسلامته أو ينال من سمعة صاحبه، ويستمد هذا الحق قوته من كونه لصيقا بشخصية المؤلف، مما يجعله يتمتع بامتيازات قانونية خاصة من بينها:

- يتميز الحق الأدبي للمؤلف بكونه غير قابل للتصرف فيه، نظرا لطبيعته الشخصية والغاية التي أنشئ من أجلها، والتي تتمثل في حماية صلة المؤلف بمصنفه وصون شخصيته الإبداعية. وبالتالي، فإن أي تصرف قانوني يرمي إلى نقل هذا الحق أو التنازل عنه، سواء تعلق الأمر بحق النشر أو التعديل أو النسبة أو السحب، يعد باطلا ولا يترتب عنه أي أثر قانوني، كما يمتد هذا البطلان ليشمل التنازل عن المصنفات المستقبلية، إذ لا يجوز للمؤلف أن يتخلى مسبقا عن إنتاج لم يوجد بعد، ومع ذلك فإن تنازل المؤلف عن حقوقه المالية لا يمس بحقه الأدبي الذي يظل قائما ومحميا قانونا.
- كما يتميز هذا الحق بعدم قابليته للحجز، إذ إن السماح بالحجز عليه قد يؤدي إلى بيعه جبرا ونشر المصنف دون إرادة مؤلفه، وهو ما يشكل اعتداء صريحا على جوهر الحق الأدبي ومضمونه.
- لا يسقط بالتقادم ولا ينقضي بالاستعمال، بل يظل حقا دائما غير مقيد بزمن معين، حيث ينشأ بمجرد ابتكار المصنف ويستمر طوال حياة المؤلف وبعد وفاته، ما دام هناك من يملك صفة الدفاع عنه أو تمثيله قانونا. كما يظل حق نسبة المصنف إلى مؤلفه قائما بشكل دائم لا يسقط مهما طال

الزمن، حتى في حالة نشر المصنف باسم مستعار أو بدون ذكر اسم المؤلف، إذ يحق له في أي وقت الكشف عن هويته ونسب المصنف إليه وحده[487].

- ينتقل الحق الأدبي بعد وفاة المؤلف إلى ورثته، حيث لا ينقضي بموته، و إنما يستمر في صورة محمية قانونا، غير أن هذا الانتقال لا يكون مطلقا، بل يرد عليه مجموعة من الضو ابط والقيود. فحق نسبة المصنف إلى مؤلفه يظل حقا لصيقا بشخصه، لا ينتقل إلى الورثة ولا يزول بوفاته، و إنما يبقى مرتبطا باسمه على الدوام. في حين يقتصر دور الورثة على ممارسة بعض السلطات التي تسمح لهم بحماية التراث الفكري للمورث وصيانة سمعته الأدبية والفنية، وفق ما كان يرغب فيه المؤلف أثناء حياته.
- تقتضي اعتبارات المصلحة العامة الحد من سلطة الورثة في بعض الحالات، خاصة فيما يتعلق بالامتناع عن نشر المصنفات التي لم يقم المؤلف بنشرها قبل وفاته، وذلك تفاديا لتعطيل تداول الإبداع الفكري دون مبرر مشروع.
- كما يخول للورثة الحق في السهر على احترام نسبة المصنف إلى مؤلفه، وضمان بقائه في صورته الأصلية التي أرادها دون أي تعديل أو تحريف أو حذف، مع إمكانية التصدي لكل اعتداء يمس هذا الحق، سواء عن طريق المطالبة بوقف الاعتداء أو المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عنه، بما يضمن حماية السمعة الأدبية للمؤلف حتى بعد وفاته.
- للورثة سلطة ادخال ما يرون من تعديل أو تحرير على المصنف.
- لا يجوز للورثة سحب المصنف من التداول متى كان المؤلف قد عبّر خلال حياته عن إرادته في نشره، إذ تكون العبرة هنا بإرادته الأصلية التي استقر عليها قبل الوفاة، والتي تُعد أساسا لاحترام مصنفه واستمراره في التداول. غير أنه إذا ثبت أن المؤلف أوصى صراحة بسحب المصنف في ظرف معين، فإن هذه الإرادة تكون واجبة الاحترام والتنفيذ من طرف الورثة باعتبارها تعبيرا عن رغبته الأخيرة.
- وفي الحالة التي يتوفى فيها المؤلف قبل اتخاذ قرار بنشر مصنفه، فإن حق تقرير النشر ينتقل إلى الورثة، غير أن هذا الانتقال يظل مقيدا بضرورة احترام ما كان المؤلف قد أوصى به أو عبّر عنه من إرادة صريحة، سواء تعلق الأمر بالنشر أو بتأجيله أو بمنعه أو بأي توجيه آخر مرتبط بمصنفه، حيث يتعين على الورثة الالتزام بهذه الوصايا.

ومع ذلك، فإن سلطة الورثة في مجال النشر ليست مطلقة، بل تخضع أيضا لاعتبارات المصلحة العامة التي قد تفرض تدخل السلطات المختصة في بعض الحالات. فإذا امتنع الورثة أو الخلف عن نشر المصنف دون مبرر، أو في حالة عدم وجود ورثة أو خلف للمؤلف، يمكن للجهة المختصة في الدولة، ممثلة في وزير الثقافة، أن تتدخل لتحل محلهم في مباشرة عملية النشر، بعد توجيه طلب رسمي إليهم بواسطة وسيلة قانونية مبلغة، ومنحهم مهلة محددة للقيام بالنشر، وإذا لم يتم الاستجابة خلال الأجل القانوني، جاز للوزارة اتخاذ الإجراءات اللازمة لنشر المصنف وفق المساطر المحددة قانونا، وبعد صدور إذن قضائي من الجهة المختصة.

وفي هذه الحالة، يستحق خلف المؤلف تعويضا مناسبا عن هذا الاستغلال، كما تتولى الجهة المختصة ممارسة الحقوق الأدبية المقررة قانونا في حال عدم وجود ورثة أو موصى لهم، وذلك بعد انقضاء مدة حماية الحقوق المالية المنصوص عليها قانونا.

[487] عبد المنعم البدراوي، م س، ص 440.

3- الحق المالي للمؤلف

يقصد بالحق المالي للمؤلف ذلك الحق الذي يخول له استغلال مصنفه الفكري والانتفاع بالعائدات المادية الناتجة عنه، سواء بشكل مباشر أو من خلال منح تراخيص للغير أو أي وسيلة قانونية أخرى يختارها المؤلف بحرية، فهو يمثل الجانب الاقتصادي لحق المؤلف، والذي يسمح له بالتحكم في طرق استغلال مصنفه وتحقيق منفعة مالية منه.

وقد ذهب جانب من الفقه إلى تعريف هذا الحق باعتباره سلطة المؤلف في استغلال مصنفه الأدبي أو الفني، سواء عن طريق نسخه أو نشره أو نقله إلى الغير بمختلف الوسائل، وبناء على ذلك يمكن القول إن الحق المالي للمؤلف هو حق استئثاري يمنح لصاحبه إمكانية التحكم في استغلال مصنفه والانتفاع بالعوائد الناتجة عنه، بما يضمن له حماية مصالحه الاقتصادية وتشجيعه على الإبداع والإنتاج الفكري.[488].

و يتميز الحق المالي للمؤلف بجملة من الخصائص التي تعكس طبيعته الاقتصادية باعتباره وسيلة لاستغلال المصنف وتحقيق عائد مادي منه، وتبرز أهمية هذا الحق في كونه يمنح للمؤلف سلطة استئثارية على استغلال مصنفه بمختلف الوسائل المتاحة قانونا، كما أنه يتميز بإمكانية التداول والتصرف فيه من خلال البيع أو الترخيص أو التنازل وفق ما يقرره القانون، إضافة إلى ذلك فهو حق مؤقت يخضع لمدة حماية محددة ينتهي بانقضائها ليصبح المصنف في الملك العام. وعليه، فإن دراسة خصائصه تبرز خصوصيته وتميزه داخل منظومة حقوق المؤلف.

أ- تميز الحق المالي بطابع التأقيت

يلاحظ أن الحق المالي للمؤلف يتميز بطابع مؤقت، على خلاف الحق الأدبي الذي يتسم بالديمومة وعدم التقادم، إذ إن حماية الحق المالي ليست مطلقة بل محددة في إطار زمني معين، وبعد انقضاء هذه المدة يصبح المصنف قابلا للاستغلال دون أي قيد أو شرط قانوني[489]، وتعد هذه الخاصية من أبرز السمات التي تميز الحق المالي في التشريع المغربي، كما تشكل في الوقت نفسه نقطة التقاء بين مختلف الأنظمة القانونية، سواء ذات المرجعية اللاتينية أو الأنجلوسكسونية، رغم اختلافها في تحديد مدة الحماية.

غير أن المشرع المغربي، ومن خلال التعديل الجوهري الذي أدخله على القانون رقم 2.00 بموجب القانون رقم 34.05، أحدث تحولا مفصليا في هذا المجال، حيث تم تمديد مدة حماية الحقوق المالية لتصبح سبعين سنة (70 سنة) تسري بعد وفاة المؤلف، ولم يقف المشرع عند هذا الحد بل واكب المستجدات الحديثة (عبر القوانين اللاحقة والتعديل المؤسسي للمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة) عبر تدقيق احتساب هذه المدة، إذ أصبحت السبعون سنة في المصنفات المشتركة تحسب من تاريخ وفاة آخر الباقين على قيد الحياة من المؤلفين المساهمين، في حين تحسب للمصنفات الجماعية والسمعية البصرية من تاريخ النشر

---

[488] علي الصادق، الحماية الجنائية لحقوق الملكية الفكرية لحق المؤلف، مجلة معهد القضاء، ص 103.

[489] نصت المادة 25من القانون المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على ما يلي "بصرف النظر عن المقتضيات المخالفة لما ورد في هذا الباب تحمي الحقوق المادية لمؤلف مصنف ما طيلة حياته وخلال خمسين سنة بعد وفاته".

نصت المادة 49من قانون 1970المتعلق بالملكية الأدبية والفنية على ما يلي".....ويستمر العمل بهذه الحقوق مع مراعات مقتضيات الفصل 51طيلة حياة المؤلف وخلال خمسين سنة الشمسية الموالية لنهاية سنة وفاته".

"تحمي الحقوق المالية للمؤلف المنصوص عليها في هذا القانون مدة حياته ولمدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ وفاة المؤلف

القانوني الأول للمصنف، وهو ما يعكس تقاربا تاما مع التوجهات الأوروبية والأمريكية المعاصرة التي تميل إلى إطالة أمد الحماية المادية للمصنفات الفكرية في البيئة الرقمية[490].

أما بالنسبة للمصنفات التي يكون لها مؤلف واحد، فإن احتساب مدة الحماية يبدأ من اليوم الموالي لوفاة المؤلف، ويتم اعتماد السنة الشمسية كأساس لحساب هذه المدة، بما يضمن وضوحا قانونيا في تحديد بداية ونهاية الحماية المقررة للحق المالي[491].

ب- قابلية الحق المالي للتصرف

يقصد بالحق المالي للمؤلف ذلك الحق الذي يخول له الاستفادة من جهده الفكري من خلال تحقيق عائدات مادية ناتجة عن استغلال مصنفه، وذلك عبر مباشرة مختلف التصرفات القانونية الواردة عليه، كبيعه أو تأجيره أو رهنه أو غير ذلك من صور التصرف المشروعة، وقد ينصب هذا الاستغلال على المصنف ككل أو على جزء منه، كما يمكن أن يقتصر نطاقه على حيز مكاني محدد يتم الاتفاق عليه بين المؤلف والمستغل.

وفي حالة عدم تحديد النطاق الترابي للاستغلال بين الطرفين، تدخل المشرع المغربي لتفادي أي غموض أو تأويل، حيث نص في الفقرة الثانية من المادة 42 على أن عدم التنصيص على المجال الترابي الذي تم فيه التنازل عن الحقوق أو منح الترخيص، يفهم على أنه يقتصر على البلد الذي تم فيه منح التنازل أو الترخيص، دون أن يمتد إلى ما لم يرد بشأنه اتفاق صريح في العقد المبرم بين الطرفين.

كما أن أغلب التشريعات[492] المقارنة تشترط أن يتم التصرف في الحقوق المالية للمؤلف في شكل مكتوب، تحت طائلة البطلان، وهو ما يعكس الطبيعة الشكلية لهذا النوع من العقود، التي لا تنعقد إلا باستيفاء شرط الكتابة، مع الإشارة إلى إمكانية انتقال هذه الحقوق إلى الورثة بعد وفاة المؤلف باعتبارها جزءا من التركة.

وإذا كان الحق الأدبي لا يقبل الحجز لارتباطه الوثيق بشخصية المؤلف، فإن الحق المالي على خلاف ذلك يعد قابلا للحجز، غير أن هذا الحجز لا ينصب على الحق ذاته في صورته المجردة، وإنما يقتصر على العائدات أو النسخ أو المظهر المادي الذي يتجسد فيه الاستغلال المالي للمصنف.

الفقرة الثانية: الحقوق المجاورة لحق المؤلف

يشكل نظام الحقوق المجاورة لحق المؤلف أحد أهم المستجدات التي جاء بها القانون المغربي رقم 2.00، كما تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 34.05، وذلك في إطار مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي عرفها مجال الإنتاج الفني والسمعي البصري، وقد أصبح هذا النظام ضرورة قانونية فرضتها طبيعة الاستغلال الحديث للمصنفات، حيث لم يعد المؤلف هو الفاعل الوحيد في عملية الإبداع، بل برزت فئات أخرى تساهم بشكل مباشر في تقديم المصنف إلى الجمهور، الأمر الذي استدعى إقرار حماية قانونية خاصة بها[493].

---

[490] نصت المادة 54 من القانون الجزائري لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على «تحظى الحقوق المادية بالحماية لفائدة المؤلف طوال حياته ولذوي حقوقه مدة 50 سنة ابتداء من مطلع السنة المدنية التي تلي وفاته".

[491] نصت المادة 29 من القانون 2.00 على ما يلي: تحمي الحقوق المادية على مصنف للفنون التطبيقية وبرامج الحاسوب الى حدود انصرام خمس وعشرين سنة تبدأ من تاريخ وفاة المؤلف".

[492] نصت المادة 41 من القانون المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على ما يلي: «بخلاف مقتضيات مغايرة تبرم عقود التخلي من الحقوق المالية أو الترخيص من أجل إنجاز أعمال يتضمنها الحقوق المادية كتابة".

[493] لم تضع التشريعات الوطنية والعربية والاجنبية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية تعريفا محددا لمصطلح الحقوق المجاورة بشكل عام ،وإنما قامت ببيان أصحاب هذه الحقوق المجاورة ،وبالتالي يمكن تعريف اصحاب الحقوق المجاورة بأنهم :من

وتقوم فكرة الحقوق المجاورة على منح حماية قانونية لفئات لا تعد مؤلفة بالمعنى الدقيق، لكنها تلعب دورا محوريا في نقل المصنف و إيصاله إلى الجمهور، مثل فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات البث الإذاعي والتلفزي، فهذه الفئات تبذل جهدا فنيا أو تنظيميا أو تقنيا يساهم في إبراز المصنف في صورته النهائية، مما يجعل من العدل الاعتراف لها بحقوق مستقلة عن حق المؤلف، وإن كانت مرتبطة به من حيث الموضوع والغاية.

وقد جاء المشرع المغربي بهذا التنظيم ضمن القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، مستلهما في ذلك المبادئ العامة للاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاقية روما و اتفاقية التربيس، وذلك بهدف تحقيق حماية متوازنة بين مختلف المتدخلين في العملية الإبداعية، كما عرفت هذه المنظومة تطورا ملحوظا من خلال التعديلات التي أدخلها القانون رقم 34.05، والتي عززت من نطاق الحماية ومدتها ووسائل إنفاذها.

وتتجلى أهمية الحقوق المجاورة في كونها تعكس التحول الذي عرفه مفهوم الملكية الفكرية، من حماية المؤلف فقط إلى حماية شاملة تمتد لتشمل مختلف المساهمين في العملية الإبداعية. كما أنها تهدف إلى تحقيق التوازن بين حقوق أصحاب هذه الحقوق من جهة، ومقتضيات استغلال المصنفات ونشرها وتداولها من جهة أخرى، بما يضمن تشجيع الاستثمار الثقافي والفني وحماية الإبداع في مختلف تجلياته.

المحور الثاني: النظام القانوني لعقود التفويت و الترخيص بالاستغلال وفق القانون رقم 2.00 والتعديلات المتممة له

يشكل موضوع عقود التخلي عن الحقوق والرخص في إطار القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة إحدى الآليات الأساسية لتنظيم استغلال المصنفات الفكرية، حيث يحدد من خلالها المشرع كيفية انتقال الحقوق المالية أو الترخيص باستعمالها للغير وفق ضو ابط قانونية دقيقة. وتبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يعكس التوازن بين مصلحة المؤلف في حماية حقوقه وضمان مردوديته الاقتصادية، وبين حاجة الغير إلى استغلال المصنفات وتوظيفها في مجالات النشر والإنتاج الفني والثقافي، خاصة في ظل التطور المتسارع لوسائل الاستغلال الحديثة.

وفي هذا السياق، سيتم التطرق إلى هذا المحور من خلال فقرتين أساسيتين، حيث تتناول الفقرة الأولى عقد النشر وعقود التخلي عن الحقوق باعتبارها الصورة التي يتم فيها نقل الحقوق المالية للمؤلف إلى الغير بشكل كلي أو جزئي، بينما ستخصص الفقرة الثانية لدراسة عقد التخلي عن الحقوق والرخص باعتبارها الآليات القانونية التي تنظم استغلال المصنف دون الإخلال بملكية المؤلف لحقوقه المالية.

الفقرة الأولى: عقد النشر وعقود التخلي عن الحقوق.

يقومون بنقل المصنف الى الجمهور كفنانون الأداء (الممثلون ،المغنيون ،الموسيقيون وغيرها من الاشخاص) او يؤدون ذلك بأي صورة من صور المصنفات الادبية او الفنية او غير ذلك والمحمية طبقا لأحكام القانون ،ومنتجو التسجيلات الصوتية الذين يقومون بتسجيل اصوات الى فناني الأداء او غير ذلك سواء كانوا اشخاص طبيعيين او اعتباريين من الاصوات و هيئات الاذاعة الذين يقومون بالبث الاذاعي اللاسلكي السمعي او البصري للمصنف او للأداء او التسجيل الصوتي او للبرنامج وتسجيله وطرحه للجمهور ،وقد يكون عبر الاقمار الصناعية وغيرها[493] ،ومنهم من عرف الحقوق المجاورة بأنها "مجموعة من الحقوق ،تمنح لأشخاص لا بصفتهم مؤلفين بل بسبب دورهم في نشر هذه الاعمال وتوصيلها إلى أكبر عدد من الناس كالجمهور مثلا[493].ومن ناحية اخرى فلم يتعرض المشرع الأردني في قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة الى وضع مفهوم يحدد او يحصر هذه الحقوق إلا أنه نص في المادة 2 منه على بيان المقصود بفنان الاداء والبث الاذاعي والتلفزيوني وايضا الهيئات الاذاعية والتلفزيون وايضا الهيئات الاذاعية واشار الى مصنف التسجيل الصوتي.

- راجع المادة 2 من قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة الأردني رقم 22لسنة 1992م وتعديلاته.

يتمتع المؤلف بحق استغلال إنتاجه الذهني استغلالا ماليا، حيث يحق له أن يتولى بنفسه نشر مصنفه أيا كان طابعه، سواء كان أدبيا أو فنيا أو علميا، كما يمكنه عرضه مباشرة على الجمهور أو عبر وسائل النشر المختلفة، وله أيضا أن يقوم باستغلاله بشكل غير مباشر من خلال الطباعة أو النسخ أو غيرها من الوسائل التقنية الحديثة التي تتيح إيصال المصنف إلى الجمهور.

غير أن المؤلف قد يضطر في بعض الحالات إلى الاستعانة بالغير من أجل نشر مصنفه، وذلك من خلال إبرام عقد مع ناشر مختص، وهو ما يعرف بعقد النشر، ويقصد بهذا العقد الاتفاق الذي يتنازل بموجبه المؤلف للناشر عن حق استنساخ المصنف و إنتاج عدد من النسخ منه وتوزيعها على الجمهور، وفق الشروط المتفق عليها بين الطرفين، مقابل مقابل مالي أو مكافأة يحصل عليها المؤلف. ويتحمل الناشر بموجب هذا العقد مسؤولية طبع المصنف وترويجه واستغلاله تجاريا في حدود ما تم الاتفاق عليه.

أولا: تعريف عقد النشر قانونا

يعد عقد النشر من العقود الحديثة نسبيا في مجال حقوق المؤلف، حيث ارتبط ظهوره بتطور تقنيات الطباعة ووسائل إنتاج المصنفات وتوزيعها، الأمر الذي جعل الفقه لم يوله في البداية اهتماما كبيرا مقارنة بباقي العقود الواردة على الحقوق الفكرية، ويبرم هذا العقد بين طرفين أساسيين هما المؤلف أو خلفه من جهة، والناشر من جهة أخرى، حيث يكون محله المصنف الفكري الذي يبدعه المؤلف ويرغب في إتاحته للجمهور، مقابل التزام الناشر باستغلاله وتوزيعه في إطار اتفاق مالي محدد.

أما من حيث التعريف، فقد اختلفت التشريعات الوضعية في تحديد مفهوم دقيق لعقد النشر، غير أن المشرع المغربي عرّفه في المادة 44 بأنه العقد الذي يتخلى بمقتضاه المؤلف أو خلفه لفائدة الناشر، ووفق شروط محددة، عن الحق في إصدار أو إنجاز عدد من النسخ من المصنف، على أن يتولى هذا الأخير مهمة النشر والتوزيع[494].

وإذا كان هذا التعريف قد ركز تاريخيا على المظهر المادي للنشر، فإن المستجدات التشريعية والمعاملات المعاصرة في المغرب فرضت توسيع هذا المفهوم ليستوعب عقد النشر الرقمي، حيث لم يعد يشترط لإنفاذ العقد إنجاز نسخ مادية، بل أصبح يتجلى في التزام الناشر بنشر المصنف وتوزيعه بصيغ إلكترونية عبر المنصات الرقمية وشبكات الاتصال الحديثة مع ضمان التدبير الرقمي للحقوق وصون الهوية الأدبية للمؤلف في البيئة الافتراضية، وهو ما ينسجم مع المقتضيات الحمائية التي يسهر عليها المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في نسخته المؤسسية الجديدة.

وفي الاتجاه نفسه، عرّف المشرع الفرنسي عقد النشر في المادة 7 من قانون 11 مارس 1957 المتعلق بالملكية الأدبية والفنية بأنه الاتفاق الذي بموجبه ينقل المؤلف أو ورثته إلى الناشر، وفقا لشروط معينة، حق إنتاج أو استنساخ عدد محدد من نسخ المصنف، مع التزام الناشر بالطبع والنشر[495].

كما ذهب المشرع السوري[496] في المادة الأولى من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة إلى تحديد مفهوم النشر باعتباره وضع المصنف أو نسخه أو التسجيل السمعي أو البصري المتعلق به في متناول الجمهور، بمو افقة المؤلف أو المنتج، وبالكمية التي تلبي حاجات الجمهور المعقولة، سواء عن طريق البيع أو الإيجار أو غير

---

494 المادة 44 من القانون رقم 2.00 المتعلق ب حقوق المؤلف والحقوق المجاورة .

495 قانون 11 مارس لسنة 1957، المادة 48 ، م س، ص 90.

496 مؤيد زيدان، حقوق الملكية الفكرية، الجامعة الافتراضية السورية، م س، ص 127.

ذلك من الوسائل التي تنقل ملكية أو حيازة النسخ أو حق استعمالها، بما في ذلك إتاحتها عبر الوسائط الإلكترونية.

وفي السياق الفقهي، يرى بعض الفقه المصري أن مفهوم النشرينصرف أساسا إلى الوسيلة التي يتم من خلالها نقل المصنف إلى الجمهور، وعلى رأسها عقد النشر، مع الإشارة إلى أن التطور التقني الحديث قد أفرز وسائل جديدة ومتعددة لتوزيع الأعمال الفكرية و إيصالها إلى العموم، مما وسّع من نطاق هذا المفهوم وتجاوز دلالته التقليدية [497].

ثانيا: التنازلات الواردة على عقد النشر

تعد التنازلات الواردة على عقد النشر من أهم الجوانب التي تثير إشكالات عملية وقانونية في مجال استغلال المصنفات الفكرية، ذلك أن هذا العقد يقوم أساسا على نقل بعض الحقوق المالية من المؤلف إلى الناشر بهدف تمكين هذا الأخير من استغلال المصنف وتوزيعه على الجمهور، غير أن هذا النقل لا يكون دائما شاملا أو مطلقا، بل قد يرد عليه العديد من التنازلات والقيود التي تحدد نطاقه من حيث الموضوع والمدة والمكان وطبيعة الاستغلال.

وتبرز أهمية دراسة هذه التنازلات في كونها تعكس مدى التوازن الذي يسعى المشرع إلى تحقيقه بين مصلحة المؤلف في الحفاظ على حقوقه الأدبية والمالية، ومصلحة الناشر في استثمار المصنف وتحقيق مردودية اقتصادية منه، كما أن تحديد نطاق التنازل في عقد النشر يكتسي طابعا دقيقا، بالنظر إلى ارتباطه المباشر باستغلال المصنف و انتشاره في السوق الثقافي والفني.

و انطلاقا من ذلك، فإن التنازلات الواردة على عقد النشر لا تقتصر على جانب واحد، بل تشمل مجموعة من القيود والاتفاقات التي تحدد حقوق والتزامات كل من المؤلف والناشر، سواء من حيث مدى التفويض الممنوح، أو من حيث حدود الاستغلال المسموح به، وهو ما يستوجب الوقوف على مختلف صورهذه التنازلات وتحليل آثارها القانونية وسنتناول تنازل المؤلف للناشر عن بعض الحقوق ونذكرها كلاتي:

1- تنازل المؤلف للناشر عن حق النشر

يعد التنازل عن حق النشر من العناصر الجوهرية التي يقوم عليها عقد النشر، إذ بدونه لا يمكن تصور قيام هذا العقد أو ترتيب آثاره القانونية، فكلما رغب الناشر في استغلال مصنف أدبي أو فني، كان لزاما عليه الحصول على إذن صريح من المؤلف، يتنازل بموجبه هذا الأخير عن حق نشر مصنفه، مع تحديد دقيق لصور ووسائل الاستغلال المشمولة بهذا التنازل، بما يضمن وضوح نطاق الاتفاق بين الطرفين.

وتتعدد وسائل النشر تبعا للتطور التقني، إذ يمكن أن يتم عبر استنساخ المصنف بطبعه أو تصويره أو رسمه أو غير ذلك من الوسائل التقليدية والحديثة، بما في ذلك الحفر والطباعة على مختلف المواد، أو التسجيلات الميكانيكية والمغناطيسية مثل الأسطوانات والأشرطة الصوتية والمرئية، إضافة إلى الأشرطة الممغنطة و أفلام الميكروفيلم، وكافة الوسائل التي من شأنها إظهار المصنف في شكل مادي قابل للاستغلال، سواء كانت معروفة حاليا أو قد تستحدث مستقبلا، كما أن بعض المصنفات، خاصة الموسيقية منها، قد لا تحتاج إلى الطبع المادي لنشرها، إذ يكفي بثها أو إذاعتها على الجمهورلتحقيق غاية النشر.

---

[497] بلقاضي عبد الحفيظ، مفهوم حق المؤلف وحدود حمايته جنائيا، الرباط، دار الايمان والنشر والتوزيع الطبعة الأولى 1997 ، ص 165.

وقد يرد التنازل عن حق النشر في نطاق محدد، بحيث يقتصر على طبعة معينة من المصنف، مع تحديد عدد النسخ المراد إنتاجها وتوزيعها، وهو ما يضفي على عقد النشر طابعا دقيقا من حيث تنظيم الاستغلال. وفي هذا الإطار، يرى جانب من الفقه ضرورة الالتزام الصارم بما تم الاتفاق عليه بين المؤلف والناشر، بحيث يظل هذا الأخير مقيدا بحدود الترخيص الممنوح له، مع احتفاظه بحق مباشرة الإجراءات القانونية لحماية المصنف من التقليد أو الاعتداء.

وبموجب هذا الاتفاق، يتولى الناشر عملية الطبع والنشر على نفقته الخاصة، وتؤول إليه ملكية النسخ المنتجة، حيث يقوم بتوزيعها وبيعها لحسابه، مقابل التزامه بدفع مقابل مالي للمؤلف، قد يكون دفعة واحدة أو على شكل دفعات وفق ما تم الاتفاق عليه في العقد[498].

2- تنازل المؤلف للناشر عن حق صنع نسخ من المصنف وتوزيعها

إلى جانب التنازل عن حق النشر، يمتد عقد النشر ليشمل أيضا تنازل المؤلف للناشر عن حق استنساخ المصنف من جهة، ثم حق توزيع النسخ الناتجة عنه من جهة أخرى، باعتبارهما عنصرين أساسيين لا غنى عنهما لقيام هذا العقد وترتيب آثاره القانونية.

فبخصوص التنازل عن حق صنع نسخ من المصنف، فإن الاكتفاء بالتنازل عن حق النشر وحده لا يكفي لاعتبار العلاقة عقد نشر بالمعنى القانوني الدقيق، إذ لا بد من وجود عملية استنساخ فعلية للمصنف، ولذلك يلتزم الناشر بالحصول على إذن من المؤلف يسمح له بإنتاج نسخ متعددة من المصنف وفق الشروط المتفق عليها.

ويقصد بالنسخ أو الاستنساخ إحداث صور مطابقة للأصل، سواء تعلق الأمر بكتاب أو تسجيل صوتي أو أي مصنف آخر، وذلك باستعمال وسائل تقنية مختلفة كأجهزة التصوير، أو آلات نسخ الوثائق، أو الطباعة الرقمية، أو غيرها من الوسائل الحديثة، كما يشمل الاستنساخ أيضا التخزين الإلكتروني للمصنف داخل الحواسيب، سواء بشكل مؤقت أو دائم، إضافة إلى تسجيل الأعمال الصوتية أو السمعية البصرية على وسائط مختلفة كالأشرطة أو الأقراص، أما النسخة فيقصد بها كل حامل مادي يعكس المصنف ويجسد مضمونه الأدبي أو الفني، وتعد عملية إنتاج النسخ جوهرية في تنفيذ عقد النشر، حيث تجعل من الناشر فاعلا يقوم بدور شبيه بالمقاول الذي يتولى تنفيذ العمل موضوع العقد، مع التأكيد على أن هذه العملية تقع أساسا على عاتق الناشر دون المؤلف[499].

أما فيما يتعلق بالتنازل عن حق توزيع المصنف، فقد نصت بعض التشريعات، من بينها المادة 85 من القانون رقم 2.00، على أن عقد النشر يتضمن أيضا تخويل الناشر حق توزيع المصنف الأدبي أو الفني. ويعد هذا الحق من الحقوق الاستئثارية للمؤلف، بحيث لا يجوز نشر أو تداول المصنف أو نسخه الأصلية أو المشتقة دون إذنه. وبمقتضى هذا التنازل، يصبح للناشر الحق في وضع النسخ في متناول الجمهور عبر البيع أو أي وسيلة توزيع أخرى متفق عليها، بما يضمن له استغلال المصنف تجاريا في إطار قانوني محدد.[500]

---

[498] M. Vivant et J,M. Bruguière, op. Cit., n 720, p.502: to cession du droit de reproduction effectuée L'éditeur pourra alors delvrer les autorisotions necessaires bien entendu I ne le fera que dons la limite des droits qui lui ete cedese.

[499] عبد الوهاب عرفة، الوسيط في حماية الملكية الفكرية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2003، ص 201

[500] المادتين رقم 84 و85 من الامر رقم 05.03.

3- إمكانية تنازل المؤلف للناشر عن الحقوق المشتقة من الأصل

خلافا للحقوق الأساسية التي يلتزم المؤلف بالتنازل عنها للناشر في إطار عقد النشر، كحق نشر المصنف ونسخه وتوزيعه، فإن الحقوق المشتقة عن المصنف الأصلي تبقى مجرد إمكانية جوازية يمكن للمؤلف أن يمنحها للناشر أو يحتفظ بها لنفسه، ومن بين هذه الحقوق حق ترجمة المصنف، وكذا حق تعديله أو تكييفه بما يتلاءم مع أغراض الاستغلال المختلفة.

- تنازل المؤلف للناشر عن حق ترجمة المصنف

إذا رغب الناشر في ترجمة المصنف الأدبي أو الفني محل عقد النشر، سواء قام بذلك بنفسه أو عهد بهذه المهمة إلى مترجم آخر، فإنه يكون ملزما بالحصول على إذن صريح وواضح من المؤلف أو من ذوي حقوقه. ويعتبر هذا الترخيص شرطا أساسيا لاستغلال المصنف المترجم بصورة مشروعة.

وقد ذهب جانب من الفقه إلى التأكيد على ضرورة حصول المترجم على ترخيص من المؤلف الأصلي قبل الشروع في ترجمة المصنف أو أثناء استغلاله، باعتبار أن المترجم يظل ملزما باحترام الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف، ولا يقتصر هذا الالتزام على المترجم وحده، بل يشمل الناشر أيضا، باعتباره طرفا مستفيدا من استغلال المصنف المشتق، إذ يتعين عليه التأكد من توفر المترجم على الترخيص القانوني الذي يخول له إنجاز الترجمة واستغلالها.

وعليه، فإن مسؤولية المترجم تجاه المؤلف الأصلي لا تعفي الناشر من المسؤولية، لأن كليهما يلتزمان باحترام حقوق صاحب المصنف الأصلي.

ومن ثم، فإن كل ترجمة تتم أو تنشر دون موافقة المؤلف أو من يقوم مقامه تعد شكلا من أشكال التقليد غير المشروع.

- تنازل المؤلف للناشر عن حق تعديل وتكييف المصنف

يشترط لقيام الناشر بتغيير أو تكييف المصنف الأدبي أو الفني محل عقد النشر، بما يجعله مواكبا للتطورات والمستجدات الحديثة، أن يحصل مسبقا على ترخيص من المؤلف أو من ذوي حقوقه، يتضمن موافقتهم الصريحة على التنازل عن حقي التعديل والتكييف.

ويلاحظ أن المشرع الجزائري، وعلى خلاف ما قام به بخصوص حق الترجمة، لم ينص بشكل صريح في المادة 25 على إمكانية التنازل عن حق التعديل أو التكييف، غير أن هذا الحق يمكن استخلاصه من خلال قراءة أحكام المادة 90 من القانون رقم 05.03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ورغم أن هذين الحقين يندرجان من الناحية النظرية ضمن مظاهر حق النشر، إلا أنه من الأفضل عمليا أن يحرص الناشر على تضمين عقد النشر شرطا صريحا وواضحا يتعلق بالتنازل عنهما، تفاديا لأي نزاع قد يثور مستقبلا بين أطراف العقد[501].

كما أن إدخال تعديلات على المصنف أو إجراء تغييرات على مضمونه قد يؤدي أحيانا إلى المساس بروح العمل الأصلي أو الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية، الأمر الذي يفرض ضرورة التقيد بالحدود المتفق عليها وعدم تجاوزها.

الفقرة الثانية: عقد التخلي عن الحقوق والرخص

تعتبر عقود التخلي عن الحقوق والرخص من أهم الوسائل القانونية المعتمدة في مجال استغلال المصنفات الفكرية والأدبية والفنية، إذ تسمح للمؤلف بتنظيم كيفية استغلال حقوقه المالية من قبل الغير،

[501] المادة 90 من القانون رقم 05.03.

سواء عن طريق منح ترخيص بالاستعمال أو من خلال التنازل عن بعض الحقوق أو كلها وفق شروط محددة، وقد ازدادت أهمية هذه العقود مع التطور التكنولوجي وتنوع وسائل النشر والتوزيع، الأمر الذي فرض ضرورة إيجاد إطار قانوني يحقق التوازن بين حماية حقوق المؤلف وضمان استغلال مصنفه بصورة مشروعة.

ويختلف عقد الترخيص عن عقد التخلي عن الحقوق من حيث الآثار القانونية المترتبة عن كل منهما، فالأول يقتصر على منح المستفيد إذنا باستعمال المصنف دون نقل ملكية الحق، بينما يؤدي الثاني إلى انتقال الحقوق المالية محل التنازل إلى المتنازل له ضمن الحدود المتفق عليها. كما أن صحة هذه التصرفات القانونية تقتضي احترام مجموعة من الشروط الشكلية والموضوعية التي تهدف إلى حماية إرادة المؤلف وضمان وضوح نطاق الاستغلال.

وعليه، سيتم التطرق في هذه الفقرة إلى عقد الترخيص باعتباره وسيلة قانونية لاستغلال المصنف دون نقل ملكية الحق (أولا)، ثم بيان شكل التخلي عن الحقوق والرخص والضوابط القانونية المؤطرة له (ثانيا).

أولا :عقد الترخيص

يقصد بعقد الترخيص ذلك الاتفاق القانوني الذي يسمح بموجبه صاحب الحق للغير باستعمال المصنفات أو الأعمال المحمية بحقوق المؤلف، والانتفاع بها ضمن الحدود والشروط المتفق عليها. كما يعرف بأنه تصرف قانوني يمنح من خلاله مالك الحق، أو من انتقلت إليه الحقوق، سواء تعلق الأمر بحقوق المؤلف أو بحقوق الملكية الصناعية، للغير حق استغلال إنتاجه الفكري كليا أو جزئيا لمدة محددة ومقابل عوض يتم الاتفاق عليه في العقد[502].

وبمقتضى عقد الترخيص، يخول صاحب الحق لشخص واحد أو لعدة أشخاص، طبيعيين أو اعتباريين، إمكانية استغلال المصنف أو الاستفادة منه وفق نطاق معين يحدده العقد. ويتميز هذا العقد بكونه لا يؤدي إلى نقل ملكية الحق ذاته، و إنما يقتصر على منح الإذن باستعماله واستغلاله.

وقد أجاز المشرع المغربي، بمقتضى المادة 40 من القانون رقم 00.2 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، للمؤلف أن يمنح الغير رخصا لاستغلال الأعمال الداخلة ضمن حقوقه المادية، ويمكن أن تكون هذه الرخص استئثارية أو غير استئثارية، فالرخصة الاستئثارية تمنح للمستفيد وحده حق القيام بالأعمال التي تشملها الرخصة، بما يؤدي إلى منع باقي الأشخاص، بل وحتى المؤلف نفسه، من ممارسة تلك الأعمال خلال مدة الترخيص. أما الرخصة غير الاستئثارية، فإنها تخول للمستفيد استعمال المصنف في الحدود المتفق عليها، دون أن تحول دون احتفاظ المؤلف أو غيره من المرخص لهم بحق استغلال المصنف ذاته[503].

ثانيا: شكل التخلي عن الحقوق والرخص

أولى المشرع المغربي أهمية خاصة للجانب الشكلي في عقود التخلي عن الحقوق والرخص، نظرا لما يترتب عنها من آثار قانونية تمس الحقوق المالية للمؤلف، لذلك حرص على إخضاعها لمجموعة من الضوابط التي

---

[502] جبران خليل ناصر ، حماية الملكية الفكرية حقوق لمؤلف في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، أطروحة دكتوراه علوم في علم المكتبات والعلوم الوثائقية كليه العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية قسم علم الكتابات والعلوم الوثائقية جامعه وهران واحد احمد بن بلة،2018، ص 233.

- حويشي يمينة 2017 تنازلات والتراخيص في قانون حق المؤلف الجزائري وقانون الملكية الفكرية الفرنسي كليه الحقوق، جامعه الجزائر واحد بحوث، العدد 11 الجزء الثاني، ص، 380 -309.

[503] المادة 40 من القانون رقم 00.2 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

تكفل حماية صاحب المصنف وتضمن وضوح العلاقة التعاقدية بين الأطراف، وبالرجوع إلى المادة 41 من القانون المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، يتبين أن المشرع اشترط الكتابة في كل عقد يتعلق بالتخلي عن الحقوق المادية أو بمنح ترخيص لاستغلال الأعمال الداخلة ضمن هذه الحقوق[504].

ولا يقصد بالكتابة في هذا المجال مجرد وسيلة للإثبات، و إنما اعتبرها المشرع شرطا أساسيا لانعقاد العقد وصحته، بحيث لا ينتج العقد آثاره القانونية إلا إذا تم إفراغه في شكل مكتوب، ويعكس هذا التوجه رغبة المشرع في توفير حماية أكبر للمؤلف، باعتباره الطرف الأضعف في العلاقة التعاقدية في كثير من الأحيان، خاصة أمام دور النشر أو شركات الإنتاج والاستغلال التي تتوفر على إمكانيات مادية وتقنية أكبر. فالكتابة تمكن المؤلف من الاطلاع الدقيق على مضمون الالتزامات التي يتحملها، كما تساعد على تحديد نطاق الحقوق التي يتنازل عنها بصورة واضحة، تفاديا لأي تأويل قد يؤدي إلى التوسع في استغلال المصنف دون رضاه.

كما أن اشتراط الكتابة يساهم في تحقيق الأمن القانوني والاستقرار التعاقدي، إذ يسمح بإثبات الحقوق والالتزامات المتبادلة بين الطرفين بشكل واضح، ويجنب المنازعات التي قد تثور مستقبلا بشأن طبيعة الحقوق المتنازل عنها أو حدود الترخيص الممنوح.

لذلك، فإن الشكلية الكتابية في هذا النوع من العقود لا تقتصر على الجانب الإجرائي فحسب، بل تشكل آلية قانونية لحماية الإرادة التعاقدية وضمان احترام حقوق المؤلف.

ومن جهة أخرى، لم يكتفي المشرع بمجرد اشتراط الكتابة، بل ألزم أيضا، بمقتضى الفقرة الأولى من المادة 42 من نفس القانون، بأن يتضمن عقد التخلي عن الحقوق أو عقد الترخيص مجموعة من البيانات الجوهرية، من بينها تحديد نوع الحقوق محل التخلي أو الترخيص، والغرض من الاستغلال، ومدة العقد، والمجال الترابي الذي يشمله، بالإضافة إلى وسائل الاستغلال المعتمدة، ويهدف هذا التحديد إلى منع الغموض أو الإبهام الذي قد يفتح المجال أمام استغلال أوسع مما قصده المؤلف عند إبرام العقد.

ويكتسي تحديد المجال الترابي أهمية بالغة، لأنه يحدد النطاق الجغرافي الذي يجوز فيه استغلال المصنف، فإذا أغفل الأطراف التنصيص على هذا المجال، اعتبر المشرع أن التخلي أو الترخيص يقتصر على البلد الذي أبرم فيه العقد أو منح فيه الترخيص، ويعكس هذا المقتضى حرص المشرع على تفسير الشك لفائدة المؤلف، وعدم التوسع في نطاق الحقوق المتنازل عنها إلا بوجود اتفاق صريح.

وبالمثل، فإن عدم تحديد وسائل استغلال المصنف يؤدي إلى قصر التخلي أو الترخيص على الوسائل الضرورية لتحقيق الغرض المتفق عليه فقط، دون غيرها من وسائل الاستغلال الأخرى، فالمؤلف لا يفترض فيه أنه تنازل عن جميع طرق استغلال مصنفه ما لم يعبر عن ذلك بوضوح، خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر وظهور وسائل حديثة للاستغلال الرقمي والإلكتروني قد تحقق أرباحا مهمة للمستغل.

ويتضح من خلال هذه المقتضيات أن المشرع المغربي تبنى توجها حمائيا لفائدة المؤلف، يقوم على مبدأ التفسير الضيق لعقود التخلي والترخيص، وذلك بهدف الحفاظ على الحقوق المالية للمؤلف ومنع أي استغلال تعسفي أو غير متفق عليه لمصنفه، كما أن هذه الشروط الشكلية والموضوعية تساهم في تحقيق التوازن بين مصالح المؤلف من جهة، ومصالح المستغل أو المرخص له من جهة أخرى، بما يضمن استقرار المعاملات المرتبطة بالملكية الفكرية وحماية الإبداع الفكري.

---

[504] المادة 41 من قانون 00.2 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة، يتبين أن موضوع عقود التخلي عن الحقوق في إطار القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة يكتسي أهمية بالغة، بالنظر إلى ارتباطه بمجال الملكية الفكرية الذي أصبح من أبرز المجالات القانونية التي فرضت نفسها على الصعيدين الوطني والدولي، خاصة مع التطور المتسارع لوسائل التكنولوجيا والاتصال، وقد أدى هذا التطور إلى تزايد الحاجة إلى توفير حماية قانونية فعالة للمصنفات الفكرية والإبداعية، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الرامية إلى حماية حقوق المبدعين من مختلف أشكال الاعتداء والاستغلال غير المشروع.

وقد انصبت هذه الدراسة على بيان الإطار القانوني المنظم لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، مع التركيز على عقود التخلي عن الحقوق، وخاصة عقد النشر باعتباره من أهم العقود الواردة في مجال الاستغلال الفكري للمصنفات، فحقوق المؤلف تمثل مجموعة من الامتيازات القانونية المخولة للمبدعين عن إنتاجهم الأدبي أو الفني أو العلمي، وتشكل أحد الفروع الأساسية للملكية الفكرية، كما تشمل هذه الحماية مختلف المصنفات المبتكرة، كالمؤلفات الأدبية، والبرامج المعلوماتية، والأعمال الموسيقية، والفنون التشكيلية، والصور الفوتوغرافية، إضافة إلى المصنفات السمعية البصرية والسينمائية.

كما تمتد الحماية القانونية إلى الحقوق المجاورة لحقوق المؤلف، والتي يستفيد منها فنانو الأداء، ومنتجو التسجيلات الصوتية، وهيئات البث الإذاعي، بالنظر إلى الدور الذي تقوم به هذه الفئات في إيصال المصنفات إلى الجمهور والمساهمة في نشرها واستغلالها.

وقد أظهرت الدراسة كذلك أن المشرع المغربي حرص على التمييز بين الحقوق الأدبية والحقوق المالية للمؤلف، حيث تتميز الحقوق الأدبية بطابعها الشخصي واللصيق بالمؤلف، مما يجعلها غير قابلة للتنازل أو التقادم، وتشمل حق نشر المصنف، وحق نسبته إلى صاحبه، وحق الاعتراض على كل تشويه أو تحريف قد يمس العمل الإبداعي، أما الحقوق المالية فهي التي تخول للمؤلف إمكانية استغلال مصنفه ماديا، سواء بنفسه أو عن طريق التنازل عنها أو الترخيص باستغلالها لفائدة الغير وفق الشروط والضوابط القانونية المحددة.

ورغم الأهمية التي يكتسيها التنظيم القانوني لعقود التخلي عن الحقوق والرخص، فإن الواقع العملي يكشف عن وجود مجموعة من الإشكالات المرتبطة بضعف الوعي القانوني لدى بعض المؤلفين، وعدم التوازن التعاقدي بين أطراف العقد، فضلا عن الصعوبات التي أفرزها التطور الرقمي وظهور أشكال جديدة لاستغلال المصنفات عبر الوسائط الإلكترونية.

وانطلاقا من ذلك، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات، من أبرزها:

- ضرورة تعزيز الحماية القانونية للمؤلف، خاصة في مواجهة الشروط التعسفية التي قد تتضمنها بعض عقود التخلي عن الحقوق.
- العمل على نشر الثقافة القانونية المتعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، من خلال التكوين والتحسيس لفائدة المبدعين والفاعلين في مجال النشر والإنتاج.
- مراجعة بعض المقتضيات القانونية بما يواكب التطورات التكنولوجية الحديثة ووسائل الاستغلال الرقمي للمصنفات.
- تشديد الرقابة على حالات الاستغلال غير المشروع للمصنفات الفكرية، مع تعزيز الجزاءات القانونية المقررة لحماية حقوق المؤلف.

- تشجيع اللجوء إلى الصياغة الدقيقة والواضحة في عقود التخلي عن الحقوق والرخص، تفاديا للنزاعات وضمانا لحماية مصالح جميع الأطراف.

وبذلك، فإن تحقيق حماية فعالة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لا يقتصر فقط على وجود نصوص قانونية، بل يتطلب أيضا تفعيلها عمليا، وتطويرها بما ينسجم مع التحولات الرقمية والاقتصادية التي يشهدها مجال الإبداع الفكري في العصر الحديث.

قائمة المراجع

- الكتب :
- صلاح الدين زين، الملكية الفكرية" نشأتها ومفهومها ونطاقها وأهميتها وتكييفها وتنظيمها وحمايتها"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2004.
- عصام عبد الفتاح مطر، التحكيم الكتروني، ماهيته اجراءاته، وآلياته في تسوية منازعات التجارة الإلكترونية والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2009.
- إدريس فاخوري، مدخل لدراسة القانون، نظرية الحق، الجزء الثاني بدون طبعة، مطبعة الجسور، وجدة 1995.
- إسماعيل عبد النبي شاهين، أمن المعلومات بالأنترنيت بين الشريعة والقانون ، المجلد الثالث، الطبعة الثالثة، 2004.
- محمد الأزهر، حقوق المؤلف في القانون المغربي، دراسة مقارنة، الملكية الأدبية والفينة، الطبعة 1994.
- حوى فاتن، المواقع الالكترونية وحقوق الملكية الفكرية، الطبعة 1عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.
- زين الدين صلاح، شرح التشريعات الصناعية والتجارية، الطبعة2015.
- بلقاضي عبد الحفيظ، مفهوم حق المؤلف وحدود حمايته جنائيا، الرباط، دار الايمان والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997.
- عبد الوهاب عرفة، الوسيط في حماية الملكية الفكرية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2003.

- الأطروحات

- محمد محبوبي، النظام القانوني للمبتكرات الجديدة في ضوء التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، شعبة القانون الخاص، وحدة التكوين والبحث، قانون الأعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية الاجتماعية، جامعة الحسن الثاني عين الشق، الدار البيضاء، 2003-2004.
- جبران خليل ناصر ،حماية الملكية الفكرية حقوق لمؤلف في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، أطروحة دكتوراه علوم في علم المكتبات والعلوم الوثائقية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم علم الكتابات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران واحد أحمد بن بلة،2018 .

- المقالات

- حويشي يمينة، تنازلات والتراخيص في قانون حق المؤلف الجزائري وقانون الملكية الفكرية الفرنسي كلية الحقوق، جامعة الجزائر، العدد 11 ،الجزء الثاني،2017.

- القوانين

- القانون رقم 00.2 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.20 بتاريخ 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000)، الجريدة الرسمية عدد 4796 بتاريخ 14 صفر 1421 (18 ماي 2000).

- القانون رقم 34.05 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.09 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006)، الجريدة الرسمية عدد 5397 بتاريخ 20 محرم 1427 (20 فبراير 2006).

- القانون رقم 79.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.93 بتاريخ 12 من رجب 1435 (12 ماي 2014)، الجريدة الرسمية عدد 6258 بتاريخ 23 رجب 1435 (22 ماي 2014).

- القانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.42 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1443 (30 يونيو 2022)، الجريدة الرسمية عدد 7108 بتاريخ 15 ذو الحجة 1443 (14 يوليو 2022).

- القانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.52 بتاريخ 13 من محرم 1444 (11 أغسطس 2022)، الجريدة الرسمية عدد 7119 بتاريخ 24 محرم 1444 (22 أغسطس 2022).

الباحثة نور بنت حسين علوي مقيبل
جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الانسانية، وجدة

أثر القيادة الاستراتيجية على الأداء الوظيفي: دراسة حالة مكتب محافظ ظفار بسلطنة عمان

The impact of strategic leadership on job performance in Dhofar Governor's Office

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر القيادة الاستر اتيجية على الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار، يتكون مجتمع البحث من موظفي مكتب محافظ ظفار، وعددهم (510) موظفاً، حيث تم اختيار عينة ميسرة من العاملين مكونة من(350) موظفاً وقد تم توزيع الإستبانات إلكترونيا على أفراد العينة، وقد استرجع (300) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وبرنامجي SPSS V.24 AMOS V. 25 في تحليل البيانات. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن القيادة الاستر اتيجية بأبعادها(التوجه الاستر اتيجي وتطوير رأس المال البشري والثقافة التنظيمية والممارسات الأخلاقية والرقابة التنظيمية المتوازنة) قد جاءت بمستوى أهمية نسبية مرتفعة وأن الأداء الوظيفي قد جاء بمستوى أهمية نسبية مرتفعة وجود تأثير ذو دلاله إحصائية للقيادة الاستر اتيجية بأبعادها(التوجه الاستر اتيجي وتطوير رأس المال البشري والثقافة التنظيمية والممارسات الأخلاقية والرقابة التنظيمية المتوازنة) في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار. ومن توصيات الدراسة منح العاملين صلاحيات وتفويض أكبر وذلك للعمل على بناء قيادات الصف الثاني في المؤسسة وإعطاء الموظفين الفرصة لتحمل المسؤولية والعمل على إشراك العاملين في برامج تدريبية متخصصة و أيضا تدريبهم على رأس العمل لرفع مستويات مهاراتهم في العمل. الكلمات المفتاحية: القيادة الاستر اتيجية – الأداء الوظيفي.

Abstract

This study aims to identify the impact of strategic leadership on job performance at the Dhofar Governor's Office. The research population consists of 510 employees of the Dhofar Governor's Office, from which a convenience sample of 350 employees was selected. Questionnaires were distributed electronically to the sample, and 300 valid questionnaires were returned for statistical analysis. The descriptive-analytical method was used, and SPSS version 24 and AMOS version 25 were employed to analyze the data. Among the most important findings is that strategic leadership, with its dimensions (strategic orientation, human capital development, organizational culture, ethical practices, and balanced organizational control), was found to have a high level of relative importance. Job performance was also found to have a high level of relative importance, indicating a

statistically significant impact of strategic leadership, with its dimensions (strategic orientation, human capital development, organizational culture, ethical practices, and balanced organizational control), on job performance at the Dhofar Governor's Office. The study's recommendations include granting employees greater authority and delegation in order to build second-tier leadership in the organization, giving employees the opportunity to take responsibility, involving employees in specialized training programs, and also training them on the job to raise their skill levels at work. Keywords: strategic leadership - job performance.

مقدمة:

تواجه المؤسسات العديد من التحديات والصعوبات في ظل التطورات والتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم كنتيجة للتطور العلمي الهائل، وما نتج عنه من التعقيدات في مواكبة هذه التغيرات، وتشكل الإدارة العليا أحد أهم العناصر المؤثرة في إدارة هذه المؤسسات، والتعامل مع التحديات من أجل تحقيق أهدافها، ومما لا شك فيه أن نجاح المؤسسات مرهون بقدرة الإدارة العليا على قيادة المؤسسة وتوجيهها نحو غاياتها بفاعلية وكفاءة، وكذلك بمدى تمتع المديرين بالمهارات القيادية المناسبة لطبيعة الأدوار التي يقومون بها في مختلف المواقع والمستويات التنظيمية(عبد الدليمي، 2017).

أصبح للقيادة دوراً حيوياً واضحاً في المؤسسات وانعكاساتها على المجتمع في شتى مجالاته، حتى أصبح التطرق إليها مدخلاً لدراستها كتوجهات مستقبلية لابد من أخذها بعين الاعتبار لتزايد الحاجة إليها، ولمواكبة التغيرات البيئية والتطورات العلمية التي أصبحت جزء لايتجزأ من حياة الافراد. وفي ظل هذه التعقيدات تأتي القيادة الاستراتيجية لتكون الاداة التي توجه المؤسسة وتحدد المسار الصحيح الذي يجب أن تسير عليه، فتتضح حاجة المؤسسات لقيادة استراتيجية تمتلك رؤية إستراتيجية واضحة، وقادرة على إستشراف المستقبل ووضع خطط لمواجهة التغيرات البيئية المتسارعة، وإحداث التطور المرغوب في المؤسسات، بخبرة فنية وإدارية تعالج الاوضاع الحالية وتحقق التطلعات المستقبلية (نجم، 2011).

مشكلة الدراسة:

نتيجة التغييرات التي تشهدها المنظمات في الوقت الحاضر، وسرعة تطور التكنولوجيا والوسائل والادوات والآليات والمعارف التي تستخدمها المنظمات المؤسسات العامة والخاصة في محافظة ظفار والتي تسعى جاهدة للبقاء والنجاح والتفوق والتميز في أدائها ، وكما هو معلوم أنّ القوة الرئيسية لنجاح المنظمات وقدرتها على مواجهة التحديات والتغيرات السريعة يتطلب قيادات قادرة على الأبداع والتميز الاستراتيجي، فالقيادة هي أساس إزدهار أي منظمة فالقادة المبدعون هم اللذين لديهم قدرة على مواجهة التحديات و إتخاذ القرارات في أصعب الحالات لذا القيادة الاستراتيجية هي مفهوم متقدم عن القيادة التقليدية، وهناك بعض مديري المؤسسات لا يؤمنون بأهمية والإستفادة التي تحققها مشاركة العاملين فيما يتخذونه من قرارات ويعتقدون أن ذلك من مصادر الخطر الذي يهدد سلطتهم ونفوذهم (جمار، 2019)، كما أن الباحثة اطلعت على العديد من الدراسات التي تناولت القيادة الاستراتيجية و أتضح له أنه لا يوجد دراسات في سلطنة عمان تجمع بين الأبعاد المذكورة في الدراسة الحالية وتسعى الباحثة سد الفجوة في الدراسات السابقة بإجراء هذه الدراسة ولذا تتمثل مشكلة الدراسة في مدى قدرة المؤسسات الحكومية في محافظة ظفار على التميز في الأداء

إعتمادا على ما تمتلك من قدرات إستراتيجية ، فقد تمثل أبعاد القيادة الاستراتيجية مصدرا جوهريا من مصادر بناء القدرات الاستراتيجية للمنظمة، ومدخلا رئيسيا لتطوير المنظمة بما يحقق لها الأداء المميز، لذا يمكن تجسيد مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

ما أثر القيادة الاستراتيجية في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار؟

أسئلة الدراسة:

1. ما مدى استخدام القيادة الاستراتيجية في مكتب محافظ ظفار؟
2. ما مستويات الاداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على أثر القيادة الاستراتيجية في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار
2. التعرف على مدى استخدام القيادة الاستراتيجية في مكتب محافظ ظفار
3. التعرف على مستويات الاداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في:

الاهمية العلمية: تكمن أهمية الدراسة في طبيعة الموضوع الذي تناولته، حيث أنها تناولت القيادة الاستراتيجية و أثره على الاداء الوظيفي والتي تعد من الموضوعات المهمة التي يجب أن يتم تناولها للتعرف على أهم أبعاد القيادة الاستراتيجية التي تؤثر على الأداء الوظيفي، كما تساهم الدراسة في تسليط الضوء على كل من مفهوم القيادة الاستراتيجية لتكتسب أهميتها بوصفها امتداداً وتراكماً معرفياً للبحوث والدراسات السابقة التي أهتمت بهذه المواضيع وقد تسهم الدراسة في إثراء معلومات الباحثين من خلال توضيح وصياغة مفاهيم جديدة

الأهمية العملية: تقدم الدراسة الحالية محاولات للربط والتفاعل بين القيادة الاستراتيجية و أثره على الاداء الوظيفي، من أجل إكتشاف نوع العلاقة ومستوى معنوياتها. كما إن الدراسة الحالية تساعد في الإستخدام الأفضل للقيادة الاستراتيجية ، وكذلك تعتبر نتائج هذه الدراسة مهمة لأصحاب القرارات المهتمين بالقيادة الاستراتيجية لأنها تعتبر من المداخل المهمة في تدعيم أخلاقيات المهنة ودورها في الاداء الوظيفي. أيضا هذه الدراسة توضيح الانعكاسات العملية لممارسة القيادة الاستراتيجية والدور الذي تؤديه في تطوير المؤسسة بالشكل الذي يتيح لها تطوير خدماتها. ويأمل الباحث أن تخرج هذه الدراسة بنتائج وتوصيات يمكن أن تستفيد منها البيئة المبحوثة في التعرف على الدور الذي تقوم به القيادة الاستراتيجية في الاداء الوظيفي في المؤسسات المبحوثة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة الاستراتيجية في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار.

الفرضيات الفرعية:

أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتوجه الاستراتيجي في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار.

ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير رأس المال البشري في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار.

ج. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية المؤثرة في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار.

د. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للممارسات الأخلاقية في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار.

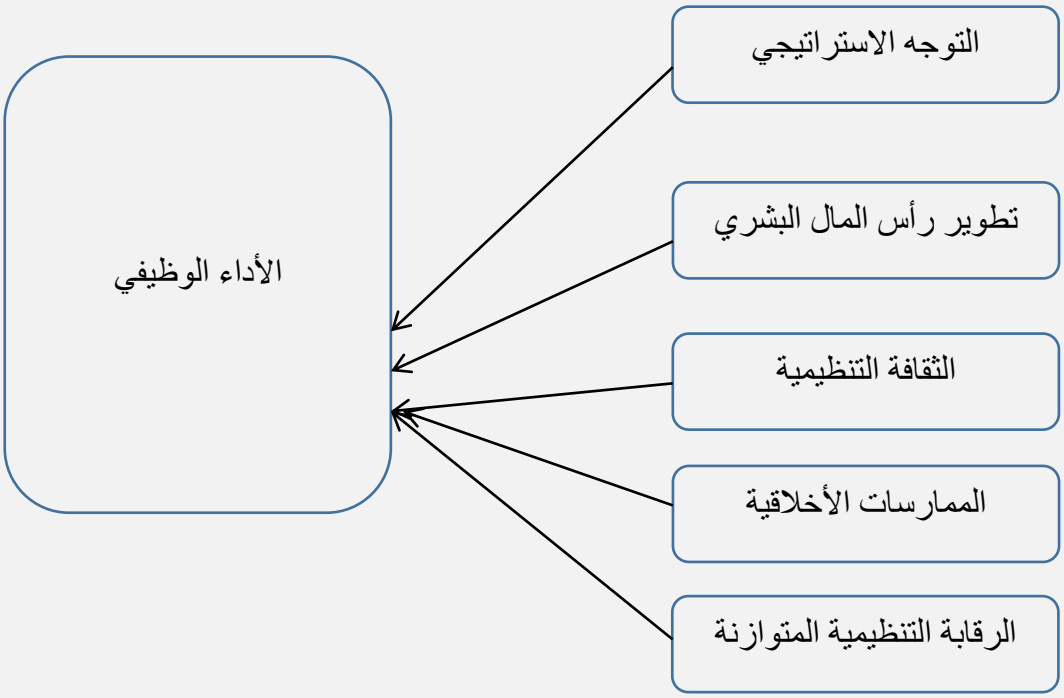
هـ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة التنظيمية المتوازنة في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار.

نموذج الدراسة :

المتغير المستقل

المتغير التابع

القيادة الاستراتيجية



نموذج الدراسة من إعداد الباحث

مصطلحات الدراسة:

القيادة الإستراتيجية: هي تلك القيادة التي تقوم باتخاذ قرارات واسعة التأثير في بيئة مختلفة الثقافات والقادرة على وضع رؤية المنظمة موضع التنفيذ (layoubi et al,2020)

التوجه الاستراتيجي: أنه يعبر عن الكيفية التي يتم بواسطتها إنجاز الأهداف الاستراتيجية (عباس، وأحمد، 2019).

تطوير رأس المال البشري: هو الاستثمار في الموارد البشرية من أجل زيادة كفاءتها(سويطي، 2020).

الرقابة التنظيمية المتوازنة: بأنها عملية مستمرة ومتجددة ، يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة، وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح (خمار، 2018)

الثقافة التنظيمية: مزيج من القيم والمجموعات والمعتقدات والاتصالات وتبسيط السلوك الذي يعطي التوجيه للناس، وكما هو مفهوم الثقافة عموماً فإن الثقافة التنظيمية تعرف على أنها مزيج من القيم

والمعتقدات والمعايير التي قد تؤثر على الطريقة التي يتصرف بها الموظفون ويفكرون ويشعرون بها في المنظمة، (Woszczynaa 2015)

الممارسات الأخلاقية: هي الامتثال الواعي لمعيار الأخلاق الذي يوجه الفرد والأعمال لاتباع معايير معينة للسلوك عند التعامل مع الأشخاص داخل وخارج المنظمة.(Ononogbo, Joel, & Edeja, 2016, 39)

الأداء الوظيفي: هو ذلك النشاط الذي يؤديه العامل من خلال أداء المهام والواجبات والمسؤوليات التي يجب أن يقوم بها في موقعه الوظيفي(ثابت، 2020).

مراجعة الأدبيات:

أولاً: القيادة الاستراتيجية:

برز مفهوم القيادة الإستراتيجية نتيجة عدد من العوامل منها التحول من المدخل التقليدي الإدارة الى المدخل الإستراتيجي، والتسارع الكبير في العولمة، وتسارع الأحداث بشكل فاق المراحل الزمنية السابقة، وتنامي الاهتمام بإدارة المعرفة وصناع المعرفة، وتنامي الإهتمام بالموجودات الفكرية وبرؤوس الأموال الفكرية التي أصبحت أثمن و أكثر أهمية من الموجودات التقليدية، والتطورات التكنولوجية الكبيرة ، والاعتماد على أساليب تفكير جديدة، وتفكير استراتيجي يكسر قيود أساليب التفكير التقليدية (جمعة، 2019).

تمتاز القيادة الإستراتيجية بالإهتمام الكبير في بيئه اداره الأعمال، اذا انها ذات رؤيه واضحه و شاملة من أجل الإستمرار على المدى الطويل في ظل التحديات حيث المنافسة الشديدة، و تطور التكنولوجيا ومحدودية الموارد والمعرفة بشكل متسارع التي تتطلب جهدا استراتيجيا من القاده تنفيذ الإستراتيجيه ويتطلب منهم تنفيذ مهام ونشاطات لتوفير كافه المتطلبات لتنفيذ الإستراتيجيات بشكل مرن وسلس وتوفر كافة الإتصالات الفاعله (ابو جمعة والحامدي، 2021) . ومن أهم ما ترتكز عليه القيادة الإستراتيجية ان تحقيق الأهداف يتم بأقل جهد وأسرع وقت و أقل تكلفة من خلال نظام يدعم العمل والمشاركة في جميع مستويات الإدارة، وترتكز على قدرات العاملين وإدارة رأس المال البشري لتحقيق الرؤية الإستراتيجية وتخصيص الموارد حيث أن العامل الأساسي للقيادة الإستراتيجية هي الإدارة العليا (جاد الرب، 2012)

مفهوم القيادة الاستراتيجية:

أشار (Irtaimeh,2018) إلى أن القيادة الإستراتيجية هي القيادة التي تتميز بالفكر والرؤية اللذان يسهمان في إستشراف المستقبل والتهيؤ له بما يوائم متغيرات البيئة الخارجية المختلفة، وذلك عبر الاستثمار الأمثل لكافة القدرات المتاحة المادية والمعنوية مع التركيز على المواهب البشرية والعمل على التطوير المستمر من خلال الابتكار والإبداع وصولاً للأهداف المتجددة التي المنظمة في وضع تميز تنافسي.

حين عرف (Wijayati et al, 2018) القيادة الإستراتيجية على إنها القدرة على التوقع والتنبؤ ببصيرة مستقبلية والمحافظة على ثقافة المنظمة وقيمها وتمكين العاملين من إحداث التغيير الضروري من خلال الاهتمام بتطوير رأس مالها البشري والعمل على تعزيز الممارسات الأخلاقية واستدامة الموارد للبقاء والنمو والازدهار.

وأشار الزهراني (2018) إلى أن القيادة الإستراتيجية عبارة عن تفاعل بين القادة والمرؤوسين يؤدي إلى رفع التحفيز إلى أعلى المستويات، وتجاوز المصالح الشخصية، وسبق الأحداث والتخيل والمحافظة على المرونة والتفكير الاستراتيجي، والتعامل مع الآخرين لبدء التغيير الذي يخلق القدرة على إيجاد إمكانية النمو المستقبلي للمنظمة. ومن منظور العلاقة بين القادة والمرؤوسين.

أبعاد القيادة الإستراتيجية

هناك إختلاف بين الباحثين حول أبعاد القيادة الإستراتيجية حسب طبيعة مجتمع الدراسة وأهدافها، ومن أهم هذه الابعاد (المعايطة، 2021):

1. التوجه الاستراتيجي:

إن تحديد التوجه الاستراتيجي للمنظمة يشير إلى وضع وتحديد الرؤية طويلة الأجل للغرض الاستراتيجي التي وجدت المنظمة من أجله، والرؤية طويلة الأجل هذه توضح رؤية المنظمة من لعدد من السنوات مستقبلاً، وكفلسفة موجهة بالأهداف فإن هذه الرؤية تعكس الصورة الذهنية المثالية التي تسعى المنظمة إلى بنائها مستقبلاً (جاد الرب، 2012)

تمثل المهمة الأساسية والأولى للقيادة العليا، وهي عملية تحديد صورة وشخصية المنظمة وأهدافها وخط عملها ونشاطاتها المستقبلية بهدف التأقلم مع ظروف التغييرات البيئية مثل الفرص والتهديدات التي يتوقعها القادة الاستراتيجيين على المدى المتوسط والبعيد (نادروجاسم، 2019)

2. تطوير رأس المال البشري:

أشار أبو الجدائل (2012) إلى أن رأس المال البشري هو "عبارة عن مخزون المهارات والمعارف المتجسدة في القدرة على أداء العمل، ومن ثم إنتاج القيمة الاقتصادية وهي المهارات والمعارف المكتسبة من قبل الموظفين بواسطة التعلم والتدريب والخبرات."

3. الثقافة التنظيمية المؤثرة:

الثقافة التنظيمية هي منظومة فاعلة من المعاني والقيم والممارسات التي تطورت واستقرت مع مرور الزمن لتصبح سمة خاصة بالمنظمة، بحيث تخلق فهماً مشتركاً بين العاملين حول ماهيتها والسلوك المتوقع منهم فيها، فهي نمط من المعتقدات والتوقعات التي تعد بمثابة المعايير التي تشكل وتوجه سلوك الأفراد والجماعات داخل المنظمة (نادروجاسم، 2019)

4. الممارسات الأخلاقية:

الممارسات الأخلاقية هي مجموعة من المعاييروالمبادئ التي تهيمن على السلوك الإداري, وتمثل خطوط توجيهية للمديرين في صنع القرارو إنتقاء البديل الأخلاقي من بين البدائل المتاحة والذي يرضي كافة أصحاب المصالح (نادروجاسم، 2019)

5. الرقابة التنظيمية المتوازنة

ويقصد بها عمليات الرقابة والتقييم على الإدارة الاستراتيجية للتأكد من أن العمليات تجري وفق الأسس الصحيحة، بهذا فهي تعطي مؤشرات عامة عن سير العمل دون الخوض في التفاصيل التي تعتمد في الأنواع الأخرى من الرقابة، فهي تركز على مخرجات العملية التخطيطية ضمن عمليات الإدارة الاستراتيجية والمطابقة لما يراد لها، ومسيطرة عليها بطريقة تعطي ضماناً للنجاح(عيد، 2016).

الأداء الوظيفي

يعتبر المورد البشري الركيزة الأساسية التي تقوم عليها التنمية لما لديه من قدره على الابتكار والتجديد تمكنه من التغلب على ندرة الموارد بمختلف أنواعها. والمؤسسات المتميزة تسعى لامتلاك

موارد بشرية وقوى عاملة مؤهله تمتاز بالمرونة وأن يكون لها قاعدة بيانات واسعة من المعارف والمهارات لمواكبة عجلة التطور والمنافسة في سوق العمل وتحقيق حاجات المجتمع. الاهتمام بوظائف ادارة الموارد البشرية يساهم في رفع معدلات الأداء الوظيفي ومن ثم زيادة الانتاج والانتاجية

إن أداء الموظفين الجيد ضروري جدا للمنظمة، حيث يعد المورد البشري أحد عناصر الإنتاج الهامة التي يرتكز عليها نجاح المنظمات، لذلك جاء الاهتمام بالأفراد والعمل على تحقيق متطلباتهم، والبحث عن الطرق والأساليب التي تساعد على تحسين الأداء الوظيفي لهم، فقد يسهم ذلك في تحقيق الإستقرار في الاقتصاد التنظيمي من خلال تحسين مستويات المعيشة وارتفاع الرواتب، حيث تعتبر الموارد البشرية في الوقت الحالي مصدرا أساسياً لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمنظمات. Dang & Nguyen, 2021)) لذلك نلاحظ ان تحسين مستوى الأداء الوظيفي وتطويره يعد من الأولويات والاهداف التي تسعى منظمات الاعمال بمختلف مجالاتها الى تحقيقه عن طريق دراسة وفهم العوامل المؤثرة به لكي تتمكن من استخدامها والاستفادة منها بالصورة الأمثل.

مفهوم الأداء الوظيفي:

عرفه(2018) Zuheir بأنه الإجراءات التي يقوم بها الموظفون بناءً على خبراتهم ومهاراتهم في الإعدادات التنظيمية، وهو النتيجة المتراكمة لمهارات وجهود وقدرات جميع الموظفين لتحسين الإنتاجية وتحقيق أهداف المنظمة.

وأشار إليه ثابت (2020) هو ذلك النشاط الذي يؤديه العامل من خلال أداء المهام والواجبات والمسؤوليات التي يجب أن يقوم بها في موقعه الوظيفي.

أبعاد الأداء الوظيفي

من أهم أبعاد الاداء الوظيفي هي أداء المهام والأداء السياقي (القرالة، 2018)

1. أداء المهام: تشير إلى نشاطات أداء العمل التي تساهم في الجوهر الفني للمنظمة إما بشكل مباشر عن طريق استخدامها في العملية التكنولوجية للمنظمة أو بشكل غير مباشر عن طريق صيانة أو خدمة المتطلبات الفنية للمنظمة أو قابلية الافراد لأداء الأنشطة الفنية الجوهرية المهمة لأعمالهم أو السلوكيات التي تساهم في نشاطات الصيانة والتحويل الجوهرية في المنظمة (Dalal et al,2020)
2. الأداء السياقي: فيقصد به السلوكيات التي لا تدعم الجوهر الفني للمنظمة مثلما تدعم البيئة النفسية والاجتماعية لها والتي تجرى فيها العمليات الفنية والنشاطات التي تساهم بفاعلية المنظمة من خلال طرق عديدة تعمل على تشكيل السياق النفسي والاجتماعي للمنظمة والتي تعتبر كمحفزات لعمليات ونشاطات المهمة

المنهجية والتحليل:

منهج الدراسة

إنطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها من آراء العاملين في مكتب محافظ ظفار، لدراسة أثر القيادة الاستراتيجية على الأداء الوظيفي، وقد إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يختص بمحاولة الوصول إل المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو الظاهرة قائمة للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو الظاهرة المعينة، وعليه فقد إستخدم الباحث الأسلوب

الوصفي التحليلي وذلك باستخدام الأسلوب التطبيقي الذي يعتمد على جمع البيانات وتحليلها وإختبار الفرضيات ويعد أنسب الأساليب لدراسة الظواهر الإجتماعية والإنسانية وهو ما ينطبق على هذه الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع البحث من موظفي مكتب المحافظ، وعددهم (810) موظفاً، حيث تم إختيار عينة ميسرة من العاملين مكونة من(350) موظفاً وقد تم توزيع الإستبانات إلكترونيا على أفراد العينة، وقد إسترجع (300) إستبانة صالحة للتحليل الإحصائي، شكلت ما نسبته (85.7%) من إجمالي مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة:

في هذا الجانب تم الاعتماد وبشكل كبير على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات اللازمة من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة ومعالجة الاسئلة وفرضياتها وذلك باعتبارها من أنسب أدوات البحث العلمي التي تحقق أهداف الدراسة المسحية وللحصول على المعلومات والحقائق المرتبطة بو اقع معين، ومن أجل تحقيق ذلك تم تصميم استبانة تتكون من ثلاثة أجزاء، الجزء الاول :يحتوي على مجموعة من الأسئلة والتي تعكس المعلومات العامة والمتعلقة بالخصائص الديموغر افية لأفراد العينة والمتمثلة في (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، وسنوات الخبرة).

والجزء الثاني :تضمن مجموعة من الأسئلة التي تقيس المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تماما

مصادر البيانات:

المصادر الثانوية: والمتمثلة في الكتب، الدوريات، الرسائل الجامعية، المقالات العلمية والأبحاث السابقة، وكذلك الإطلاع والبحث في مو اقع الإنترنت المختلفة من أجل بناء الإطار النظري للدراسة.

المصادر الأولية: والمتمثلة في الإستبانة، حيث قام الباحث بإعداد أداة الدراسة (الإستبانة) بعد الإطلاع على المصادر الثانوية المتمثلة بالدراسات السابقة وما أوردته الكتب والمراجع ذات الصلة، قام الباحث بصياغة فقرات الإستبانة. وقد اشتملت الإستبانة على الفقرات التي تعكس مشكلة الدراسة وأسئلتها للإجابة عليها من قبل المبحوثين، وتم إستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وقد إشتملت الإستبانة في صورتها النهائية على الأقسام التالية:

الجزء الأول: واختص هذا الجزء بالمتغيرات الديموغر افية لأفراد عينة الدراسة والتي تضمنت (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخبرة).

الجزء الثاني: والذي إشتمل على مقياس القيادة الاستر اتيجية، والذي إشتمل على (5) أبعاد وهي:

1- التوجة الاستر اتيجي ، والذي اشتمل على (6) فقرات.

2- تطوير راس المال البشري، والذي إشتمل على (7) فقرات.

3- الثقافة التنظيمية، والذي إشتمل على (6) فقرات.

4- الممارسات الاخلاقية، والذي إشتمل على (6) فقرات.

5- الرقابة التنظيمية المتوازنة، والذي إشتمل على (6) فقرات.

الجزء الثالث: والذي إشتمل على مقياس الأداء الوظيفي، والذي إشتمل على (10) فقرة.

الجدول رقم (1)

أبعاد استبانة الدراسة

العامل	الأبعاد الفرعية	الرمز	عدد فقرات البعد	إجمالي عدد الفقرات
القيادة الاستراتيجية (BL)	التوجة الاستراتيجي	AMA	6	31
	تطوير راس المال البشري	ONO	7	
	الثقافة التنظيمية	PUP	6	
	الممارسات الاخلاقية	KUK	6	
	الرقابة التنظيمية المتوازنة	HRH	6	
الأداء الوظيفي		QS	10	

وقد جاءت الإستبانة في إجمالي فقرات بلغ (41) فقرة، ولتحديد مستوى الإستجابات تم إستخدام مقياس ليكرت الخماسي

المعالجة الإحصائية:

بهدف الوصول إلى المؤشرات التي تدعم أهداف الدراسة، ومن خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، قام الباحث باستخدام برنامجين إحصائيين، وهم SPSS V. 24، AMOS V.21. وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- اختبار معامل الثبات والاعتمادية: وتم استخدامه لقياس مدي ثبات أداة الدراسة. وتم استخدام برنامج SPSS V.24 في إجراء هذا الاختبار.
2- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري: وذلك لوصف خصائص العينة، وتحديد استجابات أفراد العينة تجاه جميع محاور أداة الدراسة. وتم استخدام برنامج SPSS V.24 لإجراء ذلك التحليل.
3- التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي: لدراسة العلاقات بين العوامل الكامنة والمؤشرات التي تمثله والعوامل فيما بينها. وكذلك لتقديم أدلة الصدق البنائي للمقياس.
4- مؤشرات المطابقة: لتحديد مدي تطابق نموذج الدراسة المقترح مع بيانات العينة. وهناك عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم علي مدي تطابق نموذج الدراسة مع بيانات العينة.
5- أسلوب تحليل المسار: لتحديد أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة مع وجود متغير وسيط. وقد تم استخدام برنامج AMOS V. 21 في تحليل المسار. يُستخدم تحليل المسار لنفس الأغراض التي تُستخدم لها تحليل الانحدار المتعدد، ويعد تحليل المسار هو امتداد لتحليل الانحدار المتعدد، ولكن تحليل المسار أكثر فاعلية
6- طريقة BOOTSTRAP: لتحديد إذا ما كان للمتغير الوسيط دور في العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وذلك باستخدام برنامج AMOS V. 21.

التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

اعتمادا على ما جاءت به نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة في الإستبانة كانت نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة على النحو التالي:

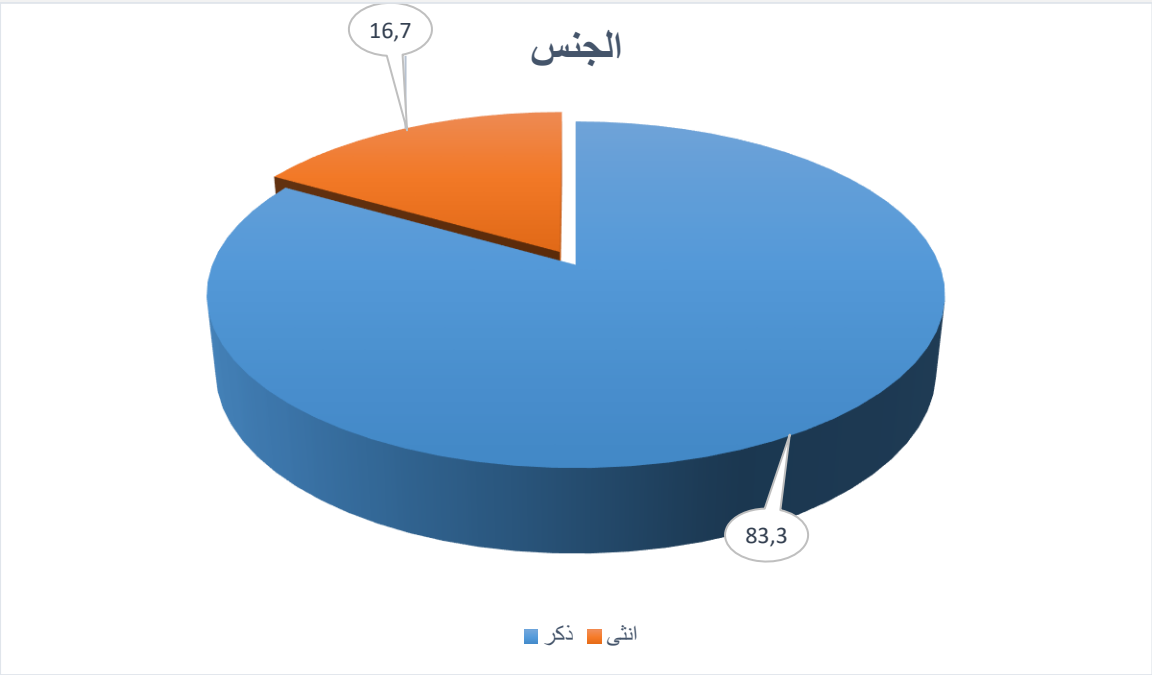
1- توزيع افراد العينة وفق متغير الجنس:

الجدول رقم (2)

توزيع العينة وفق متغير الجنس

رقم	المتغير	فئة الجنس	التكرار	النسبة
1	الجنس	ذكر	250	83.3
		أنثى	50	16.7
المجموع			300	100.0

الشكل رقم (1)



تبين النتائج في الجدول رقم (2) والشكل (1) نتائج التحليل الوصفي لمتغير الجنس، حيث تبين أن الذكور قد شكلوا غالبية افراد العينة بنسبة بلغت 83.3%، فيما بشكل الاناث في العينة ما نسبته 16.7%.

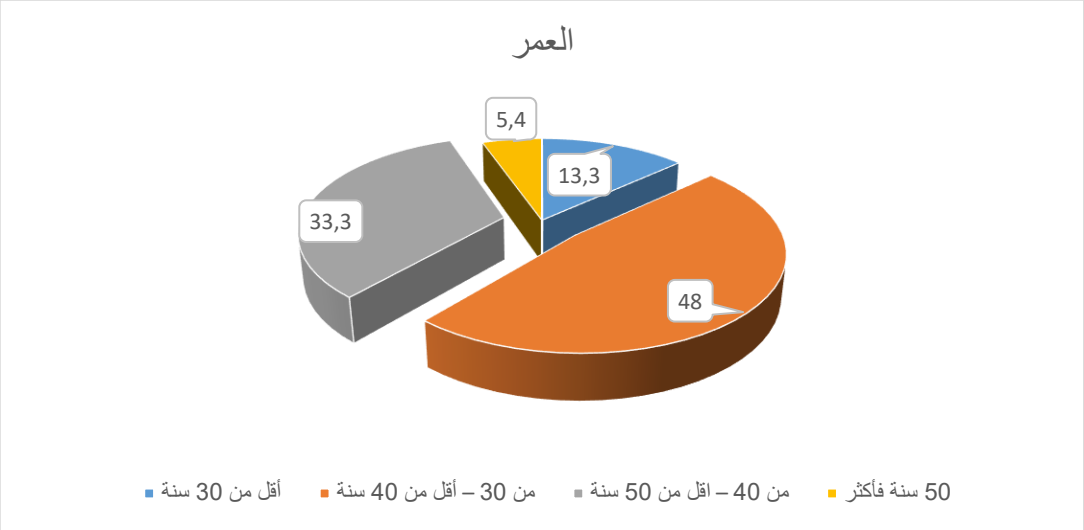
2- توزيع افراد العينة وفق متغير العمر:

الجدول رقم (3) توزيع العينة وفق متغير العمر

رقم	المتغير	الفئات العمرية	التكرار	النسبة
2	العمر	أقل من 30 سنة	40	13.3
		من 30 – أقل من 40 سنة	144	48.0
		من 40 – اقل من 50 سنة	100	33.3
		50 سنة فأكثر	16	45.
المجموع			300	100.0

الشكل رقم (3)

تبين النتائج في الجدول رقم (3) والشكل (3) نتائج التحليل الوصفي لمتغير العمر، حيث تبين أن الفئة العمرية (من 30 – أقل من 40 سنة) قد ضمت أعلى نسبة من افراد العينة وبلغت 48% من إجمالي افراد عينة الدراسة، تلتها الفئة العمرية (من 40 – أقل من 50 سنة) التي ضمت ما نسبته 33.3%، تلتها الفئة العمرية



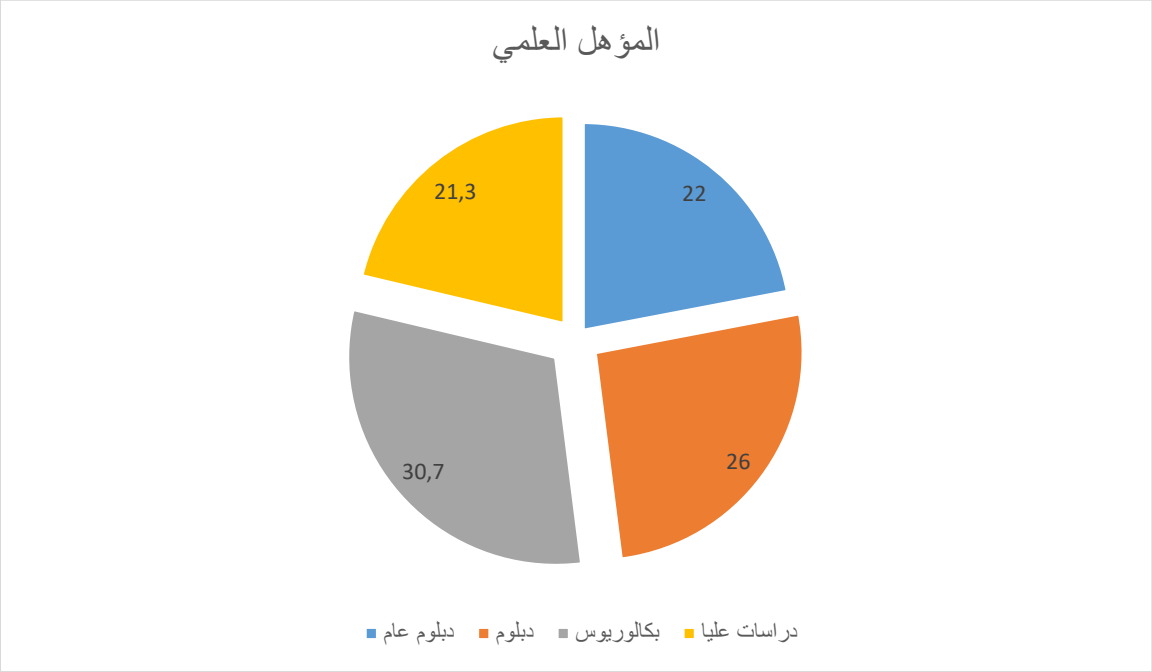
(اقل من 30 سنة) والتي ضمت ما نسبته 13.3%، فيما كانت نسبة افراد العينة في الفئة العمرية (أكبر من 50) هي الأدنى بنسبة بلغت 5.4%.

3- توزيع افراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (4) توزيع العينة وفق متغير المؤهل العلمي

رقم	المتغير	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
4	المؤهل العلمي	دبلوم عام	66	22.0
		دبلوم	78	26.0
		بكالوريوس	92	30.7
		دراسات عليا	64	21.3
المجموع			300	100.0

الشكل رقم (4)



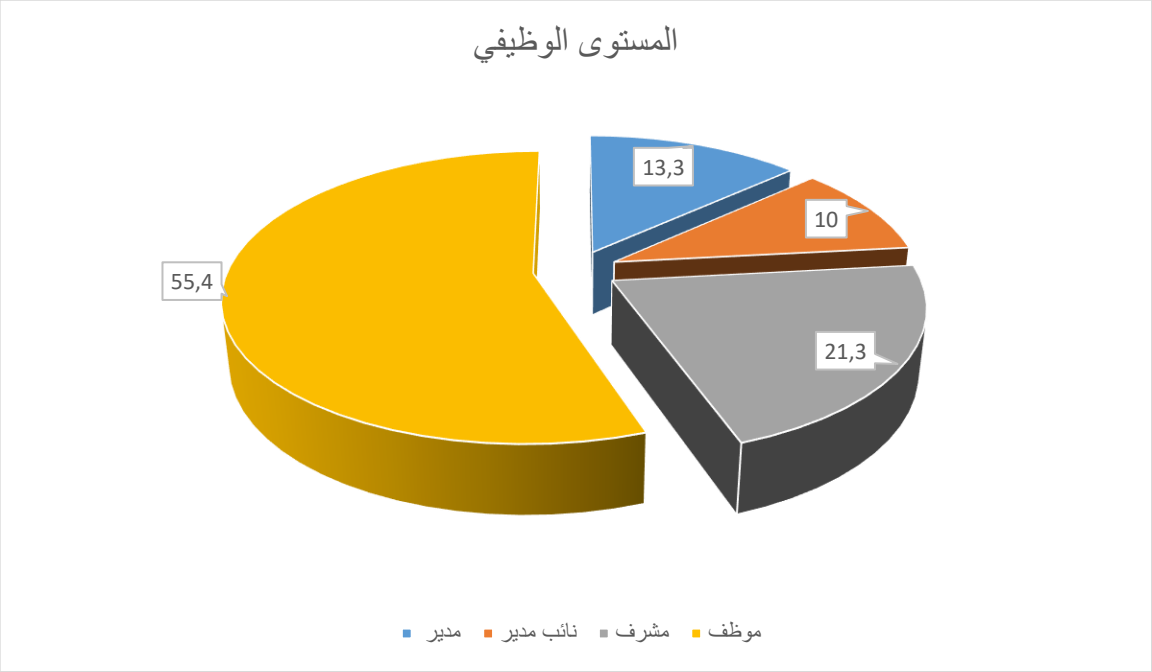
تبين النتائج في الجدول رقم (4) والشكل (4) نتائج التحليل الوصفي لمتغير المؤهل العلمي، حيث تبين أن غالبية افراد العينة من حملة البكالوريوس بنسبة بلغت 30.7%، تلاهم حملة الدبلوم بنسبة بلغت 26% من إجمالي افراد العينة، فيما كانت النسبة الأدنى لحملة الدراسات العليا والتي بلغت 21.3%.

4- توزيع افراد العينة وفق متغير المستوى الوظيفي:

الجدول رقم (5) توزيع العينة وفق متغير المستوى الوظيفي

رقم	المتغير	المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة
3	المستوى الوظيفي	مدير	40	13.3
		نائب مدير	30	10.0
		مشرف	64	21.3
		موظف	166	455.
المجموع			300	100.0

الشكل رقم (5)



تبين النتائج في الجدول رقم (5) والشكل (5) نتائج التحليل الوصفي لمتغير المستوى الوظيفي، حيث تبين أن نسبة الموظفين في العينة هي الأعلى بنسبة بلغت 55.4%، فيما كانت نسبة نواب المدراء هي الأدنى بنسبة بلغت 10%.

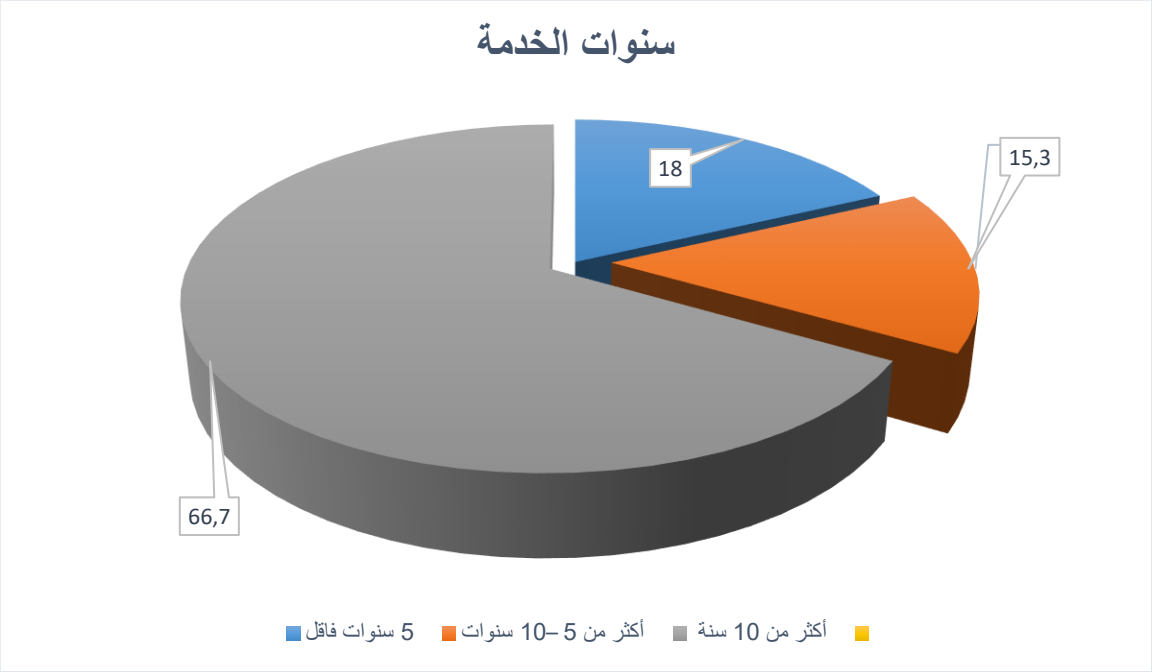
5- توزيع افراد العينة وفق متغير سنوات الخدمة:

الجدول رقم (9)

توزيع العينة وفق متغير سنوات الخدمة

رقم	المتغير	فئات سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
5	سنوات الخدمة	5 سنوات فاقل	54	18.0
		أكثر من 5 –10 سنوات	46	15.3
		أكثر من 10 سنة	200	66.7
المجموع			300	100.0

الشكل رقم (6)



تبين النتائج في الجدول رقم (6) والشكل (6) نتائج التحليل الوصفي لمتغير سنوات الخدمة، حيث تبين أن فئة سنوات الخبرة (أكثر من 10 سنة) قد ضمت أعلى نسبة من افراد العينة وبلغت 66.7% من إجمالي افراد عينة الدراسة، فيما كانت نسبة افراد العينة في فئة سنوات الخبرة (أكثر من 5 – 10 سنوات) هي الأدنى بنسبة بلغت 15.3%.

ويتضح من نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية للمستجيبين من افراد عينة الدراسة أن المتغيرات الديموغرافية كان لها أثر كبير في فهم افراد العينة لأسئلة الإستبانة والإجابة عليها بموضوعية.

اختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل المسار من خلال برنامج AMOS V.25 وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: نصت الفرضية الرئيسية الاولى على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة الاستراتيجية في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار"

جدول رقم (7)

قيم مؤشرات حسن المطابقة لنموذج القيادة الاستراتيجية في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار

RMSEA	TLI	IFI	CFI	CMIN/DF
.073	.916	.923	.925	2.460

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن النسبة لمربع كاي المعياري فيجب أن تكن قيمته أقل من 5 ومن ثم قبول النموذج، أما إذا قلت القيمة عن 2 فإن النموذج يكون مطابق تماماً. ومن خلال الجدول يتضح أن قيمة مربع كاي تقل عن 5، وكانت قيمة مؤشر الخطأ التقريبي (RMSEA) والذي يفضل أن تكون قيمته أقل من 0.08، وكلما اقتراب قيمته من الصفر زادت نسبة التطابق، وإذا تراوحت ما بين 0.08 – 0.10 يعتبر النموذج غير مقبول ويجب رفضه. وتوضح النتائج بالجدول أن قيمة متوسط جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي (RMSEA) انها

اقل من 0.08، كما كانت جميع قيم باقي مؤشرات حسن المطابقة (مؤشر جودة المطابقة (CFI)، مؤشر الملائمة التزايدي (IFI)، ومؤشر المطابقة غير المعياري "تاكر لويس" (TLI)) أكبر من (0.90) وتدلل هذه القيم على مطابقة جيدة جداً وأن النموذج المقترح مطابق تماماً لبيانات الدراسة.

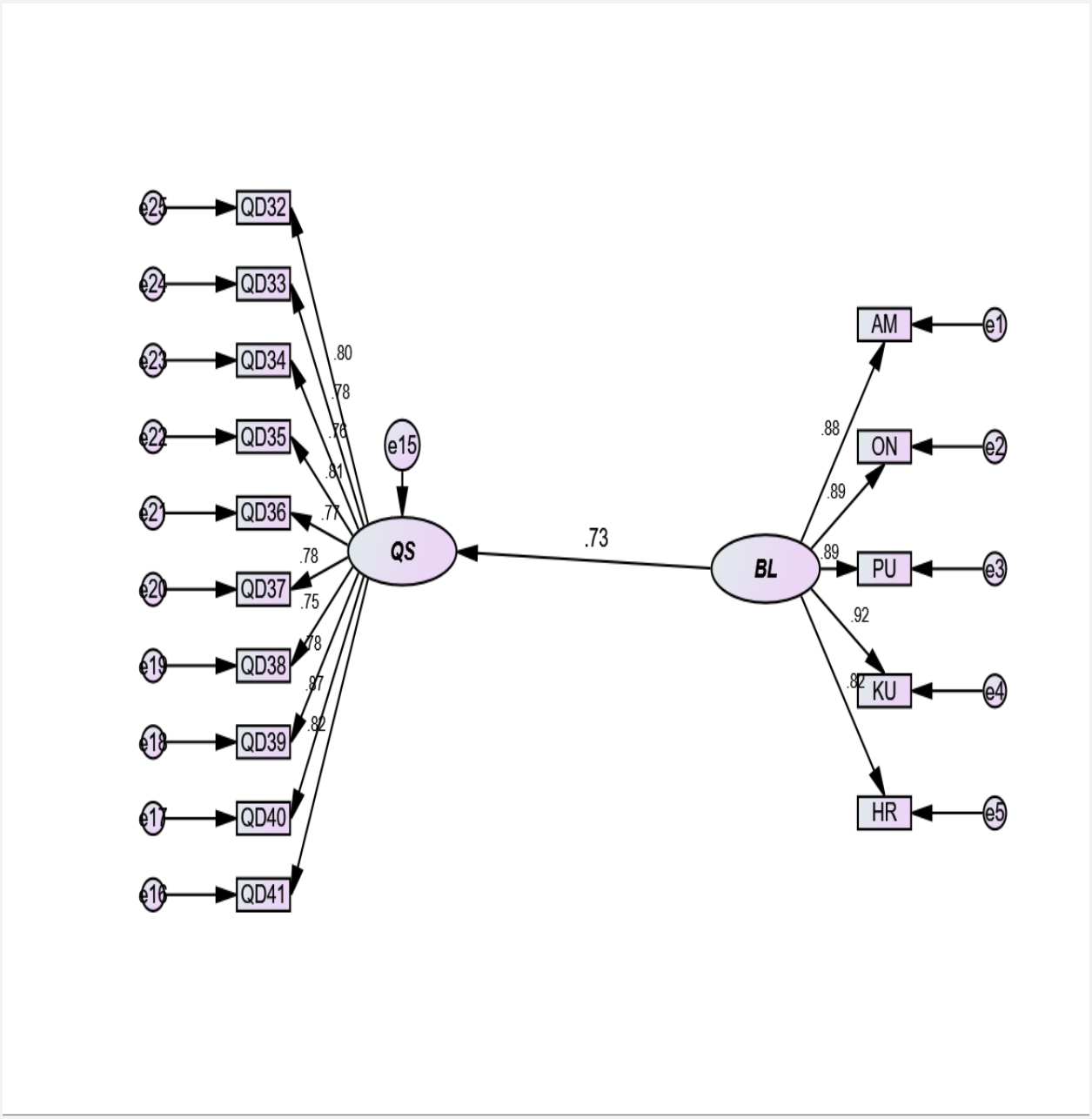
جدول رقم (8)

تحليل المسار لأثر القيادة الاستراتيجية في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار

المتغيرات	معاملات المسار المعيارية	الخطأ المعياري S.E	قيمة ت C.R	مستوي الدلالة P Value	النتيجة
القيادة الاستراتيجية ---> الأداء الوظيفي	727.0	0.047	16.338	0.000	دعمت

يوضح جدول رقم (8) نتائج تحليل المسار لأثر القيادة الاستراتيجية في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار، وقد بلغت قيمة تحليل المسار المعيارية من القيادة الاستراتيجية الى الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار 0.727، وهي ذات معنوية (p value < .05)، وهذا يعني أن القيادة الاستراتيجية تؤثر إيجابياً بنسبة 72.7% في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار. وتفسر هذه النتيجة أن أي زيادة تطرأ على المتغير المستقل (القيادة الاستراتيجية) بمقدار (1) تقابلها زيادة مطردة في المتغير التابع (الأداء الوظيفي) بقيمة (0.727). وبلغت قيمة الخطأ المعياري 0.047. كما بلغت قيمة ت المحسوبة 16.338.وبالتالي يتم قبول الفرضية.

ويوضح شكل رقم (7) نتائج تحليل المسار لأثر القيادة الاستراتيجية في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار.



المصدر: مخرجات برنامج (AMOS)

الفرضية الرئيسية الثانية: نصت الفرضية الرئيسية الثانية على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لابعاد يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد القيادة الاستراتيجية في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار"

جدول رقم (9)

تحليل المسار لأثر ابعاد القيادة الاستراتيجية في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار

المتغيرات	معاملات المسار المعيارية	الخطأ المعياري S.E	قيمة ت C.R	مستوي الدلالة P Value
التوجه الاستراتيجي ---> الأداء الوظيفي	.017	.132	.112	.911
تطوير راس المال البشري ---> الأداء الوظيفي	-.104	.153	-.604	.546
الثقافة التنظيمية ---> الأداء الوظيفي	.122	.147	.706	.480
الممارسات الاخلاقية ---> الأداء الوظيفي	.463	.230	2.118	.034
الرقابة التنظيمية المتوازنة ---> الأداء الوظيفي	.267	.107	2.381	.017

يوضح جدول رقم (9) نتائج تحليل المسار لأثر التوجة الاستراتيجي في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار، وقد بلغت قيمة تحليل المسار المعيارية من التوجة الاستراتيجي الى الأداء الوظيفي 017.-، وهي ليست ذات معنوية حيث أن قيمة المعنوية أكبر من 0.05، أي أنه لا يوجد أثر للتوجة الاستراتيجي في الأداء الوظيفي، وبلغت قيمة الخطأ المعياري 132. كما بلغت قيمة ت المحسوبة 112. وبالتالي يتم رفض الفرضية.

كما يبين جدول رقم (9) نتائج تحليل المسار لأثر تطوير راس المال البشري في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار، وقد بلغت قيمة تحليل المسار المعيارية من تطوير راس المال البشري الى الأداء الوظيفي 104.-، وهي ليست ذات معنوية حيث أن قيمة المعنوية أكبر من 0.05، أي أنه لا يوجد أثر لتطوير راس المال البشري في الأداء الوظيفي، وبلغت قيمة الخطأ المعياري 153. كما بلغت قيمة ت المحسوبة 604.- وبالتالي يتم رفض الفرضية.

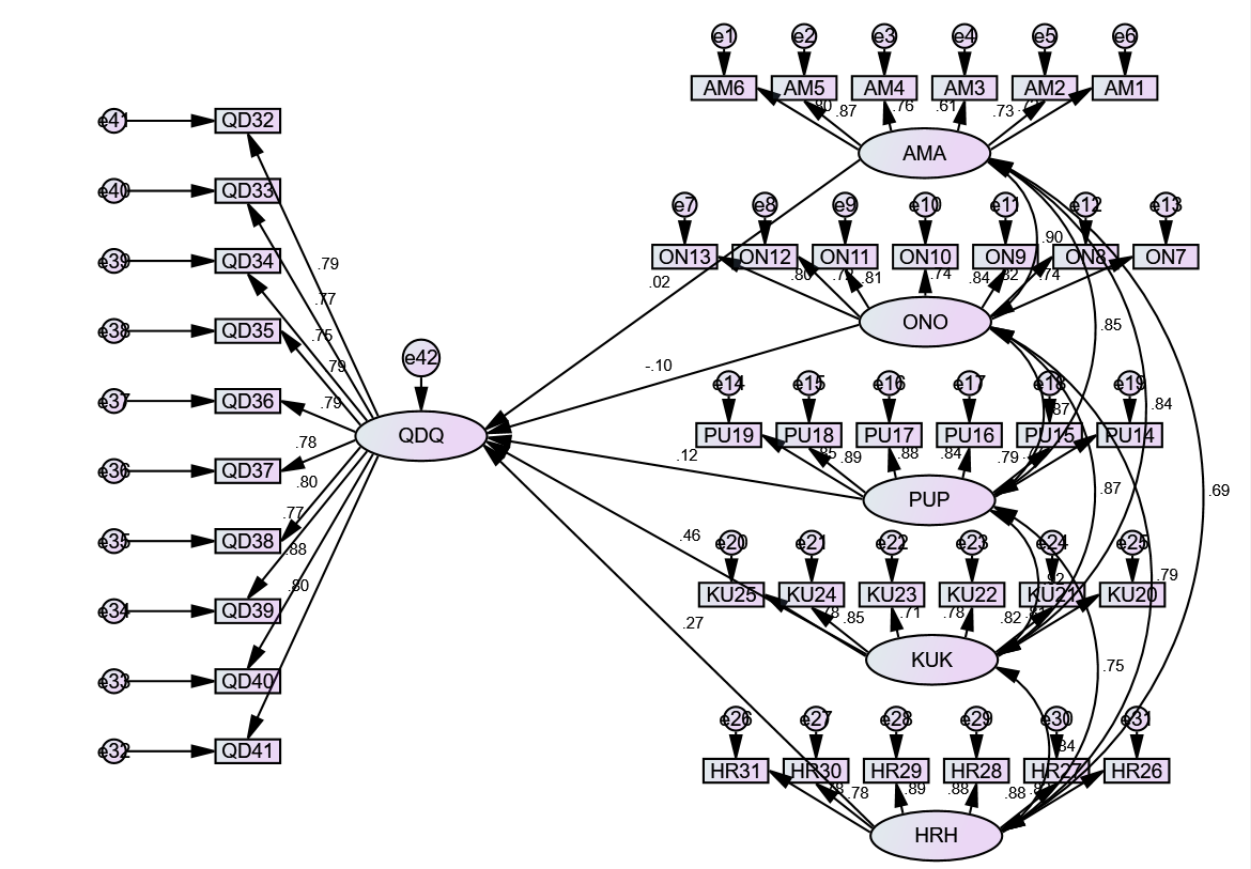
كما يبين جدول رقم (9) نتائج تحليل المسار لأثر الثقافة التنظيمية في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار، وقد بلغت قيمة تحليل المسار المعيارية من الثقافة التنظيمية الى الأداء الوظيفي 122.، وهي ليست ذات معنوية حيث أن قيمة المعنوية أكبر من 0.05، أي أنه لا يوجد أثر للثقافة التنظيمية في الأداء الوظيفي، وبلغت قيمة الخطأ المعياري 147. كما بلغت قيمة ت المحسوبة 706. وبالتالي يتم رفض الفرضية.

كما يبين جدول رقم (9) نتائج تحليل المسار لأثر الممارسات الاخلاقية في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار، وقد بلغت قيمة تحليل المسار المعيارية من الممارسات الاخلاقية الى الأداء الوظيفي 463.، وهي ذات معنوية حيث أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، وهذا يعني أن الممارسات الاخلاقية تؤثر ايجابياً بنسبة 46.3% على الأداء الوظيفي. وتفسر هذه النتيجة أن أي زيادة تطرأ على المتغير المستقل (الممارسات الاخلاقية) بمقدار

(1) تقابلها زيادة مطردة في المتغير التابع (الأداء الوظيفي) بقيمة (0.463). وبلغت قيمة الخطأ المعياري 230.. كما بلغت قيمة ت المحسوبة 2.118. وبالتالي يتم قبول الفرضية.

وأخيراً يوضح جدول رقم (9) نتائج تحليل المسار لأثر الرقابة التنظيمية المتوازنة في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار، وقد بلغت قيمة تحليل المسار المعيارية من الرقابة التنظيمية المتوازنة الى الأداء الوظيفي 267.، وهي ذات معنوية حيث أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، وهذا يعني أن الرقابة التنظيمية المتوازنة تؤثر ايجابياً بنسبة 26.7% على الأداء الوظيفي. وتفسر هذه النتيجة أن أي زيادة تطرأ على المتغير المستقل (الرقابة التنظيمية المتوازنة) بمقدار (1) تقابلها زيادة مطردة في المتغير التابع (الأداء الوظيفي) بقيمة (0.267). وبلغت قيمة الخطأ المعياري 107.. كما بلغت قيمة ت المحسوبة 2.381. وبالتالي يتم قبول الفرضية.

كما يوضح شكل رقم (8) تحليل المسار من ابعاد القيادة الاستراتيجية في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار



المصدر: مخرجات برنامج (AMOS)

ترجمة الرموز المتضمنة في الشكل:

AM	التوجة الاستراتيجي	KU	الممارسات الاخلاقية
ON	تطوير راس المال البشري	HR	الرقابة التنظيمية المتوازنة
PU	الثقافة التنظيمية	QD	الأداء الوظيفي

نتائج وتوصيات الدراسة

أ-النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

1-أشارت نتائج البحث إلى أن التوجه الاستراتيجي قد جاء بمستوى أهمية نسبية مرتفعة بناء على المتوسط الحسابي العام

2-أشارت نتائج البحث إلى أن تطوير رأس المال البشري قد جاء بمستوى أهمية نسبية مرتفعة بناء على المتوسط الحسابي العام

3-أشارت نتائج البحث إلى أن الثقافة التنظيمية قد جاءت بمستوى أهمية نسبية مرتفعة بناء على المتوسط الحسابي العام

4-أشارت نتائج البحث إلى أن الممارسات الاخلاقية قد جاءت بمستوى أهمية نسبية مرتفعة بناء على المتوسط الحسابي العام .

5-أشارت نتائج البحث إلى أن الرقابة التنظيمية المتوازنة قد جاءت بمستوى أهمية نسبية مرتفعة بناء على المتوسط الحسابي العام

6-أشارت نتائج البحث إلى أن القيادة الاستراتيجية قد جاءت بمستوى أهمية نسبية مرتفعة بناء على المتوسط الحسابي العام

7-أشارت نتائج البحث إلى أن الأداء الوظيفي قد جاءت بمستوى أهمية نسبية مرتفعة بناء على المتوسط الحسابي العام .ب-النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

أظهرت نتيجة الدراسة وجود تأثير ذو دلاله إحصائية للقيادة الاستراتيجية بأبعادها(التوجه الاستراتيجي وتطوير رأس المال البشري والثقافة التنظيمية والممارسات الأخلاقية والرقابة التنظيمية المتوازنة) في الأداء الوظيفي في مكتب محافظ ظفار.

توصيات الدراسة:

من خلال ماتم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بالتالي:

1. الاستمرار في التوجه الاستراتيجي للمؤسسة من خلال مساعدة العاملين على إستيعاب الرؤية المستقبلية للمؤسسة
2. منح العاملين صلاحيات وتفويض أكبر وذلك للعمل على بناء قيادات الصف الثاني في المؤسسة وإعطاء الموظفين الفرصة لتحمل المسؤولية
3. العمل على إشراك العاملين في برامج تدريبية متخصصة و أيضا تدريبهم على رأس العمل لرفع مستويات مهاراتهم في العمل
4. توفير بيئة مناسبة للعاملين لإبداء آرائهم ومقترحاتهم وتوطيد العلاقات الاجتماعية بين جميع العاملين
5. تشجيع العاملين على الالتزام بالسلوك الأخلاقي في العمل مما يساعد على سرعة أداء العمل بكفاءة
6. العمل على الاستمرار في استخدام التغذية العكسية لتطوير العمل واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الرقابة على الموظفين.

الدراسات المستقبلية

تأثير القيادة الاستراتيجية في الميزة التنافسية

القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة الموارد البشرية

أثر القيادة الاستراتيجية ي تحسين نظم المعلومات الإدارية

أثر القيادة الإستراتيجية في إدارة الأزمات

دور القيادة الاستراتيجية في تعزيز الأداء المنظمي

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أبو الجدائل، حاتم (2012) . راس المال البشري، (ط1) ، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك.

أبو جمعة، محمود حسين والحامدي، محمد منصور (2020) أثر القيادة الاستراتيجية على تحقيق القدرة التنافسية في شركة النبيل للصناعات الغذائية بالأردن، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، 29(1).

أبو جمعه، محمود والحامدي، محمد. (2021) أثر القيادة الاستراتيجية على تحقيق القدرة التنافسية في شركة النبيل للصناعات الغذائية/الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 29(1)، 298-323.

أبو سمرة، حازم خميس (2019) دور القيادة الاستراتيجية في تنمية المهارات الإدارية لدى العاملين بوزارة العدل الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى، فلسطين.

الأكلبي، عايض (2018). دور القيادة الاستراتيجية في دعم الأداء المؤسسي: دراسة علمية بالتطبيق على جامعة شقراء وكلياتها مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 19(1)،

أمينة، كريم وبوفلجة، غياث (2018) . مواصفات القيادة الاستراتيجية لدى اطارات مركب تكرير البترول (سكيكدة)، مجلة الخلدونية، 10(2)، 509-524.

بده، عقبة. مزيو، علي (2018) دور تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تحسين الأداء الوظيفي لدى الموظفين: دراسة ميدانية لعينة من موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر.

ثابت، وائل محمد (2020) أثر استراتيجيات التطوير التنظيمي على مستوى الأداء الوظيفي بمنظمات العمل الأهلي الفلسطيني العاملة في قطاع غزة، التعلم التنظيمي متغير وسيط، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، (2) 22.

جاد الرب، سيد (2012). القيادة الاستراتيجية ، القاهرة: دار الكتب المصرية.

جمعة، محمود (2019). دور القيادة الإستراتيجية في تعزيز الأداء الإستراتيجي: دراسة إستطلاعية لآراء القيادات الإدارية في جامعة ديالي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، 11(4)، 502-522.

حسون، محمد ياسين (2016). أثر النمط القيادي في سلوك المواطنة التنظيمية دراسة مقارنة بين المصاريف التجارية العامة والخاصة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.

دهش، زياد (2017) ممارسات القيادة الإستراتيجية ودورها في تعزيز رأس المال الاجتماعي: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في مديرية الشباب والرياضة في محافظة النجف الأشرف، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والادارية ، 14(3)، 1127-1153.

الدوري، فراس (2019) . اثر القيادة الإستراتيجية التميز التسويقي : دراسة ميدانية على البنوك الاسلامية في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، الاردن.

رحيمة، سلمى (2012). دور مهارات القيادة الإستراتيجية في التهيؤ لضغوط العمل: دراسة تحليلية لآراء عينة من القادة العسكريين، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 4(9)،

الزهراني، إبراهيم (2018) القيادة الاستراتيجية و أثرها في تطوير قدرات التعلم التنظيمي: دراسة ميدانية بجامعة أم القرى، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، 42(2).

الزهراني، إبراهيم (2018). القيادة الإستراتيجية و أثؤها في تطوير قدرات التعلم التنظيمي: دراسة ميدانية بجامعة أم القرى المجلة الدولية للأبحاث التربوية، 42(2)، 189-238.

سويطي، شبلي (2020). الاستثمار في رأس المال البشري ودوره تحقيق الأداء المتميز للعاملين في وزارة الصحة الفلسطينية مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، (3)28

الطورة، رنا عبد القادر إسماعيل (2021) أثر القيادة الاستراتيجية في تعزيز ممارسات ريادة الأعمال: تشاركية المعرفة متغيرا وسيطا: دراسة ميدانية على شركات الصناعات الدوائية المساهمة العامة في الاردن، رسالة دكتوراه جامعة مؤته، الاردن.

عبد الحفيظ، عبد السلام. البدري، عبد القادر. الرفادي، خالد. (2019) العوامل المؤثرة على الأداء الوظيفي للعاملين بديوان بلدية بنغازي، مجلة جامعة بنغازي العلمية، 32(2).

عبد الدليمي، عدنان رشيد عواد (2017) أثر أنماط القيادة الإستراتيجية على الميزة التنافسية: دراسة ميدانية في الجامعات الأردنية الخاصة، رسالة ماجستير، جامعة أل البيت، الأردن.

العلوان، أحمد رائد محمد صالح (2022) العوامل المؤثرة على الأداء الوظيفي في المصارف الأهلية العاملة في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

عيد، ضرغام (2016). اثر ممارسات القيادة الاستراتيجية في تحقيق ريادة الاعمال: دراسة استطلاعية في بعض المصارف التجارية في محافظة النجف الاشرف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 13(39)

غضبان، ليلى. عريف، إيمان. (2018)، أثر إدارة المعرفة في الأداء الوظيفي: دراسة حالة، رسالة ماجستير في إدارة الموارد البشرية، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعوم التسيير، الجزائر.

القحطاني، مناحي مسلم مناحي سالم (2021) أثر القيادة الاستراتيجية في الاداء الوظيفي: الدور الوسيط للانغماس الوظيفي في وزارة المالية القطرية، رسالة دكتوراه، جامعة مؤته ، الاردن.

القرالة، عبد المنعم (2018) أثر تطبيق استراتيجية التدريب على أداء الموارد البشرية، دراسة تطبيقية ، دائرة الارصاد الجوية الاردنية ، مجلة جامعة الحسين بن طلال،4(1)

القطامين، أحمد (2014). التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية. عمان : دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن.

الكبيسي، عامر .(2012). القيادات الادارية تحت المجهر: النظريات والسلوكيات، (ط1)، الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية.

المربع، صالح والمراد محمد .(2013) عرض كتاب : القيادة الاستراتيجية و دورها في تطوير الثقافة التنظيمية والأجهزة الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 29(58).

المعايطة، إيناس عبد الرؤوف عبد الكريم (2021) أثر القيادة الاستراتيجية على الرشاقة التنظيمية : دراسة حالة: بنك القاهرة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الاردن.

مهدي، لينا(2017) أثر التدريب المبني على الكفايات في تحسين أداء العاملين في المستشفيات الجامعية، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الاردن.

مؤنس، منى ،خالد (2020) أثر القيادة الإستراتيجية في إدارة التغيير التنظيمي "دراسة ميدانية على بلديات المحافظة الوسطى بقطاع غزة" ، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى، غزة.

نادر، علاء وجاسم باسم (2019). دور القيادة الإستراتيجية في تحقيق التفوق التنظيمي: بحث ميداني في شركة الفارس العامة مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 25(114).

نجم، عبود (2011)، القيادة الإدارية في القرن الحادي والعشرين، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن

نجم، عبود نجم(2011) القيادة الإدارية في القرن الواحد والعشرين: دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن.

الهنداوي، المعتصم عبدالله عبد العزيز (2018). القيادة الاستراتيجية و أثرها في تميز الأداء المنظمي: الدور الوسيط للتحسين المستمر "دراسة ميدانية في مجموعة شركات المناصير في الأردن، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان، الاردن.

الوادي، محمد موسى خلف (2021) أثر القيادة الاستراتيجية في الإبداع الإداري في المصارف التجارية الاردنية، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الاردن.

الوالي، إبراهيم (2019) أثر القابلية للإستخدام لنظام الخدمات الالكترونية في تحسين أداء العاملين بوزارة التربية والتعليم العالي ، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى، غز، فلسطين.

يونس، طارق (2012). الفكر الاستراتيجي للقادة: دروس مستوحاة من التجارب العالمية والعربية، الطبعة 2 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

Chanpoom, N & Intrawong, W (2019) The Influence Of Strategic Leadership And Organizational Climate Commitment Organizational On Cooperative Employees, Thailand Of Savings, International Academic Research Conference inVienna.

Dahri, A., Amin, S., & Waseem, M. (2019). Effect of Strategic Leadership on Organizational Performance through Knowledge Management. Journal of Managerial Sciences, 13(2), 56-70.

Gakenia, C., Katuse, P., & Kiriri, P. (2017). Influence of strategic leadership style on academic performance of national schools in Kenya. IOSR Journal of Business and Management, 19(7), 9-24.

Irtaimeh, H. (2018). Impact of Strategic Leadership Competencies on Enhancing Core Competencies in Organizations: Applied Study on AlManaseer Group for Industrial & Trading. Modern Applied Science, 12(11), 169-180.

Lear, L. (2012). The relationship between strategic leadership and strategic alignment in high-performing companies in South Africa, Unpublished Doctoral Dissertation, University of South Africa, South Africa.

Mubarak, M. F, Yusoff, W. F. W. (2019), Impact of strategic leadership on strategy implementation. British Journal of Management and Marketing Studies, 2(1),32-43.

Nguyen, X, D. Dang, T, D. (2021). "Factors Affecting Employee's Performance: An Empirical Study in Vietnam", Nguyen Xuan DIEN, Dang Thi Thuy DUYEN / Journal of Asian Finance, Economics and Business,(8) 7 , 295–302.

Pasban,M., Nojedeh, S. H.,(2016). A Review of the Role of Human Capital in the Organization, Procedia - Social and Behavioral Sciences, 230, 249–253.

Rashid, S. Shireen, M. Rab, N. Lodhi, A. Iqbal, H. Hafsa, N. and Somia, Y.(2020). "Factors Affecting the Performance of Employees at Work Place in the Banking Sector of Pakistan", Middle-East Journal of Scientific Research, (17)9, 1200-1208.

Wijayati, D., Fazlurrahman, H., & Hadi, H. (2018). The mediating of change organization in the effect of strategic leadership style and innovation. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 8(4), 24-44.

Zuheir Dahkoul, (2018). "The Determinants OF Employee Performance In Jordanian Organizations", Journal of Economics, Finance and Accounting – JEFA, (5)1, 11-17

فاطمة الزهراء احطيطو
باحثة في سلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية أكدال

إشكالات إشهار الحقوق الواردة على الحقوق الواردة على العقار

Issues relating to the registration of rights attached to immovable property

ملخص:

يثير إشهار الحقوق الواردة على العقار في طور التحفيظ عدة إشكالات قانونية وعملية بالنظر إلى خصوصية هذه المرحلة وطبيعة الحقوق التي ترد عليها. ويتناول هذا المقال آليتي الإيداع المنصوص عليها في الفصل 84 من قانون التحفيظ العقاري، والنشر بواسطة الخلاصة الإصلاحية المنصوص عليها في الفصل 83 من القانون نفسه، مع إبراز أهم الإشكالات المرتبطة بانتقال الملكية، والحقوق العينية، والضمانات العينية، وإجراءات التنفيذ، ودور الاجتهاد القضائي في معالجة الصعوبات العملية بما يعزز الأمن العقاري واستقرار المعاملات.

The publication of rights affecting property subject to land registration proceedings raises several legal and practical issues due to the specific legal status of such property. This article examines the mechanisms of deposit under Article 84 and publication by amended summary under Article 83 of the Moroccan Land Registration Law. It highlights the main issues relating to the transfer of ownership, real rights, security interests, and enforcement procedures, while emphasizing the role of judicial practice in addressing the practical difficulties arising from the application of these mechanisms, with a view to strengthening legal certainty in real property matters and ensuring the stability of real property transactions .

مقدمة:

يشكل العقار في طور التحفيظ مرحلة انتقالية ذات طبيعة خاصة داخل منظومة التحفيظ العقاري، بالنظر إلى كونه لم يكتسب بعد الحجية المطلقة التي يرتبها تأسيس الرسم العقاري، ومع ذلك فإنه يظل محلا لمختلف التصرفات القانونية والوقائع المنشئة أو الناقلة أو المعدلة أو المنهية للحقوق العينية. ومن ثم، فإن هذه الوضعية الانتقالية تفرض تحقيق توازن دقيق بين ضمان استمرارية تداول العقار وتشجيع المعاملات الواردة عليه، وبين حماية حقوق مختلف المتعاملين معه إلى حين استكمال مسطرة التحفيظ.

وإدراكا من المشرع المغربي لهذه الخصوصية، فقد أقر مجموعة من الآليات القانونية الكفيلة بإشهار الحقوق التي ترد على العقار في طور التحفيظ، وذلك من خلال مسطرة الإيداع المنصوص عليها في الفصل 84 من قانون التحفيظ العقاري، ومسطرة النشر بواسطة الخلاصة الإصلاحية المنصوص عليها في الفصل 83 من

القانون نفسه، باعتبارهما وسيلتين ترومان ضمان ترتيب الحقوق والحفاظ على مراتبها وإعلام الغير بالتصرفات والوقائع القانونية التي تطرأ على العقار خلال مرحلة التحفيظ.

غير أن التطبيق العملي لهاتين الآليتين أفرز العديد من الإشكالات القانونية والعملية، بالنظر إلى خصوصية المركز القانوني للعقار في طور التحفيظ، وما يترتب عنها من تداخل بين قواعد قانون التحفيظ العقاري وباقي النصوص القانونية ذات الصلة، ولاسيما مدونة الحقوق العينية، وقانون المسطرة المدنية، والقانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت. وقد ساهم ذلك في بروز عدد من الإشكالات المرتبطة بإشهار الحقوق الناقلة للملكية، والضمانات العينية، وإجراءات التنفيذ، وحدود سلطات المحافظ على الأملاك العقارية، فضلا عن الإشكالات التي تثيرها مسطرة النشر بواسطة الخلاصة الإصلاحية و آثارها على المراكز القانونية للأطراف.

كما أن محدودية بعض المقتضيات التشريعية المنظمة لهذه المرحلة دفعت الاجتهاد القضائي إلى الاضطلاع بدور مهم في تفسير النصوص القانونية واستكمال ما يعتريها من غموض أو قصور، بما يسهم في تحقيق قدر من الأمن القانوني واستقرار المعاملات العقارية، وهو ما يجعل الوقوف على هذه الإشكالات وتحليلها أمرا تفرضه الأهمية النظرية والعملية للموضوع.

و انطلاقا مما سبق، يثار التساؤل حول مدى نجاعة التنظيم القانوني الذي أقره المشرع المغربي لإشهار الحقوق الواردة على العقار في طور التحفيظ، من خلال آليتي الإيداع والنشر بواسطة الخلاصة الإصلاحية، في تحقيق الأمن القانوني واستقرار المعاملات العقارية وحماية حقوق مختلف المتدخلين خلال مرحلة التحفيظ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدد من التساؤلات الفرعية، من أهمها: إلى أي حد استطاعت مسطرة الإيداع استيعاب مختلف التصرفات القانونية الواردة على العقار في طور التحفيظ ومعالجة الإشكالات العملية التي يثيرها تطبيقها؟ وما هي أبرز الإشكالات القانونية والعملية المرتبطة بمسطرة النشر بواسطة الخلاصة الإصلاحية؟ وإلى أي مدى أسهم الاجتهاد القضائي في تجاوز النقائص التي تعتري التنظيم التشريعي لهاتين الآليتين وتحقيق التوازن بين استقرار المعاملات العقارية وحماية الحقوق؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية وما يتفرع عنها من تساؤلات، سيتم تناول الموضوع من خلال محورين؛ نخصص أولهما للإشكالات العملية لإيداع الحقوق على العقار في طور التحفيظ، فيما نخصص ثانيهما للإشكالات القانونية والعملية لمسطرة النشر بواسطة الخلاصة الإصلاحية.

المحور الأول: الإشكالات العملية لإيداع الحقوق على العقار في طور التحفيظ

نظرا لتعدد التصرفات القانونية التي يمكن أن ترد على العقار في طور التحفيظ، وما تثيره من إشكالات عملية على مستوى إشهارها وترتيب آثارها القانونية، فإن التساؤل يثور بشأن مدى فعالية مسطرة الإيداع في حماية الحقوق المترتبة عنها وضمان استقرار المراكز القانونية لأصحابها. وتتجلى أهم هذه الإشكالات في تلك المرتبطة بالحقوق الناقلة للملكية (أولا)، وكذا الإشكالات المرتبطة بالضمانات العينية وإجراءات التنفيذ الواردة على العقار في طور التحفيظ (ثانيا).

أولا: الإشكالات المرتبطة بالحقوق الناقلة للملكية

إن العقار موضوع مطلب التحفيظ يمكن أن يكون عرضة لمجموعة من التصرفات التي تنقل ملكيته من طالب التحفيظ إلى المفوت له، أو أن تنتقل عن طريق حلول الشفيع محل المشتري المشفوع منه في حقوقه على العقار المذكور، وقد يكون انتقال ملكية هذا العقار اقتضته المصلحة العامة، فتنتقل ملكيته جبرا إلى

السلطة نازعة الملكية مقابل تعويض مقترح من طرف اللجنة الإدارية للتقييم أو تعويض محدد بناء على خبرة قضائية يسلم إلى المنزوع ملكيته طبقا للشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، الشيء الذي يطرح التساؤل حول تقنيات إشهار هذه التصرفات؟

1) الشفعة الواردة على العقار في طور التحفيظ.

تطرح الشفعة، باعتبارها حقاً استثنائياً يخول للشفيع الحلول محل المشتري في الحقوق المترتبة عن البيع، مجموعة من الإشكالات الدقيقة عندما يتعلق الأمر بالعقار في طور التحفيظ، لاسيما على مستوى تفعيلها داخل المنظومة الإجرائية للتحفيظ العقاري. إذ إن هذا الحق، رغم طابعه العيني وارتباطه الوثيق بحماية الملكية على الشياع، يظل رهيناً بقيود زمنية وإجرائية صارمة قد تؤثر على إمكانية ممارسته فعلياً. ويزداد هذا الإشكال حدة بالنظر إلى الطبيعة الخاصة لنظام الإشهار المعتمد خلال مرحلة التحفيظ، حيث لا يكون العلم بالتصرفات الناقلة للملكية علماً مفترضاً بشكل كامل، مما يثير تساؤلات حول مدى كفاية آلية التعرض كوسيلة وحيدة لتجسيد حق الشفيع وضمان فعاليته داخل الآجال القانونية المقررة له.

ولقد عرفت المادة 292 من مدونة الحقوق العينية الشفعة بأنها:" أخذ شريك في ملك مشاع أو حق عيني مشاع حصة شريكه المبيعة بثمنها بعد أداء الثمن ومصروفات العقد اللازمة والمصروفات الضرورية النافعة عند الاقتضاء".

وحق الشفعة يمكن أن يرد على العقارات غير المحفظة والعقارات المحفظة و أيضا العقارات في طور التحفيظ، ولعل أهم إشكال يمكن أن يثار بشأن الشفعة الواردة على العقار في طور التحفيظ، هو المتعلق بأجل ممارسة هذا الحق حتى يتأتى قبول إيداعها بمطلب التحفيظ، ذلك أن عدم احترام الآجال المحددة قانونا لممارسة الحق في الشفعة يترتب عنه سقوط حق الشفيع، حيث حددت المادة 304 من مدونة الحقوق العينية أجل ممارسة الشفعة بالنسبة للعقار في طور التحفيظ في أجل الشهر وأجل السنة.

فإذا قام المشتري بتبليغ الشفيع نسخة من عقد شرائه إلى الشفيع بعد إيداعه طبقا للفصل 84 من قانون التحفيظ، فإن هذا الأخير يكون له أجل شهر من أجل ممارسة حقه في الشفعة، أما إذا لم يقع تبليغ الشفيع فإن هذا الأخير يسقط حقه في ممارسة الشفعة على الحق الذي فوته شريكه بمضي سنة من تاريخ إيداعه في مطلب التحفيظ، وعلى غرار غيرها من الحقوق المنصبة على مطلب التحفيظ فإن الشفعة ينبغي أن ترد في شكل تعرض.

وهو ما كرسه قرار صادر عن محكمة النقض والذي جاء فيه ما يلي:" حيث تبين من مستندات الملف أن موروث المطلوبين...كان مالك على الشياع من شركة قبل أن تبيع هذه الأخيرة حقوقها المشاعة في المدعى فيه لموروث الطاعنين إذ أن ملكيته على الشياع معها ثابتة بمقتضى عقد شرائه وأن طلب الشفعة في العقار في طور التحفيظ يمارس بالضرورة في شكل تعرض على مطلب التحفيظ ولا يستلزم من الشفيع بعد ذلك سلوك المسطرة العادية لإصدار حكم بذلك وأن تاريخ تقييد التعرض أمام المحافظ يعتبر ممارسة قانونية للمطالبة بالشفعة"[505].

وفي نفس الاتجاه ذهب حكم للمحكمة الابتدائية بتمارة والذي جاء فيه ما يلي: وحيث إنه تطبيقا لمقتضيات المادة 305 من مدونة الحقوق العينية فإنه: " إذا كان العقار في طور التحفيظ فلا يعتد بطلب الشفعة إلا إذا ضمن الشفيع تعرضه بمطلب التحفيظ المتعلق به.

[505] قرار عدد 141 بتاريخ 2007/01/10 ملف مدني عدد 2005/1/1/3670 أورده حدو معسو، م س، ص 160 وما يليها.

وحيث إنه تبعا لذلك يكون طلب الشفعة قد قدم على خلاف المادة المشار إليها أعلاه، مما يتعين معه التصريح بعدم قبوله"[506].

نعتقد أن التوجه القضائي في هذا الصدد جاء سليما، ذلك أن إيداع المشتري لعقد البيع طبقا للفصل 84 من قانون التحفيظ العقاري لا يمكن العموم ولا سيما المعنيين بالأمر من العلم بالعقد المودع، وذلك نظرا لكون أن الإيداع لا يخول النشر بالجريدة الرسمية كما هو الأمر بالنسبة للخلاصة الإصلاحية، إذ أنه لا يكون أمام من لهم مصلحة ومن بينهم طالب التحفيظ سوى اللجوء للاطلاع المباشر على العقود المودعة بمطلب التحفيظ المذكور، لذلك كان حريا بالشفيع أن يقوم بالتعرض على الحق الذي تم إيداعه، حتى لا يخالف مبدأ الإشهار الذي يقوم عليه نظام التحفيظ العقاري.

لكن إذا كانت ممارسة الحق في الشفعة تقتضي أن يقوم الشفيع بالتعرض على الإيداع، والحال أن أجل التعرض المحدد حسب الفصل 24 من قانون التحفيظ العقاري، هو أجل شهرين من نشر الإعلان عن انتهاء التحديد بالجريدة الرسمية، فهل يتم الأخذ بهذا الأجل لممارسة هذا التعرض، أم يتعين الالتزام بالأجل المحدد لممارسة الشفعة وهو سنة من تاريخ الإيداع المذكور؟

هناك توجه يذهب إلى كون أن التوفيق بين الأجلين يقتضي التمييز بين ممارسة الشفعة خارج أجلها القانوني وقبل انصرام أجل التعرض حيث ينبغي على المحافظ قبول طلبه وإحالته بعد ذلك على المحكمة للبت في الموضوع، وبين ممارسة الشفعة داخل أجلها وبعد فوات أجل التعرض، فحينها يسوغ للشفيع تقديم تعرض استثنائي ما دام أجل السنة المحدد لممارسة الشفعة لازال ساريا[507].

في اعتقادي أن ممارسة حق الشفعة وإن كانت تتعلق بعقار في طور التحفيظ، وعلى شكل تعرض كما نصت على ذلك المادة 305 من مدونة الحقوق العينية، وتم تكريسه على مستوى العمل القضائي، فإن ذلك لا يتطلب بالضرورة التقيد بأجل التعرض الذي يعتبر أجل خاص بالتعرض، والحال أن المشرع قد حدد أجالا لممارسة الشفعة في المادة 304 مدونة الحقوق العينية يتعين على الشفيع التقيد به، ذلك أن أجل التعرض ليس إلا آلية لمحاولة اقتضاء الشفيع لحقه على العقار المبيع.

بل حتى ولو افترضنا أن الشفيع مفروض عليه التقيد بأجل التعرض المحدد في الفصل 24 من ظ ت ع، فقد يحصل أن المشتري- والذي غالبا ما يحاول تلافي استشفاع الشريك للحصة المبيعة منه- أن لا يودع عقد البيع بالمحافظة العقارية، إلا بعد انصرام الآجال المحددة وقبل اتخاذ قرار التحفيظ ومع سيرورة ملف التحفيظ جاهزا لاسيما وأن الفصل 30 من قانون التحفيظ العقاري قد تطلب ضرورة مرور ثلاث أشهر من انتهاء الإجراءات دون وجود تعرضات، فيصبح الإيداع بمثابة تقييد ويستفيد من الأثر التطهيري الناتج عن التحفيظ[508].

وعليه، فإن ممارسة حق الشفعة في إطار العقار في طور التحفيظ، ورغم ما يثيره من إشكالات مرتبطة بآجالها وإجراءات تقييدها، تظل آلية قانونية تروم تحقيق نوع من التوازن بين استقرار المعاملات العقارية وحماية الحقوق العينية المتشابكة. غير أن هذا التوازن يظل نسبياً، ما دام أن انتقال الملكية لا يقتصر فقط على التصرفات الإرادية بين الأفراد، بل قد يتجاوز ذلك إلى صور استثنائية يكون فيها الانتقال مفروضاً بحكم

---

[506] حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بتمارة عدد 2020/1401/111 بتاريخ 2021/01/13، غير منشور.
[507] هشام بصري" مسطرة التحفيظ وإشكالاتها العملية، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2013، ص 117.
[508] خالد الفكاني" ممارسة الشفعة على العقار في طور التحفيظ" مقال منشور بمجلة المحامي العدد 66، ص128.

القانون تحقيقاً لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة. وهو ما يفتح المجال للانتقال إلى دراسة صورة أكثر خصوصية من صور نقل الملكية، والمتمثلة في نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، باعتباره آلية استثنائية تمارسها السلطة العامة وفق ضوابط قانونية وإجرائية دقيقة.

2) نزع ملكية العقار في طور التحفيظ والبيع الوارد عليه

كما هو معلوم فإن العقار في طور التحفيظ، رغم الغموض الذي يكتنف وضعيته القانونية، إلا لا يكون في منأى من الخضوع لمجموعة من التصرفات القانونية التي تطرأ عليه، والتي يقتضي ترتيبها لأثارها القانونية ضرورة إيداعها بمطلب التحفيظ إما عن طريق مسطرة الخلاصة الإصلاحية، أو الإيداع بسجل التعرضات، ومن قبيل هذه التصرفات نجد نزع ملكية من أجل المنفعة العامة، وكذا بيع العقار المذكور لأحد الأشخاص الطبيعيين.

ويقتضي تحليل الإشكالات المرتبطة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والبيع الوارد على العقار في طور التحفيظ، الوقوف عند الطبيعة الخاصة لكل من هذين التصرفين، رغم اختلاف أساسهما القانوني بين الإكراه في الحالة الأولى والرضائية في الحالة الثانية، باعتبارهما معاً يردان على عقار لم تكتمل بعد وضعيته القانونية. فهذه المرحلة الانتقالية للعقار تجعل من الحقوق المترتبة عنه غير مستقرة بعد، وقابلة للتأثر بآليات الإشهار والإيداع داخل مسطرة التحفيظ، الأمر الذي يثير إشكالات دقيقة بخصوص كيفية تقييد هذه التصرفات و آثارها على ترتيب الحقوق العينية والتحملات المقيدة بمطلب التحفيظ، خاصة في ظل خصوصية النظام الإجرائي للتحفيظ العقاري الذي يختلف عن نظام العقارات المحفظة، وما يترتب عن ذلك من تفاوت في قوة الحجية والاستقرار القانوني للحقوق قبل تأسيس الرسم العقاري.

أ-نزع ملكية العقار في طور التحفيظ:

قد يقتضي تحقيق المنفعة العامة، صدور بعد القرارات ذات الطبيعة الخاصة، وهذه المقررات تصدرها الدولة والجماعات المحلية والأشخاص المعنويين الجارية عليهم أحكام القانون العام أو الخاص أو الأشخاص الطبيعيين الذين تفوض إليهم السلطة العامة حقوقها للقيام بأشغال أو عمليات ذات منفعة عامة[509].

ذلك أن السلطات المذكورة تلجأ إلى نزع ملكية بعض العقارات بموجب مقرر إعلان المنفعة طبقا للفصلين 6 و7 من القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة،[510] والذي يعين الأملاك المراد نزع ملكيتها.

---

[509] الفصل 3 من الظهير الشريف رقم 254.81.1 صادر في 11 رجب 1402(6 ماي1982) بتنفيذ القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت.

[510] ينص الفصل 6 من هذا القانون على ما يلي:" تعلن المنفعة العامة بمقرر إداري يعين المنطقة التي يمكن نزع ملكيتها . ويمكن أن تشتمل هذه المنطقة بالإضافة إلى العقارات اللازمة لإنجاز المنشآت أو العمليات المعلن أنها ذات منفعة عامة على الجزء الباقي من هذه العقارات وعلى العقارات المجاورة لها إذا تبين أن نزع ملكيتها ضروري لتحقيق هدف المنفعة العامة المنشود أو إذا كان إنجاز الأشغال يؤدي إلى زيادة ملحوظة في قيمة العقارات المذكورة...".

كما ينص الفصل 7 من نفس القانون على ما يلي:" يمكن للمقرر المصرح بالمنفعة العامة أن يعين مباشرة الأملاك التي يشملها نزع الملكية وإلا فإن هذا التعيين يقع بموجب مقرر إداري يدعى "مقرر التخلي ."ويجب أن يصدر هذا المقرر في أجل سنتين يبتدئ من تاريخ نشر المقرر القاضي بإعلان المنفعة العامة في الجريدة الرسمية. وإذا انصرم هذا الأجل دون أن يتم ذلك تعين تجديد إعلان المنفعة العامة ."

وقد يرد مقرر نزع الملكية من أجل المنفعة العامة على العقارات غير المحفظة أو العقارات المحفظة أو العقارات في طور التحفيظ، فإذا كانت العقارات المحفظة لا تطرح أي إشكال بخصوص إمكانية ورود حقوق السلطة نازعة الملكية عليها، فإن العقارات في طور التحفيظ يمكن أن تكون موضوع جملة من الإشكالات التي يثيرها هذا النوع من العقارات الذي لازالت لم تكتمل بعد تسوية وضعيته القانونية.

فبالرجوع إلى مقتضيات الفصل 12 من القانون 7.81 المذكور نجده ينص على أنه:" يودع كذلك مشروع مقرر التخلي لد المحافظة على الأملاك العقارية التابع لها موقع العقارات.

وبناء على هذا الإيداع يتعين على المحافظ على الأملاك العقارية تسليم نازع الملكية شهادة تثبت أن مشروع المقرر المذكور قد قيد: ...- وأما إذا كان يتعلق الأمر بعقارات في طور التحفيظ في سجل التعرضات عملا بالفصل 84 من قانون التحفيظ العقاري، وفي هذه الحالة يجب أن تتضمن الشهادة بالإضافة إلى ذلك عند الاقتضاء أسماء المتعرضين ونوع الحقوق المطالب بها بالضبط وأهلية الأشخاص الحائزين لها ومحل المخابرة معهم وكذا جميع التحملات المثقل بها العقار أو الحقوق العينية العقارية المقصودة..."

بناء على مقتضيات الفصل المذكور يتبين أن مقرر إعلان المنفعة العامة هو الآخر وعلى غرار ممارسة الشفعة يمكن أن يرد على العقار موضوع مطلب التحفيظ في شكل تعرض، وحدد المشرع طريقة إيداع المقرر في إطار الفصل 84 من قانون التحفيظ العقاري، ولم يترك الباب مفتوحا لاختيار تقنية الإيداع الأخرى كنشر خلاصة إصلاحية لمطلب التحفيظ الأصلي في اسم السلطة نازعة الملكية ومن تم متابعة مسطرة التحفيظ في اسم هذه الأخيرة، ومرد ذلك هو أنه لا حاجة لاتباع تقنية الإشهار بالجريدة الرسمية عن طريق مسطرة الفصل 83 من قانون التحفيظ العقاري، لأن غاية الإشهار التي يتوخاها المشرع لضمان إشهار الحقوق وإحاطة العموم علما بها، قد تحققت من خلال تنصيص المشرع المغربي على وجوب نشر المقرر القاضي بإعلان المنفعة العامة بالجريدة الرسمية أو في جرائد مأذون لها بنشر الإعلانات القانونية، وذلك طبقا للفقرة الثانية من الفصل 7 من القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت.

غير أنه لئن كان المشرع أوجب على السلطة نازعة الملكية إيداع حقها بسجل التعرضات في إطار مسطرة الفصل 84 من قانون التحفيظ العقاري، فما هو مصير التعرضات والتحملات الأخرى الواردة على مطلب التحفيظ في ظل هذا الإيداع؟

في ظل الإيداع الذي تباشره السلطة نازعة الملكية، فإن المتعرضين على مطلب تحفيظ العقار المنزوعة ملكيته أصحاب التحملات الواردة عليه وجميع ذوي الحقوق تتحول حقوقهم على هذا العقار إلى تعويضات، طبقا لما نصت عليه مقتضيات القانون رقم 7.81 ولا سيما الفصل 26 منه والذي ينص على أن القرارات القضائية الصادرة بنزع الملكية أو بالإذن بالحيازة يحتج بها على جميع ذوي الحقوق الذين لم يعرفوا بأنفسهم بصفة قانونية أو الذين عملوا على تقييد أنفسهم بالرسم العقاري أو بملف مطلب التحفيظ المعنيين لكنهم لم يتدخلوا في الدعوى بصفة متدخلين إراديين، ويجب على المحافظ على المالك العقارية في حالة الحكم بنقل الملكية أن يباشر تقييد هذا النقل لفائدة نازع الملكية طبق الشروط المحددة في الفصل 37 مع العلم بأن حقوق المعنيين بالأمر تحول إلى حقوق في التعويض.

ب-البيع الوارد على العقار في طور التحفيظ:

على غرار غيره من التصرفات الواردة على العقار قيد التحفيظ، فإنه حتى يتسنى لمشتري هذا العقار حفظ رتبته لأخذها بعين الاعتبار عند تحفيظ العقار وتأسيس الرسم العقاري، يتعين عليه أن يقوم بإيداع

عقد البيع إما طبقا للفصل 83 أو الفصل 84 من قانون التحفيظ العقاري، وقد لا تثبت لصاحب الحق الخيرة أصلا، فيكون ملزما بسلوك مسطرة محددة بذاتها، كما هو الشأن لمسطرة الإيداع –التي تفرض طبيعة بعض التصرفات اللجوء لهذه المسطرة دون الخلاصة الإصلاحية- غير أنه وإن كانت مسطرة الإيداع تحقق نوعا من الحماية بالنسبة للحق المودع، إلا أن هذه الحماية ليست تامة، فالحق المودع لازال معرضا لخطر محدق جراء التعرضات التي يمكن تنصب عليه إلى حين تحفيظ العقار.

وكنتيجة لذلك فإن هذا الحق قد يضمن بالرسم العقاري أو لا يضمن، ففي الحالة الأولى يتم تسجيل الحق المذكور بالرسم العقاري كتقييد مصاحب ذو حجية، أما في الحالة الثانية فالإيداع يفقد قيمته ويصبح كأن لم يكن[511].

لذلك فقد ذهب القضاء في قراراته إلى كون أن التقييدات المصاحبة لعملية تأسيس الرسم العقاري تكون ذات حجية مطلقة إزاء الغير وتتمتع بالقوة التطهيرية من جميع الحقوق السالفة غير المضمنة بمطلب التحفيظ.

ومن هذه القرارات نجد قرار لمحكمة النقض والذي جاء فيه ما يلي:" لكن حيث إن الفصل 91 المحتج به إنما يتعلق بالحقوق التي يقع إشهارها بالرسم العقاري بعد أن يكون العقار قد حفظ وخصص له رسم عقاري، فهذه هي الحقوق التي يمكن أن يشطب عليها بمقتضى عقد أو حكم يثبت انعدام أو انقضاء أو عدم صحة تلك الحقوق، بينما أن حقوق المطلوبين في النقض على العقار موضوع النزاع لم تسجل بالرسم العقاري بعد تحفيظه حتى ترد عليها مقتضيات الفصل 91 المذكور التي جرت وقام بها الرسم العقاري، فهي لهذا محمية بمقتضيات الفصلين 2 و62 من الظهير المذكور التي اعتمدتها المحكمة لرد دعوى الطاعنين والتي تفيد أن إقامة الرسم العقاري للملك طهر من كافة الحقوق السابقة له وغير المضمنة بالرسم العقاري الذي تكون له صفة نهائية لا تقبل الطعن، ويشكل نقطة الانطلاق الوحيدة للحقوق العينية وقت تحفيظه دون ما عداه من الحقوق غير المسجلة[512].

وكما هو الشأن بالنسبة لمعظم الحقوق المنصبة على مطلب التحفيظ، فإن التعرض يعتبر من أهم وسائل المنازعة في عقد البيع المودع، مما من شأنه أن يمس بحقوق الشخص المودع كمشتري للعقار المودع، ومادامت القواعد العامة لعقد البيع والمنظمة في قانون الالتزامات والعقود المغربي، قد خولت لكل من طرفي عقد البيع جملة من الحقوق والالتزامات المتبادلة والتي تترتب عن عقد البيع، ولئن كان عقد البيع يرتب على عاتق المشتري الالتزام بأداء ثمن العقار المبيع وتسلمه، إلا أنه في المقابل قد رتب على عاتق البائع أيضا بعض الالتزامات من قبيل الالتزام بنقل ملكية المبيع والالتزام بضمان العيوب الخفية، وبضمان الاستحقاق والتعرض، وهذا التعرض يمنح للمشتري التمتع بحيازة هادئة وخالية من أي تشويش أو منازعة من الأغيار.

مما يطرح معه التساؤل حول مصير الضمان المخول للبائع المودع في ظل التعرضات المنصبة على إيداعه، وهل يحق للمشتري ممارسة دعوى الضمان في مواجهة البائع؟

جوابا على هذا التساؤل قد جاء في قرار للمجلس الأعلى(سابقا) ما يلي:" لكن ردا على الوسيلتين معا لتداخلهما فإن الطاعنة اشترت عقارا إلى طور التحفيظ، وهو معرض بطبيعة الحال للتعرض من طرف كل من

---

[511] أناس الرصافي، م س، ص 73 و مايليها.

[512] قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 1987/06/17، منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى، العدد 41، سنة 1988، ص 24 و25.

يدعي حقا في العقار المطلوب تحفيظه أو لحق عيني عليه، وأن التعرض على المطلب في ذاته لا يمنع من التسليم المنصوص في الفصل 499 من قانون الالتزامات والعقود، و أنه لا مجال للحديث عن الضمان ما دام لم يثبت حرمان المشترية من الاستغلال أو استحقاق العقار من يدها، ولذلك ولما للمحكمة من سلطة تقديرية في تقييم الأدلة واستنتاج قضائها منها، فإنها حين عللت قرارها بأنه ما دام عقد البيع لم يشر إلى الحالة التي يتم فيها تقييد تعرض جزئي أو كلي على المطلب فلا يمكن مساءلة البائع عن هذه التعرضات، مع العلم أن المشترية البنك الشعبي هي مشترية لعقار في طور التحفيظ المفروض فيه العلم بأن يسجل التعرض في أي وقت، والحال أن المسطرة أمام المحافظ لازالت جارية، فإنه نتيجة لما ذكر كله يكون القرار معللا تعليلا كافيا، وما بالوسيلتين معا بالتالي غير جدير بالاعتبار"[513].

نعتقد أن التوجه يو افق الصواب، وذلك على اعتبار أنه يفترض في من يتعامل في إطار العقارات في طور التحفيظ أن يكون عالما بأن وضعيته القانونية لم تسوى بعد، ومن تم فهو قابل لأن يكون محل للتعرض عليه، فضلا عن ذلك فممارسة المشتري لدعوى الضمان ضد البائع تكون مقيدة، بأن تقضي محكمة التحفيظ بصحة التعرض، لا سيما في ظل عدم وجود اتفاق مسبق بين البائع والمشتري على ضمان التعرضات التي من الممكن أن تنصب على مطلب التحفيظ وتمس بالحق المودع بمطلب التحفيظ.

في ضوء ما تقدم يمكن القول بأن العقار في طور التحفيظ يظل مجالاً خصباً لتعدد صور انتقال الملكية، سواء تعلق الأمر بحقوق إرادية كعقد البيع، أو بحقوق استثنائية كحق الشفعة، أو حتى بانتقال جبري للملكية عن طريق نزع الملكية من أجل المنفعة العامة. غير أن القاسم المشترك بين هذه الصور جميعاً هو خضوعها لخصوصيات نظام التحفيظ العقاري الذي يجعل من الإشهار والإيداع آليتين محوريتين لترتيب الآثار القانونية وحماية الحقوق المتعارضة. كما أن هذه الوضعية الانتقالية للعقار تؤدي إلى بقاء الحقوق غير مستقرة إلى حين تأسيس الرسم العقاري، مما يجعلها عرضة للتعرضات أو للتحول إلى حقوق تعويضية في بعض الحالات، أو إلى حقوق مستقرة في حالات أخرى. ومن ثم، فإن دراسة هذه الآليات الثلاث تكشف عن مدى تعقيد التوازن الذي يسعى المشرع إلى تحقيقه بين استقرار المعاملات العقارية من جهة، وضمان حماية ذوي الحقوق خلال مرحلة التحفيظ من جهة ثانية، وهو توازن تبرز معه الحاجة إلى الانتقال إلى بحث الإشكالات المرتبطة بالضمانات العينية وإجراءات التنفيذ، باعتبارها امتداداً عملياً لهذه التحولات وأحد أهم المظاهر التي تتجلى فيها صعوبة استقرار المركز القانوني للحقوق خلال هذه المرحلة الانتقالية.

ثانيا: الإشكالات المرتبطة بالضمانات العينية وإجراءات التنفيذ

من ضمن التصرفات أيضا والتي يمكن أن يكون العقار في طور التحفيظ محلا لها، هناك الرهن الرسمي والحجز، فالمشرع المغربي خول إمكانية ورود كل من الرهن الرسمي والحجز على هذا النوع من العقارات بموجب قواعد قانون المسطرة المدنية وقانون الالتزامات والعقود.

فالحجز والرهن الرسمي تجمعهما علاقة تلازم وتر ابط، فالمؤسسات البنكية غالبا ما لا تو افق على منح القروض إلا مقابل الحصول على ضمانات عينية من طرف المقترض، ويعد الرهن الرسمي أهم هذه الضمانات، ويمكن أن يرد على العقارات المحفظة والعقارات في طور التحفيظ، وتخول هذه الضمانة للدائن المرتهن الحق في استيفاء دينه بالأسبقية على غيره من الدائنين الأدنى منه في الرتبة، وفي حالة عدم الوفاء

[513] قرار المجلس الأعلى عدد 3487 المؤرخ في 2004/12/01 ملف مدني عدد 2396-1-1-2003، منشور في مجلة المنبر القانوني، العدد الأول، أكتوبر 2011، ص 24.

بالدين عند حلول الأجل المحدد لوفائه ورغم الإنذار الموجه إليه، يتم اللجوء لتحقيق الرهن والحجز على العقار المرهون من أجل استيفاء مبلغ الدين.

1)الحجز الوارد على العقار في طور التحفيظ.

تطبيقا للقاعدة المنصوص عليها في الفصل 1241 من ق ل ع والتي تنص بأن:" أموال المدين ضمان عام لدائنيه..." فإنه يسوغ لهؤلاء الدائنين توقيع الحجز على أموال المدين، ومن ذلك عقارات هذا الأخير.

لذلك فإن العقار في طور التحفيظ يمكن أن يكون موضوعا للحجز، بنوعيه تحفظيا كان أم تنفيذيا، لذلك فإنه يعتبر من الأهمية بمكان قيام الدائن المرتهن بإيداع محضر الحجز على العقار المرهون حتى يتأتى للأغيار الاطلاع على الوضعية الحقيقية لهذا العقار، وحتى لا ينساقوا إلى معاملات تدليسية من قبل المنفذ عليهم[514].

غير أنه لئن كان المشرع المغربي لم يتطرق إلى الحجز التنفيذي المنصب على العقار في طور التحفيظ، إلا أنه من خلال قانون المسطرة المدنية في الباب الثالث المتعلق بالتنفيذ الجبري للأحكام قد أجاز حجزه حجزا تنفيذيا إما مباشرة أو بناء على سند تنفيذي طبقا للفصول 469 و470 و471 من قانون المسطرة المدنية، أو بواسطة تحقيق الرهن الوارد على العقار في طور التحفيظ طبقا للمرسوم المؤرخ في 1968/12/17 المتعلق بالقرض العقاري والسياحي[515].

وفيما يتعلق إيداع الحجز فيتعين التمييز بين إيداع الحجز التحفظي و إيداع الحجز التنفيذي:

أ-فيما يتعلق بإيداع الحجز التحفظي:

يعتبر الحجز التحفظي من أبرز التدابير الوقائية أو الاحترازية التي جعلها المشرع بيد الدائنين، من أجل تلافي ضياع أموال المدين والمس بالضمان العام المقرر لهم، ومن تم ضمان استيفاء مبلغ الدين دون تأخير وفي موعده المحدد.

فإذا تعلق الأمر بحجز تحفظي وارد العقار قيد التحفيظ، فلكي يرتب أثاره بعد التحفيظ فإنه يتعين إيداع الأمر الصادر به بسجل التعرضات طبقا للفصل 455 من قانون المسطرة المدنية[516].

وتكمن الغاية من إيداع الحجز في عقل يد المدين عن التصرف في العقار وتجميده، ذلك أنه إبان هذا الإيداع لا يسوغ أن يرد على مطلب التحفيظ أي إيداع جديد، وهنا تكمن أهمية إشهار محضر الحجز بالنسبة للأغيار، حيث يمكنهم من معرفة الوضعية الجديدة للعقار المذكور، ومن تم يجنبهم خطر التعرض لأية معاملة تدليسية من المدين المحجوز عليه، والتي من شأنها أن تفضي إلى هدر حقوقهم التي منع المشرع إيداعها بعد تقييد الحجز التحفظي بسجل التعرضات.

ونظرا للطابع المؤقت للحجز التحفظي فإنه لا يسوغ إشهاره بواسطة مسطرة الخلاصة الإصلاحية، وذلك لأن هذا النوع من الحجوزات هو مجرد تدبير مؤقت لا يمنح للحاجز صفة المالك[517].

ب-إيداع الحجز التنفيذي:

---

[514] يسين كبيري علوي" الإيداع الوارد على مطلب التحفيظ-دراسة تحليلية في ضوء التشريع العقاري والاجتهاد القضائي" مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى2024 ، ص 90.

[515] أحمد جديوي" الحجز التنفيذي على العقار في طور التحفيظ والدعوى الفرعية لاستحقاقه وأثرها على مسطرة التحفيظ، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن في المغرب، أعمال الندوة الوطنية التي نظمها مختبر الدراسات القانونية المدنية والعقارية بكلية مراكش، يومي 18 و19 أبريل 2008، المطبعة والوراقة الوطنية- مراكش، ص 131.

[516] حدو معسو، م س، ص 141.

[517] هشام النوبي، م س، ص 59.

يعتبر الحجز التنفيذي إجراء يمارسه الدائن على أموال المدين قصد بيعها بالمزاد العلني واستيفاء دينه[518]، وعلى غرار الحجز التحفظي، فإن العقار في طور التحفيظ يمكن أن يكون موضوعا للحجز التنفيذي، ويعتبر الفصل 471 من قانون المسطرة المدنية الإطار العام للحجز التنفيذي الوارد على العقار موضوع مطلب التحفيظ، ذلك أنه بمقتضى هذا الفصل فإن المحافظ يسلم الدائن الحاجز نسخة من الوثائق المؤيدة لمطلب التحفيظ والحجز الوارد على العقار بناء على أمر من رئيس المحكمة، ومن تم إيداع الحجز التنفيذي طبقا للفصل 84 من قانون التحفيظ العقاري.

وما يميز الإيداع الذي يباشره الحاجز بمطلب التحفيظ، أن المبتغى منه هو حفظ رتبة المودع في التسجيل بالرسم العقاري في حالة إذا ما تم تحفيظ العقار وتأسيس الرسم العقاري قبل تمام إجراءات البيع بالمزاد العلني، ومن تم فإن هذا الحجز هو الآخر يعقل يد المدين أو طالب التحفيظ عن التصرف في العقار تصارفا ضار بحقوق الحاجز في انتظار تمام إجراءات الحجز والبيع.

غير أنه بإيداع الحجز فإن العقار في طور التحفيظ لا يكون في منأى من ورود تعرضات أخرى تنصب على نفس مطلب التحفيظ، مما يطرح التساؤل حول مآل الحجز في حالة الحكم بصحة هذه التعرضات؟

يقتضي الجواب على هذا التساؤل التمييز بين حالة التعرض الكلي والتعرض الجزئي؟

-في حالة الحكم بصحة التعرض الكلي: في هذه الحالة فإنه يتعين على المحافظ نشر خلاصة إصلاحية لمطلب التحفيظ وإعلان جديد عن انتهاء التحديد، يتضمن الحقوق المحكوم بصحتها، والتي تجعل من صاحبها طالبا جديدا للتحفيظ، أما الحجوزات التي تم إيداعها فتكون عرضة للتشطيب.

-في حالة الحكم بصحة التعرض الجزئي: هنا لا تشمل الخلاصة الإصلاحية سوى الجزء المحكوم بصحته دون الجزء الآخر الذي يمكن يخضع للحجز الذي سبق إيداعه.

كما يطرح إشكال آخر يتعلق بالحالة التي يدعي فيها أحد من الأغيار ملكية العقار موضوع مطلب التحفيظ والخاضع للحجز، حيث خول المشرع لهذا الغير أن يقوم برفع دعوى الاستحقاق الفرعية طبقا للفصل 482 من قانون المسطرة المدنية، والتي يروم من خلالها المدعي رفع الحجز المنصب على العقار، في هذه الحالة يقوم بالمطالبة بحق الملكية أم أن الأمر يقتصر على الحجز الجاري على هذا العقار؟ وهل يتم إيداعها بسجل التعرضات على غرار الحجز المتعلقة به؟

إن الدعوى المذكورة ينبغي أن تنصب على الحجز، لأنه إذا ما طالب المدعي بملكية العقار فحسب لا نكون أمام دعوى الاستحقاق الفرعية حسب مدلول الفصل 482 من قانون المسطرة المدنية[519]، وفيما يتعلق بكيفية ممارسة دعوى الاستحقاق الفرعية ففي اعتقادي أنها دعوى لها خصوصيتها التي تميزها، ولم يحدد لها المشرع أجلا معينا لرفعها، بل ويمكن رفعها في أية مرحلة من مراحل الحجز، على أن لا يكون قد تم إرساء المزاد، ومن تم فمن الأفضل أن تمارس هذه الدعوى في نطاق مقتضيات قانون المسطرة المدنية، بمفصل عن قواعد قانون التحفيظ العقاري التي تتسم بخصوصية إجراءاتها وأجالها.

2)الرهن الرسمي الوارد على العقار في طور التحفيظ.

يعد الرهن الرسمي من أهم الآليات التي تمكن من تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والسياحية والخدماتية...ذلك أنه يسهم في إعطاء دينامية أفضل للدورة الاقتصادية، حيث نجده في إطار عقود

---

[518] نبيلة الراصفي، م س، ص 110.

[519] محمد حمدون، م س، ص 100.

المديونية من قبيل عقد القرض، كما أن الرهن الرسمي يساهم في منح ضمانات ذات طابع مزدوج، لكل من الدائن من والمدين، فهو من جهة يمكن المقترضين من الحصول على سيولات مالية لتمويل حاجياتهم الأساسية وتمويل مشاريعهم الاستثمارية، ومن جهة أخرى يمنح للمؤسسات البنكية المقرضة ضمانات لاستيفاء ديونها المضمونة بالرهن في حالة تماطل مدينيها عن أداء الديون في موعد استحقاقها.

ولهذه الغاية فقد عمل المشرع المغربي على توسيع نطاق العقارات التي يمكن أن تكون محلا للرهن الرسمي، لتشمل كذلك العقارات في طور التحفيظ رغم طابعها غير المستقر، والمجازفة التي ترتبها على حقوق الدائنين.

لذلك فإنه يكون أما الدائن المرتهن رهنا رسميا الحق في إيداع حقه بالمحافظة العقارية، عن طريق سلوك مسطرة الإيداع طبقا للفصل 84 من قانون التحفيظ العقاري، دون مسطرة الخلاصة الإصلاحية المنصوص عليها في إطار الفصل 83، على اعتبار أن الرهن الرسمي يعتبر من ضمن الحقوق المستثناة من الإشهار عن طريق مسرة الخلاصة الإصلاحية التي لا تفيد في إشهار حقوق معينة[520].

غير أن أهم إشكال يمكن أن يثار في هذا الصدد بخطورة الرهن الوارد على مطلب التحفيظ، للمنازعات التي تحوم حوله، فتكون حقوق الدائنين بدورها معرضة لخطر الضياع، نظرا لضعف الضمانة الوارد على العقار في طور التحفيظ، ذلك أن مصير الرهن يكون معلقا مآل مطلب التحفيظ، بمعنى أنه متى تم تأسيس رسم عقاري، أصبح الرهن منتجا لأثاره القانونية.

وفي هذا الصدد جاء في حكم للمحكمة التجارية بوجدة ما يلي: "لكن وحيث إن تقييد الرهن في عقار موضوع مطلب التحفيظ عدد 11/15468 هو مجرد إيداع طبقا لمقتضيات الفصل 84 من ظ ت ع، وأن مصيره يبقى معلقا على مآل المطلب ذاته فإذا تحول إلى رسم في اسم المدين الراهن، أصبح الرهن رسميا منتجا لآثاره القانونية أما قبل ذلك فلا ينتج أي أثار"[521].

كما يثار إشكال آخر في هذا الصدد يتعلق بالحالة التي يتقاعس فيها المدين الراهن عن الوفاء بمبلغ الدين المضمون به الرهن، كيف يمكن للدائن المرتهن اقتضاء حقه من المدين، في ظل ضعف الضمانة المقررة له، فإذا قرر التنفيذ على أموال المدين، فإنه يكون في حاجة إلى الحصول على سند تنفيذي يمكنه من مباشرة الحجز على أموال المدين، والحال أن الحصول على هذا السند التنفيذي مخول للدائن الذي يملك ضمانة رهنية على عقار محفظ، وذلك طبقا للفصل 58 من قانون التحفيظ العقاري، الذي يمكن أصحاب الحقوق العينية الواردة على العقار المحفظ من الحصول على شهادة التقييد الخاصة؟

نرى بأن الأحقية في الحصول على هذه الشهادة ممنوح للدائن المرتهن وأصحاب الحقوق المنصبة على العقار المحفظ، أما الحقوق المتعلقة بعقار في طور التحفيظ، فلا يكون لأصحابها سوى الحصول على شهادة عادية ومؤقتة في انتظار البت في مسطرة التحفيظ وتأسيس الرسم العقاري لهذا العقار...

وهو ما ذهبت إليه المحكمة التجارية بأكادير في أحد أحكامها والتي جاء فيها ما يلي:" حيث إنه بالرجوع إلى الفصل 58 من المرسوم الملكي بشان التحفيظ العقاري يتضح أنه يتحدث عن حق المالك في أخذ نسخة صحيحة تامة من رسم الملك ومن خريطة مضافة إليه وهذا المقتضى وارد في الفرع السادس المعنون في الرسم

---

[520] رشيد بلاوشو، م س، ص 65.

[521] حكم المحكمة التجارية بوجدة عدد 06/616، الصادر بتاريخ 2002/12/24 في الملف رقم 795-2002-4 منشور في المجلة المغربية للاقتصاد والقانون، العدد 7، أبريل 2003، ص158 وما يليها.

العقاري أي أن المقصود بالملك المراد استصدار شهادة بشأنه هو الملك الحامل لرسم عقاري وليس الملك الذي هو مجرد مطلب تحفيظي، كما أن باقي الفصول الموالية للفصل 58 يتحدث عن العقارات المسجلة في السجل العقاري أي المحفظة دون غيرها من العقارات.

وحيث إنه بذلك تكون الشهادة الخاصة المسلمة خلافا لما ذكر أي متعلقة بملك لم يصبح بعد محفظا باطلة ويتعين إلغاؤها"[522].

المحور الثاني: الإشكالات القانونية والعملية لمسطرة النشر بالخلاصة الإصلاحية

بدون شك فإن كل من مسطرتي الإيداع والخلاصة الإصلاحية تطرح إشكالات هامة على المستوى العلمي، بفعل الطبيعة غير المستقرة التي يكون عليها الحق المودع أو الذي اتخذ صاحبه سبيل نشر خلاصة إصلاحية لحقه بالجريدة الرسمية، غير أن معظم الإشكالات المرتبطة بالحقوق الواردة على العقار قيد التحفيظ، تثار عند سلوك المستفيد لمسطرة الفصل 84 من قانون التحفيظ العقاري، وخير دليل على ذلك هو كون معظم المنازعات الرائجة أمام محكمة التحفيظ - على غرار التعرضات المنصبة على مطلب التحفيظ الأصلي- مرتبطة بمسطرة الإيداع بسجل التعرضات طبقا للفصل 84 من قانون التحفيظ العقاري، بخلاف مسطرة الخلاصة الإصلاحية التي توفر مجموعة من الامتيازات، سواء بالنسبة للمستفيد، أو للأغيار، وذلك عن طريق العلنية التي تتيحها مسطرة نشر الخلاصة الإصلاحية بالجريدة الرسمية لطالب التحفيظ الأصلي فتحمي حق هذا الأخير من خلال حصر المشرع لنطاق التعرضات على الحق موضوع الخلاصة الإصلاحية دون غيره، و يمكن أن تمتد من خلالها الحماية حتى إلى الأغيار، الذي يمكنهم إذا ما علموا بالحقوق الواردة على المطلب المذكور ليتأتى لهم اتخاذ الموقف المناسب.

لذلك وفي ظل ندرة العمل القضائي الذي عالج الإشكالات التي تطرحها مسطرة الخلاصة الإصلاحية سنحاول سبر أغوار هذا الشق من الموضوع من خلال ما تيسر من القرارات أو الأحكام المتعلقة بنفس الموضوع (أولا)، لكن قبل ذلك ينبغي علينا تحديد أهم الإشكالات القانونية التي تثيرها مسطرة الخلاصة الإصلاحية (ثانيا).

أولا: الإشكالات القانونية لمسطرة النشر

إن أهم إشكال يثار بشأن الخلاصة الإصلاحية، هو المتعلق بالدور المنوط بالمحافظ على الأملاك العقارية وسلطاته في هذا المجال.

فالواقع هو أن المحافظ هو من يتولى تفحص ومراقبة الوثائق والمستندات المؤيدة لطلب الإيداع أو النشر سواء من حيث الشكل أو الجوهر، غير أنه إذا استندت مسطرة النشر على أحكام قضائية، فيثار التساؤل حول مدى أحقية المحافظ في تفعيل سلطته في مراقبة الوثائق والمستندات والوثائق الرسمية والعرفية، في مراقبة هذه الأحكام سواء شكلا أو موضوعا مع ما يمكن أن يترتب عن ذلك من مسؤولية يمكن أن ترتب على عاتقه، لاسيما وأن المشرع المغربي لم يتطرق للمسألة المتعلقة بمراقبة صحة الأحكام القضائية شكلا وجوهرا؟

جوابا على هذا التساؤل يمكن القول بأن القوة الثبوتية التي قد تكتسيها التقييدات الواردة على العقار سواء كان محفظا أو في طور التحفيظ، تقتضي من المحافظ ضرورة إجراء مراقبة شكلية صارمة على

---

[522] حكم المحكمة التجارية بأكادير، رقم 2003/462، صادر بتاريخ 2003/04/21 ملف رقم 2002/1141 منشور بمجلة المرافعة عدد 14، ص 386.

جميع الوثائق والمستندات المدلى بها تدعيما للطلب وهو ما ينطبق على الوثائق الرسمية والعرفية، بما في ذلك الأحكام القضائية.

وهو ما أكده حكم صادرعن المحكمة الابتدائية بالناظوروالذي جاء فيه ما يلي:" حيث قدم المدعون طعنا في قرار المحافظ على الأملاك العقارية عدد 937 م ع/11 المؤرخ في 2005/02/18 على أساس أنه رفض إجراء التشطيب الذي طلبوه من الرسم العقاري عدد 11221/11 دون بيان أسباب ذلك الحكم.

وحيث لئن كان يجوز الطعن في قرار المحافظ برفض التشطيب طبقا للفصل 96 ظ ت ع والفصل 10 من القرار الوزيري المؤرخ في 03 يونيو 1915، فإنه يتعين تطبيقا للفصل 91 من ظ ت ع أن يستند طالب التشطيب إلى عقد أو حكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به يثبتان انقضاء و انعدام الحق الذي جرى تسجيله، ويمتنع على المحافظ تحت طائلة إثارة مسؤوليته الشخصية إجراء التشطيب دون وجود أحد هدين السندين ...

وحيث لما كان المدعون لم يدلوا للمحافظ بأحد السندين، فإن قراره برفض إعمال التشطيب استنادا للفصل 91 من ظ ت ع مو افقا للقانون، والطعن بلا أساس ويتعين بالتالي رفضه"[523].

كما أن المحافظ بحكم هذه الصلاحيات المتاحة له، فإنه يتخذ صفة القاضي في مر اقبة مدى مطابقة التعرض مع الحقوق التي شملها التعديل أو التغيير لأنه ملزم بتطبيق مقتضيات قانون التحفيظ العقاري، مادام المشرع ينص صراحة على وجوب تطبيق المحافظ لمقتضيات هذا القانون[524].

ويثار أيضا إشكال قانوني آخر يتعلق بالأحكام الصادرة ب بصحة التعرضات، وكذا أوجه الإعلان عن الحقوق عند تعدد المتعرضين المحكوم لهم، يظهر الحل هنا في نشر إعلان جديد عن إحدى الحقوق طبقا للفصل 83 من قانون التحفيظ العقاري، ومن ثم فتح مطالب أخرى للمتعرضين الآخرين، تكون منصبة على نفس الحق المدعى فيه فنكون أمام تعرضات متبادلة تحال على محكمة التحفيظ للبت فيها.

يمكن القول بأن تعدد التعرضات، كحالة تعدد للدعاوى في الملف الواحد، لا يجعل منها نزاعا واحدا يلزم المحكمة بالفصل فيه بين جميع الأطراف سواء في علاقتهم بطالب التحفيظ أو فيما بينهم، و إنما تبقى كل دعوى مستقلة عن الأخرى، ويتعين على المحكمة بالبت فيما بين المتعرضين وطالب التحفيظ فقط.

وهو ما أكدته محكمة النقض في قرارلها والذي جاء فيه ما يلي:" لكن؛ ردا على السبب أعلاه، فإنه طبقا للفصل 37 من ظهير التحفيظ العقاري، تبت المحكمة في وجود الحق المدعى به من المتعرضين ونطاقه ومشتملاته، وهو ما يعني أن التعرض هو دعوى مرفوعة من المتعرضين تجاه طالب التحفيظ على المحكمة أن تبت في صحته من عدمها، وأن تعدد التعرضات، بما هو تعدد للدعاوى في الملف الواحد، لا يجعل منها نزاعا واحدا يلزم المحكمة بالفصل فيه بين جميع الأطراف سواء في علاقتهم بطالب التحفيظ أو فيما بينهم، و إنما تحتفظ كل دعوى باستقلاليتها عن الدعوى الأخرى ويلزم المحكمة بالبت فيما بين المتعرضين وطالب التحفيظ فقط، ومن ثم جاءت القاعدة التي استقرعليها قضاء التحفيظ وهي أن المحكمة إنما تبت في النزاع بين المتعرض وطالب التحفيظ ولا تبت فيما بين المتعرضين، و أنه انطلاقا من هذه القاعدة، لا يشكل صدور حكم واحد بصحة جميع التعرضات أي تناقض داخل الحكم الواحد لأن الدعاوى التي تم البت فيها مستقل بعضها عن

---

[523] حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالناظور عدد 726 ملف عقاري عدد 649/03 بتاريخ 2005/10/03 منشور بمجلة الأملاك العدد 10، سنة 2011 من الصفحة 264 إلى ص 273.

[524] بوجمعة زفو" أثر نظام التحفيظ على تداول الملكية العقارية، مقاربة قانونية علمية على ضوء قانون رقم 14.07 و 39.08 الطبعة الأولى، سنة 2013 ص27.

البعض الآخر ولا يواجه المتعرضون بالأحكام الصادرة لفائدة باقي المتعرضين عملا بقاعدة نسبية الأحكام، ولذلك فإن القرار حين علل قضاءه بأنه " بالرجوع إلى المقال الاستئنافي تبين للمحكمة أنه مرفوع من أطراف كانت متعرضة على مطلب التحفيظ، و أنه من المقرر قانونا وقضاء أن الطعن المقدم من متعرض ضد متعرض آخر يكون غير مقبول على اعتبار أن محكمة التحفيظ تبت في الحقوق المدعى بها من طرف المتعرض ضد طالب التحفيظ ولا تبت بين المتعرضين، وهو ما يؤكد عليه الفصل 37 من ظهير التحفيظ العقاري وسار عليه المجلس الأعلى في عدة قرارات الأمر الذي يتعين معه عدم قبول الاستئناف" فإنه نتيجة لكل ما ذكر أعلاه يكون القرار مرتكزا على أساس قانوني ومعللا تعليلا كافيا والوسيلة بالتالي غير جديرة بالاعتبار"[525].

ثانيا: الإشكالات العملية المترتبة عن النشر

لئن كانت مسطرة الخلاصة الإصلاحية تتسم بجملة من الامتيازات التي تمكن أصحاب الحقوق الواردة على مطلب التحفيظ من حماية حقوقهم المنصبة على العقار قيد التحفيظ، ومن تم أن يتأتى لهم تقييد هذه الحقوق بالرسم العقاري عند تحفيظ العقار، إلا أنها تطرح بعض الإشكالات العملية التي تجعل تطبيقها من الصعوبة بمكان، من بين الإشكالات المطروحة في هذه الصدد، نعرض لحالة وجود تعرضات متبادلة- سواء أكانت كلية أو جزئية- على مطالب نشرت لها خلاصات إصلاحية، حيث أن المستفيدين من الحقوق المنصبة على مطالب التحفيظ المذكورة والحالة هذه قد لا تسعفهم مسطرة الخلاصة الإصلاحية التي سبق نشرها في حفظ حقوقهم الواردة على العقار المذكور إذا ما قضت محكمة التحفيظ المحال عليها الملف بصحة أحد هذه التعرضات.

وفي هذا الصدد قد جاء في قرار للمحكمة الابتدائية بالقنيطرة ما يلي:"...وحيث إن المحكمة بعد دراستها لرسمي الملكية الخاصين بالمتعرضين وبطالبي التحفيظ للمطلب عدد 13/3763 للترجيح بينهما، تبين أن رسم ملكية طالبي التحفيظ لاحق تاريخا على رسم ملكية المتعرضين، و أنه يفتقر إلى شرط المدة على اعتبار أن المتعرضين هم أقارب لطالبي التحفيظ وهو ما يجعل المدة المعتبرة شرعا هي 40 سنة، كما يفتقر لشرط عدم المنازع ذلك أن رسم الملكية يشهد شهوده بالملكية من 1965 إلى تاريخه 1987/10/15 بدون منازع ولا معارض، في حين أن المتعرضين أدلوا بمجموعة أحكام بينهم وبين طالبي التحفيظ صدرت على التوالي حكم بتاريخ 1982/10/04 على إثر مقال مرفوع بتاريخ 1979/12/12، حكم بتاريخ 1988/05/04 على إثر مقال مرفوع بتاريخ 1986/03/12، وحكم بتاريخ 1997/06/26 على إثر مقال مرفوع بتاريخ 1993/11/08 والذي تم تأييده استئنافيا بتاريخ 1999/05/05 وهو موضوع تنفيذ.

وحيث إنه تبعا لذلك يكون رسم الملكية الخاص بطالبي التحفيظ غير معتبر لعدم توفره على شروط الملك، في حين يكون رسم ملكية المتعرضين معتبر لتوفره على شروط الملك، ولأن ما دفع به طالبي التحفيظ بخصوص سن الشهود لا يلتفت إليه على اعتبار أن مستند علم الشهود مستند عام يتأسس على المخالطة والمجاورة، كما أن أصغر شاهد كان عمره وقت وفاة المشهود لها 15 سنة، هذا إلى جانب أن تاريخ وفاة المشهود لها ليس يقينيا و إنما على وجه التقريب.

---

[525] قرار محكمة النقض عدد 272-8 الصادر بتاريخ 29-5-2018 في الملف رقم 6196-1-8-2016 منشور ب موقع https://mahkamaty.com تاريخ الولوج 2024/07/06.

وحيث إنه من كل ما سبق، يكون المتعرضون محقون في تعرضهم على المطلب عدد 13/3763 بخصوص نصيبهم المشاع في البقع موضوع هذا المطلب في حدود ما نابهم وفقا للفريضة الشرعية لكونهم ورثة في سلسلة الإرث الخاصة بالأملاك العائدة للمرحومة الكاملة بنت الحاج محمد بن زروال، ويتعين التصريح بصحة تعرضهم"[526]

كما أنه من بين الإشكالات العملية التي يمكن أن تطرح بخصوص مسطرة الخلاصة الإصلاحية، حالة وجود إقراريتعلق بحق وارد على العقارموضوع مطلب التحفيظ، تزامنا مع إحالة الملف على المحكمة من أجل البت في التعرضات، حيث يكون يصبح غير مستساغ نشر الحق المقربه بواسطة خلاصة إصلاحية في الجريدة الرسمية والملف لازال معروضا على أنظار المحكمة[527]، كما هو الأمر بالنسبة للحالة التي ترد فيها على مطلب تحفيظ العقارعدة تعرضات تم إقرار أحدها من قبل طالب التحفيظ، وتمت إحالة الباقي على المحكمة للبت فيها.

وفي نظري فهذا الشرط يعتبر منطقيا، لاسيما وأن المحكمة ستبت في التعرضات المحالة عليها من قبل المحافظ، وتحيل الملف من جديد على هذا الأخيرليتخذ قراره بتحفيظ العقار، وكما هو معلوم أن نشر خلاصة إصلاحية لمطلب التحفيظ بالجريدة الرسمية يترتب عنه فتح أجل جديد للتعرض وفي حالة ورود تعرضات على الحق المذكورستتم إحالة الملف من جديد على المحكمة للنظر فيها، مما سيؤدي إلى الوقوع في حلقة مفرغة وإطالة المسطرة بدون جدوى، والحال أنه يسوغ للمستفيد سلوك مسطرة الإيداع طبقا للفصل 84 من قانون التحفيظ العقاري وتقييده بسجل التعرضات، ومن تم عرض ما يثبت الإقرار الذي تم لصالحه على أنظار المحكمة، التي تبت في التعرض تم تحيل الملف على المحافظ لاتخاذ المتعين مع الأخذ بعين الاعتبار اتفاق الأطراف أو تصالحهم.

و كما هو معلوم فإن مقتضيات الفصل 83 من قانون التحفيظ العقاري تقضي بأنه بمجرد نشر الخلاصة الإصلاحية لمطلب التحفيظ بالجريدة الرسمية، فإن مسطرة التحفيظ تتابع بصفة قانونية مع أخذ الحق المنشأ أوالمغيرأوالمقربه بعين الاعتبار، ويكتسب صاحب هذا الحق صفة طالب التحفيظ في حدود الحق المعترف له به، كما يؤخذ هذا الحق بعين الاعتبارإبان سريان المسطرة، بمعنى أن صاحب هذا الحق يأخذ صفة طرف من أطراف مسطرة التحفيظ خاصة في حالة التفويت الكلي للعقارموضوع مطلب التحفيظ، ذلك أنه في هذه الحالة الأخيرة تصبح التعرضات المنصبة على العقارواردة في مواجهة طالب التحفيظ الجديدة المعلن عنه بموجب الخلاصة الإصلاحية، غير أنه وبخصوص المنازعات المثارة أمام محكمة التحفيظ بشأن المطلب المذكورفهل يتم رفع الدعوى أوتقديم الطعن في مواجهة هذا الأخير؟ أم أن الأمريقتضي الاحتكام إلى مقتضيات الفصلين 24 و37 من قانون التحفيظ العقاري واعتبارطالب التحفيظ الأصلي كطرف في منازعات التحفيظ العقاري، هو المدعى عليه ومن تم فهو من يملك الصفة في النزاع؟

في هذا السياق قد جاء في قرار لمحكمة النقض الصادر بتاريخ 2021/06/08 ما يلي:" حيث إنه بمقتضى الفصل 1 من قانون المسطرة المدنية فإنه لا يصح التقاضي إلا ممن له الصفة لإثبات حقوقه، وبمقتضى الفصلين 24 و37 من ظهير التحفيظ العقاري كما جرى تعديله وتتميمه بالقانون رقم 14.07، فإن

---

[526] حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالقنيطرة في الملف العقاري عدد 2014/1403/06 صادر بتاريخ 2015/10/08.

[527] سعيد وامدين" مسطرة الخلاصة الإصلاحية في ظل القانون 14.07 من ظهير التحفيظ العقاري" مقال منشور بالموقع الالكتروني : https://alkanounia.info تم الولوج للموقع بتاريخ 2024/07/06 .

طرفي النزاع في قضايا التحفيظ العقاري هما طالب التحفيظ والمتعرض ، وبمقتضى الفصل 83 من نفس القانون:"...يمكن لصاحب الحق وقع إنشاؤه أو تغييره أو الإقرار به أثناء مسطرة التحفيظ أن يطلب نشره بالجريدة الرسمية بعد إيداع الوثائق المثبتة للحق بالمحافظة العقارية ، تتابع المسطرة بصفة قانونية مع أخذ الحق المنشأ أو المغير أو المقر به بعين الاعتبار، يكتسب صاحب الحق المنشأ أو المغير أو المقر به صفة طالب التحفيظ في حدود الحق المعترف له به..."، يؤخذ بعين الاعتبار عند التحفيظ الحق المنشأ أو المغير أو المقر به خلال المسطرة، و أنه يتجلى من المطلب الإصلاحي المؤرخ في 2007/06/19 والخلاصة الإصلاحية التي نشرت في الجريدة الرسمية عدد 493 أن بتاريخ 2008/06/11 أن المطلوبين فوتا حقوقهما لشركة (م ف)، وأن هذه الأخيرة أصبحت الطرف الأصلي المعني بالنزاع المقدم بخصوص مطلب التحفيظ عدد (...) استنادا إلى مقتضيات الفصل 83 من ظهير التحفيظ العقاري، وبالتالي فإن توجيه الطعن ضد سلفها دون مراعاة مضمون الخلاصة الإصلاحية للمطلب يكون معه مقدما تجاه غير ذي صفة وغير مقبول"[528].

ولعل الإشكال في هذا الموضوع إذا ربطنا بين الحقوق المكتسبة على العقار في طور التحفيظ وطبيعة الخلاصة الإصلاحية، أنه إذا كان مستبعدا لأصحاب الحقوق المؤقتة التقدم بمطلب للتحفيظ ، حيث أن صاحب حق الانتفاع ينتهي حقه هذا بموت المنتفع حسب مقتضيات المادتين 79 و99من مدونة الحقوق العينية أو بانقضاء مدته، ونفس الشيء يقال عن بقية الحقوق ، فيستبعد سلوكهم لهذه المسطرة، لكونهم لن يستفيدوا من ميزة الخلاصة الإصلاحية المتمثلة في الحلول محل طالب التحفيظ، لأن هذا الحلول ممكن فقط بالنسبة للمستفيد من حق ملكية العقار في طور التحفيظ، فيشمل هذا الحلول حتى حالة المنازعة في مطلب التحفيظ، وبديهي أن من يدعي حقا على مطلب التحفيظ، فادعاءه ينصب على المطلب الإصلاحي ومن تم فالدعوى ترفع في مواجهة طالب التحفيظ الجديد ويكون هو المالك الجديد.

ذلك أنه إذا أمعنا النظر في الحقوق المنصبة على حق الرقبة كحق الملكية فهي تتلاءم مع طبيعة مسطرة النشر، باعتبارها حقوق ذات طبيعة دائمة، ويستحسن تقديم مطلب للتحفيظ بشأنها لتعلق المطلب بالعين وكونه يؤسس على اسم صاحب حق الملكية، الذي أصبح هو المشتري أو الموهوب له، فيبقى التقدم بالمطلب بالنسبة لباقي الحقوق العينية التي تنصب على الانتفاع دون الرقبة، فقط لحفظ الرتبة والحفاظ على الحق تبعا لتحفيظ العين.

<u>خاتمة:</u>

يتضح من خلال هذه الدراسة أن العقار في طور التحفيظ يتميز بوضعية قانونية خاصة تجعل الحقوق الواردة عليه خاضعة لنظام إشهار استثنائي يقوم على آليتي الإيداع والنشر بواسطة الخلاصة الإصلاحية، وهو ما ينعكس على كيفية ترتيب آثارها القانونية وحماية أصحابها. ورغم ما وفره المشرع المغربي من ضمانات لتأمين تداول الحقوق خلال هذه المرحلة، فإن التطبيق العملي أبان عن مجموعة من الإشكالات القانونية والعملية، سواء فيما يتعلق بالحقوق الناقلة للملكية، أو الضمانات العينية وإجراءات التنفيذ، أو على مستوى تطبيق مقتضيات الفصلين 83 و84 من قانون التحفيظ العقاري، وهو ما أفرز تباينا في الممارسة العملية استدعى تدخل الاجتهاد القضائي لتفسير العديد من المقتضيات القانونية وتحقيق قدر من الأمن العقاري واستقرار المعاملات.

[528] حكم صادر عن محكمة النقض في الملف رقم 489 الصادر بتاريخ 2021/06/08 في الملف المدني رقم 2019/8/1/4129.

وتأسيسا على ذلك، يبدو من الضروري تعزيز الإطار القانوني المنظم للعقار في طور التحفيظ من خلال التدخل لتوضيح نطاق تطبيق كل من مسطرتي الإيداع والنشر بالخلاصة الإصلاحية، ومعالجة الإشكالات المرتبطة بتداخل الآجال والإجراءات، بما يحقق مزيدا من الوضوح والانسجام التشريعي، ويعزز حماية الحقوق الواردة على العقار في طور التحفيظ، بما يرسخ الأمن العقاري ويضمن استقرار المعاملات.

لائحة المراجع:

❖ أولا: الكتب والمؤلفات:

- بوجمعة زفو، أثر نظام التحفيظ على تداول الملكية العقارية: مقاربة قانونية وعلمية على ضوء القانونين رقم 14.07 و39.08، الطبعة الأولى، 2013.
- حدو معسو، حماية الحقوق الواردة على مطلب التحفيظ عن طريق مسطرتي النشر والإيداع طبقًا للفصلين 83 و84 من ظهير التحفيظ العقاري، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، وحدة التكوين والبحث في قانون العقار والتعمير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي إسماعيل بمكناس، السنة الجامعية 2015/2014.
- هشام بصري، مسطرة التحفيظ وإشكالاتها العملية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2013.
- يسين كبيري علوي، الإيداع الوارد على مطلب التحفيظ: دراسة تحليلية في ضوء التشريع العقاري والاجتهاد القضائي، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى، 2024.

❖ ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية

- أناس الرصافي، البيع الوارد على العقار في طور التحفيظ، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، وحدة التكوين والبحث في الدراسات القانونية العقارية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، السنة الجامعية 2019/2018.
- رشيد بلاوشو، التصرفات التي تجري على العقار في طور التحفيظ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون المدني، كلية العلوم القانونية أكدال، جامعة محمد الخامس بالرباط، السنة الجامعية 2003/2002.
- محمد حمدون، حماية الحقوق الناشئة على مطلب التحفيظ عن طريق مسطرتي الخلاصة الإصلاحية والإيداع، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، وحدة التكوين والبحث في التوثيق والمنازعات العقارية، كلية العلوم القانونية عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، السنة الجامعية 2019/2018.
- هشام النوبي، التصرفات الجارية على العقار في طور التحفيظ، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون المدني، كلية العلوم القانونية عين الشق، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، السنة الجامعية 2011/2010.
- نبيلة الراصفي، مسطرة الإيداع في ظهير التحفيظ العقاري، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، وحدة التكوين والبحث في الدراسات القانونية والعقارية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، السنة الجامعية 2019/2018.

❖ ثالثا: المقالات والدراسات

- أحمد جديوي، "الحجز التنفيذي على العقار في طور التحفيظ والدعوى الفرعية لاستحقاقه و أثرها على مسطرة التحفيظ"، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، أعمال الندوة الوطنية المنظمة من طرف مختبر الدراسات القانونية المدنية والعقارية، كلية الحقوق بمراكش، 18 و19 أبريل 2008.
- خالد الفكاني، "ممارسة الشفعة على العقار في طور التحفيظ"، مجلة المحامي، العدد 66.
- سعيد وامدين، "مسطرة الخلاصة الإصلاحية في ظل القانون رقم 14.07 المتعلق بالتحفيظ العقاري"، مقال منشور بالموقع الإلكتروني القانونية.

❖ رابعا: النصوص القانونية

- الظهير الشريف رقم 1.81.254 الصادر في 11 رجب 1402 (6 ماي 1982) بتنفيذ القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت.
- الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بشأن التحفيظ العقاري، كما تم تعديله وتتميمه.
- القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.

❖ خامسا: الاجتهاد القضائي

- قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض حاليا) عدد 3487، بتاريخ 2004/12/01، ملف مدني عدد 2003/1/1/2396.
- قرار محكمة النقض عدد 141، بتاريخ 2007/01/10، ملف مدني عدد 2005/1/1/3670.
- قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 1987/06/17، منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى، العدد 41، سنة 1988.
- قرار محكمة النقض عدد 272-8، بتاريخ 2018/05/29، ملف رقم 2016/8/1/6196.
- قرار محكمة النقض، ملف مدني رقم 2019/8/1/4129، صادر بتاريخ 2021/06/08.
- حكم المحكمة التجارية بوجدة عدد 06/616، بتاريخ 2002/12/24، ملف رقم 4/2002/795.
- حكم المحكمة التجارية بأكادير رقم 2003/462، بتاريخ 2003/04/21، ملف رقم 2002/1141.
- حكم المحكمة الابتدائية بالناظور عدد 726، ملف عقاري رقم 649/03، بتاريخ 2005/10/03.
- حكم المحكمة الابتدائية بالقنيطرة، ملف عقاري رقم 2014/1403/06، بتاريخ 2015/10/08.
- حكم المحكمة الابتدائية بتمارة عدد 2020/1401/111، بتاريخ 2021/01/13 (غير منشور).

❖ سادسا: المراجع الإلكترونية

- موقع محكمتي: https://mahkamaty.com (تاريخ الولوج: 2024/07/06).
- موقع القانونية: https://alkanounia.info (تاريخ الولوج: 2024/07/06)

محمد الخالدي
باحث في سلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء
د. عبد الواحد حيدودي
أستاذ محاضر مؤهل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع
جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء

الأبارتهايد الرقمي في فلسطين

Digital Apartheid in Palestine

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة " الأبارتهايد الرقمي" في فلسطين، بوصفها امتداداً تكنولوجياً لسياسات الفصل العنصري التقليدية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، من خلال تحليل التقنيات الحديثة؛ مثل أنظمة المراقبة البيومترية، والحواجز المؤتمتة، والذكاء الاصطناعي العسكري، يهدف البحث إلى تكييف هذه الممارسات وتأصيلها وفقاً لقواعد القانون الدولي الجنائي ونظام روما الأساسي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه المنظومات التقنية تُسهم بشكلٍ منهجي في تحقيق الركنين المادي والمعنوي لجريمة الأبارتهايد، متجاوزةً بذلك المجال المكاني لتقييد الفضاء الرقمي، كما يبرز البحث التواطؤ والشراكة بين المؤسسات والشركات السيبرانية والتكنولوجية العالمية في توفير بنية تحتية لهذه المنظومة القمعية، مقدماً في النهاية آليات عملية وقانونية لتفكيكه، أبرزها المقاطعة التكنولوجية وتوسيع نطاق الاختصاص القضائي العالمي لمساءلة المتورطين. الكلمات المفتاحية: الأبارتهايد الرقمي، فلسطين، الذكاء الاصطناعي، القانون الدولي الجنائي، المقاطعة التكنولوجية.

Abstract

This paper investigates the emergence of "Digital Apartheid" in Palestine, treating it as the modern, technological evolution of the Israeli occupation's historical segregation policies. Rather than focusing solely on physical borders, the study examines how tools such as military-grade artificial intelligence, automated checkpoints, and biometric tracking are actively deployed to maintain dominance. By situating these practices within the framework of the Rome Statute and broader international criminal law, the research demonstrates that such digital infrastructures satisfy both the material and mental elements of the crime of apartheid. Cyberspace, essentially, has become a new, tightly controlled frontier. Furthermore, the analysis exposes the critical role multinational tech corporations play in sustaining this oppressive framework. To counter this, the thesis proposes actionable

dismantling strategies, emphasizing the necessity of technological boycotts and the rigorous application of universal jurisdiction against complicit actors.

Keywords: Digital Apartheid, Palestine, Artificial Intelligence, International Criminal Law, Technological Boycott.

مقدمة:

يشهد الفضاء الرقمي الفلسطيني تحولات خطيرة تتجاوز حدود الانتهاكات التقليدية لحرية التعبير، وصولاً إلى هندسة منظومة متكاملة من التمييز والتضييق الإسرائيلي، وقد أدت هذه الممارسات إلى تطوير مفهوم الأبارتهايد الرقمي بوصفه امتدادا تكنولوجياً للأنماط التقليدية للقمع والهيمنة. ويسعى هذا البحث إلى تحليل هذه الظاهرة في السياق الفلسطيني، وبيان آثاره المدمرة على الحقوق والحريات في الوصول إلى الفضاءات الرقمية، مع تسليط الضوء على كيفية تسخير الأنظمة الإلكترونية كأنظمة المراقبة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي العسكري، لترسيخ الفصل العنصري وإسقاطه من المجال المكاني إلى الفضاء الرقمي.

ومن أجل فهم وتحليل أبعاد هذه الجريمة، تقتضي الضرورة المنهجية التمهيد لتاريخ الفصل العنصري والمسار القانوني لتجريمه، بالاستناد إلى قوانين ومخرجات مجلس الأمن والأمم المتحدة، وتوضيح الأدوات والآليات الإسرائيلية المستخدمة في الجرائم ضد الإنسانية وعسكرة الذكاء الاصطناعي، وتطوير هذه المنظومة بما يتناسب مع الطبيعة الجغرافية والديموغرافية والاجتماعية داخل الأراضي المحتلة.

ومن خلال طرح إشكالية البحث، يمكن توضيح هذه الممارسات ومقارنتها مع الركنين المادي والمعنوي للفصل العنصري الفيزيائي، وإسقاطها على المنظور الرقمي، وخلق مقاربة قانونية تمكن من تكييف الممارسات العنصرية الإسرائيلية كجريمة فصل عنصري مكتملة الأركان.

إشكالية البحث:

إلى أي حد يمكن توصيف السياسات والممارسات الإسرائيلية الرقمية في فلسطين بوصفها شكلاً من أشكال الفصل العنصري؟

وللإحاطة بجوانب هذا الإشكال المعقد، يتفرع عنه عدد من التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما هي الاتفاقيات الدولية التي تجرم الفصل العنصري؟
2- هل يمكن أن يمتد الفصل العنصري ليشمل الفضاء الرقمي؟
3- هل يمكن تجريم الفصل العنصري الرقمي في المدى القريب؟
4- هل يمكن أن تمتد سلطة القانون الدولي إلى الفضاء الرقمي؛ وكيف؟

لمقاربة الإشكالية والأسئلة الفرعية عنها بالتحليل والمناقشة، سأقوم أثناء عملية البحث والكتابة بالاعتماد على مناهج البحث العلمي التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: عبر تحليل الممارسات وعناصر الجريمة وإسقاطها على الواقع الفلسطيني.
- المنهج المقارن: عبر مقارنة الممارسات الرقمية الإسرائيلية مع سياسات الفصل العنصري المجرم دولياً

من خلال الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكن اعتماد الخطة التالية لتحليل الموضوع:

المبحث الأول: الأبارتهايد في القانون الدولي والتجارب التاريخية

المبحث الثاني: الأبارتهايد الرقمي في فلسطين في ضوء القانون الدولي (دراسة حالة)

المبحث الأول: الأبارتهايد في القانون الدولي والتجارب التاريخية

سنتناول خلال هذا المبحث المسار القانوني لتجريم الأبارتهايد، والجذور التاريخية للفصل العنصري من خلال المطلب الأول، وفي المطلب الثاني سنقوم بتوضيح مظاهر الفصل العنصري الرقمي والبنية التكنولوجية للأبارتهايد والأدوات المستخدمة في جريمة الفصل العنصري.

المطلب الأول: مفهوم جريمة الأبارتهايد وجذورها في القانون الدولي

تعود الجذور اللغوية لمصطلح "الأبارتهايد" إلى لغة "الأفريكانز" وهي لغة كان يتحدثها المستوطنين الهولنديين في جنوب افريقيا، وتعني (العيش بشكلٍ منفصل)[529]، وقد تطور المصطلح تاريخيا من اعتباره وصفاً لنظام حكم محلي في جنوب افريقيا ليصبح نمط جرمي دولي مستقل يصنف كجريمة ضد الإنسانية في القانون الدولي، بدأت المحطات القانونية لهذا المفهوم في أروقة الأمم المتحدة في العام 1950، ثم في العام 1965 تم اعتماد اتفاقية من أجل محاربة التمييز العنصري وسنتطرق إلى تطورات مفهوم الفصل العنصري والتجريم القانوني له عبر التاريخ، و أيضاً إلى عناصره القانونية.

الفقرة الأولى: التطور القانوني لجريمة الفصل العنصري

أ- اتفاقية قمع جريمة الفصل العنصري عام 1973: لقد أدانت الأمم المتحدة نظام الفصل العنصري الموجود في جنوب افريقيا منذ العام 1952 سنوياً وصولاً للعام 1994، باعتباره مخالفاً للمادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة[530]، وصولاً إلى العام 1973 حيث اعتمدت الأمم المتحدة اتفاقية تجريم الفصل العنصري، ودخلت حيز التنفيذ عام 1976 وبلغت عدد الدول التي صادقت عليها 110 دول لتاريخ 2026/02/07، وبهذه الاتفاقية فإن الأمم المتحدة لم تكتفي بإدانة الفصل العنصري بل أيضاً قامت بتجريمه.

ب- نظام روما الأساسي: اعتمد نظام روما الأساسي عام 1998؛ ليكون الأساس القانوني للمحكمة الجنائية الدولية ومن هنا يمكن اعتباره دستور القانون الدولي الجنائي والذي يحدد الجرائم الدولية؛ ومن هذه الجرائم هي الجريمة ضد الإنسانية، واعتبر نظام روما الأساسي بأن كل أشكال التمييز العنصري هي جرائم ضد الإنسانية[531]، ويعرّف نظام روما الأساسي الأبارتهايد بأنه أفعال ضد الإنسانية ترتكب في نطاق مؤسسي ممنهج، يضمن تفوق فئة عنصرية معيّنة على فئة عنصرية معيّنة أخرى من خلال الاضطهاد والسيطرة الممنهجة، وبنية الحفاظ على هذا النظام، وهو ما جعل حظر الأبارتهايد قاعدة آمرة ملزمة لكافة الدول في القانون الدولي[532].

يلاحظ بأن المواقف الرسمية من الأمم المتحدة لم تكن مجرد بيانات؛ بل كانت تأطير لمسألة الفصل العنصري وفقاً للمواثيق الدولية والقرارات الأممية، لكن لم يكن بالتأكيد هذا التقنين والتأطير فعّال في مواجهة الخطر الآتي من جنوب افريقيا، بل أنه لم يشجع الدول الدائمة في مجلس الأمن في وضع حدود للتجاوزات التي يرتكبها ذلك النظام، مارجريت تاتشر وصفت في فترة من الفترات المؤتمر الوطني الافريقي المناهض لنظام الفصل العنصري بأنه منظمة إرهابية، والولايات المتحدة اعتبرت جنوب افريقيا دولة فعّالة

---

[529] اسلام شحدة العالول، نظام الابارتايد في دولة الاحتلال راهنا وجنوب افريقيا سابقا وسبل مناهضته، دار المشكاة للنشر والتوزيع، الأردن، 2021،صفحة 28

[530] نصت المادة 55 على إشاعة حقوق الإنسان وعدم التمييز على أساس اللون او الجنس او الدين.

[531] المادة السابعة الفقرة 1، نظام روما الأساسي

[532] ريتشارد فولك وفرجينيا تيلي، الممارسات الإسرائيلية للشعب الفلسطيني ومسألة الابارتهايد، المرصد الاورومتوسطي لحقوق الانسان، 2018، صفحة17

في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي وحليف استراتيجي، بل وصل بأنها استخدمت حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع فرض عقوبات إلزامية على نظام جنوب افريقيا في كثير من المرات، وبالتالي نجد بأن السياسة الدولية تؤثر بشكل فعال على مسار المحاسبة الأممية للمجرمين ومحاولة تبييض هذه الأنظمة من خلال تغليب الاعتبارات الجيوسياسية على الالتزامات الأممية اتجاه الأمم المتحدة، كما فعلت الولايات المتحدة في عهد ريجان، عندما تبنّت سياسة الانخراط البناء[533] "Constructive Engagement " بحجة تشريع مسار إصلاحي تدريجي في نظام جنوب افريقيا.

الفقرة الثانية: عناصر جريمة الفصل العنصري ونطاقها

أ- عناصر جريمة الفصل العنصري: تُعرّف جريمة الفصل العنصري بأنها جريمة ضد الإنسانية؛ تتكون من نظام قمعي مؤسساتي يهدف لاحتكار السلطة بيد فئة معينة، سنوضح عناصر هذه الجريمة وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني.

1- نية الحفاظ على الهيمنة: تشكل نية الحفاظ على الهيمنة أساس لعملية الفصل الممنهج، وهي الرغبة الدفينة في السيطرة على جماعة أخرى لإخضاعها وتتجلى هذه النية في تقنين عملية الفصل ودعمها على نحو مؤسساتي يبرر الفصل العنصري.

2- سياق القمع المنهجي: ارتكاب جريمة الفصل العنصري في سياق مؤسسي قوامة القمع المنهجي والسيطرة الممنهجة من جانب جماعة عرقية واحدة ضد جماعة أو جماعات أخرى[534].

3- ارتكاب أفعال لا إنسانية: يعتبر هو الركن المادي في جريمة الفصل العنصري، ويتضمن الأفعال اللاإنسانية التي يرتكبها نظام الفصل وهي؛ القتل العمد، الاعتقال التعسفي، التعذيب، الفصل الجغرافي، وخلق ظروف معيشية قاسية تهدف لإبادة الجماعة الأخرى[535].

ب- نطاق الفصل العنصري: يعتبر نطاق تطبيق الفصل العنصري محل اختلاف بين فقهاء القانون الدولي، ويرجع ذلك إلى اختلاف ظروف الفصل العنصري من دولة إلى دولة، ومعظم القوانين والاتفاقيات التي جرمت الفصل العنصري ووضحت أركانه، أبرمت قبل عام 2000، وبالتالي يقتصر تحديد نطاق الفصل العنصري على حالة جنوب افريقيا، ويمكن تحديد النطاق بناءً على الأرض التي تسيطر عليها الجماعة المهيمنة والأراضي التي تفرض بها الفصل بين السكان الذي يكون عادةً بين السكان الأصليين والمستوطنين أو المستعمرين، ويهدف لإخضاع السكان الأصليين وتحقيق هيمنة للمستوطن على حساب حرية التنقل حرية الامتلاك لصاحب الأرض، وخلق بيئة نافرة تدفعه للمغادرة.

المطلب الثاني: مظاهر الفصل الرقمي والبنية التكنولوجية للأبارتهايد

يعتبر الفضاء الرقمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة امتدادا لنظام الهيمنة المادي الذي تمارسه إسرائيل على أرض الواقع، حيث توظف إسرائيل التكنولوجيا المتقدمة لترسيخ سيطرتها واحتكارها لمقومات المراقبة التكنولوجية والاتصالات، واستغلالها لتفتيت المجتمع الفلسطيني من خلال " الابارتهايد الرقمي".

---

[533] Chester A. Crocker, South Africa: Strategy for Change, Foreign Affairs (1980–1981). p 323

[534] المادة 7، الفقرة 2، نظام روما الأساسي

[535] حميد لشهب، دراسة في الجذور التاريخية والثقافية لمفهوم الفصل العنصري، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2020، ص21

الفقرة الأولى: أنظمة المر اقبة وقواعد البيانات البيومترية

أ- Wolf Pack : هي منظومة تعمل على جمع البيانات والمعلومات المتاحة عن الفلسطينيين، بما فيها أماكن السكن ومعلوماتهم الشخصية، وتاريخهم الأمني مع دولة الاحتلال، ويتم تغذية هذا النظام عن طريق أداتين تشكلا العمود الفقري له، وهما Red Wolf وBlue Wolf

Blue Wolf : هو نظام التجميع الذي يعتمد عليه Wolf Pack لصنع قاعدة بيانات يستعملها في عملية الفصل العنصري الرقمي، ويقوم بالأساس على تصوير الفلسطينيين من قبل جنود الاحتلال عبر هواتفهم المرتبطة بشكل مباشر بالمنظومة الرئيسة، ويوضع لكل جندي عدد معين من الصور والأشخاص الذي يجب عليه إضافتهم للنظام، وبالتأكيد تسير هذه العملية دون موافقة الفلسطينيين وعبر إجبارهم في معظم الحالات، كتصوير الأطفال في الشوارع وهم عائدين من مدارسهم، وتوقيف الرجال في الشوارع، وأيضاً بالدخول إلى المنازل وتصوير السكان بالإجبار.

Red Wolf: يعتبر الأساس الثاني في نظام Wolf Pack ويعتمد على الصور والبيانات التي جمعها نظام Blue Wolf واستخدامها للتعرف على الوجوه عند نقاط التفتيش[536]، ومن خلاله يتم تصنيف الفلسطينيين بألوان أحمر وأخضر وأصفر(Color- coded system) بحسب درجات الخطورة، فالأحمر يكون الشخص مصنف بأنه مطلوب أمنياً؛ وغالباً يتم اعتقاله ويكون فيه مذكرة اعتقال، الأصفر غير معروف في قواعد البيانات أو بياناته غير مكتملة ويتم توقيفه بشكل مؤقت من أجل التحقق من بياناته وإضافتها للنظام ، الأخضر معروف وليس عليه أي مؤشر أمني؛ ويسمح له بالمرور من نقطة التفتيش دون حتى إظهار هويته.

ب- Mabat 2000: يعتبر نظام "مباط 2000" أي (مركز السيطرة والتحكم) حجر زاوية في منظومة المر اقبة والسيطرة الإسر ائيلية في مدينة القدس، لم يعد النظام مجرد شبكة كاميرات تقليدية؛ بل تطور ليصبح منظومة ذكاء اصطناعي متكاملة قادرة على التحليل السلوكي والتعرف البيومتري على الوجوه في أجزاء من الثانية[537]، وتنتشر هذه الشبكة بشكل كثيف في أزقة البلدة القديمة في القدس، حيث تقدر الدراسات في وجود كاميرا مر اقبة لكل 100 متر تقريباً[538]، أفضى هذا التغول الرقمي إلى تجريد الفضاء العام في القدس من أي حصانة قانونية للخصوصية، حيث توظف البيانات الحيوية للسكان كرأس مال أمني يُغذي أنظمة التحكم الخوارزمية، مما فرض و اقع جديد يقيد الحق في التنقل والتواصل من خلال أدوات تقنية غير مسبوقة في تاريخ النزاعات المعاصرة.

من الناحية القانونية، لا يمكن فصل نظام مباط 2000 عن الركن المادي لجريمة الفصل العنصري المتمثل في (القمع المنهجي) حيث تستخدم هذه التقنية كأحد أدوات التمييز العرقي العنصري في الفضاء الرقمي [539]، إن استخدام هذه المنظومة يعكس نية الهيمنة الواردة في المادة 7 من نظام روما الأساسي، إذ يتم توظيف المر اقبة التنبؤية لترهيب السكان وضبط سلوكهم الجمعي والشعور العام بالمر اقبة الدائمة، وبالتالي يؤدي إلى

---

[536] منظمة العفو الدولية."نظام الفصل العنصري(أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظام قاس يقوم على الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية"، فبراير 2022

[537] مركز حملة (المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي)، المراقبة الرقمية والحق في الخصوصية في مدينة القدس، حيفا، فلسطين،2022، ص5

[538] منظمة العفو الدولية، أتمتة الأبارتهايد: التعرف على الوجوه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2023، ص5

[539] مؤسسة الحق، الابارتهايد الإسرائيلي: القمع المنهجي والسيطرة من أجل الهيمنة، 2022، ص48

حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية التي كفلتها اتفاقية جنيف الرابعة، ونستنتج بأن مباط 2000 يمثل تكريس للهيمنة الإسرائيلية في فلسطين عبر الفصل الفضاء الرقمي، من خلال تسخير التكنولوجيا لفرض سيطرة وهيمنة سياسية وعنصرية تفضيلية تقوض السيادة الرقمية الفلسطينية والحريات الفردية للأشخاص تحت الاحتلال.

الفقرة الثانية: القيود الرقمية على حرية النقل والحركة

لا يتوقف نظام الأبارتهايد عند حدود المراقبة، بل ينشأ بيئة قسرية تشكل تحدياً للفلسطينيين في الحركة والتنقل من خلال وسائل برمجية؛ ويمكن تأصيل هذه القيود من خلال ثلاث محاور رئيسة:

أ- الحواجز المؤتمتة: تم استبدال الفحص البشري في الحواجز العسكرية الإسرائيلية بمنظومات الفحص الآلي، كنظام الذئب الأحمر الذي يتم استخدامه في حواجز مدينة الخليل(كحاجز56)[540] الذي يعتبر التجسيد المادي لهذا الانتقال الالكتروني، حيث يعتمد النظام على بوابات إلكترونية مرتبطة بخوارزمية مسح بيومتري تقارن وجوه العابرين مع قاعدة بيانات حصرية للفلسطينيين دون علمهم أو موافقتهم، وتكمن الخطورة القانونية في " تلقائية القرار الخوارزمي"؛ حيث تقوم المنظومة بإعطاء إشارات ضوئية ملونة(أخضر للمرور، أصفر للاحتجاز، أحمر للاعتقال) بناءً على تصنيفات رقمية غامضة، مما يسقط المراجعة البشرية ويخضع الحق في التنقل لمعايير برمجية لا يمكن الطعن فيها[541].

ب- التبعية الرقمية القسرية (تطبيق المنسق): فرضت سلطات الاحتلال و اقعاً جبرياً من خلال اشتراط تحميل تطبيقات الهواتف المحمولة التابعة لأجهزة مخابراتها، مثل تطبيق (المنسق Al-Munasiq) كطريقة وحيدة من أجل تحصيل تصاريح الحركة والتنقل والعلاج والعمل، ويعتبر هذا النظام "ابتزازاً رقمياً"؛ إذ يتطلب تفعيله السماح لأجهزة مخابرات الاحتلال بالوصول الكامل لجميع بيانات الهاتف من (الموقع الجغرافي، الملفات، الكاميرا وسجل المكالمات)، والذي يجبر المدنيين على التنازل عن حقوقهم في الخصوصية وحماية بياناتهم مقابل تحصيل أبسط حقوقهم من العمل والتنقل والعلاج[542].

ت- نظام التصنيف الأمني: يعتمد الاحتلال على نمذجة خوارزمية شاملة عبر قواعد بيانات، تحتوي على ملفات تعريفية لجميع فلسطيني الضفة الغربية، ويتم استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي لإدراج الأفراد أمنياً اعتمادا على احتمالات وسلوكيات يومية[543]، وتمثل عملية التصنيف الإلكترونية فعلاً

---

[540] حاجز 56/حاجز شوتير DCO: منصوب بين تلّ رميدة ومنطقة H1 التي تسيطر عليها السّلطة الفلسطينيّة، يشغله جنود على مدار السّاعة. يسمح بعبور الفلسطينيّين مشاة فقط، ويُمنع ذلك في بعض الأعياد الإسرائيليّة حين يمرّ المستوطنون من المنطقة، منذ عام 2015 إلى بداية عام 2019 كان يُسمح العبور منه فقط لسكّان تلّ رميدة، في عام 2019 وسّع الجيش منشآت الحاجز وحصّنها بحيث تشمل غرفة تفتيش، أربع بوّابات دوّارة وغرفة مراقبة، يعرّفه الجيش "معبر مع نقطة تفتيش ذكيّة". إضافة إلى ذلك، وُضعت قربه مكعّبات إسمنت لمنع عبور السيّارات الفلسطينيّة. - مركز بتسليم، قائمة الحواجز العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2024/06/05، الموقع الالكتروني:
https://2u.pw/HpEK1t وقت الإطلاع: 4:30 م – 2026/04/13

[541] منظمة العفو الدولية."نظام الفصل العنصري(أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، مرجع سابق.

[542] تجاوزا الحد السلطات الاسرائيلية وجريمة الفصل العنصري والاضهاد، هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، 2021، ص 152

[543] 'Lavender': The AI machine directing Israel's bombing spree in Gaza, +972 Magazin, Yuval Abraham,03/04/2024,6:30 am

غير قانوني، من خلال تقييد حركة الأشخاص بناءً على فرضيات غير مرتبطة برقابة قضائية، وبالتالي إسقاطاً لقرينة البراءة ومبدأ عدم التمييز، ويحول المجتمع الفلسطيني إلى مختبر لتطوير تقنيات السيطرة العنصرية[544].

الفقرة الثالثة: المراقبة الجماعية والتمييز الخوارزمي

تتجاوز المنظومة الرقمية للاحتلال مفهوم الرقابة الأمنية التقليدية لتؤسس لحالة من" المراقبة الجماعية الشاملة"، والتي تعتمد بالأساس على معالجة البيانات لتكريس واقع التمييز العنصري، ويمكن توضيح هذه المنظومة عبر ثلاث نقاط:

أ- التتبع المستمر ومأساة البانوبتيكون: تعتمد سلطات الاحتلال الإسرائيلي على بناء قواعد بيانات بيومترية مركزية، كنظام Wolf Pack[545] ، لا يقتصر جمع البيانات على كاميرات المراقبة الثابتة بل يتطور إلى زئبقة المراقبة وإعادة تشكلها حسب البيئة مثل الذئب الأزرق، وهذا التتبع المستمر يخلق حالة من البانوبتيكون الرقمي (Digital Panopticon)، حيث يولد الشعور الدائم بالمراقبة إلى حالة من "الرقابة الذاتية"، وبالتالي يقيد الحق في التجمع والتظاهر، ويجعل من الفضاء العام بيئة قسرية لا يمكن العيش بها بطبيعية.

ب- أتمتة قرارات الاستهداف وتآكل الضمانات القانونية: يُعد تفويض الآلة باتخاذ قرارات تمس الحقوق الأساسية وبالأخص الحق في الحياة تطوراً خطيراً في أسس الأبارتهايد، فأنظمة الذكاء الاصطناعي كنظام "لافندر" تقوم بإعطاء الأفراد تقييمات رقمية من خلالها تُحدد مدى خطورتهم، بالاعتماد على احتمالات وسلوكيات يومية[546]، فالقرار الخوارزمي الآلي يغيب الوعي البشري وحتى المشاعر الإنسانية التي تلعب دور كبير في اتخاذ القرارات العسكرية، فيكون هذا الفعل عسكري مجرداً من الإنسانية ما يرسخ الوصف اللاإنساني لهذه الممارسات.

ت- التمييز في المعالجة الرقمية(Algorithmic Discrimination): بالرجوع إلى الأساس في علم الخوارزميات فأنها تعمل بناءً على البيانات التي تُغذى بها، وبالتالي فأن عملية تغذيتها بالبيانات تقوم بها مراكز الأمن الإسرائيلي بناءً على المعطيات التي تتوفر لها من برامج المراقبة الأخرى، بعملية نمذجة الخوارزميات تطبق حصرياً من أجل إنشاء سجن افتراضي للفلسطينيين، حيث يعامل المجتمع العربي في فلسطين المحتلة كمختبرٍ كبير للتجارب التكنولوجية والعسكرية من أجل تطوير تقنيات القمع والهيمنة والتي يتم تسويقها للأنظمة الدكتاتورية في العالم أيضاً، مما يثبت أن هذه التكنولوجيا ليست مجرد أداة أمنية، بل هي بنية مؤسسية قوامها التمييز العرقي المنهجي[547].

يُرسخ هذا المبحث جريمة الأبارتهايد في القانون الدولي وحقوق الإنسان ويسلط الضوء على تطورها وتكيفها مع التسارع التكنولوجي ممتدة نحو الفضاء الرقمي؛ ويظهر كيف تستخدم أنظمة الرقابة البيومترية والقيود الخوارزمية والذكاء الاصطناعي، كأدوات قمع مؤسسي لفرض الهيمنة وتقييد الحريات، لخلق حالة من البانوبتيكون الرقمي، وخلق سجناً افتراضياً يكرس الأبارتهايد الفيزيائي والمكاني التي يفرضها الاحتلال على الفلسطينيين.

---

[544] مؤسسة الحق؛ الأبارتهايد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص52

[545] مؤسسة الحق، الابارتهايد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص55

[546] Abraham, "'Lavender': The AI machine...", op. cit

[547] المحكمة الجنائية الدولية، نظام روما الأساسي، المادة 7(2)، تطابق الممارسة الرقمية مع ركن القمع المنهجي والسيطرة

المبحث الثاني: الأبارتهايد الرقمي في فلسطين في ضوء القانون الدولي

يمكن الانتقال بمقاربة الأبارتهايد الرقمي من حيز الوصف التقني للحالات المادية إلى نطاق تكييفها القانوني اعتماداً على قواعد القانون الدولي، عبر إسقاط السو ابق القضائية على القضايا المعاصرة، لتوضيح الأطراف الدولية المسؤولة (المطلب الأول)، وتحديد الآليات القانونية والعملية لتفكيك بنية الأبارتهايد الرقمي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التجربة الجنوب إفريقية واسقاطاتها على الحالة الفلسطينية

في هذا المطلب سنعمل على تأصيل جريمة الفصل العنصري من خلال ربط جذورها التاريخية والفيزيائية في جنوب افريقيا؛ بتجلياتها الخوارزمية المعاصرة في فلسطين، وكيف تطورت أدوات القمع المنهجي من هندسة ومأسسة العزل المكاني إلى القمع الخوارزمي والتكنولوجي (الفقرة الأولى)، لتأكيد انطباق القواعد القانونية والدولية على الجر ائم التي ارتكبت في جنوب افريقيا والجر ائم التي يرتكبها الاحتلال اليوم في فلسطين عبر المجال الرقمي والتكنولوجي رغم اختلاف الأدوات والوسائل المستخدمة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: من العزل المكاني (جنوب افريقيا) إلى العزل الخوارزمي (فلسطين)

يشكل الأبارتهايد الرقمي في فلسطين تطوراً تكنولوجياً للفصل العنصري التقليدي الذي شهدته جنوب افريقيا، بفارقٍ يكمن في تحول أدوات السيطرة من المجال الفيزيائي إلى المجال الرقمي وفضاء التكنولوجيا، وتتجلى أبعاد هذا التحول البنيوي ضمن النقاط التالية:

أ- من قو انين المرور الورقية إلى التبعية الرقمية القسرية: اعتمد نظام الأبارتهايد تاريخياً في جنوب افريقيا على وثائق مكتوبة لتنظيم حركة السكان الأصليين وتجلت تلك الممارسات من خلال قو انين المرور لعام 1952؛ والتي فرضت حمل وثيقة تعرف بـ"دفتر المرجع" (Reference Book)[548]، وقد أعاد الاحتلال الإسر ائيلي هذا المفهوم رقمياً عبر تطبيقات الهو اتف المرتبطة بتصاريح العمل والتنقل، مثل تطبيق المنسق، الذي يفرض الوصول لكافة البيانات والمقدرة على تحديد الموقع ومشاركته مع أجهزة أمن الاحتلال، والذي يعتبر وسيلة ابتزازرقمي تمنع الفلسطينيين من ممارسة حقهم في العمل والتنقل وارتباط هذه الحقوق الأساسية بمو افقة الاحتلال؛ وبالتالي تكريس التبعية الرقمية القسرية[549]

ب- من البانتوستانات الجغر افية إلى السجن الافتراضي: اعتمد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا على البانتوستانات[550]، محددة بمناطق جغر افية لا تتجاوز13% من مساحة البلاد، لكن في الحالة الفلسطينية تطورت فكرة المعازل لتنتقل للفضاءات الرقمية متجاوزة البعد الجغرافي، بحيث تحولت المدن لسجون مفتوحة تحت الرقابة الشاملة، ومع تز ايد أنظمة الرقابة الحديثة كنظام

---

548 - Leila Farsakh, "Apartheid, Israel and Palestinian Statehood," in Israel and South Africa: The Many Faces of Apartheid, ed. Ilan Pappé (London: Zed Books, 2015), pp. 166-177.

- نظام الأبارتهايد وسبل مناهضته، مرجع سابق، ص44

549 الأبارتهايد الرقمي في فلسطين، مرجع سابق، ص6

550 البانتوستات/Bantustans : هي معازل وكانتونات جغرافية وديمغرافية مغلقة، هندسها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، من أجل حصر السكان الأصليين في مناطق جغرافية محددة، وإبعادهم عن المناطق التي يتحرك وينشط فيها السكان البيض، وكان هذا التقسيم على أساس عرقي بحت، حيث شكلت هذه المعازل ما يقارب 13% من مساحة جنوب افريقيا فقط، ومنحهم نماذج حكم محلي مفقودة السيادة.

Mabat 2000ونظام Wolf Pack، خُلق و اقعاً جديداً عرف بـ السجن الافتراضي، حيث تم تقييد حركة الفرد وعزله خوارزمياً قبل أن يشرع في أي تحرك فعلي[551].

ت- أتمتة الاضطهاد وغياب المراجعة البشرية: لقد عمد نظام جنوب افريقيا إلى الاعتماد على الجانب البشري لتطبيق سياسات العنف والقمع اتجاه السود، بالمقابل يعتمد الاحتلال الإسر ائيلي على الآلة للقيام في الكثير من دور العنصر البشري، إذ يعوض الجندي بكاميرات مر اقبة ذكية و أنظمة تكنولوجية مغذية ببيانات معدة مسبقاً[552]، وتتصدر منظومة Red Wolf هذه الأنظمة التكنولوجية وخصوصاً عند الحواجز العسكرية، حيث تتحكم الخوارزميات في مسارات العبور عبر إشارات ضوئية(أخضر، أصفر، أحمر)، انطلاقاً من عملية مسح بيومتري آني، الذي يسقط أي دور بشري في هذه المراجعة ويكلف الآلة بتقييد حرية الفلسطينيين بشكل مستقل[553].

ث- تكريس البانوبتيكون الرقمي: لقد عمد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا والنظام العنصري الإسر ائيلي خلق بيئة قاسية، لكن الاحتلال الإسر ائيلي تفوق على نظام جنوب افريقيا في أشكال القمع، بل طورها من أجل التضييق على الفلسطينيين وصولاً إلى المجال الرقمي مفرزاً حالة جديدة من القمع تُعرف بالبانوبتيكون الرقمي (Digital Panopticon)، ما يدفع الفلسطينيين بشكلٍ لا إرادي للممارسة الرقابة الذاتية على أنفسهم سواءً في الفضاء الرقمي أو حتى في الحياة الو اقعية، ما يعتبر مستوى متقدم من الاحتلال والقمع النفسي على المدنيين[554].

الفقرة الثانية: إسقاط السو ابق القضائية لجنوب افريقيا على الممارسات الرقمية للاحتلال الإسر ائيلي

لا يعتبر الأبارتهايد الرقمي جريمة مستحدثة في القانون الدولي، بل هي امتداد لجريمة الفصل العنصري بتغير الأدوات المستخدمة، وهذا التغير هو التطور التكنولوجي للركن المادي والمعنوي الذي استقرت عليه المو اثيق والقو انين الدولية أثناء الفصل العنصري في جنوب افريقيا، وسنقوم بتفكيك هذا الإسقاط القانوني من خلال ثلاثة نقاط متكاملة:

أ- الأساس القضائي للمجال الإقليمي للجريمة: تنبني شرعية إسقاط جريمة الأبارتهايد على الحالة الفلسطينية استنادا إلى السو ابق القضائية وخصوصاً الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية " ناميبيا" 1971. فقد أصلت المحكمة مبدأً قانونياً من خلال الحكم بعدم شرعية ممارسات الأبارتهايد من قبل جنوب افريقيا على ناميبيا؛ كونها خارج نطاق دولتها وسيادتها وسلطتها الإقليمية[555]، يمثل هذا القرار سابقة قانونية يمكن تكييفها على ممارسات الاحتلال بفرض هيمنته الرقمية والمكانية على المناطق التي تعتبر خارج سلطته الإقليمية، ولا تقع تحت سيادته، أي الأراضي

---

[551] Sophia Goodfriend, "Algorithmic State Violence: Automated Surveillance and Palestinian Dispossession in Hebron's Old City," International Journal of Middle East Studies, Vol. 55, No. 3 (2023), p. 464.

[552] منظمة العفو الدولية، أتمتة الأبارتهايد، مرجع سابق ص7

[553] المرجع السابق، ص12

[554] Goodfriend, op. cit., p. 475

[555] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الأبارتهايد، بيروت، 2017، ص34

الفلسطينية المحتلة، موظفاً البنية التكنولوجية لإسقاط منظومة الفصل العنصري من بعدها الجغرافي إلى البعد الرقمي.

ب- التحول الوظيفي؛ من قوانين الاجتياز إلى الخوارزميات الحتمية: لقد اعتمد نظام جنوب إفريقيا على الأوراق الثبوتية كدفتر المرور (Dompas) وجواز المرور (Pass Laws)، من أجل تقييد حركة السكان الأصليين وضمان استمرارية فرض الهيمنة عليهم، وأما بخصوص الأبارتهايد المعاصر فأنه قد اعتمد على وسائل أكثر شمولية ودقة في التعامل مع حركة مرور الفلسطينيين، ولقد أجمعت معظم التقارير الحقوقية على أن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا مهما كان قمعياً عبر استخدام النظام الورقي؛ إلا أنه لم يكن يعمل بشكلٍ كامل، أي أن هناك دائماً هامشاً للخطأ، بالمقابل فأن القدرات التكنولوجية والمراقبة المتطورة تمنح سلطات الاحتلال سيطرة كاملة ودقيقة على جميع جوانب حياة الفلسطيني، من خلال استبدال العنصر البشري بخوارزميات حتمية[556] لا تقبل خياراً ثالثاً[557]، ينظر إلى هذا التحول بأنه الانتقال من السجن المادي القابل للاختراق؛ إلى سجن افتراضي مراقب بأقوى الوسائل التكنولوجية، وما يجعل التكنولوجيا الحديثة أداة هيكلية لمنع التكتل السياسي والتجمعات البشرية، ويمكن اعتبار أن ما تستخدمه إسرائيل اليوم ضد الفلسطينيين؛ هو تمهيد للإنسانية بما يمكن أن تكون عليه التكنولوجيا كوسيلة قمعية تستخدمها الأنظمة الدكتاتورية ويمكن أيضاً استخدامها في الحروب دون رقابة.

ت- الإسقاط على أركان الجريمة وفقاً لنظام روما الأساسي: يمكن إضفاء الصفة القانونية للبنية التكنولوجية للاحتلال الإسرائيلي لتتطابق تماماً مع الأركان القانونية لجريمة الأبارتهايد، وذلك على النحو التالي:

1- الركن المعنوي: لم تترك سلطات الاحتلال ذريعة أمنية إلا واستخدمتها لتبرير ممارساتها العنصرية، إلا أن التحقيقات الدولية لمنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش أكدت أن هذه الادعاءات تخفي النية الحقيقية لدى الإسرائيليين من أجل فرض (الهيمنة والسيطرة)[558]، إن أنظمة كنظام قطيع الذئاب، يختزل استخدامها في محاربة الجريمة، بل لها أهداف من أجل القمع والهيمنة والسيطرة.

2- الركن المادي: الأفعال اللاإنسانية واختلال ضمانات المحاكمة العادلة، وتتجلى هذه الاختلالات في القمع المنهجي وفقاً للمادة 7 من نظام روما الأساسي[559]، وأيضاً عندما تسلب الحقوق الأساسية للفلسطينيين كحقهم في التنقل والتحرك بحرية استنادا إلى خوارزميات حتمية، لا يمكن الاستئناف أمامها، فأن ذلك يعتبر تجريداً للفلسطيني من حقه في محاكمة عادلة أو ضماناتٍ للإجراءات القانونية

---

[556] الخوارزميات الحتمية؛ هي الخوارزميات التي يمكن التحكم بها عبر مدخلات ثابتة، أي أنها تسمح بالدخول أو لا تسمح، وبالتالي فأن هذه التكنولوجيا تسيطر بشكلٍ فعال أكثر من العنصر البشري وبشكلٍ أدق أكثر تجرداً من المشاعر الإنسانية، ما يكرس فعل الفصل العنصري، ويعود الأثر القانوني لممارسات هذه الخوارزميات إلى المشغل الإسرائيلي الذي يحدد مخرجاتها

[557] منظمة العفو الدولية، أتمتة الأبارتهايد، مرجع سابق، ص5

[558] منظمة العفو الدولية."نظام الفصل العنصري(أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، مرجع سابق، ص246

[559] نظام روما الأساسي، مرجع سابق

المتخذة[560]، إن دمج أنظمة الاستهداف والمراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي يحول التمييز إلى مسألة منهجية وآلية تتماشى تماماً مع الخصائص التي حددها القانون الدولي لتعريف الاضطهاد[561].

المطلب الثاني: المسؤولية الدولية وآليات التفكيك والمقاطعة الرقمية

بعد أن وطدنا في المطلب السابق الأبعاد الجريمة للممارسات الإسرائيلية الرقمية، والتي تعتبر مكون أساسي لمنظومة الأبارتهايد الرقمي، وعهدنا على تكييفها مع القوانين والمواثيق الدولية، وإستكمالاً لهذا المسار فإننا بحاجة لمعرفة الآثار القانونية لهذه الممارسات، و أيضاً تحديد المسؤوليات الدولية إتجاه هذه الأفعال الإجرامية والمنظومة اللاإنسانية، واستشراف الآليات العملية لتفكيك هذه المنظومة، لذلك؛ يبحث هذا المطلب مسارات المساءلة الدولية؛ سواءً المرتبط بالدولة القائمة بالاحتلال أو الشركات التقنية المشاركة (الفقرة الأولى)، وصولاً إلى بلورة استراتيجية فعّالة للمقاطعة التكنولوجية(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الإطار القانوني لتثبيت المسؤولية الدولية على جرائم التمييز الرقمي

لا تقتصر المسؤولية الدولية عند حدود الأفعال المادية التقليدية، بل تمتد لتشمل تطويع التكنولوجيا المتقدمة في هندسة القمع ومأسسة الفصل العنصري، وترتكز هذه المسؤوليات على القواعد الآمرة في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى نظام روما الأساسي الذي يعزز مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، وسنعمل في هذه الفقرة على إستقراء الأسس القانونية التي تنشأ بها مسؤولية دولة الاحتلال عن مأسسة الفصل العنصري والمراقبة الجماعية"، ومسؤولية القادة والأفراد المشغلين لهذه الأنظمة.

أ- مسؤولية إسرائيل كدول قائمة بالاحتلال: تنبع مسؤولية إسرائيل المباشرة عن الممارسات اللاإنسانية ضد الفلسطينيين؛ من وجودها كقوة إحتلال بموجب القانون الدولي، وضمانها لرفاهية السكان المحتلين، وبموجب القانون الدولي الإنساني؛ لا يمكن لإسرائيل أو سكانها الإستفادة من الاحتلال تحت أي ظرف من الظروف، بما في ذلك التجارب البيولوجية والتقنية وإستغلال السكان لإجراء اختبارات او تسويق منتجات عسكرية[562].

إلا أن سلطات الاحتلال دأبت على تعزيز بنية تشريعية ومؤسساتية قائمة على العزل، حيث أن الكنيست الإسرائيلي بشرع قوانين تتنافى مع المواثيق الدولية الإنسانية، وتحتوي على نصوص تكرس العزل والتمييز والفصل العنصري؛ ما يعود بالفائدة على الإسرائيليين اليهود، بينما يجرد الفلسطينيين من حقوقهم[563]، ورغم أن حالة الاحتلال الحربي تخضع لتنظيم القانون الدولي الإنساني، إلا أن الانحراف الذي تمارسه إسرائيل من خلال الأبارتهايد الرقمي لا يحمّل المسؤولية فقط لإسرائيل، بل تقع على عاتق المجتمع الدولي أيضاً؛ إذ " تتحمل الدول الثالثة مسؤولية ضمان أن سياساتها لا تعترف بالاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وممارساته أو تدعمها" [564].

---

[560] مؤسسة الحق، تأثير المراقبة الرقمية والمدعومة بالذكاء الاصطناعي على حقوق التجمع والجمعيات، (رام الله: ورقة إحاطة مقدمة إلى الأمم المتحدة، نوفمبر 2025)، ص1 و4.

[561] نظام الأبارتهايد وسبل مناهضته، مرجع سابق ص35

[562] شبكة السياسات الفلسطينية، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات: المحرك المكبّل للتنمية في فلسطين، رام الله، 2015. تاريخ الإطلاع: 2026/04/17، 4:20 م، رابط المقال: https://2u.pw/uhGmcD

[563] منظمة العفو الدولية، نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، مرجع سابق ص189

[564] 7amleh - The Arab Center for the Advancement of Social Media, Connection Interrupted: Israel's Control of the Palestinian ICT Infrastructure and Its Impact on Digital Rights, (Haifa: 7amleh, 2018), p. 6.

ب- المسؤولية الجنائية الفردية: لا تقتصر المساءلة على كيان الدولة المعنوي، بل يمتد ذلك ليشمل الأفراد والقادة ومشغلين الأنظمة التكنولوجية ومطوريها، فجريمة الأبارتهايد تطال آثارها الأفراد الذي شاركوا بها أو عملوا على تطوير قوانين أو تقنيات جديدة للتطهير العرقي[565]، وهو ما يكرسه نظام روما الأساسي بنصه على مساءلة الشخص جنائياً سواء أنه ارتكب الجريمة بشكل فردي أو بالاشتراك مع آخرين أو بواسطة شخص آخر[566].

وتبرز هذه الإشكالية من خلال محاولة إسرائيل غسل يديها من الجرائم المرتكبة عبر خيار تفويض الآلة التي تتحمل العواقب الجنائية، لكن ذلك لا يلغي أن مشغل الآلة هو المسؤول المباشر عنها ويتحمل آثار أفعالها، ومع دخول أنظمة الذكاء الإصطناعي إلى ساحات المعركة وتداخله مع المنظومات الأمنية؛ نجد أنها تعمل تدريجياً على إزاحة العملية الذاتية للتقييم التي يمارسها العنصر البشري إحالتها بشكلٍ كامل على الآلة[567].

ث- التواطؤ المؤسسي ومسؤولية الشركات التقنية: لا يمكن أن يكتمل بنيان الأبارتهايد دون بنية تحتية تكنولوجية متطورة، وهذه البنية لا تعتمد على إنتاجات الاحتلال التكنولوجية فقط، بل تمتد إلى شراكات إستراتيجية مع عمالقة التكنولوجيا والتقنيات في العالم، وفي إطار الحياد التكنولوجي وتوفير الخدمات السحابية، تتورط هذه الشركات في عملية الفصل العنصري بدراية أو دون علمها، إلا أنها بالتأكيد تتحمل المسؤولية وتقع عليها آثار الجرائم المرتكبة، وكشفت العديد من التقارير تورط شركات كبرى في عمليات المراقبة والتتبع؛ مثل شركة أمازون (Amazon Web Service) وغوغل (Google Cloud Platform) من خلال مشروع نيمبوس (Project Nimbus) بقيمة 1.2 مليار دولار، حيث تسهل الإجراءات العسكرية التي تنطوي على مراقبة جماعية وانتهاكات محتملة لحقوق الإنسان[568].

ويمتد هذا التواطؤ ليشمل شركات تكنولوجية عملاقة أخرى أمثلة مايكروسوفت، حيث كشفت التحقيقات أن الاستخبارات الإسرائيلية استخدمت سحابة Azure؛ لتحليل وتخزين ملايين المكالمات الهاتفية للفلسطينيين، وبحلول نهاية يوليو 2025، خزنت الأجهزة الإسرائيلية ما يقارب 11.500 تيرابايت من البيانات لدعم العمليات العسكرية[569]، ولا يقتصر دعم الشركات على البرمجيات فقط، بل يمتد ليشمل أدوات المراقبة مثل شركة (HIKVISION) و (TKH Security)، المتورطتان بتوفير كاميرات المراقبة في للقدس الشرقية، والمشتبه بارتباطهم بنظام مباط 2000[570].

قانونياً تتحمل هذه الشركات مسؤولياتها وفقاً لـ "المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان"[571]، وتؤكد المبادئ بأن أهميتها تزداد حدّة في النزاعات المسلحة ومناطق الحروب[572].

---

[565] منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص250

[566] نظام روما الأساسي، مرجع سابق، المادة 25

[567] Jessica Dorsey and Marta Bo, "AI-Enabled Decision-Support Systems in the Joint Targeting Cycle: Legal Challenges, Risks, and the Human(e) Dimension," International Law Studies, Vol. 107 (Newport: U.S. Naval War College, 2026), p. 225.

[568] مركز حملة، المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، هاشتاغ فلسطين 2024، حيفا، فلسطين، ص24

[569] مركز حملة، تأثير حصار غزة وتدمير البنية التحتية للاتصالات على الاقتصاد الرقمي وسط الإبادة الجماعية، حيفا، ص15

[570] منظمة العفو الدولية، الأبارتهايد الرقمي، مرجع سابق، ص5

[571] المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، نيويورك وجنيف 2011

[572] المادة 23، المرجع السابق

وبالتالي تضع هذه المبادئ الشركات التكنولوجية العالمية أمام مسؤوليتها القانونية والإنسانية، وتحملها آثار هذه الشراكات مع دولة الاحتلال على سمعتها و أيضاً على حقوق الإنسان في العالم وليس فلسطين فقط.

وبإثبات هذا التواطؤ؛ فأن القانون الدولي الإنساني يسقط على الشركات الشريكة للاحتلال الإسرائيلي التزامات رادعة؛ إذ" يتعين على الشركات التوقف عن توريد التكنولوجيات التي يمكن استخدامها من قبل إسرائيل لتطبيق الفصل العنصري[573]، وتأكد القوانين الدولية والقانون الدولي الإنساني على محاسبة الشريك في الفصل العنصري.

- اتفاقية منع جريمة الفصل العنصري: في المادة 3 من اتفاقية منع جريمة الفصل العنصري؛ "الأفعال التي يعاقب عليها الاشتراك في الإبادة الجماعية"، ويفسر هذا الاشتراك في تقديم الدعم اللوجستي أو البنية التكنولوجية أو الأدوات التي ترتكب بها الجرائم ضد الإنسانية.

- نظام روما الأساسي: المادة 25 من نظام روما تنص على أنه يعاقب من يقدم " العون أو التحريض أو المساعدة بأي شكل من الأشكال في ارتكاب أحد الجرائم او من يحاول الشروع فيها، بما في ذلك توفير وسائل ارتكابها"، وهذا ما تفعله شركات التكنولوجيا المتورطة من توفير البنية التحتية التكنولوجية أو الخوارزميات الحتمية التي تستخدم في القتل والفصل العنصري والتتبع غير القانوني.

- اتفاقية جنيف الرابعة1949: المادة 146 " تلزم الدول بملاحقة الأشخاص الذين أمروا بالاقتراف أو ساعدوا على اقتراف مخالفات جسيمة (مثل التعذيب، المعاملة غير الإنسانية، الحرمان من المحاكمة العادلة)".

وبالتالي عندما تقوم شركات التكنولوجيا بتوريد الخوارزميات التي تحرم الفلسطيني من حقوقه الأساسية وتعرضه للاعتقال التعسفي؛ فأنها تكون شريكة في هذه الانتهاكات وتقع عليها أيضاً جزء من المسؤوليات القانونية.

الفقرة الثانية: المقاطعة التكنولوجية الدولية والشعبية كآلية محاسبة وتفكيك لبنية الأبارتهايد

إن الإقرار بالمسؤولية القانونية عن الجرائم المرتكبة أو حتى المشاركة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر فيها، يبقى حبراً على ورق ما لم يترجم هذا الإقرار إلى آليات ضغط ترفع من كلفة هذا التواطؤ، وفي ظل ارتهان الحكومات والمؤسسات التكنولوجية للاعتبارات الجيوسياسية وتقاعسها عن فرض عقوبات رسمية، تظهر المقاطعة التكنولوجية أداة قانونية ونضالية عالمية؛ تنبني على تحشيد الأفراد والمجتمعات والمؤسسات المدنية والحقوقية، لتفعيل حملات المقاطعة من سحب الاستثمارات وفرض العقوبات على الشركات التي ترفض الامتثال لمبادئ القانون الدولي، ولا تقتصر هذه المقاطعة على الجانب المادي والاقتصادي؛ بل تمتد لتشمل الجوانب الثقافية والرياضية والسياسية، وفي إطار موضوعنا فأنها تمتد لوقف تصدير التقنيات والأدوات التكنولوجية إلى إسرائيل وفرض عقوبات على المستخدمين والمشترين للتقنيات الإسرائيلية ونماذج الحرب الإلكترونية الإسرائيلية؛ بهدف تجفيف منابع البنية التكنولوجية للابارتهايد وتجريد إسرائيل من أدوات سيطرتها الخوارزمية.

أ- المقاطعة وسحب الاستثمارات كأداة نضال قانونية: لم تعد محاربة الأبارتهايد مقتصرة على أروقة المحاكم الدولية وقاعات مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن، بل أصبحت فعلاً دولياً يمارسه جميع أفراد العالم مستنداً على شرعيةٍ دولية يكفلها القانون؛ وقد برزت " حركة المقاطعة وسحب

[573] منظمة العفو الدولية، الأبرتهايد الرقمي، مرجع سابق، ص 8

الاستثمارات وفرض العقوبات" BDS كأداة رئيسية فعّالة هدفها الأساسي إضعاف شبكة دولة الاحتلال الإسرائيلي وكشف حقيقته أمام العالم[574].

ومع تطور العصر الرقمي؛ أظهرت المقاطعة التي بدأت في الجانب الاقتصادي والثقافي تطوراً ذا بعد تكنولوجي، حيث بدأت تتركز جهودها نحو الشركات المتعاونة مع الاحتلال في الفصل العنصري؛ مركزةً بشكلٍ أدق باتجاه شركات التكنولوجيا العملاقة مثل أمازون وغوغل ومايكروسوفت من أجل وقف تزويد الاحتلال الإسرائيلي بتقنيات الذكاء الاصطناعي والتخزين السحابي المستخدم في عمليات المراقبة، وتلقي المنظمات الحقوقية بمسؤولية أخلاقية وقانونية على عاتق الأفراد والمؤسسات لكسر سلاسل التواطؤ عبر توجيه نداءات عاجلة للمجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان لاتخاذ إجراءات فورية تضمن مساءلة المؤسسات التكنولوجية البارزة فيما يتعلق بمساهمتها في الأبارتهايد الرقمي[575]، ولا يقتصر هذا الدور على الحراك الشعبي، بل يمتد إلى الالتزام الرسمي؛ حيث تؤكد اللجان الدولية والأممية على أنه ينبغي على الحكومات الوطنية دعم نشاطات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، كما ينبغي عليهم الاستجابة بشكل إيجابي لنداءات مثل هذه المبادرات[576].

ب- الحظر الشامل لتكنولوجيا المراقبة: إلى جانب المقاطعة الاقتصادية والتكنولوجية، تبرز ضرورة تجفيف منابع الابارتهايد وتفكيكها عبر فرض حظر تكنولوجي وتقني شامل على إسرائيل، وقد طالبت المنظمات الحقوقية الفلسطينية والدولية بضرورة فرض حظر على جميع أشكال التجارة في أنظمة المراقبة الإسرائيلية، بما في ذلك البرمجيات ذات الصلة، وتقنية التعرف على الوجه (FRT)، ومكوناتها[577].

إن الهدف الأساسي من هذا الحظر هو إيقاف تسليح الاحتلال من جهة، ومن جهة أخرى فرض حظر دولي على تصدير تقنيات المراقبة والتجسس الإسرائيلية التي اختبرت على الفلسطينيين دون إرادتهم، ومنع هذا التطرق الرقمي من الاستفحال في حكومات العالم والتأثير على الحريات الفريدة داخل المجتمعات.

وتأكيداً لما سبق؛ يقع على عاتق المجتمع الدولي الاستجابة لمطالب المؤسسات الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان حول العالم من أجل وقف تمدد التجاوزات الإلكترونية والخوارزمية وتقنيات المراقبة اللاإنسانية.

خاتمة:

لقد سعينا خلال هذه الدراسة إلى تفكيك إشكاليات حديثة في القانون الدولي المعاصر؛ متمثلةً في تحور الفصل العنصري من أصله المكاني والفيزيائي إلى الفضاء الرقمي والخوارزمي، ولقد حاولنا خلال هذه الدراسة الكشف عبر التحليل القانوني وتطبيق القواعد الآمرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي؛ أن أدوات الذكاء الاصطناعي والخوارزميات الرقمية لم تعد مجرد وسائل حربية عسكرية، بل أصبحت أدوات مراقبة وتتبع وهيمنة، وأصبحت البنية التكنولوجية تستخدم في الفصل العنصري والتمييز المنهجي ضد الشعب الفلسطيني، وأخذت هذه الممارسات بعداً تجارياً عبر التسويق لهذه البرامج والأدوات التكنولوجية لممارسة القمع والتتبع في باقي أنحاء العالم.

---

574 العالول، نظام الأبارتهايد، مرجع سابق، ص243

575 حملة، هاشتاغ فلسطين، مرجع سابق، ص6

576 الاسكوا، مرجع سابق، صفحة82

577 مؤسسة الحق، تأثير المراقبة الرقمية، مرجع سابق، ص8

ومن خلال استقراء السوابق القانونية، ودراسة القوانين والمعاهدات الدولية، والاطلاع على تقارير المنظمات الحقوقية؛ خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، أعقبتها بنقاط من التوصيات العملية والقانونية:

أولاً: النتائج

1- التحول الوظيفي للجريمة: لقد أثبت البحث أن الابارتهايد الرقمي ليس جريمة مستحدثة تفتقر إلى التأطير، بل هو امتداد تكنولوجي متطابق مع الركنين المادي والمعنوي لجريمة الفصل العنصري كما حددتها معاهدة محاربة جريمة الفصل العنصري ونظام روما الأساسي والمواثيق الدولية.

2- إسقاط ضمانات المحاكمة العادلة: لقد ثبت أن الاعتماد على أنظمة أمنية مدعومة بالذكاء الاصطناعي مثل (الحواجز المؤتمتة و أنظمة التعرف على الوجوه)، يسقط حقوق الأفراد بسلك مسطرة قانونية وقضائية مستقلة، وليس البقاء تحت رحمة الآلة المنحازة والمصممة لتكريس الهيمنة ومعززة بنية الاضطهاد.

3- وضوح ضبابية المسؤولية الفردية: أثبتت الدراسة أن أتمتة العمليات القمعية لا تعفي العنصر البشري من المسؤولية الجنائية الفردية أمام القضاء الدولي، حيث أن الآلة تنفذ ما يعطى لها من أوامر، هذه الأوامر التي تعود على القائد أو العنصر البشري الذي يغذي الآلة بها.

4- التواطؤ الرأسمالي العابر للحدود: تتحمل الشركات التقنية العالمية ومتعددة الجنسيات، كمزودي الخدمات السحابية و أنظمة المراقبة؛ مسؤولية أخلاقية وقانونية عن جريمة الفصل العنصري، وتعتبر شريكاً مباشراً متواطئاً في انتهاك حقوق الإنسان، بناءً على المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

ثانياً: التوصيات

1- تفعيل مبدأ الاختصاص القضائي العالمي ضد مديري شركات التكنولوجيا: لقد حان الوقت لعدم الاكتفاء بانتظار دور المحاكم الجنائية الدولية، بل حان الوقت للانتقال إلى رفع دعاوى جنائية أمام محاكم الدول الأطراف في اتفاقية جنيف، والدول التي تطبق مبدأ الاختصاص القضائي العالمي، لاستهداف المديرين التقنيين لشركات التكنولوجيا بصفتهم شركاء بالتبعية للاحتلال في تطبيق سياسات الفصل العنصري والاضطهاد والجرائم ضد الإنسانية، وتكييف أفعالهم كمساعدة وتيسير لارتكاب جريمة الابارتهايد.

2- الاستغلال القانوني لمعاهدة تجارة الأسلحة وتفاهمات "واسينار"[578]: الانتقال من المطالبة بالحظر لتصدير الأسلحة والتكنولوجيا التي تستخدم في الفصل العنصري، إلى التفعيل القانوني لمعاهدة تجارة الأسلحة وتفاهمات واسينار الخاصة بضوابط تصدير الأسلحة ذات الاستخدام المزدوج، نوصي بضرورة تحرك الدول الأطراف لتصنيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتقنيات المراقبة البيومترية، و أنظمة التعرف على الوجوه الإسرائيلية، كـ"أسلحة ذات استخدام قمعي ممنهج"؛ مما

[578] Wassenaar Arrangement: هي اتفاقية دولية طوعية من أجل منع تراكم التقنيات العسكرية والرقابية المزدوجة واستخدامها بشكل ينتهك حقوق الإنسان

يفرض إلتزاماً قانونيا وحظراً ملزماً على تصديرواستخدام هذه التقنيات والخوارزميات التي تستخدم ضد الفلسطينيين.

3- توسيع النطاق الإجرائي لاختصاص المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية: مطالبة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بتكييف أدوات المراقبة البيومترية و أنظمة الرقابة الخوارزمية كأدوات تستخدم في جرائم ضد الإنسانية بموجب المادة7 من نظام روما الأساسي؛ وعليه يجب إصدار مذكرات توقيف لا تقتصر على القيادات السياسية والعسكرية، بل تشمل أيضاً قادة ومسؤولين الوحدات الاستخبارية والسيبرانية.

4- طلب رأي استشاري جديد من محكمة العدل الدولية خاص بالأبارتهايد الرقمي: الضغط على المؤسسات والمنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية والمنظمة التعاون الإسلامي لاستصدار قراريطلب رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية، يركزحصرياً على التبعات القانونية المترتبة على توظيف الذكاء الاصطناعي في استمرار الاحتلال والفصل العنصري، بهدف استصدار فتوى قانونية تُلزم دول العالم بمقاطعة الشركات المشاركة في صناعة هذه الخوارزميات وتمويل عملية الفصل العنصري، ومنع إصلاح وتطوير مثل هذه البنى التحتية للأبارتهايد.

المراجع:

- اسلام شحدة العالول، نظام الابارتايد في دولة الاحتلال راهنا وجنوب افريقيا سابقا وسبل مناهضته، دار المشكاة للنشر والتوزيع، الأردن،2021.
- ريتشارد فولك وفرجينيا تيلي، الممارسات الإسرائيلية للشعب الفلسطيني ومسألة الابارتهايد، المرصد الاوروموتوسطي لحقوق الانسان، 2018.
- حميد لشهب، دراسة في الجذور التاريخية والثقافية لمفهوم الفصل العنصري، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2020.
- نظام روما الأساسي، النظام الداخلي للمحكمة الجنائية الدولية 1998
- اتفاقية قمع الفصل العنصري، الأمم المتحدة 1973
- مركز حملة (المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي)، المراقبة الرقمية والحق في الخصوصية في مدينة القدس، حيفا، فلسطين،2022.
- منظمة العفو الدولية،"نظام الفصل العنصري(أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظام قاس يقوم على الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية"، فبراير2022
- منظمة العفو الدولية، أتمتة الأبارتهايد: التعرف على الوجوه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2023.
- مؤسسة الحق، الأبارتهايد الإسرائيلي: القمع المنهجي والسيطرة من أجل الهيمنة، 2022
- مركز بتسليم، قائمة الحواجز العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2024/06/05، الموقع الالكتروني: https://2u.pw/HpEK1t وقت الاطلاع: 4:30 م – 2026/04/13
- تجاوزا الحد السلطات الاسرائيلية وجريمة الفصل العنصري والاضهاد، هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، 2021.

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الأبارتهايد، بيروت، 2017.
- مؤسسة الحق، تأثير المراقبة الرقمية والمدعومة بالذكاء الاصطناعي على حقوق التجمع والجمعيات، (رام الله: ورقة إحاطة مقدمة إلى الأمم المتحدة، نوفمبر 2025).
- شبكة السياسات الفلسطينية، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات: المحرك المكبّل للتنمية في فلسطين، رام الله، 2015

تاريخ الإطلاع: 2026/04/17، 4:20 م، رابط المقال: https://2u.pw/fa2r5e

- مركز حملة، المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، هاشتاغ فلسطين 2024، حيفا، فلسطين.
- مركز حملة، تأثير حصار غزة وتدمير البنية التحتية للاتصالات على الاقتصاد الرقمي وسط الإبادة الجماعية، حيفا.
- المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، نيويورك وجنيف 2011

المراجع الأجنبية:

- Chester A. Crocker, South Africa: Strategy for Change, 59 Foreign Aff. 323–1980) .(1981
- Lavender': The AI machine directing Israel's bombing spree in Gaza, +972 Magazin, Yuval Abraham,03/04/2024,6:30 am
- Leila Farsakh, "Apartheid, Israel and Palestinian Statehood," in Israel and South Africa: The Many Faces of Apartheid, ed. Ilan Pappé (London: Zed Books, 2015)
- Sophia Goodfriend, "Algorithmic State Violence: Automated Surveillance and Palestinian Dispossession in Hebron's Old City," International Journal of Middle East Studies, Vol. 55, No. 3 (2023)
- 7amleh - The Arab Center for the Advancement of Social Media, Connection Interrupted: Israel's Control of the Palestinian ICT Infrastructure and Its Impact on Digital Rights, Haifa: 7amleh, 2018

Jessica Dorsey and Marta Bo, "AI-Enabled Decision-Support Systems in the Joint Targeting Cycle: Legal Challenges, Risks, and the Human(e) Dimension," International Law Studies, Vol. 107, Newport: U.S. Naval War College, 2026

علي يوسف سالم يوسف الحمادي
باحث بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي

دور الامن السيبراني في حماية البنية التحتية الرقمية

The Role of Cybersecurity in Protecting Digital Infrastructure

ملخص:

تتناول هذه الدراسة دور الأمن السيبراني في حماية البنية التحتية الرقمية وضمان استمرارية الأنظمة والخدمات في ظل تنامي الاعتماد على التكنولوجيا والتحول الرقمي، بحيث تركز على تحليل أهمية الأمن السيبراني في حماية الشبكات والأنظمة وقواعد البيانات، وضمان سرية المعلومات وسلامتها وتوافرها، إلى جانب الحد من آثار الهجمات والتهديدات السيبرانية التي تستهدف البنى التحتية الحيوية، كما تبحث أبرز التحديات المرتبطة بتطور التهديدات، ونقص الكفاءات المتخصصة، والحاجة إلى تحديث منظومات الحماية بصورة مستمرة، لتخلص الدراسة إلى أن تعزيز الأمن السيبراني يتطلب تكامل التشريعات والسياسات الأمنية مع الاستثمار في التقنيات الحديثة وتأهيل الموارد البشرية وتعزيز التعاون المؤسسي، بما يسهم في بناء بنية تحتية رقمية آمنة ومرنة وقادرة على مواجهة المخاطر السيبرانية المتجددة. الكلمات المفاتيح: الأمن السيبراني - البنية التحتية - الحماية الرقمية - التهديدات الإلكترونية.

Executive Summary:

This study examines the role of cybersecurity in protecting digital infrastructure and ensuring the continuity of systems and services amid the growing reliance on technology and digital transformation. It focuses on analyzing the importance of cybersecurity in protecting networks, systems, and databases, as well as ensuring the confidentiality, integrity, and availability of information, while mitigating the impacts of cyberattacks and threats targeting critical infrastructure. The study also examines the key challenges associated with the evolving nature of cyber threats, the shortage of specialized expertise, and the need for continuous modernization of security and protection systems. It concludes that strengthening cybersecurity requires an integrated approach that combines legislation and security policies with investment in modern technologies, human-capital development, and enhanced institutional cooperation, thereby contributing to the establishment of a secure and resilient digital infrastructure capable of addressing emerging and evolving cyber risks.

Keywords : Cybersecurity – Infrastructure – Digital Protection – Cyber Threats.

المقدمة:

أصبح الأمن السيبراني من الركائز الأساسية لحماية البنية التحتية الرقمية، في ظل التوسع المتسارع في استخدام التكنولوجيا والاعتماد المتزايد على الأنظمة والشبكات الرقمية في مختلف القطاعات فقد أضحت البنية التحتية الرقمية، بما تشمل من شبكات اتصال وقواعد بيانات ومراكز بيانات ومنصات إلكترونية وأنظمة معلوماتية، عنصرا أساسيا في استمرارية الخدمات والعمليات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا الاعتماد المتزايد أفرز في المقابل مجموعة من التهديدات السيبرانية المتطورة، التي تستهدف سرية المعلومات وسلامتها وتوافرها، مما جعل حماية هذه البنية ضرورة أساسية لضمان استقرار البيئة الرقمية واستمرارية الخدمات.[579]

وتتعدد المخاطر التي يمكن أن تواجه البنية التحتية الرقمية، بدءا من الاختراقات والوصول غير المصرح به إلى البيانات، مرورا بالبرمجيات الخبيثة وهجمات تعطيل الأنظمة، وصولا إلى استغلال الثغرات التقنية والبشرية وقد ساهم التطور المتواصل في تقنيات الاتصال والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي في توسيع نطاق البيئة الرقمية، وهو ما فرض تحديات جديدة أمام المؤسسات المسؤولة عن حمايتها لذلك، أصبح الأمن السيبراني يقوم على منظومة متكاملة تجمع بين الوسائل التقنية والإجراءات التنظيمية والتشريعات القانونية، إلى جانب تطوير الكفاءات البشرية وتعزيز الوعي بالمخاطر الرقمية، بما يسمح بالوقاية من التهديدات واكتشافها والاستجابة لها والتعافي من آثارها.[580]

ومن هذا المنطلق، لم يعد الأمن السيبراني مجرد مجموعة من التدابير التقنية المخصصة لحماية الحواسيب والشبكات، وإنما أصبح جزءا أساسيا من إدارة المخاطر وضمان استمرارية الأعمال والخدمات الرقمية ويتطلب ذلك تطوير أنظمة الحماية بصورة مستمرة، واعتماد سياسات فعالة لإدارة المخاطر، وإجراء عمليات التقييم والاختبار الدوري للأنظمة، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات المعنية كما تزداد الحاجة إلى توظيف التقنيات الحديثة في الكشف المبكر عن التهديدات والاستجابة للحوادث، بما يساهم في بناء بنية تحتية رقمية أكثر أمنا ومرونة وقدرة على مواجهة التطورات المتسارعة للمخاطر السيبرانية.

وتتمثل أهمية موضوع دور الأمن السيبراني في حماية البنية التحتية الرقمية في إبراز دوره في تأمين الأنظمة والشبكات والبيانات، وضمان استمرارية الخدمات الرقمية وحمايتها من التهديدات والاختراقات الإلكترونية، بما يعزز الثقة في البيئة الرقمية ويحد من المخاطر والخسائر المحتملة، ويساهم في بناء بنية تحتية أكثر أمنا ومرونة وقدرة على مواجهة التطورات المتسارعة في مجال التهديدات السيبرانية.

ومنه تبرز الإشكالية المحورية التالية:

إلى أي حد يساهم الأمن السيبراني في حماية البنية التحتية الرقمية من التهديدات الإلكترونية، وضمان أمن المعلومات واستمرارية الخدمات الرقمية، في ظل التطور المتسارع للمخاطر السيبرانية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

---

[579]- أحمد حسين، دور التشريعات الوطنية في تعزيز الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الرقمية، مجلة العلوم القانونية، 2021، الصفحة 362.

[580]- Claire Waast-Richard, Claudine Rabillard et Yves Barlier, « Les enjeux du numérique dans la distribution d'électricité », Annales des Mines – Enjeux numériques, N° 27, 2024, Page 76.

- ما هي أهم مكونات البنية التحتية الرقمية ومجالات حمايتها؟
- كيف يساهم الأمن السيبراني في حماية البنية التحتية الرقمية؟
- هل تساهم آليات الأمن السيبراني في الحد من التهديدات الإلكترونية؟
- أين تتجلى أبرز تحديات حماية البنية التحتية الرقمية؟
- ما هي آفاق تطوير الأمن السيبراني وتعزيز الحماية الرقمية؟

ومنه سنعتمد التصميم التالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للإدارة الإلكترونية

المحور الثاني: دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للإدارة الإلكترونية

تعد الإدارة الإلكترونية من أبرز الاتجاهات الحديثة في تطوير العمل الإداري، إذ تقوم على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف العمليات والأنشطة الحكومية، بما يسمح بالانتقال من الأساليب التقليدية إلى أنماط أكثر سرعة ومرونة ودقة ولا يقتصر مفهومها على رقمنة الوثائق أو تحويل الإجراءات الورقية إلى إلكترونية، وإنما يشمل إعادة تنظيم العمليات الإدارية وتطوير طرق التواصل وتبادل المعلومات واتخاذ القرارات، بما يساهم في بناء مؤسسات أكثر قدرة على الاستجابة للمتغيرات والمتطلبات المتزايدة للمستفيدين.[581]

ويرتبط نجاح الإدارة الإلكترونية بتوافر مجموعة من المتطلبات التقنية والبشرية والتنظيمية، في مقدمتها توفير بنية تحتية رقمية متطورة، وشبكات اتصال آمنة، وأنظمة معلومات متكاملة، إلى جانب تأهيل الموظفين وتطوير مهاراتهم الرقمية كما يتطلب تطبيقها إعادة هندسة الإجراءات الإدارية وتبسيطها، وتوفير الموارد المالية اللازمة، وتعزيز ثقافة التغيير والابتكار داخل المؤسسات وتزداد أهمية هذه المتطلبات كلما توسع نطاق الخدمات الإلكترونية وتعددت الجهات والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة الحكومية.[582]

ومن الناحية التنظيمية، تحتاج الإدارة الإلكترونية إلى إطار تشريعي ومؤسساتي واضح يحدد القواعد المنظمة للمعاملات الرقمية، وحجية الوثائق والتوقيعات الإلكترونية، وحماية البيانات والمعلومات، وضمان أمن الأنظمة والشبكات كما يقتضي الأمر تحديد اختصاصات الجهات الحكومية المسؤولة عن إدارة الأنظمة الرقمية والإشراف عليها، ووضع آليات للتنسيق والتكامل بينها ويساهم وجود هذا الإطار في توفير بيئة قانونية ومؤسساتية تعزز الثقة في الخدمات الإلكترونية وتضمن استخدامها بصورة آمنة وفعالة.[583]

وتأسيسا على ذلك، فإن الإطار المفاهيمي والتنظيمي للإدارة الإلكترونية يشكل الأساس الذي تقوم عليه عملية التحول الرقمي داخل المؤسسات الحكومية، إذ تتكامل فيه الأبعاد التقنية والقانونية والمؤسساتية والبشرية وكلما توافرت هذه المقومات بصورة متوازنة، ازدادت قدرة الإدارة الإلكترونية على تحقيق أهدافها

---

[581]- Dimitri Kténas et Denis Dutoit, « Les composants pour les infrastructures numériques », Annales des Mines – Enjeux numériques, N° 27, 2024, Page 142.

[582]- أحمد محمد علي، حماية البنية التحتية الرقمية من مخاطر الجرائم السيبرانية، مجلة الدراسات القانونية والقضائية، 2023، الصفحة 249.

[583]- Emmanuel Puig, « La softwarization des réseaux et son impact technico-économique », Annales des Mines – Enjeux numériques, N° 27, 2024, Page 192.

في تحسين الأداء وتبسيط الإجراءات ورفع جودة الخدمات ومن ثم، فإن نجاح التحول الإلكتروني لا يرتبط بتوفير التكنولوجيا وحدها، و إنما بمدى قدرة المؤسسات على توظيفها ضمن رؤية إدارية وتنظيمية متكاملة ومستدامة.

أولا: مفهوم الإدارة الإلكترونية وتطورها

يقصد بالإدارة الإلكترونية توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير مختلف العمليات والوظائف الإدارية، بما يسمح بالانتقال من الأساليب التقليدية القائمة على الوثائق والإجراءات الورقية إلى أساليب رقمية تعتمد على معالجة المعلومات وتبادلها إلكترونيا ولا يقتصر مفهومها على استخدام الحاسوب أو إنشاء منصات إلكترونية، و إنما يشمل إعادة تنظيم العمليات الإدارية وتطوير طرق العمل بما يحقق السرعة والدقة والمرونة في أداء المهام وتقديم الخدمات.[584]

وتقوم الإدارة الإلكترونية على مجموعة من المكونات المتكاملة، من أبرزها البنية التحتية الرقمية، والأنظمة المعلوماتية، وقواعد البيانات، والشبكات الإلكترونية، والموارد البشرية المؤهلة ويهدف هذا التكامل إلى تسهيل تدفق المعلومات بين مختلف المستويات والوحدات الإدارية، وتحسين عملية اتخاذ القرار، وتقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بالإجراءات التقليدية كما تساهم في تعزيز الشفافية من خلال إمكانية تتبع العمليات وتوثيقها إلكترونيا، وتوفير الخدمات بصورة أكثر انتظاما وسهولة.[585]

وقد ارتبط ظهور الإدارة الإلكترونية بالتطور التدريجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث بدأت المؤسسات في مرحلة أولى باستخدام الحواسيب لأتمتة بعض المهام الإدارية البسيطة ومعالجة البيانات وحفظ الوثائق ثم انتقلت إلى مرحلة أكثر تقدما مع انتشار الشبكات وقواعد البيانات والإنترنت، فأصبح بالإمكان تبادل المعلومات إلكترونيا و إنجاز بعض الإجراءات عن بعد وشكل هذا التطور نقطة تحول في طبيعة العمل الإداري، إذ لم تعد المعلومات حبيسة الملفات الورقية، و إنما أصبحت متاحة بصورة أسرع و أكثر مرونة لمختلف المستويات الإدارية.[586]

ومع انتشار الإنترنت وتطور الخدمات الرقمية، انتقلت الإدارة الإلكترونية إلى مرحلة تقديم الخدمات الحكومية عبر المنصات والمو اقع الإلكترونية، بما يسمح للمستفيدين بإنجاز عدد متز ايد من المعاملات دون الحاجة إلى الحضور المباشر إلى المؤسسات وقد تطورت هذه المرحلة لاحقا نحو مفهوم الحكومة الذكية، الذي يعتمد على التكامل بين الأنظمة والاستفادة من البيانات والتقنيات الحديثة لتقديم خدمات أكثر استباقية وتخصيصا وأصبح نجاح الإدارة الإلكترونية مرتبطا بمدى قدرة المؤسسات على تحقيق التكامل الرقمي وإعادة هندسة الإجراءات بدلا من مجرد تحويل الإجراءات الورقية إلى صيغ إلكترونية.[587]

584- ح. تبلي، الهجمات السيبرانية ومعضلة التأمين الإلكتروني : قراءة قانونية في حادث اختراق بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المجلة الإلكترونية للدراسات القانونية والتنمية، مج. 6، ع. 6، 2025، الصفحة 39.

585- أسامة الجميعة وآخرون، تحليل مخاطر وتهديدات الأمن السيبراني في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات استناداً إلى إطار عمل الأمن السيبراني، مجلة الأمن السيبراني وتدقيق المخاطر، ع. 2، 2025، الصفحة 138.

586- حمزة لحسيني، الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الرقمية : المغرب نموذجاً، دراسة أكاديمية، جامعة ابن طفيل، 2025، ص 92.

587- سامي عبد اللطيف، الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الحيوية في البيئة الرقمية، المجلة العربية للعلوم الأمنية، 2020، ص 186.

وفي الوقت الراهن، أصبحت تشهد الإدارة الإلكترونية تطورا متسارعا بفعل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وتحليل البيانات، و إنترنت الأشياء وغيرها من التقنيات الحديثة، مما أدى إلى الانتقال من الإدارة الإلكترونية التقليدية إلى نماذج أكثر ذكاء ومرونة وأصبحت المؤسسات قادرة على الاستفادة من البيانات في التنبؤ بالاحتياجات ودعم القرارات و أتمتة العديد من العمليات، الأمر الذي يعزز كفاءة الأداء وجودة الخدمات ومن ثم، فإن تطور الإدارة الإلكترونية يمثل مسارا مستمرا يرتبط بالتطور التكنولوجي وبقدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات الرقمية وتطوير مواردها البشرية وأطرها التنظيمية والتشريعية.

ثانيا: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية

يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية أولا توفير بنية تحتية تقنية متطورة قادرة على استيعاب مختلف الأنظمة والمنصات الرقمية، بما يشمل شبكات الاتصال، والخوادم، وقواعد البيانات، ومراكز تخزين المعلومات وتعد جودة هذه البنية واستمراريتها من الشروط الأساسية لضمان تقديم الخدمات الإلكترونية بصورة منتظمة وفعالة، مع ضرورة تطويرها بشكل مستمر لمواكبة التطورات التكنولوجية وتزايد حجم المعاملات الرقمية، كما يرتبط نجاح الإدارة الإلكترونية بتوفير الموارد البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة وتوظيفها في أداء المهام الإدارية ويقتضي ذلك تنظيم برامج مستمرة للتكوين والتدريب، وتنمية المهارات الرقمية للموظفين، ونشر ثقافة التحول الرقمي داخل المؤسسات كما ينبغي تعزيز قدرة الموظفين على التعامل مع الأنظمة الجديدة والتكيف مع التغيرات التي تفرضها عملية الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.[588]

ويشكل الإطار التشريعي والتنظيمي متطلبا أساسيا لتطبيق الإدارة الإلكترونية، إذ ينبغي أن توفر القوانين قواعد واضحة لتنظيم المعاملات والوثائق والتوقيعات الإلكترونية، وحماية البيانات والمعلومات الشخصية، وتحديد المسؤوليات المرتبطة باستخدام الأنظمة الرقمية كما يتعين تحديث التشريعات بصورة مستمرة بما يتلاءم مع التطورات التقنية، ويضمن الاعتراف القانوني بالإجراءات الإلكترونية ويحافظ على حقوق المتعاملين والمؤسسات.[589]

ومن المتطلبات المهمة كذلك ضمان الأمن السيبراني وحماية المعلومات، نظرا لتزايد المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الأنظمة الرقمية ويتطلب ذلك اعتماد أنظمة متطورة للحماية، ووضع سياسات لإدارة المخاطر، ومراقبة الأنظمة والشبكات بصورة مستمرة، إلى جانب إعداد خطط للاستجابة للحوادث الإلكترونية واستعادة الخدمات عند حدوث الأعطال أو الاختراقات كما يمثل تعزيز الوعي الأمني لدى الموظفين والمستخدمين عاملا أساسيا في الحد من المخاطر الناتجة عن الأخطاء البشرية.[590]

---

[588]- خالد عبد العزيز، الأمن السيبراني ومواجهة التهديدات التي تستهدف البنية التحتية الحيوية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 2022، ص 34.

[589]- سجاد صبار رزاق الحمدان وإلهام حيدري، الإطار القانوني لحماية الأمن السيبراني في العراق : دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الوطنية والمعايير الدولية، مجلة دراسات البصرة، 2025، ص 92.

[590]- عبد الرحمن محمود، الأمن السيبراني كآلية لحماية البنية التحتية المعلوماتية للدولة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2023، ص 73.

عبد الرزاق فرج بن حليم، تقييم مستوى جاهزية البنية التحتية الرقمية في مواجهة الهجمات السيبرانية المتقدمة، المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية، مج. 1، ع. 2، 2025، ص 98.

ومنه يقتضي التطبيق الفعال للإدارة الإلكترونية أيضا تحقيق التكامل والربط بين مختلف الأنظمة والمؤسسات الحكومية، بما يسمح بتبادل البيانات والمعلومات بصورة آمنة وسريعة، وتجنب تكرار الإجراءات والبيانات كما ينبغي تبسيط وإعادة هندسة العمليات الإدارية قبل رقمنتها، حتى لا يتم نقل التعقيدات التقليدية إلى البيئة الإلكترونية ومن شأن الجمع بين البنية التقنية الملائمة، والموارد البشرية المؤهلة، والإطار القانوني، والأمن السيبراني، والتكامل المؤسسي أن يوفر الأساس الضروري لبناء إدارة إلكترونية أكثر كفاءة وفعالية واستجابة لاحتياجات المتعاملين.

ثالثا: الإطار التشريعي والمؤسساتي المنظم للإدارة الإلكترونية

يشكل الإطار التشريعي أحد المرتكزات الأساسية لتنظيم الإدارة الإلكترونية، باعتباره يوفر القواعد القانونية التي تضبط استخدام الوسائل والتقنيات الرقمية في العمل الحكومي، وتحدد حقوق والتزامات مختلف الأطراف المتعاملة مع الخدمات الإلكترونية ويشمل هذا الإطار القواعد المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية، وحجية الوثائق والتوقيعات الإلكترونية، وحماية البيانات والمعلومات، إلى جانب تنظيم عمليات تبادل البيانات بين المؤسسات الحكومية ويساهم وجود تشريعات واضحة ومتكاملة في توفير بيئة قانونية ملائمة للتحول الرقمي، وتعزيز الثقة في التعاملات والخدمات الحكومية الإلكترونية.[591]

ويرتبط تنظيم الإدارة الإلكترونية كذلك بضرورة وضع قواعد قانونية تضمن حماية البيانات الشخصية والأمن المعلوماتي، باعتبارهما من أهم متطلبات البيئة الرقمية الحديثة فاعتماد المؤسسات الحكومية على قواعد البيانات والمنصات الإلكترونية يفرض حماية المعلومات من الوصول غير المشروع أو الاستعمال غير المصرح به، مع ضمان حقوق الأفراد في الخصوصية كما تقتضي الإدارة الإلكترونية وضع ضوابط واضحة لتحديد المسؤوليات القانونية عند حدوث أخطاء أو اختراقات أو انتهاكات للبيانات، بما يعزز الثقة في الخدمات الرقمية ويضمن سلامة استخدامها.[592]

ولا يقتصر الإطار المنظم للإدارة الإلكترونية على الجانب التشريعي، وإنما يمتد إلى الجانب المؤسساتي من خلال إنشاء هيئات وأجهزة تتولى وضع السياسات الرقمية، وتنسيق جهود الجهات الحكومية، ومتابعة تنفيذ برامج التحول الرقمي وتساهم هذه المؤسسات في تحديد المعايير التقنية والتنظيمية، ودعم الجهات الحكومية في تطوير خدماتها الإلكترونية، وضمان التكامل بين الأنظمة والمنصات المختلفة كما تؤدي دورا مهما في متابعة التطورات التقنية وتقييم مستوى التحول الرقمي و اقتراح التدابير اللازمة لتحسين الأداء.[593]

وتتطلب فعالية الإطار المؤسساتي وجود مستوى مرتفع من التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات الحكومية، حتى لا تعمل الأنظمة الرقمية بصورة منفصلة أو تؤدي إلى تكرار الإجراءات والبيانات ولذلك، أصبح تبادل المعلومات وربط قواعد البيانات والمنصات الحكومية من العناصر الأساسية لنجاح الإدارة الإلكترونية، إلى جانب اعتماد معايير موحدة تضمن توافق الأنظمة وقابليتها للتكامل ويساهم هذا التوجه في تبسيط

---

[591]- محمود عبد الحليم، التحديات القانونية والأمنية لحماية البنية التحتية الرقمية من الهجمات السيبرانية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 2020، ص 148.

[592]- وداد بوطالعة ومنال وكورو، الهجمات السيبرانية على البنية التحتية الحرجة: دراسة في ضوء القانون الدولي العام، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، ع. 2، 2022، ص 64.

[593]- Yves Verhoeven, « Protection des infrastructures critiques : cinq ans après la loi », Annales des Mines – Enjeux numériques, N° 8, 2019, P 142.

الإجراءات وتقليل العبء الإداري وتحسين سرعة تقديم الخدمات، فضلا عن تعزيز قدرة المؤسسات على اتخاذ القرارات اعتمادا على معلومات دقيقة ومتكاملة.[594]

وفي ضوء ذلك، فإن نجاح الإدارة الإلكترونية يرتبط بمدى قدرة الإطار التشريعي والمؤسساتي على مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع، إذ إن القواعد القانونية والهياكل التنظيمية تحتاج إلى مراجعة وتحديث مستمرين لمواجهة المستجدات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وتحليل البيانات وغيرها من التقنيات الحديثة كما يتطلب الأمر تعزيز الكفاءات المتخصصة، وتطوير آليات الرقابة والتقييم، وترسيخ مبادئ الأمن السيبراني وحماية البيانات، بما يضمن بناء إدارة إلكترونية فعالة وقادرة على تقديم خدمات حكومية آمنة وموثوقة ومستدامة.

المحور الثاني: دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية

تؤدي الإدارة الإلكترونية دورا محوريا في تطوير كفاءة المؤسسات الحكومية، من خلال إعادة تنظيم العمليات الإدارية والانتقال من الإجراءات التقليدية إلى أنظمة رقمية أكثر سرعة ودقة ومرونة ويساهم هذا التحول في تقليص الوقت والجهد اللازمين لإنجاز المعاملات، والحد من الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية، فضلا عن تحسين استغلال الموارد المتاحة داخل المؤسسة كما يسمح بتوحيد الإجراءات وتسهيل متابعة مختلف مراحل العمل الإداري، بما يعزز القدرة على قياس الأداء وتحديد جوانب القصور والعمل على معالجتها بصورة أكثر فعالية، كما تساهم الإدارة الإلكترونية كذلك في تحسين جودة الخدمات الحكومية من خلال توفيرها عبر المنصات والقنوات الرقمية، بما يتيح للمستفيدين الوصول إليها بصورة أسرع وأكثر سهولة كما تساعد على تقليل الحاجة إلى التنقل والحضور الشخصي، وتوفير المعلومات والخدمات بصورة مستمرة، الأمر الذي يعزز مرونة المؤسسات الحكومية وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات المتعاملين ويؤدي الاعتماد على الأنظمة الرقمية إلى تحسين تجربة المستفيد، ورفع مستوى الرضا عن الخدمات، إلى جانب تعزيز الشفافية من خلال إمكانية تتبع الإجراءات والمعاملات والاطلاع على مراحل إنجازها.[595]

ومن جانب آخر، فتسهم الإدارة الإلكترونية في تعزيز الأداء والكفاءة المؤسسية من خلال تحسين تدفق المعلومات وتسهيل التواصل والتنسيق بين مختلف الإدارات والوحدات الحكومية كما توفر قواعد البيانات والأنظمة الرقمية معلومات دقيقة تساعد المسؤولين في اتخاذ القرارات المناسبة، وتسمح بمتابعة مؤشرات الأداء وتقييم النتائج بصورة مستمرة ويساهم ذلك في ترشيد استخدام الموارد البشرية والمادية، وتوجيهها نحو الأولويات، وتحسين الإنتاجية، فضلا عن دعم التخطيط واتخاذ القرار على أساس معلومات أكثر دقة وموضوعية.[596]

وتظل قدرة الإدارة الإلكترونية على تحقيق هذه النتائج مرتبطة بمدى استعداد المؤسسات الحكومية لمواجهة التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي، وفي مقدمتها الأمن السيبراني، وحماية البيانات، وتطوير البنية

---

[594]- محمد بن أحمد، الأمن السيبراني وحماية البنى التحتية الحيوية في ظل التحول الرقمي، مجلة الدراسات القانونية والأمنية، 2024، ص 98.

[595]- محمد عبد الله القحطاني، الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الوطنية : التحديات والآليات، مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2024، ص 48.

[596]- Hervé Debar, « La cybersécurité », Annales des Mines – Enjeux numériques, N° 27, 2024, P 148.

التحتية، وتأهيل الموارد البشرية، وضمان التكامل بين الأنظمة والمنصات المختلفة ومن ثم، فإن تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية يتطلب اعتماد رؤية متكاملة تجمع بين الاستثمار في التكنولوجيا وتطوير الكفاءات وتحديث الأطر التنظيمية، بما يسمح بالانتقال نحو مؤسسات أكثر ذكاء ومرونة وقدرة على تقديم خدمات حكومية ذات جودة عالية ومواكبة للتطورات الرقمية المتسارعة.

أولا: أثر الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية

ساهمت الإدارة الإلكترونية بصورة واضحة في تحسين جودة الخدمات الحكومية من خلال الانتقال من الإجراءات التقليدية إلى أنظمة رقمية تتيح إنجاز المعاملات بصورة أكثر سرعة وتنظيما فقد أصبح بإمكان المتعاملين الاستفادة من العديد من الخدمات الحكومية إلكترونيا دون الحاجة إلى الحضور المتكرر إلى المرافق الإدارية، وهو ما يساهم في تقليص الوقت والجهد وتسهيل الحصول على الخدمة كما تساعد الأنظمة الإلكترونية على توحيد الإجراءات وتقليل الأخطاء المرتبطة بالمعالجة اليدوية للمعاملات.[597]

وتؤدي الإدارة الإلكترونية كذلك إلى رفع مستوى سرعة الاستجابة لطلبات المتعاملين، من خلال أتمتة العديد من مراحل تقديم الخدمة وربطها بقواعد البيانات والأنظمة الحكومية ذات الصلة ويسمح هذا التكامل بتبادل المعلومات بصورة أكثر سرعة ودقة، ويحد من تكرار طلب الوثائق والبيانات، كما يساعد الموظفين على معالجة الطلبات بكفاءة أكبر ونتيجة لذلك، تتحسن قدرة المؤسسات الحكومية على تقديم خدمات متوافرة بصورة مستمرة وأكثر انسجاما مع احتياجات المستفيدين.[598]

كما تساهم الإدارة الإلكترونية في تعزيز دقة وجودة المعلومات المقدمة للمتعاملين، باعتبار أن الخدمات الرقمية تعتمد على قواعد بيانات وأنظمة معلوماتية تسمح بتحديث البيانات ومعالجتها بصورة منظمة ويساعد ذلك على الحد من الأخطاء الإدارية، وتحسين عملية متابعة الطلبات، وتمكين المتعامل من معرفة مراحل معالجة معاملته بصورة أكثر وضوحا كما توفر الأنظمة الرقمية إمكانية تسجيل العمليات وتتبعها، بما يعزز الرقابة على الأداء ويساهم في تحسين جودة الخدمة المقدمة، ومن جانب آخر، ترتبط جودة الخدمات الحكومية بدرجة سهولة الوصول إليها ومرونتها، وهو ما تعززه الإدارة الإلكترونية من خلال توفير الخدمات عبر المنصات والتطبيقات والقنوات الرقمية المختلفة وتتيح هذه القنوات للمتعامل الاستفادة من الخدمة في أوقات وأماكن مختلفة، كما تسمح للمؤسسات بجمع الملاحظات وقياس مستوى رضا المستفيدين والاستفادة منها في تطوير الخدمات وبذلك تنتقل العلاقة بين الإدارة والمتعامل من نموذج يعتمد على الإجراءات الحضورية إلى نموذج أكثر مرونة وتفاعلا واستجابة.[599]

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، ساهم التوسع في الخدمات الحكومية الرقمية والذكية في دعم توجه المؤسسات نحو تقديم خدمات أكثر تكاملا وسرعة ومرونة، بما ينسجم مع توجهات تطوير العمل الحكومي وتحسين تجربة المتعاملين كما أن استمرار تطوير البنية التحتية الرقمية وربط الأنظمة الحكومية وتوظيف

---

[597]- فارس محمد عبد المحسن الباتع،الحماية الدولية للبنية التحتية الرقمية الحيوية: الكابلات تحت سطح البحر والأقمار الصناعية ومراكز البيانات، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، ع. 51، 2026، ص 168.

[598]- عبد الله سعد الغامدي، الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي : حلول لإدارة أزمات البنية التحتية الرقمية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، مج. 45، ع. 2، 2025، ص 128.

[599]- Laura Létourneau, « Plaidoyer pour les grandes oubliées : les infrastructures publiques de partage de données », Annales des Mines – Enjeux numériques, N° 27, 2024, P 324.

التقنيات الحديثة يمكن أن يعزز مستويات جودة الخدمات بصورة أكبر ويظل تحقيق هذه الغاية مرتبطا بضرورة ضمان أمن المعلومات وحماية البيانات، وتطوير مهارات الموظفين، وتحسين قابلية استخدام المنصات الرقمية، بما يضمن أن يؤدي التحول الإلكتروني إلى تحسين فعلي ومستدام في جودة الخدمات الحكومية.

ثانيا: دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الأداء والكفاءة المؤسسية

تساهم الإدارة الإلكترونية بصورة مباشرة في رفع مستوى الأداء المؤسسي من خلال إعادة تنظيم العمليات الإدارية والانتقال من الإجراءات التقليدية إلى أنظمة رقمية أكثر سرعة ودقة ويسمح اعتماد الأنظمة الإلكترونية بتقليل الوقت اللازم لإنجاز المعاملات، والحد من الإجراءات المتكررة، وتحسين توزيع المهام والمسؤوليات داخل المؤسسة، بما يرفع من إنتاجية الموظفين ويجعل العمليات الإدارية أكثر انسيابية وفعالية.[600]

كما تؤدي الإدارة الإلكترونية دورا مهما في ترشيد استخدام الموارد المؤسسية، سواء كانت بشرية أو مالية أو تقنية، من خلال أتمتة العديد من العمليات الروتينية وتقليل الاعتماد على الوثائق والمعاملات الورقية ويساعد ذلك المؤسسات الحكومية على خفض التكاليف التشغيلية والحد من الهدر، مع توجيه الموارد المتاحة نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على الكفاءة العامة للمؤسسة، وتعزز الإدارة الإلكترونية كذلك جودة عملية اتخاذ القرار، من خلال توفير البيانات والمعلومات بصورة سريعة ومنظمة، و إتاحة إمكانية الوصول إليها وتحليلها في الوقت المناسب فتوفر قواعد البيانات والأنظمة المعلوماتية المتكاملة يساعد المسؤولين على متابعة مؤشرات الأداء، وتحديد مواطن الضعف، واستشراف الاحتياجات المستقبلية، بما يسمح باتخاذ قرارات أكثر دقة وارتباطا بالو اقع الفعلي للمؤسسة.[601]

ومن جهة أخرى، تساهم الإدارة الإلكترونية في تعزيز التنسيق والتواصل المؤسسي من خلال ربط مختلف الإدارات والوحدات عبر أنظمة رقمية متكاملة، مما يسهل تبادل المعلومات ويحد من الازدواجية والتأخير في معالجة الملفات كما تساعد هذه الأنظمة على توحيد الإجراءات وتحديد المسؤوليات ومتابعة مراحل إنجاز المعاملات، وهو ما يعزز الرقابة الداخلية ويرفع مستوى الانضباط والشفافية داخل المؤسسات الحكومية، وتبرز أهمية الإدارة الإلكترونية أيضا في دعم المرونة والابتكار المؤسسي، إذ تتيح للمؤسسات الحكومية الاستجابة بصورة أسرع للتغيرات والمتطلبات الجديدة، وتطوير أساليب العمل والخدمات باستمرار كما تساعد على بناء بيئة عمل قائمة على المعرفة والبيانات والتقنيات الحديثة، بما يعزز قدرة الموظفين على أداء مهامهم بكفاءة، ويدعم انتقال المؤسسات الحكومية نحو نماذج أكثر ذكاء ومرونة وقدرة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.[602]

ثالثا: تحديات الإدارة الإلكترونية و آفاق تطوير المؤسسات الحكومية

تواجه المؤسسات الحكومية عند تطبيق الإدارة الإلكترونية مجموعة من التحديات التي قد تؤثر في قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة من التحول الرقمي ويأتي في مقدمة هذه التحديات ضعف بعض البنى

---

[600]- سامي عبد اللطيف، الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الحيوية في البيئة الرقمية، المجلة العربية للعلوم الأمنية، 2020، ص 196.

[601]- Emmanuel Puig, « La softwarization des réseaux et son impact technico-économique », Annales des Mines – Enjeux numériques, N° 27, 2024, Page 208.

[602]- محمد بن أحمد،الأمن السيبراني وحماية البنى التحتية الحيوية في ظل التحول الرقمي، مجلة الدراسات القانونية والأمنية، 2024، ص 107.

التحتية التقنية، وارتفاع تكاليف تطوير الأنظمة وصيانتها، وصعوبة تحقيق التكامل بين مختلف المنصات والأنظمة الحكومية كما أن تفاوت مستوى الجاهزية الرقمية بين المؤسسات قد يؤدي إلى اختلاف في جودة الخدمات الإلكترونية ومستوى الاستفادة من التقنيات الحديثة، وفي ذات السياق، فيشكل الأمن السيبراني وحماية البيانات أحد أبرز التحديات المرتبطة بالإدارة الإلكترونية، خاصة مع تزايد حجم البيانات التي يتم تداولها وتخزينها عبر الأنظمة الرقمية فاعتماد المؤسسات الحكومية على المنصات الإلكترونية يجعلها بحاجة مستمرة إلى حماية المعلومات من الاختراق أو التسريب أو الاستخدام غير المصرح به ولذلك، يتطلب تطوير الإدارة الإلكترونية تعزيز أنظمة الحماية، وتحديث آليات اكتشاف المخاطر، ووضع سياسات واضحة لإدارة البيانات والخصوصية، إلى جانب رفع مستوى الوعي الأمني لدى الموظفين والمتعاملين.[603]

كما تمثل الموارد البشرية عاملا حاسما في نجاح الإدارة الإلكترونية، إذ إن التحول الرقمي لا يمكن أن يحقق أهدافه بالاعتماد على التكنولوجيا وحدها فالمؤسسات الحكومية تحتاج إلى موظفين يمتلكون المهارات الرقمية اللازمة للتعامل مع الأنظمة الحديثة، وإدارة البيانات، واستخدام المنصات الإلكترونية بكفاءة ومن هنا تبرز ضرورة تنظيم برامج تدريبية مستمرة، وتطوير المهارات التقنية والإدارية، وتشجيع الموظفين على التكيف مع أساليب العمل الجديدة، بما يقلل من مقاومة التغيير ويعزز الاستفادة من الإمكانات التي توفرها الإدارة الإلكترونية.[604]

وتتطلب آفاق تطوير المؤسسات الحكومية كذلك الانتقال من مجرد رقمنة الإجراءات التقليدية إلى إعادة تصميم العمليات الحكومية بصورة رقمية متكاملة، بحيث تصبح الخدمات أكثر ترابطا وسهولة واستجابة لاحتياجات المتعاملين ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز التكامل بين قواعد البيانات والأنظمة الحكومية، وتوسيع استخدام الخدمات الذكية، والاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والحوسبة السحابية في تطوير الخدمات ودعم اتخاذ القرار كما ينبغي اعتماد مؤشرات واضحة لقياس جودة الخدمات الرقمية ومدى تأثيرها في كفاءة الأداء المؤسسي.[605]

وفي هذا الإطار، يتوقف مستقبل الإدارة الإلكترونية على قدرة المؤسسات الحكومية على بناء منظومة رقمية متكاملة ومستدامة تجمع بين التطور التقني والإطار التشريعي الفعال والموارد البشرية المؤهلة كما يتطلب ذلك تحديث التشريعات المنظمة للمعاملات والبيانات الرقمية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية، وتطوير قنوات التواصل مع المتعاملين، والاستفادة المستمرة من الابتكار والتقنيات الناشئة ومن شأن هذه المقاربة أن تمكن المؤسسات الحكومية من تجاوز التحديات الحالية والانتقال نحو نماذج إدارية أكثر مرونة وكفاءة وقدرة على مواكبة التحولات الرقمية المستقبلية.[606]

---

[603]- Francis Jutand et Daniel Kofman, « Le rôle de l'IA dans l'évolution des infrastructures numériques du futur », Annales des Mines – Enjeux numériques, N° 27, 2024, P 34.

[604]- محمود عبد الحليم، التحديات القانونية والأمنية لحماية البنية التحتية الرقمية من الهجمات السيبرانية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 2020، ص 168.

[605]- عبد الكريم محمد، الحماية القانونية للبنية التحتية المعلوماتية في مواجهة الهجمات السيبرانية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2021، ص 35.

[606]- محمد الحرماوي، الهجمات السيبرانية على البنية التحتية للدول، مجلة برك الدولية للدراسات القانونية والاقتصادية، مج. 3، ع. 3، 2026، ص 64.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الأمن السيبراني أضحى يعتبر ركيزة أساسية لحماية البنية التحتية الرقمية وضمان استمرارية الأنظمة والخدمات في ظل التوسع المتسارع في التحول الرقمي، ومنه تبرز أهميته في حماية سرية المعلومات وسلامتها وتوافرها، والحد من مخاطر الهجمات والاختراقات التي قد تستهدف الأنظمة والبنى التحتية الحيوية، كما أظهرت الدراسة أن مواجهة التهديدات السيبرانية المتطورة تتطلب تبني نهج استباقي يقوم على الوقاية والرصد والاستجابة والتعافي، إلى جانب تطوير التشريعات والسياسات الأمنية وتحديث منظومات الحماية بصورة مستمرة، ليظل الاستثمار في الكفاءات البشرية والتقنيات الحديثة، وتعزيز الوعي الأمني والتعاون المؤسسي، من المتطلبات الأساسية لبناء بيئة رقمية أكثر أمانا ومرونة، وعليه، فإن تعزيز الأمن السيبراني لا يمثل مجرد خيار تقني، بل يعد ضرورة استراتيجية لضمان استدامة البنية التحتية الرقمية وقدرتها على مواجهة المخاطر المتجددة ودعم مسار التحول الرقمي بكفاءة وأمان.

قائمة المراجع المعتمدة:

أولا: المراجع باللغة العربية

- أحمد حسين، دور التشريعات الوطنية في تعزيز الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الرقمية، مجلة العلوم القانونية، 2021.
- أحمد محمد علي، حماية البنية التحتية الرقمية من مخاطر الجرائم السيبرانية، مجلة الدراسات القانونية والقضائية، 2023.
- أسامة الجميعة وآخرون، تحليل مخاطر وتهديدات الأمن السيبراني في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات استناداً إلى إطار عمل الأمن السيبراني، مجلة الأمن السيبراني وتدقيق المخاطر، ع. 2، 2025.
- ح. تبلي، الهجمات السيبرانية ومعضلة التأمين الإلكتروني: قراءة قانونية في حادث اختراق بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المجلة الإلكترونية للدراسات القانونية والتنمية، مج. 6، ع. 6، 2025.
- حمزة لحسيني، الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الرقمية: المغرب نموذجاً، دراسة أكاديمية، جامعة ابن طفيل، 2025.
- خالد عبد العزيز، الأمن السيبراني ومواجهة التهديدات التي تستهدف البنية التحتية الحيوية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 2022.
- سامي عبد اللطيف، الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الحيوية في البيئة الرقمية، المجلة العربية للعلوم الأمنية، 2020.
- سجاد صبار رزاق الحمدان وإلهام حيدري، الإطار القانوني لحماية الأمن السيبراني في العراق: دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الوطنية والمعايير الدولية، مجلة دراسات البصرة، 2025.
- عبد الرحمن محمود، الأمن السيبراني كآلية لحماية البنية التحتية المعلوماتية للدولة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2023.
- عبد الرزاق فرج بن حليم، تقييم مستوى جاهزية البنية التحتية الرقمية في مواجهة الهجمات السيبرانية المتقدمة، المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية، مج. 1، ع. 2، 2025.

- عبد الكريم محمد، الحماية القانونية للبنية التحتية المعلوماتية في مواجهة الهجمات السيبرانية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2021.
- عبد الله سعد الغامدي، الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي: حلول لإدارة أزمات البنية التحتية الرقمية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، مج. 45، ع. 2، 2025.
- فارس محمد عبد المحسن الباتع، الحماية الدولية للبنية التحتية الرقمية الحيوية: الكابلات تحت سطح البحر والأقمار الصناعية ومراكز البيانات، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، ع. 51، 2026.
- محمد الحرماوي، الهجمات السيبرانية على البنية التحتية للدول، مجلة برك الدولية للدراسات القانونية والاقتصادية، مج. 3، ع. 3، 2026.
- محمد بن أحمد، الأمن السيبراني وحماية البنى التحتية الحيوية في ظل التحول الرقمي، مجلة الدراسات القانونية والأمنية، 2024.
- محمد عبد الله القحطاني، الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الوطنية: التحديات والآليات، مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 202 .
- محمود عبد الحليم،التحديات القانونية والأمنية لحماية البنية التحتية الرقمية من الهجمات السيبرانية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 2020.
- وداد بوطالعة ومنال وكورو، الهجمات السيبرانية على البنية التحتية الحرجة: دراسة في ضوء القانون الدولي العام، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، مج. 7، ع. 2، 2022.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Claire Waast-Richard, Claudine Rabillard et Yves Barlier, « Les enjeux du numérique dans la distribution d'électricité », Annales des Mines – Enjeux numériques, N° 27, 2024.
- Dimitri Kténas et Denis Dutoit, « Les composants pour les infrastructures numériques », Annales des Mines – Enjeux numériques, N° 27, 2024.
- Emmanuel Puig, « La softwarization des réseaux et son impact technico-économique », Annales des Mines – Enjeux numériques, N° 27, 2024.
- Francis Jutand et Daniel Kofman, « Le rôle de l'IA dans l'évolution des infrastructures numériques du futur », Annales des Mines – Enjeux numériques, N° 27, 2024.
- Hervé Debar, « La cybersécurité », Annales des Mines – Enjeux numériques, N° 27, 2024.
- Laura Létourneau, « Plaidoyer pour les grandes oubliées : les infrastructures publiques de partage de données », Annales des Mines – Enjeux numériques, N° 27, 2024.
- Yves Verhoeven, « Protection des infrastructures critiques : cinq ans après la loi », Annales des Mines – Enjeux numériques, N° 8, 2019.

مهدي ناصر سالم أحمد الحميري
باحث بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي

دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الاستدامة المؤسسية في القطاع الحكومي بدولة الامارات العربية المتحدة

The Role of Strategic Planning in Achieving Institutional Sustainability in the Government Sector of the United Arab Emirates

ملخص تنفيذي:

تتناول هذه الدراسة دور التخطيط الاستراتيجي في تعزيز الاستدامة المؤسسية في القطاع الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال تحليل مرتكزاته المفاهيمية وأطره المؤسسية والتشريعية، وبيان متطلباته ودوره في تحسين الأداء والكفاءة، وترشيد الموارد، والارتقاء بجودة الخدمات الحكومية، كما تتناول إسهامه في دعم الابتكار والمرونة المؤسسية، وتعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على التكيف مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية المتسارعة، إلى جانب تحديد أبرز التحديات التي قد تحد من فاعليته، لتخلص الدراسة إلى أن التخطيط الاستراتيجي يمثل أداة محورية لترسيخ الاستدامة المؤسسية، وضمان استمرارية الأداء الحكومي، وتعزيز قدرة المؤسسات على تحقيق أهداف التنمية بكفاءة وفاعلية. الكلمات المفاتيح: التخطيط الاستراتيجي – الاستدامة المؤسسية – القطاع الحكومي.

Executive Summary:

This study examines the role of strategic planning in enhancing institutional sustainability in the government sector of the United Arab Emirates. It analyzes its conceptual foundations and institutional and legislative frameworks, while highlighting its requirements and contribution to improving performance and efficiency, optimizing resource utilization, and enhancing the quality of government services. The study also examines its role in supporting innovation and institutional resilience and in strengthening the capacity of government institutions to adapt to rapidly evolving economic, technological, and social transformations. In addition, it identifies the key challenges that may limit its effectiveness. The study concludes that strategic planning represents a pivotal instrument for consolidating institutional sustainability, ensuring the continuity of government performance, and enhancing the capacity of institutions to achieve development objectives efficiently and effectively. Keywords: Strategic Planning – Institutional Sustainability – Government Sector.

المقدمة:

أضحى التخطيط الاستراتيجي من الدعامات الأساسية التي تستند إليها الحكومات الحديثة في بناء مؤسسات قادرة على تحقيق أهدافها التنموية والاستجابة للتحولات المتسارعة التي تفرضها البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية ولم يعد التخطيط الحكومي مقتصرا على وضع أهداف مرحلية أو تحديد برامج عمل محددة، وإنما أصبح إطارا متكاملا لتوجيه الموارد والطاقات، وتحقيق التكامل بين السياسات والبرامج الحكومية، وتعزيز القدرة على استشراف المستقبل وفي هذا السياق، برزت الاستدامة المؤسسية باعتبارها توجها استراتيجيا يهدف إلى ضمان استمرارية المؤسسات الحكومية ورفع قدرتها على المحافظة على كفاءتها وفعاليتها، مع تحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما ينسجم مع التحولات التي تعرفها الإدارة الحكومية المعاصرة.[607]

وتولي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية متزايدة للتخطيط الاستراتيجي باعتباره أداة رئيسية لترسيخ الكفاءة الحكومية وتحقيق التنمية المستدامة، حيث ارتبط التطور المؤسسي للدولة بتبني رؤى واستراتيجيات طويلة المدى تستهدف تطوير الأداء الحكومي وتعزيز الابتكار والاستعداد للمستقبل وقد أسهم هذا التوجه في الانتقال من أنماط الإدارة التقليدية القائمة على الاستجابة للمتطلبات الآنية إلى نموذج حكومي أكثر استباقية ومرونة، يقوم على تحديد الأولويات، وقياس النتائج، وتوظيف التقنيات الحديثة، وتعزيز التكامل بين مختلف الجهات الحكومية كما أتاح التخطيط الاستراتيجي بناء منظومة مؤسسية قادرة على استثمار الموارد بكفاءة، وتطوير الخدمات العامة، والاستجابة للتغيرات المتسارعة، بما يدعم استمرارية الأداء الحكومي ويعزز مقومات الاستدامة المؤسسية.[608]

وتتجلى أهمية الموضوع في إبراز الدور المحوري الذي يؤديه التخطيط الاستراتيجي في دعم الاستدامة المؤسسية للقطاع الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال تحسين الأداء والكفاءة، وترشيد الموارد، وتعزيز الابتكار والمرونة والقدرة على مواجهة التحولات المستقبلية، بما يسهم في ضمان استمرارية المؤسسات الحكومية ورفع جودة خدماتها، ودعم توجهات دولة الامارات العربية المتحدة نحو بناء نموذج حكومي متطور ومستدام قادر على تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

ومنه تبرز الإشكالية المحورية التالية:

- إلى أي حد يسهم التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الاستدامة المؤسسية في القطاع الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتعزيز كفاءة الأداء والابتكار والمرونة الحكومية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي متطلبات التخطيط الاستراتيجي ودوره في دعم الاستدامة المؤسسية في القطاع الحكومي الإماراتي؟
- كيف يسهم التخطيط الاستراتيجي في تعزيز كفاءة الأداء والابتكار والمرونة الحكومية؟

---

[607]- Driss Ennesraoui et Ahmed El Haiba Rdait, « L'administration publique marocaine et le pari de la performance », Revue Internationale des Sciences de Gestion, Vol. 4, n° 2, 2021, Page 284.

[608]- جون راندال بالارد، التخطيط الاستراتيجي للمستقبل، مجلة درع الوطن: مجلة عسكرية واستراتيجية، 2016، الصفحة 196.

ومنه سنعتمد التصميم التالي: المحور الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسساتي للتخطيط الاستراتيجي والاستدامة المؤسسية. المحور الثاني: دور التخطيط الاستراتيجي في تعزيز الاستدامة المؤسسية في القطاع الحكومي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسساتي للتخطيط الاستراتيجي والاستدامة المؤسسية

يشكل التخطيط الاستراتيجي أحد المداخل الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الحكومية الحديثة في تحديد توجهاتها المستقبلية وترجمة رؤيتها العامة إلى أهداف وبرامج قابلة للتنفيذ والقياس فهو لا يقتصر على وضع خطط زمنية أو تحديد أولويات العمل، و إنما يمثل منظومة متكاملة تقوم على تحليل البيئة الداخلية والخارجية، وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، ثم توجيه الموارد البشرية والمالية والتقنية نحو تحقيق الأهداف ذات الأولوية وفي المقابل، تعبر الاستدامة المؤسسية عن قدرة المؤسسة على المحافظة على استمرارية أدائها وفعاليتها على المدى الطويل، مع ضمان الاستخدام الرشيد للموارد والقدرة على التكيف مع المتغيرات ومن ثم، تبرز العلاقة التكاملية بين المفهومين، إذ يوفر التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة الحكومية إطارا واضحا لاستشراف المستقبل وإدارة المخاطر وتحقيق الاستمرارية، بينما تمنح الاستدامة المؤسسية التخطيط بعدا طويل الأمد يتجاوز النتائج الآنية نحو بناء قدرات مؤسسية قابلة للاستمرار والتطور.[609]

وتتطلب فعالية التخطيط الاستراتيجي الحكومي توافر مجموعة من المقومات التي تضمن انتقاله من مستوى التصور النظري إلى مستوى الممارسة المؤسسية الفعلية ويأتي في مقدمة هذه المقومات وضوح الرؤية والأهداف الاستراتيجية، ووجود قيادة حكومية قادرة على توجيه عملية التخطيط ومتابعة تنفيذها، إلى جانب توافر البيانات والمعلومات الدقيقة التي تمكن من اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة كما يرتبط نجاح التخطيط بمدى قدرة المؤسسات على تحديد مؤشرات أداء قابلة للقياس، وربط الموارد والبرامج بالنتائج المستهدفة، وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية وتكتسب الموارد البشرية بدورها أهمية محورية، باعتبارها العنصر القادر على تحويل الخطط والاستراتيجيات إلى نتائج عملية، وهو ما يستدعي الاستثمار في الكفاءات وتطوير المهارات وتعزيز ثقافة التخطيط والابتكار ويضاف إلى ذلك ضرورة اعتماد آليات مستمرة للمراجعة والتقييم تسمح بتعديل الخطط وفقا للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، بما يعزز مرونة المؤسسات وقدرتها على الاستجابة للمتطلبات المستقبلية.[610]

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة أصبح يرتبط التخطيط الاستراتيجي الحكومي بمنظومة متكاملة من الرؤى والاستراتيجيات والسياسات العامة التي تستهدف تطوير الأداء الحكومي وتعزيز القدرة على استشراف المستقبل وقد ساهم هذا التوجه في ترسيخ نموذج إداري يقوم على وضوح الأولويات، وربط الأهداف بالنتائج، وقياس الأداء، وتعزيز التكامل بين المؤسسات الحكومية كما يمثل الإطار التشريعي والمؤسساتي عاملا أساسيا في دعم هذا المسار، من خلال تنظيم الاختصاصات والمسؤوليات، وتحديد آليات تنفيذ السياسات العامة،

---

[609]- أحمد حمدان أحمد الزيودي، مقومات التخطيط الاستراتيجي في القطاع العام، مجلة القانون المغربي، العدد 43، 2020، الصفحة 14.

[610]- Joel Alves de Lima Júnior, Kiev Gama et Jorge da Silva Correia Neto, « The use of the open innovation paradigm in the public sector: a systematic review of published studies », 2024, Page 326.

وتعزيز مبادئ الحوكمة والمساءلة والشفافية وتزداد أهمية هذا الإطار في ظل التحول المتسارع نحو الإدارة الرقمية وتوظيف التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات الحكومية وإدارة الموارد، الأمر الذي يفرض على المؤسسات إعادة النظر بصورة مستمرة في خططها وآليات عملها وبذلك، أصبح التخطيط الاستراتيجي جزءا من منظومة أوسع تهدف إلى بناء مؤسسات حكومية أكثر كفاءة واستباقية وقدرة على تحقيق الأهداف الوطنية بعيدة المدى.[611]

وتتأسس الاستدامة المؤسسية في القطاع الحكومي الإماراتي على قدرة المؤسسات على تحقيق التوازن بين الكفاءة الحالية والاستعداد للمستقبل، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات وتحقيق النتائج رغم التحولات والمتغيرات المتسارعة ويقتضي ذلك الانتقال من التخطيط القائم على الاستجابة للمشكلات الآنية إلى التخطيط الاستباقي الذي يستشرف المخاطر والفرص ويعمل على بناء سيناريوهات مستقبلية قابلة للتكيف كما تستند الاستدامة إلى تعزيز الابتكار، وتطوير القدرات المؤسسية، وترسيخ الحوكمة، وتحسين إدارة الموارد، وتوظيف التكنولوجيا في دعم القرارات والخدمات ومن هذا المنظور، فإن التخطيط الاستراتيجي لا يمثل مجرد أداة إدارية لتحسين الأداء، بل يشكل آلية أساسية لضمان قدرة المؤسسات الحكومية على الاستمرار والتطور وتحقيق القيمة العامة على المدى الطويل وتبرز هنا أهمية تكامل التخطيط مع التقييم المستمر للأداء، وإدارة المخاطر، واستشراف المستقبل، بما يسمح ببناء مؤسسات حكومية مرنة وقادرة على مواجهة التحديات وتحويلها إلى فرص تدعم مسار الاستدامة المؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.[612]

أولا: مفهوم التخطيط الاستراتيجي والاستدامة المؤسسية في القطاع الحكومي

يعد التخطيط الاستراتيجي من المفاهيم الإدارية الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في القطاع الحكومي، باعتباره عملية منهجية تستهدف تحديد التوجهات المستقبلية للمؤسسة، وصياغة رؤيتها ورسالتها وأهدافها، ثم وضع البرامج والآليات الكفيلة بتحقيقها ضمن آجال زمنية محددة ويقوم التخطيط الاستراتيجي على قراءة دقيقة للبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، واستشراف المتغيرات والفرص والمخاطر المحتملة، بما يسمح باتخاذ قرارات أكثر عقلانية وارتباطا بالأهداف طويلة المدى وفي المجال الحكومي، تتجاوز وظيفة التخطيط مجرد تنظيم الموارد والأنشطة، لتشمل توحيد الجهود بين مختلف الوحدات الإدارية، وربط السياسات العامة بالنتائج المتوقعة، وتوجيه الإمكانات المتاحة نحو تحقيق القيمة العامة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمع.[613]

ويتميز التخطيط الاستراتيجي الحكومي بخصوصية ترتبط بطبيعة المؤسسات الحكومية وأهدافها التي لا تنحصر في تحقيق عوائد مالية، وإنما تمتد إلى تحقيق المصلحة العامة وضمان استمرارية الخدمات والاستجابة للاحتياجات المتغيرة للمجتمع ومن هذا المنطلق، يتطلب التخطيط الحكومي تحديد أولويات واضحة، وتوفير بيانات دقيقة، واعتماد مؤشرات لقياس الأداء والنتائج، إلى جانب إشراك الكفاءات البشرية وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية كما يفرض التطور التكنولوجي والتحولات الاقتصادية

---

[611]- أحمد حمدان أحمد الزيودي، مفهوم ووظائف التخطيط الاستراتيجي في القطاع العام، مجلة القانون المغربي، العدد 43، 2020، الصفحة 132.

[612]- أحمد شكري العمري، فن التخطيط الاستراتيجي، مجلة منار الإسلام، السنة 39، العدد 464، 2013، الصفحة 36.

[613]- France Stratégie, « Soutenabilités ! Orchestrer et planifier l'action publique », France Stratégie, 2022, Page 361.

والاجتماعية المتسارعة اعتماد نمط أكثر مرونة واستباقية في التخطيط، بحيث تكون المؤسسات قادرة على مراجعة أهدافها وبرامجها وفقا للمستجدات وبذلك يصبح التخطيط الاستراتيجي وسيلة لتعزيز القدرة المؤسسية على التكيف، وليس مجرد وثيقة إدارية تحدد ما ينبغي إنجازه خلال فترة زمنية معينة.[614]

أما الاستدامة المؤسسية، فتشير إلى قدرة المؤسسة على المحافظة على استمرارية أدائها وفعاليتها وتحقيق أهدافها على المدى الطويل، مع ضمان الاستخدام المتوازن والرشيد للموارد المتاحة والمحافظة على قدرتها على التكيف مع التحولات المستقبلية وفي القطاع الحكومي، تكتسب الاستدامة المؤسسية بعدا خاصا لارتباطها باستمرارية تقديم الخدمات العامة وتحقيق احتياجات المجتمع، حتى في ظل الأزمات والتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية وتشمل الاستدامة جوانب متعددة، من بينها الاستدامة الإدارية والمالية والبشرية والتكنولوجية، فضلا عن ترسيخ الحوكمة والابتكار وإدارة المخاطر والمعرفة المؤسسية ومن ثم، فإن المؤسسة الحكومية المستدامة هي التي تستطيع الحفاظ على قدراتها الأساسية، وتطوير أدائها بصورة مستمرة، وتوظيف مواردها بكفاءة، والاستعداد للتغيرات المستقبلية دون التأثير في جودة الخدمات أو قدرتها على تحقيق أهدافها العامة.[615]

وتتضح العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والاستدامة المؤسسية من خلال كون التخطيط يمثل إحدى الأدوات الأساسية التي تمكن المؤسسات الحكومية من بناء مقومات الاستمرارية والتكيف والتطور فالتخطيط طويل المدى يساعد على استباق التحديات، وتحديد الاحتياجات المستقبلية، وإدارة المخاطر، وتطوير الموارد البشرية والتقنية، بما يحول دون اقتصار العمل الحكومي على معالجة المشكلات الآنية كما أن ربط الخطط الاستراتيجية بمؤشرات الأداء وآليات التقييم يتيح للمؤسسة مراجعة نتائجها وتصحيح مسارها بصورة مستمرة، وهو ما يعزز قدرتها على تحقيق أهدافها والمحافظة على كفاءتها وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، يكتسب هذا التكامل أهمية خاصة في ظل التوجه نحو بناء مؤسسات حكومية مرنة ومبتكرة واستباقية، قادرة على مواكبة التحولات واستشراف المستقبل، بما يجعل التخطيط الاستراتيجي مدخلا أساسيا لترسيخ الاستدامة المؤسسية وضمان استمرارية الأداء الحكومي وجودته.[616]

ثانيا: متطلبات ومقومات التخطيط الاستراتيجي الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة

يتطلب نجاح التخطيط الاستراتيجي في القطاع الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة توافر رؤية واضحة ومتكاملة تستند إلى تحديد دقيق للأولويات والأهداف الوطنية، وربطها بمختلف البرامج والسياسات الحكومية فوضوح الرؤية الاستراتيجية يمثل نقطة الانطلاق التي تمكن المؤسسات من توجيه جهودها نحو نتائج محددة وقابلة للقياس، كما يساعد على تحقيق الانسجام بين الخطط الحكومية المختلفة والحد من الازدواجية والتداخل في الاختصاصات ويقتضي ذلك وجود قيادة مؤسسية واعية بأهمية التخطيط

---

[614]- حسن أتكتاو، التخطيط الاستراتيجي موجه أساسي للحكامة الترابية بالمغرب، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، العدد 35، 2024، ص 68.

[615]- حمدان راشد المنهالي، القيادة الاستراتيجية وأثرها في تعزيز الابتكار والاستدامة في المؤسسات الحكومية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإدارية، العدد 11، 2024، ص 98.

[616]- Khalid El Yadini et Aicha El Azzaoui, « La planification stratégique et le développement territorial : cas des communes marocaines », African Scientific Journal, Vol. 3, n° 34, 2026, P 324.

الاستراتيجي، قادرة على تحويل التوجهات العامة إلى أهداف وبرامج تنفيذية، مع توفير بيئة إدارية تشجع على المشاركة وتحمل المسؤولية والالتزام بتحقيق النتائج كما يستلزم التخطيط الفعال وجود منظومة واضحة لتحديد الأولويات وتخصيص الموارد وفقا للأهداف الاستراتيجية، بما يضمن توجيه الإمكانات المتاحة نحو المجالات الأكثر ارتباطا بالتنمية وتحسين الخدمات الحكومية.[617]

ويشكل توافر البيانات والمعلومات الدقيقة أحد المقومات الجوهرية للتخطيط الاستراتيجي الحكومي، إذ تعتمد جودة القرارات الاستراتيجية بدرجة كبيرة على مدى توفر معلومات موثوقة وحديثة تمكن صناع القرار من فهم الواقع واستشراف الاتجاهات المستقبلية وفي هذا السياق، تزداد أهمية توظيف التقنيات الرقمية ونظم المعلومات في جمع البيانات وتحليلها واستخدامها في تقييم الأداء وتحديد مواطن القوة والقصور كما يتطلب التخطيط الاستراتيجي الحكومي تطوير مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس، تسمح بمتابعة مستوى تنفيذ الخطط ومدى تحقيق الأهداف المحددة، مع اعتماد آليات منتظمة للتقييم والمراجعة ويساعد هذا النهج على اكتشاف الانحرافات في مراحل مبكرة، واتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة، وضمان استمرار ارتباط الخطط بالنتائج الفعلية، بدلا من بقائها مجرد وثائق مؤسسية منفصلة عن واقع العمل الحكومي.[618]

وتحتل الموارد البشرية موقعا محوريا ضمن متطلبات التخطيط الاستراتيجي، باعتبارها العنصر الذي يتولى تنفيذ الخطط وتحويل الأهداف إلى نتائج ملموسة ولذلك فإن نجاح المؤسسات الحكومية في دولة الإمارات يرتبط بقدرتها على استقطاب الكفاءات وتأهيلها وتطوير مهاراتها بما يتلاءم مع متطلبات الإدارة الحديثة والتحولات الرقمية المتسارعة كما تبرز أهمية ترسيخ ثقافة مؤسسية تقوم على الابتكار والمبادرة والعمل الجماعي والتعلم المستمر، مع تعزيز مشاركة الموظفين في مراحل إعداد وتنفيذ الخطط الاستراتيجية ويضاف إلى ذلك ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية، لأن فعالية الخطط لا تتوقف على أداء مؤسسة واحدة، وإنما ترتبط بدرجة التعاون وتبادل المعلومات وتكامل الأدوار بين المؤسسات المختلفة ويسهم هذا التكامل في تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتوحيد الجهود، وتحقيق نتائج أكثر انسجاما مع الأولويات الوطنية.[619]

ويرتبط التخطيط الاستراتيجي الحكومي كذلك بمدى القدرة على استشراف المستقبل وإدارة المخاطر والتعامل المرن مع المتغيرات غير المتوقعة فالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية تفرض على المؤسسات الحكومية مراجعة خططها بصورة دورية وتطوير سيناريوهات بديلة تمكنها من الاستجابة السريعة للظروف المستجدة ومن هنا تبرز أهمية اعتماد التخطيط المرن الذي يجمع بين وضوح الأهداف وقابلية آليات التنفيذ للتعديل وفقا للمتغيرات، إلى جانب إدماج إدارة المخاطر واستشراف المستقبل ضمن عملية التخطيط كما ينبغي أن يقترن ذلك بنظام فعال للمتابعة والتقييم يضمن قياس النتائج وتحديث الخطط بصورة مستمرة

---

[617]- خالد أحمد المنصوري، «التخطيط الاستراتيجي وأثره في تعزيز الكفاءة المؤسسية في القطاع الحكومي الإماراتي»، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، العدد 9، 2022، ص 34.

[618]- نورة سعيد العامري، «استدامة الأداء الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة في ضوء التخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل»، مجلة الدراسات المستقبلية والإدارية، العدد 8، 2025، ص 67.

[619]- خالد بن حمد بن حمود الرواحي ومصطفى الجاي، «الإدارة المرنة في بيئة العمل الحكومي: ركيزة للتطوير المستدام والحوكمة الذكية: دراسة استقرائية تحليلية»، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، العدد 77، 2025، ص 72.

وبذلك تتكامل الرؤية الاستراتيجية والقيادة المؤسسية والبيانات والموارد البشرية والابتكار والحوكمة واستشراف المستقبل لتشكيل منظومة متكاملة تجعل التخطيط الاستراتيجي أداة فعالة لتعزيز كفاءة القطاع الحكومي الإماراتي، ودعم قدرته على تحقيق الاستدامة المؤسسية والاستجابة لمتطلبات المستقبل.[620]

ثالثا: الإطار التشريعي والمؤسساتي الداعم للتخطيط والاستدامة الحكومية

يشكل الإطار التشريعي والمؤسساتي أحد المرتكزات الأساسية لضمان فعالية التخطيط الاستراتيجي وتحقيق الاستدامة في القطاع الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يوفر القواعد المنظمة للعمل الحكومي ويحدد الاختصاصات والمسؤوليات وآليات التنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات ويسهم وجود منظومة قانونية ومؤسساتية واضحة في تحويل التوجهات الاستراتيجية للدولة إلى سياسات وبرامج قابلة للتنفيذ، مع ضمان ارتباطها بالأهداف الوطنية بعيدة المدى كما تدعم الأطر التنظيمية مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة، وتوفر بيئة مؤسسية تساعد على متابعة تنفيذ الخطط وقياس نتائجها وتقييم مدى تحقيقها للأهداف المحددة ويكتسب هذا الجانب أهمية خاصة بالنظر إلى أن استدامة الأداء الحكومي تتطلب وجود قواعد مؤسسية مستقرة وقادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية.[621]

وتتجسد الدعامة المؤسساتية للتخطيط الحكومي في دولة الإمارات من خلال تعدد الجهات والهيئات المعنية بصياغة السياسات العامة والتخطيط ومتابعة الأداء الحكومي واستشراف المستقبل، بما يعزز التكامل بين المستويات المختلفة للعمل الحكومي ويساعد هذا التنظيم على توزيع المسؤوليات وتحديد الأدوار، وربط الخطط الاستراتيجية للجهات الحكومية بالتوجهات الوطنية العامة، بما يحد من التجزئة ويعززوحدة الرؤية الحكومية كما تساهم منظومات تقييم الأداء والتميز الحكومي في ترسيخ ثقافة قائمة على النتائج، من خلال اعتماد مؤشرات ومعايير تساعد على قياس مستوى الإنجازوتحديد مواطن القوة والقصوروبؤدي هذا التكامل المؤسساتي إلى تعزيز قدرة الجهات الحكومية على مراجعة خططها وتطويرها بصورة مستمرة، بما يتلاءم مع المتغيرات ويضمن استمرار فعالية السياسات والبرامج الحكومية.[622]

ويحظى الجانب الرقمي بدور متزايد ضمن الإطار المؤسساتي الداعم للتخطيط والاستدامة الحكومية، بالنظر إلى اعتماد الإدارة الحديثة بصورة متنامية على البيانات والتقنيات الرقمية في صناعة القرار وتقديم الخدمات وإدارة الموارد فقد أصبح توظيف البيانات الحكومية وتحليلها عاملا أساسيا في تحديد الأولويات وقياس الأداء واستشراف الاتجاهات المستقبلية، كما تتيح المنصات والأنظمة الرقمية تعزيز التكامل وتبادل المعلومات بين الجهات الحكومية ويسهم هذا التحول في رفع كفاءة الإدارة، وتقليل الإجراءات غير الضرورية، وتحسين سرعة الاستجابة لمتطلبات المتعاملين، فضلا عن دعم القدرة على مواجهة الأزمات والظروف الطارئة ومنه فإن البيئة التشريعية والمؤسساتية الحديثة مطالبة بمواكبة التطور التقني من خلال تنظيم استخدام

620- Nabil Berbib et Abderrazak El Hiri, « Le contrôle de gestion gage de la performance et levier de la Bonne Gouvernance dans les administrations publiques au Maroc », Revue de l'Agence Francophone, 2026, P 57.

621- مها مصطفى عمر، «الأساليب المؤسسية المستخدمة للعمليات التنظيمية داخل العلاقات العامة في ضوء معايير تطوير العمل المؤسسي: دراسة مسحية على المؤسسات الحكومية» ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 3، 2021، ص 167.

622- محمد عبد الله المرزوقي، «الإدارة الاستراتيجية ودورها في تطوير الأداء المؤسسي الحكومي»، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 18، 2021، ص 162.

البيانات والتقنيات الناشئة، وضمان أمن المعلومات وحمايتها، بما يحقق التوازن بين متطلبات الابتكاروحماية المصالح العامة.[623]

وتتطلب الاستدامة الحكومية كذلك استمرار تطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي بما يتلاءم مع التحولات المستقبلية، إذ إن الاستدامة لا تتحقق بمجرد وجود خطط استراتيجية، وإنما تستند إلى قدرة المؤسسات على تحديث أدواتها التنظيمية والإدارية بصورة مستمرة ويشمل ذلك تعزيز الحوكمة، وتطوير آليات التنسيق، وتحديث أنظمة المتابعة والتقييم، ودعم استشراف المستقبل وإدارة المخاطر، إلى جانب الاستثمار في رأس المال البشري وترسيخ ثقافة الابتكار داخل المؤسسات الحكومية كما يقتضي الأمر تحقيق قدر أكبر من التكامل بين التشريع والتخطيط والتنفيذ والتقييم، حتى تصبح الاستراتيجيات الحكومية جزءا من منظومة مؤسسية متكاملة وليست مجرد وثائق توجيهية وبذلك يوفر الإطار التشريعي والمؤسساتي في دولة الإمارات الأساس الذي يمكن من خلاله بناء مؤسسات حكومية أكثر مرونة وكفاءة واستباقية، وقادرة على ضمان استمرارية خدماتها وتحقيق أهدافها التنموية وتعزيز الاستدامة المؤسسية على المدى الطويل.[624]

المحور الثاني: دور التخطيط الاستراتيجي في تعزيز الاستدامة المؤسسية في القطاع الحكومي

يسهم التخطيط الاستراتيجي بصورة مباشرة في تعزيز الاستدامة المؤسسية داخل القطاع الحكومي، باعتباره آلية تمكن المؤسسات من الانتقال من الإدارة التقليدية القائمة على معالجة المتطلبات الآنية إلى إدارة استباقية تستند إلى رؤية واضحة وأهداف طويلة المدى فمن خلال تحديد الأولويات وربطها بالبرامج والمشروعات الحكومية، يساعد التخطيط الاستراتيجي على توجيه الموارد البشرية والمالية والتقنية نحو المجالات الأكثر تأثيرا، بما يرفع مستوى الكفاءة ويحد من الهدر والتداخل في الاختصاصات كما يسمح اعتماد مؤشرات الأداء وآليات المتابعة والتقييم بقياس مدى تحقق الأهداف واكتشاف مواطن القصور والعمل على معالجتها في الوقت المناسب ومن ثم، فإن التخطيط الاستراتيجي لا يقتصر أثره على تحسين النتائج الحالية، وإنما يسهم في بناء قدرات مؤسسية تضمن استمرارية الأداء وجودته، وتعزز قدرة المؤسسات الحكومية على المحافظة على مستوى فعال من تقديم الخدمات وتحقيق القيمة العامة على المدى الطويل.[625]

ويبرز دور التخطيط الاستراتيجي كذلك في تحسين الأداء والكفاءة المؤسسية من خلال تحقيق قدر أكبر من الانسجام بين الأهداف الحكومية والموارد المتاحة والنتائج المراد الوصول إليها فكلما كانت الخطط الاستراتيجية واضحة وقابلة للقياس، أمكن للمؤسسات الحكومية تحديد مسؤولياتها بدقة، وربط الأداء الفردي والمؤسسي بالأهداف العامة، وتقييم النتائج على أساس موضوعي كما يساعد التخطيط على تحسين عملية اتخاذ القرار من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات والتحليل المستقبلي، بدلا من الاقتصار على ردود الفعل تجاه المشكلات القائمة وفي هذا الإطار، يتيح التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات الإماراتية تطوير

---

[623]- OCDE, « Une dynamique de réforme pour moderniser l'administration publique au Maroc : planification, prise de décision, coordination et suivi-évaluation », Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique : Maroc, 2023, P 173.

[624]- عبد الله محمد الزعابي، «التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء الحكومي: دراسة في التجربة الإماراتية»، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 14، 2024، ص 321.

[625]- ناصر محمد الحمادي، «الحوكمة الحكومية وأثرها في تحقيق الاستدامة المؤسسية»، مجلة جامعة الإمارات للبحوث القانونية، العدد 28، 2023، ص 357.

آليات العمل، وتبسيط الإجراءات، وتحسين استغلال الموارد، ورفع جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين كما أن ربط الخطط الاستراتيجية بمؤشرات الأداء ومخرجات العمل يعزز المساءلة والشفافية، ويجعل عملية التطوير المؤسسي مستمرة وليست مرتبطة بمرحلة زمنية محددة، الأمر الذي يدعم الاستدامة والكفاءة على المدى البعيد.[626]

ويمتد أثر التخطيط الاستراتيجي إلى تعزيز الابتكار والمرونة الحكومية، باعتبارهما من العناصر الأساسية لاستدامة المؤسسات في بيئة تتسم بالتغير المستمر فالتخطيط القائم على استشراف المستقبل يساعد الجهات الحكومية على تحديد التحولات المحتملة والاستعداد لها قبل حدوثها، كما يتيح تطوير سيناريوهات بديلة للتعامل مع المخاطر والمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية ويؤدي ذلك إلى تعزيز قدرة المؤسسات على تعديل سياساتها وبرامجها دون فقدان اتجاهها الاستراتيجي العام كما يشجع التخطيط الاستراتيجي على تبني الابتكار في أساليب تقديم الخدمات وإدارة العمليات وتوظيف التقنيات الحديثة، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء والاستجابة بصورة أسرع لاحتياجات المجتمع وتزداد أهمية هذا الدور في دولة الإمارات العربية المتحدة بالنظر إلى توجهاتها نحو بناء حكومة استباقية ومرنة، قادرة على توظيف التكنولوجيا واستثمار البيانات وتطوير الحلول المبتكرة، بما يجعل الابتكار والمرونة جزءا من منظومة الاستدامة المؤسسية وليس مجرد أدوات لتحسين الأداء.[627]

ورغم أهمية التخطيط الاستراتيجي في دعم الاستدامة المؤسسية، فإن تحقيق نتائجه يظل مرتبطا بمدى قدرة المؤسسات الحكومية على تجاوز مجموعة من التحديات، من أبرزها سرعة التحولات التكنولوجية، وتزايد تعقيد المتطلبات الحكومية، والحاجة إلى تحديث الخطط بصورة مستمرة، فضلا عن ضرورة ضمان التنسيق بين مختلف الجهات وربط الخطط الاستراتيجية بمراحل التنفيذ والتقييم كما يتطلب تحقيق الاستدامة تعزيز ثقافة مؤسسية تؤمن بالتطوير المستمر، وتدعم الابتكار، وتستثمر في الكفاءات البشرية، وتوظف البيانات في صناعة القرار ومن هذا المنطلق، تتمثل آفاق تطوير التخطيط الاستراتيجي الحكومي في الانتقال بصورة أكبر نحو التخطيط المرن والاستباقي، وتعزيز استشراف المستقبل وإدارة المخاطر، وتوسيع استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في دعم القرارات، إلى جانب تطوير مؤشرات أكثر دقة لقياس الاستدامة المؤسسية وبذلك يمكن للتخطيط الاستراتيجي أن يتحول إلى منظومة متكاملة تضمن استمرارية المؤسسات الحكومية الإماراتية وقدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة ومرونة في مواجهة المتغيرات المستقبلية.[628]

---

[626]- عبد الرحمن بن عبيد الطنيجي، «التخطيط الاستراتيجي وأثره في تطوير الأداء الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة»، مجلة الإدارة العامة، العدد 2، 2021، ص 243.

[627]- عبيد مطر الكعبي وأحمد فلاح العموش، «أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لحكومة الشارقة»، مجلة الآداب، 2025، ص 39.

[628]- سالم ناصر سالم حمد المري وهشام اليوسفي، « التحول الرقمي وصناعة القرار الاستراتيجي في دولة الإمارات العربية المتحدة» ، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، العدد 89، 2026، ص 148.

أولا: أثر التخطيط الاستراتيجي في تحسين الأداء والكفاءة المؤسسية

يسهم التخطيط الاستراتيجي في تحسين الأداء الحكومي من خلال توفير إطار واضح يحدد الاتجاهات والأهداف والأولويات التي ينبغي للمؤسسات العمل على تحقيقها، بما يساعد على توحيد الجهود وتوجيهها نحو النتائج ذات القيمة العامة فوجود خطة استراتيجية متكاملة يمكن الجهات الحكومية من الانتقال من العمل القائم على ردود الفعل إلى العمل المنظم الذي يستند إلى رؤية مستقبلية وأهداف محددة، كما يتيح تحديد المسؤوليات والبرامج والموارد اللازمة لتنفيذ التوجهات المعتمدة ويؤدي هذا التنظيم إلى الحد من العشوائية في اتخاذ القرارات، وتحسين التنسيق بين الوحدات الإدارية، وتعزيز قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ضمن أطر زمنية واضحة، بما ينعكس بصورة مباشرة على مستوى الأداء المؤسسي واستمراريته.[629]

كما يساعد التخطيط الاستراتيجي على رفع كفاءة استخدام الموارد الحكومية، سواء تعلق الأمر بالموارد المالية أو البشرية أو التقنية، وذلك من خلال ربط عملية تخصيص الموارد بالأولويات والأهداف الاستراتيجية فالتخطيط السليم يسمح بتحديد الاحتياجات الفعلية للمؤسسة، وترتيبها وفقا لأهميتها وتأثيرها المتوقع، وتجنب توجيه الموارد نحو برامج أو أنشطة محدودة الجدوى ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في القطاع الحكومي، حيث ترتبط الكفاءة بحسن استثمار الموارد العامة وتحقيق أفضل النتائج الممكنة منها ومن خلال اعتماد أولويات واضحة ومؤشرات لقياس النتائج، تستطيع المؤسسات الحكومية تحديد مدى كفاءة استخدامها لمواردها وإعادة توجيهها عند الحاجة، الأمر الذي يعزز الإنتاجية ويرفع مستوى الفعالية المؤسسية.[630]

ويؤدي التخطيط الاستراتيجي كذلك دورا مهما في تطوير عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات الحكومية، من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات والتحليل المنهجي عند تحديد الخيارات والسياسات والبرامج فكلما ارتبط التخطيط بنظام متكامل لجمع البيانات وتحليلها وقياس الأداء، أصبح بإمكان المسؤولين التعرف بصورة أدق على مواطن القوة والضعف، وتحديد الفجوات، واستباق المشكلات قبل تفاقمها كما تتيح مؤشرات الأداء الاستراتيجي متابعة النتائج بصورة دورية ومقارنة ما تحقق بالأهداف المحددة، بما يسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب ويسهم هذا النهج في تعزيز عقلانية القرار الحكومي وتقليل المخاطر الناتجة عن القرارات غير المبنية على أدلة، فضلا عن دعم ثقافة مؤسسية تقوم على النتائج والمساءلة والتحسين المستمر.[631]

ومن جهة أخرى، يساهم التخطيط الاستراتيجي في تحسين جودة الخدمات الحكومية من خلال جعل احتياجات المتعاملين والمجتمع جزءا من عملية تحديد الأهداف والأولويات فالمؤسسات الحكومية التي تعتمد تخطيطا استراتيجيا فعالا تكون أكثر قدرة على تحديد مستوى الخدمة المستهدف، وتطوير إجراءاتها الداخلية،

---

[629]- Rachid Hba, Abderrazak Bakkas, Abdellah El Manouar et Mohammed Abdou Janati Idrissi, « Eco-Strategy: Towards a New Generation Managerial Model Based on Green IT and CSR », 2016, P 132.

[630]- علي سالم الكعبي، «استشراف المستقبل ودوره في دعم التخطيط الاستراتيجي الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة»، مجلة دراسات إدارية، العدد 12، 2022، ص 148.

[631]- Rachid Hba, Abderrazak Bakkas, Abdellah El Manouar et Mohammed Abdou Janati Idrissi, « Eco-Strategy: Towards a New Generation Managerial Model Based on Green IT and CSR », 2016, P 134.

وتوظيف التكنولوجيا والابتكار لتحسين تجربة المتعاملين كما يساعد التخطيط على تحديد مواطن التعقيد والبطء في الإجراءات والعمل على معالجتها، بما يؤدي إلى تقليل الوقت والجهد والتكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، يرتبط هذا التوجه بالسعي إلى بناء نموذج حكومي يركز على جودة الخدمات ورفع كفاءة الأداء والاستجابة المتواصلة للتغيرات في احتياجات المجتمع، وهو ما يجعل التخطيط الاستراتيجي أداة مهمة لتحقيق التحسين المؤسسي المستدام.[632]

ويظهر الأثر طويل المدى للتخطيط الاستراتيجي في قدرته على بناء مؤسسات حكومية أكثر قدرة على الاستمرارية والتكيف مع المتغيرات، إذ لا يقتصر دوره على تحسين الأداء في المرحلة الراهنة، و إنما يساعد على تطوير القدرات المؤسسية التي تضمن استمرار الكفاءة مستقبلا ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وتطوير المعرفة والخبرات، وتعزيز الابتكار، وإدارة المخاطر، واستشراف التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية كما يسمح التخطيط المرن بإعادة النظر في الأهداف والبرامج عندما تفرض البيئة المحيطة متغيرات جديدة، دون فقدان الاتجاه الاستراتيجي العام للمؤسسة ومن ثم، فإن التخطيط الاستراتيجي يمثل مدخلا أساسيا للارتقاء بالأداء والكفاءة الحكومية، وترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على النتائج والتطوير المستمر، بما يعزز قدرة القطاع الحكومي الإماراتي على تحقيق الاستدامة المؤسسية وتقديم خدمات أكثر كفاءة وفعالية على المدى الطويل.[633]

ثانيا: دور التخطيط الاستراتيجي في تعزيز الابتكار والمرونة الحكومية

يؤدي التخطيط الاستراتيجي دورا محوريا في تعزيز الابتكار داخل المؤسسات الحكومية، من خلال توفير إطار مؤسسي يشجع على تطوير أساليب العمل والبحث عن حلول جديدة تستجيب للتحولات المتسارعة واحتياجات المجتمع فالتخطيط الذي يستند إلى رؤية مستقبلية لا يكتفي بالمحافظة على أنماط الأداء القائمة، و إنما يوجه المؤسسات نحو استثمار الفرص المتاحة وتطوير الخدمات والعمليات بصورة مستمرة كما يسمح بإدماج الابتكار ضمن الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء، وتحويله من مبادرات فردية أو ظرفية إلى ممارسة مؤسسية منظمة ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة في القطاع الحكومي الإماراتي، حيث يمثل الابتكار أحد المداخل الأساسية لتطوير الأداء ورفع جودة الخدمات وتعزيز القدرة على استباق المتغيرات المستقبلية.[634]

كما يسهم التخطيط الاستراتيجي في تهيئة البيئة المؤسسية الملائمة للإبداع من خلال تحديد الأولويات التي تستوجب حلولا مبتكرة، وتخصيص الموارد اللازمة لتطويرها، وتشجيع الموظفين على تقديم المبادرات والأفكار الجديدة ويتيح التخطيط كذلك بناء شراكات وتبادل الخبرات بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية، بما يساعد على الاستفادة من التجارب الناجحة وتطوير حلول أكثر كفاءة وتبرز أهمية الموارد البشرية في هذا المجال، إذ إن الابتكار يرتبط بوجود موظفين يمتلكون المهارات والمعارف اللازمة للتعامل

---

[632]- فاطمة محمد الشامسي، «الحكومة الذكية ودورها في تحقيق الاستدامة المؤسسية بدولة الإمارات العربية المتحدة»، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 15، 2022، ص 236.

[633]- محمد حمد خليفة الكعبي، «التخطيط الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة من التنظير إلى التطبيق»، مجلة درع الوطن: مجلة عسكرية واستراتيجية، 2014، ص 297.

[634]- راشد علي راشد تركي الحبسي، «استشراف المستقبل كأداة للتخطيط الاستراتيجي في دولة الإمارات العربية المتحدة»، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، العدد 78، 2025، ص 125.

مع التحديات الجديدة، ولذلك فإن التخطيط الاستراتيجي الفعال ينبغي أن يتضمن برامج مستمرة للتدريب والتطوير وبناء القدرات وبذلك يتحول الابتكار إلى عنصر متكامل ضمن منظومة الأداء الحكومي، وليس مجرد نشاط منفصل عن الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.[635]

ويرتبط التخطيط الاستراتيجي كذلك بتعزيز المرونة الحكومية، باعتبارها قدرة المؤسسات على التكيف السريع والمنظم مع التغيرات والأزمات والمتطلبات الجديدة، مع المحافظة على اتجاهها الاستراتيجي وأهدافها الأساسية فاعتماد خطط مرنة وقابلة للمراجعة يسمح للجهات الحكومية بإعادة ترتيب أولوياتها وتعديل برامجها عند ظهور متغيرات غير متوقعة، دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل أهدافها بعيدة المدى كما تساعد عملية استشراف المستقبل وتحليل المخاطر على تحديد السيناريوهات المحتملة والاستعداد لها مسبقا، بما يرفع قدرة المؤسسات على التعامل مع الأزمات ويحد من آثارها ومن ثم، فإن التخطيط الاستراتيجي يعزز الانتقال من الإدارة القائمة على رد الفعل إلى الإدارة الاستباقية التي تستعد للتغير قبل حدوثه وتعمل على تحويل المخاطر المحتملة إلى فرص للتطوير والتحسين.[636]

وتتجلى أهمية المرونة كذلك في قدرة المؤسسات الحكومية على مواكبة التحولات الرقمية والتكنولوجية المتسارعة، التي أصبحت تفرض إعادة النظر بصورة مستمرة في طرق تقديم الخدمات وإدارة العمليات و اتخاذ القرارات ويساعد التخطيط الاستراتيجي على إدماج التقنيات الحديثة ضمن الخطط الحكومية، وتحديد المجالات التي يمكن أن تسهم فيها البيانات والأنظمة الرقمية والذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء ورفع كفاءة الخدمات كما يتيح وضع خطط بديلة وآليات للتعامل مع المخاطر التقنية والمؤسسية تعزيز استمرارية الخدمات الحكومية في الظروف الاستثنائية وتزداد أهمية ذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة بالنظر إلى توجهها نحو بناء حكومة رقمية واستباقية، قادرة على الاستفادة من التطورات التقنية وتوظيفها في تحسين تجربة المتعاملين وتعزيز كفاءة المؤسسات.[637]

وعليه، فإن التخطيط الاستراتيجي يمثل مدخلا متكاملا لتعزيز الابتكار والمرونة الحكومية، من خلال الجمع بين استشراف المستقبل، وإدارة المخاطر، وتطوير الموارد البشرية، وتوظيف التكنولوجيا، وتشجيع المبادرة والتجديد المؤسسي ولا تقتصر نتائج هذا الدور على تحسين الخدمات الحالية، و إنما تمتد إلى بناء قدرات مؤسسية قادرة على التعلم والتكيف والاستجابة للمتغيرات بصورة مستمرة وكلما ارتبط التخطيط بآليات فعالة للمتابعة والتقييم وقياس أثر المبادرات الابتكارية، ازدادت قدرة المؤسسات الحكومية على تطوير أدائها وتحقيق أهدافها في بيئة متغيرة ومن هذا المنظور، يشكل الابتكار والمرونة ركيزتين أساسيتين للاستدامة المؤسسية في القطاع الحكومي الإماراتي، باعتبارهما يعززان قدرة المؤسسات على الاستمرار والتطور والمحافظة على كفاءتها وفاعليتها في مواجهة متطلبات المستقبل.

---

[635]- موزة عبد الله اليماحي ومحمد عبد السلام، «التخطيط الاستراتيجي وأثره في مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة عالمياً»، مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية واللغات، المجلد 24، العدد 71، 2022، ص 167.

[636]- سارة أحمد الكتبي، «دور التحول الرقمي في دعم الاستدامة المؤسسية للجهات الحكومية الإماراتية»، مجلة البحوث والدراسات الإدارية، العدد 19، 2024، ص 67.

[637]- Rachid Hba, Abderrazak Bakkas, Abdellah El Manouar et Mohammed Abdou Janati Idrissi, « Eco-Strategy: Towards a New Generation Managerial Model Based on Green IT and CSR », 2016, P 142.

ثالثا: تحديات التخطيط الاستراتيجي و آفاق تحقيق الاستدامة المؤسسية في القطاع الحكومي الإماراتي

يواجه التخطيط الاستراتيجي في القطاع الحكومي الإماراتي مجموعة من التحديات التي تفرض ضرورة تطوير أدواته وأساليبه بصورة مستمرة، خاصة في ظل سرعة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية التي تؤثر في طبيعة العمل الحكومي ومتطلبات تقديم الخدمات العامة ومن أبرز هذه التحديات صعوبة التنبؤ الدقيق بالمتغيرات المستقبلية، وتزايد تعقيد الملفات الحكومية، والحاجة إلى تحقيق التكامل بين مختلف الجهات والمؤسسات، فضلا عن ضرورة ضمان انسجام الخطط الاستراتيجية مع المتغيرات المتسارعة كما قد تواجه المؤسسات تحديات مرتبطة بتحديث البيانات والمعلومات، وقياس النتائج بصورة دقيقة، وربط الأهداف الاستراتيجية بالبرامج التنفيذية والموارد المتاحة وتفرض هذه التحديات الانتقال من التخطيط التقليدي الثابت إلى نموذج أكثر مرونة واستباقية، يسمح بمراجعة الخطط وتعديلها وفقا للظروف المستجدة دون المساس بالأهداف الوطنية الأساسية.[638]

وتبرز كذلك تحديات مرتبطة بالموارد البشرية والثقافة المؤسسية، إذ إن نجاح التخطيط الاستراتيجي لا يعتمد فقط على وجود الخطط والوثائق الرسمية، و إنما يرتبط بدرجة اقتناع العاملين بأهدافها وقدرتهم على تحويلها إلى ممارسات ونتائج ملموسة وقد يؤدي ضعف المشاركة أو محدودية التواصل الداخلي إلى وجود فجوة بين مستوى صياغة الاستراتيجيات ومستوى تنفيذها، الأمر الذي يحد من أثر التخطيط في تحقيق الاستدامة المؤسسية ولذلك، تبرز الحاجة إلى ترسيخ ثقافة تنظيمية قائمة على التخطيط والابتكار والتعلم المستمر، وتعزيز مشاركة الموظفين في صياغة وتنفيذ الأهداف، مع تطوير برامج التدريب وبناء القدرات كما يتطلب الأمر تعزيز القيادة الاستراتيجية القادرة على إدارة التغيير وتحفيز العاملين ومتابعة تنفيذ الخطط وفق مؤشرات واضحة وقابلة للقياس.

وتفرض التحولات الرقمية بدورها تحديات جديدة أمام التخطيط الاستراتيجي، رغم ما توفره التكنولوجيا من فرص كبيرة لتطوير الإدارة الحكومية فالتوسع في استخدام البيانات والأنظمة الرقمية والذكاء الاصطناعي يستلزم توفير بنية تقنية متطورة، وضمان جودة البيانات وتكاملها، وحماية الأنظمة والمعلومات من المخاطر السيبرانية، فضلا عن تطوير المهارات اللازمة لاستخدام التقنيات الحديثة بكفاءة كما أن سرعة التطور التكنولوجي تجعل بعض الخطط عرضة للتقادم إذا لم تتضمن آليات للمراجعة والتحديث المستمر ومن هنا، ينبغي أن يقوم التخطيط الحكومي على قدر أكبر من المرونة الرقمية، مع اعتماد آليات لاستشراف التطورات التقنية وتقييم آثارها المحتملة على المؤسسات والخدمات، بما يضمن قدرة القطاع الحكومي على الاستفادة من التكنولوجيا دون الإخلال باستمرارية الخدمات أو أمن المعلومات.[639]

أما آفاق تحقيق الاستدامة المؤسسية، فتتجه أساسا نحو تعزيز التخطيط الاستباقي وربطه بصورة أكبر باستشراف المستقبل وإدارة المخاطر والابتكار المؤسسي ويقتضي ذلك تطوير خطط قابلة للتكيف، تقوم على سيناريوهات متعددة وتسمح بإعادة ترتيب الأولويات عند حدوث تغيرات جوهرية في البيئة المحيطة كما يتطلب

---

[638]- مريم أحمد المهيري، «الابتكار الحكومي ودوره في تعزيز القدرة المؤسسية على الاستدامة»، مجلة الإدارة والتنمية، العدد 16، 2023، ص 152.

[639]- رندة محجوب بوكر، «دور الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة»، المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2025، ص 198.

تعزيز التكامل بين مختلف الجهات الحكومية، وتطوير منظومات قياس الأداء، وربط الموارد بالنتائج، وتوسيع استخدام البيانات في صناعة القراروتساعد هذه المقاربة على بناء مؤسسات قادرة على المحافظة على كفاءتها واستمرارية خدماتها حتى في الظروف غير المتوقعة، كما تعززقدرتها على اكتشاف الفرص الجديدة والاستفادة منها وبذلك يصبح التخطيط الاستراتيجي أداة مستمرة لإدارة المستقبل، وليس مجرد عملية دورية مرتبطة بإعداد الخطط.[640]

وتتمثل الآفاق المستقبلية كذلك في تعزيز التكامل بين التخطيط والاستدامة من خلال الاستثمار المستمر في رأس المال البشري، وتطوير القدرات الرقمية، وترسيخ الحوكمة والشفافية والمساءلة، وإدماج الاستدامة في مختلف مراحل صناعة القرار الحكومي كما يمكن تعزيز هذا التوجه من خلال تطوير مؤشرات أكثر شمولا لقياس الاستدامة المؤسسية، بحيث لا تقتصر على الأداء المالي أو الإداري، و إنما تشمل جودة الخدمات، وكفاءة الموارد، والابتكار، والمرونة، والقدرة على مواجهة المخاطر، واستمرارية الأعمال وفي ضوء ذلك، يمكن للقطاع الحكومي الإماراتي تعزيز نموذج مؤسسي أكثر استدامة واستباقية، يجمع بين الكفاءة الحالية والاستعداد للمستقبل، ويضمن استمرار المؤسسات في أداء وظائفها وتحقيق القيمة العامة بكفاءة ومرونة، بما ينسجم مع التوجهات التنموية للدولة ومتطلبات بناء حكومة قادرة على مواكبة التحولات المستقبلية.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن التخطيط الاستراتيجي يشكل دعامة محورية لتعزيز الاستدامة المؤسسية في القطاع الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة، لما يؤديه من دور في الارتقاء بمستويات الأداء والكفاءة، وترشيد استخدام الموارد، ودعم الابتكار والمرونة المؤسسية، فضلا عن تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على استشراف المستقبل والتكيف مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية المتسارعة، كما أظهرت الدراسة أن فاعلية التخطيط الاستراتيجي لا تتوقف على جودة الخطط ذاتها، و إنما ترتبط بمدى تكامل الأطر التشريعية والمؤسسية، وتوافر البيانات الدقيقة والموارد البشرية المؤهلة، واعتماد منظومات فعالة للمتابعة والتقييم وإدارة المخاطر، وبناء على ذلك، فإن ترسيخ الاستدامة المؤسسية يتطلب تطوير ممارسات التخطيط بصورة مستمرة، وربطها بالابتكار والتحول الرقمي واستشراف المستقبل، بما يعزز استمرارية الأداء الحكومي، ويرتقي بجودة الخدمات، ويدعم تحقيق الأهداف التنموية بعيدة المدى.

قائمة المراجع المعتمدة:

أولا: المراجع باللغة العربية

- أحمد حمدان أحمد الزيودي، مفهوم ووظائف التخطيط الاستراتيجي في القطاع العام، مجلة القانون المغربي، العدد 43، 2020.
- أحمد حمدان أحمد الزيودي، مقومات التخطيط الاستراتيجي في القطاع العام، مجلة القانون المغربي، العدد 43، 2020.
- أحمد شكري العمري، فن التخطيط الاستراتيجي، مجلة منار الإسلام، السنة 39، العدد 464، 2013.

[640]- يوسف عبد العزيز المنصوري، «المرونة المؤسسية في الإدارة الحكومية: مدخل لتحقيق الاستدامة ومواجهة الأزمات»، مجلة الدراسات القانونية والإدارية، العدد 21، 2023، ص 34.

- جون راندال بالارد، التخطيط الاستراتيجي للمستقبل، مجلة درع الوطن: مجلة عسكرية واستراتيجية، 2016.
- حسن أتكتاو، التخطيط الاستراتيجي موجه أساسي للحكامة الترابية بالمغرب، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، العدد 35، 2024.
- حمدان راشد المنهالي، القيادة الاستراتيجية وأثرها في تعزيز الابتكار والاستدامة في المؤسسات الحكومية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإدارية، العدد 11، 2024.
- خالد أحمد المنصوري، التخطيط الاستراتيجي وأثره في تعزيز الكفاءة المؤسسية في القطاع الحكومي الإماراتي، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، العدد 9، 2022.
- خالد بن حمد بن حمود الرواحي ومصطفى الجاي، الإدارة المرنة في بيئة العمل الحكومي: ركيزة للتطوير المستدام والحوكمة الذكية: دراسة استقرائية تحليلية، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، العدد 77، 2025.
- راشد علي راشد تركي الحبسي، استشراف المستقبل كأداة للتخطيط الاستراتيجي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، العدد 78، 2025.
- رندة محجوب بوكر، دور الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2025.
- سارة أحمد الكتبي، دور التحول الرقمي في دعم الاستدامة المؤسسية للجهات الحكومية الإماراتية، مجلة البحوث والدراسات الإدارية، العدد 19، 2024.
- سالم ناصر سالم حمد المري وهشام اليوسفي، التحول الرقمي وصناعة القرار الاستراتيجي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، العدد 89، 2026.
- عبد الرحمن بن عبيد الطنيجي، التخطيط الاستراتيجي وأثره في تطوير الأداء الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الإدارة العامة، العدد 2، 2021.
- عبد الله محمد الزعابي، التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء الحكومي: دراسة في التجربة الإماراتية، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 14، 2024.
- عبيد مطر الكعبي وأحمد فلاح العموش، أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لحكومة الشارقة، مجلة الآداب، 2025.
- علي سالم الكعبي، استشراف المستقبل ودوره في دعم التخطيط الاستراتيجي الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات إدارية، العدد 12، 2022.
- فاطمة محمد الشامسي، الحكومة الذكية ودورها في تحقيق الاستدامة المؤسسية بدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 15، 2022.
- محمد حمد خليفة الكعبي، التخطيط الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة من التنظير إلى التطبيق، مجلة درع الوطن: مجلة عسكرية واستراتيجية، 2014.

- محمد عبد الله المرزوقي، الإدارة الاستراتيجية ودورها في تطوير الأداء المؤسسي الحكومي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 18، 2021.
- مريم أحمد المهيري، الابتكار الحكومي ودوره في تعزيز القدرة المؤسسية على الاستدامة، مجلة الإدارة والتنمية، العدد 16، 2023.
- مها مصطفى عمر، الأساليب المؤسسية المستخدمة للعمليات التنظيمية داخل العلاقات العامة في ضوء معايير تطوير العمل المؤسسي: دراسة مسحية على المؤسسات الحكومية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 3، 2021.
- موزة عبد الله اليماحي ومحمد عبد السلام، التخطيط الاستراتيجي و أثره في مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة عالميا، مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية واللغات، المجلد 24، العدد 71، 2022.
- ناصر محمد الحمادي، الحوكمة الحكومية و أثرها في تحقيق الاستدامة المؤسسية، مجلة جامعة الإمارات للبحوث القانونية، العدد 28، 2023.
- نورة سعيد العامري، استدامة الأداء الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة في ضوء التخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل، مجلة الدراسات المستقبلية والإدارية، العدد 8، 2025.
- يوسف عبد العزيز المنصوري، المرونة المؤسسية في الإدارة الحكومية: مدخل لتحقيق الاستدامة ومواجهة الأزمات، مجلة الدراسات القانونية والإدارية، العدد 21، 2023.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Driss Ennesraoui et Ahmed El Haiba Rdait, « L'administration publique marocaine et le pari de la performance », Revue Internationale des Sciences de Gestion, Vol. 4, n° 2, 2021.
- France Stratégie, « Soutenabilités ! Orchestrer et planifier l'action publique », France Stratégie, 2022.
- Joel Alves de Lima Júnior, Kiev Gama et Jorge da Silva Correia Neto, « The use of the open innovation paradigm in the public sector: a systematic review of published studies », 2024.
- Khalid El Yadini et Aicha El Azzaoui, « La planification stratégique et le développement territorial : cas des communes marocaines », African Scientific Journal, Vol. 3, n° 34, 2026.
- Nabil Berbib et Abderrazak El Hiri, « Le contrôle de gestion gage de la performance et levier de la Bonne Gouvernance dans les administrations publiques au Maroc », Revue de l'Agence Francophone, 2026.
- OCDE, « Une dynamique de réforme pour moderniser l'administration publique au Maroc : planification, prise de décision, coordination et suivi-évaluation », Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique : Maroc, 2023.

● Rachid Hba, Abderrazak Bakkas, Abdellah El Manouar Mohammed Abdou Janati Idrissi, « Eco-Strategy: Towards a New Generation Managerial Model Based on Green IT and CSR », 2016

إسماعيل الناصري
باحث بسلك الدكتوراة – جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكدال

ضريبة الكربون في النظام الجبائي المغربي: شروط التنزيل في ظل آلية التعديل الكربوني على الحدود (CBAM)

Carbon Taxation in the Moroccan Tax System: Conditions of Implementation in Light of the Carbon Border Adjustment Mechanism (CBAM)

ملخص:

تتناول هذه الدراسة ضريبة الكربون كأداة لإدماج التكاليف البيئية في الكلفة الاقتصادية، حسب المحتوى الكربوني للمنتوج من خلال التعرف عليها وتمييزها بين مفاهيم مجاورة، وتتبع المفهوم في علاقته بالسيادة الجبائية نتيجة تدابير جديدة ينهجها الإتحاد الأوروبي تعرف ب"آلية تعديل الكربون على الحدود - CBAM"، وما لهذا الإتحاد من وزن في التجارة الدولية وتأثيره على شركائه التجاريين، من بينهم المغرب الذي يعد بالنسبة له الشريك التجاري الأول، وقد تبنى المغرب هذه الضريبة سنة 2021، ضمن القانون الإطار للإصلاح الجبائي 69.19، غير أن هذا الالتزام البرنامجي ظل مفتوحا وغير محدد أجل تنزيله، ولم تحمل قوانين المالية اللاحقة لصدور القانون المذكور أي مقتضى متعلق بها مما يفتح المجال للتساؤل عن زمن التنزيل خارج النص القانوني، واستجلاء الشروط المؤسساتية والتقنية التي قد توفر الإجابة في شروط هذا التنزيل، كما تناولت الدراسة التأثير المحتمل لآلية تعديل الكربون على الحدود على المقاولات المغربية المصدرة المعنية، وذلك حرصا على السيادة الجبائية للمغرب. الكلمات المفتاحية: ضريبة الكربون؛ تسعير الكربون؛ القانون-الإطار رقم 69.19؛ قانون المالية 2026؛ الجباية الطاقية؛ آلية التعديل الكربوني على الحدود؛ الإصلاح الجبائي.

Abstract

This study examines the carbon tax as an instrument for internalising environmental costs into economic cost according to the carbon content of the product, first by defining it and distinguishing it from neighbouring concepts, and then by tracing the concept in its relation to fiscal sovereignty in the light of the new measures adopted by the European Union under the Carbon Border Adjustment Mechanism (CBAM), given the Union's weight in international trade and its influence over its trading partners — among them Morocco, for which the EU is the leading trading partner. Morocco adopted this tax in 2021 under Framework Law No. 69.19 on Tax Reform; yet this programmatic commitment has remained open-ended, with no deadline set for its implementation, and the finance laws enacted since have carried no provision relating to it. This opens the question of the timing of

implementation to considerations lying outside the legal text, and calls for identifying the institutional and technical conditions that may account for the terms of that implementation. The study further addresses the potential impact of the Carbon Border Adjustment Mechanism on the Moroccan exporting firms concerned, with a view to safeguarding Morocco's fiscal sovereignty. Keywords: Carbon tax; Carbon pricing; Framework Law No. 69.19; 2026 Finance Law; Energy taxation; Carbon Border Adjustment Mechanism; Tax reform.

مقدمة:

تضمن القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي في مادته السابعة ضريبة الكربون، غير أن هذا التضمين أتى بطبيعة برنامجية، تحدد الأهداف تاركة التنزيل إلى تقدير التوقيت المناسب لذلك، في المقابل دخلت آلية التعديل الكربوني على الحدود CBAM التي أقرّها الاتحاد الأوروبي، مرحلتها النهائية بفاتح يناير 2026 عبر التنفيذ الفعلي والملزم، بعد مرحلة انتقالية دامت من أكتوبر 2023 إلى دجنبر 2025 كانت تقتصر على الإبلاغ على مستويات الانبعاثات الكربونية بالسلع المستوردة داخل الاتحاد الأوروبي.

وهو ما يضع المقاولات المغربية المصدّرة والإدارة الضريبية أمام معطى جديد، بحكم أن CBAM تجعل ضريبة الكربون ضمن آلية الخصم، حيث إذا أثبت المصدر من خارج الاتحاد الأوروبي دفع ضريبة الكربون في بلده الأصلي على نفس المنتوج، يمكن للمستورد خصمها من تكلفة قيمة شهادات CBAM التي يجب عليه شراؤها، في حالة وجود ضريبة كربون في بلد المصدر فإن المصدر سيدفع لخزينة بلده مقابل أن يدفع المستورد فرق قيمة الشهادة وما دفعه المصدر، و إن كان العكس سيضطر المستورد لتحمل تكاليف إضافية لاستيراد ذلك المنتوج نظرا لعدم وجود ضريبة الكربون في بلد المصدر، مما يضعف تنافسية السلع المصدرة و كذلك حرمان الدولة من إيرادات جبائية، وهذا هو السبب الذي جعل دول كالمغرب تتحرك لضمان سيادتها الجبائية وحماية تنافسية المقاولات المغربية المصدرة، والإسراع في التكيف مع جهود مواجهة التغير المناخي و تحقيق الانتقال الطاقي.

وبين هذين العنصرين التزام تشريعي داخلي لم يُستكمل تنزيله داخل نظامنا الجبائي، ومعطى خارجي دخل حيز التطبيق يتحدد مجال هذه الدراسة.

الإشكالية الرئيسية:

ما مضمون الالتزام التشريعي بإحداث ضريبة الكربون في القانون-الإطار رقم 69.19؟ وإلى أي حد عرف هذا الالتزام تنزيلا داخل قوانين المالية؟ وما هي الشروط التقنية والمؤسساتية لهذا التنزيل؟ وما الآثار المرتقبة لهذه الضريبة على المالية العمومية والاقتصاد الوطني، وعلى المقاولات المغربية المصدّرة نحو الاتحاد الأوروبي؟

الإشكاليات الفرعية:

- ما هي ضريبة الكربون، وما موقعها بين باقي أدوات تسعير الكربون، ولا سيما نظام تداول حصص الانبعاثات؟
- ما الأسس الدستورية والتشريعية التي تؤطر إحداث هذه الضريبة؟
- كيف صاغ القانون-الإطار رقم 69.19 الالتزام بإحداثها، وما موقع هذا الالتزام من آجال التنزيل المحددة في المادة 19؟

- وكيف تعاملت قوانين المالية مع تنزيل هذا الالتزام؟
- و هل يمكن القول أن هناك بوادر لإحداث تصور تقني خاص قيد الإعداد لهذه الضريبة، من حيث الوعاء والسعر والمردودية وتخصيص المداخيل؟
- وهل لآلية التعديل الكربوني على الحدود تأثير على الصادرات المغربية، وما الخلاصات التي انتهت إليها الدراسات المتخصصة برصد هذا التأثير و أهميته للاقتصاد الوطني؟

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج يجمع ما بين الوصف والتحليل حيث يقوم على تحليل النصوص القانونية وتقديم قراءة نقدية تحليلية لمعطيات الميزانياتية الواردة في قانون المالية، وعلى عرض ومناقشة أهم الدراسات التي تمس الموضع المدروس، ثم الحرص على عرض الاختلاف بين هذه الدراسات وتحليلها.

تصميم الدراسة:

تناولنا الموضوع في مبحثين: نخصص (المبحث الأول) لضريبة الكربون من التعريف إلى التبنّي التشريعي، على أن نتناول في (المبحث الثاني) الأثر الجبائي والاقتصادي المرتقب على الاقتصاد الوطني وعلى المقاولات المصدّرة.

المبحث الأول: ضريبة الكربون من التعريف إلى التبنّي التشريعي

المطلب الأول: ماهية ضريبة الكربون وأسسها المرجعية

الفقرة الأولى: التعريف والتمييز عن الأدوات المجاورة

ضريبة الكربون، أو ضريبة الانبعاثات الكربونية، هي وسيلة من وسائل إدماج التكاليف البيئية، وتُفرض على منتجي الوقود الأحفوري الخام بحسب نسبة الكربون الموجودة في هذا الوقود[641].

ويمكن إيجاز عمل هذه الضريبة في أنها ضريبة تُستوفى من مورّدي الفحم ومنتجات النفط والغاز الطبيعي بما يتناسب مع المحتوى الكربوني لهذه السلع، ثم ينقل هؤلاء المورّدون عبء الضريبة إلى المستهلك في شكل ارتفاع في أسعار الكهرباء والبنزين ووقود التدفئة والمنتجات التي تعتمد عليها، وبذلك تتولد حوافز للمنتجين والمستهلكين معا من أجل خفض استهلاك الطاقة والتحول نحو أنواع وقود ذات محتوى كربوني أقل، أو نحو مصادر الطاقة المتجددة[642].

ويقع تصنيف هذه الضريبة ضمن مجموعة أوسع تُسمى أدوات تسعير الكربون، وقد اعتبرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أداة مركزية للسياسة المناخية تهدف إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة عبر وضع ثمن للكربون المنبعث، وتسمح بإدماج الآثار الخارجية البيئية بشكل مباشر في كلفة السلع والخدمات، وتنقسم هذه الأدوات إلى قسمين رئيسيين، الأول يشمل ضريبة الكربون بثمن يسعر كل طن من ثاني أكسيد الكربون، والثاني هو نظام لتداول حصص الانبعاثات عبر قسائم أو شهادات يتغير فيه الثمن بحسب العرض

---

[641] المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات (CEMRAP)، وحدة الدراسات الاقتصادية والمالية، «ضريبة الكربون بالمغرب: الاهتمامات والتحديات»، نشرة عدد 01/24، نونبر 2024، ص. 2، نقلا عن معجم المصطلحات البيئية الصادر عن الأمم المتحدة.

[642] المرجع نفسه، ص. 2، نقلا عن: إيان باري (2019)، «الصندوق في الخامسة والسبعين: عودة إلى الأسس»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ص. 54.

والطلب[643]، ما يشبه عملية خلق سوق خاصة لهذه الحصص حيث يمكن أن ترفع حصتك بشراء حصة آخر والعكس، لكن في كلا الحالتين فإن نسب الكربون تبقى نفسها ولا يمكن أن تكبر عن حجم المسوح تداوله فقط يمكن تغير النسب من فاعل لآخر عبر البيع والشراء، وكلا القسمين يعتمدان على مقاربة تسمى الحلول المبنية على السوق (Market-Based Solutions)، حيث يتم تصميم آليات السوق (العرض، الطلب، والسعر) لتوجيه سلوك المقاولات نحو حماية البيئة.

أي أن الأداة الأولى تقوم بضبط الثمن وتترك الكمية متغيرة، بينما تضبط الثانية الكمية وتترك الثمن متغيرا، لكن هذا يرتب فارقا عمليا مؤثرا بالنسبة للمقاولة، فالضريبة توفر لها معرفة مسبقة بالكلفة لكل طن، في حين يجعل نظام الحصص هذه الكلفة رهينة بتقلبات السوق، ما يجعل الضريبة لها ميزة الاستقرار والقدرة على توقع الكلفة التي يمكن أن تحملها المقاولة، وبالتالي استشراف تنافسيتها المستقبلية داخل الأسواق الخارجية.

الفقرة الثانية: الأسس الدستورية والتشريعية بالمغرب

يستند إحداث ضريبة على الكربون في المغرب إلى أسس دستورية تشترك فيها مع أنواع الضرائب الأخرى وإلى أسس تشريعية تؤطر بشكل خاص نوعيتها التي تتأطر ضمن الضرائب المتعلقة بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، فعلى المستوى الدستوري، تتضافر أربعة فصول في تشكيل أسسها، فالفصل 31 ينص على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل «على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في (...) الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة (...) التنمية المستدامة»[644]، وبعده يأتي الفصل 35 ليلزم الدولة بالعمل على «تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة»[645].

أما الفصلان 39 و40 فيشكلان الأساس لفرض تكاليف عمومية واستحداثها، حيث يقرر الفصل 39 أن «على الجميع أن يتحمل، كل على قدر استطاعته، التكاليف العمومية، التي للقانون وحده إحداثها وتوزيعها»[646]. ويضيف الفصل 40 أن على الجميع تحمّل التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد «بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها»[647]. وقد أحالت ديباجة القانون-الإطار رقم 69.19 على هذين المقتضيين بشكل صريح[648].

---

[643] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «أثر آلية التعديل الكربوني على الحدود الأوروبية على الصادرات المغربية»، إحالة ذاتية رقم 2025/86، رأي صادق عليه بالإجماع في الدورة العادية 173 المنعقدة بتاريخ 28 غشت 2025، ص. 19.

[644] الفصل 31 من دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011).

[645] الفصل 35 من نفس الدستور.

[646] الفصل 39 من نفس الدستور.

[647] الفصل 40 من نفس الدستور.

[648] ديباجة القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.86 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1442 (26 يوليوز 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7007، ص. 5684.

ويُدرج الفصل 71 ضمن مجال القانون «النظام الضريبي، ووعاء الضرائب، ومقدارها وطرق تحصيلها»، كما يُدرج فيه «القواعد المتعلقة بتدبير البيئة وحماية الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة»، وينص في فقرته الثانية على أن للبرلمان «صلاحية التصويت على قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية لنشاط الدولة، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية»[649]. وعلى هذه الفقرة بُني القانون-الإطار رقم 69.19، كما تنص عليه مادته الأولى[650]، ويترتب عن الجمع بين منطوق الفصلين 39 و71 نتيجة مفادها أنه لا يمكن إحداث ضريبة الكربون إلا بنص تشريعي يحدد وعاءها ومقدارها وطريقة تحصيلها، ولا يكفي في ذلك الذكر العرضي أو مجرد إعلان النية دون وضعها في قالب قانوني واضح يلزم بها ويحدد تفاصيلها.

وعلى المستوى المنظومة القانونية البيئية، يشكل القانون-الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة المرجع القطاعي في هذا الباب، ويخصص بابه الثالث للمبادئ، وتحدد مادته السادسة المبادئ التي تعتمدها الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية عند إعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة، ومن بينها مبدأ الإدماج ومبدأ الترابية ومبدأ التضامن ومبدأ الوقاية ومبدأ المسؤولية ومبدأ المشاركة[651].

وتمس العديد من المبادئ المقررة بهذا القانون الإطار التبريرات التي تقف وراء هذا الإقرار بضريبة الكربون، خاصة مبدأ المسؤولية الذي يقضي بالتزام كل شخص ذاتي أو اعتباري، عام أو خاص بإصلاح الاضرار التي سيلحقها بالبيئة، تطبيقا لقاعدة (الملوث يدفع - Polluter pays) التي اكتسبت الصبغة الدولية منذ أن نصت عليها الأمم المتحدة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، حيث نص المبدأ 16 من الإعلان أنه: «يجب على السلطات الوطنية أن تسعى إلى تشجيع استيعاب التكاليف البيئية واستخدام الأدوات الاقتصادية، آخذة في الحسبان النهج القاضي بأن المُلوِّث يجب أن يتحمل، مبدئياً، تكلفة التلوث»[652].

المطلب الثاني: التبنّي في القانون-الإطار رقم 69.19 واختبار التنزيل

الفقرة الأولى: منطوق المادة 7 وموقعها من آجال المادة 19

جاء بمتن المادة السابعة من القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي:

«ستُسن تدابير جبائية ملائمة من أجل: - تطوير القطاع الثقافي؛ - النهوض بالاقتصاد الاجتماعي؛ - حماية البيئة لا سيما من خلال إحداث ضريبة الكربون؛ - تشجيع البحث العلمي في مختلف المجالات ذات الأولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني»، ما يقتضي ملاحظة تتعلق بعبارة «ستُسن» وهي صيغة تنقل هذا الالتزام إلى المستقبل، بمعنى أن المادة لا تُحدث الضريبة بل تُعلن أنها ستُحدَث، فالنص ذو طبيعة توجيهية وتأطيرية، وهذا يتوافق تماما مع القالب القانوني الذي يحتضنها، أي القانون الإطار، الذي يضع المبادئ والتوجهات

---

[649] الفصل 71 من الدستور، مرجع سابق.

[650] المادة الأولى من القانون-الإطار رقم 69.19، مرجع سابق، ص. 5684.

[651] المادة 2 من القانون-الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.09 بتاريخ 4 من جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014)، الجريدة الرسمية عدد 6240، ص. 2955.

652 الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، المرفق الأول: إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الوثيقة رقم: A/CONF.151/26/Rev.1 (Vol. I)، المبدأ 16. متاح على الرابط: https://docs.un.org/ar/A/CONF.151/26/Rev.1(vol.I

الكبرى والخطوط الرئيسية للموضوع الذي يؤطره، والأهداف الأساسية لنشاط الدولة كما نصت عليه الفقرة الثانية من الفصل 71 من دستور 2011 و أكدت عليه المادة الأولى من هذا القانون.

والملاحظة الثانية تتعلق بعبارة «لا سيما» تجعل من ضريبة الكربون مثالا على تدابير حماية البيئة وربما يكتسي أسبقية مقارنة بتدابير أخرى، لكنها ليست التدبير الوحيد لها، أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بارتباط المادة مع الفصول الأخرى من نفس القانون، فهي تُقرأ إلى جانب المادة 2 التي تُدرج ضمن أولويات السياسة الجبائية «الانفتاح على الممارسات الدولية الفضلى في المجال الجبائي»[653]، وإلى جانب المادة 8 التي لا تسمح بمنح الامتيازات الجبائية إلا بصفة استثنائية وبعد دراسة مسبقة، وتفرض تقييما دوريا لآثارها الاقتصادية والاجتماعية[654]، وإلى جانب المادة 18 التي تُلزم الدولة بإنجاز تقييم دوري للآثار المباشرة وغير المباشرة للتدابير الجبائية وبالسهر على وضع مرصد للجبايات[655].

أما مسألة الأجل فقد نظمتها المادة 19، التي جاء فيها أن الدولة تلتزم بما يلي:

أ) إصدار النصوص الضرورية من أجل وضع التدابير المنصوص عليها في المواد 4 و9 و13 أعلاه داخل أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون-الإطار حيز التنفيذ؛

ب) إصدار النصوص الضرورية من أجل وضع التدابير الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون-الإطار بشكل تدريجي ابتداء من التاريخ المذكور.

والظاهر هنا أن المادة 7 لم تُذكر ضمن البند (أ) فهي تندرج إذا ضمن «التدابير الأخرى» الخاضعة للبند (ب)، أي للإصدار «بشكل تدريجي» دون تحديد أجل، ما يجعل الحكم بالتأخر في التنزيل من داخل النص القانوني غير ذي صلة، كون القانون لم يحدد أجلا كي نجعله مرجعا يمكننا الحكم عليه بالاستعجال أو الالتزام بالأجل أو التأخر في التنزيل، ويبقى هذا الحكم مرتبط بالنظر إلى الظروف الموضوعية التي تجعل تطبيقه ممكنا و هي خارجة عن النص القانوني و تنتمي للو اقع الاقتصادي في علاقته مع الاتحاد الأوروبي وتنظيمه للتجارة الخارجية مع شركائه الدوليين، ثم وجود منظومة وطنية لقياس الانبعاثات والتصريح بها والتحقق منها، ومعرفة دقيقة بكثافة الانبعاثات في كل قطاع، هنا يصبح التدرج خيارا مقصودا يراعي أن إحداث ضريبة على الكربون يستلزم شروطا قبلية، وبيئة تقنية و اقتصادية داعمة لإمكانية فرضها.

الفقرة الثانية: غياب التنزيل في قو انين المالية ومنطق الجباية الطاقية القائمة

للانتقال من تحليل النص إلى ملاحظة الو اقع، فحصنا نص قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026[656]، وتفيد هذه القراءة بملاحظات أولها أن نص هذا القانون، كما نُشر بالجريدة الرسمية، لا يتضمن أي مقتضى يتعلق بضريبة الكربون، ولا ترد فيه هذه العبارة، والملاحظة الثانية أن القانون يتضمن في المقابل جباية مفروضة على المنتجات الطاقية تمثل حصيلة جبائية مهمة داخل الميز انية العامة، فقد قدّر جدول موارد الميزانية العامة حصيلة «الرسوم المفروضة على منتوجات الطاقة»، برسم سنة 2026 في

---

[653] المادة 2 من نفس القانون-الإطار، ص. 5685.

[654] المادة 8 من نفس القانون-الإطار، ص. 5686.

[655] المادة 18 من نفس القانون-الإطار، ص. 5687.

[656] قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.67 بتاريخ 19 من جمادى الآخرة 1447 (10 دجنبر 2025)، الجريدة الرسمية عدد 7465 مكرر، ص. 9648 وما بعدها.

23.159.063.000 درهم، من أصل مجموع موارد الميزانية العامة مقدر في 544.325.037.000 درهم[657]، ما يجعلها ضمن أكبر الموارد الجبائية غير المباشرة.

وتدخل هذه الرسوم ضمن الضرائب الداخلية على الاستهلاك، المنظمة بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977)[658]. وقد عدّلت المادة 5 من قانون المالية لسنة 2026 هذا الظهير، غير أن التعديل انصبّ على شروط وضع علامات على الكازوال والوقود الممتاز وبنزين النفاثات والفيول والبروبان والبوتان المسيلين، أي على مسألة تتصل بالتتبع والمراقبة[659].

والنتيجة الثالثة تتعلق بالحسابات المرصدة لأمور خصوصية. فقد خُصّص للصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة مبلغ 150.000.000 درهم برسم سنة 2026، بينما قُيّد صندوق التنمية الطاقية «للتذكرة»، أي دون اعتماد[660]، وانطلاقا من هذه المعطيات يمكن التقاط إشارتين، الأولى أن المغرب يفرض حاليا عبئا جبائيا على المنتجات الطاقية بحصيلة تفوق ثلاثة وعشرين مليار درهم، غير أن هذا العبء يقوم على أساس الكمية والنوع لا على أساس الكثافة الكربونية، وهو بذلك يختلف في منطقه عن ضريبة الكربون كما عُرّفت أعلاه، والثانية هي عدم تلازم تمويل صندوق بيئي أو مخصص للانتقال الطاقي مع حصيلة الجبايات الطاقية، يعني أن المشرع لا ينظر لهذه الجباية نفس نظرته لجباية بيئية محضة، وهو عكس ما فعله عندما ربط الرسم البيئي على البلاستيك، المحدث بموجب المادة 12 من قانون المالية لسنة 2013 والساري ابتداءً من فاتح يناير 2014، الذي رُصدت حصيلته للصندوق الوطني لحماية البيئة وتثمينها، والتحدي أمام تنزيل ضريبة الكربون يواجهه أولا هذا الرسم، غير أن محاولة تنزيل ضريبة الكربون تصطدم بسؤال المقاربة، كون أن تأثر أسعار المحروقات بضغط جبائي إضافي يؤثر مباشرة على الثمن النهائي عند المستهلك، ما يشكل تحديا كبيرا خصوصا في ظروف دولية تتسم بارتفاع تكاليف الطاقة وتأثيراتها السلبية على دول غير منتجة لها كالمغرب.

غير أن غياب التنزيل لا يعني غياب العمل التحضيري أو بعض بوادر الاستعداد لسنها، فقد أفاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بأن وزارة الاقتصاد والمالية أطلقت سنة 2024 دراسة إرساء ضريبة على الكربون، هدفها الأساسي تحفيز المصنعين على اعتماد أنظمة إنتاج منخفضة الكربون مع الحفاظ على تنافسية المقاولات المغربية دوليا[661]. كما تنص الاستراتيجية الوطنية المنخفضة الكربون في أفق 2050، الموضوعة سنة 2021 والمحيَّنة سنة 2023، على الإرساء التدريجي لضريبة كربون وطنية وعلى تطوير سوق وطنية للكربون مطابقة للمعايير الدولية[662]، والمفهوم من ذلك أن الوضع القائم ليس وضع إهمال للالتزام، بل البحث عن تثبيت شروط قادرة على إنجاح سن ضريبة الكربون والقدرة على التنزيل السليم لأهداف الإصلاح الجبائي.

---

[657] المرجع نفسه، جدول موارد الميزانية العامة، ص. 9699.

[658] الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي وكذا المقتضيات الخاصة بهذه البضائع والمصوغات، كما تم تغييره وتتميمه.

[659] المادة 5 من قانون المالية رقم 50.25 لسنة 2026، مرجع سابق، ص. 9671.

[660] المرجع نفسه، جدول الحسابات المرصدة لأمور خصوصية.

[661] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 24، نقلا عن: وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير تنفيذ الميزانية والتأطير الماكرو-اقتصادي، 2023.

[662] المرجع نفسه، ص. 21.

المبحث الثاني: الأثر الجبائي والاقتصادي المرتقب لضريبة الكربون

يقتضي استكمال معالجة الموضوع الانتقال من مستوى النص إلى مستوى الأثر. ونتناول في هذا المبحث مستويين: التصور الجبائي قيد الإعداد و أثره الداخلي (المطلب الأول)، ثم الأثر على المقاولات المصدّرة نحو الاتحاد الأوروبي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: معالم التصور الجبائي و أثره على المالية العمومية والاقتصاد الوطني

الفقرة الأولى: الوعاء والسعر والمردودية والحكامة

توفر الوثيقة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أول عرض مؤسساتي منشور لمعالم التصور المرتقب، فوفق ما استقاه المجلس من جلسة الاستماع إلى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، تقوم السلطات العمومية بإرساء تدريجي لضريبة كربون على القطاعات المعنية بالآلية الأوروبية (الحديد والصلب، الإسمنت، الأسمدة، الألمنيوم، الكهرباء، الهيدروجين)، على أساس المبادئ التالية[663]:

- تطبيق سعر يتراوح بين خمسة وعشرة دولارات للطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، انسجاما مع توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال تسعير الكربون؛
- التطبيق التدريجي للضريبة على منتجات القطاعات المشمولة بالآلية الأوروبية؛
- تحويل بعض الرسوم القائمة، كالرسم شبه الجبائي على الإسمنت والرسم على حديد البناء، إلى ضرائب كربونية، بهدف الحد من الأثر على تنافسية الصناعيين الوطنيين وعلى أسعار البيع الداخلية؛
- تطبيق الضريبة على القطاعات الأكثر تنظيما لتيسير الحوار مع الفدراليات المهنية الممثلة لها؛
- إعطاء الأولوية للقطاعات التي تنتج منتجات ذات انبعاثات مباشرة وغير مباشرة متقاربة، قبل توسيعها إلى قطاعات أكثر تعقيدا.

ويتضح من المبدأ الثالث أن الخيار المتجه إليه، هو خيار التحويل وليس إضافة عبء جبائي جديد، فالمقاربة المعتمدة حسب المثال الوارد في الوثيقة، تحول تدريجيا الرسم الحالي على الإسمنت البالغ 150 درهما للطن إلى ضريبة كربون، إلى أن يبلغ التوزيع النهائي 100 درهم للطن برسم ضريبة الكربون و50 درهما للطن برسم الرسم شبه الضريبي[664].

ويُعتمد في احتساب ذلك معامل انبعاث قدره 1,094 طن من ثاني أكسيد الكربون لكل طن من الإسمنت، علما بأن إنتاج طن واحد من الإسمنت يولّد ما بين 800 كيلوغرام وطن واحد من ثاني أكسيد الكربون، وهي انبعاثات ناتجة أساسا عن نزع الكربون من الحجر الجيري عند صناعة الكلينكر، وينتهي هذا الاحتساب إلى قيمة كربونية تعادل 55 درهما للطن من ثاني أكسيد الكربون[665].

أما المردودية فتقدّرها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بما يتراوح بين 2,7 و3 مليارات درهم سنويا، ولم يُحسم بعدُ في تخصيص هذه الموارد، إذ توجد ثلاثة سيناريوهات قيد الدراسة: الإدماج المباشر في الميزانية العامة للدولة، أو إحداث صندوق للدعم الاجتماعي موجّه للمستهلكين، أو إحداث صندوق مخصص لتمويل إجراءات مكافحة آثار التغيرات المناخية، مع إمكانية الجمع بين هذه الخيارات[666].

---

[663] المرجع نفسه، ص. 24، نقلا عن جلسة الاستماع إلى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، 14 مارس 2025.
[664] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 24-25.
[665] المرجع نفسه، ص. 25.
[666] المرجع نفسه، ص. 25-26.

وعلى مستوى الحكامة، أُسندت الصلاحية إلى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، التي تعتزم تكوين ستين عونا جمركيا حول مبادئ إزالة الكربون وطرق احتساب انبعاثات غازات الدفيئة في إطار تجهيز الموارد البشرية اللازمة للتفعيل الأمثل لهذه الضريبة، كما أسند للمعهد المغربي للتقييس مهمة منح شهادات تثبت إنجاز المقاولات الصناعية الوطنية للتصريحات المتعلقة بمستوى الكربون وفق المواصفات القياسية الجاري بها العمل، وذلك بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالتنمية المستدامة، بحيث تؤدي المقاولات الضريبة على أساس تصريحاتها بالانبعاثات، على أن تُصادق عليها مصالح المعهد للتحقق من صحتها[667].

غير أن هذا التصور يصطدم بشرط تقني، فقد سجّل المجلس أن المغرب لم يضع بعد منظومة وطنية للقياس والتصريح والتحقق مطابقة للمعايير الدولية، تمكّنه من تتبع التقدم المحرز في خفض الانبعاثات بدقة ومن تقييم نجاعة السياسات المعتمدة[668]، مما يعضد فكرة تريث المشرع في تنزيلها إلى غاية استكمال الشروط الموضوعية الخاصة بها.

الفقرة الثانية: الأثر التوزيعي لضريبة الكربون

تنتقل ضريبة الكربون، بحكم آلية اشتغالها، من المورّد إلى المستهلك النهائي في شكل ارتفاع في الأسعار[669]، ومن ثم فإن أثرها لا يقتصر على المقاولة، بل يمتد إلى الأسر، وقد تم تنبيه إلى أن فعالية هذه الضريبة تستلزم مساعدة المقاولات على التحول النظيف، وتمويل إجراءات دعم للأسر الأكثر ضعفا المعرضة لارتفاع الأسعار، وخاصة أسعار الطاقة[670].

ويتصل بذلك سؤال مآل الإيرادات، فعلى المستوى الدولي، تقوم عدة بلدان بإعادة استثمار إيرادات تسعير الكربون في البرامج الاجتماعية، أو في تحفيز المقاولات على خفض انبعاثاتها، أو في الدعم المباشر لفائدة الأسر، وهو ما يلتقي مع السيناريو الثاني من السيناريوهات الثلاثة قيد الدراسة على المستوى الوطني، حيث يتم الميل على مقاربات تخصيص حصيلة هذا النوع من الجبايات لأهداف تساهم في ضمان الانتقال الطاقي السلس، تحقيق التنمية المستدامة، كما أن هذا التوزيع يجد سنده داخل القانون-الإطار نفسه، الذي يُدرج ضمن أولويات السياسة الجبائية «إعادة التوزيع الفعال وتقليص الفوارق قصد تعزيز العدالة والتماسك الاجتماعيين»[671].

المطلب الثاني: الأثر على المقاولات المصدّرة نحو الاتحاد الأوروبي

الفقرة الأولى: آلية التعديل الكربوني على الحدود ومراحل تطبيقها

أحدث الاتحاد الأوروبي آلية التعديل الكربوني على الحدود بمقتضى النص التنظيمي رقم 956/2023 الصادر عن البرلمان الأوروبي بتاريخ 10 ماي 2023[672]، والمندرجة ضمن الميثاق الأخضر الأوروبي، وتم تصميمها في انسجام مع النظام الأوروبي لتداول حصص الانبعاثات، بهدف منع تسرب الكربون وضمان شروط منافسة

---

[667] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص 25. ويستند تعيين المعهد المغربي للتقييس إلى القانون رقم 75.24 المغير والمتمم للقانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والاعتماد والشهادة، المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 25 غشت 2025.

[668] المرجع نفسه، ص. 29.

[669] نشرة المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، مرجع سابق، ص. 2.

[670] المرجع نفسه، ص. 6.

[671] المادة 2 من القانون-الإطار رقم 69.19، مرجع سابق، ص. 5685.

[672] Règlement (UE) 2023/956 du Parlement européen et du Conseil du 10 mai 2023 établissant un mécanisme d'ajustement carbone aux frontières.

متكافئة بين المصنعين الأوروبيين ونظرائهم في البلدان الأخرى[673]، وتتحقق الآلية عمليا في زيادة في ثمن المنتجات المستوردة معادلة لكلفة انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن إنتاجها، بما يوازي الثمن المطبق على الصناعيين الأوروبيين في إطار نظام تداول الحصص، مع شمولها في مرحلتها الأولى للحديد والصلب والألومنيوم والإسمنت والأسمدة الآزوتية والهيدروجين والكهرباء[674].

وتم تقسيم تطبيقها إلى مرحلتين، الأولى المرحلة الانتقالية امتدت من أكتوبر 2023 إلى نهاية 2025، ولم يكن مطلوبا خلالها أي تعديل مالي، بل التزامات تصريحية تشمل التصريح بكميات السلع المستوردة، وبيان الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بإنتاجها، وذكر كلفة الكربون المؤدى عنها عند الاقتضاء في بلد الإنتاج، ثم انتقلت الآلية إلى مرحلتها المالية ابتداء من يناير 2026[675].

وعرفت الآلية تعديلات قبل دخولها حيز التنفيذ أبرزها: إدخال عتبة سنوية للإعفاء قدرها خمسون طنا من ثاني أكسيد الكربون (باستثناء الكهرباء والهيدروجين)، وهو ما يُعفي أكثر من 90 في المائة من المستوردين مع تغطية 99 في المائة من الانبعاثات المستوردة، وتخفيض الحد الأدنى من الشهادات الواجب الاحتفاظ بها في نهاية كل فصل من 80 إلى 50 في المائة، وتمديد أجل التصريح السنوي بالانبعاثات بثلاثة أشهر، من 31 ماي إلى 31 غشت، وتبسيط مسطرة خصم أثمنة الكربون عبر نشر أثمنة افتراضية حسب البلدان[676].

وثمة معطى جوهري لفهم الخيار المغربي، فالآلية تأخذ بعين الاعتبار ضرائب الكربون المؤداة في بلدان المنشأ، لكنها لا تعترف بأنظمة تداول الحصص التي طوّرها شركاؤها التجاريون، فالضرائب الكربونية المؤداة فعليا هي وحدها المعترف بها[677]، ما يعني أن اعتماد ضريبة كربون على المستوى الوطني يسمح بعدم تسرب المداخيل التي كانت ستُستوفى على الحدود الأوروبية والاحتفاظ كإيرادات جبائية بالتراب الوطني.

الفقرة الثانية: درجة تعرّض الصادرات المغربية: من محدودية المرحلة الأولى إلى رهان توسيع النطاق

يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمغرب، إذ بلغت حصته 62 في المائة من المبادلات سنة 2023[678]. وقد قدّرت المفوضية الأوروبية الصادرات المغربية المشمولة بالآلية ابتداء من يناير 2026 بما يمثل 3,7 في المائة من الصادرات نحو الاتحاد، وأنها متركزة أساسا في الأسمدة الآزوتية بنسبة 2,9 في المائة من مجموع الصادرات[679]، وتنبغي الإشارة أن دراسة سابقة سنة 2021 كانت قد قدّرت هذه الحصة في 3 في المائة على أساس معطيات سنة 2019، أي ما يعادل 0,4 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي[680]، ولفهم الصورة بشكل أكبر لا يجب قراءة المعطى السابق بمعزل عن معطى آخر، وهو كثافة الانبعاثات في الاقتصاد المغربي، فنسبة انبعاثات

---

[673] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 13-14.

[674] المرجع نفسه، ص. 14.

[675] المرجع نفسه، ص. 15

[676] المرجع نفسه، ص. 16، نقلا عن: مجلس الاتحاد الأوروبي، بلاغ صحفي رقم 25/9113، بروكسيل، 23 ماي 2025.

[677] المرجع نفسه، ص. 17-18.

[678] المرجع نفسه، ص. 11، نقلا عن: مكتب الصرف، التقرير السنوي 2024، ص. 16.

[679] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 11 و19.

[680] Rim Berahab et Uri Dadush, What will be the effect of the EU's Carbon Border Tax on Morocco, and how should Morocco react?, Policy Paper PP-21/21, Policy Center for the New South, octobre 2021, pp. 7-8.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

ثاني أكسيد الكربون إلى الناتج الداخلي الإجمالي، تفوق نظيرتها في الاتحاد الأوروبي بنحو 20 في المائة بالإضافة أن الصناعة المغربية أكثر كثافة كربونية من الصناعة الأوروبية[681]، يمثل منها القطاع الصناعي نحو 19 في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى الوطني[682].

ويقف المكتب الشريف للفوسفاط كأهم مثال للقطاع الأكثر تعرضا لهذه الضريبة وهو قطاع الأسمدة، فوفق دراسات الأثر التي أنجزها، وعلى أساس كلفة كربون تتراوح بين 100 و150 أورو للطن من ثاني أكسيد الكربون ومعامل انبعاث للأمونياك قدره 1,44، يُنتظر أن يبلغ التعديل المالي على الحدود الأوروبية ما بين 13 و20 أورو للطن من فوسفاط ثنائي الأمونيوم ابتداء من 2026، ليرتفع إلى ما بين 45 و68 أورو للطن في أفق 2034، بفعل الاختفاء التدريجي للحصص المجانية الممنوحة للصناعيين الأوروبيين[683].

أما التقدير الكمي الإجمالي، فقد أنجزته دراسة اعتمدت مقاربة المدخلات والمخرجات انطلاقا من معطيات سنة 2019، وخلصت إلى أن الانبعاثات المدمجة في الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأوروبي في القطاعات المشمولة بالمرحلة الأولى تبلغ نحو 331 ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وأن الفاتورة الكربونية الناتجة عنها تتراوح بين 20 و34 مليون دولار سنويا، تبعا لسعر كربوني يتراوح بين 60 و100 دولار للطن[684]، وتتركز هذه الفاتورة في قطاع الكهرباء والماء الذي يستأثر بنحو 89 في المائة من الانبعاثات المشمولة، بكلفة تتراوح بين 17 و29 مليون دولار سنويا[685].

ومن حيث نسب الاقتطاع، يتحمل قطاع الكهرباء أعلى نسبة، تليه الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية بنسبة تتراوح بين 4 و8 في المائة، ثم التعدين بما يتراوح بين 3 و7 دولارات عن كل مئة دولار من الصادرات، بينما تقل النسبة عن ثلاث دولارات لكل مئة دولار في باقي القطاعات المستهدفة[686].

غير أن الصورة تتغير جذريا في حالة توسيع نطاق الآلية إلى مجموع القطاعات، ففي هذه الحالة تبلغ الانبعاثات المدمجة أكثر من 13 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وترتفع الفاتورة إلى ما بين 694 مليون دولار و1,32 مليار دولار، ويستأثر قطاع النقل وحده بنحو 44 في المائة من هذه الانبعاثات[687]، وهذا السيناريو ليس مجرد افتراضات استشرافية فقط، إذ يعتزم الاتحاد الأوروبي بشكل فعلي توسيع الآلية إلى منتجات أخرى وإلى الانبعاثات غير المباشرة والسلع المصنعة كمنتج نهائي، وهو ما قد يمس قطاعات مثل السيارات والطيران والفلاحة والنسيج[688].

---

[681] Ibid., pp. 11-12.

[682] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 22.

[683] المرجع نفسه، ص. 23، نقلا عن جلسة الاستماع إلى المكتب الشريف للفوسفاط، 21 مارس 2025.

[684] Wissal Morchid, Eduardo A. Haddad et Luc Savard, « Measuring the Cost of the European Union's Carbon Border Adjustment Mechanism on Moroccan Exports », Sustainability, vol. 16, n° 12, 2024, article 4967, pp. 12-13.

[685] Ibid., p. 17.

[686] Ibid., p. 13.

[687] Ibid., pp. 13-14.

[688] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 21.

وقد اعتبر معدّو الدراسة الكمية أن الآلية ليس من المرجح أن يكون لها أثر مهم في خفض الانبعاثات، ولا أن توفر حافزا قويا للحكومة المغربية لإرساء مبادرات لتسعير الكربون، وأن بلوغ هذا الهدف يشترط التزام عوامل أخرى، كما سجلوا أن نتائجهم بخصوص القطاعات المصدّرة الكبرى لا تُظهر المآلات الدراماتيكية المتوقعة، مع التنبيه إلى أن هذه الاقتطاعات، وإن كانت متواضعة نسبيا، تظل كلفة إضافية قد تقضم تنافسية المصنعين المغاربة[689]، و اقترحوا في المقابل تخفيف هذه الخسائر عبر إرساء نظام وطني لتداول الحصص، أو عبر إصلاح جبائي، أو عبر تسريع إزالة الكربون من الاقتصاد[690].

وفي اتجاه قريب، ذهب باحثان آخران إلى أن الآلية ستُدخل تعقيدات جوهرية في احتساب الانبعاثات المنسوبة للمنتوج، سترفع في الحد الأدنى من تكاليف المعاملات، مع تهديد عمل و انشطار منظمة التجارة العالمية التي يشكل بقاؤها مصلحة حيوية للمغرب باعتباره اقتصادا صغيرا ومرتهنا بالتجارة الخارجية[691].

وقد سجّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بدوره أن الفاعلين غير الأوروبيين يعتبرون الآلية عبارة عن تعريفة جمركية متخفية في ثوب أداة لحماية البيئة والحث على تخفيض مستويات الكربون بشكل متبادل مع الشركاء التجاريين، وتشترك في هذا التصور عدة بلدان كالصين والبرازيل والهند والولايات المتحدة[692].

خاتمة:

قمنا في هذه الدراسة بتتبع مسار ضريبة الكربون في النظام الجبائي المغربي من التعريف إلى التبنّي إلى الأثر، قادتنا إلى الخلاصات التالية:

- أولا، تنزيل ضريبة الكربون بالمغرب ليس مسألة إرادة تشريعية فقط بل مسألة شروط تقنية ومؤسساتية لم تكتمل بعد، فالمبدأ مقرَّر منذ سنة 2021، والتصور مبلور في معالمه الأساسية، لكن أدوات القياس والتحقق التي من شأنها الحسم في السعر، وكذلك تصور مآل الإيرادات المتأتية منها وتأثيرها على مالية الدولة، وآليات مواكبة المقاولات، كلها عناصر ما تزال في طور الإعداد، ويُضاف إلى ذلك أن جزءا من هذه الإكراهات خارج عن الإرادة الوطنية، لأنه مرتبط بمعطى تنظيمي أوروبي ما يزال يتغير.
- ثانيا، التريث في التنزيل لا يعني التجاهل، فالتصور التقني قيد الإعداد لدى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، بمعالم محددة تشمل السعر والوعاء ومنهجية التحويل والمردودية المتوقعة وهيئة المصادقة، غير أن الشرط التقني المسبق، وهو المنظومة الوطنية للقياس والتصريح والتحقق، لم يُستوفَ بعد.
- ثالثا، أن الخيار المتجه إليه هو تحويل رسوم قائمة إلى ضريبة كربونية لا إضافة اقتطاع جديد، وهو خيار يقلل الأثر على تنافسية المصنعين المغاربة وعلى الأسعار الداخلية، لكنه يجعل الإشارة السعرية الكربونية أقل وضوحا.

---

[689] W. Morchid, E. A. Haddad et L. Savard, op. cit., p. 17.

[690] Ibid., abstract et p. 17.

[691] R. Berahab et U. Dadush, op. cit., p. 9.

[692] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 16.

- رابعا، درجة تعرّض الصادرات المغربية للآلية الأوروبية تبقى محدودة في المرحلة الأولى، وأن الدراسة الكمية المتاحة تُقلّل من أثرها التحفيزي على تبنّي تسعير داخلي، غير أن هذه الكلفة مرجحة للارتفاع في حالة توسيع النطاق، وأن عدم اعتراف الآلية بأنظمة تداول الحصص الأجنبية، مقابل اعترافها بالضرائب الكربونية المؤداة فعليا، يشكل عاملا موضوعيا يفسّر توجه المغرب نحو الخيار الضريبي.

لائحة المراجع:

أولا: النصوص القانونية

- دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011).
- القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.86 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1442 (26 يوليوز 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7007.
- القانون-الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.09 بتاريخ 4 من جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014)، الجريدة الرسمية عدد 6240.
- قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.67 بتاريخ 19 من جمادى الآخرة 1447 (10 دجنبر 2025)، الجريدة الرسمية عدد 7465 مكرر.
- الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي وكذا المقتضيات الخاصة بهذه البضائع والمصوغات، كما تم تغييره وتتميمه.
- القانون رقم 75.24 المغير والمتمم للقانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والاعتماد والشهادة، المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 25 غشت 2025.
- Parlement européen et du Conseil du 10 Règlement (UE) 2023/956 du mai_ 2023 - établissant un mécanisme d'ajustement carbone aux frontières

ثانيا: التقارير المؤسساتية

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «أثر آلية التعديل الكربوني على الحدود الأوروبية على الصادرات المغربية»، إحالة ذاتية رقم 2025/86، رأي صادق عليه بالإجماع في الدورة العادية 173 المنعقدة بتاريخ 28 غشت 2025.
- المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات (CEMRAP)، وحدة الدراسات الاقتصادية والمالية، «ضريبة الكربون بالمغرب: الاهتمامات والتحديات»، نشرة عدد 01/24، نونبر 2024.

ثالثا: المراجع باللغات الأجنبية

- ,Rim Berahab et Uri Dadush, What will be the effect of the EU's Carbon Border Tax on Morocco ,and how should Morocco react?, Policy Paper PP-21/21, Policy Center for the New South octobre 2021.

- Wissal Morchid, Eduardo A. Haddad et Luc Savard, « Measuring the Cost of the European Union's Carbon Border Adjustment Mechanism on Moroccan Exports », Sustainability, vol. 16, n° 12, 2024, article 4967.

وفاء مصباح
باحثة بسلك الدكتوراه في القانون الخاص

فعالية العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية في المغرب في ضوء القانون الجديد رقم 43.22

The Effectiveness of Alternative Sanctions to Custodial Sentences in Morocco In the light of the new Law No. 43.22

الملخص

في ظل ظاهرة اكتظاظ السجون وما يترتب عنها من اثار تمس كرامة السجناء، يشكل القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة مرحلة أساسية في تطور السياسة الجنائية المغربية، من خلال تعزيز اليات للعقاب تتجه نحو إعادة ادماج المحكوم عليه في المجتمع مع الحفاظ في الوقت ذاته على متطلبات النظام العام.

وقد استحدثت المقتضيات الجديدة عدة صور لعقوبات البديلة، من بينها العمل لأجل المنفعة العامة، والمراقبة الالكترونية، فضلا عن مجموعة من التدابير المقيدة لبعض الحقوق، أو تدابير المراقبة والعلاج وإعادة الادماج.

ويهدف هذا المقال الى ابراز اهم المستجدات التي جاء بها القانون الجديد، مع تسليط الضوء على أبرز الصعوبات التي قد تؤثر في تفعيله على أرض الواقع، ولا سيما الاكراهات المؤسساتية، والتفاوتات الاجتماعية، ومخاطر التوسع في الرقابة الجنائية. الكلمات المفتاحية: قانون العقوبات- السياسة البديلة – إعادة رقم 43.22 – الجنائية – الادماج – العمل الاجتماعي- الاكتظاظ السجني– العمل من اجل المنفعة العامة – المراقبة الالكترونية – العدالة الجنائية المغربية.

مقدمة:

اتجهت السياسة الجنائية المعاصرة نحو تبني مقاربة جديدة تقوم على تكريس العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية باعتبارها ركيزة أساسية لحماية كرامة السجناء.

فقد سارعت العديد من الدول الى الحد من سلبيات العقوبات السالبة للحرية، وعلى رأسها عقوبة الحبس، التي لم تعد قادرة في كثير من الأحيان على تحقيق الوظيفة الردعية المرجوة من العقوبة.

وفي هذا السياق، أبرز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الأثار السلبية للعقوبات السالبة للحرية، محذرا من التزايد[693] المستمر في معدلات الاعتقال و ما يترتب عليه من نتائج غير مرضية.

ويؤدي هذا الوضع إلى صعوبات في إخضاع المحكوم عليهم لبرامج التكوين وإعادة الإدماج التي من شأنها تسهيل اندماجهم الاجتماعي، خاصة وأن العقوبات السالبة للحرية لا تفضي فقط إلى الاكتظاظ داخل المؤسسات السجنية، بل تترتب عنها كذلك[694] تكاليف مرتفعة لتدبير السجون.

---

[693] الأمم المتحدة.(2008).المبادئ الأساسية و الممارسات الواعدة في مجال بدائل العقوبات السالبة للحرية.

[694] مجلس النواب.(2023). تقرير حول لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بشأن مشروع قانون رقم 43.22 بتعلق بالعقوبات البديلة (السنة التشريعية .

وقد دفعت هذه العوامل مجتمعة الدول إلى إعادة النظر في سياساتها الجنائية والبحث وعن أنظمة عقابية أكثر فعالية تتيح التوفيق بين الوظيفة الردعية للعقوبة وبين إعادة إدماج المحكوم عليه في المجتمع.

ومن بين هذه الدول، خطا المغرب خطوة حاسمة من خلال اعتماد القانون رقم 43.22، الذي يمثل دعامة أساسية لتعزيز[695] وقد أكد وزير العدل المغربي عبد اللطيف وهبي أن تقديم هذا المشروع جاء ثمرة مسار طويل استند إلى الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس بتاريخ 20 غشت 2009 بمناسبة الذكرى السادسة والخمسين ولثورة الملك والشعب، وإلى نتائج الحوار الوطني حول منظومة العدالة، وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، فضلا عن مخرجات الندوة الوطنية[696] حول السياسة الجنائية المنظمة بمدينة مكناس سنة 2004.

وإلى جانب هذه المرجعيات الوطنية، يندرج اعتماد المغرب لهذا القانون ضمن التزاماته الدولية الرامية إلى تعزيز الحقوق والحريات والأساسية.

فقد أوصى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة رقم 25 لسنة 2013 بالحد من اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي وتعزيز بدائل أخرى، من قبيل العمل للمنفعة العامة، والعدالة التصالحية، والغرامات، وبرامج إعـادة الادماج.

كما أكد مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية أهمية العقوبات البديلة، ولا سيما خلال مؤتمره الرابع عشر[697] المنعقد بمدينة كيوتو اليابانية خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 12 مارس 2021، حيث دعا الدول إلى توسيع نطاق اللجوء إليها.

وعلى المستوى الإفريقي، دعت إعلان واغادوغو لسنة 2002 الحكومات الأفريقية إلى تسريع إصلاح أنظمتها الجنائية[698] والسجنية من أجل الحد من اللجوء إلى الاعتقال.

وتستند هذه التوجهات إلى مجموعة من القواعد و المبادئ الدولية، من بينها قواعد بكين، وقواعد هافانا، وقواعد بانكوك، والمبادئ الأساسية للعدالة التصالحية.

وتكمن أهمية هذا المقال في إبراز مدى فعالية العقوبات البديلة في المغرب باعتبارها آلية توازن بين حماية حقوق السجناء والحفاظ على النظام العام، في ضوء خطورة الأفعال الإجرامية المرتكبة.

ومن ثم تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع في التساؤل عما إذا كان القانون الجديد قد نجح في تحقيق الأهداف المرسومة له.

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سيتم تناول مضمون القانون الجديد (الجزء الأول)، ثم دراسة حدود تطبيقة و أفاق تفعيله (الجزء الثاني).

الجزء الاول: مضمون القانون المغربي المتعلق بالعقوبات البديلة.

يقتضي تحليل القانون المغربي الجديد المتعلق بالعقوبات البديلة تسليط الضوء على العقوبات البديلة و أنواعها (الفصل الأول)، ثم بيان المبررات الداعية إلى اعتمادها (الفصل الثاني).

---

[695] نفس المرجع، ص 9.

[696] نفس المرجع، ص 9.

[697] Fourteenth united nations congress on crime prevention and criminal justice ; kyoto, japan, 7-12 march 2021 ; A/CONF.234/CRP.10

[698] المجلس الوطني لحقوق الإنسان. (2022). مشروع قانون يتعلق بالعقوبات البديلة (ص.10) https://cndh.ma

الفصل الأول: العقوبات البديلة في ضوء القانون الجديد

تنص المادة 1-35 من القانون الجديد على تعريف العقوبات البديلة بما يلي:

العقوبات البديلة هي عقوبات يحكم بها عوض العقوبات السالبة للحرية في الجنح التي لا تتجاوز فيها مدة الحبس النافد المحكوم بها خمس سنوات.

ولا يحكم بالعقوبات البديلة في حالة العود.

وتحول العقوبة البديلة دون تنفيذ العقوبة السالبة للحرية في حق المحكوم عليه متى التزم بالواجبات المفروضة عليه وفق الشروط والأحكام المنصوص عليها في هذا الباب.

وتأخذ المحكمة بعين الاعتبار، عند الحكم بالعقوبات البديلة، كل ما من شأنه تحقيق أهداف العقوبة، ولا سيما إعادة تأهيل المحكوم عليه، وتقويم سلوكه، وإعادة إدماجه اجتماعيا، والحد من حالات العود.

ويترتب على الشروع في تنفيذ العقوبة البديلة وقف سريان تقادم العقوبة الحبسية الأصلية، ولا يستأنف احتساب هذا الأجل إلا ابتداء من تاريخ صدور الأمر بتنفيذ العقوبة الأصلية أو ما تبقى منها، وفقا للمادة 3-647 (الفقرة الأولى) من قانون المسطرة الجنائية.

كما تخضع العقوبات البديلة للأحكام القانونية المطبقة على العقوبة الأصلية للجريمة، بما في ذلك قواعد تفريد العقوبة، ولا يحول تنفيذها دون تطبيق العقوبات الأصلية الأخرى المنصوص عليها قانونا.

ومن خلال قراءة هذه المادة يتبين أن العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية تخضع لمجموعة من الشروط المتراكمة.

فهي لا تحكم إلا في الجنح التي لا تتجاوز فيها العقوبة الحبسية النافدة خمس سنوات، مما يؤدي إلى استبعاد الجنايات من نطاق تطبيقها.

كما تستبعد هذه العقوبات في حالة العود، الذي يشمل تكرار الجرائم، الأمر الذي يحصر الاستفادة منها أساسا في المجرمين لأول مرة أو في الحالات التي لا يتوافر فيها عنصر التكرار.

ويضطلع القاضي الجنائي بدور محوري في تحديد العقوبة البديلة المناسبة، إذ يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير، من بينها إعادة تأهيل المحكوم عليه، وإعادة إدماجه الاجتماعي، والوقاية من العود، وذلك انسجاما مع مبدأ تفريد العقوبة.

وعلاوة على ذلك، فإن تطبيق العقوبة البديلة يبقى رهينا بالاحترام الصارم للالتزامات المفروضة على المحكوم عليه، إذ قد يؤدي الإخلال بها إلى تنفيذ العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها ابتداء.

من جهة أخرى تستبعد العقوبات البديلة بالنسبة لبعض الجرائم التي تتميز بخطورة خاصة، وهو ما تؤكده المادة 3-35 من القانون رقم 43.22 التي تنص على عدم الحكم بالعقوبات البديلة بالنسبة للجنح المرتبطة بالجرائم الآتية:

* الجرائم الماسة بأمن الدولة والأفعال الإرهابية.
* اختلاس الأموال العامة، والغدر، والرشوة، واستغلال النفوذ، وتبديد الأموال العمومية.
* غسل الأموال.
* الجرائم العسكرية.
* الاتجار الدولي في المخدرات.
* الاتجار بالمؤثرات العقلية.

*الاتجار بالأعضاء البشرية.

* الاستغلال الجنسي للقاصرين أو للأشخاص في وضعية إعاقة.

بالرجوع إلى المادة 2-35، فإن العقوبات البديلة تشمل أساسا:

* العمل لأجل المنفعة العامة.

* المر اقبة الإلكترونية.

* التدابير المقيدة لبعض الحقوق أو تدابير المر اقبة أو العلاج أو إعادة الإدماج.

* الغرامة اليومية.

أولا: العمل لأجل المنفعة العامة.

يعد العمل لأجل المنفعة العامة، المنصوص عليه في المادة 5-35، عقوبة غير مدفوعة الأجر نفذت لفائدة المؤسسات العمومية أو الجماعات التر ابية أو الجمعيات أو الهيئات ذات المنفعة العامة.

وتتراوح مدته بين أربعين ساعة وثلاثة ألاف وستمائة ساعة، وفق قاعدة تعادل تقريبية تقضي باحتساب ساعتين من العمل مقابل يوم واحد من الحبس، على أن يتم تنفيذ العقوبة داخل أجل أقصاه ستة[699] أشهر.

وتخضع هذه العقوبة لإجراءات دقيقة، حيث تقوم النيابة العامة، بموجب المادة 5-647، بإحالة ملف المحكوم عليه على قاضي تطبيق العقوبات داخل أجل خمسة أيام من تاريخ النطق بالعقوبة البديلة.

كما تنص المادة نفسها على أن قاضي تطبيق العقوبات يبت في الملف داخل أجل أقصاه عشرة أيام، مع تحديد طبيعة العمل، والجهة المستقبلية، وعدد الساعات وكيفية توزيعها وفق جدول زمني محدد.

ويتم تبليغ القرار فورا إلى الجهات المعنية وإلى المحكوم عليه، الذي يفرج عنه بمجرد توصل المؤسسة السجنية[700] بالقرار.

وتحتسب مدة الاعتقال المنفذة سابقا ضمن العقوبة البديلة رفق معادلة ساعتين من العمل مقال يوم واحد من الحبس، على ألا يقل الجزء المتبقي من العقوبة عن أربعين ساعة.

وتمنح المادة 6-647 لقاضي تطبيق العقوبات صلاحيات واسعة، إذ يستمع إلى المحكوم عليه يتحقق من وضعيته الشخصية الاجتماعية والمهنية، كما يمكنه الأمر بإجراء خبرة طبية لتحديد النشاط الملائم لقدراته.

وتولى عناية خاصة للنساء والقاصرين والأشخاص في وضعية إعاقة، ضمانا لإعادة إدماجهم الاجتماعي دون المساس بالتزاماتهم الأسرية أو الدراسة أو[701] المهنية.

وفي حالة عدم احترام المحكوم عليه للالتزامات المفروضة عليه، يعاد تفعيل العقوبة الأصلية تلقائيا بعد خصم الساعات[702] المنجزة.

كما تلتزم المؤسسات المستقبلية بمسك سجلات مفصلة وإعداد تقارير دورية ترفع إلى النيابة العامة وقاضي تطبيق العقوبات،[703] الذي يمكنه تفويض مهام التتبع لمساعدين اجتماعيين أو موظفين قضائيين.

وتتولى إدارة السجون بدورها مر اقبة تنفيد العقوبة بشكل مستمر من خلال الزيارات وتقارير التفتيش.

---

[699] المادة 6-35 والمادة 7-35 من القانون رقم 43.22 الجديد المتعلق بالعقوبات البديلة

[700] المادة 5-647 من القانون رقم 43.22 الجديد المتعلق بالعقوبات البديلة

[701] المادة 6-647 من القانون رقم 43.22 الجديد المتعلق بالعقوبات البديلة

[702] المادة 7-647 من القانون رقم 43.22 الجديد المتعلق بالعقوبات البديلة

[703] المادة 8-647 من القانون رقم 43.22 الجديد المتعلق بالعقوبات البديلة

وعند وجود أسباب جدية ذات طابع اجتماعي أو صحي أو عائلي أو مهني، أو مرتبطة بظروف التنفيذ، يجوز لقاضي تطبيق العقوبات توقيف تنفيذ العقوبة، مع إمكانية الطعن في هذا القرار داخل أجل خمسة أيام دون أن يكون للطعن أثر موقف[704] للتنفيذ.

ثانيا: المراقبة الالكترونية.

تعد المراقبة الالكترونية، المنصوص عليها في المادة 10-35، شكلا أخر من أشكال العقوبات البديلة، وتقوم على إلزام المحكوم عليه بحمل جهاز إلكتروني يتيح مراقبة تنقلاته داخل نطاق يحدده القاضي.

ويثبت الجهاز على مستوى المعصم أو الكاحل أو أي جزء أخر من الجسم، كما تكيف كيفية تنفيذه بالنسبة للقاصرين تحت إشراف ممثلهم القانوني، وفق ما تنص عليه المادة 11-647.

وبموجب المادة 12-647، تتولى إدارة السجون التتبع الدائم لتنفيذ هذه العقوبة، ويعاقب على الفرار أو إتلاف الجهاز الالكتروني بعقوبة حبسية وغرامة مالية.

كما تؤخذ الحالة الصحية للمحكوم عليه بعين الاعتبار، إذ تسمح المادة 14-647 باستبدال هذه العقوبة بعقوبة بديلة أخرى إذا ترتب عن السوار الالكتروني أثار سلبية على صحة المحكوم عليه.

ثالثا: التدابير المقيدة للحقوق أو تدابير العلاج وإعادة الإدماج.

تنص المادة 11-35 على مجموعة من التدابير المقيدة لبعض الحقوق أو المتعلقة بالمراقبة أو العلاج أو إعادة الإدماج، وتشمل على الخصوص:

* إلزام المحكوم عليه بممارسة نشاط مهني أو متابعة تكوين معين.
* الإقامة الإجبارية في مكان محدد.
* فرض قيود على التنقل.
* منع الاتصال بالضحايا.
* الخضوع لمتابعة طبية أو نفسية.
* الالتزام بجبر الضرر وتعويض الضحية.

وتحدد مدة هذه التدابير في ستة أشهر، قابلة لتجديد مرة واحدة فقط، وفقا للمادة 13-53.

ويتم تنفيذ هذه التدابير في إطار مقاربة تروم إعادة الإدماج الاجتماعي، تحت إشراف قاضي تطبيق العقوبات وإدارة السجون،[705] التي تضطلع بدور أساسي في التنسيق بين مختلف المؤسسات المتدخلة.

كما تتولى الإدارة إعداد تقارير دورية بشأن تنفيذ العقوبات البديلة والصعوبات التي تعترضها و اقتراح سبل تطويرها.

رابعا: الغرامة اليومية.

خصصت المادة 14-35 نظام الغرامة اليومية باعتباره إحدى صور العقوبات البديلة، حيث يلتزم المحكوم عليه بإداء مبلغ مالي عن كل يوم من مدة الحبس المحكوم بها.

وتحدد المادة الموالية قيمة الغرامة بين مائة وألفي درهم عن كل يوم، مع مراعاة القاضي للعناصر التالية:

- الموارد المالية للمحكوم عليه.

---

[704] المادة 9-647 من القانون رقم 43.22 الجديد المتعلق بالعقوبات البديلة
[705] المادة 13-35 من القانون رقم 43.22 الجديد المتعلق بالعقوبات البديلة

- أعباؤه العائلية والاجتماعية.
- خطورة الجريمة المرتكبة.
- حجم الضرر الناتج عنها.

وفيما يتعلق بتنفيذ الغرامة اليومية، تنص المادة 18-647 على أن قاضي تطبيق العقوبات يصدر قرارا يحدد كيفية تنفيذها مع إشعار المحكوم عليه بالالتزامات المترتبة عنها.

وبمجرد تبليغ القرار، يصبح المحكوم عليه ملزما بأداء مبلغ الغرامة داخل الأجل المحدد، وفقا للمادة 19-647.

ويجوز للقاضي أن يأمر بإلغاء هذه العقوبة وتنفيذ العقوبة الحبسية الأصلية أو الجزء المتبقي منها في حالة الامتناع غير المبرر عن الأداء أو الإخلال بالالتزامات المرتبطة بالعقوبة البديلة.

وتتخذ القرارات المتعلقة بإلغاء العقوبة البديلة أو تعديل شروط تنفيذها وفق مسطرة حضورية تضمن للمحكوم عليه حق تقديم ملاحظاته[706] ودفوعه.

الفصل الثاني: المبررات المرتبطة باللجوء إلى العقوبات البديلة

يرتكز اللجوء إلى العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة على مبررين أساسيين. فمن جهة، تبرز الضرورة الملحة لمعالجة ظاهرة الاكتظاظ السجني (المبحث الأول)، ومن جهة أخرى، تتجلى المراجعة التدريجية لفعالية العقوبات السجنية قصيرة المدة (المبحث الثاني).

المبحث الأول: ضرورة معالجة الاكتظاظ السجني

يعكس الاكتظاظ السجني حدود السياسة الجنائية المغربية التي اتسمت بتزايد اللجوء إلى الاعتقال، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في آليات العقاب المعتمدة.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد السجناء انتقل من 86.384 سنة 2019 إلى أكثر من 102.653 سنة 2023، أي بزيادة تقارب 19 بالمائة، وهو ما يفوق بكثير الطاقة الاستيعابية للمؤسسات السجنية التي بلغت نسبة إشغالها حوالي 159 بالمائة[707].

وقد ترتب عن هذا الوضع المزمن العديد من الاختلالات، من قبيل ضعف الخدمات الصحية، وتدهور ظروف الاعتقال، ومحدودية فرص إعادة الإدماج، فضلا عن الضغط المتزايد على موظفي المؤسسات[708] السجنية، مما يمس بكرامة السجناء الإنسانية التي تكفلها العديد من الاتفاقيات الدولية.

وفي هذا السياق، اعتبرت المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان باستمرار أن الاكتظاظ السجني لا يشكل فقط مساسا بالكرامة الإنسانية التي تكفلها العديد من الاتفاقات الدولية.

وفي قضية "توريجياني وآخرون ضد إيطاليا "، اعتبرت المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان أن عدم توفر السجناء على مساحة شخصية كافية يشكل معاملة لا إنسانية ومهينة[709] وقاسية.

---

[706] المادة 21-647 من القانون رقم 43.22 الجديد المتعلق بالعقوبات البديلة.
[707] مرجع سابق، مجلس النواب، (2023) ص 3.
[708] مرجع سابق، مجلس النواب، (2023) ص 3.
[709] Cour européenne des droits de lhomme. (2013). Torreggiani et autres c. Italie (requêtes nos 43517/09 ,46882/09 , 55400/09, 57875/09, 61535/09, 35315/10 et 37818/10), arrêt du 8 janvier 2013. Strasbourg.

كما أدانت المحكمة نفسها فرنسا بسبب ظروف الاعتقال غير اللائقة الناتجة عن اكتظاظ سجني هيكلي، حيث حرم السجناء من الحد الأدنى من المساحة الشخصية وعانوا من ظروف مادية[710]متدهورة.

وقد ساهم هذا القرار في فرنسا في تسريع تطوير آليات مر اقبة ظروف الاعتقال تعزيز و التزام الدولة بالحد من الاكتظاظ السجني. كما تجسد ذلك في تعزيز اللجوء إلى بدائل السجن وآليات تكييف العقوبات، فضلا عن تدخل أقوى للمحاكم الوطنية، وعلى رأسها محكمة النقض والمجلس الدستوري، من أجل حماية كرامة[711]السجناء.

وأمام هذه الأزمة، اعتمدت السلطات المغربية مقاربة تقوم على توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات السجنية[712] من خلال بناء مؤسسات جديدة.

غير أن اللجوء المكثف إلى العقوبات السالبة للحرية يظل عاملا رئيسيا في اكتظاظ السجون، خاصة فيما يتعلق الجر ائم والجنح ذات الخطورة البسيطة أو[713] المتوسطة.

وفي هذه الظروف، لا يمكن تصور الحد من الاكتظاظ السجني دون إصلاح مسبق للسياسة الجنائية يهدف إلى تقليص اللجوء إلى الاعتقال وتشجيع بدائل عقابية فعالة تتيح إعادة الإدماج الحقيقي للمحكوم عليهم في[714] المجتمع.

ومن ثم، يبدو أكثر جدوى للحد من تدفق الأشخاص نحو السجون عبر تقليص اللجوء إلى الاعتقال، بدل الاكتفاء بتدبير أثار الاكتظاظ السجني.

ورغم ما قد تثيره هذه المقاربات من نقاشات، فإنها تساهم في تحقيق عدالة أكثر فعالية و إنسانية، ترتكز على إعادة التأهيل بدل الإقصاء الاجتماعي. لذلك، ينبغي إدماج هذه البدائل ضمن التصور العام للسياسات الجنائية حتى لا تتحول إلى مجرد حلول ظرفية لنظام عقابي قائم أساسا على السجن.

المبحث الثاني: تراجع العقوبات السجنية القصيرة وإعادة النظر في السياسة الجنائية المغربية

إلى جانب أزمة الاكتظاظ السجني، يهدف اللجوء إلى العقوبات البديلة إلى إعادة تقييم جدوى العقوبات السالبة[715] للحرية قصيرة المدة، بالنظر إلى محدودية فعاليتها و أثارها التي غالبا ما توصف بأنها نتائج عكسية.

فالعقوبات السجنية القصيرة لا تتلاءم مع الأهداف الأساسية للعقوبة الجنائية المتمثلة في الردع وإعادة التأهيل الاجتماعي، إذ إن قصر مدتها لا يسمح بتنفيذ برامج إعادة الإدماج بشكل فعلي، سواء كانت برامج تعليمية أو مهنية أو[716] نفسية.

كما تفرز هذه العقوبات لأثارا سلبية مهمة على المحكوم عليه، من خلال قطع الروابط الأسرية والاجتماعية،[717] وفقدان العمل، والتعرض لوصم اجتماعي دائم.

---

[710] Cour européenne des droits de lhomme. (2020). J.M.B. et autres c. France (requête n 9671/15 et autres) , arrêt du 30 janvier 2020. strasbourg

[711] نفس المرجع

[712] مرجع سابق، مجلس النواب. (2023) ص 4

[713] مرجع سابق، مجلس النواب. (2023) ص 4

[714] مرجع سابق، مجلس النواب.(2023) ص 5

[715] يوسف تملكوتان،(2023) بدائل العقوبات السالبة للحرية على ضوء مستجدات مسودة مشروع القانون الجنائي المغربي: مبررات إقرارها ومداخل تفعيلها .المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، 4(3)، 788-803 https://doi.org/10.21608/IJDJL.2023.193547.1195

[716] نفس المرجع

[717] نفس المرجع

وبالتالي، يجد السجين نفسه في مسار من التهميش الاجتماعي يضعف فرص إعادة اندماجه داخل المجتمع.

وفي المغرب، يعكس الإدخال التدريجي لهذه الأليات إرادة واضحة لتكييف السياسة الجنائية مع المعايير[718] الدولية وتعزيز عدالة أكثر توازنا تجمع بين الردع وإعادة التأهيل.

ويتجلى ذلك أولا في مبدأ الاعتدال أو الطابع الاحتياطي للقانون الجنائي، الذي يقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية: عدم اللجوء إلى القانون الجنائي إلا كخيار أخير – واعتمار العقوبات الأقل تقييدا للحرية كلما أمكن[719] ذلك – واعتبار السجن إجراء استثنائيا.

كما أن رفع الطابع الجنائي عن بعض الأفعال من شأنه الحد من الآثار السلبية للتجريم، خاصة عندما تؤدي التشريعات المقيدة في بعض المجالات، مثل الإجهاض، إلى تجريم أوضاع اجتماعية و إنسانية معقدة كحالات الحمل الناتج عن الاغتصاب أوزنا المحارم، مما يدفع بعض النساء إلى اللجوء إلى[720] سرية[721] ممارسات وخطيرة ويثني الضحايا عن التبليغ عن الاعتداءات الجنسية.

ومن جهة أخرى، تتمثل سياسة إلغاء التجريم الجزئي في استبعاد عقوبة السجن بالنسبة لبعض الأفعال، خاصة أن العديد من منظمات المجتمع المدني تدعو إلى استبدال العقوبات السجنية القصيرة بعقوبات بديلة، كما هو الحال بالنسبة لبعض الأفعال المرتبطة[722] بالتسول.

وأخيرا، يمكن لسياسة فض النزاعات خارج القضاء أن تساهم بشكل كبير في حل بعض النزاعات خارج الإطار القضائي التقليدي، من خلال آليات التفاوض أو التحكيم أو الوساطة.

ورغم الجهود التي بذلها المغرب في مجال حماية كرامة السجناء وتعزيز مواكبتهم الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما من خلال اعتماد القانون الجديد المتعلق بالعقوبات البديلة، فإن التطبيق الفعلي لهذه الإصلاحات لا يزال يواجه عدة صعوبات وتحديات.

الفصل الثالث: حدود فعالية العقوبات البديلة و أفاق تطويرها

بصرف النظر عن السياسة الجنائية المغربية الرامية إلى التوفيق بين مكافحة الاكتظاظ داخل المؤسسات السجنية والحفاظ على النظام العام، فإن العقوبات البديلة لا تزال تواجه العديد من الصعوبات والتحديات (المبحث الأول)، مما يستدعي اعتماد مجموعة من التدابير والإصلاحات الكفيلة بتعزيز فعاليتها (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الصعوبات المرتبطة بالعقوبات البديلة

إن تنويع العقوبات، رغم أنه يهدف إلى تكريس إمبدأ تفريد العقوبة، قد يؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج عكسية على مستوى العدالة الجنائية والسياسية العقابية.

فمن جهة أولى، قد يساهم هذا التنويع في تكريس بعض أوجه اللامساواة الاجتماعية، بالنظر إلى أن الاستفادة من بعض العقوبات البديلة تظل مرتبطة بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمحكوم عليهم.

---

[718] نفس المرجع
[719] نفس المرجع
[720] نفس المرجع
[721] نفس المرجع
[722] نفس المرجع

فالأشخاص اليسورون ماديا يكونون أكثر قدرة على تجمل العقوبات المالية كالغرامات، في حين غالبا ما يتجه القضاء بالنسبة[723] للفئات الهشة إلى العقوبات السالبة للحرية، سواء كانت موقوفة التنفيذ أو نافذة.

كما أن الأشخاص الذين يتوفرون على عمل قار أو ضمانات اجتماعية يستفيدون بسهولة أكبر من تدابير تكييف العقوبة، مما يعمق التفاوت في المعاملة الجنائية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة بالمغرب. ووفقا للمعطيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، بلغ معدل البطالة 10.8% خلال الفصل الأول [724] من السنة الجارية، وهو ما يفاقم التفاوت في الاستفادة من العقوبات البديلة ويؤثر على مبدأ تفريد العقوبة.

ومن جهة ثانية، يثار إشكال ما يعرف ب" اتساع الشبكة الجنائية "، حيث يمتد تدخل القانون الجنائي إلى أفعال كانت سابقا قليلة التجريم أو ضعيفة الزجر، كما قد يتم استبدال العقوبات البديلة بعقوبات خفيفة أصلا بدل أن تحل محل العقوبات السجنية، فضلا عن تعدد الإجراءات والتدابير[725] الجنائية.

ويضاف إلى ذلك خطر إلغاء العقوبة البديلة عند الإخلاء بالشروط المفروضة على المحكوم عليه، مما قد[726] يؤدي تلقائيا إلى تنفيذ العقوبة السجنية في بعض الأنظمة القانونية.

وبالتالي، فإن العقوبات البديلة، بدلا من أن تمثل دائما استجابة أكثر مرونة و إنسانية، قد تؤدي بشكل غير مباشر إلى توسيع نطاق الرقابة الجنائية وإعادة إنتاج بعض أشكال التفاوت البنيوي أو حتى تعميقها.

ولا تتوقف فعالية العقوبات البديلة على الإطار القانوني المنظم لها فحسب، بل ترتبط أيضا بمدى قبولها اجتماعيا بكيفية تطبيقها على أرض الو اقع.

ففي كثير من الأحيان، ينظر إلى هذه العقوبات باعتبارها مظهرا من مظاهر التساهل القضائي، وهو تصور تعززه بعض الخطابات السياسية التي ترى أن الجانح لا يستحق معاملة أكثر احتراما من المواطن الملتزم بالقانون، ما دام قد أخل بالنظام الاجتماعي. لذلك تبرز أهمية توعية الرأي العام وتكوين القضاة والفاعلين في المجال القضائي حول أهداف العقوبات البديلة[727] وفعاليتها.

كما لا ينبغي إغفال المتطلبات المرتبطة بالموارد البشرية والبنيات التحتية، ذلك أن تنفيذ العقوبات البديلة يستلزم توفير عدد كاف من أعوان المر اقبة الاجتماعية، والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، فضلا عن[728] إحداث هياكل مناسبة لمتابعة المحكوم عليهم في الوسط المفتوح.

وتشكل الشراكة مع المجتمع المدني، ولا يسما الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، ر افعة أساسية لإنجاح هذه السياسة، رغم أن مساهمتها ما تزال غير مهيكلة بالشكل الكافي وتظل في أغلب الأحيان ظرفية[729] ومحدودة.

---

[723] Avocats sans frontières. (2025 ,juin). Quelles alternatives à la prison au Maroc ? entre espoirs et risques : les peines alternatives à l'emprisonnement. Policy brief. Page6 ;

[724] المندوبية السامية للتخطيط.(2026). مذكرة إخبارية: وضعية سوق الشغل الفصل- بالمغرب الأول لسنة 2026 (2026) (ص.1).

[725] Avocats sans frontières مرجع سابق ص،6.

[726] Avocats sans frontières. مرجع سابق ص،6

[727] Avocats sans frontieres مرجع سابق ص،7

[728] Avocats sans frontieres مرجع سابق ص،7

[729] Avocats sans frontieres مرجع سابق ص،7

وبعبارة أخرى، فإن العقوبات البديلة لن تتمكن من تحقيق أهدافها الاجتماعية والإنسانية المتمثلة في إعادة إدماج الجانحين والحد من العود إلى الجريمة، ما لم يقترن تطبيقها بتعبئة حقيقية وتنسيق فعال بين مختلف الفاعلين القضائيين والاجتماعيين والجمعويين.

المبحث الثاني: أفاق تطوير نظام العقوبات البديلة

تصمم العقوبات البديلة، انسجاما مع مدلولها، باعتبارها تدابير تهدف إلى الحلول محل العقوبات الجنائية التقليدية، وعلى رأسها عقوبة السجن التي ما يزال اللجوء إليها مفرطا.

فالسجن يظل العقوبة المرجعية رغم ما يطرحه من إشكالات متعددة، من بينها الاكتظاظ السجني، والأعباء المالية التي تتحملها إدارة السجون، وضعت فعاليته في إعادة الإدماج، فضلا عن الانتهاكات المتكررة للحقوق الأساسية للإنسان.

وأصبح النظام القضائي المغربي، الذي ارتكز تاريخيا على العقوبات السالبة للحرية، مطالبا اليوم بالانتقال نحو مقاربة أكثر اعتمادا على إعادة الإدماج وتحمل المسؤول وجبر الضرر. غير أن هذا التحول يقتضي تغييرا عميقا في العقليات، سواء لدى مهني العدالة أو داخل الرأي العام.

ورغم بعض المخاطر التي كشفت عنها التجارب المقارنة، ولا سيما خطر لتساع الشبكة الجنائية، فإن العقوبات البديلة تتوفر على إمكانيات حقيقية للحد من اللجوء المفرط إلى السجن، شريطة أن تخضع لتأطير قانوني ومؤسساتي دقيق.

ولضمان نجاح هذا الإصلاح، يتعين على اللجنة المكلفة بتنزيل الإصلاح الجنائي بالمغرب اعتماد استراتيجية منسجمة تشمل مختلف مكونات المنظومة القضائية، بهدف تقليص اللجوء إلى السجن وتعزيز[730] إعادة الإدماج الاجتماعي للمحكوم عليهم.

وفي هذا الإطار، ينبغي أولا العمل على إزالة الطابع الجنائي عن بعض الأفعال وتوسيع اللجوء إلى بدائل المتابعة، بما يسمح بحصر العقوبات السجنية في الجرائم الأكثر خطورة. ومن ذلك مثلا كتابة الشعارات على الجدران، التي يمكن أن تواجه بعقوبات بديلة كالغرامة اليومية أو العمل لأجل المنفعة العامة بدل العقوبة[731] السجنية.

كما ينبغي إخضاع الاعتقال الاحتياطي لمراقبة صارمة من خلال تحديد مدته القصوى وتعزيز الضمانات[732] القانونية المرتبطة به، مع الحد من اللجوء إليه بالنسبة للأحداث واعتماد تدابير اجتماعية وتربوية بديلة.

ومن الضروري أيضا ضمان الولوج الفعلي إلى المساعدة القضائية بالنسبة للأشخاص الموجودين في وضعية هشاشة اقتصادية عند الطعن في قرارات الاعتقال الاحتياطي.

وعوض التركيز الحصري على البعد الزجري للعقوبة، ينبغي تعزيز البعد الاجتماعي للعقوبات البديلة من خلال تعميم الأبحاث الاجتماعية التي تمكن من دراسة شخصية المحكوم عليه وظروفه الاجتماعية، بما[733] يساهم في الحد من أوجه التفاوت الاجتماعي.

---

730 Avocats sans frontieres مرجع سابق ص،9
731 Avocats sans frontieres مرجع سابق ص،9
732 Avocats sans frontieres مرجع سابق ص،7
733 Avocats sans frontières مرجع سابق ص،9

وعلى مستوى تنفيذ العقوبة، ينبغي تطوير نظام الإفراج الشرطي وتوسيع نطاق الاستفادة منه، وإحداث مراكز شبه الحرية، وتعزيز التدابير الاجتماعية والتربوية الرامية إلى إعادة الإدماج.

وفي القانون الفرنسي، نظم المشرع الإفراج الشرطي بموجب المادة 729 من قانون المسطرة الجنائية، حيث يشترط أن يبرهن المحكوم عليه على جدية لإعادة إدماجه من خلال مزاولة نشاط مهني أو تكوين، أو الحفاظ على الروابط الأسرية، أو الخضوع للعلاج الطبي، أو تعويض الضحايا، أو تقديم مشروع[734] جدي للاندماج الاجتماعي.

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية في قرار صادر بتاريخ 15 فبراير 2012 أن الإفراج الشرطي لا يعد إجراءا تلقائيا، بل يتعين على القاضي التحقق من وجود ضمانات حقيقية لإعادة الإدماج وعدم وجود خطر للعود قبل منح هذه[735] الإمكانية.

كما ذهبت المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان إلى اعتبار أن الحكم بالسجن المؤبد دون إمكانية حقيقية للإفراج الشرطي قد يشكل معاملة لا إنسانية أو مهينة، مؤكدة ضرورة الحفاظ على ما يسمى "الحق في[736] الأمل" بالنسبة لكل محكوم عليه.

ومن بين الإصلاحات المقترحة أيضا ترشيد اللجوء إلى تحويل العقوبات وتكييفها قبل الإيداع بالسجن، [737] وتطوير تكوين القضاة وأعوان إنفاذ القانون، وتحسيس الرأي العام بجدوى العقوبات البديلة.

كما يتعين إحداث أجهزة متخصصة للمراقبة الاجتماعية، وتكوين الموارد البشرية اللازمة، ودعم الجمعيات العامة في المجال السوسيو-قضائي، وتعزيز إمكانيات المؤسسات المكلفة بالمواكبة وإعادة[738] الإدماج.

الخاتمة العامة:

يتضح مما سبق أن القانون رقم 43.00 المتعلق بالعقوبات البديلة يمثل خطوة مهمة في مسار تحديث السياسة الجنائية المغربية، من خلال إقراره لعدد من الآليات الجديدة، من قبيل العمل لأجل المنفعة العامة، والمراقبة الإلكترونية، والتدابير العلاجية والتأهيلية والرقابية، كبدائل للعقوبات السالبة للحرية.

وتساهم هذه الإصلاحات في الحد من الاكتظاظ السجني والتقليل من الآثار السلبية للاعتقال على كرامة السجناء، كما تعزز فرص إعادة الإدماج الاجتماعي انسجاما مع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان.

غير أن نجاح هذه الإصلاحات يظل رهينا بتجاوز عدد من الاكراهات، من بينها التفاوتات الاجتماعية، وخطر اتساع نطاق الرقابة الجنائية ، وضعف الموارد البشرية والمالية، فضلا عن ضرورة ضمان تطبيق منسجم وفعال للنظام الجديد من خلال تعبئة مختلف المتدخلين القضائيين والإداريين والاجتماعيين.

---

[734] المادة 792 من المسطرة الجنائية الفرنسية

[735] Cour de cassation, criminelle, chambre criminelle, 14 mars 2012, 11-85.373,inédit.

[736] Cour européenne des droits de l'homme. (2014). Ocalan c. Turquie (requêtes nos 24069/03, 197/04, 6201/06 et 10464/07), arrêt de chambre. Strasbourg.

[737] Avocats sans frontieres مرجع سابق ص،10

[738] Avocats sans frontieres مرجع سابق ص،10

المراجع:

المقالات والدراسات العلمية:

- تملكوتان يوسف، 2023 بدائل العقوبات السالبة للحرية على ضوء مستجدات مسودة مشروع القانون الجنائي المغربي: مبررات إقرارها ومداخيل تفعيلها. المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، 4(3)، 788-803. https://dro.org/10.21608/IJDJL.2023.193547.1195

-Avocat sans frontières. 2025. Quelles alternatives à la prison au maroc ? entre espoirs et risques : les peines alternatives à l'emprisonnement. Policy brief

النصوص القانونية:

القانون رقم 43.22 الجديد المتعلق بالعقوبات البديلة.

المسطرة الجنائية الفرنسية.

الاجتهاد القضائي:

- Cour européenne des droits de lhomme. (2020). J.M.B. et autres c. france (requêtes nos 9671/15 et autres), arrêt du 30 janvier 2020. Strasbourg.

- Cour européenne des droits de l'homme. (2014). Ocalan c. Turquie (requêtes nos 24069/03, 197/04, 6201/06 et 10464/07), arrêt de chambre. Strasbourg.

- Cour européenne des droits de lhomme. (2013). Torreggiani et autres c. Italie (requêtes nos 43517/09 ,46882/09 , 55400/09, 57875/09, 61535/09, 35315/10 et 37818/10), arrêt du 8 janvier 2013. Strasbourg.

- cour de cassation, criminelle chambre criminelle , 14 mars 2012, 11-85.373, inédit.

التقارير الرسمية:

- المندوبية السامية للتخطيط. 2026 مذكرة إخبارية: وضعية سوق الشغل الفصل – بالمغرب الأول لسنة 2026، ص 1.

- مجلس النواب. 2023. تقرير حول لجنة العدل و التشريع وحقوق الإنسان بشأن مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة (الرباط السنة التشريعية 2022-2023) مجلس النواب.

المجلس الوطني لحقوق الانسان. 2022. مشروع قانون يتعلق بالعقوبات البديلة.

https://cndh.ma

- الأمم المتحدة. 2008 المبادئ الأساسية والممارسات الواعدة في مجال بدائل العقوبات السالبة للحرية.

م.م. سرهد ماجد عبد خضر الجوعاني
المديرية العامة لتربية الأنبار

التشريعات الإدارية المنظمة للقطاع التعليمي: دراسة تحليلية لأثرها على الأداء الإداري في وزارة التربية والتعليم العالي العراقية

"Administrative Legislation Regulating the Educational Sector: An Analytical Study of its Impact on Administrative Performance in the Iraqi Ministry of Education and Higher Education"

ملخص:

هدف هذا البحث إلى تقييم مدى تأثير القوانين الإدارية الحالية على الأداء الإداري لوزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لهما من حيث الكفاءة والفعالية، وتوضيح مزايا وعيوب القوانين الإدارية من منظور الأداء الإداري، بالإضافة إلى تحديد الصعوبات والعوائق الإجرائية والقانونية التي تؤثر على الأداء الإداري في قطاع التعليم. اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي لملاءمته طبيعة الدراسة، حيث تم تحليل النصوص التشريعية والقانونية النافذة في العراق ومناقشتها في ضوء الأدبيات النظرية والدراسات السابقة. كما استخدم البحث منهج دراسة الحالة لتحليل تطبيقات التشريعات على أرض الواقع في عدد من المؤسسات التعليمية العراقية. تكونت عينة البحث من مجموعة من التشريعات والقوانين الإدارية النافذة المتعلقة بقطاع التعليم، إضافة إلى عينة من (25) موظفًا إداريًا يعملون في وزارتي التربية والتعليم العالي والمديريات العامة التابعة لهما في بغداد، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة. استُخدمت أداة الاستبانة كم instrument رئيسي لجمع البيانات، فضلًا عن أداة المقابلة شبه المنظمة مع (5) من المسؤولين في الإدارات التعليمية، وتحليل الوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات الرقابية كديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة العامة. وفي نهاية البحث توصل الباحث إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن قوانين الخدمة المدنية واللوائح المالية والإدارية والقرارات الوزارية لها تأثير كبير على الأداء الإداري في المؤسسات التعليمية، سواء من حيث تنظيم شؤون الموظفين أو إدارة الموارد والميزانيات والإجراءات، وأن وجود تضارب وتقادم في بعض التشريعات يشكل عائقًا حقيقيًا أمام تحسين الأداء الإداري.

الكلمات المفتاحية: التشريعات الإدارية المنظمة - القطاع التعليمي - الأداء الإداري - المنهج التحليلي الوصفي - وزارة التربية - وزارة التعليم العالي.

ABSTRACT

This study aims to assess the impact of current administrative laws on the administrative performance of the Ministry of Education and the Ministry of Higher Education and Scientific Research and their affiliated institutions in terms of efficiency and effectiveness. The study employed the descriptive analytical approach suitable to its nature, analyzing Iraqi legislative texts in light of theoretical literature and previous studies,

alongside a case study methodology. The sample consisted of current administrative legislation governing the education sector, supplemented by a purposive sample of (25) administrative employees from both ministries and their directorates in Baghdad, selected through simple random sampling. Data were collected using a questionnaire as the primary instrument, semi-structured interviews with (5) educational administrators, and analysis of official documents issued by oversight bodies including the Financial Supervision Bureau and the Integrity Commission. Key findings indicate that civil service laws, financial and administrative regulations, and ministerial decisions significantly impact administrative performance in educational institutions, and that legislative conflict and obsolescence constitute real obstacles to improving administrative performance.

Keywords: Regulatory Administrative Legislation - Educational Sector - Administrative Performance - Descriptive Analytical Approach - Ministry of Education - Ministry of Higher Education.

المقدمة

يشكل التعليم حجر الزاوية لتقدم وازدهار أي بلد. فهو يعمل على تنمية الإنسان، وإعداده لمواجهة تحديات الحضارة، والمساهمة الإيجابية في مشروع التنمية الشامل. وفي هذا السياق، تكتسب المعايير الإدارية التي تنظم هذه المجالات أهمية فريدة، حيث إنها الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم أنشطة الفاعلين التربويين ويحدد صلاحيات وواجبات أصحاب السلطة. ويُعد التمييز بين وزارة التربية المسؤولة عن التعليم الأساسي والثانوي، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي المشرفة على الجامعات والمعاهد العليا، أمرًا جوهريًا في فهم architecture التشريعات الإدارية في العراق، إذ تخضع كل وزارة لإطار تشريعي خاص بها مع وجود تشريعات مشتركة كقانون الخدمة المدنية.

في جمهورية العراق، شهد النظام التعليمي العديد من التغيرات والتحولات نتيجة للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. وقد تجلى ذلك في طبيعة التشريعات الإدارية في قطاع التعليم: بدءًا من القواعد الحديثة التي وضعت في فترة الانتداب البريطاني ومراحل الوحدة والتوسع خلال فترة المملكة، وصولًا إلى المركزية والأيديولوجية خلال فترة الجمهورية وحكم حزب البعث، و انتهاءً بمرحلة ما بعد عام 2003 التي تميزت بإعادة الإعمار والتحديث والنقاش حول اللامركزية والحكم الذاتي والهوية.

أولاً: إشكالية البحث

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول تحديد طبيعة القو انين الإدارية المعمول بها حاليًا في العراق والتي تحكم قطاع التعليم، وكيف تؤثر هذه القو انين على فعالية وكفاءة الأداء الإداري في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لهما. وتكمن الفجوة البحثية في غياب دراسات متخصصة تحدد بدقة ما إذا كان الخلل التشريعي الحالي ناتجًا عن تقادم القو انين الإدارية القائمة وعدم مو اكبتها للمستجدات التكنولوجية والإدارية الحديثة، أم أنه يعود إلى تضارب النصوص التشريعية بين قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 وتعليمات وزارة التربية ووزارة التعليم العالي بشكل منفصل، خاصة في ظل وجود وزارتين مستقلتين لكل منهما تشريعاته الخاصة. كما تبرز الفجوة في ندرة الدراسات التي ربطت بين

التشريعات الإدارية والأداء الإداري في القطاع التعليمي العراقي من خلال منهجية تحليلية ميدانية تعتمد على أدوات جمع بيانات متعددة.

ثانياً: أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهمية لعدة أسباب، أهمها ما يلي:

- يقدم البحث فحصًا شاملاً للصلة بين الأداء الإداري والتشريعات الإدارية، مما يثري الأدبيات العلمية المتعلقة بالإدارة التعليمية والقانون الإداري في سياق التعليم العراقي، مع التمييز بين وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي باعتبارهما كيانين منفصلين كلٌّ له تشريعاته الخاصة.
- قد يجد المسؤولون في وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والجهات المعنية بصنع القرار التعليمي في العراق رؤى وتوصيات مفيدة في نتائج البحث، وذلك بهدف تطوير وتحديث التشريعات الإدارية بما يساعد على تحسين كفاءة وفعالية الأداء الإداري في المؤسسات التابعة لكل وزارة على حدة.
- تسليط الضوء على التحديات: من خلال تحديد المشكلات والعوائق القانونية والإجرائية التي تواجه الإدارة التعليمية العراقية.

ثالثاً: أهداف البحث

تتمثل أهداف هذا البحث فيما يلي:

- تحليل البنية التشريعية المنظمة للقطاع التعليمي في العراق، وتحديد مستوى توافقها مع المعايير الدولية لحوكمة التعليم.
- قياس أثر التضارب والتقادم في القوانين الإدارية على كفاءة القرارات الإدارية داخل المؤسسات التعليمية وتأثير ذلك على زمن إنجاز المعاملات.
- نقد القوانين الإدارية الحالية من منظور ملاءمتها لمتطلبات التحول الرقمي والإدارة الحديثة في قطاع التعليم.
- رصد الفوارق التشريعية بين وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتأثيرها على توحيد معايير الأداء الإداري.
- بناء مقترح لتعديلات تشريعية عملية قابلة للتطبيق تستند إلى نتائج التحليل الميداني وتوصيات الجهات الرقابية.

رابعاً: الدراسات السابقة:

1. دراسة (إيمان حمود)[739] بعنوان: الحماية الدستورية لحق التعليم في العراق.

استعرض البحث أبرز المبادئ الدستورية التي تعمل على ضمان وكفالة الحق في التعليم وفقاً لدستور جمهورية العراق لسنة 2005 ، وهو مبدأ سيادة القانون ومبدأ تكافؤ الفُرص، فضلاً عن إيضاح نصوص التشريعات العراقية المختلفة ذات الصلة بميدان البحث ، بوساطة تحليل النصوص التشريعية ، وتسليط الضوء على مَواطن الضعف والقوة فيها، ومن ثم بيان أثرها في الحق في التعليم، وتوصّل البحث إلى أن التعليم

[739] إيمان حمود سليمان، الحماية الدستورية لحق التعليم في العراق، جامعة ديالى – كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٤

حق من حقوق الإنسان الأساسية، والعامل الأساس لضمان ومعرفة حقوقه. وتُظهر هذه الدراسة، رغم أهميتها في توثيق الحقوق الدستورية للتعليم، أنها ركزت على الجانب الدستوري دون أن تتناول الأثر المباشر لهذه التشريعات على الأداء الإداري في المؤسسات التعليمية. وعلى الرغم من ذلك، توفر الدراسة إطارًا مرجعيًا مهمًا لفهم الأساس الدستوري للتشريعات التعليمية، وهو ما يُعد نقطة انطلاق لبحثنا الحالي الذي يسعى إلى تجاوز المستوى الدستوري لتحليل التأثيرات الإدارية المباشرة.

٢. دراسة (صدام عبد الستار)[740] بعنوان: السياسة العامة التعلمية في العراق الو اقع والحلول المقترحة

هدفت الدراسة إلى تقديم تأطير منهجي وأكاديمي لمفهوم السياسة العامة التعليمية والتربوية في سياق فلسفة الدولة، مع تسليط الضوء على التحديات والمشكلات التي تواجه هذا القطاع محلياً مقارنة بالمعايير الإقليمية والعالمية. كما سعت الدراسة إلى تحديد الأسباب الجذرية لضعف قطاع التعليم والتربية على المستوى المحلي. كما أن الدراسة قد توصلت إلى تحليل معمق لأسباب هذا الضعف، بالإضافة إلى اقتراح حلول عملية ومناسبة تهدف إلى تطوير القطاع التعليمي وتعبئة الموارد المتاحة لتحقيق أهداف المجتمع. وقد تميزت هذه الدراسة بمعالجتها الموضوعية لتحديات السياسة التعليمية إلا أنها لم تتطرق إلى البُعد القانوني والإداري للتشريعات المنظمة للقطاع، وهو ما يسعى بحثنا الحالي إلى توفيره من خلال الربط بين التشريعات الإدارية وتأثيرها على الأداء الإداري في المؤسسات التعليمية، معتمدًا على أدوات ميدانية تتجاوز التحليل النظري.

٣. دراسة (هاني المرسومي)[741] بعنوان: التنظيم القانوني لعقد التعليم في المدارس الاهلية: دراسة تحليلية في القانون العراقي

هدفت الدراسة إلى إبراز إشكالية عدم تنظيم عقد التعليم في المدارس الأهلية بالعراق قانونياً، حيث يقتصر التشريع على الجو انب الإجر ائية دون العقدية، مما يسبب صعوبات في تحديد القانون الواجب التطبيق وتفسير الالتزامات مع انتشار هذه المدارس وظهور النزاعات. وتسعى الدراسة، نظراً لأهمية الموضوع وتأثيره الواسع، إلى معالجة هذا النقص التشريعي الذي يؤدي إلى جهل الأطراف بحقوقهم وصعوبة حسم المنازعات قضائياً، في ظل ندرة الدراسات المباشرة. وتتميز هذه الدراسة بتركيزها على الجانب العقدي للتعليم الأهلي، وهو جانب متخصص لا يغطي الإطار التشريعي العام لقطاع التعليم. ويعتمد بحثنا الحالي على نتائج هذه الدراسة في إبراز فكرة الفراغ التشريعي كسمة عامة في النظام التعليمي العراقي، ويمتد ليشمل التشريعات الإدارية المنظمة للأداء المؤسسي وليس الجانب العقدي فحسب.

هدفت الدراسة إلى تحليل أوجه القصور في قانون مجلس الدولة العراقي رقم 65 لسنة 1979 المعدل في تنظيم الخصومة الإدارية أمام القضاء الإداري، وأوضحت أن غياب قانون خاص بالإجراءات الإدارية يجعل قانون المر افعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 هو المرجع، مما يؤثر على ضمانات المحاكمة العادلة. وتتميز هذه الدراسة بأنها كشفت عن خلل هيكلي في منظومة العدالة الإدارية العر اقية، وهو ما يتقاطع مع بحثنا الحالي في جانب آليات إنفاذ القانون والمساءلة الإدارية، إلا أن دراسة ورود تركزت على الجانب القضائي بينما يتناول بحثنا الجانب الإداري المؤسسي.

---

[740] صدام عبد الستار رشيد، السياسة العامة التعلمية في العراق الواقع والحلول المقترحة. كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، مجلة العلوم السياسية، ٢٠٢٠.

[741] هاني حمدان عبدالله المرسومي، التنظيم القانوني لعقد التعليم في المدارس الاهلية: دراسة تحليلية في القانون العراقي، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، مجلد 4 عدد 3 (2024).

٤. دراسة (ورود لفتة مطير حسين) بعنوان: انقضاء الخصومة الإدارية أمام القضاء الإداري في العراق

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتشريعات الإدارية والأداء الإداري في قطاع التعليم

تمهيد:

يستعرض هذا الفصل الأساس النظري والمفاهيمي للبحث. بالإضافة إلى دراسة الصلة النظرية بين هذه القوانين والأداء الإداري في المؤسسات التعليمية، يسعى الفصل إلى توضيح المفاهيم الأساسية للإدارة التعليمية والقانون الإداري والتشريعات الإدارية في قطاع التعليم.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإدارة التعليمية والقانون الإداري

تمهيد:

يتناول هذا المبحث تحديد المفاهيم الجوهرية التي تشكل أساس فهم الإدارة التعليمية والقانون الإداري، ويوضح الترابط بينهما في سياق تنظيم قطاع التعليم. إن فهمًا دقيقًا لمفهوم الإدارة التعليمية وعلاقته بالقانون الإداري وأنواع التشريعات المنبثقة عنه، يضيء الطريق نحو فهم أعمق لكيفية تنظيم وتوجيه القطاع التعليمي.

أولاً: تعريف الإدارة التعليمية

تُعرف الإدارة التعليمية بأنها العملية المنظمة التي تسعى إلى توجيه وتنسيق جميع الجهود والموارد المتاحة داخل النظام التعليمي من أجل تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المحددة بأعلى مستويات الفعالية والكفاءة. تشمل الإدارة التعليمية أكثر من مجرد اتباع القواعد والقوانين؛ فهي تنطوي أيضًا على التخطيط الاستراتيجي، واتخاذ القرارات الحكيمة، وهيكلة المنظمات، وتخصيص الموارد البشرية والمادية، وتقييم الأداء. نظرًا لكونها القوة الرئيسية وراء تطوير وتعزيز النظام التعليمي، فإن الإدارة التعليمية تضطلع بدور بالغ الأهمية[742].

كما تتولى مسؤولية تطوير المناهج الدراسية، وتوظيف الكفاءات المؤهلة، وضمان تكافؤ الفرص، وإنشاء بيئة تعليمية محفزة. وتمنح طبيعة عملها مع العنصر البشري – الطلاب والمعلمين والإداريين – وهدفها النبيل المتمثل في تعزيز النمو بين الأجيال وتنمية المجتمع، الإدارة التعليمية خصائصها المميزة. كما تتميز بالعلاقات المعقدة والمتداخلة بين مختلف أصحاب المصلحة، فضلاً عن التأثير الكبير للسياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية[743].

ثانياً: القانون الإداري والإدارة التعليمية:

يمثل القانون الإداري فرعًا أساسيًا من فروع القانون العام، ويهتم بتنظيم نشاط الإدارة العامة في سعيها لتحقيق المصلحة العامة. ويحدد هذا القانون الإطار القانوني الذي يحكم عمل مختلف الهيئات والمؤسسات الإدارية، بما في ذلك وزارة التربية والتعليم العالي والمؤسسات التعليمية التابعة لها. أما بالنسبة للإدارة التربوية، فهي تمثل الوظيفة الإدارية المتخصصة التي تتولى مسؤولية تخطيط وتنظيم وتوجيه

---

[742] زهران; أحم تقييم فعالية تشريعات الخدمة المدنية لتطوير سياسات إدارة الموارد البشرية فى القطاع الحكومي دراسة مقارنة مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2021، 22.3: 230-259، ص35.

[743] امجد بن مدالله مصبح الشراري. أسباب غزارة التشريعات الإدارية. مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، 2023، 49.49: 32-61،ص25.

والإشراف على العملية التعليمية بمراحلها ومستوياتها المختلفة، بهدف تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المنشودة[744].

- العلاقة التكاملية بين القانون الإداري والإدارة التعليمية:

توجد علاقة وثيقة وتكاملية بين القانون الإداري والإدارة التعليمية. يوفر القانون الإداري للإدارة التعليمية الأساس القانوني الذي تستمد منه سلطاتها وصلاحياتها، ويحدد الإجراءات والقواعد التي يجب عليها اتباعها في تنفيذ مهامها. في المقابل، تعد الإدارة التعليمية مجالًا حيويًا لتطبيق مبادئ وأحكام القانون الإداري ضمن سياق معين يتميز بأهدافه التعليمية والاجتماعية[745].

- نطاق تطبيق القانون الإداري ومبادئه الأساسية في المجال التعليمي:

يمتد نطاق تطبيق القانون الإداري ليشمل جوانب مختلفة من عمل الإدارة التعليمية، بدءاً من وضع السياسات التعليمية العامة، مروراً بتنظيم المؤسسات التعليمية وتحديد هياكلها، وصولاً إلى إدارة شؤون الموظفين والطلاب والموارد المالية والبشرية.

تُحكم هذه العملية مجموعة من المبادئ الأساسية للقانون الإداري، بما في ذلك مبدأ الشرعية، الذي يتطلب من الإدارة التعليمية الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها؛ ومبدأ المساواة في الوصول إلى الخدمات التعليمية دون تمييز؛ ومبدأ الشفافية والكشف عن الإجراءات والمعلومات المتعلقة بالعملية التعليمية؛ ومبادئ أخرى مثل المسؤولية والمساءلة عن القرارات والإجراءات المتخذة[746].

ثالثاً: التشريعات الإدارية في قطاع التعليم:

في قطاع التعليم، اللوائح الإدارية هي مجموعة القوانين التي تصدرها السلطات الإدارية المختصة، سواء على المستوى المحلي (المديريات والإدارات التعليمية) أو المركزي (وزارة التربية والتعليم العالي)، بهدف وضع القواعد والإجراءات التي تحكم العمل الإداري داخل المؤسسات التعليمية وتنظيم العملية التعليمية[747].

- أنواع اللوائح الإدارية في قطاع التعليم[748]:

تختلف طبيعة اللوائح الإدارية في قطاع التعليم وأصلها ودرجة المسؤولية فيها. ومن بين هذه الأنواع:

- تصدر الحكومة لوائح تنفيذية لشرح وتنفيذ القوانين المتعلقة بالتعليم.
- تصدر وزارة التربية والتعليم العالي قرارات وزارية لتنظيم مسائل معينة ضمن نطاق اختصاصها.
- تصدر مختلف الهيئات الإدارية، بما في ذلك رؤساء الجامعات ومديري المديريات، أوامر وتعليمات إدارية لتحديد البروتوكولات وتوجيه العمليات اليومية في المؤسسات التعليمية.

---

(744) حيدر نجيب أحمد المفتي. السياسة التشريعية للاعتراض على القرارات الإدارية وأثرها في استقرار وتعزيز مبدأ المواطنة الصالحة: دراسة تحليلية استدلالية في إطار التشريعات الإدارية والضريبية العراقية النافذة.ص32

(745) علا سامح لطفي; سلمى غضبان حسين المعموري. التنظيم القانوني للإجازة الدراسية لموظف الخدمة الجامعية دراسة تحليلية في التشريعات الإدارية العراقية النافذة .مجلة العلوم القانونية والسياسية، ٢٠٢١، ١٠.١: ٣٧٧-٤٠٨، ص76.

(746) عبد القادر; لحول. دراسة تحليلية للامركزية الإدارية في التشريعات الجزائرية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 2015، 8.4: 572-586، ص52.

(747) محمد عبد علي خضير. مدى تطبيق القواعد اللامركزية عصيرات البرتقال في القانون العراقي. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية 2020، ص22.

(748) عبدالعال إبراهيم; محم العدالة الإدارية المستعجلة دراسة في نظام وقف تنفيذ القرارات الإدارية في ضوء حديث التشريعات الفرنسية وأحكام القضاء. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، 2023، 1.2: 212-2،ص76.

- تم إنشاء اللوائح الداخلية للمؤسسات التعليمية لحكم عملياتها الداخلية بالإضافة إلى تفاعلاتها مع الموظفين والطلاب.

- الأسس القانونية للوائح الإدارية لقطاع التعليم:[749]

توفر المصادر القانونية العليا في التسلسل الهرمي القانوني للدولة السلطة الملزمة للوائح الإدارية في قطاع التعليم. ومن بين هذه المصادر:

- الدستور، وهو القانون الأسمى للبلاد، الأطر الأساسية للحق في التعليم والهيكل الإداري.

المبحث الثاني: الأداء الإداري في المؤسسات التعليمية وعلاقته بالتشريعات الإدارية

يستهدف هذا المبحث التعمق في فهم مفهوم الأداء الإداري داخل المؤسسات التعليمية، واستكشاف أبعاده المتنوعة التي تسهم في تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. كما يسعى إلى تحليل العلاقة النظرية المعقدة التي تربط بين هذا الأداء وبين الإطار التشريعي والإداري المنظم لعمل هذه المؤسسات. إن فهم هذه العلاقة يعد أمرًا بالغ الأهمية لتقييم مدى تأثير التشريعات الإدارية على و اقع الممارسة الإدارية في قطاع التعليم[750].

أولا: مفهوم الأداء الإداري و أبعاده الأساسية

في سياق المؤسسات التعليمية، يُعرَّف الأداء الإداري بأنه النتيجة النهائية لسلسلة من الإجراءات والعمليات التي تتخذها الإدارة من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية والتعليمية المحدَّدة. يتجاوز هذا المفهوم مجرد إنجاز المهام الروتينية ويشمل القدرة على تعظيم استخدام الموارد، سواء كانت مالية أو مادية أو بشرية أو معلوماتية، من أجل تحقيق نتائج عالية الجودة. تحاول مجموعة متنوعة من النماذج والمفاهيم تحديد وتقييم الأداء الإداري؛ يركز بعضُها على تحقيق أهداف معينة، بينما يركز آخرون على كفاءة العملية وجودة المخرجات ورضا المستفيدين[751].

- العناصر الأساسية للأداء الإداري الناجح:

في المؤسسات التعليمية، يُعرَّف الأداء الإداري الناجح بعدد من العناصر المترابطة والمتكاملة، وأهمها[752]:

- الكفاءة، وهي القدرة على تحقيق الأهداف بأقل قدر من الموارد (المال والوقت والجهد). الكفاءة هي أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة ومنع الهدر.
- الفعالية: هذه هي الدرجة التي يتم بها تحقيق الأهداف والغايات المحدَّدة. تحقيق النتائج والتأثيرات المرجوة للإجراءات الإدارية هو محور التركيز الرئيسي للفعالية.
- الجودة هي درجة التميز والكفاءة في أداء المهام وتقديم الخدمات الإدارية والتعليمية.
- تلبية احتياجات وتوقعات المستفيدين بالإضافة إلى المعايير المهنية والأكاديمية كلها جزء من الجودة.

ثانياً: العلاقة النظرية بين التشريعات الإدارية والأداء الإداري

---

[749] عمر عبدالرحمن البوريني. التدابير الإدارية الخاصة لحماية البيئة البحرية في ضوء التشريعات البيئية الأردنية. مجلة العلوم الشرعية-جامعة القصيم، 2018، 12.2، ص66.

[750] دسوقي; رانيا عبد الحميد مبروك. دور المؤسسات التعليمية فى خدمة المجتمع. المجلة العربية للقياس والتقويم، 2021، 2.3،ص19.

[751] محمود، محمد جابر، أحمد، ننسى فؤاد، & منال محمد بكرى. (2018). الثقة التنظيمية فى المؤسسات التعليمية. مجلة العلوم التربوية-كلية التربية بقنا، 37(2)، 191-204، ص36.

[752] محمد شعبان عجوة; ميرفت. المؤسسة المتعلمة مدخل لتطوير المؤسسات التعليمية، دراسة تحليلية للأسس الفكرية والفلسفية. مجلة كلية التربية. بنها، 2023، 34.136: 609-634، ص47.

تشير الأطر النظرية في مجالي الإدارة العامة والقانون الإداري إلى أن التشريعات الإدارية تؤثر بشكل كبير على الأداء التنظيمي في المؤسسات التعليمية. وتُعرف التشريعات الإدارية بأنها الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد المبادئ التوجيهية والبروتوكولات والمعايير التي يجب على المؤسسات التعليمية اتباعها عند قيامها بعملياتها المختلفة. وتعكس مستويات الأداء الإداري التأثيرات المباشرة لهذا الإطار على اتخاذ القرارات، وتنظيم العمليات، وتوزيع المسؤوليات، وتخصيص الموارد[753].

- التشريعات كأداة لتحسين المساءلة والشفافية:

يمكن للقوانين الإدارية المفصلة والواضحة أن تساعد في إنشاء أنظمة للمساءلة وزيادة شفافية العمليات الإدارية، مما سيؤدي إلى تحسين الأداء. عندما تكون القواعد والإجراءات مفهومة ومتاحة لجميع الأطراف المعنية، يصبح من الأسهل تقييم الأداء ومحاسبة المسؤولين عن أي أخطاء أو إهمال.

- وظيفة القانون في إرساء العدالة الإجرائية والاستقرار التنظيمي[754]:

تعتبر القوانين الإدارية حاسمة الأهمية لتحقيق العدالة الإجرائية والاستقرار التنظيمي في المؤسسات التعليمية، فضلاً عن زيادة المساءلة والشفافية. ويُضمن سلاسة سير العمليات وتقليل احتمالية اتخاذ قرارات تعسفية أو متحيزة بفضل وجود قواعد وإجراءات موحدة وتُطبق بشكل عادل. وتساعد هذه العدالة والاستقرار في بناء بيئة عمل منتجة تشجع التعاون والثقة بين الموظفين، وهو ما ينعكس على التحسين العام للأداء الإداري. ويزداد ميل الموظفين إلى اتباع السياسات والإجراءات وبذل المزيد من الجهد لتحقيق أهداف المنظمة عندما يؤمنون بوجود نظام عادل وشفاف يحكم عملهم[755].

ثالثا: دور التشريعات في تحقيق الكفاءة والفعالية والتحديات المحتملة

من خلال توحيد النماذج، وتنظيم الاستخدام الرشيد للموارد، وتبسيط الإجراءات، يمكن أن تكون التشريعات الإدارية بالغة الأهمية في تحقيق الكفاءة. ومن خلال تركيز جهود المؤسسات التعليمية على تحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية المحددة في القوانين والقواعد والسياسات التعليمية، يمكن أن تساعد أيضًا في تحقيق الفعالية[756].

- صعوبات وحواجز نظرية أمام فعالية التشريعات:

على الرغم من الفوائد المحتملة للتشريعات الإدارية، إلا أن قدرتها على تعزيز الأداء الإداري قد تكون مقيدة بمشكلات وحواجز نظرية. وقد تتكون هذه الصعوبات من:

- التضارب والتناقض التشريعي: عندما تتعارض نصوص تشريعية متباينة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى سوء فهم ويؤثر سلبًا على كيفية اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات.
- عدم مواكبة القانون للتطورات: قد تصبح بعض القوانين قديمة وغير متناسبة مع التطورات الحديثة في التكنولوجيا والإدارة التعليمية، مما سيقلل من فعاليتها.

---

[753] دسوقي; رانيا عبد الحميد مبروك. دور المؤسسات التعليمية فى خدمة المجتمع، مصدر سابق، ص50.
[754] كريمة; سمير المختار. دور التعليم الإلكتروني داخل المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية_دراسة استطلاعية لعينة من أعضاء هيئة التدريس الجامعي. 2020،ص40.
[755] ينال امين نوباني. العلاقة بين التخطيط الإستراتيجي والأداء الإداري لدى اللجنة الأولمبية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين. 2024 ..جامعة النجاح الوطنية، ص30.
[756] كريمة; سمير المختار. دور التعليم الإلكتروني داخل المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية،مصدر سابق، ص52.

- صعوبة التنفيذ في الو اقع العملي: قد تكون بعض التشريعات مثالية من الناحية النظرية ولكن يصعب تنفيذها بفعالية في الو اقع العملي بسبب القيود والقدرات المتاحة للمؤسسات التعليمية.

إن فهم هذه التحديات النظرية ضروري عند تقييم تأثير التشريعات الإدارية على الأداء الإداري في قطاع التعليم العراقي، حيث يساعد في تحديد المجالات التي قد تحتاج إلى مراجعة وتحديث لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية[757].

الفصل الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع التعليمي في العراق

تمهيد:

يُعد الإطار القانوني والتنظيمي أساسًا لنظام تعليمي معاصر وناجح. فهو يضع الإطار للسياسات والخطط التعليمية، ويحدد الحقوق والالتزامات، ويحكم التفاعلات بين مختلف أصحاب المصلحة. ويهدف هذا الفصل، مع التركيز على القو انين الهامة وهيكل الإدارة التعليمية المسؤولة عن تنفيذها و إنفاذها، إلى دراسة وتقييم هذا الإطار في جمهورية العراق.

المبحث الأول: التشريعات التعليمية الأساسية وهيكلية الإدارة التعليمية

تمهيد:

شهد قطاع التعليم في العراق على مر السنين تغييرات تشريعية وتنظيمية كبيرة تأثرت بالتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. وتهدف هذه الفقرة إلى تتبع هذه التطورات، واستعراض القو انين الرئيسية التي تشكل الإطار القانوني الحالي للتعليم، وتسليط الضوء على الإطار الإداري الذي تستخدمه الدولة للإشراف على هذا القطاع الحيوي وتنظيمه. مراحل تطور التعليم[758].

أولا: التطور التاريخي والركائز الأساسية للتشريعات التعليمية العر اقية

- مراحل تطور قو انين التعليم العر اقية قبل عام 2003:

قبل عام 2003، مرت قو انين التعليم العر اقية بعدة مراحل تاريخية، تميزت كل منها بمجموعة أولوياتها وظروفها الخاصة. وقد شُكل الإطار القانوني الذي كان قائماً في ذلك الوقت، والذي سعى إلى تنظيم التعليم على جميع المستويات وبجميع أشكاله مع الأخذ في الاعتبار القيود والموارد المتاحة، بشكل تدريجي من خلال هذه المراحل[759].

- قو انين و أنظمة التعليم الأساسي في العراق بعد عام 2003:

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات جذرية انعكست على جو انب الحياة المختلفة، بما في ذلك قطاع التعليم. ومن أجل إعادة بناء وهيكلة النظام التعليمي بما يتفق مع الدستور الجديد وأهداف نظام تعليمي أكثر شمولاً واستجابة وجودة يلبي متطلبات المجتمع وسوق العمل، صدرت قو انين و أنظمة جديدة.

- تستند قو انين التعليم الحالية في العراق إلى عدد من الأفكار والأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها:

---

[757] ينال امين نوباني. العلاقة بين التخطيط الإستراتيجي والأداء الإداري لدى اللجنة الأولمبية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين، مصدر سابق، ص43.

[758] العنزي; أمل بنت فه العدالة التنظيمية والأداء الإداري للموظفين بجامعة حائل. مجلة البحث في التربية وعلم النفس، 2018، 33.1: 185-219، ص77.

[759] عبد الرزاق الفلاح محمد كشم. الدورة التنظيمية في فعالية الاداء الاداري لدى مجالس ادارات الاندية الرياضية في المنطقة الغربية. مجلة جامعة الزاوية لعالم الرياضة والعلوم التربوية، 2024، 9.2: 1-1.، ص28.

وتشمل هذه المبادئ ضمان حصول الجميع على حق التعليم، وتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص، وتحسين جودة التعليم ومواءمته مع المعايير الدولية، وتسليط الضوء على أهمية التعليم في تعزيز التنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة[760].

ثانياً: الهيكل القانوني والإداري لوزارة التربية والتعليم العالي والمؤسسات التابعة لها

- الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم العالي:

الواجبات والسلطات. الهيئتان الحكوميتان الرئيسيتان المسؤولتان عن الإشراف على قطاع التعليم وتنظيمه في العراق هما وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ومن أجل وضع السياسات التعليمية وتنفيذ الخطط والإشراف على المؤسسات التعليمية المختلفة، يتكون هيكلهما التنظيمي من مجموعة متنوعة من المديريات والأقسام والإدارات[761].

- الإطار القانوني الذي يحكم عمليات المؤسسات التعليمية التابعة للوزارة، مثل الكليات والجامعات والمدارس:

تخضع جميع أنواع المؤسسات التعليمية، بما في ذلك المدارس الابتدائية والثانوية بالإضافة إلى الكليات والجامعات والمعاهد، لقوانين تحدد واجباتها ومسؤولياتها. ويتكون هذا الإطار من قوانين وقواعد ومبادئ توجيهية تحدد متطلبات الاعتماد والترخيص، والمناهج الدراسية، وإجراءات الاختبار، وحقوق ومسؤوليات أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين والطلاب.

- توزيع السلطة والواجبات بين المستويات الإدارية في قطاع التعليم:

يتميز قطاع التعليم العراقي بتقسيم السلطة والمسؤولية بين مختلف المستويات الإدارية، بدءًا من المستوى المركزي (الوزارات) وصولًا إلى المديريات العامة في المحافظات والإدارات المحلية والمؤسسات التعليمية الفردية. والهدف من هذا التوزيع هو الاستجابة للاحتياجات المحلية وإدارة وتنفيذ السياسات التعليمية بشكل أكثر فعالية وكفاءة[762].

- وظيفة المجالس واللجان الاستشارية في صنع القرارات التعليمية:

بصرف النظر عن الإطار الرسمي للوزارة والمؤسسات التابعة لها، تلعب المجالس واللجان الاستشارية دورًا حاسمًا في تقديم التوجيه والتعبير عن وجهات النظر بشأن مجموعة من المسائل التعليمية.

ثالثا: تحليل لأهم التشريعات الإدارية المؤثرة على الأداء الإداري

:ومن أبرز النصوص القانونية التي تشكل عائقًا أمام الأداء الإداري، نذكر على سبيل المثال لا الحصر المادة (34) من قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 المعدل التي تُقيّد نقل الموظفين بين المؤسسات التعليمية بإجراءات بيروقراطية معقدة تُبطئ عملية توزيع الكفاءات. كذلك فإن المادة (12) من قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2010 التي تمنح الوزارة سلطة مركزية مفرطة في اتخاذ القرارات الإدارية دون الرجوع إلى المديريات العامة، مما يُضعف الاستجابة السريعة للمتطلبات الميدانية. وفيما يخص قانون وزارة

---

[760] فايد، ريهام عبد الحميد وصفى، الملاحي، & وفاء مجي (2025). تحسين الأداء الإداري بالإدارات التعليمية في ضوء مدخل القيادة الملهمة. مجلة كلية التربية بدمياط، 40.(93.01)، ص72.

[761] عزت يوسف علي عيسى، أ. محمد، محمد دياب، أ. /إسماعيل، حسن مرسي، & أ. /وفاء. (2022). الأداء الإداري لقيادات الإدارة التعليمية بمحافظة كفرالشيخ. مجلة الدراسات التربوية والإنسانية، 14(4)، 185-196، ص69.

[762] عبد الرزاق الفلاح محمد كشم. الدورة التنظيمية في فعالية الاداء الاداري لدى مجالس ادارات الاندية الرياضية في المنطقة الغربية مصدر سابق، ص27.

التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988 المعدل، تُشير المادة (7) إلى صلاحيات واسعة لرئيس الجامعة في التعيين والتنظيم الإداري، وهو ما يُحدث تباينًا في تطبيق المعايير الإدارية بين الجامعات.

تتأثر كفاءة وفعالية العمليات الإدارية بشكل مباشر بمجموعة من القوانين واللوائح الإدارية التي تحكم عمل المؤسسات التعليمية وموظفيها. ومن أهم هذه القوانين[763]:

- دراسة لقوانين ولوائح الخدمة المدنية المتعلقة بشؤون الموظفين في قطاع التعليم: يتألف الإطار القانوني العام الذي يحكم أنشطة العاملين في القطاع العام، بمن فيهم أعضاء هيئة التدريس والموظفون الإداريون في المؤسسات التعليمية، من قوانين الخدمة المدنية واللوائح المنبثقة عنها. ويتناول هذا التحليل القواعد المتعلقة بالتوظيف والترقية والتقييم والتأديب والتدريب وحقوق الموظفين ومسؤولياتهم، بالإضافة إلى كيفية تأثير هذه القواعد على الفعالية الإدارية ومعنويات الموظفين في المؤسسات التعليمية[764].
- دراسة القوانين واللوائح الإدارية والمالية التي تشرف على الميزانيات والموارد في المؤسسات التعليمية: تعتمد المؤسسات التعليمية، في تسيير عملياتها وتحقيق أهدافها، على الموارد الإدارية والمالية المتاحة. وتحكم استخدام هذه الموارد قوانين ولوائح إدارية ومالية تحدد إجراءات إعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانيات، بالإضافة إلى تلك التي تحكم إدارة الأصول والمشتريات والصرف. والغرض من هذا التحليل هو تحديد كيف تؤثر هذه القوانين واللوائح على قدرة المؤسسات التعليمية على تخطيط وتنفيذ مشاريعها وبرامجها بكفاءة.
- دراسة التعليمات والقرارات الوزارية المتعلقة بتنظيم العمل والإجراءات الإدارية: بالإضافة إلى القوانين واللوائح العامة، تصدر وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشكل دوري قرارات وتعليمات وزارية تنظم جوانب محددة من الإجراءات الإدارية وتنظيم العمل داخل المؤسسات التعليمية. ويستلزم هذا التحليل فحص هذه التوجيهات والقرارات لتحديد كيفية تأثيرها على العمليات اليومية، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز التنسيق بين مختلف الأقسام الإدارية، وتشجيع المساءلة والشفافية[765].

المبحث الثاني: آليات التطبيق والتحديات والآفاق المستقبلية للإطار القانوني

تمهيد:

إن سن القوانين واللوائح وحده لا يفي بدور الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع التعليم. بل يشمل بدلاً من ذلك طرق تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع، والعقبات التي قد تعيق القيام بذلك، والمبادرات والفرص المتاحة للتطوير المستقبلي لهذا الإطار وتحسين فعاليته. ولضمان تحقيق الأهداف المقصودة من النظام القانوني التعليمي العراقي، يهدف هذا القسم إلى استكشاف هذه العناصر الحاسمة[766].

---

[763] عزت يوسف علي عيسى، أ. محمد، محمد دياب، أ. /إسماعيل، حسن مرسي، & أ. /وفاء. (2022). الأداء الإداري لقيادات الإدارة التعليمية بمحافظة كفرالشيخ، مصدر سابق، ص61.

[764] إبراهيم مختار أحمد إبراهيم; إبراهيم محمد بشير البخاري. استراتيجيات تحسين الأداء الإداري (الوظيفي): دراسة وصفية تحليلية تطبيقية لاستراتيجية الكايزن في تحسين الأداء المستمر في قطاع التعليم (ثانوية الامل الثانوية–غدامس ليبيا). المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي(AAJSR)، 2024، .131-138، ص38.

[765] محمد عبد علي خضير. مدى تطبيق القواعد اللامركزية عصيرات البرتقال في القانون العراقي، مصدر سابق، ص41.

[766] عبدالعال إبراهيم; محم العدالة الإدارية المستعجلة دراسة فى نظام وقف تنفيذ القرارات الإدارية فى ضوء حديث التشريعات، مصدر سابق، ص33.

أولا: آليات تطبيق التشريعات التعليمية والإدارية في المؤسسات التعليمية

- وظيفة الهيئات التنفيذية والرقابية في ضمان تطبيق القوانين واللوائح:

تضطلع مجموعة متنوعة من الهيئات التنفيذية والرقابية بدور أساسي في ضمان تطبيق القوانين الإدارية والتعليمية في مختلف المؤسسات التعليمية. ويشمل ذلك الوكالات التابعة للوزارات المعنية، بالإضافة إلى المنظمات المستقلة والهيئات الرقابية الأخرى التي تتولى مسؤولية مراقبة الامتثال للقوانين واللوائح، والتحقيق في المخالفات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لضمان السير السلس للعمليات الإدارية والتعليمية[767].

- آليات المساءلة والتقييم في سياق القانون واللوائح: تعتمد فعالية الإطار القانوني والتنظيمي على وجود إجراءات واضحة للتقييم والمساءلة. ولضمان التحسين المستمر، تتضمن هذه الآليات وضع معايير ومؤشرات أداء قابلة للقياس، وإجراء عمليات تدقيق ومراجعة منتظمة لعمل المؤسسات التعليمية وموظفيها، وتحديد المسؤوليات في حالة وجود أوجه قصور أو انتهاكات، واتخاذ الإجراءات اللازمة.
- وظيفة المؤسسات الأكاديمية في سن القوانين وتطبيقها: إن تطبيق القوانين واللوائح مسؤولية تتجاوز الفروع التنفيذية والتنظيمية المركزية لتشمل المؤسسات التعليمية. وتتحمل هذه المنظمات مسؤولية فهم وتطبيق القوانين والقواعد ذات الصلة بعملياتها، وإنشاء أنظمة داخلية لضمان الامتثال، وتعليم الموظفين والطلاب بشأن حقوقهم والتزاماتهم القانونية، ودعم أهداف القوانين الإدارية والتعليمية بنجاح.

ثانياً: التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الإطار القانوني والتنظيمي

- العقبات التي تعترض تطوير وتحديث القوانين الإدارية والتعليمية:

تشكل التطورات السريعة في مجالات التكنولوجيا والإدارة والتعليم تحديات للإطار القانوني والتنظيمي في قطاع التعليم. ومن أجل معالجة الثغرات أو أوجه القصور التي قد تعيق تحقيق الأهداف الإدارية والتعليمية بكفاءة ونجاح، قد تحتاج بعض القوانين والتشريعات إلى التحديث والتطوير لتلبية الاحتياجات الجديدة[768].

- الحواجز المالية والإدارية أمام إنفاذ القوانين واللوائح:
- وتؤكد التقارير الرسمية الصادرة عن ديوان الرقابة المالية في العراق (التقرير السنوي 2023) وجود خلل جوهري في آليات المتابعة المالية للمؤسسات التعليمية، حيث أشار التقرير إلى أن نسبة المخالفات المالية في قطاع التعليم بلغت (18%) من إجمالي المخالفات المرصودة في القطاع الحكومي، مع تفاقم مشكلة غياب المساءلة الفعلية بسبب تعقيد الإجراءات القانونية. كما أفاد تقرير هيئة النزاهة العامة (التقرير السنوي 2024) عن وجود (127) حالة فساد إداري مرتبطة بقطاع التعليم، شملت تزوير الشهادات والتلاعب في التعيينات والمنح الدراسية، مما يعكس ضعف الضوابط التشريعية الرادعة وغياب آليات رقابة فعالة.

---

[767] فوزي عبد الحميد; ايمان. دور التدوير الوظيفي في تطوير الأداء الإداري. المجلة التربوية لتعليم الكبار، 2021، 3.1: 133-160، ص71.

[768] إبراهيم مختار أحمد إبراهيم; إبراهيم محمد بشير البخاري. استراتيجيات تحسين الأداء الإداري (الوظيفي): دراسة وصفية تحليلية تطبيقية لاستراتيجية الكايزن في تحسين الأداء المستمر في قطاع التعليم، مصدر سابق، 44.

قد تعيق التحديات الإدارية والمالية قدرة الهيئات التنفيذية والمؤسسات التعليمية على التنفيذ الكامل والناجح للقوانين واللوائح. ومن الضروري إيجاد حلول عملية لتجاوز هذه الحواجز، التي تشمل البيروقراطية، ونقص الموارد المالية والبشرية المؤهلة، والبنية التحتية غير الكافية، وصعوبات التنسيق بين مختلف الكيانات.

- نقاط الضعف في آليات إنفاذ القانون والمساءلة:

قد تعيق أوجه القصورفي آليات إنفاذ القانون والمساءلة تطبيق الإطار القانوني والتنظيمي بشكل كبير. وقد تصبح القوانين واللوائح أقل فعالية إذا لم تكن هناك عمليات واضحة وغير فعالة لمعاقبة المخالفين ومحاسبة أولئك الذين يهملون مسؤولياتهم.

- القضايا الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على فعالية الإطار القانوني:

يؤثر المناخ الاجتماعي والثقافي الحالي تأثيرًا كبيرًا على النظام القانوني؛ فهو لا يعمل في فراغ. ومن أهم هذه الصعوبات[769]:

- الوعي بقيمة التعليم والقوانين التي تشرف عليه: قد تكون هناك اختلافات في فهم عامة الناس لقيمة التعليم والدور الذي تلعبه القوانين في تنظيمه وضمان جودته. وقد لا يهتم بعض الأفراد أو الجماعات باتباع القوانين واللوائح التعليمية بسبب نقص الوعي.
- معارضة التغيير: إذا كانت القوانين واللوائح الجديدة تدعو إلى إدخال تعديلات على الأدوار أو الممارسات القائمة منذ فترة طويلة، فقد يعارض بعض أفراد الجمهور أو النظام التعليمي نفسه تنفيذها.

ثالثاً: الآفاق المستقبلية لتطوير الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع التعليمي

إن عملية إنشاء الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع التعليم في العراق عملية مستمرة وتتطلب استشراف المستقبل، ومواكبة التطورات العالمية، والاستفادة من الخبرات المحلية والأجنبية على حد سواء. وفيما يلي بعض السبل المحتملة لمزيد من تطوير هذا الإطار[770]:

- في الختام، يتبين أن الإطار القانوني والتنظيمي يمثل عصب النظام التعليمي في العراق، حيث يحدد مساراته وينظم عملياته ويضمن حقوق وواجبات جميع الأطراف المعنية. وقد أظهر البحث أن هذا الإطاريختلف بين وزارة التربية المسؤولة عن التعليم الأساسي والثانوي، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي المشرفة على الجامعات والمعاهد، لكل منهما تشريعاته الخاصة مع وجود تشريعات مشتركة كقانون الخدمة المدنية. لقد شهد هذا الإطار تطورات تاريخية هامة عبر ثلاث مراحل رئيسية، ويقوم حاليًا على مجموعة من التشريعات الأساسية التي تسعى لتحقيق مبادئ وأهداف سامية. ومع ذلك، أظهرت نتائج التحليل الميداني أن تطبيق هذا الإطار يواجه تحديات متعددة، سواء كانت تشريعية (تقادم وتضارب النصوص بنسبة 58% من آراء العينة) أو إدارية ومالية (65% من العينة) أو مجتمعية وثقافية، تستدعي تضافر الجهود لإيجاد حلول عملية وفعالة.

---

[769] عفيفى، أ. د/محمد متولي، غريب، أ. م. د/محمد سليمان محمد، & محمد سمير السي (2024). الأداء الإداري بالاتحاد المصري لرفع الأثقال. المجلة العلمية للبحوث والدراسات في التربية الرياضية، 47(047)، 121-145، ص20.

[770] نوح، عماد زكريا، عبد الحميد، أحمد جمال الدين، عمارة، وأمجد حام (2021). دور مراقبة الجودة فى تحقيق النجاح الاداء الادارى. مجلة الدراسات والأبحاث البيئية، 11(1)، 123-137.، ص63.

- طرق تحسين الحوكمة والشفافية في قطاع التعليم عن طريق القانون: يمكن للإطار القانوني أن يساعد بشكل كبير في تعزيز قيم الانفتاح والحوكمة الرشيدة في إدارة قطاع التعليم. ويشمل ذلك سن قوانين وقواعد تضمن مشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار، وتحسين شفافية إدارة الميزانية والموارد، وتفعيل تدابير مكافحة الفساد، وتوفير سبل واضحة للمساءلة ومراقبة أداء المؤسسات التعليمية وموظفيها[771].
- بعد الاطلاع في هذا البحث على التشريعات الإدارية المنظمة للقطاع التعليمي في العراق، وتحليل أثرها على الأداء الإداري في وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي من خلال المنهج التحليلي الوصفي وأدوات جمع البيانات الميدانية، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التالية:

أشارت نتائج تحليل الاستبانات والمقابلات إلى أن (72%) من عينة الدراسة يرون أن تقادم التشريعات الإدارية هو التحدي الرئيسي الذي يعيق التطبيق الفعال للإطار القانوني، يليه (58%) يرون أن تضارب النصوص بين قانون الخدمة المدنية وتعليمات الوزارتين يُسبب إرباكًا في اتخاذ القرارات الإدارية. كما تبيّن أن التحديات المالية والإدارية تمثل عائقًا لدى (65%) من المستجيبين، بينما أشار (43%) إلى أن التحديات المجتمعية والثقافية تؤثر سلبًا على فعالية التطبيق.

بيّن التحليل أن قوانين الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 المعدل لها تأثير مباشر على تنظيم شؤون الموظفين من حيث التعيين والنقل والترفيع، بينما تختلف اللوائح المالية بين وزارة التربية (التعليمات المالية رقم 3 لسنة 2011) ووزارة التعليم العالي (تعليمات المنح والرواتب)، مما يُخلق تفاوتًا في معايير الأداء الإداري بين القطاعين. وأظهرت المقابلات أن القرارات الوزارية غير المُوحدة تُسبب ازدواجية في الإجراءات بنسبة تقارب (40%) من الحالات المرصودة.

كشف البحث عن ثلاث مراحل تطور رئيسية للتشريعات التعليمية: المرحلة الأولى (قبل 2003) characterized بالمركزية الشديدة والتوجيه الأيديولوجي، والمرحلة الثانية (2003-2018) التي شهدت إصدار تشريعات جديدة لكنها عانت من التفرد والارتجالية، والمرحلة الثالثة (2019-2025) التي تُظهر بوادر تحديث تشريعي لكنها تفتقر إلى التكامل والشمولية.

بعد الاطلاع في هذا البحث على دور العدالة الإدارية في العراق ، ومعالجة أصلها وتطورها ، ومهاراتها ، والتحديات التي تواجهها ، وصولا إلى مقترحات تطويرها ، يمكننا استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الهامة:

- تشكيل لجنة فنية مشتركة بين وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي وديوان الرقابة المالية خلال مدة لا تتجاوز (6) أشهر من تاريخ صدور التوصية، لإجراء مراجعة تفصيلية لجميع القوانين والتعليمات الإدارية المتعلقة بقطاع التعليم، مع تحديد المواد التي تحتاج إلى تعديل أو إلغاء خلال جدول زمني محدد.
- إصدار تعليمات وزارية موحدة خلال (12) شهرًا تُخوّل مديريات التربية العامة في المحافظات صلاحيات إضافية في مجالات التعيين والنقل والتوزيع المالي، مع ربط هذه الصلاحيات بمؤشرات أداء محددة (KPIs) تُقاس ربع سنويًا، على أن تُخفض نسبة القرارات المركزية بنسبة لا تقل عن (30%) خلال سنتين.

[771] دسوقي; رانيا عبد الحميد مبروك. دور المؤسسات التعليمية فى خدمة المجتمع، مصدر سابق، ص70.

- تفعيل نظام إلكتروني موحد للرقابة والمساءلة في جميع المؤسسات التعليمية خلال (18) شهرًا، يتيح تتبع المعاملات الإدارية والمالية في الوقت الفعلي، مع ربطه بنظام ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، واعتماد معايير واضحة لتقييم أداء المسؤولين الإداريين تتضمن مؤشرات قابلة للقياس مثل: زمن إنجاز المعاملات، ونسبة رضا الموظفين، ومستوى الالتزام بالضو ابط المالية.

التوصيات:

1. إجراء مراجعة شاملة ومتكاملة للقو انين الإدارية والتعليمية الحالية من أجل سد أي ثغرات وتحسينها مع مواكبة التطورات المعاصرة في التكنولوجيا والإدارة والتعليم.
2. توسيع دور المديريات العامة في المحافظات والإدارات المحلية، وتعزيز اتجاهات اللامركزية في إدارة التعليم، وتحديد أدوارها ومسؤولياتها بوضوح مع تقديم المساعدة التي تحتاجها لتنفيذها بكفاءة.
3. إنشاء نظام مساءلة شفاف، ومحاسبة الأفراد على إخفاقهم في الوفاء بمسؤولياتهم، وتشجيع الانفتاح في جميع العمليات المالية والإدارية داخل المؤسسات التعليمية.

المصادر والمراجع:

1. مرتضى حسن جاسم. دور التنظيم التشريعي للتعليم الإلكتروني الجامعي – دراسة في التشريع العراقي. مجلة إكليل, 2025.
2. امجد بن مدالله مصبح الشراري. أسباب غزارة التشريعات الإدارية. مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية, 2023, 49.49: 32-61.
3. إيمان حمود سليمان، الحماية الدستورية لحق التعليم في العراق، جامعة ديالى – كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٤
4. حيدر نجيب أحمد المفتي. السياسة التشريعية للاعتراض على القرارات الإدارية و أثرها في استقرار وتعزيز مبدأ المواطنة الصالحة: دراسة تحليلية استدلالية في إطار التشريعات الإدارية والضريبية العر اقية النافذة.ص32
5. لنجة صالح حمة طاهر. النظام القانوني لصندوق التعليم العالي في القانون العراقي. مجلة العلوم القانونية والسياسية – جامعة ديالى, 2023, 12.1: 101-134.
6. دسوقى; رانيا عبد الحميد مبروك. دور المؤسسات التعليمية فى خدمة المجتمع. المجلة العربية للقياس والتقويم, 2021, 2.3.
7. دسوقى; رانيا عبد الحميد مبروك. دور المؤسسات التعليمية فى خدمة المجتمع، مصدر سابق.
8. زهران; أحمد. تقييم فعالية تشريعات الخدمة المدنية لتطوير سياسات إدارة الموارد البشرية فى القطاع الحكومي دراسة مقارنة مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 2021, 22.3: 230-259.
9. صدام عبد الستار رشيد، السياسة العامة التعلمية في العراق الو اقع والحلول المقترحة. كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، مجلة العلوم السياسية، ٢٠٢٠.
10. عبد الرزاق الفلاح محمد كشم. الدورة التنظيمية في فعالية الاداء الاداري لدى مجالس ادارات الاندية الرياضية في المنطقة الغربية. مجلة جامعة الزاوية لعالم الرياضة والعلوم التربوية، 2024، 9.2: 1-1.

11. عبد القادر; لحول. دراسة تحليلية للامركزية الإدارية في التشريعات الجزائرية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية, 2015, 8.4: 572-586.

12. عبدالعال إبراهيم; د. محمد. العدالة الإدارية المستعجلة دراسة فى نظام وقف تنفيذ القرارات الإدارية فى ضوء حديث التشريعات الفرنسية وأحكام القضاء. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية, 2023, 1.2: 212-2.

13. عزت يوسف علي عيسى، أ. محمد، محمد دياب، أ. د./إسماعيل، حسن مرسي، & أ. د./وفاء. (2022). الأداء الإداري لقيادات الإدارة التعليمية بمحافظة كفرالشيخ. مجلة الدراسات التربوية والإنسانية, 14(4), 185-196.

14. عفيفي، أ. د/محمد متولي، غريب، أ. م. د/محمد سليمان محمد، & محمد سمير السيد. (2024). الأداء الإداري بالاتحاد المصري لرفع الأثقال. المجلة العلمية للبحوث والدراسات في التربية الرياضية, 47(047), 121-145.

15. علا سامح لطفي; سلمى غضبان حسين المعموري. التنظيم القانوني للإجازة الدراسية لموظف الخدمة الجامعية دراسة تحليلية في التشريعات الإدارية العراقية النافذة. مجلة العلوم القانونية والسياسية، ٢٠٢١، ١٠.١: ٣٧٧-٤٠٨.

16. العنزي; أمل بنت فهد. العدالة التنظيمية والأداء الإداري للموظفين بجامعة حائل. مجلة البحث في التربية وعلم النفس, 2018, 33.1: 185-219.

17. فايد، ريهام عبد الحميد وصفى، الملاحي، & وفاء مجيد. (2025). تحسين الأداء الإداري بالإدارات التعليمية في ضوء مدخل القيادة الملهمة. مجلة كلية التربية بدمياط, 40(93.01).

18. فوزي عبد الحميد; ايمان. دور التدوير الوظيفي في تطوير الأداء الإداري. المجلة التربوية لتعليم البار, 2021, 3.1: 133-160.

19. كريمة; سمير المختار. دور التعليم الإلكتروني داخل المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية–دراسة استطلاعية لعينة من أعضاء هيئة التدريس الجامعي. 2020.

20. محمد شعبان عجوة; ميرفت. المؤسسة المتعلمة مدخل لتطوير المؤسسات التعليمية، دراسة تحليلية للأسس الفكرية والفلسفية. مجلة كلية التربية. بنها, 2023, 34.136: 609-634.

21. محمد عبد علي خضير. مدى تطبيق القواعد اللامركزية عصيرات البرتقال في القانون العراقي. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية 2020.

22. إبراهيم جبار منصور. دور القاضي الإداري العراقي في حماية حقوق الأفراد. مجلة العصر للعلوم الإنسانية والاجتماعية, 2024, 15.

23. رؤى رزاق عبد. الضوابط القانونية للقرار الإداري الصادر عن الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في ضوء التشريع العراقي. مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية, 2025, 2.3: 436-469.

24. وليد مساهر حمد; ظاهر عبدالله علوان. السياسة التعليمية والتعايش السلمي في مجتمعات ما بعد النزاع. مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية, 2025, 2.1: 376-408.

25. لنجة صالح حمة طاهر. النظام القانوني لصندوق التعليم العالي في القانون العراقي. مجلة العلوم القانونية والسياسية – جامعة ديالى, 2023, 12.1: 101-134.

26. ورود لفتة مطير حسين. انقضاء الخصومة الإدارية أمام القضاء الإداري في العراق. مجلة جامعة البيان للدراسات والبحوث القانونية, 2023, 2.1.

27. محمود، محمد جابر، أحمد، ننسى فؤاد، & منال محمد بكرى. (2018). الثقة التنظيمية فى المؤسسات التعليمية. مجلة العلوم التربوية-كلية التربية بقنا, 37(2), 191-204.

28. نوح، عماد زكريا، عبد الحميد، أحمد جمال الدين، عمارة، وأمجد حامد. (2021). دور مر اقبة الجودة فى تحقيق النجاح الاداء الادارى. مجلة الدراسات والأبحاث البيئية, 11(1), 123-137..

29. هاني حمدان عبدالله المرسومي، التنظيم القانوني لعقد التعليم في المدارس الاهلية: دراسة تحليلية في القانون العراقي، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، مجلد 4 عدد 3.(2024)

30. ينال امين نوباني. العلاقة بين التخطيط الإستراتيجي والأداء الإداري لدى اللجنة الأولمبية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين. 2024.. جامعة النجاح الوطنية.

سهام خيدري
باحثة في سلك الدكتوراه - مختبر قانون خاص بالعربية
كلية العلوم القانونية أكدال

نظام التعاضد بالمغرب بين التنظيم القانوني والرقابة المؤسساتية

The Mutual Aid System in Morocco: Between Legal Regulation and Institutional Oversight

تقديم:

صدر ظهير 12 نونبر 1963 بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل الذي وضع الضوابط الضرورية التي تحدد طريقة تأسيس التعاضديات ومجال تدخلها وأدوات هذا التدخل، كما حصر مسؤوليتها وحقوقها وحدود سلطاتها ومسطرة انتخاب أجهزتها المقررة (الجمع العام، المجلس الإداري، المكتب المسير، لجنة المراقبة)، وكيفية مباشرة مهامها، والآثار المترتبة عن كل مخالفة لهذه المقتضيات، وعلاقتها بالأجهزة الإدارية التي تدبر الشؤون اليومية للتعاضديات والسلطات العمومية (ولاسيما سلطات الوصاية) وبالمجلس الأعلى لتبادل المعونة (أول المجلس الأعلى للتعاضد) ، خصوصا بعد أن أصبحت التعاضديات عمليا تغطي جميع القطاعات الإدارات التابعة الإدارات التابعة للوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.[772]

وتعتبر التعاضديات جمعيات لا تهدف الى اكتساب الربح، وقامت بدور رئيسي في تغطية نفقات العلاج والاستشفاء لأكثر من 80 من المائة من موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية و أيضا لعدد مهم من العاملين في القطاع الخاص والأشخاص ذوي المهن الحرة وذويهم وأصحاب المعاشات بالقطاعين العام والخاص، بالرغم من الطابع الاختياري لهذه التغطية إلى حدود 17 غشت 2005 مما جعلها تحتل مكانة أساسية في نظام الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية في بلادنا.[773]

غير أن النظام التعاضدي بجميع مكوناته يواجه اليوم تحديات على عدة مستويات، أبرزها تلك المتعلقة بتأهيل وعصرنة أساليب تدبيره وتسييره خصوصا بعد دخول القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية ونصوصه التطبيقية حيز التطبيق ابتداء من 18 غشت 2005 وما رافقه من انعكاسات سلبية على تدبير الهيئات التعاضدية وفيدراليتها.

إن الأمر يستدعي التفكير بجدية في بلورة استراتيجية مندمجة ومتكاملة لإصلاح النظام التعاضدي برمته، وإعادة تأهيل التعاضديات من خلال إدخال تعديلات جوهرية على آليات تسييرها مبنية أساسا على قواعد الشفافية والضبط المحكم للتدبير، ومصاحبتها في مواجهة رهانات نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من جهة وكذا رهانات التغطية الصحية التكميلية من جهة أخرى، واعتماد مخطط محاسبي فعال لكل

[772] يراجع في نفس السياق ناصر بنحميدوش، المساءلة الاجتماعية بالمغرب العناصر المؤطرة لسياسة الدولة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-الرباط- كلية العلوم القانونية أكدال، السنة الجامعية 2018-2019، ص من 84 إلى 88.

[773] ينظر في نفس السياق العربي الخلوقي، تنزيل مدونة التغطية الصحية الأساسية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص- تخصص قانون الأعمال، كلية العلوم القانونية أكدال، السنة الجامعية 2014-2015، ص من 10 إلى 17.

الهيئات التعاضدية و اتحاداتها وفيدراليتها والصناديق المستقلة أو المشاريع أو المصالح التي تحدثها بهدف إعطاء صورة أمينة لممتلكاتها ولوضعيتها المالية وكذا فائضها أو عجزها.

سنسلط الضوء خلال هذا البحث على الإطار التنظيمي لنظام التعاضد بالمغرب (المبحث الأول)، والبنية الرقابية لهيئات التعاضد (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الإطار التنظيمي والرقابي لنظام التعاضد بالمغرب.

إن الحديث عن النظام التعاضدي العمومي في المغرب يرجع بنا إلى أواخر العقد الثاني من القرن العشرين، حيث تم إنشاء أول تعاضدية عامة، ليشهد بعد ذلك هذا القطاع نموا كبيرا خصوصا بعد صدور ظهير 12 نونبر 1963 الذي حدد الإطار التنظيمي والمالي ووضع أسس المتابعة والمر اقبة الداخلية وكذا الخارجية الموكولة للوزارت الوصية.

المطلب الاول: الإشراف المؤسساتي على قطاع التعاضد

سيتم التطرق لكل من الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (الفقرة الأولى)، وكذا الصندوق المغربي للتأمين الصحي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي

يتعين الوقوف عند نشأة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وتركيبته (أولا) و إبراز اختصاصاته مع توضيح علاقته بالهيئات التعاضدية (ثانيا).

أولا: إحداث الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وتركيبته الإدارية

لقد أقر ظهير 12 نونبر 1963 المسن للتعاضد وجود الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وحدد إطاره القانوني، حيث خول الحق للجمعيات لتأسيس اتحادات لتنظيم أعمالها الاجتماعية والقيام بمهام إعادة التأمين المشتركة بينها، حيت جاء في الفصل 42 من الظهير "يجوز لجمعيات التعاون المتبادل أن تؤسس فيما بينها اتحادات يقصد منها على الخصوص تنظيم المشاريع الاجتماعية أو مصالح تأمين المؤمن المشتركة بين مجموع الجمعيات المنخرطة، ويجوز أن تتألف من هذه الاتحادات فيدراليات لجمعيات التبادل يقصد منها تتبع نفس الهدف ولا يسوغ للاتحادات والفيدراليات أن تتدخل في التسيير الداخلي للجمعيات المنخرطة فيها" [774]

وفي نفس السياق نص الفصل 51 من ظهير 12 نونبر 1963 على ما يلي: " يمكن لجمعيات التعاون المتبادل أن تتلقى وتستعمل المبالغ المالية المتحصلة من واجبات انخراط الأعضاء المشرفين والمساهمين وكذا سائر المداخيل المنتظمة الأخرى وأن تكتري العقارات وبصفة عامة أن تنجز جميع أعمال التصرف المحضة ولا يجوز لها أن تبيع أو تعاوض العقارات المأذون لها في امتلاكه، عملا بمقتضيات ظهيرنا الشريف هذا إلا بعد سابق إذن من الوزير المنتدب في الشغل والشؤون الاجتماعية ووزير المالية، على أنه لا يمكنها أن تقترض أموالا إلا في الحالات المنصوص عليها في الفصل 36 ويجوز لها أن تساهم ماليا في منجزات الاتحادات والفيدراليات المنتمية إليها وذلك في حدود الأموال المتوفرة..."[775] .

وقد صودق على النظام الأساسي للصندوق بواسطة القرار المشترك لوزير المالية ووزير الشغل والشؤون الاجتماعية رقم (356-92) المؤرخ في 20 غشت 1970.

---

[774] - الجريدة الرسمية عدد 2666 بتاريخ 29 نونبر 1963 الصفحة 2685.

[775] -نفس الجريدة الرسمية 2682

ثانيا: الهيكل الإداري للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي

خضع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، خلال مرحلة تدبيره للتغطية الصحية الاختيارية، في تركيبة مجلسه الإداري إلى إرادة الجمعيات التعاضدية المؤسسة له، التي أعطت لرئيس المجلس الإداري سلطة الآمر بالصرف والمسير في الآن ذاته[776]، كما أن جل أعضائه تشكلوا بصفة إجبارية من ممثلين عن الجمعيات التعاضدية، أما السلطات العمومية فكان صوتها في اجتماعات المجلس الإداري للصندوق، مجرد صوت استشاري بموجب ما أقرته الجمعيات التعاضدية في المادة 17 من القانون الأساسي للصندوق، وهو ما جعل مدبري الجمعيات التعاضدية طرفا وحكما في تدبير التغطية الصحية الاختيارية.

أصبح المجلس الإداري للصندوق في ظل تدبيره للتأمين الإجباري عن المرض، يتوفر على تركيبة قانونية مختلفة، محددة بموجب المرسوم التطبيقي لمدونة التغطية الصحية الأساسية رقم 2.03.681[777]، وتتميز هذه التركيبة بكونها جعلت نصف أعضاء مجلسه الإداري يمثلون الدولة، أما النصف الآخر فقد أصبح يتكون من ممثلي الجمعيات التعاضدية التي يتألف منها الصندوق، وممثلي المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية[778].

علاقة بما تقدم ذكره، يتبين أن المشرع قد حدد الأعضاء الذين يتألف منهم هذا المجلس، وذلك مناصفة بين الدولة والتي يقوم بتمثيلها ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، وثلاثة أعضاء يمثلون السلطة الحكومية المكلفة بالمالية من بينهم ممثل عن مديرية الميزانية، وثلاثة ممثلين عن السلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل، من بينهم ممثل عن مديرية الحماية الاجتماعية للعمال وممثل عن مديرية التشغيل، وممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بتحديث القطاعات العامة، وممثلان عن السلطة الحكومية المكلفة بالصحة من بينهما ممثل عن مديرية المستشفيات والعلاجات الواجب التنقل التقديمها وممثل عن مديرية التنظيم والمنازعات، وآخر عن الوكالة الوطنية للتأمين الصحي - وبين الجمعيات التعاضدية - والتي يمثلها آنذاك رئيس كل جمعية من التعاضدية المشار إليها بعده، أو ممثله:

- التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب[779].
- التعاضدية العامة للتربية الوطنية[780]
- الهيئة التعاضدية لموظفي الإدارات والمصالح العمومية بالمغرب[781].

---

[776] - المواد من 28 إلى 31 من النظام الأساسي للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي الذي اعتمده في ظل التأمين الاختياري عن المرض.

[777] - مرسوم رقم 2.03.681 صادر في 18 ربيع الآخر 1425 الموافق ليوم 7 يونيو 2004، بتطبيق أحكام المادة 84 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة تغطية الصحية الأساسية، فيما يتعلق بمجلس إدارة الصندوق لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، ج.ر عدد 5222 صادر بتاريخ 17 يونيو 2004، ص 237.

[778] - نوضح في هذا الإطار أن المشرع المغربي في المادة 425 من مدونة الشغل، وضع شروطا معينة لاعتبار منظمة نقابية معينة أكثر تمثيلية، وميز على مستواها بين شروط اعتبار المركزيات النقابية أكثر تمثيلية على المستوى الوطني وشروط اعتبار المركزيات النقابية أكثر تمثيلية على مستوى مقاولة أو مؤسسة معينة. وعلى هذا الأساس يتمثل النوع الأول من الشروط في:

- الحصول على 6 % على الأقل من مجموع عدد مندوبي الأجراء المنتخبين في القطاع العمومي والخاص.
- القدرة على التعاقدية للنقابة.

أما النوع الثاني من الشروط والتي تهمنا في تمثيلية أعضاء المجلس الإداري للصندوق، فتأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- الحصول على نسبة 35 % على الأقل من مجموع عدد مندوبي الأجراء المنتخبين على صعيد المقاولة أو المؤسسة
- القدرة التعاقدية للنقابة .

[779] - والتي أسست سنة 1946.

[780] - والتي رأت النور سنة 1963.

[781] - والتي أنشأت سنة 1929.

- الجمعية الأخوية للتعاون المشترك وموظفي الأمن الوطني[782].
- تعاضدية القوات المساعدة [783]
- تعاضدية الجمارك والضرائب غير المباشرة بالمغرب[784]
- التعاضدية العامة للبريد[785]
- تعاضدية مكتب استغلال الموانئ[786]

كما يتألف من ممثلين عن المركزيات النقابية، والذي يتحدد عددهم في ثلاثة ممثلين عن المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا يقترحون من لدن هذه المنظمات[787]، ويعين الأعضاء والممثلون للمركزيات النقابية المشار إليها في المادة السالفة الذكر، بمقرر للوزير الأول، وذلك لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويجب أن تقدم اقتراحات الأعضاء داخل أجل شهر واحد ابتداء من تاريخ الطلب الذي يوجهه الوزير المكلف بالتشغيل إلى المنظمات المعنية، وإذا لم يصدر جواب عن هذه المنظمات داخل الأجل المشار إليه أعلاه، يعين هؤلاء الأعضاء تلقائيا من لدن رئيس الحكومة[788].

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد عدد مماثل من النواب عن الأعضاء الرسميين الممثلين للدولة والجمعيات التعاضدية والمركزيات النقابية داخل مجلس إدارة الصندوق يتم وفق نفس الشروط المنصوص عليها أعلاه، وفي حالة الوفاة أو الاستقالة أو فقدان الصفة التي تؤهل العضو الرسمي أو نائبه الحضور اجتماعات المجلس، يعين عضو جديد وفق نفس الشروط التي عين بموجبها سلفه[789]، وعند الانتهاء من تعيين الأعضاء ونوابهم المكلفين بتمثيل الهيئات السالفة الذكر بمجلس إدارة الصندوق، يتم انتخاب رئيس يتولى رئاسة مجلس إدارة الصندوق لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة من قبل ممثلي الجمعيات التعاضدية، ومن ينيبهم بأغلبية ثلثي هؤلاء الممثلين، وإذا لم يحصل أي مترشح في الدور الأول من الانتخابات على أغلبية الثلثين، يتم إجراء دورتين، وفي هذه الحالة يتم الانتخاب بالأغلبية المطلقة للأصوات[790].

ويتألف مكتب المجلس الإداري، إلى جانب رئيس المجلس من نواب هذا الأخير الستة، والكاتب العام ونوابه، وأمين الصندوق ونوابه. وينتخب أعضاء المكتب لمدة سنتين، وذلك بمقتضى الجمع العام السنوي.

بالإضافة إلى ذلك يجوز لمجلس الإدارة أن يقرر إحداث كل لجنة او لجنة متخصصة، ويقوم بتحديد تأليفها وطريقة تسييرها، كما يجوزله أن يفوض لها جزءا من سلطاته واختصاصاته، وهذا ما أكده المشرع من خلال نصه على ذلك في المادة 87 من مدونة التغطية الصحية.

وتناط مهمة تسيير الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بمدير يعين بمرسوم من بين ثلاثة مترشحين يقترحهم مجلس الإدارة، ويتم اختيار المترشحين المذكورين، بعد الإعلان عن فتح المجال للترشيح من

---

782 ـ والتي كان يطلق عليها اسم تعاضدية موظفي الأمن الوطني المحدثة سنة 1919.
783 ـ والتي أحدثت سنة 1976.
784 ـ أسست سنة 1928.
785 ـ كانت تسمى بالتعاضدية العامة للبريد والمواصلات، والمنشأة سنة 1946.
786 ـ أنشأت سنة 1996.
787 ـ المادة 1 من مرسوم رقم 02.03.681 صادر في 18 من ربيع الثاني 1425 والموافق ل 7 يونيو 2004، والمتعلق بتطبيق أحكام المادة 84 من القانون رقم 65.00 مدونة التغطية الصحية الأساسية، فيما يتعلق بمجلس إدارة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5222 بتاريخ 17 يونيو 2004.
788 ـ المادة 2 من المرسوم المذكور أعلاه.
789 ـ المادة 3 من نفس المرسوم.
790 ـ المادة الرابعة من نفس المرسوم.

بين الأشخاص المتو افرة فيهم الشروط المحددة من لدن المجلس، وتتولى دراسة ملفات الترشيحات لجنة بعينها هذا المجلس[791].

هذا ويتمتع مجلس الإدارة بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لإدارة الصندوق، ولهذه الغاية يعهد إليه بصفة خاصة بالمهام التالية:

- ❖ إعداد برنامج العمل السنوي او المتعدد السنوات؛
- ❖ حصر ميز انية الصندوق وعرضها على الإدارة للمصادقة عليها؛
- ❖ حصر الحسابات والقو ائم التركيبية للسنة المحاسبية المختتمة؛
- ❖ المصادقة على نظام المشتريات؛
- ❖ إعداد النظام الأساسي لمستخدمي الصندوق وعرضه للمصادقة عليه طبقا للنصوص التنظيمية المعمول بها؛
- ❖ تحديد التنظيم الإداري للصندوق وعرضه على الإدارة للمصادقة عليه؛
- ❖ المصادقة على التقرير المالي والتقرير المتعلق بنشاط الصندوق الوطني برسم السنة المنصرمة؛
- ❖ إبداء ر أيه في مشاريع الاتفاقيات الوطنية المراد إبرامها مع مقدمي الخدمات الطبية.

ويشترط لصحة مداولات مجلس الإدارة أن يحضرها ما لا يقل عن ثلثي الأعضاء، وفي حالة عدم تو افر هذا النصاب يوجه الرئيس الدعوة إلى المجلس لعقد اجتماع ثان خلال الخمسة عشريوما الموالية على أبعد تقدير، وفي هذه الحالة، يتداول المجلس بصورة صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين، وتتخذ مقررات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تعادلها يكون صوت الرئيس مرجحا[792].

إن التركيبة الجديدة للمجلس الإداري للصندوق تثير ملاحظتين أساسيتين: فمن جهة، نجد أن المشرع قرر تدخل السلطات العمومية في التسيير الإداري للصندوق، حين جعل الدولة ممثلة فيها بنصاب يساوي النصف[793]، خصوصا وأن صوتها أصبح تقريرية وليس استشاريا، ومن جهة ثانية يتضح أن المشرع في تحديده لرئاسة المجلس الإداري، حاول الحفاظ على خصوصية قطاع التعاضد، إذ مقارنة مع ما هو معمول به داخل المؤسسات العمومية مثلا، نجد أن رئاسة المجالس الإدارية أوكلها المشرع لرئيس الحكومة الذي يكون بإمكانه

---

[791] ـ المادة 88 من مدونة التغطية الصحية.

[792] ـ المادة 86 من مدونة التغطية الصحية الأساسية.

[793] ـ جاء في المادة 1 من المرسوم رقم 2.03.681، ما يلي: طبقا لأحكام المادة 84 من القانون رقم 65.00 المشار إليه أعلاه، يتكون مجلس إدارة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي من الأعضاء الآتي بيانهم:
ـ بصفة ممثلين عن الدولة
ـ ممثل عن مصالح الوزير الأول،
ـ ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية
ـ ثلاثة ممثلين عن السلطة الحكومية المكلفة بالمالية من بينهم ممثل عن مديرية الميزانية
ـ ثلاثة ممثلين عن السلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل من بينهم ممثل عن مديرية الحماية الاجتماعية للعمال وممثل عن مديرية التشغيل،
ـ ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بتحديث القطاعات العامة
ـ ممثلان عن السلطة الحكومية المكلفة بالصحة من بينهما ممثل عن مديرية المستشفيات والعلاجات الواجب التنقل لتقدمها وممثل عن مديرية التنظيم والمنازعات.
ـ ممثل عن الوكالة الوطنية للتأمين الصحي..."

تفويضها إلى الوزير المعني، بخلاف الصندوق باعتباره اتحادا للجمعيات التعاضدية، فقد أعطى رئاسة مجلسه الإداري لرئيس ينتخب من قبل ممثلي الجمعيات التعاضدية وهو من بينهم[794] .

ويلاحظ من جهة أخرى، تحول دور رئيس المجلس الإداري من آمر بالصرف ومدبر في ظل التغطية الصحية الاختيارية، إلى رئيس له دور محدود يتجلى في ضبط الشكليات الإدارية من خلال تسيير مداولات المجلس الإداري، كتوجيه الدعوة الانعقاد المجلس الإداري والتدخل في حالة عدم تو افر النصاب من أجل الدعوة لعقد اجتماع ثان (المادة 85 من مدونة التغطية الصحية الأساسية)، في مقابل ذلك نجد أن المشرع عززدور مدير الصندوق الذي يعين بمرسوم من بين ثلاثة مرشحين يقترحهم مجلس الإدارة[795]، إذ أصبح يتمتع بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لإدارة الصندوق، فهو الذي يقوم بتسيير جميع مصالح الصندوق وينسق أعمالها تحت إشراف مجلس الإدارة[796].

الفقرة الثانية: اختصاصات الصندوق وعلاقته بالهيئات التعاضدية

أولا: اختصاصات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي

أسند المشرع للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بموجب المادة 82 من مدونة التغطية الصحية الأساسية، مجموعة من الاختصاصات التي تصب في نطاق تدبير التأمين الإجباري عن المرض في القطاع العمومي، والتي نعرضها فيما يلي بحسب ورودها في النص القانوني[797]:

- البت بتنسيق مع الجمعيات التعاضدية في طلبات انخراط المشغلين وتسجيل الأشخاص التابعين له،
- تحصيل اشتراكات المأجورين ومساهمات المشغلين،
- إرجاع أو تحمل مصاريف الخدمات المضمونة
- إبرام الاتفاقيات الوطنية مع مقدمي الخدمات الطبية،
- إعداد الحسابات المتعلقة بتدبير التأمين الإجباري عن المرض في القطاع العمومي
- القيام بتنسيق مع الجمعيات التعاضدية المعنية، بالمر اقبة الطبية".

يتبين من خلال حصر اختصاصات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، أن المشرع جعل بعض اختصاصات الصندوق تتم بتنسيق مع الجمعيات التعاضدية، إلا أنها في الو اقع لا تتجاوز اختصاصين اثنين هما: البت في طلبات انخراط المشغلين وتسجيل الأشخاص التابعين له، فضلا عن أعمال المر اقبة الطبية، هذا في الوقت الذي كانت الجمعيات التعاضدية في ظل التغطية الصحية الاختيارية تملك جل الاختصاصات وتفوض للصندوق بعضها منها، كما أن الجمعيات المذكورة بعد دخول التأمين الإجباري عن

---

[794]- المادة 84 من مدونة التغطية الصحية.

[795] - المادة 88 من مدونة التغطية الصحية.

[796] - حددت المادة 89 مدونة التغطية الصحية الأساسية اختصاصات مدير الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، فيما يلي:
- ينفذ مقررات المجلس الإداري
- يقوم بتسيير جميع مصالح الصندوق وينسق أعمالها تحت إشراف مجلس الإدارة
- يمثل الصندوق امام المحاكم المختصة، يمكن أن يتلقى تفويضا من مجلس الإدارة لأجل تسوية قضايا معينة،
- يضر بصفة استشارية اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان واللجينات المتفرعة عن المجلس،
يجوز له أن يفوض تحت مسؤوليته جزءا من سلطه واختصاصاته إلى مستخدمي إدارة الصندوق.

[797] - عصام الدين جراي، التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بحث لنيل دبلوم الماستر في العلوم القانونية، كلية الحقوق أكدال، السنة الجامعية 2012-2013، ص 16 ومايليها.

المرض حيز الوجود، لم تعد لها صلاحية تحصيل الاشتراكات بعد أن كانت في ظل النظام القديم، تتفرد بتحصيل اشتراكات المأجورين[798].

وقد كرس المشرع بموجب المادة 83 من المدونة، آلية قانونية جديدة تربط الصندوق بالجمعيات التعاضدية، وذلك من خلال إلزام الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بأن يفوض تحت مسؤوليته بعض أو جل المهام الموكولة له الجمعيات التعاضدية التي يتألف منها، وفق شروط تحدد بموجب اتفاقية يصادق عليها مجلس إدارة الصندوق. ويمكن القول هنا بأن هذه الاتفاقية جاءت كحل تشريعي للوضع الجديد الذي فرض على القطاع التعاضدي بعد دخول التأمين الإجباري عن المرض حيز الوجود، حاول بواسطته المشرع الحفاظ على دور الجمعيات التعاضدية في تدبير التغطية الصحية في القطاع العمومي، من خلال إلزام الصندوق بأن يفوض لها سلطة تدبير التغطية المذكورة، وهذا يعني أن أمر التفويض ليس أمرا اختياريا بالنسبة للصندوق إنما هو إلزام قانوني[799].

ومن خلال استقراء المادتين 82 و83 المشار إليهما أعلاه يتبين أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تقع على عاتقه مجموعة من المهام التي يجب عليه أن يقوم بها في إطار تدبيره للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض. وبما أن القطاع التعاضدي بجميع مكوناته يواجهه اليوم تحديات على عدة مستويات أبرزها تلك المتعلقة بتأهيله وعصرنة أساليب تسييره وكذا ضمان ديمومته، شأنه في وذلك شأن جميع أنظمة الحماية الاجتماعية بالمغرب[800]، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات من أجل تطوير وإنعاش هذا القطاع منها تأهيل التعاضديات ومصاحبتها في مواجهة رهانات التغطية الصحية الأساسية، تطوير الأرضية المعلوماتية للصندوق والتعاضدية، والاستجابة لمتطلبات المراقبة، مع مصداقية المعلومات المتعلقة بالمؤمنين وباستهلاك الخدمات الطبية، وتحسين نوعية الخدمات[801].

ومن أجل نجاعة التدبير المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض اعتمد الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي الحكامة الجيدة لتحسين التدبير الداخلي وذلك من خلال العمل على ما يلي[802]:

- وضع نظام معلوماتي مندمج يشمل 70 مستعمل على المستويين المركزي والجهوي للصندوق والتعاضديات.
- وضع مساطر تدبير نظام التأمين الإجباري عن المرض.
- توسيع جهوية خدمات الصندوق عن طريق خلق 6 مندوبيات جهوية وبرمجة إحداث 7 مندوبيات أخرى في أفق 2013.

---

[798] ـ سكينة الإدغيري، نظام التأمين الإجباري عن المرض في القطاع العمومي بين طموح النص ورهانات الواقع، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، 2011-2021، جامعة محمد الخامس، أكدال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط ، ص 152.

[799] - توحي صيغة المادة 83 من مدونة التغطية الصحية الأساسية بأن الأمر يتعلق بإلزام الصندوق بتفويض التدبير وأنه ليس مخيرا في ذلك، إذ جاء في منطوق المادة: " يكلف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، تحت مسؤوليته، الجمعيات التعاضدية المتألف منها، بإنجاز بعض أو جل المهام الموكولة بموجب هذا القانون وفق الشروط المحددة في اتفاقية...".

[800] - جمال أغماني وزير التشغل والتكوين المهني، كلمة ألقيت بمناسبة حفل افتتاح أشغال اليوم الدراسي المنظم من طرف نقابة الإحيائين والمركز المغربي للدراسات القانونية، منشورة على الموقع الإلكتروني:
ww.emploiformation.gov.ma في 8 مارس 2008، ص7.

[801] ـ التقرير الأدبي للفترة الانتقالية 2000، من فاتح يوليوز إلى 31 دجنبر 2000، الصادر عن التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، ص 4.

[802] ـ مخطط العمل الاستراتيجي المندمج للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والتعاضديات، السنة 2010-2014، ص 6 .

- اعتماد هيكلة جديدة ترتكز على هيئات يقظة (مصلحة مراجعة الحسابات ومر اقبة التسيير)، والاستباق (مصلحة الدراسات والاكتوارية)، ومر اقبة الخدمات (مصلحة المر اقبة الطبية ومعالجة الخدمات)، والدعم (مصلحة الشؤون العامة واللوجستيك)، وتأطير الميز انية (مصلحة الحسابات والمالية بالإضافة إلى وحدات تدبير الحقوق (قسم التسجيل والاشتراك) والإعلام (قسم التواصل).

كما يهدف الصندوق إلى تحسين جودة الخدمات المؤداة للمؤمنين من خلال:

1. الرفع من قيمة التعويض على مصاريف الاستشارات الطبية العامة والمتخصصة
2. التحمل المباشر Prise en charge لتكاليف التحاليل البيولوجية التي تتجاوز B100 وتعميم الإجراءات على جميع المختبرات المتواجدة على الصعيد الوطني.
3. التحمل المباشر لعمليات الليزر وتصوير الأوعية الشبكية.
4. إحداث 9 خدمات إلكترونية تمت مكافأتها بجائزة امتياز التشجيعية للإدارة الإلكترونية سنة 2008[803].
5. إرسال كشوفات دورية لاستهلاك المؤمنين للعلاجات العادية تحتوي على رسائل وقائية ونوعية.
6. تقليص آجال تعويض منتجي العلاجات (أقل من شهر في المتوسط) والمؤمنين ما بين 21 يوما وشهرين حسب التعاضديات.
7. تحسين فضاءات الاستقبال الموجهة للمؤمنين على مستوى الصندوق والتعاضديات.
8. إنجاز مجموعة من ادوات التواصل (دليل، نشرات إعلانية، ملصقات) وإحداث موقع إلكتروني باللغتين العربية والفرنسية موجه للوقاية.

كما ينهج الصندوق مخطط عمل استراتيجي ينبني على خمسة توجهات:

- اتخاذ التدابير اللازمة لإنجاح نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.
- الرفع من جودة الخدمات المضمونة للمؤمن.
- تحقيق التوازن المالي والمحافظة عليه.
- تعزيز إطار التدبير.
- تطوير الشراكة الفاعلة[804].

<u>ثانيا: علاقة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بالهيئات التعاضدية.</u>

إن العلاقة التي تجمع المنظمات التعاضدية بالفيدرالية أي الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، ليست علاقة تطبعها التبعية، لكن نجد على خلاف ذلك أن الفصل 43 من نفس الظهير ينص على أن القرارات المتخذة من طرف الجمع العام للفيدرالية تعتبر ملزمة للتعاضديات المنضوية تحت لوائها، باعتبار تواجد ضمن أعضاء هذا الجمع العام أربعة ممثلين عن كل جمعية تعاضدية منخرطة بالاتحادية هذه من جهة.

803 - تعرف هذه الخدمات إقبالا كبيرا من طرف المؤمنين كذلك الشأن بالنسبة للموقع الإلكتروني للصندوق الذي يشهد زيارات مكثفة قد تصل إلى 7000.000 زيادة خلال الشهر الواحد.

804 - التقرير الادبي للفترة الممتدة من فاتح يناير 2001 إلى 31 دجنبر 2001، الصادر عن التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، الرباط، ص 4.

ومن جانب آخر نجد أن النظام الأساسي للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي ينص على أنه يمكن للصندوق مع الاحترام الكامل لاستقلالية وحرية إدارة الجمعيات التعاضدية، أن يتقدم بأعمال التهذيب الدعاية والتنسيق التعاضد[805].

بناء على كل ما تقدم من نصوص قانونية، ولفهم فحوى العلاقة التي تجمع بين الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي كاتحادية والجمعيات التعاضدية كأعضاء منخرطين فيها، يمكن تلخيصها في علاقة رقابية وتتمثل في المراقبة المالية والمحاسبية التي يمارسها الصندوق على التعاضديات ثم علاقة التنسيق والتأطير للرقي بالقطاع التعاضدي.

المطلب الثاني: الصندوق المغربي للتأمين الصحي

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى نقطة غاية في الأهمية، ترتبط الأولى بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي (الفقرة الأولى)، فيما تتعلق النقطة الثانية بالتنظيم الإداري والمالي لصندوق التأمين الصحي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: إحداث الصندوق المغربي للتأمين ومهامه

أولا: إحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي كمؤسسة عمومية

أكدت المادة الأولى من الباب الأول من المرسوم بقانون رقم 2.18.781 على إحداث "الصندوق المغربي للتأمين الصحي" مع منحه صفة المؤسسة العمومية. وتعرف هذه الأخيرة بأنها الطريقة التي يعهد بموجبها إلى أشخاص معنوية عامة بتسيير المرافق العامة مع تمتع هذه الأشخاص بالاستقلال المالي والإداري. وتعتبر المؤسسة العمومية شخصا معنويا يخضع للقانون العام ويكتسي نشاطها إما طابعا إداريا أو صناعيا أو تجاريا. كما أن فكرة المؤسسة العمومية لا تقوم إلا بتوافر العناصر الآتية[806]:

- وجود مرفق عام، بمعنى أن يكون ثمة نشاط محدد يهدف تحقيق الصالح العام.
- وجود منظمة عامة تسير المرفق وذلك بأموالها وعمالها، ويترتب عن ذلك نتائج هامة تتجلى في أن القرارات الصادرة عنها تعتبر قرارات إدارية وأموالها تعتبر أموالا عامة وعمالها يعتبرون موظفين عموميين.
- الاعتراف لهذا المرفق بالشخصية المعنوية، ويترتب على هذا الاعتراف للصندوق المغربي لتأمين الصحي، وجوده كشخص قانوني يتمتع بحقوق وامتيازات عديدة، تتجلى[807] في:
  - أن يكون له ذمة مالية مستقلة عن مالية الدولة.
  - أن يكون له الحق في قبول الهبات والوصايا وأن يوافق عليها.
  - أن ترفع عليه الدعاوى ويكون له الحق في التقاضي والتعاقد
  - أن يتحمل وحدة المسؤولية عن أفعاله الضارة.
  - أن يعتبر موظفوه موظفين عموميين، غير أنهم يكونون مستقلين عن موظفي الدولة مع جواز خضوعهم لأنظمة خاصة بهم تختلف عن الأنظمة المتبعة بالنسبة لموظفي الدولة.
- خضوعه لسلطة الوصاية.

---

[805] -الفقرة الثانية من الفصل الأول من النظام الأساسي للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.
[806] - أحمد بوعشيق، المرافق العامة الكبرى على ضوء التحولات المعاصرة، دار النشر المغربية 2002، ص 152.
[807] - مليكة الصروخ، القانون الإداري، دراسة مقارنة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2006، ص 345.

ويأمل المشرع أن يشكل إحداث الصندوق واعتباره مؤسسة عمومية قطيعة مع ممارسات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي الذي كان يتكون من مجموعة من التعاضديات، إلا أن السرعة التي خرج بها المرسوم بقانون المحدث للصندوق، تجعلنا نستحضر ما جاء في التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2015 حول عملية إحداث المؤسسات والمقاولات العمومية، والتي غالبا ما تتم "في غياب مقاربة مندمجة نابعة من رؤية شمولية ومنسجمة مه مجموع القطاع العام وفي أغلب الأحيان، لا يتم إحداث المؤسسات والمقاولات العمومية بناء على تفكير عميق مسبق وعلى دراسات جدوى تحدد تأثيرها على الهيكلة التنظيمية للدولة وعلى القطاع العام برمته[808]، فقد تم إحداث 25 مؤسسة عمومية جديدة خلال الفترة مابين 2008 إلى 2015، إلا أنه بالنظر إلى الخدمات المقدمة للمرتفقين، تظل العديد من هذه المؤسسات دون قيمة مضافة حقيقية حسب التقرير، بل وقد تساهم فقط في رفع تكاليف التسيير. [809]

ومع ذلك نعتقد بأن اعتبار الصندوق الجديد مؤسسة عمومية تخضع لوصاية الدولة هو تحول نوعي في مجال تدبير التأمين الاجباري الأساسي عن المرض في القطاع العام، ومحاولة رشيدة قد تساهم في تجاوز بعض الاختلالات التي وقع فيها الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في مجال التسيير الإداري والمالي، إذ أن وصاية الدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، والتي تستمد مرجعيتها القانونية من الدستور ومن القانون التنظيمي رقم 13-065 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، ومن النصوص المحدثة للمؤسسات العمومية، تهدف إلى التأكيد من أن هذه الأجهزة تزاولها مهامها طبقا لما هو منصوص عليه في النصوص المنظمة لها وبانسجام مع السياسيات العمومية التي تحددها الدولة.

هذا، وتر اقب الحكومة عمل المقاولات والمؤسسات العمومية طبقا للفصل 89 من الدستور[810]، وتنص المادة 6 القانون التنظيمي رقم 13-065 على أن رئاسة المجالس الإدارية للمؤسسات العمومية تعود لرئيس الحكومة أو للسلطات المفوض لها ذلك[811]، وقد منحت المادة السادسة من المرسوم 2.18.781 صلاحية المر اقبة التقنية للوزير المكلف بالمالية على الصندوق[812]، والذي قد ينتدب موظفين يكلفهم بهذه المهمة، وتمارس عملية مر اقبة الوثائق بعين المكان على المستندات التي يفرض القانون 65.00 الادلاء بها، حيث يضع الصندوق رهن إشارة الموظفين المكلفين بمهمة الرقابة، جميع الدفاتر والسجلات والأوراق والمحاضر والمستندات المحاسبية أو أية وثائق تتعلق بوضعيتها المالية، وكذا المستخدمين المؤهلين لتقديم المعلومات

---

[808] - التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2015، نشر على موقع المجلس الأعلى للحسابات، ص 422. الموقع: http://www.courdescomtes.ma/ar/page-27/-/-/-25-188.

[809] -التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 و2017، الجزء الأول، نشر على موقع المجلس الأعلى للحسابات، ص 127، الموقع: htt://www.courdescomtes.ma/upload/_ftp/documents/volume%201_CDC_2016-2017_AR.pdf

[810] -دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

[811] - ظهير شريف رقم 1.15.33 صادر في 28 من جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها.

[812]- تأتي هذه المادة انسجاما مع المادة الثالثة من القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى، حيت نصت على أن "تخضع المؤسسات العامة لمراقبة قبلية يقوم بها الوزير المكلف بالمالية ومراقب الدولة وخازن مكلف بالأداء" واستثناء وحسب المادة 17 من نفس القانون " تخضع للمراقبة المواكبة بدلا من المراقبة القبلية، المؤسسات العامة التي تثبت اعتمادها الفعلي لمنظومة للإعلام والتسيير والمراقبة الداخلية...

الضرورية لهؤلاء الموظفين لإنجاز المهمة المذكورة، وتمكينهم من ولوج منظوماتها الإعلامية[813]. ويقدم الصندوق للوزير المكلف بالمالية في 31 ماي على الأكثر من كل سنة، القوائم التركيبية الواردة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل في القواعد المحاسبية، كما يدلي بالعمليات المنجزة خلال السنة المالية المنصرمة والتي تتضمن القوائم المالية والاحصائية التي يتم تحديد شكلها ومضمونها بقرار للوزير المكلف بالمالية، وبالتقرير السنوي للمجلس الإداري حسب المادة التاسعة من نفس المرسوم. كما أوردت المادة الثامنة من المرسوم 2.05.740 أن على الهيآت المكلفة بالتدبير، أن توجه إلى الوزير المكلف بالمالية، قائمة الاشتراكات المتعلقة بالسنة المالية المنصرمة والتي لم يتم تحصيلها بعد قبل فاتح أبريل من كل سنة.

ثانيا: اختصاصات الصندوق المغربي للتأمين الصحي

يتولى الصندوق مهمة تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وهو بذلك يقوم بعدة مهام حددتها المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم 2.18.781 المحدث للصندوق المغربي للتأمين الصحي فيما يلي:

- البت في طلبات انخراط المشغلين، وتسجيل الأشخاص التابعين لهم.
- البت في طلبات انخراط الهيئات المكلفة بتدبير الأنظمة الخاصة للاحتياط الاجتماعي وتسجيل الأشخاص التابعين لها.
- تحصيل مساهمات المشغلين واشتراكات المأجورين وأصحاب المعاشات في إطار نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.
- إرجاع مصاريف الخدمات المضمونة بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض أو تحملها مباشرة.
- إبرام الاتفاقيات الوطنية مع مقدمي الخدمات الطبية وفق الشروط المحددة في النصوص التشريعية المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.
- إعداد الحسابات المتعلقة بأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض التي يدبرها الصندوق.
- القيم بالمراقبة الطبية وفقا للنصوص التشريعية المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبمزاولة مهنة الطب.

أما المادة الخامسة فقد سمحت لمجلس الإدارة بتفويض جزء من المهام الموكولة للصندوق ولحسابه، بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، إلى الجمعيات التعاضدية في القطاع العام وفق الشروط المحددة في اتفاقية يصادق عليها مجلس الإدارة، أو إلى أي شخص اعتباري آخر خاضع للقانون العام أو القانون الخاص بموجب عقود وبناء على دفتر تحملات محدد. وهو التفويض الذي كان يقتصر في ظل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي على الجمعيات التعاضدية المتالف منها. كما نلاحظ أن المشرع حاول من خلال هذه المادة وضع آلية قانونية للحفاظ على دور الجمعيات التعاضدية في تدبير التغطية الصحية في القطاع العمومي.

كما نص المشرع من خلال المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 781-18-2، من خلال القانون الجديد، على إضافة بنود في اتفاقية التفويض لتشمل:

---

[813] - المادة السابعة من المرسوم رقم 2.05.740 صادر في 11 من جمادى الاخرة 1426 (18 يوليوز 2005) الخاص بتطبيق أحكام القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية، المتعلقة بالتنظيم المالي للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، الجريدة الرسمية عدد 5344، بتاريخ 18 غشت 2005.

- كيفيات إجراء المر اقبة الإدارية والتدقيق وشروط الولوج للمعطيات
- كيفيات إجراء المر اقبة الطبية
- جودة الخدمات المقدمة للمؤمنين
- النظام المعلوماتي وكيفيات تدبير أرشيف ملفات المرض.
- الجزاءات الإدارية في حالة الإخلال ببنود الاتفاقيات أو شروط التحملات.

ويمكن للصندوق أن يقوم لحساب الجمعيات التعاضدية في القطاع العام بتدبير بعض المهام المسندة إليها وفق الشروط المحددة في اتفاقيات يصادق عليها من قبل مجلس إدارة الصندوق.

الفقرة الثانية: التنظيم الإداري والمالي لصندوق التأمين الصحي

سنتطرق من خلال هذه الفقرة إلى التنظيم الإداري والمالي للصندوق محاولين إبراز أهم ما جاء به المرسوم بقانون رقم 2.18.781 مقارنة بما كان عليه الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

أولا: التنظيم الإداري للصندوق المغربي للتأمين الصحي

أكدت المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم 2.18.781، أن الصندوق المغربي للتأمين الصحي يسيره ويديره مجلس إدارة، وقد حدد المشرع من خلال المادة الثامنة الأعضاء الذين يتألف منهم هذا المجلس، حيث نجده يضم مثلين عن الإدارة، ممثل عن الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، ممثلين عن الجمعيات التعاضدية المنخرطة في نظام التأمين الإجباري الأساس عن المرض بالقطاع العام، وشخصيتان تتوفران على الخبرة والكفاءة اللازمتين في مجال التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والتغطية الصحية.

كما يمكن لرئيس مجلس النواب أن يدعو لحضور اجتماعات المجلس، بصفة استشارية، أي شخص ذاتي أو اعتباري من القطاع العام أو الخاص، يرى فائدة في حضوره.

ونذكر بأن الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي كان خاضعا خلال مرحلة تدبيره للتغطية الصحية الاختيارية إلى إرادة الجمعيات التعاضدية المؤسسة له، والتي منحت لرئيس المجلس الإداري آنذاك سلطة الامر بالصرف والمسير في آن واحد، أما السلطات العمومية فكان صوتها مجرد صوت استشاري في اجتماعات المجلس الإداري للصندوق.

وقد أشارت المادة الثانية من المرسوم 02.03.681 المتعلق بتطبيق أحكام المادة 84 من القانون 65.00 إلى أن الأعضاء الممثلون للإدارة وللمركزيات النقابية يعينون بمقرر لرئيس الحكومة بصفة انتقالية خلال المدة الفاصلة ما بين 31 ديسمبر 2018 و 31 مارس 2019، وذلك باقتراح من الإدارة والمنظمات المعنية، وإذا لم يصدر عنها أي جواب داخل أجل شهر واحد ابتداء من تاريخ الطلب الذي يوجهه إليها الوزير المكلف بالتشغيل، يتم تعيين هؤلاء الأعضاء تلقائيا من لدن الوزير الأول[814].

كما يعين عدد مماثل من النواب عن الأعضاء الرسميين الممثلين للإدارة والجمعيات التعاضدية والمركزيات النقابية داخل إدارة الصندوق، ثم يتم انتخاب رئيس مجلس إدارة الصندوق لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة من قبل ممثلي الجمعيات التعاضدية بأغلبية الثلثين. وإذا لم يحصل أي مترشح في الدور الأول من الانتخابات على أغلبية الثلثين يتم إجراء دورثان لكن يتم الانتخاب بالأغلبية المطلقة للأصوات[815].

[814] - المادة 2 من المرسوم التطبيقي لمدونة التغطية الصحية رقم 2.03.681.
[815] - المادتين الثالثة والرابعة من المرسوم التطبيقي لمدونة التغطية الصحية رقم 2.03.681.

ويمارس مجلس إدارة الصندوق المغربي للتأمين الصحي جميع السلط والاختصاصات التي تمكنه من الإدارة، حيث يقوم بعدة مهام ذكرتها المادة التاسعة على سبيل المثال لا الحصر منها:

- ❖ حصر برنامج العامل السنوي أو متعدد السنوات؛
- ❖ المصادقة على عقود البرامج و اتفاقيات الشراكة المبرمة من لدن الصندوق في إطار اختصاصاته؛
- ❖ حصر ميزانية الصندوق وميزانية كل نظام من أنظمة التأمين عن المرض التي يدبرها الصندوق؛
- ❖ الموافقة على المخطط التنظيمي المحدد للبنيات الإدارية للصندوق واختصاصاتها؛
- ❖ الموافقة على النظام الذي تحدد بموجبه قواعد وطرق إبرام الصفقات؛
- ❖ الموافقة على النظام الأساسي لمستخدمي الصندوق والمصادقة على النظام الداخلي للصندوق؛
- ❖ حصر الحسابات والقوائم التركيبية للسنة المحاسبية المختتمة وكذا المصادقة على التقرير المالي والتقرير المتعلق بأنشطة الصندوق برسم السنة المنصرمة المرفوع إليه من لدن المدير؛
- ❖ اتخاذ القرار في شأن تفويض جزء من المهام الموكولة للصندوق ولحسابه؛
- ❖ إبداء رأيه في مشاريع الاتفاقيات الوطنية المراد إبرامها مع مقدمي الخدمات الطبية؛
- ❖ إمكانية منح تفويض للمدير قصد تسوية قضايا معينة.

ويجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه على الأقل مرتين في السنة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، من أجل حصر القوائم التركيبية للسنة المالية المختتمة، وكذا دراسة وحصر الميزانية والبرنامج التقديري للسنة المالية الموالية.

وقد حددت المادة العاشرة النصاب اللازم لصحة مداولات مجلس الإدارة، وهو حضور ثلثي أعضائه على الأقل، وإذا لم يتوفر هذا النصاب خلال الاجتماع الأول، توجه الدعوة لعقد اجتماع ثان خلال خمس عشرة يوما الموالية، وفي هذه الحالة يتداول المجلس بكيفية صحيحة، كيفما كان عدد الأعضاء الحاضرين، ويتم اتخاذ قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تعادلها، يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس، كما خول المشرع لمجلس الإدارة إمكانية إحداث أي لجنة من بين أعضائه، يحدد تأليفها وصلاحيتها وكيفية سيرها، ويتمتع المدير، والذي يعين طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لتسيير الصندوق، فهو[816]:

- ➢ ينفذ قرارات مجلس الإدارة ويسهر على تحضير أشغاله ويحضر بصفة استشارية اجتماعاته واجتماعات اللجان المحدثة من لدنه.
- ➢ يسهر على تسيير الصندوق ويتصرف باسمه ويباشر أو يأذن في مباشرة جميع الأعمال أو العمليات بالصندوق، كما يتولى تسيير جميع مصالح الصندوق وينسق أنشطتها.
- ➢ يعين في مناصب الصندوق وفقا للمخطط التنظيمي والنظام الأساسي لمستخدميها
- ➢ يعرض مشاريع الاتفاقيات الوطنية على مجلس الإدارة لإبداء الرأي بشأنها.
- ➢ يبرم الاتفاقيات ويعرضها على مجلس الإدارة قبل دخولها حيز التنفيذ
- ➢ يبرم الاتفاقيات ويعرضها على مجلس الإدارة قبل دخولها حيز التنفيذ
- ➢ يبرم الاتفاقيات والعقود التي يفوض بموجبها الصندوق جزءا من المهام الموكولة إليه.

[816] - المادة 12 من المرسوم بقانون رقم 2.18.781

- يمثل الصندوق أمام الدولة وجميع الإدارات العمومية أو الخاصة وإزاء الأغيار، ويقوم بجميع الأعمال التحفظية، كما يمثل الصندوق امام القضاء، ويجوزله أن يرفع أي دعوى قضائية بهدف الدفاع عن مصالح الصندوق.
- يعد مشروع ميزانية الصندوق ويعرضه على مجلس الإدارة لدراسته والموافقة عليه.

ويمكن للمدير أن يفوض تحت مسؤوليته جزءا من سلطه واختصاصاته إلى مستخدمي إدارة الصندوق.

ثانيا: التنظيم المالي للصندوق المغربي للتأمين الصحي

حاول المشرع من خلال الباب الثالث من مرسوم قانون إحداث الصندوق المغربي لتأمين الصحي، أن يكون أكثردقة[817] في تأطير التنظيم المالي للصندوق حيت تناولت المادة 13 بالتفصيل ميزانية الصندوق لتشمل موارد ونفقات كلا من ميزانية الاستثمار والتسيير وميزانية الخدمات المضمونة في إطار كل نظام من أنظمة التأمين الاجباري الأساسي عن المرض، المدبر بكيفية مستقلة، والذي يعتمد في تمويله أساسا على الاشتراكات، الى جانب مساهمات أرباب العمل التابعين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية وحصيلة الزيادات والغرامات الاقتراضات والهبات والوصايا وموارد أخرى، فقد نصت هذه المادة على أن ميزانية الصندوق تتكون من :

1- ميزانية الاستثمار والتسيير: وتشمل في باب الموارد، نسبة من الاشتراكات والمساهمات، حصيلة التوظيفات المالية، الاقتراضات، الهبات والوصايا، وجميع الموارد الأخرى التي يمكن أن ترصد له بنص تشريعي أو تنظيمي.

أما في باب النفقات، فتشمل نفقات الاستثمار والتسيير، المبالغ المرجعة من الاقتراضات، وجميع النفقات الأخرى المرتبطة بمهام الصندوق.

2- ميزانية الخدمات المضمونة في إطار كل نظام من أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المدبر بكيفية مستقلة، وتشمل في باب الموارد:

- اشتراكات المأجورين
- مساهمات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام وكل هيئة ومؤسسة أخرى يقوم الصندوق بتدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالعاملين بها.
- اشتراكات أصحاب المعاشات بالقطاع العام وببعض الأنظمة الخاصة للاحتياط الاجتماعي
- حصيلة التوظيفات المالية، وحصيلة الزيادات والغرامات والجزاءات عن التأخير.
- الهبات والوصايا، وجميع الموارد الأخرى التي يمكن أن ترصد له بنص تشريعي أو تنظيمي.

وحول باب النفقات فتشمل الأداءات والمصاريف المدفوعة برسم الخدمات المضمونة، المساهمات في مصاريف تسيير الصندوق، ومبلغ الاقتطاع الذي لفائدة الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، وذكرت المادة 14 بأن يتم تحصيل ديون الصندوق طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتحصيل الديون العمومية باعتباره مؤسسة عمومية.

[817] - المادة 13 من المرسوم بقانون رقم 2.18.781، أكثر دقة من المادة 90 من القانون 65.00 المتعلقة بالتنظيم المالي للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

وقد حث المشرع من خلال المادة 20 على أن تنقل الى الصندوق الجديد، مجموع الأصول والخصوم ومجموع الأرصدة المودعة في الحسابات البنكية ومراكز الشيكات البريدية والخزينة العامة للمملكة وصندوق الإيداع والتدبير، إضافة إلى مرجوعات التعويضات عن ملفات المرض، من حسابات نظام التأمين الأجباري الأساسي عن المرض والأنظمة الأخرى التي يدبرها الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، والواردة في موازنة آخر سنة محاسبية. وكمرحلة انتقالية يعتبر البيان الافتتاحي لأول سنة محاسبية للصندوق مطابقا لبيانات اختتام آخر سنة محاسبية لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والأنظمة الأخرى التي يدبرها الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

إن المشرع قد حدد من خلال المادة الأولى من مرسوم 2.05.735 المتعلق بتحديد نسبة الاشتراك الواجب أداؤه للصندوق المغربي للتأمين الصحي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض[818]، نسبة الاشتراك الواجب أداؤه لهذا الصندوق فيما يخص مأجوري القطاع العام في 5 في المئة من مجموع الأجور المشار إليها في البند الأول من المادة 106 من القانون رقم 65.00 بدلا من 4% من أجر المنخرط التي كانت تطبق في التغطية الصحية الاختيارية[819]، توزع على أساس نسبة 50 % يتحملها المشغل ونسبة 50 % يتحملها المأجور. أما نسبة الاشتراك الواجب أداؤه من لدن أصحاب المعاشات فقد تم رفعها من 2 إلى 2.5 % من المبلغ الإجمالي للمعاشات الأساسية المدفوعة لهم. وتحصل كل حصة من حصص الاشتراك في حدود مبلغ شهري لا يقل حده الأدنى عن 70 درهما ولا يزيد حده الأقصى عن 400 درهم.

وقد أكدت المادة 47 من القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية على أن يتم احتساب نسب الاشتراكات الواجب أداؤها للصندوق بشكل يضمن التوازن المالي للتأمين الاجباري عن المرض في القطاع العام، مراعيا في ذلك تكاليف الخدمات الصحية والتدبير الإداري ومبلغ الاقتطاع للوكالة الوطنية للتامين الصحي ولتكوين الاحتياط الأمني، وفي حالة عدم وجود توازن مالي، سمح المشرع بالزيادة في نسب الاشتراك بعد استشارة الفرقاء الاجتماعيين[820]. وبخصوص "حصيلة الزيادات" التي جعل منها المشرع موردا آخر من موارد الصندوق، فإنه لم يحدد أسباب هذه الزيادات ولا حدود تطبيقها[821].

ونشير إلى أن المادة 49 من القانون 65.00، قد منعت الهيئات المكلفة بتدبير أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وكذا الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، من استعمال موارد التأمين الأساسي عن لأغراض أخرى غير تلك المنصوص عليها في القانون. كما نصت المادة 50 على أن هذه الهيئات ملزمة بتكوين احتياطي أمني واحتياطات تقنية لتغطية المصاريف الباقية الواجب دفعها برسم الخدمات المضمونة، وتحدد كيفيات تكوين هذه الاحتياطات وتدبيرها وتمثيلها بمنشور تصدره هيئة مراقبة التأمين والاحتياط الاجتماعي، يتخذ

---

[818] - مرسوم رقم 2.05.735 صادر في 11 من جمادى الآخرة 1426(18 يوليوز 2005) بتحديد نسبة الاشتراك الواجب أداؤه للصندوق المغربي للتأمين الصحي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

[819] - سكينة الادغيري، نظام التأمين عن المرض في القطاع العمومي بين طموح النص ورهانات الواقع، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، 2021-2011، جامعة محمد الخامس، أكدال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، ص 162.

[820] - المادة 48 من الظهير الشريف رقم 1.02.296 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذه القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية.

[821] - عصام الدين جراي، التأمين الاجباري الأساسي عن المرض، م.س ص 29.

بعد استطلاع رأي لجنة التقنيين المحدثة بالمادة 27 من القانون رقم 64.12 القاضي بإحداث هيئة مر اقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي[822].

المبحث الثاني: البنية الرقابية لهيئات التعاضد

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى قسمين رئيسيين، يتعلق الأول بسلطة الوصاية على هيئات التعاضد (المطلب الأول)، ويتعلق الثاني بالمجلس الأعلى للتعاضد (المطلب الثاني).

المطلب الأول: سلطة الوصاية على هيئات التعاضد

من خلال هذا المطلب سنسلط الضوء على وصاية وزارتي المالية والتشغيل لهيئات التعاضد (الفقرة الأولى)، وتكريس مر اقبة الوزارتين للهيئات التعاضدية كذلك (الفقرة ثانية).

الفقرة الأولى: وصاية وزارتي المالية والتشغيل على هيئات التعاضد

تمارس سلطة الوصاية على الهيئات التعاضدية من طرف وزارتي المالية والتشغيل وذلك بموجب ظهير 12 نونبر 1963 المسن للتعاضد، إذ خول لهما اختصاصات واسعة ومتعددة بحكم البعد الاجتماعي الذي تكتسيه الهيئات التعاضدية وكذا ضرورة حماية المصالح الأساسية للمنخرطين فيها.

ومن أبرز الاختصاصات التي تمارسها هاتان الوزارتان، إما بصفة مشتركة أو منفصلة ما يلي:

- المصادقة على القو انين الأساسية للتعاضديات بموجب قرار وزاري مشترك في ظرف الثلاث أشهر الموالية لإيداعها[823].
- يحق للوزارتي (المالية والتشغيل) رفض المصادقة على تكوين تعاضدية ما وذلك في حالة تناقض مشروع قانونها الأساسي مع المقتضيات القانونية بصفة عامة والبنود الإجبارية للقانون الأساسي النموذجي الذي نص عليه الفصل الخامس من ظهير 12 نونبر 1963 بصفة خاصة[824] .
- يحق لوزارتي المالية والتشغيل أيضا عدم المصادقة على القو انين التأسيسية لإحدى التعاضديات في حالة عدم استيفائها للشروط الملائمة لتحقيق التوازن المالي.
- وجوب المو افقة المسبقة من وزير التشغيل و وزير المالية لتلقي واستعمال المبالغ المالية المتحصلة من واجبات انخراط الأعضاء الشرفيين والمساهمين وكذا سائر المداخيل المنتظمة الأخرى وبصفة عامة لإنجاز جميع أعمال التصرف المحضة.
- وجوب الإذن المسبق من الوزارتين الوصيتين لاكتراء أو بيع أو معاوضة العقارات المأذون للتعاضديات امتلاكها، مشاريع اقتناء أو بناء العقارات الضرورية لتسييرها.
- اشتراك الإذن المسبق لقبول الهبات واستعمال الأموال التي في ملكيتها لأغراض غير التي نص عليها الفصل (20) من ظهير 12 نونبر 1963.

وعلى صعيد مر اقبة التسيير المالي للتعاضديات فقد خول المشرع لوزارة المالية مهمة تحديد القواعد العامة التي يتعين على الجمعيات سلوكها لضبط محاسبتها إذ يتعين على الجمعيات التعاضدية أن توجه خلال الثلاث أشهر الأولى من كل سنة إلى وزيري المالية والتشغيل حسب الطريقة التي تحدد في قرار مشترك، قائمة

---

[822]- فاطمي محمد ، قراءة في المرسوم بقانون رقم 2.18.781 القاضي بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي، مجلة قانونك، دار المنظومة، العدد 5 ، السنة فبراير 2021.

[823] - الفصل الرابع من ظهير 12 نونبر 1963.

[824] - نص عليها القرار الوزاري رقم 67-359 بتاريخ 29 ماي 1967 المحدد للقانون الأساسي النموذجي للتعاضديات – الجريدة الرسمية عدد 2857 غشت 1967، ص 896.

أعضائها وتوظيفاتها المالية ومداخيلها ونفقاتها بما في ذلك مداخيل ونفقات المؤسسات أو المشاريع أو المصالح التي تحدثها.

وعلاقة بما تقدم ذكره يجوز لوزير المالية في هذا الإطار أن ير اقب في عين المكان سواء من تلقاء نفسه أو بطلب من وزير الشغل العمليات التي تقوم بها الجمعيات التعاضدية[825].

إلى جانب هذه الاختصاصات منح الظهير المسن للتعاضد للوزارتين الوصيتين سلطة استثنائية في حالة وقوع مس خطير في تسيير تعاضدية ما إذ خول لهما صلاحية تعيين مديرين مؤقتين بموجب قرار وزاري مشترك، ليحلوا محل المجالس الإدارية للتعاضدية المعنية، على أن يتم إجراء انتخابات جديدة في ظرف الثلاث أشهر الموالية لتعيين المديرين المؤقتين[826].

وقد خول المشرع للوزارتين الوصيتين صلاحية سحب المو افقة على القانون التأسيسي للتعاضدية وتوقيف نشاطها بصفة نهائية مع تصفية حساباتها وأملاكها، في حالة خرق للقانون أو للأنظمة الأساسية أو إخلال بالتوازن المالي من طرف جمعية تعاضدية معينة، وتتم هذه المسطرة بموجب قرار وزاري مشترك وبعد استشارة المجلس الأعلى للتعاضد[827].

الفقرة الثانية: تكريس مر اقبة الوزارتين للهيئات التعاضدية

تطبيقا للفصل 26 من ظهير 1963 أصدرت الوزارتين (المالية والتشغيل) بلاغات على إثرها تقوم بتعيين مديرين مؤقتين بموجب قرار وزاري مشترك، على أن يتم إجراء انتخابات جديدة في ظرف الثلاث أشهر الموالية لتعيين المديرين المؤقتين، حيت صدر بلاغ قرار مشترك لوزير الشغل والادماج المهني ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ 14 يناير 2021 موجه إلى كافة المنخرطين وأعضاء المجلس الإداري والمندوبين والمستخدمين وجميع المتعاملين مع التعاضدية الوطنية للفنانين، وذلك نظرا للاختلالات الخطيرة المسجلة في تسيير التعاضدية الوطنية للفنانين والناتجة عن عدم احترام مقتضيات الظهير الشريف لسنة 1963 والمتعلق بسن النظام الأساسي للتعاون المتبادل، وهو نفس ما طبق على التعاضدية العامة لموظفي الإدارة العمومية، حيث صدر بلاغ صحفي بتاريخ 08 أكتوبر 2019،حيث يرمي إلى علم كافة المنخرطين وأعضاء المجلس الإداري والمندوبين والمستخدمين وجميع المتعاملين مع التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية أنه بناء على حجم المخالفات القانونية والتدبيرية التي شابت هذه الأخيرة فقد تم بموجب القرار المشترك لوزير الشغل والادماج المهني ووزير الاقتصاد والمالية تم تطبيق الفصل 26 من ظهير 1963. 53

المطلب الثاني: المجلس الأعلى للتعاضد

سيتم الحديث عن تركيبة المجلس الأعلى للتعاضد واختصاصاته (الفقرة الأولى)، فيما ستخصص (الفقرة الثانية) للحديث عن المجلس الأعلى للتعاضد بمشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة للتعاضد.

الفقرة الأولى: تركيبة المجلس الأعلى للتعاضد واختصاصاته

أحدث المجلس الأعلى للتعاضد بموجب الفصل 45 من ظهير 12 نونبر 19963 المنظم للتعاضد، كهيئة استشارية إلى جانب وزير التشغيل، وقد حددت قواعد تأليفه وسيره بواسطة المرسوم الملكي رقم 66-249 المؤرخ في 29 صفر 1386 المو افق ل 18 يونيو 1996.

---

825 - الفصل 25 من ظهير 12 نونبر 1963 .

826 - الفصل 26 من ظهير 12 نونبر 1963.

827 - الجريدة الرسمية عدد 2800 بتاريخ 29 يونيو 1966.

وتتمثل تركيبة المجلس الأعلى للتعاضد في الشكل التالي:

- وزير الشغل أو ممثله (رئيسا)
- قاض من الغرفة الإدارية للمجلس الأعلى.
- ممثلان عن الأمانة العامة للحكومة والشؤون الإدارية.
- ممثل واحد عن كل من وزارات الشغل، المالية، الداخلية، الصحة، الدفاع الوطني.
- عشر ممثلين عن الجمعيات التعاضدية
- ممثلان اثنان للمأجورين
- ممثلان اثنان عن المشغلين (بكسر الغين)
- ممثل واحد عن كل منظمة من المنظمات المهنية للأطباء وجراحي الاسنان والمولدات والصيادلة.

ويعين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتكتسي مهامهم صبغة مجانية، ويجتمع المجلس مرتين في السنة على الأقل باستدعاء من رئيسه الذي يعين لجنة دائمة من سبعة أعضاء داخل المجلس لمتبعة القضايا التي تدخل في اختصاصاته خلال الفترات الو اقعة بين الجلسات.

فالمجلس الأعلى للتعاضد كما رأينا هيئة عليا تتكون من ممثلي الإدارات الوصية والمعنية وممثلي نقابات المأجورين والمشغلين والهيئات التعاضدية ومهنيي القطاع الصحي والصيدلي، الشيء الذي يبرز الأهمية التي يحظى بها هذا الجهاز والتي تظهر جليا أيضا من خلال الاختصاصات الواسعة التي خولها له المشرع منها:

- ❖ يستشار المجلس الأعلى للتعاضد بصفة إجبارية من طرف الوزارتين الوصيتين على التعاضديات طبقا للشروط الواردة في ظهير 12 نونبر 1963 بصفة عامة، وبوجه خاص في
- ❖ حالة حل تعاضدية وتوزيع فائض حساباتها على التعاضديات الأخرى، وكذا قبل وضع القانون التأسيسي النموذجي للتعاضدية وتحديد البنود ذات الصبغة الإجبارية التي يجب أن يتضمنها.
- ❖ إعطاء رايه بالتطابق أو عدمه لاستفادة أي هيأة تعاضدية من صفة المصلحة العامة.
- ❖ البث في الاقتراحات المتعلقة بوضع الاتفاقيات النموذجية التي يسوغ للتعاضديات توقيعها مع الأطباء وجراحي الأسنان.
- ❖ كما له صلاحية اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها تشجيع النشاط التعاضدي أو فض النزاعات التي قد تقوم بين الجمعيات التعاضدية.

ويتعين على المجلس الأعلى للتعاضد ان يقدم تقريرا أدبيا سنويا حول سير مجموع المنظمات التعاضدية.

<u>الفقرة الثانية: المجلس الأعلى للتعاضد ضمن مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة للتعاضد.</u>

لقد خصص المشرع المغرب للمجلس الأعلى للتعاضد ثلاث مواد في مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد، وذلك في المواد من 177 إلى 179 منه، وتتكون تركيبة هذا المجلس من الوزير المكلف بالتشغيل الذي يرأس هذا المجلس أو ممثله، وكذا من ممثلين عن الإدارة وممثلين عن التعاضديات، وكذا ممثلين عن المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا.

وقد أشارت المادة 177 من المشروع إلى أن هذا المجلس يعهد إليه بإبداء الرأي في كل القضايا المتعلقة بالتعاضد ويمك استشارته سواء بطلب منها أو من أغلبية أعضائه، كما تكتسي آراء المجلس الأعلى للتعاضد صبغة استشارية ويؤهل لتقديم كل اقتراحات للإدارة حول القضايا المتعلقة بالتعاضد.

والمجلس الأعلى للتعاضد يجتمع كلما استدعى الأمر ذلك وعلى الأقل مرة في السنة باستدعاء من رئيسه.

ويمكن للمجلس أن يحدث بداخله لجنة أو عدة لجان يفوض إليها كلا أو بعضا من اختصاصاته ولاسيما دراسة القضايا التقنية والقضايا المتعلقة بتنظيم القطاع التعاضدين وتتم المصادقة على النظام الداخلي للمجلس بقرار للوزير المكلف بالتشغيل[828].

خاتمة

نظرا لأهمية الدور الذي تضطلع به التعاضديات كمكمل ومساهم في الخدمات التي تضمنها أنظمة الحماية الاجتماعية الأساسية التي تدبرها الدولة وهي التقاعد، حوادث الشغل والامراض المهنية والضمان الاجتماعي وكذا التغطية الصحية الأساسية لاسيما فيما يتعلق بأجرأة نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الذي دخل حيز التنفيذ منذ 18 غشت 2005، أصبح من الضروري أن يتم إصلاح وتأهيل نظام التعاضد بالمغرب، حتى يقوم بالمهام المسندة إليه على أكمل وجه، حتى يسهر مسيروه على احترام القوانين المنظمة له والحفاظ على مكتسباته والسهر على تطويرها.

المراجع المعتمدة

1) دستور المملكة المغربية لسنة 2011.
2) ظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 الموافق ل 12 نونبر 1963 بمثابة قانون التعاون المتبادل.
3) ظهير شريف رقم 1.15.33 صادر في 28 من جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها.
4) المرسوم بقانون رقم 2.18.781 صادر في 30 من محرم 1440 (10 أكتوبر 2018) بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي.
5) مرسوم رقم 02.03.681 صادر في 18 من ربيع الثاني 1425 والموافق ل 7 يونيو 2004، والمتعلق بتطبيق أحكام المادة 84 من القانون رقم 65.00 مدونة التغطية الصحية الأساسية، فيما يتعلق بمجلس إدارة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5222 بتاريخ 17 يونيو 2004.
6) المرسوم التطبيقي رقم 2.03.681 يتعلق بتطبيق أحكام المادة 84 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.
7) المرسوم رقم 2.05.740 صادر في 11 من جمادى الاخرة 1426 (18 يوليوز 2005) الخاص بتطبيق أحكام القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية، المتعلقة بالتنظيم المالي للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، الجريدة الرسمية عدد 5344، بتاريخ 18 غشت 2005.

[828] - انظر المادة 179 من مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد كما وافق عليه مجلس النواب في 02 غشت 2016.

8) ظهير شريف رقم 296-02-1 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 00-65 يتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض.
9) مرسوم رقم 2.05.735 صادر في 11 من جمادى الآخرة 1426 (18 يوليوز 2005) بتحديد نسبة الاشتراك الواجب أداؤه للصندوق المغربي للتأمين الصحي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.
10) مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد كما و افق عليه مجلس النواب في 02 غشت 2016.
11) القانون رقم 69.00 المتعلق بالمر اقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى.
12) جمال أغماني وزير التشغل والتكوين المهني، كلمة ألقيت بمناسبة حفل افتتاح أشغال اليوم الدراسي المنظم من طرف نقابة الإحيائين والمركز المغربي للدراسات القانونية، منشورة على الموقع الإلكتروني: ww.emploiformation.gov.ma في 8 مارس 2008.
13) التقرير الأدبي للفترة الانتقالية 2000، من فاتح يوليوز إلى 31 دجنبر 2000، الصادر عن التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية.
14) التغطية الصحية الأساسية في صميم إصلاح النظام الصحي، مداخلة غير منشورة في يوم دراسي أعدته جمعية السمارة سلوان للثقافة والتنمية في رمضان، 2006.
15) مخطط العمل الاستر اتيجي المندمج للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والتعاضديات، السنة 2010-2014.
16) التقرير الادبي للفترة الممتدة من فاتح يناير 2001 إلى 31 دجنبر 2001، الصادر عن التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، الرباط.
17) القرار الوزاري رقم 67-359 بتاريخ 29 ماي 1967 المحدد للقانون الأساسي النموذجي للتعاضديات – الجريدة الرسمية عدد 2857 غشت 1967.
18) وليد صالح أحمد عبد الرب، نظام التغطية الصحية الأساسية، مقارنة بين التشريع المغربي والتشريع اليمني.
19) أحمد بوعشيق، المر افق العامة الكبرى على ضوء التحولات المعاصرة، دار النشر المغربية.
20) مليكة الصروخ، القانون الإداري، دراسة مقارنة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2006.
21) ناصر بنحميدوش، المساءلة الاجتماعية بالمغرب العناصر المؤطرة لسياسة الدولة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-الرباط- كلية العلوم القانونية أكدال، السنة الجامعية 2018-2019.
22) العربي الخلوقي، تنزيل مدونة التغطية الصحية الأساسية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص- تخصص قانون الأعمال، كلية العلوم القانونية أكدال، السنة الجامعية 2014-2015.
23) التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2015، نشر على موقع المجلس الأعلى للحسابات، الموقع: http://www.courdescomtes.ma/ar/page-27/-/-/-25-188.
24) التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 و2017، الجزء الأول، نشر على موقع المجلس الأعلى للحسابات، الموقع:

htt://www.courdescomtes.ma/upload/_ftp/documents/volume% 201_CDC_2016-2017_AR.pdf

25) عصام الدين جراي، التأمين الاجباري الأساسي عن المرض، رسالة لنيل دبلوم الماستر في العلوم القانونية، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد الخامس- أكدال-، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، السنة الجامعية 2012-2013.

26) الدكتور الحاج الكوري، قانون الضمان الاجتماعي، دراسة تحليلية ومقارنة، الطبعة الأولى، مطبعة دار السلام، الرباط.

27) سكينة الادغيري، نظام التأمين عن المرض في القطاع العمومي بين طموح النص ورهانات الو اقع، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، 2011-2021، جامعة محمد الخامس، أكدال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط.

28) فاطمي محمد ، قراءة في المرسوم بقانون رقم 2.18.781 القاضي بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي، مجلة قانونك، دار المنظومة، العدد 5 ، السنة فبر اير 2021.

29) العربي الخلوقي، تنزيل مدونة التغطية الصحية الأساسية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص- تخصص قانون الأعمال، كلية العلوم القانونية أكدال، السنة الجامعية 2014-2015.

30) القرار الوزاري رقم 67-359 بتاريخ 29 ماي 1967 المحدد للقانون الأساسي النموذجي للتعاضديات – الجريدة الرسمية عدد 2857 غشت 1967.

مقالات وأبحاث علمية في تخصص العلوم الإنسانية والشرعية باللغة العربية

مجلة علمية محكمة
ر دهد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

الدكتور بوبكر اشو
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي سيدي إفني

تدريس مادة التربية الإسلامية وفق المنهاج الدراسي الجديد لسنة 2016 بالمغرب: الأسس المرجعية، المقاربات الديداكتيكية، ورهانات التنزيل

"Teaching Islamic Education in accordance with the new 2016 curriculum in Morocco: theoretical foundations, didactic approaches, and challenges in implementation"

مقدمة:

شهدت منظومة التربية والتكوين بالمغرب إصلاحات متتالية استهدفت تجويد التعلمات والارتقاء بجودة المدرسة المغربية، وكان من أبرزها مراجعة منهاج مادة التربية الإسلامية سنة 2016. وجاء هذا الإصلاح استجابة للتحولات المجتمعية والتربوية، وسعياً إلى بناء شخصية المتعلم المتوازنة، وترسيخ قيم الوسطية والاعتدال والانفتاح، وربط المعرفة الدينية بالسلوك والممارسة اليومية. وقد انتقل المنهاج الجديد من منطق تقديم المعارف المجردة إلى منطق بناء الكفايات وتنمية القيم والمهارات الحياتية، مع اعتماد مداخل تربوية جديدة ومقاربات ديداكتيكية حديثة.

إشكالية البحث:

إلى أي حد استطاع المنهاج الجديد لمادة التربية الإسلامية لسنة 2016 تجديد فلسفة تدريس المادة وتحقيق أهدافها التربوية؟

أسئلة البحث

* ما السياق الذي جاء فيه إصلاح منهاج التربية الإسلامية؟
* ما أهم مرتكزات المنهاج الجديد؟
* ما المداخل والاختيارات الديداكتيكية المعتمدة؟
* ما أبرز الإكراهات التي تواجه تنزيله داخل المؤسسات التعليمية؟

المبحث الأول: السياق العام لإصلاح منهاج التربية الإسلامية

يُعد إصلاح منهاج التربية الإسلامية بالمغرب جزءاً من الورش الوطني الشامل لإصلاح منظومة التربية والتكوين، الذي انطلق استجابة للتحولات الاجتماعية والثقافية والفكرية التي يشهدها المجتمع المغربي، وللتحديات التي فرضتها العولمة والثورة الرقمية، وما صاحبها من تغير في أنماط التعلم والتواصل وإنتاج المعرفة. وقد استهدف هذا الإصلاح إعادة بناء المادة الدراسية بما يجعلها أكثر قدرة على الإسهام في تكوين شخصية المتعلم تكويناً متكاملاً، يجمع بين ترسيخ الهوية الدينية والوطنية والانفتاح الواعي على القيم الإنسانية الكونية، وفق المرجعية الإسلامية الوسطية التي تميز النموذج المغربي.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

وقد استندت مراجعة المنهاج إلى عدد من المرجعيات الدستورية والتربوية والبيداغوجية، مع الحرص على جعل التربية الإسلامية مادة فاعلة في تحقيق وظائف المدرسة المغربية، سواء في مجال بناء المعرفة أو ترسيخ القيم أو تنمية الكفايات الحياتية.

المطلب الأول: دواعي الإصلاح

جاءت مراجعة منهاج التربية الإسلامية استجابة لمجموعة من الدواعي التربوية والفكرية والمجتمعية، التي فرضت إعادة النظر في مضامين المادة وأهدافها وطرائق تدريسها، بما يجعلها أكثر انسجاماً مع التحولات التي تعرفها المدرسة المغربية، وأكثر قدرة على الاستجابة لحاجات المتعلم المعاصر.

أولاً: تنزيل الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم

يشكل تنزيل مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015-2030) أحد أهم دوافع مراجعة منهاج التربية الإسلامية، باعتبارها الوثيقة المرجعية التي رسمت معالم المدرسة المغربية الجديدة، القائمة على مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة والارتقاء بالفرد والمجتمع. وقد أكدت الرؤية أن الإصلاح الحقيقي يقتضي مراجعة المناهج والبرامج الدراسية بما يضمن الانتقال من تعليم يركز على نقل المعلومات إلى تعليم يهدف إلى بناء الكفايات والقيم والمهارات.

وفي هذا الإطار، أعيدت هيكلة منهاج التربية الإسلامية بما ينسجم مع الاختيارات التربوية الوطنية، من خلال تنظيم المحتويات في مداخل متكاملة، وتوجيه التعلمات نحو تكوين شخصية متوازنة تمتلك القدرة على التفكير السليم، واتخاذ القرار، والمشاركة الإيجابية في المجتمع.

كما جاء هذا الإصلاح منسجماً مع مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17، الذي جعل تجديد المناهج أحد المرتكزات الأساسية لتطوير المدرسة المغربية، وربطها بمتطلبات التنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة.

ثانياً: تعزيز التربية على القيم

أصبحت المدرسة المغربية مطالبة بأداء وظيفة تربوية تتجاوز نقل المعارف إلى بناء الإنسان القادر على ممارسة المواطنة المسؤولة، واحترام حقوق الإنسان، والتعايش مع الآخر، والمشاركة في التنمية المجتمعية. لذلك أولى المنهاج الجديد عناية خاصة للتربية على القيم، باعتبارها الإطار الناظم لجميع التعلمات.

وقد حرص المنهاج على ترسيخ منظومة متكاملة من القيم الإسلامية والوطنية والإنسانية، مثل قيم الإيمان، والأمانة، والعدل، والحرية المسؤولة، والتسامح، والتعاون، والإحسان، والكرامة الإنسانية، واحترام التنوع الثقافي، وربطها بالسلوكات اليومية للمتعلمين، حتى تتحول من مجرد مفاهيم نظرية إلى ممارسات عملية داخل المدرسة وخارجها.

ويعكس هذا التوجه قناعة الإصلاح بأن التربية الإسلامية ليست مادة معرفية فحسب، وإنما هي مجال لتكوين الضمير الأخلاقي وتنمية الوعي القيمي لدى الناشئة.

ثالثاً: تحصين المتعلمين من مظاهر التطرف والغلو

من أبرز دواعي مراجعة المنهاج تنامي التحديات الفكرية التي أفرزها انتشار وسائل الإعلام الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي، وما رافقها من تداول واسع لخطابات الغلو والتطرف والتكفير، الأمر الذي جعل المدرسة مطالبة بالإسهام في بناء الأمن الفكري لدى المتعلمين.

ولهذا ركز المنهاج الجديد على ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال، و إبراز مقاصد الشريعة الإسلامية القائمة على حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض، مع تنمية مهارات التفكير النقدي، والحوار، وقبول الاختلاف، والتمييز بين الفهم الصحيح للنصوص الشرعية والتأويلات المنحرفة.

كما ينسجم هذا التوجه مع النموذج الديني المغربي القائم على إمارة المؤمنين، والعقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، والتصوف السني، باعتبارها ضمانات تاريخية لحماية الوحدة الدينية والفكرية للمجتمع المغربي.

رابعاً: ربط المعرفة الإسلامية بقضايا المجتمع المعاصر

من الانتقادات التي كانت توجه للمناهج السابقة أنها تقدم المعرفة الدينية في إطار نظري مجرد، بعيد عن و اقع المتعلم. لذلك سعت المراجعة الجديدة إلى ربط التعلمات بالقضايا التي يعيشها المجتمع، حتى تصبح التربية الإسلامية أداة لفهم الو اقع والمساهمة في إصلاحه.

ويتجلى ذلك من خلال إدراج موضوعات ترتبط بالمواطنة، والبيئة، والأسرة، والصحة، والعمل، وحقوق الإنسان، والتنمية، والإعلام الرقمي، والتواصل، والاستهلاك المسؤول، وغيرها من القضايا التي تمس الحياة اليومية للمتعلمين.

ويهدف هذا التوجه إلى تمكين المتعلم من استحضار المرجعية الإسلامية في تحليل الظواهر الاجتماعية و اتخاذ المو اقف المناسبة، بما يعزز حضوره الإيجابي داخل المجتمع.

خامساً: اعتماد المقاربة بالكفايات بدل التركيز على الحفظ والاستظهار

يمثل الانتقال إلى المقاربة بالكفايات أحد أبرز التحولات التي عرفها منهاج التربية الإسلامية، حيث لم يعد الهدف هو حشد أكبر قدر من المعلومات أو حفظ النصوص، و إنما تنمية القدرة على توظيف المعارف والقيم والمهارات في مواجهة المو اقف الحياتية المختلفة.

ولهذا أعيد تنظيم المادة في خمسة مداخل كبرى (التزكية، والاقتداء، والاستجابة، والقسط، والحكمة)، بما يسمح بتحقيق التكامل بين الجو انب العقدية والعبادية والأخلاقية والاجتماعية.

كما اعتمد المنهاج طرائق تدريس حديثة، مثل التعلم بالمشروع، وحل المشكلات، ودراسة الحالة، والتعلم التعاوني، مع تطوير أساليب التقويم لتقيس مدى قدرة المتعلم على تعبئة موارده المعرفية والوجدانية والمهارية في وضعيات و اقعية، بدلاً من الاقتصار على استرجاع المعلومات.

المطلب الثاني: المرجعيات المؤطرة

استندت مراجعة منهاج التربية الإسلامية إلى مجموعة من المرجعيات الدستورية والدينية والتربوية والبيداغوجية، التي شكلت الإطار الناظم لفلسفة المنهاج وأهدافه ومضامينه، بما يضمن انسجامه مع الاختيارات الوطنية الكبرى.

أولاً: الثو ابت الدينية للمملكة المغربية

تُعد الثو ابت الدينية للمملكة المغربية المرجعية الأساسية التي يقوم عليها منهاج التربية الإسلامية، والمتمثلة في العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، والتصوف السني على منهج الجنيد، وإمارة المؤمنين. وقد حرص المنهاج على جعل هذه الثو ابت إطاراً موجهاً للمضامين التعليمية، بما يعزز الأمن الروحي، ويحفظ وحدة المرجعية الدينية للمغاربة، ويكرس قيم الاعتدال والوسطية والتسامح.

ثانياً: دستور المملكة المغربية

استلهم المنهاج مقتضيات دستور المملكة لسنة 2011، الذي أكد على تشبث المغرب بهويته الإسلامية والوطنية، وعلى احترام حقوق الإنسان، والمساواة، والكرامة، والتعدد الثقافي، وربط التربية ببناء المواطنة الصالحة والتنمية المستدامة. لذلك جاء المنهاج منسجماً مع المبادئ الدستورية التي تجعل التربية ركيزة أساسية في بناء المجتمع الديمقراطي.

ثالثاً: الميثاق الوطني للتربية والتكوين

مثل الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999) أول وثيقة إصلاحية شاملة دعت إلى تحديث المناهج، والانتقال من التعليم التقليدي إلى تعليم يركز على تنمية الكفايات، وربط المدرسة بالمجتمع، وإعطاء مكانة مركزية للقيم في العملية التعليمية. وقد شكل هذا الميثاق الأساس الذي انطلقت منه مختلف الإصلاحات اللاحقة، ومنها مراجعة منهاج التربية الإسلامية.

رابعاً: الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015-2030)

جاء المنهاج الجديد تجسيداً لمبادئ الرؤية الاستراتيجية، التي دعت إلى مدرسة تؤهل المتعلم للحياة، وتجمع بين الجودة والإنصاف والارتقاء، وتعمل على تنمية الشخصية المتكاملة للمتعلمين، من خلال بناء المعارف والكفايات والقيم، وربط التعلمات بحاجات المجتمع وسوق الشغل.

خامساً: البيداغوجيا الحديثة ومقاربة الكفايات

استند المنهاج كذلك إلى أحدث التوجهات البيداغوجية، وخاصة المقاربة بالكفايات، والبيداغوجيا الإدماجية، والتعلم النشط، والتقويم الداعم للتعلم، حيث أصبح المتعلم محور العملية التعليمية، بينما تحول دور الأستاذ إلى التخطيط والتوجيه والمواكبة.

وتقوم هذه المرجعية على جعل التعلم نشاطاً تفاعلياً يشارك فيه المتعلم بفاعلية، من خلال البحث والاستقصاء والحوار والعمل التعاوني، بما يسهم في تنمية الكفايات المعرفية والمهارية والوجدانية، ويؤهله لمواجهة تحديات الحياة المعاصرة.

خلاصة المبحث

يتضح أن إصلاح منهاج التربية الإسلامية بالمغرب لم يكن مجرد تعديل للمقررات الدراسية، بل جاء في إطار مشروع إصلاحي متكامل يستند إلى مرجعيات دستورية ودينية وتربوية واضحة، ويستجيب لحاجات المجتمع المغربي وتطلعاته. وقد سعى هذا الإصلاح إلى إرساء منهاج يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويوازن بين ترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية والانفتاح على القيم الإنسانية، مع اعتماد المقاربة بالكفايات مدخلاً لتكوين متعلم يمتلك المعرفة، ويتحلى بالقيم، ويستطيع توظيف تعلماته في حياته اليومية.

المبحث الثاني: مستجدات المنهاج الجديد للتربية الإسلامية

جاء المنهاج الجديد للتربية الإسلامية بمجموعة من المستجدات التي تعكس التحول الذي عرفته فلسفة الإصلاح التربوي بالمغرب، حيث انتقل من التركيز على تلقين المعارف والأحكام الشرعية إلى اعتماد مقاربة شمولية تجعل المتعلم محور العملية التعليمية، وتستهدف بناء شخصيته المتكاملة معرفياً ووجدانياً وسلوكياً. وقد مست هذه المستجدات تنظيم المنهاج، ومضامينه، وطرائق تدريسه، وأساليب تقويمه، بما ينسجم مع الاختيارات البيداغوجية الحديثة ومع متطلبات المجتمع المغربي.

المطلب الأول: الانتقال من الوحدات إلى المداخل

يُعد الانتقال من نظام الوحدات إلى نظام المداخل من أبرز المستجدات التي جاء بها المنهاج الجديد للتربية الإسلامية، حيث لم تعد الدروس تقدم في صورة وحدات مستقلة يغلب عليها الطابع المعرفي، و إنما أصبحت تنتظم داخل مداخل كبرى متكاملة، يربط بينها هدف مشترك يتمثل في بناء شخصية المتعلم بناءً متوازناً يجمع بين الإيمان والعمل والأخلاق والسلوك.

ويستند هذا التنظيم إلى تصور بيداغوجي يجعل التعلمات مترابطة ومتكاملة، ويبتعد عن التجزئة التي كانت تميز المناهج السابقة، بما يسمح للمتعلم باستحضار مختلف أبعاد الدين الإسلامي في معالجة القضايا الحياتية.

أولاً: مدخل التزكية

يركز هذا المدخل على تزكية النفس وتقوية الصلة بالله تعالى، من خلال ترسيخ العقيدة الصحيحة، وتعظيم القرآن الكريم والسنة النبوية، وتنمية الوازع الديني، بما يسهم في بناء شخصية مؤمنة متوازنة.

ويتضمن هذا المدخل موضوعات تتعلق بالإيمان، والقرآن الكريم، والتفكر في خلق الله، ومراقبته سبحانه، إضافة إلى تهذيب النفس وتطهيرها من السلوكات السلبية، حتى يصبح الإيمان قوة دافعة للسلوك الإيجابي.

ثانياً: مدخل الاقتداء

يهتم هذا المدخل بتقديم سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم باعتبارها النموذج الأكمل للاقتداء، إلى جانب التعريف بسير الأنبياء والصحابة والعلماء والمصلحين الذين قدموا نماذج مشرقة في الأخلاق والعمل والإصلاح.

ويهدف المدخل إلى تحويل السيرة النبوية من مجرد أحداث تاريخية إلى مواقف تربوية يستلهم منها المتعلم القيم والسلوكات الإيجابية في حياته اليومية.

ثالثاً: مدخل الاستجابة

يعالج هذا المدخل الأحكام الشرعية المنظمة لعلاقة الإنسان بربه وبغيره، ويبرز الحكمة من العبادات والمعاملات، مع التركيز على البعد التربوي للأحكام الشرعية، وربطها بالمقاصد الإسلامية الكبرى.

ولا يقتصر المدخل على بيان الأحكام الفقهية، و إنما يسعى إلى تنمية وعي المتعلم بأثر العبادات في تهذيب السلوك وتحقيق مصالح الفرد والمجتمع.

رابعاً: مدخل القسط

يعنى هذا المدخل بترسيخ قيم العدل والإنصاف والكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان، والمواطنة، والمسؤولية، والتضامن، واحترام القانون، باعتبارها قيماً أصيلة في الإسلام.

كما يعمل على تنمية حس المشاركة المجتمعية، وتعزيز روح التعاون، ونبذ كل أشكال الظلم والعنف والتمييز، بما يسهم في إعداد مواطن مسؤول ومنخرط في خدمة وطنه.

خامساً: مدخل الحكمة

يهتم هذا المدخل بتنمية التفكير السليم، وإعمال العقل، والحوار البناء، وحسن التدبير، و اتخاذ القرار الرشيد، وربط النصوص الشرعية بمقاصدها، مع الانفتاح على القضايا المعاصرة.

ويهدف إلى تمكين المتعلم من توظيف التعلمات الإسلامية في معالجة الإشكالات اليومية، ومواجهة التحديات الفكرية والثقافية التي يفرضها العصر.

وتتكامل هذه المداخل الخمسة فيما بينها، إذ لا تنفصل العقيدة عن الأخلاق، ولا العبادة عن السلوك، ولا المعرفة عن العمل، وهو ما يعكس الرؤية الشمولية للإسلام التي يقوم عليها المنهاج الجديد.

المطلب الثاني: التربية على القيم

يشكل ترسيخ القيم أحد المرتكزات الأساسية للمنهاج الجديد، حيث أصبحت التربية على القيم غاية مركزية للعملية التعليمية، ولم تعد مجرد عنصر ثانوي ضمن المضامين الدراسية. ويهدف المنهاج إلى تحويل القيم الإسلامية إلى سلوكات عملية يمارسها المتعلم داخل المؤسسة التعليمية وخارجها.

أولاً: قيمة التسامح

يرسخ المنهاج ثقافة التسامح واحترام التنوع، ويؤكد أن الإسلام دين الرحمة والتعايش، ويدعو إلى احترام الآخر، وحسن التعامل معه، ونبذ التعصب والكراهية، بما يعزز السلم الاجتماعي.

ثانياً: قيمة الاعتدال والوسطية

يولي المنهاج أهمية كبيرة لقيم الاعتدال والوسطية، باعتبارهما من الخصائص الأساسية للإسلام، وذلك من خلال تصحيح المفاهيم الدينية، والتحذير من الغلو والتطرف، وتنمية الفكر النقدي الذي يساعد المتعلم على التمييز بين الفهم الصحيح والانحرافات الفكرية.

ثالثاً: قيمة المواطنة

يسعى المنهاج إلى تعزيز الانتماء للوطن، واحترام مؤسساته، والمحافظة على الممتلكات العامة، والمشاركة الإيجابية في تنمية المجتمع، مع ترسيخ الثوابت الدينية والوطنية للمملكة المغربية.

رابعاً: حقوق الإنسان

يربط المنهاج حقوق الإنسان بالمرجعية الإسلامية، من خلال إبراز كرامة الإنسان، والمساواة، والعدل، واحترام الحقوق والواجبات، ورفض كل صور التمييز والاعتداء على الكرامة الإنسانية.

خامساً: الحوار

يعتمد المنهاج الحوار وسيلة أساسية في بناء المعرفة، ويعمل على تنمية مهارات التواصل، واحترام الرأي المخالف، وحل النزاعات بالوسائل السلمية، وترسيخ ثقافة النقاش المسؤول.

سادساً: المسؤولية

يركز المنهاج على تنمية الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية، وتحمل نتائج الأفعال، واحترام الالتزامات، والوفاء بالعهود، والجدية في أداء الواجبات الدراسية والاجتماعية.

سابعاً: التضامن

يعزز المنهاج قيم التعاون والتكافل والإحسان، ويشجع على المبادرات التطوعية وخدمة المجتمع، باعتبار التضامن من أهم مقومات المجتمع الإسلامي.

ويتضح أن المنهاج لا يكتفي بتقديم هذه القيم في إطار نظري، وإنما يحرص على تحويلها إلى ممارسات يومية من خلال الأنشطة التعليمية والوضعيات التطبيقية والمشاريع التربوية.

المطلب الثالث: اعتماد المقاربة بالكفايات

من أبرز مستجدات المنهاج الجديد اعتماده المقاربة بالكفايات، التي تقوم على جعل المتعلم فاعلاً في بناء تعلماته، وقادراً على توظيف معارفه ومهاراته وقيمه في مواجهة المو اقف الحياتية المختلفة.

أولاً: الكفايات المعرفية

تهدف إلى تمكين المتعلم من اكتساب المعارف الإسلامية الأساسية، وفهم النصوص الشرعية، وتحليل القضايا الدينية وفق منهج علمي رصين، بعيداً عن الحفظ الآلي.

ثانياً: الكفايات المنهجية

يركز المنهاج على تنمية مهارات البحث، والتحليل، والاستدلال، والمقارنة، وحل المشكلات، واستثمار المصادر المختلفة، بما يساعد المتعلم على التعلم الذاتي مدى الحياة.

ثالثاً: الكفايات التواصلية

يعمل المنهاج على تطوير قدرات المتعلم في التعبير الشفهي والكتابي، والحوار، والإنصات، والعمل الجماعي، واحترام آداب التواصل، بما يؤهله للاندماج الإيجابي في محيطه.

رابعاً: الكفايات القيمية

يسعى المنهاج إلى غرس منظومة من القيم الإسلامية والوطنية والإنسانية، بحيث يصبح المتعلم قادراً على ترجمة هذه القيم إلى مو اقف وسلوكات مسؤولة داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع.

وتتكامل هذه الكفايات فيما بينها، فلا ينفصل الجانب المعرفي عن المنهجي أو التواصلي أو القيمي، بل تسهم جميعها في تكوين شخصية متوازنة تمتلك المعرفة، وتحسن توظيفها، وتلتزم بالقيم، وتشارك بفعالية في المجتمع.

خلاصة المبحث:

يبرز من خلال مستجدات المنهاج الجديد أن الإصلاح لم يقتصر على تغيير المحتويات الدراسية، بل شمل الفلسفة التربوية بأكملها، حيث انتقل من منطق التلقين إلى منطق بناء الكفايات، ومن التركيز على المعلومات إلى العناية بالقيم والسلوك، ومن تجزئة التعلمات إلى تكاملها عبر مداخل تربوية متناسقة. وبذلك أصبح منهاج التربية الإسلامية أداة لتكوين شخصية مؤمنة، معتدلة، منفتحة، وقادرة على التفاعل الإيجابي مع متطلبات المجتمع المعاصر.

المبحث الثالث: ديداكتيك تدريس التربية الإسلامية

يشكل البعد الديداكتيكي أحد أهم مرتكزات المنهاج الجديد للتربية الإسلامية، إذ لم يقتصر الإصلاح على مراجعة المضامين الدراسية، بل شمل أيضاً طرائق التدريس وأساليب التنشيط والتقويم، بما يجعل التعلم أكثر فاعلية وارتباطاً بحياة المتعلم. وقد استندت الديداكتيك الجديدة إلى مبادئ البيداغوجيا الحديثة، التي تجعل المتعلم محور العملية التعليمية، وتمنح الأستاذ دور الموجه والميسر والمواكب للتعلمات، بدل الاقتصار على التلقين والإلقاء.

ويقوم تدريس التربية الإسلامية على توظيف استراتيجيات متنوعة تراعي الفروق الفردية، وتشجع المشاركة الإيجابية، وتنمي التفكير النقدي، وترسخ القيم الإسلامية في السلوك اليومي.

المطلب الأول: أسس الديداكتيك المعتمدة في تدريس التربية الإسلامية

أولاً: التعلم النشط

يعد التعلم النشط من أهم المرتكزات البيداغوجية التي يقوم عليها المنهاج الجديد، حيث يصبح المتعلم فاعلاً في بناء تعلماته من خلال المشاركة، والبحث، والاكتشاف، والتجريب، بدل الاكتفاء بتلقي المعلومات بصورة سلبية.

وتتنوع الأنشطة التعليمية بين المناقشات، والبحوث، والعروض، والمشاريع، والأنشطة التطبيقية، بما يسمح بتنمية المبادرة والاستقلالية وروح المسؤولية لدى المتعلم.

ثانياً: التعلم بحل المشكلات

يعتمد المنهاج على تقديم وضعيات تعليمية مستمدة من الو اقع، تتضمن مشكلات أو قضايا تحتاج إلى التفكيروالتحليل و اقتراح الحلول المناسبة في ضوء المرجعية الإسلامية.

وتسهم هذه المقاربة في تنمية التفكير العلمي والنقدي، وربط التعلمات بالمو اقف الحياتية، وجعل المتعلم قادراً على توظيف معارفه في معالجة الإشكالات الو اقعية.

ثالثاً: الحواروالمناقشة

يشكل الحواروسيلة أساسية لبناء المعرفة داخل درس التربية الإسلامية، إذ يتيح للمتعلمين التعبيرعن آرائهم، ومناقشة الأفكار، واحترام الاختلاف، والاستماع إلى وجهات النظر المختلفة.

كما يسهم الحوار في ترسيخ قيم التسامح، وآداب الاختلاف، والقدرة على الإقناع بالحجة والدليل، بعيداً عن التعصب والانغلاق.

رابعاً: دراسة الحالات

يعتمد الأستاذ على عرض حالات و اقعية أو افتراضية ترتبط بالقضايا الأخلاقية أو الاجتماعية أو الدينية، ثم يدعو المتعلمين إلى تحليلها و اقتراح الحلول المناسبة انطلاقاً من النصوص الشرعية ومقاصدها.

وتساعد هذه الاستراتيجية على تنمية مهارات التحليل، واتخاذ القرار، وربط الأحكام الشرعية بالو اقع.

خامساً: التعلم التعاوني

يقوم التعلم التعاوني على إنجاز المهام التعليمية داخل مجموعات صغيرة، يتقاسم أفرادها الأدوار والمسؤوليات لتحقيق هدف مشترك.

ويعمل هذا الأسلوب على تنمية قيم التعاون، واحترام الرأي الآخر، وتحمل المسؤولية، والتواصل الفعال، إضافة إلى تحسين التحصيل الدراسي.

سادساً: توظيف الوضعيات المشكلة

أصبحت الوضعيات المشكلة من أهم مداخل بناء التعلمات، حيث تنطلق الحصة من وضعية مركبة تستثير التفكير، وتدفع المتعلم إلى البحث عن الحلول المناسبة باستثمار معارفه السابقة، وتوظيف الموارد الجديدة.

ويهدف هذا الأسلوب إلى الانتقال من التعلم القائم على الحفظ إلى التعلم القائم على بناء الكفايات.

سابعاً: الاستثمار الأمثل للوسائط الرقمية

أصبح توظيف الوسائط الرقمية ضرورة بيداغوجية، إذ يتيح للأستاذ الاستعانة بالقرآن الكريم المسموع، والخرائط الذهنية، والعروض الرقمية، والفيديوهات التعليمية، والمنصات الإلكترونية، بما يجعل التعلم أكثر تشويقاً وتفاعلية.

كما يسهم الاستخدام الرشيد للتكنولوجيا في تنمية الثقافة الرقمية لدى المتعلمين، مع ترسيخ قيم الاستخدام المسؤول والأخلاقي للوسائط الحديثة.

المطلب الثاني: أدوار الأستاذ والمتعلم

أحدث المنهاج الجديد تحولاً في توزيع الأدوار داخل الفصل الدراسي.

فلم يعد الأستاذ المصدر الوحيد للمعرفة، وإنما أصبح موجهاً وميسراً ومصمماً للوضعيات التعليمية، يخطط للتعلم، وينشط النقاش، ويواكب تقدم المتعلمين، ويقوّم تعلماتهم، ويوفر بيئة تعليمية محفزة على المشاركة والإبداع.

في المقابل، أصبح المتعلم محور العملية التعليمية، حيث يشارك في بناء المعرفة، ويبحث، ويحلل، ويناقش، ويتخذ المبادرة، ويوظف تعلماته في مواقف حياتية حقيقية، مما يعزز استقلاليته وثقته بنفسه، ويؤهله للتعلم الذاتي مدى الحياة.

المبحث الرابع: تقويم التعلمات

يشكل التقويم عنصراً أساسياً في المنهاج الجديد، إذ لم يعد يقتصر على قياس مدى حفظ المتعلم للمعلومات، وإنما أصبح عملية مستمرة تهدف إلى تتبع نمو الكفايات، وتقويم الأداء، وتصحيح التعلمات، وتحسين جودة العملية التعليمية.

المطلب الأول: أنواع التقويم

أولاً: التقويم التشخيصي

ينجز في بداية التعلمات، ويهدف إلى التعرف على المكتسبات القبلية للمتعلمين، والكشف عن مواطن القوة والصعوبات، حتى يتمكن الأستاذ من تخطيط أنشطة ملائمة لمستوياتهم.

ثانياً: التقويم التكويني

يرافق مختلف مراحل التعلم، ويهدف إلى تقديم تغذية راجعة مستمرة تساعد المتعلم على تحسين أدائه، وتمكن الأستاذ من تعديل طرائق التدريس وفق الحاجات الفعلية للمتعلمين.

ثالثاً: التقويم الإجمالي

يتم في نهاية وحدة أو مرحلة تعليمية، ويقيس مدى تحقق الأهداف والكفايات المستهدفة، ويستعمل لاتخاذ القرارات المتعلقة بالانتقال أو الدعم أو المعالجة.

المطلب الثاني: تقويم الكفايات والقيم

أولاً: تقويم الكفايات

يركز المنهاج على قياس قدرة المتعلم على تعبئة معارفه ومهاراته وقيمه في وضعيات مركبة، وليس مجرد استرجاع المعلومات المحفوظة.

ولهذا يعتمد التقويم على إنجاز المشاريع، وتحليل الوثائق، وحل المشكلات، والعروض الشفوية، ودراسة الحالات، والأنشطة الإدماجية.

ثانياً: تقويم القيم والسلوكات

يعد تقويم الجانب القيمي من أكثر جوانب التقويم أهمية وصعوبة، لأنه يرتبط بالمواقف والسلوكيات أكثر من ارتباطه بالمعارف النظرية.

ويتم تقويم هذا الجانب من خلال الملاحظة المنتظمة، وبطاقات التتبع، وتقويم المشاريع الجماعية، ومشاركة المتعلم داخل الفصل، ومدى احترامه للقيم الإسلامية في سلوكاته اليومية.

ويهدف التقويم في مجمله إلى التأكد من قدرة المتعلم على توظيف التعلمات في مواقف حياتية متنوعة، بما يجعل التربية الإسلامية مادة تسهم في بناء الشخصية المتكاملة.

المبحث الخامس: رهانات وإكراهات تنزيل المنهاج

رغم أهمية المستجدات التي جاء بها المنهاج الجديد، فإن نجاحه يظل رهيناً بتوفير شروط التنزيل الفعلي داخل المؤسسات التعليمية، وهو ما يفرض مواجهة مجموعة من التحديات والإكراهات.

المطلب الأول: رهانات تنزيل المنهاج

أولاً: تكوين مواطن متشبع بالقيم الإسلامية السمحة

يسعى المنهاج إلى إعداد متعلم يجمع بين الاعتزاز بهويته الإسلامية والوطنية، والانفتاح على القيم الإنسانية المشتركة، بما يسهم في بناء مجتمع متماسك ومتوازن.

ثانياً: تعزيز الانفتاح والتعايش

يراهن المنهاج على ترسيخ ثقافة الحوار، واحترام التنوع، وقبول الاختلاف، والتعايش السلمي، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويواجه مظاهر التعصب والتطرف.

ثالثاً: تنمية التفكير النقدي

يركز المنهاج على تكوين متعلم قادر على تحليل المعلومات، والتمييز بين المعارف الصحيحة والخاطئة، واتخاذ المواقف بناءً على الحجة والدليل، وهو ما ينسجم مع متطلبات مجتمع المعرفة.

رابعاً: ترسيخ الهوية المغربية

يسهم المنهاج في تعزيز التشبث بالثوابت الدينية والوطنية للمملكة المغربية، وترسيخ قيم المواطنة والانتماء، وربط المتعلم بتاريخه وحضارته ومؤسساته.

المطلب الثاني: إكراهات التنزيل

أولاً: ضعف التكوين المستمر للأساتذة

يعد التكوين المستمر من أهم شروط نجاح الإصلاح، غير أن محدودية الدورات التكوينية، وعدم انتظامها، ينعكسان على قدرة بعض الأساتذة على استيعاب الفلسفة الجديدة للمنهاج وتطبيقها داخل القسم.

ثانياً: محدودية الوسائل التعليمية

تعاني العديد من المؤسسات التعليمية من نقص في الوسائط الرقمية، وقاعات متعددة الوسائط، والموارد الديداكتيكية، مما يحد من إمكانات توظيف الاستراتيجيات الحديثة في التدريس.

ثالثاً: كثافة البرامج الدراسية

تفرض كثافة المضامين وضيق الزمن المدرسي تحدياً حقيقياً أمام اعتماد التعلم النشط والوضعيات الإدماجية، إذ يجد الأستاذ نفسه مضطراً أحياناً إلى تغليب إنهاء المقرر على تعميق التعلمات.

رابعاً: صعوبة تقويم الجانب القيمي

رغم مركزية القيم في المنهاج، فإن قياسها وتقويمها يظل من أكثر الجوانب تعقيداً، لارتباطها بالسلوك الفعلي للمتعلم داخل المدرسة وخارجها، وتأثرها بعوامل أسرية واجتماعية متعددة.

خامساً: تفاوت تنزيل المقاربات الحديثة بين المؤسسات

تختلف درجة تنزيل المنهاج من مؤسسة إلى أخرى تبعاً للإمكانات المادية، والخبرة المهنية للأساتذة، وظروف العمل، والدعم الإداري، مما يؤدي إلى تفاوت في تحقيق أهداف الإصلاح.

خلاصة عامة:

تكشف دراسة ديداكتيك التربية الإسلامية ومستجدات التقويم ورهانات التنزيل أن المنهاج الجديد يمثل تحولاً نوعياً في تدريس المادة، إذ انتقل من منطق التلقين إلى منطق بناء الكفايات والقيم، وجعل المتعلم محوراً للعملية التعليمية، مع اعتماد طرائق تدريس وتقويم حديثة. غير أن تحقيق الأهداف المنشودة يظل رهيناً بتعزيز التكوين المستمر، وتوفير الموارد الديداكتيكية والرقمية، وتطوير آليات التقويم، وضمان التنزيل المتكافئ للإصلاح في مختلف المؤسسات التعليمية.

الإحالات والهوامش

1. دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الديباجة، والفصول 3 و31 و33.

2. القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الجريدة الرسمية، العدد 6805، 19 غشت 2019.

3. المملكة المغربية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، الرباط، 1999.

4. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، الرباط، 2015، ص 15-71.

5. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقرير تنفيذ الرؤية الاستراتيجية وإصلاح المناهج الدراسية، الرباط، تقارير دورية.

6. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المنهاج الدراسي للتربية الإسلامية بالتعليم الثانوي التأهيلي، الرباط، 2016، ص 5-48.

7. وزارة التربية الوطنية، التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بمادة التربية الإسلامية، الرباط، 2016، ص 3-34.

8. وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، الإطار المرجعي للهندسة المنهاجية ومقاربة الكفايات، الرباط، وثائق مرجعية معتمدة.

9. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الثوابت الدينية للمملكة المغربية، الرباط، طبعات متعددة.

10. أحمد عبادي، الأمن الروحي وقيم الوسطية والاعتدال، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، طبعات متعددة

الدكتور بوبكر اشو
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي سيدي إفني

دور أنشطة الحياة المدرسية في تنمية شخيصية المتعلمين في الطور الثانوي التأهيلي

The role of school life activities in the personal development of learners in upper secondary education

مقدمة:

أصبحت الحياة المدرسية اليوم إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المدرسة المغربية الحديثة، حيث لم يعد دور المؤسسة التعليمية مقتصراً على تقديم المعارف الأكاديمية داخل الفصل الدراسي، بل امتد ليشمل تنمية شخصية المتعلم وصقل مواهبه وإعداده للحياة الاجتماعية والمهنية. ومن هذا المنطلق، حظيت أنشطة الحياة المدرسية باهتمام كبير ضمن مشاريع إصلاح منظومة التربية والتكوين، باعتبارها آلية تربوية فعالة لتحقيق مدرسة الجودة والإنصاف والارتقاء.

ويقصد بأنشطة الحياة المدرسية مختلف البرامج والأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والعلمية والاجتماعية والبيئية التي تنظم داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها، بهدف استكمال التعلمات الصفية وتنمية الكفايات الحياتية لدى المتعلمين، في إطار مشروع المؤسسة وبمشاركة مختلف الفاعلين التربويين. وتؤكد وزارة التربية الوطنية أن هذه الأنشطة تسهم في جعل المؤسسة التعليمية فضاءً للتعلم والتنشئة وبناء شخصية التلميذ، كما تساعد على تحسين جودة التعلمات، والحد من الهدر المدرسي، وترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني. (Ministère de l'Éducation Nationale)

أولاً: مفهوم أنشطة الحياة المدرسية

تشكل أنشطة الحياة المدرسية جميع المبادرات والبرامج التربوية التي تنظمها المؤسسة التعليمية خارج الحصص الدراسية أو في إطارها، والتي تهدف إلى تنمية شخصية المتعلم معرفياً ووجدانياً واجتماعياً. وتتميز هذه الأنشطة بكونها تعتمد المشاركة الفعلية للمتعلمين، وتشجع على التعلم بالممارسة، والعمل الجماعي، وتحمل المسؤولية، وربط التعلمات النظرية بالو اقع العملي.

وفي السلك الثانوي التأهيلي تكتسي هذه الأنشطة أهمية خاصة، لأنها تستهدف فئة عمرية تمر بمرحلة المراهقة، وهي مرحلة تتطلب مو اكبة تربوية ونفسية تساعد المتعلم على بناء شخصيته، و اكتشاف ميولاته، والاستعداد لاختيار مساره الدراسي والمهني.

ثانياً: أهداف أنشطة الحياة المدرسية

تُعد أنشطة الحياة المدرسية مكوناً أساسياً في المنظومة التربوية المغربية، لما تؤديه من أدوار تربوية وتكوينية تتجاوز حدود التعلمات الصفية، إذ تسهم في بناء شخصية المتعلم بناءً متكاملاً، وتوفر له فضاءات للتعبير عن قدراته وصقل مواهبه، وتعزيز اندماجه داخل المؤسسة التعليمية وخارجها. وقد أكدت مختلف

المرجعيات التربوية الوطنية، وفي مقدمتها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح والقانون الإطار رقم 51.17، على ضرورة الارتقاء بالحياة المدرسية وجعلها رافعة لتحسين جودة التربية والتكوين.

أولاً: الرفع من جودة التعلمات وربطها بالممارسة

تسهم أنشطة الحياة المدرسية في دعم التعلمات الصفية من خلال تحويل المعارف النظرية إلى ممارسات تطبيقية، إذ تمكن المتعلم من توظيف مكتسباته في مواقف واقعية عبر الأنشطة الثقافية والعلمية والفنية والرياضية والاجتماعية. كما تساعد على ترسيخ التعلمات، وتنمية مهارات التفكير والبحث والاستقصاء، وجعل التعلم أكثر متعة وفاعلية.

ثانياً: تنمية شخصية المتعلم في مختلف أبعادها

لا يقتصر دور الحياة المدرسية على تنمية الجانب المعرفي، بل يمتد إلى تنمية الجوانب الوجدانية والاجتماعية والمهارية والجسمية، بما يسهم في تكوين شخصية متوازنة قادرة على التكيف مع مختلف المواقف الحياتية. فالأنشطة التربوية تتيح للمتعلم فرصاً لاكتساب الثقة بالنفس، والاستقلالية، وتحمل المسؤولية، وتنمية روح المبادرة.

ثالثاً: اكتشاف المواهب وتشجيع الإبداع والابتكار

توفر الحياة المدرسية فضاءً خصباً لاكتشاف الطاقات الكامنة لدى المتعلمين في مجالات الأدب، والمسرح، والفنون التشكيلية، والموسيقى، والرياضة، والبحث العلمي، والابتكار التكنولوجي. كما تشجعهم على تنمية هذه المواهب من خلال المسابقات، والأندية التربوية، والمعارض، والملتقيات الثقافية والعلمية، مما يسهم في إعداد جيل مبدع وقادر على الابتكار.

رابعاً: ترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان

تعد الحياة المدرسية مجالاً عملياً لترجمة قيم المواطنة إلى سلوك يومي، إذ يتعلم المتعلم احترام القانون، والمشاركة، والانتخاب، والحوار، واحترام الرأي الآخر، والعمل التطوعي، والمحافظة على الممتلكات العامة، وممارسة الحقوق والواجبات داخل المؤسسة التعليمية، بما يرسخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

خامساً: تعزيز روح المسؤولية والعمل الجماعي

تسهم الأنشطة التربوية في تنمية روح التعاون والعمل ضمن فريق، من خلال إنجاز المشاريع الجماعية، وتنظيم التظاهرات المدرسية، والمشاركة في الأندية واللجان، وهو ما يساعد المتعلم على تحمل المسؤولية، واحترام الأدوار، والالتزام بقواعد العمل الجماعي، وتنمية حس القيادة والمبادرة.

سادساً: تنمية مهارات التواصل والحوار والقيادة

تتيح الحياة المدرسية فرصاً متنوعة للمتعلمين للتعبير عن آرائهم، وتقديم عروضهم، والمشاركة في المناظرات والندوات والأنشطة الثقافية، الأمر الذي يسهم في تنمية مهارات التواصل الشفهي والكتابي، والحوار البناء، والإقناع، والإنصات، والقدرة على قيادة الفرق وتنظيم الأنشطة.

سابعاً: تقوية العلاقة بين المؤسسة ومحيطها

تعمل الحياة المدرسية على تعزيز انفتاح المؤسسة التعليمية على محيطها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، من خلال الشراكات مع الجماعات الترابية، والجمعيات، والمؤسسات العمومية، والقطاع

الخاص، وتنظيم حملات تحسيسية، وزيارات ميدانية، و أنشطة خدمة المجتمع، مما يعزز أدوار المدرسة في التنمية المحلية.

ثامناً: الحد من الهدر والانقطاع المدرسي

تسهم الحياة المدرسية في جعل المؤسسة التعليمية فضاءً جاذباً للمتعلمين، من خلال تنويع الأنشطة، والاستجابة لميولاتهم واهتماماتهم، وإشراكهم في تدبير الحياة المدرسية، وهو ما يرفع مستوى اندماجهم، ويعزز شعورهم بالانتماء للمؤسسة، ويحد من ظاهرتي الغياب والانقطاع المدرسي، خاصة لدى الفئات الهشة.

ويتضح أن أنشطة الحياة المدرسية لم تعد مجرد أنشطة موازية للتدريس، بل أصبحت مكوناً أساسياً من مكونات المشروع التربوي للمؤسسة التعليمية، ورافعة لتحقيق جودة التعلمات، وبناء شخصية المتعلم، وترسيخ القيم، وتعزيز الانفتاح على المجتمع. ومن ثم، فإن نجاح المدرسة المغربية في أداء رسالتها يظل رهيناً بتفعيل الحياة المدرسية، وتوفير الإمكانات البشرية والمادية الكفيلة بجعلها فضاءً للتعلم، والإبداع، والمواطنة.

ثالثاً: أنواع أنشطة الحياة المدرسية

تشمل الحياة المدرسية بالتعليم الثانوي التأهيلي مجموعة متنوعة من الأنشطة، من أبرزها:

الأنشطة الثقافية، مثل المسابقات الفكرية، والمناظرات، والمسرح المدرسي، والشعر، والقراءة، والصحافة المدرسية، وهي أنشطة تسهم في تنمية الثقافة العامة والقدرة على التعبير والإبداع.

الأنشطة الرياضية، التي تشمل البطولات المدرسية والألعاب الجماعية والفردية، وتهدف إلى ترسيخ قيم التعاون والانضباط والمنافسة الشريفة، إضافة إلى المحافظة على الصحة البدنية والنفسية.

الأنشطة الفنية، مثل الرسم والموسيقى والتصوير والإبداع الرقمي، وتتيح للمتعلمين التعبير عن ذواتهم وتنمية الحس الجمالي والابتكار.

الأنشطة البيئية، وتشمل حملات التشجير، والمحافظة على نظافة المؤسسة، والتوعية بالاستدامة، وترشيد استهلاك الماء والطاقة، بما يعزز السلوك البيئي المسؤول.

الأنشطة الاجتماعية والتضامنية، مثل حملات التبرع بالدم، وزيارات المؤسسات الاجتماعية، والعمل التطوعي، وجمع التبرعات، وهي أنشطة ترسخ قيم التضامن والتكافل.

كما تضطلع الأندية التربوية بدور محوري في تنشيط الحياة المدرسية، ومن أهمها: نادي المواطنة، ونادي البيئة، ونادي القراءة، والنادي العلمي، ونادي الإعلام المدرسي، ونادي اللغات، ونادي الروبوتيك.

رابعاً: دور أنشطة الحياة المدرسية في تنمية شخصية المتعلم

تسهم أنشطة الحياة المدرسية في بناء شخصية المتعلم بناءً متكاملاً، إذ تساعد على تنمية قدراته الفكرية والإبداعية، وتقوي مهارات التواصل والعمل الجماعي، وتعزز ثقته بنفسه وروح المبادرة لديه. كما تتيح له فرصة ممارسة القيادة وتحمل المسؤولية واتخاذ القرار، وهي مهارات يصعب اكتسابها داخل الفصل الدراسي وحده.

وتسهم هذه الأنشطة كذلك في غرس قيم التسامح والمواطنة واحترام الآخر، وتعزز الانتماء للمؤسسة التعليمية والوطن، كما تساهم في تحسين المناخ المدرسي وتقوية العلاقات الإنسانية بين مختلف مكونات المؤسسة.

خامساً: إكراهات تفعيل أنشطة الحياة المدرسية

على الرغم من المكانة التي أصبحت تحتلها الحياة المدرسية في مشاريع إصلاح منظومة التربية والتكوين، وما تضطلع به من أدوار في دعم التعلمات وتنمية شخصية المتعلم، فإن تفعيلها داخل مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي لا يزال يواجه مجموعة من الإكراهات البنيوية والتنظيمية والبيداغوجية، التي تحد من فعاليتها وتؤثر في تحقيق الأهداف المتوخاة منها.

أولاً: محدودية الإمكانات المادية والتجهيزات

تشكل قلة الموارد المادية وضعف التجهيزات من أبرز العوائق التي تواجه تنزيل أنشطة الحياة المدرسية. فعدد مهم من المؤسسات التعليمية يفتقر إلى القاعات متعددة الاختصاصات، والمكتبات المجهزة، والملاعب الرياضية، والوسائط الرقمية، وفضاءات العروض والأنشطة الثقافية، مما يحد من تنوع الأنشطة وجودتها، ويجعل تنظيمها رهيناً بالإمكانات المتوفرة.

ثانياً: ضعف الميزانيات المخصصة للأنشطة

تعتمد الحياة المدرسية على اعتمادات مالية تُمكّن من تنظيم التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية، و اقتناء الوسائل واللوازم الضرورية، وتحفيز المتعلمين على المشاركة. غير أن محدودية الميزانيات المرصودة، أو عدم انتظام مصادر التمويل، يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقليص عدد الأنشطة أو الاكتفاء بأنشطة ذات طابع محدود، الأمر الذي يؤثر في استمراريتها وجودتها.

ثالثاً: كثافة البرامج الدراسية وضيق الزمن المدرسي

تُعد كثافة المقررات الدراسية وضغط الزمن المدرسي من الإكراهات التي تحد من تخصيص الوقت الكافي للأنشطة الموازية. فكثيراً ما ينشغل المدرسون بإنهاء المقررات الدراسية والاستعداد للاستحقاقات التقويمية، مما يجعل أنشطة الحياة المدرسية تُؤجل أو تُختزل أو تُنفذ بصورة شكلية، رغم أهميتها في دعم التعلمات وبناء الكفايات.

رابعاً: نقص تكوين الأطر التربوية في مجال التنشيط

يتطلب تنشيط الأندية التربوية وتنظيم الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية امتلاك المدرسين والإداريين لكفايات في مجالات التنشيط والتواصل والتخطيط والتدبير. غير أن برامج التكوين الأساس والمستمر لا تمنح، في كثير من الأحيان، حيزاً كافياً لهذه الجوانب، مما ينعكس على مستوى التخطيط للأنشطة وتنفيذها وتقويمها.

خامساً: ضعف انخراط بعض الأسر والشركاء

يظل نجاح الحياة المدرسية رهيناً بتعاون مختلف الفاعلين، وفي مقدمتهم الأسر، وجمعيات أمهات و آباء وأولياء التلاميذ، والجماعات الترابية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. إلا أن ضعف التنسيق أو محدودية المشاركة لدى بعض الشركاء يقلل من فرص توفير الدعم المادي واللوجستيكي والبشري اللازم لتنفيذ البرامج والأنشطة.

سادساً: محدودية الفضاءات الملائمة لممارسة الأنشطة

تعاني العديد من المؤسسات التعليمية من نقص في الفضاءات المخصصة للأنشطة الثقافية والرياضية والفنية، أو من عدم ملاءمة البنيات التحتية لاستقبال مختلف الأنشطة. ويؤدي هذا الوضع إلى

تقليص فرص مشاركة المتعلمين، خاصة في المؤسسات ذات الكثافة المرتفعة أو الواقعة بالمناطق القروية وشبه الحضرية.

سابعاً: تفاوت تفعيل الأندية التربوية بين المؤسسات

يلاحظ تفاوت واضح في مستوى تفعيل الأندية التربوية من مؤسسة إلى أخرى، تبعاً لاختلاف الإمكانات المتوفرة، ومدى انخراط الأطر التربوية والإدارية، وطبيعة الشراكات المحلية. فبينما تعرف بعض المؤسسات دينامية كبيرة في تنظيم الأنشطة، تظل مؤسسات أخرى عاجزة عن تفعيل أنديتها أو تكتفي بأنشطة محدودة لا تحقق الأهداف التربوية المرجوة.

ثامناً: تحديات التقويم والاستمرارية

من الإكراهات التي تواجه الحياة المدرسية أيضاً غياب آليات دقيقة لتقويم أثر الأنشطة على المتعلمين، وضعف تتبع نتائجها، مما يجعل من الصعب قياس إسهامها في تنمية الكفايات والقيم والسلوكات. كما أن بعض الأنشطة ترتبط بمناسبات ظرفية، دون أن تُدمج ضمن مشروع مؤسساتي مستدام يضمن استمراريتها وتطويرها.

خاتمة :

يتبين أن تفعيل أنشطة الحياة المدرسية يظل رهيناً بتجاوز مجموعة من الإكراهات المرتبطة بالإمكانات المادية، والتأطير البشري، والزمن المدرسي، والشراكات، والبنيات التحتية. ومن ثم، فإن الارتقاء بالحياة المدرسية يقتضي اعتماد مقاربة تشاركية، تقوم على توفير الموارد اللازمة، وتعزيز التكوين المستمر للأطر التربوية، وتوسيع الشراكات مع مختلف الفاعلين، وإدماج الأنشطة في المشروع التربوي للمؤسسة باعتبارها مكوناً أساسياً لتحقيق الجودة والارتقاء بالمتعلمين.

وتشكل أنشطة الحياة المدرسية ركيزة أساسية في تطوير التعليم الثانوي التأهيلي بالمغرب، لما لها من دور في تنمية شخصية المتعلم وإكسابه الكفايات الحياتية والقيم المدنية، إلى جانب تعزيز تحصيله الدراسي. ولذلك فإن نجاح المدرسة المغربية في أداء رسالتها لا يرتبط فقط بجودة المناهج الدراسية، بل يتوقف أيضاً على قدرتها على توفير حياة مدرسية غنية ومتنوعة تجعل المؤسسة فضاءً للتعلم والإبداع والمواطنة. ومن ثم، فإن الاستثمار في تنشيط الحياة المدرسية يعد استثماراً في بناء الإنسان، وإعداد جيل قادر على الإسهام في تنمية المجتمع ومواجهة تحديات المستقبل.

الإحالات والهوامش

1. وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، دليل الحياة المدرسية، الرباط، طبعات متعددة.

2. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، الرباط، 2015، ص 55-74.

3. القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الجريدة الرسمية، العدد 6805، 19 غشت 2019.

4. المملكة المغربية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، الرباط، 1999، الدعامة السادسة: «الارتقاء بالعمل التربوي وتحسين جودة الحياة المدرسية».

5. وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، مشروع المؤسسة المندمج: الدليل المرجعي، الرباط، طبعات معتمدة.

الدكتور يحظيه محمد عالي بيات
حاصل على شهادة الدكتوراه

أثر تلخيص المفتاح في أنظام البلاغة الشنقيطية : دراسة نقدية مقارنة

The Impact of Key Summarisation in the Shankiti Rhetorical System: A Comparative Critical Study:

تمهيد:

احتل كتاب تلخيص المفتاح لجلال الدين القزويني منزلةً مركزية في تاريخ الدرس البلاغي الإسلامي، إذ أصبح عمدةً في التدريس والتأليف والشرح والنظم في مختلف الأقطار. ولم تكن بلاد شنقيط بمعزل عن هذا التأثير؛ حيث لم يزل كثير من علمائها يعقدون نثره، ويتقفون أثره، وقد اعتمدوه أصلاً في بناء أنظامهم وشروحهم ومختصراتهم، حتى غدا أحد أبرز المراجع المؤسسة للبلاغة الشنقيطية. غير أن هذا التلقي لم يكن مجرد نقل أو محاكاة، بل اتخذ صوراً متعددة من الاختصار، والشرح، والزيادة، والترجيح، وإعادة الصياغة بما يعكس شخصية المدرسة الشنقيطية واستقلالها العلمي. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تقف مع هذا الكتاب باعتباره أحد أهم النصوص المؤطرة للبلاغة الشنقيطية، والرو افد التي استقت منها أيام نشأتها الأولى، لبيان أثره في تلك البلاغة، من خلال مقارنة نماذج من النصوص التي عقدته، وللكشف عن طبيعة تلقيها له، ومستويات إفادتها منه وتمثلها له.

المبحث الأول: تلخيص المفتاح وحضوره في البلاغة الشنقيطية:

أ. المطلب الأول: التعريف بالكتاب ومؤلفه:

ومؤلف كتاب التلخيص هو مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن عمر، الذي ينتهي نسبه إلى أبي دلف الْعجلِيّ، قائد المامون، وقد اشتهر بجلال الدّين الْقزْوِينِي، لأن بعض أجداده قد سكنها، وكنيته أَبُو الْمَعَالِي، ولد سنة 666 بالموصل، وَنزل بلاد الرّوم (الأناضول) مَعَ وَالِده وأخيه وطلب العلم وتفقه حَتَّى ولي قَضَاء بعض أعمالها وَسِنُّه دون الْعشْرين، ثمَّ قدم دمشق وَسمع من علمائها، وقد برع فِي فُنُون منها الْأُصُول والعربية والمعاني وَالْبَيَان، وَكَانَ فهما ذكياً حسن الْإِيرَاد، جيد الْبَحْث منصفاً فِيهِ، يحب الْأَدَب ويحاضر بِهِ ويستحضر نكته.

قَالَ الذَّهَبِيّ عنه: عظم شَأْنه لما ولي قَضَاء الديار المصرية وَبلغ من الْعِزّ مَا لَا يُوصف وَكَانَ فصيحاً حُلْو الْعبارَة مليح الصُّورَة سَمحا جواداً حَلِيمًا كثير التجمل مَاتَ فِي منتصف جُمَادَى الأولى سنة 739 وشيعه عَالم عَظِيم وَكثر التأسف عَلَيْهِ وَسيرَته تحْتَمل على كراريس وَمَا كل مَا يعلم يُقَال[829].

له من التصانيف: تَلْخِيص الْمِفْتَاح فِي الْمعَانِي وَالْبَيَان؛ و إِيضَاح التَّلْخِيص، والسور الْمرْجَانِي من شعر الأرجاني[830].

[829] ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر ج 5 ص 250. ط: دائرة المعارف العثمانية ـ الهند.
[830] ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي. ج1 ص 157. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم.

ولعل كتاب التلخيص هو أفضل الكتب التي لخصت القسم البلاغي من مفتاح السكاكي، فقد غطت شهرته على ما سبقه كالمصباح لبدر الدين بن مالك، ولم يغن عنه ما جاء بعده من تلخيص كالفوائد الغياثية لعضد الدين الأيجي .

ولقد تناوله العلماء بالشرح والتوضيح، وشرَّق وغرَّب، حتى كاد الناس يتركون المفتاح إليه، بل فعلوا، لما امتاز به من وضوح العبارة وحسن الإشارة، ولقد وفى فيه مؤلفه بما تعهد به في مقدمته، حيث يقول "أما بعد فلما كان علم البلاغة وتوابعها من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا إذ به تعرف دقائق العربية وأسرارها ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها، وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعا لكونه أحسنها ترتيبا و أتمها تحريرا و أكثرها للأصول جمعا، ولكن كان غير مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد قابلا للاختصار مفتقرا إلى الإيضاح والتجريد ألفت مختصرا تضمن ما فيه إلى الإيضاح من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد ولم آل جهدا في تحقيقه وتهذيبه ورتبته ترتيبا أقرب تناولا من ترتيبه، ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريبا لتعاطيه وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه، وأضفت إلى ذلك فوائد عثرت في بعض كتب القوم عليها، وزوائد لم أظفر في كلام أحد بالتصريح بها ولا الإشارة إليها، وسميته تلخيص المفتاح[831].

ب .* المطلب الثاني: مكانة الكتاب في الدرس البلاغي الإسلامي:

وقبل الحديث عن دوره المباشر في المؤلفات الشنقيطية يحسن بنا أن نشير إلى حضوره المبكر في الدرس البلاغي، وتلقيه بالقبول في مختلف الأمصار والعصور، وذلك بالإشارة العابرة إلى بعض من اختصره أو شرحه أو نظمه من غير الشناقطة، فممن اختصره عز الدين بن جماعة (767هـ) وقاسم بن قلطوبغا الحنفي (879 هـ) ومنهم أَحْمد بن مُحَمَّد بن سليم الشَّيْخ بدر الدّين بن الصاحب شرف الدّين (788 هـ) وقد سمى اختصاره لطيف المعاني، وزكريا الأنصاري ومحمد بن سليمان بن الفاسي(وَهُوَ اسْم لَهُ لَا نِسْبَة إلى فاس) الروداني السوسي (ت 1094 هـ) فقد اختصره وشرحه

وممن نظمه زين الدين بن أبي العز بن طاهر (ت 808 هـ)، ومحمد بن أحمد بن مرزوق الشهير بالحفيد (ت 842 هـ) وخضر بن محمد مفتي أماسية (1100 هـ) وسمَّى نظمه أنبوب البلاغة في ينبوع الفصاحة، وجلال الدين السيوطي (911 هـ) وسمى نظمه عقود الجمان، وشرحه، وعبد الرحمن الأخضري (953 هـ) وسمى نظمه الجوهر المكنون في الثلاثة فنون، وهذان المؤلفان من أصول البلاغة الشنقيطية، وهو ما يدل على الحضور غير المباشر للتلخيص في الدرس البلاغي الشنقيطي، بالإضافة للحضور المباشر الذي سنتحدث عنه هنا.

أما شروحه وحواشيه فإنها تعدو كل حصر، ومن بينها مفتاح تلخيص المفتاح لمحمد بن مظفر الخطيبي الخلخالي (ت 745 هـ) وعروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين أحمد بن تقي الدين السبكي (ت 773 هـ) وشرح لمحمد بن يوسف ناظر الجيش الحلبي (778 هـ) وشرح لمحمد بن محمد أكمل الدين البابرتي[832] (786 هـ) وشرح لشمس الدين القونوي (788 هـ) والمطول والمختصر كلاهما لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني (792 هـ) وشرح لمحمد الزوزني (792 هـ) وشرح لجلال الدين بن أحمد التيزيني المعروف بالتباني (ت 793 هـ) وشرح للسيد عبد الله العجمي جمال الدين النقردكار (أي صائغ الفضة) (ت حوالي ثمانمائة للهجرة) وكتاب الأطول في شرح تلخيص القزويني لعصام الدين الإسفرايني (ت 945 هـ)

831 ـ تلخيص المفتاح للقزويني ط: مكتبة البشرى. ص 6

832 ـ بابرتا قرية من أعمال بغداد.

وللشريف الجرجاني (816 هـ) حاشية على مطول السعد على التلخيص، ولعز الدين بن جماعة (819 هـ) حاشية على مطول السعد وأخرى على مختصره.

* المطلب الثالث: مظاهر حضور التلخيص في البيئة العلمية الشنقيطية:

ومن خلال ما سبق من شروح و أنظام وحواش ندرك قيمة الكتاب في الأوساط العلمية البلاغية، سواء في مصر أو الشام أو العراق، أو المشرق أو المغرب، حتى لكأن البلاغة في معظم البلاد الإسلامية إنما كانت تدور حوله، لذا فلا غرابة أن يكون من أول ما وصل إلى القطر الشنقيطي، وأن نجد ذكره في أول حديث عن البلاغة الشنقيطية، وأن يكون عنوان البلاغة في الإجازات العلمية، كما في إجازة أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي كف الولاتي (1240 هـ) لأحمد بن الصغير المسلمي (ت 1272 هـ) حيث جاء في إجازته له "فقد أجزت الابن الفائق أقرانه ورعا وعلما وحذاقة وفهما وسيادة وحلما أحمد بن حمى الله المسلمي أن يروي عني جميع مروياتي عن الشيخ الوالد .. كالخلاصة.. وكتب البلاغة كالتلخيص وعقود الجمان للسيوطي والجوهر المكنون للأخضري[833] .

وأن نجد التنويه بمعرفته والامتداح بتلخيصه و إقرائه، كما يقول العلامة حرمة بن عبد الجليل وهو يصف موسوعية أستاذه المختار بن بونه، حيث يقول:

فمن سهل التسهيل بعد صعوبة ومن لخص التلخيص درا منظما

المبحث الثاني: أثر تلخيص المفتاح في أنظام البلاغة الشنقيطية (دراسة مقارنة)

أ. المطلب الأول: المظاهر والدلالات:

ولقد تناوله علماء الشناقطة .كغيرهم .واعتمدوه في أنظامهم وشروحهم، وممن تناوله بالنظم:

1. العلامة عبد الله بن رازكة في كتابه "نزهة المُعاني في علمي البيان والمعاني" حيث يقول في مقدمته:

فهذه قطعة نظم كافيه بمعظم التلخيص جاءت و افيه

وهو بنصه على أنه عقد بنظمه التلخيص قد أغنى عن التدليل على ذلك، على أنه لا بأس بالإتيان ببعض النماذج التي يتجلى فيها ذلك العقد، فمنها على سبيل المثال وقوفه مع عزوه للأئمة كالجرجاني والسكاكي، فحيثما ذكرهم التلخيص ذكرتهم النزهة مع المسائل المحالة إليهم، ومن ذلك قول السكاكي إن وضع الاسم الظاهر موضع الضمير إنما هو من الالتفات المعروف كلون من ألوان البديع، وتعقب القزويني له بأنه أخص من الالتفات، حيث يقول:

يوسف ما اختص بذي الإسناد إليه أو ذي القدر عند النادي
بل التكلم وتلواه انتقل كل إلى كل بلا رد يقل
دعاه الالتفات والجماعة تخصه بذي بلا طماعة

ومنه القلب كقولهم عرضت الناقة على الحوض، وقد قبله السكاكي مطلقا ورده غيره مطلقا، ووفق القزويني بين القولين بأنه إذا تضمن معنى لطيفا قبل وإلا فلا، وقد نظم ابن رازكة هذا الخلاف فقال:

[833] ـ الحقيقة والمجاز 24 نقلا عن كتاب منن العلي الكبير بفوائد أحمد الصغير.

كالوصف والقلب ويوسف ارتضى ورد غيره والاطلاق اقتضى
والحق أنه إذا تضمنا معنى لطيفا راج عند من مَنَى

2 . وممن لخصه كذلك العلامة المختار بن بونه في منظومته تبصرة الأذهان، وهو لم يصرح بذلك على غرار ما تقدم مع ابن رازكة، ولكن المقارنة بين الكتابين تجلي ذلك من خلال ترتيب المسائل وتبويبها، والاعتراضات والوقوف مع أصحاب الأقوال المخالفة أو الداعمة لما سبق تقريره، ومن مثال ذلك: قول القزويني بعد أن قرر المجاز العقلي وذكر أمثلته " و أنكره السكاكي ذاهبا إلى أن ما مر ونحوه استعارة بالكناية، على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الإنبات إليه، وعلى هذا القياس غيره، وفيه نظر.."[834] وقد عقد هذا المعنى ابن بونه بقوله :

ويوسف أنكره وجعله من باب الاستعارة المستعمله
ففي كأنبت الربيع المسند له به الفاعل حقا يقصد
ورده بنحو ليله سهر وعيشة راضية عنهم شهر

ومن مثاله كذلك حديث القزويني عن أسباب تقديم المسند إليه حيث ذكر منها إيهام أنه لا يزول عن الخاطر أو أنه يستلذ به، وإما لنحو ذلك ثم قال وقال عبد القاهر وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي نحو ما أنا قلت هذا[835]. وعندما وصل ابن بونه إلى هذا المحل قال:

أو موهما تلذذا به أو ان لزم في الخاطر دأبا قدمن
ونحو ذا وقال عبد القاهرْ تقديمه بأن الامر آخرْ
يفيد تخصيصا بفعل نفيا بحرف أوّلًا وإلا فادريا

وفي باب الإنشاء عزى القزويني إلى السكاكي قوله بأن "ما" يسأل بها عن الجنس تقول ما عندك وعن الوصف فتقول ما زيد، وبأن "من" يسأل بها عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل أي أبشر أم ملك أم جني، وتعقبه بقوله وفيه نظر[836]، وعندما وصل ابن بونه إلى هذا المحل عقده بعزوه ومثاله، فقال:

بما عن الجنس السكاكي يسأل وصفة ومن بجنس يعقل
تقول من جبريل أي أبشر أم ملك هو وفيه نظر

وفي باب الحقيقة والمجاز من علم البيان عندما عرف الحقيقة والوضع، قال: والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد وقد تأوله السكاكي[837]، فلما وصل إليه ابن بونه عقده بقوله[838] :

834 ـ تلخيص القزويني ص 17 .
835 ـ تلخيص المفتاح ص 24
836 ـ تلخيص المفتاح ص 55
837 ـ تلخيص المفتاح ص 98.
838 ـ تبصرة الأذهان ص 63.

وظاهر القول بأن اللفظ قد دل على المعنى لذاته فسد
لكن ذا القول لمعنى زاكي أوله إمامنا السكاكي

وفي المقابلة من علم البديع قال القزويني وزاد السكاكي: وإذا شرط هاهنا أمر شرط ثمة ضده، فعقده ابن بونه بقوله:

وبعضهم شرط نوعا وشرط بعض محسنا مزيدا انضبط

وبالجملة فمن تتبع تبصرة الأذهان علم أنها تلخيص لكتاب التلخيص، ولعلها المعني بقول تلميذه العلامة حرمة بن عبد الجليل في مدحه:

..... ومن لخص التلخيص درا منظما

هذا ولا ينافي كون التبصرة عقدا لكتاب التلخيص أن يفوته بعض المسائل التي في الأصل أو يأتي بجزئيات ومسائل غير موجودة في الأصل المعقود، وسيجيئك في ثنايا هذا البحث عند غيره من المؤلفين ما يؤكد ذلك، حيث ينص المؤلف على أن كتابه عقد لكتاب معين، ثم يذكر في ثناياه بعض المسائل التي لا توجد في الأصل المعقود، ومن مثال ما فاته مما هو موجود في الأصل قول القزويني في خاتمة باب الإنشاء " تنبيه الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة فليعتبره الناظم[839].

ومن مثال ما ذكره مما ليس موجودا في الأصل قوله في باب متعلقات الفعل[840] :

وجاء للتفخيم والشمول مميز الفاعل والمفعول

حيث عرض للتمييز ودلالته البلاغية، وهو ما لم يتعرض له القزويني، ومنها أنه لما وصل إلى الاقتباس توسع فيه بذكر الخلاف الفقهي حوله، فذكر من حرمه ومن أجازه مطلقا ومن أجازه في بعض الأغراض دون بعضها، ووقف وقفة العالم الدَّيِّن عند التحذير من تبني ما نسبه الله .جل وعلا. إليه، كما في قول بعض الأمراء {إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ٢٦}[841] ومن نقل المعنى القرآني الجاد إلى المعنى الغزلي الهازل، كما في بعض الأشعار التي لا تليق.

فقال في الاقتباس رحمه الله:

ومالك يمنعه فيما روي وجائز في النثر عند النووي
والمقري جوازه عنه حي في الزهد والوعظ وفي مدح النبي
ومطلقا بعض رجال الشافعي يجيزه كالسبكي و ابن الرافعي
وما لنفسه الإله نسبا من نقله استعاذ بعض النجبا
وهكذا النقل إلى معنى الهزل أعاذنا إلهنا من الزلل

839 ـ تلخيص المفتاح ص 59.
840 ـ نبه على هاتين المسألتين الأستاذ محمد محمود بن الصديق في تحقيقه لعلم المعاني من تبصرة ابن بونه ص 81 و95.
841 ـ [الغاشية: 25-26]

4 . وممن عقد كتاب التلخيص العلامة سيد عبد الله بن الحاج إبراهيم في نظمه نور الأقاح، وهو أيضا لم يصرح بذلك في النظم على غرار ما فعل ابن رازكة، بيد أنه نص عليه عبد الرحمن بن جعفر الكتاني، صاحب طبعة النظم الحجرية، والعلامة محمد الأمين بن أحمد زيدان في شرحه المسمى قمر الزمان.

كما أنه في سرده للكتب التي اعتمدها في شرحه بين أن معظمها إما شروح للتلخيص أو حواش على تلك الشروح، بالإضافة إلى تنصيصه على اعتماده له ولإيضاحه[842].

ومقارنة النظم بالأصل أي تلخيص القزويني تجلي ذلك من خلال مستويين:

أحدهما: الوقوف مع اختيارات القزويني، فحيثما قال القزويني "فيه نظر" نجد الناظم يدعم ذلك الاعتراض بتعليل أو بدونه، كما في قول التلخيص تعليقا على أن الكراهة في السمع داخلة في الغرابة المنافية لفصاحة الكلمة، بعد أن أورد مثالها، حيث قال وفيه نظر، فقال الناظم في هذا المحل:

وليس كره السمع فيها يشترط إذ بالغرابة لديهم ارتبط

وكما في قول التلخيص أيضا تعليقا على كون كثرة التكرار والإضافات منافية لفصاحة الكلام، حيث قال وفيه نظر، فقال الناظم أيضا:

وكثرة التكرار والإضافه و انصر لمن قد زعموا خلافه

ولا يعني ذلك أنه يقتصر في النظم على ما ورد في الأصل، بل يزيد أحيانا عليه، كما في حديثه عن مسألة الصدق والكذب، فقد ذكر التلخيص أن الجاحظ يرى أن الصدق هو مطابقة الخبر للواقع والاعتقاد معا، والكذب عدمهما، وقد عقد ذلك ابن الحاج، ولكنه زاد أن الراغب الأصفهاني مع الجاحظ في هذا الاعتقاد، فقال:

وكونه وفاق ذين اللافظ به هو الراغب بل والجاحظ

كما زاد عليه في هذا الباب ببيان مورد الصدق والكذب، حيث قال:

ومورد الكذب ذات الاستناد وذات تقييد على رأي تزاد

كما لا يعني أنه يتابعه في كل اختياراته، فقد يخالفه في بعضها كما في جعله إيهام التناسب من مراعاة النظير، تبعا للسكاكي، والقزويني جعله ملحقا به، وليس منه، ومع ذلك فالأصل عنده مسايرة التلخيص، بل الوقوف مع عبارته ما استطاع إلى ذلك سبيلا، كما في قوله في فصل الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية:

قد يضمر التشبيه في النفس فلا... فإنها نفس عبارة التلخيص..

. المستوى الثاني هو الترتيب والتبويب، فإنه حذا فيه على مثاله ونسج على منواله، فإذا قال صاحب التلخيص تذنيب قال الناظم تذنيب، وإذا عقد فصلا من جملة واحدة عقده الناظم في بيت واحد.

5 . ومنهم العلامة عمر بن الإمام محمد عبد الله بن الإمام عمر (ت 1260 هـ) المعروف بانبوي في كتابه النخبة المليحة، وقد نص على كون نظمه تلخيصا للمفتاح حيث قال في مقدمته:

[842] ـ فيض الفتاح على نور الأقاح ج 2 ص 354.

والله أستعين في تلخيص أرجوزة تحيط بالتلخيص
تحوي فنونه الثلاثة وما جيء به فيما عليها قدما
وربما تلتقط الزيادة من غيره حرصا على الإفادة

وقال في مقدمة شرحه له المسمى بالشهدة الصريحة: أما بعد فيقول الفقير إلى الله تعالى عمر بن الإمام محمد عبد الله بن الإمام عمر المحجوبي نسبا المالكي مذهبا الأشعري معتقدا الولاتي منشأ ومقعدا أنه لما كان علم البلاغة وتو ابعها من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا إذ به تعرف دقائق العربية وأسرارها ويكشف عن وجوه إعجاز القرآن سدولها وأستارها، خطر قديما على الخاطر المتلوث بأوضار الذنوب الغارق في لجة النقائص والعيوب، أن يتطفل على هذا الفن بأرجوزة ينظم فيها تلخيص المفتاح طمعا في الانتظام في دائرة أهل الفوز والفلاح[843]. انتهى.

ومع اعتماده على التلخيص فربما زاد في نظمه ما ليس في التلخيص، تطبيقا لقوله:

وربما تلتقط الزيادة من غيره حرصا على الإفادة

ومن ذلك قوله في موجبات تعريف المسند إليه بالإشارة:

أو كونه بغير ذا لن يعرفا أو أن وقته قريب أزفا
كذا لقوة ذكاء المستمع ولكثير لا يكاد يجتمع

فإن هذا لم يذكره التلخيص، وسيأتي مزيد تنبيه على ما زاده هذا النظم على التلخيص في الباب الآتي.

ب. المطلب الثاني:

1. علم المعاني: أنواع القصر (دراسة مقارنة)

ولا بأس أن نأخذ من كل فن نموذجا من مسائل التلخيص ثم ننظر كيف تم تناولها من قبل هؤلاء النظّام، وأيهم كان أوضح عبارة وأكثر استيعابا، أو لعل منهم من زاد على ما ورد في الأصل.

1. النموذج الأول كلام القزويني على أنواع القصر، حيث يقول:

(القصر وهو حقيقي وغير حقيقي، وكل منهما نوعان: قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف، والمراد المعنوية لا النعت، والأول من الحقيقي نحو ما زيد إلا كاتب إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها، وهو لا يكاد يوجد، لتعذر الإحاطة بصفات الشيء، والثاني كثير نحو "ما في الدار إلا زيد" وقد يقصد به المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور.

والأول من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون أخرى أو مكانها، والثاني تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكانه، فكل منهما ضربان، والمخاطب بالأول من ضربي كل من يعتقد الشركة، ويسمى قصر إفراد، وبالثاني من يعتقد العكس ويسمى قصر قلب، لقلب حكم المخاطب، أو تساويا عنده، ويسمى قصر تعيين، وشرط قصر الموصوف على الصفة إفرادا عدم تنافي الوصفين، وقلبا تحقق تنافيهما، وقصر التعيين أعم[844].)

[843] ـ مخطوط بحوزتي من الشهدة الصريحة في شرح النخبة المليحة، وهو عند المعهد الموريتاني للبحث العلمي تحت رقم 3454

[844] ـ تلخيص المفتاح ص 47.

هذا نص القزويني في أنواع القصر، فلنأخذ الآن الأبيات التي عقدته من المنظومات التي تقدمت معنا، حسب ترتيبها الآنف:

1. قال ابن رازكة:

القصر معزو إلى الحقيقه ... وغير معزو فرم تحقيقه
كلاهما بقصر موصوف على ... صفته وعكسه الجاري على
صفة معنى لا اصطلاح ويقل ... أول سابق وليس يستقل
وهي من الثاني كثيرة وقد ... يعنى به إعدام ما لا يفتقد
تعريف أوَّلِ سواه منصفه ... تخصيصه بصفة دون صفه
أو بمكانها فخذ في الثاني ... بالعكس كل منهما ضربان
فخاطبن بأول من يعتقد ... شركة بقصر إفراد تفد
وذا اعتقاد العكس بالثاني وسم ... هذا بقصر القلب كيفما رسم
وقصر تعيين إذا تساويا ... وهو أعم إذ هما تناويا
في القصر لا الإفراد

2. قال ابن بون:

حقيقي وغيره والكل من ... نوعيه قصر وصف او عكس زكن
وقلما يوجد في ذي الصفة ... حقيقيا وقصرها ذو كثرة
به المبالغات قد تراد ... إن لم يكن بغيرها اعتداد
وادع الإضافي بقصر القلب إن ... يعتقد المخاطب العكس وإن
يعتقد الشركة فالإفراد أو ... تساويا فقصر تعيين دعوا

3. قال ابن الحاج إبراهيم:

وهو حقيقي وغيره وكل ... قصرا لوصف أو لموصوف عقل
وذا الحقيقي لادعاء جاء ... ولم يرد معتقدا خطاء
وجا لرد السامع الإضافي ... يدعى بقصر القلب بائتلاف
إذا يرى المخاطب العكس وإن ... يرى اشتراكا قصر إفراد زكن
إذ التنافي ينتفي بينهما ... وإن تساويا فذاك وسما
بقصر تعيين ...

4. قال انبوي:

منه حقيقي وغيره وكل ... قصر لموصوف ووصف إذ يحل
معنى فأول الحقيقي كما ... أخوك إلا كاتب للعلما
أي أنه بغيرها لا يوصف ... وهو عزيز لا يكاد يولف
ثانيه شائع وقد يعتمده ... مبالغ ألغى سوى ما يورده
وأول المجاز كل عرفه ... بأنه تخصيص أمر بصفه
بدون أخرى أو مكانها وفي ... ثانيه عكس قيد أول يفي

ضربان كل منهما ويقصد بأول الضربين من يعتقد
لشركة وقصر إفراد دعي لقطع شركة وبالثاني اصدع
لزاعم العكس وقر القلب ذا لقلب حكم ذي الخطاب أخذا
أو التساوي عنده ولقبا بقصر تعيين كذا قد رتبا
في القصر للموصوف إفرادا عدم تناقض الوصفين شرط ملتزم
وقلبا ان يحقق التنافي في قصر تعيين عموم ضافي

5. قال حمى الله التيشيتي:

تخصيص محكوم بمحكوم عليه بمنهج عهد فانتبه إليه
أتى حقيقيا وغيرا قسما قصرا لموصوف ووصف انتما
أعني سوى النعت وقصر ما وصف قصرا حقيقيا عليل ما عرف
وذا أتى ادعا لفقد الاعتداد بغير مذكور ولم يرد فساد
قطعا وفارق ادعاء ما يرى بسلب غير ما عليه قصرا
وفقد الاعتقاد ثم نحو ما زيد سوى أخيك مما عدما
حقيقة ورد بالإضافي خطًا أو احفظ عنه ذا إيلاف
قلب إذا يعتقد العكس وإن يعتقد اشتراك افرادا أبن
إذا تناقض نفي بينهما وإن تساويا فتعيينا سما
وليس ذا يجري بإنشا لعدم حكم به خلاف ما قبل قدم

تناول ابن رازكة المعنى المذكور في تسعة أبيات، ولم يمثل لأي من مسائله رغم هذا العدد، وقد تتبع المعنى المذكور واستوفى معظمه، فلم يبق عليه إلا ما يتعلق بتنافي الوصفين أو عدمه، مع غموض في بعض تراكيبه، وعدم التزام لعبارة الأصل. أما ابن بون فقد عقده في خمسة أبيات ذكر فيها قسمي القصر و أنواع كل منهما، دون ما وراء ذلك من الجزئيات التي وردت في الأصل، وقد كانت عبارته واضحة وتركيبه مفهوما. وما قيل عن ابن بون يقال عن ابن الحاج، فهو لم يزد المعنى على خمسة أبيات أيضا، بيد أنه زاد معنى على ما ورد في أبيات ابن بون، أو بعبارة أدق أشار إليه، وهو أن من شرط قصر الموصوف على الصفة إفرادا عدم تنافي الوصفين.

وأما انبوي فقد عقد المعنى في اثني عشر بيتا، وقد استوعب فيها كل ما ورد في الأصل مع وضوح عبارة وسلاسة تركيب، وتمثيل لما مثل له الأصل. وأما التيشيتي فقد عقده في عشرة أبيات، وقد تميز عن غيره بتعريف القصر قبل الحديث عن قسميه و أنواعهما، فكل الذين تقدموا لم يقفوا مع تعريفه، وقد تبعوا في ذلك الأصل الذي اعتمدوه، مما يعني أن هذا التعريف الذي تفرد به التيشيتي هو زيادة على الأصل، وبالجملة فليس في كل النماذج التي بين أيدينا تجديد على مستوى التناول، بل هناك صيغ محددة وألفاظ معينة يختلف الناظم عن غيره في تقديم بعضها على بعض أو في تغيير صيغها الاشتقاقية، فظاهرة التكرار في النماذج بادية للعيان.

وأحسن النماذج التي رأيناها هي نموذج انبوي سلاسة في الأسلوب ووضوحا في العبارة واستيعابا للمعنى المعقود. أما الباقون فمنهم من يكون أكثر استيعابا، ولكنه أغمض عبارة وأضعف أسلوبا، كما وجدنا في أبيات

ابن رازكة، ومنهم من يكون أجلى عبارة و أقرب مأخذا، ولكنه أقل استيعابا، كما عند ابن بون و ابن الحاج إبراهيم، ولم نر زيادة على ما ورد في الأصل إلا عند التيشيتي.

ج . المطلب الثالث:

2 . علم البيان: الاستعارة التحقيقية والتمثيل: (دراسة مقارنة

قال القزويني:

حسن كل من التحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التمثيل، وألا يشم رائحته لفظا، ولذلك يوصى أن يكون الشبه بين الطرفين جليا، لئلا يصير إلغازا، كما لو قيل رأيت أسدا وأريد إنسان أبخر، ورأيت إبلا مائة لا تجد فيها راحلة، وأريد الناس، وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا، ويتصل به أنه إذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشهة والظلمة لم يحسن التشبيه، وتعينت الاستعارة.

والمكني عنها كالتحقيقية، والتخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها[845].

1 . قال ابن رازكة:

وحسن كل برعاية الشبه	بكل وجه حسن له نَبَه
ودفنه بالكل حتى لا تشم	رياه في أنف ولو كان أشم
وإن يكن قوي حتى اتحدا	فلا تشبه واستعر لما حدا
وحسن ما التخييل فيه يسنى	بحسب المكْنِيّ عنه حسنا

لا فرق بين ما ورد في بيتي ابن رازكة المتعلقين بالمعنى الأول من الجملة الذي ينص على أن حسن الاستعارة التحقيقية والتمثيل مرتبط برعاية جهة التشبيه، حتى لا تشم رائحته، إلا أن ابن رازكة عبر بالكل في حين أن القزويني ذكر الاسمين الظاهرين، على أنه لم يذكر ما ورد عند القزويني من أن وجه الشبه بين الطرفين ينبغي أن يكون جليا لئلا يصير إلغازا، ولعله حسب الرعاية المنشودة لا تتم إلا به فاقتصر عليها، ثم ذكر المعنى الثاني وهو أنه إذا قوي الشبه جدا تعينت الاستعارة طريقا للتعبير، ثم ختم بما ختم به الأصل، وهو أن حسن التخييلية بحسب حسن المكني عنها، دون أن يذكر ما ورد في الأصل من أن المكني عنها كالتحقيقية.

وخلاصة ما ورد عند ابن رازكة على مستوى المضمون أنه ذكر أصول المعاني الواردة في الأصل، وما أهمله إما لأنه يمكن أن يتضمنه المعنى الأصلي، كما في المعنى الأول، أو لأنه يمكن أن يستلزمه، كما في المعنى الثاني.

وأما على مستوى الشكل فقد كانت أبياته سلسة التزم في كلها لزوم ما لا يلزم، وكان معجمه فيها واضحا لا غموض فيه، سلسا لا تعقيد فيه.

2 . قال ابن بون:

وغير ما من حسن تشبيه يعد	فالاستعارة وتمثيل يرد
أو لفظه يشم أو لم يجلون	وأوجبنها إذا ما يقوين

أما ابن بونه فقد ذكر المعنى الوارد في هذا الفصل في بيتين، وقد ذكر في بيته الأول أن ما لا يعد من حسن التشبيه فهو استعارة وتمثيل، ثم ذكر في البيت الثاني أنها تتعين إذا قوي أي الشبه بين الطرفين، وهذا المعنى المشار إليه هنا هو ما ورد في الأصل، أما المعنى الأول فغير المعنى الذي ذكره القزويني.

---

[845] ـ تلخيص المفتاح ص 111.

3. قال ابن الحاج إبراهيم:

وذات تحقيق وتمثيلا أنط	حسنهما بما لتشبيه شرط
وكون رائحته ليست تشم	لفظا لأن النقص فيه ملتزم
فمنجلي الوجه لذين حققا	مع عموم لا يكون مطلقا
لحسنه فقط إذا يبدو الخفا	في الوجه فاسلكن مسالك الصفا
وحيثما أريد تحسين الكلام	وقوي الشبه فلا له مقام
وكهي ما كني عنها دون ما	شرط انفقاد دون ما تقدما
وذات تخييل بما عنها كني	بهجتها إذ ذي عليها تنبني

أما ابن الحاج إبراهيم فقد استوعب ما ورد في الأصل مع زيادة تعليل لبعض الأحكام، كما في قوله إن اشتراط ما تقدم اشتراطه في التحقيقية والتمثيل لأن النقص في التشبيه أي كون المشبه به أقوى في الوجه ملتزم، وإشمامها رائحته يبطل كمال الغرض من الاستعارة.

وقد زاد حكما، كما في قوله إن حسن التشبيه والاستعارة التحقيقية كل منهما أعم من الآخر عموما وجهيا، أما ما ورد في الأصل من أن التشبيه أعم منهما مطلقا، فقد أشار إليه بقوله: لحسنه فقط.

ومن الزيادة قوله إن السبب في كون التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها لأن التخييلية مبنية على المكني عنها لا تكون إلا تابعة لها.

فنحن إذن . على مستوى المضمون . أمام ثلاث زيادات على الأصل مع استيعاب المعاني الواردة فيه واستيفائها، وأما على مستوى الشكل فقد كان المعجم واضحا بحسب المفردات المستعملة فيه، بخلاف التراكيب فإنه لم يخل بعضها من قلق، كما في قوله (لأن النقص فيه ملتزم) وقوله (مع عموم لا يكون مطلقا) فإن الوقوف التام على المراد من هذين التركيبين يحتاج الرجوع إلى شرح المؤلف، وبالرجوع إليه يتبدى أن فيهما حذفا كثيرا.

4. قال انبوي:

وما لتحقيق وتمثيلٌ شرط	لحسن كل ما لتشبيه ضبط
كذا انتفا إفهامه لفظا ومن	ثمة وجه الشبه يبدو لا يكن
محله أعم فالشبه إذا	قوي بين الطرفين نبذا
وتلزم استعارة والمكني	عنها كما تقدمت في الحسن
وما لها التخييل قيد تقتني	حسنا بقدر حسن ما عنها كني

أما انبوي فقد تناول المعنى في خمسة أبيات، وصدره بما ورد في الأصل، إلا أنه عبر بانتفاء فهم التشبيه بدل عدم شم رائحته، ثم هو لم يذكر أن الهدف من وضوح الشبه بين الطرفين ألا يصير إلغازا، بيد أنه ذكر كل ما عدا ذلك من المعاني الواردة في الأصل، وعلى مستوى الشكل فقد رتب المعاني حسب ورودها في الأصل، وكان المعجم المستعمل فيها واضحا سلسا لا غرابة فيه، ولا غموض، أما الأسلوب العام فقد راعى فيه غاية الإيجاز مع حسن التحبير وجودة السبك.

5. قال حمى الله التيشيتي:

وذات تحقيق وتمثيل على ... سبيلها حسنهما علق على
ما شرطوا في حسن تشبيه وأن ... تفقد رائحته لفظا لأن
يلزمه النقص ولو زيد على ... تلك لما استعارة تحصلا
نحو ولاحت من بروج البدر ... وليس شمه بها بمزر
مثل المرشحة والمجردة ... ومن يرى الإطلاق شرطا بعده
لذاك في الوجه قد اوجبوا بلا ... بذل تحرزا من اللغز الجلا
حسنهما وحسن تشبيه سما ... بينهما العموم من وجه كما
يحسن من دونُ إذا الوجه اختفى ... والعكس إن قوة تشبيه وفى
مع قصد تحسين الكلام وكذا ... إن يجل وجه والخطاب أخذا
مع ذي الذكا واجتمعا في غير ذا ... ومثل ذي ذات الكنى في ذا خذا
من دون شرط فقد شم لعدم ... إمكانه وذات تخييل تلم
بهجتها مربوطة بذي لأن ... لها اقتفت فيما لدى التلخيص عن

وأما التيشيتي فقد أورد المعنى في اثني عشر بيتا، بدأها بالحديث عن شرطي حسن التحقيقية والتمثيل، ثم زاد ذكر التعليل للاقتصار على إشمام الرائحة المنبئ عن القلة، فذكر أنه لو زيد على ذلك لما صح أن يكون استعارة، كما إذا بُيِّنَ وجه الشبه مثل قول الشاعر:

فلاحت من بروج البدر بعدا ... بدور مها تبرجها اكتنان

ثم زاد أن مجرد الإشمام لا يضر الاستعارة، وأصل هذا الكلام للسعد، فإنه قال: ومن زعم أن من شرائط حسن كل منهما أن تكون مطلقة، غير معقبة بصفة أو تفريع كلام ملائم لأحد الطرفين فقد أخطأ، لأن المرشحة من أحسن أنواع الاستعارة، نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة إلى المرشحة[846]. بيد أن ابن الحاج إبراهيم تعقب كلام السعد هذا، ونبه إلى أن المرشحة لا إشمام لها لأن ذكر ما هو من خواص المشبه به يبعد التشبيه فضلا عن أن يدل عليه، أما المجردة ففيها إشمام، لأن ذكر ما هو من خواص المشبه كذكره[847].

ثم زاد التيشيتي أيضا أن بين حسنهما وبين حسن التشبيه عموم وجهي، فيكون التشبيه أحسن عند خفاء الوجه، ويكونان أحسن عند جلائه، ويكون ذلك في حالتين، إحداهما قصد تحسين الكلام، والأخرى جلاء الوجه في خطاب الذكي.

ثم زاد أن كون المكني عنها مثل التحقيقية إنما هو في أن حسنها في رعاية جهات حسن التشبيه، لا في ألا يشم رائحة التشبيه، لعدم إمكان ذلك الشرط، لأنه تشبيه مضمر.

ثم زاد أن السبب في كون التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها لأنها تبع لها.

وخلاصة ما يلاحظ في أبيات التيشيتي أنها استوعبت المعنى الوارد في الأصل، ثم زادت عليه عدة زيادات بعضها وجدناه عند غيره، وبعضها تفرد به، هذا على مستوى المضمون، أما المستوى الشكلي فقد كان معجمه

[846] ـ فيض الفتاح ج 2 ص 183.
[847] ـ فيض الفتاح ج 2 ص 183.

فيه مفهوما وأغلب أسلوبه التركيبي قريبا، وقد تبع ابن الحاج إبراهيم في بعض عباراته، كما في قوله (يلزمه النقص) (بهجتها) (تحسين الكلام).

و انطلاقا مما سبق من التعليق على هذه المقاطع يبدو أن أغزرها مادة كان هو التيشيتي حيث استوعب المعنى الوارد في الأصل، ثم زاد عليه عدة مسائل سبق بيانها، يليه ابن الحاج إبراهيم، حيث استوعب المعنى وزاد عليه، وإن كانت زيادته دون زيادة التيشيتي، ثم يأتي في الترتيب ابن رازكة و انبوي من حيث استيعاب المعنى، على أنهما مقدمان على السابقَيْن من حيث جمالية النظم وسلاسة الأسلوب.

د. المطلب الرابع:

3. علم البديع: تعريفه وبعض أنواعه. (دراسة مقارنة)

قال القزويني:

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة، وهو ضربان: معنوي ولفظي، أما المعنوي فمنه المطابقة، وتسمى الطباق والتضاد أيضا، وهي الجمع بين المتضادين، أي معنيين متقابلين في الجملة، ويكون بلفظين من نوع اسمين، نحو: /وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ أو فعلين نحو: ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ أو حرفين نحو: /لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ/ أو من نوعين نحو: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وهو ضربان طباق الإيجاب كما مر، وطباق السلب نحو: /وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ 6 يَعْلَمُونَ/ ونحو: ﴿فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا نحو قوله:

تردى ثياب الموت حمرا فما أتى لها الليل إلا وهي من سندس خضر

ويلحق به نحو: /أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ فإن الرحمة مسببة عن اللين، ونحو قوله:

لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى

ويسمى الثاني إيهام التضاد، ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة، وهي أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر بما يقابل ذلك على الترتيب، والمراد بالتوافق خلاف التقابل، نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا[848] ونحو قوله:

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا و أقبح الكفر والإفلاس بالرجل

ونحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ 5 وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ 6 فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ 7 وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ 8 وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ 9 فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ[849] والمراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله تعالى، كأنه مستغن عنه فلم يتق، أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق. وزاد السكاكي: وإذا شرط هاهنا أمر شرط ثمة ضده كهاتين الآيتين، فإنه لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق، جعل ضده مشتركا بين أضدادها[850].

1. قال ابن رازكة:

---

[848] ـ التوبة: 82

[849] ـ الليل: 10

[850] ـ تلخيص المفتاح ص 115.

علم البديع هو علم فاضح وجوه تحسين البليغ الواضح
ضرباه لفظي ومعنوي وذا بتقديم هنا منوي
منه الطباق جمع معنيين نوعين من ضدين مرعيين
أو واحد أو نفي او إيجاب ولو بإيهام أو الأسباب
ومنه ما يدعونه المقابله تعدد الألفاظ فادر القاب له

تناول ابن رازكة هذا المقطع في خمسة أبيات صدرها بتعريف الفن، كما رأينا عند القزويني، ويؤخذ عليه أنه ألجأته رعاية لزوم ما لا يلزم التي درج عليها ما وسعه ذلك إلى عبارة "فاضح" مع ما فيها من نتوء وقلق ينبو عنه السمع ويمجه الطبع.

ثم شرع في بيان معنى الطباق الذي صدربه القزويني البديع المعنوي، فذكر أنه جمع معنيين متضادين، وقد يكونان من نوع واحد، وقد يكونان من نوعين، ثم عرج على أنه قسمان، فهو قد يكون في الإيجاب، وقد يكون في السلب، ثم أشار إلى أن الطباق قد يكون ناتجا عن إيهام التناسب، أو عن مسبب، واستعمل كلمة "لو" ليدل بها على أن هذين النوعين غير داخلين في الطباق أصالة، و إنما لهما به نوع إلحاق.

ثم خرج إلى المقابلة . دون أن يذكر ما ورد في الأصل من أن الطباق يسمى التضاد، وأن من أنواعه نوعا يسمى التدبيج .ولم يذكر من أمر المقابلة إلا أنها نوع من البديع المعنوي، وأنها تقتضي تعدد الألفاظ، وهذا ليس من تعريفها، و إنما هو من لازمه، وحيث لم يذكر تعريفها المتفق عليه فأجدر ألا يذكر فرعه المختلف فيه وهو ما زاده السكاكي على أصل التعريف من أن ما شرط في أحد جزئيها ينبغي شرطه في جزئها الآخر.

وأهم ما نلاحظه هنا على المستوى الشكلي لهذه الأبيات هو التأثير السلبي لرعاية لزوم ما لا يلزم على الناظم، فبالإضافة إلى ما تقدم بيانه، نجده في البيت الأخير يختم البيت بقوله "فادر القاب له" ليضارع بها "المقابله" في الشطر الأول، فتبدو اللفظة مقحمة في غير محلها، مفهمة غير معناها، فالقاب معناه القدْر لا المعنى، ولو فرضنا صحة المعنى على ما فيه من بعد، فما بال لام الجر تنتصب حاجزا بين المتضايفين.

2 . قال ابن بون:

علم به يعرف بعد ما وصف وجوه تحسين الكلام المؤتلف
ومنه لفظي ومنه معنوي فالمعنوي منه الطباق وروي
باسم التضاد جمع معنيين تقابلا من نوع او نوعين
منه طباق نفي او ترديد او تدبيج او تسبب وقد رأوا
من ذاك إيهام التضاد كبكى لما برأسه مشيب ضحكا
وبعضهم شرط نوعا وشُرِط بعضٌ محسنا مزيدا انضبط
وفيه أيضا أدخلوا المقابله

أما ابن بون فقد تناوله في خمسة أبيات ونصف، صدرها بتلخيص حسن لتعريف علم البديع، ثم تتبع ما ورد في الأصل مع وضوح في التعبير وقرب في المأخذ، فذكر أن منه اللفظي والمعنوي، وأن من المعنوي الطباق، ويسمى التضاد أيضا، ثم عرفه بمثل ما ورد في الأصل، ذاكرا أنه قد يكون من نوع واحد وقد يكون من نوعين،

ثم خلص إلى ذكر أقسامه فعدد ما ورد في الأصل منها إلا القسم الإيجابي، فكأنه اكتفى بكونه هو الأصل، فلا حاجة للإطالة به، ثم أشار إلى شاهد الإيهام، وهو قول الشاعر:

لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى

ثم زاد على ما ورد في الأصل طباق الترديد، وهو إعادة اللفظة مرتين مع اتحاد معناها، كما في قول أبي تمام[851]:

أظن الدمع في خدي سيبقي رسومًا من بكائي في الرسوم

ثم نبه على أن بعض العلماء شرط أن يكون الطباق من نوع واحد، وبعضهم شرط أن ينضم إليه محسن آخر، وهذان الرأيان لم يردا في التلخيص.

ثم ختم المقطع بالقول إن المقابلة داخلة في الطباق، دون أن يعرفها أو يذكر ما ورد عن السكاكي في قضية الشرط.، وحسب ابن بون أنه مع اختصاره ومع كون المعنى لم يأخذ منه أكثر من خمسة أبيات، فقد استوفى فيها ما يتعلق بتعريف الفن وأخبار الطباق، و أقسامه، بل زاد على ما ورد في الأصل مع وضوح عبارة وقوة سبك وجودة تركيب.

3. قال ابن الحاج إبراهيم:

علم به يعرف تحسين الكلام بعد البلاغة يجيء ذا انقسام
فمنه معنوي ومنه لفظي وقدموا لبحث غير اللفظي
منه الطباق الجمع بين اثنين تقابلا من نوع او نوعين
وبعضهم لا بد أن يتفقا في الاسم والفعل وما تحققا
ومنه ذو الإثبات أو ذو السلب وقد يجي بلازم أو سبب
منه مدبج بألوان على قصد الكنى تورية كذا انجلى
ومنه إيهام التضاد وشرط محسنا لذاك بعض من فرط
إيرادك الجمع مع الذ قابله على ترتب يرى المقابله
وهل إذا شرط أمر شرطا في الضد ضده خلاف ضبطا

وعلى غرار ما تقدم معنا عند ابن بون نجد ابن الحاج إبراهيم يجيد أيضا في استيعاب التعريف العام للفن في بيت واحد، بل يزيد عليه بالتنصيص على أن ذلك التحسين يكون بعد رعاية البلاغة.

ثم ذكر انقسامه إلى معنوي وإلى لفظي، وأن من المعنوي الطباق، وقد عرفه بأنه الجمع بين معنيين متقابلين، سواء كانا من نوع واحد أو من نوعين، وهنا نجده يضيف أن بعض العلماء يرى أنه لا بد من اتحاد النوع، بأن يكون المعنيان اسمين أو فعلين، ثم يرد هذا القول بأنه غير محقق، بل التحقيق أن ذلك لا يشترط.

ثم يتابع الأصل في ذكر أقسام الطباق فيذكر منها ذا الإيجاب وذا السلب، والمسبب، والمدبج، وهاهنا يضيف الناظم أن القصد من التدبيج هو الكناية أو التورية، كما يضيف أن من أقسام الطباق طباق اللزوم.

[851] ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير، تح: أحمد الحوفي وآخر. ط: دار نهضة مصر. ج 1 ص 267.

ثم لما ذكر إيهام التضاد تبعا للأصل زاد عليه أن بعض العلماء يرى أن المطابقة في حد ذاتها لا تعد محسنا، إلا إذا انضم لها محسن آخر.

ثم خلص إلى المقابلة فأوفى على الغاية في حسن التعريف مع الإيجاز، حيث اختصر بقوله "إيرادك الجمع مع الذي قابله" قول الأصل "هي أن يؤتى بمعنيين متو افقين أو أكثر بما يقابل ذلك" وهاهنا قد يشكل تعبيره بالجمع مع أن الأصل عبَّر بمعنيين، بيد أن ذلك الإشكال سيزول إذا علمنا أن رأي ابن الحاج إبراهيم في معنى الجمع هو رأي مالك ابن أنس رحمه الله، حيث يراه يشمل الإثنين، وقد نظم ذلك في مراقي السعود، حيث يقول:

أصح معنى الجمع في المشتهر الاثنان في رأي الإمام الحميري

وقد أخذ بفهمه الثاقب من قول القزويني: وزاد السكاكي.." أن القزويني لا يرى ذلك، فاستخدم الأداة المشعرة بالخلاف وهي "هل" عند حديثه عن هذه المسألة.

4. قال انبوي:

علم دري محسن البليغ به من معنويه الطباق يتجه
جمع ذوي تقابل نوعين أو نوعا وفيه السلب والضد حكوا
ولازما وسببا ومنه ما دبج بالألوان والذ أوهما
تقابلا والجمع والمقابله مع الترتب ادع بالمقابله
وإن هنا شرط أمر اشترط هناك ضده على رأي ضبط

وأما انبوي فقد آثر الاختصار في التعريف، فلم يعطه إلا شطرا، وقد أراد لبعض كلماته المفتاحية أن تكون دالة على ما وراءها، مثل "البليغ" فإن التعبير بها دال على أن التحسين المقصود إنما يكون بعد رعاية البلاغة، ثم عرف الطباق على ما جرت به عادة من سبقوه، ثم ذكر أقسامه، وهنا نجده يضيف من غير الأصل، الطباق اللازم، ولعله اقتبسه من فيض الفتاح على نور الأقاح، لابن الحاج إبراهيم، وقد علمنا سابقا أنه ذكره في الخاتمة ضمن مصادره.

ثم ذكر المقابلة منبها على الإواليات التي متى ما اجتمعت كانت المقابلة، وهي الجمع والمقابلة والترتب، فهو لم يعرفها تعريفا تقليديا، و إنما نحى فيها هذا المنحى الذي ذكرنا، ثم ختم المقطع برأي السكاكي في الشرط دون أن يسميه، ولعل القافية هي ما ألجأه إلى ذلك.

5. قال حمى الله التيشيتي:

ما به تزين المطابق علم لمعنوي وللفظي قسم
ولم أطل فيه لأن المقصدا الأعظم ما مضى وذا تلوا بدا
ذكر الصفات مثل خلقها جلى منه كما في فرعها ليل علا
وسمه الترتيب والمراجعه

وأما التيشتي فلئن صدر حديثه بتعريف الفن، مع اختيار مفردات انفرد بها عمن سبقوه، مثل التزيين، والمطابق، إلا أنه خرج عن نمط التفكير السائد آنذاك حول البديع، واعتبره ليس بتلك الأهمية، و إنما هو تبع للفنين السابقين، فلذلك ارتأى ألا يطيل فيه، وهو هنا يتناغم مع ما تقدم عند الشيخ محمد المامي، حين قال:

أما التوابع ففيها مشغله ... عن علم متبوعاتها والفضل له

فيقع الجاهل في التحلي ... للنطق قبل غسلة التخلي

ويقع المسكين في التزبب ... قبل التحصرم الذي عنه أبي

لكنه لا بد من قليل ... من ملحه لبنية العقول

ونشأة تلك الرؤية النقدية التي تعيب الاهتمام الزائد بالمحسنات البديعية على حساب فني البلاغة الأصيلين كانت على يد ابن المعتز، وقد تبعه أئمة في ذلك منهم ابن خلدون الذي نعى على متأخري الأدباء الذين شغفوا بتلك المحسنات و افتتنوا بها.

والمقصود أن رأي هذين العلمين الشنقيطين المتفق في هذه المسألة رغم اختلاف بيئتهما الثقافية والعلمية يدل على أن البلاغة الشنقيطية لم تكن ترديدا ببغاويا، لما أنتجه الآخرون، بل كانت قراءة واعية تنتقد وترجح، وتصوب وتصحح.

أما ما صدر به القزويني من الحديث عن الطباق والمقابلة فإن التيشيتي لم يلتفت إليه، بل بدأ حديثه بنوع لم يرد أصلا عند القزويني، وهو الترتيب والمراجعة، وأول من ذكره هو التيفاشي (ت651هـ) وعرفه بأنه: هو أن يجنح الشاعر إلى أوصاف شتى في موضوع واحد، أو في بيت وما بعده على الترتيب، ويكون ترتيبها في الخلقة الطبيعية، ولا يدخل الناظم فيها وصفًا زائدًا عما يوجد علمه في الذهن أو في العيان، كقول مسلم بن الوليد:

هيفاء في فرعها ليل على قمر ... على قضيب على حقف النقا الدهس

فإن الأوصاف الأربعة على ترتيب خلقة الإنسان، من الأعلى إلى الأسفل.[852]

الخاتمة:

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تلخيص المفتاح لم يكن مجرد مصدر من مصادر البلاغة الشنقيطية، بل مثل أحد أهم مرتكزاتها العلمية، إذ تشكلت في ضوء ترتيبه ومباحثه وأسلوبه معظم الأنظام البلاغية الشنقيطية. كما أظهرت الدراسة أن علاقة الناظمين الشناقطة به لم تقتصر على النقل والاختصار، و إنما تنوعت بين الالتزام، والتهذيب، والزيادة، والترجيح، وإعادة الصياغة، بما يكشف عن وعي علمي ونقدي أسهم في إغناء الدرس البلاغي المحلي. وقد أبرزت المقارنة تفاوت الناظمين في درجات الاستيعاب، ووضوح العبارة، وجودة النظم، وحجم الإضافات، مما يؤكد أن البلاغة الشنقيطية لم تكن صدىً للتراث المشرقي، و إنما كانت امتداداً مبدعاً له، حافظت فيه على الأصول، وأضافت إليه ما يناسب بيئتها العلمية وطرائقها التعليمية.

فهرسة المصادر:

. محمد المختار بن أباه، الشعر والشعراء. ط: دار الأمان.

. ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. ط: دائرة المعارف العثمانية. الهند.

. السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم.

[852] ـ خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي» (2/ 284) تح: عصام شقيو، ط: دار مكتبة الهلال.

. القزويني، تلخيص المفتاح. ط: مكتبة البشرى.
. سيد أحمد محمد باب، تحقيق نظم الحقيقة والمجاز(مرقون).
. تبصرة الأذهان . مخطوط.
. فيض الفتاح على نور الأقاح
. انبوي بن الإمام، الشهدة الصريحة في شرح النخبة المليحة . مخطوط.
. ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. تح: أحمد الحوفي وآخر. ط: دار نهضة مصر.

ذ. أحمد الأحمدي
باحث في العلوم الشرعية

إدارة مخاطر التمويل بصيغة السلم: الإشكالات والحلول

Managing Financing Risk in Salam Transactions: Challenges and Solutions

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ملخص البحث :

مخاطر التمويل من المواضيع ذات الأهمية البالغة في مجال الصناعة المالية سواء الإسلامية منها أو التقليدية، ذلك أن طبيعة النشاط الاقتصادي لا تخلو من المخاطر التي أصبحت تثير العديد من الإشكالات الشرعية والقانونية والاقتصادية.

لذلك فإن الحاجة ماسة إلى إدارة هذه المخاطر على مستوى التنظير والتأصيل والتطبيق في ظل ما يعرفه عالم المال والأعمال من تزايد مطرد في المخاطر.

إن المنهج الإسلامي في إدارة الأموال وتدبيرها حريص على توجيه المخاطر نحو التوازن والاستقرار، والحد من حدوث خسارة الأموال، لذلك نجد الشرع الحكيم شرع عقودا وصيغا مستثناة رغم تعرضها لحدوث المخاطر وذلك رحمة بجمهور المكلفين.

ومن العقود التي أباحها الشارع واعتبرها من عقود الأمانة التي تنبني على الثقة بين أطراف العملية التمويلية عقد السلم الذي أصبح صيغة من صيغ المعاملات في المصارف الإسلامية، إلا أن هذه الصيغة تحفها مجموعة من المخاطر تؤدي إلى إمكانية حدوث خسارة الأموال.

فإلى أي حد يمكن للبنوك الإسلامية الاعتماد على السلم باعتباره صيغة تمويلية محفوفة بالمخاطر، و إيجاد الحلول الممكنة للتخلص من هذه المخاطر أو تقليلها أمام ضغط الأسواق العالمية وتشعب المعاملات المالية ؟

تقديم :

تواجه الصناعة المالية سواء الإسلامية منها أو التقليدية مخاطر خسارة الأموال و إتلافها وتعرضها للضياع، وهو ما ينافي مقصد حفظ المال وصيانته.

فإذا كانت المخاطر جزءا من طبيعة النشاط الاقتصادي، فإن الحاجة إلى إدارتها من آكد الأمور على مستوى التأصيل والتطبيق، وهذا يقتضي حاجة الصناعة المالية إلى أساليب ومناهج لمواجهة مختلف المخاطر وإدارتها في ظل عولمة أسواق المال والاقتصاد.

إن الصناعة المالية لا يمكن أن تنفك عن المخاطر، وهذا يقتضي توجيه هذه المخاطر نحو التنمية والتوازن والاستقرار حتى لا ينعكس ذلك سلبا على نمو الاقتصاد وبناء الثروة، ولذلك أدرك الاقتصاديون أن " المخاطر ذات أثر مهم في توجيه الحوافز، وأن تحمل المخاطر ضروري للنمو والابتكار والازدهار "[853].

[853] التحوط في التمويل الإسلامي للدكتور سامي بن إبراهيم السويلم : ص : 63 - 64.

إن التمويل الإسلامي كغيره من الاقتصادات الوضعية هو أيضا عرضة للمخاطر وحدوث خسارة الأموال، لذلك فإنه لابد من تحديد هذه المخاطر للتقليل منها، وترتيب أولوياتها، وتطبيق مختلف الإمكانات والاستراتيجيات، وتنفيذ الإجراءات والاكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية.

ولذلك كان المنهج الإسلامي في تدبير الثروة المالية وإدارة الأموال حريصا على تحريم كل معاملة فيها ضرر أو غبن أو احتيال، إلا أنه شرع صيغا وعقودا مستثناة رغم ما يكتنفها من مخاطرة رحمة بجمهور المكلفين.

ومن ذلك نجده شرع عقد السلم للحاجة إليه، واشترط له شروطا تخرجه عن كونه مطلق بيع المعدوم، وتكسبه سمة تجعله استثناء ومقيدا في حدود ضيقة [854].

إلا أن تداول هذه الصيغة وشيوعها في أوساط المعاملات المالية المصرفية جعلها تواجه مخاطر متفاوتة ترتبط ببنيتها، كمخاطر تقلبات الأسعار، ومخاطر عدم إيفاء المسلم فيه في حينه، ومخاطر السندات، وغيرها من المخاطر التي تزيد من حجم الخسائر، وهو ما يحتم على إدارة المصارف الإسلامية وهيآت الرقابة الشرعية إيجاد الحلول الممكنة للحد من هذه المخاطر وتقليلها وحسن إدارتها.

وتأتي هذه الورقات لرصد بعض ما يكتنف صيغة السلم من مخاطر، وكيفية إدارتها ومعالجتها لتحقيق النمو والاستثمار وتجنب المثبطات.

وقد أملت طبيعة هذا الموضوع ترتيبه بعد ملخص وتقديم موجز في مبحثين اثنين وخاتمة.

المبحث الأول : مفهوم السلم وحجيته وحكمة مشروعيته.

المبحث الثاني : إدارة المخاطر في التمويل بصيغة السلم : دراسة لنماذج مصرفية إسلامية.

خاتمة : تخصص لأهم نتائج البحث وبعض التوصيات والاقتراحات.

المبحث الأول :

مفهوم السلم وحجيته وحكمة مشروعيته

المطلب الأول :

مفهوم السلم في اللغة والاصطلاح الفقهي

أولا : مفهوم السلم في اللغة

يرجع استعمال مادة (سلم) في كتب اللغة إلى معنى التسليم والتقديم والتسليف، وقد جاء ذلك مختصرا في معجم مقاييس اللغة لابن فارس، قال : " السلم الذي يسمى السلف كأنه مال أسلم ولم يمتنع من إعطائه " [855].

وفي لسان العرب لابن منظور : " أسلم وسلم إذا أسلف وهو أن تعطي ذهبا وفضة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم، فكأنك قد أسلمت الثمن إلى صاحب السلعة وسلمته إليه " [856].

والسلم والسلف يرتبطان ويتماثلان وزنا ومعنى واستعمالا، حتى إن الباحث يكاد يقرن بينهما عند تعريفه للسلم وذلك نتيجة تقارب المعنى الجامع لهما الذي هو التقديم والتسليم، وهذا ما أشار إليه صاحب المصباح المنير وهو يجلي ذلك الارتباط والتماثل بقوله : " السلم في البيع مثل السلف وزنا ومعنى " [857].

---

[854] انظر الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر – دراسة تحليلية مقارنة – للدكتور محمد عبد الحليم عمر بحث تحليلي رقم 15. ص : 50.

[855] معجم مقاييس اللغة مادة (سلم) : 3 / 90.

[856] لسان العرب مادة (سلم) : 12 / 295.

[857] المصباح المنير: 1 / 286.

إن مجمل ما يتلخص للناظر في أوجه استعمال مادة (سلم) يجد أنها تأتي في تداول أهل اللسان بمعنى الإعطاء والتسليم والتسليف، ومن ثم كانت هذه المعاني كلها مرادفة للسلم.

ثانيا : مفهوم السلم في الاصطلاح الفقهي

أما في الاصطلاح الفقهي فقد اختلفت عبارات الفقهاء في تعريفهم للسلم تبعا لاختلافهم في بعض القيود، وذلك من حيث شمولها لبعض شروط السلم أو عدم شمولها لذلك.

فهو عند المالكية : " عقد معاوضة يوجب عمارة ذمة بغير عين ولا منفعة غير متماثل العوضين " [858].

وعند الشافعية : " عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا " [859].

وحده الحنفية بقولهم : " بيع آجل بعاجل " [860].

وأما الحنابلة فقد عرفوه بقولهم : " أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل " [861].

والناظر في هذه التعريفات يرى أنها تعكس تصور المذاهب الفقهية لحقيقة السلم، وتبين طبيعة الاختلافات الناجمة بينها وذلك تبعا للشروط المعتبرة فيه.

ولذلك فإن الأمر يتطلب استحضار الملاحظات الآتية :

أ – اتفاق أصحاب المذاهب على أن السلم عقد معاوضة، وأن المبيع يجب أن يكون موصوفا في الذمة احترازا من الوقوع في الجهالة والغرر.

ب – يرى المالكية جواز تأخير رأس المال اليومين والثلاثة لخفة الأمر عندهم بناء على أن ما قارب الشيء يعطى حكمه [862] بينما يرى الشافعية والحنفية والحنابلة أن قبض رأس المال في المجلس شرط في صحة السلم.

ج – يرى المالكية والحنفية والحنابلة أن المبيع في السلم يجب أن يكون مؤجلا وذلك احترازا من السلم الحال عندهم، بينما أجاز الشافعية كون السلم حالا ومؤجلا.

ثالثا : شرح التعريف المختار وذكر محترزاته

تفضي سلامة النظر في تعريفات الفقهاء إلى اختيار تعريف المالكية لكونه جامعا مانعا – كما هو معروف عند المناطقة – جامعا لجميع أفراده ومانعا من دخول الغير فيه.

فقولهم " عقد معاوضة " أفاد أن السلم يدخل تحت البيع الأعم، ويحترز بقيد " معاوضة " عن الهبة.

وقولهم " يوجب عمارة ذمة " قيد أخرج المعاوضة في المعينات لما فيها من الغرر، وأخرج شراء الدين لأن شراءه لم يوجب عمارة ذمة لوجوب تقدم عمارتها فيه [863] جاء في شرح حدود ابن عرفة : " فعقد السلف (أي السلم) أوجب عمارة ذمة، وبيع الدين عقد قرر العمارة ولم يوجب عمارة ذمة خالية من الدين " [864].

---

858 شرح حدود ابن عرفة. ص : 405.

859 روضة الطالبين : 3 / 242.

860 حاشية ابن عابدين : 7 / 454 والمبسوط : 12 / 124.

861 المغني : 4 / 338.

862 إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك. ص : 170. وإلى نفس المعنى ذهب الإمام القرطبي في تفسيره قال : "حد علماؤنا رحمة الله عليهم السلم فقالوا : هو بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعين حاضرة أو ما هو في حكمها إلى أجل معلوم " 3 / 378 فقوله : " أو ما هو في حكمها " أفاد جواز تأخير رأس مال السلم اليومين والثلاثة لقرب ذلك.

863 الخرشي على مختصر خليل : 5 /202 وحاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل : 5 / 240.

864 شرح حدود ابن عرفة. ص : 405.

وقولهم " بغير عين " قيد أخرج بيعة الأجل وبعض صور القرض [865].

وقولهم " ولا منفعة " تحرز عن الكراء المضمون [866] وما شابهه من المنافع في الذمة [867].

وقولهم " غير متماثل العوضين " قيد أخرج السلف وباقي صور القرض [868].

رابعا : العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي

مما يجلي طبيعة العلاقة بين المعنيين ما ذهب إليه المحقق القونوي من أن " السلم : وهو لغة السلف، فإنه أخذ عاجل بآجل، سمي به هذا العقد لكونه معجلا على وقته، فإن وقت البيع بعد وجود المبيع في ملك البائع، والسلم عادة يكون بما ليس في ملكه فيكون معجلا " [869].

وبه يتضح أن المعنى الاصطلاحي للسلم جاء مراعيا للمعنى اللغوي ومتضمنا إياه، لأن السلم عند أهل اللغة معناه الإعطاء والتسليم، وفي اصطلاح الفقهاء هو عقد يتسلم بموجبه المسلَم إليه رأس المال من قبل رب السلم مقابل التزام المسلَم إليه بأداء عين موصوفة في الذمة مؤجلة.

وبموجب هذا أيضا يكون المعنى الاصطلاحي للسلم مشتقا من المعنى اللغوي، وهو ملحظ يمكن أن يدرك انطلاقا من المعنى المشترك بينهما.

المطلب الثاني: حجية السلم وحكمة مشروعيته

أولا : حجية السلم

ثبتت مشروعية السلم بالكتاب والسنة والإجماع.

فأما الكتاب فقول الله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه " [870] دلت الآية على إباحة الدين، لأن الدين يشمل كل ما ثبت في الذمة من الحقوق المالية، والسلم نوع من الدين، لأن المسلَم فيه ثابت في الذمة إلى أجل معلوم، كما أن لفظ الدين يصلح للسلم ويشمله بعمومه، جاء في كتاب الأم للشافعي : " وقول الله تعالى : ' إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى ' يحتمل كل دين، ويحتمل السلف خاصة، وقد ذهب فيه ابن عباس إلى أنه في السلف " [871].

وأما السنة فقد وردت أحاديث صريحة في إباحة السلم وعلى الشروط المعتبرة فيه.

ففي صحيح الإمام البخاري : " حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة قال : أخبرني محمد أو عبد الله بن أبي المجالد قال : اختلف عبد الله بن شداد بن الهاد و أبو بردة في السلف، فبعثوني إلى ابن أبي أوفى رضي الله عنه فسألته فقال : إنا كنا نسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و أبي بكر وعمر في الحنطة والشعير والزبيب والتمر وسألت ابن أَبْزَى فقال مثل ذلك " [872].

---

[865] شرح حدود ابن عرفة. ص : 405 والخرشي على مختصر خليل : 5 / 202 وحاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل : 4 / 240.

[866] شرح حدود ابن عرفة. ص : 405 والخرشي على مختصر خليل : 5 / 202.

[867] شرح حدود ابن عرفة. ص : 405.

[868] شرح حدود ابن عرفة. ص : 405 والخرشي على مختصر خليل : 5 / 202 وحاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل : 5 / 240.

[869] أنيس الفقهاء. ص : 218 - 219.

[870] سورة البقرة. من الآية : 281.

[871] الأم : 3 / 93 وانظر المغني : 4 / 338 والمبسوط : 12 / 124 والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 3 / 377.

[872] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب ' السلم ' باب ' السلم في وزن معلوم ' حديث رقم 2242 ج 2 ص : 30.

وقد علق ابن حجر العسقلاني على الحديث بقوله : " وأجمعوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلَم فيه صفة تميزه عن غيره "[873].

وهذا فيه دليل على جواز السلم، إذ أن معرفة الصفة التي يضبط بها المبيع بما يرفع عنه الغرروالجهالة شرط من شروط جواز السلم.

وفي صحيح الإمام مسلم : " عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثيرعن أبي المنهال عن ابن عباس قال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال : من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم "[874].

وقد علق الإمام النووي في شرحه على مسلم على هذا الحديث بقوله : " فيه جواز السلم، و أنه يشترط أن يكون قدره معلوما بكيل أووزن أو غيرهما مما يضبط به (...) ومعنى الحديث أنه إن أسلم في مكيل فليكن كيله معلوما، وإن كان في موزون فليكن وزنا معلوما، وإن كان مؤجلا فليكن أجله معلوما "[875].

أما الإجماع فقد اتفق المجتهدون على جواز السلم، جاء في كتاب الإجماع لابن المنذر: " وأجمعوا على أن السلم الجائز أن يسلم الرجل صاحبه في طعام معلوم موصوف من طعام أرض عامة لا يخطئ مثلها بكيل معلوم أووزن معلوم إلى أجل معلوم، ودنانيرودراهم معلومة يدفع ثمن ما أسلم فيه قبل أن يتفرقا من مقامهما الذي تبايعا فيه، ويسميان المكان الذي يقبض فيه الطعام، فإن فعلا ذلك وكانا جائزي الأمر كان صحيحا "[876].

كل هذا يدل على شرعية السلم و إباحته لتعلق حاجة الناس به، وهو ما حمل الفقهاء على تسميته بيع المحاويج.

ثانيا : حكمة مشروعية السلم

السلم من المصالح الحاجية، تدعو إليه ضرورة البائع والمشتري، وتتحقق بموجبه كثير من المنافع المالية، حيث يسد حاجة المسلِم الاستثمارية وحاجة المسلَم إليه التمويلية.

وقد سماه الفقهاء بيع المفاليس وبيع المحاويج، وهذا ما أشار إليه الإمام أبو عبد الله القرطبي في جامعه لأحكام القرآن، قال : " السلم لما كان بيع معلوم في الذمة كان بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتعاقدين، فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري الثمرة، وصاحب الثمرة محتاج إلى ثمنها قبل إبانها لينفقه عليها، فظهر أن بيع السلم من المصالح الحاجية، وقد سماه الفقهاء بيع المحاويج "[877].

والسلم بصورته هذه غرضه رفع الحرج والمشقة والعَنَت عن المكلفين، وبذلك ينتفع به كل من الباعة والمشترين، ويتحقق بموجبه المعنى الذي من أجله شرع وهو الارتفاق بالعاقدين، حيث يرتفق البائع بتعجيل الثمن ويرتفق المشتري برخص المثمن.

---

873 فتح الباري : 5 / 184.
874 أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب ' المساقاة ' باب ' السلم ' حديث رقم 1604ج 2 ص : 2866 - 869.
875 شرح النووي على صحيح الإمام مسلم : 11 / 41.
876 الإجماع لابن المنذر. ص : 54.
877 الجامع لأحكام القرآن : 379/3 وانظر المبسوط : 12 / 124 والمغني : 4 / 388.

المبحث الثاني : إدارة مخاطر التمويل بصيغة السلم : دراسة لنماذج مصرفية إسلامية

عقد السلم من عقود الأمانة التي تنبني على الثقة بين أطراف العملية التمويلية، إلا أن هذا العقد تحفه مجموعة من المخاطر عند تطبيقه في المصارف الإسلامية تؤدي إلى إمكانية حدوث خسائر وهزات و انحر افات معاكسة عن النتائج المرغوبة والمأمولة.

ولذلك بات لزاما على علماء الإدارة المالية وهيآت الرقابة الشرعية إيجاد الحلول الممكنة للتخلص من هذه المخاطر أو تقليلها أمام تشعب المعاملات المالية وضغط الأسواق العالمية.

المطلب الأول :

تعريف المخاطر وإدارة المخاطر

أولا : تعريف المخاطر عند اللغويين

المخاطر في اللغة مشتقة من - خ ط ر - وهذه الحروف تأتي لمعان منها :

- اضطراب الحركة [878].

- ارتفاع القدر والمكانة والشرف والمنزلة [879].

فالمخاطر عند اللغويين إما منزلة يرتفع بسببها قدر الإنسان وإما اضطراب لا تبرره غاية.

ثانيا : تعريف المخاطر عند الفقهاء

ورد لفظ المخاطر عند الفقهاء بمعان متعددة نختار منها :

- الغرر لأن المخاطر ترتبط بعوامل تدفع إلى عدم اليقين.

- المقامرة لأنها تقع على أمر قد يحدث أو لا يحدث.

- الضمان بمعنى تحمل تبعة الهلاك والتي تعني المخاطرة [880].

فالمستفاد من كلام الفقهاء أن المخاطر تعني الهلاك وعدم اليقين والانحراف عن المتوقع .

ثالثا : تعريف المخاطر عند الاقتصاديين

تعرف المخاطر عند علماء الاقتصاد بأنها " احتمالية تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين " [881].

وتعرف أيضا بأنها " احتمالية الخسائر من قبل المستثمر " [882].

فبالنظر إلى تعريف المخاطر عند علماء الاقتصاد نجد أنها ترجع إلى معنى التعرض للخسائر والانحراف عن النتائج المرجوة والمتوقعة، وحدوث خسارة مالية تؤول إلى أمر غير محبب للنفوس.

رابعا : تعريف المخاطر عند القانونيين

عرفها الدكتور مراد عبد الفتاح بقوله : " احتمالية وقوع حادث مستقبلا، أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضرر منه " [883].

---

[878] معجم مقاييس اللغة مادة (خطر) : 2 / 199.

[879] لسان العرب : 4 / 137.

[880] مخاطر الائتمان في تمويل المصرف الإسلامي - دراسة فقهية اقتصادية - البنك الإسلامي للتنمية جدة السعودية. 2003م. ص : 19.

[881] إدارة المخاطر لزياد رمضان. ص : 65.

[882] القاموس الاقتصادي الحديث. ص : 244.

[883] المعجم القانوني. ص : 363.

فالمخاطر في نظر أهل القانون هي وقوع حوادث خارجة عن إرادة الأطراف المتعاقدة يحدث بسببها ضرر أو هلاك.

ورغم تعدد التعريفات للمخاطر واختلاف عباراتها بين أهل اللغة وأهل الفقه وعلماء الاقتصاد والقانون إلا أن القاسم المشترك بينها أنها ترجع إلى معنى الخسارة والهلاك والانحراف عن المتوقع والمأمول.

خامسا : تعريف إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر بأنها " وسيلة نظامية لتحديد المخاطر وترتيب أولوياتها وتطبيق الاستراتيجيات للتقليل من المخاطر المحتملة والاكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية "[884].

وهي أيضا " عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى "[885].

فإدارة المخاطر إذا هي عبارة عن إدارة الأحداث التي يمكن أن تترتب عليها خسائر مالية، وتنفيذ الإجراءات ووضع التقنينات للتقليل من المخاطر التي تهدد المعاملات المالية، والاكتشاف الفعلي للمشكلات المحتملة.

وهذا من شأنه أن يصون المصارف الإسلامية من المخاطر التي تحدث حالة من عدم التوازن وعدم الاستقرار.

المبحث الثاني :إدارة مخاطر التمويل بصيغة السلم : دراسة لنماذج مختارة

المطلب الأول : إدارة مخاطر تحديد رأس المال

إن العلم برأس المال شرط باتفاق الفقهاء لأنه أحد طرفي المعاوضة، فلا بد أن يكون معلوما للمتعاقدين كسائر عقود المعاوضات، ولعله أبرز خطورة تعترض التعامل بصيغة السلم، ذلك أن جهالة السلم وعدم تحديده سبب في الاستغلال المفضي إلى النزاع بين المتعاقدين.

ففي حالة التعامل بين التاجر والمزارع قد يوجد احتمال استغلال التاجر لحاجة للمزارع، وهذا الاحتمال غير وارد في حالة تعامل البنك الإسلامي مع المزارع لأن السعر تحدده لجنة من اتحاد المصارف و اتحاد المزارعين، ولكن مع هذا قد يختلف السعر فيسبب ضررا لأحد الطرفين [886] وهذا الاختلاف يكون إما زيادة أو نقصانا، ذلك أن " انخفاض الثمن بدرجة كبيرة يحقق مصلحة المدين لكنه يضر بمصلحة الدائن لأنه يشتري بثمن أكبر بكثير من ثمن المثل وقت التسليم، والعكس صحيح إذ أن ارتفاع السعر بدرجة عالية يحقق مصلحة الدائن لكنه يضر بمصلحة المدين لأنه باع بثمن أقل بكثير من ثمن السوق وقت التسليم "[887].

وقد وردت بهذا الشأن فتوى عن هيئة كبار العلماء المشاركين في ندوة البركة الثانية للاقتصاد الإسلامي المنعقدة بتونس [888] وكان السؤال :

---

884 " تحسين الضبط الداخلي : دليل عملي لمؤسسات التمويل الأصغر " شبكة التمويل الأصغر واشنطن. ص: 6.

885 إدارة المخاطر لطارق عبد العال حماد. ص : 51.

886 انظر السلم وتطبيقاته المعاصرة، إعداد الصديق محمد الأمين الضرير، مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد التاسع الجزء الأول ص : 414 ومجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 399 أبريل 2014 ص : 20.

887 التحوط في التمويل الإسلامي للدكتور سامي بن إبراهيم السويلم. ص: 155.

888 انعقدت الندوة بتونس في 9 - 12 صفر 1405ه - الموافق 4 - 7 نوفمبر 1984م انظر موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية : 3 / 466 - 467.

هل يجوز الاتفاق في بيوع السلم على تحديد ثمن المسلم فيه بسعر سوق معين، أو سعر ذلك السوق ناقصا 10 0/° مثلا حسبما يكون سعر السوق بتاريخ التسليم، أم أنه لابد في تحديد الثمن من الابتداء تحديدا قاطعا ؟

الفتوى :

- الأصل في بيوع السلم وجوب تحديد الثمن بين المتعاقدين عند إبرام العقد.
- ويجوز الاتفاق على تحديد الثمن وفقا لسعر سوق معينة لبيع السلم وقت التعاقد.
- ويجوز الاتفاق كذلك على تحديد الثمن بسعر السوق المعينة في الحالتين بزيادة معينة أو نقصان معين.
- ولا يجوز الاتفاق على تحديد الثمن بسعر سوق في المستقبل.

إن ما صدر عن هيئة كبار العلماء لا يخرج عن نطاق التشريع الإسلامي وضوابطه، ذلك أن تحديد الثمن في عقد السلم كما في باقي عقود المعاوضات الأخرى يعتبر شرطا لصحة هذا العقد، وأن معرفة الثمن أيضا مانع من موانع النزاع بين المتعاقدين، وسبب من أسباب ضبط أساليب المعاملات المالية.

ولذلك فإنه لا بد من تحديد الثمن للكمية المسلَم فيها، وتحديد مواعيد التسليم حسب جدولة متفق عليها بين المسلِم والمسلَم إليه، كما يمكن أن يتم اتفاق الطرفين على تحديد الثمن ناقصا بنسبة 10 0/° مثلا عن سعر السوق على اعتبار أن بيع السلم أرخص من بيع العين الحاضرة، وأن الحكمة من تشريعه هي رفع الحرج عن المسلمين وسد حاجاتهم التمويلية والاستثمارية، وقد سماه العلماء بيع المفاليس وبيع المحاويج.

ولضمان مصالح الطرفين وحمايتها من تقلبات الأسعار وعدم انتفاع أحدهما على حساب الآخر فإنه يمكن أيضا أن نجبر ارتفاع السعر بانخفاض كمية المسلم فيه، وأن نجبر انخفاض السعر بارتفاع كمية المسلم فيه[889].

كما يمكن أن تعالج هذه الحالة " بعقد اتفاق بين الطرفين على التغاضي عن نسبة محدودة من تقلبات الأسعار، وما زاد على ذلك يقوم الطرف المستفيد بتعويض الطرف المتضرر ويعرف ببند الإحسان [890] "[891].

إن العلم برأس مال السلم وتحديده بين المتعاقدين يرفع الجهالة والغرر، ويضبط المعاملات المالية، ويمنع إيقاع العداوة بين الطرفين، ومن ثم يتحقق الرضا بينهما وتنتفي أسباب النزاع.

وبذلك تتحقق الغاية التي شرع السلم من أجلها، وهي رفع الحرج عن المتعاقدين وضمان مصالحهما، وتجنب الوقوع في ضرر تجاذب الأسعار.

المطلب الثاني : إدارة مخاطر السيولة وإصدار السندات

وهي مخاطر تنشأ بسبب الخلاف في بيع دين السلم قبل قبضه.

---

889 موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية : 3 / 466 - 467.

890 تم استحداث هذا البند عند تطبيق صيغة السلم في السودان الذي كان يعاني من مشكلة التضخم، بحيث يتم تخفيض كمية المسلم فيه إذا تجاوز فرق السعر ثلث الثمن المتفق عليه. انظر مجلة الاقتصاد الإسلامي. العدد 399 أبريل 2014م. ص : 20.

891 مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية بين السيطرة والتحوط – إشارة إلى بنك البركة الجزائري - بحث مشترك من إعداد الدكتور بوحيدة محمد والدكتور عدنان مريزق. ص : 173.

ذهب الجمهور إلى أنه لا يصح بيع الشيء المسلم فيه قبل قبضه أو الاستبدال عنه بغيره مطلقا سواء أكان المسلم فيه موجودا أو معلوما، وسواء أكان العوض مثل المسلم فيه في القيمة أم أقل أم أكثر. وحجتهم في ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم " من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره "[892].

وهذا يقتضي ألا يبيع رب السلم المسلم فيه مطلقا لأنه ليس في ملكه، وغير مقبوض لديه، وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن التصرف في المبيع قبل قبضه، قال الكاساني : " لا يجوز استبدال المسلم فيه قبل قبضه بأن يأخذ رب السلم مكانه من غير جنسه لما ذكرنا أن المسلم فيه وإن كان دينا فهو مبيع، ولا يجوز بيع المبيع المنقول قبل القبض "[893].

وإلى نفس المعنى أشار البهوتي في كشاف القناع، قال : " ولا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه (...) ولا تصح هبته أي هبة المسلم فيه قبل قبضه لغير من هو عليه لأنها تنقل الملك كالبيع "[894].

وقد ذهب المالكية إلى جواز بيع المسلم فيه إذا لم يكن طعاما، جاء في كتاب الكافي في فقه أهل المدينة : " وأما بيع ما سلمت فيه من العروض كلها من غير بائعها فلا بأس بذلك قبل قبضه عند أجله أو قبل أجله بما شئت من الثمن كله (...) والطعام كله فلا يباع شيء منه قبل أن يقبض "[895].

فهؤلاء أجازوا بيع المسلم فيه بكل شيء يجوز به التبايع، وذلك بأن يكون المسلم فيه مما يباع قبل قبضه، وأن لا يكون طعاما ولا يدخله النَّسَاء.

وقد خالف في ذلك ابن تيمية حيث أجاز بيع المسلم فيه قبل قبضه لمن هو في ذمته بثمن المثل أو دونه لا أكثر منه حالا [896] وذلك لعدم وجود المانع الشرعي، كما أن حديث " من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره " [897] الذي احتج به الجمهور ضعيف ولا تقوم به حجة، وأن المراد به ألا يجعل السلف سلما في شيء آخر.

والذي يبدو راجحا هو عدم التصرف في المسلم فيه بالبيع وجواز التصرف فيه بالاستبدال سواء أكان طعاما أو غير طعام.

أما القول بعدم الجواز بالبيع أن المسلم فيه ليس في ملك رب السلم، وهو غير مضمون له، كما أن ملكيته غير تامة وغير مستقرة.

وأما القول بالجواز بالاستبدال فهو مشروط بشرطين :

أحدهما : أن يكون هذا البدل صالحا لأن يجعل مسلما فيه أيضا، لأنه سيحل محل المسلم فيه، فتشترط له شروط المسلم فيه.

والثاني : ألا يكون هذا البدل أكثر من المسلم فيه احترازا من الربا.

ويمكن الخروج من هذا الخلاف من خلال تطبيق صيغة السلم الموازي، بحيث يقوم المسلم (الدائن) - إذا رغب في بيع دين السلم - بإصدار سلم جديد، ويكون بضمانه في سلع لها نفس مواصفات السلم

---

892 أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه، كتاب ' التجارات ' باب ' من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره ' حديث رقم 2283 ج 2 ص : 766.

893 بدائع الصنائع : 5 / 214.

894 كشاف القناع : 3 / 306.

895 الكافي في فقه أهل المدينة. ص : 342.

896 انظر الفتاوى : 5 / 285.

897 سبق تخريجه.

الأول، وهذا يسمح له بالبيع بأي سعر نظرا لضمانه، وهذا الضمان يبرر له الربح ويخرجه من دائرة النهي عن ربح مالم يضمن [898] .

كما أن هذا الضمان يقلل من مخاطر التذبذب في أسعار السوق الناتجة عن التداول، ويقلص من المخاطر ويسمح بالحصول على السيولة.

هذا وترتبط مسألة بيع دين السلم قبل قبضه بإصدار سندات قابلة للتداول، وذلك بأن تصدر مؤسسة مالية وثيقة أو صكا قصد بيع كمية من السلع المعينة بثمن معين ومحدد، تباع هذه الوثيقة لمن أراد على أساس أن يكون الذي اشتراها هو المالك لها.

وتبقى مسألة إصدار السندات هذه محل نظر ومثار خلاف بين الباحثين المعاصرين، فمنهم من قال بالمنع ومنهم من قال بالجواز.

فأما الذين قالوا بالمنع فقد عللوا ذلك بكون هذا النوع من المعاملة سيؤدي حتما إلى بيع دين السلم قبل قبضه، وفيه تجاوز لحد الضرورة التي استثنى لها الشارع عقد السلم مع ما فيه من مخالفة للأصول.

وقد ساق الأستاذ محمد الأمين الضرير كلاما بشأن هذه المسألة جاء فيه : " لا يجوز إصدار سندات سلم قابلة للتداول، لأن هذا سيؤدي حتما إلى بيع المسلم فيه قبل قبضه سواء أكان المسلم فيه طعاما أم غير طعام، غير أنه إذا كان المسلم فيه طعاما فالمنع يكون بإجماع الفقهاء (...) وأما إذا كان المسلم فيه غير طعام فقد رأينا أن الجمهور يمنعون بيعه قبل قبضه ولو كان لمرة واحدة فكيف إذا تداولته الأيدي ؟ أما المالكية فإنهم يجوزون للمسلم أن يبيع المسلم فيه قبل قبضه إذا لم يكن طعاما، ولكنهم لا يجوزون لمن اشترى منه أن يبيع ما اشتراه قبل قبضه، فإصدار سندات قابلة للتداول لا يجوز عند جميع الفقهاء " [899].

كما أنهم نظروا إلى منع إصدار السندات من جهة الفرق بينها وبين أوراق النقود، ذلك أن المالية والاعتبار في أوراق النقود قائمة بنفس هذه الأوراق لأنها قابلة للتداول والصرف في الأعراف والأسواق، ومن أتلفها وكانت للغير فهو ضامن بمثلها.

أما الأوراق الإسنادية – وإن جاز الصرف والتداول فيها – فماليتها ليست من جهة اعتبارها بنفسها، بل من جهة أن هذه الأوراق والسندات حاكية لأمور وأشياء أخرى لها المالية والاعتبار، فالمعاملات الواقعة بها لم تقع عليها بنفسها بل وقعت على الأمور التي عبرت عنها.

وعليه تكون السندات الصادرة في معاملة السلم ليست من قبيل أوراق النقود، وبه يتضح أنه إذا كانت بضاعة السلم لا يجوز بيعها قبل حلول أجل السلم وبعد حلول الأجل وقبل القبض فإنه قياسا على ذلك لا يجوز بيع السندات أيضا قبل حلول الأجل وبعده وقبل القبض.

وأما الذين قالوا بجواز إصدار السندات معتبرين ذلك نوعا من التطبيق المعاصر لبيع السلم فحجتهم أن هذا النوع من المعاملة يلبي حاجة المتعاملين وظروفهم ورغباتهم، فهو عندهم رخصة لا ينبغي سد الباب أمامها.

والذي يبدو راجحا ما ذهب إليه الذين قالوا بالمنع، ذلك أن الأوراق الإسنادية قبل قبضها لا يصح بيعها مما يؤدي إلى بيع المسلم فيه قبل قبضه وهو ممنوع.

---

[898] انظر مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 399 أبريل 2014م. ص : 20.

[899] السلم وتطبيقاته المعاصرة، إعداد الدكتور الصديق محمد الأمين الضرير. ص : 408 - 409.

أما الذين قالوا بالجواز بناء على أن السلم رخصة لا ينبغي سد الباب أمامها فمردود، لأن هذه الرخصة فيها تجاوز لحد الضرورة، وهي هنا التعامل بالسندات.

المطلب الثالث :

إدارة مخاطر أخذ الرهن أو الكفالة في عقد السلم

وصورة ذلك أن رب السلم قد يأخذ رهنا من المسلم إليه، ففي الحالة التي يمتنع فيها المسلم إليه عن إيفاء المسلم فيه فلرب السلم الحق في بيع الشيء المرهون، وله أن يشتري من ثمنه بضاعة من جنس المسلم فيه وبالأوصاف المحددة والمتفق عليها ويرد باقي الثمن إلى المدين، وفي الحالة التي يكون فيها التوثيق بالكفالة فإن الكفيل يؤمر بإحضار المسلم فيه، ولا يجوز له أن يحضر شيئا آخر غيره [900].

إلا أن شرعية الرهن والكفالة تبقى أسلوبا لضبط المعاملات حتى يستوفي رب السلم حقه إذا لم يلتزم المسلم إليه بأداء ما عليه من الالتزامات المتفق عليها.

وقد أورد الدكتور محمد أحمد سراج كلاما نفيسا بشأن هذه المسألة، قال : " وقد شرع الرهن والكفالة لتيسير إيصال الحقوق إلى أربابها، فللمصرف أن يبيع المرهون وأن يطالب الكفيل إذا تأخر المسلم إليه عن الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه، ويجوز تعدد الكفلاء وترامي الكفالات، بمعنى أن يكفل الكفيل مدينا ويكفل هذا الكفيل آخر وهكذا حتى يطمئن صاحب الحق على وصول حقه إليه " [901].

ونظرا لكون هذه الخطورة تكمن في كون المدين قد لا يلتزم بأداء الدين الذي هو في ذمته، الشيء الذي ينتج عنه ضرر برب السلم، فإن الأجدر بالمصارف الإسلامية التي تعتمد صيغة السلم أن تأخذ بالرهن أو الكفالة استقرارا للأوضاع، وحفاظا لحقوق أصحاب الأموال، وضمانا لها، وتيسيرا للوفاء بكل الالتزامات والمواصفات المحددة.

وقد اختلف الفقهاء في مشروعية توثيق عقد السلم بالرهن أو الكفالة وذهبوا في ذلك مذاهب.

فقد ذهب المالكية والشافعية والحنفية إلى جواز ذلك [902] وحجتهم أن الآية " يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ... إلى قوله فرهان مقبوضة " [903] ذكرت الرهن في الديون، وأن اللفظ فيها عام فيدخل فيه السلم، والمسلم فيه دين ثابت في الذمة، فجاز أخذ الرهن بما في الذمة.

والمعتمد عند الحنابلة أنه لا يصح أخذ الرهن أو الكفيل من المسلم فيه، وقد ساق ابن قدامة حجتهم بشأن المسألة، جاء في المغني : " الرهن والضمين إن أخذا برأس مال السلم فقد أخذا بما ليس بواجب ولا مآله إلى الوجوب، لأن ذلك قد ملكه المسلم إليه، وإن أخذا بالمسلم فيه فالرهن إنما يجوز بشيء يمكن استيفاؤه من ثمن الرهن، والمسلم فيه لا يمكن استيفاؤه من الرهن ولا من ذمة الضامن، ولأنه لا يأمن هلاك الرهن في يده بعدوان فيصير مستوفيا لحقه من غير المسلم فيه (...) ولأنه يقيم ما في ذمة الضامن مقام ما في ذمة المضمون عنه فيكون في حكم أخذ العوض والبدل عنه وهذا لا يجوز " [904].

---

[900] انظر كتاب : بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة. ص : 206.

[901] النظام المصرفي الإسلامي. ص : 307.

[902] جاء في المدونة : 3 / 149 : " قلت أرأيت إن أسلمت إلى رجل في طعام مضمون موصوف، وأخذت به كفيلا أو رهنا أو أخذت كفيلا ورهنا جميعا أيجوز ذلك في قول مالك ؟ قال : نعم ذلك جائز " وانظر الأم : 3 / 94 وبدائع الصنائع : 5 / 203 - 204.

[903] سورة البقرة. الآية : 281 - 282.

[904] المغني : 4 / 377.

أما الظاهرية فقد ذهبوا إلى جواز اشتراط الرهن وفساد اشتراط الكفالة، جاء في المحلى : " واشتراط الكفيل في السلم يفسد به السلم لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل، وأما اشتراط الرهن فيه فجائز "[905].

بعد عرض هذه الآراء والاتجاهات يظهر أن الراجح هو رأي الجمهور، لأن كلا من الرهن والكفالة جائز في الديون، وجوازهما يؤدي إلى استقرار الأوضاع وضبط المعاملات بين الناس، كما أنه ليس من المعقول أن يستدل جمهور الفقهاء بآية الدين على جواز السلم ثم يرفض بعضهم الرهن فيه.

هذا وقد أجاز بعض الفقهاء الرهن والكفالة في دين لم يثبت أو سيثبت في الذمة، فإذا جازا فيما سيثبت فالقول بجوازهما أولى وأحرى فيما هو ثابت.

إن توثيق المصارف للمسلم فيه إما بالرهن أو الكفالة يبقى ضابطا لتجنب ما يمكن أن يخل بمعاملات هذه المصارف بصيغة السلم، وهو ما يو افق قول الجمهور القائل بالجواز.

إلا أنه يشترط في السلم أن يكون الرهن والكفيل معلومين، فلا عبرة بجهالتهما، يقول الدكتور وهبة الزحيلي : " يشترط لجوازه أن يكون الرهن معلوما والكفيل معلوما، أما إذا قال (يقصد المسلم إليه) أقدم لك رهنا أو كفيلا وكانا مجهولين هذا الذي لا يجوز، أما هذا من قبيل التوثيق إذا أراد رب السلم أن يوثق عقده مع المسلم إليه و أنه يريد أن يصل إلى قبض المسلم فيه في الوقت المحدد، فما المانع من اشتراط الرهن المعلوم والكفيل المعلوم، فما السلم إلا صورة من صور البيع، والبيع يجوز فيه ذلك ولا إشكال في هذا الموضوع "[906] .

إلا أن هذه الخطورة التي تعترض تطبيق صيغة السلم تضاف إليها خطورة أخرى من جنسها، ذلك أن المسلم إليه قد لا يكون يملك مثلا عقارا أو شيئا يمكن رهنه من لدن المصرف الإسلامي، وقد لا يجد الكفيل، لذلك بات من الضرورة التفكير في إيجاد ضمانات جديدة - خلافا للضمانات التقليدية - وعرضها على هيآت الرقابة الشرعية لدراستها وتمحيصها و إبداء الرأي فيها [907] وهذا الأمر يتطلب " فحص الضمانات المقدمة للتأكد من تناسبها مع قيمة السلم وملكية العميل لها وإمكانية تصفيتها بسهولة في حالة المماطلة "[908].

المطلب الر ابع : إدارة مخاطر عجز التسليم عند حلول الأجل

تعتبر هذه المسألة من المخاطر التي تعترض التعامل بصيغة السلم في المصارف الإسلامية، لأن العجز الذي يلحق المسلم إليه ويؤدي إلى عدم تسليم المسلم فيه عند الأجل المضروب ينتج عنه إضرار برب السلم.

وقد أوردت مجلة مجمع الفقه الإسلامي كلاما بشأن هذه المسألة ونصه : " إذا حل الأجل فإما أن يتمكن البائع من دفع المسلم فيه إلى المشتري فيجب عليه تسليم البضاعة و إقباضها، ويجب على المشتري القبول إذا دفعها البائع على الصفة والقدر، وأما إذا لم يتمكن من دفع المسلم فيه، أو كان المسلم فيه دون الصفة أو أقل من المقدار لم يجب على المشتري القبول، وحينئذ تخير المشتري بين الفسخ والرجوع بلا زيادة ولا نقيصة، وبين أن ينتظر إلى أن يتمكن البائع من دفع المبيع إليه في وقت آخر "[909].

و انطلاقا من هذا الكلام يتبين أن عجز البائع عن دفع المبيع إبان حلول الأجل يقتضي الأمور الآتية :

---

[905] المحلى : 9 / 110.
[906] مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدورة التاسعة العدد التاسع الجزء الأول. ص : 654.
[907] اعتبر الدكتور محمد عبد العزيز حسن زيد الرهن والكفالة من الضمانات التقليدية المتعارف عليها في المصارف بصفة عامة. انظر التطبيق المعاصر لعقد السلم . ص : 46.
[908] الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر– دراسة تحليلية مقارنة – ص : 78.
[909] مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدورة التاسعة العدد التاسع الجزء الأول . ص : 476

أ - قبول المشتري المسلم فيه إذا كان على الصفة والقدر، وتمكن البائع من دفعه في الأجل المحدد.

ب - تخيير رب السلم بين فسخ العقد مطلقا وبين إنظار المسلم إليه إلى الميسرة إذا لم يتمكن من دفع المسلم فيه، أوكان المسلم فيه دون الصفة أو المقدار.

وقد أضاف الشيخ حسن الجواهري أمورا ثلاثة إلى هذين الأمرين معتبرا إياها غير متعينة على البائع ولا تلزمه [910] :

الأولى: أن يعاوض المشتري البائع على الشيء المسلم فيه بجنس آخر غير الثمن الأولي إذا رضي البائع بذلك.

الثانية: أن يأخذ المشتري قيمة المتاع حين الاستحقاق إذا رضي البائع بذلك.

الثالثة : أن يعاوض المشتري البائع بجنس الثمن الأولي بزيادة عنه أو نقيصة إذا رضي البائع بذاك.

كل هذه الأمور الثلاثة لابد فيها من رضى البائع حتى لا تتعين عليه فتصبح ملزمة له.

ومن العلماء المعاصرين من ربط بين عجز التسليم بالشرط الجزائي، ويقصدون بذلك أن رب السلم قد يشترط على المسلم إليه عند تأخير تسليم بضاعة السلم شرطا معينا، كأن يقول له مثلا: إن أي تأخير يحصل فإنه يستوجب نقصان قيمة 5 0/ أو غير ذلك من الشروط.

إلا أن مسألة الشرط الجزائي هذه كانت مثار خلاف، حيث تضاربت فيها الآراء، فأجازها البعض ومنعها آخرون.

فأما الذين قالوا بالجواز– منهم الشيخ محمد علي التسخيري والشيخ علي نظري منفرد والشيخ حسن الجواهري – ضبطوا ذلك بضوابط، كعدم مخالفة الشرط للكتاب والسنة ومقتضى العقد، وأن لا يؤدي إلى جهالة المبيع أو الثمن، وأن يكون مذكورا ضمن العقد ومقدورا عليه [911] .

وهو نفس الرأي للقرار رقم 25 في 21 / 08/ 1394هـ الصادر عن هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية والذي جاء فيه : " إن المجلس يقرر بالإجماع أن الشرط الجزائي الذي يجري اشتراطه في العقود شرط صحيح معتبر يجب الأخذ به ما لم يكن هناك عذر في الإخلال بالالتزام الموجب له معتبر شرعا فيكون العذر مسقطا لوجوبه حتى يزول " [912].

ففي نظر هؤلاء أنه إذا روعيت هذه الأمور فإن الشرط الجزائي يصح ويكون جائزا عند تأخير تسلم البضاعة.

وأما الذين قالوا بالمنع – منهم الدكتور وهبة الزحيلي وعجيل جاسم النشمي – فقد عللوا ذلك بكون العوض المقبوض مقابل التأخير ربا محرما، كما أنه إذا كان اشتراط التعويض في السلم لا يجوز فإن الشرط الجزائي عند التأخير لا يجوز من باب أولى وأحرى.

وهو نفس الرأي الصادر عن هيئة العلماء المشاركين بندوة البركة الثانية للاقتصاد الإسلامي المنعقدة في تونس (9 - 12 صفر 1405هـ – الموافق 4 - 7 نوفمبر 1984م) وكان السؤال : هل يجوز للبنك الإسلامي أن يضع شرطا جزائيا على المدين لدفع مبلغ معين من المال إذا لم يقم بتسديد ديونه في الموعد المحدد

---

[910] السلم وتطبيقاته المعاصرة للشيخ حسن الجواهري. ص : 532.

[911] انظر ما أعده الشيخان محمد علي التسخيري وعلي نظري منفرد (بحث مشترك) والشيخ حسن الجواهري في إعدادهم لبحث " السلم وتطبيقاته المعاصرة ". ص : 477 - 478 و ص : 534 وما بعدها.

[912] انظر مجلة المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي. العدد الثاني 1408هـ. ص : 65. ومجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 142 السنة الثانية عشرة بحث " الإطار الشرعي والاقتصادي لبيع السلم " للدكتور محمد عبد الحليم عمر. ص : 42.

المتفق عليه، علما بأن البنك يخصص ما يحصل عليه من أموال نتيجة هذا الشرط لتنفق في وجوه البر والإحسان ؟

الفتوى : لا يجوز[913] .

الخاتمة والنتائج والتوصيات

صيغة السلم من صيغ التمويل الإسلامي التي تغطي حاجات مختلفة في شتى القطاعات، ومن أبرز الصيغ الإسلامية في تقديم بديل شرعي للتمويل الربوي، وتوفير السيولة للمنتجين، ودعم القطاعات الإنتاجية، وتشجيع الاستثمار والإنتاج، وتقليل مخاطر التمويل.

أ - النتائج

- تشكل صيغة السلم مجالا خصبا للبنوك الإسلامية في استثمار الأموال وتنمية الإنتاج.
- عقد السلم من عقود الأمانة المبنية على الثقة بين المتعاقدين رغم المخاطر المحدقة به.
- صيغة السلم في حاجة إلى التطوير وجهود المتخصصين لاقتحام الأسواق باعتبارها ضربا كباقي الصيغ الأخرى.

ب - التوصيات

- الاستفادة من السلم الموازي للحد من مخاطر التسويق وتقلبات الأسعار.
- استخدام التقنيات الرقمية في تنفيذ عقد السلم للرفع من مستوى الشفافية وتقليل المخاطر.
- تطوير أدوات ومناهج إدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية في ظل عولمة الأسواق والاقتصاد.
- ضرورة تقديم بدائل وخدمات مصرفية مبتكرة، ووضع الضوابط وتقنين التشريعات لنظام اقتصادي ينبني على منطق القيم الإنسانية والأخلاقية.

ثبت المصادر والمراجع

المصحف الشريف برواية ورش عن نافع.

كتب اللغة :

– أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء. تأليف الشيخ قاسم القونوي المتوفى سنة 978 هـ. تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي. دار الوفاء للنشر والتوزيع جدة. الطبعة الثانية 1407 هـ - 1987م.

– لسان العرب للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري المتوفى سنة 711 هـ. الطبعة الأولى 1410 هـ - 1950م. دار صادر بيروت.

– معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة 395 هـ. بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون. دار الجيل بيروت. الطبعة الأولى 1411 هـ - 1991م.

– المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي. تأليف العالم العلامة أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي المتوفى عام 770 هـ. دار الفكر.

كتب الفقه :

[913] موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية. 3 / 466 - 467.

– إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك. تأليف أبي العباس أحمد بن يحي الونشريسي. تحقيق أحمد بوطاهر الخطابي. طبع بإشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الإمارات العربية المتحدة الرباط 1400 هـ - 1980م.

– الأم تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي 150 – 204 هـ. أشرف على طبعه وباشر تصحيحه محمد زهري النجار من علماء الأزهر. ومعه مختصر المزني. دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان. الطبعة الثانية 1393هـ – 1973م.

– الإجماع لابن المنذر المتوفى سنة 318 هـ. دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الطبعة الثانية 1408هـ - 1988م.

– بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع تأليف الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء المتوفى سنة 587 هـ. الطبعة الثانية 1394هـ-1974م.دار الكتاب العربي بيروت لبنان.

– بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد المتوفى سنة 595 هـ. دار الرشاد الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع.

– حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل لأحمد الرهوني. دار الفكر بيروت 1398هـ - 1972م. الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية بالبولاق بمصر.

– الخرشي على مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي المتوفى سنة 1101 هـ. دار الفكر.

– الكافي في فقه أهل المدينة تأليف شيخ الإسلام ابن عبد البر النمري القرطبي. دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الطبعة الثانية 1413هـ - 1992م.

– كشاف القناع عن متن الإقناع للشيخ العلامة فقيه الحنابلة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي. راجعه وعلق عليه الشيخ هلال مصيلحي هلال. دار الفكر 1402هـ - 1982م.

– المدونة الكبرى ومعها مقدمات ابن رشد. دار الفكر للطباعة والنشر. أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد المتوفى سنة 520 هـ.

- المحلى لابن حزم الأندلسي المتوفى سنة 456 هـ. تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة بيروت.

– روضة الطالبين للإمام أبي زكريا يحي بن شرف النووي الدمشقي المتوفى سنة 676 هـ. ومعه المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي ومنتقى الينبوع فيما زاد على الروضة من الفروع للحافظ جلال الدين السيوطي. تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. الطبعة الأولى 1412 هـ - 1992 م. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

– شرح حدود الإمام أبي عبد الله بن عرفة المتوفى سنة 803 هـ للشيخ قاضي الجماعة أبي عبد الله محمد الأنصاري المشهور بالرصاع التونسي المتوفى سنة 894 هـ. طبعة : 1412 هـ - 1992 م.

– المبسوط لشمس الدين السرخسي المتوفى سنة 490 هـ. الطبعة الثانية دار المعرفة بيروت لبنان.

– المغني والشرح الكبير على متن المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل للإمامين موفق الدين المتوفى سنة 620 هـ وشمس الدين المتوفى سنة 682 هـ. الطبعة الأولى 1404 هـ - 1984 م. طبعة جديدة منقحة مرقمة المسائل والفصول طبقا للمعجم الصادر عن وزارة الأوقاف والشؤون السلامية في الكويت دار الفكر.

– الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة 671 هـ.
– حاشية ابن عابدين. دار الفكر بيروت الطبعة الثانية 1386 هـ - 1966م.
– مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية المتوفى سنة 728 هـ. جمع وترتيب عبد الرحمان بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي رحمه الله. وساعده ابنه محمد. الناشر مكتبة ابن تيمية القاهرة.
كتب السنة النبوية :
– الجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة 256 هـ. دار الفكر بيروت 1401هـ - 1981م.
– صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة 261 هـ. دار الفكر 1403هـ - 1983م.
– فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر المتوفى سنة 852 هـ .ومعه توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
– صحيح مسلم بشرح النووي المتوفى سنة 676 هـ. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. طبعة : 1403هـ - 1983م.
– سنن الإمام ابن ماجه لمحمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر بيروت.
كتب فقه المال والاقتصاد الإسلامي :
– الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر دراسة تحليلية مقارنة للدكتور محمد عبد الحليم عمر. البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. الطبعة الثالثة 1425هـ- 2004 م.
– إدارة المخاطر لطارق عبد العال حماد. الدار الجامعية الإسكندرية. مصر طبعة 2003م.
– إدارة المخاطر لزياد رمضان. طبعة م1995 .
– بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة تأليف الدكتور محمد سليمان الأشقر والدكتور محمد عثمان شبير والدكتور عمر سليمان الأشقر ماجد محمد أبو رخية. دار النفائس الطبعة الأولى 1418هـ -1998م.
– " تحسين الضبط الداخلي دليل عملي لمؤسسات التمويل الأصغر" شبكة التمويل الأصغر. واشنطن.
– التحوط في التمويل الإسلامي للدكتور سامي بن إبراهيم السويلم. البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. الطبعة الأولى 1428هـ - 2007م.
– مخاطر الائتمان في تمويل المصرف الإسلامي. دراسة فقهية اقتصادية. البنك الإسلامي للتنمية. جدة السعودية. 2003م.
– المعجم القانوني لمراد عبد الفتاح.
– مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية بين السيطرة والتحوط – إشارة إلى بنك البركة الجزائري – بحث مشترك من إعداد الدكتور بوحيدة محمد والدكتور عدنان مريزق.
– القاموس الاقتصادي الحديث لسعيد عبودة السامرائي. الطبعة الأولى : 1980م.
– التطبيق المعاصر لعقد السلم لمحمد عبد العزيز حسن زيد. المعهد العالمي للفكر الإسلامي القاهرة. 1417 هـ - 1996م.

– النظام المصرفي الإسلامي تأليف الدكتور محمد أحمد سراج. 1410 هـ - 1989 م دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة.

– السلم وتطبيقاته المعاصرة. إعداد الدكتور الصديق محمد الأمين الضرير.

– السلم وتطبيقاته المعاصرة. إعداد الشيخ محمد علي التسخيري وعلي نظري منفرد (بحث مشترك) والشيخ حسن الجواهري.

المجلات والدوريات :

– موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق الجزء الثالث. المعهد العالمي للفكر الإسلامي. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

– مجلة مجمع الفقه الإسلامي. الدورة التاسعة. العدد التاسع. الجزء الأول. 1417 هـ - 1996 م.

– مجلة المجمع الفقهي لر ابطة العالم الإسلامي. العدد الثاني سنة 1408هـ.

– مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 142. السنة الثانية عشرة 1993م. والعدد 399 أبريل 2014.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

الدكتور أل محمد الحاج بالا
دكتوراه في الدراسات الإسلامية العليا، تخصص: قواعد التفسير وتطبيقاتها"
متعاون بمؤسسة المحظرة الشنقيطية الكبرى بأكجوجت، موريتانيا

أسباب النزول بين تخصيص الحكم وشمول المعنى

Reasons for the revelation: between the specific application of the ruling and the broader scope of its meaning

مقدمة:

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على رسول رب العالمين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين.

يتفق أهل التفسير على أهمية النزول، ومتعلقاته في التفسير، إذ هو البوابة الأساسية، في الولوج إلى معاني كتاب الله عزوجل، ومنه الانطلاقة إلى سائر المباحث والمفاهيم التفسيرية، لذلك كثرت فيه المؤلفات، إفرادا له عن غيره، واعتناء واهتماما به فهو بمثابة الأساس، الذي عليه يبنى غيره، يقول الشاطبي رحمه الله : معرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن[914]، وذلك أن النصوص الشرعية لابد من أن تكون عامة، حتى تستطيع ملامسة كل الحالات الفردية الخاصة، والتي تزداد وتتجدد بين الفينة والأخرى، وتتعقد بعض الأحيان فتحتاج الاستدلال والاستنباط، إزاء التنصيص، فعن أبي هريرة، قال: جاء مشركو قريش يخاصمون رسول الله صلى الله عليه وسلم في القدر، فنزلت الآية من سورة القمر: {يوم يسحبون في النار على وجوههم ذوقوا مس سقر إنا كل شيء خلقناه بقدر}[915] .

يقول الواحدي : ولا يحل القول في أسباب نزول الكتاب، إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب[916].ولذلك الاهتمام بمعرفة أسباب النزول يجعلنا ندرك مناسبة النص، وارتباطه بالحياة الواقعية، والجانب العملي الحيوي فيها، وبذلك يتضح وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، إذ بالسبب يتضح المعنى المطلوب، وتنكشف عنه كل الملابسات .

ويعتبر حديث ابن مسعود ملمح التأصيل في أسباب النزول، وذلك قوله رضي الله عنه : والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين نزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه.

إشكالية البحث:يشكل الاهتمام بأسباب النزول محورية العملية التفسيرية لما بينهما من علقة جوهرية، إذ تتكون حوله عدة تساؤلات محورية في العملية التفسيرية، وقد ظلت تدور تلك التأملات ومن أبرزها:

---

[914] الموافقات لإبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ) ت أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان الناشر: دار ابن عفان الطبعة: الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م ج 4 ص146.

[915] صحيح مسلم باب كل شيء بقدر ج 4 الحديث رقم 2656.

[916] أسباب نزول القرآن لأبي الحسن بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ) ت عصام بن عبد المحسن الحميدان الناشر: دار الإصلاح – الدمام الطبعة: الثانية، 1412 هـ - 1992 م.ص 8

مفهوم النزول، واعتبار عموم اللفظ أو خصوصه ثم مفهوم الشمولية في اللفظ القرآني والمعاني التفسيرية، وهذا ما يجعلنا نتناول الموضوع بعنوان: ""أسباب النزول بين تخصيص الحكم وشمول المعنى""

أسباب اختيار البحث:

وقد كان اختياري لهذا الموضوع لعدة أسباب، بعضها ذاتي، وبعضها علمي:

أ ـ الأسباب الذاتية منها:

ـ ارتباط الموضوع بأشرف العلوم "القرآن الكريم".

ـ نشر الوعي بموضوع العلاقة بين مختلف فروع علوم القرآن.

ـ الرغبة في الاشتغال بالقرآن وعلومه.

ب ـ الأسباب المعرفية أبرزها:

ـ إبراز الملكة التحليلية في الربط بين المسائل.

ـ بيان العلاقة بين الأحكام وأسباب نزولها.

ـ مكانة سبب النزول في فهم القرآن الكريم.

أهداف البحث:

تنطوي تجت هذه العناوين عدة أهداف متعددة ومتنوعة من أبرزها: تتبع بعض النماذج لإجلاء المعاني والآثار التفسيرية في ربط العلاقة بين أسباب النزول ونتائجها وما ينبثق عنهما من آثار تفسيرية .

الدراسات السابقة: توجد بعض الدراسات حول العنوان منها على سبيل المثال:

ـ أسباب نزول القرآن: علي بن أحمد النيسابوري،: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1411 هـ

ـ لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي- مكتبة نصير بالأزهر.

ـ الصحيح المسند من أسباب النزول: مُقْبلُ بنُ هَادِي بنِ مُقْبِلِ بنِ قَائِدَةَ الهَمْدَاني الوادعِيُّ (المتوفى: 1422هـ: مكتبة ابن تيمية – القاهرة الطبعة: الرابعة مزيدة ومنقحة، 1408هـ- 1987م.

وغيرها من البحوث التي تناولن الموضوع من عدة زوايا، ومع ذلك ليست هذه الأسطر إلا زاوية من تلك الزوايا.

المنهج المتبع:وتماشيا مع طبيعة الموضوع سلكنا المنهج الوصفي والتحليلي المقارن، وحسبنا من ذلك نماذج وتطبيقات نحللها ونقف معها متأملين أطرافها.

خطة البحث:وقد جاءت في مقدمة وأربعة مطالب ثم خاتمة، أما المقدمة ففيها: أهمية الموضوع وإشكال البحث، ثم الأهداف المتوخاة منه، والأسباب الدافعة لاختياره، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع، والخطة البحثية.

أما المطلب الأول فكان: تعريف أسباب النزول، والمطلب الثاني: سبب النزول وإشكال المعنى، ثم المطلب الثالث: اللفظ القرآني بين التخصيص والتعميم ، ثم الخاتمة، وفيها: قائمة المصادر والمراجع، والفهرست.

المطلب الأول: تعريف أسباب النزول:السبب لغة: الواسطة بين شيئين، وقد يطلق ويراد به المسبب نفسه، من باب المجاز المرسل ، وذلك مثل قوله تعالى: { لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى }، [سورة غافر] وقد تقدم معنا معنى النزول.

النزول لغة: التنقل من أعلى إلى أسفل.ويقصد بالنزول على هذا المعنى كل ما يشمله مفهوم أسباب النزول سواء كان راجعا إلى أحوال النزول أو تعلق بملابسات ذلك النزول، ويطلق على عدة دلالات بحسب اعتبارات.

وتحته تدخل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، و أفعاله المشتملة عليهما سنته الصحيحة.

أما سبب النزول: مركبا فهو: ما نزلت الآية بشأنه وقت وقوعه، مبينة لوقائعه، أو مجيبة عنه[917].

وكثيرا ما يقع الخلط في هذه المسألة، فيجعلون من ضمنه الأخبار، وما هو مشابه في المعنى لسبب النزول، ومن أحسن من حاول مراعاة الاحتراز السيوطي رحمه الله، كما في التعريف وبناء على ذلك يكون سبب النزول إما:

أ .وقوع حادثة، .ب أو إخبارعن حكم، ج .وجواب سؤال.ومن أمثلة ما اعتبرت فيه الأخبارو القصص سببا للنزول قول بعض المفسرين عند سورة الفيل:

{ ألم تركيف فعل ربك بأصحاب الفيل }: إن سببها قدوم الحبشة في قصة هدم أبرهة للكعبة ويعنون القصة المشهورة، والمتداولة في السيرة النبوية.

والحقيقة أن مثل هذا لا يدخل في سبب النزول، و إنما هو من باب الأخبار، والإخبارعن الأمم السابقة، وأحوالهم، وما جرى بينهم و أنبيائهم، وبهذا يتميز الفرق بين الأمرين، مع أن سبب النزول قد تكون له مميزات أخرى.

وفي الاصطلاح: ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه أو مبينة لحكمه أيام وقوعه[918] .

فبيان سبب النزول طريق قوي، في فهم معاني الكتاب العزيز، إذ عليه مدار غالبية الأحكام، وعليه يتوقف القطع في الأحكام، وقد أشار الزركشي رحمه الله إلى دقيقة مهمة بقوله : والذي ينبغي معرفته أن أهل السنة متفقون على أن كلام الله منزل[919]، وهو أمر لا يسوغ الخلاف فيه، للآيات الصريحات في ذلك.

ولكنهم مع ذلك وقع بينهم بعض الاختلاف في معنى هذا الإنزال، من حيث حقيقته المقصودة بالفعل، هل هو الإظهار للقرآن الكريم ؟ ، أو مجرد الإفهام ؟

المطلب الثاني : سبب النزول وإشكال المعنى:وقد عبر الزركشي رحمه الله عن هذه القاعدة قائلا : ومن فوائد هذا العلم إزالة الإشكال[920]ومثل له بعدة أمثلة ضمن آيات، منها قوله جل: { لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب أليم } [سورة آل عمران] الآية 188.

تبدي الآية في ظاهرها معنى ليس هو المقصود من حقيقتها، وذلك أن ما يتبادر هو شمولها، لكل من حصل منه فرح بما أتى، وأحب أن يحمد بما لم يفعل، وذلك استنادا لعموم اللفظ، لا خصوص السبب، وبناء

---

[917] الإتقان في علوم القرآن لعبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (المتوفى: 911هـ) ت محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: 1394هـ/ 1974 م ج 1 ص 116 .

[918] مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: 1367هـ) الناشر: مطبعة عيسى البابي الطبعة الثالثة ج 1 ص 106.

[919] البرهان في علوم القرآن ج 1 ص 229.

[920] البرهان في علوم القرآن للزركشي ج 1 ص 27

عليه فكل من فرح بما فعل، وأحب أن يحمده الناس بما لم يفعل، لا تحسبنه ناجيا من العذاب الذي أعد لهم، أيا كانت صفته، ومهما تكن نيته.

وهذا ما ذكره الشوكاني رحمه الله بعد ما نقل الخلاف في سبب نزول الآية بقوله: والظاهر شمولها لكل من حصل منه ما تضمنته عملا بعموم اللفظ، وهو المعتبر دون خصوص السبب،[921] مؤكدا المعنى ما أخرجه البخاري، ومسلم، وغيرهما: أن مروان قال لبو ابه اذهب يا ر افع إلى ابن عباس فقل: لئن كان كل امرئ منا فرح بما أوتي، وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذبا، لنعذبن أجمعون، فقال ابن عباس: ما لكم ولهذه الآية، إنما أنزلت في أهل الكتاب، ثم تلا قوله جل : { وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب...} سورة آل عمران، قال ابن عباس رضي الله عنهما : سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره، فخرجوا وقد أروه أن قد أخبروه بما سألهم عنه واستحمدوا بذلك إليه، وفرحوا بما أتوا من كتمان ما سألهم عنه).[(922)] وكما ذكر الزركشي رحمه الله من كون ما أجاب به ابن عباس عن سؤال مروان، قائلا: لا ينهض من ناحية أن اللفظ أعم من السبب، ويشهد له قوله صلى الله عليه وسلم: المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور" .ولكن مرد ذلك أن الوعيد مرتب على أثر الأمرين المذكورين، أي : [الفرح وحب الحمد]، لا عليهما أنفسهما، إذ هما من الأمور الطبيعية التي لا يتعلق بها التكليف، لا أمرا ولا نهيا[923]، فهو بهذا يجعل اللفظ خاصا. وقد تفرع عدم حسبانهم على عدم حسبانه عليه الصلاة والسلام، وجاء تصدير الوعيد بنهيهم ، تنبيها على بطلان آرائهم الركيكة، وقطع أطماعهم الفارغة، وزعمهم أنهم ينجون بما صنعوا من عذاب الآخرة، كما نجوا به من المؤاخذة الدنيوية، وعليه كان مبنى فرحهم، وهنا يشير الإمام الألوسي رحمه الله إلى أن نهيه عليه الصلاة والسلام كان: للتعريض بحسبانهم المذكور، لا لاحتمال وقوع الحسبان من جهته، صلوات ربي وسلامه عليه[(924)].

ومما يستشكل في هذا الصدد مسألة تعميم اللفظ وتخصيص السبب في سبب النزول، وقد اختلفوا في اعتبار ذلك، والذي عليه العول هو أن العبرة في ذلك بعموم اللفظ، وليست بخصوص السبب، وذلك لورود آيات عديت إلى غير أسبابها، مثل آية الظهار، وغيرها، فلم يكن حكم الظهار مقتصرا على صاحب النازلة فحسب، و إنما أصبح شاملا كل من اتصف به، وقام فيه وصف الظهار، وهو ما فعله الصحابة، رضي الله عنهم، والبعض بسبب عدم ملاحظة هذه القاعدة كما قال السعدي : يقع منه الغلط والارتباك الخطير[(925)].

وفي تفسير قوله تعالى : { ومن الناس من يعجبك قوله في الحيوة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد } [سورة البقرة]. وقد أورد الطبري أيضا في تفسيره لما قال سعيد: إن في بعض الكتب أن لله عبادا ألسنتهم أحلى من العسل، إلى آخر كلامه، فقال محمد بن كعب: هذا في كتاب الله جل ثناؤه، فقال سعيد: و أين هو من كتاب الله ؟ قال: قول الله عز وجل: { ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام }،

---

[921] فتح القدير للشوكاني ج1 ص 468

[(922)] صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن الكريم، باب لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ج 6ص 40 رقم الحديث 4568 .

[923] البرهان للزركشي ج 1 ص 28

[(924)] روح المعاني للألوسي ج 2 ص 363 .

[(925)] القواعد الحسان لتفسير القرآن لأبي عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي ت1376هـ الناشر: مكتبة الرشد، الرياض الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م ص 11.

فقال سعيد: قد عرفت فيمن أنزلت هذه الآية ! فقال محمد بن كعب: إن الآية تنزل في الرجل، ثم تكون عامة بعد[926].

والحقيقة هي كون هذا عاما في كل تنزلات الأحكام، لأن الناس متساوون في التكاليف والعبادة، يقول الزركشي رحمه الله : وقد جاءت آيات في مواضع اتفقوا على تعديتها إلى غير أسبابها[927]، كما سنرى في النماذج التالية وهي دليل صريح في تعدية السبب وعدم اعتبار تخصيصه.

المطلب الثالث: اللفظ القرآني بين التخصيص والتعميم:

وقد ورد عن ابن عباس ما يدل على اعتبار العموم، من ذلك قوله في آية السرقة، مع أنها نزلت في امرأة سرقت، والله سبحانه لما ذكر حكم من يأخذ المال جهارا، وهو المحارب، عقبه بذكر من يأخذ المال خفية، وهو السارق، يقول الشوكاني رحمه الله إن ذكر السارقة مع السارق لزيادة البيان، لأن غالب القرآن الاقتصار على الرجال في تشريع الأحكام، وإدراج الأنثى تغليبا، كما هو المعروف في أمثاله، وجاء باختلاف النحاة في إعراب الآية والكلام عن خبرها، هل هو مقدر أم هو فاقطعوا ؟

و إفادة الفاء الشرط من قوله جل : { فاقطعوا أيديهما } ويكون المعنى والذي سرق والتي سرقت ، معتمدا في توجيهه بالقراءات قائلا : الوجه في كلام العرب النصب، كما تقول زيدا اضربه، ولكن العامة أبت إلا الرفع، يعني عامة القراء، وعرف السرقة بكونها أخذ الشيء في خفية من الأعين، ومنه استرق السمع، وسارقه النظر، والقطع المأمور به معناه الإبانة، والإزالة، وأن السنة قد بينت موضع القطع و أنه من الرسغ، وذلك في من سرق ربع دينار فصاعدا، وهو الذي عليه الجمهور، ولا بد أن تكون من حرز كما وردت بذلك الأحاديث الصحيحة.

فقد كان في زمن النبوة يأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم من وجب عليه حد، تائبا عن الذنب الذي ارتكبه، طالبا لتطهيره بالحد، فيحده النبي صلى الله عليه وسلم، وقد روي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال للسارق بعد قطعه: «تب إلى الله، ثم قال: تاب الله عليك»، وجاء أيضا أن هذه الآية نزلت في المرأة التي كانت تسرق المتاع، لما قالت للنبي صلى الله عليه وسلم بعد قطعها: هل لي من توبة ؟

وورد في السنة ما يدل على أن الحدود إذا رفعت إلى الأئمة وجبت، وامتنع إسقاطها، كما أخرج البغوي و أبو نعيم في معرفة الصحابة من حديث الحارث بن أبي عبد الله بن أبي ربيعة «أنه عليه الصلاة والسلام أتي بسارق فأمر بقطع يمينه منه»، ولهذا قال ابن عاشور رحمه الله : وكثيراً ما حملوا نزول الآية على مُثل تنطبق عليها معانيها، فعبروا عنها بأسباب نزول[928].

فكأن كل حدث تناولته الآية، ودخل فيها يكون سببا عندهم، ومن هنا كانت القاعدة المشهورة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.ونقل عن الماوردي محاولته التوفيق بين تلك الأقوال، معتبرا أن الغلط وقع في اختلاف نسبتها، فتارة نسبت لأبيها، وتارة إلى جدها، فهي خولة بنت ثعلبة بن خويلد، ثم بين معنى الظهار حكمه، وأردف ذلك باختلاف العلماء، والأئمة الأربعة، أصحاب المذاهب، مؤكدا أن كل من فعل ذلك الفعل،

---

[926] جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير الطبري ت 310هـ ت أحمد محمد شاكر الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م ج 4 ص 232

[927] البرهان في علوم القرآن ج 1ص24.

[928] تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد لمحمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي ت 1393هـ الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس سنة النشر: 1984 هـ ج 29 ص 327.

وظاهر، فعليه كفارة، بتفصيلها الوارد في الآية كما قد نبه إلى اختلاف أهل التفسير في العود المذكور، فجعله على ثلاثة أقوال:

العزم على الوطء . الوطء نفسه . إمساكها زوجة بعد الظهار، مع القدرة على الطلاق.

وقد استعرض الشوكاني الإطلاق والتقييد في مسألة إطلاق الرقبة هنا وتقييدها هناك بالإيمان وختم بحكم العاجز عن الكفارة بينما تميز الألوسي في هذا الصدد عن الشوكاني بالقاعدة البلاغية في قوله : والسماع مجاز عن القبول والإجابة بعلاقة السببية، أو كناية عن ذلك.وقوله إن غاية ما يلزم كون لفظ الظهر في بعض هذه التراكيب مجازا، وهو لا يمنع الاشتقاق منه، ويكون المشتق مجازا أيضا، وهذا الأخير هو المعنى الذي نزلت فيه الآيات، إضافة إلى ذكره للمناسبة بين السورتين ، ووجه المناسبة أنه لما كان في مطلع الأولى ذكر صفاته تعالى الجليلة، ومنها الظاهر والباطن، وفيها قال سبحانه: { يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم} [الحديد: 4] افتتح هذه السورة بكونه جل وعلا سمع قول المجادلة، كما قالت عائشة رضي الله عنها: «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، لقد جاءت المجادلة إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تكلمه وأنا في ناحية البيت ما أسمع ما تقول فأنزل الله تعالى قد سمع...السورة». فمن الواضح أن قوله جل : { ألم تر أن الله يعلم ما في السماوات وما في الأرض ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم }، تفصيل لإجمال قوله تعالى: { وهو معكم أين ما كنتم } وبذلك تعرف الحكمة في الفصل بها بين الحديد والحشر مع توخيهما في الافتتاح "بسبح".

فالجمهور على أنها نزلت في شأن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، وروي ذلك بأسانيد صحيحة عن ابن مسعود و ابن عباس وغيرهما[929]،إلا أن الأمر فيه بعض الاستشكال إذ من الصعب فهم قصر الآية على أبي بكر الصديق رضي الله عنه، حتى مع تسليم أنها نزلت فيه، لذا كان من الأهمية بمكان تمييز السبب المباشر، الذي نزلت بعض السور لأجله، عن السبب الذي هو المعنى، دون أن تكون نازلة لأجله، بصورة مباشرة، فأسباب النزول غالبا لا ترتبط بالأشخاص، ولا بالأعيان، و إنما بالصفات والأنواع.

النموذج الثاني : قوله تعالى: { والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم } [سورة المائدة الآية رقم 38].

قال تعالى : { ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا والله يحب المحسنين } سورة المائدة،[الآية 90].

كان عثمان بن مظعون وعمرو بن معد يكرب يقولان بإباحة الخمر، ويحتجان بهذه الآية من قول ربنا عزوجل :{ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا } حيث خفي عليهما سبب نزولها، وهو على عكس ذلك، ولم يكونا منفردين بهذا الفهم بل جم غفير من الصحابة رضوان الله عليهم، كان المتبادر عندهم مما حملهم على التساؤل عن حقيقة المعنى في حكم الخمر إجمالا، ومعنى دلالة الآية تفصيلا، فلما نزل تحريم الخمر تساءلوا عن مصير إخوانهم، الذين ماتوا وهي في بطونهم، باستعمالهم لها قبل أن ينزل تحريمها، والله وصفها بأنها رجس، فأنزل سبحانه وتعالى : {ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح...} الآية .

ويرى الشوكاني رحمة الله عليه : أن الله جل وعلا أباح لهم في هذه الآية جميع ما طعموا،كائنا ما كان، إذا اتقوا ما قد حرم عليهم كالخمر، وجميع المعاصي، وأردفوا ذلك الإيمان بالله، سبحانه وتعالى، والأعمال

[929] روح المعاني ج 15ص 370.

الصالحات التي شرعت لهم، ثم اتقوا ما حرم عليهم بعد ذلك، وآمنوا بتحريمه ثم اتقوا ما حرم عليهم بعد التحريم المذكورقبله، وعملوا الأعمال الحسنة.

فمما لا يخفى أن في هذا المعنى لم يراع سبب النزول، كما أخرج الإمام أحمد رحمة الله عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: " حرمت الخمر ثلاث مرات، قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المدينة وهم يشربون الخمر، ويأكلون الميسر، فسألوا رسول الله -صلي الله عليه وسلم – عنهما، فأنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِوَالْمَيْسِرِ...الآيةَ وفيه فقال الناس يا رسول الله، ناس قتلوا في سبيل الله، أو ماتوا على فرشهم، كانوا يشربون الخمر، ويجملون الميسر، وقد جعله الله رجسا، ومن عمل الشيطان، فأنزل الله {لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جناح فيما طعموا إِذا ما اتقوْا وآمنوا } الآية فقال النبي -صلي الله عليه وسلم – : "لو حرمت عليهم لتركوها كما تركتم"[930].

فالمتأمل بين المعنيين يرى الفرق بينهما، وذلك ما جعل الصحابة الكرام يستفسرون النبي عليه الصلاة والسلام، لما لم يتضح لهم المعنى الصحيح، ولم يكن الشوكاني مختلفا مع الألوسي إلا أنه أورد سببا آخر، زيادة على ما عند الشوكاني، حيث ذكر أنها نزلت في قوم حرموا على أنفسهم اللحوم، وسلكوا طريق الترهب، وهو مغاير لما عند الشوكاني ، كما مر آنفا.

والمعنى على هذا أنهم إذا اتقوا المحرمات، واستمروا على ما هم عليه من الإيمان، ومراعاة أوامره، ونواهيه، بحيث كلما حرم عليهم شيء من المباحات اتقوه، فلا جناح عليهم حينئذ. ويضيف الألوسي رحمة الله عليه قائلا : إن الآية خرجت مخرج الجواب عن حال الماضين ، لإثبات الحكم في حقهم، ضمن التشريع الكلي ، على الوجه البرهاني، بطريق دلالة النص، بناء على كمال اشتهارهم بالاتصاف بالخصال الحميدة.[931].

النموذج الثاني: قوله جل : {والذين يرمون المحصنات والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور} سورة النور.

فجعل استعارة الرمي للشتم بفاحشة الزنا لكونه جناية بالقول، ويسمى هذا الشتم بهذه الفاحشة الخاصة: قذفا وتعرض لمعنى الإحصان، فذكر أن المراد بالمحصنات هنا : النساء، وخصهن بالذكر لشناعة قذفهن، وبكون العار فيهن أعظم، وقال الشوكاني : يلحق الرجال بالنساء في هذا الحكم بلا خلاف بين علماء هذه الأمة[932]، وعليه يكون التقدير: والأنفس المحصنات، ويؤيد هذا قوله تعالى في آية أخرى :{ والمحصنات من النساء } سورة النساء، فالبيان بكونهن من النساء يشعر بأن لفظ المحصنات يشمل غير النساء، وإلا لم يكن للبيان كثير معنى، وأما القول بالتغليب بالنساء فقد ضعفه، لعدم سماعه من العرب، وقد وقف قليلا مع جانب القراءة في الآية.

ثم بين شرطا لإقامة الحد على من قذف المحصنات، وذلك أنه سبحانه قال : { ثم لم يأتوا بأربعة شهداء}، أي: يشهدون عليهن بوقوع الزنا منهن، وإذا لم تكمل الشهود أربعة كانوا قذفة، يحدون حد القذف، واعتمد في ذلك على فعل الصحابة رضي الله عنهم، كما وقع في خلافة عمر رضي الله عنه، من جلده للثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بالزنا، ولم يخالف في ذلك أحد من الصحابة، رضي الله عنهم، إلا إن كان المقذوف ذا

---

(930) مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ت 241هـ ت شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.ج14ص 269 رقم الحديث 8620.

(931) روح المعاني ج 4 ص 18.

(932) فتح القدير ج4 ص 9.

كفر، فالجمهورعلى أن لا حد على قاذفه، وفي ذات المعنى لمح إلى الاختلاف في إعراب كلمة "شهداء" على حسب اختلاف القراءة، ثم بين ما يجب فعله للقاذف، ومعنى الجلد كما قال سبحانه ما يجب على القاذف فقال عز من قائل: { فاجلدوهم ثمانين جلدة } سورة النور.

والجلد هنا : الضرب، أما الفسق فهو الخروج عن طاعة الله ، كما جرى الخلاف في معنى الاستثناء من قوله تعالى: { إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفوررحيم }، وقد جرى الاختلاف في الاستثناء هنا، هل يرجع إلى الجملتين قبله؟ وهي جملة عدم قبول الشهادة، وجملة الحكم عليهم بالفسق، أم إلى الجملة الأخيرة ؟

وهذا الاختلاف بعد اتفاقهم على أنه لا يعود إلى جملة الجلد، إذ الجلد ثابت في التائب ، كالمصر، وبعد إجماعهم أيضا على أن هذا الاستثناء يرجع إلى جملة الحكم بالفسق، فيبقى محل الخلاف هل يرجع إلى جملة عدم قبول الشهادة، أم لا ؟

فالجمهوريرى أن الاستثناء يرجع إلى الجملتين، فإذا تاب القاذف قبلت شهادته، وزال عنه الفسق، لأن تخصيص التقييد بالجملة الأخيرة دون ما قبلها مع كون الكلام واحدا في و اقعة شرعية من متكلم واحد خلاف ما تقتضيه لغة العرب، وأولوية الجملة الأخيرة المتصلة بالقيد بكونه قيدا لها، لا تنفي كونه قيدا لما قبلها، إذ غاية الأمر أن تقييد الأخيرة بالقيد المتصل بها أظهر من تقييد ما قبلها به، ولهذا كان مجمعا عليه، ولكنه لا ينافي قوله فيما قبلها ظاهرا، وقد أجمعت الأمة على أن التوبة تمحو الذنب، ولو كان كفرا فتمحو ما هو دون الكفر بالأولى.

أما الألوسي فقدم جملة ما تشتمل عليه السورة من أحكام مثل حفظ الفروج من الز انية والز اني وما اتصل بذلك من شأن القذف وقصة الإفك والأمر بغض البصر والاستئذان وما إلى ذلك.

مشيرا إلى المناسبة بين السورتين، وذلك أنه في السابقة ذكر أنه لم يخلق الخلق للعبث، و إنما لأهداف أسمى ناسب الإتيان ببعض الأوامر، والنواهي ، وقد صرح بكون : الحكم عاما فيمن زنى وهو محصن، وفي غيره، لكن نسخ في حق المحصن قطعا، فإن الحكم في حقه الرجم[933].

و أنه يكفي في تعيين الناسخ القطع بأمره صلى الله عليه وسلم بالرجم، وفعله في زمانه، عليه الصلاة والسلام مرات، فيكون من نسخ الكتاب بالسنة القطعية، إضافة إلى إجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ومن تقدم من السلف، وعلماء الأمة، و أئمة المسلمين، على أن المحصن يرجم بالحجارة حتى يموت، و إنكار الخوارج ذلك باطل، ونسب لعلي كرم الله تعالى وجهه، أنه حين جلد شراحة، ثم رجمها قال : جلدتها بكتاب الله تعالى، ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الخاتمة:

ظهر من خلال ما سلف من مواضيع أن سبب النزول محور جوهري في العملية التفسيرية لتنزيل المعاني القرآنية منازلها من حيث المعاني العامة والأحكام الشرعية التكليفية، ولا يكاد يوجد باب من أبواب علوم القرآن إلا وله به تعلق، أصالة سواء كان ذلك الارتباط بالأصالة، أوبالتبعية، بل اعتبروه المنطلق والأصل لكل المباحث، في العملية التفسيرية ، كل ذلك لما لأسباب النزول من محورية في استنباط الأحكام، والاستدلال عليها، وفي تفسير القرآن الكريم، بشكل عام.

---

[933] روح المعاني ج 9ص277.

كما يلاحظ عند أغلب الدارسين أن يذكروا ضمن التعريف ما يدخل القصص عن بعض الأمم، مثل قصص الأنبياء، و أقوامهم، كالإخبار عن قوم نوح، وعاد، وثمود، وما شاكل ذلك، فليس كل القرآن نزل بعد سبب معين، أو حادثة بذاتها، إذ يشتمل على ما نزل ابتداء، من دون أي سبب خاص في ذلك النزول، وهو بلا شك غير يسير قد لا يقل عن المنزل بأسباب خاصة.فتحديد سب النزول يزيد في معرفة مدلوله، وإدراك أبعاده، واستبيان ما يلمح إليه من غايات، فلا ينبغي التكلم في أسباب النزول إلا عن طريق السماع، أو المشاهدة ، لأنها من الأمور التي لا دليل عليها إلا من جهة الشرع، فإذا لم يجئ دليل من قبل الشرع على ذلك لا يجوز التكلم فيه. فسبب النزول بابه عظيم، ومكانته أساسية في النظر بين الأحكام، وبإهمال سياقه يقع الإغفال عن صواب المعنى، والحقيقة، ويؤدي إلى لي عنق النص القرآني.

الملخص:

تبين من خلال الأقوال المعروضة وتلك الردود أن سبب النزول يشمل عدة أمور، من ضمنها: الرواية الصحيحة عن الرسول ﷺ ، وما أخذ عن الصحابة من ذلك، مع قيد الصحة فيه، إذ هم من شهد وشاهد تلك الوقائع، وهم أدرى بها، وكذلك ما جاء عن التابعين، خاصة إذا كان صريحا وصح المسند إليه، وكان من أئمة التفسير، الذين أخذوا عن الصحابة، رضي الله عن الجميع، لأن كثيرا من تلك الكتب التي جاءت بالأحاديث في أسباب النزول تتفاوت في الصحة، كما تبرز مركزية سبب النزول في دلالة الأحكام وإسقاط المعاني التفسيرية عليها، وهذا ما اوضحته النماذج في ذلك.

Occasion of Revelation – Specification – Legal Ruling

The analysis shows that the occasions of revelation are established through authentic reports from the Prophet ﷺ, the Companions, and, under specific conditions, the Successors. They are fundamental to deriving legal rulings and ensuring accurate Qur'anic interpretation

Révélation – Spécification – Règle juridique.

Les analyses montrent que les causes de la révélation reposent sur des traditions authentiques rapportées du Prophète ﷺ, des Compagnons et, sous certaines conditions, des Successeurs. Elles jouent un rôle essentiel dans la détermination des règles juridiques et l'interprétation correcte des versets.

قائمة المراجع والمصادر:

- الموافقات لإبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ) ت أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان الناشر: دار ابن عفان الطبعة: الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م.
- صحيح مسلم المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي
الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- أسباب نزول القرآن لأبي الحسن بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ) ت عصام بن عبد المحسن الحميدان الناشر: دار الإصلاح – الدمام الطبعة: الثانية، 1412 هـ - 1992 م.
- مقدمة في أصول التفسير لأحمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان الطبعة: 1490هـ/ 1980م.
- الإتقان في علوم القرآن لعبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (المتوفى: 911هـ) ت محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: 1394هـ/ 1974 م.
- الدر المنثور لعبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (المتوفى: 911هـ) الناشر: دار الفكر- بيروت .
- مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: 1367هـ) الناشر: مطبعة عيسى البابي الطبعة الثالثة.
- البرهان في علوم القرآن المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه)ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- فتح القدير المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ) الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت الطبعة: الأولى - 1414 هـ
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه و أيامه = صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، 1422هـ
- القواعد الحسان لتفسير القرآن لأبي عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي ت1376هـ الناشر: مكتبة الرشد، الرياض الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.
- جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير الطبري ت 310هـ ت أحمد محمد شاكر الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد لمحمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي ت 1393هـ الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس سنة النشر: 1984 هـ
- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ت 241هـ ت شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

أ م د فؤاد محمود عطية
تخصص اصول الفقه
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الجامعة العر اقية
كلية التربية - قسم علوم القرآن

أصوليو الحنابلة في ديالى منهجهم نماذج مختارة

Hanbali Fundamentalists in Diyala: Their Approach – Selected Case Studies

مختصر:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين. أما بعد .....

فقد اخترت هذا الموضوع لكوني احد ابناء هذه المحافظة ومن باب رد الفضل لاهل الفضل ، ولكون علم اصول الفقه يعد من اجل العلوم و انفعها لانه يجمع بين النقل والعقل ، وللتعرّيف برجالات هذا العلم الذين سكنوا هذه المحافظة او كانت اصولهم منها . وقد اخترت نماذج مختارة من مذهب الحنابلة من باب الاختصار، لانه من الصعوبة بمكان شمول جميع اهل الاصول فيها . ومن نتائج هذا البحث ان هذه المحافظة زاخرة عبر تاريخها برجالات من كل العلوم وعلى رأسها علماء اصول الفقه ، وقد انتشر هؤلاء العلماء في اصقاع الارض، وان علم اصول الفقه لا يستغنى عنه في كل علوم الشريعة، سواء القرآن والسنة وسائر العلوم ، وان العالم بالفروع لا يكون عالما اذا لم متبحرا في علم الاصول . هذا وقد قسمت البحث الى تمهيد ومبحث واحد ، اما التمهيد فكان عن محافظة ديالى من حيث التسمية والموقع والجغرافي واهم مدنها . والمبحث بعنوان: اصوليو الحنابلة في ديالى منهجهم نماذج مختارة : الى اربعة مطالب : المطلب الاول: منهج الحنابلة في الفتوى ، والثاني : منهج ابن بطة ، والثالث :منهج ابن الزاغوني ، والر ابع: منهج ابن المني .

Abstract

Praise be to God, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon our Master Muhammad, his family, and all his companions. As for what follows...

The researcher has chosen this topic because of birth in this province. Diala , and to present his thank to those who are worthy of the the science of Usul al-Fiqh . As well as the science of Usul al-Fiqh (the principles of jurisprudence) is considered one of the most noble and beneficial of the sciences, because it combines both tradition and reason. The study presents some scholars of this science who belongs to this province and introduces them. The researcher has taken number of scholars from each town for the sake of brevity, it is known that it would be difficult to present all scholars of Usul al-Fiqh in the province. The findings of this study show that this province has been rich throughout its history with scholars of all disciplines, most notably scholars of Usul al-Fiqh (the principles of jurisprudence). These

scholars have spread throughout the world, and the science of Usul al-Fiqh is indispensable in all the branches of Islamic law, whether the Qur'an, the Sunnah, or other branches of Islamic law. A scholar of the branches cannot be truly learned unless he is well-versed in Usul al-Fiqh. The research is divided research into an introduction and a single chapter. The introduction discusses Diyala Province in terms of its name, location, geography, and its most important cities. The research is divided into six sections: The first section: The scholars of Usul in Baquba, the second: The scholars of Usul in Bandanjin or Bandanij, the third: The scholars of Usul in Nahrawan, the fourth: The scholars of Usul in Al-Jubei and Hulwan, the fifth: The scholars of Usul in Shahrāban, and the sixth: The scholars of Usul in Al-Khalis, Zaghūn and Bajsra.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الاولين والآخرين وعلى اله وصحبه اجمعين . اما بعد ...

ان علم اصول الفقه يعد من اشرف العلوم لانه يجمع بين النقل والعقل، فهو العمدة في الاجتهاد، وهو مجموعة من القواعد التي يتوصل الى استنباط الاحكام الشرعية العملية من ادلتها التفصيلية . ثم ان الفقه واصول الفقه علمان متلازمان لا ينفك احدهما عن الآخر، فاحدهما اصل والآخر فرع ولا يستغني الفرع عن الاصل ، فعلم اصول الفقه هو الاساس الذي يقوم عليه الفقه ، ولا يجوز لاحد ان يتعرض لفقه النصوص الا اذا كان على دراية بهذا العلم ، ولا يحق لاحد ان يبرز للفتوى بدون اخذه بهذا العلم .

ثم ان محافظة ديالى ضاربة في القدم ويدل على ذلك الاثار القديمة الشاخصة لحد يومنا هذا ، وقد دخلها الاسلام ايام الفتح الاسلامي في زمن سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ابان معارك الفتح الاسلامي وكانت اخر فيها معركة جلولاء ومعركة حُلوان سنة 16 للهجرة .

سبب اختياري للموضوع :

1. لكوني احد ابناء هذه المحافظة ومن باب رد الفضل لاهل الفضل ، ولأُعرِّف بعلماء اصول الفقه الذين سكنوا هذه المحافظة او كانت اصولهم منها .

2. اكثر الذين صنفوا في رجالات ديالى اقتصروا على الحياة الشخصية وان تطرقوا لحياتهم العلمية بدون الخوض في ارائهم و اثارهم .

مشكلة البحث :

تسليط الضوء على الارث العلمي لهذه المحافظة وخاصة علماء اصول الفقه . فقد كُتبِت رسائل في رجال الحديث واهل الصنعة من بقية العلوم لكني لم اجد من كتب عن اهل الاصول فيها .

اما الصعوبات فهي عديدة ومنها :

1. تغير اسماء الاماكن والمدن في المحافظة على مر الزمن ، وتغير حدود المحافظة .

2. الخلاف في نسبة بعض العلماء في بعض الاحيان تصحيفا ((بعقوبي يرد يعقوبي (بالياء)) أو حلو اني هل هو من حلوان مصر او حُلوان ديالى او صاحب صعنة الحلواء , وهكذا .

اما الدراسات التي تخص علماء ديالى فهي :

1. علماء باجسرا رسالة دراسة تاريخية رسالة ماجستير الاستاذ حارث الزبيدي ، سمعت بها ولكن لم تقع تحت يدي.

2. رجال الحديث في ديالى من فتح العراق الى القرن العاشر الهجري أطروحة دكتوراه للدكتور نبيل ابراهيم لطيف العجيلي / كلية الامام الاعظم الجامعة.

المنهجية :

استتخدمت في بحثي هذا المنهج التاريخي والتحليلي وقد تتبعت الخطوات التالية :

1. إبتدات بعلماء الاصول من الحنابلة لانه من الصعب ان اشمل جميع المذاهب في بحث صغير مثل هذا واخترت نماذج مختارة لنفس السبب .

2. وثقت لجميع العلماء من مصادرهم الاصلية .

3. وثقت لجميع الاماكن والمدن التي ذكرت في البحث .

4. رتبت العلماء على القدم واخترت الاشهر منهم .

هذا وقد قسمت البحث الى تمهيد ومبحث واحد ، اما التمهيد فكان عن محافظة ديالى من حيث التسمية والموقع والجغرافي واهم مدنها. والمبحث بعنوان: أصوليو الحنابلة في ديالى منهجهم نماذج مختارة، وقسمته الى اربعة مطالب :الاول : منهج الحنابلة في الفتوى، والثاني منهج ابن بطة ، والثالث منهج ابن الزاغوني، والرابع منهج ابن المني ، ثم الخاتمة التي ذكرت فيها بعض النتائج .

التمهيد

محافظة ديالى : التسمية ، والموقع الجغرافي ، واهم المدن :

ديالى : هي من المواضع القديمة ، ذكر انها في الآرامية من ديلتا وديالتس بمعنى النزول والانحدار[934] ، والارجح سميت بذلك تيمنا بنهر ديالى الذي يخرقها من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي ، وهو نهر كبير بقرب بغداد ويسمى قديما نهر بعقوبا الأعظم يجري في جنبها وهو الحد بين طريق خراسان والخالص[935] . ويصب هذا النهر في نهر دجلة .

ان لموقع ديالى اهمية كبيرة جدا اذ يمر بها طريق خراسان المسمى بطريق الحرير، لذا فانها تعد جسرا يربط العراق بالشرق ، وهي تقع في وسط العراق ، وتحدها من الشمال محافظة السليمانية ومن الغرب محافظة بغداد ومحافظة صلاح الدين، ومحافظة واسط من الجنوب ومن الشرق ايران. وان حدودها سابقا ليست هذه الحدود حاليا، فسابقا كانت حدودها تمتد الى عكبرا [936] شرقي شهر دجلة والى دير العاقول[937] ودير

934 ينظر مراصد الاطلاع على اسماء الامكنة والبقاع : للقطيعي ، 250/1، ونبذة في اصول اسماء الامكنة العراقية : فرنسيس بشير وعواد فاضل ، 237.

935 ينظر معجم البلدان: ياقوت الحموي ، 495/2 , والمفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام : علي جواد ، 15 ، وتاريخ نهر ديالى : حسين أحمد سلمان ، 298 .

936 وهي مدينة صغيرة على شرقي دجلة بينها وبين بغداد في طريق الموصل سبعة فراسخ، وهي مدينة صغيرة على شرقي دجلة وتسمى الان قضاء الدجيل . ينظر الروض المعطار في خبر الأقطار : للحِميري ، 412/1 ومعجم البلدان ، 142/4 ، ولقاء مع خبير الاثار الاستاذ حسين حافظ حسين الحياني .

937 دير العاقول : وهو دير عظيم شبيه بالحصن المنيع وعليه سور عظيم عال محكم البناء بين مدائن كسرى والنعمانية ، بينه وبين بغداد خمسة عشر فرسخا على شاطىء دجلة. ينظر معجم البلدان ،520/2 و 528/2 ,

قنى[938]، وان حدودها الشرقية تتمثل بحلوان[939] وهي آخر حدود السواد مما بلي الجبال من بغداد ، وحدودها الجنوبية تتمثل بواسط[940] . اما اهم مدنها قديما فهي بعقوبا[941] وشهربان وباجسرا[942] والنهروان[943] وحلوان وخانقين[944] وبندنيج[945] وزاغون[946] . والان اهم مدنها : بعقوبة وهي مركز المحافظة وقضاء المقدادية (شهربان) وقضاء الخالص وقضاء مندلي (بندنيج) وقضاء خانقين .

أصوليو الحنابلة في ديالى منهجهم نماذج مختارة

المطلب الاول : منهج الحنابلة

ذكر اهل العلم من الحنابلة ان فتاوى الامام احمد بن حنبل (رحمه الله) اصول اربع وهي : كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والإجماع ودليل العقل المبقي على النفي الأصلي واختلف في قول الصحابي وشرع من قبلنا والاستحسان والمصلحة المرسلة [947] وذكر العقل ولم يذكر القياس رغم قوله بالقياس واعتقد انما هو خلاف لفظي فقط . وقال ابن القيم : الأصول التي بنيت عليها فتاوى ابن حنبل خمسة أصول[948].

الأصل الأول: النص سواء كان كتابا او سنة صحيحة أفتى بموجبه ولم يلتفت إلى ما خالفه كائنا من كان .

الثاني : ما أفتى به الصحابة فكان رضي الله عنه إذا وجد لبعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يتجاوزها إلى غيرها ، ولم يقل إن ذلك إجماع بل من ورعه في العبارة يقول لا أعلم شيئا يدفعه أو نحو هذا .

---

938 بضم أوله وتشديد ثانيه مقصور ويعرف بدير مرماري السليخ هو على ستة عشر فرسخا من بغداد منحدرا بين النعمانية ، وهو في الجانب الشرقي معدود في أعمال النهروان وبينه وبين دجلة ميل وعلى دجلة مقابله مدينة صغيرة يقال لها الصافية وقد خربت ويقال له دير الأسكون ، ينظر معجم البلدان ، 528/2 .

939 مدينة سهلية جبلية على سفح الجبل المطل على العراق وهي في آخر حدود السواد مما يلي الجبال من بغداد من مدنها: خانقين، زبوجان، السيروان، بندنيجان. وتقع الان على الحدود من ايران في محافظة ديالى بين ناحية جلولاء وخانقين وناحية قرتبة . وقد درست ولم يبقى منها شيء الا قرى متناثرة ، وهناك جسر في نفس المنطقة يسمى بجسر حُلوان . ينظر معجم البلدان 290/2 وما بعدها ، والروض المعطار ، 195/1 .

940 ينظر معالم العراق العمرانية : للعلي ، 278 .

941 بعقوبا : بالفتح ثم السكون وضم القاف وسكون الواو والباء موحدة ويقال لها: باعقوبا أيضا، وهي قرية كبيرة كالمدينة بينها وبين بغداد عشرة فراسخ من أعمال طريق خراسان ، وهي كثيرة الأنهار والبساتين واسعة الفواكه متكاثفة النخل وبها رطب وليمون يضرب بحسنها وجودتها المثل وهي راكبة على نهر ديالى من جانبه الغربي، وقد تكون نشأت في العهد الساساني ، واليوم هي مركز محافظة ديالى . ينظر معجم البلدان ،453/1 .

942 باجسرا: بكسر الجيم وسكون السين وراء والقصر، بليدة في شرقي بغداد بينها وبين حلوان على عشرة فراسخ من بغداد ، وهي قريبة من بعقوبا ، وهي الان قرية صغيرة بين بعقوبة وشهربان. ينظر معجم البلدان ، 313/1.

943 النهروان : وأكثر ما يجري على الألسنة بكسر النون وهي ثلاثة انهر الأعلى والأوسط والأسفل , وهي كورة واسعة بين بغداد وواسط ، من الجانب الشرقي حدها الأعلى متصل ببغداد وفيها عدة بلاد متوسطة منها إسكاف وجرجرايا والصافية ودير قنى وغير ذلك وكان بها وقعة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مع الخوارج مشهورة . وهي الان تقع جنوب شرق مدينة بغداد عند ملتقى نهر دجلة ونهر ديالى وتتبع الى قضاء المدائن . ينظر ومعجم البلدان ،324/5و325، والروض المعطار في خبر الأقطار ، 582/1 .

944 بلدة من نواحي السواد في طريق همذان من بغداد بينها وبين قصر شيرين ستة فراسخ ، ينظر معجم البلدان 90/5 .

945 وهي بلدة مشهورة في طرف النهروان من ناحية الجبل من أعمال بغداد . وهي الان قضاء تابع الى محافظة ديالى على مسافة 160 كيلو متر شمال شرق مدينة بغداد وكانت ايام الحكم العثماني تتبع لواء بغداد ، وتقع على الحدود العراقية الايرانية . ينظر معجم البلدان،499/1 ، ودراسات في تاريخ ديالى : د. تحسين حميد مجيد، 148 .

946 زاغون قرية من قرى بغداد ،والنسبة اليها زاغوني ، وتقع بين بعقوبا وباجسرا ، ومن المحتمل ان تكون هي القرية التي تسمى الان (زاغنية) وهي من قرى بعقوبة . ينظر معجم البلدان 126/3 ، ودراسات في تاريخ ديالى ، 197.

947 روضة الناظر وجنة المناظر:: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد ، تحقيق : د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض ، ط2، (1399هـ) ، 61/1 .

948 ينظراعلام الموقعين 29/1 .

ر دمد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

الثالث: من أصوله إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم فإن لم يتبين له مو افقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول .

الر ابع: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا في رو ايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل به بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن. وهو يقسم الحديث الى صحيح وضعيف والضعيف عنده مر اتب .

الخامس: القياس اذا لم يكن للامام احمد اصل من الاصول الاربعة اعلاه عدل الى القياس للضرورة .

وبعد هذه الأصول الخمسة للفتوى عند الإمام أحمد وعليها مدارها. وكان يتوقف أحيانا في الفتوى لتعارض الأدلة عنده أو لاختلاف الصحابة فيها أو لعدم اطلاعه فيها على أثر أو قول أحد من الصحابة والتابعين ، وكان شديد الكراهة للإفتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف[949]. والملاحظ في طريقة ابن القيم: انه يعتبر الكتاب والسنة أصلا واحدا، والحديث المرسل أصلا آخر، وكان حسبه أن يكتفى بذكر السنة، ثم يعتبر أحد القولين مما اختلف فيه الصحابة أصلا برأسه، ولا يعنى - بعد ذلك – بذكر الأصول الأربعة المختلف فيها، كما عنى بها ابن قدامة.

وليس هذا عن خلاف بين علماء الحنابلة في اعتبار أصل وإسقاط آخر، فهم على اتفاق فيما اشتهر من الأصول الأربعة، عدا ما أشرنا إليه من تعدد الروايات عن الإمام في الأربعة الإضافية الأخر. والذي نحسبه أن ابن القيم يذكر الأصول على هذا النهج ذكر فيه بوجه ما ما كان يطلق عليها عند الإمام، غير ناظر إلى طريقة التأليف والتبويب، أما ابن قدامة، فمع أسبقيته في الزمن وقربه من عهد الإمام، كانُ يراعي نظام التأليف والتبويب .وعلى أي حال فنحن واجدون علماء الحنابلة في كتب الفروع يجنحون عند المناسبة لكل أصل من الأصول السالفة حتى المختلف فيها، ويعززون به يعرض لهم من الأحكام الفرعية التي تمت الى اي واحد منهما[950].

المطلب الثاني : منهج ابن بطة

اولا : اسمه ونسبه وولادته وكنيته ونسبته :

هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن عمر بن عيسى بن إبراهيم بن سعد بن عتبة بن فرقد صاحب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أبو عبد الله العكبري المعروف بابن بطة، ولد يوم الاثنين لأربع خلون من شوال سنة (304هـ) ، ويكنى بابي عبد الله[951] . وينسب الى عكبرا من اعمال ديالى سابقا .

ثانيا : مكانته العلمية ومذهبه

كان عظيم الإطلاع ، كثير العلم ، ومن المجتهدين في المذهب الحنبلي ، وهو شيخ العراق فقيه وقته متفننًا في علوم شتى، وصنف في كثير من العلوم ، قال الذهبي : ومع قلة إتقان ابن بطة في الرواية - فكان إماما في السنة، إماما في الفقه، صاحب أحوال ومجاب الدعوة ، قال أبو محمد الجوهري: سمعت أخي الحسين، يقول: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، فقلت: يا رسول الله قد اختلفت علي المذاهب، فقال: عليك بابن بطة[952] .

---

[949] ينظر اعلام الموقعين لابن القيم 29/1 وما بعدها ، والمدخل لابن بدران ، 113/1 وما بعدها .

[950] ينظر رسالة في اصول الحنابلة : الشيخ عبد اللطيف السبكي (ت 1969م) ، اشراف الدكتور عباس شومان ، مطابع الازهر الشريف ، ط1، (1440هـ / 2019م) ، ص35 وما بعدها .

[951] ينظر طبقات الحنابلة 143/2 .

[952] ينظر طبقاة الحنابلة 2/ 143 وما بعدها ، وسير اعلام النبلاء 129/16 وما بعدها .

ثالثا : شيوخه :

تتلمذ ابن بطه رحمه الله على كثير من الشيوخ منهم :

1. البغوي : عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه، الحافظ الامام الحجة المعمر، البغدادي الدار والمولد. نسب إلى مدينة بغشور[953] من مدائن إقليم خراسان، وهي على مسيرة يوم من هراة[954] . ولد يوم الاثنين أول يوم من شهر رمضان، سنة (214هـ) , وله كتاب: معجم الصحابة ، والجعديات ، توفي في يوم عاشوراء سنة سبع وثمانين وثلاثمائة ودفن بعكبرا [955].

2. ابن صاعد : يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب أبو محمد الهاشمي البغدادي ، الامام الحافظ المجود، محدث العراق، مولى الخليفة أبي جعفر المنصور، عالم بالعلل والرجال ، ولد سنة (228هـ) ، وكان ذا محل من العلم عظيم، وله تصانيف في السنن وترتيبها على الاحكام . توفي رحمه الله بالكوفة في ذي القعدة سنة (318هـ) عن تسعين سنة وأشهر[956].

3. ابو طالب الحافظ : أحمد بن نصر بن طالب أبو طالب الحافظ ، وكان ثقة ثبتا ، توفي رجمه الله سنة (323هـ) [957] .

4. ابن الباعندي : محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث، الامام الحافظ الكبير، محدث العراق أبو بكر، ولد سنة بضع عشرة ومئتين ، جمع، وصنف، وعمر، وتفرد ، و كان حافظا فهما عارفا ثقة، كثير الحديث وله : مسند عمر بن عبد العزيز والامالي ، توفي في يوم الجمعة، في عشرين شهر ذي الحجة، سنة (312هـ) [958] .

وآخرين كثر منهم أبو بكر النيسابوري (ت 320هـ)[959] ، واسماعيل الوراق (ت 323هـ)[960] ، وجعفر القافلائي(ت 325هـ)[961] ، و أبا القاسم الخرقي (ت 334هـ)[962] . وغيرهم .

رابعا : تلاميذه :

1. ابو حفص العكبري : عمر بن إبراهيم بن عبد الله أبو حفص العكبري من أهل عُكْبَرا يعرف بابن المسلم ، كان على مذهب الامام احمد بن حنبل ، وله اختيارٌ في المذهب ، له: المقنع وشرح الخرقي والخلاف بين أحمد ومالك وغير ذلك من المصنفات ، توفي سنة (387هـ) [963] .

---

[953] بغشور : بضم الشين المعجمة وسكون الواو وراء بليدة بين هراة ومرو الروذ ، والنسبة إليها بغوي ، وهي الان احد مدن هرات غرب افغانستان . ينظر معجم البلدان 476/1 .

[954] هراة بالفتح مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان قرب إصطخر كثيرة البساتين والخيرات ، أرض خصبها واسع ونبتها اللفاح والنرجس ، وهي اليوم غرب افغانستان بالقرب من الحدود بين ايران وتركمنسان ..ينظر معجم البلدان : 196/5 – 197 .

[955] ينظر طبقات الحنابلة: ابن أبي يعلى، 189/1 - 190 ، وسير اعلام النبلاء ، 14 /440 وما بعدها .

[956] ينظر سير اعلام النبلاء 501/14 وما بعدها .

[957] ينظر تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي ،182/5 وطبقات الحنابلة 143/2.

[958] ينظر سير اعلام النبلاء 383/14 وما بعدها ، والاعلام للزركلي 19/7 .

[959] ينظر وفيات الأعيان : لابن خلكان ، 5/ 230

[960] ينظر تاريخ بغداد ،300/6 و تذكرة الحفاظ : للذهبي ، 169/2 .

[961] ينظر طبقات الحنابلة ، 16/2 .

[962] ينظر طبقات الحنابلة 75/2 وما بعدها .

[963] ينظر طبقات الحنابلة : 166/2

2. ابو حفص البرمكي : عمر بن أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو حفص البرمكي ، كان من الفقهاء والأعيان ذو الفتيا الواسعة وكان ثقة صالحا دينا ومن مصنفاته: المجموع وشرح بعض مسائل الكوسج ، توفي رحمه الله في جمادى الاولى من سنة (389هـ) [964] .

3. ابو اسحاق البرمكي : إبراهيم بن عمر بن أحمد بن إبراهيم أبو إسحاق البرمكي البغدادي الحنبلي ، ولد في شهر رمضان سنة (361هـ) ، كان ناسكاً زاهداً فقيهاً مفتياً ، توفي في ذي الحجة سنة (445هـ)[965] .

4. الحسن بن شهاب بن الحسن بن علي بن شهاب أبو علي العكبري ولد بعكبرا في المحرم من سنة (335هـ) وسكن فيها، كان نساخ ،كان من اهل الفقه والادب، وكان فاضلا يتفقه على مذهب أحمد بن حنبل ، وبرع في المذهب ، توفي رحمه سنة (428هـ) [966] .

واخرين منهم ابو الفضل السعدي (ت 441هـ)[967] ، و ابو طالب العشاري (ت 451هـ)[968] وغيرهم وهم كثر.

خامسا : عقيدته ومصنفاته :

يعد ابن بطة من طبقة المتقدمين من علماء الحنابلة ، وهو من المجتهدين في المذهب[969] ، والمتأمل في كتابه الابانة الكبرى يرى ان عقيدته عقيدة السلف، ويعتبركتابه موسوعة علمية هامة ومرجع لكثيرمن مسائل العقيدة . وله مع الابانة مصنفات كثيرة تربو على المئة مصنف منها : ابطال الحيل وجو ابات مسائل بن شاقلا . واخرى كثيرة .

سادسا : وفاته :

بعدعمر مديد قضاه في العلم والتصنيف توفي رحمه الله وفاته في يوم عاشوراء سنة (378هـ) ودفن بعكبرا [970]

سابعا : شروط المفتي عند ابن بطة :

ذكر ابو عبد الله بن بطة في كتابه في الخلع عن الامام احمد انه قال: لا ينبغي للرجل ان ينصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال[971] :

1. ان تكون له نية فإن لم يكن له نية لم يكن عليه نورولا على كلامه نور.
2. ان يكون له علم وحلم ووقاروسكينة .
3. ان يكون قويا على ما هو فيه وعلى معرفتة .
4. الكفاية والا مضغه الناس .
5. معرفة الناس .

وقد بسط بن القيم (رحمه الله) في شرح هذه الشروط [972]

ثامنا : منهج ابن بطة:

---

[964] ينظر تاريخ بغداد 268/11 ، وطبقات الحنابلة 153/2 .
[965] ينظر طبقات الحنابلة 188/2و189 .
[966] ينظر تاريخ بغداد 329/7 وطبقات الحنابلة 185/2
[967] ينظر طبقات الشافعية للسبكي 51/4 .
[968] ينظر طبقات الحنابلة 190/2 .
[969] ينظر المدخل المفصل 463/1 – 463
[970] ينظر طبقات الحنابلة 151/2 .
[971] ينظر إعلام الموقعين ،199/4 .
[972] ينظر اعلام الموقعين /199/4 وما بعدها .

لا خلاف بان ابن بطة يعد من المجتهدين في المذهب وهو بذلك لا يخرج عن المنهج الاصولي عند الحنابلة وقد يخالفهم في بعض الفتاوى .

1.احتجاجه بالقران: اما القرآن فمسلك ابن بطة التمسك به والعمل بظاهره الا اذا اتت قرينة تصرفه الى ما يخالف ظاهره ، وقد ساق باسناده عن الفضيل بن عياض قوله (انما الفقيه الذي انطقته الخشية واسكتته الخشية ، ان قال قال بالكتاب والسنة وان سكت سكت بالكتاب والسنة)[973] . وقال في مسألة الخلع حين جاءت زوجة ثابت بن قيس(رضي الله عنه) الى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: والله ما أعتب على ثابت في دين ولا خلق, ولكني أكره الكفر في الإسلام. لا أطيقه بغضا فقال لها نبي الله صلى الله عليه وسلم: (تردين إليه حديقته ويطلقك؟) قالت: نعم, فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ ما ساق ولا يزداد[974]. فهذا الخلع الذي نزل به القرآن: {فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ}(البقرة من الاية 229) وجاءت به السنة وذهب إليه فقهاء الأمة. وهذه أقوال الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين, مو افقة كلها لما أنزل به القرآن, مخالفة لما أفتى به المفتي[975].

2.الاحتجاج بالسنة : يقول بن بطة : (وكل ما جاء من هذه الأحاديث وصحت عن رسول الله ففرض على المسلمين قبولها والتصديق بها والتسليم لها وترك الاعتراض عليها والتصديق بها وترك الاعترا ض عليها)[976] ، ومثل ذلك: مسألة تارك صلاة الجمعة غير جاحدا بها : وهو انه هل يقتل حدا كما يقتل المحارب والز اني ، أم يقتل كما يقتل المرتد والزنديق ، وهذا فيه قولان للعلماء وهما رو ايتان عن الإمام أحمد: إحداهما: يقتل كما يقتل المرتد وهذا قول سعيد بن جبير وعامر الشعبي و إبراهيم النخعي و أبي عمرو الأوزاعي و أيوب السختياني وعبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه وعبد الملك بن حبيب من المالكية وأحد الوجهين في مذهب الشافعي وحكاه الطحاوي عن الشافعي نفسه وحكاه أبو محمد ابن حزم عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وعبد الرحمن بن عوف و أبي هريرة وغيرهم من الصحابة.

والثانية: يقتل حدا لا كفرا وهو قول مالك والشافعي واختار أبو عبد الله ابن بطة هذه الرو اية ونحن نذكر حجج صليت أدلة الذين لا يكفرون تارك الصلاة قال الذين لا يكفرونه بتركها قد ثبت له حكم الإسلام بالدخول فيه فلا نخرجه عنه إلا بيقين[977]. قالوا وقد روى عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من شهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه والجنة حق والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من العمل)[978].

3.قول الصحابي : فتراه يذكر الدليل من القران والدليل من السنة ثم يذكر اقوال الصحابة في المسألة. ومثال ذلك : قضية الخلع بعد ان ذكر الآية القرآنية وذكر الحديث النبوي ذكر قول الصحابي حيث قال: (حدثنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه قال: إذا كان من قبلها فلا بأس وإذا كان من قبله فلا ولا نعمى

---

[973] ابطال الحيل: ابن بطة، 19.

[974] رواه البيهقي في السنن الكبرى ، باب الوجه الذي تحل به الفدية ، 314/7 ، رقم 14627 . والطبراني في المعجم الكبير 310/11 رقم 11861 ، والدار قطني في السنن باب المهر 245/3 رقم 37 .

[975] ينظر ابطال الحيل1/ 37 –38 .

[976] الإبانة لابن بطة ،244/2 .

[977] الصلاة وحكم تاركها : ابن القيم ، 48/1–49 .

[978] متفق عليه : رواه البخاري : باب قوله { يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم... } ، 1267/2 ، رقم 3252 . ومسلم باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا ، 57/1 ، رقم 28 .

عين)[979]. واستدلاله بفعل سيدنا علي (رضي الله عنه) بقوله : (ووضع اليمين على الشمال تحت السرة كفعل علي رضي الله عنه وامره بذلك)[980] . وكذا قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في تكبيرات الجنازة (كبر ما كبر امامك)[981].

4. الاحتجاج بالمرسل : روى ابن بطة بإسناده عن الأوزاعي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) (يأتي على الناس زمان يستحلون الربا)[982] بالبيع يعني العينة وهذا وإن كان مرسلا فإنه صالح للاعتضاد به بالاتفاق وله من المسندات ما يشهد له وهي الأحاديث الدالة على تحريم العينة[983].

5. استشهاده بالحديث الضعيف : مثل ذلك في مسألة من امتلك القدرة على الحج ولم يحج استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم : (مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحُجَّ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا)، وَرَوَاهُ ابْنُ بَطَّةَ، وَزَادَ فِيهِ: (وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ)[984] . وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَهِلَالٌ مَجْهُولٌ، وَالْحَارِثُ مُضَعَّفٌ[985].

6. الاجماع : وهو حجة شرعية يعمل بها ، ولا عبرة بمن خالف ذلك : وقد تمسك عبد الله بن بطة بهذا الاصل وعمل به ونراه يذكره صريحا ومثال ذلك :

أ. يقول : (فمن زعم أن الخلع وأخذ الفدية نزل من السماء لغير ذلك فقد رد على الله حكمه وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته وعلى الصحابة والسلف الصالح إجماعهم. والله حسيبه وحجيجه)[986] .

ب . حيث يقول: الصيد يقع على ثلاثة أوجه: (تارة يصطاد للحاجة إليه والأكل، فهذا لا شك في جوازه، وهو مما أحله الله عزوجل في كتابه، وثبتت به السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأجمع عليه المسلمون)[987].

ج . ويقول ايضا : (وقد اجمع العلماء اعلى ان صلاة الجمعة والعيدين ، ومنى وعرفات والغزو والجهاد مع كل امير بر وفاجر)[988].

7. القياس : احتج بن بطة بالقياس ، فتراه يقيس مسألة التحايل بالخلع على بيع الدراهم المكسرة بالصحيحة فيقول : (وما الفرق بين هذا الخلع وبين من باع دراهمه المكسرة من صيرفي بدينار على أن يعطيه بذلك الدينار صحاحا على صرف مقطوع وكل ذلك في عقد واحد)[989]، وكذا قياسه بين الخلع وبين من استلف الى اجل فيقول :(على أنه إذا جاء أجلها عاد البائع لها فاشتراها من المسلم فيها على سعر المقطوع)[990] . وبهذا الاستدلال تراه ينفي الفارق بين الخلع وهذه المسائل بجامع ان العقد منطوي على حيلة خفيفة .

المطلب الثالث : منهج ابن الزاغوني :

اولا: اسمه ونسبه وولادته وكنيته

---

[979] ابطال الحيل 37/1 .
[980] الشرح والابانة 1/ 329 .
[981] الشرح والابانة 315/1 .
[982] رواه ابن القيم في حاشيته على عون المعبود ، 284/9 والشوكاني في نيل الاوطار ، (باب أن من باع سلعة بنسيئة لا يشتريها أقل مما باعها) ، 472/8 .
[983] ينظر اعلام الموقعين 197/2 ، وإغاثة اللهفان لابن القيم ،352/1
[984] آل عمران الاية 97 .
[985] ينظر شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة: ،209/1–210 .
[986] ابطال الحيل ،57/1 .
[987] ابطال الحيل ، 56/1 .
[988] ينظر الشرح والابانة بن بطة ، 305/1 – 306
[989] ابطال الحيل 41/1 .
[990] ابطال الحيل 41/1 .

هو علي بن عبيد الله بن نصر بن عبيد الله بن سهل بن السري الزاغوني[991]. وقيل ان اسم اباه عبد الله [992]. وينسب الى زاغون[993]، فيقال: الزاغوني، أو ابن الزاغوني ، وُلد سنة (455هـ) في جمادى الأولى ، ويكنى بابي الحسن[994] .

ثانيا : مكانته العلمية ومذهبه :

كان ابن الزاغوني واسع إلاطلاع ، غزير العلم ، وكان حنبليا ومن المجتهدين في المذهب ، وكان متفننًا في علوم شتى، من الأصول والفروع والحديث والوعظ وصنف في ذلك كله. وكان فقيه وقته في الطبقة الثالثة عشرة. قال ابن الجوزي: (كان له في كل فن من العلم حظ و افر، ووعظ مدة طويلة)[995] ، وقال عنه ابن السمعاني ، (الفقيه المحدث الواعظ، أبو الحسن، أحد أعيان المذهب)[996]. مما يدل على مكانته عند الحنابلة، كونه لا يكاد يخلو مصنف في المذهب من ذكر آرائه الفقهية، فهو تارة عندهم يحكي رو اية، وتارة يحكي خلاف، وتارة يحكي وجهًا في المسألة ، وتارة يحكي قوله كفتوى، أو كاختياره له في المسألة [997].

ثالثا : شيوخه :

1. ابن محمد بن الحسن بن الفضل بن المأمون ابو الغنائم ولد سنة (374هـ) ، وسمع الدار قطني والخلص و ابا الحسن الحربي وغيرهم ، وحدث ، وكان ثقة . وتوفى ليلة الخميس ثامن عشر شوال سنة (465هـ) ودفن بمقبرة باب حرب عند الشهداء[998].

2. ابو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن الحسن بن عبيد بن عمرو بن خالد بن الرفيل : ابن المسلمة القريشي ، أسلم الرفيل على يدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ولد في سنة (375هـ) ، وكان عالما ومحدثا وفقيها ، توفي رحمه الله ليلة السبت جمادى الأولى سنة (465هـ)[999] .

3. القاضي أبو علي يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن سطورا العكبري، الحنبلي، تلميذ القاضي أبي يعلى ، وكان فقيها فاضلا بارعا ، كانت له يد قوية في القرآن والحديث والفقه والمحاضرة ، ولي القضاء بباب الازج ، وصنف في المذهب ، ومن مصنفاته (التعليقة في الفقه) ، وتوفي في شوال سنة (468هـ) عن ثمانين سنة[1000].

4. محمد بن عبد الله بن عمر بن أحمد بن المجمع بن مجيب أبو محمد الصريفيني المعروف والده بهزارمرد ، ولد ببغداد سنة (384هـ) ، وقدم اليها وحدث بها ، وكان صدوقا ثقة حافظ صالحا وامام واسع الرو اية له معرفة بالفقه ، مات بدمشق في جمادى الأولى سنة (444هـ) وله ستون عاما[1001].

---

[991] ينظر الإكمال لا بن ماكولا ، 369/2 ، والمعين فى طبقات المحدثين للذهبي ،45/1 ، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ،339/1 .

[992] ينظر البداية والنهاية لابن كثير ، 42/8

[993] زاغون قرية من قرى ديالى ، والنسبة اليها زاغوني ، وتقع بين بعقوبا وباجسرا ، ومن المحتمل ان تكون هي القرية التي تسمى الان (زاغنية) وهي تابعة لناحية المعبر من نواحي قضاء بعقوبة . ينظر معجم البلدان، 495/2 , والمفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام للساقي 126/3 ، ودراسات في تاريخ ديالى ، 197.

[994] ينظر الوافي بالوفيات للصفدي ، 6/ 453 ، والاكمال لابن ماكولا 369/3 ، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي ، 72/1 .

[995] ذيل طبقات الحنابلة 72/1 .

[996] المصدر نفسه

[997] الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمَرْداوي ، 27/1 و 106/1 و132/1 ، و 142/1 و 1/ 234 .

[998] ينظر المنتظم لابن الجوزي ، 280/8 .

[999] ينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 35/3 . وسير اعلام النيلاء 214/18 .

[1000] ينظر الانساب للسمعاني ، 237/2 .

[1001] تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 170/2 – 171 .

وآخرون مثل : أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن النقور ، البغدادي، البزاز المتوفي سنة (470هـ)[1002] ، وعبد الله بن عطاء بن عبد الله بن أبي منصوربن الحسن بن إبراهيم أبو محمد الإبراهيميّ الهرويّ. وتوفي(476هـ) [1003] .

رابعا : تلاميذه

تتلمذ عليه جمع طلبة العلم الذين اصبحوا علماء فيما بعد ومنهم :

1. أبو الفرج ابن الجوزي الشيخ الامام العلامة، الحافظ المفسر، شيخ الاسلام، مفخر العراق، جمال الدين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي ابن عبيد الله بن عبد الله بن حمادي بن أحمد ابن الفقيه عبد الرحمن ابن الفقيه القاسم بن محمد ابن خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بكر الصديق، القرشي ، صاحب التصانيف المشهورة في أنواع العلوم ، ولد سنة (509هـ) أو (510هـ) . صنف في كل العلوم وبرع فيها، قال سبطه شمس الدين أبو المظفر: سمعته يقول على المنبر في آخر عمره: كتبت بإصبعي هاتين ألفي مجلد، وتاب على يدي مائة ألف، وأسلم على يدي عشرون ألف يهودي ونصراني، وسئل عن عدد تصانيفه فقال: تزيد على ثلاث مائة وأربعين مصنفاً، منها ما هو عشرون مجلداً ومنها ما هو كراس واحد. وتوفي يوم الجمعة بني العشائين الثالث عشر من شهر رمضان، سنة (597هـ)[1004].

2. صدقة بن الحسين بن الحسن بن بختيار بن الحماد البغدادي الفقيه الأديب، الشاعر المتكلم، الكاتب المؤرخ أبو الفرج، ولد سنة (477هـ)، وبرع في الفقه، فروعه وأصوله. وقرأ علم الجدل والكلام، والمنطق والفلسفة، والحساب، ومتعلقاته من الفرائض وغيرها. و أفتى وناظر، وله مصنفات حسنة في أصول الدين. وقد جمع تاريخًا على السنين، بدأ فيه من وقت وفاة شيخه ابن الزاغوني، سنة سبع وعشرين وخمسمائة، مذيلاً به على تاريخ شيخه، ولم يزل يكتب فيه إلى قريب من وقت وفاته ، توفي يوم السبت ثالث عشر ربيع الآخر (573هـ)[1005].

3. نجم الدين أبو العلاء بن شرف الإسلام ابن الشيخ أبي الفرج، شيخ الحنابلة بالشام في وقته . ولد سنة (498هـ) ، و أفتى ودرس وهو ابن نيف وعشرين سنة ، كان فقيهًا متطهرًا وكان صيتًا شجاعًا شديداً ، وتوفي ثاني عشر ربيع الآخر، سنة (586هـ)، ودفن بسفح قاسيون[1006] .

4. رستم بن سرهنك ابو القاسم الواعظ سمع الحديث وتعلم الوعظ من شيخنا ابي الحسن الزاغوني وكان يعظ بجامع بهليقا ، توفي يوم الثلاثاء سادس عشرين ربيع الاول سنة (569هـ) عن ستين سنة تقريبا ودفن بباب حرب[1007] . وآخرين منهم : أبو القاسم موسى بن احمد بن محمد النشادري الفقيه الحنبلي (ت 523هـ) ، و ابو الفتح بن المني (ت 583هـ)[1008] ، و أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن ألَابنوسي الفقيه الشافعي، (ت 542هـ) [1009].

[1002] ينظر البداية والنهاية 304/7 .
[1003] ينظر ذيل طبقات الحنابلة ، 17/1 .
[1004] ينظر وفيات الأعيان لابن خلكانة، 52/4 وما بعدها ، وتذكرة الحفاظ ،158/4 وما بعدها .
[1005] ينظر ذيل طبقات الحنابلة ، 138/1 وما بعدها .
[1006] ينظر طبقات الحنابلة ، 150/1 .
[1007] ينظر المنتظم لابن الجوزي ، 248/10 .
[1008] ستأتي ترجمته في المطلب الثالث .
[1009] ينظر طبقات الشافعية للسبكي ، 7/6 ، وتذكرة الحفاظ ، 107/4 .

ر دهد: 2737-8322 ISSN: ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

خامسا : وفاته :

مات في الثالث والعشرين من ربيع الآخر سنة (552هـ) ، وله أربع وثمانون سنة[1010].

سادسا : عقيدته

اختلف اهل العلم في في المنهج العقدي لابن الزاغوني ، فمنهم من قال و افق المعتزله ، ومنهم من قال كان اشعريا ، ومنهم من قال كان على طريقة الكلابية[1011] ، ولكن في الحقيقة كان طريقة ابن الزاغوني في العقيدة التي كان غالبها على طريقة ابن كلاب ومتقدمي ألاشاعرة الذين يثبتون كثيرا من الصفات الخبرية كالوجه، واليدين، واالاستواء، والعلو، ولكن بدون أن يعقلوا معانيها كما هي طريقة مفوضة الحنابلة ، ويعتقد ابن الزاغوني ان الله متكلم بكلام لازم لذاته غير متعلق بمشيئته وهو في ذلك متفقا مع ابن كلاب والاشعري في ان الله تعالى لا يقوم به فعل يتعلق بمشيئته وقدرته ، غير انه يعتقد ان كلام الله تعالى بحرف وصوت قديمين[1012] .

سابعا : مصنفاته :

يعتبر ابن الزاغوني من كبار مجتهدي الحنابلة وله منصنفات كثير منها :

1. غرر البيان . في اصول الفقه . 2. شرح الخرقي . 3. الفتاوى الرحبية. 4. الوجوه والنظائر. 5. الفتاوى. 6. الوجيز. 7. الايضاح في اصول الدين 8. الواضح في الفقه. 9. المفردات . مجلدين في الفقه ، وهو عبارة عن مائة مسألة 10. الخلاف الكبير في الفقه 11. الإقناع في الفقه . 12. التلخيص . في الفرائض. 13. شروط أهل الذمة. 14. مصنف في الدوروالوصايا. 15. تاريخ بغداد مرتب على السنين من ولاية المسترشد الى ايام وفاته[1013].

ثامنا : منهجه :

كما ذكرنا ان ابن الزاغوني من مجتهدي الحنابلة وبالتالي فان منهجه الاصولي لا يخرج عن المذهب الذي يتميز بالتمسك الشديد بالنصوص الشرعية، مع التأويل والاجتهاد عند الحاجة ، وان كان ابن الزاغوني حنبليا ، لكنه لم يكن مقلداً لهم في كل شيء، و إنما كان يحتكم إلى الدليل في غالب فتاويه فيما ، ويأخذ بما أوصله إليه اجتهاده حتى وإن خالف كبار علماء عصره، مما يدل على علو همته وشجاعته اما منهج ابن الزاغوني فكما يلي:

1. منهجه في الاخذ بالقرآن :

كان معظما لكتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) ويقدمهما على كل رأي . ومثل ذلك اختياره في المبالغة في الاستنشاق وحده لغير الصائم، حيث دلَّت السنة المطهرة على التصريح والاقتصار على المبالغة في الاستشاق دون المضمضة لغير الصائم ، فقال : (يبالغ في الاستنشاق دون المضمضة)[1014]، واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم (أَسْبِغِ الْوُضُوءَ وَخَلِّلْ بَيْنَ الأَصَابِعِ وَبَالِغْ فِي الاِسْتِنْشَاقِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ صَائِمًا)[1015].

[1010] ينظر تاريخ بغداد ،300/6 و تذكرة الحفاظ : للذهبي ، 169/2 .

[1011] وهي فرقة اسلامية ظهرت في النصف الاول من القرن الثالث الهجري هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان (ت 243هـ). ينظر الملل والنحل للشهرستاني ،84/1 .

[1012] ينظر اعلام الموقعين 397/1 ، ومجلة المنار : لرشيد رضا ، 28 /241 .

[1013] ينظر ذيل طبقات الحنابلة ،73/1، والقواعد في الفقه الإسلامي لابن رجب ، 7/1 و60/1 و 208/1و 294/1، والقواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ، 69/1، وشرح الكوكب المنير لابن النجار ،1/ 332 .

[1014] شرح الزركشي على مختصر الخرقي للزركشي ، 32/1 .

[1015] رواه ابو داود فس السنن ، باب فِي الاِسْتِنْثَارِ ،54/1 ، رقم 142 ، والترمذي في السنن ، باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم وقال : (حديث حسن صحيح) ، 155/3 ، رقم 788 ، والبيهقي في السنن الكبرى ، باب تخليل الأصابع ،76/1 ، رقم 364 .

2. العمل بفتاوى الصحابة رضي الله عنهم إذ الم يُعرف لها مخالف منهم. كاختياره تحريم صوم يوم الشك تطوعاً لمن لم يكن له عادة. وقال المرداوي : (إذا صامَه تَطوُّعًا مِن غيرِ سبَبٍ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ، يُكْرَهُ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ، وقيل: يَحْرُمُ صَوْمُه، فلا يصِحُّ. وهو احْتِمالٌ في الكَافِي ، ومالَ إليه فيه. واخْتارَه ابنُ البَنَّا، و أبو الخَطَّابِ في عِباداتِه الخَمْسِ، والمَجْدُ، وغيرُهم. وجزَم به ابنُ الزَّاغُونيِّ وغيرُه)[1016] واستدل على قوله بقول عمار(رضي الله عنه) : (مَنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)[1017].

3. الاختيار من اقوال الصحابة ما كان اقربها للكتاب والسنة ، وهذا في حال اختلفوا في القنوى مع عدم الجزم . كاختياره تحريم الغسل بماء زمزم وعدم رفع الحدث يه حَيْثُ انه تَنَجَّسَ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ عِلَّةَ النَّهْيِ تَعْظِيمُهُ ، وَقَدْ زَالَ بِنَجَاسَتِهِ [1018]، عن ابن عباس ، قال : (لاَ أُحِلُّهَا لِمُغْتَسِلٍ يَغْتَسِلُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَهِيَ لِشَارِبٍ وَمُتَوَضِّىءٍ حِلٌّ وَبِلٌّ)[1019]، وقد افتى بهذا مخالفا لرأي المذهب رغم ان بعض الصحابة اجاز ذلك .

4. الاخذ بالحديث الضعيف اذا لم يكن عنده ما يستدل به في الباب ، مثل ذلك مسألة استخراج الوديعة من حرزحها ليراها المستودع او لينفقها ثم يردها او مثلها ، وقال صاحب الانصاف : (وإنْ تعَدَّى فيها، فرَكِبَ الدَّابَّةَ لغيرِ نَفْعِها، ولَبِسَ الثَّوْبَ ، ولَبِسَ الثَّوْبَ، وأخْرَجَ الدَّراهِمَ ليُنْفِقَها أو لشَهْوَةِ رُؤْيَتِها ثم رَدَّها أو جحَدَها، ثم أقَرَّ بها، أو كسَر خَتْمَ كِيسِها وكذا لو حَلَّه ضَمِنَها. إذا تعَدَّى فيها، ففعَل ما ذكَر غيرَ جُحُودِها، ثم إقرارُه بها، فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ، أنَّه يَضْمَنُها، وخالف ابن الزاغوني وقال : لا يَضْمَنُ)[1020] . واستدل بحديث عمر بن شعيب ، عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال : رسول الله صلى الله وسلم (لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَوْدِعَ غَيْرِ الْمُغِلِّ ضَمَانٌ وَلاَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرِ الْمُغِلِّ ضَمَانٌ)[1021]، والحديث ضعيف[1022]، ولكنه احتج به لعدم وجود ما يسيدل به في الباب .

5. يأخذ بالقياس اذا لم تتوفر الاصول الاربع السابقة ، ومنها ان اهل العلم اتفقوا على ان الغسل للاحرام بحج او عمرة سنة، واختلفوا في الغسل للسعي وللمبيت في ليالي منى ، قال ابن الزاغوني بالاستحباب ، والمذهب على عدم الاستحباب ، وقاس ابن الزاغوني ذلك على غسل الجمعة: (وأما كون الغسل للمبيت بمزدلفة ورمي الجمار والطواف منها؛ فلأنها مواضع يجتمع لها الناس ويزدحمون ويعرقون فيؤذي بعضهم بعضًا بالعرق والرائحة فاستحب فيها الغسل تنظيفًا وتخفيفًا كالجمعة)[1023]. هذا وقد حرم ابن الزاغوني رفع الحدث بماء

[1016] الإنصاف ، 535/7.

[1017] رواه البخاري في متنه في ترجمة الباب 636/2 ، والبيهقي في السنن الكبرى باب النَّهْيِ عَنِ اسْتِقْبَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ وَالنَّهْيِ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ ، 208/4 ، رقم 7741 . والحاكم في المستدرك ،كتاب الصوم ، 585/1 ، رقم 1542 .

[1018] المِنَحُ الشَّافِيات بِشَرْحِ مُفْرَدَاتِ الإِمَامِ أَحْمَد للبهوتي ،37/1 .

[1019] رواه ابن ابي شيبة في مصنفه ، في الوضوء فِي الْمَسْجِدِ ، 36/1 ، رقم 387 . وهو يروى ايضا عن العباس رضي الله عنه وعن ابيه عبد المطلب . ينظر مصنف عبد الرزاق ، (باب زمزم وذكرها) ،5/ 113 ، رقم 9113، و 114/5 ، رقم 9114 .

[1020] الانصاف 16/36-37.

[1021] رواه الدار قطني ، كتاب البيوع ،41/2 ، رقم 168 . والزيلعي في نصب الراية 129/7 .

[1022] قال الدار قطني عمرو وعبيدة ضعيفان وإنما يروي هذا من قول شريح غير مرفوع ، ثم أخرجه من قول شريح ولم يروه عبد الرزاق في مصنفه إلا من قول شريح وقال بن حبان في كتاب الضعفاء عبيدة يروي الموضوعات عن الثقات. ينظر سنن البيهقي ، باب مَنْ قَالَ لاَ يَغْرَمُ ، 275/2 ، رقم 11820 ، والدار قطني ، كتاب البيوع ،41/2 ، رقم 168 .

[1023] الممتع في شرح المقنع : للتنوخي ، 192/1 – 193 .

زمزم حَيْثُ انه تَنَجَّسَ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ عِلَّةَ النَّهْيِ تَعْظِيمُهُ ، وَقَدْ زَالَ بِنَجَاسَتِهِ [1024] ، و عن ابن عباس ، قال : (لاَ أُحِلُّهَا لِمُغْتَسِلٍ يَغْتَسِلُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَهِيَ لِشَارِبٍ وَمُتَوَضِّىءٍ حِلٌّ وَبِلٌّ)[1025] .

المطلب الرابع : منهج ابو الفتح بن المني :

اولا : اسمه ونسبه وولادته وكنيته

هو نصر بن فتيان بن مطر النهرواني ناصح الدين أبو الفتح الفقيه الحنبلي،المعروف بابن المَنّي، وُلِدَ :سَنَةَ(501ه) ، ويكنى يابي الفتح [1026] .

ثانيا : مكانته العلمية :

فقيه العراق وشيخ الحنابلة ، برع في المذهب والخلاف، وصار من الأئمة المشار إليهم في العلم والزهد، قصده الطلبة من البلاد ، وتخرّج به جماعة من الفقهاء، وكان ورعاً كثير العبادة حسنَ السَمت . صرف همته طول عمره إلى الفقه، أصولاً وفروعًا، مذهبًا وخلافًا، واشتغالاً وإشغالاً، ومناظرة. وتصدر للتدريس والاشتغال والإفادة، وطال عمره ، وبَعُدَ صيتُه، وقصده الطلبة من البلاد، وشدت إليه الرحال في طلب الفقه، وتخرج به أئمة كثيرون . قال المهذب بن قيداس: كنا نسميه شيخ صبي - يعني في صباه - لعقله ووقاره، وتركه اللعب. ثم قال: لم ينقل عنه: أنه لعب ولا لهى، ولا طرق باب طرب، ولا مشى إلى لذة ومشتهى. قال ابن الحنبلي: أفتى ودرس نحوًا من سبعين سنة، ما تزوّج ولا تسرى، لا ركب بغلة ولا فرسًا، ولا ملك مملوكًا، ولا لبس الثياب الفاخر إلا لباس التقوى . أضرّ في آخره عمره وطرِش، فكان لا يُبصِر ولا يسمع، وهو يدرس الفقه إلى حين وفاته [1027].

ثالثا : شيوخه :

1. ابو الحسن ابن الزاعوني وقد تكلمنا عليه سابقا .

2. أحمد بن محمد بن أحمد، أبو بكر بن أبي الفتح الدينوري ، أحد ائمة المذهب. سمع الحديث . وتفقه على أبي الخطاب الكلوذاني ، وبرع في المناظرة ، ومن مصنفاته :التحقيق في مسائل التعليق. توفي يوم السبت غرة جمادى الأولى سنة (532ه)[1028] .

3. أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن العباس بن الحصين الشيباني ، الهمذاني الأصل ، البغدادي الكاتب ، ولد سنة (432ه) ، وتفرد برواية مسند أحمد وفوائد أبي بكر الشافعي المشهورة بالغيلانيات[1029] وباليشكريات[1030] ، كان شيخ ثقة دين ، صحيح السماع ، واسع الرواية ، تفرد وازدحموا عليه ، وكان يوصف بالسداد والأمانة والخيرية ، توفي في رابع عشر شوال سنة (552ه) [1031].

[1024] ينظر الانصاف ، 46/1 .

[1025] رواه ابن ابي شيبة في مصنفه ، في الوضوء فِي الْمَسْجِدِ ، 36/1 ، رقم 387 . وهو يروى ايضا عن العباس رضي الله عنه وعن ابيه عبد المطلب .ينظر مصنف عبد الرزاق ، (باب زمزم وذكرها) ،5/ 113 ، رقم 9113، و 114/5 ، رقم 9114.

[1026] ينظر وفيات الاعيان 205/4 ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ، 136/21 – 137 .

[1027] ينظر المنتظم 237/10 ، ووفيات الاعيان 81/6 , وسير اعلام النبلاء 21 / 138 , والبداية والنهاية ، 38/12 .

[1028] ينظر المنتظم لابن الجوزي 73/10 ، والبداية والنهاية : ابن كثير 213/12 ، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام 84/1 . وهدية العارفين 163/1 .

[1029] للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم البزار الشافعي، (ت 354هـ) ، بلغ عدد هذه الأجزاء أحد عشر جزءًا سميت هذه الأجزاء بالغيلانيات؛ لأنها من رواية تلميذ المصنف: أبي طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان ـ ينظر الرسالة المستطرفة للكتاني ،87/1 .

[1030] أربعة أجزاء لأبي العباس أحمد بن منصور اليشكري (ت 370هـ)، ينظر الرسالة المستطرفة ، 87/1 .

[1031] ينظر المنتظم لابن الجوزي 166/15 ، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: لابن نقطة ، ص475 ، وسير اعلام النبلاء 536/19 ، تكملة الإكمال لعبد الغني ، 345/2.

4. أبو البركات: عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد بن الحسن بن بندار، البغدادي الأنماطي ، الامام الحافظ المفيد ، الثقة المسند ، بقية السلف ، ولد سنة (462هـ) ، وما تزوج قط ، كان حافظا ثقة متقن ، واسع الرواية ، خرج التخاريج ، وجمع من المرويات ما لا يوصف ، ونسخ الكتب الكبار مثل الطبقات "لابن سعد ، و تاريخ الخطيب. مات في المحرم سنة (538هـ)[1032]. وآخرون مثل بو بكر محمد بن علي بن عبيد الله بن الدنف البغدادي ، (ت 515هـ)[1033] ، وعبد الرحمن ابن المحدث أبي غالب محمد بن عبد الواحد بن حسن بن منازل بن زريق ابو منصور القزاز (ت 535هـ)[1034] ، والحسن بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن علي، أبو نصر اليونارتي (ت 527هـ)[1035] .

رابعا : تلاميذه :

1. جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي [1036] .

2. موفق الدين أبو محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الحنبلي ، ولد بجماعيل من عمل نابلس (541هـ)، ورحل هو في أول سنة (561هـ) إلى بغداد فأدرك الشيخ عبد القادر الكيلاني ، فنزل عنده بالمدرسة ، وسمع منه ، كان رحمه الله إماما في التفسير والحديث ومشكلاته والفقه واصوله وعلم الخلاف والفرائض والنحو والحساب والأنجم السيارة والمنازل ، وكان إمام الحنابلة بجامع دمشق ، وهو إمام الأئمة ومفتي الأمة ، أخذ بمجامع الحقائق النقلية والعقلية . وله المؤلفات الغزيرة ، وما أظن الزمان يسمح بمثله . قال شيخه ابن المني: إذا خرج هذا الفتى من بغداد احتاجت إليه : وقال له ايضا : إن خرجت من بغداد لا يخلف فيها مثلك. له مصنفات في كثير من العلوم منها: المغني والكافي والمقنع و الروضة ومختصر الهداية ، واخرى كثيرة ، توفي رحمه الله سنة (620هـ) [1037] .

3. محمد بن معالي بن غنيمة المأموني المقرئ الفقيه الزاهد ابي بكر بن الحلاوي عماد الدين . تفقه على ابن المني وبرع في المذهب ، وتفقه عليه الشيخ مجد الدين ابن تيمية ، توفي رحمه الله سنة (611هـ)[1038] .

4. ناصح الدين أبو الفرج عبد الرحمان بن نجم بن الإمام شرف الإسلام أبي البركات عبد الوهاب بن الشيخ الكبير أبي الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الأنصاري السعدي العبادي ، الشيرازي الأصل الشامي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي ولد سنة (554هـ) ، وتفقه ، وبرع في الوعظ ودرس ، و أفتى وترأس الحنابلة في وقته بدمشق. حدث ووعظ بمصر وبدمشق ، وله مصنفات منها : كتاب تاريخ الوعاظ ، توفي في ثالث المحرم سنة (634هـ) وله ثمانون سنة[1039].

[1032] ينظر المنتظم لابن الجوزي 108/10- 110، ووفيات الاعيان لابن خلكان 192/7 ، وسير اعلام النبلاء 134/20 ، والبداية والنهاية لابن كثير 77/8

[1033] ينظر سير اعلام النبلاء 485/19 ، وتكملة الاكمال 564/2

[1034] ينظر سير اعلام النبلاء 69/20.

[1035] ينظر الوافي بالوفيات 135/12.

[1036] تكلمنا عنه سابقان لانه كان من تلاميذ ابن الزاغوني ايضا .

[1037] ينظر الوافي بالوفيات 198/1 ، والبداية والنهاية لابن كثير 242/9 وما بعدها ، وسير اعلام النبلاء 166/22 وما بعدها ، وذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد للفاسي ، 341/1 ، وطبقات المفسرين للأدنروي ، ، 177/1 ، وهدية العارفين 287/4 .

[1038] ينظر الوافي بالوفيات 2/ 104، وذيل طبقات الحنابلة 213/1 ، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي 653/2،

[1039] ينظر الوافي بالوفيات 113/6 ، وذيل طبقات الحنابلة ،261/1 ، وسير اعلام النبلاء 6/23 ، والمعين فى طبقات المحدثين للذهبي ، 62/1 ، وهدية العارفين 466/3.

خامسا : عقيدته ومصنفاته :

يعد ابو الفتح بن المني من كبار علماء الحنابلة ، وهو من المجتهدين في المذهب ، كان سليم الاعتقاد، وكان ورعاً كثير العبادة حسنَ السَمت على منهاج السَّلَفِ، اي ان عقيدته عقيد السلف[1040]. ومن مصنفاته التعليقة[1041] ، والجدل الكبير[1042] .

سادسا : وفاته :

توفي توفي يوم السبت رابع شهر رمضان، ودفن يوم الأحد - يعني خامس رمضان سنة (583ه) ، و انه كان أوصى أن يدفن في دار بعض أهله جنب مسجده، فحمل إلى الموضع، ودفن فيه، وفتح موضع في المسجد إلى قبره لزيارة الناس[1043].

سابعا : منهجه :

يعد ابو الفتح بن المني كما ذكرنا من مجتهدي الحنابلة ، وبالتالي فهو يسير على منهجهم في الاصول ، وان خالفهم ببعض الفروع ، ولكن لا يخرج عن اصولهم . فتراه يقدم النص القراني ثم السنة النبوية ، ثم فتوى الصحابي اذا لم يجد لها مخالف ويعدها اجماعا ، ثم يتخير من اقوالهم اذا اختلفوا ، ثم يأخذ بالحديث المرسل والضعيف اذا لم يجد في الباب سواهما ، ثم يعدل الى القياس اذا لم يجد شيء من اعلاه [1044].

1. اما القرآن فمسلك ابن المني التمسك بالقرآن والعمل بظاهره الا اذا اتت قرينة تصرفه الى ما يخالف ظاهره . ويظهر ذلك في تفسير قوله تعالى (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) (النساء /4) حيث يقول :(أَنَّ النِّكَاحَ فَرْضُ كِفَايَةٍ ، فَكَانَ الِاشْتِغَالُ بِهِ أَوْلَى ، كَالْجِهَادِ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي وُجُوبَهُ عَلَى الْأَعْيَانِ ، تَرَكْنَاهُ لِلْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ)[1045].

2. وفي السنة : تراه يشترط في الولي العدالة مستندا الى قوله (صلى الله عليه وسلم) : (لا نكاح إلا بولي)[1046] حيث يقول فِي وِلَايَةِ الْفَاسِقِ : (لَا يَلِي عَلَى مَالِهَا كَافِرٌ، إلَّا عَدْلٌ فِي دِينِهِ)[1047].

3. وفي الحديث المرسل فتراه يقدم الحديث المسند على المرسل لجواز أن يكون المجهول غير حافظ وان كان عدلا [1048]، وهو رأي الجمهور.

4. وفي القياس : قوله :(أَنَّ النِّكَاحَ فَرْضُ كِفَايَةٍ فَكَانَ الِاشْتِغَالُ بِهِ أَوْلَى كَالْجِهَادِ . وَكَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي وُجُوبَهُ عَلَى الْأَعْيَانِ وتَرَكْنَاهُ لِلْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ)[1049]. و أيضا قوله بتقديم ولاية الابن على الاب في النكاح قياسا على الميراث : ويقول الزركشي : (وحكى ابن المنى في تعليقه قولًا بتقديم الابن على الأب كما في الميراث والله أعلم)[1050] .

[1040] ينظر الوافي بالوفيات 7/ 328 ، وسير اعلام النبلاء 138/21 ، وذيل طبقات الحنابلة 1/ 147 .
[1041] ينظر ذيل طبقات الحنابلة 255/1 القواعد والفوائد الاصولية لابن اللحام 156/1
[1042] ينظر ذيل طبقات الحنابلة 255/1 ، والمسودة في أصول الفقه : لال تيمية ،437/1
[1043] ينظر المنتظم 237/10 ، ووفيات الاعيان 81/6 , وسير اعلام النبلاء 21 / 138 , والبداية والنهاية ، 38/12 .
[1044] النبوات: 42/1 .
[1045] الإنصاف ، 20/20 .
[1046] رواه ابو داود في سننه ، باب في الولي ، 625/1 رقم 8085 ، والترمذي في السنن ، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي ، 407/3 رقم 1101 ، والبيهقي في السنن ، باب لاَ نِكَاحَ إِلاَّ بِوَلِيٍّ ، 370/2 ، رقم 13988 .
[1047] الانصاف للمرداوي 197/20 .
[1048] ينظر المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : لعلي البعلي ، 170/1 .
[1049] الانصاف للمرداوي 20/20 .
[1050] شرح الزركشي على مختصر الخرقي ،323/2 . وينظر الانصاف 163/20

5. وقد خالف ابن المني مذهب الحنابلة بامور منها : ان لا يقول بمفهوم المخالفة ، فإنه أجاب على من احتج لصحة نكاح المرأة بلا إذن بمفهوم قوله (صلى الله عليه وسلم) : (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل)[1051] فيقول : (فإن المفهوم ليس بحجة على أصلنا)[1052]، اي اصله هو لان الحنابلة يقولون بالمفهوم على اصلهم[1053] .

الخاتمة:

بعد هذة الرحلة القصرة والنزهة الطيبة بين اوراق الكتب توصلت الى ما يلي :

1. ان حدود محافظة ديالى تغيرت كثيرا وتم اقتطاع مساحات شاسعة من اراضيها لحساب محافظات بغداد ومحافظة صلاح الدين مثل قضاء النهروان في الجنوب الغربي وجزء من قضاء بلد والدجيل حاليا عكبرى سابقا.

2. اكثر المصنفات التي صنفت في رجالات ديالى مصنفات مختصرة على حياتهم الشخصية واسماء اهم مصنفاتهم ، ولم تغوص في علمهم وارائهم .

3. المذهب العقدي للعالم ليس له علاقة بمذهبه الفقهي فنرى مثلا ابن الزاغوني مذهبه الفقهي حنبليا ، والعقدي على طريقة ابن كلاب .

4. العلماء الثلاثة الذين تمت دراسهم كان لهم الاثر الكبير في نشر المذهب الحنبلي ، فابن قدامة المقدسي و ابن تيمية و ابن القيم هم بعض نتاج هؤلاء العلماء .

5. ان علم اصول الفقه لا يستغنى في كل علوم الشريعة، سواء القرآن والسنة وبيقة العلوم .

6. ان العالم بالفروع لا يكون عالما اذا لم يكن متبحرا في علم الاصول .

المصادر والمراجع :

1. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة : أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري ، تحقيق: د.عثمان عبد الله آدم الأثيوبي ، دار الراية/الرياض ، ط2، (1418هـ) .

2. ابطال الحيل: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (ت : 387هـ) ، تحقيق : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، ط3 .

3. إعلام الموقعين عن رب العالمين : محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله بن قيم الجوزية (ت751هـ) ، تحقيق : طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل - بيروت ، (1973م) .

4. إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان : محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار المعرفة – بيروت ، ط2، (1395هـ - 1975م).

5. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى : علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا : دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1 ، (1411هـ) .

6. الانساب : ابي سعد عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني(ت 562هـ) ، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والابحاث الثقافية، دار الجنان، (1408هـ/1988م) .

[1051] رواه الترمذي في سننه وقال حديث حسن ، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي ، 407/3 ، رقم 1102 ، والبيهقي في السنن الكبرى ، باب لا نكاح الا بولي ، 110/7، رقم 13414 .

[1052] القواعد والفوائد الاصولية لابن اللحام 372/6 .

[1053] ينظر المصدر نفسه

7. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف : علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المَرْداوي (ت: 885 هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية ، ط1 ، (1415 هـ - 1995 م) .

8. البداية والنهاية :ابي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي (ت 774 هـ) ، تحقيق: علي شيري ، دار إحياء التراث العربي ، ط1، (1408 هـ 1988 م) .

9. تاريخ بغداد : أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .

10. تاريخ مدينة دمشق : أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت 571 هـ) ، تحقيق : علي شيري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

11. تاريخ نهر ديالى : حسين أحمد سلمان ، بحث منشور في مجلة سومر ، بغداد (1988م) .

12. تذكرة الحفاظ : أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (ت748هـ) ، دار احياء التراث العربي.

13. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت ٦٢٩هـ) ، تحقيق: كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية، ط1 ، (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م) .

14. تكملة الإكمال : محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر ، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة ، ط1، (1410هـ) .

15. الجامع الصحيح المختصر: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت ، ط3 ، 1407 – 1987.

16. الجامع الصحيح سنن الترمذي : محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

17. دراسات في تاريخ ديالى : د. تحسين حميد مجيد ، المطبعة المركزية جامعة ديالى ، (2010م).

18. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد : محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (ت 832هـ) ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط1 ، (1410هـ/1990م) .

19. ذيل طبقات الحنابلة : زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، (ت795هـ)، تحقيق :عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان . الرياض ، ط1، (1425هـ / 2005م) .

20. الروض المعطار في خبر الأقطار: محمد بن عبد المنعم الحِميري ، تحقيق : إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت ، ط2 (1980 م) .

21. سنن البيهقي الكبرى : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي : تحقيق : محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز- مكة المكرمة ، (1414هـ – 1994م) .

22. سير أعلام النبلاء :شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ) ، تحقيق :مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط3، (١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م).

23. شرح الزركشي على مختصر الخرقي : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (ت 772هـ) ، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية. بيروت ، (1423هـ - 2002م) .

24. شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني(ت : 728 هـ) ، تحقيق: د. صالح بن محمد الحسن ، مكتبة الحرمين – الرياض ط1، (1409 هـ - 1988 م) .

25. شرح الكوكب المنير: تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي ابن النجار (ت 972هـ) ، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان ، ط2، (1418هـ - 1997م) .

26. الشرح والابانة على اصول السنة والديانة : ابو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة ، تحقيق د. رضا نعسان ، دار العلوم والحكم ، ط1 .

27. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

28. الصلاة وحكم تاركها وسياق صلاة النبي من حين كان يكبر إلى أن يفرغ منها : محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم ، تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي - دار ابن حزم - قبرص – بيروت ، ط1 ، (1416هـ – 1996م) .

29. طبقات الحنابلة : أبو الحسين ابن أبي يعلى ، محمد بن محمد (ت: 526هـ) ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار المعرفة – بيروت .

30. طبقات المفسرين : أحمد بن محمد الأدنروي ، تحقيق : سليمان بن صالح الخزي ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ، ط1، (1997م) .

31. القواعد في الفقه الإسلامي : أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت 795هـ) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعدة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط1، (1391هـ.1971م) .

32. القواعد والفوائد الأصولية ومايتبعها من الاحكام الفرعية : ابن اللحام ، علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي الحنبلي (ت 803هـ) ، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي ، المكتبة العصرية ،(1420هـ - 1999م) .

31. المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل:علي بن محمد بن علي البعلي أبو الحسن (ت 803 هـ) ،تحقيق: د.محمد مظهر بقا، جامعة الملك عبد العزيز/مكة المكرمة .

32. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل : عبد القادر بن بدران الدمشقي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط2، (1401هـ) 113/1 وما بعدها .

33. مراصد الاطلاع على اسماء الامكنة والبقاع : عبد المؤمن بن شمائل القطيعي (ت739هـ) ، دار الجيل بيروت ، ط1، (1412هـ).

34. معالم العراق العمرانية :صالح احمد العلي ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ، (1998م) .

35. معجم البلدان: ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله (ت622هـ) ، دار الفكر – بيروت .

36. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله ، تحقيق : بشار عواد معروف , شعيب الأرناؤوط , صالح مهدي عباس ، مؤسسة الرسالة / بيروت ، ط1 ، (1404هـ).

37. المعين فى طبقات المحدثين : محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله ، تحقيق : د. همام عبد الرحيم سعيد ، دار الفرقان - عمان – الأردن، ط1 ، (1404هـ) .

38. المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام : علي جواد ، دار الساقي بيروت ، (2001م) .

الملل والنحل: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة - بيروت ، (1404هـ) .

39. الممتع في شرح المقنع : زين الدين المُنَجَّى بن عثمان بن أسعد ابن المنجى التنوخي الحنبلي (ت 695هـ)، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، ط3، (1424هـ - 2003م) .

40. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم : عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج ، دار صادر– بيروت ، ط1 ، (1358هـ) .

41. نبذة في اصول اسماء الامكنة العر اقية : فرنسيس بشيروعواد فاضل ، بحث منشورفي مجلة سومر ، بغداد ،(1952م) .

42. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن ايبك بن عبد الله الصفدي ، (ت 764هـ) ، تحقيق : احمد الارناؤوط وتركي مصطفى ، دار احياء التراث . بيروت .

43. وفيات الأعيان و أنباء الزمان : أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، (ت 681هـ) ، تحقيق: د.إحسان عباس ، دار الثقافة ، (1968م) .

الدكتور أل محمد الحاج بالا
دكتوراه في القرآن وعلومه، تخصص التفسير، متعاون بمؤسسة المحظرة الشنقيطية الكبرى بأكجوجت، موريتانيا

الشناقطة والاهتمام بالمتشابه اللفظي في القرآن الكريم، تهذيب كفاية القاري نموذجا

The Shankhata and Attention to Phonetic Similarities in the Holy Qur'an, Taking *Tahdhib Kifaya al-Qari* as an Example

مقدمة:

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على رسول رب العالمين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين.

وبعد فمن تشريف الله للمسلم أن يعيش فى معية كلامه، يستضيء بنوره، ويغذي عقله، وفكره بضيائه، ففي رياض القرآن الحدائق الغناء، والزهور الفيحاء، والخير والعطاء والنماء، هو أنيس المتقين، ودرة الناصحين، وعبرة المعتبرين.

أهمية الموضوع: قد اعتنى العلماء بالقرآن الكريم اعتناءا كبيرا، واشتغلوا ببيانه على منابرهم، وفي كتبهم، فضمنوها ما تهيأ لهم وتيسر، وما وقفوا عليه من فوائد وعبر، نصا وإشارة وتطبيقا وإعمالا، وقد تمثلت أبرزجهودهم في علوم الآلة من لغة ونحووصرف وبلاغة، بل تجاوزت إسهاماتهم كل ذلك حتى شملت جل العلوم الإسلامية المختلفة من فقه وأصول وقواعد وغير ذلك.
إلا أنهم أولوا اهتماما كبيرا في بعض المواضيع والأبواب دون الأخرى، وذلك لما لها من أهمية بالغة في العملية التفسيرية، ومن بين تلك الأبواب باب المتشابه وعلاقته بالتفسير، سواء تحدثنا عن الترابط بين الفنين من حيث المنهج، أو من حيث المادة العلمية والمحاور المعرفية.هذا مع الأخذ بتعدد السياقات التفسيرية واستحضار أن لكل مقام مقال، نفيا للمعاني والأحكام أو إثباتا لهما، ولا غرابة حينئذ إن تأملنا تدافع المشتركات بينهما فهي مع تفاوت أطرافها في القرب والبعد تبقى العلاقة بينهما علاقة جزء بكل، ويكون من البدهي قولنا ا، الترابط بين المتشابه والمعاني التفسيرية يشكل ترابط الجزء بكله، وهذه المعاني وغيرها تجعلنا نبرز تلك المنزلة والعلاقة بينهما تحت عنوان: "المتشابه ودوره التفسيري في القرآن الكريم".
إشكالية البحث: يتفق الدارسون على أن كل العلوم والدراسات الإسلامية إنما أنشئت خدمة للقرآن الكريم، لذلك لا غرابة إن وجدنا التعاطي مع القرآن وتفسيره يشمل كل أنماط التأليف، بسطا لقواعده، أو تحريرا لبعض مصطلحاته ومفاهيمه، أو تجميعا لشتات معانيه المتفرقة بين المصنفات، أو محاولة استنطاقها في مقدمات الكتب وبين ثناياها، لهذا الغرض قصدت طرق هذا الباب من زاوية العلاقة بين المتشابه اللفظي وتفسير القرآن الكريم وتسليط الضوء على المركزية بينهما وذلك التعانق المحوري بين العلمين.

أسباب اختيار البحث:

وقد كان اختياري لهذا الموضوع لعدة أسباب، بعضها ذاتي، وبعضها علمي:

أ ـ الأسباب الذاتية منها:

ـ ارتباط الموضوع بأشرف العلوم "القرآن الكريم".

ـ نشر الوعي بموضوع العلاقة بين الفنين.

ـ الرغبة في الاشتغال بالقرآن وعلومه.

ب ـ الأسباب المعرفية أبرزها:

ـ إبراز الملكة التحليلية في الربط بين المسائل.

ـ بيان العلاقة بين المتشابه اللفظي في القرآن الكريم والتفسير.

ـ مكانة المتشابه في فهم القرآن الكريم.

أهداف البحث:

لا يمكن حصر الأهداف التي تنضوي تحت هذا الموضوع لكثرتها وتعددها، لكن يمكن أن يعتبر من أبرزها تتبع بعض تلك المعاني والآثار التفسيرية في ربط العلاقة بين علمي التفسير والمتشابه في القرآن الكريم وما ينبثق عنهما من آثار تفسيرية .

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتتبع قدر استطاعتي، وجهودي القاصرة، لم أعثر على من سبق في كتابة الموضوع عينه، أما المؤلفات حول التفسير واتجاهاته عامة فمتعدد، وليست هذه إلا زاوية من تلك الزوايا.

المنهج المتبع: وتماشيا مع طبيعة الموضوع سلكنا المنهج الوصفي والتحليلي المقارن، وحسبنا من ذلك نماذج وتطبيقات نحللها ونقف معها متأملين أطر افها.

خطة البحث: وقد جاءت في مقدمة وثلاثة مطالب ثم خاتمة، أما المقدمة ففيها: أهمية الموضوع وإشكال البحث، والأسباب الدافعة لاختياره، ثم الأهداف المتوخاة منه، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع، والخطة البحثية.

كما اشتمل المطلب الأول على: التعريف بالتفسير، والمطلب الثاني: التعريف بالمتشابه اللفظي ، ثم المطلب الثالث: اهتمام الشناقظة بالمتشابه، المطلب الرابع: كتاب وميض الساري ، ثم الخاتمة، وفيها: قائمة المصادر والمراجع، والفهرست.

المطلب الأول: الشناقطة والمتشابهات: التفسير: لغة: من الفسر ومعناه: البيان والإيضاح، قال تعالى: {وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا}، [الفرقان:33]واصطلاحا: علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم[1054].

وهذا التعريف أعم من غيره من التعاريف، إذ يندرج تحته كل ما يرتبط بإظهار معاني القرآن الكريم، بما في ذلك قواعد النطق بألفاظ القرآن الكريم، وقواعد الدلالات، وعلم النزول، والمكي والمدني، والمحكم

[1054] البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ج1ص13.

ر دمد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، وهلم جرا، فهو أعم ممن راعى في التعريف ملمح البيان فقط ، كما هو صنيع بعض الباحثين المعاصرين في الدراسات القرآنية.

ويمكن توجيه الأمر من كون الزركشي رحمه الله عرفه تعريفين،:

. الأول باعتبار الأعم وهو ما تقدم.

.والثاني باعتباره أخص وذلك حين قال: إنه علم نزول الآية، وسورتها، و أقاصيصها، والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكيها، ومدنيها، ومحكمها، ومتشابهها، وناسخها، ومنسوخها، وخاصها ، وعامها، ومطلقها، ومقيدها، ومجملها، ومفسرها[1055] .

وإن وجد بعض يعرفه بكونه: الأمور الكلية المنضبطة التي يستخدمها المفسر في تفسيره[1056].

المطلب الثاني: الشناقطة والمتشابهات: اهتم الشناقطة بخدمة القرآن الكريم تعليما وتعلما اهتماما بالغا على مختلف الأصعدة والمستويات ، من جهة المعنى وكذلك جهة اللفظ ، وقد أبدعوا في هذا أيما إبداع نظما ونثرا.ومن بين تلك الاهتمامات عنايتهم الفائقة بضبط لفظ القرآن الكريم وتبيين مواضع التشابه فيه خاصة في مراحل معينة من التمدرس التي قد يحتاج الدارس للقرآن فيها إلى بعض الضوابط والقواعد التي تساعد على حفظ النص القرآني، وهذا ما حدا بهم إلى الاعتناء بالمتشابه اللفظي وما ورد في كتاب الله العزيز مما في ألفاظه تشابه، أو تكرار في بعض الأماكن والآيات أو ما يبدو منه بعض التقارب في الحروف أو ألفظ الكلمات ، مما يلتبس على القارئين ، فيحتاجون فيه إلى بعض التقييدات ، خاصة إذا كانت في قالب منظوم ، لسهولة حفظه وضبطه، حتى يميز كل موضع عن الآخر، ويعرف محل كل مفردة ، أو مقطع بصيغته الصحيحة ، خصوصا التشابه اللفظي ، وتتجلى أبرز ملامح هذا الاهتمام في عدة جوانب:

- ضبط الألفاظ والآيات, وكان كتاب البحر المحيط للتشيتي عمدتهم في ذلك.
- المنهجية المتبعة في الحفظ الفردي في المحاظر.

والمتشابه اللفظي في القرآن الكريم يأتي على عدة أوجه: فقد يكون بالحروف وقد يكون بالكلمات وقد يأتي بالإدغام وتركه ، وبالتقديم والتأخير أو بالإثبات والحذف وقد يكون بالجمع والإفراد، وغير ذلك من أوجه التشابه والتداخل.

إن كل ذلك التشابه في الألفاظ والمعاني القرآنية، وذلك التقارب والتكرار في حروف القرآن إنما هو لحكمة ومعجزة أرادها الله سبحانه وتعالى، علمناها أو جهلنا كنهها ، أو أطلعنا ربنا عليها جملة ، وخفيت عنا تفاصيلها، وهذا ما عناه الناظم بقوله:

..... لحكمة دري

منها القليل لكن الإنجاز إدراك أن كلها إعجاز

وقد قال جل من قائل : { هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَ ابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُواْ الْأَلْبَابِ }، [آل عمران: الآية رقم : 07].

(1055) البرهان في علوم القرآن ج 2 ص 148.

(1056) فصول في أصول التفسير د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار تقديم: د. محمد بن صالح الفوزان الناشر: دار ابن الجوزي الطبعة: الثانية، 1423هـ فصول في أصول التفسير لمساعد الطيار ص 118.

والذي يجب على المؤمن هو الإيمان بأن القرآن كله معجز في حروفه وكلماته وفي ترتيب آياته وسوره حتى في تسمية فقراته ومقاطعه إعجاز يجب الوقوف عليه، والتوقف عنده ، كما قال سيدي عبد الله بن الحاج ابراهيم :

جمله الآي وتسمى سورا ولا كذا الحديث فيما غبرا [1057]

ولا شك أن الاهتمام بالمتشابه كان حاضرا بقوة عند القدماء والمتأخرين ، بنوعيه: تشابه الألفاظ وتشابه المعاني ، فهو من أساسيات العملية التفسيرية وهو البوابة الرئيسة إلى تدبر كلام ربنا جل كما قال الزركشي رحمه الله : (وقد صنف فيه جماعة ونظمه السخاوي وصنف في توجيهه الكرماني والرازي و أبو جعفر بن الزبير) [1058] .

المطلب الثالث: كتاب تهذيب كفاية القاري: هذا الكتاب للعلامة الراحل عليه رحمة الله الفقيه النحوي اللغوي الأديب مسند العَشَرَيْنِ، محمد الحسن بن سيدي محمد العلوي الملقب: إزيدبيه ولد يحفظُ المولود سنة 1365هـ الموافق 1944م بضواحي مدينة النعمة ، عاصمة ولاية الحوض الشرقي بموريتانيا ، وتحديدا حاضرة [بيري بافه] التي كان والده [يحفظ بن محمد الحسن] قاضيا عليها، ويجتمع نسبه مع الفقيه الأصولي: سيدي عبد الله بن الحاج ابراهيم العلوي ، صاحب مراقي السعود وطلعة الأنوار والنوازل الفقهية وغيرها من الكتب النادرة .

والحقيقة أن الكلام عن شيخنا إزيدبيه ولد يحفظ حديث عن رجل كرس حياته في خدمة العلم وأهله عن شخصية ذاع صيتها وفاح عبيرها في عموم البلدان العربية والإسلامية ، عن رجل نذر حياته للناس، ناصحا مرشدا، معلما، منفقا بنفسه قبل أنفاسه، شخصية صاحبها بز أقرانه في المقروء والمسطور، فكان شمس العصر، وقمر الزمان ، فيه كل الخصال والمحامد تجمعت ، ومن كل مشرب صاف ارتوى ، فلم يفرط في نفس ولا أفرط في هوى .

فعن طريق أفعاله أخذنا كثيرا من السنة ممارسة، فكان في غالب أوقاته يخطب بسورة ق في الجمعة، وإذا قدم من السفر سبق في المسجد وصلى ركعتين، وكثيرا ما دخل ضحى، كان يرقع ثوبه ، ويتحرى في سفره الاثنين والخميس، يهابه القوي ، ويحتمي به الضعيف ، يوقره الصغير لرحمته بالكبير، زاهدا في الدنيا وقد أتت إليه دونما طلب ، يقول عنه الأستاذ المبرَّز نقيب القضاة السيد: سيدي محمد ولد عمر السالك : ((... وهو مخضرم الثقافة، ولكن طابع الزهد قد غلب عليه منذ زمن طويل [1059])) .

وعن نبوغه، يقول أحد أبرز تلاميذته: عيسى بن محمد الخمصاري: "ولقد كان الشيخ مثالا في الحفظ، عبقريّاً في الذكاء، وله تئاليف نافعة في المقرإ، والرسم، والضبط والتجويد، وهو مع ذلك قليل الفتوى متحرّج فيها تماما، إلا أن تنتهك حرمات الله أو يستهان بسنة، فتراه كأنما وضعت يده على جمرة فينفد جميع ما معه من

[1057] هدي الأبرار على طلعة الأنوار في علم آثار النبي المختار لمؤلفه عبد الله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي تحقيق : محمد شايب شريف دار ابن حزم الطبعة الأولى 2009 م ص 20 .

[1058] البرهان في علوم القرآن المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي المتوفى: 794هـ المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة : الأولى، 1376 هـ - 1957 م الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه ج 1 ص 112 .

[1059] تسهيل المراس لنظم النبراس في الخلاف بين حفص وقالون مع مفردات كل منهما تأليف محمد الحسن بن سيدي محمد دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الإفتاء والبحوث ـ قسم البحوث ص : 6 .

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

الصبروحب السكوت حتى يظهر الحق ويُقنع الخصم، فإن لم يقتنع الألدُّ أكثر الشيخ من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم يتنفس الصُّعَداءَ"[1060].

أ ـ دراسته:

درس شيخنا محمد الحسن بن سيدي محمد الملقب إزيدبيه ولد يحفظ مبادئ العلوم وشيئا من القرآن الكريم على والده ، ولما توفي أكمل قراءته على شيخه وعمه الفقيه أحمد بن محمد الحسن ت 1982م الذي أجاز " شيخنا " بقراءة الإمام نافع من روايتي قالون وورش وذاك عن والده : محمد الحسن بن محمد بن الطالب محمود ، وعمه المذكورآنفا الملقب " أحمدن " ويختصرونه ب: " أنَّ " هو ما عناه بقوله في نظم خلاصة الأداء في قراءة الأمام نافع :

ووفق أخذي لشيخي أحمدا عمي الذي قفا أباه و اقتدا[1061] .

لما كان يوليه من اهتمام وتركيز في تربيته وتعليمه، عله تفرس فيه لما يبدو عليه من النبوغ. وقد قرأ " شيخنا " الشاطبية على الشيخ محمد شيخنا بن ابراهيم [اباه] بن أمانة الله بن محمد الأمين اللمتوني ت : 1426 هـ الموافق 2005م، وأجازه بسنده إلى ابن القاضي .

ثم أخذ القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة على العلامة القاضي الداعية الشيخ محمد بن محمذن فال الأدهسي الأقربطي الأبيري المتوفى يوم الجمعة 23 /2006/6 م رحمه الله تعالى، وقد أجازه بسنده المتصل إلى ابن الجزري ، كما أخذ أيضا العشر الصغير المعروفة بالطرق النافعية على الشيخ المحقق المقرئ عبدالله عايش الشيظمي المغربي حفظه الله وهو من ناحية الصويرة بالمملكة المغربية. وفي أوائل سنة 1964م سافر " شيخنا " إلى العاصمة انواكشوط حيث شارك في مسابقة لدخول المعهد الإسلامي للدراسات العليا بأبي تلميت ثم في امتحان الكفاءة التعليمية ونجح فيهما بتفوق وكل من أخذ عنه أو لازمه يشهد له بالذكاء ، ومما يحكى عنه في ذلك حفظه ديوان الشعراء الستة الجاهليين في أيام قليلة ، وقد سمعتها منه شخصيا في استطراد ذات جلسة من الجلسات معه ، يحث فيها طلبة العلم على علو الهمة في التحصيل، واغتنام الوقت .

ثم تحول من المعهد إلى مدرسة المعلمين وبعد تخرجه منها عمل مدرسا في التعليم الأساسي فترة من الزمن ثم التحق بالمدرسة العليا لتكوين الأساتذة بانواكشوط وعمل بعد تخرجه منها في سلك التعليم الثانوي حتى استقال بنفسه للتفرغ لمحظرة حيه حين توفي عمه " أن " الذي خلف أباه في المحظرة .

ومع هذه الانشغالات كان لصيقا بمحظرته وقبل استقرار القوم حينها عند البئر التي سيحفرون فيما بعد ويشيدون عندها قريتهم التي أخذت نفس اسم البئر" الْقُوَيْسِي وبالعامية " لِكْوَيْسِي " بكاف معقودة ، وإن أطلق عليها اسم آخروهو [المَبَرْكْ].

وظل " شيخنا " يمزج بين التدريس في المؤسسة النظامية بالثانوية العامة ، وتدريس محظرة الحي ،وخلال هذه الفترة كان على صلة وثيقة بالمتون العلمية، دراسة وتدريسا ، ومن يعرف جغرافية المنطقة، وقلة وسائل النقل آنذاك وبعد الشقة يدرك صعوبة الأمر, ومع ذلك حرص ألا يهمل الجانب المحظري وإن كانت مسؤوليته النظامية كانت خاطرة ضميره.

[1060] إخلاص الجَداء بخالص خلاصة الأداء للمؤلف: الأستاذ المقرئ الشيخ الفاضل عيسى بن محمد ص: 4.

[1061] تيسير الاهتداء إلى معاني خلاصة الأداء للدكتور أحمد بن محمدفال الألفغي البيت رقم :21 ص : 13 .

وأصبح بين كفتين خصوصا في تلك الفترة كانت المحاظر تشهد ركودا وجمودا على مستوى العطاء المحظري, الشيء الذي جعله يفضل خيار التفرغ للتدريس بالمحظرة سنة 1993م بقرية أهله " لكويسي " ضواحي مدينة النعمة فأقبل عليه الطلاب وازدحموا للأخذ عنه .

توفي رحمه الله مساء الأحد الحادية عشر في: 10 شوال/1447هـ الموافق: 2026/03/29م بالعناية المركزة بمدينة النعمة عاصمة ولاية الحوض الشرقي وصلي عليه بعد صلاة الصبح بجامع القويسي ثم دفن في رياض القويسي. تغمده الله بواسع رحمته.

- شيوخه:

ومن أبرزشيوخه الذين أخذ عنهم :

1 - والده العلامة القاضي ذي الورع والتقى والعلم الزكي سيدي محمد الملقب: يحفظ ولد محمد الحسن العلوي ت : 1967 م .

2 - عمه الفقيه أحمدن بن محمد الحسن بن الطالب محمود ت : 1982 م .

3 - العلامة محمد عالي بن عبد الودود المباركي: 1307 - 1401 هـ .

4 - العالم المحدث محمد بن أبي مدين الديماني: 1330 - ذي القعدة 8 /1396 هـ .

5 - العلامة أحمد بن مولود بن داداه الأبيري: 1324 - 1394 هـ .

6 - محمد عبد الله بن الصديق الرمضاني الجكني 1927/6/25 م - 2014 م.

7 - العلامة محمد شيخنا بن لمرابط اباه اللمتوني وعليه تدور أسانيده في السبع،ت 1426 هـ 2005 م.

8 - العلامة القاضي محمد بن محمذن فال الإبييري وإليه يعود سند العشر من طريق الشاطبية والدرة وخاصة سند ابن الجزري ت الجمعة 26 جمادى الأولى 1427 هـ الموافق:2006/6/23 م .

9 - الشيخ المحقق المقرئ عبدالله بن عمر بن صالح عايش الشيظمي المغربي حفظه الله .

وينقل الشيخ عيسى في معرض حديثه عن مجيزي الشيخ قائلا:

"كما أجازه في الحديث جماعة منهم:

- الشيخ المرواني بن أهل أبّ.

- والشيخ سيد عالي بن محمد المختار الولاتي.

- والشيخ الشاب المقرئ المحدث الداعية أحمد بن محمد فال[1062].

ب - المحظرة :

يمكن قول: إن محظرة محمد الحسن بالرجوع إلى التأريخ لامتدادها الأول ، صاحب إنشاءها تشكل جماعة الحي مذ كانواْ خياما يتنقلون بين الأماكن متتبعين مواضع الكلإ ينزل معهم الطلاب حيثما ارتحلواْ و أينما نزلواْ، وذلك تقريبا منذ عام : 1800 هـ وظلت تنتقل بي الأجيال إلى يومنا هـ>ا ولله الحمد

- مؤلفاته:

بلغت مؤلفات العلامة محمد الحسن الملقب إزيدبيه ولد يحفظ العشرات ضمن أسلوب وتركيب متناسبين لا إفراط فيهما ولا تفريط, وهذا أمر ضارب في الصعوبة ، في باب القراءات وتقييداتها، وهذه عناوين كتبه:

1 - جلي الوصف لما من المد يحمل رسمه على الوقف النظم وشرحه للشيخ نفسه .

[1062] إخلاص الجداء، ص: 3.

2 ـ الخل الأثير في الخلف بين حفص و ابن كثير كل من النظم والشرح للشيخ نفسه.

3 ـ أساس النبراس في الفرق بين قالون وحفص وعليه ثلاثة شروح:

أ ـ شرح الزميل الأستاذ المتميز المقرئ الشيخ بن محمد الأمين بن امّو بعنوان: تحبير القرطاس على أساس النبراس ، طبع مرات.

ب ـ شرح زميلنا الفقيه النحوي الأستاذ: الشيخ الناجي الامام المعروف علما ب: (الشيخ بوي) بعنوان: تحفة المدراس بشرح أساس النبراس في الفرق بين رو اية قالون وحفص طبعته الأولى خرجت منذ شهرين تقريبا.

ج ـ اللؤلؤ الماس في جدولة نظم أساس النبراس للأستاذ المعمر محمد أحمذي مطبوع.

4 . النبراس وشرحه بنفسه في تسهيل المراس لنظم النبراس في الخلاف بين حفص وقالون وما انفرد به كل منهما، وهذا كالتوسعة للذي قبله، الذي اقتصر فيه الناظم على الخلاف بين حفص وقالون فقط .

5 . نظم تكميل نهج عاصم في رو اية شعبة عن عاصم مع تعليق وجيز عليه .

6 ـ خلاصة الأداء في قراءة الإمام نافع ، وعليه شرحان :

أ ـ شرح الأستاذ الدكتور أحمد بن محمد فال، وهو من أبرز تلاميذ الشيخ وشرحه بعنوان : تيسير الاهتداء إلى معاني خلاصة الأداء ، مطبوع.

ب ـ شرح الأستاذ عيسى بن أحمد الخمصاري، أحد أبرز طلاب الشيخ بدولة مالي وشرحه بعنوان: إخلاص الجداء بخالص خلاصة الأداء. وهو قيد الطبع بتحقيقنا.

7 . حلية الأولياء في قراءة الإمام الكسائي ، وشرحه بنفسه تحت عنوان: إتحاف الداني والنائي بشرح قراءة الكسائي .

8 . العلم النافع فيما يلزم اتباعه من الفروق بين رسم حفص ونافع وشرحه بنفسه .

9 . دليل المصري والبدوي لحرف البصري وعليه شرحان لتلميذي الشيخ:

أ ـ شرح زميلي الأستاذ المقرئ : محمد محمود ولد الشيخ سيد احمد البكاي وقد برزت منه نسخة ورقية مصورة تصويرا أوليا.

ب ـ شرح زميلي وفقيهي المبرز الشيخ محمد فاضل اعل التلي وعنوان شرحه : الكوكب الدري في شرح قراءة البصري متوفر بطبعة أولية.

ج ـ وفيه شرح ثالث قيد النشء.

10 ـ المنهج المعتام إلى قراءة إمام الشام ، بشرح الفقيه محمد فاضل ولد اعل التّل بعنوان: نيل المرام من شرح المنهج المعتام إلى قراءة إمام الشام .

11 ـ نظم قراءة الإمام حمزة، وهو قيد الشرح من طرف كاتب الأسطر أعانه الله وتقبل منه.

12 . مرآة نهج الدرة في القراءات الثلاث المكملة للعشرة ، وشرحه تلميذه السابق الذكر الدكتور أحمد بن محمد فال بعنوان : شفاء الغلة بشرح مرآة نهج الدرة .

13 ـ تقييد على كتاب "القراءات الشاذة في كتاب المستنير". (لم ير النور بعد).

14 ـ نظم تهذيب كفاية القارئ في المتشابه اللفظي من القرآن الكريم وشرحه: "وميض الساري على تهذيب كفاية القاري للعبد الضعيف مطبوع وهو موضوع البحث. إضافة إلى بعض البحوث والتقييدات في علوم ومجالات مختلفة .

وبذلك يكون هذا النظم قد حقق بعض أغراض التأليف والتي اعتبرها الأقدمون ثمانية وقد نظمتها في قوله:

إبداع او شرح ونظم مانثر تلخيص مبسوط وبسط ما

تتميم او تصويب او جمع شتات هي التي من أجلها التأليف آت[1063].

ـ اعتر افه للسابقين والثناء عليهم ـ الاستدراك: ـ التواضع والتؤدة، فهو كما وصفه الدكتور أحمد كوري يابه السالكيّ: "شنقيطيّ أخّره الله" ـ المنهج العام: ومن أبرز ملامح منهجه في هذا الكتاب:

ـ الوضوح ـ تجليات الشاعرية وهو أمر عم جميع أنظامه ـ عزو الأقوال لأصحابها والفو ائد لمصدرها ـ اعتر افه بفضل السابقين عليه.. عنايته بالبلاغة كالاستعارة والكناية: إضافة إلى الجناس، والمحسنات اللفظية، وذلك كله مع مراعاة التسهيل والبسط، وصاحب تلك الدقة العلمية، والجدية المنهجية بعض الرقائق واللطائف الأدبية ـ تبسيط المعاني وتقريبها مع الجزالة في الألفاظ ـ التنكيت ـ تهذيب العبارة.

تلامذته:

وبخصوص تعداد طلاب الشيخ فهو شبه متعذر، لأنه كان يرفض رفضا باتا تقييد الطلاب أو حتى إحصاءهم، وما يهمه ويشغل باله هو السؤال عن أحوالهم ومعاشهم ومدى استفادة ذاك أو هذا، بل تفوته بعض الأسماء أحيانا، لكن الذي يمكن قوله هنا ــ حيث أفواج الطلاب الأجاويد من كل صوب وحدب من داخل الوطن وخارجه من العرب وغير العرب، وتخرج من تخرج، منهم صاحب العشر، والسبع، والقراءتين والثلاث، إلى الرو اية الواحدة، أما ما دون مرحلة السند من الحفاظ والمبتدئين فحدث ولا حرج، ــ بكل تأكيد أنهم تجاوزاْ المئين، شغلواْ المناصب المختلفة، فمنهم القضاة، والمفتون، والوزراء، والأساتذة الجامعيون، والدكاترة الباحثون، والضباط المتميزون، ناهيك عن الأئمة وشيوخ المحاظر، ومديري مراكز العلوم الشرعية والقر آنية، في البلد وخارجه.ولا زالت المحظرة إلى اليوم تؤتي أكلها، وتجنى ثمارها، بل أضافت فرعا نسائيا مستقلا حتى لا أقول قسما، إذ لا يقل عن القسم الأصلي [الأولاد]، حيث تجاوزعدد الطالبات فيه المئة، بين مجازات وحافظات، حتى أصبح بعضهن أستاذات في المحضرة ذاتها، وبعضهن متفرغ بمحاظر أخرى. وقد دبجت منظوماته بتقاريظ منوهة بها، ومشيدة بأهميتها ومدى الاحتياج لها. كما وضع أمام كل بيت مستعان به من الهداية للإمام السخاوي رحمه الله حرف "" هـ "" وجملة ما ضمن من الهداية (40) بيتا.وإن كان مأخوذا من الكفاية للسندي رحمه الله جعل أمامه حرف "" ك "" وجملة ما استعين به منها (18) بيتا، وإن كان تدخل فيه الناظم أضيف " تص" والتي تعني [بتصرف]. وقد ربط النظم برو اية حفص، كما هو جلي لمن تتبع ثنايا النظم كقوله في حرف اللام :

[1063] جلي الوصف فيما من المد يحمل رسمه على الوقف تأليف : محمد الحسن بن سيدي محمد الملقب : إزيدبيه بن يحفظ ، وضع حواشيه فضيلة الشيخ د . محمد أبوبكر بن علي التونسي المنابر القرآنية لتعليم القرآن الكريم وعلومه جمعية النجاة الخيرية الطبعة الأولى 1429 – 2008 م الإصدار : 11 ص : 16 .

387 للعالمين اكسر لحفص لامه منفردا من دون ما ملامه

وقوله في حرف النون:

453 نحشرهم بالنون أولى يونسا وأول الأنعام للكل ائتسا

454 لكن حفصا بانفراده اجتبى بياء الثان وكِلْمتي سبا

455 ثم لدى الفرقان بالياء قرا حفص فقط والشيخ في أم القرى

وقد أخبر رحمه الله أنه أطلع . وكان ذلك تحديدا عام 2014 م من طرف الشيخ أبي عبد الله أبي بكر بن عبد الفتاح المصري . على نظم في المتشابه من القرآن الكريم ، يسمى " كفاية القارئ " للشيخ العلامة محمد هاشم بن عبد الغفور الحارثي السندي، ملتمسا منه إعادة صياغته، بعد أن عبثت به . حسب قول الناظم . : أيدي النقلة، واختل وزن الأبيات فيه، واضطربت فيه بعض النواحي الأخرى "" ، كعدم الإحاطة في عد بعض المواضع.

وإن كان طويلا مقارنة مع حجم المادة المصوغة ومع كل ذلك بقي الكتاب متماسك الموضوع، كامل المادة، مهذب الألفاظ ، مرتبا في أبوابه ومنسقا بحروفه.كما أحسن من ناحية في ترتيب الكلمات والمواضع المعقودة على الحروف الهجائية ، زيادة في انتظام المادة ، وحسن الجمع والتنسيق.ترتيب النظم ومنهج الكتاب: وقد حاول صاحبنا [الناظم] التقيد بترتيب الكتاب الأصلي [كفاية القارئ] للسندي ، حسب الحروف وهو كالتالي: [أ، ب، ت ، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك ، ل، م، ن، و، هـ ، الألف المدية، ي .]. فلم يخالفه في ترتيب الحروف ولا في اختيار الكلمات ، والمواضيع المحددة في باب التشابه، بل سايره في مجمل ذلك كله ، وفي إيراد المعاني ، وبما استطاع الإبقاء عليه من نظمه ، كما أن السندي أيضا كان مسايرا السخاوي في مجمل المنهج والترتيب ، حتى استعار منه جل أبيات المقدمة.

ومن أبرز ما استدركه شيخنا الناظم على السندي:. خلل وزن الأبيات، إلا ما استعان به من نظم الهداية لعلم الدين السخاوي مما لم يتصرف فيه المحقق، وهو ما جعله يعزم على تلبية التماس الشيخ أبي بكر السابق في إعادة صياغة الكتاب من جديد، وبهذا يكون حقق سببا من أسباب التأليف، كما في قواعد التحديث للسمعاني ، فعد أسباب التأليف وجعلها ثمانية وسبق للشيخ أن جمعها في بيتين:

إبداع او شرح ونظم ما نثر تلخيص مبسوط وبسط ما اختصر

تتميم او تصويب او جمع شتات هي التي من أجلها التأليف ءات[1064]

لذلك . كما ذكر الناظم . لم يستطع الاستعانة من الكتاب الأصلي "" كفاية القارئ للسندي " إلا بثمانية عشر بيتا ، بينما استعان بأربعين بيتا من الهداية للسخاوي، وهي كل الأبيات التي لم يتصرف فيها المحقق، فاستأنف العمل فيه، بعد أن حالت دونه شواغل كثيرة أنسته إياه، وأكمله بعد شهر، فكان التهذيب ثلاثا وخمسين وستمائة بيت أي: أقل بقليل من ثلثي نظم الكفاية الذي وصل إلى ألف وثمانية أبيات، وعنونه ب: " تهذيب نظم كفاية القارئ في المتشابه اللفظي من القرآن الكريم ".

[1064] جلي الوصف فيما من المد يحمل رسمه على الوقف للمؤلف محمد الحسن بن سيدي محمد الملقب إزيدبيه يحفظ المنابر القرآنية الطبعة الأولى 2008 م .

الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه يتضح جليا مما لا يدع مجالا للشك اعتناء العلماء بالقرآن الكريم اعتناءا كبيرا، واشتغلوا ببيانه على منابرهم، وفي كتبهم، فضمنوها ما تهيأ لهم وتيسر، وما وقفوا عليه من فوائد وعبر، نصا وإشارة وتطبيقا وإعمالا.وقد تمثلت أبرز جهودهم في علوم الآلة من لغة ونحو وصرف وبلاغة، بل تجاوزت إسهاماتهم كل ذلك حتى شملت جل العلوم الإسلامية المختلفة من فقه وأصول وقواعد وغير ذلك. إلا أنهم أولوا اهتماما كبيرا في بعض المواضيع والأبواب دون الأخرى، وذلك لما لها من أهمية بالغة في العملية التفسيرية، ومن بين تلك الأبواب باب المتشابه اللفظي وعلاقته بالتفسير، سواء تحدثنا عن الترابط بين الفنين من حيث المنهج، أو من حيث المادة العلمية والمحاور المعرفية.

الملخص:

يدرك المتأمل في سيرورة حركة التأليف في علوم القرآن عامة يلحظ مدى الاهتمام الكبيرعند علماء الشناقطة في هذا الباب خاصة موضوع المتشابهات اللفظية في القرآن الكريم، سواء من حيث المدارسة الفردية أو من زاوية التأليف في هذا الفن الذي بلغوا فيه مبلغا لا يستهان به فأفردوه بالتدوين نظما ونثرا على كل المستويات مع مراعاة كل المراحل التعليمية وليس هذا الكتاب تهذيب كفاية القارئ إلا نموذجا من ذلك الاهتمام وتلك الحركة والجهد الكبيرحتى أتقنوا القرآن الكريم حفظا ومذاكرة.

Contributions to the Study of Semantic Mutashābih

A careful examination of the development of scholarly writing in the field of Qur'ānic sciences reveals the remarkable attention devoted by the scholars of Chinguetti (Mauritania) to this discipline, particularly to the study of mutashābih (Qur'ānic passages exhibiting semantic similarity). Their interest was reflected both in individual scholarly instruction and in a rich body of literature dedicated to this field, in which they achieved a distinguished level of scholarship. They produced independent works in both prose and verse, designed to serve learners at all educational levels while taking into account the different stages of instruction. The work Tahdhīb Kifāyat al-Qāri' represents only one example of this sustained scholarly commitment, vibrant intellectual tradition, and tremendous effort through which they attained mastery of the Qur'ān, both in memorization and in continuous study and review.

Les contributions à l'étude du mutashābih sémantique

Quiconque examine avec attention l'évolution de la production scientifique consacrée aux sciences du Coran constate l'intérêt considérable que les savants de la Chinguittie (Mauritanie) ont accordé à ce domaine, en particulier à l'étude des versets mutashābih. Cet intérêt s'est manifesté aussi bien dans les cercles d'enseignement et de transmission que dans une abondante production scientifique, où ils ont développé cet art à un niveau remarquable. Ils lui ont consacré des ouvrages aussi bien en vers qu'en prose, adaptés à l'ensemble des niveaux d'enseignement et de formation. L'ouvrage Tahdhīb Kifāyat al-Qāri' ne constitue qu'un exemple parmi tant d'autres de cet intérêt soutenu, de cette dynamique intellectuelle

et des efforts considérables qui ont permis de maîtriser le Coran tant par la mémorisation que par l'étude approfondie et la révision continue.

قائمة المصادر والمراجع:

ـ القرآن الكريم.

ـ البحر المحيط في أصول الفقه المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ) الناشر: دار الكتبي الطبعة: الأولى، 1414هـ - 1994م.

ـ البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

ـ فصول في أصول التفسير د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار تقديم: د. محمد بن صالح الفوزان الناشر: دار ابن الجوزي الطبعة: الثانية، 1423هـ فصول في أصول التفسير لمساعد الطيار.

ـ هدي الأبرار على طلعة الأنوار في علم آثار النبي المختار لمؤلفه عبد الله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي تحقيق : محمد شايب شريف دار ابن حزم الطبعة الأولى 2009 م.

ـ تسهيل المراس لنظم النبراس في الخلاف بين حفص وقالون مع مفردات كل منهما تأليف محمد الحسن بن سيدي محمد دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الإفتاء والبحوث . قسم البحو.

ـ إخلاص الجَداء بخالص خلاصة الأداء للمؤلف: الأستاذ المقرئ الشيخ الفاضل عيسى بن محمد.

ـ تيسير الاهتداء إلى معاني خلاصة الأداء للدكتور أحمد بن محمد فال الألفغي البيت رقم اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر المؤلف: أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي الناشر: طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلمية المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى 1407هـ- 1986م.

ـ جلي الوصف فيما من المد يحمل رسمه على الوقف تأليف : محمد الحسن بن سيدي محمد الملقب : إزيدبيه بن يحفظ ، وضع حواشيه فضيلة الشيخ د . محمد أبوبكر بن علي التونسي المنابر القرآنية لتعليم القرآن الكريم وعلومه جمعية النجاة الخيرية الطبعة الأولى 1429 . 2008 م الإصدار : 11.

ـ وميض الساري على تهذيب كفاية القاري للشيخ إزيدبيه ولد يحفظ تأليف الدكتور: أل ولد محمد الطبعة الأولى: 2026م ، دار الإسراء.

م . م إبراهيم جبار خالد داود
التدريسي في جامعة العلوم العر اقية

حاشية إبراهيم بن مصطفى الشهير بـــ (وحدي) على تفسير البيضاوي سورة (العلق) دراسة وتحقيق

The footnote of Ibrahim bin Mustafa, the famous one on the interpretation of the oval Surat (Al-Laq) study and realisation

ملخص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى اله الطيبين الطاهرين وعلى صحبه وسلم تسليماً كثيرا وبعد...

فقد أسهمت بالبحث هذا على محاور مبسطة جامعة ومانعة لما تحوي من فر ائد وفو ائد اسهب بها المؤلف عليه رحمة الله فقد استهدفت تبيان أسلوب كتابته في المخطوط لما فيه من تميزودقة في البحث وبينت من خلال نسخ المخطوط البالغ عددها اثنان كمية الوفرة العلمية التي بلغ بها الشيخ عليه رحمة الله ثم بينت عدد اللوحات والاسطر والكلمات وجمعت بين معرفة الأسلوب العلمي والسيرة الحياتية التي تميز بها المؤلف رحمه الله مما جمع بين الأصول العلمية والعربية والبلاغية والبيانية والشعرية وتميزه بأتقان اللغات المتعددة والمبسوطة في شتى العلوم فيتلخص لنا من هذا البحث ما جاء في المحاوروالمباحث التي تقدمت بها لما تهتم من ابرازهكذا شخصيات علمية لا يجب ان تنطمس ونراعي نشر علومهم والاهتمام بما نقل عنهم .

Summary

Praise be to God, and prayers and peace be upon my master, the Messenger of God and his companions, and peace be upon him, and after...

I contributed to this research on simplified and inhibitive axes because of the pioneers and benefits that the author, may God have mercy on him. I aimed to show the style of writing in the manuscript because of its distinction and accuracy in the research. I showed through the two copies of the manuscript the amount of scientific abundance reached by the Sheikh, may God have mercy on him. Then I showed the number of paintings, lines and words, and combined the knowledge of the scientific method and the biography that distinguished the author, may God have mercy on him, which combined scientific, Arabic, rhetorical, phematic and poetic origins and distinguished him with the mastery of multiple languages and simplified in various sciences. This research is summarised for us what was stated in the axes and researches that I applied for it because you are interested in highlighting such scientific

figures who should not be embitted and take into account the dissemination of their knowledge and the interest in what was quoted from them.

مقدمة

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى اله واصحابه اهل الوفى والتقى، ومن تبعهم وسار على دربهم الى يوم الحشر واللقاء.

أما بعد...

فإنَّ أعز ما يعمل به طالب العلم اليوم هو علوم الدين الحنيف؛ لأنَّ بها تستقيم حياة المرء ويصلح نظام الدنيا، ولا سيما علم تفسير القران الكريم، ففيه استقامة حال الدين والدنيا معاً، فبهذا يسمو الانسان، ومما لا شك فيه ولا ريب ان هذا الفن، وهو فن التفسير من اشرف العلوم الشرعية على الاطلاق، فإنَّ أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان تفسير القران، وتعليمه، وتأويله، على الوجه المرضي، وذلك ان العلوم الحقيقة إنما تشرف بأحد ثلاثة أشياء: اما بشرف موضوعاتها، وهي المعمول فيه، وإما بشرف صوره، واما بشرف اغراضها.

وقمت بدراسة وتحقيق حاشية إبراهيم بن مصطفى الشهير ب وحدي على تفسير الامام البيضاوي، رحمه الله، وهذه الحاشية التي تبين وتظهر ابداع الشيخ ابراهيم رحمه الله، كما لاحظت ذلك عند تحقيق هذا المخطوط.

اسباب اختيار هذا الموضوع

اخترت هذه الحاشية للشيخ إبراهيم وحدي على تفسير الشيخ الامام البيضاوي رحمه الله، لعدة اسباب وهي

1. ظهر لي انها لم تحقق سابقا، ويوجد منها عدة نسخ، وفي يدي الان نسختان، وبفضل الله تعالى اكملت تحقيقهما، ومحاولة مني في نشر تراث الأمة العظيم المبارك؛ واظهارها الى حيز الوجود، فالذي وجدته، ان صاحب المخطوط، مفسر، ومن كبار الفقهاء، والاصوليين، عالم في اللغة ، والفلسفة.

وتحقيقها وعمل دراسة عنها، ونظراً لشخصية المؤلف العلمية، فهو: مفسر، وفقيه، وأصولي، ومتكلم، ولغوي، وفيلسوف.

أهداف الدراسة:

1. إبراز القيمة العلمية لهذا المخطوطة، وإظهار كتب التراث الإسلامي، و إثراء المكتبة الإسلامية، بما سطره علماؤنا الاوائل، الذي يعد مرجعا، في كل شيئ، ومن ثم نشر اهم مناقب علمائنا الافاضل، ومنهم الشيخ وحدي(رحمه الله).

ومن الصعوبات التي واجهتها في عملي:

1. لملمة المصادر، والمراجع التي استخدمها المؤلف في عمله، والتي يمكن تمييز مراد المتكلم، وعدم سهولة تراجم الكلمات الفارسية الموجودة ضمن المخطوط.

وبعد اختيار هذا العنوان، قسمتُ عملي العلمي هذا على مبحثين:

المبحث الأول: جعلته للتعريف بالشيخ وحدي، ومخطوطته، والمبحث الثاني: النص المحقق وهو سورة العلق.

وختاما احمد الله تعالى، ان وفقني لاتمام هذا البحث، وهو جزء من حاشية الامام البيضاوي رحمه الله تعالى، وحتما انني مهما كتبت، فلن ابلغ كعب اؤلئك الافذاذ، الذين لهم الفضل ، فمن صواب فمن الله وحده، وهو الموفق لذلك، وان كان غيرذلك ، فمن نفسي والشيطان، ولكن حسبي ان عشت مدة، في ظلال القران انهل من بركاته وفيض رحماته، وصل اللهم وسلم على حبيبنا محمد وعلى اله واصحابه وسلم تسليما كثيرا.

المبحث الأول: التعريف بإبراهيم وحدي.

المطلب الأول: السيرة الشخصيّة.

بالنظر إلى قلة المصادر، والمراجع، التي ترجمت للشيخ الامام إبراهيم وحدي، والتي لا تعدو الاسطر، وبعد البحث فيها عن شيء من سيرته، فقد وجدتها اقتصرت اقتصارا شديدا على ذكر اسمه، ونسبه، والسنة التي مات فيها رحمه الله تعالى ، وذكر مؤلفاته، وهذا الذي اكتفى به أيضا محقق كتابه المعول [1065].

أولاً: اسمه ونسبه:

الامام ابراهيم وحدي [1066] بن مصطفى بن محمد بن دورسون الرومي الشمني ، فقيه حنفي فرضي ، وهو مؤرخ بياني، المعروفُ بوحدي الرومي [1067]، و اتَّفق المُترجمُون له على أنَّ لقبَه الرُّومي نسبة إلى تركيا الَّتي وُلِدَ ونشأ فيها، ويبدو لنا أنَّ لقبَ الرُّومي يرجحُ، لشهرةُ هذا اللقب في مصادر التَّراجم الَّتي ذكرته، فضلًا عن المصادر الَّتي ذكرت كتبه.

ثانيا: نشأته:

وبدأ تحصيله في بلدة: حاجي أوغلي بازاري، بجوار مدينة: شومني، ثم التحق بالآستانة، وهو عالم عثماني وشاعر وأديب ومؤرخ؛ أتقن اللغات الثلاث العربية والتركية والفارسية، وتتلمذ على الفاضل عبد الرحيم زاده يحيى أفندي، وحصل على إجازة التدريس، وتدرج بالوظائف حتى أصبح شيخا من مشايخ الحديث في مدرسة علوم الحديث السليمانية في إستانبول، ثم دخل في سلك القضاء، فتولى القضاء في مدينة حلب السورية، ثم عاد إلى إستانبول.

ثالثا: وفاة الامام

ذكرت مصادر التاريخ والسير أن سنة وفاته في الربع الأول من القرن الثاني عشر من الهجرة، سنة (1126هـ) وكانت وفاته في أستانبول، ودفن في تربة أبي أيوب الأنصاري (رضي الله عنه) [1068].

المطلب الثاني: حياته العلمية:

أولا: شيوخه: وقت له على شيخين هما:

1- يحيى بن عمر بن علي المنقاري الرومي، قاضي تركي الاصل، تصانيفه عربية، يسمى بشيخ الاسلام، درس ودرّس بالقسطنطينية، وعُين قاضيا لمصر، سنة 1064، ثم اصبح قاضيا لمكة[1069].

2- مصطفى بن أَحْمد بن مصطفى البولوي: مفتى السلطنة وعالم علمائها وَرَئِيس نبلاها الإمام الْعَالم الْعلم الْعَلامَة الشهير كَانَ أوحد الزَّمَان فِي الْفُنُون مطلعا على الظَّاهِر مِنْهَا والمكنون[1070].

[1065] ينظر: المعول شرح أبيات المطول ص38.

[1066] ذكرت بعض مصادر ترجمته اسمه، وهو: وحدي بن إبراهيم. ينظر: معجم المؤلفين: 71/4.

[1067] ينظر: كشف الظنون: 2018/2.

[1068] ينظر: كشف الظنون، 2018/2، الأعلام: 111/8، معجم المؤلفين: 114/1، 161/13.

[1069] الأعلام: للزركلي (161/8).

[1070] خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: 371/4.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

ثانياً: مؤلفاته: ومن أهم مؤلفاته ما يأتي:

1. تحفة الألباب في حلية الأنبياء والأصحاب [1071]، وهو مخطوط في مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، رقم الحفظ: (0171-3 – ف).

2. التجريد مختصروفيات الأعيان [1072]، وهو مخطوط في مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، رقم الحفظ: (0171- ف).

3. توشيح التقويم في شرح حلية الرسول الكريم [1073]، مخطوط في: مكتبة شهيد علي، اسطنبول، رقم الحفظ: (3/506).

4. الحلية الشريفة، مخطوط في مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، رقم الحفظ: (0476-1- ف).

5. ترجمة الحلية الشريفة (باللغة التركية)، مخطوط في مكتبة شهيد علي، اسطنبول، رقم الحفظ: (4/506).

6. شرح شواهد البيضاوي [1074]. وهو محقق جامعة المرقب، والمعول شرح أبيات المطول [1075]، وهو محقق في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة أطروحة دكتوراه.

المطلب الثالث: التعريف بالمخطوط.

أولاً: توثيق اسم المخطوط ونسبته للمؤلف ومصادره

أ. توثيق اسم المخطوط ونسبته للمؤلف

مما لا شك فيه أن نسبة المخطوط ثابتة للمؤلف وذلك لأثبات أمرين هما:

الأول: إنه صرح في مقدمة المخطوط باسمه الكامل

الثاني: جاء على غلاف الحاشية اسمه صريحًا وقد رفقت الصوربإسم صاحب الحاشية.

ب. المصادر التي اعتمد عليها المؤلف

اعتمد الشيخ في تأليفه على مجموعة من المصادرفي مختلف العلوم فاعتمد على مصادر من التفسير وعلوم القرآن والحديث وعلومه وعلوم العربية وغيرها.

- اعتمد على حواشي البيضاوي وتلخيصاته ك حاشية ملا خسرو (ت885 ه)
- اعتمد على تاج الصحاح الجواهري (ت393ه) والفائق في غريب الحديث للزمخشري (ت538ه)
- اعتمد على القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت 817ه) وصرح به وغيرها من المصادر
- اعتمد في التفسير على تفسير الرازي (ت606) وتفسير ابي حفص النسفي التيسير في التفسيرِ وتفسير أبي السعود ارشاد العقل السليم الى مز ايا القران الكريم والتبيان في إعراب القران وغيرها كثيرة من المصادر

(1071) ينظر: معجم المؤلفين 161/13، إيضاح المكنون 242/1، هدية العارفين 37/1.

(1072) ينظر: كشف الظنون 2019/2، معجم المؤلفين 161/13، إيضاح المكنون 242/1، هدية العارفين 37/1، الأعلام 111/8.

(1073) ينظر: كشف الظنون: 2018/2، معجم المؤلفين: 161/13.

(1074) ينظر: هدية العارفين، 37/1.

(1075) المصدر السابق، 37/1، معجم المؤلفين: 161/13.

انياً: منهج المؤلف في حاشيته:

من خلال دراسة حاشية أبراهيم بوحدي وتخريج المسائل العلمية تعرفت على منهجية المؤلف والتي سوف اذكرها:

1. لم يكن اختياره نصوص البيضاوي خاضعا لمنهج محدد إذ لم تكن تعليقاته في مجال واحد بل تناولت مختلف القضايا
2. لم يكن اختياره نص البيضاوي كاملا بل اقتدى بطريقة أصحاب الحواشي في الاكتفاء بذكر العبارة الدالة على النص المختار
3. حينما يقول (المصنف) فهو يقصد الإمام البيضاوي وذكر في بعض الأحيان وقليل جدا بـ (الشيخ)
4. يضع كلمة " انتهى " بعد أن يكمل ما ينقله من كلام بدلا من أن يضعه بين قوسين
5. ابدى اهتماما واسعا ببيان الوجوه النحوية، والبلاغية، والبيانية، وأكثر من ايرادها وأسهب كثيرا في مناقشاتها.
6. حينما يستشهد بالآيات القرآنية، فانه يستشهد بجزء من الآية ولم يستشهد بآية كاملا إلا قليلا
7. كان يستدل بالأحاديث النبوية مشيرًا الى مصدرها أحيانا وأحيانًا أخرى لم يشر الى مصدرها
8. قلل من التعريف بالأعلام الذين ذكرهم في الحاشية، وعند ذكر الأعلام يذكر لقبه وفي بعض الأحيان يذكر اسمه مع لقبه
9. يستشهد بالشواهد الشعرية لتقوية حجته في مناقشاته وغالبا ينسب الشاهد الى قائله وأحيانا لا يذكر
10. ابدى اهتماما واسعا ببيان الوجوه النحوية، والبلاغية، والبيانية، وأكثر من ايرادها.

ثالثا: وصف النسخ الخطية ونماذج مصورة ومنهجي في التحقيق

أ ـ وصف النسخ الخطية

النسخة الأولى: (أ)

وهي نسخة المكتبة السليمانية والمخزونة تحت الرقم (254)، عدد الألواح: 749، وعدد الأسطر: 29، عدد الكلمات في كل سطر 14، نوع الخط: نسخ، لون الخط: اسود، اسم الناسخ: غير مذكور، تاريخ النسخ: 1088هـ.

النسخة الثانية (ب)

وهي نسخة مكتبة الفاتح والمخزونة تحت الرقم (321)، عدد الألواح: 868، عدد الأسطر: 29، عدد الكلمات 10، نوع الخط: نسخ، لون الخط: اسود، اسم الناسخ: حسن بن مصطفى، تاريخ النسخ: 1190هـ.

ب ـ عملي في التحقيق

أما عملي في الدراسة لهذا الكتاب فيتمثل في النقاط التالية:

1. بعد حصر النسختين التي اعتمدتها في التحقيق قمت بنسخ المخطوط واعتمدت النسخة (أ) أصلا لأنها أفضل النسخ من حيث الوضوح والدقة وقلة السقط فيها وقابلت النسخة الأخرى (ب) عليها وثبت الفروق في الهوامش
2. أشرت الى بداية كل ورقة (أ) بوضع رقمها بين معقوفتين ورمزت لوجه اللوحة بالرمز (و) ولظهرها بالرمز (ظ) مثل [23/و]، [23/ظ]
3. اذا كان هناك سقط من النسخة (أ) قمت بإضافته من النسخ الأخرى ووضعته بين معقوفتين [....] واشرت اليه في الهامش
4. راعيت في الدراسة قواعد الإملاء الحديثة
5. عزوت الآيات القرآنية الواردة في المخطوط إلى سورها ذاكرا اسم السورة ورقم الآية في الهامش وجعلتها على المصحف العثماني
6. خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من مصادرها الأصلية ذكرت رقم الجزء والصفحة ورقم الحديث واضعتها بين قوسين مزدوجين "..."
7. عزوت الأبيات الشعرية الى قائليها إن وجدت وإن لم أقف على القائل البيت أحيله الى أحد المصادر التي ذكرت البيت
8. قمت بتعريف الأعلام الذين ذكرهم المؤلف في التفسير عند ذكر العلم أول مرة وعدم ذكر عبارة (سبقت الترجمة) اذا تكرر مرة أخرى
9. ترجمت ما ورد من كلام أعجمي الى العربية عن طريق الترجمة الفورية
10. توجد حواشي قليلة جداً على نسخةِ الأصل على الرغم من قلته الا أنها فيه فوائد لا تنكر وهي عبارة عن تعليق من الناسخ وكذلك توجد آيات قرآنية مكتوبة بخط النسخ في حواشي نسخة الأصل.
11. ترجمت بعض الرموز غير معروفة المعنى وذلك من خلال ما ذكر في التراث العربي للمخطوط مثل (ج إلى جمع) (ح إلى حينئذ) (اه إلى انتهي) (مص إلى مصنف) وغيرها.
12. حققت أقوال التي ذكرها بوحدي وعزوتها الى أصحابها قدر المستطاع.
13. أورد المؤلف رسم الهمزة على شكل ياء مثل (شايعة، ساير)فكتبتها بالألف (شائعة، سائر) واحيانا يكتب الياء في نهاية الكلمة بدون نقاط مثل(الشافعى) فكتبتها (الشافعي) و أيضا رسم الهمزة على الكرسي مثل (مسئلة) فكتبتها (مسألة).
14. أورد المؤلف كلمة (ان) دون الهمزة فاثبت الهمزة على حسب المستطاع.
15. وضحت مجموعة من المسائل العامة التي تحتاج الى توضيح.
16. وضعت قول البيضاوي بين قوسيين تميزًا له عن قول المحشي.

ج . صور من النسخ المخطوطة.



اللوحة الأولى من النص المحقق من النسخة (أ).



اللوحة الأولى من النص المحقق من النسخة (ب).

المبحث الثاني: النص المحقق وهو سورة العلق.

سورة العلق [مكية وهي ثمانية آيات](1076)

قوله : سبحانه (ﭐ ﭑ ﭒ(1077))(1078) الظاهر ان الموصول بصلته صفة لربك ولا يجوز بدونها لان لفظ الرب سواء كان صفة مشبهة(1079) او مصدرا مؤولا باسم الفاعل لا يكاد يتعرف بإضافته ولا يراد مصدريته بدون التأويل والله اعلم .

قوله : (خلق كل شيء)(1080) فيكون من حذف المفعول للتعميم(1081) .

قوله : (لان الانسان في معنى الجمع)(1082) ولعله قال كذا لما ذكره الجوهري وغيره من ان العلقة الدم الغليظ والقطعة علقة فيكون كحلقة وحلق(1083) .

قوله : (والثاني)(1084) الظاهر وهذا وقوله ولعله لما قيل الخ اشارة الى جوازان يكون اقر الثاني جو ابا لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم (ما انا بقارئ) على معنى اقرأ بربك الاكرم الذي يعلمك القراءة وان لم تكن قارئا(1085) كذا ذكره ابن الشيخ رحمه الله .

قوله : (من غير تخوف)(1086) الظاهر من غير خوف(1087) .

قوله : (اي الخط بالقلم)(1088) ثم ان بالقلم متعلق بمحذوف وهو الخط كما اشار اليه المصنف وكلا مفعولي علم محذوف اي علم الانسان الخط بالقلم ولعله من قبيل [تنزيل](1089) الفعل المتعدي منزله اللازم اي الذي له التعليم بالقلم وفي الكلام هنا تعميم بعد تخصيص لان قوله علم الانسان سالم يعلم تعميم لقوله علم بالقلم وذلك للتنبيه على فضل علم الكتابة(1090) كذا افاده المولى قره باغي(1091) رحمه الله سبحانه .

قوله : (ومنتهاه)(1092) وهو صيرورته عالما .

قوله : (لطغيانه)(1093) وفي بعض نسخ صحيحة بطغيانه .

(1076) م١ بين المعقوفتين من (ب) زيادة .

(1077) سورة العلق من الآية :1 .

(1078) انوار التنزيل واسرار التأويل: 225/5 .

(1079)الصِّفَة المشبَهة: ما اشتقّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثّبوت. الكافية في علم النحو:41/1.

(1080) انوار التنزيل واسرار التأويل: 225/5 .

(1081) ينظر : اعراب القران: 199/3 .

(1082) انوار التنزيل واسرار التأويل: 225/5 .

(1083) ينظر: الصحاح تاج اللغة:1529/4 .

(1084) انوار التنزيل واسرار التأويل: 225/5 .

(1085) ينظر : الف وباء , ابن الشيخ , مخطوط ,ل 317/و .

(1086) انوار التنزيل واسرار التأويل: 225/5 .

(1087) ينظر: باهر البرهان في معاني مشكلات القران: 797/2 .

(1088) انوار التنزيل واسرار التأويل: 225/5 .

(1089) م١ بين المعقوفتين سقط من (ب) .

(1090) ينظر : حاشية قره باغي على تفسير البيضاوي , مخطوط : ل 189/ظ .

(1091) القره باغي : م حيي الدين محمد بن علي القره باغي ثم الرومي المدرس بازنيق الحنفي المتوفى بها سنة ٩٤٢ ه له من الكتب جالب السرور ورافع الغرور في المحاضرات. حاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة , حاشية على البيضاوي , و حاشية على الكشاف , وغيرها ، ينظر: هدية العارفين , البابانى : 236/2 .

(1092) انوار التنزيل واسرار التأويل: 225/5 .

(1093) انوار التنزيل واسرار التأويل: 225/5 .

قوله : سبحانه ﴿ بم به تج﴾(1094))(1095) اي ليجاوز الحد ويستكبر على ربه بيان للمردوع والمردوع عنه وان راه مفعول له اي يطغى لان رآى نفسه مستغنيا(1096) قاله المولى ابو السعود .

قوله : (واستغنى الخ)(1097) الظاهر انه باعتبار جزء معناه الحدثي او بجملته فتدبر.

قوله : (الخطاب للإنسان)(1098) او للنبي صلى الله عليه وسلم .

قوله : (والرجعى مصدر)(1099) [734/و] والفه للتأنيث .

قوله : (قال لو رأيت محمد الخ)(1100) كذا رواه البخاري(1101) "وعن الحسن هو امية بن خلف(1102) كان ينهى سلمان عن الصلاة"(1103) كما في الكشاف .

قوله : (مفعوله الثاني)(1104) واوله هو الموصول .

قوله : (لان النهي)(1105) اي قوله تعالى﴿ ثم ﴾(1106) الخ .

قوله : عز وجل ﴿ نم نى﴾(1107))(1108) اللام توطئة للقسم المضمر بعده اي لئن لم ينته والله لنسفعا(1109) كذا ذكره ابن الشيخ رحمه الله سبحانه .

قوله : (ولنسحبنه)(1110) [اي](1111) لنجرنه ملاصقا واخذ بناصيته الى النار(1112) .

قوله : (على حكم الوقف)(1113) هذا مبني على ما قالوا ان النون الخفيفة تبدل الفاء عند الوقف(1114) نقله قره باغي رحمه الله .

قوله : (والاكتفاء باللام)(1115) اي في الناصبة اي بدلا عنها(1116) .

(1094) سورة العلق من الآية : 6 .
(1095) انوار التنزيل واسرار التأويل: 225/5 .
(1096) ينظر: ارشاد العقل السليم:178/9 .
(1097) انوار التنزيل واسرار التأويل: 225/5 .
(1098) انوار التنزيل واسرار التأويل: 225/5 .
(1099) انوار التنزيل واسرار التأويل: 225/5 .
(1100) انوار التنزيل واسرار التأويل: 225/5 .
(1101) الحديث ((رَأَيْتَ الَّذِي يَنْهى عَبْداً إذا صَلَّى نزلت في أبي جهل قال لو رأيت محمداً ساجداً لوطئت عنقه)) ، صحيح البخاري , كتاب سورة اقرأ , بابا كلا لئن لم ينته : 174/6 , رقم الحديث : 4958 .
(1102) أمية بن خلف بن وهب، من بني لؤيّ: أحد جبابرة قريش في الجاهلية، ومن ساداتهم. أدرك الإسلام، ولم يسلم. وهو الّذي عذب بلالا " الحبشي في بداءة ظهور الإسلام. أسره عبد الرحمن بن عوف يوم بدر، فرآه بلال فصاح بالناس يحرضهم على قتله. فقتلوه سنة (2ه). ينظر: سيرة ابن هشام : 52/2 , الاعلام : 22/2 .
(1103) تفسير الكشاف: 778/4 .
(1104) انوار التنزيل واسرار التأويل: 226/5 .
(1105) انوار التنزيل واسرار التأويل: 226/5 .
(1106) سورة العلق الآية :9 .
(1107) سورة العلق من الآية : 15 .
(1108) انوار التنزيل واسرار التأويل: 226/5 .
(1109) ينظر : الف وباء , ابن الشيخ , مخطوط ,ل318/ظ .
(1110) انوار التنزيل واسرار التأويل: 226/5 .
(1111) ما بين المعقوفتين سقط من (ب) .
(1112) ينظر: التفسير البسيط: 177/24 .
(1113) انوار التنزيل واسرار التأويل: 226/5 .
(1114) ينظر: حاشية القره باغي على تفسير البيضاوي , مخطوط : ل198/ظ
(1115) انوار التنزيل واسرار التأويل: 226/5 .
(1116) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ص103 .

قوله تعالى: (ﱡ ﱠ يم يخ﴾(1117))(1118) اي عشيرته و انما هم اهل النادي كما ذكره المصنف والنادي مكانه ومجلسه فسماه به كما يقال نقوض المجلس وقوله ينتدى اي يحضر يقال ندوت و انتديت اذا حضرت الندي اي مجلس القوم ومتحدثهم(1119) .

قوله : جل وعلا(ﱡ ﱠ ﱢ ﱣ﴾(1120))(1121) قال الرازي "الزبانية عند العرب الشرط ويسمى بذلك بعض الملائكة لدفع اهل النار واصل الزبن الدفع قال الاخفش: قال بعضهم: الواحد (زباني) وقال بعضهم: (زابن) وقال بعضهم: (زبينة) كعفرية قال: العرب لا تكاد تعرف هذا وتجعله من الجمع الذي لا واحد له كأبابيل وعباديد"(1122) انتهى وفيه ان المصنف سيصرح بان ابابيل جمع ابالة فكانه لم يثبت هذا عند هذا القائل وقال ابن الشيخ وحذف الواو من سندع في الامام اتباعا للخط باللفظ فان الواو ولما سقطت في اللفظ لاجتماع الساكنين سقطت في الخط ايضا اتباعا(1123) .

قوله : (الشرط)(1124) عوانان(1125)(1126)كما في القانون وشرط السلطان نخبة اصحابه الذين تقدمهم على غير من جند(1127) كما في النهاية(1128) وفي الصحاح وغيره ان لهم علامات يعرفون بها(1129).

قوله : (وفي الحديث(1130) اقرب الخ)(1131) او ((اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فاكثروا من الدعاء))(1132) رواه مسلم(1133) وغيره عن ابي هريرة(1134) رضي الله سبحانه عنه والله اعلم .

الخاتمة

بعد دراسة حاشية الشيخ وحدي (رحمه الله)، على الوجه الذي أرى أني قد قصرت فيه، لمعرفتي القاصرة بالتحقيق، إلا أنه كانت هنالك جولة مباركة في كنوز العلم والمعرفة لما حوته هذه الحاشية من العلوم

(1117) سورة العلق الآية : 17 .

(1118) انوار التنزيل واسرار التأويل: 226/5 .

(1119) ينظر: الصحاح تاج اللغة: 2505/6 .

(1120) سورة العلق الآية : 18 .

(1121) انوار التنزيل واسرار التأويل: 226/5 .

(1122) مختار الصحاح: ص134 .

(1123) ينظر : الف وباء , ابن الشيخ , مخطوط ,ل319/و .

(1124) انوار التنزيل واسرار التأويل: 226/5 .

(1125) في (ب) عوان .

(1126) ينظر : قانون الادب في ضبط كلمات العرب, ابي الفضل , مخطوط , ل67/ظ.

(1127) ينظر: النهاية في غريب الحديث والاثر: 460/2 .

(1128)النهاية: هو كتاب ((النهاية في غريب الحديث والأثر)) للإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير(ت 606هـ)، وهو من أجمع وأشهر ما صنف في هذا الباب، أي: باب شرح ما يقع في متن الأحاديث الشريفة من غريب اللغة، وقد أحسن ترتيبه على حروف المعجم. ينظر: الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم : ص490 , و قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر: 622/6.

(1129) ينظر: الصحاح تاج اللغة:277/1 .

(1130) الحديث هو ((اقرب ما يكون العبد الى ربه اذا سجد)) .

(1131) انوار التنزيل واسرار التأويل , البيضاوي : 226/5 .

(1132) صحيح مسلم , كتاب الصلاة , باب ما يقال في الركوع والسجود : 350/1 , رقم(482).

(1133)الإمام مسلم، هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين، الإمام الكبير، الحافظ، حجة الإسلام، المجوّد، إمام أهل الحديث، صاحب الصحيح، قال الحافظ أبو علي النيسابوري: "ما تحت أديم السماء أصحّ من كتاب مسلم في علم الحديث"، من تصانيفه: ((المسند الصحيح))، و((أوهام المحدّثين))، و((العلل))، (ت261هـ). ينظر: تهذيب الكمال، المزي :499/27، سير أعلام النبلاء: 557/12 ، تهذيب التهذيب:126/10.

(1134) أبو هريرة الدوسي، اختلفوا في اسمه اختلافا كبيراً، منهم من قال: عبد الله بن عمرو، وقد قيل: عبد الرحمن بن صخر، وقيل غير ذلك، أسلم سنة خيبر (7ه)، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه ثمانمائة منهم: موسى بن وردان، ومحمد بن زياد وغيرهما، كان من الحفاظ المواظبين على صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل وقت، توفي سنة (57ه)، ينظر: الثقات: 284/3؛ مشاهير علماء الأمصار: ص35.

المختلفة، في مجال البحث والتقصي بالمكتبة القرآنية، والفقهية، والعربية، ولابد أن نذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، وهذه النتائج أجملها على النحو الاتي:

1. أظهرت الدراسة أن الشرح يمكن أن يكون له مكانة كبيرة بين كتب التفسير، ويمكن أن يعد تحقيقها أضافه جديدة في هذا المجال.
2. ظهور شخصية الشيخ (رحمه الله) وبروز نجمه، وهذا واضح من خلال ثقافته واطلاعه، ويبرز ذلك من خلال مناقشته للأدلة و إيراده الحجج والبراهين لتعضيد ما ذهب اليه من ترجيح.
3. أظهرت هذه الرسالة أهم سمات مناهج العالمين الجليلين البيضاوي (رحمه الله) ووحدي (رحمه الله).
4. أظهرت هذه الرسالة أن العلامة وحدي شديد الحرص على نقل المادة العلمية بكل دقة وأمانة، دون اختلاس أو تلاعب أو تحريف في النص.
5. كثرة المصادر التي رجع اليها وحدي (رحمه الله)، و أفاد منها، وحسن التعامل معها، والاقتباس منها، فقد رجع في هذا الجزء الذي أُحققه إلى مصادركثيرة، منها ما صرح بها، ومنها ما لم يصرح بأسماء مؤلفيها، لكنها مفقودة إلى اليوم، حيث بث منها كثيراً من الفو ائد المقتبسة في ثنايا الشرح، فحفظ لنا بهذا الاقتباس كثيراً من فو ائد كتب مفقودة، ونصوص ضائعة، فاستطعنا - بسبب نقله عنها - أن نعرف ما فيها بعد فقدانها، لأنه كما هو معروف أن وحدي رحمه الله مشهوٌر بالثقة والأمانة في النقل والأخذ.

وفي الختام أسال الله تعالى أن يرحم جميع العلماء منهم الشيخ وحدي، وأن يجعل علمهم مما ينتفع به الناس.

قائمة المصادروالمراجع بعد القرآن الكريم.

1. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م.
2. الأعلام: ير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ) ، دار العلم للملايين.
3. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1 - 1418 هـ.
4. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل باشا البغدادي، (ت: 1339 هـ)، تحقيق محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي بيروت. البنان.
5. باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن، محمود بن أبي الحسن علي بن الحسين النيسابوريّ الغزنوي، أبو القاسم، الشهير ببيان الحق (ت: بعد 553هـ)، تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، 1419 هـ - 1998 م.
6. تاريخ الاسلام ووفيات المشاهيروالاعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م.
7. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط1، 1403هـ -1983م.

8. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت: 742هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1400 – 1980.

9. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مر اقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393 هـ ، 1973م.

10. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1420،1 هـ - 2000 م.

11. حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت: 1069هـ)، دار صادر– بيروت.

12. حاشية قره باغي على تفسير البيضاوي , مخطوط.

13. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (ت: 1111هـ)، دار صادر– بيروت.

14. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت : 748هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ / 1985 م.

15. السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (ت: 213هـ)، تحقيق: مصطفى السقا و إبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1375هـ - 1955م.

16. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م.

17. صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي،(ت:256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ.

18. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

19. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.

20. الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت: 401 هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط1، 1419 هـ - 1999م.

21. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط8، 1426 هـ - 2005 م.

22. قانون الادب في ضبط كلمات العرب, ابي الفضل , مخطوط .

23. قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهجراني الحضرمي الشافعي (ت: 947 هـ)، عُني به: بو جمعة مكري وخالد زواري، دار المنهاج – جدة، ط1، 1428 هـ - 2008م.

24. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: 646 هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط1، 2010 م.

25. كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطينية، المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ)، بغداد: مكتبة المثنى، تاريخ النشر: 1941م.

26. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1422، هـ - 2002 م.

27. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، ط1، 1411 هـ - 1991 م.

28. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

29. المعول شرح أبيات المطول، إبراهيم بوحدي بِنُ مَصطَفَى بْنِ مُحَمَّدٍ بن دورسون الرومي، وهو محقق في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة أطروحة دكتوراه.

30. المغرب، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (ت: 610هـ)، دار الكتاب العربي.

31. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق، ط6، 1985م.

32. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.

33. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951.

34. وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: 681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت، ط1، 1971.

عبدالحميد بن يحيى بن سفيان الراشدي
باحث دكتوراه بجامعة الجنان – لبنان

ألفاظ الحضارة العمانية بين الاستعمال والإهمال لدى طلبة المرحلة الجامعية بسلطنة عمان (دراسة معجمية إحصائية)

Terms relating to Omani civilisation: usage and neglect amongst university students in the Sultanate of Oman (a statistical lexical study)

ملخص:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي علم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة واللام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمثل الألفاظ الحضارية ركنًا أصيلًا من مكونات الهوية اللغوية والثقافية، إذ تختزن في دلالاتها ملامح البيئة التي نشأت فيها، وتعكس ما ارتبط بها من أنماط الحياة والعادات والممارسات الحضارية. وقد زخرت البيئة العُمانية عبر تاريخها الطويل بثروة من الألفاظ التي وثقتها المعاجم العربية والمؤلفات العُمانية، فغدت شاهدًا على خصوصية المجتمع العُماني وامتداداته الحضارية، وحافظةً لذاكرته اللغوية عبر العصور.

ومع ما يشهده العصر الحديث من تحولات اجتماعية وثقافية ولغوية متسارعة، برزت الحاجة إلى الوقوف على و اقع هذه الألفاظ في الوعي اللغوي لدى الأجيال المعاصرة، والكشف عن مدى استمرار معرفتها أو تراجعها، ولا سيما لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي، بوصفهم يمثلون شريحة علمية تسهم في تشكيل المشهد الثقافي واللغوي في المستقبل.

و انطلاقًا من ذلك، جاءت هذه الدراسة بعنوان بـ" ألفاظ الحضارة العمانية بين الاستعمال والإهمال لدى طلبة المرحلة الجامعية بسلطنة عمان دراسة معجمية إحصائية"، بهدف قياس مستوى المعرفة المعجمية بإحدى عشرة مفردة من الألفاظ الحضارية العُمانية، وردت في عدد من الكتب والمؤلفات، وصُنفت ضمن أربعة حقول دلالية، هي :الألفاظ المتعلقة بالأزمنة والأمكنة، والآلات والأدوات، والدواب والحشرات، والمقادير . ولم يقتصر الباحث على قياس مستوى المعرفة بهذه الألفاظ، بل عمد إلى تأصيلها معجميًا، باستجلاء دلالاتها من مصادرها اللغوية المختلفة، والرجوع إلى أمهات المعاجم العربية، وما تيسر من المصادر العُمانية ذات الصلة؛ للكشف عن أصولها اللغوية، وبيان معانيها، وتتبع دلالاتها في الاستعمال العربي والعُماني، بما يضفي على الدراسة بعدًا معجميًا تحليليًا يتجاوز الوصف الإحصائي إلى التأصيل اللغوي

واعتمدت الدراسة على أداة بحث تمثلت في اختبار معجمي متعدد البدائل، طُلب من أفراد العينة اختيار الدلالة الصحيحة لكل مفردة، وذلك للكشف عن مدى معرفتهم بمعاني هذه الألفاظ. وقد بلغ حجم عينة الدراسة (159) طالبًا وطالبة من طلبة مرحلة البكالوريوس، اختيروا من خمس مؤسسات أكاديمية في سلطنة عُمان، هي :كلية العلوم الشرعية، وجامعة السلطان قابوس، وجامعة نزوى، وجامعة الشرقية، وجامعة البريمي .

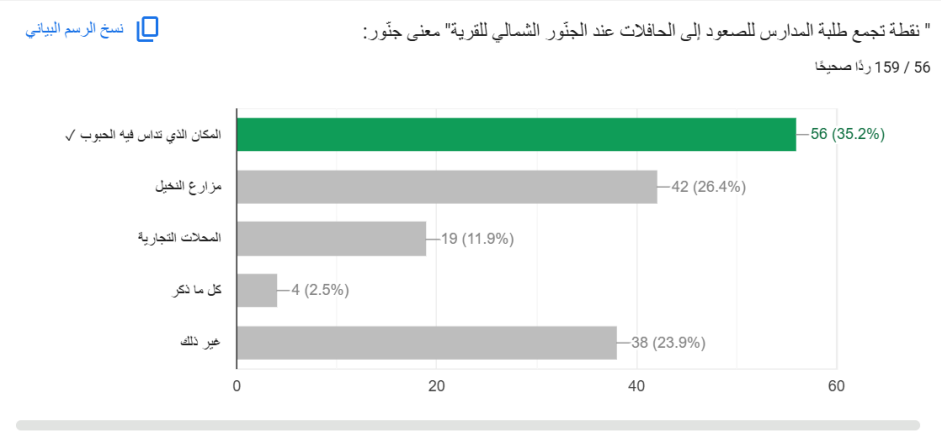
وتأمل هذه الدراسة أن تقدم قراءة علمية تستند إلى التحليل المعجمي والإحصائي، تُبرزو اقع المعرفة بالألفاظ الحضارية العُمانية لدى طلبة التعليم العالي، وتسهم في رصد الألفاظ التي ما تزال حاضرة في الوعي اللغوي، وتلك التي أخذت في التراجع أو الإهمال، بما يدعم الجهود الرامية إلى صون التراث اللغوي العُماني، والإفادة منه في المناهج التعليمية والبرامج الثقافية والدراسات المعجمية المستقبلية.

أولا: الألفاظ المتعلقة بالأزمنة والأمكنة

يتناول هذا المبحث تحليل المعرفة المعجمية بالألفاظ المتعلقة بالأزمنة والأمكنة لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان، من خلال دراسة استجابات أفراد العينة للألفاظ الواردة في هذا الحقل الدلالي، وتحليل نسب الإجابات الصحيحة والخاطئة، بما يكشف عن مستوى المعرفة بدلالاتها المعجمية، ومدى حضورها في الحصيلة اللغوية لدى أفراد العينة.

أ- الجنّور:

جاء في القاموس المحيط قوله: " الجَنُّورُ، كَتَنُّورٍ: مَداسُ الحِنْطَةِ والشَّعِيرِ. "[1135]



أظهرت النتائج أن (56) طالبًا وطالبة، بنسبة (35.2%) اختاروا الإجابة الصحيحة، وهي "المكان الذي تُداس فيه الحبوب"، في حين اختار (42) طالبًا وطالبة، بنسبة(26.4%) أنها تعني "مزارع النخيل"، واختار (38) طالبًا وطالبة، بنسبة (23.9%) خيار"غيرذلك"، بينما ذهب (19) طالبًا وطالبة، بنسبة (11.9%) إلى أنها تعني "المحلات التجارية"، واختار (4) طلاب، بنسبة (2.5%) خيار"كل ما ذكر."

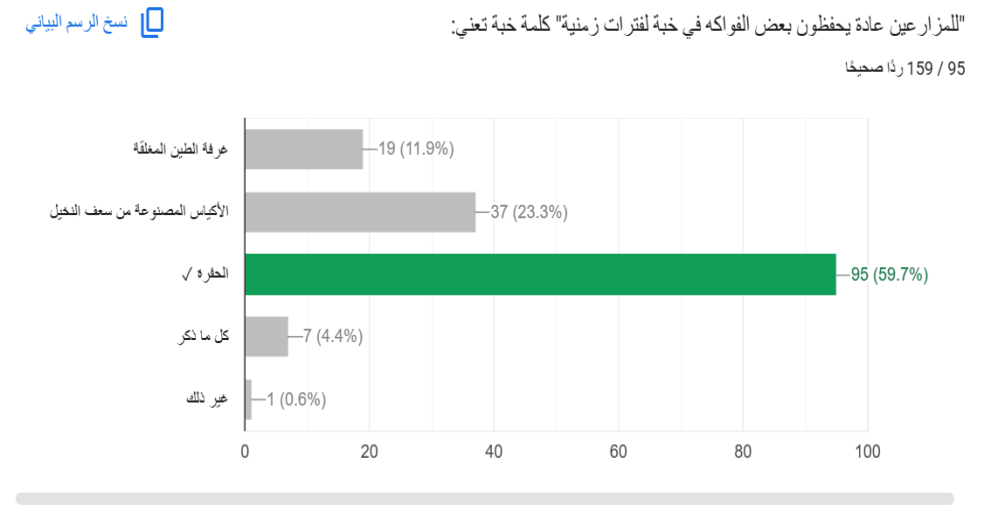
وتكشف هذه النتائج أن نسبة الإجابة الصحيحة لم تتجاوز(35.2%)، وهي نسبة منخفضة نسبيًا، مما يدل على محدودية المعرفة المعجمية بدلالة لفظ " الجنّور" لدى أفراد العينة. كما أن تقارب نسب بعض البدائل الخاطئة، ولا سيما اختيار "مزارع النخيل"، يشير إلى وجود التباس في إدراك الدلالة الدقيقة لهذا اللفظ، وربما يعود ذلك إلى ارتباط البدائل جميعها بالبيئة العُمانية، مما جعل التمييزبينها أكثرصعوبة.

وتوحي هذه النتيجة بأن لفظ "جُنّور" لم يعد من الألفاظ المتداولة على نطاق واسع لدى طلبة المرحلة الجامعية، أوأن استعماله أصبح مقصورًا على بيئات محلية محددة، الأمرالذي انعكس على انخفاض مستوى المعرفة بدلالته المعجمية. ويؤكد ذلك أهمية توثيق هذا النوع من الألفاظ الحضارية، وإبراز دلالاتها في الدراسات المعجمية؛ لما تمثله من قيمة لغوية وثقافية في حفظ الموروث اللفظي العُماني.

ب- الخبة:

[1135] ينظر: القاموس المحيط لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان 368/1.

جاء عند الخليل بن أحمد قوله: "والخُبَّةُ: مكان يستنقع فيه الماء، فتنبت حوله البقول. والخِبَّةُ، وجمعها: خِبّاتٌ: شبه الطية من الثوب، مستطيلة كأنها طرة، وبها يشبه طرائق الرمل، وهي الخَبيبةُ أيضا. وخبَ النبات والسفى، أي: أرتفع وطال. والمخَبَةُ والخَبيبةُ: بطنُ الوادي"[1136]



أظهرت النتائج أن (95) طالبًا وطالبة، بنسبة (59.7%) اختاروا الإجابة الصحيحة، وهي "الحُفرة"، في حين اختار (37) طالبًا وطالبة، بنسبة(23.3%) أنها تعني "الأكياس المصنوعة من سعف النخيل"، واختار (19) طالبًا وطالبة، بنسبة (11.9%) أنها تعني "غرفة الطين المغلقة"، بينما اختار (7) طلاب، بنسبة (4.4%) خيار "كل ما ذكر"، واختار طالب واحد فقط، بنسبة(0.6%) خيار "غير ذلك."

وتشير هذه النتائج إلى أن لفظ "الحفرة "حقق أعلى نسبة للإجابة الصحيحة بلغت (59.7%)، وهي نسبة تفوق نصف أفراد العينة، مما يدل على أن دلالته المعجمية ما تزال معروفة لدى شريحة ملحوظة من طلبة مؤسسات التعليم العالي. ومع ذلك، فإن نسبة الإجابات الخاطئة التي بلغت (40.3%)تكشف أن معرفة هذا اللفظ لم تصل إلى مستوى مرتفع، وهو ما يعكس تفاوتًا في إدراك دلالته المعجمية بين أفراد العينة.

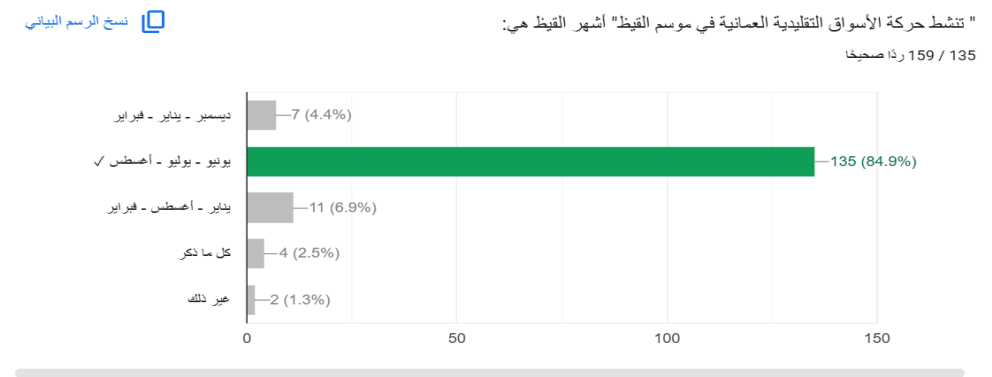
كما يُلاحظ أن ما يقارب ربع أفراد العينة (23.3%) اتجهوا إلى اختيار البديل "الأكياس المصنوعة من سعف النخيل"، الأمر الذي يشير إلى وجود التباس بين مدلول لفظ "الخبة" وبعض الألفاظ المرتبطة بحفظ المنتجات الزراعية في البيئة العُمانية، بينما جاءت بقية البدائل بنسب أقل، مما يؤكد أن الخطأ لم يكن عشوائيًا، وإنما انصرف إلى ألفاظ تنتمي إلى الحقل الدلالي نفسه.

وتعكس هذه النتيجة أن لفظ "خبّة "لا يزال يحتفظ بحضور نسبي في المعرفة المعجمية لدى طلبة المرحلة الجامعية، إلا أن تراجع نسبة المعرفة لدى عدد غير قليل من أفراد العينة يؤكد الحاجة إلى مزيد من العناية بالألفاظ الحضارية المرتبطة بالبيئة الزراعية العُمانية، وإبراز دلالاتها في الدراسات المعجمية والبرامج التعليمية والثقافية؛ لما تمثله من قيمة لغوية وحضارية في توثيق الموروث العُماني والمحافظة عليه.

ت- القيظ:

جاء في لسان العرب: " القَيْظُ : صَمِيمُ الصيْف ، وهو حاقُّ الصيف ، وهو من طلوع النجم إلى طلوع سهيل ، أَعني بالنجم الثريَّا ، والجمع أَقْياظٌ وقُيوظٌ"[1137].

[1136] الفراهيدي، العين، مادة (خب)، 145/4.
[1137] ابن منظور، لسان العرب، مادة (قيظ) 456/7.



أظهرت النتائج أن (135) طالبًا وطالبة، بنسبة (84.9%) اختاروا الإجابة الصحيحة، وهي (يوليو – أغسطس – سبتمبر)، في حين اختار (11) طالبًا وطالبة، بنسبة (6.9%) البديل (يناير – أغسطس – فبراير)، واختار (7) طلاب، بنسبة (4.4%) البديل (ديسمبر – يناير – فبراير)، بينما اختار (4) طلاب، بنسبة (2.5%) خيار (كل ما ذكر)، واختار طالبان فقط، بنسبة (1.3%) خيار (غير ذلك)

وتكشف هذه النتائج عن ارتفاع مستوى المعرفة المعجمية بلفظ (القيظ) لدى أفراد العينة؛ إذ بلغت نسبة الإجابات الصحيحة (84.9%)، وهي أعلى نسبة بين ألفاظ هذا الحقل الدلالي، مما يدل على رسوخ دلالة هذا اللفظ في الحصيلة اللغوية لطلبة مؤسسات التعليم العالي. ويُعد هذا مؤشرًا على استمرار حضور اللفظ في الوعي اللغوي المعاصر، وارتباطه بالمواسم الزراعية والاجتماعية التي لا تزال معروفة في البيئة العُمانية.

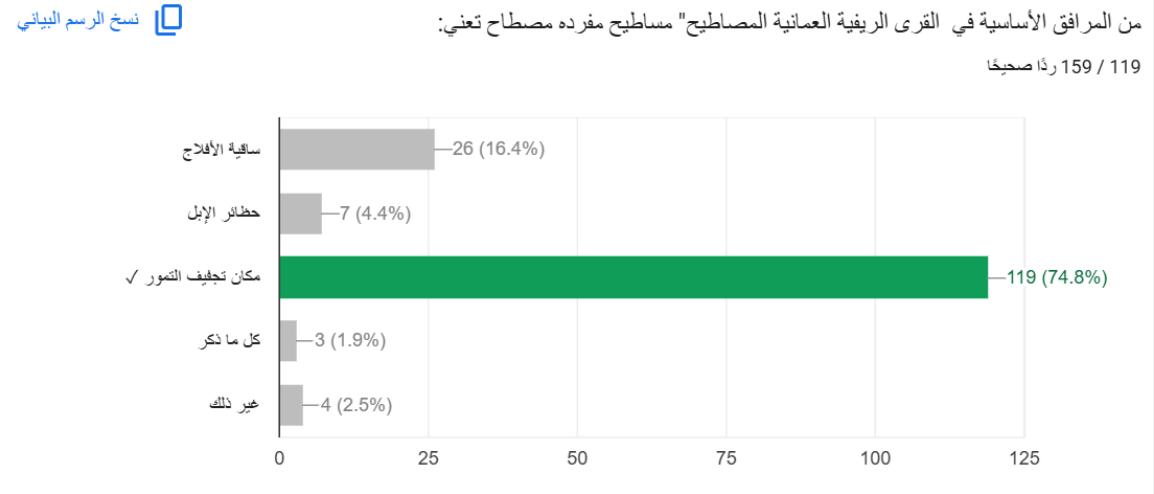
وفي المقابل، لم تتجاوز نسبة الإجابات الخاطئة (15.1%)، وقد توزعت على بدائل متعددة، مما يدل على أن الخطأ لم يتركز في معنى معين، وإنما جاء نتيجة عدم الإلمام بالتحديد الزمني الدقيق لموسم القيظ.

وتشير هذه النتيجة إلى أن لفظ (القيظ) ما يزال من الألفاظ الحضارية العُمانية الأكثر حضورًا في المعرفة المعجمية لدى طلبة المرحلة الجامعية، ويُعزى ذلك – في حدود ما تسمح به بيانات الدراسة – إلى استمرار تداول هذا اللفظ في المجتمع العُماني، وارتباطه بموسم معروف تتصل به الأنشطة الزراعية والاقتصادية والاجتماعية، مما أسهم في بقاء دلالته حاضرة في الوعي اللغوي لدى أفراد العينة.

ث- المصطاح:

جاء في تاج العروس قوله: " المِصْطَحُ: الصَّحْراءُ الواسعة ليس بها رِعْيٌ، ومكانٌ يُسَوُّونَهُ لِدَوْسِ الحَصيدِ فيه."[1138]

[1138] ينظر: تاج العروس، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية (بدون) 539/6.



أظهرت النتائج أن (119) طالبًا وطالبة، بنسبة (74.8%) اختاروا الإجابة الصحيحة، وهي "مكان تجفيف التمور"، في حين اختار (26) طالبًا وطالبة، بنسبة(16.4%) أنها تعني "ساقية الأفلاج"، واختار (7) طلاب، بنسبة(4.4%) أنها تعني "حظائر الإبل"، بينما اختار (4) طلاب، بنسبة (2.5%) خيار"غيرذلك"، واختار (3) طلاب، بنسبة (1.9%) خيار"كل ما ذكر."

وتشيرهذه النتائج إلى أن نسبة الإجابة الصحيحة بلغت (74.8%)، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا، تدل على أن دلالة لفظ (المصطاح) ما تزال معروفة لدى غالبية أفراد العينة. ويعكس ذلك حضورهذا اللفظ في المعرفة المعجمية لطلبة مؤسسات التعليم العالي، بما يدل على استمرار إدراكهم لدلالته المرتبطة بالموروث الزراعي العُماني.

وفي المقابل، بلغت نسبة الإجابات الخاطئة (25.2%)، وقد تركزت بصورة رئيسة في اختيار البديل (ساقية الأفلاج) بنسبة (16.4%)، وهو ما يشير إلى وجود التباس بين بعض المفردات التي تنتمي إلى البيئة الزراعية العُمانية، إذ ترتبط جميعها بمرافق تقليدية تخدم النشاط الزراعي، الأمر الذي قد يكون سببًا في التقارب بين دلالاتها في أذهان بعض أفراد العينة.

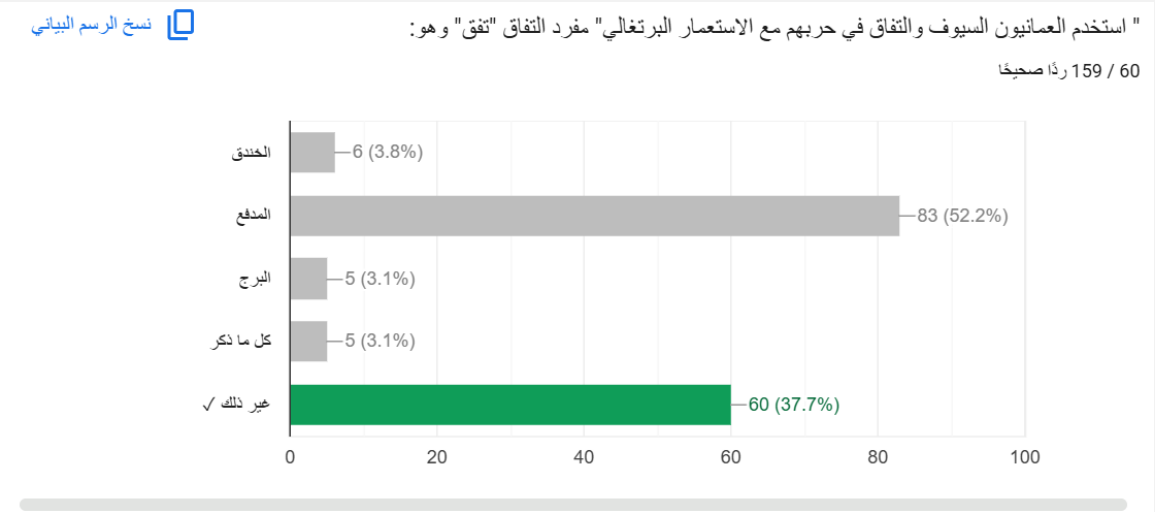
وتكشف هذه النتيجة أن لفظ (المصطاح) ما يزال يحتفظ بحضور جيد في الوعي اللغوي لدى طلبة المرحلة الجامعية، وهو ما يعكس بقاء دلالته المعجمية ضمن الألفاظ الحضارية المتداولة نسبيًا، وإن كانت نسبة من أفراد العينة لا تزال بحاجة إلى مزيد من الإلمام بدلالته الدقيقة، وهو ما يؤكد أهمية توثيق هذه الألفاظ و إبرازها في الدراسات المعجمية والبرامج التعليمية والثقافية، حفاظًا على الموروث اللغوي والحضاري العُماني.

ثانيا الألفاظ المتعلقة بالآلات والأدوات

يتناول هذا المبحث تحليل المعرفة المعجمية بالألفاظ المتعلقة بالآلات والأدوات لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان، من خلال دراسة استجابات أفراد العينة للألفاظ الواردة في هذا الحقل الدلالي، وبيان نسب الإجابات الصحيحة والخاطئة، واستجلاء مستوى المعرفة بدلالاتها المعجمية، بما يكشف عن مدى حضورهذه الألفاظ في الحصيلة اللغوية لدى أفراد العينة.

أ- التفق:

التِّفَق: لفظة متداولة في اللهجة العُمانية تطلق على السلاح الناري التقليدي (البندقية). وهي ليست من الألفاظ العربية الأصيلة، و إنما يُرجح أنها معربة عن التركية العثمانية المأخوذة من الفارسية تفنگ ، وقد دخلت اللهجات العربية مع انتشار الأسلحة النارية في العصور المتأخرة، ثم استقرت في الاستعمال العُماني بصيغة التِّفَق.



أظهرت النتائج أن (60) طالبًا وطالبة، بنسبة (37.7%) اختاروا الإجابة الصحيحة، وهي "غير ذلك"، إذ إن المقصود باللفظ هو السلاح التقليدي (البندقية)، بينما اختار (83) طالبًا وطالبة، بنسبة (52.2%) أنها تعني "المدفع"، واختار (6) طلاب، بنسبة (3.8%) أنها تعني "الخندق"، واختار (5)طلاب، بنسبة (3.1%) أنها تعني "البرج"، في حين اختار (5) طلاب، بنسبة (3.1%) خيار"كل ما ذكر."

وتكشف هذه النتائج أن نسبة الإجابة الصحيحة لم تتجاوز(37.7%)، وهي نسبة منخفضة تدل على محدودية المعرفة المعجمية بدلالة لفظ »النَّفَق «لدى أفراد العينة. كما أن أكثر من نصف أفراد العينة (52.2%)اتجهوا إلى اختيار(المدفع)، وهو ما يمثل أعلى نسبة بين البدائل الخاطئة، ويشير إلى وجود خلط بين أسماء الأسلحة التقليدية المستخدمة في التاريخ العسكري العُماني.

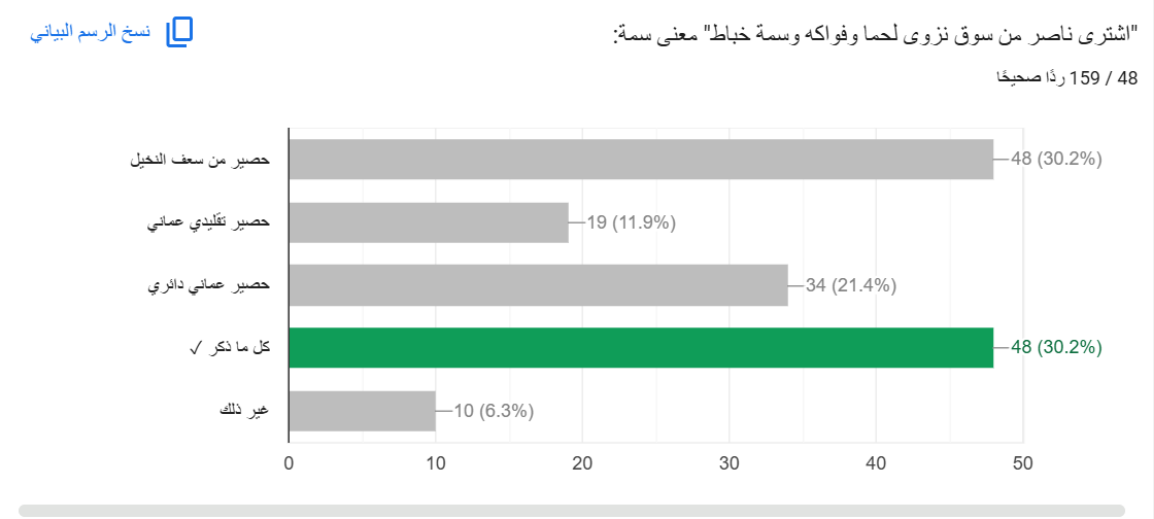
ويُظهر هذا التوزيع أن أفراد العينة يدركون انتماء اللفظ إلى المجال العسكري، إلا أن نسبة كبيرة منهم لم تتمكن من تحديد مدلوله الدقيق، مما يعكس ضعفًا في المعرفة المعجمية بالألفاظ التراثية المرتبطة بالسلاح التقليدي. ويؤكد ذلك أن هذا اللفظ أصبح أقل حضورًا في الوعي اللغوي لدى طلبة المرحلة الجامعية مقارنةً بغيره من ألفاظ الدراسة.

وتبرز هذه النتيجة أهمية المحافظة على الألفاظ الحضارية المرتبطة بالتراث العسكري العُماني، وتوثيق دلالاتها في الدراسات المعجمية والتاريخية، و إبرازها في البرامج التعليمية والثقافية، لما تمثله من قيمة لغوية وتاريخية في توثيق جوانب مهمة من الحضارة العُمانية.

ب- السمّة:

يقول ابن منظور" الغَضَفُ: شَجَرٌبِالْهِنْدِ يُشْبِهُ النَّخْلَ وَيُتَّخَذُ مِنْ خوصِه جِلال، وَقَالَ اللَّيْثُ: هُوَكَهَيْئَةِ النَّخْلِ سَوَاءٌ مِنْ أَسفله إِلَى أَعْلاه سعَفٌ أَخضر مُغَشًّى عَلَيْهِ وَنَوَاهُ مقشَّر بِغَيْرِلِحاء؛ قَالَ أَبو حَنِيفَةَ: الغَضَفُ خُوصٌ جَيِّدٌ تُتَّخَذُ مِنْهُ القِفاع الَّتِي يُحمل فِيهَا الْجِهَازُكَمَا يُحْمَلُ فِي الْغَرَائِرِ، تُتَّخَذُ أَعْدَالًا فَلَهَا بَقَاءٌ، وَنَبَاتُ شَجَرِهِ

كَنَبَاتِ النَّخْلِ وَلَكِنْ لَا يَطُولُ وَيُخرج في رؤوسها بُسْراً بَشِعاً لَا يُؤْكَلُ، قَالَ: وَتُتَّخَذُ مِنْ خُوصِهِ حُصُرٌ أَمثال البُسط تُسَمَّى السِّمام، الْوَاحِدَةُ سُمَّةٌ، وتُفْتَرش السُّمّة عِشرين سَنَةً."[1139]



أظهرت النتائج أن (48) طالبًا وطالبة، بنسبة(30.2%) اختاروا الإجابة الصحيحة، وهي "كل ما ذُكر"، إذ يُطلق لفظ "السَّمَّة "في الاستعمال العُماني على الحصير المصنوع من سعف النخيل، والحصير التقليدي العُماني، والحصير العماني الدائري. وفي المقابل، اختار (48) طالبًا وطالبة، بنسبة (30.2%) أنها تعني "حصيرًا من سعف النخيل"، واختار (34) طالبًا وطالبة، بنسبة (21.4%) أنها تعني "حصيرًا صافيًا دائريًا"، بينما اختار (19) طالبًا وطالبة، بنسبة (11.9%) أنها تعني "حصيرًا تقليديًا عُمانيًا"، واختار (10) طلاب، بنسبة (6.3%) خيار "غير ذلك."

وتكشف هذه النتائج أن نسبة الإجابة الصحيحة بلغت (30.2%) فقط، وهي أدنى من ثلث أفراد العينة، مما يدل على انخفاض مستوى المعرفة المعجمية بالدلالة الشاملة للفظ (السَّمَّة) .كما يلاحظ أن غالبية أفراد العينة اتجهوا إلى اختيار أحد المعاني الجزئية للفظ، في حين لم يدركوا أن اللفظ يُستعمل في البيئة العُمانية للدلالة على أكثر من نوع من أنواع الحصر، وهو ما يفسر اختيار الإجابة الصحيحة "كل ما ذُكر."

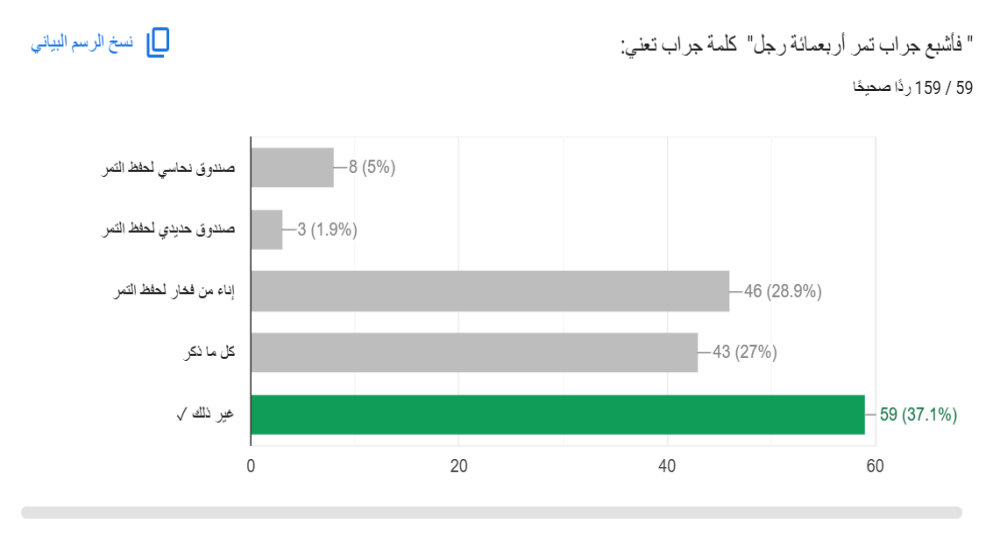
ويشير هذا التوزيع إلى أن المعرفة بهذا اللفظ لدى أفراد العينة كانت جزئية أكثر منها كلية؛ إذ تعرّف كثير منهم على أحد استعمالات اللفظ، إلا أنهم لم يكونوا على دراية باتساع دلالته في الاستعمال العُماني. ويُعد ذلك مؤشرًا على أن الألفاظ متعددة الدلالة أو متعددة الاستعمال تكون أكثر عرضة للالتباس، مقارنة بالألفاظ ذات الدلالة المحددة.

وتؤكد هذه النتيجة أهمية العناية بالألفاظ الحضارية ذات الدلالات المتعددة، و إبراز تنوع استعمالاتها في الدراسات المعجمية والبرامج التعليمية؛ لما لذلك من أثر في ترسيخ المعرفة الدقيقة بالموروث اللغوي العُماني، والمحافظة على ثرائه الدلالي، ولا سيما الألفاظ المرتبطة بالصناعات التقليدية والأدوات المنزلية التي تشكل جانبًا مهمًا من الثقافة المادية في المجتمع العُماني.

[1139] ينظر: لسان العرب 268/9 ، 269.

ت- الجراب:

ورد في مختار الصحاح"(جِرَابٌ) بِالْكَسْرِ. وَالْجِرَابُ وِعَاءُ الزَّادِ وَالْعَامَّةُ تَفْتَحُهُ وَالْجَمْعُ (أَجْرِبَةٌ) وَ (جُرُبٌ) أَيْضًا"[1140] ويستعمل عند العمانيين لحفظ التمر وتخزينه، ويصنع من سعف النخيل.



أظهرت النتائج أن (59) طالبًا وطالبة، بنسبة(37.1%) اختاروا الإجابة الصحيحة، وهي "غير ذلك"، إذ يُقصد بلفظ (الجِراب) في الاستعمال العُماني وعاء من الجلد أو القماش يُستخدم لحفظ التمر أو حمله، وليس أيًا من البدائل المذكورة في السؤال. وفي المقابل، اختار (46) طالبًا وطالبة، بنسبة (28.9%) أنه يعني "إناءً من فلز لحفظ التمر"، واختار (43) طالبًا وطالبة، بنسبة (27.0%) خيار "كل ما ذكر"، بينما اختار (8) طلاب، بنسبة(5.0%) أنه "صندوق نحاسي لحفظ التمر"، واختار (3) طلاب، بنسبة(1.9%) أنه "صندوق حديدي لحفظ التمر."

وتكشف هذه النتائج أن نسبة الإجابة الصحيحة بلغت (37.1%)، وهي نسبة منخفضة نسبيًا، مما يدل على محدودية المعرفة المعجمية بدلالة لفظ »الجِراب «لدى أفراد العينة. كما يلاحظ تقارب نسب الإجابات بين البديل الصحيح وبعض البدائل الخاطئة، ولا سيما البديل "إناء من فلز لحفظ التمر "الذي اختاره (28.9%)من أفراد العينة، مما يشير إلى وجود التباس في تحديد طبيعة الجِراب، مع بقاء الارتباط الذهني بوظيفته المتمثلة في حفظ التمر.

ويلاحظ كذلك أن (27.0%)من أفراد العينة اختاروا "كل ما ذكر"، وهو ما يعكس عدم التمييز بين الأوعية التقليدية المختلفة المستخدمة في حفظ التمور، الأمر الذي يشير إلى ضعف المعرفة الدقيقة بالمصطلحات الحضارية المرتبطة بالأدوات والأوعية التقليدية في البيئة العُمانية.

وتدل هذه النتيجة على أن لفظ »الجِراب «لم يعد من الألفاظ الراسخة في الحصيلة المعجمية لدى طلبة المرحلة الجامعية، رغم ارتباطه بأحد أبرز عناصر الحياة الزراعية في عُمان، وهو التمر. ويؤكد ذلك أهمية توثيق الألفاظ الحضارية المرتبطة بالأدوات التقليدية، وإبراز دلالاتها الصحيحة في الدراسات المعجمية والبرامج التعليمية والثقافية؛ حفاظًا على هذا الرصيد اللغوي بوصفه جزءًا من الذاكرة الحضارية العُمانية.

[1140] ينظر: مختار الصحاح، لأبي عبدالله زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت- صيدا، الطبعة الخامسة 1420هـ - 1999م، 55/1.

المبحث الثالث: الألفاظ المتعلقة بالدواب والحشرات

يتناول هذا المبحث تحليل المعرفة المعجمية بالألفاظ المتعلقة بالدواب والحشرات لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان، من خلال دراسة استجابات أفراد العينة للألفاظ الواردة في هذا الحقل الدلالي، وتحليل نسب الإجابات الصحيحة والخاطئة، بما يكشف عن مستوى المعرفة بدلالاتها المعجمية، ومدى حضورها في الحصيلة اللغوية لدى أفراد العينة.

أ- الدبيان:

جاء في الصحاح " (دبي)الدَبا: الجرادُ قبل أن يطير، الواحدة دباة. قال الراجز: كأن خوق قرطها المعقوب * على دباة أو على يعسوب وأرض مدبية، على مَفْعولَةٍ، إذا أكل الدَبي نباتها"[1141].

وجاء في لسان العرب: " الدَّبَى: الجَرادُ قَبل أَن يَطِير، وَقِيلَ: الدَّبى أَصغرُ مَا يَكُونُ مِنَ الْجَرَادِ وَالنَّمْلِ، وَقِيلَ: هُوَ بعدَ السِّرْوِ، واحِدَته دباةٌ؛ قَالَ سِنان الأَباني :

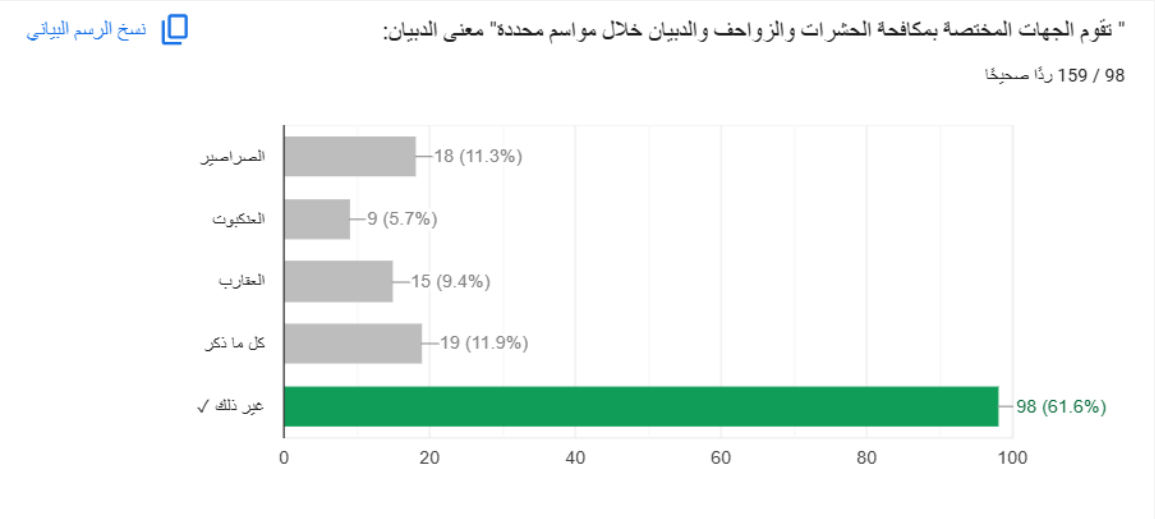
أَعارَ، عِنْدَ السِّنّ والمَشيبِ، ... مَا شِئْتَ مِنْ شَمَرْدَلٍ نَجيبِ

أُعِرْته مِنْ سَلْفَعٍ صَخُوبِ، ... عارِيَةِ المِرْفَقِ والظُّنْبُوبِ

يابِسَةِ المِرْفَقِ والكُعُوبِ، ... كأَنَّ خَوْقَ قُرْطِها المَعْقوبِ

عَلَى دَباةٍ أَو عَلَى يَعْسُوبِ، ... تَشْتِمُني فِي أَنْ أَقُولَ تُوبي"[1142]

واهل عمان يطلقون الدبي على الدبابير التي تلسع، وهي أكثر من نوع.



أظهرت النتائج أن (98) طالبًا وطالبة، بنسبة (61.6%) اختاروا الإجابة الصحيحة، وهي (غيرذلك) إذ يُطلق لفظ (الدِّيبان) في الاستعمال العُماني على الأرضة (الدبابير اللاسعة)، وهي غير البدائل الواردة في السؤال. وفي المقابل، اختار (19) طالبًا وطالبة، بنسبة (11.9%) خيار(كل ما ذكر)، واختار (18) طالبًا وطالبة، بنسبة(11.3%) أنها تعني (الصراصير)، بينما اختار (15)طالبًا وطالبة، بنسبة (9.4%) أنها تعني (العقارب)، واختار (9) طلاب، بنسبة (5.7%) أنها تعني (العنكبوت).

[1141] الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة 1407-1987م، 2333/6.

[1142] ينظر: لسان العرب 248/14.

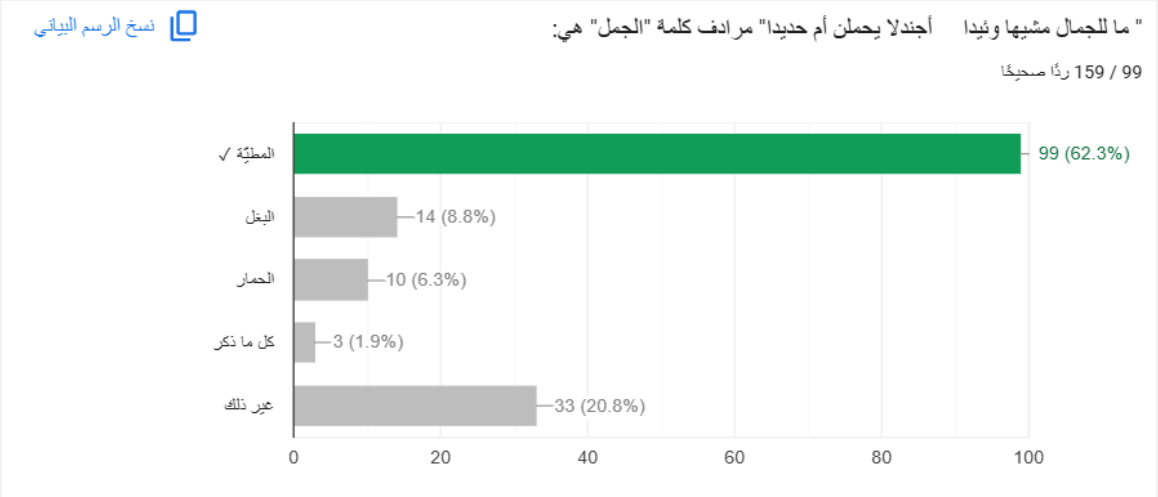
وتكشف هذه النتائج أن نسبة الإجابة الصحيحة بلغت (61.6%)، وهي نسبة تشير إلى مستوى متوسط يميل إلى الارتفاع في المعرفة المعجمية بدلالة لفظ (الدِّيبان) لدى أفراد العينة. وتدل هذه النتيجة على أن أكثر من نصف الطلبة تمكنوا من استبعاد البدائل الخاطئة واختيار الإجابة الصحيحة، في حين أخفق (38.4%) منهم في تحديد مدلول اللفظ.

كما يلاحظ أن الإجابات الخاطئة توزعت على معظم البدائل المطروحة، دون أن يستأثر أحدها بنسبة مرتفعة، وهو ما يشير إلى أن الخطأ لم يكن ناتجًا عن الخلط بين لفظين متقاربين، و إنما يعكس عدم معرفة دقيقة بدلالة هذا اللفظ. ويؤكد ذلك أن لفظ (الدِّيبان) يعد من الألفاظ الحضارية التي لا تزال معروفة لدى شريحة من أفراد العينة، إلا أن معرفته لم تبلغ مستوى الرسوخ الذي ظهر في بعض ألفاظ الدراسة الأخرى.

وتبرز هذه النتيجة أهمية المحافظة على الألفاظ الحضارية المرتبطة بالبيئة العُمانية، ولا سيما أسماء الكائنات الحية المتداولة في الاستعمال المحلي، لما تمثله من قيمة معجمية وثقافية، ولما تؤديه من دور في حفظ الخصوصية اللغوية للمجتمع العُماني. كما تؤكد الحاجة إلى توثيق هذه الألفاظ و إبراز دلالاتها في الدراسات المعجمية والبرامج التعليمية، بما يسهم في ترسيخها في الوعي اللغوي لدى الأجيال الناشئة.

ب- المطيّة:

جاء في لسان العرب: "المَطِيُّ جَمْعُ مَطِيّة وَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي يُركب مَطاها أَي ظهرها، وَيُقَالُ يُمطى بِهَا فِي السَّيْرِ أَي يُمدُّ، وَاللَّهُ أَعلم"[1143]



أظهرت النتائج أن (99) طالبًا وطالبة، بنسبة (62.3%) اختاروا الإجابة الصحيحة، وهي »المطية«، في حين اختار (33) طالبًا وطالبة، بنسبة (20.8%) خيار (غير ذلك)، واختار (14)طالبًا وطالبة، بنسبة(8.8%) أنها تعني (البغل)، بينما اختار (10) طلاب، بنسبة (6.3%) أنها تعني »الحمار«، واختار (3) طلاب، بنسبة (1.9%) خيار (كل ما ذكر).

وتشير هذه النتائج إلى أن نسبة الإجابة الصحيحة بلغت (62.3%)، وهي نسبة تعكس مستوىً جيدًا من المعرفة المعجمية بمرادف لفظ »الجمل «لدى أفراد العينة. ويدل ذلك على أن غالبية الطلبة تمكنوا من إدراك المرادف الصحيح، وهو ما يعكس استمرار حضور هذا اللفظ في الحصيلة اللغوية لديهم.

[1143] ابن منظور، لسان العرب 404/7.

وفي المقابل، بلغت نسبة الإجابات الخاطئة (37.7%)، وقد تركزت بصورة رئيسة في اختيار خيار «غير ذلك» بنسبة (20.8%)، مما يشير إلى أن عددًا من أفراد العينة لم يتمكنوا من تحديد المرادف الصحيح، مع استبعادهم للبدائل الأخرى. أما اختيار «البغل» و«الحمار» فقد جاء بنسب محدودة، وهو ما يدل على أن الخلط بين أسماء دواب الحمل لم يكن واسع الانتشار.

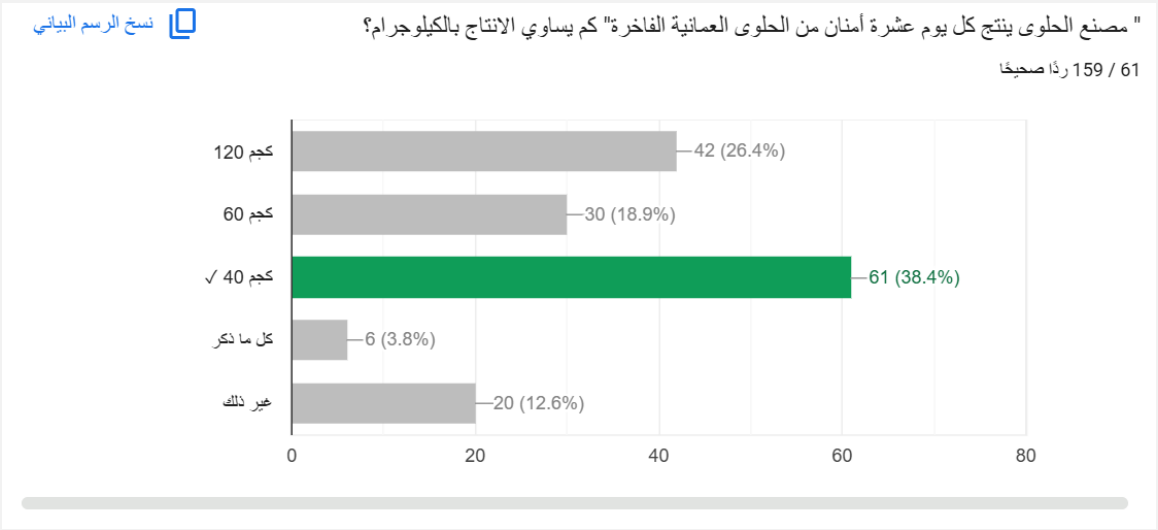
وتكشف هذه النتيجة أن لفظ (الجمل) وما يرتبط به من مرادفات ما يزال يحظى بحضور ملحوظ في المعرفة المعجمية لدى طلبة المرحلة الجامعية، إلا أن انخفاض نسبة الإجابة الصحيحة عن ثلثي أفراد العينة يشير إلى وجود تفاوت في الإلمام بالمرادفات العربية ذات الصلة بالدواب، مما يؤكد أهمية العناية بهذا النوع من الألفاظ في الدراسات المعجمية، و إبرازثرائها الدلالي وصلتها بالموروث اللغوي والحضاري العُماني.

المبحث الرابع: الألفاظ المتعلقة بالمقادير

يتناول هذا المبحث تحليل المعرفة المعجمية بالألفاظ المتعلقة بالمقادير لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان، من خلال دراسة استجابات أفراد العينة للألفاظ الواردة في هذا الحقل الدلالي، وتحليل نسب الإجابات الصحيحة والخاطئة، بما يكشف عن مستوى المعرفة بدلالاتها المعجمية، ومدى حضورها في الحصيلة اللغوية لدى أفراد العينة.

أ- المَنّ:

جاء في لسان العرب "المَنُّ المَنَا، وَهُوَ رِطْلَانِ، وَالْجَمْعُ أَمْنانٌ، وَجَمْعُ المَنا أَمْناءٌ. ابْنُ سِيدَه: المَنُّ كَيْلٌ أَو مِيزَانٌ، وَالْجَمْعُ أَمْنانٌ"[1144]



أظهرت النتائج أن (61) طالبًا وطالبة، بنسبة (38.4%) اختاروا الإجابة الصحيحة، وهي (40كجم)، في حين اختار (42) طالبًا وطالبة، بنسبة (26.4%) أنها تساوي (120كجم)، واختار (30) طالبًا وطالبة، بنسبة (18.9%) أنها تساوي (60كجم)، بينما اختار (20) طالبًا وطالبة، بنسبة (12.6%) خيار(غيرذلك)، واختار (6) طلاب، بنسبة (3.8%) خيار(كل ما ذُكر).

[1144] ابن منظور، لسان العرب، مادة (منّ)، 13/ 419.

وتكشف هذه النتائج أن نسبة الإجابة الصحيحة بلغت (38.4%)، وهي نسبة منخفضة نسبيًا، مما يدل على محدودية المعرفة بالمقاديروالأوزان التقليدية لدى أفراد العينة، ولا سيما وحدة »المَنّ «التي كانت تُستخدم في المعاملات التجارية وقياس الأوزان في البيئة العُمانية.

كما يلاحظ تقارب نسب الإجابات بين البدائل المختلفة، ولا سيما اختيار (120كجم)الذي حاز أعلى نسبة بين البدائل الخاطئة بلغت (26.4%)، يليه (60كجم) بنسبة (18.9%)، وهو ما يشير إلى أن عددًا كبيرًا من أفراد العينة لم يكن لديه تصوردقيق لقيمة هذه الوحدة، و إنما اعتمد على التخمين أوعلى تقديرات غير دقيقة.

وتعكس هذه النتيجة تراجع المعرفة بالوحدات التقليدية للوزن والمقدار، نتيجة انحسار استعمالها في الحياة اليومية، بعد استبدالها بالنظام المتري الحديث الذي يعتمد الكيلوجرام وسائر الوحدات القياسية. ويؤكد ذلك أن الألفاظ الدالة على المقاديروالأوزان تُعد من أكثرالمفردات الحضارية عرضة للتراجع في المعرفة، لارتباطها بأنظمة قياس لم تعد متداولة في المعاملات المعاصرة.

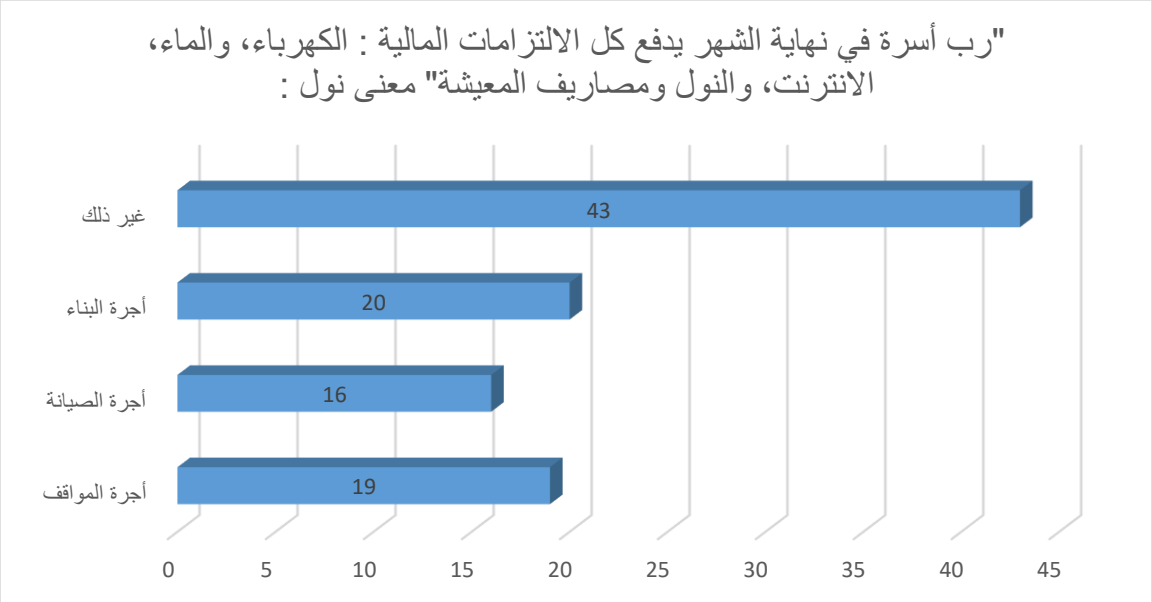
وتبرزهذه النتيجة أهمية توثيق ألفاظ المقاديروالأوزان التقليدية، و إبرازدلالاتها وقيمها القياسية في الدراسات المعجمية والتراثية، لما تمثله من جانب مهم في تاريخ الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عُمان، ولما تسهم به في حفظ جانب من الذاكرة الحضارية واللغوية للمجتمع العُماني.

ب- نول:

جاء في المعجم الوسيط :(نالَهُ نَوْلًا ونَوالًا :أعطاه، ويقال :نَوَّلَ فلانًا الشيءَ، أي أعطاه إياه)[1145]، فالأصل اللغوي للفظة النَّول يدورحول معنى الإعطاء والمناولة .أما في الاستعمال العُماني، فقد تطورت دلالة اللفظة لتطلق على وسيلة نقل الركاب، وهو انتقال دلالي من المعنى العام إلى معنى اصطلاحي خاص بالبيئة العُمانية؛ إذ أصبحت اللفظة علمًا على وسيلة من وسائل النقل التي تُقلّ الناس من مكان إلى آخر. ويُعد هذا التطورمثالًا على تخصيص الدلالة)، حيث انتقل اللفظ من معنى واسع هو الإعطاء والمناولة إلى مدلول حضاري محدد ارتبط بوسيلة نقل معروفة في المجتمع العُماني.

ومن الناحية اللغوية، يمكن القول إن هذه الدلالة ليست بعيدة عن الأصل؛ إذ إن وسيلة النقل تؤدي وظيفة نقل الأشخاص و إيصالهم من مكان إلى آخر، وهو معنى يلتقي مع أصل مادة (ن ول) الدالة على الإعطاء والإيصال والمناولة، وإن كان هذا الاستعمال العُماني يُعد دلالة عرفية محلية اكتسبها اللفظ عبر التطور الحضاري.

[1145] نخبة من اللغويين، المعجم الوسيط، الناشر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1392هـ - 1972م، مادة (نال)، 964/2.



أظهرت النتائج أن (43) طالبًا وطالبة، بنسبة (27.0%) اختاروا الإجابة الصحيحة، وهي (غيرذلك)، إذ يُطلق لفظ (النَّول) في الاستعمال العُماني على أجرة وسيلة نقل الركاب، وهي غير البدائل المذكورة في السؤال. وفي المقابل، اختار (20) طالبًا وطالبة، بنسبة (12.6%) أنها تعني (أجرة البناء«، واختار (19) طالبًا وطالبة، بنسبة(11.9%) أنها تعني (أجرة المو اقف)، بينما اختار (16) طالبًا وطالبة، بنسبة (10.1%) أنها تعني (أجرة الصيانة)، وتوزعت بقية الإجابات على بدائل أخرى.

وتكشف هذه النتائج أن نسبة الإجابة الصحيحة لم تتجاوز (27.0%)، وهي من أدنى نسب الإجابة الصحيحة في الدراسة، مما يدل على ضعف المعرفة المعجمية بدلالة لفظ »النَّول «لدى أفراد العينة. كما يلاحظ أن أكثر من ثلثي الطلبة لم يتمكنوا من تحديد المعنى الصحيح، وهو ما يعكس تراجع حضورهذا اللفظ في الحصيلة اللغوية لدى طلبة المرحلة الجامعية.

كما تُظهر النتائج أن الإجابات الخاطئة توزعت بين أكثر من بديل، وكان أبرزها (أجرة البناء) ثم (أجرة المو اقف) ثم (أجرة الصيانة)، مما يشير إلى أن أفراد العينة ربطوا اللفظ بالمدفوعات أو الالتزامات المالية الواردة في سياق الجملة، دون أن يتمكنوا من تحديد مدلوله الدقيق في الاستعمال العُماني. ويُفهم من ذلك أن السياق ساعد على استنتاج أن اللفظ يدل على نوع من أنواع الأجور، إلا أنه لم يكن كافيًا للوصول إلى دلالته الصحيحة.

وتعكس هذه النتيجة أن لفظ (النَّول) بوصفه دالًا على أجرة وسيلة نقل الركاب أصبح من الألفاظ الحضارية التي تراجع حضورها في المعرفة اللغوية لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي، وهو ما يؤكد أهمية توثيق هذا النوع من الألفاظ المحلية، وبيان تطورها الدلالي، و إبرازها في الدراسات المعجمية؛ لما تمثله من قيمة لغوية وحضارية في توثيق الحياة الاجتماعية والاقتصادية في سلطنة عُمان، والمحافظة على خصوصية المعجم العُماني.

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى قياس مستوى المعرفة المعجمية بالألفاظ الحضارية العُمانية لدى طلبة مرحلة البكالوريوس في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان، من خلال اختبار اشتمل على إحدى عشرة مفردة

معجمية تنتمي إلى أربعة حقول دلالية، هي :الألفاظ المتعلقة بالأزمنة والأمكنة، والآلات والأدوات، والدواب والحشرات، والمقادير .وقد اعتمدت الدراسة المنهج المعجمي الإحصائي، فجمعت بين التأصيل المعجمي للألفاظ وتحليل نتائج الاستبانة ميدانيًا، بما أتاح الوقوف على و اقع المعرفة بهذه المفردات لدى أفراد العينة.

وأظهرت نتائج الدراسة تباينًا في مستوى المعرفة المعجمية بالألفاظ المستهدفة، إذ تفاوتت نسب الإجابات الصحيحة بين مفردات الدراسة، الأمر الذي يعكس تفاوت حضور هذه الألفاظ في الحصيلة اللغوية لدى طلبة المرحلة الجامعية. فقد احتفظت بعض الألفاظ بمكانتها في الوعي اللغوي، وحققت نسبًا مرتفعة من المعرفة، في حين سجلت ألفاظ أخرى نسبًا منخفضة، بما يدل على تراجع معرفتها أو ضعف تداولها في الاستعمال اللغوي المعاصر.

كما بينت النتائج أن المعرفة بالألفاظ الحضارية ليست على درجة واحدة، و إنما تختلف باختلاف طبيعة اللفظ ومجاله الدلالي، ودرجة ارتباطه بو اقع الحياة اليومية. فقد أظهرت بعض الألفاظ المرتبطة بالبيئة العُمانية ومواسمها ومظاهرها الاجتماعية حضورًا أوضح في معرفة أفراد العينة، في حين انخفضت المعرفة بالألفاظ المرتبطة بالأدوات التقليدية، والمقادير القديمة، وبعض المصطلحات المحلية ذات التداول المحدود، وهو ما يكشف عن تفاوت في انتقال هذا الرصيد المعجمي بين الأجيال.

وكشفت الدراسة كذلك أن نسبةً من أفراد العينة تمتلك معرفة جزئية ببعض المفردات، تجلت في اختيار بدائل قريبة من الدلالة الصحيحة، مما يدل على وجود إدراك عام للحقل الدلالي الذي تنتمي إليه هذه الألفاظ، مع عدم التمكن من تحديد معناها المعجمي الدقيق. ويؤكد ذلك أن جانبًا من الألفاظ الحضارية ما يزال حاضرًا في الذاكرة اللغوية، إلا أن دلالاته بدأت تضعف لدى شريحة من الشباب الجامعي.

وقد أبرزت الدراسة أهمية الجمع بين التأصيل المعجمي والتحليل الإحصائي؛ إذ لم تقتصر على قياس مستوى المعرفة، بل عمدت إلى استجلاء دلالات الألفاظ من أمهات المعاجم العربية، وبيان استعمالاتها في البيئة العُمانية، مما أتاح تفسير النتائج في ضوء أصولها اللغوية وتطورها الدلالي، وربط الجانب النظري بالو اقع اللغوي المعاصر.

وتؤكد نتائج الدراسة أن الألفاظ الحضارية العُمانية تمثل رصيدًا لغويًا وثقافيًا جديرًا بالعناية، وأن المحافظة عليها لا تقتصر على توثيقها في المعاجم والمؤلفات، بل تتطلب تفعيلها في المناهج التعليمية، والبرامج الثقافية، والمبادرات المعنية بالتراث اللغوي؛ بما يسهم في تعزيز حضورها في الوعي اللغوي للأجيال الجديدة، وصونها من الاندثار، بوصفها جزءًا أصيلًا من الهوية اللغوية والحضارية لسلطنة عُمان.

وتأمل هذه الدراسة أن تسهم في إثراء الدراسات المعجمية التطبيقية، وأن تمهد لدراسات أوسع تتناول عددًا أكبر من الألفاظ الحضارية، وحقولًا دلالية أخرى، وفئات عمرية وتعليمية مختلفة، بما يساعد على بناء تصور علمي أكثر شمولًا عن و اقع المعرفة المعجمية بالألفاظ الحضارية العُمانية، وآليات المحافظة عليها وتعزيز حضورها في الاستعمال اللغوي المعاصر.

التوصيات:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث بما يأتي:

1. تضمين ألفاظ الحضارة العُمانية في المناهج الدراسية بمختلف مراحلها التعليمية، بدءًا من التعليم المدرسي و انتهاءً بالتعليم الجامعي، من خلال النصوص القر ائية، والأنشطة اللغوية، والتمارين التطبيقية، بما يسهم في ترسيخ دلالاتها في الوعي اللغوي لدى الطلبة .

2. إنشاء منصة رقمية وطنية متخصصة تُعنى بألفاظ الحضارة العُمانية، تضم معجمًا إلكترونيًا تفاعليًا يشتمل على شرح الألفاظ، وأصولها اللغوية، ودلالاتها في الاستعمال العُماني، مدعومة بالصور والمقاطع المرئية والتسجيلات الصوتية؛ لتيسير الوصول إليها والإفادة منها .
3. إنتاج برامج إعلامية وثقافية متنوعة عبر التلفزيون والإذاعة والمنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، تتناول الألفاظ الحضارية العُمانية، وتبرز معانيها واستعمالاتها في قالب علمي وتثقيفي جاذب لمختلف فئات المجتمع .
4. إطلاق مبادرات وطنية ومجتمعية تُعنى بإحياء الألفاظ الحضارية العُمانية، من خلال المسابقات اللغوية، والملتقيات الثقافية، والمعارض التراثية، والأنشطة الطلابية، بما يعزز حضورها في الاستعمال اللغوي المعاصر .
5. إعداد معجم معاصر لألفاظ الحضارة العُمانية يجمع الألفاظ المتداولة والمهملة، ويبين أصولها اللغوية، وتطورها الدلالي، واستعمالاتها في البيئة العُمانية، مع الإفادة من التقنيات الرقمية في نشره وتحديثه .
6. تشجيع الباحثين وطلبة الدراسات العليا على إجراء دراسات معجمية وميدانية تتناول الألفاظ الحضارية العُمانية في مختلف البيئات الجغرافية، ورصد ما طرأ عليها من تطور دلالي أو تراجع في الاستعمال .
7. تعزيز الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والثقافية والإعلامية في تنفيذ مشاريع مشتركة تُعنى بتوثيق الألفاظ الحضارية العُمانية ونشرها، بوصفها جزءًا من الهوية اللغوية والثقافية لسلطنة عُمان .
8. الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية في تطوير تطبيقات تعليمية وقواعد بيانات ومعاجم إلكترونية تُسهم في حفظ الألفاظ الحضارية العُمانية، وتمكين الأجيال الناشئة من تعلمها بأساليب تفاعلية حديثة .
9. إدراج الألفاظ الحضارية العُمانية في البرامج التدريبية للمعلمين، ولا سيما معلمي اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، لتمكينهم من توظيفها في المواقف التعليمية وربطها بالتراث اللغوي والثقافي العُماني .
10. العناية بالألفاظ الحضارية العُمانية في الإنتاج الثقافي والإبداعي، من خلال توظيفها في الأدب، والمسرح، والأفلام الوثائقية، والقصص الموجهة للأطفال والناشئة، بما يعزز تداولها واستمرارها في الاستعمال اللغوي .

قائمة المصادر والمراجع

1- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ

2- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

3- الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

4- الراشدي (الباحث)، عبدالحميد بن يحيى، استبانة ميدانية تم توزيعها على الفئات المستهدفة بالدراسة من طلبة المرحلة الجامعية.

5- الزبيدي، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، 1422هـ.

6- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

7- الفيروزآباي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

8- نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، الناشر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة الطبعة: الثانية :١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

محمودا الشيخ السالم
باحث في سلك الدكتوراه كلية الآداب جامعة محمد الخامس . الرباط

المبادرات الإيجابية في القرآن الكريم والسيرة النبوية
قراءة في المظاهر والمقاصد الشرعية

Positive Initiatives in the Holy Qur'an and the Prophet's Biography An Analysis of Their Manifestations and Shari'ah Objectives

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسيم وبارك على النبي الكريم، وبعد:

شهد الفكر الإداري والاجتماعي المعاصر تحولاً جذرياً نحو تعزيز ثقافة: المبادرة والريادة، باعتبارهما المحرك الأساسي للتنمية المستدامة، والوسيلة الفضلى لمواجهة الأزمات واستباق التحديات وفي الوقت الذي تُقدَّم فيه هذه المفاهيم في الأدبيات الغربية الحديثة كمنتج وليد للعلوم الإدارية المعاصرة، فإن القراءة الفاحصة للوحيين (القرآن الكريم والسنة المظهرة وترجمتها الفعلية السيرة النبوية) تكشف عن تأصيل منهجي وتطبيقي عميق لهذه القيمة الإسلامية الحضارية.

فالإسلام لم ينظر إلى المبادرة بوصفها ترفاً فكرياً أو خياراً تدبيرياً، بل جعلها جزءا لا يتجزأ من تكوين الشخصية المسلمة ومسؤوليتها الاستخلافية، وعبر عنها بمصطلحات شرعية محورية تتجاوز المعنى اللغوي الدال على معاني الإسراع، لتشمل أبعادا إيمانية وتنفيذية عميقة كالاستباق والمسارعة في الخيرات..

وتتجلى القيمة المعرفية والعملية للنصوص الشرعية في هذا النحو في كونها لم تقف عند حدود التنظير لقيمة المبادرة، بل قدمت نماذج حية ومظاهر تطبيقية متنوعة، جسدتها شخصيات قرآنية، و أقرها المنهج النبوي في حركته التغييرية لبناء المجتمع والدولة.

وعلى هذا فهذه المبادرات الإيجابية -سواء في التنزيل الحكيم أو في التطبيق النبوي- لم تكن أفعالاً عفوية معزولة عن غايات التشريع، بل كانت محكومة بـ"مقاصد شرعية" وحضارية عليا تؤسس لفقه الفعل، وتنتقل بالأمة من حالة الانتظار السلبي والتبعية، إلى حالة الشهود الحضاري الفاعل وسد الثغرات المجتمعية والأمنية والتنموية.

.ولعله من المفيد في سياق هذا التقديم الذي يضع الموضوع في إطاره النظري العام أن نشير إلى فكرة منهجية قد تعلق بذهن القارئ لعنوان المقال تتعلق بصفة المبادرة التي خصصها العنوان بصفة الإيجابية مما قد يفهم منه أنه احتراز من المبادرة السلبية بناء على ما يعرف أصوليا بمفهوم المخالفة وبناء على ما يعرف منهجيا في لغة المؤلفين بمخرجات التعريف كما قد يطرح هذا الاستحضار سؤالا منهجيا يقول هل تكون المبادرة سلبية؟ وللتعامل مع هذه الافتراضات بغض النظر عن وقوعها أو توقعها فأقول إن وصف العنوان للمبادرات بالإيجابية يحدد بعدين مركزيين في رسم ملامح التعامل المنهجي مع مضمون العنوان

البعد الأول: أن المبادة بمفهومها الحديث مرتبطة من حيث الدلالة بصفة الإيجابية وهذا ما يعززه ذكر المقاصد والأهداف الشرعية التي تنطوي عليها النماذج محل الدراسة

البعد الثاني: أنه لا ما نع من وصف بعد المبادرات بالسلبية استحضارا لأثرها على الو اقع ومخالفتها للشرع والمبادرة في سياق تاريخها الدلالي تؤسس لهذا الفهم وفي و اقع أمثلتها المنصوصة نصا تجسيد لهذا المعنى ولنا أن نشير إلى مثال لهذا في القرآن الكريم والسيرة النبوية فمبادرة صحاب الحرث كانت في غاية السلبية" أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ[1146] "

بينما كانت مبادرة أو سطهم في غاية الإيجابية (قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ[1147]) وعلى هذا فالأولى خارجة أحرجها العنوان بالصفة المخصصة والثانية داخلة

ومن أمثلة المبادرات السلبية المروية في قصص السيرة النبوية مبادرة دار الندوة التي زكاها الشيطان وقامت فكرتها على عمل يؤدي إلى تفريق دم النبي صلى الله عليه وسلم في قبائل العرب.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن الفجوة البحثية التي يحاول هذا المقال معالجتها في غلبة المقاربات التجزيئية أو الوعظية عند تناول المبادرات في النصوص الشرعية، والقصور في إبراز الأبعاد المنهجية (المظاهر) والغايات التشريعية (المقاصد) التي تحكم هذا الحقل الدلالي، مما أدى إلى تغييب الفلسفة الاستباقية للوحي في إدارة الو اقع المعاصر.

ومن هنا، يطرح المقال تساؤلاً رئيساً مفاده: "ما هي مظاهر المبادرات الإيجابية في القرآن الكريم والسيرة النبوية، وما هي المقاصد التشريعية والحضارية الكامنة وراءها؟". وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هو التأصيل المفاهيمي والحقل الدلالي للمبادرة في الخطاب القر آني والبيان النبوي؟
2. كيف تشكلت مظاهر المبادرات الإيجابية (القر آنية والنبوية) سياقاً وتنفيذاً؟
3. ما هي المقاصد والغايات الشرعية التي توخاها الوحي من إقرار هذه المبادرات؟

أهداف الدراسة وأهميتها:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من مساهمتها في إثراء فقه الحضارة والتفسير الموضوعي، عبر تقديم مقاربة تفكيكية تربط بين النص الشرعي التاريخي والو اقع الإداري والاجتماعي المعاصر. وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية

-تأصيل مفهوم المبادرة وتتبع تطوره الدلالي في التصور الإسلامي.

-استقراء وتحليل نماذج نوعية من المبادرات الإيجابية في القرآن والسيرة لبيان مظاهرها التطبيقية

استنباط المقاصد والعلل التشريعية التي تبرز فلسفة الإسلام في تفعيل الطاقات البشرية وتحفيز العقل النقدي

منهجية المقال:

لتحقيق هذه الأهداف، والإجابة عن الأسئلة المطروحة، يعتمد المقال على المنهج الاستقر ائي لتتبع النصوص والوقائع ذات الصلة بالمبادرة في القرآن الكريم ومظان السيرة النبوية، تزامناً مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستنباط المقاصدي لتفكيك تلك النماذج، واستخراج مظاهرها الإدارية والعملية، والوقوف على عللها وغاياتها التشريعية والحضارية.

[1146] سورة القلم الآية 24

[1147] سورة القلم 28 الآية

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

خطة المقال: المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي والحقل الدلالي لمادة المبادرة. المبحث الثالث: المقاصد الشرعية والحضارية للمبادرات الإيجابية

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي والحقل الدلالي لمادة المبادرة

يستلزم تفكيك الأبعاد المقاصدية للمبادرات الإيجابية في القرآن الكريم والسيرة النبوية بدءاً بضبط المصطلح وتأصيله لغوياً وسياقياً، نظراً لأن اللفظ الشرعي يحمل دلالات محورية تتجاوز المعنى المعجمي المجرد، لتشكل حقلاً دلالياً متكاملاً يحدد فلسفة الإسلام في دفع النفس البشرية نحو الفعل والاستباق وسنناقش هذا المبحث من خلال مطلبين نتاول في الأول منهما المفهوم اللغوي وفي الثاني الحقل الدلالي والسياق التاريخي.

المطلب الأول: المفهوم اللغوي لمادة (ب د ر)(

المبادرة في معاجم اللغة تتقارب من حيث الدلالة فيرجعها ابن فارس في مقاييس اللغة إلى أصل واحد يدل على خروج الشيء وسبقه فيقول: بدر: الباء والذال والراء أصل واحد يدل على خروج قبل أو انه وإلى ذلك يرجع السبق والعجلة بدرت إلى الشيء أسرعت وبادرت غيري إليه[1148]

ويضيف الزبيدي بعض التوسع بحكم شرحه للقاموس فيقول: بدر إليه يبدر بدورا: أسرع وعجل و ابتدره وبادره عاجله وتبادروا أسرعوا[1149]

ويضيف ابن المنظور المبادرة في اللغة هي المسارعة إلى الشيء قال في لسان العرب: "المسارعة إلى الشيء المبادرة إليه[1150]".

المطلب الثاني: المبادرة الحقل الدلالي والاصطلاحي والسياق التاريخي

تحصل عند الفاحص في الحقل الدلالي لمادة المبادرة نتيجة مفادها أن حركية الزمن ساهمت في تطور الاستخدام الدلالي للمبادرة ويمكننا إجمال ذلك في أربع مراحل زمانية

.أ. العصر الجاهلي وصدر الإسلام

حيث استخدمت كلمة المبادرة للدلالة على دلالة حسية وسرعة مكانية فاستخدموها في سياق الحركة المادية كالسرعة في المشي أو المبادرة بالسيف أو ظهور الشيء فجأة قبل أو انه ومن شواهد ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى(وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا[1151])

حيث نهى القرآن الكريم عن مبادرة الأولياء بأكل أموال اليتامى عجلة ومسارعة قبل أن يكبروا1152 ومنه طلوع البدر

ب. عصر التدوين والمعاجم(2هـ.4)

تميز هذا العصر بكونه كان منطلقا للتأصيل المعجمي حيث وضع علماء اللغة القواعد والضوابط وميزوا الحقول الدلالية ووضعوا الحواجز والفروق بين المصطلحات وفي هذا العصر أخذت المبادرة معنى آخر

[1148] مقاييس اللغة لابن فارس ط دار الفكر بيروت 1979م تحقيق عبد السلام هارون ج 1 ص 211كتاب الباء باب الباء والدال وما يثلثهما

[1149]تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ط وزارة الإرشاد الكويت محققة بواسطة مختصين المجلد 10 ص 191 باب الراء فصل الباء مع الراء

لسان العرب لابن منظور8/[1150]151

النساء الأية [1151]6

تفسير الطبري ج7 ص 570 بتصرف[1152]

يدل على الخروج قبل الأوان ومغالبة الوقت بالسرعة ومن ذلك قول الفراهدي في حديثه عن مادة المبادرة: بدرت إلى الشيء أبدر بدورا وبادرت مبادرة وبدارا: أسرعت[1153]

ج . العصر الحديث(20 م)

تميز العصر الحديث بتطور القاموس الدلالي بحكم دخول لغة الإدارة والاجتماع فاكتسبت مادة المبادرة معنى جديدا نقلها من سياق السرعة والحس إلى معاني القيادة والعمل الإيجابي فاضحت تدل على الريادة وتقديم الحلول والأخذ بزمام المبادرة دون الحاجة لموجه خارجي وإلى هذه المعاني أشار معجم اللغة العربية بالقاهرة حين عرف المبادرة بقوله: المبادرة تدل على السبق إلى اقتراح أمر أو تحقيقه[1154]

د. العصر المعاصر (القرن 21)

أصبحت المبادرة في عصرنا مصطلحا رسميا يعبر عن نسق استراتيجي تطلقه جهة معينة لتحقيق هدف معين ويهدف لحصول نتيجة إيجابية ذات أثر محمود ولهذا نجد أحمد زكي بدوي يعرفها بأنها: القدرة على بدء العمل والاضطلاع بالمسؤولية والتحرك الذاتي نحو التطوير[1155]

ولا تكتمل هذه المعالجة الدلالية لمادة المبادرة قبل الحديث عن الحقول الدلالية المجاورة حتى تتجلى الفروق وتتضح الحواجز

أولا: الكلمات المرادفة للمبادرة

من الألفاظ التي تشترك مع المبادرة في أصل السرعة والسبق وإن كانت بينها معها بعد الفروق الخفية التي لا يوصل لها إلا بالتروي وإمعان النظر

1. المسارعة والسرعة (س رع)

الفروق الدلالية

السرعة نقيض البطء وهي عامة في الوقت والحركة أما المبادرة ففيها معنى المغالبة والمنافسة للوصول إلى الغاية قبل الآخرين أو قبل فوات الأوان[1156]

2. المعاجلة والعجلة:

الفرق الدلالي: العجلة قد تكون مذمومة إذا كانت قبل أوان الشيء وبلا تدبر بينما المبادرة محمودة لأنها إسراع في وقت الفرصة السانحة[1157]

3. الاستباق والسبق: الفرق الدلالي: السبق هو التقدم على الغير والاستباق وهو التنافس على نيل الفضل والمبادرة: هي الأداة التنفيذية لهذا السبق[1158]

ثانيا: الأضداد والمتقابلات

لا تكتمل صورة هذا البحث الدلالي قبل الحديث عن الأضداد حتى تتبين حقيقة الدلالة اللغوية والاصطلاحية لمادة المبادرة بناء على مسلمة "بأضدادها تتبين الأشياء"

[1153] خليل ابن أحمد الفراهدي كتاب العين ط مكتبة الهلال ج 8 ص 31

[1154] معجم اللغة العربية القاهرة مكتبة الشروق الدولية ط4 ص41

[1155] احمد زكي بدوي معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية دار الكتاب المصري ص 214

[1156] الزمخشري أساس البلاغة دار الفكر ص 291

[1157] الفروق اللغوية للعسكري دار العلم والثقافة ص 63

[1158] الراغب الأصفهاني في المفردات في غريب القرآن دار القلم ص 395

ومن ذلك:

1. التأجيل والتسويف: وهو العائق الأزل للمبادرة

2. التقاعس والتقصير: وهو التراخي عن أداء العمل في وقته

3. التبعية: وهي انتظار الآخرين ليبدأوا ثم يسير خلفهم

و انطلاقا من هذا يمكن القول بأن المبادرة في معناها الأعم الشامل هي: القدرة على بدء العمل والاضطلاع بالمسؤولية والتحرك الذاتي نحو التطوير

المبحث الثاني: مظاهر المبادرات الإيجابية في القرآن الكريم والسيرة النبوية (قراءة في النماذج)

لا تقف النصوص الشرعية في الوحيين عند حدود التأصيل النظري لقيمة المبادرة، بل تذخر بالعديد من النماذج التطبيقية والوقائع الحية التي تجسد هذه القيمة. وتتنوع هذه المظاهر لتشمل مبادرات الأفراد، والنساء، وحتى الكائنات في القصة القر آنية، صياغةً لمنهج عملي يستنهض الهمم الذاتية لسد ثغرات الو اقع

المطلب الأول: المظاهر والتطبيقات في القرآن الكريم

تعددت المظاهر التطبيقية للمبادرة في القرآن الكريم، وتجاوزت الأطر التقليدية لتؤكد أن المبادرة مسؤولية فردية تنبع من دافع ذاتي حر، ومن أبرز هذه المظاهر.

1 ـ المبادرة الدعوية والسياسية الاستباقية (نموذج هدهد سليمان)

يتجلى هذا المظهر في سورة النمل عبر تحرك الهدهد الذاتي خارج نطاق التكليف المباشر للاستكشاف والبحث، ونقل خبر يقين يمس الأمن العقدي والسياسي للدولة، كما يدل على ذلك قوله تعالى حكاية عن النبي سليمان عليه وعلى نبينا الصلاة

وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ لأعذبنه عذابا شديدا أو لأذبحنه أو ليأتيني بسلطان مبين فمكث غير بعيد فقال أحطت بما لم تحط به وجئتك من سبإ بنبإ يقين[1159]

تظهر المبادرة هنا في حس المسؤولية العالي، وامتلاك الجرأة على التفكير الاستباقي دون انتظار أوامر فوقية، وتقديم الحلول المعرفية التي تسهم في اتخاذ القرار الاستر اتيجي والدعوي المناسب ويقرنبي الله سليمان هذا الطائرة على سلطانه المبين أي حجته وبذلك يسلم من الذبح أو قطع أجنحته كما هو مقتضى العذاب الشديد عند المفسرين .

2. المبادرة المجتمعية لإنقاذ المصلحين (نموذج مؤمن آل ياسين)

صوّر القرآن الكريم مظهر المبادرة النصحية الصادقة الإيجابية في أحلك الظروف الأمنية، وذلك في قوله تعالى: {وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رجل يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ[1160]} يتضح مظهر المبادرة في لفظة "يسعى" التي تعكس السرعة والفاعلية، وتخطي العقبات الجغر افية والأمنية ("أقصى المدينة") مدفوعاً بإنقاذ مجتمعه ونصرة الحق، وتعتبر هذه الو اقعة نموذجاً للمبادرة الفردية ذات التمويل والتنفيذ الذاتي.

3 . المبادرة الاجتماعية حفاظا على البيت بما ينسجم مع الحكم الشرعي

تتجلى هذه الحقيقة في مبادرة إيجابية ذكرها القرآن الكريم ولخص من خلالها مسار مبادرة بالغة التأثير كانت سببا في حل إشكال لحظي وتشريع حكم فقهي للأمة وحل أزمة اجتماعية عصفت بكثير من البيوت تتجسد هذه المبادرة في قصة خولة بنت ثعلبة رضي الله عنها وزوجها أوس بن الصامت

[1159] سبأ الآية 22

[1160] سورة يس الآية 20 .

وذكر الله تعالى قصتها في صدر سورة المجادلة في قوله تعالى: قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ(1 (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ (2) وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ۚ ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (3) فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ۗ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ [1161])

وقد بسط أهل التفسير وعلماء الأخبار والسير قصتها حين جادلت النبي صلى الله عليه وسلم في شأن زوجها بعد صدور لفظ الظهار وحين أخبرها النبي صلى الله عليه وسلم بمنعها عليه جادلته مستحضرة حالها وحال أبنائها وحال زوجها البالغ من العمر عتيا وكانت مجادلتها هذه بمثابة المبادرة المجتمعية التي تتجاوز نتيجتها في بيت أوس وخولة إلى جميع بيوت المسلمين بناء على قاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تمثل هذه المبادرة مكانة المرأة المبادرة في تشريع الأحكام وخاصة أحكام البيت او

ما يسمى بفقه الأحوال الشخصية و خلاصة هذه القصة أمها رضي الله عنها جاءت النبي صلى الله عليه وسلم ثم قالت: يا رسول الله طالت صحبتي، ونفضت له بطني تقصد أوسا ، فقال

رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّم: حَرُمْتِ عَلَيْهِ، فجعل إذا قال لها: حرمت عليه، هتفت وقالت: أشكو إلى الله فاقتي، قال: فنزل الوحي، وقد قامت عائشة تغسل شقّ رأسه الآخر، فأومأت إليها عائشة أن اسكتي، قالت: وكان رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّم إذا نزل عليه الوحي أخذه مثل السبات، فلما قضى الوحي، قال: ادْعي زَوْجَكِ، فَتَلاها عَلَيْهِ رسول الله صَلَّى عليه وسلم

)قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا(

وهكذا ضربنا مثلا وبينا مظهرا من المبادرات الإيجابية في لقرآن الكريم شمل الرجال والنساء والطيور وسنعود لهذه المظاهر من مظاهر المبادرات الإيجابية في القرآن الكريم في مبحثنا الثالث لقراءتها في ضوء المقاصد الشرعية حتى نعمق فهمها ونروم بها دائرة التطبيق في و اقعنا المعاصر.

المطلب الثاني: المظاهر والتطبيقات في السيرة النبوية

امتازت المدرسة النبوية بإفساح المجال أمام الصحابة لإطلاق طاقاتهم الابتكارية، والاعتراف بالخبرة والتخصص البشري في إدارة الشؤون العامة، وتتجلى هذه المظاهر في نماذج نوعية

) المبادرة العسكرية واللوجستية التخصصية (نموذج الحُباب بن المُنذر(1 .

تمثلت هذه المبادرة في نزول جيش المسلمين عند أدنى ماء من مياه بدر، فتقدم الصحابي الحُباب بن المنذر-رضي الله عنه- بسؤال استيضاحي منهجي للنبي ﷺ قائلًا: «يا رَسولَ اللهِ، أرَأيْتَ هذا المَنْزِلَ، أمَنْزِلًا أنْزَلَكَهُ اللهُ ليسَ لنا أنْ نَتَقَدَّمَهُ ولا نَتأَخَّرَ عنْهُ، أمْ هو الرَّأْيُ والحَرْبُ والمَكِيدَةُ؟»، فلما أجابه النبي ﷺ بأنه الرأي والحرب، بادر الحُباب باقتراح استراتيجي بديل قائلاً: «يا رَسولَ اللهِ، فإنَّ هذا ليسَ بمَنْزِلٍ، فارْتَحِلْ بالنَّاسِ حتَّى نَأْتِيَ أدْنَى ماءٍ مِنَ القَوْمِ فَنَنْزِلَهُ، ثُمَّ نُغَوِّرَ ما وراءَهُ مِنَ القُلُبِ، ثُمَّ نَبْنِيَ عليه حَوْضًا فَنَمْلَأَهُ ماءً، ثُمَّ نُقَاتِلَ القَوْمَ فَنَشْرَبَ ولا يَشْرَبُونَ»، فاستحسن النبي ﷺ مبادرته وطبقها [1162].

[1161] سورة المجادلة

[1162] ابن هشام، السيرة النبوية، ج1، ص 620

وفصل في ذكرها محمود الملاح في تعليقه على الرحيق المختوم وتحرك رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بجيشه ليسبق المشركين إلى ماء بدر، ويحول بينهم وبين الاستيلاء عليه، فنزل عشاء أدنى ماء من مياه بدر، وهنا قام الحُبَاب بن المنذر كخبير عسكري وقال :يا رسول الله، أرأيت هذا المنزل، أمنزلًا أنزلكه الله، ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه؟ أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ قال) :بل هو الرأي والحرب والمكيدة؟.

قال :يا رسول الله، إن هذا ليس بمنزل، فانهض بالناس حتى نأتي أدنى ماء من القوم - قريش -فننزله ونغوّر-أي نُخَرّب- ما وراءه من القُلُب، ثم نبني عليه حوضًا، فنملأه ماء، ثم نقاتل القوم، فنشرب ولا يشربون، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم) :-لقد أشرت بالرأي[1163].

يتجلى مظهر المبادرة هنا في الحس الاستباقي لمعالجة الأزمات قبل وقوعها، والفصل الدقيق بين التشريعي والتطبيقي، وتقديم خطة هندسية وعسكرية متكاملة كبديل جاهز للتنفيذ وهكذا المبادر الذي يقدم المشكلة ويقترح الحل ويبرره بمبررات و اقعية منطقية تشفع له عند صاحب القرار وهذه المبادرة المتو اترة بمنطق أهل السيرة الصحيحة من حيث المعنى تؤسس للفصل بين الإبداع المحمود والإبتداع المذموم ونظهر معنى من معاني الإبداع في الإتباع ..

المبادرة المؤسسية التأسيسية (نموذج جمع القرآن الكريم)(2.

لم تقف المبادرات عند العهد النبوي، بل امتدت لتأسيس الدولة الراشدة، وتجلى ذلك في مبادرة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- باقتراح جمع القرآن الكريم في مصحف واحد بعد استشهاد عدد كبير من الحفاظ في معركة اليمامة، حيث تردد الخليفة أبو بكر الصديق في البداية قائلاً: «كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟»، فلم يزل عمر يراجعه ويقول: «هو والله خير» حتى شرح الله صدر أبي بكر للمبادرة [1164]. ويظهر هنا مظهر المبادرة الإستر اتيجية التي تحفظ هوية الأمة وكلياتها الكبرى أمام المستجدات الطارئة.

3. مبادرة عمر بن الخطاب في سواد العراق (الشطارة الاقتصادية والبعد الاستر اتيجي)

ذكر ابن الجوزي عن إبراهيم التيمي قال:

" لما افتتح المسلمون السواد قالوا لعمر بن الخطاب رضي الله عنه

، فأبى فقالوا : اقسمه بيننا" إنا فتحناه عنوة،

قال" :قال: فما لمن جاء بعدكم من المسلمين؟ فأخاف أن تفاسدوا بينكم في المياه، وضرب على رؤوسهم الضراب - يعني الجزية - وعلى أرضهم الطسْق[1165] - يعني الخراج - ولم يقسمها بينهم[1166]

يتجلى في هذه المبادرة حضور الرؤية الاقتصادية المرنة التي تحلل الو اقع وتستحضر المستقبل وتفهم طرق الاستنباط ومسؤولية الأمير عن جميع أفراد الأمة فكانت هذه المبادرة تأسيسا منهجيا للسياسات الاقتصادية من منظور إسلامي.

4. مبادرة حفر الخندق (سلمان الفارسي رضي الله عنه)

كانت مبادرة حفر الخندق مبادرة قيمة ركزت قيمة الشورى والاستفادة من الخبرة الماضية والتجربة العملية وأهمية ذلك في ثقافة الفعل الجاد الصانع للمثال المحقق للمقصد الكلي

[1163] كتاب التعليق على الرحيق المختوم محمود الملاح ص 201

[1164] صحيح البخاري، رقم 4986

[1165] الطسق: الوظيفة من خراج الأرض المقرر، وهو فارسي معرب. (النهاية ٣/١٢٤.)

[1166] المبرد محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ج 2 ص 456

قال ابن هشام : يقال : إن سلمان الفارسي أشار به على رسول الله صلى الله عليه وسلم[1167].

وقد ذكر تفاصيلها ابن هشام ومكابدة الصحابة في امتثال هذه المبادرة وحاجتهم للاستئذان عند الانصراف مما يعزز مركزية هذه المبادرة وقيمتها الشرعية الكبيرة لما سمع بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أجمعوا له من الأمر ، ضرب الخندق على المدينة ، فعمل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ترغيبا للمسلمين في الأجر ، وعمل معه المسلمون فيه ، فدأب فيه ودأبوا . و أبطأ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن المسلمين في عملهم ذلك رجال من المنافقين ، وجعلوا يورون بالضعيف من العمل ، ويتسللون إلى أهليهم بغير علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا إذن . وجعل الرجل من المسلمين إذا نابته النائبة ، من الحاجة التي لا بد له منها ، يذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويستأذنه في اللحوق بحاجته ، فيأذن له ، فإذا قضى حاجته رجع إلى ما كان فيه من عمله ، رغبة في الخير ، واحتسابا له[1168].

وكانت هذه المبادرة من أسباب بعض المعجزات التي وقعت في هذه الغزوة ومن ذلك ما ذكره الإمام البخاري في صحيحه قال

حدثني عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان أخبرنا سعيد بن ميناء قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال لما حفر الخندق] ص [1506 :رأيت بالنبي صلى الله عليه وسلم خمصا شديدا فانكفأت إلى امرأتي فقلت هل عندك شيء فإني رأيت برسول الله صلى الله عليه وسلم خمصا شديدا فأخرجت إلي جرابا فيه صاع من شعير ولنا بهيمة داجن فذبحتها وطحنت الشعير ففرغت إلى فراغي وقطعتها في برمتها ثم وليت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت لا تفضحني برسول الله صلى الله عليه وسلم وبمن معه فجئته فسررته فقلت يا رسول الله ذبحنا بهيمة لنا وطحنا صاعا من شعير كان عندنا فتعال أنت ونفر معك فصاح النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا أهل الخندق إن جابرا قد صنع سورا فحي هلا بهلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنزلن برمتكم ولا تخبزن عجينكم حتى أجيء فجئت وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم الناس حتى جئت امرأتي فقالت بك وبك فقلت قد فعلت الذي قلت فأخرجت له عجينا فبصق فيه وبارك ثم عمد إلى برمتنا فبصق وبارك ثم قال ادع خابزة فلتخبز معي و اقدحي من برمتكم ولا تنزلوها وهم ألف فأقسم بالله لقد أكلوا حتى تركوه و انحرفوا وإن برمتنا لتغط كما هي وإن عجيننا ليخبز كما هو[1169]

المبحث الثالث: المقاصد الشرعية والحضارية للمبادرات الإيجابية

إن تتبع المبادرات الإيجابية في القرآن الكريم والسيرة النبوية يكشف بوضوح أنها لم تكن مجرد استجابات عفوية أو حلولاً إدارية مؤقتة، بل كانت محكومة بـ"مقاصد شرعية" وغايات حضارية عليا أملاها الوحي لبناء مجتمع حي وفاعل. وتتوزع هذه المقاصد بين أبعاد تعبدية وتربوية، وأخرى مجتمعية وحضارية.

المطلب الأول: المقاصد التعبدية والتربوية (بناء الشخصية المسؤولة)(

تستهدف الشريعة الإسلامية من خلال حثها على المبادرة والاحتفاء بممارسيها تحقيق مقاصد جوهرية على مستوى الفرد، ومن أبرزها:

[1167] سيرة ابن هشام ج2 ص 224

[1168] سيرة بن هشام ج2 ص 216

[1169] صحيح البخاري ج4 ص 1506 رقم الحديث 3876

.. مقصد تحقيق عبودية المسارعة وإحياء فقه الاستخلاف 1

ترتبط المبادرة في الإسلام بمفهوم "الأمانة" وعمارة الأرض؛ فالمبادرة هي الأداة التنفيذية لتحقيق مقصد الاستخلاف. إذ يربي الوحي المسلم على ألا يكون كائناً هامشياً ينتظر الأحداث ليصدرردود فعل، بل يكون صانعاً للفعل ومسارعاً في الخيرات كجزء من عبادته لله، امتثالاً لقوله تعالى: {أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ [1170]} [المؤمنون: 61.]

2 . مقصد التحرر من التبعية السلبية وهدم فكر الانتهازية

يسعى المنهج النبوي عبر تفعيل المبادرات إلى بناء شخصية تمتلك "الدافعية الذاتية"، وهو ما يصطلح إن إقرار النبي ﷺ لمبادرات الصحابة التخصصية (كالحباب بن المنذروسلمان الفارسي) كان يهدف مقاصدياً إلى قتل روح التواكل، وهدم التبعية العمياء، وترسيخ قيمة العقل النقدي البناء الذي يشعر بمسؤوليته الفردية أمام الله وأمام المجتمع دون انتظار توجيه خارجي.

المطلب الثاني: المقاصد المجتمعية والحضارية (حفظ الكليات واستدامة الأمة(

تتعدى مقاصد المبادرة نطاق الفرد لتشكل صمام أمان للمجتمع والدولة، ويمكن رصد تجليات ذلك في الآتي:

. 1.مقصد حفظ الكليات الخمس وسد الثغرات الاستراتيجي

تتحرك المبادرات الإيجابية دائماً في فلك حفظ الضروريات الخمس (الدين، النفس، العقل، النسل، المال). فمبادرة عمر بن الخطاب بجمع القرآن كانت لحفظ "الدين" ومبادرته في سواد العراق تحقق مقصد حفظ المال، ومبادرة الحباب بن المنذر في بدر تؤول إلى مقصد "حفظ النفس والمال" عبر تأمين التفوق اللوجستي للجيش. ومن ثم، فإن المبادرة في المنظور المقاصدي هي الآلية المجتمعية الذاتية لـ "سد الثغرات" والأزمات الطارئة التي قد تهدد كيان الأمة .

2 . مقصد ترسيخ الشورى الفعالة والتكامل التنموي

إن نزول الوحي وتأييده لمبادرات بشرية، أو إقرار النبي ﷺ لآراء أصحابه، يرسخ مقصداً حضارياً عظيماً وهو "تكامل الطاقات ومأسسة الشورى". فلم تعد الشورى مجرد شعار، بل ممارسة عملية تتيح لجميع أفراد المجتمع (بناءً على تخصصاتهم وخبراتهم) تقديم مشاريع وحلول تنموية. هذا المقصد ينقل الأمة من "فقه الانتظار" إلى "فقه الشهود الحضاري" حيث يصبح المجتمع شريكاً في البناء وصناعة القرار.

الخاتمة:

انطلاقا مما كما نجوبه من دلالة المبادرة في دفاتر أصحاب المعاجم اللغوية والمؤلفات العملية

و ما أنتجته حركة الزمن من تغير على الدلالة الاصطلاحية لمادة المبادرة وصولا للمظاهر والنماذج الحية التي تدل على غيرها من أنماط المبادرة في النصوص الشرعية وخاصة ما تم تحديده في عنوان المقال أي القرآن الكريم والسيرة النبوية الشريفة مع القراءة المقاصدية التي تخرج هذه النماذج من حيز الصدفة والانفعال إلى ميدان القصد والحكمة الشرعية الموجهة للمعنى العام الذي يندرج تحته تصرف المبادرويؤطر فعله في سياقه الشرعي والحضاري المثمر وحين تتجلى علل ومرامي هذه المبادرات يمكن توسيع دائرة الاستفادة منها باعتبار اتساع دائرة علله ومقاصده تجسيدا لحقيقة دوران الحكم مع علته وجودا وعدما وتتأكد هذه الثمرة حين نريد تنزيل هذه المقاصد على و اقعنا والاستفادة منها في سياق مشابه تتحقق دواعي للمبادرات الإيجابية ويحتاج

[1170] المؤمنون الآية 61

أهله إلى محفزوموجه يرسم النموذج ويقدم المثال المزكى شحذا للهمم وبيانا للطريق وتجلية للمحجة البيضاء التي تركنا عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيغ عنها إلا هالك ثم إن قراءة هذه المظاهر ومقاصدها يركز معلومة يحتاجها أهل الوقت تتمثل في بيان أحقية المسلمين بالمبادرة الإيجابية وأنها ملك لهم وأن الشرع نقلها من طور الترف الذهني والفكر إلى مجال القيمة النافعة ومن مجال الحركة والشيء المحسوس إلى معنى أعم يشمل البعد الحسي والمعنوي.

وقد توصل هذا المقال العلمي من خلال تتبع المبادرات الإيجابية في القرآن الكريم والسيرة النبوية قراءة في المظاهر والمقاصد، إلى جملة من النتائج والاستنتاجات المحورية، ومن أبرزها

1 إن المبادرة في التصور الإسلامي ليست مجرد ترف إداري أو مهارة سلوكية و افدة، بل هي قيمة إيمانية وحضارية أصيلة ترتبط بمسؤولية الاستخلاف والأمانة وفقه الفعل.

2 شكلت النصوص الشرعية حقلاً دلالياً متكاملاً للمبادرة عبر مصطلحات محورية كالمسارعة والاستباق والتقدم، وهي مصطلحات تتجاوز السرعة المجردة لتتصل بنفي البطء ومغالاة الوقت و اقتناص فرص النفع العام.

3 تنوعت مظاهر المبادرة التطبيقية في الوحيين لتشمل الأنبياء، والأفراد، والنساء، والكائنات، مما يؤكد على شمولية المسؤولية الفردية والمجتمعية في الإسلام.

4 تحكم المبادرات الإيجابية مقاصد شرعية عليا تتوزع بين بناء الشخصية المسؤولة ذات الدافعية الذاتية، وحفظ كليات الأمة الخمس وسد الثغرات الاستراتيجية والتنموية طيلة الحركة الحضارية.

التوصيات والآفاق المستقبلية:

بناءً على ما توصل إليه البحث من نتائج، يُوصي الباحث بالآتي:

- ضرورة إعادة قراءة السيرة النبوية والقصص القرآني برؤية مقاصدية تنموية، لاستخراج الآليات التدبيرية والإدارية الكامنة في النصوص.

- دمج ثقافة المبادرة والاستباقية في المناهج التعليمية والتربوية المعاصرة استناداً إلى التأصيل الشرعي والتربوي الإسلامي.

- فتح آفاق بحثية جديدة لدراسة "مبادرات المرأة في العهد النبوي و أثرها في الفقه الحضاري."

لمستخلص:

يهدف هذا المقال إلى تقديم مقاربة تأصيلية ومقاصدية لمفهوم "المبادرة الإيجابية" في القرآن الكريم والسيرة النبوية، مبرزاً الفلسفة الاستباقية للوحي في إدارة الواقع وسد ثغراته التنموية والاجتماعية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي لتتبع وقائع ونصوص المبادرة، والمنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي لتفكيك نماذجها والوقوف على عللها وغاياتها التشريعية. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج؛ أبرزها أن المبادرة في المنظور الإسلامي تمثل قيمة إيمانية وحضارية أصيلة ترتبط بمسؤولية الاستخلاف، وليست مجرد مهارة سلوكية و افدة. كما كشف البحث عن تنوع تمظهرات المبادرة في الوحيين لتشمل الأنبياء والأفراد والكائنات، مما يؤكد شمولية المسؤولية المجتمعية. وختاماً، بينت الدراسة أن هذه المبادرات محكومة بمقاصد شرعية عليا تنزع نحو بناء الشخصية المسؤولة ذات الدافعية الذاتية، وحفظ كليات الأمة الخمس وحمايتها من الأزمات الاستراتيجية.الكلمات المفتاحية: المبادرة الإيجابية؛ القرآن الكريم؛ السيرة النبوية؛ المظاهر التطبيقية؛ المقاصد الشرعية.

قائمة المصادروالمراجع

1. القرآن الكريم.
2. مقاييس اللغة لابن فارس ط دار الفكر بيروت 1979م تحقيق عبد السلام هارون
3. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ط وزارة الإرشاد الكويت محققة بواسطة مختصين
4. تفسير الإمام الطبري
5. خليل ابن أحمد الفراهدي كتاب العين ط مكتبة الهلال
6. معجم اللغة العربية القاهرة مكتبة الشروق الدولية
7. احمد زكي بدوي معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية دار الكتاب المصري
8. الزمخشري أساس البلاغة دار الفكر
9. الفروق اللغوية للعسكري دار العلم والثقافة
10. الراغب الأصفهاني في المفردات في غريب القرآن دار القلم
11. ابن هشام، السيرة النبوية
12. كتاب التعليق على الرحيق المختوم محمود الملاح
13. صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر
14. النهاية في غريب الحديث والأثر
15. المبرد محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله. عنه

ر دهد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

الدكتور أل محمد الحاج بالا
دكتوراه في الدراسات الإسلامية العليا، تخصص: قواعد التفسير وتطبيقاتها"
متعاون بمؤسسة المحظرة الشنقيطية الكبرى بأكجوجت، موريتانيا

المناسبة في القرآن الكريم بين الرفض والاعتبار

The Occasion in the Holy Qur'an: Between Rejection and Recognition

مقدمة:

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على رسول رب العالمين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين.

وبعد فمن تشريف الله للمسلم أن يعيش فى معية كلامه، يستضيء بنوره، ويغذي عقله، وفكره بضيائه، ففي رياض القرآن الحدائق الغناء، والزهور الفيحاء، والخير والعطاء والنماء، هو أنيس المتقين، ودرة الناصحين، وعبرة المعتبرين.قد اعتنى العلماء بالقرآن الكريم اعتناءا كبيرا، واشتغلوا ببيانه على منابرهم، وفي كتبهم، فضمنوها ما تهيأ لهم وتيسر، وما وقفوا عليه من فوائد وعبر، نصا وإشارة وتطبيقا وإعمالا. وقد تمثلت أبرز جهودهم في علوم الآلة من لغة ونحو وصرف وبلاغة، بل تجاوزت إسهاماتهم كل ذلك حتى شملت جل العلوم الإسلامية المختلفة من فقه وأصول وقواعد وغير ذلك. إلا أنهم أولوا اهتماما كبيرا في بعض المواضيع والأبواب دون الأخرى، وذلك لما لها من أهمية بالغة في العملية التفسيرية، ومن بين تلك الأبواب باب الدلالات العقلية في بناء المعاني التفسيرية للقرآن الكريم، خاصة باب المناسبات القرآنية، هذا مع الأخذ بتعدد السياقات التفسيرية واستحضار أن لكل مقام مقالا، نفيا للمعاني والأحكام أو إثباتا لهما، ولا غرابة حينئذ إن تأملنا تدافع المشتركات بينهما فهي مع تفاوت أطرافها في القرب والبعد تبقى العلاقة بينهما علاقة جزء بكل.

إشكالية البحث: يتفق الدارسون على أن كل العلوم والدراسات الإسلامية إنما أنشئت خدمة للقرآن الكريم، لذلك لا غرابة إن وجدنا التعاطي مع القرآن وتفسيره يشمل كل أنماط التأليف، بسطا لقواعده، أو تحريرا لبعض مصطلحاته ومفاهيمه، أو تجميعا لشتات معانيه المتفرقة بين المصنفات، أو محاولة استنطاقها في مقدمات الكتب وبين ثناياها، لهذا الغرض قصدت طرق هذا الباب من زاوية العلاقة بين المناسبات القرآنية والتفسير ومدى اعتبارها في تفسير القرآن الكريم أو رفضها.

أسباب اختيار البحث:

وقد كان اختياري لهذا الموضوع لعدة أسباب، بعضها ذاتي، وبعضها علمي:

أ ـ الأسباب الذاتية منها:

ـ ارتباط الموضوع بأشرف العلوم "القرآن الكريم".

ـ نشر الوعي بموضوع العلاقة بين المناسبة القرآنية والتفسير.

ـ الرغبة في الاشتغال بالقرآن وعلومه.

ب ـ الأسباب المعرفية أبرزها:

ـ إبراز الملكة التحليلية في الربط بين المسائل.

ـ بيان العلاقة بين علوم اللغة ودورها في التفسير.

ـ مكانة المناسبة في فهم القرآن الكريم.

أهداف البحث:

لا يمكن حصر الأهداف التي تنضوي تحت هذا الموضوع لكثرتها وتعددها، لكن يمكن أن يعتبر من أبرزها تتبع بعض تلك المعاني والآثار التفسيرية في ربط العلاقة بين علمي التفسير والدلالات العقلية واللغوية المرتبطة بباب المناسبة وما ينبثق عنهما من آثار تفسيرية .

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتتبع قدر استطاعتي، وجهودي القاصرة، لم أعثر على من سبق في كتابة الموضوع عينه، أما المؤلفات حول المناسبة القرآنية فكثيرة منها على سبيل المثال: ـ موقف الشوكاني في تفسيره من المناسبات بحث محكم بكلية أصول الدين جامعة الأزهر 1425هـ المؤلف: أحمد بن محمد الشرقاوى سالم.

ـ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لبرهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعى ط دار الكتاب الإسلامى بالقاهرة ط 2 سنة 1413هـ وغيرهما، وليست هذه الأسطر إلا زاوية من تلك الزوايا.

المنهج المتبع: وتماشيا مع طبيعة الموضوع سلكنا المنهج الوصفي والتحليلي المقارن، وحسبنا من ذلك نماذج وتطبيقات نحللها ونقف معها متأملين أطرافها.

خطة البحث: و قد جاءت في مقدمة وأربعة مطالب ثم خاتمة، أما المقدمة ففيها: أهمية الموضوع وإشكال البحث، ثم الأهداف المتوخاة منه، والأسباب الدافعة لاختياره، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع، والخطة البحثية.

أما المطلب الأول فكان: المناسبة بين اللفظ والمعنى، والمطلب الثاني: المناسبة بين السور، ثم المطلب الثالث: المناسبة بين الآيات، وبعده المطلب الرابع: الفرق بين المناسبة والتخلص، ثم الخاتمة، وفيها: قائمة المصادر والمراجع، والفهرست.

المطلب الأول: المناسبة بين اللفظ والمعنى: وهي في اللغة: المقاربة والمشاكلة [1171]، والأشياء المتناسبة هي التي بينها بعض التقارب والمشاكلة في الصفات أو في الذات أو هما معا وفيه النسيب ويقصد به القريب المتصل كالأخوين ومنه المناسبة في العلة في باب القياس. وقد تعرض الزركشي رحمه الله لمعنى المناسبة وكل ما أورده في ذلك الصدد يدور حول معنى التقارب والتوافق.

والمناسبة أكثر من يحتاج لها المفسر في استخراج ما غمض ربطه من التراكيب في اللفظ والمتعلقات من المعاني التي كثيرا ما تكون مطوية تحت كناس التعبير ويستلزم جذبها تشذيب ما حولها وفك رباط شفراتها حينئذ توصلك إلى المعنى المنشود والحقيقي ويذكر غير واحد أن الإمام أبا بكر النيسابوري هو أول من أظهر هذا

[1171] لسان العرب جمال الدين ابن منظور الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة - 1414 هـ مادة: ن. س. ب.

العلم، ولا يكون مبالغة جعلها في المعقولات، وذلك ، أنها إذا عرضت على العقول تلقتها بالقبول واستحسنتها وهذا وجه إطلاقها في فو اتح الآي والسوروخو اتمها.

وقد عرفها الآمدي بكونه: وصفا ظاهرا منضبطا دل الدليل السمعي على كونه معرفا لحكم شرعي[1172].

وقد ركز الزركشي رحمه الله على مسألة الر ابط في المناسبة وقال: إنه يأتي بأحوال مختلفة فقد يكون عاما أو خاصا عقليا أو حسيا خياليا. ويقول الدهلوي رحمه الله : أما المعاني والبيان فإنه علم حادث بعد انقضاء عهد الصحابة والتابعين رضي الله عنهم[1173]. وفائدة هذا الربط جعل أجزاء الكلام آخذا بعضه بأعناق بعض فيقوى بذلك الارتباط ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء.

وفي هذا المعنى نقل الزركشي رحمه الله قول ابن العربي: ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني علم عظيم[1174]).

وعلم المناسبة تناوله المهتمون بعلوم القرآن الكريم عامة، والمفسرون بشكل خاص . على قلة ذلك التناول. حيث تشكل حصة علم المناسبات نصيب القلة من المفسرين ضمن كتب التفسير، وقد أرجع البعض ذلك إلى ما يكنفه من دقة ، فلم يكثروا منها في التفسير إلا ما كان من أمثال الإمام الفخر الرازي رحمه الله في تفسيره، فقد رعاها حق رعايتها ونبه إلى شأوها وحض عليها في تفسيره، وعلى عدم الاستغناء عنها بقوله : (أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والرو ابط).([1175]).

وتحت هذه الإشارات اللطيفة تعرضوا للمناسبة في القرآن الكريم حتى تعرضوا للمقروء في الصلاة من السوروالآيات، فجعلوا منه قراءة سورة الجمعة في الركعة الأولى من صلاة الجمعة وسورة المنافقين في الركعة الثانية وذلك لما تضمنته الأولى من تبشير المؤمنين وتحريضهم على غيرهم ، وفي سورة المنافقين يؤيس بها المنافقون ويوبخون فيها، وأما قول الزركشي إن الأخذ بالمناسبة بين السور مبني على أن الترتيب فيها توقيفي يجرنا للحديث عن السوروترتيبها، فمن خلال المناسبة بين السوروالآيات بعضهن مع بعض تستطيع الاطلاع على مكامن المعاني والحكم المستودعة فيه، حيث القرآن مبني على الاتصال والنسقية فكلما حاولت ضم بعضه إلى كله انفتح لك بحره وسالت مداد معارفه التي لا تنفد.

ويمكن إدخال المناسبة ضمن القواعد التفسيرية التبعية كما هو صنيع بعض الباحثين إلا أن ذلك لا يبعدها، أو يجعل الاستغناء عنها ممكنا، في العملية التفسيرية، وليس بالضرورة أن تكون المناسبة بين السور أو بين الآيات فحسب إذ قد تكون بين معنى ما تلميحا وتضمينا إن لم تكن صريحة لمعنى آخر في آية أو آيات وسور في مواضع أخرى.

لأن غاية الخطاب القر آني إما أن يكون مكملا لمعنى سابق، أو مستأنفا لحديث جديد، أو متضمنا إشارة إلى شيء سابق عليه، أو لاحق به.

[1172] الإحكام في أصول الأحكام: أبو الحسن الآمدي المحقق: عبد الرزاق عفيفي: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان ج1ص127.

[1173] الفوز الكبير في أصول التفسير: ولي الله الدهلوي عَرَّبَه من الفارسية: سلمان الحسيني النَّدوي: دار الصحوة - القاهرة الطبعة: الثانية - 1407 هـ - 1986 م ص 190.

[1174] االبرهان في علوم القرآن: الزركشي المحقق: الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه ج 1 ص 36.

[1175] مفاتيح الغيب مفاتيح الغيب لأبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي ت 606هـ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثالثة - 1420 ه ج 10 ص 110.

ر دمد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

المناسبة بين السور: السورة لغة : مادة سور تدل في مجملها على الإحاطة[1176]، وقال القتيبي بالهمز وبدونه فمن همزها جعلها من أسأرت أي أفضلت من السور وهو ما بقي من الشراب في الإناء كأنها قطعة من القرآن ومن لم يهمزها جعلها من المعنى المتقدم وسهل همزتها، ومنهم من شبهها بسور البناء أي القطعة منه أي منزلة بعد منزلة، وقيل من سور المدينة لإحاطتها بآياتها ومنه السوار لإحاطته بالساعد.

وأما في الاصطلاح فقال الجعبري: حد السورة قرآن يشتمل على آي ذوات فاتحة وخاتمة و أقلها ثلاث آيات.

النموذج الأول قوله تعالى : { يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين } [سورة الأنفال].

ففي مناسبة هذه السورة للتي بعدها وهي سورة الأعراف يرى الألوسي أنه الإرشاد إلى الأمر بالعرف الذي احتوت عليه الأعراف بينما نجد سورة الأنفال حوت كثيرا من المأمورات، كما أن الأعراف جمعت من قصص الأنبياء صلوات ربي وسلامه عليهم ما تنوع عده، مع أخبار أقوامهم، فجانس ذلك ذكر الحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام، وما جرى من الأخبار بينه وبين قومه في سورة الأنفال.

وكما أورد قصص آل فرعون وأضرابهم وما سيموا من العذاب في سورة الأعراف على سبيل التفصيل[1177] ، فحسن المجيء به في الأنفال مجملا حيث قال جل في علاه : { كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كفروا بآيات الله فأخذهم الله بذنوبهم إن الله قوي شديد العقاب} سورة الأنفال.

النموذج الثاني: قال تعالى: {قل أرأيتم إن أهلكني الله ومن معي أو رحمنا فمن يجير الكافرين من عذاب أليم قل هو الرحمن آمنا به وعليه توكلنا فستعلمون من هو في ضلال مبين قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين } سورة الملك .

الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم في جو ابه لقومه، وتناغما مع ذلك جاءت قصة أصحاب الجنة، وما وقع لهم من هلاك الحرث، والعذاب، حيث قال جل في علاه بسورة "ن" : { إنا بلوناهم كما بلونا أصحاب الجنة إذ أقسموا ليصرمنها مصبحين ولا يستثنون فطاف عليها طائف من ربك وهم نائمون فأصبحت كالصريم فتنادوا مصبحين... } [سورة ن] وكأنه ترتيب على ذلك الوعد والتهديد الذي سبق في مطلع السورة.

قال سبحانه وتعالى : { مما خطيئاتهم أغرقوا فأدخلوا نارا فلم يجدوا لهم من دون الله أنصارا وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا (26) إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا }سورة نوح، وذلك مناسبة للتصريح لهم، بأنه قادر على أن يبدل خيرا منهم، في سورة المعارج، حيث قال تعالى : { فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون على أن نبدل خيرا منهم وما نحن بمسبوقين } سورة المعارج.

قال الألوسي رحمه الله: عقبه تعالى بقصة قوم نوح، فوقعت موقع الاستدلال، والاستظهار لتلك الدعوى[1178].

فلو وقفنا عند سورة القصص، وبداءتها بقصة مبدأ أمر موسى، ونصرته، كقوله جل : {فلن أكون ظهيرا للمجرمين }، فتراها تحكي خروج موسى عن وطنه، ونصرته، وإسعافه، بالمكالمة الإلهية، مع هذا كله نجدها

[1176] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م مادة: س و ر.

[1177] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الألوسي المحقق: علي عبد الباري: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1415 هـ ج 5 ص147.

[1178] روح المعاني ج 15 ص 75.

تختتم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بألا يكون ظهيرا للكافرين، وتسليته بخروجه من مكة والوعد بعوده إليها، وذلك في قوله سبحانه: {إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد}، كما أن خواتم السور مثل فواتحها، ولا تقل عنها شأوا، ولأنها آخر ما يقرع الأسماع، فلهذا جاءت متضمنة للمعاني البديعة، مع إيذان السامع بانتهاء الكلام، حتى يرتفع معه تشوف النفس إلى ما يذكر بعد.

ففي سورة الماعون وصف المنافقون بأربع صفات: من قوله جل وعلا: { أرأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراءون ويمنعون الماعون }.

فقد طوت السورة أربع مسائل كلها مذمومة، البخل، وترك الصلاة، والرياء فيها، ومنع الزكاة، وفي مقابل ذلك ورد في السورة التي تليها قوله سبحانه:{إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك و انحر إن شانئك هو الأبتر}. أي : أعطيناك الكثير ويعني ذلك عدم البخل على نحو ما ذكر الزركشي [1179]. أما في مقابلة ترك الصلاة جاء الحض على الصلاة بصيغة الأمر: {فصل } أي دم عليها.

وفي مقابلة الرياء قال: {لربك} أي لرضاه لا للناس، وفي مقابلة منع الماعون جاء قوله: {و انحر}، وأراد به التصدق والعطاء، و أبعد من ذلك النظر في مناسبة فاتحة السورة، بخاتمة التي قبلها، حتى إن منها ما يظهر تعلقها به لفظا، كما قيل في قوله جل: {فجعلهم كعصف مأكول } أنها علة ومرتبطة بأول ما بعدها من قوله تعالى: { لإيلاف قريش }، وهو منزع لطيف ودقيق، في علم البلاغة، وقد عبر عنه الأخضري بقوله :

ومن سمات الحسن في الختام إردافه بمشعر التمام [1180].

وقد قال إبراهيم الثقفي : أطبقت الصحابة على موافقة عثمان في ترتيب سوره وعمله فيه[1181].

ومهما يكن فإن الذي يترجح هو كون ترتيب السور في ما بينها توقيفيا، سواء كان من النبي عليه الصلاة والسلام، أو توقيف على الصحابة، رضوان الله عليهم، وهذا التوقيف تجلى بالطريقة التي كتب بها عثمان المصحف الكريم، وقبله أبو بكر رضي الله عنهما، ولا أعني أن القرآن الكريم جمع مرتين، ولكن ما جمع في عهد أبي بكر، ونسخه عثمان رضي الله عنهم، هو الذي وصلنا بترتيب آياته وسوره، لذلك تجد سورة من آخر ما نزل من المدني قبل سورة في الترتيب من أول ما نزل من المكي، أو تجد سورة مكية سابقة في النزول، مجملة بعض الأحكام، والمعاني، مرتبطة بسورة أخرى متأخرة عنها في التنزيل والترتيب، وذلك لحكمة بالغة.

فسورة الأنفال مع أنها من أوائل المكي، وقد تضمنت العقائد، والأصول، وكليات الشريعة، جاءت سورة البقرة، وهي من أوائل المدني، مفصلة في مضمونها ما أجملته سورة الأنفال، من العقائد، وأصول الدين، وكليات الشريعة، ونحو ذلك.

يرى البعض أنه لا اعتبار للمناسبة في السور، إلا على أساس كون الترتيب بين السور توقيفيا، والحقيقة أنها حتى ولو كانت اجتهادية، تبقى المناسبة قائمة، لأنها ترتبط بتركيب الكلام ورد بعضه إلى بعض، سواء كان ترتيب تلك السور اجتهادا أم توقيفا، وإن تعلقت بشيء فبفصاحة الكلام من عدمها، ومن دون شك كلام الله أنزل بلسان عربي مبين بأبين العبارة، وأحسن الأساليب، وأجمله.

(1179) البرهان في علوم القرآن ج1ص 39.

(1180) الجوهر المكنون ص 48.

(1181) البرهان فى تناسب سور القرآن لأحمد بن إبراهيم الثقفي الغرناطي،ت 708هـ ت محمد شعباني دار النشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب عام النشر: 1410 هـ - 1990 م ص 182.

وإذا ثبت هذا بالنسبة إلى السور فما ظنك بالآيات، وتعلق بعضها ببعض، بل عند التأمل يظهر أن القرآن كله كالكلمة الواحدة.

المناسبة بين الآيات : و الآية في اللغة لها ثلاث معان: أحدها: جماعة الحروف، وثانيها: العجب، ثالثها: العلامة ومنه قوله جل : {إن آية ملكه }.

واصطلاحا: قال الزمخشري: الآيات علم توقيف لا مجال للقياس فيه[1182].

النموذج الأول : قوله تعالى {إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ... } سورة النساء، فتأدية الأمانة هنا عامة لكل أمانة، وشاملة لكل شيء، الأعيان، والأموال، والشهادات، والأخبار، فدلالة الأمر فيها تعم جميع الأصناف، الولاة، والقضاة، وغيرهم، البر والفاجر فيها على السواء وكما مر معنا أن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن هذه الآية من أمهات الآيات، المشتملة على كثير من أحكام الشرع.

ونقل الزركشي أنها جاءت مناسبة للآية قبلها، وهي قوله تعالى:{ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا}. وفيها رجح الشوكاني بعد نقل الاختلاف أن المراد بالجبت والطاغوت كعب بن الأشرف، وأن ذلك مروي عن ابن مسعود، وأن المعنى هو التعجب من حالهم.

ويؤكد ذلك ما ورد عن الألوسي من أن قوله تعالى: {يؤمنون} فيه بيان لحرمان اليهود ثمرة استنصارهم بمشركي قريش، وفيه إيماء إلى وعد المؤمنين بأنهم المنصورون، حيث كانوا بضد هؤلاء، فهم الذين قربهم الله تعالى، ومن يقربه الله تعالى فلن تجد له خاذلا[1183].

وذلك أن كعب بن الأشرف لما جاء إلى مكة، وشاهد قتلى بدر، وحض الكفار على غزو النبي صلى الله عليه وسلم، لكونهم أهل كتاب، ويعلمون بعث النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أخذت عليهم المواثيق ألا يكتموا ذلك، لكنهم خانوا، وكذبوا، وجحدوا، وقالوا: { هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا} فلم يؤدوا ما ائتمنوا عليه، فأنزل الله تعالى : { إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها} ثم عدد ربنا سبحانه كل الأمانات التي تجب مراعاتها.

وقد قال البغوي: الآيات كانت تنزل على أسبابها، ويأمر النبي صلى الله عليه وسلم بوضعها في المواضع التي علم من الله تعالى أنها مواضعها[1184].

لأن ذكر الآية بعد الأخرى له أكثر من حالة، فقد يقع الارتباط بينهما، لتعلق الكلام بعضه ببعض

وقد لا يكون ذلك الارتباط في درجة ما من الوضوح، كما أن العلاقة بين الآيتين قد لا تكون تو افقية، بقدر ماهي علاقة تضاد، و انعكاس، وكثيرا ما يرد ذلك في كلام الله، نحو إرداف الرحمة بعد ذكر العذاب، والرغبة بعد الرهبة، وما شابه ذلك.. كذلك في بعض المواضع قد تكون الجمل المتعاطفة غير ظاهرة الارتباط مع وثاقته، وكثيرا ما يقع هذا بين الآيات.

النموذج الثاني: قوله تعالى : { يسألونك عن الأهلة قل هي مو اقيت للناس والحج وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها و اتقوا الله لعلكم تفلحون }سورة البقرة.

(1182) البرهان في علوم القرآن ج 1 ص 264.

(1183) روح المعاني ج 3 ص 54.

(1184) معالم التنزيل في تفسير القرآن لمحيي السنة ،الحسين بن مسعود بن الفراء البغوي الشافعي ت 510هـ ت عبد الرزاق الناشر : دار إحياء التراث العربي –بيروت الطبعة : الأولى ، 1420ه ج1 ص 88.

يتساءل الكثيرعن مدى الترابط بين أحكام الأهلة وحكم إتيان البيوت من ظهورها، وذلك أنهم لما أخذوا في الجلي ولم يكن هو المقصود بالذات أجيبوا عن الحكمة، والمقصد الكبيرفي تمام الأهلة، ونقصانها.

وعليه فكان الأجدربهم السؤال عن الحكمة، لا عن السبب، لأنه لا يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم، وكما قال الشوكاني رحمه الله : إن هذا من الأسلوب الحكيم، وهو تلقي المخاطب بغير ما يترقب، تنبيها على أنه الأولى بالقصد[1185]، وهذا ما يسمى القول بالموجب ونظيره قوله تعالى : { يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ولله العزة ولسوله وللمومنين.. } [سورة المنافقون] .

المطلب الرابع: الفرق بين المناسبة والتخلص: والتخلص : لغة التنقل والتحول، واصطلاحا: الخروج مما ابتدئ به الكلام إلى المقصود على وجه يختلسه اختلاسا رقيقا دقيق المعنى[1186]، وهو من أنواع البديع اللفظي، وقد كثر في القرآن الكريم، إذ القرآن نزل على لغة العرب وبلسانهم، وطريقتهم في الكلام، قال تعالى :{وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم }سورة إبراهيم، وقال جل من قائل: { إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعلقون }سورة يوسف، وقال جل في علاه : { إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون } سورة الزخر، وبناء على هذا لا يمكن دعوى خلو غرض من أغراض لسان العرب وأسرار العربية منه، ومع هذا كله تجد من ينكر هذا الأسلوب أو ذاك، كما وقع من إنكار التخلص عند بعضهم' مستبعدا وجود شيء منه في القرآن الكريم، مدعيا اشتماله على التكلف، ومثل هذه الدعاوى النافية لوجود شيء في القرآن الكريم، أو ادعاء ثبوته لا تكون معتبرة، مالم يصاحبها دليل صريح، أو استنباط صحيح.

وهذا مثله بكثرة نلمسه عند علماء اللغة، في نفي قاعدة معينة، أورد قراءة ما، على أساس استنباطاتهم بعيدا عن واقعيتها، بينما الأمثلة والشواهد من كتاب الله تثبته وتقره.

وليس صوابا ما ذهبوا إليه من ذلك، فهو من أحسن الأساليب، في المخاطبات البلاغية، الشعرية منها والنثرية، ولا شك أن كلام الله أبلغ و أفصح كلام على الإطلاق، ومن خلال بعض النماذج تتضح أهمية المناسبة والتخلص في استكشاف المعاني واسترشاد الدلالات اللغوية في التفسير.

النموذج الأول: قوله تعالى: { الله نور السماوات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم } سورة النور.

فربنا سبحانه وتعالى لما بين من الأحكام ما بين، في الآيات الآنفات الذكر من الأمر بغض البصر وحفظ الفروج، والحث على المكاتبة، وعدم الإكراه على البغاء، أردف بكونه سبحانه في غاية الكمال، فقال جل شأنه: { الله نور السماوات والأرض...الآية وهذه الجملة كما قال الشوكاني : مستأنفة لتقرير ما قبلها[1187].

وصف نفسه بأنه نور، لكمال جلاله وظهور عدله، وبسط أحكامه، كما يقال فلان نور البلد، وقمر الزمن، وشمس العصر، ولله المثل الأعلى، كمشكاة أي: صفة نوره الفائض عنه، الظاهر على الأشياء والمشكاة: الكوة في الحائط غير النافذة، والكوكب الدريء جمعه دراري، وهي المشهورة من الكواكب كالمشتري، والزهرة ، والمريخ، وما يضاهيها من الثوابت، ثم وصف المصباح بأنه يوقد من شجرة مباركة، أي : الكثيرة المنافع.

(1185) فتح القدير ج 1 ص 218.
(1186) يواقيت الجواهير شرح الجوهر المكنون ص 133.
(1187) فتح القدير ج 4 ص 38.

أما وصفها بأنها لا شرقية ولا غربية إنما هو مثل ضربه الله لنوره، وهذا النورينير الطريق، ويهدي الله له من شاء من عباده، ويضرب الله الأمثال للناس، وذلك عن طريق الأشباه والنظائر، تقريبا لها إلى الأفهام، وتسهيلا لإدراكها، لأن إبراز المعقول في هيئة المحسوس وتصويره بصورته يزيده وضوحا وبيانا.

{والله بكل شيء عليم} لا يغيب عنه شيء من الأشياء، معقولا كان أو محسوسا، ظاهرا أو باطنا كما قال جل: { لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين }، وقد تضمنت هذه الآية الكريمة خمس تخلصات كما حكى ذلك الزركشي[1188] .

وذلك أنه جاء بصفة النوروتمثيله، لينتقل بعد ذلك إلى ذكر الزجاجة وصفاتها، وكررذكر النورو أتبعه بالزيت الذي يستمد منه، ليصله بذكر الشجرة وصفاتها، وكل ما تقدم يجعلنا ندرك عدم الاستغناء عن المناسبة، ضمن العملية التفسيرية، وأنها لا غنى عنها في التفسير، بل هي أجمل وسيلة، ومن أعمق الطرق في تدبر كلام رب العالمين، والاهتداء إلى تشذيب المعاني، وجعلها تلامس صحيح المراد، وصريح لغة العرب المنزل بها القرآن، وفي هذا المشرب ذكر المناسبة في مقاطع الفواصل، وذلك حيث تطرد حسب قواعد المعلومة في علم الفواصل، والذي لا يمكن فو اته هو ما يضفيه من حسن تنسيق، ومدى تأثيره وموقعه في الكلام، وهذا هو السر في الخروج عن نظم الكلام لأجلها.

النموذج الثاني : زيادة حرف كما في كلمة (الظنون) من قوله تعالى: {وتظنون بالله الظنونا }[سورة الأحزاب] ، لأن مقاطع فواصل هذه السورة ألفات منقلبة عن تنوين، كما هو ملاحظ عند الوقف عليها، فزيد على النون ألف لتساوي المقاطع، وتناسب نهايات الفواصل، ومثله: {فأضلونا السبيلا} ، {وأطعنا الرسولا}.

. النموذج الثالث: الجمع بين مجرورات عدة بحروف مختلفة، ولا يكون ذلك إلا لمناسبة معينة ،كما في قوله تعالى: {ثم لا تجدوا لكم علينا به تبيعا } سورة الإسراء، وذلك أنه قد توالت المجرورات بالأحرف الثلاثة، اللام، وعلى، والباء.

وبتأمل يدرك أن الفصل الو اقع هنا هو الأحسن، وأن تأخير لفظة [تبيعا] أكثر نسقية من تقدمها على تلك المجرورات، حتى قال الزركشي رحمه الله إنه : أرجح من أن يفصل به بين بعض الرو ابط، وكذلك الآيات التي تتصل بقوله جل : {ثم لا تجدوا لكم علينا به تبيعا}[1189].

حيث إن كل الفواصل المتقدمة عليها منصوبة، ولو قدمت بدون شك ستختلف البنية في الفاصلة، وهو ما جعلها تتأخروتقدم بدلها المجرورات الثلاث، كي تأتي نهاية الآية مناسبة لنهايات ما قبلها، متناسقة على نمط واحد .

وبناء على ذلك نلحظ أن المناسبة تأتي معنوية، كما أنها قد تكون لفظية، ويمكن أن يطلق على هذا النوع تعاور الوظائف بين الحروف كما هو واضح في المواضع السالفة، وغيرها كثير.

. النموذج الر ابع: قوله تعالى {و اتل عليهم نبأ إبراهيم إذ قال لأبيه وقومه ما تعبدون و اتل عليهم نبأ إبراهيم إذ قال لأبيه وقومه ما تعبدون قالوا نعبد أصناما فنظل لها عاكفين...إلى قوله تعالى: {فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين } سورة الشعراء، قال الزركشي رحمه الله : إنه تخلص من قصة إبراهيم عليه السلام وقومه إلى حكاية ما قاله الكفاروتمنوه في الدار الآخرة، من الرجوع إلى الدنيا ليؤمنوا بالرسل، كما دلت عليه غير ما

[1188] البرهان في علوم القرآن ج 1 ص 44.
[1189] البرهان في علوم القرآن ج 1 ص 62.

آية، كقوله سبحانه حكاية عن أحوال العصاة يوم القيامة : {...قالوا ربنا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوما ضالين ربنا أخرجنا منها فإن عدنا فإنا ظالمون قال اخسؤوا فيها ولا تكلمون} سورة المؤمنون.

كذلك تحول من الحديث عن أصنامهم وما كانوا يعبدون من دون الله إلى الكلام عن صفاته جل وعلا، وجاء بذلك بالتعبير المناسب بالاستثناء المنقطع، من قوله جل : { فإنهم عدو لي إلا رب العالمين الذي خلقني فهو يهدين والذي هو يطعمني ويسقين} ...الآيات.

وهذه الآيات جمعت معاني وحالات متعددة، ومختلفة، كلما انتهى من معنى دخل في معنى آخر مختلفا، ولكن بسلاسة فائقة، وجزالة، وتراكيب آخذة بزمام القلوب، وآسرة للقلوب، لايكاد يتفطن أن المعاني مختلفة، مع تفنن منقطع النظير، في مناسبة فواصلها، بل ينتقل من المعاني المرتبطة بالأمور الدنيوية إلى عالم ما بعد الحياة، من دون أن تحس بذلك لشدة تلاؤمه، كما في قوله سبحانه: {ولا تخزني يوم يبعثون يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم...} وقد ذكر الزركشي للتخلص بعض الضوابط من أبرزها :

ـ التوطئة كما في قوله تعالى: {نحن نقص عليك أحسن القصص } والمقصود قصة يوسف عليه السلام، وأمثلتها كثيرة فلا تكاد قصة من القصص القرآنية تخلو منها، وتتفاوت في درجة الإشارة في الوضوح، والخفاء حسب المقام البلاغي، كما في قوله جل: {أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت} سورة الغاشية، حيث ضمت بطريقة بديعة في أسلوب رشيق ولطيف معاني اعتاد عليها الناس، في معاشهم و انتفاعهم، وذلك في وجه الجمع بين الإبل والسماء، والجبال والأرض، في هذه الآية .

فاختيار عين الإبل دون ما سواها من الدواب لشدة اعتنائهم بها حينها، وما تحتاجه من المرعى والمرتع لا يحصل إلا بنزول المطر، وقد جعل ذلك هو سبب تقلب وجوههم في السماء، ولما كانوا لابد لهم من مأوى يؤويهم، أرسى لهم الجبال، ولا شيء في ذلك كالجبال.

وهكذا تكتمل الصورة في نظرة ذلك الإنسان للحياة بتجلياتها، كل ذلك في جزالة ألفاظ واختصار كلام، مع بلاغته، فإذا ما نظر ذلك بخياله تلقف صورة هذه الأشياء، حاضرة بأجمل ترتيب وأحسنه، وتتحتم في التخلص وجود قرينة، رابطة لخيط الكلام، حتى لا يحصل فراغ بين المعاني، لأن التلازم بين الكلامين له أحوال، فقد يكون: . من جمع النظائر.. أو من باب التضاد بين معنيين، أو أكثر.. أو على سبيل الاستطراد.. أو لتنشيط ذهن السامع، وهذا كله تصديق لقوله عز: {كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير} سورة هود .

الخاتمة:

إن العلاقة بين المناسبات القرآنية والتفسير يشكل ترابط الجزء بكله، كما أن الاعتناء بالمناسبات من لطائف التفسير ودقائق معانيه مادام خاليا من التكلف وبمنحى طبيعي ومن دون الخروج عن المعنى العام للآيات وأسباب النزول والسياقات العامة وما إلى ذلك كما اشترط ذلك العز ابن عبد السلام وغيره إذ أن ربط بعض الكلام ببعض لا يتأتى إلا مع نظر دقيق وسليم، وهو لا يقل منزلة في ميدان الإعجاز البياني للقرآن الكريم كما هو عند البقاعي ومن في فلكه.وأما دعاوى رد المناسبة وعدم اعتبارها فليس لها مصوغ أمام الواقع فلا يكاد يخلو تفسير من مراعاتها بين كل سورتين أو آيتين حيث تجدهم يتخللون وجه اتصال كل سورة بما قبلها وما سيقت له ،كما تجدر الإشارة إلى أن المناسبة قد لا تتجلى في بعض الأحيان ربما تكون مطوية تحتاج إلى إمعان نظر وتدقيق .

ثم إن هذه المناسبات على حسب المستوى الخطابي والمقام البلاغي قد تكون خفية تحتاج في إدراكها إلى غوص عميق، وقد لا تحتاج كثير تأمل في الاهتداء إليها.أما قول من جعلها من ملح علم التفسير فلا يخفى ما فيه من

المبالغة وليس له دعامة قوة أمام و اقع العملية التفسيرية وحضور المناسبة فيها، إذ يكمن تحت هذه الألفاظ، والتفات بعضها إلى بعض، في نسقية تامة، الكثير من المعاني الدقيقة، ضمت النظير إلى النظير، والمجانس لصنوه، في جزالة للمنشود، وبلورة كاشفة عن المقصود ويمكن إيراد التساؤل التالي .بعد هذه الغزارة الباهرة، بتجلياتها في الوصول إلى المعنى الناشئ فقط عن ترتيب بين سورتين، أو بين الآيات وغير ذلك.

الملخص:

لا يمكن لأي مفسر الاستغناء عن إعمال المناسبة في العملية التفسيرية، إذ المفسر الحق لا بد له من مراعاة الترابط بين الآيات من ناحية المتقدم والمتأخر والغرض من ذلك ومراعاته هو ما تتيح له التوسع في إبراز المعنى المقصود ولا بد من ربط الآيات بعضها ببعض في السورة الواحدة لأن لكل سورة موضوعا رئيسيا تدور حوله آياتها ، وليس في المناسبة ما وهمه البعض من أنه تنكيس لآيات القرآن الكريم وهذا يجرنا إلى الكلام عن المناسبات من بعض الزوايا الأساسية مثل المناسبة بين السور والمناسبة بين الآيات مع الفروق بين المناسبة والتخلص.

Contextual Coherence (Munāsaba), Consideration, and Rejection.

No Qur'anic exegete can dispense with munāsaba in the interpretive process. It requires attention to the connections between verses, their sequence, and their purpose, thereby clarifying the intended meaning. The verses of each sūrah should be understood as an integrated whole centered on a principal theme. Contrary to some misconceptions, munāsaba does not imply any alteration of the Qur'anic arrangement. This topic therefore encompasses the relationship between sūrahs, the coherence between verses, and the distinction between munāsaba and takhalluṣ.

La cohérence contextuelle (munāsaba), la prise en considération et le rejet.

Aucun exégète ne peut se passer de la munāsaba dans l'interprétation du Coran. Celle-ci consiste à prendre en compte les liens entre les versets, tant dans leur enchaînement que dans leur finalité, afin de mieux mettre en évidence le sens voulu. Les versets d'une même sourate doivent être lus comme un ensemble cohérent, chaque sourate étant organisée autour d'un thème central. La munāsaba ne constitue nullement une altération de l'ordre coranique, contrairement à certaines idées reçues. Cette question conduit à examiner les rapports entre les sourates, les liens entre les versets, ainsi que la distinction entre la munāsaba et le takhalluṣ.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- لسان العرب جمال الدين ابن منظور الناشر: دار صادر– بيروت الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام: أبو الحسن الآمدي المحقق: عبد الرزاق عفيفي: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان.
- الفوز الكبير في أصول التفسير: ولي الله الدهلوي عَرَّبَه من الفارسية: سلمان الحسيني النَّدوي: دار الصحوة

– القاهرة الطبعة: الثانية - 1407 هـ - 1986 م.
ـ البرهان في علوم القرآن: الزركشي المحقق: الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.
ـ مفاتيح الغيب مفاتيح الغيب لأبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي ت 606هـ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثالثة - 1420 هـ
ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الر ابعة 1407 هـ - 1987م.
ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الألوسي المحقق: علي عبد الباري: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1415 هـ.
ـ البرهان فى تناسب سور القرآن لأحمد بن إبراهيم الثقفي الغرناطي،ت 708هـ ت محمد شعباني دار النشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية .المغرب عام النشر: 1410 هـ - 1990 م.
ـ معالم التنزيل في تفسير القرآن لمحيي السنة ،الحسين بن مسعود بن الفراء البغوي الشافعي ت 510هـ ت عبد الرزاق الناشر: دار إحياء التراث العربي –بيروت الطبعة : الأولى ، 1420هـ.

فيصل لحلو عابد و مروان الحدبان
مختبر العلوم الإنسانية التطبيقية بالمدرسة العليا للأساتذة بفاس،
جامعة سيدي محمد بن عبد الله. المغرب.
الدكتور رشيدة كوجيل
أستاذة باحثة بالمدرسة العليا للأساتذة بفاس. جامعة سيدي محمد بن عبد الله. المغرب

تدريس المهارات الناعمة في التعليم الجامعي المغربي بين ارتفاع الإدراك ومحدودية الممارسة التدريبية

Teaching Soft Skills in Moroccan Higher Education between High Perceived Importance and Limited Training Practice

ملخص:

الأهداف: هدفت الدراسة إلى قياس إدراك أهمية المهارات الناعمة في التعليم الجامعي، وتقويم كفاية التدريب الجامعي القائم، وترتيب المهارات الأكثر أهمية، واختبار الفروق الديموغرافية والعوامل المتنبئة بتأييد جعل تدريس هذه المهارات إلزامياً.

المنهجية: اعتمدت الدراسة تصميماً وصفياً ارتباطياً مقطعياً، واستندت إلى استجابات 161 مشاركاً على استبيان من 28 سؤالاً بمقاييس ليكرت خماسية. وشملت التحليلات الإحصاء الوصفي، ومعامل كرونباخ ألفا، وفحوص الاعتدالية، واختبار t للعينات المستقلة مدعوماً بمان-ويتني، وتحليل التباين الأحادي مدعوماً بكروسكال-واليس، وكاي-تربيع، وارتباط سبيرمان، والانحدار الخطي المتعدد.

النتائج: سجلت الأهمية المهنية متوسطاً مرتفعاً بلغ 4.34 من 5، والأهمية الأكاديمية 4.08، والمؤشر المركب للمهارات التسع 4.18، مع ثبات داخلي مرتفع ($\alpha = 0.862$). وفي المقابل، انخفضت كفاية التدريب إلى 1.80، وجودته إلى 1.99، وتركيز الأساتذة إلى 2.12. وتصدرت مهارات التواصل الفعال وإدارة الوقت وإدارة الضغوط الترتيب. كما سجلت الإناث تقديراً أعلى من الذكور للأهمية الأكاديمية والمهنية بحجم أثر متوسط ($|d| = 0.52$).وتنبأ إدراك الأهمية المهنية ($B = 0.320$، $p = 0.003$) والاعتقاد بدور المهارات في التوظيف ($B = 0.218$، $p = 0.018$) بتأييد الإلزامية، وفسر النموذج 21.8% من التباين.

الخلاصة: تكشف النتائج فجوة بنيوية بين ارتفاع الطلب المدرك على المهارات الناعمة ومحدودية العرض التدريبي الجامعي. وتوصي الدراسة بإدماجها في المقررات، وتدريسها بطرائق خبراتية، وتأهيل الأساتذة، وبناء أدوات تقويم واضحة. ويظل التعميم محدوداً بسبب طبيعة العينة غير الاحتمالية والتمثيل المرتفع لمن تجاوزوا 30 سنة وللعاملين في وظائف قارة.

الكلمات الدالة: المهارات الناعمة، التعليم الجامعي، القابلية للتوظيف، المنهج الجامعي، فجوة التدريب، الطلبة الجامعيون.

ABSTRACT

Objectives: This study examined perceived importance of soft skills in higher education, assessed the adequacy of current university training, identified the most highly valued skills, and tested demographic differences and statistical predictors of support for compulsory soft-skills instruction.

Methods: A cross-sectional descriptive-correlational design was applied to responses from 161 participants to a 28-item questionnaire using five-point Likert scales. Descriptive statistics, Cronbach's alpha, normality checks, independent-samples t tests with Mann-Whitney confirmation, one-way ANOVA with Kruskal-Wallis confirmation, chi-square tests, Spearman correlations, and multiple linear regression were used.

Results: Perceived professional importance was high (M = 4.34/5), as were academic importance (M = 4.08) and the nine-skill composite (M = 4.18; α = .862). In contrast, perceived training sufficiency (M = 1.80), training quality (M = 1.99), and faculty emphasis (M = 2.12) were low. Effective communication, time management, and stress management ranked highest. Women reported significantly higher academic and professional importance than men (both |d| = .52). Professional importance (B = .320, p = .003) and perceived employment benefit (B = .218, p = .018) predicted support for compulsory instruction; the model explained 21.8% of the variance.

Conclusions: The findings indicate a structural gap between strong demand for soft skills and limited perceived training provision. Curriculum-embedded, experiential instruction, faculty development, and systematic assessment are recommended. Generalization should remain cautious because the sample was non-probabilistic and overrepresented participants aged over 30 and those in stable employment. Keywords: soft skills, higher education, employability, curriculum, training gap, university students.

1. المقدمة

أصبحت قدرة مؤسسات التعليم العالي على إعداد خريجين قادرين على الاندماج في بيئات الشغل المتغيرة معياراً مركزياً للحكم على جودة مخرجاتها. ولم يعد هذا الإعداد مقتصراً على المعرفة التخصصية الصلبة أو الكفايات التقنية، بل اتسع ليشمل مجموعة من القدرات التواصلية والاجتماعية والتنظيمية والانفعالية التي تسمح للفرد بتوظيف معرفته، والشغل مع الآخرين، والتكيف مع المو اقف الجديدة، وحل المشكلات تحت قيود و اقعية. وتؤكد الأدلة الاقتصادية أن قيمة المهارات الاجتماعية في سوق الشغل ازدادت بالتوازي مع التحول نحو الوظائف التي تتطلب التفاعل والتنسيق والحكم البشري، وهي مهام يصعب اختزالها في إجراءات روتينية (Deming, 2017; Heckman & Kautz, 2012). كما يشير تقرير مستقبل الوظائف إلى استمرار بروز التفكير التحليلي، والمرونة، والقيادة والتأثير الاجتماعي، والإبداع، بوصفها كفايات مطلوبة في سياق التحول التكنولوجي السريع (World Economic Forum, 2025).

يُستخدم مصطلح «المهارات الناعمة» على نطاق واسع، لكنه لا يحيل إلى بناء مفاهيمي واحد مستقر. فقد يشمل مهارات الاتصال والعمل الجماعي والقيادة، وقد يمتد إلى التنظيم الذاتي والذكاء العاطفي وإدارة الوقت والتفكير النقدي. ويترتب على هذا الاتساع خطر التعامل مع المفهوم بوصفه قائمة فضفاضة من السمات المرغوبة من دون تحديد سلوكي أو سياقي دقيق. لذلك تقترح الأدبيات النظر إليها باعتبارها مهارات قابلة للنقل تتجلى في الأداء والتفاعل، لا خصائص شخصية ثابتة أو بديلاً عن المعرفة التقنية (Cimatti, 2016; Matteson et al., 2016; Touloumakos, 2020). ويؤكد هذا التحديد أن العلاقة بين المهارات الناعمة والتقنية تكاملية: فالأولى تساعد على تحويل المعرفة التخصصية إلى ممارسة فعالة، بينما تمنحها الثانية مضمونها المهني.

تبدو هذه المسألة أكثر إلحاحاً في التعليم الجامعي، لأن قابلية التوظيف لا تنتج آلياً عن الحصول على الشهادة، فهي محصلة تفاعل بين رأس المال البشري والاجتماعي والثقافي، والخصائص الفردية، وفرص المؤسسة التعليمية، وسياق سوق الشغل (Bridgstock, 2009; Clarke, 2018). وقد أظهرت دراسات مقارنة أن أرباب الشغل والطلبة يتفقون عموماً على أهمية المهارات الناعمة، مع استمرار فجوات بين ما يُتوقَّع من الخريجين وما يعتقد الطلبة أنهم يتلقونه أو يتقنونه (Andrews & Higson, 2008; Succi & Canovi, 2020; Wesley et al., 2017). كما تبين المراجعات المنهجية أن التدخلات الواعدة هي التي تدمج الممارسة والتغذية الراجعة والتأمل والتقويم في المنهج، بدلاً من تقديم المهارات في أنشطة هامشية منفصلة (Orih et al., 2024; Ritter et al., 2018).

في السياقات العربية والمغاربية، ما تزال الأدلة التجريبية المنشورة محدودة مقارنة بحجم الخطاب المؤسسي حول مواءمة الجامعة وسوق الشغل. وأظهرت دراسة نوعية-استطلاعية على موظفين مغاربة إدراكاً واضحاً لأهمية دمج المهارات الناعمة في التعليم العالي، ولا سيما الاتصال والعمل الجماعي والتكيف، مع الإشارة إلى ضعف الطرائق التطبيقية (Jabri, 2023). كما تؤكد تقارير تربوية إقليمية أن نجاح الدمج يتطلب اتساقاً بين المنهج، وقدرات المدرسين، واستراتيجيات التقويم، لا مجرد إضافة وحدات مستقلة (Cinque & Kippels, 2023). من هنا تنبع الحاجة إلى بيانات كمية تقيس في الوقت نفسه تقدير الأهمية وتقييم الواقع التدريبي، لأن ارتفاع القناعة لا يعني بالضرورة وجود ممارسة تعليمية مقابلة.

تنطلق الدراسة الحالية من هذه الفجوة، وتفحص بيانات استبيان شملت 161 مستجوباً حول أهمية تدريس المهارات الناعمة في التعليم الجامعي ودورها في الإعداد للحياة وسوق الشغل. وتتمثل إضافتها في الجمع بين ثلاثة مستويات تحليلية: وصف مستوى الأهمية المدركة والواقع التدريبي؛ اختبار الفروق بين الفئات الديموغرافية؛ وتحليل الارتباطات والعوامل المتنبئة بتأييد إلزامية التدريس. ولا تتعامل الدراسة مع التقديرات الذاتية بوصفها دليلاً مباشراً على الإتقان الفعلي، بل بوصفها مؤشرات على الطلب المدرك، وتجربة المشاركين مع العرض التدريبي، واتجاهاتهم نحو السياسات الجامعية.

1.1 مشكلة الدراسة وأهدافها

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح مدى اتساق إدراك المشاركين لأهمية المهارات الناعمة مع تقديرهم لكفاية ما تقدمه الجامعة من تدريب فعلي. فإذا كان الطلب على هذه المهارات مرتفعاً، تظل الجودة والكفاية والمشاركة منخفضة.هذا يعني أن المشكلة ليست نقصاً في الوعي، بل فجوة تنفيذية في تصميم المنهج والتدريس والتقويم. وتهدف الدراسة إلى:

(أ) قياس الأهمية الأكاديمية والمهنية المدركة للمهارات الناعمة؛

(ب) تقويم كفاية التدريب وجودته وتركيز الأساتذة؛

(ج) ترتيب تسع مهارات ناعمة رئيسية؛

(د) اختبار الفروق المرتبطة بالجنس والعمر والمستوى الدراسي وطبيعة الشغل؛

(هـ) الكشف عن الارتباطات بين إدراك أهمية المهارات الناعمة وو اقع التدريب عليها؛

(و) تحديد العوامل المتنبئة بتأييد جعل تدريس المهارات الناعمة إلزامياً في التعليم الجامعي.

1.2 أسئلة الدراسة

1. ما مستوى الأهمية الأكاديمية والمهنية المدركة للمهارات الناعمة، وما مستوى كفاية التدريب الجامعي وجودته؟

2. كيف تُرتب المهارات التسع من حيث الأهمية المهنية المدركة؟

3. هل تختلف تقديرات المشاركين للمهارات الناعمة باختلاف الجنس والعمر والمستوى الدراسي وطبيعة الشغل؟

4. ما طبيعة الارتباط بين مؤشرات الأهمية ومؤشرات الو اقع التدريبي؟

5. ما المتغيرات التي تتنبأ بتأييد جعل تدريس المهارات الناعمة إلزامياً؟

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 مفهوم المهارات الناعمة وحدوده

تتداخل المهارات الناعمة مع مفاهيم متعددة مثل المهارات الاجتماعية والانفعالية، والمهارات العابرة للتخصصات، وكفايات القرن الحادي والعشرين، والسمات غير المعرفية. ويرى Cimatti (2016) أنها قدرات شخصية واجتماعية ومنهجية تؤثر في كيفية أداء الفرد وتفاعله، بينما تكشف مراجعة Touloumakos (2020) أن التوسع في استعمال المصطلح أدى أحياناً إلى خلط المهارة بالسمة والقيمة والسلوك. ويقترح Matteson et al. (2016) تجاوز التعريف الإسمي إلى توصيفات قابلة للملاحظة، مثل القدرة على عرض فكرة بوضوح، أو إدارة خلاف داخل فريق، أو ترتيب المهام تحت ضغط زمني. ويكتسب هذا التحديد أهمية قياسية؛ إذ لا يمكن تقويم مهارة أو تنميتها من دون مؤشرات أداء وسياق استعمال واضحين.

تتبنى الدراسة الحالية تعريفاً إجرائياً تعتبر من خلاله أن المهارات الناعمة هي مزيج من المهارات الاجتماعية والتنظيمية والمعرفية العليا والانفعالية يضم تسع مهارات أساسية: التواصل الفعال، وإدارة الوقت، وإدارة الضغوط، وحل المشكلات، والإبداع والابتكار، العمل الجماعي، والتفكير النقدي، والقيادة، والذكاء العاطفي.

2.2 المهارات الناعمة وقابلية التوظيف

تدعم الأدلة التجريبية وجود علاقة بين المهارات الناعمة والنجاح التعليمي والمهني، مع ضرورة الحذر من التفسيرات السببية المبسطة. فقد بين Heckman and Kautz (2012) أن المهارات غير المعرفية ترتبط بنتائج تعليمية و اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى، فيما أظهر Deming (2017) نمواً في العائد المرتبط بالمهارات الاجتماعية في الوظائف التي تتطلب تنسيقاً وتفاعلاً. وعلى مستوى توقعات أصحاب الشغل، حدد Robles (2012) التواصل والنزاهة والمرونة والعمل الجماعي والمسؤولية ضمن أبرز المهارات المطلوبة. كما

خلصت مراجعة Fajaryati et al. (2020) إلى تكرار مهارات الاتصال، وحل المشكلات، والعمل الجماعي، والتكيف، والتعلم المستمر في الأدبيات المتعلقة بمهارات المستقبل.

مع ذلك، لا ينبغي تحويل خطاب «فجوة المهارات» إلى إلقاء كامل للمسؤولية على الخريج أو الجامعة. فالقابلية للتوظيف مشروطة أيضاً ببنية الفرص، وممارسات التوظيف، ونوعية الوظائف، و إتاحة التدريب داخل المؤسسات. وينتقد Hurrell (2016) ما يسميه لعبة إلقاء اللوم في تفسير نقص المهارات الناعمة، لأن أصحاب الشغل قد يرفعون متطلباتهم أو يقلصون الاستثمار في التدريب ثم ينسبون الفجوة إلى المتقدمين. ويقدم Clarke (2018) تصوراً سياقياً يربط القابلية للتوظيف برؤوس أموال متعددة وبالبيئة الاجتماعية والاقتصادية. لذلك تُفسر نتائج الدراسة الحالية باعتبارها مؤشرات على تصورات المشاركين، لا حكماً نهائياً على الكفايات الفعلية أو سبباً منفرداً للتعثر المهني.

2.3 دمج المهارات في المنهج الجامعي

تتراوح استراتيجيات تعليم المهارات الناعمة بين مقررات مستقلة، ودمج عرضي داخل المقررات التخصصية، و أنشطة موازية مثل النوادي والتطوع، وخبرات عملية مثل المشاريع والتدريب الميداني والمحاكاة. وتظهر دراسة Devadason et al. (2010) أن الطلبة يدركون قيمة الدمج الرسمي، لكن جودة الخبرة تختلف باختلاف وضوح نو اتج التعلم وطريقة التنفيذ. كما وجد Jackson (2014) أن تنمية كفايات القابلية للتوظيف ترتبط بفرص الممارسة والتعلم المتكامل مع الشغل، وليس بمجرد إدراجها في وثائق البرامج. وطور Ritter et al. (2018) نموذجاً تعليمياً يركز على الممارسة والتغذية الراجعة والتكرار، وهي مكونات تجعل المهارات قابلة للتعلم والتقويم.

تؤكد مراجعة Orih et al. (2024) أن فعالية التدخلات ترتفع عندما تكون ممتدة زمنياً، ومتصلة بسياقات أصيلة، وتستخدم أكثر من طريقة للتعلم والتقويم. وتبين نتائج OECD (2015, 2021) أن المهارات الاجتماعية والانفعالية قابلة للتنمية، لكن توزيعها وفرص اكتسابها يتأثران بالبيئة التعليمية والاجتماعية. وفي المقابل، أظهرت دراسة Chamorro-Premuzic et al. (2010) أن تقدير أهمية المهارات لا يساوي بالضرورة الرغبة أو القدرة على تحسينها، ما يدعم الحاجة إلى التمييز بين الوعي والتدريب. وتنسجم هذه الرؤية مع الدراسة الحالية التي تفصل تحليلياً بين «الإدراك والقيمة» و«الو اقع التدريبي».

2.4 نموذج التحليل

ينظم التحليل متغيرات الدراسة في ثلاثة مكونات مترابطة: أولاً، إدراك القيمة، ويشمل الأهمية الأكاديمية والمهنية والمؤشر المركب للمهارات؛ ثانياً، العرض التدريبي، ويشمل الكفاية والجودة وتركيز الأساتذة والاستفادة من البرامج والمشاركة؛ وثالثاً، اتجاهات السياسة، وفي مقدمتها تأييد إلزامية التدريس. وبناء على الأدبيات، يُتوقع أن يرتبط تقدير الأهمية بتأييد الإلزامية، وأن تتجمع مؤشرات العرض التدريبي معاً، وأن تظهر فجوة بين المكونين إذا كانت القناعة أعلى من الخبرة التدريبية. أما الفروق الديموغرافية فتُعامل بوصفها استكشافية، لأن الأدلة السابقة لا تبرر افتراض اتجاه ثابت لها عبر السياقات.

3. المنهجية

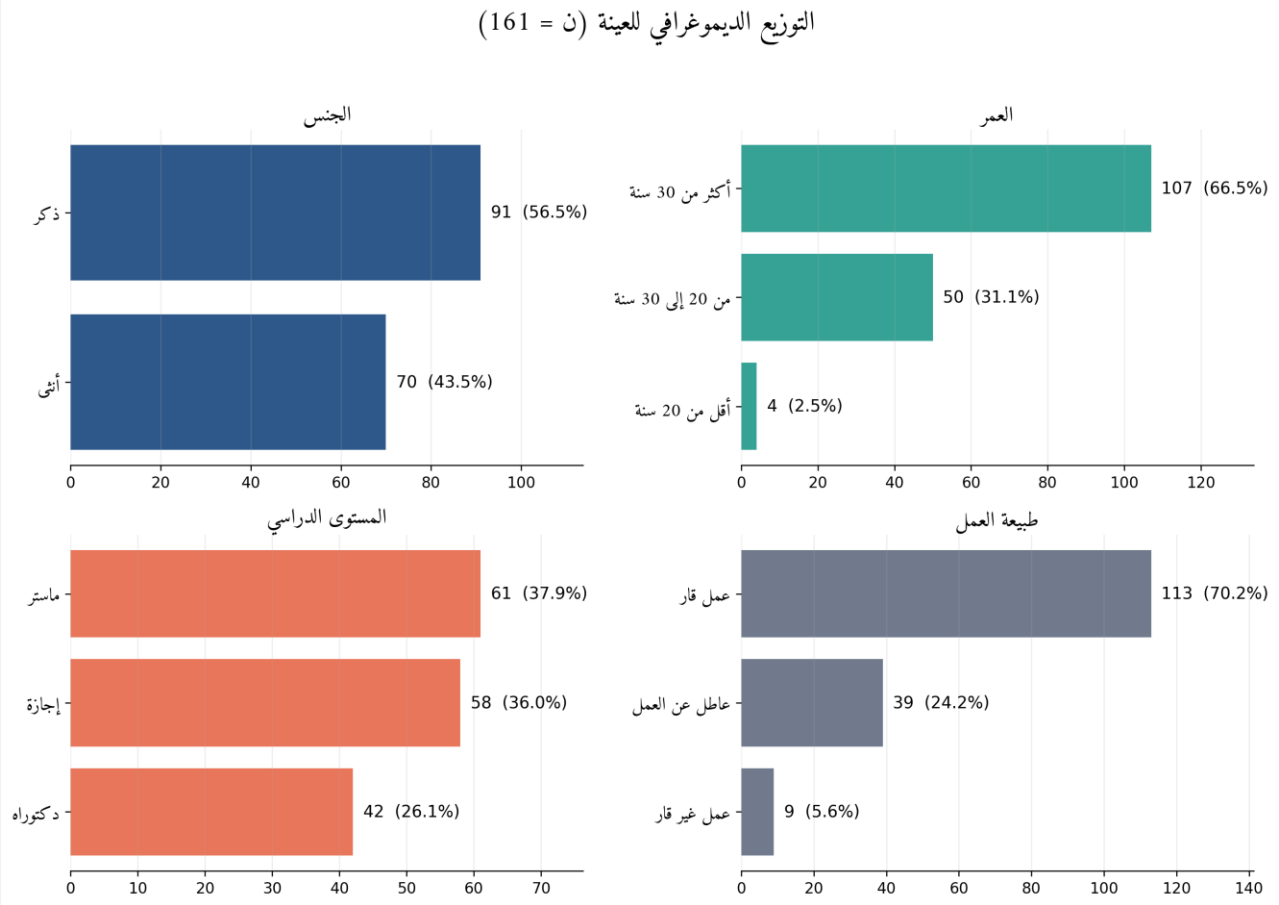
3.1 التصميم والعينة

اعتمدت الدراسة تصميماً وصفياً ارتباطياً مقطعياً. وتكونت العينة من 161 مستجوباً جُمعت بياناتهم باستبيان ذاتي التقرير، وتمّ تحليل البيانات وفق منهجية تحليلية مكافئة لمخرجات برنامج SPSS. وتشير

خصائص العينة إلى أنها عينة متاحة غير احتمالية؛ إذ كان 66.5% من المشاركين أكبر من 30 سنة، و70.2% يعملون في وظائف قارة. لذلك لا تمثل العينة الطلبة الجامعيين النظاميين تمثيلاً احتمالياً، بل تضم نسبة مرتفعة من المهنيين وحملة أو طلبة الدراسات العليا. ويُعد هذا التكوين مفيداً لاستحضار منظور سوق الشغل، لكنه يقيد التعميم على مجتمع الطلبة الجامعيين ككل.

الجدول (1): التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة (ن = 161)

الفئة	العدد	النسبة
الجنس: ذكر	91	%56.5
الجنس: أنثى	70	%43.5
العمر: أقل من 20 سنة	4	%2.5
العمر: 20-30 سنة	50	%31.1
العمر: أكثر من 30 سنة	107	%66.5
المستوى الدراسي: إجازة	58	%36.0
المستوى الدراسي: ماستر	61	%37.9
المستوى الدراسي: دكتوراه	42	%26.1
طبيعة الشغل: عمل قار	113	%70.2
طبيعة الشغل: عاطل عن الشغل	39	%24.2
طبيعة الشغل: عمل غير قار	9	%5.6



3.2 أداة الدراسة والمتغيرات

تألف الاستبيان من 28 سؤالاً، تضمن بداية متغيرات ديموغرافية، ثم قاست البنود الرئيسة الأهمية الأكاديمية للمهارات الناعمة (س8)، والأهمية المهنية (س9)، وتقدير تسع مهارات منفصلة تكوّن منها مؤشر مركب (س10)، وكفاية التدريب الجامعي (س11)، وجودته (س12)، وتركيز الأساتذة (س13)، وفعالية النوادي (س16)، والمشاركة في الأنشطة الطلابية (س17)، والاستفادة من البرامج (س18)، والمساعدة في الحصول على شغل (س20)، وتقدير أصحاب الشغل (س22)، وفائدة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي (س26)، وتأييد جعل التدريس إلزامياً (س27). وحُوّلت الاستجابات اللفظية إلى قيم من 1 إلى 5 (مقاييس ليكرت الخماسية) بحيث تعبر القيم الأعلى عن تقدير أكثر إيجابية. وفي الحالات النادرة التي اختيرت فيها فئتان في بنود المهارات التسع، استُخدم متوسط الفئتين.

3.3 الثبات والخصائص التوزيعية

بلغ معامل كرونباخ ألفا للمؤشر المركب المكون من المهارات التسع 0.862، وهو مستوى مرتفع من الاتساق الداخلي. ولا يثبت هذا المؤشر وحدانية البناء أو صدق الأداة، لكنه يدعم استخدام متوسط البنود بوصفه مؤشراً تجميعياً في هذه العينة. وفُحصت الاعتدالية باختبار جارك-بيرا، كما حُددت القيم المتطرفة بقاعدة 1.5 من المدى الربيعي. اقترب المؤشر المركب وعدد من متغيرات الواقع من الاعتدالية، بينما أظهرت

الأهمية الأكاديمية والمهنية وتأييد الإلزامية وكفاية التدريب انحرافات دالة، تعكس أثر السقف أو القاع. ولهذا دُعمت الاختبارات المعلمية باختبارات لامعلمية.

3.4 إجراءات التحليل الإحصائي

استُخدمت المتوسطات والانحرافات المعيارية والوسيط والالتواء والتفلطح لوصف المتغيرات. واختُبرت الفروق حسب الجنس باختبار t للعينات المستقلة، مع اختبار ليفين لتجانس التباين، واختبار مان-ويتني للتحقق. واختُبرت الفروق حسب العمر والمستوى الدراسي وطبيعة الشغل بتحليل التباين الأحادي، مع كروسكال-واليس بوصفه فحصاً تأكيدياً. واستُخدم كاي-تربيع للعلاقات بين المتغيرات الفئوية، ومعامل كرامر V لحجم الأثر، مع التحفظ عند ارتفاع نسبة الخلايا ذات التكرار المتوقع الأقل من 5. واعتمد معامل سبيرمان للارتباط، ثم انحداران خطيان متعددَان: الأول لتفسير تأييد إلزامية التدريس، والثاني لتفسير المؤشر المركب للمهارات. حُدد مستوى الدلالة عند $\alpha = 0.05$، ونُفذت الحسابات برمجياً وفق صيغ معيارية مكافئة لمخرجات SPSS.

4. النتائج

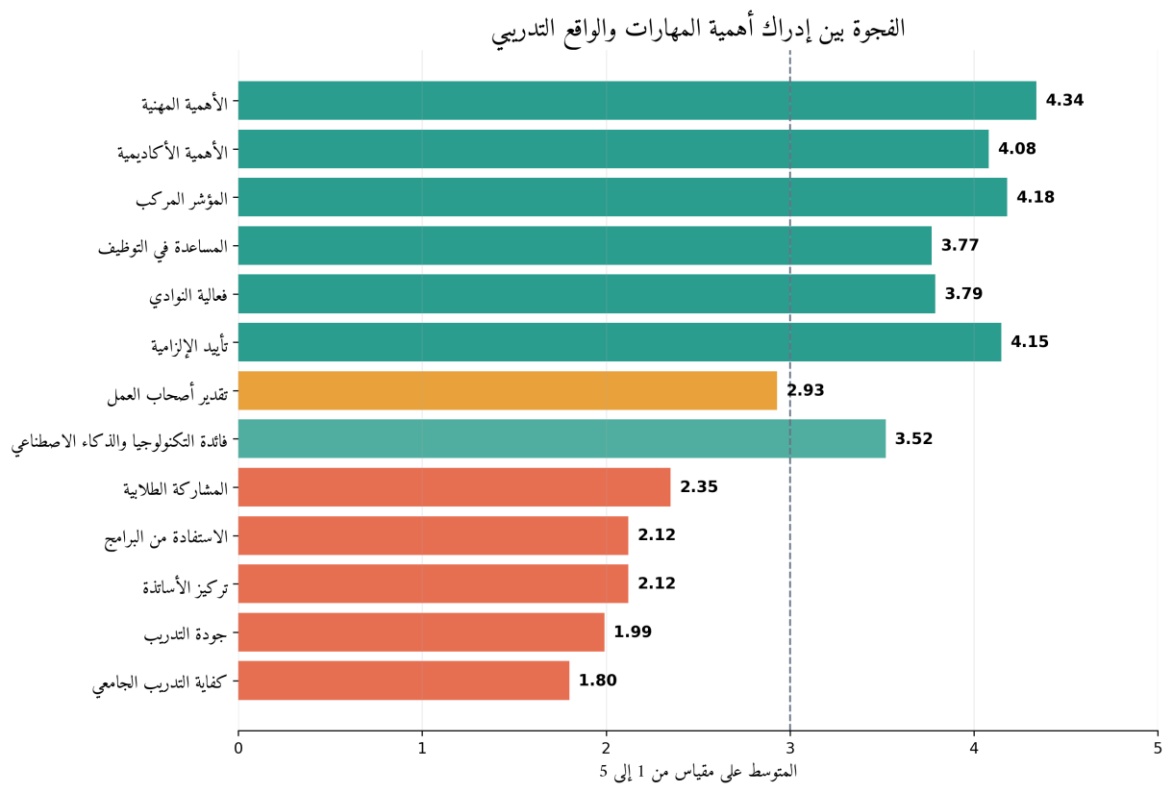
4.1 الأهمية المدركة والواقع التدريبي

أظهرت النتائج مستوى مرتفعاً من إدراك قيمة المهارات الناعمة. بلغ متوسط الأهمية المهنية 4.34 من 5، والأهمية الأكاديمية 4.08، والمؤشر المركب 4.18. كما بلغ تأييد جعل التدريس إلزامياً 4.15. وفي المقابل، سجلت مؤشرات العرض التدريبي قيماً منخفضة: كفاية التدريب 1.80، وجودة التدريب 1.99، وتركيز الأساتذة 2.12، والاستفادة من البرامج 2.12، والمشاركة الطلابية 2.35. وبلغت فعالية النوادي 3.79 والمساعدة في الحصول على عمل 3.77، ما يشير إلى تقدير إيجابي نسبي لأثر الفرص الموازية والمردود التوظيفي، رغم انخفاض المشاركة والاستفادة الفعلية.

الجدول (2): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرئيسة

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسيط
الأهمية المهنية (س9)	4.34	0.78	4.0
المؤشر المركب للمهارات (س10)	4.18	0.49	4.1
الأهمية الأكاديمية (س8)	4.08	0.87	4.0
تأييد إلزامية التدريس (س27)	4.15	0.94	4.0
فعالية النوادي (س16)	3.79	0.88	4.0
المساعدة في التوظيف (س20)	3.77	0.89	4.0
فائدة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي (س26)	3.52	1.04	3.0
تقدير أصحاب الشغل (س22)	2.93	1.02	3.0
المشاركة الطلابية (س17)	2.35	1.00	2.0

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسيط
الاستفادة من البرامج (س18)	2.12	1.14	2.0
تركيز الأساتذة (س13)	2.12	0.99	2.0
جودة التدريب (س12)	1.99	0.91	2.0
كفاية التدريب الجامعي (س11)	1.80	0.97	1.0



الشكل (1): الفجوة بين إدراك أهمية المهارات الناعمة والو اقع التدريبي الجامعي.

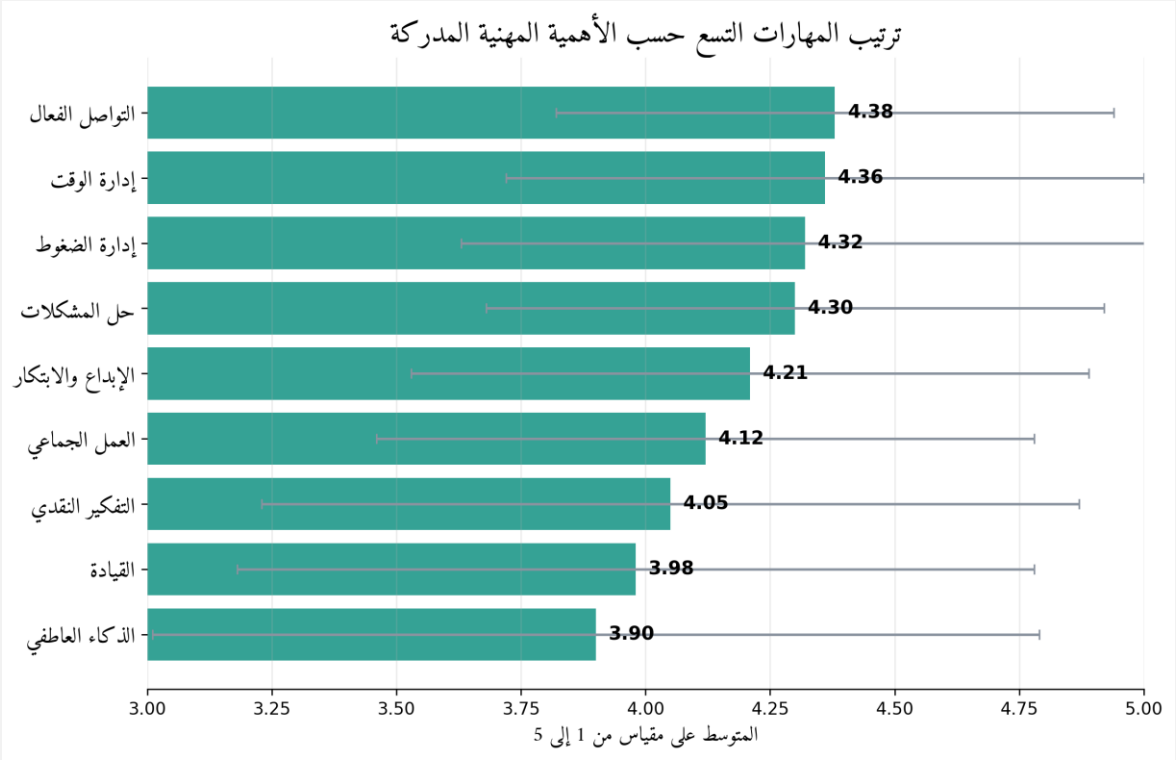
تؤكد توزيعات الاستجابة هذا التباين؛ إذ تركز 86% من استجابات الأهمية المهنية في الفئتين الإيجابيتين، في حين تركز 76% من استجابات كفاية التدريب في الفئتين السلبيتين. وعليه، لا تعكس الفجوة فرقاً طفيفاً بين متوسطين، بل اختلافاً واضحاً في اتجاه التوزيع بين الطلب المدرك والعرض التدريبي.

4.2 ترتيب المهارات التسع

تصدرت مهارة التواصل الفعال القائمة بمتوسط 4.38، تلتها إدارة الوقت 4.36، ثم إدارة الضغوط 4.32، وحل المشكلات 4.30. وجاءت القيادة 3.98 والذكاء العاطفي 3.90 في آخر الترتيب، مع بقائهما أعلى من نقطة المنتصف. ويشير ضيق نطاق المتوسطات، من 3.90 إلى 4.38، إلى أن المشاركين لم ينظروا إلى المهارات المتأخرة بوصفها غير مهمة، بل قدموا ترتيباً نسبياً داخل حزمة تحظى كلها بتقدير مرتفع.

الجدول (3): ترتيب المهارات بحسب الأهمية المهنية المدركة

المهارة	المتوسط	الانحراف المعياري
التواصل الفعال	4.38	0.56
إدارة الوقت	4.36	0.64
إدارة الضغوط	4.32	0.69
حل المشكلات	4.30	0.62
الإبداع والابتكار	4.21	0.68
العمل الجماعي	4.12	0.66
التفكير النقدي	4.05	0.82
القيادة	3.98	0.80
الذكاء العاطفي	3.90	0.89



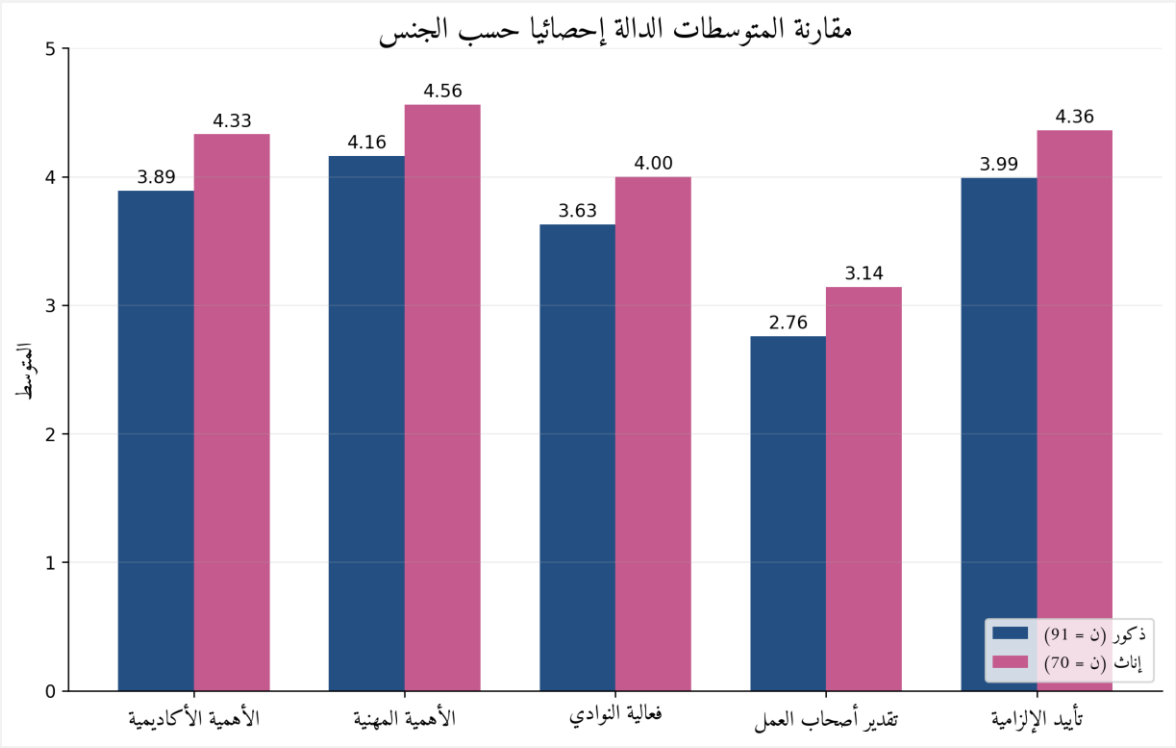
الشكل (2): ترتيب المهارات التسع بحسب الأهمية المهنية المدركة، مع أشرطة الانحراف المعياري.

4.3 الفروق حسب الخصائص الديموغرافية

ظهرت فروق دالة حسب الجنس في خمسة متغيرات، وكانت جميعها لصالح الإناث. بلغ متوسط الأهمية الأكاديمية 4.33 لدى الإناث مقابل 3.89 لدى الذكور، ومتوسط الأهمية المهنية 4.56 مقابل 4.16، بحجم أثر متوسط في الحالتين (|d| = 0.52). كما سجلت الإناث متوسطات أعلى في فعالية النوادي، وتأييد الإلزامية، وتقدير أصحاب الشغل. وأكد اختبار مان-ويتني اتجاه النتائج. ولم يظهر فرق دال في المؤشر المركب أو كفاية التدريب، ما يعني أن الفروق تركزت في بعض أحكام القيمة والاتجاهات، لا في تقييم العرض التدريبي كله.

الجدول (4): الفروق الدالة وغير الدالة حسب الجنس

المتغير	متوسط الذكور	متوسط الإناث	t	p	|d|
الأهمية الأكاديمية	3.89	4.33	-3.28	0.001	0.52
الأهمية المهنية	4.16	4.56	-3.25	0.001	0.52
فعالية النوادي	3.63	4.00	-2.71	0.007	0.43
تأييد الإلزامية	3.99	4.36	-2.49	0.014	0.40
تقدير أصحاب الشغل	2.76	3.14	-2.42	0.017	0.38
المؤشر المركب	4.13	4.24	-1.42	0.157	0.23
كفاية التدريب	1.85	1.74	0.67	0.503	0.11



الشكل (3): مقارنة المتوسطات التي ظهرت فيها فروق دالة إحصائياً حسب الجنس.

أما تحليل التباين الأحادي فأظهر آثاراً صغيرة إلى متوسطة. ارتبطت طبيعة الشغل بالأهمية الأكاديمية، $\eta^2 = 0.073$ ،$p = 0.003$ ،$F = 6.22$؛ وكان متوسط العاطلين عن الشغل 4.49 مقابل 3.94 للعاملين في وظائف قارة، مع التنبيه إلى أن هذه المقارنة وصفية ما لم تُدعّم باختبار لاحق محدد. وارتبط العمر بكفاية التدريب، $\eta^2 = 0.063$ ،$p = 0.006$ ،$F = 5.27$، وبتقدير أصحاب الشغل والمشاركة الطلابية. كما ارتبطت طبيعة الشغل بتقدير أصحاب الشغل وكفاية التدريب، وارتبط المستوى الدراسي بالاستفادة من البرامج. و أكد كروسكال-واليس جميع النتائج المعروضة، بينما لم تختلف معظم المتغيرات الجوهرية باختلاف المستوى الدراسي.

الجدول (5): النتائج الدالة في تحليل التباين الأحادي

عامل التصنيف	المتغير التابع	F	p	η^2
طبيعة الشغل	الأهمية الأكاديمية	6.22	0.003	0.073
الفئة العمرية	كفاية التدريب	5.27	0.006	0.063
الفئة العمرية	تقدير أصحاب الشغل	4.66	0.011	0.056
الفئة العمرية	المشاركة الطلابية	4.61	0.011	0.055
طبيعة الشغل	تقدير أصحاب الشغل	4.37	0.014	0.052
طبيعة الشغل	كفاية التدريب	3.81	0.024	0.046
المستوى الدراسي	الاستفادة من البرامج	3.65	0.028	0.044
المستوى الدراسي	المعرفة بالمصطلح	3.12	0.047	0.038

في اختبارات كاي-تربيع، ظهر ارتباط بين الجنس والمفاضلة بين المهارات الناعمة والتقنية، $\chi^2(4) = 13.25$، $V = 0.287$، $p = 0.010$. وظهرت ارتباطات أخرى لطبيعة الشغل مع تقدير أصحاب الشغل، وللجنس مع تأييد الإلزامية وخطة التطوير، إلا أن عدداً من الجداول تجاوز الحد الموصى به للخلايا ذات التكرار المتوقع الأقل من 0.5 لذلك تُعد هذه النتائج استكشافية ولا ينبغي البناء عليها من دون دمج الفئات أو استخدام اختبار دقيق في عينة أكبر.

4.4 الارتباطات والانحدار المتعدد

كشف معامل سبيرمان عن نمطين مترابطين. تمثل النمط الأول في تقارب مؤشرات الإدراك والقيمة: ارتبطت الأهمية الأكاديمية بالمهنية ارتباطاً قوياً نسبياً ($\rho = 0.640$)، وارتبطت الأهمية المهنية بالمساعدة في التوظيف ($\rho = 0.494$) وبتأييد الإلزامية ($\rho = 0.422$). وتمثل النمط الثاني في تقارب مؤشرات العرض التدريبي: ارتبطت كفاية التدريب بجودته ($\rho = 0.588$) وبتركيز الأساتذة ($\rho = 0.472$)، وارتبطت الجودة

بتركيز الأساتذة (ρ = 0.535). كما ارتبطت فعالية النوادي بالمساعدة في التوظيف (ρ = 0.412)، والمشاركة بالاستفادة من البرامج (ρ = 0.396). وكانت الارتباطات الواردة دالة عند $p < 0.001$.

الجدول (6): أقوى معاملات ارتباط سبيرمان

المتغير الأول	المتغير الثاني	ρ	القوة
الأهمية الأكاديمية	الأهمية المهنية	0.640	قوي نسبياً
كفاية التدريب	جودة التدريب	0.588	متوسط-قوي
جودة التدريب	تركيز الأساتذة	0.535	متوسط-قوي
الأهمية المهنية	المساعدة في التوظيف	0.494	متوسط
كفاية التدريب	تركيز الأساتذة	0.472	متوسط
الأهمية المهنية	تأييد الإلزامية	0.422	متوسط
الأهمية الأكاديمية	تأييد الإلزامية	0.414	متوسط
فعالية النوادي	المساعدة في التوظيف	0.412	متوسط
المشاركة الطلابية	الاستفادة من البرامج	0.396	متوسط

كان نموذج التنبؤ بتأييد جعل التدريس إلزامياً دالاً، $F(8, 152) = 5.29$، $p < 0.001$، وفسر 21.8% من التباين ($R^2 = 0.218$؛ المعدل = 0.177). ظهر متنبئان دالان: الأهمية المهنية(B = 0.320، SE = 0.107، p = 0.003) والمساعدة في التوظيف (B = 0.218، SE = 0.092، p = 0.018). و اقترب تقدير أصحاب الشغل من الدلالة باتجاه سلبي (B = -0.148، p = 0.053)، بينما لم تكن مساهمات المؤشر المركب والمعرفة بالمصطلح والجنس وكفاية التدريب وفائدة التكنولوجيا دالة بعد تثبيت بقية المتغيرات. ويفيد ذلك بأن تأييد الإلزامية تحركه بصورة أساسية حجة مهنية-توظيفية، لا الرضا عن التدريب القائم.

الجدول (7): الانحدار الخطي المتعدد للتنبؤ بتأييد إلزامية التدريس

المتنبئ	B	SE	t	p
الثابت	1.562	0.669	2.34	0.021
الأهمية المهنية	0.320	0.107	3.00	0.003
المساعدة في التوظيف	0.218	0.092	2.38	0.018
تقدير أصحاب الشغل	-0.148	0.076	-1.95	0.053
المؤشر المركب	0.119	0.151	0.79	0.431

المتنبئ	B	SE	t	p
المعرفة بالمصطلح	0.120	0.113	1.06	0.290
الجنس (ذكر = 1)	-0.216	0.143	-1.51	0.132
كفاية التدريب	-0.019	0.072	-0.26	0.793
فائدة التكنولوجيا	0.048	0.068	0.70	0.482

أما نموذج التنبؤ بالمؤشر المركب لأهمية المهارات فكان دالاً أيضاً، $F(6, 154) = 5.68$، $p < 0.001$، لكنه فسر نسبة محدودة من التباين ($R^2 = 0.181$؛ R^2 المعدل = 0.149). بقيت الأهمية المهنية المتنبئ الدال الوحيد ($B = 0.144$، $p = 0.013$)، و اقتربت المعرفة بالمصطلح من الدلالة ($B = 0.111$، $p = 0.061$). وتؤكد هذه النتيجة أن المؤشر المركب يعكس، إلى حد كبير، حكماً عاماً على القيمة المهنية للمهارات، مع بقاء معظم تباينه غير مفسر بالمتغيرات المدرجة.

5. المناقشة

5.1 ارتفاع القيمة المدركة و اتساقها مع أدبيات القابلية للتوظيف

تتمثل النتيجة الأولى في إجماع مرتفع على قيمة المهارات الناعمة أكاديمياً ومهنياً. ويتسق ذلك مع الأدبيات التي تبين أن الخريجين وأصحاب الشغل لا ينظرون إلى المعرفة التقنية والصلبة باعتبارها كافية وحدها، بل يتوقعون قدرة على التواصل والتعاون والتنظيم وحل المشكلات (Andrews & Higson, 2008; Robles, 2012; Succi & Canovi, 2020). كما ينسجم مع دراسة Bedoya-Guerrero et al. (2024) التي ربطت المهارات الناعمة بقابلية توظيف طلبة الدراسات العليا عبر الإنترنت، ومع نتائج OECD (2021) بشأن أهمية المهارات الاجتماعية والانفعالية في التكيف والإنجاز. غير أن المتوسطات المرتفعة جداً تثير احتمال أثر السقف، وقد تعكس أيضاً طموحا اجتماعيا؛ فالمهارات الناعمة أصبحت مفردة معيارية في خطاب التوظيف والتعليم، وقد يميل المشاركون إلى تأييدها حتى عندما تختلف تعريفاتهم أو خبراتهم الفعلية.

يعزز ترتيب المهارات هذا التفسير. فقد تصدر التواصل وإدارة الوقت وإدارة الضغوط وحل المشكلات، وهي مهارات ترتبط مباشرة بتجربة الشغل اليومية وبإدارة المتطلبات المتعددة. وتكرر الأدبيات المهنية أهمية التواصل والعمل الجماعي وحل المشكلات والتكيف (Fajaryati et al., 2020; Robles, 2012). وفي الوقت نفسه، جاء الذكاء العاطفي والقيادة في أسفل الترتيب النسبي رغم بقائهما مرتفعين. وقد يرتبط ذلك بكون المهارات الأولى أكثر وضوحاً وقابلية للربط بمو اقف يومية، بينما تُفهم القيادة والذكاء العاطفي أحياناً بوصفهما مفاهيم أوسع أو مرتبطة بأدوار محددة. ولا تتيح البيانات الحالية اختبار هذا التفسير، ما يبرر إجراء دراسات نوعية لفهم المعاني التي ينسبها المشاركون لكل مهارة.

5.2 الفجوة بين الطلب المدرك والعرض التدريبي

النتيجة المركزية ليست ارتفاع الأهمية في ذاته، بل اقتر انه بانخفاض حاد في كفاية التدريب وجودته وتركيز الأساتذة عليه. وتوضح الارتباطات أن المشاركين يصدرون أحكاماً متر ابطة على عناصر العرض التدريبي: من يرى الكفاية منخفضة يميل أيضاً إلى تقييم الجودة والتركيز بمستوى منخفض. وفي المقابل، ظل الارتباط

بين الإدراك والواقع أضعف. وهذا الانفصال يدعم تفسير الفجوة بوصفها مشكلة تنفيذ مؤسسي، لا نقصاً في الوعي بأهمية المهارات.

تتفق هذه النتيجة مع الدراسات التي وجدت أن إدراج المهارات في أهداف البرامج لا يضمن تعلمها ما لم تُترجم إلى أنشطة متدرجة وتقويمات موثوقة وفرص ممارسة (Devadason et al., 2010; Jackson, 2014; Ritter et al., 2018). كما تؤكد المراجعة المنهجية لـ Orih et al. (2024) أن التدخلات القصيرة أو المنفصلة أقل قدرة على إحداث تعلم قابل للنقل من التدخلات المدمجة والممتدة. ومن ثم، لا يكفي إنشاء مقرر عام أو تنظيم ورشة عابرة؛ بل ينبغي تحديد نواتج تعلم قابلة للقياس، وربطها بمشاريع وموقف أصيلة، وتقديم تغذية راجعة، وإعادة الممارسة في مستويات متقدمة من البرنامج.

تكشف نتائج النوادي عن إمكان غير مستثمر بالكامل. فقد قُيِّمت فعاليتها عند 3.79 وارتبطت بالمساعدة في التوظيف، في حين بقيت المشاركة الطلابية منخفضة عند 2.35. وقد يرجع هذا التباين إلى محدودية الوصول، أو ضعف المواءمة مع الجداول الدراسية، أو غياب الاعتراف الأكاديمي بالمشاركة، أو تفاوت جودة الأنشطة. ولا تسمح البيانات بتحديد السبب، لكنها تشير إلى أن زيادة عدد الأنشطة وحدها لن تكون كافية؛ إذ ينبغي دمجها في مسارات واضحة، وتوثيق نواتجها، ومنح الطلبة فرصاً متكافئة للمشاركة.

5.3 الفروق الديموغرافية وحدود تفسيرها

أظهرت الإناث تقديراً أعلى للأهمية الأكاديمية والمهنية وفعالية النوادي وتأييد الإلزامية وتقدير أصحاب الشغل للمهارات الناعمة عند المتقدم لطلب العمل. وحجم الأثر المتوسط في الأهمية الأكاديمية والمهنية يدل على فرق له دلالة عملية نسبية، لكنه لا يبرر استنتاج فروق جوهرية ثابتة بين الجنسين. فقد تتأثر الاستجابات بتكوين العينة، والخبرة التعليمية والمهنية، والتوقعات الاجتماعية، ومجالات الدراسة والشغل غير المقاسة. كما أن عدم وجود فرق في كفاية التدريب يشير إلى اتفاق الجنسين على ضعف العرض، حتى مع اختلاف بعض أحكام القيمة. لذلك ينبغي أن تتجنب السياسات تفسير النتيجة بطريقة نمطية، وأن تركز بدلاً من ذلك على ضمان فرص تدريب عادلة ومراقبة اختلاف الاستفادة بين الفئات.

أما آثار العمر وطبيعة الشغل والمستوى الدراسي فكانت صغيرة إلى متوسطة وظهرت في مجموعة محدودة من المتغيرات. ويُفهم ارتفاع تقدير الأهمية الأكاديمية لدى العاطلين عن الشغل، وصفياً، في ضوء احتمال ربطهم بين نقص المهارات وصعوبة الاندماج المهني، لكن الدراسة المقطعية لا تثبت هذا المسار. وقد يكون الاتجاه معكوساً أو متأثراً بمتغيرات غير مقاسة. كما أن صغر بعض الفئات، ولا سيما من هم دون 20 سنة والعاملون في وظائف غير قارة، يضعف الاستقرار الإحصائي ويستدعي إعادة الاختبار بعينة طبقية أكبر.

5.4 الدافع المهني لتأييد الإلزامية

أظهر الانحدار أن الأهمية المهنية والاعتقاد بدور المهارات في التوظيف هما المتنبئان الرئيسان بتأييد جعل التدريس إلزامياً. وهذه النتيجة منطقية في ضوء التصورات المعاصرة لقابلية التوظيف، لكنها تكشف أيضاً أن شرعية إدماج المهارات في نظر المشاركين تقوم أساساً على العائد المهني. ويقتضي ذلك صياغة سياسة متوازنة: ربط المهارات بالحصول على الشغل، من دون اختزال التعليم الجامعي في مطالب آنية لسوق الشغل. فالتواصل والتفكير النقدي والتنظيم الذاتي والعمل الجماعي لها قيمة مدنية وأكاديمية وشخصية أيضاً، وتساهم في التعلم مدى الحياة والمشاركة الاجتماعية (OECD, 2015).

يفسر النموذج 21.8% فقط من تباين تأييد الإلزامية، ما يعني أن عوامل أخرى لم تُقَس قد تكون مؤثرة، مثل تجربة المشارك السابقة مع مقررفعلي، والثقة في قدرة الجامعة على التنفيذ، وتخصصه، ونوعية المؤسسة، وتفضيله لمرونة المنهج. كما أن استخدام الانحدار الخطي مع متغير تابع رتبي ذي أثر سقف يقدم اتجاهاً تفسيرياً تقريبياً؛ وسيكون الانحدار اللوجستي الرتبي أو نماذج المعادلات البنائية أكثر ملاءمة في دراسة لاحقة تتو افر فيها عينة أكبروقياسات متعددة البنود.

5.5 الدلالات النظرية والتطبيقية

تدعم النتائج تصوراً ثنائي المستوى: مستوى القناعة العامة بأهمية المهارات، ومستوى البنية التعليمية التي تتيح تعلمها. ولا تكفي القناعة لتغيير الممارسة ما لم تتحول إلى تصميم منهجي. ومن الناحية النظرية، تعزز الدراسة التمييز بين إدراك القيمة والخبرة التدريبية، وتبين أن قياس أحدهما لا يغني عن الآخر. ومن الناحية التطبيقية، تشير النتائج إلى ضرورة الانتقال من قو ائم المهارات العامة إلى خر ائط تعلُّم تحدِّد أين تُدرّس كل مهارة، وكيف يمارسها الطالب، وبأي معيارتُقوّم، وكيف يتراكم مستوى الإتقان عبرسنوات البرنامج.

يمكن للجامعات اعتماد نموذج دمج متعدد المسارات: مهام تواصل وعمل جماعي داخل المقررات التخصصية؛ مشاريع قائمة على مشكلات حقيقية؛ تدريب ميداني بتغذية راجعة مشتركة من الجامعة وجهة الشغل؛ نوادٍ و أنشطة موثقة في سجل إنجاز؛ ومقررات قصيرة تستهدف مهارات محددة عند الحاجة. وينبغي أن يصاحب ذلك تطوير مهني للأساتذة، لأن انخفاض متوسط تركيزهم في تقديرات المشاركين يجعل القدرة التدريسية عنصراً حاسماً. كما يستلزم التقويم استخدام محكات أداء، وملفات إنجاز، وملاحظة منظمة، وتقويم الأقران، بدلاً من الاعتماد على الاختبارات المعرفية أو الاستبيانات الذاتية وحدها.

يمكن للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، التي حصلت فائدتهما على متوسط 3.52، أن تدعما المحاكاة والتغذية الراجعة والتدريب المتكرر، لكنهما لا يعوضان التفاعل الاجتماعي الحقيقي. كما أن استخدام أدوات رقمية في تقويم التواصل أو العمل الجماعي يقتضي شفافية في المعاييروحماية البيانات وتجنب تحويل السلوك المعقد إلى درجة آلية مبسطة. ويظل الدور الأهم للتكنولوجيا هو توسيع فرص التدريب والتأمل، لا استبدال الحكم التربوي أو الخبرة الجماعية.

6. الخاتمة والتوصيات

خلصت الدراسة إلى وجود اتفاق قوي على أهمية المهارات الناعمة للنجاح المهني والأكاديمي، يقابله تقييم منخفض لكفاية التدريب الجامعي وجودته وتركيز الأساتذة في التدريب على المهارات الناعمة. وتصدرت مهارات التواصل وإدارة الوقت وإدارة الضغوط وحل المشكلات قائمة المهارات الناعمة المقدَّرة، بينما أظهر التحليل أن تأييد إلزامية التدريس مدفوع أساساً بإدراك القيمة المهنية والدور التوظيفي. ولا تشير النتائج إلى نقص في الطلب أو الوعي، بل إلى فجوة بين ما يراه المشاركون مهماً وما يعتقدون أن الجامعة تقدمه فعلياً.

بناء على ذلك، توصي الدراسة بما يلي:

- ✓ إدماج المهارات الناعمة في نو اتج تعلم البرامج والمقررات، وربطها بأنشطة أصيلة قابلة للتقويم؛
- ✓ تأهيل الأساتذة لتدريسها وتقديم تغذية راجعة عليها؛
- ✓ تحويل النوادي والأنشطة إلى مسارات متاحة وموثقة ومتكاملة مع المنهج؛
- ✓ توسيع التعلم القائم على المشاريع والتدريب الميداني والمحاكاة؛
- ✓ بناء أدوات تقويم متعددة المصادر تتجاوز التقرير الذاتي؛

- ✓ إشراك أصحاب الشغل والخريجين والطلبة في مراجعة قائمة المهارات دورياً من دون إخضاع المنهج بالكامل لتقلبات السوق قصيرة الأجل؛
- ✓ تطوير لوحة مؤشرات مؤسسية تقيس فرص التعلم والمشاركة وجودة التنفيذ ونو اتج الأداء، لا مجرد عدد الورشات المنفذة.

7. قيود الدراسة و آفاق البحث

تخضع النتائج لعدد من القيود:

أولاً، العينة غير احتمالية ويغلب عليها من تجاوزوا 30 سنة والعاملون في وظائف قارة، ما يحد من التعميم على الطلبة النظاميين.

ثانياً، تعتمد البيانات على التقرير الذاتي، ومن ثم قد تتأثر بالطموح الاجتماعي واختلاف فهم المصطلحات.

ثالثاً، لا تتو افر في المادة الأصلية تفاصيل كافية عن صدق المحتوى أو البناء، ويقتصر الدليل السيكومتري المباشر على الاتساق الداخلي للمؤشر المركب.

رابعاً، تؤدي آثار السقف والقاع والطبيعة الرتبية لمقاييس ليكرت إلى تقييد بعض الافتراضات المعلمية، رغم استخدام اختبارات لامعلمية تأكيدية.

خامساً، خالفت بعض جداول كاي-تربيع شرط التكرارات المتوقعة.

سادساً، التصميم المقطعي الارتباطي لا يثبت السببية، والانحدار الخطي يقدم تفسيراً تقريبياً لمتغيرات رتبية.

ينبغي أن تستخدم الدراسات المقبلة عينات طبقية من جامعات وتخصصات متعددة، وتوازن بين الطلبة والخريجين وأصحاب الشغل والأساتذة. كما يستحسن تطوير مقياس متعدد البنود لكل بعد، واختبار صدقه العاملي وثباته عبر الفئات، وربط التقديرات الذاتية بمهام أداء وملاحظة سلوكية. ويمكن للتصاميم الطولية وشبه التجريبية قياس أثر مقررات أو مشاريع أو نوادٍ محددة، في حين تساعد المقابلات ومجموعات التركيز على تفسير أسباب انخفاض المشاركة وتباين معاني المهارات. ومن المفيد أيضاً اختبار نماذج وساطة تربط فرص الممارسة بالتغذية الراجعة ثم بالإتقان والقابلية للتوظيف.

بيانات النشر

التمويل: لم تتلق هذه الدراسة دعما ماليا محددا من أي جهة تمويلية عامة أو خاصة أو غير ربحية. ويقرّ الباحثون بعدم وجود أي تضارب مصالح مالي أو غير مالي مرتبط بموضوع الدراسة.

إتاحة البيانات: تتوفر البيانات المستخدمة في هذه الدراسة لدى الباحثين عند الطلب المعقول، مع مراعاة اعتبارات السرية وأخلاقيات البحث العلمي.

استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي: استخدمت أدوات الذكاء الاصطناعي لأغراض المراجعة اللغوية والتنسيقية، ولم تستخدم في توليد البيانات أو تغيير النتائج أو الاستنتاجات العلمية.ويتحمل الباحثون المسؤولية الكاملة عن محتوى البحث النهائي.

قائمة المصادروالمراجع

References

Andrews, J., & Higson, H. (2008). Graduate employability, "soft skills" versus "hard" business knowledge: A European study. Higher Education in Europe, 33(4), 411-422.

Bedoya-Guerrero, A., Basantes-Andrade, A., Rosales, F. O., Naranjo-Toro, M., & León-Carlosama, R. (2024). Soft skills and employability of online graduate students. Education Sciences, 14(8), 864.

Bridgstock, R. (2009). The graduate attributes we've overlooked: Enhancing graduate employability through career management skills. Higher Education Research & Development, 28(1), 31-44.

Chamorro-Premuzic, T., Arteche, A., Bremner, A. J., Greven, C., & Furnham, A. (2010). Soft skills in higher education: Importance and improvement ratings as a function of individual differences and academic performance. Educational Psychology, 30(2), 221-241.

Cimatti, B. (2016). Definition, development, assessment of soft skills and their role for the quality of organizations and enterprises. International Journal for Quality Research, 10(1), 97-130.

Cinque, M., & Kippels, S. (2023). Soft skills in education: The role of the curriculum, teachers, and assessments. Regional Center for Educational Planning.

Clarke, M. (2018). Rethinking graduate employability: The role of capital, individual attributes and context. Studies in Higher Education, 43(11), 1923-1937.

Deming, D. J. (2017). The growing importance of social skills in the labor market. The Quarterly Journal of Economics, 132(4), 1593-1640.

Devadason, E. S., Subramaniam, T., & Daniel, E. G. S. (2010). Final year undergraduates' perceptions of the integration of soft skills in the formal curriculum: A survey of Malaysian public universities. Asia Pacific Education Review, 11, 321-348.

Fajaryati, N., Budiyono, B., Akhyar, M., & Wiranto, W. (2020). The employability skills needed to face the demands of work in the future: Systematic literature reviews. Open Engineering, 10(1), 595-603.

Heckman, J. J., & Kautz, T. (2012). Hard evidence on soft skills. Labour Economics, 19(4), 451-464.

Hurrell, S. A. (2016). Rethinking the soft skills deficit blame game: Employers, skills withdrawal and the reporting of soft skills gaps. Human Relations, 69(3), 605-628.

Jabri, A. (2023). The integration of soft skills in higher education: Investigating the perception of 40 Moroccan employees. Form@re - Open Journal per la Formazione in Rete, 23(3), 122-133.

Jackson, D. (2014). Testing a model of undergraduate competence in employability skills and its implications for stakeholders. Journal of Education and Work, 27(2), 220-242.

Matteson, M. L., Anderson, L., & Boyden, C. (2016). "Soft skills": A phrase in search of meaning. portal: Libraries and the Academy, 16(1), 71-88.

OECD. (2015). Skills for social progress: The power of social and emotional skills. OECD Publishing.

OECD. (2021). Beyond academic learning: First results from the Survey of Social and Emotional Skills. OECD Publishing.

Orih, D., Heyeres, M., Morgan, R., Udah, H., & Tsey, K. (2024). A systematic review of soft skills interventions within curricula from school to university level. Frontiers in Education, 9, 1383297.

Ritter, B. A., Small, E. E., Mortimer, J. W., & Doll, J. L. (2018). Designing management curriculum for workplace readiness: Developing students' soft skills. Journal of Management Education, 42(1), 80-103.

Robles, M. M. (2012). Executive perceptions of the top 10 soft skills needed in today's workplace. Business Communication Quarterly, 75(4), 453-465.

Succi, C., & Canovi, M. (2020). Soft skills to enhance graduate employability: Comparing students and employers' perceptions. Studies in Higher Education, 45(9), 1834-1847.

Touloumakos, A. K. (2020). Expanded yet restricted: A mini review of the soft skills literature. Frontiers in Psychology, 11, 2207.

Wesley, S. C., Jackson, V. P., & Lee, M. (2017). The perceived importance of core soft skills between retailing and tourism management students, faculty and businesses. Employee Relations, 39(1), 79-99.

World Economic Forum. (2025). The Future of Jobs Report 2025.

فاطمة الزهراء بن الحسين
باحثة في سلك الدكتوراه، تخصص: البلاغة وتحليل الخطاب، جامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية -مراكش
إشراف الدكتورين: إبراهيم أسيكارورشيد أعرضي.

بلاغة الاستدلال في القرآن، آية الخلق: ﴿ أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون﴾ [الطور: 36]

The Eloquence of Reasoning in the Qur'an: The Verse on Creation: {Were they created from nothing, or are they the creators?} [At-Tur: 36]

تمهيد:

الحمد لله والصلاة والسلام على أفصح خلق الله محمد، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، أما بعد؛

القرآن الكريم باعتباره أبلغ الأجناس الخطابية، و أقربها حظوة في التأثير على الناس، يزن في جوهره المكنون بلاغة إقناعية خاصة، لأن من مقاصده الكبرى توجيه الإنسان وهدايته، وبناء الشخصية المقتنعة لديه، وقد أفلح في بلوغ مقصده، من خلال بيانه ونظمه.

والمسفر غاية عن ذلك هي مواطن الاستدلال فيه، خاصة تلك التي يتم فيها التصديق على وحدانية الله تعالى وربوبيته، وإمكانية البعث والجزاء، وقد تكلفت السور المكية بهذا الغرض، إذ أبانت للمتلقي عن القوة البلاغية في استدلال القرآن الكريم، كيف لا وهي السور الحجاجية التي تعنى غالبا بتقرير هذين الأمرين - التوحيد والبعث- في نفوس الجاحدين والمنكرين.

وتعد سورة الطور من تلك السور، إذ جاءت لإثبات التوحيد، وتقرير حقيقة العذاب، ولتحقيق هذا القصد تضمنت غالب آياتها جملة من الاستدلالات والحجج القاطعة لدابر العصيان في قضية التكذيب والنكران.

والذي عنينا به في هذه الورقة البحثية، آية من تلك الآيات، وهي قوله تعالى: {أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون}، وسنحاول تتبع معناها من خلال سياقها العام، وتبين قوة بلاغة القرآن في الاستدلال بها في القضية العقدية.

مما جعلنا نتساءل:

ما هو الاستدلال؟ وماهي أقسامه؟

ما هي خصائص الاستدلال في الخطاب القرآني؟

أولا: الاستدلال، مفهومه و أقسامه

مفهوم الاستدلال

الاستدلال لغة

ورد في لسان العرب لابن منظور: الاستدلال طلب الدليل، والدليل ما يُسْتَدل به، والدليل الدَّالُّ، وقد دلَّه على الطريق يدلُّه دَلالة ودِلالة ودُلولة والفتح أعلى، و أنشد أبو عبيد: إنّي امْرُءٌ بالطرْق ذو دلالات "[1190].

وقال بن فارس: الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمارة تتعلمها، والآخر اضطراب في الشيء. فالأول قولهم: دللت فلانا على الطريق، والدليل: الأمارة في الشيء، وهو بيّن الدَلالة والدِلالة"[1191].

من خلال هذين التعريفين يمكن الخلوص إلى ان الاستدلال هو طلب الدليل، والدليل يعود إلى أصلين في اللغة: أحدهما الإبانة، والثاني الاضطراب، بمعنى أن الدليل إما أن يكون وضحا بيّنا ومباشرا، وإما أن يتخلله اضطراب يجعل المتلقي مطيل النظر ليكشف الدليل بنفسه، وهو دليل غير مباشر.

الاستدلال اصطلاحا

أما الاستدلال في الاصطلاح فهو "استنتاج قضية مجهولة من قضية أو عدة قضايا معلومة، أو هو التوصل إلى حكم تصديقي مجهول بملاحظة حكم تصديقي معلوم، أو بملاحظة حكمين فأكثر من الأحكام التصديقية المعلومة. والأصل في القضايا المستنتجة أن تكون جديدة بالنسبة إلى القضايا التي دلّت عليها، وإلا لم يكن معنا للاستدلال، ولكن قد تكون غير ذلك إذا كانت طريقا لإقامة الحجة على الغير"[1192].

فالاستدلال إذن عملية عقلية يتم الانطلاق فيها من قضية أو عدة قضايا معروفة ومقبولة، من أجل استخلاص قضية جديدة لم تكن معروفة، لتكون نتيجة غير متطلبة للخبرة والتجربة؛ بل خاضعة لمنطق العقل والعرف.

وهذا يبين أن الاستدلال ستألف من مقدمات توصل الباحث إلى نتيجة، انطلاقا من تبيُّنه لتكل المقدمات.

أمثلة الاستدلال

يمكن التمثيل لمفهوم الاستدلال من خلال ثلاثة أمثلة[1193]:

- التوصل إلى إثبات النقيض بملاحظة كون نقيضه منفياً، فمن خلاف استحالة كون العدم المطلق هو الأصل بالنسبة إلى الموجود الأول الذي صدرت عنه الكائنات؛ عرف لزوماً بموجب تقابل النقيضين وجوب كون وجوده هو الأصل، وأن وجوده لم يكن مسبوقاً بعدم؛ لأن ادعاء السبق بالعدم يفضي إلى محال، ولما سقط هذا النقيض ثبت نقيضه حتماً.

2- التوصل إلى معرفة حدوث العالم بملاحظة القضيتين التاليتين:

العالم متغير.

كل متغير حادث.

إذن فالعالم حادث.

1- التوصل إلى معرفة أن الله واحد لا شريك له بملاحظة القضيتين التاليتين:

لو كان في السماء والأرض آلهة بحقّ غير الله لفسدتا (ببرهان العقل)؛ لكنهما لم تفسدا (ببرهان المشاهدة)، فينتج أنه لا توجد آلهة متعددة معبودة بحقّ.

ووجود الخالق في الأصل مسلم به إلا أن الدليل هنا لنفي التعدد.

[1190] - ابن منظور، لسان العرب، مادة (د.ل.ل)

[1191] - ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (د.ل)

[1192] - عبد الرحمان الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ص.149.

[1193] - المصدر نفسه، ص. 149-150

أقسام الاستدلال:

ينقسم الاستدلال إلى قسمين:

أ. الاستدلال المباشر

"وهو الاستدلال الذي لا يحتاج فيه الباحث إلى أكثر من قضية واحدة.

وهذا يكون فيما يسمى بأحكام القضايا (التقابل، والعكس، وتلازم الشرطيات).

ويتم بهذا القسم الاستدلال بصدق قضية على صدق قضية أخرى أو كذبها، أو الاستدلال بكذب قضية على صدق قضية أخرى أو كذبه.

وذلك بمقتضى التقابل العقلي، أو بمقتضى أحكام عكس القضية التي يستلزمها هذا العكس، أو بمقتضى التلازم العقلي الذي يكون في القضايا الشرطية"[1194].

ومفاد هذا القسم من الاستدلال المباشر، أنه يعتمد قضية واحدة، ولا يُحتاج في استخراجه إلى أكثر من ذلك، ويكون إما دالاً على صدق قضية مقابل كذب قضية أخرى، أو العكس.

ب. الاستدلال غير المباشر

"وهو الذي يحتاج فيه الباحث إلى أكثر من قضية واحدة حتى يتوصل إلى النتيجة المطلوبة.

وهذا يكون في الأدلة (الحجج) التالية: القياس، والاستقراء، والتمثيل"[1195].

بمعنى أن هذا القسم من الاستدلال لا يقوم فيه الباحث أو المتلقي على استخراج الحجة انطلاقاً من قضية واحدة؛ بل من عدة قضايا تساعده على التوصل إلى النتيجة المطلوبة؛ فهو إذن استدلال غير مصرح به؛ إذ يقتضي البحث والتدبر في بنائه.

وكل من القسمين وارد في القرآن الكريم.

ثانيا: الاستدلال في الآية: {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ}

سياق الآية ومقامها

ورد قوله تعالى: {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ}[1196] في سورة الطور وهي: "سورة مكية جميعها بالاتفاق، وهي السورة الخامسة والسبعون في ترتيب نزول السور، نزلت بعد سورة نوح وقبل سورة المؤمنين"[1197]

وقد تمثلت أغراض هذه السورة في:

- "التهديد بتحقيق وقوع العذاب يوم القيامة للمشركين المكذبين بالنبي ﷺ فيما جاء به من إثبات البعث وبالقرآن المتضمن ذلك فقالوا: هو سحر.
- مقابلة وعيدهم بوعد المتقين المؤمنين وصفة نعيمهم ووصف، تذكرهم خشية، وثنائهم على الله بما منّ عليهم، فانتقل إلى تسلية النبي ﷺ و إبطال أقوالهم و انتظارهم موته.
- تحديهم بأنهم عجزوا عن الإتيان بمثل القرآن.

[1194] ـ عبد الرحمان الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ص. 150.

[1195] ـ نفسه.

[1196] ـ سورة الطور: الآية 35.

[1197] ـ التحرير والتنوير: (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير كتاب الله المجيد)، ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج27، ص: 35

•إبطال خليط من أكاذيبهم بإعادة الخلق وببعثه رسول الله ﷺ ليس من كبرائهم وبكون الملائكة بنات الله.

• إبطال تعدُّد الآلهة وذكر استهزائهم بالوعيد.

•أمر النبي ﷺ بتركهم وألا يحزن لذلك، فإن الوعيد حالّ بهم في الدنيا ثم في الآخرة، وأَمْرُهُ بالصبر، ووعده بالتأييد، وأمر بشكر ربه في جميع الأوقات[1198].

مقام الاستدلال:

وردت هذه الآية الكريمة في سياق الاستدلال على قضية الخلق، قصد إبطال ما ادعاه المشركون برسالة النبي محمد ﷺ، والمنكرون للبعث والجزاء.

والقرآن الكريم- كخطاب مؤسس بالأصالة للتوجيه والهداية والاقتناع- من مسلكه في الاستدلال إيراد أساليب متنوعة وموازنة لمعاني بليغة، لا يمكن التعبير مكانها بأي نوع آخر، ولا يمكن تعويض أحد تراكيبها بأخرى، وهذا من باب إعجاز القرآن الكريم في نظمه.

والذي بين أيدينا آية من ذلك القبيل جاءت لتسفر عن مدى قوة الخطاب القرآني في الوصول إلى أدق ما يمكن للمنكِر أن تسوله له نفسه، لتجعله يحاجج نفسه أولاً ليقنعها، ثم ليفكر بعدها في خصمه، وهي قوله جل وعلا: {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ}[1199]؛ لكن قبل الشروع في تحليلها وتفسيرها، لابد من تأطيرها داخل نسقها الذي جاءت فيه؛ أي في السورة ككل.

قال سبحانه وتعالى في مطلع السورة: { وَالطُّورِ (1) وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ (2) فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ (3) وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ (4) وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ (5) وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ (6) إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ (7) مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ (8) }.

نلحظ أن هذا المطلع ابتدأ بالقسم "بالطور". والطور: اسم الجبل الذي أنزل الله فيه التوراة على موسى عليه السلام، "والْقَسَمُ بِالطُّورِ تَوْطِئَةٌ لِلْقَسَمِ بِالتَّوْرَاةِ الَّتِي أُنْزِلَ أَوَّلُهَا عَلَى مُوسَى فِي جَبَلِ الطُّورِ"[1200]

واللاتي جئن بعد هذا القسم عاطفات عليه، وهي: وكتاب مسطور: قصد به التوراة، والبيت المعمور: أجمع المفسرون* أنه موضع في السماء فوق الكعبة، والسقف المرفوع: أي السماء قال تعالى: {وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا} [الأنبياء: 32]، والبحر المسجور: البحر المملوء، " مُشْتَقٌّ مِنَ السَّجْرِ، وَهُوَ الْمَلْءُ وَالْإِمْدَادُ؛ فَهُوَ صِفَةٌ كَاشِفَةٌ قُصِدَ مِنْهَا التَّذْكِيرُ بِحَالِ خَلْقِ اللَّهِ إِيَّاهُ مَمْلُوءًا مَاءً دُونَ أَنْ تَمْلَأَهُ أَوْدِيَةٌ أَوْ سُيُولٌ"[1201]

وبين كل قسم والذي قبله مناسبة تقتضيه فالطور هو مكان إنزال التوراة على موسى عليه السلام وهذه التوراة قبل تحريفها جاءت حاملة لشرائع دين التوحيد، ومتضمنة الجزاء والعذاب الذي سيلحق كل جاحد بهما، وهنا القسم بالتوراة بدل القرآن الكريم فيها تذكير-إذ أنها أنزلت قبل القرآن الكريم الذي أُنكر من طرف هؤلاء المكذبين بدعوة محمد ﷺ، كما أنه كتاب لم ينشر في الصحف-، ثم إن منكريها ومكذبي دعوة موسى عليه السلام من قوم فرعون قد أهلكوا واستؤصلوا في بحر أسجره الله عليهم و أفاضه عليهم فأغرقوا فيه، هو بحر القلزم (أو البحر الأحمر)، فالعذاب حقيق ووقوعه بهم، وتكرار القسم غاية في التهديد والتخويف.

كل هذا الذي ذكرنا بإيجاز شديد غايته الترهيب بوقوع العذاب، والتأكيد بأنه محقق لا محال، ولا مناص منه؛ إذ المقسم عليه هو قوله جل وعلا: {إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ (7) مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ (8)}.

[1198] ـ المصدر نفسه، ص: 36

[1199] ـ سورة الطور: الآية 35.

[1200] ـ التحرير والتنوير، ابن عاشور، ص: 37.

[1201] ـ المصدر نفسه، ص: 39

هذا فيما يخص مقدمة السورة، أما عرضها فتناول توصيف عذاب أهل النارومقابلته بنعيم أهل الجنة من المتقين؛ الممتنين بنعم الله عليهم، والذاكرين له في كل حين، وفيها دعوة إلى رسول الله ﷺ ليتذكر نعم الله عليه، وتسلية لقلبه عليه الصلاة والسلام الذي تعرض لشتى أنواع التكذيب والطعن في شخصيته؛ حيث تمنوا له الموت، ونعتوه بالكاهن، والشاعر والمجنون، وغيرها من الأباطيل، فجاء التنزيل الحكيم في خاتمة السورة ليقول للنبي الكريم عليه الصلاة والسلام بعد جملة من الاستدلالات القاطعة، التي ليس بعدها استدلال - المفروغ منها؛ والتي يقشعر لها الخصم-: {وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ (48) وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ (49)}.

فماهي هذه الاستدلالات؟ وكيف أطربها القرآن الكريم النظرة العقدية الإسلامية؟

بلاغة الاستدلال في قوله تعالى: { أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ }:

قال سبحانه وتعالى في معرض السورة: { أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ (30) قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُتَرَبِّصِينَ (31) أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُم بِهَٰذَا ۚ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ (32) أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ (33) فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ (34) أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ (35) أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ (36) أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ (37) أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ۖ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ (38) أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ (39) أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ (40) أَمْ عِندَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ (41) أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ۖ فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَكِيدُونَ (42) أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ (43)}.

إن الناظر والمتفحص لهذا المقطع القرآني يرى أنه مقطع جاء كله مركب من صيغ إنشائية طلبية، متضمنة لـ"أم" المنقطعة الاستفهامية.

و"أم" المنقطعة: "هي التي تقع في الغالب- بين جملتين مستقلتين في معناهما؛ لكل منهما معنى خاص يخالف معنى الآخر، ولا يتوقف أداء أحدهما وتمامه على الآخر؛ فليس

المعنيين ما يجعل أحدهما جزءاً من الثاني؛ وهذا هو السبب في تسمية "أم" بالمنقطعة أو المنفصلة، وفي أن يكون معناها -الغالب- الإضراب، فتكون بمعنى "بل"، وقد تفيد معنى آخر أحياناً؛[1202] كمجيئها للاستفهام.

والخطيب يلجأ في استدلالاته إلى جميع الأساليب التي قد تخدمه لتحقيق غرضه الإقناعي، ومن بينها أسلوب الاستفهام.

والاستدلال بأسلوب الاستفهام من الأمور القطعية والحاسمة؛ ولا يُستدل به إلا العارف يقيناً بقواعد وأصول الاستدلال؛ لأن الدليل يستبطنه الجواب، والجواب متعلق بالخصم؛ فهو إذن المكلف بإيجاد الدليل الذي سيدحض به نفسه؛ بحيث لا يمكنه إنكار نتيجة استدلالية خَلَصَ إليها هو بنفسه، وهذا مسلك من مسالك القرآن البليغة في الاستدلال في مواضع عدة من سوره البينة.

إذن على ماذا يستخبر القرآن الكريم في هذا الصدد؟ وما مقام ذلك؟

إن المقام هنا "مقام في إثبات الربوبية وتوحيد الألوهية"،[1203] والقرآن الكريم عقد بين استفهامات متكاملة ومتساوقة فيما بينها ليثبت هذه القضية.

[1202] ـ النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط15، ج3، ص: 597.

[1203] ـ تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات علي بيضون، بيروت، ط1، 1419هـ، ج7، ص: 406.

ولإثبات ذلك تدرج القرآن الكريم بالخصم تدرجاً دقيقاً، فأولاً انطلق من القضية الكبرى وهي تكذيب الرسول ﷺ وتكذيب رسالته ووصفها بالشعروالجنون، ثم تحداهم إن كان شعراً أو أي شيء مما ادعوه فليأتوا بحديث مثله، فليكن مثله فقط وليس هو نفسه، ولو أرادوا التحدي وقبلوا به - والله عزوجل يعلم علم اليقين أنهم لن يستطيعوا، ثم انتقل القرآن الكريم إلى ما هو أعظم في الاستحالة، وهي قضية الخلق، ليقول لهم: (إن كنتم تنكرون وحدانية الله وربوبيته، فأنتم تنكرون وجوده، من خلقكم إذن؟ ووجودكم أنتم أكبر دليل على وجوده تعالى، أم لم تخلقوا من شيء؟ و أنتم موجودين كيف ذلك؟ هل أنتم خالقون لأنفسكم؟ وهذا محال البتة، ولا يقبله العقل والمنطق)؛ وهذا مما لاشك فيه سيستدرجهم للاعتراف والتسليم بأن الله تعالى هو الذي خلقهم، وإن اعترفوا بذلك سيذعنون لبقية الاستدلالات السابقة واللاحقة ومن بينها حقيقة البعث؛ لأنهم إذا سلموا بالخلق في النشأة الأولى، فإنهم مسلمون بإعادة الخلق في نشأة الآخرة، فقضية الخلق أعظم دليل، وأحسمها.

قال السعدي في تفسير هذه الآية: "وهذا استدلال عليهم، بأمر لا يمكنهم فيه إلا التسليم للحق، أو الخروج عن موجب العقل والدين، وبيان ذلك: أنهم منكرون لتوحيد الله، مكذبون لرسوله، وذلك مستلزم لإنكار أن الله خلقهم.

وقد تقرر في العقل مع الشرع، أن الأمر لا يخلو من أحد ثلاثة الأمور:

إما أنهم خلقوا من غير شيء؛ أي لا خالق خلقهم؛ بل وجدوا من غير إيجاد ولا موجد، وهذا عين المحال.

أم هم الخالقون لأنفسهم، وهذا أيضاً محال، فإنه لا يتصور أن يوجدوا أنفسهم.

فإذا بطل الأمران، وبان استحالتهما، تعين أن الله تعالى خلقهم، وإذا تعين ذلك، علم أن الله تعالى هو المعبود وحده، الذي لا تنبغي العبادة ولا تصلح إلا له تعالى"[1204].

وقول السعدي هذا يؤيد ما ذكرنا.

ووقف ابن عاشور عند هذه الآية الكريمة وقفة تفصيلية وخاصة عند حرف "من" وما أداه من دور بياني بليغ في الاستدلال، قال: " فحرف (من) في قوله {من غير شيء} يجوز أن يكون للابتداء، فيكون معنى الاستفهام المقدر بعد أم تقريرياً، والمعنى: أيقرون أنهم خلقوا بعد أن كانوا عدماً فكلما خلقوا من عدم في نشأتهم الأولى يُنشؤون من عدم في النشأة الآخرة، وذلك إثبات لإمكان البعث، فيكون في معنى قوله تعالى: "فلينظر الإنسان مما خلق خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ يَخْرُجُ مِن بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ" (الطارق: 5-8)، وقوله: "كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ " (الأنبياء: 104) ونحو ذلك من الآيات.

ويجوز أن تكون (من) للتعليل فيكون الاستفهام المقدر بعد (أم) إنكارياً، ويكون اسم (شيء) صادقاً على ما يصلح لمعنى التعليل المستفاد من حرف (من) التعليلية، والمعنى: إنكار أن يكون خلقهم بغير حكمة، وهذا إثبات أن البعث و اقع لأجل الجزاء على الأعمال، بأن الجزاء مقتضى الحكمة التي لا يخلو عنها فعل أحكم الحكماء، فيكون معنى قوله تعالى: "أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ" (المؤمنون: 115)"[1205].

[1204] ـ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن عبد الله السعدي، ص. 816.

[1205] ـ التحرير والتنوير، ابن عاشور، ص: 68.

أي إن كان حرف (من) للابتداء فمفاده إن كان هؤلاء الكفاريقرون أنهم خُلقوا من عدم في نشأتهم الأولى، فإنهم سينشؤون كذلك من عدم في النشأة الآخرة (البعث)، وهذا أمر مقرر لحقيقة البعث، وكذا لوقوع العذاب.

وفي حالة كان حرف (من) للتعليل، فإن القرآن ينكرعليهم أنهم خُلقوا بغيرحكمة؛ بل إنهم خلقوا لغاية، وهي العبادة؛ أي الامتثال لأوامر الله تعالى، واجتناب نواهيه، فمن خضع لها فله جزاؤه، ومن أعرض عنها فله جزاؤه، والجزاء إمارة ودليل بيّن لحقيقة البعث، والبعث و اقع لأجل الجزاء، فخلقهم إذن كان بحكمة من فعل أحكم الحكماء.

وسنوضح قول ابن عاشورفي الجدول الآتي:

من	
للابتداء	للتعليل
التقرير	الإنكار
أيُقرُّون أنهم خلقوا بعد أن كانوا عدما؟ وكلما خلقوا من عدم في النشأة الأولى ينشؤون من عدم في النشأة الآخرة.	إنكار أن يكون خلقهم بغير حكمة، فالجزاء يكون لأجل الأعمال، وهو مقتضى الحكمة التي لا يخلو منها فعل أحكم الحكماء.
إثبات البعث	

ثم يضيف ابن عاشور مبيناً الدِّلالة البديعة لحرف (من) في هذه الآية الكريمة: "ولحرف (من) في هذا الكلام الوَقْعُ البديع إذ كانت على احتمال معنييها دليلاً على إمكان البعث وعلى وقوعه وعلى وجوب وقوعه وجوباً تقتضيه الحكمة الإلهية العليا، ولعل العدول عن صوغ الكلام بالصيغة الغالبة في الاستفهام التقريري، أعني صيغة النفي بأن يقال: أم خلقوا من غيرشيء؛ والعدول عن تعيين ما أُضيف إليه (غير) إلى الإتيان بلفظ مبهم وهو لفظ شيء، روعي فيه الصلاحية لاحتمال المعنيين وذلك من منتهى البلاغة.

وإذ كان فرض أنهم خلقوا من غيرشيء واضح البطلان لم يحتج إلى استدلال على إبطاله"[1206]

وليس حرف "من" وحده الذي عبرعن قوة هذا الاستدلال؛ بل نجده في الإضراب الانتقالي والإبطالي لـ "أم"، والذي تمثل في الانتقال إلى إبطال ضرب آخر من شبههم في إنكار البعث، والفعل الماضي "خُلِقوا" الوارد على صيغة الماضي المبني للمجهول، فدلالة الماضي تحيل إلى وقوع الحدث في زمن مضى و انقضى قبل زمن التكلم، وبُني للمجهول لانعدام وجود خالق آخر غيرالله سبحانه وتعالى، ولم يُقَل لهم (أم خلقتهم أصنامهم أو الأوثان التي يعبدونها)؛ فهي لا تستحق حتى أن يُسنَد إليها فعل الخلق؛ لأنها لم تخلق حتى نفسها، فهم صنعوها بأيديهم.

و"غيرشيء" الدالة على العدم، و"أم" الثانية الانتقالية إلى ما هو أبطل وهو إسناد الخلق لهم، وهذا غير ممكن، و"هم الخالقون" التي جاءت على صيغة اسم الفاعل الدال على الجمع، أي إن لم تخلقوا من غيرشيء أأنتم الخالقون؟ وهذه عبارة في غاية التهديد والتحقير، إذ طلب منهم في الأول الإتيان بحديث مثل القرآن الكريم

[1206] ـ التحرير والتنوير، ابن عاشور، ص: 68.

فلم يستطيعوا فما بال أن يخلقوا كائناً حياً، بل أنفسهم فقط، وهذا شيء مستحيل قطعاً، ثم ينتقل إلى استحالة قصوى وهي خلق السماوات والأرض، إلى الاستفهام عن الغيب والتحدي بمعرفته، إلى آخر المقطع.

خلاصة:

تأسيساً على ما سبق نخلص إلى أن الآية: ({ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ }) ككل في تركيبها الحرفي، والإسنادي، وفي نسقها الخاص والعام كانت أبلغ مما سيكون عليه أي تركيب لو وضع مكانها.

فالاستدلال في القرآن الكريم أبلغ من الاستدلال في أي خطاب آخر؛ لأنه استدلال من عليم حكيم، أوحي به إلى أفصح العرب محمد عليه الصلاة والسلام، وهو استدلال منظم؛ لأنه مبني بناءً منسجماً يناسب كلُّه أبعاضه وأجزاءه.

والتسليم والإذعان من وراء هذا الضرب من الاستدلال و اقع لا محال.

لائحة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- التحرير والتنوير: (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير كتاب الله المجيد)، ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج27.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن عبد الله السعدي، تح: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ-2000م.
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات علي بيضون، بيروت، ط1، 1419هـ، ج7.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، ط4، 1993م.
- لسان العرب، ابن منظور، مادة (د ل ل).
- مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (د ل).
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط15، ج3

ر دمد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

مبارك توكي
باحث في تخصص التاريخ جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء، المغرب

جماليات المرأة اليهودية المغربية في لوحات المستشرقين الفرنسيين خلال القرن التاسع عشر: بين الواقع والتخييل

The Aesthetics of the Moroccan Jewish Woman in the Paintings of French Orientalists during the 19th Century : Between Reality and Fiction

ملخص:

تستقصي هذه الدراسة الأبعاد الجمالية والأنثروبولوجية لتمثلات المرأة اليهودية المغربية في الفن الاستشراقي الفرنسي خلال القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي شهدت تحولا جذريا في الرؤية الأوروبية للشرق بفعل التوسع الاستعماري وتنامي الفضول العلمي. وتقف عند كيفية تقاطع الو اقع الإثنوغرافي المرصود داخل الملاحات المغربية مع التخييل الرومانسي الذي صاغه رسامون بارزون اشتغلوا على الموضوع المغربي، في مقدمتهم أوجين ديلاكروا وألفريد ديهودانك وشارل زكاري لانديل، إلى جانب البلجيكي جان فر انسوا بورتايلز الذي تحرك ضمن الأفق الفني الباريسي نفسه. وتنطلق الإشكالية المركزية من فرضية مفادها أن المرأة اليهودية لم تكن موضوعا فنيا عابرا، بل شكلت وسيطا بصريا فريدا أتاح للمستشرق اختراق الحجب الثقافية والاجتماعية التي فرضها المجتمع المحلي المحافظ. فغدت صورتها في اللوحة مزيجا معقدا من التوثيق اللباسي الدقيق (وبخاصة الكسوة الكبيرة) ومن الإسقاطات التوراتية والجمالية التي تخدم المتخيل الغربي الباحث عن «الشرق البكر». وتعتمد الدراسة منهجا تحليليا مقارنا يربط السياق التاريخي والسياسي للجماعة اليهودية خلال القرن التاسع عشر باللغة البصرية للوحات (الألوان، هندسة الإضاءة، سيميولوجيا الفضاء)، مبرزة دورهذه الأعمال في تشكيل ذاكرة بصرية طويلة الأمد حول الهوية والأنوثة المغربية في المخيال الأوروبي، مع نقد المصادر الرحلية التي مهدت لهذه الرؤية الفنية.

الكلمات المفتاحية: الفن الاستشراقي؛ المرأة اليهودية المغربية؛ الملاح؛ القرن التاسع عشر؛ التمثلات البصرية؛ الهوية والغيرية.

Abstract

This study investigates the aesthetic and anthropological dimensions of the representations of Moroccan Jewish women in French Orientalist art during the nineteenth century—a period that witnessed a radical shift in the European vision of the East as a result of colonial expansion and growing scientific curiosity. It examines how the ethnographic reality observed in Moroccan mellahs intersected with the romantic imagination crafted by artists working on Moroccan subjects, foremost among them Eugène Delacroix, Alfred

Dehodencq and Charles Zacharie Landelle, alongside the Belgian painter Jean-François Portaels, who moved within the same Parisian artistic orbit. The central hypothesis holds that the Jewish woman was not merely a passing artistic subject, but a unique visual mediator that allowed the Orientalist painter to penetrate the cultural and social veils imposed by a conservative local society. Her image thus became a complex blend of precise sartorial documentation (especially the Keswa el Kbira) and of biblical and aesthetic projections serving the Western imagination in its search for a 'primordial' East. Adopting a comparative analytical approach, the study links the historical and political context of the Jewish community to the visual language of the paintings (colour, lighting, semiology of space), highlighting the role of these works in shaping a long-lasting visual memory of Moroccan identity and femininity in the European imagination, while critically assessing the travel literature that paved the way for this artistic vision.

Keywords: Orientalist Art; Moroccan Jewish Woman; Mellah; 19th Century; Visual Representations; Identity and Alterity.

المقدمة:

يمثل القرن التاسع عشر منعطفا حاسما في تاريخ العلاقات الثقافية والسياسية بين فرنسا والمغرب، فلم تكن الرحلات الدبلوماسية والعسكرية والعلمية مجرد أدوات للتغلغل الاستعماري، بل كانت أيضا مختبرات فعلية لإنتاج المعرفة البصرية وتصنيف «الآخر». وفي قلب هذا الزخم الاستشراقي برزت صورة المرأة اليهودية المغربية موضوعا من أكثر المواضيع إثارة للدهشة والاستلهام في المحافل الفنية الباريسية، إذ تحولت من كائن اجتماعي محلي إلى ما يشبه أيقونة كونية تجسد «سحر الشرق»[1207]. ولما اصطدم الرسامون الفرنسيون بانغلاق الفضاء المنزلي المسلم أمام العين الأجنبية، وجدوا في بيوت اليهود المغاربة مجالا أكثر انفتاحا ومرونة للرصد والتوثيق، فاضطلعت المرأة اليهودية بدور «الأنوثة الشرقية» المتاحة للمشاهدة والتمثيل الفني[1208]. ولم يكن هذا الانفتاح النسبي راجعا إلى اختلاف المعتقد الديني وحده، بل ارتبط كذلك بالوضعية السوسيوسياسية لليهود بوصفهم محميين ووسطاء تجاريين مع القوى الأوروبية، الأمر الذي جعلهم أكثر استعدادا لاستقبال البعثات الفنية في بيوتهم. ومن هنا غدت اللوحة الاستشراقية التي تصور المرأة اليهودية بمثابة النافذة التي يطل منها المشاهد الغربي على الحياة الخاصة المغربية بطقوسها وأزيائها وأجوائها الحميمة، وصارت هذه الصورة مادة خصبة للتحليل، لا بوصفها فنا فحسب، بل وثيقةً تاريخية و أنثروبولوجية تكشف ذهنية المستشرق في تعامله مع المكونات البشرية للمغرب.

على أن الجماليات التي صيغت بها هذه الصور لم تكن انعكاسا مرئيا بسيطا للو اقع اليومي، بل كانت عملية مركبة من التأليف الفني تمزج المشاهدة الحية بالذاكرة الثقافية. فبينما كان الرسام يجتهد في توثيق

[1207] Olmsted, J. W. (2025). Delacroix's Moroccans: Art and masculinity. University Park: Pennsylvania State University Press.

[1208] Codell, J. F. (Ed.). (2017). Orientalism, eroticism and modern visuality in global cultures. London: Routledge.

تفاصيل الكسوة الكبيرة (El Keswa el Kbira) والحلي الذهبية المعقدة بأسلوب يكاد يكون فوتوغرافيا، كان يسقط في الآن نفسه على ملامح المرأة المغربية تصورات ذهنية مستمدة من نصوص العهد القديم أو من معايير الجمال الكلاسيكي المدرسة في الأكاديميات الأوروبية[1209]. وهذا التوتر بين الأمانة الإثنوغرافية والخيال الفني هو ما يمنح هذه اللوحات قيمتها الاستثنائية: فهي توثق الواقع بقدر ما تخترعه.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

وفي هذا الإطار تروم الدراسة تفكيك هذه الثنائية عبر تحليل السياقات السوسيوتاريخية التي أحاطت بالجماعة اليهودية المغربية داخل الملاح، ودراسة التقنيات الفنية من توزيع الضوء وسيكولوجية اللون وهندسة التكوين التي جعلت من اليهودية المغربية موضوعا أثيرا في الفن الفرنسي، مع الوقوف على الكيفية التي ساهمت بها هذه اللوحات في بناء أرشيف بصري يمزج الحقيقة الأنثروبولوجية الملموسة بالرؤية الاستعمارية الساعية إلى تأطير الشرق ضمن قوالب جمالية محددة تخدم التراتبية الحضارية السائدة آنذاك. إننا إذن بإزاء رحلة بصرية تنطلق من أزقة طنجة ومكناس لتستقر في صالونات باريس، محملة بحمولات المثاقفة والتخييل وصناعة الهوية.

انطلاقا مما سبق، تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيسي الآتي:

كيف تشكلت صورة المرأة اليهودية المغربية في لوحات المستشرقين الفرنسيين خلال القرن التاسع عشر بين متطلبات التوثيق الإثنوغرافي للواقع المعيش وإكراهات التخييل الاستشراقي الموجه إلى المتلقي الأوروبي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما السياق التاريخي والاجتماعي الذي أحاط بالجماعة اليهودية المغربية خلال القرن التاسع عشر، وكيف أسهم في جعل المرأة اليهودية موضوعا مفضلا لدى الرسامين الفرنسيين؟
2. ما الدور الذي اضطلع به أدب الرحلة والتقارير الفرنسية في تهيئة المخيال الفني وصياغة صورة المرأة اليهودية قبل تجسيدها على القماش؟
3. ما المكونات الجمالية (الأزياء، الحلي، الألوان، تقنيات الإضاءة، هندسة التكوين) التي وظفها المستشرقون في تمثيل الهوية الأنثوية اليهودية المغربية؟
4. كيف تجلت جدلية الواقع والتخييل في أعمال ديلاكروا وديهودانك ولانديل وبورتايلز، وما الأبعاد الأيديولوجية الكامنة وراءها؟
5. ما أثر هذه اللوحات في تشكيل الذاكرة البصرية الأوروبية حول المرأة والهوية المغربية، وما مدى استمرارية صورها النمطية في التمثلات المعاصرة؟

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة أساسا المنهج التحليلي المقارن، وقد وظف على مستويين: مستوى تحليل اللغة البصرية للوحات (توزيع الضوء، سيكولوجية اللون، سيميولوجيا الفضاء وهندسة التكوين) بوصفها نصوصا بصرية قابلة للقراءة والتفكيك، ومستوى المقارنة بين أعمال الفنانين المدروسين (ديلاكروا، ديهودانك، لانديل، بورتايلز) فيما بينها من جهة، وبينها وبين النصوص الرحلية والتقارير الفرنسية التي مهدت لها من جهة ثانية، بما يسمح برصد نقاط التقاطع والاختلاف بين التوثيق والتخييل.

[1209] Kalman, J. (2017). Orientalizing the Jew: Religion, culture, and imperialism in nineteenth-century France. Bloomington: Indiana University Press.

كما استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي في تتبع السياقات السوسيوسياسية للجماعة اليهودية المغربية خلال القرن التاسع عشر وربطها بظروف إنتاج اللوحات وتلقيها في الوسط الباريسي، وذلك عبر نقد المصادر الرحلية والتقارير الدبلوماسية والعسكرية ومساءلة خلفياتها الأيديولوجية، حتى لا تؤخذ اللوحة أو النص المصاحب لها وثيقة محايدة، بل منتوجا ثقافيا يعكس ذهنية منتجه وعصره.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. رصد السياق التاريخي والاجتماعي للجماعة اليهودية في مغرب القرن التاسع عشر، و إبراز موقع المرأة اليهودية داخله وأسباب انفتاح فضائها على العين الأجنبية.

2. تحليل المكونات الجمالية والبصرية (الكسوة الكبيرة، الحلي التقليدية، الألوان، تقنيات الإضاءة) في اللوحات الاستشراقية التي صورت المرأة اليهودية المغربية.

3. تفكيك جدلية الواقع والتخييل في أعمال ديلاكروا وديهودانك ولانديل وبورتايلز، وبيان آليات إعادة صياغة الواقع فنيا.

4. الكشف عن الأبعاد الأيديولوجية والاستعمارية الكامنة وراء هذه التمثلات، وعلاقتها بأسطورتي «الحريم» و«الجميلة اليهودية».

5. تتبع أثر هذه اللوحات في تشكيل الذاكرة البصرية الأوروبية حول المغرب، ومساءلة استمرارية صورها النمطية في التمثلات المعاصرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا قلما حظي بالاهتمام الكافي في البحث التاريخي والفني المغربي، هو تمثلات المرأة اليهودية المغربية في الفن الاستشراقي الفرنسي، فتسهم بذلك في سد فراغ معرفي عبر مقاربة تجمع بين التاريخ وتاريخ الفن والأنثروبولوجيا البصرية. كما تكتسي أهميتها من إعادة قراءة اللوحة الاستشراقية بوصفها وثيقة تاريخية تكشف ذهنية المستشرق وسياقه الإمبريالي أكثر مما تعكس واقع المجتمع المصور، وهو ما يوفر أدوات نقدية لمساءلة الأرشيف البصري الكولونيالي بدل استهلاكه استهلاكا ساذجا. وتفيد نتائجها الباحثين في تحرير الذاكرة البصرية الوطنية من الصور النمطية الموروثة، وفي إعادة الاعتبار للمكون اليهودي جزءا أصيلا وديناميا من الهوية المغربية المتعددة.

أولا: السياق التاريخي والاجتماعي: المرأة اليهودية في مرآة الرحلة الغربية

يتناول هذا المحور الأرضية التاريخية والاجتماعية التي تشكلت فوقها صورة المرأة اليهودية المغربية في المخيال الفرنسي، منطلقا من وضعية الجماعة اليهودية داخل الملاح خلال القرن التاسع عشر، ومرورا بما دونه الرحالة والدبلوماسيون الفرنسيون من توصيفات سوسيوثقافية عنها، و انتهاء برصد التقاطع بين النص الرحلي المكتوب والمشهد البصري المرسوم، بوصفه القناة التي انتقلت عبرها هذه الصورة من الملاحظة الميدانية إلى اللوحة الاستشراقية.

1. وضعية الجماعة اليهودية في مغرب القرن التاسع عشر

عاش اليهود المغاربة خلال القرن التاسع عشر، كما تنقل التقارير الفرنسية، في ظل نظام الذمة التقليدي، وهو إطار قانوني واجتماعي كفل لهم حماية السلطان والاعتراف بحريتهم الدينية مقابل أداء الجزية والالتزام ببعض القيود العمرانية واللباسية. وتركز وجودهم أساسا في الملاحات، وهي أحياء سكنية مخصصة

لليهود مثلت فضاءات مغلقة ومحمية في آن، تبلورت داخلها هوية ثقافية ولغوية (كالحكيتية) وجمالية فريدة[1210]. وتشير التقارير الدبلوماسية والعسكرية الفرنسية إلى أن هذه الجماعة عاشت نوعا من الازدواجية الوجودية: فمن جهة عانت ضيق المجال والفقر المدقع في بعض الملاحات المكتظة (وبخاصة ملاحا مراكش وفاس)، ومن جهة أخرى أفرزت نخبا تجارية ومالية لعبت دورا محوريا في الوساطة بين المخزن المغربي والقوى الأوروبية الطامحة إلى التدخل[1211]. وقد جعل هذا الوضع من الملاح مختبرا سوسيولوجيا للمستشرقين، رصدوا فيه بقايا عادات أندلسية ويهودية قديمة انصهرت في التربة المغربية[1212].

لقد بدا الملاح في نظر المستشرق الفرنسي فضاء متناقضا: فهو من الخارج كتلة من الجدران الطينية المتداعية والأزقة الضيقة الموحية بالعزلة والتهالك، لكنه من الداخل يخفي بيوتا غنية بالزخارف والطقوس تعكس ثراء ثقافيا ضاربا في القدم. وهذا التقابل بين العتمة الخارجية والضوء الداخلي هو ما ألهم الفنانين توظيف تقنيات الكياروسكورو (الظل والضوء) في لوحاتهم. كما أن وضعية اليهود بوصفهم طائفة «بينية» جعلت منهم موضوعا مفضلا للدراسة: فهم مغاربة بلغتهم وعاداتهم، لكنهم يشتركون مع الغرب في جذور دينية توراتية، فرأى فيهم المستشرق «الآخر المألوف» الذي يمكن فهمه وتصويره دون الشعور بالاغتراب الكلي الذي يفرضه الوسط المسلم[1213]. ومن هنا صارت المرأة اليهودية في التقارير الفرنسية الوجهَ القابل للكشف من المغرب، الوجه الذي يمكن رسمه وتوثيق تفاصيله الحميمة بعيدا عن قيود الحجب والمنع الاجتماعي الصارم.

وقد ركزت التقارير الصادرة عن البعثات الفرنسية، وفي مقدمتها «البعثة العلمية للمغرب»[1214]، على توصيف الملاح فضاءً يجمع العراقة والتهالك الإنشائي، حيث كانت الكثافة السكانية العالية تخلق بيئة سوسيولوجية فريدة اتسمت بالتضامن العائلي القوي والتمسك بالتقاليد الدينية[1215]. ولم تكن هذه التقارير رصدا باردا للواقع، بل كانت مشحونة بنظرة استعلائية حينا ورومانسية حينا آخر، وصفت النساء اليهوديات بأنهن «حارسات الذاكرة العبرية في أرض إسلامية». ولاحظ المراقبون الفرنسيون أن المرأة اليهودية في الملاح تمتعت بحرية حركة نسبية مقارنة بجاراتها المسلمات، لا سيما في المدن الساحلية التي عرفت تأثيرا أوروبيا مبكرا. وقد جعل هذا الانفتاح من بيوتهن مختبرات للرسامين؛ ففي ملاح طنجة استطاع ديلاكروا أن يشاهد

[1210] Gottreich, E. (2020). Jewish Morocco: A history from pre-Islamic to postcolonial times. London: I.B. Tauris.

[1211] Schroeter, D. J. (2002). The Sultan's Jew: Morocco and the Sephardi world. Stanford: Stanford University Press.

[1212] Schneck, T. (2013). The mellah: Exploring Moroccan Jewish and Muslim narratives on urban space (Bachelor's thesis). Waltham: Brandeis University.

[1213] Lee, R. (2011). Constructing colonial binaries: French representations of religion in Algeria and Morocco (Bachelor's thesis). Middletown: Wesleyan University.

[1214] البعثة العلمية للمغرب (Mission scientifique du Maroc): مؤسسة بحثية أحدثت بطنجة مطلع القرن العشرين (1903–1904) بدعم من الأوساط الاستعمارية الفرنسية، بقيادة ألفريد لوشاتلييه، وضمت جغرافيين وآثاريين وباحثين اجتماعيين كلفوا بإعداد معرفة دقيقة عن القبائل والمواقع والبنيات الاجتماعية المغربية. أصدرت مجلتي «Archives marocaines» (1904–1934) و«Villes et Tribus du Maroc» (1914-1932)، وجمعت رصيدا مهما من القطع الأثرية والإثنوغرافية كان نواة لأول متحف بالمغرب (قصبة طنجة، 1906). وقد اشتغل أعضاؤها عمليا كأدوات استطلاع للسلطات الفرنسية، بما مهد لفرض الحماية سنة 1912.

[1215] Gottreich, E., & Miller, S. G. (2016). Moroccan Jews and the American historical imaginary: A survey across time. Hespéris-Tamuda, 51(2).

طقوس الزفاف والاحتفالات المنزلية عن قرب، وهو ما لم يتح له في أي وسط مغربي آخر[1216]. وهكذا تشكلت في الكتابات الفرنسية صورة المرأة اليهودية «جسرا ثقافيا»: فهي التي تلبس القفطان المغربي والكسوة الكبيرة، لكنها تتحدث أحيانا لغات أوروبية وتتعامل مع التجار الأجانب، فامتزجت في صورتها أصالة الشرق بألفة الغرب، مما عزز مكانتها موضوعا فنيا مفضلا لدى مستشرقين كانوا يبحثون عن شرق يمكن فهمه واستيعابه جماليا[1217].

2. صورة المرأة اليهودية في أدب الرحلة الفرنسي : التوصيفات السوسيوثقافية

لم يكن الرسامون وحدهم من افتتن بالمرأة اليهودية المغربية؛ فقد اضطلع أدب الرحلة الفرنسي بدور جوهري في رسم ملامحها الذهنية قبل البصرية، إذ هيأت النصوص الرحلية التربة الخصبة لمخيال الفنانين. فالرحالة شارل دو فوكو، في كتابه التأسيسي «التعرف على المغرب» *(Reconnaissance au Maroc)* الذي وضعه إثر رحلته الاستكشافية متنكرا في زي حاخام يهودي بين 1883 و1884، قدم توصيفات دقيقة للحياة اليومية داخل ملاحات مناطق لم يسبق لأوروبي دخولها[1218]. وركزت نصوصه على التناقض الصارخ بين البيئة الخارجية المتواضعة للملاح وبين البذخ والجمال اللذين تظهرهما النساء في المناسبات الدينية والاجتماعية، واصفا إياهن بامتلاك «جمال توراتي» حافظ على نقائه عبر القرون. ولم تكن ملاحظاته حول الكسوة الكبيرة وتفاصيل الحلي الذهبية مجرد رصد إثنوغرافي، بل كانت محملة برؤية استشراقية ترى في هذه التفاصيل «أحافير ثقافية» لزمن غابر[1219].

كذلك أسهم رحالة آخرون، من أمثال بيير لوتي في كتاباته عن المغرب، في إضفاء مسحة رومانسية حالمة على صورة المرأة اليهودية، مصورين إياها كائنا يعيش في زمن موازٍ بعيدا عن صخب الحداثة الأوروبية، ومركزين على «الغرابة الجذابة» لأزيائها وحليها وعلى طقوس التجميل المعقدة التي كانت تستغرق ساعات طوالا. وقد خلق هذا التراكم النصي نموذجا أوليا للمرأة اليهودية في المخيال الفرنسي: امرأة تجمع وقار سارة وجاذبية إستير، وهي الصورة التي سعى الفنانون لاحقا إلى تجسيدها على القماش، محولين الوصف الأدبي إلى مشهد بصري ملموس يغذي نهم الجمهور الأوروبي إلى القصص الشرقية. فكانت الرحلة الغربية بمثابة النص المؤسس الذي استند إليه الرسامون في بناء لوحاتهم، حتى بدا العمل الفني استجابة بصرية لنداءات الرحالة والمستكشفين[1220].

وتحدث الرحالة الفرنسيون بإسهاب عما سموه «الجمال العبري» في المغرب، واصفين إياه بملامح سامية واضحة وعيون واسعة مكحلة وبشرة فاتحة كثيرا ما تتباين مع الأقمشة الداكنة المطرزة بالذهب. وركزت التوصيفات السوسيوثقافية على الكسوة الكبيرة رمزا للهوية والانتماء الطبقي، فوصفت بأنها تحفة

[1216] Benjamin, R. (2003). Orientalist aesthetics: Art, colonialism, and French North Africa, 1880–1930. Berkeley: University of California Press, pp. 45–46.

[1217] Craig, M. H. (2011). [In]secure space: The mellah of Fez, Morocco (Doctoral dissertation). University of California, p. 56.

[1218] Foucauld, C. de. (1888). Reconnaissance au Maroc, 1883–1884. Paris: Challamel; Peters-Hill, R. (Ed.). (2020). Charles de Foucauld's Reconnaissance au Maroc, 1883–1884: A critical edition in English.

[1219] Boumlik, H. (2014). Maghrebi and European encounters through travel writing: 17th–19th centuries. The Maghreb Review.

[1220] Shohat, E. (2020). The split Arab/Jew figure revisited. Patterns of Prejudice, 54(1–2).

من المخمل والمعدن النفيس[1221]. ولم تكتف هذه النصوص بالوصف المادي، بل غاصت في الدلالات الرمزية: فالمرأة اليهودية بزيها التقليدي مثلت لدى الرحالة «الأصالة» التي لم تفسدها الحداثة، وهو مفهوم مركزي في فكر استشراقي كان يقدس «الشرق الساكن». كما رصد الرحالة دور المرأة اليهودية في الاحتفالات الكبرى، كالميمونة وأعراس الملاح، حيث كانت تتحول إلى مركز الثقل البصري في المشهد؛ فوصفوا بدقة تزين النساء بـ«اللباة» (العقد الذهبي الضخم) و«الخلالات»، ونقوش الحناء المعقدة على الأيدي والأرجل. وقد خلق هذا التقاطع بين النص والواقع نوعا من «الانتظار الجمالي» لدى الفنانين: فقبل أن يضع ديلاكروا ريشته على اللوحة كان قد تشبع بهذه الأوصاف الأدبية التي جعلت من المرأة اليهودية المغربية موضوعا يمزج الوقار الديني بالجاذبية الحسية، وهو ما يفسر كيف بدت لوحاته لاحقا استجابة بصرية مباشرة لتلك النصوص الرحلية[1222].

3. التقاطع بين النص المكتوب والمشهد البصري في توثيق الحياة اليومية

شكلت دفاتر الرسم *(Carnets de voyage)* التي حملها الفنانون المستشرقون، ومنهم ديلاكروا خلال رحلته التاريخية سنة 1832، المختبر الأول الذي تولد فيه التقاطع بين الملاحظة المكتوبة والمشهد البصري. فلم تكن هذه الدفاتر مسودات فنية فحسب، بل أرشيفا حيا يجمع الاسكتشات السريعة إلى ملاحظات نصية دقيقة حول الألوان وملمس الأقمشة واتجاهات الضوء، بل وحتى الروائح والأصوات المحيطة بالمشهد[1223]. فعندما رسم ديلاكروا نساء الملاح في طنجة كان يدون بجانب الرسم ملاحظات من قبيل: «مخمل أحمر قان، تطريز ذهبي كثيف، ضوء يسقط من الأعلى»، بما يكشف رغبة محمومة في الإمساك بالحقيقة قبل أن تتلاشى[1224]. ويظهر هذا التقاطع بوضوح في توثيق الحياة الحميمة: فبينما يصف النص الرحلي ضجيج العرس اليهودي وطقوسه المعقدة، تعمل اللوحة على اختزال تلك الفوضى الإبداعية في لحظة سكون جمالية مكثفة. وكان الانتقال من المخطط السريع في الدفتر إلى اللوحة الزيتية الكبيرة في المرسم الباريسي يمر عبر مصفاة الذاكرة والنص، إذ يعود الفنان إلى ملاحظاته المكتوبة ليستعيد «روح المكان» التي بهتت مع الزمن. وهكذا صارت اللوحة الاستشراقية نصا بصريا يكمل ما عجزت الكلمات عن وصفه: تمنح الأوصاف الأدبية جسدا ولونا، بينما يمنح النص المكتوب اللوحة عمقا تاريخيا وأنثروبولوجيا يجعل منها وثيقة لا غنى عنها لفهم الحياة اليومية في مغرب القرن التاسع عشر[1225].

وقد اعتمد الفنانون اعتمادا كبيرا على «سوسيولوجيا الولوج» التي وفرتها لهم الجماعة اليهودية؛ فلما كان الوصول إلى فضاءات النساء المسلمات شبه مستحيل، غدت المرأة اليهودية «الموديل» البديل الذي يجسد أمام العين الفرنسية ملامح الحياة المنزلية المغربية. ففي لوحة «عرس يهودي في المغرب» نجد ديلاكروا يستثمر

[1221] El Amrani, A. (2024). The Jews of the mellahs in the Moroccan Atlas during the pre-colonial period in British orientalist writings. Journal of Afro-Asian Studies.

[1222] Benbella, B. (2011). Image(s) de la femme marocaine dans l'écriture viatique féminine française au début du XXème siècle. Journal of Research in Gender Studies.

[1223] O'Brien, D. (2018). Exiled in modernity: Delacroix, civilization, and barbarism. University Park: Pennsylvania State University Press.

[1224] Zieve, K. (2009). Painting between the lines: Eugène Delacroix, orientalism and other histories (Doctoral dissertation).

[1225] Delacroix, E. (2019). Journey to the Maghreb and Andalusia, 1832: The travel notebooks and other writings (M. Hannoosh, Trans.). University Park: Pennsylvania State University Press, p. 210.

ملاحظاته الميدانية ليحول مشهدا و اقعيا شاهده في ملاح طنجة إلى تكوين مسرحي متكامل، تلعب فيه المرأة دور الدليل البصري الذي يفتح أبواب البيوت المغربية المغلقة.



اللوحة 1: أوجين ديلاكروا، «عرس يهودي في المغرب»، زيت على قماش، حوالي 1839 (عرضت بصالون 1841)، متحف اللوفر، باريس.

وقد أسهم هذا التعاضد بين النص واللوحة في تحويل الو اقع اليومي البسيط للمرأة اليهودية إلى «مشهدية» (Spectacle) فنية موجهة إلى الاستهلاك الأوروبي. فتفاصيل صغيرة وردت في تقارير الرحالة، حول طريقة شرب الشاي أو ترتيب الوسائد في المنزه، تحولت إلى عناصر تكوينية أساسية في اللوحات، فمنحت هذه الأعمال مصداقية إثنوغر افية زائفة أحيانا لكنها كانت كافية لإقناع جمهور باريس بأنه يشاهد «الو اقع الخام» للمغرب[1226]. ويثبت هذا التقاطع أن اللوحة الاستشر اقية لم تكن وليدة الصدفة أو الخيال المحض، بل نتاج نظام معرفي شبه متكامل يجمع الكلمة إلى الصورة لتأطير المرأة اليهودية ضمن سردية بصرية تخدم الشغف الغربي بالشرق.

ثانيا: لغة الألوان والرموز: المكونات الجمالية في اللوحة الاستشر اقية الفرنسية

يقف هذا المحور عند المكونات الجمالية التي بنى بها المستشرقون الفرنسيون صورة المرأة اليهودية المغربية على القماش، بدءا بالأزياء والحلي التقليدية، وفي مقدمتها الكسوة الكبيرة بوصفها علامة بصرية على الهوية والانتماء، و انتقالا إلى التقنيات الضوئية واللونية وأساليب رسم الملامح والجسد، لبيان كيف تحول

[1226] جان فرانسوا بورتايلز (1818–1895): رسام بلجيكي يعد المؤسس الفعلي للمدرسة الاستشراقية البلجيكية، وإن ظل وثيق الصلة بالوسط الفني الباريسي حيث تتلمذ على بول دولاروش. حاز الجائزة الكبرى لروما سنة 1842، وقام برحلة أولى شملت المغرب والجزائر ومصر وبلاد الشام بين 1844 و1847، ثم عاد إلى المغرب في إقامة ثانية طويلة بين 1870 و1874، جعل خلالها من نساء طنجة، واليهوديات منهن على وجه الخصوص، موضوعا مركزيا في بورتريهاته، معتمدا على الاسكتشات والدراسات المنجزة في عين المكان قبل إعادة صياغتها بالألوان الزيتية في المرسم.

التوثيق المادي الدقيق المرصود ميدانيا إلى لغة رمزية تمزج المحاكاة الو اقعية بالتحسين الفني الموجه إلى الذائقة الأوروبية.

1. تجليات الأزياء والحلي التقليدية في تمثيل الهوية الأنثوية اليهودية

تعد الكسوة الكبيرة، أو ما يعرف بالزلفا، العنصر البصري الأكثر هيمنة و إثارة للدهشة في تمثلات المرأة اليهودية المغربية في اللوحة الاستشر اقية خلال القرن التاسع عشر. وقد تفنن الرسامون، وفي مقدمتهم ديلاكروا والبلجيكي جان فر انسوا بورتايلز[1227]، في نقل التفاصيل المذهلة لهذا الزي الاحتفالي المركب من قطع عدة: «الزلتيطة» (التنورة المخملية الواسعة)، و«الكمية» (الصدرية المطرزة بخيوط الذهب)، والأكمام الواسعة من الدانتيل أو الحرير، فضلا عن الحزام العريض المطرز[1228]. وكان بورتايلز قد زار مصر والشام والجز ائر في رحلته الأولى (1844-1847)، فتبلورت لديه قناعة فنية بأن «الشرق الحي» أغنى مصادر التجديد من «الشرق الموروث» في الكتب؛ ثم عاد إلى المغرب في إقامة ثانية طويلة (1870-1874) انخرط خلالها في الحياة اليومية بطنجة، ور افق أسرا يهودية إلى الملاح، ودرس عن قرب رمزية زخارف الكسوة الكبيرة من نجوم سداسية ومربعات حمراء تحيل على الخصوبة والوقاية مؤثرا إنجاز بورتريهاته داخل البيوت لا في الأستوديو، ومستعينا بإنارة الشبابيك الخشبية لإبراز بريق الحرير والذهب.





A JEWESS OF TETUAN.—After J. Portaels.

[1227] Shohat, E. (2020). Op. cit.

[1228] Czekanowska-Gutman, M. (2016). Challenging the non-Jewish images of a Jewish queen: Portrayals of Esther by early twentieth-century Jewish artists. Ars Judaica, 12.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دمد:

اللوحتان 2 و3: بورتريهان لامرأتين يهوديتين مغربيتين بالكسوة الكبيرة والحلي التقليدية (اللباة، الخلالات، عصابة الرأس المذهبة)، من أعمال المدرسة الاستشراقية بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي مقدمتها اشتغال ج. ف. بورتايلز على نساء طنجة.

وتكشف هذه البورتريهات تركيزا شبه مجهري على ملمس المخمل وتماوج الألوان بين الأحمر الأرجواني والأخضر الزمردي، بما يمنح المرأة حضورا ملكيا مهيبا يتجاوز واقعها اليومي البسيط في الملاح، ويجعل منها أيقونة للهوية الطبقية والدينية والجمالية الصرفة[1229]. فلم تكن هذه الأزياء في نظر المستشرق مجرد ملابس، بل لغة بصرية تعبر عن عراقة الجماعة اليهودية المغربية وتجذرها التاريخي. وقد أدرك الفنانون أن الكسوة الكبيرة ليست زيا محليا صرفا، بل مزيج من التأثيرات الأندلسية والمتوسطية والمغربية الأصيلة، فصار رسمها بمثابة توثيق للحضارة عبر القماش. ونلمس في لوحات القرن التاسع عشر عناية خاصة بطريقة لف الحزام الحريري وتثبيت «المحرمة» (الوشاح) على الرأس، وهي تفاصيل منحت اللوحة شرعية إثنوغرافية تجعل المشاهد الأوروبي يشعر بأنه أمام «تحفة بشرية» مصانة من عوادي الزمن. أما المبالغة في تصوير لمعان الذهب (الصقلي) فلم تكن براعة تقنية فحسب، بل استهدفت إبراز «الثراء الحسي» للشرق، وتحويل جسد المرأة اليهودية إلى منصة لعرض الفنون التقليدية المغربية التي كانت فرنسا تسعى إلى تصنيفها ودراستها[1230].

وإلى جانب الأزياء، لعبت الحلي التقليدية دورا جوهريا في بناء الهوية الجمالية للمرأة اليهودية داخل اللوحة الاستشراقية. فقد رسم الفنانون «اللباة» (العقد الذهبي الضخم المرصع بالأحجار الكريمة) و«الخلالات» (مشابك تثبيت الزي) و«خيط الروح» الذي يزين الجبين، بدقة تكاد تكون تقنية، مبرزين مهارة الصانع التقليدي المغربي في صياغة الذهب والفضة[1231]. ولم يكن هذا الاهتمام المفرط بالحلي جماليا فحسب، بل استهدف إثارة حواس المشاهد الغربي وربط المرأة الشرقية بمفاهيم الثراء الحسي والترف البصري الموروثة من قصص ألف ليلة وليلة. لقد خدم هذا التوثيق اللباسي والحلي غرضين متكاملين في الخطاب الاستشراقي: أولهما تلبية النهم «العلمي» لجمهور أوروبي كان يطالب بصور دقيقة لـ«الأنواع البشرية» والتقاليد المهددة بالزوال، وثانيهما خلق تباين جمالي متعمد بين جسد المرأة المزين المثقل بالمعدن والجوهر وبين الخلفيات المعمارية البسيطة أو المظلمة للملاح، بما يجعل من المرأة اليهودية موضوعا فنيا ثمينا منفصلا عن واقعها الاجتماعي الصعب[1232]. فلم تكن المجوهرات في اللوحة مجرد زينة، بل رموزا للهوية استثمرها الفنان ليصنع من المرأة اليهودية المغربية «جوهرة في الركام»، وهو أسلوب بصري يعلي قيمة الموضوع الجمالي على حساب الواقع الموضوعي.

[1229] Sánchez, J. L. (2017). The Sephardi berberisca dress, tradition and symbology. Datatèxtil, 36, p. 14.

[1230] Becker, C. (2016). Visual culture and the Amazigh renaissance in North Africa and its diaspora. In Islam and popular culture. Austin: University of Texas Press.

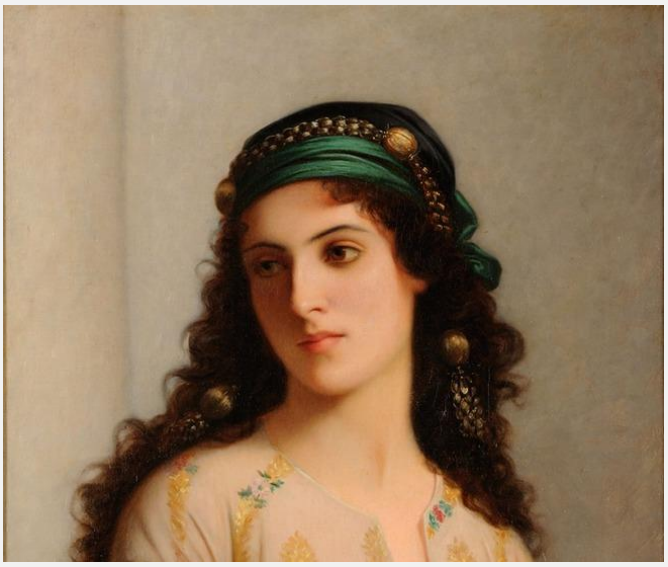
[1231] Bijdiguen, L. (2015). Colonial and orientalist veils: Associations of Islamic female dress in the French and Moroccan press and politics (Doctoral dissertation). London: Goldsmiths, University of London.

[1232] Thornton, L. (1994). Women as portrayed in Orientalist painting. Paris: ACR Édition, p. 12.

مجلة علمية محكمة
ر دمد: 2737-8322 :ISSN ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

2. التقنيات الضوئية والجمالية في رسم الملامح والجسد: بين المحاكاة والتحسين الفني

اعتمد المستشرقون الفرنسيون تقنيات ضوئية مستمدة من المدرسة الرومانسية لإضفاء مسحة من السحر على وجوه النساء اليهوديات. ففي لوحة ديلاكروا الشهيرة «عرس يهودي في المغرب» نجد استخداما ذكيا للضوء الساقط مركزيا على العروس والمدعوين، بينما تظل الأطراف في ظلال غامضة، وفق ما يعرف بالتقنية «الرامبرانتية»[1233]؛ وهي إضاءة لا تروم المحاكاة الواقعية بقدر ما تخلق جوا من القدسية والغموض حول الطقس الديني.



اللوحة 4: شارل زكاري لانديل، «يهودية طنجة»، زيت على قماش، بعد 1866، متحف الفنون الجميلة برانس (فرنسا).

أما في رسم الملامح فقد وقع الفنانون في جدلية «التحسين الفني» (Idealization)؛ فرغم ادعاء الواقعية، كانت ملامح النساء اليهوديات تعدل لتوافق معايير الجمال الكلاسيكي الفرنسي: تنعم البشرة وتبرز العيون الواسعة والأنوف المستقيمة، فينشأ ضرب من «الجمال الهجين» يجمع السحنة الشرقية إلى الروح الأوروبية، كما تجسده لوحة لانديل «يهودية طنجة» بجلاء[1234]. وكان هذا التلاعب بالجسد والملامح يهدف إلى جعل «الآخر» مقبولا ومحببا للعين الغربية، وإلى التأكيد في الوقت نفسه على قدرة الفنان «المتحضر» على إعادة صياغة «البدائي» في قالب جمالي رفيع. وتظهر قراءة أبرز الأعمال الفنية للقرن التاسع عشر أن الأزياء والحلي احتلت المرتبة الأولى في اهتمام الفنانين، بما يؤكد النزعة التوثيقية-الجمالية الغالبة على تمثيل المرأة اليهودية؛ كما يشير التركيز العالي على الملامح الجسدية إلى الرغبة في «أنثروبولوجيا بصرية» تسعى إلى تصنيف الجمال الشرقي وفق معايير غربية. ويعكس هذا التوزيع الجمالي في جوهره نظرة استشراقية تجزئ «الآخر» إلى عناصر مادية قابلة للاستهلاك البصري، بمعزل عن عمق تجربته الإنسانية والاجتماعية المعقدة.

ثالثا : بين الواقع والتخييل : جدلية التوثيق وإعادة الصياغة

تمثل اللوحة الاستشراقية الفرنسية في القرن التاسع عشر فضاء بصريا معقدا تتقاطع فيه الملاحظة الميدانية الدقيقة مع الإسقاطات الذهنية المسبقة. ولم تكن صورة المرأة اليهودية المغربية استثناء من هذه

[1233] Benjamin, R. (2003). Op. cit., p. 45.
[1234] Kalman, J. (2017). Op. cit., p. 112.

الجدلية، بل كانت تجسيدا حيا لمحاولة الفنان الأوروبي التوفيق بين ما تراه عينه في أزقة الملاح وما تختزنه ذاكرته من صور توراتية ورومانسية عن الشرق. فصناعة الآخر في هذا السياق لم تكن نقلا آليا للو اقع، بل إعادة صياغة جمالية تخدم أغراضا فنية و أيديولوجية محددة.

1. التوثيق الإثنوغرافي: رصد العادات والتقاليد والمكان

تشكل ثنائية الو اقع والتخييل العمود الفقري للتجربة الاستشر اقية الفرنسية في المغرب خلال القرن التاسع عشر، وهي ثنائية لا تقف عند الوصف البصري بل تمتد إلى صراع أيديولوجي حول كيفية تمثيل «الآخر». ففي حالة المرأة اليهودية المغربية لم يكن الفنان المستشرق ناقلا فوتوغر افيا لما تراه عينه في أزقة الملاح، بل «مؤلفا بصريا» يعيد صياغة الو اقع المغربي وفق متطلبات المتخيل الجمعي الفرنسي التواق إلى شرق يجمع «البدائية الطاهرة» إلى «الغر ابة الحسية»[1235]. وقد اشتغلت الو اقعية الإثنوغر افية هنا أداةَ شرعنة: فمن خلال الدقة المتناهية في رسم تفاصيل الكسوة الكبيرة أو الحلي الفضية كان الفنان يوهم المشاهد الأوروبي بأنه يقدم «الحقيقة المطلقة» عن حياة اليهود المغاربة. غير أن هذا التركيز المفرط على المادة الثقافية (الملابس، الأثاث، العمارة) كان يعمل قناعا يخفي وراءه عمليات تخييلية واسعة: فالفنان يختار لحظة زمنية معينة ويجردها من سياقها التاريخي المتغير ليضعها في إطار «الجمود الشرقي» الذي لا يتبدل عبر العصور[1236]. فالو اقعية إذن ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لإضفاء المصداقية على رؤية متخيلة تنمط المرأة اليهودية وتحولها إلى موضوع للفرجة الاستعمارية.

وقد مثل الملاح بالنسبة إلى مستشرقين من أمثال ديلاكروا وألفريد ديهودانك فضاء وسيطا يسهل اختر اقه مقارنة بالفضاءات المسلمة المحصنة بالتحفظ الديني والاجتماعي، وسمحت هذه «الو اقعية المكانية» برصد تفاصيل دقيقة لم تكن متاحة في أي مكان آخر من الشرق. فركز الرسامون على الكسوة الكبيرة عنصرا توثيقيا أساسا، بمكوناتها التي تعكس مهارة الصناع التقليديين في فاس وتطوان[1237]. وفي لوحات ديهودانك نلمس عناية خاصة بـ«الو اقعية الحركية»: نساء في أوضاع طبيعية يتبادلن الحديث أو يمارسن طقوسا احتفالية، بما يمنح اللوحة قيمة أرشيفية توثق العادات اليهودية المغربية بدقة أنثروبولوجية[1238]. ومع ذلك تظل هذه الو اقعية انتقائية؛ إذ مال الفنانون إلى تصوير الطبقات الثرية أو المتوسطة ذات الأزياء الفاخرة، متجاهلين و اقع الفقر والتهميش الذي عانته فئات واسعة من سكان الملاح في فترات تاريخية بعينها، لأن الهدف كان بناء صورة مبهرة تلبي تطلعات صالونات باريس الباحثة عن «الفخامة الشرقية»[1239]. وامتدت الو اقعية كذلك إلى «العمارة الداخلية» للبيت اليهودي: أفنية (رياض) مزينة بالزليج والجبس المنقوش، وضوء طبيعي ينعكس على الجدران البيضاء. غير أن هذا الاهتمام بالمكان لم يكن جماليا صرفا، بل استهدف تأطير المرأة

[1235] Nochlin, L. (1989). The imaginary Orient. In The politics of vision: Essays on nineteenth-century art and society. New York: Harper & Row.

[1236] Said, E. W. (1978). Orientalism. New York: Pantheon Books.

[1237] Sánchez, J. L. (2017). Op. cit.

[1238] Ronen, Y. (2015). Conflicting national identities in colonial and post-colonial Morocco. The Maghreb Review, 40, p. 89.

[1239] Monterescu, D. (2009). The bridled bride of Palestine: Orientalism, Zionism, and the troubled urban imagination. Identities, 16(6), p. 203.

مجلة علمية محكمة
ر دمد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

اليهودية داخل «غيتو بصري جميل» يعزلها عن التحولات السياسية والاجتماعية التي كان يعيشها المغرب آنذاك، تعزيزا لفكرة «الشرق الساكن»[1240].

وتبقى تجربة ديلاكروا النموذج الأبرز لتحليل التوتر بين الواقع والتخييل. فلوحته «عرس يهودي في المغرب» لم تنجز أثناء وجوده بالمغرب، بل بعد عودته إلى باريس بسنوات (حوالي 1839)، اعتمادا على دفاتر ملاحظاته واسكتشاته السريعة[1241]. وهنا تتدخل «الذاكرة الانتقائية» عاملا تخييليا حاسما: فالفنان يعيد تركيب المشهد وفق انطباعاته العاطفية لا وفق الدقة الفوتوغرافية. ففي هذه اللوحة تصطدم واقعية التفاصيل (الأزياء، الآلات الموسيقية، معمار الفناء) بـ«تخييل التكوين»، إذ يوزع ديلاكروا الشخصيات توزيعا مسرحيا يخلق ضربا من الغموض والرهبة، فلا تعود المرأة في مشهد العرس شخصية فردية، بل جزءا من كتلة جمالية تعبر عن حيوية الشرق وصخبه[1242]. ويعكس هذا التوتر جوهر الاستشراق الفرنسي: رغبة في امتلاك الواقع عبر تدوينه من جهة، ورغبة في الهروب منه عبر إعادة صياغته فنيا ليغدو أكثر شاعرية ودرامية مما هو عليه من جهة ثانية[1243]. فديلاكروا لم يكن يوثق عرسا يهوديا بقدر ما كان يوثق صدمته الجمالية بالشرق؛ ومن ثم فالمرأة اليهودية في أعماله نتاج ذلك التصادم بين ما رأته عينه في طنجة وما اختمر في ذاكرته الفنية بمرسمه الباريسي، بما يجعل لوحاته «واقعية سحرية» تؤسس لتمثيل المرأة اليهودية كائنا يقيم في منطقة برزخية بين الحقيقة والخيال[1244].

2. أسطورة «الحريم» وإعادة إنتاجها في الوسط اليهودي: من الواقع المنزلي إلى الخيال الفني

واجه الرسامون الفرنسيون الذكور صعوبة بالغة في الولوج إلى فضاءات النساء المسلمات بالمغرب بسبب الصرامة الاجتماعية والدينية، فظل «الحريم» المسلم في الغالب فضاء متخيلا قائما على الحكايات والافتراضات[1245]. وفي المقابل كانت البيوت اليهودية، وبخاصة في المدن الساحلية كطنجة، أكثر انفتاحا نسبيا على الأجانب، بما أتاح للفنانين فرصة نادرة لمشاهدة النساء ورسمهن في بيئتهن المنزلية. وقد أفضى هذا الوضع إلى تحول المرأة اليهودية إلى وسيط بصري، بل بديل عن المرأة المسلمة في المخيال الاستشراقي: فأسقط الفنانون كليشيهات الحريم التقليدية - الاستلقاء والدعة والنرجيلة والأجواء الحسية المشحونة - على جلسات النساء اليهوديات[1246]. ورغم أن الواقع المنزلي للمرأة اليهودية كان محكوما بتقاليد أسرية ودينية مغايرة تماما لنظام الحريم، أعادت اللوحة الاستشراقية إنتاج هذه الأسطورة داخل الفضاء اليهودي إرضاء لذائقة مشاهد أوروبي متعطش إلى المشاهد الحميمة للشرق.

ولا يمكن فصل هذه الثنائية عن السياق السياسي والسيادي للقرن التاسع عشر؛ فتمثيل المرأة اليهودية بجمالية فائقة ومتخيلة كان يخدم فكرة «الاستحقاق الاستعماري»: يظهر المستشرق الفرنسي في

[1240] Craig, M. H. (2011). Op. cit., p. 56.
[1241] Delacroix, E. (2019). Op. cit., p. 210.
[1242] O'Brien, D. (2018). Op. cit.
[1243] Olmsted, J. W. (2025). Op. cit., p. 142.
[1244] Shvets, E. (2003). Travelling in language and image (Doctoral dissertation). New Haven: Yale University, p. 54.
[1245] Codell, J. F. (2017). Op. cit.
[1246] Bouachrine, I., & Goldstein, J. (2016). Muslim and Jewish women: Historical and cultural contexts. In Handbook on Muslim and Jewish relations. London: Routledge, p. 156.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

مظهر «المنقذ» لهذا الجمال من الاندثار أو من «الاضطهاد الشرقي» المتخيل[1247]، ويعمل التخييل أداة نفسية لتبرير الحضور الفرنسي، إذ يصور المجتمع اليهودي وعبره المرأة عنصرا أليفا قريبا من الثقافة الأوروبية يسهل دمجه في المشروع الاستعماري[1248]. ويتجلى هذا التخييل السياسي في الطريقة التي تعزل بها اللوحات المرأة اليهودية عن محيطها الإسلامي: فالفنان نادرا ما يصور تفاعلا طبيعيا بين اليهود والمسلمين، بل يركز على خصوصية الملاح فضاء مغلقا مستقلا جماليا. وهذا العزل البصري ضرب من التخييل يروم تقسيم المجتمع المغربي إلى وحدات إثنية منفصلة يسهل ضبطها معرفيا والسيطرة عليها[1249]. فالجمالية في الفن الاستشراقي ليست إذن قيمة مجردة، بل وسيلة لممارسة «السيادة البصرية» على الموضوع المصور، حيث يغدو الفنان صاحب الحق الوحيد في تعريف ماهية «الجمال اليهودي المغربي» وكيفية تقديمه إلى العالم[1250].

3. النزعة الرومانسية وإعادة صياغة الواقع: المرأة اليهودية أيقونة توراتية وأسطورة «الجميلة اليهودية»

تعد آلية «التوراتية» من أعمق تجليات التخييل في الفن الاستشراقي الفرنسي وأشدها أثرا، ولا سيما عند ديلاكروا. فالمستشرق لم يكن يرى في المرأة اليهودية المغربية ابنة عصرها، بل «أحفورة حية» خرجت لتوها من صفحات العهد القديم؛ وهي رؤية تجرد المرأة من هويتها المحلية المعاصرة لتعيد صياغتها أيقونة زمنية تصل الحاضر الفرنسي بالماضي اليهودي-المسيحي المشترك[1251]. ففي عدد من اللوحات نلاحظ تنميط ملامح النساء اليهوديات المغربيات على مثال الشخصيات التوراتية كإستير وراحيل، مع اختيار وضعيات جلوس مهيبة ونظرات شاخصة نحو الأفق وإضاءة خافتة توحي بالقداسة والروحانية[1252]. وهذا الضرب من التخييل يحول الملاح من حي سكني في فاس أو الصويرة إلى مسرح درامي لإعادة تمثيل قصص الأنبياء؛ إنها عملية استلاب هوية تستغل الملامح الشرقية للمرأة المغربية لخدمة سردية دينية وتاريخية أوروبية[1253]. ولم يكن هذا التوجه جماليا فحسب، بل حمل أبعادا سياسية: فتصوير اليهود المغاربة بقايا لعصر توراتي غابر كان يبرر ضمنيا ضرورة «الحماية» أو «الوصاية» الفرنسية على جماعة تبدو ضائعة في زمن لا تنتمي إليه[1254]. وهكذا يمتص الواقع ويذوب داخل مصفاة التخييل الرومانسي، ليصير المنتج النهائي لوحة ترضي غرور مشاهد غربي يرى نفسه مكتشفا لأصوله الحضارية في أزقة المغرب.

[1247] Kalman, J. (2017). Op. cit.

[1248] Allard, E. (2016). My enemy or my brother? Spanish representations of Muslim and Jewish culture during the colonial campaigns in Morocco, 1909–1927 (Doctoral dissertation). Oxford: University of Oxford, p. 118.

[1249] Guedj, D. (2022). Jeune Israël: Multiple modernities. Jewish Quarterly Review, 112, p. 44.

[1250] Kelly, M. (2021). French women orientalist artists, 1861–1956. London: Routledge, p. 192.

[1251] Swarts, L. (2021). Femmes fatales, biblical heroines, and sensual beauties. Shofar, 39.

[1252] Swarts, L. (2018). Lilien's sensual beauties: Discovering Jewish orientalism. Nashim, 33, p. 42.

[1253] Swarts, L. (2021). Op. cit., p. 215.

[1254] Hissong, K. (2020). Nationalism and Jewish identity in Morocco: A history of a minority community. London: I.B. Tauris, p. 77.

ومن جهة ثانية تعتبر أسطورة «الجميلة اليهودية» [1255](La Belle Juive) من أكثر الأنماط تواترا في التخييل الاستشراقي، وهي أسطورة تمزج الانبهار بجمال المرأة اليهودية بالرغبة في تشييئها وتحويلها موضوعا للرغبة البصرية. ففي المتخيل الفرنسي مثلت هذه المرأة «الأنوثة الشرقية المثالية»: ملامح سامية حادة، عيون واسعة داكنة، وبشرة توحي بالنقاء والغموض معا[1256]. وقد قام هذا التخييل الجمالي على التباين الصارخ: فمن جهة تصور المرأة بزيها التقليدي الفاخر الموحي بالتحفظ والوقار، ومن جهة أخرى يركز على نظراتها المغرية أو الحزينة الموحية بقصة درامية خفية. وكان بورتايلز مثلا يبالغ في رسم تفاصيل الوجه والحلي ليخلق صورة فاتنة تتجاوز الواقع المادي للمرأة[1257]. ويمكن اعتبار أسطورة «الجميلة اليهودية» بناء فنيا يعزل المرأة عن سياقها الاجتماعي زوجةً وأما وفاعلة في المجتمع، ويحصرها في دور الأيقونة الجمالية التي تداعب خيال الرجل الأوروبي[1258]. كما أسهم هذا التخييل في خلق ضرب من «التنافس الجمالي» في المخيال الغربي بين المرأة اليهودية المكشوفة والمرأة المسلمة المحجوبة؛ فلما تعذر على الفنان الوصول إلى الثانية أسقط كل رغباته وتصوراته عن الجمال المغربي على الأولى، فصارت صورتها في اللوحات المرادف البصري للأنوثة المغربية بأسرها، وفي ذلك تزييف للواقع التعددي للمجتمع المغربي[1259].

4. أثر الخلفيات الأيديولوجية للمستشرقين في صدقية التمثيل الفني

لا يمكن فصل الجماليات الاستشراقية عن السياق السياسي والأيديولوجي للقرن التاسع عشر، حيث كان الفن جزءا لا يتجزأ من المشروع الاستعماري الفرنسي في شمال إفريقيا[1260]. وقد انعكست الخلفيات الأيديولوجية للمستشرقين على طريقة تمثيلهم للمرأة اليهودية: فصور اليهود غالبا عنصرا «مدنيا» أو وسيطا بين الحضارة الأوروبية والشرق الإسلامي «المنغلق»، وأظهرت المرأة اليهودية بملامح تقترب أحيانا من معايير الجمال الأوروبي الكلاسيكي، فتبدو أكثر ألفة للمشاهد الفرنسي من غيرها من المكونات الاجتماعية المغربية. وكانت اللوحة تشتغل أداة لتصنيف الشعوب وترتيبها حضاريا: فمن خلال إبراز جمال المرأة اليهودية وأناقتها

[1255] برزت أسطورة «الجميلة اليهودية» (La Belle Juive) كأيقونة ثقافية وفنية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، وتحديدا ضمن الحركة الرومانسية، حيث تجسدت رمزا للجمال الغامض والمحظور. لم تكن هذه الشخصية مجرد وصف جمالي، بل عكست قلق المجتمع الأوروبي وتناقضاته تجاه «الآخر» اليهودي في حقبة ما بعد الثورة الفرنسية وحركات التحرر؛ إذ صورت غالبا بملامح شرقية (شعر أسود فاحم وعيون داكنة) ومزينة بالمجوهرات الفاخرة، بما يضفي عليها طابعا حسيا وغرائبيا. ويوضح ساندر غيلمان في كتابه «جسد اليهودي» (The Jew's Body, Routledge, 1991) أن هذه الصورة النمطية كانت أداة لترسيخ الفروق العرقية، حيث احتويت المرأة اليهودية ضمن إطار من الفتنة المحفوفة بالمخاطر تبريرا للحواجز الاجتماعية المانعة لاندماجها الكامل في المجتمع المسيحي.

أدبيا بلغت الأسطورة ذروتها في شخصية ريبيكا برواية والتر سكوت «إيفانهو» (1819)، تجسيدا للفضيلة والجمال المنبوذ الذي يضحي في النهاية لصالح الحب المسيحي، بما يكرس فكرة استحالة الاندماج. وتذهب ليندا نوكلين في دراساتها حول الاستشراق إلى أن الفنانين والكتاب وظفوا هذه الشخصية لإضفاء طابع درامي مأساوي على الهوية اليهودية، فصار جسد المرأة اليهودية مسرحا لصراع بين الرغبة والرفض؛ احتفي بجمالها بوصفه عملا فنيا، وأكد في الآن ذاته وضعها أقليةً غير قابلة للاستيعاب الثقافي أو الديني.

[1256] Smutný, V. (2022). La belle juive. Slovo a smysl, 19, p. 45.

[1257] Thornton, L. (1994). Op. cit.

[1258] Brunotte, U. (2022). The femininity puzzle: Gender, orientalism and the "Jewish Other". Bielefeld: transcript Verlag, p. 92.

[1259] Shohat, E. (2020). Op. cit.

[1260] Said, E. W. (1978). Op. cit.

كان الفنان يبعث رسالة ضمنية حول قابلية هذا المكون للاندماج في المشروع «التحديثي» الذي تقوده فرنسا[1261].

غير أن هذه الصدقية الفنية ظلت منقوصة، لأنها كانت تنتقي من الو اقع ما يخدم الرؤية الاستعمارية: فبينما ركز الفنانون على البذخ والجمال في الأعراس والاحتفالات اليهودية، تجاهلوا في الغالب مظاهر الفقر والاكتظاظ والمعاناة التي عرفتها فئات واسعة في الملاح[1262]. وتكشف هذه الانتقائية في اختيار المواضيع الجمالية تحيزا أيديولوجيا يسعى إلى صناعة صورة «شرق جميل» يبرر الوجود الفرنسي راعيا لجماليات مهددة بالزوال، بدل تقديم توثيق أمين للحياة الاجتماعية بكل تعقيداتها[1263].

رابعا : الذاكرة البصرية واستمرارية الصورة

لعبت اللوحات التي أنتجها الفنانون خلال القرن التاسع عشر دور المرجع البصري الأول الذي شكل خيال الأوروبيين عن المغرب؛ ففي عصر ما قبل انتشار التصوير الفوتوغرافي على نطاق واسع كانت هذه اللوحات المصدر الأساس للمعلومات البصرية عن الأزياء والعمارة والوجوه المغربية، وأسهمت في خلق «مغرب متخيل» يتسم بالثبات والأصالة التاريخية[1264]. ولم تخزن الذاكرة البصرية الأوروبية الأشكال والألوان فحسب، بل خزنت معها منظومة من القيم والرموز ربطت المرأة اليهودية المغربية بالجمال الغرائبي (Exoticism). وتم تداول هذه الصور عبر البطاقات البريدية والرسوم التوضيحية في المجلات واللوحات الصالونية الكبرى، حتى تحولت إلى «حقائق بصرية» شبه مسلم بها في الذهنية الغربية. بل إن هذه اللوحات الاستشراقية ما تزال إلى اليوم تستدعى أيقوناتٍ تمثيلية كلما استحضر تاريخ اليهود المغاربة في المحافل الدولية، بما يدل على سطوة هذه الرؤية الفنية وقدرتها على توجيه الذاكرة التاريخية.

ورغم النقد الواسع الذي وجهه باحثون، وفي مقدمتهم إدوارد سعيد، إلى الخطاب الاستشراقي[1265]، فإن الصور النمطية التي أنتجها فن القرن التاسع عشر ما تزال تمارس تأثيرا قويا في التمثلات المعاصرة. فهناك ضرب من «الاستشراق الجديد» يعيد استهلاك هذه الصور في السياقات السياحية والثقافية، مقدما المرأة اليهودية المغربية بزيها التقليدي رمزا لفولكلور جامد، لا جزءا من تاريخ حي متطور. وفي الدراسات التاريخية كثيرا ما يعتمد على هذه اللوحات وثائق بصرية دون إخضاعها للنقد الكافي، فيعاد إنتاج الرؤية الاستعمارية حول «انغلاق» المجتمع اليهودي المغربي و«غرابته»[1266]. كما أن بعض الفنانين المعاصرين، في سعيهم إلى استعادة الهوية، يجدون أنفسهم مضطرين إلى التعامل مع هذا الإرث البصري الثقيل، إما بمحاكاته وإما بمحاولة تفكيكه ومساءلته. إن استمرارية هذه الصور النمطية تطرح على الباحثين اليوم تحديا كبيرا: تقديم قراءات بديلة تعيد الاعتبار للمرأة اليهودية فاعلا تاريخيا، وتكشف «الزيف الجمالي» الذي غلف و اقعها الاجتماعي خلف طبقات من الألوان الزيتية والذهب المتخيل.

[1261] Benjamin, R. (2003). Op. cit.

[1262] Gottreich, E. (2020). Op. cit.

[1263] Nochlin, L. (1989). Op. cit., pp. 33–34.

[1264] Goldsworthy, P. (2009). Colonial negatives: The prohibition and commodification of photography in Sharifian and French Morocco (Doctoral dissertation).

[1265] Said, E. W. (1978). Op. cit.

[1266] Codell, J. F. (2017). Op. cit.

الخاتمة

كشفت هذه الدراسة عن التعقيد الكامن في تمثلات المرأة اليهودية المغربية في الفن الاستشراقي الفرنسي خلال القرن التاسع عشر. فلم تكن هذه اللوحات محاولات فنية لتوثيق الجمال فحسب، بل كانت ساحة لصراع الأفكار بين الواقع المعيش والتخييل الرومانسي، وبين الرغبة في المعرفة الإثنوغرافية والنزعة الأيديولوجية الاستعمارية. لقد نجح الفنانون في تخليد جماليات الكسوة الكبيرة وتفاصيل الحياة في الملاح، لكنهم سجنوا هذه الجماليات في أطر نمطية جعلت من المرأة اليهودية أيقونة لشرق «قديم» و«ثابت».

وأظهرت جدلية الواقع والتخييل أن الفنان المستشرق لم يكن ناقلا بصريا محايدا، بل صانعا للآخر، استبدل بواقع المرأة اليهودية اليومي أسطورة «الحريم» المتاح والإسقاطات التوراتية. ورغم القيمة الفنية العالية لهذه الأعمال، فإنها تظل وثائق تعبر عن ذهنية الرسام الفرنسي وعصره أكثر مما تعبر عن حقيقة المرأة المغربية في زمانها. ولا يمكن فصل هذا الإرث عن السياقات الإمبريالية التي أطرت تمثيل اليهود في الأدب والرحلات والفنون الفرنسية؛ فلوحة المرأة اليهودية لم تكن محاكاة جمالية خالصة، بل انعكاسا لبنية فكرية معقدة تربط الدين بالثقافة وتصوغ تراتبية حضارية تضع المكونات المحلية ضمن قوالب جاهزة تخدم المنظور الإمبريالي الفرنسي في تمثله للشرق[1267]. ويتضح التباين الحاد بين الخطاب الجمالي الاستشراقي والظروف السوسيو اقتصادية الصعبة التي عاشتها بعض الجماعات اليهودية في الحواضر المغربية كلما قورن ما احتفت به اللوحات بما سكتت عنه لصالح السمات الفولكلورية.

وفي المحصلة تظل اللوحة الاستشراقية جزءا لا يتجزأ من التراث البصري المتصل بالمغرب، وهي تتطلب اليوم قراءة نقدية متأنية تتجاوز الإعجاب بالتقنية اللونية لتنفذ إلى العمق الثقافي والسياسي. إن فهم هذه الجماليات لا يساعدنا على إدراك كيفية رؤية الغرب لنا في الماضي فحسب، بل يعيننا أيضا على بناء رؤية وطنية معاصرة تحرر الذاكرة البصرية من الصور النمطية، وتعيد الاعتبار للمكون اليهودي جزءا أصيلا وديناميا من الهوية المغربية المتعددة. وتؤكد استمرارية هذه الصور في الوعي المعاصر ضرورة تعميق البحث في التقاطعات بين الفن والتاريخ والسوسيولوجيا لفك شفرات «الجمال» الذي صنعته ريشة المستشرق.

بيبليوغرافيا

Allard, E. (2016). My enemy or my brother? Spanish representations of Muslim and Jewish culture during the colonial campaigns in Morocco, 1909–1927 [Doctoral dissertation, University of Oxford].

Becker, C. (2016). Visual culture and the Amazigh renaissance in North Africa and its diaspora. In Islam and popular culture. University of Texas Press.

Benbella, B. (2011). Image(s) de la femme marocaine dans l'écriture viatique féminine française au début du XXème siècle. Journal of Research in Gender Studies.

Benjamin, R. (2003). Orientalist aesthetics: Art, colonialism, and French North Africa, 1880–1930. University of California Press.

[1267] Kalman, J. (2017). Op. cit.

Bijdiguen, L. (2015). Colonial and orientalist veils: Associations of Islamic female dress in the French and Moroccan press and politics [Doctoral dissertation, Goldsmiths, University of London].

Bouachrine, I., & Goldstein, J. (2016). Muslim and Jewish women: Historical and cultural contexts. In Handbook on Muslim and Jewish relations. Routledge.

Boumlik, H. (2014). Maghrebi and European encounters through travel writing: 17th–19th centuries. The Maghreb Review.

Brunotte, U. (2022). The femininity puzzle: Gender, orientalism and the "Jewish Other". transcript Verlag.

Codell, J. F. (Ed.). (2017). Orientalism, eroticism and modern visuality in global cultures. Routledge.

Craig, M. H. (2011). [In]secure space: The mellah of Fez, Morocco [Doctoral dissertation, University of California].

Czekanowska-Gutman, M. (2016). Challenging the non-Jewish images of a Jewish queen: Portrayals of Esther by early twentieth-century Jewish artists. Ars Judaica, 12.

Delacroix, E. (2019). Journey to the Maghreb and Andalusia, 1832: The travel notebooks and other writings (M. Hannoosh, Trans.). Pennsylvania State University Press.

El Amrani, A. (2024). The Jews of the mellahs in the Moroccan Atlas during the pre-colonial period in British orientalist writings. Journal of Afro-Asian Studies.

Foucauld, C. de. (1888). Reconnaissance au Maroc, 1883–1884. Challamel.

Gilman, S. L. (1991). The Jew's body. Routledge.

Goldsworthy, P. (2009). Colonial negatives: The prohibition and commodification of photography in Sharifian and French Morocco [Doctoral dissertation].

Gottreich, E. (2020). Jewish Morocco: A history from pre-Islamic to postcolonial times. I.B. Tauris.

Gottreich, E., & Miller, S. G. (2016). Moroccan Jews and the American historical imaginary: A survey across time. Hespéris-Tamuda, 51(2).

Guedj, D. (2022). Jeune Israël: Multiple modernities. Jewish Quarterly Review, 112.

Hissong, K. (2020). Nationalism and Jewish identity in Morocco: A history of a minority community. I.B. Tauris.

Kalman, J. (2017). Orientalizing the Jew: Religion, culture, and imperialism in nineteenth-century France. Indiana University Press.

Kelly, M. (2021). French women orientalist artists, 1861–1956. Routledge.

Lee, R. (2011). Constructing colonial binaries: French representations of religion in Algeria and Morocco [Bachelor's thesis, Wesleyan University].

Monterescu, D. (2009). The bridled bride of Palestine: Orientalism, Zionism, and the troubled urban imagination. Identities, 16(6).

Nochlin, L. (1989). The imaginary Orient. In The politics of vision: Essays on nineteenth-century art and society. Harper & Row.

O'Brien, D. (2018). Exiled in modernity: Delacroix, civilization, and barbarism. Pennsylvania State University Press.

Olmsted, J. W. (2025). Delacroix's Moroccans: Art and masculinity. Pennsylvania State University Press.

Peters-Hill, R. (Ed.). (2020). Charles de Foucauld's Reconnaissance au Maroc, 1883–1884: A critical edition in English.

Ronen, Y. (2015). Conflicting national identities in colonial and post-colonial Morocco. The Maghreb Review, 40.

Said, E. W. (1978). Orientalism. Pantheon Books.

Sánchez, J. L. (2017). The Sephardi berberisca dress, tradition and symbology. Datatèxtil, 36.

Schneck, T. (2013). The mellah: Exploring Moroccan Jewish and Muslim narratives on urban space [Bachelor's thesis, Brandeis University].

Schroeter, D. J. (2002). The Sultan's Jew: Morocco and the Sephardi world. Stanford University Press.

Shohat, E. (2020). The split Arab/Jew figure revisited. Patterns of Prejudice, 54(1–2).

Shvets, E. (2003). Travelling in language and image [Doctoral dissertation, Yale University].

Smutný, V. (2022). La belle juive. Slovo a smysl, 19.

Swarts, L. (2018). Lilien's sensual beauties: Discovering Jewish orientalism. Nashim, 33.

Swarts, L. (2021). Femmes fatales, biblical heroines, and sensual beauties. Shofar, 39.

Thornton, L. (1994). Women as portrayed in Orientalist painting. ACR Édition.

Zieve, K. (2009). Painting between the lines: Eugène Delacroix, orientalism and other histories [Doctoral dissertation].

الدكتور أمين (محمد فرج) جميل حسان
محاضر غير متفرغ في أكاديمية الشرطة الملكية الأردنية - عمان - الأردن

دور الأسرة المسلمة في بناء الهوية في ظل العولمة – دراسةٌ تأصيلية وآلياتٌ مقترحة

The Role of the Muslim Family in Building Identity in the Context of Globalization
A Foundational Study and Proposed Mechanisms

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان " دور الأسرة المسلمة في بناء الهوية في ظل العولمة " من خلال دراسة تأصيلية وآليات مقترحة.

وتكمن مشكلة البحث في الآثار السلبية التي أحدثتها العولمة على الأسرة المسلمة من ذوبان للهوية، وتفكك للقيم، وغزو ثقافي عبر وسائل الإعلام والتكنولوجيا.

وقد اتبع الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة: تناول المبحث الأول مفهوم الأسرة ومفهوم الهوية والعولمة، وبيّن المبحث الثاني آثار العولمة على الأسرة المسلمة، وخصص المبحث الثالث لسبل المواجهة من خلال أربع مطالب: آليات تربوية، وآليات إعلامية، ودور المسجد المتكامل مع الأسرة، وآليات وقائية تتمثل في الميثاق الأسري والرقابة الذكية.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: أن العولمة ليست محايدة بل تحمل قيماً تصادم ثوابت الأسرة المسلمة، وأن الأسرة هي خط الدفاع الأول، وأن المواجهة والمقاومة ممكنة من خلال تفعيل المنظومة التربوية الإسلامية والتكامل مع مؤسسات المجتمع.

وختم البحث بجملة من التوصيات أهمها: تفعيل التربية الإيمانية، والتعامل الواعي مع التكنولوجيا، وإحياء دور المسجد، ووضع ميثاق أسري شامل، وبناء شبكة أمان مجتمعية. الكلمات المفتاحية: الأسرة المسلمة، الهوية، العولمة، التربية، الوقاية.

Abstract:

This research aims to clarify "The Role of the Muslim Family in Building Identity in the Context of Globalization" through a foundational study and proposed mechanisms. The problem of the research lies in the negative effects of globalization on the Muslim family, such as the dissolution of identity, the disintegration of values, and cultural invasion through media and technology.

The researcher followed the inductive analytical approach. The study was divided into three main sections: The first section dealt with the concepts of family, identity, and

globalization. The second section discussed the effects of globalization on the Muslim family. The third section focused on ways to confront it through four demands: educational mechanisms, media mechanisms, the integrated role of the mosque with the family, and preventive mechanisms represented by the family charter and smart community supervision.

The research reached several results, the most important of which are: that globalization is not neutral but carries values that clash with the constants of the Muslim family, that the family is the first line of defense, and that confrontation is possible by activating the Islamic educational system and integration with community institutions.

The research concluded with a set of recommendations, the most important of which are: activating faith-based education, dealing wisely with technology, reviving the role of the mosque, establishing a comprehensive family charter, and building a community safety network. Keywords: Muslim Family, Identity, Globalization, Education, Prevention.

1. المقدمة :

أولاً: التمهيد:

تُعدّ الأسرة المسلمة اللبنةَ الأولى في بناء المجتمع، والحاضنة الطبيعية للقيم والمبادئ التي يقوم عليها الإسلام، وقد أولى الإسلامُ الأسرةَ عنايةً خاصة، وجعلها المؤسسة الأولى المسؤولة عن تنشئة الإنسان على عقيدة التوحيد والأخلاق الفاضلة، والهوية الإسلامية المتميزة. فقد أمر الله عزوجلّ المؤمنين بوقاية أنفسهم وأهليهم من النار بقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ [1268]، مما يؤكد أن دور الأسرة يتجاوز الرعاية المادية إلى صناعة الإنسان المؤمن بهويته.

فالأسرة ليست مجرد رابط دم ونسب، و إنما هي مشروع تربوي متكامل، ومدرسة إيمانية يتعلم فيها الأبناء معنى الانتماء لله أولاً، ثم للرسالة، ثم للأمة.

ومع التطور الهائل في وسائل الاتصال و انتشار العولمة بكل مظاهرها، أصبحت هذه المؤسسة العريقة تواجه تحدياتٍ غير مسبوقة تهدد كيانها ووظيفتها الأساسية في حفظ الهوية.

ثانياً: مشكلة البحث:

على الرغم من المكانة العظيمة التي منحها الإسلام للأسرة، إلا أن الأسرةَ المسلمة المعاصرة تواجه جملةً من التحديات الخطيرة التي أثّرت بشكلٍ مباشر على وظيفتها التربوية والهوياتية.

فقد أدت العولمة الثقافية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والانفتاح الإعلامي غير المنضبط إلى تغريب الأبناء، وزعزعة القيم الإسلامية، وإحداث فجوة جيلية داخل البيت الواحد.

من مظاهر ذلك الواضحة: انشغال الأبناء بالمحتوى الرقمي الأجنبي لساعاتٍ طويلة، وتقليد نمط حياةٍ لا يمت لثقافتنا بصلة، حتى أصبحت لغة البيت الواحد خليطاً بين اللهجة العامية ومصطلحات مستوردة، وضعف ارتباط الأبناء بالعبادات الجماعية كالصلاة وقراءة القرآن ،وبالتالي أصبحت الأسرة أمام خيارين صعبين: إما الانغلاق الذي يعزلها عن الو اقع، أو الانفتاح المطلق الذي يذيب هويتها.

1268 - القرآن الكريم. سورة التحريم، الآية رقم 6.

وعليه فإن إشكالية البحث تدور حول التساؤل الرئيس:

كيف يمكن للأسرة المسلمة أن تواجه تحديات العصر الحديث وتحافظ في الوقت نفسه على هويتها الإسلامية المتميزة؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما هي أبرز التحديات الثقافية والإعلامية التي تواجه الأسرة المسلمة في ظل العولمة؟
2. ما هو دور الوالديْن في ترسيخ الهوية الإسلامية لدى الأبناء داخل الأسرة؟
3. ما هي الآليات التربوية التي يمكن للأسرة استخدامُها لمواجهة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي؟
4. إلى أي مدى تسهم المؤسسات التعليمية والدينية في دعم دور الأسرة في حفظ الهوية؟

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعةٍ من الأهداف العلمية والتربوية التي تسهم في تعزيز دور الأسرة المسلمة في حفظ هويتها وهوية أبنائها في ظل التحديات المعاصرة، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- الهدف العام :

تهدف هذه الدراسة في الأساس إلى بيان الدور المحوري للأسرة المسلمة في مواجهة تحديات العولمة والحفاظ على الهوية الإسلامية للأبناء.

- الأهداف الفرعية: تهدف هذه الدراسة بعد ذلك إلى :

1. التعرف على أبرز التحديات الثقافية والإعلامية التي تهدد كيان الأسرة المسلمة وقيمها.
2. إبراز المنهج الإسلامي في تربية الأبناء على العقيدة والأخلاق والانتماء.
3. اقتراح آليات ووسائل عملية تمكّن الأسرة من التعامل الإيجابي مع وسائل التواصل الاجتماعي.
4. توضيح دور المؤسسات التربوية والدينية في مساندة الأسرة وتفعيل وظيفتها الهوياتية.

رابعاً: أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله، وتبرز في الجوانب التالية:

أولا: الأهمية العلمية :

1. تحاول الدراسة سدّ الفراغ البحثي الحاصل فيما يتعلق بدور الأسرة المسلمة في مواجهة تحديات الهوية في ظل العولمة الرقمية.
2. تقدم الدراسة إطاراً نظرياً يجمع بين النصوص الشرعية والواقع التربوي المعاصر.

ثانياً: الأهمية التربوية والمجتمعية :

1. تسلط الدراسة الضوء على مسؤولية الأسرة كأول مؤسسة تربوية في حياة الفرد في بناء شخصية الطفل المسلم وحمايته من الذوبان الثقافي.
2. تقدم هذه الدراسة حلولاً وآلياتٍ عملية يمكن للآباء والمربين الاستفادة منها لمواجهة تأثير وطغيان وسائل التواصل والإعلام.
3. تعزز الوعي المجتمعي بخطورة التفكك الأسري والهوياتي، وتدعو إلى تضافر جهود الأسرة مع المؤسسات الدينية والتعليمية.

ثالثاً: الأهمية الشرعية :

تأتي أهمية البحث من كونه يعالج أمراً أمر الله سبحانه وتعالى به صراحةً في قوله تعالى: ﴿ قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ [1269]، فحماية الأسرة من الانحراف الفكري والسلوكي واجبٌ شرعي قبل أن يكون مطلباً اجتماعياً.

خامساً : منهج البحث ، مصطلحات البحث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، باعتباره الأنسب لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين الجانب النظري الشرعي والجانب التطبيقي الو اقعي ، وذلك من خلال:

1. الوصف: لوصف و اقع الأسرة المسلمة والتحديات التي تواجهها في ظل العولمة ووسائل التواصل.
2. التحليل: لتحليل النصوص الشرعية والدراسات السابقة المتعلقة بدور الأسرة، واستنباط الآليات التربوية المناسبة لمواجهة تلك التحديات والحفاظ على الهوية الإسلامية.

المصطلحات :

1. الأسرة المسلمة : هي الوحدة الاجتماعية الأولى في المجتمع، القائمة على عقد الزواج الشرعي، والتي تجمع بين الزوجين والأبناء، وتلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في نظامها وقيمها وأهدافها التربوية [1270].
2. الهوية الإسلامية : هي مجموعة العقائد والقيم والأخلاق والثقافة والعادات التي تميز المسلم، وتستمد مرجعيتها من القرآن الكريم والسنة النبوية، وتشكل شخصية الفرد المسلم و انتماءه لأمته [1271].
3. العولمة : هي عملية الانفتاح الثقافي والإعلامي والاقتصادي التي تؤدي إلى تداخل الثقافات وتقاربها، وقد تؤدي إلى طمس الخصوصيات الثقافية للمجتمعات إذا لم يتم التعامل معها بوعي [1272].

سادساً : حدود البحث:

- الحد الموضوعي :

يتناول البحث دور الأسرة المسلمة في الحفاظ على الهوية الإسلامية، مع التركيز على التحديات المعاصرة المتمثلة في العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي.

- الحد الزماني :

لا يتقيد البحث بحدٍ زماني لاعتماده على النصوص الشرعية، مع الاستئناس بالدراسات والأبحاث المعاصرة الصادرة خلال العقدين الأخيرين 2006م - 2026م، باعتبارها الأكثر ارتباطاً بثورة الاتصال الحالية.

- الحد المكاني :

المجتمعات الإسلامية العربية، مع التركيز على الأسرة في ظل الانفتاح الإعلامي العالمي.

1269 - القرآن الكريم. سورة التحريم، الآية رقم 6.

1270 - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. موسوعة الأسرة المسلمة. الكويت: 2010م، ص 23.

1271 - القرضاوي، يوسف.(2012) الهوية والمواطنة. القاهرة: دار الشروق، ص 45.

1272 - البوطي، محمد سعيد.(2005) العولمة في ميزان الإسلام. دمشق: دار الفكر، ص 18.

المبحث الأول: التأصيل الشرعي لدور الأسرة في حفظ الهوية

إن الحديث عن دور الأسرة في حفظ الهوية لا يمكن أن ينفصل عن الأصل الشرعي الذي قامت عليه، فالإسلام لم يترك الأسرة دون منهج واضح يحكم وظيفتها التربوية والهوياتية.

ومن هنا كان لزاماً علينا أن نؤصل لهذا الدور من خلال القرآن والسنة، لنبين كيف جعل الإسلام من الأسرة الحصن الأول لحماية هوية الأمة وصياغة شخصية الفرد المسلم.

سنتناول ذلك في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب نؤصل فيها لهذه المفاهيم ثم نبين العلاقة بينها.

المطلب الأول: مفهوم الهوية في الإسلام :

تعريف الهوية لغةً:

الهوية في اللغة من " الهو " وهو الضمير الدال على الغائب، ويقال " هويته " أي عرفتُه وعرفتُ نسبه [1273]. و" الهوية " هي حقيقة الشيء أو الشخص التي يتميز بها عن غيره [1274].

والهوية اصطلاحاً :

الهوية الإسلامية هي: " مجموعة الخصائص العقدية والقيمية والأخلاقية والثقافية والحضارية التي تميز المسلم الفرد والجماعة، وتستمد أصولها من القرآن الكريم والسنة النبوية، وتشكل إطاراً مرجعياً لسلوك المسلم و انتمائه " [1275].

تقوم الهوية الإسلامية على ثلاثة مرتكزات أساسية:

1. المرتكز العقدي: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره. فالعقيدة هي أساس الانتماء.

2. المرتكز القيمي الأخلاقي: منظومة القيم المستمدة من الوحي كالصدق، الأمانة، العدل، بر الوالدين، صلة الرحم وغيرها من محاسن الإخلاق.

3. المرتكز الحضاري: اللغة العربية، التاريخ الإسلامي، العادات المجتمعية الحسنة المباحة، والانتماء للأمة الإسلامية.

تميزت الهوية الإسلامية بعدة خصائص عن غيرها من الهويات للمجتمعات الأخرى:

1. الربانية: مصدرها الوحي وليس من صنع البشر ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ﴾ [1276].

2. الشمولية: تنظم علاقة الإنسان بربه وبنفسه وبالمجتمع.

3. الثبات والمرونة: ثوابتٌ لا تتغير، مع مرونةٍ في الفروع تتناسب مع الزمان والمكان.

4. الوسطية: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [1277] فهي بعيدة عن الغلو والتفريط.

يعتبر الحفاظ على الهوية الإسلامية واجبٌ شرعي وذلك للأسباب التالية:

1273 - ابن منظور، محمد. (د.ت). لسان العرب. دار صادر. بيروت. لبنان.

1274 - مجمع اللغة العربية. (د.ت). المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. القاهرة. مصر.

1275 - القرضاوي، يوسف. (2008). الهوية والانتماء. دار الشروق. القاهرة. مصر.

1276 - القرآن الكريم، سورة الشورى ، الآية 52.

1277 - القرآن الكريم، سورة البقرة ، الآية 143.

1. هي حصنٌ من الذوبان: تحمي المسلم من التبعية الثقافية للغرب أو لأي حضارات أخرى.
2. هي أيضاً شرطٌ للتمكين: لا تقوم للأمة قائمة إلا بهوية متميزة ﴿ إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ [1278].
3. هي مسؤوليةٌ فردية وجماعية على الجميع : كل مسلم مطالب بالحفاظ على دينه وهويته.

وبهذا يتضح أن الهوية الإسلامية ليست مجرد انتماء شكلي، بل هي مشروع حياةٍ متكامل تبدأ بذرته الأولى داخل الأسرة.

المطلب الثاني: مكانة الأسرة في القرآن الكريم والسنة الشريفة كحاضنة للهوية :

تحتل الأسرة مكانةً محورية في الإسلام باعتبارها اللبنة الأولى في بناء المجتمع، والحاضنة الطبيعية للهوية الإسلامية. فهي المدرسة الأولى التي يتلقى فيها الفرد قيمَه وعقيدته ولغته.

حيث أولى القرآن الكريم الأسرة عناية فائقة، وجعلها قائمةً على المودة والرحمة والسكن. قال تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾[1279] ، فالأسرة بهذا الميثاق الغليظ تصبح بيئة خصبة لغرس الهوية. كما أمر الله تعالى بحفظ النسل وصيانة الأسرة من التفكك ، وربط استقرارها بالإيمان والتقوى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ [1280].

و جاءت السنة الشريفة لتفصل ذلك وتؤكد على دور الأسرة في التنشئة ؛ فالأسرة هي المسؤولة الأولى عن غرس العقيدة في نفوس الأبناء. قال رسول الله ﷺ: " كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته " [1281]. فالأب والأم راعيان في بيتهما ومسؤولان عن تربية أبنائهما على الإسلام. وسبق ذلك أن حث النبي ﷺ على اختيار الزوجة والزوج الصالحين لبناء أسرة متماسكة، فقال: " فاظفر بذات الدين تربت يداك " [1282]، وذلك لأن الدين هو الحصن الأول لحفظ الهوية.

وتقوم الأسرة بدورٍ كبيرٍ كحاضنةٍ للهوية الإسلامية وذلك من خلال عدة أوجه نذكر منها :

1. غرس العقيدة: تعليم التوحيد وأركان الإسلام والإيمان والأخلاق منذ الصغر.
2. تعليم اللغة العربية: فهي لغة القرآن وحاملة الرسالة.
3. نقل العادات والتقاليد الإسلامية: من برٍ وصلةِ رحم واحترامٍ للكبير.

فالأسرة المتمسكة بهويتها هي التي تنتج جيلاً واعياً بهويته، قادراً على مواجهة تحديات العولمة.

المطلب الثالث: وظائف الأسرة: التربية، التنشئة على القيم ، القدوة:

لا تقتصر وظيفة الأسرة في الإسلام على الإنجاب والرعاية المادية فقط، بل تتعداها إلى وظائفَ تربويةٍ عميقة تصنع هوية الفرد وتحفظ كيانه، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: وظيفة التربية: التربية في الإسلام عملية شاملة تهدف إلى إعداد الإنسان المسلم عقائدياً ونفسياً واجتماعياً.

1278 - القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية 92.

1279 - القرآن الكريم، سورة الروم، الآية 21.

1280 - القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 1.

1281 - البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422). صحيح البخاري. دار طوق النجاة. الرياض. السعودية.

1282 - البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422). صحيح البخاري. مرجع سابق.

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ [1283]، فهذه الآية تضع على عاتق الأسرة مسؤولية التربية والوقاية من الانحراف. والتربية الإسلامية تبدأ من المهد، من اختيار الاسم الحسن، إلى تعليم الصلاة، إلى مر اقبة السلوك ، إلى البلوغ ولحين وصول الفرد الى حد المسؤولية عن نفسه.

ثانياً : وظيفة التنشئة على القيم :

الأسرة هي المصنع الأول للقيم. تنشئ الأبناء على قيم الصدق والأمانة والبر والإحسان ، حيث قال رسول الله ﷺ: "ما نحل والد ولده نحلاً أفضل من أدب حسن" [1284]، فالتنشئة على القيم الإسلامية تجعل الفرد متمسكاً بهويته، لا يتأثر بالتيارات الو افدة.

ومن أهم القيم التي تغرسها الأسرة: احترام الكبير، صلة الرحم، حب الوطن، والانتماء للأمة.

ثالثاً : وظيفة القدوة في الأسرة:

لا تكفي الأوامر والتعليمات وحدها، فالطفل يتعلم بالمحاكاة. والأسرة هي النموذج الأول للقدوة.

قال تعالى عن إبراهيم و إبنه إسماعيل عليهما السلام: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾ [1285]، حيث يتعلم إسماعيل عملياً من أبيه إبراهيم عليهما السلام بالقدوة.

حيث كان الأب قدوة في العبادة والطاعة، والابن مقتدياً .فإذا صلحت الأسرة صلح الفرد، وإذا صلح الفرد قامت أمةٌ متمسكةٌ بهويتها، لأن " فاقدَ الشيء لا يعطيه ".

المبحث الثاني: مظاهر تحدي العولمة للهوية الإسلامية داخل الأسرة:

مع دخول العولمة بوسائلها المتعددة إلى بيوتنا، أصبحت الأسرة المسلمة تواجه تحدياتٍ غير مسبوقة. فقد اخترقت العولمة جدران المنزل عبر الشاشات والهو اتف، وأصبحت تنافس الأسرة في دورها التربوي.

ومن أبرز هذه المظاهر التي تهدد الهوية الإسلامية داخل الأسرة: الغزو الثقافي والإعلامي.

المطلب الأول: الغزو الثقافي والإعلامي: وسائل التواصل، الأفلام والمسلسلات:

يُعد الإعلام أقوى أدوات العولمة تأثيراً على الأسرة، لأنه يخاطب العقل الباطن ويشكل الوجدان دون رقابةٍ مباشرة.

أولاً : وسائل التواصل الإجتماعي:

تحولت وسائل التواصل إلى " أسرةٍ بديلة " للأبناء، حيث يقضي الطفل ساعاتٍ طويلة يتابع مَن يُطلق عليهم لقب " المؤثرين " ويقلدهم في اللباس والكلام ونمط الحياة [1286].

المشكلة أن أغلب هذا المحتوى ليس له معنى وقادم من ثقافات غربية، يروج لقيم الفردية، وللتحرر من ما يسموه " القيود "، ويدعون لتفكيك الأسرة.

فبدل أن يتعلم الابن من أبيه معنى الرجولة والمسؤولية، يتعلمها من "فلوغر" الذي لا يعرف عن الإسلام شيئاً.

1283 - القرآن الكريم، سورة التحريم ، الآية 6.

1284 - الترمذي، محمد بن عيسى. (1998). سنن الترمذي. دار الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان.

1285 - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 127.

1286 - حجازي، مصطفى. (2015). الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. المغرب.

ثانياً : الأفلام والمسلسلات:

دخلت المسلسلات المدبلجة والأفلام إلى غرف الجلوس وأصبحت للأسف هي المربي.

تُصدر هذه الأعمال صورة مشوهة عن الأسرة المسلمة، وتُظهر العلاقات المحرمة والتمرد على الوالدين على أنها " حرية شخصية " و" تحضر " [1287]. كما أصبحت هذه الأفلام والمسلسلات تروج لنمطٍ استهلاكي يقوم على المظاهر، مما خلق فجوةً كبيرةً بين قيم الأسرة الإسلامية البسيطة وبين ما يراه الأبناء على الشاشة.

وأصبحت النتيجة: أبناءٌ منفصلون عن لغتهم، عن تاريخهم، وعن دينهم. وبالخلاصة: الإعلام حالياً هو الذي يربي بدل الأب والأم، فإن لم تحصّن الأسرة أبناءها، ستذوب هويتهم وسط هذا الطوفان.

المطلب الثاني: تغير أنماط الاستهلاك والقيم المادية في مجتمعاتنا:

إن من أخطر ما جاءت به العولمة إلى داخل الأسرة هو تحويلها من أسرة " منتجة للقيم " إلى أسرة " مستهلكة للسلع ". فأصبحت الماديات – للأسف - هي المعيار الذي تقاس به قيمة الفرد ومكانته.

أولا : ثقافة الإستهلاك:

روّجت العولمة لثقافة " اشتري لتشعر بالسعادة ". فأصبحت الإعلانات والموضات العالمية تدخل البيت وتفرض على الأسرة نمط حياة فوق طاقتها [1288].

الأبناء صاروا يقارنون بيوتهم وملابسهم وأجهزتهم بما يرونه على الإعلانات والمشاهير، فنشأ تبعاً لذلك جيلٌ يلهث وراء " البراندات " ونسى قيمةَ القناعة والبساطة التي أمر بها الإسلام.

ثانياً: تغيُّر سلم القيم:

قبل العولمة كانت القيم داخل الأسرة هي : الدين، العلم، الأخلاق، صلة الرحم. أما الآن فصار المقياس هو : كم تملك؟ بأي سيارة تركب؟ في أي مدرسة تدرس؟ [1289].

حتى أصبح الأب يقضي أغلب وقته في العمل لتوفير الكماليات، على حساب جلسته مع أبنائه وتربيتهم. بالتالي تفرغت الأسرة من محتواها التربوي وتحولت إلى مؤسسة استهلاكية. النتيجة التلقائية لذلك : تفككٌ داخل الأسر وبالتالي تفكُّك المجتمعات ، وذلك لأن الأسرة التي تبنى على الماديات تنهار بأول أزمة اقتصادية، بينما الأسرة التي تبنى على القيم تصمد وتقاوم ويبقى أفرادها على تواصل ويضحوا من أجل الحفاظ على كيان أسرتهم بكل شيء.

المطلب الثالث: الأثر على اللغة، اللباس، العلاقات الأسرية:

العولمة لا تهاجم العقيدة مباشرةً، بل تبدأ من الرموز الظاهرة للهوية. فإذا سقطت اللغة واللباس والعلاقات، سهل إسقاط ما بعدها.

أولاً : الأثر على اللغة : أصبح أبناء كثيرٍ من الأسر يتفاخرون بإدخال كلماتٍ أجنبية في كلامهم، ويرون اللغة العربية " قديمة " ولغة الدراسة فقط [1290]، حتى داخل البيت الواحد تسمع: " يلا باي " ، شوف الـ " "

1287 - البوطي، محمد سعيد. (2004). كبرى اليقينيات الكونية. دار الفكر. دمشق. سوريا.

1288 - فوكوياما، فرانسيس. (1999). نهاية التاريخ والإنسان الأخير. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.

1289 - القرضاوي، يوسف. (2003). فقه الوسطية. دار الشروق. القاهرة. مصر.

1290 - طه، جابر. (2000). مدخل إلى إصلاح ذات البين. المعهد العالمي للفكر الإسلامي. هيرندون. أمريكا.

assignment، اعملي ."update". وكانت النتيجة: القطيعة مع لغة القرآن، وضعفٌ في فهم النصوص الشرعية، وذوبانٌ في ثقافة الآخر.

ثانياً :الأثر على اللباس:

تحول اللباس للأسف من " سترٍ وهوية " إلى " موضةٍ وتقليد ". حيث دخلت على بناتنا و أبنائنا أزياء ممزقة وضيقة باسم " الفاشن "، وعلى شبابنا قصات وتسريحات مقلدة من لاعبين وممثلين [1291].

فأصبحت بعض الأسر تخجل من اللباس الإسلامي وتعتبره " تخلف "، بينما تتباهى باللباس المستورد حتى لو كان يخالف الحياء.

ثالثاً : الأثر على العلاقات الأسرية:

ضربت العولمة أهم ما يميز الأسرة المسلمة وهو "التكافل" ، حيث أصبح كل فردٍ جليس نفسه في غرفته مع جواله، لا جلسة غداء جماعية ولا سمر بعد العشاء. حلّت " الصداقة الإلكترونية " مكان صلة الرحم ، وأصبح الأب مشغولاً والأم مشغولة، والأبناء غرباء تحت سقف واحد [1292].

تمزقت أواصر المودة التي بنى عليها الإسلام الأسرة. والخلاصة: أن العولمة نجحت في أن تجعلنا " نلبس مثلهم، ونتكلم مثلهم، ونعيش مثلهم " داخل بيوتنا.

المبحث الثالث: الآليات المقترحة لتمكين الأسرة المسلمة :

بعد أن استعرضنا مظاهر التحدي، لا بد من تقديم حلولٍ عملية ، فالأسرة المسلمة ليست عاجزة، بل تملك في دينها كل أدوات الصمود ، المطلوب هو تفعيل هذه الآليات داخل البيت ومن ثم خارجه . لإن الحديث عن التحديات وحدها قد يصيب باليأس ، أما الحديث عن الحلول فيبعث الأمل في النفوس . والأسرة المسلمة ليست مستهدفةً فحسب، بل هي مستهدفة لأنها قوية. ففيها بذرة التغيير وصناعة الأجيال.

لذلك لا يكفي أن نشتكي من العولمة، بل الواجب أن نتحصن ونبني جداراً داخلياً يحمي هويتنا.

إن تمكين الأسرة لا يعني عزلها عن العالم، بل يعني إعطاءها أدوات الانتقاء والمناعة. أدوات تجعلها تتعامل مع الجديد دون أن تذوب فيه.

يمكننا تقسيم هذه الآليات إلى تربوية، وإعلامية، ومجتمعية، تبدأ من داخل البيت وتتسع لتأخذ بيد المجتمع كله، لذا سنتناول في هذا المبحث أهم الآليات العملية التي يمكن للأسرة المسلمة أن تفعلها اليوم لتحافظ على هويتها في زمن العولمة.

المطلب الأول: آليات تربوية:

غرس العقيدة، تعلم القرآن، القصص النبوي:

تعتبر العقيدة هي " جدار الصد " أمام أي غزوٍ فكري. يجب أن نعلم الأبناء " لماذا نحن مسلمون " قبل أن نأمرهم " بماذا نفعل " [1293]. وأن نغرس فيهم حب الله، وتعظيم شعائره، والولاء والبراء. وذلك لأن الطفل الذي يفهم معنى " لا إله إلا الله " لن ينهار أمام إعلان أو ترند. ويكون ذلك بالحوار، والإجابة على أسئلة الأطفال برويةٍ وهدوءٍ وبشاشة ، وتوضيح كل الأمور لهم بكل بساطة ، وربط كل حدث بالله تعالى.

1291 - النجار، عبدالمجيد. (1998). فقه التدين: فهماً وسلوكاً. دار السلام. القاهرة. مصر.

1292 - الغزالي، محمد. (1994). قضايا المرأة. دار القلم. دمشق. سوريا.

1293 - العودة، سلمان. (2006). أين نحن من هؤلاء. دار القلم. دمشق. سوريا.

أما بالنسبة للقرآن فهو حافظ الهوية بالنسبة للمسلم ، إن البيت الذي فيه قرآن هو بيتٌ حيٌ لا يمكن للعولمة أن تخترقه [1294]. علينا كأهالي أن نبدأ بتحفيظ أبنائنا قصار السور، ثم بأن نقوم بالربط بين الآية والسلوك. مثلاً نقول للولد : " لا تكذب " ونقول له أن الله سبحانه وتعالى أمرنا بذلك حيث قال سبحانه في القرآن الكريم ﴿ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ [1295]. وعلينا أن نعوّد اولادنا على حلقات القرآن الأسرية، ولو 10 دقائق يومياً، فهي تصنع حصناً منيعاً وتربط الابن بلغته ودينه. فما يحفظه ويدخل الى داخل الطفل في صغره يبقى معه طوال حياته.

ويعشق الأطفال القص ، فبدل أن نتركهم لقصص الكرتون، نغذيهم بسيرة النبي ﷺ والصحابة [1296] ، نحكي لهم عن شجاعة خالد، وعفة يوسف، وبر إسماعيل بأبيه. إن هذه القصص تصنع قدوة حقيقية بديلة عن أولئك " المؤثرين "، وتربط الابن بتاريخ أمته فيشعر بالفخر والانتماء.

المطلب الثاني: آليات إعلامية:

استخدام الأسرة للتكنولوجيا بشكل إيجابي:

لا يمكن للأسرة اليوم أن تقول " لا للجوال " أو " تمنع الإنترنت ". فالعولمة دخلت من الباب، والحل ليس الهروب بل " الترويض " ومعرفة كيفية التعامل معها ، أي تحويل هذه الأدوات من سلاح ضدنا إلى أداة لخدمتنا. وذلك يكون من خلال عدة أشكال :

أولاً: الرقابة الذكية بدل المنع:

إن المنع الكامل يولد الفضول لدى الأولاد وكذلك يولد التمرد. والبديل هو " المصاحبة الرقمية " [1297]. وذلك بأن نجلس مع الأبناء ونتابعهم ونفهم ماذا يتابعون. ننصب ونفعّل تطبيقات الرقابة الأبوية، ونتفق مع الأولاد على قوانين استخدام واضحة: أوقات محددة، وأماكن عامة للاستخدام، ومحتوى متفق عليه.

بحيث يكون الهدف من تصرفاتنا مع أولادنا أن نربيَ فيهم رقيباً داخلياً، لا أن نكون شرطةً عليهم فقط.

ثانياً: صناعة البدائل الهادفة:

إن الفراغ الإعلامي يملؤه الآخر الذي قد يكون سيئاً. لذلك على الأسرة أن تصنع بديلها بنفسها [1298].

علينا أن نتابع نحن قنواتٍ ومحتوى هادف، مثل بودكاست إسلامي، كرتون تربوي، قصص مصورة ، وأن نشترك في منصات تعليمية بدل منصات التفاهة التي لا تسمن و إنما ترسل إلى المهالك.

وذلك حتى نستطيع أن نصل إلى أن نقول للأبناء: " لا تتابع هذا " ونعطيه ونقول " تابع هذا بدلاً منه ".

ثالثاً: توظيف التكنولوجيا للتربية:

إن نفس الجوال الذي يضيع الولد عليه الوقت يمكنه أن يستخدمه لحفظ القرآن ، يمكن أن يستخدم عليه تطبيقات الأذكار، قصص الأنبياء، دروس السيرة، مسابقات ثقافية عائلية عبر الأونلاين [1299].

1294 - قطب، سيد. (2004). في ظلال القرآن. دار الشروق. القاهرة. مصر.

1295 - القرآن الكريم، سورة الحج، الآية 30.

1296 - الندوي، أبو الحسن. (1999). رجال الفكر والدعوة في الإسلام. دار ابن كثير. دمشق. سوريا.

1297 - الخراز، طارق. (2017). التربية الإعلامية للطفل المسلم. دار السلام. القاهرة. مصر.

1298 - الهاشمي، علي. (2010). شخصية المسلم كما يصوغها الإسلام. دار القلم. دمشق. سوريا.

1299 - الزحيلي، وهبة. (2005). الفقه الإسلامي وأدلته. دار الفكر. دمشق. سوريا.

حتى أنه يمكننا أن نصنع " بيتاً ذكياً " بالإيمان. وبذلك نجعل التكنولوجيا خادمةً للهوية لا هادمةً لها.

الخلاصة: لا نحارب السلاح بسلاح أضعف، بل نأخذ السلاح ونوجهه لصالحنا.

المطلب الثالث: دور المسجد المتكامل مع الأسرة:

لا تستطيع الأسرة وحدها مواجهة أمواج العولمة، لا بد من " حاضنة مجتمعية " تسندها. وأول هذه الحواضن وأهمها هو المسجد ، المسجد في الإسلام ليس للصلاة والعبادة فقط، بل كان مدرسة، وجامعة، ومركز توجيه للأسرة كلها [1300]. واليوم يجب أن يعود لهذا الدور.

أولاً: المسجد مدرسة تربوية للآباء والأبناء:

المسجد يقوم بما تعجز عنه الأسرة أحياناً، يقدم دروساً للآباء في " فقه التربية "، ومحاضراتٍ للأمهات عن " تربية البنات في زمن الفتن " [1301]. ويقدم للأبناء حلقات تحفيظ، ومدارس قرآنية صيفية، ومراكز للسيرة.

فيصبح الطفل يتلقى نفس الرسالة في البيت وفي المسجد، فتترسخ لديه المفاهيم.

ثانياً: المسجد فضاء للهوية والانتماء:

بدل أن يبحث الشاب عن انتمائه في " جروب ألعاب " أو " شلة شارع " ينزلق من خلالها إلى ما لا يحمد عقباه ، يجد في المسجد صحبةً صالحة، ورحلات، ودوريات رياضية، وأعمال تطوع [1302].

يجد في المسجد القدوة: الإمام، شيخ الحلقة، الشاب الداعية. فيربط انتماءه بدينه وأمته لا بالترند العالمي.

ثالثاً: دور تكاملٍ لا دور تنافس:

إن الخطر أن يصبح البيتُ في وادٍ والمسجد في وادٍ آخر. والصواب أن يتكاملا.

الإمام يزور البيوت، والأسرة تشارك في نشاطات المسجد، والأب يصطحب ابنه للصلاة ويجلس معه بعدها [1303].

حينها يتحول المسجد من " مكان نصلي فيه صلاة الجمعة " إلى " بيت ثانٍ للأسرة ".

الخلاصة: إن وجود الأسرة المتفاهمة المتحدة القوية + ووجود المسجد الفاعل = جيل لا تستطيع العولمة اختراقه.

المطلب الرابع: آليات وقائية: وضع ميثاق أسري شامل والرقابة الأسرية الذكية المجتمعية:

الوقاية خيرٌ من العلاج ، والأسرة التي لا تضع قوانين وتعليمات واضحة تمشي عليها ستجرفها العولمة دون أن تشعر، لذلك لا بد من " دستورٍ داخلي " يحمي البيت.

1300 - البوطي، محمد سعيد. (2000). فقه السيرة. دار الفكر. دمشق. سوريا.

1301 - النحلاوي، عبد الرحمن. (1992). أصول التربية الإسلامية. دار الفكر. دمشق. سوريا.

1302 - القرني، عائض. (2008). لا تحزن. مكتبة العبيكان. الرياض. السعودية.

1303 - الغزالي، محمد. (1990). تجديد الفكر الإسلامي. دار الشروق. القاهرة. مصر.

أولاً: وضع ميثاق أسري شامل:

الميثاق هو اتفاق مكتوب بين أفراد الأسرة على المبادئ والقيم التي لا نتنازل عنها [1304]. وهذا ليس عيباً أو غريباً أو مضحكاً ، كتابته والتوقيع عليه من قبل جميع أفراد الأسرة تشعرهم بأنهم كبارٌ وأنهم أصحاب مسؤولية:

ينبغي أن يتضمن هذا الميثاق:

1. قيم ثابتة: مثل الصلاة جماعة، الصدق، احترام الكبير، صلة الرحم.
2. قوانين تكنولوجية: مثل ساعات استخدام الجوال، المواقع المسموحة، منع الأجهزة في غرف النوم.
3. طقوس أسرية: مثل جلسة قرآن أسبوعية، غداء جماعي، رحلة شهرية.

كما قلنا عندما يوقع الجميع على الميثاق يشعرون بالمسؤولية، ويصبح من السهل محاسبة المخالف لأننا اتفقنا من البداية [1305].

ثانياً: الرقابة الأسرية الذكية :

المقصود ليس التجسس ، بل " المتابعة بحب "، بحيث يكون الأب والأم أصدقاء و أقرب للأبناء [1306].

نسأل أبناءنا : مع من تتحدث؟ ماذا شاهدت اليوم؟ ما الذي أضحكك؟ ونؤكد على أن نستخدم التكنولوجيا لصالحنا: من خلال تطبيقات تقييد المحتوى، ومتابعة مشتركة للحسابات، وبوجود جهاز واحد للعائلة في الصالة.

ثالثاً: الرقابة المجتمعية :

الأسرة لا تعيش في جزيرة ، لا بد من تعاون الجيران والأقارب والمدرسة [1307] ، فجروب " الواتساب " لأولياء الأمور لمتابعة ما يتعرض له الأبناء في المدرسة وخارجها وفي مواصلاتها ، وحملات توعية في الحي وبين سكان العمارة الواحدة ، ولا ننسى الأهم مبادرات المسجد.

عندما يكون المجتمع كله يمتلك الوعي بخصوص هذا الموضوع ، يصبح من الصعب على أي فكرٍ دخيلٍ أن يخترق بيتاً واحداً.

الخلاصة: الميثاق يحمي من الداخل، والرقابة الذكية تحمي من الخارج، والمجتمع يحمي الاثنين.

الخاتمة: النتائج والتوصيات:

بعد هذا العرض لموضوع " أثر العولمة على الأسرة المسلمة وسبل مواجهتها " فإننا نخلص إلى جملةٍ من النتائج، ونقترح مجموعة توصيات عملية. وبعد هذه الجولة في أروقة البحث، إتضح لنا أن الأسرة المسلمة تقف اليوم على مفترق طرق. إما أن تكون قلعة صامدة تحافظ على هويتها، أو أن تذوب في تيار العولمة الجارف [1308]، والخيار بيدنا نحن الآباء والأمهات، فالمسؤولية عظيمة والأمانة ثقيلة.

1304 - العودة، سلمان. (2004). كلمات في الإصلاح الأسري. دار الحضارة. الرياض. السعودية.

1305 - الدوسري، خالد. (2015). الأسرة الرقمية. مكتبة الملك فهد. الرياض. السعودية.

1306 - مدكور، علي. (2003). تربية الأولاد في الإسلام. دار السلام. القاهرة. مصر.

1307 - القرضاوي، يوسف. (2001). دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي. دار الشروق. القاهرة. مصر.

1308 - البشير، عمر. (2002). العولمة وتحديات الهوية. دار الفكر. دمشق. سوريا.

أولاً: النتائج:

1. العولمة حقيقةٌ و اقعة: وهي ليست محايدة ، بل تحمل قيماً وثقافات تصطدم مع ثوابت الأسرة المسلمة في العقيدة والأخلاق [1309].

2. الأسرة هي خط الدفاع الأول: فكل الأثر السلبي للعولمة يبدأ من اختراق البيت: في اللغة، واللباس، والعلاقات، والقدوة.

3. المواجهة والمقاومة ممكنة: الإسلام وضع للأسرة منظومةً متكاملة من الحماية، ولكن التفعيل ضعيف ، إن المشكلة ليست في غياب الحل، بل في غياب التطبيق [1310].

4. إن العمل الفردي لا يكفي: لا يمكن لأسرةٍ واحدة أن تصمد وحدها، لا بد من تكامل البيت مع المسجد والمدرسة والمجتمع.

إن التأمل في هذه النتائج يقودنا مباشرةً إلى ضرورة التحرك العملي، فالتشخيص وحده لا يكفي لعلاج الداء.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على ما سبق يوصي الباحث بما يلي:

1. تفعيل التربية الإيمانية: بحيث نبدأ بغرس العقيدة وتعليم القرآن من الصغر، وجعل السيرة النبوية هي القصص الأولى والمحببة للأبناء [1311].

2. التعامل الواعي مع التكنولوجيا: بدل المنع، نستخدم " الرقابة الذكية " ونصنع محتوى إسلامي بديل يجذب الأبناء بدل انزلاقهم إلى محتوياتٍ قد تجرهم إلى ما لا يحمد عقباه.

3. إحياء دور المسجد: ليعود المسجد مركزاً تربوياً واجتماعياً متكاملاً مع الأسرة، وليس مكان عبادة فقط.

4. وضع ميثاقٍ أسري: تتفق كل أسرةٍ على دستورٍ داخلي مكتوب يحكم العلاقات وتحديد استخدام التقنية والوقت.

5. بناء شبكة أمان مجتمعية: من خلال التعاون بين الآباء، المدارس، المساجد، والجمعيات لإنتاج حملات توعية وحماية مشتركة [1312].

وفي الختام: علينا أن نعلم أن العولمة تحدي، ولكنها أيضاً فرصة ، فرصةٌ لنراجع بيوتنا، ونقوي إيماننا، ونعود لديننا.

﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [1313]

وفي الختام، نسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن ينفع به.

1309 - البشير، عمر. (2002). العولمة وتحديات الهوية. مرجع سابق.

1310 - الندوي، أبو الحسن. (1998). ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين. دار ابن كثير. دمشق. سوريا.

1311 - قطب، سيد. (2004). في ظلال القرآن. دار الشروق. القاهرة. مصر.

1312 - الزحيلي، وهبة. (2005). الفقه الإسلامي وأدلته. دار الفكر. دمشق. سوريا.

1313 - القرآن الكريم، سورة العنكبوت، الآية 69.

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. ابن منظور، محمد. (د.ت). لسان العرب. دار صادر. بيروت. لبنان.
3. البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422). صحيح البخاري. دار طوق النجاة. الرياض. السعودية.
4. البشير، عمر. (2002). العولمة وتحديات الهوية. دار الفكر. دمشق.
5. البوطي، محمد سعيد. (2000). فقه السيرة. دار الفكر. دمشق. سوريا.
6. البوطي، محمد سعيد. (2004). كبرى اليقينيات الكونية. دار الفكر. دمشق. سوريا.
7. البوطي، محمد سعيد.(2005) العولمة في ميزان الإسلام. دمشق: دار الفكر، ص 18.
8. الترمذي، محمد بن عيسى. (1998). سنن الترمذي. دار الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان.
9. حجازي، مصطفى. (2015). الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. المغرب.
10. الخراز، طارق. (2017). التربية الإعلامية للطفل المسلم. دار السلام. القاهرة. مصر.
11. الدوسري، خالد. (2015). الأسرة الرقمية. مكتبة الملك فهد. الرياض. السعودية.
12. الزحيلي، وهبة. (2005). الفقه الإسلامي وأدلته. دار الفكر. دمشق. سوريا.
13. طه، جابر. (2000). مدخل إلى إصلاح ذات البين. المعهد العالمي للفكر الإسلامي. هيرندون. أمريكا.
14. العودة، سلمان. (2004). كلمات في الإصلاح الأسري. دار الحضارة. الرياض. السعودية.
15. العودة، سلمان. (2006). أين نحن من هؤلاء. دار القلم. دمشق. سوريا.
16. الغزالي، محمد. (1990). تجديد الفكر الإسلامي. دار الشروق. القاهرة. مصر.
17. الغزالي، محمد. (1994). قضايا المرأة. دار القلم. دمشق. سوريا.
18. فوكوياما، فرانسيس. (1999). نهاية التاريخ والإنسان الأخير. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.
19. القرني، عائض. (2008). لا تحزن. مكتبة العبيكان. الرياض. السعودية.
20. القرضاوي، يوسف. (2001). دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي. دار الشروق. القاهرة. مصر.
21. القرضاوي، يوسف. (2003). فقه الوسطية. دار الشروق. القاهرة. مصر.
22. القرضاوي، يوسف.(2012) الهوية والمواطنة. القاهرة: دار الشروق، ص 45.
23. قطب، سيد. (2004). في ظلال القرآن. دار الشروق. القاهرة. مصر.
24. مجمع اللغة العربية. (د.ت). المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. القاهرة. مصر.
25. مدكور، علي. (2003). تربية الأولاد في الإسلام. دار السلام. القاهرة. مصر.
26. النجار، عبدالمجيد. (1998). فقه التدين: فهماً وسلوكاً. دار السلام. القاهرة. مصر.
27. النحلاوي، عبد الرحمن. (1992). أصول التربية الإسلامية. دار الفكر. دمشق. سوريا.
28. الندوي، أبو الحسن. (1998). ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين. دار ابن كثير.سوريا.
29. الندوي، أبو الحسن. (1999). رجال الفكر والدعوة في الإسلام. دار ابن كثير.سوريا.

30. الهاشمي، علي. (2010). شخصية المسلم كما يصوغها الإسلام. دار القلم. دمشق. سوريا.
31. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. موسوعة الأسرة المسلمة. الكويت: 2010م، ص 23.

عيسى الورواط
باحث بسلك الدكتوراه كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية،
جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء
الدكتور منير السرحاني
أستاذ باحث كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية،
جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء

فن الإقلال في تجربة مسرح أكون نحو رؤية أبراخيلية

The Art of Subtlety in the 'Akon' Theatre Experiment: Towards an Abrakhalian Vision

ملخص:

يسعى هذا المقال إلى استقصاء تمظهرات فن الإقلال في تجربة فرقة مسرح أكون بالمغرب، باعتبارها تجربة مسرحية راهنة، تنزع إلى التجريب و اقتراح جماليات مغايرة يمكن أن تتقاطع مع "الفلسفة الأبراخيلية"، أي نزعة العيش بالقليل والاقتصاد في الفعل والكلمة. و انطلاقًا من فرضية مفادها أن فرقة مسرح أكون لا تكتفي بتبني تقنيات الحد الأدنى من التوظيف، على مستوى السينوغرافيا والإضاءة وقطع الديكور، بل تحوّل الإقلال إلى مبدأ دراماتورجي وفلسفي يؤسس لمسرح مقاوم لثقافة الترف والبذخ. يعمد المقال إلى تحليل شيء من البنى الجمالية لبعض عروض هذه الفرقة، والعمل على ربط هذه الاختيارات الجمالية برؤية أبراخيلية تتجاوز البعد التقني، لتلامس موقفًا وجوديًا يرى في القليل إمكانية للامتلاء، وفي الفراغ فضاءً للانبثاق، وهو ما يسمح بقراءة المسرح كأداة تفكيك لأنماط التلقي الاستهلاكية وكآلية لاستعادة اللامرئي واللامنطوق بوصفهما رهانين جماليَّين. المفاهيم المفتاحية : فن الاقلال – مسرح أكون – الأبراخيليا

Résumé :

Cet article cherche à explorer les manifestations de l'art de minimalisme dans l'expérience de la troupe de théâtre Akoun au Maroc, en tant qu'expérience théâtrale actuelle, qui penche vers l'expérimentation et propose des esthétiques alternatives pouvant croiser la "philosophie abrachilienne", c'est-à-dire la tendance à vivre avec peu et à économiser dans l'action et la parole. Partant de l'hypothèse selon laquelle la troupe de théâtre Akoun ne se contente pas d'adopter des techniques minimales d'utilisation, au niveau de la scénographie, de l'éclairage et des éléments de décor, mais transforme la réduction en un principe dramaturgique et philosophique qui fonde un théâtre résistant à la culture du luxe et du gaspillage, l'article s'efforce d'analyser certaines structures esthétiques de plusieurs spectacles de cette troupe. Il vise à relier ces choix esthétiques à une vision abrachilienne qui dépasse la dimension technique, pour toucher une position existentielle qui voit dans le peu une possibilité de plénitude, et dans le vide un espace pour l'émergence, ce qui permet de lire

le théâtre comme un outil de déconstruction des modes de réception consuméristes et comme un mécanisme pour récupérer l'invisible et l'ineffable, en tant que enjeux esthétiques.

مقدمة:

يقول ميلان كونديرا: "كنت قد اتخذت من البساطة مبدئي في الوجود، كنت مصمما على ألا أحتفظ إلا بالقليل جدا من الأشياء الأساسية، كنت أجد في هذه العبارة الصوفية والأسبارطية الصارمة، بركة تغمرني عندما أتعمق في التفكير في هذا المبدأ"[1314]. يعبّر هذا القول عن فلسفة قوامها الحدّ من التراكم، لا في المقتنيات وحدها بل في العلاقات والأفكار والالتزامات أيضا، بحيث يصبح الامتلاك القليل مصدرا للحرية الداخلية لا للحرمان. وهذا بالضبط ما يجعل من فن الإقلال، حين ننقله إلى حقل الفرجة المسرحية، أكثر من مجرد خيار جمالي عابر؛ إنه موقف وجودي من العالم ومن طرائق قول هذا العالم.

يشكل فن الإقلال (le minimalisme) مقاربة جمالية واعية، تتأسس على تقليص العناصر المسرحية إلى حدها الأدنى، مما يعيد النظر في العلاقة بين الممثل والفضاء واللغة المسرحية. هذه النزعة، التي تجد جذورها في التجارب الطليعية للفن التشكيلي الأمريكي في ستينيات القرن العشرين قبل أن تمتد إلى الأدب والمسرح، تتجلى بوضوح في تجربة مسرح أكون المغربية، حيث يتحول الإقلال من مجرد تقنية إخراجية إلى رؤية جمالية تعيد تشكيل بنية العرض وتفاعله مع المتلقي. غير أن السؤال الذي يفرض نفسه، والذي تنبني عليه فرضية هذا المقال، هو: إلى أي حد يمكن لهذا التوجه الإقلالي أن يكون رافدا من روافد فلسفة أخرى، أقدم منه تاريخيا وأعمق منه جذورا، هي الفلسفة الأبراخيلية (Brachylogie) التي تتأسس على استشكال المعنى وإعادة التفكير في مساحات الغموض والتأويل عبر الاقتصاد اللغوي.

ينطلق هذا المقال من فرضية أن الفن الإقلال كما تتبناه فرقة مسرح أكون لا يقتصر على كونه إستراتيجية أدائية أو خيارا سينوغرافيا، بل يشكل مدخلا فلسفيا يستلهم روح الأبراخيليا باعتبارها وضعية معرفية قائمة على الشك والتوتر الدلالي. وللتحقق من هذه الفرضية، سنتتبع كيفية تجسّد الإقلال في لغة المنجز المسرحي لمحمد الحر، عبر مساءلة علاقته المفترضة بالمفاهيم الأبراخيلية.

إن هذا الطرح لا يسعى فقط إلى إعادة قراءة تجربة مسرح أكون ضمن سياقها الفني المحلي، بل يهدف أيضا إلى ربطها بنسق فكري أوسع، يعيد مساءلة العلاقة بين المسرح والفلسفة في ظل التحولات الجمالية والمعرفية للمشهد المسرحي المغربي المعاصر. فالفن، بصفة عامة، والمسرح بصفة خاصة، مرآة تعكس أفكار الإنسان وتصوراته عن الوجود والحياة، ومن بين التيارات الفنية التي حاولت تجسيد الفلسفة في أعمالها، يأتي فن الإقلال كأحد الأساليب التي تسعى إلى تبسيط العناصر والتعبير عن الجوهر دون زخرفة أو تعقيد، أو شك بأن للفلسفة نوع من التباعدية عن فن المسرح، أبدا ما دام هيجل يعتبر أن الفن والدين والفلسفة، تجليات للروح المطلق في مسيرته للوعي بالذات[1315].

فن الإقلال: البساطة كفلسفة

فن الإقلال في المسرح هو تجلّ حي لفلسفة البساطة، بل يمكن اعتباره تطبيقا جماليا لموقف فلسفي يرى أن المعنى لا يتولد من كثرة العناصر، بل من وضوح الضروري وصدق الحضور.

[1314] ميلان كونديرا، خفة الوجود غير المحتمل، نقلًا عن دومينيك لورو، فن البساطة، ترجمة لينة دعبول، مؤسسة بن راشد آل مكتوم، ط1، 2009، ص:19

[1315] كمال فهمي، الفلسفة والمسرح، أفريقيا الشرق، 2014، ص:33

يقترح *جيمس ماير James meyer* في كتابه المرجعي *Minimalism: Art and Polemics in the Sixties* ، تعريفا يتجاوز إشكالية ما هو المينيماليزم؟ التي ظلت معلقة منذ الستينيات، حين تراوحت المحاولات السابقة بين حصره في الزاوية القائمة والمربع والمكعب المنفذة بأقل قدر من التعقيد التأليفي، أو توسيعه ليشمل أي فن يعبر عن نفسه بموارد محدود، أو اعتباره "آخر الأساليب الحداثية" وحلقة انتقال نحو ما بعد الحداثة[1316] وهي تعريفات يرى *ماير* أنها تصطدم بشهادة *سول لوويت Sol lewitt* نفسه، أحد أبرز رموز هذا التيار، الذي أنكر وجود تعريف متفق عليه أصلا وأرجع كتاباته النظرية إلى رغبته في تصحيح "سوء فهم" النقاد[1317]، فينطلق *ماير* من جدية هذا الطرح ليقدم المينيماليزم لا بوصفه حركه متجانسة عبرت الوسائط الفنية المختلفة، بل بوصفه حقلا من التجاور والتنازع نشأ استجابة للتجريد الثلاثي الأبعاد عند فنانين من بينهم *دونالد جد Donald judd* و*كارل أندريه Carl andre* و*روبرت موريس Robert morris* و*دان فلافين Dan flavin* و*آن تروت Anne truitt* و*لوويت*، خلال الفترة المحددة ما بين 1963 و1968[1318]، بحيث يمثل كل فنان موقفا مستقلا يتحدد معناه تفاضليا بالمقارنة مع البقية، كما في التنازع الجوهري بين *دونالد جد* الطامح إلى فن شكلاني رفيع يمد أشكال التعبيرية التجريدية إلى الأبعاد الثلاثة، و*موريس* الذي بنى نظريته للنحت أساسا كرد سلبي على مفهومي "الشيء النوعي" (Specific Object) الذي صاغه *دونالد جد* بوصفه فنا "لا هو بالرسم ولا بالنحت"[1319] ويبرز *ماير* كذلك المعنيين التاريخيين اللذين تشكلا حول كلمة "أدنى" منذ البداية، فالأول تحقيري: يتهم التقليص الهندسي الحاد بافتقار "التعقيد" وفقر التجربة البصرية، والثاني، متعلق بنمط الإنتاج الصناعي وورشات التصنيع التي أفرغت العمل من "الحس الذاتي" الذي كانت تشترطه جماليات التعبيرية التجريدية[1320]، قبل أن يوضح كيف تحولت هذه الهجمات النقدية القصيرة الأمد إلى تسميه أسلوبية محايدة بحلول أواخر الستينيات، بالتزامن مع تكريس متحفي رمزي يؤرخه *ماير* بسنة 1968 معرض *دونالد جد* الاستعاري في متحف Whitney[1321]، وذلك في ظل مذهب جمالي حرفي (literalist) رسخه *دونالد جد* ومفاده أن العمل الفني لا يكشف عن شيء آخر غير مواده المكونة وطريقه بنائه.

فكما تسعى الفلسفة إلى تجريد المعنى من الزوائد للوصول إلى جوهره، ينزع المسرح الإقلالي إلى حذف ما لا لزوم له من ديكور أو حركة أو خطاب، ليُبقي فقط على ما هو أساسي ومفعم بالدلالة. وهو بذلك يقاوم ما يمكن تسميته ب"إرهاب الامتلاء"، حيث لا يكون الغنى في الكثرة بل في عمق القلة. كما أن هذا النوع من المسرح لا يرى في الصمت أو الفراغ نقصا، بل إمكانا كثيفا للتعبير، حين تنفد اللغة أمام المعنى. في هذا السياق، يصبح المسرح فعل مقاومة ضد الاستهلاك البصري واللغوي، ويفعّل المتفرج لا كمستهلك، بل كشريك في توليد الدلالة. من خلال الإشارة والنبرة والمساحة الفارغة، يستدعى للمتلقي للمساهمة في بناء المعنى بشكل تفاعلي، كما لو كان يشارك في تجربة فلسفية لا تكتمل إلا به.

بيد أن هذا الحياد الظاهري الذي يبدو عليه المسرح الإقلالي ليس فراغا اعتباطيا، بل هو، كما تكشف عنه دراسة فاليري مافريدوراكيس Mavridorakis Valérie حول ميلاد الفن الأدنى في الفن الأمريكي، موقف

[1316] James Meyer.minimalism art and polemics in the sixties, yale university press new haven and london, second printing, 2004, P :3
[1317] Ibid, P : 3-6
[1318] Ibid, P : 3-4
[1319] Ibid, P : 4
[1320] Ibid, P : 3
[1321] Ibid, P : 8

جمالي مؤسس على رفض واع للانفعال الذاتي وللمضمون الميتافيزيقي الذي كانت تحمله التعبيرية التجريدية. فحين يواجه النحّات مارك دي سوفيرو Mark di Suvero ما أسماه "فن الأشياء" (ABC art) عند جود وموريس، يصفه بأنه "قبول تجاري للعالم التكنولوجي يتنكر لكل ما هو فرح ويقبل بالرتابة"[1322]، مدافعا عن تصور رومانسي للإبداع يرى في العمل الفني تعبيرا عن انفعالات وأحاسيس الذات المبدعة. وهذا الموقف يمثل بالضبط الطرف النقيض لما تبنّاه في فنانو الحد الأدنى، الذين وجدوا في حياد العمل الفني وموضوعيته أفقا جديدا للتعبير. ولعل أدق وصف لهذا التحول هو ما أورده كارل أندريه سنة 1959 بخصوص لوحات فرانك ستيلاFrank Stella : "لا يهتم فرانك ستيلا بالتعبير أو بالحساسية. إنه يهتم بضرورات اللوحة. الرموز عملات تنتقل من يد إلى يد. لوحة فرانك ستيلا ليست رمزية. أشرطتها هي مسار الفرشاة على القماش. هذه المسارات لا تفضي إلا إلى اللوحة"[1323]. هذا التصريح يختزل جوهر المفارقة التي يقوم عليها فن الإقلال: أن يكون الشكل هو المضمون ذاته، دون وساطة رمزية أو عاطفية تبعد المتلقي عن مواجهة الحضور المادي المباشر للعمل.

ويذهب الموسيقولوجي ليوناردو ب.مايرLeonard B. Meyer ، في تحليله لما يسميه "التجريبية الراديكالية"، إلى ربط هذا التحول الجمالي بنهاية المركزية الإنسانية في الفن، إذ يأكد أن "الإنسان لم يعد مقياس كل شيء، ولم يعد مركز الكون... مفاهيمه الأنانية عن الماضي والحاضر والمستقبل، و إيمانه بقدرته على التنبؤ والتحكم في مصيره، كل هذا أصبح موضع تساؤل، بل يعتبر خاطئا أو تافها"[1324]. وهذا بالضبط ما نلمسه في المسرح الإقلالي حين يتخلى عن الديكور الوصفي المشحون بالإيحاءات الرمزية المسبقة، ليضع أمامنا شيئا واحدا مع عزله عن كل تبرير سردي، تاركا للمتفرج مهمة ملء الفراغ الدلالي.

غير أن هذا الحياد لا يعني، غياب المعنى أو استحالته، بل على العكس من ذلك، إذ يفتح الباب أمام "أفق تأويلي غني"، وفق ما جادت به المقاربة الأبراخيلية التي أسسها وطوّرها المفكر التونسي منصور مهني، والأبراخيليا (Brachylogie) مصطلح مستعار في اللغة الفرنسية سنة 1789 من اللاتينية "brachylogia"، وهي بدورها مستمدة من اليونانية "brakhulogia" عند أبقراط، ومركبة من جزء أول وهو: "brachy" وأصله من "brakhu"أي "قصير" في المكان، "موجز" في الزمان، وجزء آخر لاحق: "logie" من "logos" أي كلام أو خطاب. للمصطلح، في أصله البلاغي، معنى: استخدام تعبير أو جملة مختصرة بإفراط، إلى حدّ قد يُخلّ بوضوح المعنى ويصعّب فهم المضامين الضمنية على العكس تماما عند بلاغة سقراط التي كانت تُعتبر عدوّتها ومنافستها، إذ نجد في محاورات أفلاطون مدحا صريحاً لفضائلها الديالكتيكية في مقابل إدانة الإطناب. غير أن المصطلح، بحكم انتمائه الاشتقاقي إلى عائلة واسعة من الكلمات العلمية، خصوصا جزء "brachy" نجدها في التشريح والأنثروبولوجيا وعلم النباتات والطب وغيرها، أما في الاستخدام المعاصر فيتجاوز معناه البلاغي الضيق، ليغدو حقلاً معرفياً بذاته أي "علم الصغير"، فيعنى بدراسة الأشكال والبنيات المتناهية الصغر وتعقيداتها، بمقاربة متعددة التخصصات تُعرف ب (la brachypoétique) كمدخل نحو "الأبراخيليا العامة" (la brachylogie générale)[1325].

[1322] Mavridorakis Valérie. Du minimalisme à l'art minimal : des limites de la sculpture à l'épreuve de l'« objet spécifique » dans l'art américain des années soixante. Thèse de doctorat en Histoire de l'art, sous la direction de Mady Ménier, Université Paris I – Panthéon-Sorbonne, UFR d'Histoire de l'art et d'archéologie, 2000, P :54

[1323] Mavridorakis Valérie. op. cit P :55

[1324] Ibid,

[1325] M'Henni, Mansour. Le Retour de Socrate : introduction à la nouvelle brachylogie.

وحسب الباحث الإيفواري أبو بكر Gounougo, Aboubakar فالأبراخيليا، بوصفها علما للإيجاز والاختصار، تلتقي مع الفن الإقلالي في مبدأ أساس هو أن الكتابة المسرحية "أبراخيلية أنطولوجية" (ontologiquement brachylogique)، أي أن الاقتصاد اللغوي ليس عارضا طارئا على الخطاب الدرامي، بل هو خاصية بنيوية ملازمة له منذ نشأته. يكتب أبوبكر: "أمام الكاتب المسرحي، مهما كان أسلوبه في الكتابة، كلاسيكيا أو تجريبيا، يقف قيد صارم: أن يكتب بدقة و إيجاز، فالمسرحية لا مصلحة لها في تطوير كتابة مسترسلة أو تفصيلية كما تفعل أجناس خطابية أخرى"[1326].

وهذا القول يطابق منطق الإقلال في تجربة مسرح أكون، حيث لا يكون الحذف اختيارا سلبيا بل ضرورة بنيوية تُمليها طبيعة الخطاب المسرحي ذاته.

ويؤسس أبوبكر لهذا الطرح انطلاقا من مفهومين مركزيين يستعيرهما من منصور مهي: الانقطاعية (discontinuité) والتوزيع التراصفي أو التركيب بالتجاور (disposition paratactique)، باعتبارهما "علامتين أبراخيليتين تندرجان ضمن شعرية الإيجاز"[1327]. فالخطاب المسرحي، بحكم انقسامه إلى لوحات وفصول ومشاهد، هو خطاب منقطع بطبعه، لا يقدم أبدا كسلسلة متصلة، بل كتوال من مقاطع كلامية متبادلة بين الشخصيات، تحكمها بنية سطحية تيسّر القراءة، دون أن تضمن بالضرورة سهولة الفهم. أما التوزيع التراصفي، فيتجلى في طريقة رصف الجمل والردود بعضها إلى جانب بعض دون رابط صريح، وهي تقنية تلقي ردود الشخصيات المتحاورة على أسطر متتالية، مما يجعل الخطاب الدرامي شديد الإيقاع[1328]. ومن اللافت أن هذا القيد الشكلي، له جذور تعود إلى الشعرية الأرسطية نفسها: فقاعدة الوحدات الثلاث (وحدة الفعل والزمان والمكان) التي كرسها المسرح الكلاسيكي، اقتداء بالمسرح اليوناني القديم، لم تكن سوى صيغة أبراخيلية استباقية، من اجتناب التطورات الغير المحتملة (الصدف)، وتوحيد الحبكة وغيرها... وماهذا إلا شيء من الإقلال، بعيدا عن كونه اختراعا حداثيا أو ما بعد حداثي محض، بل استئناف استحضاري، لنزعة تقشفية عريقة في تاريخ الكتابة المسرحية ذاتها.

ولعل النموذج الأمثل الذي يستشهد به دائما لتوضيح هذا المنطق الإقلالي هو مسرح اللامعقول، وعلى وجه التحديد اسم صامويل بيكيت Beckett Samuel، الذي جسّد في أعماله رؤية وجودية قاسية، تتجلى عبر بنى سردية مقتضبة، وموا اقف متكررة، وفضاءات فارغة تقريبا. ويعدّ تأثير التيارات المينيمالية على أعماله، وخاصة في مسرحيته الشهيرة "في انتظار غودو" En attendant Godot ، أمرا جوهريا في قراءة إنتاجه المسرحي. فإذا كان فن الإقلال يعني تقليص العناصر الدرامية إلى الحد الأدنى، فبيكيت كان أحد أكثر المؤلفين الذين دفعوا بهذا الاتجاه إلى أقصى تجلياته، ففي "انتظار غودو"، نجد أنفسنا أمام حبكة تكاد تكون غائبة أو بالأحرى متوقفة؛ شخصيتان، فلاديمير وإستراغون، تنتظران شخصية أخرى تدعى غودو، لكنه لا يأتي أبدا. هذا

(Traduit en arabe sous le titre : عودة سقراط: مدخل إلى الإبراخيليا الجديدة, par les étudiants du Master « Sciences du langage et Traduction » (FLSHM-UNIVH2C), (2022-2024), sous la direction et la révision du Dr. Mounir Serhani.)P :12-19

[1326] Gounougo, Aboubakar. « Approche brachypoétique de l'écriture théâtrale : le bref comme modalité de création », in Esthétique et éthique de la brièveté dans les créations contemporaines. Approches brachypoétiques : Actes du 1er Colloque International de Brachylogia Côte d'Ivoire sur les Poétiques brachylogiques, INSAAC Cocody-Abidjan, 30-31 août 2018, Éditions Didiga, p : 62

[1327] Ibid, p :63

[1328] Ibid,

الانتظار غير المثمر يصبح جوهر الفعل المسرحي، ما يحوّل الحدث إلى لحظة دائمة من الترقب، حيث لا تطورات درامية تقليدية تقع.

وتكشف دراسة أبوبكر عن الآلية اللغوية الدقيقة التي ينتج بها بيكيت هذا الجمود الدرامي، وهي تقنية الستيكوميثيا[1329](stichomythie) ، أي تبادل الردود القصيرة المتساوية الطول. ويستشهد بواحد من أشهر المقاطع من المسرحية لهذا الغرض:

فلاديمير: ماذا طلبنا منه بالضبط؟

إستراغون: ألم تكن حاضرا؟

فلاديمير: يبدو أنني لم أصغ

إستراغون: آه...لا شيء واضح تماما

فلاديمير: نوع من الصلاة

إستراغون: بالضبط

فلاديمير: رجاء غامض

إستراغون: إذا شئت

فلاديمير: وبما أجاب؟

إستراغون: إنه سينظر في الأمر

فلاديمير: إنه لا يستطيع أن يعد بشيء[1330]

ويعلّق أبوبكر على هذا المقطع بأن الوظيفة الطاغية فيه هي الوظيفة الإفهامية أو الاتصالية المحضة، أي أن الشخصيتين تتحدثان تقريبا لكي لا تقولا شيئا ذا دلالة، أو لكي تتأكدا من أنهما لا تتحدثان إلا للحفاظ على التواصل، وهو حوار يمكن وصفه، وفق مصطلح رولان بارت بأنه "أبيض"، لأنه نتاج "كتابة بيضاء" لا تنحاز إلى أي التزام صريح، بل تكتفي بحياد صامت[1331]. والمقصود هنا هو الكتابة المحايدة (écriture neutre). هذا النمط من التبادل الكلامي المتساوي الوتيرة يبلغ، بحسب أبوبكر، حتى إنتاج "أزمة في اللغة، نتيجتها تواصل شاذ من قبل شخصيات تنتظر غودو الافتراضي"[1332]؛ فالإيجاز الذي يحمل الستيكوميثيا يكتسب هنا قيمة تراجيدية، تترجم عبث الوجود الإنساني وفراغه، من خلال اللعب العبثي بشخصيات بيكيت.

وقد لا يبدو هذا التقشف اللغوي عند بيكيت للوهلة الأولى سوى تطبيق آلي لقاعدة الحد الأدنى، غير أن دراسة توماس هونكلر Thomas Hunkeler حول نصه المتأخر "Sans" "بدون" تكشف عن مدى دقة هذا التقشف وتركيبيته الداخلية. فبيكيت، كما يوضح هونكلر، لم يكن أبدا فنانا يميل إلى العشوائية أو الفوضى في بنائه، بل كان معروفا بإنشاءاته الصارمة، لا بمنحه ائتمانا كبيرا للصدفة[1333]، ومع ذلك ففي نص "بدون"،

[1329] Ibid, p :65

[1330] Beckett Samuel. En attendant Godot, Paris, Les Éditions de Minuit, 1957, p. 23, cité par : Gounougo, Aboubakar, op. cit., p :65-66

[1331] Barthes Roland. Le Degré zéro de l'écriture, Paris, Seuil, coll. « Points », 1972, cité par : Gounougo, Aboubakar, op. cit., p : 66

[1332] Ibid, p :66

[1333] Hunkeler, Thomas. « Vers "l'imminimisable minime minimum" : Sans de Beckett », in Michèle Rodière, Françoise Toran, Michel Viegnes (dir.), Le récit minimal. Du minime au minimalisme : littérature, arts, media, Paris, Presses Sorbonne Nouvelle, coll. « Fiction/Non fiction XXI », p. 203-211 https://books.openedition.org/psn/226

مجلة علمية محكمة
ر دمد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

الذي يتألف من ستين جملة موزعة على 12 فقرة بترتيب أول، ثم على الجمل ذاتها موزعة على 12 فقرة أخرى بترتيب مختلف، أدخل بيكيت عنصر الصدفة عبر تجربة تقنية دقيقة: كتب كل جملة على ورقة منفصلة، وضعها في وعاء، وسحبها عشوائيا لتحديد الترتيب، مكررا العملية مرتين. ورغم هذا التوظيف الحرفي للصدفة، فإن الجمل ذاتها منظمة[1334]، بوعي تام في مجموعة من عشر جمل، كتنويعات على منطق موضوعاتي ينتجه حقل معجمي محدد، وهو ما يثبت أن الإقلال حتى حين يستدعي الصدفة، يظل خاضعا لبنية داخلية محكمة، تحكم توزيع المعنى.

والأهم من ذلك أن هونكلر يحذرنا من قراءة هذا الاختزال البيكيتي بوصفه انزياحا نحو التجريد المحض، فهو يرفض صراحة أطروحة *باسكال كازانوفا Pascale Casanova*[1335] التي وصفت *بيكيت* بأنه مجرد Abstracteur، (بمعنى المجرد أو مستخلص الجوهر)، معتبرين أن مثل هذه القراءة، تشكل في رأيه قراءة خاطئة، تستند في نهاية المطاف إلى خلط بين التجريد والمينيمالية[1336]. فالفن الأدنى الذي يمارسه بيكيت، بحسب *هونكلر* لا يهدف إلى بلوغ تعميمات، بل إلى إنتاج تجربة ملموسة عبر المادة اللفظية والصوتية المستخدمة، وهذا التمييز الدقيق بين "التجريد" و"الإقلال" هو ما يسمح لنا بفهم أن الفراغ المسرحي، حين يستخدم بوعي جمالي، ليس عدما محايدا، بل مادة حسية كثيفة، قادرة على أن تحمل، كما يقول *هونكلر* عن أسلوب بيكيت المتأخر، تجربة تكاد تكون غريبة، نادرة وضعيفة اليقين، وجب توصيلها للقارئ[1337]، إذ إن أكثر مفارقات هذه الكتابة جمالا هي دون شك قابلية الأثر الأدنى للانعكاس، فكل ما يقدم كالحد الأدنى غير القابل للتصغير، يظل مصدرا يكاد لا ينضب من الغنى[1338].

ومن أبرز الآليات التي اعتمدها فنانو الحد الأدنى في هذا السياق ما تسميه *مافريدوراكيس* "التحقيقية" (littéralité)، أي رفض المحتوى الإستعاري *(الميتافوري)* لصالح علاقة حرفية مباشرة بالواقع، وتستشهد بحادثة دالة: حين قدم كارل أندريه نصا سنه 1959 حول لوحات *ستيلا*، وصف فيها أن الرموز عملات تنتقل من يد إلى يد وأن لوحة *ستيلا* "ليست رمزية"[1339]، كان يؤسس لمنطق يرفض أن يكون الشكل الفني وسيطا لمعنى غائب خلفه، بل حضورا ماديا مكتفيا بذاته. وهذا المنطق بالذات هو يفسر جماليا لماذا يفضل مسرح أكون أن يضع أمامنا شمعة وكأسا وتمثالا نصفيا، بدل ديكور واقعي مفصل: فالكأس والشمعة، كما سنرى لاحقا في تحليل عرض "صولو" لا يمثلان طقسا معينا، بقدر ما يحضران بذاتهما، حضورا ماديا خاما، يستدعي المتلقي إلى مواجهة مباشرة مع الشيء، لا مع دلالته المسبقة.

كما أن هذا النوع من المسرح لا يرى في الصمت أو الفراغ نقصا، بل إمكانا كثيفا للتعبير. نماذج عديدة تجسد هذا التوجه، من مسرح بيكيت الفقير بالحركة، والغني بالأسئلة، إلى تجارب *روبرت ويلسون* Robert Wilson التي تمسرح الزمن والضوء، إلى المسرح الفقير عند غروتوفسكي، حيث يصبح جسد الممثل هو المسرح

[1334] Hunkeler, Thomas, op. cit.,,

[1335] باسكال كازانوفا (Pascale Casanova) (1959-2018) ناقدة أدبية وباحثة فرنسية، متخصصة في علم اجتماع الأدب العالمي، وهي مؤلفة كتاب Beckett l'abstracteur. Anatomie d'une révolution littéraire، عن دار النشر: Seuil، 1997، الذي قدّمت فيه قراءة نقدية لمسار صامويل بيكيت الأدبي، محللةً حركة أسلوبه نحو التجريد والاختزال المتصاعد عبر مراحل إنتاجه، ومفسّرة هذا التحول بوصفه ثورة شكلية غيّرت مفهوم الكتابة الأدبية ذاتها.

[1336] Hunkeler, Thomas, op. cit.,

[1337] Ibid,

[1338] Ibid,

[1339] Mavridorakis Valérie. op. cit,P :55

في حد ذاته. هكذا لا يكون فن الإقلال نقصا، بل ضربا من كثافة صامتة، وفعلا وجوديا يعيد المسرح إلى جوهره: لحظة إنسانية عارية صادقة ومفعمة بما لا يقال. والإنسان في نهاية المطاف أرخبيل معقد ليس كيانا بسيطا، بل هو مجموعة من العوالم والجزر المختلفة، متنوع ومتقلب والمشاعر والأفكار والتجارب التي يحملها، والمسرح يختزل هذا التعقيد البشري في مشاهد مكثفة، حيث يلتقي النص والأداء والفضاء المسرحي، ليقدم تجربة مكثفة تختصر تعقيد الحياة الإنسانية. فإذا كان الإنسان يختزل الإنسانية، فالمسرح يختزل هذه الإنسانية في لحظات درامية، مما يجعله مرآة تعكس العمق البشري.

الكتابة بالإقلال في تجربة مسرح أكون :

يقول المخرج والمؤلف المغربي محمد الحر، في حديثه عن سياق تأسيسه لفرقة مسرح أكون: "جاء تأسيس مسرح أكون بمثابة رد فعل عملي، كان الهدف من ورائه هو البحث في فضاء العتبات، بين مسرح، وفي الوقت ذاته شعبي دون أن يسقط في الشعبوية ويفرط في التسطيح والاستسهال، وتجريبي دون أن يغرق في النخبوية ويفرط في التعقيد والغموض، مسرح قادر على أن يخاطب الجميع، وقادر على خلق المتعة الحسية والجمالية والفكرية. ببساطة يمكن القول أن المبحث الأساسي لفرقة مسرح أكون هو مسرح يخاطب مغرب اليوم"[1340]

وقد اشتغلت الفرقة على أعمال استلهمت حبكاتها من فني الحلقة والعيطة كما هو الحال في 'مومو بوضرسة' و'الباشا حمو' و'العلوة' ثم عن عوالم ألف ليلة وليلة وبوليفونية السرود لنفس الحكاية في مسرحية 'شوكة' مرورا باستنطاق قصة 'مهاجر بريسبان' لجورج شحاذة، فعرض 'تيرياحين' الذي شكل استمرارا لما كانت قد اشتغلت عليه الفرقة سابقا، فطوروا فيه جملة من التقنيات التي تستقي لغتها من جماليات السرد البصري التشكيلي والسينمائي، الذي تذوب فيه أدبية النص. في حين شكلت مسرحية 'صولو' معبرا فنيا لملامسة سؤال الإنسان في شموليته وفي عزته أيضا، ناهيك عن 'سماء اخرى' ذلك الاقتباس الحر من 'يرما' *لفريديريكو غارسيا لوركا Federico García Lorca* ، ثم مسرحية 'حدائق الأسرار' نتاج مختبر السرد التابع لمختبر مسرح أكون، لتوقع 'ميفيستو' آخر أعماله إلى حدود كتابة هذه الأسطر[1341].

يصرح الحر أن تصوراته مبنية على عوالم خرخي بورخيص، وجاك ديريدا، وجاك لوكوك، وبيتربروك، الصادق النهيوم، هومي بابا، عبد الكبير الخطيبي، عبد الفتاح كيليطو....، لتنتج لنا دراما و اقعية سحرية رمزية شعرية شاعرية، وسيلتها الحكي وتستنطق الأحداث بالسرد، على شاكلة المونتاج الفيلمي. ويمكن تصنيف تجربة مسرح أكون ضمن قطب الكتابة المعاصرة، وبالضبط الدراما الجديدة، هذا المفهوم الذي التحم بالكاتب *برونو تاكلس Bruno Tackels* ، الذي أسس لمفاهيم من قبيل كتابة الورشة، ويقصد بهذا المفهوم: تلك الكتابة التي تجمع في ثناياها المفهوم المتعارف عليه للكتابه النصية، ليس فقط بوصفها كتابة ترصد حكاية معينة، بل تشمل مفاهيم أخرى تنفتح عليها كالكتابة الإخراجية والمشهدية والفنية، وتستحضر الفنون التشكيلية والكوريغرافية، بل وتشمل مجالات متداخلة الاختصاصات[1342].

[1340] محمد الحر، المؤتمر الفكري: التجارب المسرحية المغربية، الامتداد والتجديد، مساءلات علمية وعملية لتجارب مسرحية مغربية، الدورة الثالثة عشرة لمهرجان المسرح العربي، الدارالبيضاء 2023 /https://www.youtube.com

[1341] المرجع نفسه

[1342] Bruno Tackels, Les écritures de plateau: Etat des lieux, Editions des Solitaires Intempestifs, Collection Essais 2015, p:82.
نقلا عن تلكماس المنصوري، تطور آليات الكتابة الدرامية في المغرب من النص إلى النص، دراسات، الهيئة العربية للمسرح،الشارقة، 2023، ص:115،

إن تجليات الكتابة المينيمالية بتجربة مسرح أكون تظهر من خلال كتابة موجزة الشكل غنية المضمون، كتابة متقشفة الاستثمار لكنها زاخرة المتخيل في الوقت نفسه.

يحيلنا الدكتور كمال الخلادي في قراءته لأعمال محمد الحر، على تعدد إمكانيات الكتابة، ويسميها ب'الكتابة السينوغرافية من الإقلال الى الاستعارات الكبرى' وخلال معرض حديثه، يركز على الكتابة بالماء، والكتابة بالأبيض والأسود، وأخيرا الكتابة بالاقلال، ويصل إلى أن المخرج وجد في بساطة الماء إمكانيات هائلة، من مجرد مادة، إلى مادة تجريدية تجريبية، تسائل الثنائيات الكونية، ومن أهمها: ثنائية الحياة والموت، الخصب والجفاف، الوجود والعدم...، وعلاقة بهجنة الأبيض والأسود، أو الكتابة الرمادية، فتمول كل البصريات المشهدية لأعمال تجربة مسرح أكون: أزياء، وقطع ديكور، وأكسسوارات...، وهنا يقول كمال خلادي في كتابه 'فورة الخشبة'، في الفصل المعنون ب 'محمد الحر عودة الر ابسود القديم': " هكذا نتأول رهان الكتابة على الأبيض والأسود، على أنها هروب من هوية سابقة... ربما يكون الأمر هروب من هوية بصرية كاملة تمجد اللون، نحو هوية بصرية مقلة ومتقشفة". ويضيف في زاوية أخرى "رهان الكتابة بالأبيض والأسود هو رهان على تحييد الرؤى المنمطة والجاهزة، و إبدالها برؤى محايدة جديدة".[1343]

وهذه الرؤية المحايدة الجديدة التي يتحدث عنها خلادي، تتجلى بوضوح في عرض مسرحية 'سماء أخرى' فالجدارية الرمادية المزدوجة التي تؤطر الفضاء، بلونها الخام غير المزخرف، وبفتحتها السوداء الغائرة المشكلة لبوابة الدخول، تعتبر ترجمة بصرية حرفية لمفهوم 'الرؤية المحايدة'، فهي لا تحمل زخرفة أو إيحاء تزييني، بل تكتفي بأن تكون حائطا، سطحا خاما، تماما كما كانت لوحات *فرانك ستيلا* السوداء والفضية سنه 1959 تبدو، بحسب شهاده *آلان سولومون* Alan R. Solomon ، "صامتة وغير معبرة، حتى أن المتلقين اعتبروها مخلوقات من عالم آخر، لا يعرف إن كانت ودودة أم لا"[1344]. هذا التوتر بين الحياد الشكلي والانطباع الغريب الذي يتركه في نفس المتلقي، هو بالضبط ما يمنح البانوهات الرمادية في 'سماء أخرى' قوتها الدرامية: فهي إذ ترفض أن تشرح نفسها، تفرض على المتفرج أن يواجه سطحها العاري مباشرة.

ولا يقتصر هذا التقشف اللوني على الخلفية وحدها، بل يمتد إلى توزيع العناصر الصغيرة على الخشبة بمنطق دقيق يشبه ما تسميه مافريدوراكيس 'السيريالي' أو المنهج السلسلي (la sérialité)، أي تنظيم العناصر ضمن بنية متكررة تقصي التلقائية الذاتية لصالح منطق داخلي صارم. فحين نتأمل توزيع الأحذية المتروكة بمعزل عن أصحابها، والقنينة والكأس والأغراض المتناثرة قرب حافة الخشبة في 'سماء أخرى'، لا نجد فوضى عشوائية بل ترتيبا رياضيا محسوبا، يحيلنا على ما جاء به *جون كوبلانس*[1345] John Coplans عن 'السيريالية'، بأنها تعرف بعلاقة خاصة، متماسكة بدقة، بين البنية والتركيب. فالبنى السلسلية تنتج عن مسلسل فريد لا يتجزأ، يربط البنية الداخلية للعمل ببنية باقي الأعمال ضمن كل متمايز[1346]. فكل غرض موضوع على الخشبة (حذاء، قنينة، ورقة) ليس عنصرا معزولا بلا علاقة بغيره، بل هو جزء من "كل متمايز" يحيل على بنية درامية

[1343] كمال خلادي، فورة الخشبة في الكتابة المسرحية الجديدة بالمغرب، دراسات، الهيئة العربية للمسرح، الشارقة، 2023، ص: 116-117

[1344] Mavridorakis Valérie. op. cit,P :58

[1345] جون كوبلانس (John Coplans) (1920-2003) ناقد فني وقيّم ومصوّر فوتوغرافي بريطاني-أمريكي، مؤلف مقال/كتيّب المعرض "Serial Imagery"الذي رافق معرضاً حمل العنوان نفسه أقامه متحف باسادينا للفن (Pasadena Art Museum)سنة 1968، حاول فيه تتبّع ظاهرة الإنتاج السلسلي/التسلسلي (seriality) في الفن الأمريكي الحديث والمعاصر، بدءاً من جذورها عند مونيه (Monet) وحتى تجلياتها عند فناني البوب آرت (Pop Art) والمينيماليزم

[1346] Ibid, p :62

أشمل يقوم عليها العرض بأكمله؛ وهو ما يفسر لماذا تبدو هذه الأغراض، رغم قلتها الظاهرة، مشحونة بدلالة تراكمية تتجاوز حضورها المادي.

إنه لمن الواجب التنبيه لما يمكن أن ينتج من سوء فهم، قد يربط بين الإقلال الفني وضعف الإنتاج، فعلى العكس من ذلك تماما، نحن أمام كتابة مضاعفة ومكثفة، وليست عاجزة ماديا، لأن الإقلال يستدعي الكثرة ولا يلغيها، باعتبار أن ما هو حاضر يمارس حضوره عبر ضغط وكبت ما هو غائب. ووفق هذا المنطق، فإن النصف الحاضر من مجسم المذكر في عرض "صولو" (الجذع) يستحضر النصف الآخر الغائب. وهذا المنطق بالذات هو ما تكشف عنه شهادة *سول لوويت* حين يصف الفن المفاهيمي، بأنه يسعى إلى أن يزيل، بقدر الإمكان، العشوائية والنزوة والذاتية[1347]؛ فالإزالة هنا ليست إفقارا، بل تنقية تسمح للعنصر الباقي بأن يحمل كامل الشحنة الدلالية، التي كانت موزعة ومشتتا سابقا، على عناصر متعددة.

إذن، وإذا كان الموجز الأبراخيلي، ممارس الفعل الأبراخيلي، وعلى وزن الكوريغراف، نتحدث عن الأبراخيغراف، أي ذلك الشخص الذي يكتب بمنتهى الاختصار، يمارس فن الكتابة بالاختصار والاختزال، فكيف لا يمكننا أن نصنف الكتابة على الخشبة، على يد المخرج/السينوغراف، كتابة أبراخيلية تنتصر لمبادئ الإيجاز الشعري؟ صحيح أن الأبراخيليا هي الطريقة المختصرة للتعبير عن فكرة ما بواسطة عبارة مقتضبة ومركّزة، بل إنها "العبارة التي لا يعبر من خلالها عن الكلام المسموع فيها"[1348]، على حد تعبير الدكتور منصور مهني، فكيف لا يمكننا أن نتوقف عند مختصر محمد الحر، في المحاورة الثنائية التي جمعت الزوج بزوجته، بمسرحية 'سماء أخرى':

الزوج: مالك؟ (بمعنى ما بك؟)

تجيبه الزوجة: والو (أي لا شيء)

يكرر الزوج السؤال: مالك؟ (أي ما بك دائما؟)

تجيبه مرة أخرى: والو (بما معناه لا شيء)

فيثور غضبا: إذن مالك؟ (أي إذن ما بك)

فتجيبه دائما بموجزها التعبيري القاتل القاتم ذاك: والو (أي لاشيء)[1349]

تجسّد هذه المحاورة المسرحية القصيرة بين الزوجين مشهدا دراميا بالغ الدلالة رغم بساطة بنيته الحوارية، حيث تتكثف المعاني في لغة مقتضبة تحيل على فلسفة الإيجاز وفن الإقلال في الكتابة المسرحية. ولعل ما يمنح هذا المقطع قوته البنيوية هو أنه يطبّق حرفيا آلية الستيكوميثيا التي فصّلها أبوبكر في تحليله لبيكيت: "تبادل قصير، متساوي الوتيرة، تحكمه طقيمة تراجيدية لشرط الإنساني الذي تترجمه ضآلة وفراغ اللعبة العبثية"[1350]. ف"مالك" و"والو" ليستا مجرد تبادل كلامي، بل أصداء لصراع داخلي خفي، تتراكم فيه طبقات من الصمت والإنغلاق، تماما كما كان الحال في تبادل فلاديمير واستراغون. ففي هذا النموذج المكثف، تتبدّى مظاهر الاقتصاد اللغوي، من خلال جمل لا تتجاوز كلمتين، تحمل في طيّاتها توترات مكبوتة ومعان خفية. تكرار الزوج لسؤال "مالك؟" ثلاث مرات لا يفضي إلى التكرار السطحي، بل ينتج تصعيدا دراماتورجيا

[1347] Ibid, p :60

[1348] M'Henni, Mansour. op. cit,P :28

[1349] مسرحية 'سماء أخرى'، إخراج محمد الحر، عن إقتباس حر من مسرحية 'يرما' لفريديريك غارسيا لوركا، https://www.youtube.com/watch?v=nlBq3umCYW4&t=1506s

[1350] Gounougo, Aboubakar, op. cit., p :66

متناميا، فيتحول من نبرة قلق إلى شك، ثم إلى صرخة اتهام. في المقابل، ترد الزوجة ب"والو"، هذه الكلمة المغربية التي تعني "لا شيء"، ثلاث مرات أيضا، لكن كل مرة تحمل دلالة مغايرة، وتفتح على عمق نفسي متأزم من الفراغ واللاحميمية ولا جدوى الحضور المادي للزوج. إنّ الإقلال في الكلمات لا يعني فقرا في الدلالة، بل تكثيفا شديدا للانفعالات، حيث يتحول الصمت المبطّن ب"والو" إلى صوت داخلي مأزوم، وإلى عزلة تعبيرية ترفض البوح أو التفسير.

ولا يتوقّف التوتر عند حدود الكلمات، بل يتعاظم من خلال التكرار الذي يتحوّل إلى تصعيد درامي. وهنا يكمن جوهر الإيجاز: في خلق فجوة بين ما يُقال وما لا يُقال، فجوة تولّد التوتر الحقيقي، وتحوّل الإيجاز إلى أداة تفجير درامي داخلي. في قلب هذا المشهد، تتبلور شعرية الفراغ واللامفصح عنه، حيث لا تحمل "والو" معنى النفي فحسب، بل تتحول إلى تعبير وجودي عن العجز عن البوح، عن انقطاع التواصل، عن هوة تتسع بين الزوجين. إنها ليست كلمة، بل جدار صامت يرمز إلى نهاية الحميمية يشبه الجدران الرمادية التي تحوم حولهما، إلى صراع لا يتجلى في الأفعال، بل في غيابها. فلا ضرب، ولا مغادرة، ولا بكاء، بل تشنج لغوي يوحي بانفصال عاطفي دفين مستعد للإنفجار، وهذا ما يجعل من الفراغ مشهدا دراميا قائما بذاته.

لقد جسّد العرض هذا الفراغ بصريا بدقة لافتة: فحين نرى، الممثلين يقفان كل منهما بمسافة فاصلة كبيرة بينهما، وسط عتمة تحيط بالفضاء من كل جانب، ندرك أن هذه المسافة المكانية ليست خيارا إخراجيا محايدا، بل ترجمة بصرية حرفية للفجوة الكلامية التي يخلقها تبادل "مالك؟" و"والو؟"، وبإمكاننا فعلا تخيّل هذه المحاورة تعرض على خشبة تكاد تكون خالية، بإضاءة خافتة على وجه الزوجة الجامد، وصوت الزوج الذي يتصاعد تدريجيا، لتغدو كلمة "والو" في حد ذاتها حدثا دراميا وجوهر العرض بكامله. إن فن الإقلال هنا يتحوّل إلى موقف وجودي، يشبه ملامحه الطابع البيكيتي نسبة لبيكيت أو الكولطيسي نسبة لكولطيس، حيث يتوقف الفعل، ويتعطل الزمن، وتبدو اللغة عاجزة عن ترجمة الشيفرة الشعورية للشخصيات.

هكذا لا تشتغل هذه المحاورة على الحدث، بل على اللاحدث، على الإيماءة، على الغياب، على الصمت الذي يصير مادة مسرحية، ففي كلمة واحدة "والو" يتجسّد جدار صلب بين ذاتين لم تعودا تتواصلان، وذلك هو لبّ فن الإقلال: أن تقول الكثير بأقل ما يمكن، بل أن تجعل من الصمت نفسه فعلا محركا.

ورغم أن استفزاز الزوج قد حاصرها أخيرا، وقامت فيما بعد باستنطاق ما تعنيه بجوابها ذلك "والو"، إلا أنه كان واضحا فاضحا منذ البداية، استنادا على البعد السياقي التداولي، والمبدأ العرفي الثقافي، فتعبير "والو" أي لاشيء، يعبر عن كل شيء، يفيض ألما ووجعا ورفضا عن و اقع حال معاش، إنه تعبير مختزل مكثف، بمنطق ما قل ودل، ومنطلق الكافي والشافي. يعود بنا البروفيسور منصور مهني في كتابه "عودة سقراط: مدخل إلى الأبراخيليا الجديدة" ويقول: "نعتقد أن البلاغة والبركيلوجيا هما نوعان فلسفيان في الأصل. فالأولى بكونها فلسفة الكلام المنطوق في الحياة، والثانية كونها فلسفة الحياة نفسها المتجدّرة في الكلام. الأولى تعتبر برغماتية وعملية، والثانية هي مثالية وجوهرية"[1351].

ويراهن محمد الحرفي ارتكاباته الإخراجية على توظيف الباريميا[1352]، بما هي استحضارل(أمثال، أقوال، أقوال مأثورة، وحكم، إلخ)، وكذلك العبارات الترفيهية أو الألغاز، المرتبطة ارتباطا وثيقا بالشفهية؛ من القصص المقتبسة، والنقوش: من 'سماء أخرى'، مطلية الجدران بين الفينة والأخرى عبر تقنية الاسقاط

[1351] M'Henni, Mansour. op. cit,P :29
[1352] Ibid, p :57

الضوئي، بما كثفه نيتشه "بهكذا تكلم زرادشت"، وينهي الحر التدفق السردي بمسرحية 'حدائق الأسرار' بقول شكسبير: "هناك شيء نثن في مملكة الدنمارك"، بعد أن بدأ العرض أيضا بقوله: "لي نطولوه نقصروه"، بما معناه" ما يمكن أن نؤجل ونسترسل مطولا قبل الإفصاح عنه، سنوجزه ونكشف عنه الآن وهنا[1353].

تعدّ الباريميا، بما تحمله من كثافة دلالية وبلاغية، أداة فنية فعّالة في الخطاب المسرحي، إذ تمكّن الكاتب من التعبير عن معان مركّبة عبر أقوال مأثورة مختصرة ذات طابع شعبي، إنها تضفي على النص عمقا ثقافيا، حيث تحمّله ببعد محلي يعكس الحكمة الجماعية المتوارثة، مما يقرّب المتلقي من التجربة المسرحية من خلال مرجعيات مألوفة لديه، ويسهم هذا التوظيف في خلق أفق تأويلي غني وناجح، يعبّر فيه القول البسيط عن مو اقف إنسانية أو اجتماعية معقدة دون الحاجة إلى استطراد أو تفسير مطوّل. من جهة أخرى، تستخدم الباريميا في المسرح بوصفها أداة للتكثيف التعبيري، حيث تختزل مو اقف درامية معقدة في صيغ مألوفة وذات وقع مألوف لدى الجمهور، مما يمنح الحوار بعدا دراميا ومباشرا، كما تسهم في تثبيت الانتماء الثقافي للنص المسرحي ببيئته الحاضنة، وتقرّب الشخصيات من جمهورها عبر لغة محمولة على الحكمة الشعبية، وهو ما يسهم في توطيد العلاقة بين الخطاب المسرحي والسياق الاجتماعي الذي ينتمي إليه.

من هذا المنظور، يتأكد مجددا الارتباط الوثيق بين المنجز الشاعري لفرقة مسرح أكون والإيجاز الشعري للأبراخيليا، حيث يتماهى مع بنية الأقوال المأثورة ذات الطابع التحاوري، مبتعدا عن الانغلاق الظاهري الذي توحي به الجملة المكثفة، والتي تبدو ككتلة منغلقة على نواتها بفعل قوة مركزية.

إذا كان الإيجاز أسلوبا، فإنه يتجاوز كونه مجرد حيلة بلاغية في الخطاب، سواء كان كتابيا أو شفهيا، ويرفض اعتباره تشويها يحدّ من ذكاء التعبير أو استيعابه، فالإيجاز ليس فقط تقنية لغوية، بل هو طريقة في الوجود والرؤية، تتسم بالجدارة والعمق. على هذا الأساس، يعد الإيجاز فلسفة حقيقية تعكس الأنطولوجيا الأساسية للتعبير عن القول والوجود، إذ يصبح مرآة للكائن الاجتماعي، مما يجعله آلية فعالة تنظم جل أنواع البناء الفني والأدبي.

ولا يقتصر هذا المنطق الإيجازي على الحوار المنطوق وحده، بل يمتد ليشمل، كما يكشف عنه عرض "حدائق الأسرار"، الديداسكاليا البصرية نفسها. فحين نرى ممثلة تتحرك بحذر بين عناصر متناثرة قليلة العدد (برتقالة، أوراق بيضاء، ميكروفون على حامل مائل، أباجورة)، فإننا أمام ما يمكن تسميته ب"ديداسكاليا الأشياء"، وهي، شأنها شأن الديداسكاليا اللغوية عند أبوبكر، لا تثقل المشهد بتفاصيل و اقعية، بل "تعطي للمشاهد هنا بالضبط المعلومة الضرورية"[1354] لمتابعة الحركة الدرامية دون تشتيت. وهذا ما يفسر أيضا لماذا يكرر عرض "حدائق الأسرار" نمط الإضاءة الموضعية الحادة الموجهة على عنصر واحد وسط عتمة شاملة: فالتمثال النصفي بمصباح مكتبي معدني، المعزول تماما عن باقي الفضاء المعتم، هو تجسيد بصري لما تسميه *مافريدوراكيس* "التحقيقية"، أي حضور الشيء بذاته دون وساطة مجازية مفرطة، وهو ما يجعل من الإضاءة نفسها أداة كتابة بصرية موازية للكتابة اللغوية بالإيجاز.

من الكائن إقلاليا إلى الممكن أبراخيليا :

[1353] مسرحية 'حدائق الأسرار'، إخراج محمد الحر -https://www.youtube.com/watch?v=Qr95LUyv-u8&t=1830s

[1354] Gounougo, Aboubakar, op. cit., p :68

في عرض 'صولو'، ترتفع شمعة مشتعلة فوق منصة خشبية ضيقة، تعلو بالكاد عن مستوى خصر الممثلة، إلى جانب كأس مملوء بالماء حتى حافته تقريبا، لا يتجاوز عرض هذه المنصة نصف متر، وهي موضوعة في مقدمة الخشبة. في الجهة المعاكسة، يقابلها مجسم نصفي لطفل صغير يضع طربوشا أحمر، يشكّل نوعا من التوازن البصري. أما في الخلف، فتصطف ألواح بيضاء عالية يمكن تحريكها، خلفها نلمح هيأتين، تمثالي دمى العرض التجارية، مانيكانات تقفان ساكنتين دون أي مؤثر بصري إضافي يذكر، فنرى التمثال النصفي الأبيض المكسو بنسيج خشن يشبه الجبس أو القماش المطرّز، موضوعا على قاعدة رملية صغيرة، بجانبه طربوش أحمر وحيد، بينما يقف اللوحان الرماديان العموديان خلف الممثلة في صورة أخرى كإطار محايد صامت، وفي لحظة أخرى نرى الشمعة الوحيدة المضاءة، إلى جانب وردة بيضاء واحدة، فوق منضدة خشبية نحيلة القوائم، وسط عتمة كاملة تبتلع كل ما سواها[1355].

تتوقف المسرحية على قصة "زهرة"، مأساة أنثى وُلدت في بيئة ذكورية صلبة، ترى فيها الأنثى عورةً ووصمة عار، وأمام رغبة والدها الجارفة في إنجاب ذكر، يُغتال حضورها كأنثى ليُزرع مكانها "أحمد". على مدار عشرين عاماً، تُجبر زهرة على طمس جسدها عبر قيود ضاغطة، وتُفرض عليها طريقة عيش الذكور ولباسهم، بل وتخضع لقسوة "الختان" لإرضاء العادات والتقاليد. تعيش زهرة صراعاً نفسيا مريرا بين جسدها الأنثوي المكبوت، وشخصيتها الذكرية المفروضة عليها؛ تمزقٌ بين من تكون ومن أُجبرت أن تكون، في معالجة صارخة لما تعانيه المرأة تحت وطأة سلطة موروث مجتمعي يسلبها حقها الفطري في الوجود.

أما 'سماء أخرى'، فتدور أحداثها حول مصورة فوتوغرافية، تعيش حياة ميسورة مع زوجها المهندس المرموق، غير أن جدار الصمت والبرود العاطفي يهدد استقرار حياتهما. يضع الزوج سمعته ومكانته الاجتماعية فوق كل اعتبار، متجاهلاً الصراعات النفسية والأزمات الوجودية التي تطحن زوجته من الداخل، وعلى رأسها حلمها الحارق بأن تصبح أما، حلمٌ يجابهه الزوج بالرفض القاطع بحجة أشياء أهم في نظره، مع أنه لا يمانع التبني، بينما تتمسك هي برغبتها في طفل يحمل دماءها يتبلور في رحمها، ويكبر في كنفها.

وسط هذا الخواء، أوجدت لنفسها متنفساً عبر علاقة صداقة مع فنان يعمل كعارض مؤدي لصورها. كانت تطمح من خلاله لإبداع صور تضج بالحياة لتكسر عزلتها، لكن الشغف سرعان ما يتحول إلى مشاعر محرمة تدرك خطورتها، مما يوسع الفجوة بينها وبين زوجها.

بسماء أخرى دائما تستقر في العمق قنينة نبيذ إلى جانب حذاء وضع بإهمال خلفي، بينما تنشغل مقدمة الخشبة بحوض ماء يمتد أفقيا عبرها. على اليمين، يفتح باب ويغلق تلقائيا ضمن جدار من البانوهات البيضاء أو الرمادية المرتفعة. تتوزع التفاصيل الصغيرة في الفضاء بعناية: كاميرا تصوير توضع أحيانا على الأرض أو تحمل من قبل الممثلة، سرير طفل صغير يظهر في عمق المنصة، وكأسان موضوعتان بطريقة توحي بغياب الضيوف أو بتأجيل اللقاء أو نشوته.

في عرضي "صولو" و"سماء أخرى"، نلاحظ بوضوح استراتيجية "الاقتصاد الجمالي" في تصميم الفضاء المسرحي، حيث يتم التركيز على الاختزال البصري، وعدم الاعتماد على وفرة الأثاث أو ازدحام العناصر البصرية. هذا الاختزال في العناصر لا يسعى إلى النقص، بل إلى تكثيف المعنى وتوسيع التأويل، حيث يقاس الثراء في هذه الأعمال ليس بالكمّ بل بالقدرة على جعل القليل يقول الكثير. وهذا بالضبط ما نلمسه ب'صولو': خشبة شبه

[1355] مسرحية 'صولو' إخراج محمد الحر، أقتباس من رواية 'ليلة القدر' للطاهر بنجلون https://www.youtube.com/watch?v=Nom456Ftmwo&t=3796s

خالية تماما، لا تحتوي سوى على بانوهات ضخمة والتمثال النصفي المضاف يسارا، بينما تبتلع العتمة الكل: فالفراغ هنا ليس غيابا للديكور، بل هو الديكور بذاته، عنصر فاعل يحدد إيقاع القراءة البصرية للمشهد بقدر ما تحدده الأشياء المرئية.هناك يستخدم ديكور'الحدّ الأدنى' كأداة تفكيك رمزي، حيث تقتصر مفردات الديكور على عناصر معدودة توزّع بصرامة تشكيلية تحاكي التماثل، تتضمن المنصة الخشبية، الكأس، الشمعة، المجسم النصفي للطفل، والبانوهات البيضاء، وهي جميعها عناصر تبني اقتصادا بصريا شديدا يبعد العين عن التشتت ويقربها من التأمل العميق، هذا التبسيط البصري يفعّل لغة الجسد والصمت والضوء أكثر من الكلمة، حيث تصبح الأشياء علامات رمزية تعبر عن مفاهيم أعمق. على سبيل المثال، الكأس والشمعة يوحيان بالطقس والحداد، وهو المبتغى الدراماتورجي المطروح في المسرحية، والمجسم النصفي للطفل يعكس الفقد والتجزؤ، والتذكير به ما هو سوى تمني وطلب عليه، كما يشير إلى الحضور الغائب. أما البانوهات البيضاء فهي خلفية محايدة تكشف المستور، وتضخّم الحركة البشرية دون أن تشتت الانتباه. في هذا السياق، يعتبر الإقلال في العناصر مسعى لإخلاء المسرح لصالح المعنى العميق.

ولعل هذا الاختزال الرمزي للجسد إلى نصفه الحاضر، متبديا في التمثال النصفي، إذ يجد صدى دقيق فيما وصفه *هونكلر* بأنه "استكشاف حدود السرد والقابلية للتسمية" عند بيكيت في نصوصه المتأخرة، حيث تتفكك الشخصية والإطار وإمكانية السرد ذاتها، لتنتج نصا يقترب من "درجة الصفر للسردية"[1356]. فالتمثال النصفي في 'صولو'، بجذعه المكسو والمنقوص من نصفه السفلي، يمارس نفس الوظيفة التي تمارسها الجمل المبتورة والمقتضبة في نص "Sans" "بدون" *لبيكيت*، كلاهما يستحضر الغائب بقوة الحضور المنقوص نفسه، وكلاهما يرفض أن يمنح المتلقي الصورة الكاملة، مفضلا أن يترك الفجوة مفتوحة أمام الإجتهادات التفاعلية لتأويله.

أما في عرض 'سماء أخرى'، فنجد أن السينوغرافيا تعبّر عن "أطلال بصرية" تنتشر بعناية داخل فضاء فارغ من الحياة، حيث يصبح كل عنصر، مهما كان أو بسيطا مثل الكاميرا أو الحذاء أو الكأس أو السرير أو الزجاجة، حاملا لشحنة درامية مكبوتة أو مؤجلة. يتوزع الحوض المائي عبر الخشبة ليس ليملأها، بل يحفر فراغها، فيكون بمثابة مرآة لواقع حال هذا البيت، فاصل بين عالمين: الحياة والموت، الداخل والخارج. في هذا الفضاء، الكاميرا ليست مجرد إكسسوار، بل أداة للنظر، ومواجهة الذات، وتوثيق الأوجاع وشاهدا على الذي حصل والمرجو حصوله، كما أن الباب الآلي الذي يفتح ويغلق عن بعد يعمّق الإحساس بالتحكم الغريب والفقدان التدريجي للسيطرة. هذا الفضاء لا يعرض الأشياء بقدر ما يعرض غيابها، ويقرب المشاهد من التأمل الميتافيزيقي عبر فراغ محسوس، حيث يتم حساب كل عنصر بدقة لترك أثره دون ضوضاء.

فيما يخص توظيف الإسقاط البصري (البروجكسيون): صور ضخمة منها صورة لوجه زوجها، مسقطة على الجدار الأيسر، تعلو الممثلة الواقفة أسفلها بحجم أصغر بكثير. هذا التقابل الحجمي بين الوجه المكبّر والجسد المصغّر يضيف طبقة معاصرة إلى منطق "الحضور الغائب" الذي يشتغل عليه العرض: فالوجه الضخم حاضر بصريا بقوة مفرطة كحضور الزوج المادي، لكنه في الآن ذاته غائب معنويا، معلّق في الفضاء كذاكرة، كإسقاط نفسي لا واقع مادي له؛ وهو ما يوازي، على مستوى الصورة، ما كانت تفعله كلمة "والو" على مستوى اللغة: حضور لفظي يخفي غيابا وجوديا أعمق.

[1356] Hunkeler, Thomas, op. cit.,

في العرضين، يظهر بوضوح توظيف فن الإقلال في قطع الديكور كاستراتيجية جمالية، يرتكز فيها البناء الدرامي على الترميز بدل التوصيف، والحذف بدل الشرح، والفراغ بدل الامتلاء، والانفعال الداخلي بدل المشهدية الخارجية. هذا النهج يجعل عروض أكون أقرب إلى القصائد منها إلى العروض العادية، حيث كل تفصيل مشحون بالإيحاء، وكل غياب هو حضور بطرق غير تقليدية.

لقد انتبه الدكتور *منصور مهني* لما يمكن أن يطال الاجتهادات الأبراخيلية من انتقاد، ويقول: "قد يلاحظنا البعض بشكل مريب" احرص على عدم رؤية الإبراخيليا في كل مكان!.[1357] ولكن إذا كانت موجودة وربما في كل مكان، فلماذا سنرفض تصديقها أو قبولها؟ أليس دورها، أي علم الأبراخيليا، هو دفعنا للتشكيك في الحقائق الأكثر ثباتا، في عاداتنا من أجل التحقق من صحتها أو الحاجة إلى مراجعتها؟

ما يطرحه الدكتور منصور مهني يعكس التوتر القائم بين الرؤية الأبراخيلية والتفسير التقليدي للو اقع. فيدافع عن مشروعية هذا المنظور، حتى وإن بدا للبعض وكأنه تعميم مفرط أو رؤية متحيزة للو اقع من زاوية محددة، فهو يواجه الانتقاد القائل بأن "الأبراخيليا ترى في كل مكان. هذا الطرح يعيدنا إلى الفكرة الفلسفية الأوسع حول المعرفة والشك، حيث ينظر إلى زعزعة المسلّمات كأداة أساسية للفهم والتقدم. فهل هناك حدود لهذا المنظور؟ وهل يمكن أن يؤدي إلى قراءة مفرطة التفسير؟

ولعل الإجابة الأقرب إلى الإنصاف هي تلك التي تقدمها لنا مقاربة أبوبكر نفسها حين يختم دراسته بقوله إن "الفعالية اللغوية المعترف بها للمسرح، وطابعه الحي والشعبي، يفسّران، جزئيا ودون أن ندرك ذلك، بكون شعرية الخطاب الدرامي مطبوعة بخاتم الإيجاز وبعض الأشكال ذات الأبعاد المختصرة. فالمسرح، باختصار، محادثة خاصة يعمل فيها مبدأ التكثيف والإيجاز كمعيار كافٍ لإنتاج محاكاة قابلة للتصديق عند التلقي"[1358]. فحين تعرّف الأبراخيليا نفسها بأنها ترى "في كل مكان"، فإن هذا ليست تعميما اعتباطيا، بل هو، على العكس، إقرار بأن الاقتصاد اللغوي والبصري ليس خاصية عرضية لبعض النصوص أو بعض العروض، بل هو، خاصية "أنطولوجية" ملازمة لجوهر الخطاب المسرحي منذ نشأته. وبذلك، فإن مسرح أكون، حين يختار الإقلال منهجا، لا يخترع شيئا جديدا كليا، بل يعيد اكتشاف واستثمار هذه الخاصية العريقة الضاربة، ويهجنها في السياق المغربي المعاصر عبر صياغة جمالية وفلسفية خاصه به.

لقد تبين لنا بأنه يمكن اعتبار فن الإقلال في المسرح ر افدا من رو افد الفلسفة الأبراخيلية، التي تعتمد على الاختصار والتعبير المباشر والمقتضب، فبكونها فلسفة تركز على استخدام كلمات أو عبارات مختصرة تحمل دلالات عميقة دون الحاجة إلى التفصيل المفرط، يمكن أن تتناغم مع المسرح الذي يعتمد على الاختصار والتلميح لتوصيل الرسائل بشكل فعّال. أيضا في المسرح، إذ يمكن لفن الإقلال أن يظهر في العديد من الأشكال، مثل تقليص الحوارات أو استخدام الرموز والإيماءات بدلا من الشرح التفصيلي والإطناب، وهو ما يتوازى مع الفلسفة الأبراخيلية التي تقدر الاقتصاد في اللغة والقدرة على إحداث تأثير قوي من خلال الاختصار. وعليه، يصبح فن الإقلال في المسرح وسيلة لتحقيق الغموض والتفاعل الفكري، ويشجع الجمهور على التفكير العميق في المعاني المخبأة وراء الكلمات والإيماءات الموجزة.

يمكن القول إن الإقلال في العروض المسرحية الحية، وفي تجربة مسرح أكون على وجه التحديد، لا يعتبر مجرد تقليل في العناصر الفنية، بل هو أسلوب يساهم في تحفيز تجربة جماعية أكثر غنى وتعقيدا، من خلال

[1357] M'Henni, Mansour. op. cit,P :94
[1358] Gounougo, Aboubakar, op. cit., p :73

إلغاء الفوضى البصرية، والتركيز على الموجز الفعال، يساهم الإقلال في تسليط الضوء على الأسئلة الوجودية والإنسانية التي تشغل الإنسان المعاصر، كما أن هذا الأسلوب يعزز من التفاعل بين الممثل والجمهور، مما يخلق تجربة مسرحية حية تدمج بين الأداء الذاتي والتفاعل الجماعي.

خاتمة:

يتبين، في نهاية هذا المقال، أن فن الإقلال في تجربة مسرح أكون ليس اختيارا شكليا معزولا عن سياق فكري أوسع، بل هو، كما حاولنا أن نبرهن، مدخل فلسفي أصيل يستلهم روح الأبراخيليا من حيث هي وضعية معرفية قائمة على الشك والتوتر الدلالي. فالكتابة بالإقلال في مسرح أكون، سواء تجلت في محاورة مقتضبة، أو في العناصر البصرية التي تختزل الفضاء إلى تمثال نصفي وحيد تحت ضوء مصباح مكتبي مثلا بمسرحية 'حدائق الاسرار'، أو في السينوغرافيا التي ترفض ازدحام الديكور لصالح عنصر واحد يحمل شحنة دلالية مضاعفة، إنما تمارس، في جوهرها، نفس الوظيفة التي تمارسها الستيكوميثيا عند بيكيت، وتجعل الكائن يستحضر الغائب، مما يحول القلة إلى وسيلة لقول الكثير. وقد أثبتت عروض "صولو" و"سماء أخرى" و"حدائق الأسرار" أن هذا المنطق الإقلالي لا يقتصر على المستوى اللغوي وحده، بل يمتد ليشمل الفضاء وتصميم الإضاءة والجسد والأكسسوار المسرحي، في منظومة جمالية متكاملة تعيد صياغة العلاقة بين الممثل والمتفرج على أساس المشاركة في إنتاج المعنى بدل استهلاكه الجاهز.

غير أن ما يميز هذا الإقلال، ويمنحه بعده الأبراخيري الخاص، أنه لا يكتفي بالاختزال الشكلي، بل يستثمره أداة لاستشكال المسلّمات ودفع المتلقي إلى إعادة النظر في يقينياته، تماما كما يدعو منصور مهني إلى ذلك حين يبرر رؤية الأبراخيليا "في كل مكان" باعتبارها وسيلة للتشكيك في "الحقائق الأكثر ثباتا في عاداتنا". وهنا يكمن الرهان الحقيقي لتجربة مسرح أكون: أن تكون البساطة الظاهرة للعرض بابا نحو تعقيد فكري وعاطفي أعمق، وأن يكون الصمت والفراغ، لا نقصا في الفرجة، بل امتلاء من نوع آخر، امتلاء لا يقاس بكثرة العناصر بل بقدرتها على إشراك المتفرج في استكمال المعنى الناقص. وبذلك يصبح مسرح أكون، في ضوء هذه القراءة، نموذجا مغربيا معاصرا لفلسفة الإيجاز التي وجدت في المسرح، منذ اليونان القديمة وحتى بيكيت، أخصب حقولها للتجريب والتجلي.

لائحة المراجع والمصادر:

مراجع باللغة العربية:

- دومينيك لورو، فن البساطة، ترجمة لينة دعبول، مؤسسة بن راشد آل مكتوم، ط1، 2009
- كمال فهمي، الفلسفة والمسرح، أفريقيا الشرق، 2014
- تلكماس المنصوري، تطور آليات الكتابة الدرامية في المغرب من النص إلى النص، دراسات، الهيئة العربية للمسرح، الشارقة، 2023
- كمال خلادي، فورة الخشبة في الكتابة المسرحية الجديدة بالمغرب، دراسات، الهيئة العربية للمسرح، الشارقة، 2023

مراجع باللغة الفرنسية:

- James Meyer.minimalism art and polemics in the sixties, yale university press new haven and london, second printing, 2004

- Mavridorakis Valérie. Du minimalisme à l'art minimal : des limites de la sculpture à l'épreuve de l'« objet spécifique » dans l'art américain des années soixante. Thèse de doctorat en Histoire de l'art, sous la direction de Mady Ménier, Université Paris I – Panthéon-Sorbonne, UFR d'Histoire de l'art et d'archéologie, 2000
- M'Henni, Mansour. Le Retour de Socrate : introduction à la nouvelle brachylogie.(Traduit en arabe sous le titre : مدخل إلى الإبراخيليا الجديدة :عودة سقراط, par les étudiants du Master «Sciences du langage et Traduction» (FLSHM-UNIVH2C), (2022-2024), sous la direction et la révision du Dr. Mounir Serhani.)
- Gounougo, Aboubakar. « Approche brachypoétique de l'écriture théâtrale : le bref comme modalité de création », in Esthétique et éthique de la brièveté dans les créations contemporaines. Approches brachypoétiques : Actes du 1er Colloque International de Brachylogia Côte d'Ivoire sur les Poétiques brachylogiques, INSAAC Cocody-Abidjan, 30-31 août 2018, Éditions Didiga
- Hunkeler, Thomas. « Vers "l'imminimisable minime minimum" : Sans de Beckett », in Michèle Rodière, Françoise Toran, Michel Viegnes (dir.), Le récit minimal. Du minime au minimalisme : littérature, arts, media, Paris, Presses Sorbonne Nouvelle, coll. « Fiction/Non fiction XXI », p. 203-211 https://books.openedition.org/psn/226

روابط إلكترونية:

- محمد الحر، المؤتمر الفكري: التجارب المسرحية المغربية، الامتداد والتجديد، مساءلات علمية وعملية لتجارب مسرحية مغربية، الدورة الثالثة عشرة لمهرجان المسرح العربي، الدارالبيضاء 2023 https://www.youtube.com/watch?v=DZ0shKU9iOI&t=9810s
- مسرحية 'سماء أخرى'، إخراج محمد الحر، عن إقتباس حر من مسرحية 'يرما' لفريديريك غارسيا لوركا، https://www.youtube.com/watch?v=nlBq3umCYW4&t=1506s
- مسرحية 'حدائق الأسرار'، إخراج محمد الحر https://www.youtube.com/watch?v=Qr95LUyv-u8&t=1830s
- مسرحية 'صولو' إخراج محمد الحر، أقتباس من رواية 'ليلة القدر' للطاهر بنجلون https://www.youtube.com/watch?v=Nom456Ftmwo&t=3796s

الدكتور محمد بنيره

حاصل على شهادة الدكتوراه -تخصص: أصول الفقه، بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،
جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، وأستاذ بسلك الثانوي
التأهيلي بالأكاديمية الجهوية لجهة الدار البيضاء -سطات بالمغرب.

مناظرات إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- على ضوء طُرق المناظرة المصطلح عليها

The Debates of Ibrahim (peace be upon him) in the Light of Conventional Debating Methods

ملخص:

يروم هذا البحث بيان و إيضاح ما جرى من المناظرات القرآنية -لا سيّما مناظرات الخليل منها، لشهادة القرآن الكريم له بالحجّة الدامغة، والبرهان الساطع- وأنها جارية مجرى المناظرات المصطلح عليها علميا، قصد تكوين الحسّ النقدي، والملكة الفقهية، والمنهج العلمي الرصين، المبني على النظر العقلي، والدليل الشرعي النقلي؛ علاوة على ما في ممارسة فنّ المناظرة من شحذ العقل، وصقل الفكر، و إثراء المادّة العلمية، والآراء الفكرية، وتأصيل العقائد، ودفع الشكوك، ونصرة الحق، وهداية الخلق، ونشر العلم، وتقليل هوّة الخلاف، سواء بين أهل الملة الواحدة، أو بين سائر الملل والنّحل.

Abstract

This research aims to elucidate the nature of Quranic debates—particularly those involving Abraham, given the Quran's testimony to his irrefutable arguments and brilliant proofs—demonstrating that they align with the formal, scholarly definition of debate. The objective is to cultivate a critical sensibility, a faculty for legal reasoning, and a rigorous scientific methodology grounded in both rational inquiry and transmitted scriptural evidence. Furthermore, the practice of the art of debate serves to sharpen the mind, refine thought, and enrich scholarly content and intellectual perspectives; it helps ground articles of faith, dispel doubts, champion the truth, guide people, disseminate knowledge, and bridge the divide of disagreement—whether among adherents of the same faith or across different religious communities and sects.

مقدّمة:

لقد تحمّل الأنبياء والرّسل -عليهم الصلاة والسّلام- عناء كبيرا، وجهدا عظيما، من أجل ترك الناس عبادة الأصنام والأوثان، والإقبال على عبادة الواحد الديّان، وكان لخليل الله سيّدنا إبراهيم -عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأزكى التسليم- قدرة بارعة على جدال الوثنيين، ومجابهة الكفّار والمعاندين.

ذلك أن الغاية من بعث الرسل هداية الخلق، وتبصيرهم بطريق الحق، وقطع حجاجهم بعد إقامة الحجّة، وكفّ اعتذارهم عن عدم بلوغ المحجّة، قال سبحانه: {رُسُلا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا}[1359].

غير أن هذه الهداية وهذا القطع للحجة ليس له وسيلة إلا اقناع الناس بالحق، وهذا الإقناع له طرق متعدّدة وأهمها الجدال والمناظرة؛ ومن ثمّ ذكر القرآن الكريم كثيرا من المناظرات التي جرت بين الرسل و أقوامهم، مثل مناظرات نوح عليه الصلاة والسلام لقومه, ومناظرات إبراهيم عليه الصلاة السلام للنمرود وعبدة الكواكب, ومناظرات موسى عليه الصلاة والسلام لفرعون والسحرة، ومناظرات عيسى عليه الصلاة والسلام لقومه، ومناظرات سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لمشركي العرب ولليهود والنصارى، وغيرها من المناظرات لبقية الرسل وصالحي البشر، الذين ورد ذكر محاوراتهم ومناظراتهم في القرآن الكريم.

ولمّا كنّا قد أُمرنا باتخاذهم أسوة، وجعلهم في الحياة قدوة، كما قال تعالى : {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ}[1360] فإن من التأسي والاقتداء بهم، القيام بما قاموا به من المناظرة والمجادلة الشرعية، في مقام الدعوة إلى دين الله عزوجل، وذلك أمر لا يتمّ إلا بتعلّم فنّ المناظرة، وتعرّف طرقها وأساليبها...، غير أن ذلك ليس كافيا، ولا لحصول المقصود موفيا، بل لا بدّ من ممارسة المناظرة قبل الشروع فيها، والتدرب على تطبيقها قبل الإقبال عليها، وأجلُّ تطبيقاتها التي تمكّن الدّارس من هضم مضامينها، وسبر تفاصيلها ومحتوياتها، المناظرات التي جرى ذكرها في كتاب الله –عزوجل- وهي ما نحن بصدد إيرادها، وشرحها وبيانها؛ ليزداد المسلم بصيرة في دعوته إلى الله، سيرا في ذلك منه على سنن المرسلين، و اقتفاء منه لكتاب رب العالمين، مردّدا في ذلك شعار الدعاة المصلحين:{قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ}[1361].

1. أهمّية البحث

المناظرات الشرعية عامّة، والقرآنية منها على وجه الخصوص، وسيلة لتعلّم سبل الإقناع، ومعرفة طرق الحجاج، لا سيما في وقت شيوع وسائل الحوار المتعدّدة والمختلفة، والتي أضحت سلاحا قويّا لمن يحسن الحديث فيها، ويتقن فنّ الكلام في مختلف قنواتها؛ إضافة إلى أن المناظرة وسيلة فعّالة في إذكاء التعلّم الذاتي، وممارسة التفكير الحرّ، والاطّلاع على ما عند الآخر من أوجه النظر، ووسائل الكشف والإيضاح.

ومناظرات الخليل إبراهيم -عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأزكى التسليم- محققة لكل هذه الأغراض، موفية بتحقيق كل هذه المقاصد، لتضمّنها الحجج الحقّة، والبراهين الناصحة، والأدلّة المختلفة، فهي قد جمعت أشكالا و أنواعا من القياس، وأضربا من المعارضة، وطائفة من الأسناد، وطرائق النقد، و أنماط المنع، وأصناف الإلزام والإفحام.

2. إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في تبيان وتأصيل "فن المناظرة" في الخطاب القرآني من خلال رصد أبعاده النظرية، وتطبيقاته العملية في مناظرات الخليل إبراهيم -عليه الصلاة والسلام-، ومعرفة مدى مطابقة هذه

(1359) - النساء، الآية: 165.
(1360) - الممتحنة، الآية: 6.
(1361) - يوسف، الآية: 108.

الحوارات النبوية للقواعد والآداب والمصطلحات العلمية لفن المناظرة، وكيف تدرجت أساليبها بحسب أحوال المخاطبين: من حاكم طاغية، وقوم معاندين، وأب قريب؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، يجيب البحث عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأهمية العلمية والدعوية للمناظرة في الإسلام؟
- كيف يتحدد مفهوم المناظرة، وما هي غاياتها، وأخلاقياتها الشرعية والعقلية؟
- كيف تجلت معالم فن المناظرة وقواعد المحاجة في مناظرة إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- للنمروذ، وما هي البراهين الدامغة التي أفحمته؟
- ما هي الخصائص المنهجية والأساليب الحوارية التي اعتمدها الخليل في مناظرته لأبيه وقومه معاً لدحض الشرك والوثنية؟
- كيف تمايزت مناظرة إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- لأبيه منفرداً، وما هي معالم الرفق والآداب الأخلاقية المتبعة في محاججة الأقربين؟

3. أهداف البحث

- إبراز ماهية المناظرات القرآنية وتوضيح معالمها، مع التركيز على مناظرات الخليل عليه الصلاة والسلام.
- البرهنة على موافقة المناظرات القرآنية للقواعد والمصطلحات العلمية المعترف بها في فن المناظرة.
- بناء الملكة الفقهية، وتنمية الحس النقدي، وترسيخ المنهج العلمي القائم على الدليل العقلي والنقلي.
- تطوير القدرات الفكرية والعقلية عبر ممارسة وتأمل أساليب المحاجة والمناظرة.
- تغذية الساحة الفكرية بمادة علمية ثرية تسهم في تأصيل العقائد ودفع الشبهات والشكوك.
- إحقاق الحق، ونشر المعرفة العلمية، والهداية إلى الصواب استناداً إلى الحجج القرآنية.
- تقريب وجهات النظر وتقليص الفجوات الخلافية بين أبناء الدين الواحد، وكذلك مع أصحاب الملل والنحل الأخرى.

4. منهجية البحث

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن إشكاليته المتمثلة في تحليل وتأصيل المناظرات الإبراهيمية، اعتمدت الدراسة على المنهج التكاملي المتمثل في الأدوات المنهجية التالية:

- ✓ المنهج التاريخي-القصصي: لتتبع الآيات الحوارية المتعلقة بمناظرات الخليل عليه الصلاة والسلام وسياقاتها النزولية والبيئية كما وردت في النص القرآني، مع مراجعة ما ثبت في كتب التفسير المعتمدة.
- ✓ المنهج الوصفي التحليلي: لتفكيك عناصر المناظرة في المحاور المحددة، من خلال دراسة أساليب الخطاب، وبناء الحجج، وتتبع البراهين العقلية والنقلية التي وظفها إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- لتفنيد مزاعم خصومه.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

- ✓ المنهج المقارن: لربط الاستدلالات القرآنية العملية الواردة في المباحث الثلاثة بالقواعد والآداب والمصطلحات النظرية المستقرة في علم "آداب البحث والمناظرة"، لبيان مدى انطباقها وتفوقها المنهجي.
- ✓ المنهج الاستنباطي: لاستخراج الدروس التربوية، والملكات الفقهية، والآداب السلوكية المستفادة من حوارات الخليل، وكيفية إحياء هذا الفكر المنهجي الرصين وتقليل هوة الخلاف المعاصر.

5. خطة البحث

وبناءً على ما تقدم، وللإجابة عن إشكالية البحث وتحقيق أهدافه المرجوة، اقتضت طبيعة المادة العلمية تقسيم الدراسة إلى تمهيد يتضمّن تعريفَ المناظرة والغاية منها وآدابها، وثلاثة مباحث رئيسة: المبحث الأول وفيه مناظرة إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- للنمروذ، والمبحث الثاني وفيه مناظرة إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- لأبيه وقومه، والمبحث الثالث وفيه مناظرة إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- لأبيه؛ وخاتمة تشتمل على أهمّ الخلاصات والاستنتاجات.

التمهيد

قبل أن ألج إلى موضوعنا أحببت أن أُعرّج قليلا على تعريف المناظرة وغايتها وآدابها، لنعطي صورة إجمالية مما نحن بصدد الحديث عنه؛ حتى يدري المرء الوجهة التي يسلكها ويسبر غورها؛ فإليكم هذا التّعريج وهذه العجالة:

أولا: تعريف المناظرة والغاية منها:

أ_ تعريفها: "المناظرة لغة من النظير أو من النظر بالبصر؛ وترجع فروعه إلى معنى واحد وهو تأمل الشيء ومعاينته، ثم يستعار ويتسع فيه؛[1362] و"المناظرة: المباحثة والمباراة في النظر، واستحضار كل ما يراه ببصيرته"[1363]. واصطلاحا: "النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهارا للصواب"[1364]؛ أو "هي تردد الكلام بين شخصين يقصد كل منهما تصحيح قوله و إبطال قول صاحبه"[1365].

مع رغبة كل منهما في ظهور الحق.

ب_ الغاية منها: من خلال التعاريف السابقة يتبيّن أن الغاية من المناظرة هي الوصول إلى الحق وإظهاره، يقول عبد الرحمن حسن حبنّكة -رحمه الله:" وهدف المناظرة هو في الأصل تعاون الفريقين المتناظرين على معرفة الحقيقة والتوصّل إليها بتبصير كل منهما صاحبه بالأماكن المظلمة عليه..."[1366].

ثانيا: آدابها:

للمناظرة آداب كثيرة، منها:

1) - مناظرة النظير نظيره.
2) - ألا يظن خصمه حقيرا، أو أقوى منه، أو يهزأ به.
3) - ألا يكون منشغلا بشيء أو قلقا.

(1362) - ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (5/ 444).
(1363) - المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهانى، (ص: 814).
(1364) - كتاب التعريفات، للشريف الجرجاني، (ص: 232).
(1365) - مناهج الجدل في القرآن الكريم، للدكتور زاهر عواض الألمعي، (ص: 30).
(1366) _ ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبد الرحمن حسن حبنّكة الميداني، (ص: 361).

4) - أن يقابل صاحبه، ولا يفسد عليه فكره.

5) - أن يكون الكلام بيّنا وغير خارج عن الموضوع.

6) - أن يمهله حتى يتمّ كلامه ولا يقاطعه.

7) - أن يتعاونا على إظهار الحق والقبول به[1367].

المبحث الأول: مناظرة إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- للنمروذ[1368]

قال الله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}[1369].

أولا: سياق هذه المناظرة

هناك رو ايتان للسياق الذي جاءت فيه هذه المناظرة والمحاجّة:

الأولى: أن قوم إبراهيم خرجوا إلى عيد لهم فدخل إبراهيم على أصنامهم فكسرها، فلما رجعوا قال لهم: أتعبدون ما تنحتون ؟ فقالوا: فمن تعبد؟ قال: أعبد ربي الذي يحي ويميت.

الثانية: أن النمروذ كان يحتكر الطعام، فكانوا إذا احتاجوا إلى الطعام يشترونه منه، فإذا دخلوا عليه سجدوا له، فدخل إبراهيم فلم يسجد له، فقال: ما لك لا تسجد لي! قال: أنا لا أسجد إلا لربي، فقال له نمروذ: من ربك؟ قال إبراهيم : ربي الذي يحي ويميت[1370].

ثانيا: موضوع هذه المناظرة

تضمّنت هذه الآيات المناظرة التي جرت بين إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وبين عدوّ الله النمروذ في الربّ الذي يستحق العبودية والتوجّه، وغير ذلك من أمور الطاعة؛ أي: جرت في موضوع إثبات إلهية الله-عز وجل- دون نمروذ[1371].

ثالثا: ترتيب هذه المناظرة

المعلل[1372] (إبراهيم -عليه الصلاة والسلام-):

"ربي الذي يحي ويميت"؛ أي: ربي هو الذي يصحّ أن أعبده وألجأ إليه ... إذ هو الذي يحي ويميت؛ وذلك أن من لوازم الربوبية القدرة على الإحياء والإماتة، إضافة إلى أنه لا سبيل إلى معرفة الله –تعالى- إلا بواسطة أفعاله التي لا يشاركه فيها أحد من القادرين، كالإحياء والإماتة؛ لأن الخلق عاجزون عنهما[1373].

(1367) - المصدر السابق، (ص: 372-373).

(1368) - هو نُمْرُود [أو نمروذ بالذال المعجمة] بن كَنْعانَ بن كُوشَ بن سامَ بن نوح، وقيل: إنه نمرود بن فالِخَ بن عابر بن شالِخَ بن أَرْفَخْشَذَ بن سام بن نوح، وهو أول من تجبر في الأرض وادعى الربوبية. ينظر: تفسير الطبري، (568/4). ومفاتيح الغيب = التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي، (20/7).

(1369) - البقرة، الآية: 258.

(1370) - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، (284/3).

(1371) - الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية، للطوفي، (106).

(1372) - المعلّل هو من ينصب نفسه للكلام ابتداء، ويعبّر عنه –أيضا- بالمجيب. ضوابط المعرفة للحبنّكة، (ص: 456).

(1373) - مفاتيح الغيب للرازي، (21/7).

فقوله"ربي الذي يحيي ويميت" قد تضمّن دعوى مستدلّا عليها في قوّة الشكل الأول[1374] من القياس[1375]، وتقريره على الشكل الموالي:

ربي الذي يحيي ويميت، والذي يحيي ويميت هو الذي يصحّ أن أعبده، ينتج: ربي هو الذي يصحّ أن أعبده.

السائل[1376] (النمروذ) قال - على سبيل المغالطة:

"أنا أحيي وأميت"؛ أي: دليلك يا إبراهيم هذا دليل منقوض[1377]؛ إذ هو يجري في مدّعى آخر وهو (أنا)، فيلزم على قولك أن أكون ربّا، وهو مالا تقول به؛ أي: دليلك هذا قد تخلّف عنه مدلوله، فوُجد مع مدلول آخر، وكل دليل هذا شأنه فهو دليل فاسد، ينتج: دليلك هذا دليل فاسد. ثم استدلّ على فساده بأن أحضر رجلين من السجن، فقتل أحدهما وعفا عن الآخر، وأوهم أن ذلك قدرة على الإحياء والإماتة[1378]،[1379]؟!

المعلل (إبراهيم -عليه الصلاة والسلام-):

ينتقل إلى دليل آخر -لا مغالطة فيه- ليقيم به صحة دعواه، ولم يرد أن يدخل مع النمرود في جدال يكشف به مغالطته؛ إذ جعل القتل إماتة والعفو إحياء وهما غير مرادين في أصل إبراهيم؛ إذ قصد بهما إبراهيم الحقيقة، بينما قصد بهما النمرود المجاز؛ أي: أن إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- انتقل بالنمروذ إلى حقيقة لامجاز معها، فقال:

{إِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ}

أي من صفات الله ربي أن جعل من نظام الكون أن يكون إتيان الشمس من المشرق لا من المغرب، فإن كانت لك يانمرود صفة الربوبية فأت بها من المغرب؛ أي: فأت بشاهد[1380] عملي ينقض هذا الدليل.

ويمكن صوغ هذا الدليل على الشكل الأول من القياس الاقتراني[1381] فيقال: أنت لا تقدر أن تاتي بالشمس من المغرب، وكل من لايقدرعلى ذلك فليس بربي، ينتج: أنت لست بربي.

أو على الشكل الثاني[1382] من القياس الاقتراني كذلك، فيقال: ما أنت قادرعلى أن تاتي بالشمس من المغرب، وربي قادرعلى أن ياتي بها، ينتج: ما أنت بربي[1383].

ويصحّ سوقه استثنائيا[1384] كذلك، فيقال: لو كنت يا نمرود ربي لقدرت على أن تاتي بالشمس من المغرب، لكنك لا تقدرعليه، ينتج: فلست بربي.

(1374) - الشكل الأول ما تركب من موضوع في القضية الأولى، ومحمول في القضية الثانية.

(1375) - القياس لغة: التقدير، وعند المناطقة –وهو المقصود هنا: القول المركب من قضيتين فأكثر المستلزم بالذات قولا آخر. ينظر شرح الشيخ حسن القويسني على متن السُّلَّم في المنطق، للعلامة الشيخ عبد الرحمان الأخضري، وبهامشة بعض تقارير الشيخ خطاب عمر الدروي الشافعي، (ص: 30).

(1376) - السائل هو من يتكلم بعد المعلّل لينتقده، ضوابط المعرفة للحبنّكة، (ص: 456).

(1377) - النقض في اللغة الفك، واصطلاحا: ادّعاء السائل بطلان دليل المعلّل. رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، (ص: 101).

(1378) - تفسير الطبري، (571/4)، ومفاتيح الغيب للرازي، (21/7).

(1379) - الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية، لنجم الدين الطوفي، (ص: 107).

(1380) - الشاهد هو الدليل على صحة النقض. رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، (ص: 101).

(1381) - القياس الاقتراني هو: ما لم يُفصل بين مقدمتيه بأداة الاستثناء؛ سمي بذلك لاقتران الحدود فيه. شرح السلم للقويسني، (ص: 31). ينظر كذلك: شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن البنّاني على متن السلم في المنطق، (ص: 164).

(1382) - الشكل الثاني هو: ما تركب من موضوعين، وكان الحد الوسط فيه من محمولين.

(1383) - الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية، لنجم الدين الطوفي، (ص: 106).

(1384) - القياس الاستثنائي هو المشتمل على أداة الاستثناء، وهي "لكن". شرح السلم للقويسني، (ص: 39).

السائل (النمروذ):

عجز؛ لأنه لا يستطيع أن ينقضه، و انتهت المناظرة بإلزام النمروذ[1385].

رابعا: تحليل هذه المناظرة

إن إبراهيم –عليه الصلاة والسلام- في هذه المناظرة قد أقام دعوى، مضمونها: ربي الذي تصحّ عبادته هو الله؛ ثم قدّم الدليل عليها بالإحياء والإماتة، فنقضه النمرود - مع مغالطته في شاهد النقض الذي أورده على صحة نقضه- بتخلف المدلول عن دليله، إذ يوجد مع مدعى آخر.

ونقض النمروذ هذا من النقض الحقيقي المكسور[1386]؛ أما كونه من الحقيقي فلأن النقض فيه قد توجّه إلى دليل المعلّل، وأما كونه مكسورا فلأنه قد حذف منه وصفا له مدخل في الاستدلال، وذلك الوصف هو أنه يحي ويميت على جهة الحقيقة لا المجاز؛ ثم إن هذا الوصف وإن لم يكن مذكورا في دليل المعلّل إلا أنه يتضمّنه، وعلة ذلك أنّ قصْرَ اللفظ على بعض مدلولات أوصافه حذف للأوصاف التي لم يتمّ ذكرها.

إضافة إلى أنه لو لم يكن من النقض الحقيقي المكسور لكان من النقض الحقيقي المشهور[1387]؛ إذ القسمة ثنائية، ولو كان كذلك لكان شاهدا صحيحا لا مغالطة فيه؛ ومن ثمّ يكون انتقال إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- إلى الدليل الثاني انتقالا بعد إفحامه وهو بعيد كل البعد؛ كيف وقد قال الله: {وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ}[1388]؟!

ثمّ أجاب المعلّل -وهو إبراهيم -عليه الصلاة والسلام-- عن النقض المذكور بإثبات مدّعاه بدليل آخر غير الدليل الذي نقضه السائل (النمروذ)؛ وبذلك ثبت مدّعاه، و انتهت المناظرة بإلزام النمروذ.

هذا هو المشهور عند المفسّرين، غير أن الرازي –رحمه الله- ذهب إلى أن ما استدل به إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- من إتيان الشمس من المشرق ...، ليس دليلا آخر، بل هو من تتمّة الدليل الأول؛ أي: أن الدليل الثاني الذي أقامه إبراهيم -عليه الصلاة والسلام - ليس انتقالا من حجة إلى أخرى أوضح منها، و إنما هو إلزام للمدعي بطرد حجّته إن كانت صحيحة؛ لأنه يبعد في الجمع العظيم أن يكونوا في الحماقة بحيث يشتبه على العاقل منهم الإماتة والإحياء على الوجه الذي ذكره إبراهيم –عليه الصلاة والسلام- بالإماتة والإحياء بمعنى القتل وتركه اللذين ذكرهما النمروذ، فلا يعرفون هذا القدر من الفرق!

وبيان ذلك أن إبراهيم –عليه الصلاة والسلام-لما احتج بالإحياء والإماتة من الله، قال النمروذ: هل تدعي الإحياء والإماتة من الله ابتداء من غير واسطة الأسباب الأرضية والأسباب السماوية، أو بواسطتهما، أما الأول: فلا سبيل إليه، وأما الثاني: فالواحد منا يقدر على الإحياء بواسطة الجماع المفضي إلى الولد الحي، كما يقدر على الإماتة بواسطة تناول السم المفضي إلى الموت، فأجاب إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- بأن قال: هب أن الإحياء والإماتة حصلا من الله –تعالى- بتلك الوسائط السماوية والأرضية من الاتصالات، والحركات الفلكية وغيرها، إلا أنه لا بد لتلك الواسطة من فاعل مدبر، فإذا كان المدبر هو الله تعالى، كان الإحياء والإماتة الحاصلان -أيضا- من الله –تعالى-، وأما الإحياء والإماتة الصادران على البشر بواسطة الاستعانة بالأسباب فليست

(1385) - تنظر: ضوابط المعرفة للحبنّكة، (ص: 459-460).

(1386) - النقض الحقيقي هو ردّ الدليل من غير تفصيل لمقدمتيه، ويسمى بالنقض الإجمالي –أيضا-، ومورده دليل المعلل، وهو ينقسم إلى مكسور ومشهور. رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، (ص: 102).

(1387) - النقض الحقيقي المشهور هو إيراد دليل المعلّل برمّته دون أن يحذف منه شيء. المصدر السابق، (ص: 103).

(1388) - الأنعام، الآية: 83.

كذلك؛ لأن تلك الأسباب ليست و اقعة على قدرتهم، والدليل على ذلك إتيان الشمس من المشرق، فهي حاصلة بوسائط فلكية ليس للبشر القدرة عليها[1389].

وقد نصر هذا القول ابن القيّم -رحمه الله- أيضا، قال:" فإن من تأمل موقع الحجاج وقطع المجادل فيما تضمنّته هذه الآية وقف على أعظم برهان بأوجز عبارة، فإن إبراهيم لما أجاب المحاج له في الله بأنه الذي يحيي ويميت، أخذ عدو الله معارضته بضرب من المغالطة وهو أنه يقتل من يريد ويستبقي من يريد، فقد أحيا هذا وأمات هذا، فألزمه إبراهيم على طرد هذه المعارضة أن يتصرف في حركة الشمس من غير الجهة التي يأتي الله بها منها، إذا كان بزعمه قد ساوى الله في الإحياء والإماتة؛ فإن كان صادقا فليتصرف في الشمس تصرفا تصح به دعواه؛ وليس هذا انتقالا من حجة إلى حجة أوضح منها كما زعم بعض النظار؛ و إنما هو إلزام للمدعي بطرد حجته إن كانت صحيحة"[1390].

وعلى هذا، فالمعلّل –وهو إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- قد أجاب السائل –وهو النمروذ- عن نقضه بمنع القضية الأولى من شاهد النقض –وهي الإماتة والإحياء بمعنى القتل وتركه؛ أي: من خلال الأسباب والوسائط؛ أي: الإحياء والإماتة بمعنى المجاز لا الحقيقة، مُقْرِنا منعَه هذا بسند المنع، فقال:

لا أسلّم أن هذا الدليل الذي ذكرتَه شاهدا على صحة نقضك يجري على ما ادّعيتُ وذكرت من إحياء ربي وإماتته (ربي الذي يحيي ويميت)؛ لأن محل جريان هذا الدليل على ما ذكرتَ أن لو كانت -أيها النمروذ- هذه الأسبابُ والوسائط تجري على قدرتك وتدبيرك حقيقة؛ ولكنها لا تجري على ذلك، فلا يجري الدليل على ما ادّعيتَه؛ ودليل ذلك أنك لا تقدر على الفعل في حقيقة لا مجاز معها –وهو أن تاتي بالشمس من المغرب[1391]!

ويصحّ أن يكون المعلّل–وهو إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- قد أجاب السائل –وهو النمروذ- عن نقضه بمنع القضية الثانية من شاهد النقض –وهي تحريره المراد من الدعوى: (ربي الذي يحيي ويميت)، مُقْرِنا منعَه هذا بسند المنع كما تقدّم، فقال:

هب أن الله يحيي ويميت بواسطة الأسباب السماوية والأرضية، وأن البشر يحيون ويميتون بواسطة الاستعانة بالأسباب -أيضا-، فإن تلك الأسباب لا بد لها من مدبر ومحرك، وهو الله –تعالى-، وليس البشرُ كذلك؛ فثبت أن الإحياء والإماتة الحاصلين بواسطة تلك الأسباب من الله تعالى؛ خلافا لما يحصل من البشر؛ أي: لا أسلّم تخلّف حكم الدليل عمّا ذكرتُ من الدّعوى: (ربي الذي يحيي ويميت)؛ لأني لم أرِدْ بالإحياء والإماتة ما كانا حاصلين بسبب لا يتحكم فيه المحيي والمميت، ولكنّي أردت بهما سببا يتحكّم فيه المحيي والمميت.

ثم ذكر سند المنع قائلا: فلو كنتَ -أيها النمروذ- تقدر على ما يقدر عليه ربي من القدرة على الأسباب السماوية والأرضية والتحكم فيها، فافعل هذا الأمر-وهو أن تدبّر الحركات الفلكية فتاتي بالشمس من المغرب كما يدبرها ربي فياتي بها من المشرق![1392]

(1389) - مفاتيح الغيب للرازي، (23/7).
(1390) - الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية، (491/2).
(1391) - تنظر: الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية، لنجم الدين الطوفي، (ص: 107).
(1392) - تنظر: رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، (ص: 106-107).

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد

المبحث الثاني: مناظرة إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- لأبيه وقومه

المناظرة الأولى:

قال الله تعالى: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (74) وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ (75) فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ (76) فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ (77) فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ (78) إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (79) وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلا أَخافُ ما تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَنْ يَشاءَ رَبِّي شَيْئاً وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً أَفَلا تَتَذَكَّرُونَ (80) وَكَيْفَ أَخافُ ما أَشْرَكْتُمْ وَلا تَخافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ ما لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطاناً فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (81) الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ (82) وَتِلْكَ حُجَّتُنا آتَيْناها إِبْراهِيمَ عَلى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجاتٍ مَنْ نَشاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ (83)}[1393].

في هذا النّصّ فرض إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- نفسه معلّلا وسائلا، فقال-على سبيل المناظرة لا النظر[1394]، والتّنزّل مع الخصم للقبول بالحق- وذلك حين رءا الكوكب[1395]:

"هَذَا رَبِّي"؛ أي: أن هذا الكوكب ربي؛ لأنه مضيئ وكبير.

ثم استلّ من نفسه سائلا فقال حين رءا غروبه: لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ؛ أي: لا أسلّم أنه ربي، كيف وهو آفل وغارب؛ أي: متغيّر[1396].

فأنت ترى كيف أبطل إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- عبادة الكواكب، وألزم قومه الحجّة بفرض نفسه معللا وسائلا، حيث ساق قياسا من الشكل الأول كالموالي:

هذا الكوكب مضيئ وكبير، وكل كوكب هكذا فهو ربي، ينتج: هذا الكوكب ربي.

ثم قال على سبيل المنع المقرون بالسند القطعي[1397]: لا أسلّم أنه ربي، كيف وهو آفل وغارب؛ أي: متغيّر؛ أي: لأن التغيّر دالّ على الحدوث، والحدوث من صفات المربوب، لا الرب[1398].

وهذا السند يمكن اعتباره من السند الحَلّي[1399] فيكون بمعنى: محلّ كونه ربي ما لم يكن آفلا ومتغيّرا؛ أي: لكنه متغيّر، إذن فليس بربي[1400].

جواب المعلّل (قوم إبراهيم أو المشرك بالله المثبت ربوبية الكوكب):

انتقل إلى دليل آخر ليقيم به صحة مدّعاه، فقالوا -كما ذكر الله عنهم-:

(1393) - سورة الأنعام.
(1394) - تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، (261/3).
(1395) - تفسير الرازي، (40/13-41-42).
(1396) - التفسير الوسيط للقرآن الكريم، لمجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، (1275/3).
(1397) - السند هو ما يذكره المانع معتقدا استلزامه نقيض الدعوى التي يتوجه إليها المنعُ، وهو ثلاثة أقسام، لِمّي، وقطعي، وحَلّي، القطعي منه ما يُقال فيه: لا أسلّم بهذه الدعوى، كيف وهي كذا وكذا. تنظر: رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، (ص: 88-89).
(1398) - تنظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، لنجم الدين الطوفي، (ص: 252-253).
(1399) - السند الحَلّي هو الذي يبين فيه المانع منشأ ومحل غلط المعلل. المصدر السابق، (ص: 89).
(1400) - ينظر: مناهج الجدل في القرآن الكريم، للدكتور زاهر عواض الألمعي، (ص: 193).

{وَحاجَّهُ قَوْمُهُ قالَ أَتُحاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدانِ وَلا أَخافُ ما تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَنْ يَشاءَ رَبِّي شَيْئاً وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً أَفَلا تَتَذَكَّرُونَ (80) وَكَيْفَ أَخافُ ما أَشْرَكْتُمْ وَلا تَخافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ ما لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطاناً}.

ويمكن تلخيص هذا المدّعى مع دليله فيما يلي:

هذه الكواكب آلهة؛ لأنه يخاف منها، أو هي مؤثّرة، وكل ما يخاف منه، أو هو مؤثر فهو إله.

السائل (إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وكل موحّد):

لا أسلّم أنها آلهة، كيف و أنا لا أخاف منها.

فهذا منع مقرون بالسند القطعي، ويمكن اعتباره من السند الحلّي فيقال: محلّ كونها آلهة ما لم أخف منها؛ أي: لكنّي لا أخاف منها، إذن: فليست آلهة.

أو يقول: هذه الكواكب ليست بآلهة؛ لأنّي لا أخاف منها، وكل ما لا يخاف منه فهو ليس بإله.

فهذه معارضة[1401] قد أبطل بها دعوى المعلّل التي استدل عليها، وسلك لهذا الإبطال طريق الاستدلال على نقيض الدعوى التي ادّعاها المعلّل، ضرورة أنه إذا ثبت أحد النقيضين لم يجز أن يثبت الآخر.

وهذه المعارضة منه -عليه الصلاة والسلام- معارضة في الدليل؛ لأنها وُجّهت إلى الدعوى الأصلية المدلّل عليها، وهي معارضة بالمثل، لاتحاد دليل المعارض مع دليل المعلّل في الصورة دون المادّة.

ويمكن إيراد هذه المعارضة على النحو الموالي:

إلهي هو الله؛ إذ هو الذي يُخاف منه.

فتكون معارضة في الدليل بإثبات المساوي لنفيض الدعوى المدلل عليها من قبل المعلل، وهي حينئذ معارضة على سبيل القلب[1402].

أو قال على سبيل النقض: هذا الدليل باطل ومنقوض؛ لتخلفه عن مدلوله، وذلك أنّي لا أخاف من تلك الكواكب، وكل دليل هذا شأنه فهو فاسد وباطل.

فيكون إذ ذاك نقضا حقيقيا مشهورا، "حقيقيّا" لردّه الدليل من غير تفصيل، و"مشهورا" لإيراد السائل دليل المعلّل برمّته دون أن يحذف منه شيئا.

المعلّل (قوم إبراهيم أو المشرك بالله المثبت ربوبية الكوكب):

يعجز عن الجواب فيكون قد أُفحم.

(1401) - المعارضة في اللغة المقابلة على سبيل الممانعة، واصطلاحا: إبطال السائل ما ادعاه المعلل مستدلا عليه بإثباته نقيضَ هذا المدعى. تنظر: رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، (ص: 94).

(1402) - المعارضة على سبيل القلب هي أن يتحد الدليلان شكلا وضربا مع اتحادهما في الحدّ الأوسط إن كانا اقترانيين، ويتحدا وضعا ورفعا مع اتحادهما في الجزء المكرر إذا كانا استثنائيين. رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، (ص: 97).

المناظرة الثانية:

قال الله تعالى: {وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ (51) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ (52) قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ (53) قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (54) قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ (55) قَالَ بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ وَ أَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ (56) وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ (57) فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ (58) قَالُوا مَنْ فَعَلَ هذا بِآلِهَتِنا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ (59) قَالُوا سَمِعْنا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقالُ لَهُ إِبْراهِيمُ (60) قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ (61) قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا بِآلِهَتِنا يا إِبْراهِيمُ (62) قالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا فَسْئَلُوهُمْ إِنْ كانُوا يَنْطِقُونَ (63) فَرَجَعُوا إِلى أَنْفُسِهِمْ فَقالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ (64) ثُمَّ نُكِسُوا عَلى رُؤُسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ ما هؤُلاءِ يَنْطِقُونَ (65) قالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ما لا يَنْفَعُكُمْ شَيْئاً وَلا يَضُرُّكُمْ (66) أُفٍّ لَكُمْ وَلِما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ (67) قالُوا حَرِّقُوهُ وَ انْصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ فاعِلِينَ (68) قُلْنا يا نارُكُونِي بَرْداً وَسَلاماً عَلى إِبْراهِيمَ (69) وَأَرادُوا بِهِ كَيْداً فَجَعَلْناهُمُ الْأَخْسَرِينَ (70)}[1403].

في الشق الأول من هذه المناظرة ردّ لمدّعى أبي إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وقومه من عبادة الأصنام بالمنع المقرون بالسند القطعي الذي يتضمّن لازم نقيض المدّعى.

وتحليلها على النحو الموالي:

المعلّل (قوم إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وكل مشرك):

"وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ"

أي هذه الأصنام تصحّ عبادتها؛ لأننا وجدنا ءاباءنا لها عابدين.

السائل (إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وكل موحّد):

{لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}.

أي: أمنع صحة هذه الدعوى، كيف و أنتم و آباؤكم قد كنتم في ضلال مبين؟

ويمكن إيراد هذا المنع مقرونا بالسند الحلّي، فيقول: السائل (إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وكل موحّد):

لا أسلّم صحة هذه الدعوى؛ لأن محلّ كونها صحيحة إذا كنتم أنتم و آباؤكم عقلاء على علم وبيّنة من أمركم؟

ويمكن اعتبار هذا معارضة في دليل المعلّل على سبيل القلب[1404]، فيقول: السائل (إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وكل موحّد):

{لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}.

أي: عبادة تلك الأصنام لا تصحّ؛ لأنكم و آباءكم في ضلال مبين.

المعلّل (قوم إبراهيم -عليه الصلاة والسلام -وكل مشرك) ينقلب سائلا:

{ قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ}.

أي: ما الدليل على عدم صحّة عبادتها؛ ومعناه: نمنع صحّة قولك: عبادة تلك الأصنام لا تصحّ، ولم لا تكون صحيحة؟

(1403) - سورة الأنبياء.

(1404) - ينظر: آداب البحث والمناظرة، لمحمد الأمين الشنقيطي، (ص: 321).

السائل (إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وكل موحّد) ينقلب معلّلا:

{بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ وَ أَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ}.

أي: لأن الربّ الذي تصحّ عبادته هو الخالق، وهي ليست خالقة.

السائل (قوم إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وكل مشرك):

لا أسلّم أنها غير خالقة، ولم لا تكون خالقة؟

المعلّل (إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وكل موحّد):

{فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ}.

أي: الدليل على أنها ليست خالقة أن الخالق يدفع الأذى عن غيره كما يدفعه عن نفسه، وهي لا تستطيع أن تدفعه عن نفسها، ثم يقدّم شاهدا عمليّا على عجزها عن الدّفاع عن نفسها، وذلك بتحطيمها؛ وكأنه يقول: كونها ليست خالقة؛ لأنها عاجزة عن الدّفاع عن نفسها.

السائل (قوم إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وكل مشرك): ينقلب معلّلا:

{مَنْ فَعَلَ هذا بِآلِهَتِنا}.

أي: من كسّر آلهتنا التي نعتقد أنها تضروتنفع؛ وكأنهم يقولون:

لا يصحّ تكسير آلهتنا؛ لاعتقادنا أنها تضرّوتنفع.

المعلّل (إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وكل موحّد) ينقلب سائلا:

{بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا فَسْئَلُوهُمْ إِنْ كانُوا يَنْطِقُونَ}.

أي: لأن الإله لا يكون أبكم غير متكلّم؛ إذ ذلك صفة نقص فيه؛ وكأنه يقول مانعا -وقارنا منعه بالسند القطعي:

لا أسلّم أنها تضرّوتنفع، كيف وهي لا تنطق؟

المعلّل: (قوم إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وكل مشرك):

{فَرَجَعُوا إِلى أَنْفُسِهِمْ فَقالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ}.

تنقطع بهم الحجّة ويفحمون.

ثمّ يعودون للجواب:

{ثُمَّ نُكِسُوا عَلى رُؤُسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ ما هؤُلاءِ يَنْطِقُونَ}.

أي: أنت تعلم أنها لا تنطق -ونحن نعلم ذلك ولكن نعبدها؛ وكأنهم يقولون:

نحن نعبدها وإن كانت لا تنطق؛ أي: لا تضرّولا تنفع.

السائل (إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وكل موحّد):

{أَفَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ما لا يَنْفَعُكُمْ شَيْئاً وَلا يَضُرُّكُمْ (66) أُفٍّ لَكُمْ وَلِما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ(67)}.

أي: كيف تعبدونها وهي لا تضرّولا تنفع، إن هذا لا يقبله صاحب عقل سليم؛ ومعنى ذلك أن إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- يمنع هذا، قارنا منْعه بالسند القطعي، فيقول: أمنع صحّة عبادة من لا ينفع ولا يضرّ، كيف والمعبود إنما يعبد من أجل أن ينفع عابده أو يدفع الضرّعنه؟

المعلّل: (قوم إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وكل مشرك):

{حَرِّقُوهُ وَ انْصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ فاعِلِينَ}.

ينقطعون وتلزمهم حجّة إبراهيم، عند ذلك يلجؤون إلى أعمال العنف[1405]،[1406].

المبحث الثالث: مناظرة إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- لأبيه

قال تعالى: {وَاذْكُرْ فِي الْكِتابِ إِبْراهِيمَ إِنَّهُ كانَ صِدِّيقاً نَبِيًّا (41) إِذْ قالَ لِأَبِيهِ يا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ ما لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً (42) يا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ ما لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِراطاً سَوِيًّا (43) يا أَبَتِ لا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ إِنَّ الشَّيْطانَ كانَ لِلرَّحْمنِ عَصِيًّا (44) يا أَبَتِ إِنِّي أَخافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذابٌ مِنَ الرَّحْمنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطانِ وَلِيًّا (45) قالَ أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إِبْراهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا (46)}[1407].

في هذا النص مناظرة على الشكل التالي:

المعلل (إبراهيم -عليه الصلاة والسلام-):

{يا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ ما لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً... فَتَكُونَ لِلشَّيْطانِ وَلِيًّا} .

ويمكن تلخيص هذه الدعوى مع دليلها على الشكل الأول من القياس الاقتراني المركب[1408]، وهي كالموالي:

عبادة الأصنام عبادة ما لا ينفع، وكل عبادة لا تنفع مبنية على غير علم، ينتج: عبادة الأصنامِ مبنيةٌ على غير علم.

والعبادة المبنية على غير علم لا تهدي إلى الطريق السويّ، وكل مالا يهدي إلى الطريق السويّ اتباع لطريق الشيطان، ينتج: العبادة المبنية على غير علمٍ اتباعٌ لطريق الشيطان[1409].

ثم اتباع طريق الشيطان عبادةٌ له، وكل عبادةٍ للشيطان فهي معصيةٌ للرحمان، ينتج: اتباع طريق الشيطان معصية للرحمان.

ثم معصية الرحمان سبب لعذابه، وكل عذاب يتعرض له الإنسان سببه موالاة الشيطان، ينتج: معصية الرحمان سببها موالاة الشيطان.

ومن تلك الأقيسة كلها تحصُل النتيجة التالية:

عبادة الأصنام سببها موالاة الشيطان؛ أي: نأخذ موضوع الصغرى الأولى مع محمول الكبرى الأخيرة،كما القاعدة في الشكل الأول[1410].

وعلى هذا تكون دعوى المعلّل مع دليلها على النحو الموالي:

المعلّل (إبراهيم -عليه الصلاة والسلام-):

عبادة الأصنام لا تجوز؛ لأنها موالاة للشيطان.

السائل (آزر أبو إبراهيم):

عجز عن الجواب و انقطع، فألزم الحجة، غير أنه عدَل عنها إلى العنف والتخويف، فقال: {أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إِبْراهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا}.

والحمد لله رب العالمين.

(1405) - مناهج الجدل في القرآن الكريم، للدكتور زاهر عواض الألمعي، (ص: 176-178).

(1406) - البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، (442/7).

(1407) - سورة مريم.

(1408) - القياس الاقتراني المركب هو ما تركب من قضيتين فأكثر، وقيل إنه يرجع إلى القياس البسيط، لأنه قياس طُويت نتائجه للعلم بها.

(1409) - مناهج الجدل في القرآن الكريم، للدكتور زاهر عواض الألمعي، (ص: 174-175).

(1410) - شرح السلم للقويسني، (ص: 34).

الخاتمة

وتشتمل على ما يلي:

أولاً: الخلاصات والاستنتاجات

أ- "فن المناظرة" منهج حجاجي أصيل في القرآن الكريم، وسبق تاريخي ومعرفي للقواعد المنطقية والاصطلاحية الحادثة.

ب- تنوع أساليب المحاجة عند الخليل إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- تَبَعاً لطبيعة المخاطَب ومستواه الفكري والاجتماعي.

ت- مناظرة المعاند المستكبركالنمروذ، تقتضي الانتقال الإستراتيجي من الحجج الجدلية إلى البراهين الكونية الدامغة لقطع دابر المكابرة.

ث- ارتكاز مناظرة الخليل لقومه على منهج التدرج والتنزل مع الخصم لإثبات تهافت المعتقد الفاسد من داخله أولاً قبل بناء البديل الصحيح.

ج- تفوّق البعد الأخلاقي والإنساني في مناظرة الأب، حيث تقدمت أساليب التلطف والاستعطاف الدعوي على منطق التحدي والإفحام الجاف.

ح- التأكيد على أن الغاية الأسمى للمناظرة في الإسلام هي إحقاق الحق، وتضييق شقة الخلاف، ونشر العلم، وليست الغلبة أو الممارسات العقلية المجردة.

ثالثاً: التوصيات (آفاق البحث المستقبلي):

- ضرورة استلهام المنهج الإبراهيمي في إدارة الأزمات الحوارية والفكرية المعاصرة، وتوظيف هذه الملكة النقدية في تفكيك الشبهات الحديثة.
- التوصية بضرورة تدريس مادة "آداب البحث والمناظرة" في المحافل الأكاديمية وربطها المباشر بالتطبيقات والقصص القرآني لترسيخ المنهجية العلمية والملكة الفقهية لدى الطلاب.

المراجع والمصادر المعتمدة

1)- القرآن الكريم.

2)- آداب البحث والمناظرة، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (1325 - 1393 هـ)، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، منشورات: دار عطاءات العلم –الرياض، ط: 5، 1441 هـ - 2019 م.

3)- الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري الحنبلي (ت 716 هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، منشورات: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1426 هـ - 2005 م.

4)- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل: دار الفكر– بيروت،: 1420 هـ.

5)- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل؛ أي: القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري 224 - 310 هـ)، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر - د عبد السند حسن يمامة، منشورات: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 1، 1422 هـ - 2001 م.

6)- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، منشورات: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، ط: 1 - 1419 هـ.

7)- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، لمجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، منشورات: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط: 1، 1393 هـ = 1973 م) - 1414 هـ = 1993 م).

8)- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني و إبراهيم أطفيش، منشورات: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: 2، 1384 هـ - 1974م.

9)- رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (ت 1393هـ)، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى وآخرون، منشورات: دار الكتب العلمية –بيروت، ط، 1، ، 2015م.

10)- شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن البنّاني على متن السلم في المنطق، منشورات: دار المعرفة- الدار البيضاء – المغرب، الطبعة الأولى، سنة: 1318هـ.

11)- شرح الشيخ حسن القويسني على متن السُّلّم في المنطق، للعلامة الشيخ عبد الرحمان الأخضري، وبهامشة بعض تقارير الشيخ خطاب عمر الدروي الشافعي، منشورات: دار المعرفة.

12)- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، منشورات: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1408هـ.

13)- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبد الرحمن حسن حبنّكة الميداني، دار القلم- دمشق، ط:4، 1414هـ-1993م، (361).

14)- كتاب التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816 هـ)، منشورات: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط: 1، 1403هـ -1983م.

15)- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، منشورات: دار الفكر، السنة: 1399هـ - 1979م.

16)- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606هـ)، منشورات: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: 3 - 1420 هـ.

17)- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، منشورات: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط: 1 - 1412 هـ.

18)- مناهج الجدل في القرآن الكريم، للدكتور زاهر عواض الألمعي، ط:3، 1404هـ.

سعيد إدابراهيم
أستاذ الثانوي التأهيلي، الأكاديمية الجهوية الدار البيضاء سطات، مديرية المحمدية، باحث في الدكتوراه إشراف الأستاذة مليكة الزاهيدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية

تيزنيت: 1882– 1975 جرد وتصنيف التراث المادي

Tiznit :1882- 1975 Inventory and Classification of Tangible Heritage

ملخص:

تتناول هذه المقالة تاريخ مدينة تيزنيت المغربية ما بين سنة 1882 و1975، مسلطة الضوء على موقعها الجغرافي المتميز كحلقة وصل بين شمال المملكة وجنوبها. ونقدم من خلال هذه المقالة أصل تسمية المدينة وتعدد الروايات حولها، ما بين أساطير شعبية وتفسيرات لغوية ترتبط بالنبات أو الحلي أو شخصيات تاريخية. ونشأة المدينة وتطورها التاريخي والعمراني والتركيبة القبلية والاجتماعية التي شكلت أحياء المدينة العتيقة، مبرزة دور السلطان الحسن الأول في بناء أسوارها وتحويلها إلى مركز إداري وعسكري في القرن التاسع عشر، مع رصد التحولات التي طرأت على نسيجها الحضري، وتقدم هذه المقالة أيضا عرضا شاملا لجرد وتصنيف التراث المادي للمدينة والقوانين التي صنفت تيزنيت كمعلمة وتراث وطني منذ فترة الحماية، ويهمنا من هذا الجرد والتصنيف أهمية هذا التراث المادي الغني الذي يمكن استثماره كرافعة أساسية للتنمية، وذلك من خلال تحويل المعالم التاريخية للمدينة إلى مراكز جذب اقتصادي وثقافي مع الحفاظ على الهوية المعمارية للمدينة. ولتقديم صورة متكاملة عن المدينة وتراثها اعتمدنا مادة علمية متنوعة بين مصادر عربية كلاسيكية، وتقارير لرحالة أجانب وبيانات رسمية معاصرة.

الكلمات المفاتيح

- تيزنيت - الأزغار (السهل)- الحسن الأول - المدينة – التراث – السور الحسني – القصبة المخزنية – التراث والتنمية



1- تيزنيت النشأة والتطور التاريخي

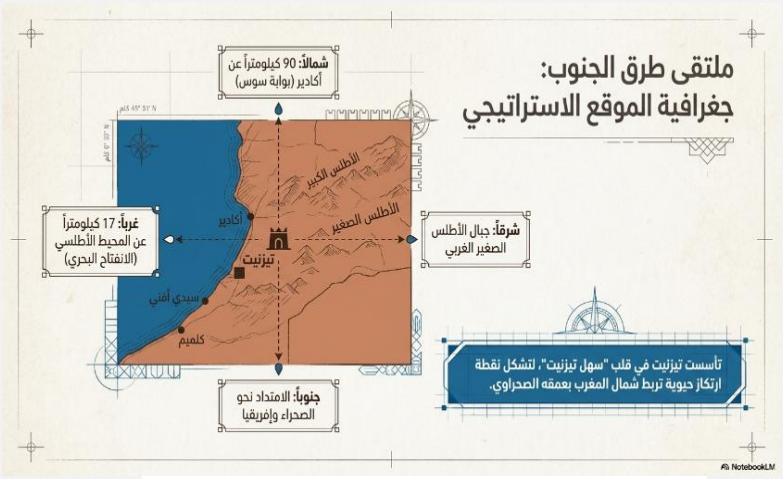
1-1 تيزنيت الموقع والموضع

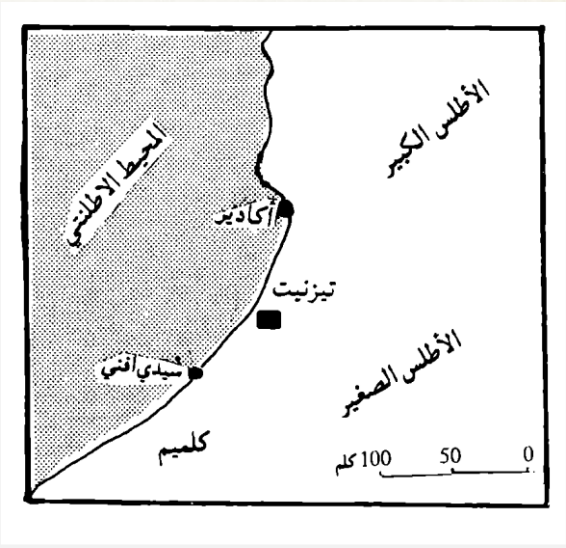
تقع مدينة تزنيت جنوب المغرب على بعد 90 كيلومترمن مدينة اكادير أكبر قطب حضري في الجنوب، وعلى طول الطريق الرئيسية رقم 30، هذا الموقع الذي مكنها من أن تكون صلة وصل بين شمال المغرب وجنوبه،

وتبعد بحوالي 17 كيلومترعن المحيط الأطلسي، وعلى المستوى الجهوي تنتمي إلى جهة سوس ماسة وعاصمة إقليم تيزنيت في ملتقى الطرق بين الأطلس الصغير الغربي وكتلة افني،

يحدها من الشمال شتوكة أيت بها، وجنوبا سيدي افني وكلميم ، وشرقا مدينة تارودانت ،والمحيط الأطلنتي غربا[1411]. تحتل موقع وسط في سهل يحمل اسمها "سهل تيزنيت" الذي كان له أثر كبير في تطورها التاريخي وجعل منها مركزا يتعدى إشعاعه تراب الإقليم، في اتجاه الجنوب خاصة بعد استرجاع الأقاليم الصحراوية[1412].وعرفت هذه المدينة دينامية وتطورا سريعا في كل الجوانب العمرانية والاقتصادية والاجتماعية. وتبلغ ساكنة المدينة حوالي50 ألف نسمة سنة 2004[1413]. و انتقل هذا العدد الى 81،044 ألف نسمة حسب احصاء 2014، وازداد عدد سكان المدينة خلال العشرية الأخيرة ليبلغ 92717 الف نسمة حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 [1414].

خريطة التوطين الجغرافي لمدينة تيزنيت





[1411] - يحيى أبو الفرج، **مادة تيزنيت معلمة المغرب**، منشورات مطابع سلا، 1415ه-1995م، الجزء 8 ص 2678. وتم الاعتماد كذلك على الموقع الرسمي لبلدية تيزنيت.

[1412] - أحمد الهاشمي، **مادة تيزنيت معلمة المغرب**، منشورات مطابع سلا،1415-1995، الجزء 8 ص ص 2677-7678.

[1413]- تيزنيت المدينة الملتقى، كراسة من انجاز المجلس البلدي لمدينة تيزنيت، مطبعة أشرف، فبراير 2004، ص3.

[1414] - المندوبية السامية للتخطيط، نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 و 2024.

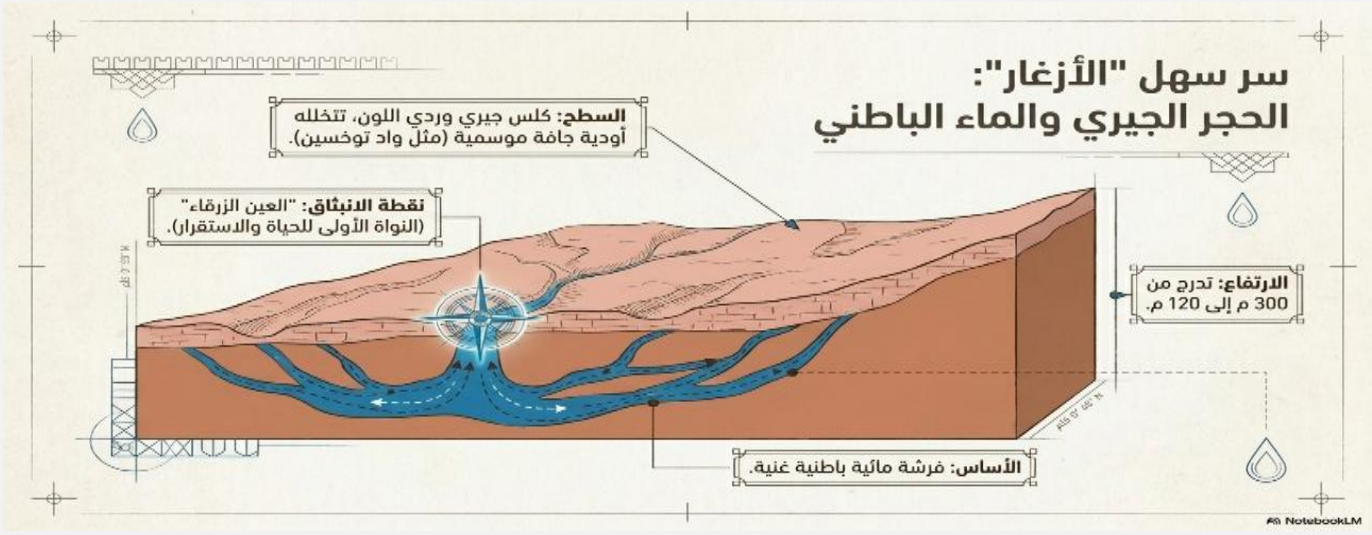
المصدر: معلمة المغرب، منشورات مطابع سلا، سنة 1415 هـ/1995م، الجزء 8 ص 2677

تقتضي الدراسة العلمية للمظاهر العمرانية والمعالم الاثرية لحاضرة تيزنيت، ضرورة الوقوف عند الجوانب الطبيعية لهذه المدينة، لمقاربة إشكالية اختيار موضع تأسيسها دون غيره في المنطقة، وكذا اكتشاف مدى احترام القرار السلطاني في تأسيسه للمدينة، والشروط الأساسية لتخيط المدن، أم أن الظرفية التي عاشها بلاد السوس بصفة عامة خلال النصف الثاني من القرن 19م وبداية القرن 20، هي التي حتمت مرفولوجية المدينة. أم هناك عوامل أخرى دفعت السلطان الى إختيار موضع "الأزغار"[1415]؟

أ-الموضع

تأسست مدينة تيزنيت فوق سهل يحمل اسمها يدعى باللغة المحلية "أزغار تيزنيت" الذي يمتد جنوب واد ماسة إلى حواف الأطلس الصغير الغربي وكتلة جبال افني، ويتميز هذا السهل بالانبساط وقلة الارتفاع ما بين(120 م و300م)، ومن الناحية البنيوية فهو عبارة عن سطح كلسي (كلس جيري) يغلب عليه اللون الوردي، وينتهي عند المحيط الأطلسي بكتبان رملية ترتفع ب(600)م، ويغلب على هذا السطح طابعين البنية الكلسية من جهة والجفاف من جهة ثانية وتتخلله أودية جافة وجد موسمية[1416]، أما عنصر الماء فإن سهل تيزنيت يقعد فوق فرشات مائية باطنية مهمة، مما سمح بتدفق مجموعة من العيون، كعين أولاد جرار، عين بونعمان، عين العوينة، عين أكلو... والجدير بالذكر هنا أن مدينة تيزنيت تأسست فوق نقطة ماء (العين الزرقاء) على ضفاف وادي موسمي هو واد توخسين[1417].

رسم بياني لسهل الأزغار والعين الزرقاء



ب - المدلول الطبونيمي:

- الدلالة الغوية: تزنيت الاسم الحالي للمدينة، من حيث الكلمة تتركب من خمسة حروف أساسية، وكلها توحي بأن الكلمة بصيغة المؤنث.

-التاء الأولى: تاء التأنيث، -الزاي: بمعنى الكيان، -النون: نون الملكية - يت: اسم ربة التوحيد الأولى.[1418]

[1415] - **الأزغار** كلمة أمازيغية تعني السهل أو البسيط.

[1416] - الحسين نافع، "إشكالية موضع وموقع تيزنيت واليات توسعها"، مدينة تيزنيت وباديتها، أعمال الأيام الدراسية 14-13-12 نونبر 1993، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، 1996، ص161.

[1417] - الحسين المنقوش واحمد بومزكو"موضع وموقع تيزنيت " تزنيت الذاكرة الجماعية، فصل الذاكرة التاريخية، منشورات بلدية تزنيت، المطبعة الرئيسية اكادير، الطبعة الأولى، سنة2009، ص13.

[1418] - الطيب عمري، المدلول الطوبونيمي لكلمة تيزنيت، تزنيت الذاكرة الجماعية، فصل الذاكرة التاريخية،منشورات بلدية تزنيت، المطبعة الرئيسية اكادير ، الطبعة الأولى، سنة2009، ص21.

المعنى الاصطلاحي:

تحتفظ الذاكرة الشعبية في المدينة بحكاية مفادها أن كلب "لالا زنينو" هو الذي قام بالنبش في مكان "العين الزرقاء" حتى استخرجها فشكل نواة الاستقرار الأولى بالمنطقة. فإلى أي حد يمكن التسليم بهذه الرواية؟ وما أصل ومدلول تزنيت؟

ترجع أول رواية حول مدلول تيزنيت حسب المختار السوسي إلى العهد السعدي ، تنسب أصل تسمية تيزنيت إلى امرأة استقرت في المنطقة منذ مجيء الإسلام ، مفادها "هذه تيزنيت وقفت على وثيقة نقلها صالح تيزنيت الفقير محمد واعزيز من دفتر تارودانت منسوب للسلطان الذهبي ونصها: قدر الله تعالى على امرأة بارع ...من بنات ملوك البربر في السوس الأقصى بتلك البلاد، أنها مشغولة بالزنا ومشهورة بالفساد...وبقيت في تلك الحالة مدة طويلة حتى جمعت في ذلك أموالا طائلة إلى أن تداركها الله بعناية، وأراد أن يعفو عنها فألهمها التوبة، فتابت بنية خالصة...وأسلمت على يد الصحابي الجليل سيدنا عقبة بن نافع... وأدت فريضة الحج، ونزلت ذلك الموضع المسمى الآن بتيزنيت بخيامها وعبيدها ومواشيها، وهي بيضاء صحراء لا ماء فيها ولا شجر سوى الشجر المسمى بالشلحة (انكارف) فألهمها الله تبارك وتعالى أن بذلك الموضع ماء فشرعت تحفر بيدها مع عبيدها بالفؤوس والمعاول فأخرجت العين فبنت عليه المسجد المسمى لأبناء طلحة، وهو الآن لبني (واكفا) وهو أول مساجد تيزنيت تم سميت القرية باسمها...."[1419] لكن المختار السوسي شكك من هذه الحكاية كما شكك منها الباحثون في تاريخ المنطقة واعتبروها رواية تدخل في إطار القصص التاريخي، وقد تم دحض هذه الحكاية تاريخيا ولغويا باعتبار عدم صحة التواريخ المذكورة فيها وأن لفظ "زانية" ليس أمازيغيا ليطلق من طرف ساكنة المنطقة على موقع تزنيت[1420]. لكن رغم هذا التحفظ فان الأستاذ أحمد بومزكو لا يمنع من إعطاء أهمية لهذه الرواية لما تتضمن من إشارات تتقاطع مع مجال تأسيس مدينة تيزنيت، كالعين - ومسجد ادوكفا كمعالم مادية.[1421] ومادام السياق التاريخي لتأليف الرواية غائبا فإن تفكيك بنيتها إلى عناصر مادية (اسم تزنيت – اكتشاف العين – العبيد - المنطقة صحراء لا ماء فيها...) وعناصر تاريخية (وصول عقبة بن نافع إلى المنطقة - التنبؤ بمستقبل تزنيت)، يجعلنا نكتشف أن الغرض هو توظيف الحكاية في إطار الصراع القبلي بالمنطقة خاصة وأن المصدر الوحيد للوثيقة هو الفقير الصالح محمد واعزيز[1422]. الذي ادعى نقلها من دفتر بتارودانت[1423]. والغرض منها هو تشويه أصول السكان ودعوتهم إلى مغادرتها بدعوى أن الفساد سيعمها. ويدل وجود أماكن بإداوباعقيل[1424] تسمى ب"تزنيت أمازر" و"تلات ن تزنيت" على أن اللفظ من جهة غير مرتبط فقط بموضع العين المشار إليه في الحكاية، ومن جهة ثانية أن الكلمة ترتبط بعناصر مائية "أمازر هو الشلال و"تلات" هي الشعب و المسيل أو مجرى المياه"[1425].و اسم تزنيت يدل على نواة التمار أو السلة الصغيرة أو أنها تحريف "لتسي ن يط " : أي صخرة عين الماء، أو "تسينيت" وهي نوع من الحلي على شكل تاج تتزين به النساء[1426]. تبقى هذه العناصر جزئية ومن المستبعد أن تطلق على مجال شاسع كتزنيت.

[1419] - المختار السوسي، **خلال جزولة**، المطبعة المهدية تطوان (المغرب)،1966، الجزء 2 ص ص 188-189.

[1420] نفسه.

[1421] - أحمد بومزكو، جوانب من تاريخ تزنيت أطوار تعمير المنطقة وأصول السكان، مدينة تيزنيت وباديتها، أعمال الأيام الدراسية12-13-14 نونبر 1993، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، 1996،ص28.

[1422] - الفقير : لقب استعمله محمد المختار السوسي لوصف مصدر الوثيقة ،ويدل على انتساب صاحبها إلى إحدى الزوايا بالمنطقة

[1423] - محمد المختار السوسي، **خلال جزولة** ، ج.2،م.س.، ص.

[1424] إداوباعقيل :تستوطن المجال الجبلي المحيط بأزغار وتعتبر وجان أهم مناطقهم ،وتشير الروايات إلى أن المنطقة الغربية "لأزغار" كان مجال نفوذهم . أحمد بومزكو، جوانب من تاريخ تزنيت أطوار تعمير المنطقة وأصول السكان م.س.، ص.ص.23-39

[1425] الموساوي العجلاوي، مادة تالات، في: معلمة المغرب، ج .7، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والنشر والترجمة، مطابع سلا، سلا،1995، ص.2160

[1426] أحمد بومزكو، م.س.، ص.ص.23-39

الرواية الشفوية التي أخذناها من سكان المدينة تتقاطع مع ما ذكره المختار السوسي في إرجاع اسم تيزنيت إلى المرأة العربية التي قدمت من الصحراء وتوقفت بمنطقة تيزنيت هي وقافلتها للبحث عن الماء، ولما وجدت الماء بالمكان الذي يسمى بالعين الزرقاء قررت أن تحط الرحال في المنطقة والاستقرار فيها.

جدول يوضح مقاربات التفكيك اللغوي لكلمة "تيزنيت"

الفرضية	الأصل اللغوي	الدلالة
البنية اللغوية (ت-ز-ن-ي- ت)	لغة "تشلحيت"	الجمع بين تاء التأنيث ونون الملكية للدلالة على كيان أنثوي
فرضية الخيمة (تهنيت)	لهجة الطوارق	تحول حرف الهاء إلى حرف زاي لثقله، وتعني "الخيمة" أو مكان الاستقرار
فرضية الحلي (أسني)	اللغة الأمازيغية	نوع من الحلي الفضي يوضع كتاج على رؤوس النساء
فرضية الزراعة "تيزنينت"	الأمازيغية	تعني سنبلة "القمح " أو البذور، نسبة للنشاط الزراعي.
فرضية "تكنيت"	الأمازيغية	الحوض الذي تتجمع فيه مياه السقي، وهو الأقرب للطبيعة الجغرافية

ما يمكن أن نخلص اليه حول المدلول الطبونيمي لكلمة تيزنيت أنه أمر استعصى على الباحثين الفصل فيه وبالتالي لازال يكتنفه الغموض، وتبقى الرواية التي تنسب تيزنيت إلى المرأة هي التي يرجحها أغلب الباحثون.

2- تيزنيت النشاة والتطور التارخي

إذا كانت المنطقة تتميز بقدم الاستقرار البشري و توافد العديد من المجموعات البشرية ،فإن السكان تميزوا على المستوى السياسي والاجتماعي بأنهم أحرار قبل ظهور الدولة السعدية فكان "لكل فرع شيخ يدير شؤونه"[1427]، وأرخ الناصري لبداية نظام المشيخة في المنطقة بالقرن السابع عشر[1428].وقد عرفت المنطقة خلال القرن السابع عشر تأسيس إمارة تازروالت على يد أبي حسون السملالي[1429] التي بسطت نفوذها السياسي و الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة الى حين ظهور الدولة العلوية التي أخذ سلاطينها على عاتقهم توحيد البلاد التي عاشت نوع من التشتت السياسي بين امارات متفرقة، حيت قام المولى الرشيد سنة 1670م بإضعاف

[1427] مارمول كاربخال، **افريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، مطبعة المعارف،1984، ج2 ،ص.40

[1428] أحمد بن خالد الناصري، **الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، منشورات دار الكتاب الدار البيضاء،1997، ج5 ،ص.33

[1429] مصطفى ناعمي ، الايليغي الحسين بن هاشم، في: معلمة المغرب،ج.2،م.س،ص.669

وتقليص نفوذ إمارة تزروالت دون أن تفقد مكانتها، حيث تقوت من جديد في عهد المولى سليمان (1822م-1797)وأصبحت تحكم "مجاطة تيزلي و أيت و انكيضا وإداوباعقيل وإدا ارسموك والمعدروتين ويجان و أيت بر اييم و أيت عبدلا و أيت رخا و إيفران وإداولتيت إداوسملال[1430]، أي تقريبا كل مناطق حلف جزولة، وتبقى القبائل المنتمية إلى حلف تحكات في معظم الفترات خارج سلطة السملاليين " ال تزنيت-أيت جرار-..."[1431] باعتبارها تساند المخزن في أغلب الأحيان[1432].لكن بعد وفاة المولى سليمان "قام أهل تزنيت وطردوا خليفته وخربوا القصبة، ولما بويع مولاي عبد الرحمان بن هشام أرسل خليفته فرفضوه، فرجع وأرسل إليهم ابنه سيدي محمد على رأس جيش قوامه 16000 فرد، وقد ساعدت القبائل المجاورة أهل تزنيت ضد مولاي محمد الذي انهزم فعاد إلى مراكش"[1433].وامتد نفوذ تازروالت إلى الصحراء[1434] ،حيث يعتبر سيدي الحسين أوهاشم السلطة القوية في المنطقة إلى حدود درعة [1435].واستمرت تازروالت في لعب أدوار سياسية و اقتصادية واجتماعية بالمنطقة إلى حدود سنة 1956م.[1436]

عموما فإن شؤون "أزغار تزنيت " ومحيطه التاريخي كانت تسير انطلاقا من تارودانت، إلا أن السلطان الحسن الأول من أجل توطيد السلطة المخزنية في المنطقة والتصدي للتغلغل الأوربي في الجنوب المغربي، قام بحركتين إلى المنطقة سنة 1882 و1886 م. فجعل من تزنيت مقرا لخليفته. وبعد وفاته سنة 1894 م، اندلعت اضطرابات فتراجعت القبائل عن تأييدها للمخزن[1437] وتعرضت تزنيت اللحصارعدة مرات ،حتى دخلها القائد سعيد الكيلولي سنة 1897م. كخليفة للسلطان المولى عبد العزيز، لكنه "ما لبث أن نتف القبائل جميعا ولم يوقر أحدا فجاوز الحد في الأحكام"[1438]. وإذا كانت الوضعية السياسية في بلاد سوس عامة ومنطقة الأزغار بصفة خاصة لا تنعم بالاستقرار منذ مدة طويلة، نظرا لما تعيشه المنطقة من تحالفات وصراعات بين قبائلها وحضور السلطة المخزنية تارة وغيابها تارة أخرى. لذا لا بد أن نتسائل عن وضعية تيزنيت والسياق التاريخي الذي تأسست فيه. وما هي التغيرات التي وقعت في نسيجها الحضري؟ ولمقاربة هذه الإشكالية أتينا بمجموعة من النصوص حول ما دونته المصادر العربية والأجنبية وما قيل من رواية شفوية في هذا الباب.

1-2 المصادر العربية:

- ذكرأحمد بن خالد الناصري تيزنيت من خلال ما ورد في رسالة الحسن الأول إلى ولاة المغرب التي قال فيها " هذا وقد نصبنا قائدا من قواد جيشنا السعيد مختارا من ذوي الرأي السديد، و أقمناه بقصبة تيزنيت محل المخزن في القديم، بقصد أن يكون إعانة لسائرعمال القطر السوسي من وادي ولغاس إلى منتهى واد نون وكلميم. يتفاوضون معه فيما عسى أن يعرض لهم من المهمات، بعد ما عرفنا هم بأن أقمناه مشرفا للتفاوض

1430 عبد الله كيكر، **إمارة السملاليين بسوس**، مطابع الرباط ، الرباط،2014،ص.109

1431 انظر النزاع بين حلفي تحكات و تكوزولت : في مؤلف : محمد المختار السوسي، إيليغ قديما و حديثا،م.س،ص.300

1432 محمد حنداين، **المخزن وسوس1672-1822: مساهمة في دراسة تاريخ علاقة الدولة بالجهة مونوغرافية سوس**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، , 2005 ، ص..ص.172-178

1433 إبراهيم الماسي، **أخبار سيدي ابراهيم الماسي عن تاريخ سوس في القرن التسع عشر**، تحقيق عمر أفا، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ص.76

1434 ابراهيم الماسي، **أخبار سيدي ابراهيم الماسي عن تاريخ سوس في القرن التسع عشر، م س** ص.49

1435 Ch.De Faucould, **Reconnaissance ou maroc**; 1883-1884.Paris1888 . pp 343-342

1436 عمر أفا، تاريخ المغرب المعاصر دراسات في المصادر و المجتمع و الاقتصاد، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، سلسلة بحوث و دراسات رقم 34، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،2002، ص .ص.55-56

1437 - محمد المختار السوسي، **المعسول**، ج.3،م.س.،ص.ص.257-269
محمد حنداين، م.س،ص.178.

1438 - محمد بن أحمد الاكراري، **روضة الأفنان في وفيات الأعيان وتخطيط ما فيها عجيب البنيان**، تحقيق حمدي أنوش،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر اكادير، الطبعة الأولى،1998 ، ص.21

معه وبصيرة على ما قصدناه من فتح ذلك المرسى، للتعمد ودفعا للبؤس..."[1439] ويتضح من خلال هذه الرسالة أن السلطان الحسن الأول أراد بهذا التعين أن يركز السلطة المخزنية من جديد في المنطقة والدليل على ذلك قوله و أقمناه بقصبة تيزنيت محل المخزن القديم، يعني بهذا الكلام فترة السلطان المولى سليمان(1822م-1797) لأن المنطقة حسب الناصري انفك ارتباطها بالمخزن مدة طويلة " إن البلاد لم تنكح بالمخزن مدة من السنين تنيف على عدد الستين"[1440] وكلامه هذا يبين الظرفية التي فرضت على السلطان الحسن الأول تخطيط هذه الحاضرة. وعن تدبير أمور سوس ونواحيها يذكر السباعي." وفي يوم الخميس 12جمادي الثانية 1303هـ توجه الحسن الأول كما كان أيقظ له الر ايات والأعلام وتوجيه المواكب... رجع من أمر سوس من غير تكميل المواد من التدبير"[1441]

- صاحب روضة الأفنان محمد الأكراري جاء ذكره حول مؤسس تيزنيت وتاريخ تسويرها كالتالي "...واما تيزنيت، فالذي بناها هو السلطان الأشرف الهمام الأمير العلوي، سيدنا الحسن بن سيدنا محمد بن عبد الرحمان بن هشام، ابتدأ في 1301 فتمم بنائها في عامين ونصف، فحضر بمحاله عام 1303، فقال لآل تزنيت: ضيقتم السورعلى أنفسكم ... فاجتمعت القياد في تزنيت وقد أرسل إليها السلطان خليفة اسمه القائد الحسن (امزميزي)..."[1442]

- محمد الكانوني في مؤلفه أسفي وما إليه أعطى تفاصيل أكثر دقة عن الموقع الجغرافي لمدينة تيزنيت وبعض خصائص الوسط الطبيعي الذي تأسست فيه وتعداد ساكنتها وكذا الوضع الذي عاشته المدينة بعد وفاة مؤسسها،"... موقعها جنوب اكادير على بعد 90 كيلومتر مسورة في بسيط من الأرض صحراء على رغم وفور المياه ولا يزال الإصلاح بها متتابعا كانت أوليتها مدشرا كبيرا غير مسور... ولما مر بها السلطان المولى الحسن رحمه الله 1204.[1443] راجعا من جولته السوسية سنة 1303 وقف عليها وأمر بتسويرها وأمر برسم مساحة كبيرة، وبالفعل أنفذ لها المال الكافي وترك من يقف على العمل فيه ... وبها ثلاث مساجد ومدرسة علمية على النمط القديم وأخرى عصرية على النمط الحديث وبها دار الخليفة على سوس من قبل السلطان في عصرنا هذا وقبل من أيام العزيزية عدد نسمات أهله 5075 أهليا و385 أوربيا. ".[1444]

2- 2 المصادر الأجنبية:

وردت اشارات مهمة في المصادر الأجنبية حول تيزنيت وباديتها خاصة أوصاف الرحالة وتقارير بعض الضباط، واستعنت في قراءة هذه الإشارات بترجمة الأستاذ أحمد بومزكو في كتاب "تيزنيت الذاكرة الجماعية"

- ذكر شارل دوفكو CHARLES DE FOUCAULD في رحلته حيثيات تأسيس تيزنيت وبعض معالمها في مؤلفه استكشاف المغرب بالقول إن «المنطقة التي خضعت في صيف 1882، للسلطان مولي الحسن هي المحصورة بين وادي سوس شمالا والمحيط غربا ووادي درعة جنوبا و أيت أومربيط في الجنوب الشرقي... ولتعزيز هذه السيطرة بنى السلطان مدينة في تلك المنطقة: كان قد اختار موقع تيزنيت حيث عسكر جنده، و اتفق مع شيوخ المناطق المجاورة الذين سيصبحون فيما بعد قيادا على بناء مدينة ، وسلم لهم تصاميم بنائها، وسيؤدي ثمن عملهم، ووقتا قصيرا بعد عودة جيشه أرسلت التصاميم والمعماريون: فبدأ الشروع في بناء مدينة بمساجدها، وقصبتها، وملاحها، وفنادقها، أحيطت بسور واسع مربع، مع 36 برجا على كل الجو انب..."[1445]،

[1439] - أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، منشورات دار الكتاب الدار البيضاء،1997 ج 9، ص 177

- الناصري،الاستقصا،الجزء9، 176[1440]

- السباعي محمد بن ابراهيم: **البستان الجامع**، مخطوط بالخزانة العامة الرباط رقم 1346، ص121[1441]

[1442]- محمد الأكراري، **روضة الأفنان في وفيات الأعيان وتخطيط ما فيها عجيب البنيان**، تحقيق حمدي أنوش، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر اكادير، الطبعة الأولى،1998، ص70.

[1443]- المؤلف وقع في الخطأ في السنة عوض 1204 الصحيح هو 1304هجرية.

[1444] - محمد الكانوني، **أسفي وما إليه قديما وحديثا**، ص57.

- [1445] CHARLES DE FOUCAULD. **Reconnaissance ou maroc**; 1883-1884.Paris1888 ;P 34

يتضح من خلال هذا الوصف على أن قرار السلطان الحسن الأول بتأسيس تيزنيت لم يكن عفويا رغم ما تعيشه المنطقة من وضعية صعبة ، فتأسيس المدينة كان بتصاميم وضعها معماريون.

شاتلي LE CHATELIER في مؤلفه Tribus Du sud- Ouest Marocain أورد ما يلي " وكانت تيزنيت عبارة عن قصر متوسط الأهمية أحيط به سور من الطين وتشرف عليه أبراج بنيت داخله قصبة مسلحة ببضعة مدافع عتيقة، وترك فيها حامية صغيرة مع قائد للمخزن..." ويظيف شاتلي " تيزنيت عبارة عن قصر كبير محاط ببساتين ومزروعات مسقية بمجموعة من العيون قرب وادي أدودو على أطراف أراضي أولاد جرار بنيت قصبة داخل قصر أحيط في نفس الوقت بسور ممتد محمي بالأبراج، وبذلك أصبحت تيزنيت نقطة ارتكاز لسياسة المخزن في المنطقة" [1446]

ذكر سيكون زاك Segonzac من خلال حديثه عن الأوصاف الطبيعية "لأزغار" الأهمية الاقتصادية لتيزنيت كموقع استراتيجي تعبره القو افل التجارية الآتية من بلاد السودان متجهة نحو تارودانت أو في اتجاه الصويرة "عندما وصل الشريف الشاب مولاي الحسن بن السلطان سيدي محمد الى سهل أيت باعمران أقام معسكره عند قدم تلال أيت ابراهيم بالقرب من قرية فقيرة يطلق عليه تيزنيت، وهو الاسم الذي يطلق على نهر جاف يمر بالقرية ...وكانت زيارته كافية لجلب السكان المجاورين الى تيزنيت، لهذا شيدت بها سوق كبيرة، شيئا فشيئا اتسعت المدينة وأحيطت بحزام من الأسوار، والقو افل التي تأتي من السودان عبر تيندوف، اعتادت أن تمر بتيزنيت ومنها تواصل سيرها عبر اتجاهين نحو تارودانت أو نحو موكادور" [1447]

رسم بياني: قرار السلطان الحسن الأول بتسوير مدينة تيزنيت



إضافة إلى ما جادت به المصادر العربية والأجنبية من أوصاف حول معالم حاضرة تيزنيت ونسيجها الحضري، الذي طالته عدة تطورات في عهد الحماية الفرنسية وبعد الاستقلال. يظهر من خلال القراءة الأولية لخريطة تزنيت والزيارة الميدانية، أن التقسيم القبلي الذي شكل النواة الأولى لنشأة المدينة، هو المتحكم

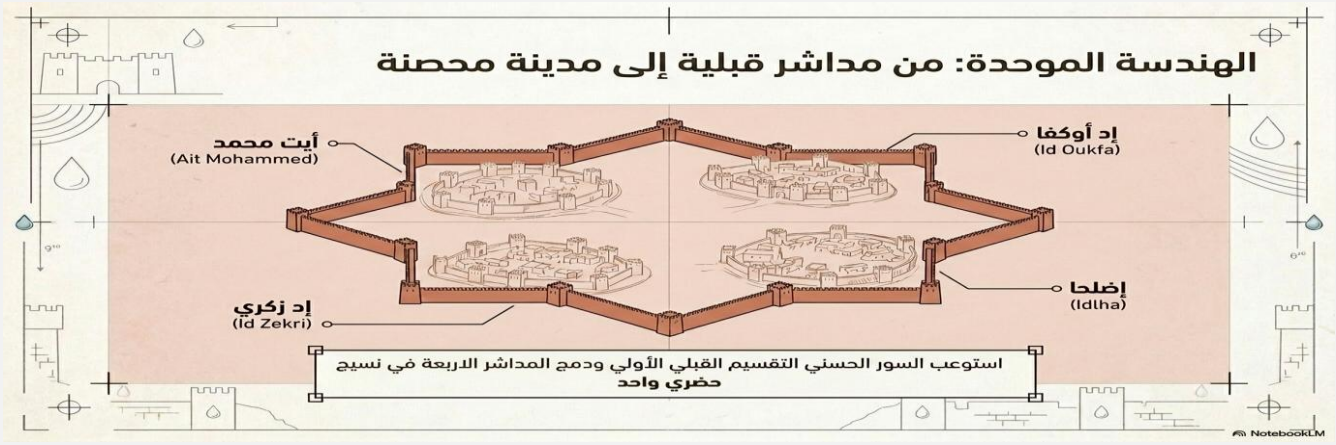
[1446] - LE CHATELIERk. Tribus Du sud- Ouest Marocain .Bibliotique Nationale de France, PARIS1894.P 18-19.

[1447] - SEGONZAC , **Voyage au Maroc 1899-1901** ,Paris 1903 P P272-273

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دمد:

الرئيسي في التوزيع الجغرافي للتراث المادي داخل المدينة، والدليل على ذلك أن أغلب المآثر العمرانية حملت الاسم الطبونومي لهذه القبائل، قبيلة ايدكفا في الشمال والشمال الشرقي، قبيلة ايدضلحا في الجنوب والجنوب الشرقي ، وقبيلة ايدزكري في الجنوب الغربي، وقبيلة ايت محمد في الشمال والشمال الغربي، وللتعرف أكثر على هذه التشكيلة القبلية التي انعكست مجاليا على تأتيت الجوانب العمرانية للمدينة، راجع جدول وحدات قبائل ايت تيزنيت[1448]. ويكفي ضبط موقع هذه التشكيلات القبلية واتجاه واد تيزنيت الذي يقسم المدينة إلى شقين يسهل على الباحث ضبط مجال المدينة، وفيما يلي صورة عن التركيبة العمرانية لحاضرة تيزنيت وأهم مآثرها من خلال بعض المصادر، نموذج سيكونزاك الذي أعطى صورة مختصرة عن معالم تيزنيت خلال حديثه عن رواية تأسيسها، " في عام 1882 أصبح مولاي الحسن سلطانا على المغرب، فواصل الحملة على سوس ورجع الى تيزنيت وعسكر بها ...بنى قصبة، عين قائدا، أنهى بناء الأسوار، وجعل من المدينة الجديدة عاصمة المغرب الجنوبي...أسوارها تمتد على مساحة خمس كيلومترات، تتخللها ستة أبواب، وقسمت المدينة الى أربعة أحياء، تتوفر على أربعة جوامع وملاح تسكنه جالية كبيرة من اليهود ...أصبحت العاصمة قوية وعريضة لا ينقصها سوى السكان"[1449] وقدم الأستاذ أحمد الهاشمي في معلمة المغرب وصفا دقيقا حول هذا النسيج الذي يتقاطع مع ما عايناه في الزيارة الميدانية ، حيث يتشكل النسيج الحضري لمدينة تيزنيت من مركز المدينة القديمة والمدينة العصرية ، المدينة العتيقة يحيط بها سور على مسافة 7كيلومترات وبعلو 8 أمتار تقريبا، وتتصل المدينة من خلاله بالمجال الخارجي بواسطة تسعة أبواب، ويتوزع عمران المدينة العتيقة إلى أربعة أحياء كبرى وهي: إدزكري- أيت محمد- إضلحا-إدواوكفا، التي كانت في الأصل عبارة عن مداشر نشأة على أساسها المدينة، ويظهر من خلال الزيارة الميدانية أن شكل البنايات وتنظيم الأزقة أن أحياء إضلحا وإداوكفا يعتبران من أقدم الأحياء بمدينة تيزنيت، وهي أحياء سكنية تقل بها المنشآت التجارية والحرفية، عكس المنطقة الجنوبية الغربية التي يتواجد فيها حي إدزكري وحي أيت محمد، التي تعرف تركزا للمنشآت التجارية والحرفية بجميع أصنافها، حيث تنتشر المتاجر والقيساريات حول ساحة المشور، باعتبارها النواة الفعلية للمدينة وعلى طول الشوارع المؤدية إليها ، كما تتركز أيضا في هذا القسم أغلب الإدارات العمومية.[1450] وبجانب المدينة القديمة وخارج أسوارها تشكلت المدينة الحديثة التي تمتد في اتجاه الجنوب وهي عبارة عن أحياء جديدة ظهرت بعد سنة 1975 كودادية الموظفين و إيراك وحي اليوسوفية والمسيرة، و أفراك والحي الإداري على طول الطريق المؤدية إلى سدي إفني وكلميم والحي الصناعي على طول الطريق الرئيسية المؤدية إلى اكادير.

رسم بياني حول النسيج العمراني للمدينة القديمة بتيزنيت



[1448]- أحمد بومزكو، **جوانب من تاريخ تزنيت**، أطوار تعمير المنطقة وأصول السكان، مدينة تيزنيت وباديتها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، 1996، ص ص34-35.

[1449] - SEGONZAC , Voyage au Maroc 1899-1901 ,Paris 1903 P P272-273

[1450]- أحمد الهاشمي، **مادة تيزنيت معلمة المغرب**، منشورات مطابع سلا،1415-1995، الجزء 8 ص ص 2678-2677

3- الاستقرار البشري في سهل تيزنيت ودوره في نشأة المدينة.

3-1 الاستقرار البشري في سهل تيزنيت

تعتبر المنطقة مجالا للتفاعل بين مكونات بشرية عديدة سواء السكان المستقرين أو سكان المناطق المجاورة أو الو افدين عليها، حيث تضم خليطا مجتمعيا يتكون أساسا من: الأمازيغ واليهود والعرب. ويربط بعض الباحثين في الفترة القديمة[1451] بين الساكنة الأمازيغية للمنطقة وشعب الجيتول Gétules، وتتحدث المصادر الإخبارية العربية عن ساكنة المنطقة باسم أهل جزولة أو أهل السوس الأقصى[1452] وتعتبرهم من البر انس المصامدة [1453]،ويعود استقرارهم في المنطقة إلى فترة قديمة جدا[1454].أما يهود المنطقة فترجع أصولهم أساسا إلى منطقة إيفران، وشكلت إيليغ[1455] ووجان أهم مجالات استقرارهم قبل أن يهاجروا إلى تزنيت. ويؤرخ لدخول القبيلة المعقلية " أيت جرار" إلى المنطقة بمنتصف القرن 13م. فاستوطنت "أزغار" وجعلته منتجعا[1456]، وأصبحت في الفترة السعدية من جيش الودايا[1457]. كما هاجر إليها العديد من سكان الصحراء بعد وباء أواسط سنة 774هـ/ 1372 م[1458]. وأسس صلحاء الكاعدة والخنابيب زو ايا لهم "بأزغار" سرعان ما تحولت إلى قبائل في القرن التاسع عشر[1459]. الحاصل أن المنطقة كانت مجال التقاء مجموعات بشرية متنوعة اختلفت رهاناتها السياسية، لكن الأكيد أن التأثيروالتأثر الاجتماعي والثقافي وقع فيما بينها ، و اتفق الباحثون في تاريخ المنطقة على أن عنصر الماء المتمثل في العين الزرقاء الذي يتوفر عليه بسيط تيزنيت، شكل عنصر جذب للاستقرار البشري في المدينة وباديتها ، وتتكون وحدات قبائل أيت تيزنيت من (إضلحا وإدكفا، وإدزكري، و أيت محمد، وإدأومكنون)، التي يحيط بها السور الحسني، وهي النواة الرئيسية المشكلة لحاضرة تيزنيت.إضافة إلى وحدات خارج السور(دوتركا، اتبان، تدوارت، العوينة) أنظر جدول وحدات قبائل أيت تيزنيت[1460].

4- قو انين تصنيف مدينة تيزنيت ضمن التراث الوطني

[1451] - يربط بعض الباحثين بين الجيتول Gétules الذين ذكرتهم المصادر القديمة كرحل أو ممارسي للزراعة في الواحات الصحراوية و بين جزولة ومنهم:
G.Camps, Gudala/guezula, :Encyclopédie berbère,t.21Edisud, Aix-en-Provence,1999 , pp.3223-3224

[1452] - أبو عبيد البكري، **المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب**، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة، مصر، ص.160(د.ت.ط)

عبد الرحمان بن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، تحقيق أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، السعودية، ص.ص.1586-1587

[1453] - عبد الرحمان بن خلدون، كتاب العبر، م،س،ص.1597

[1454] A. Adam, la maison et le village dans quelques tribus de l'Anti-Atlas, collection Hespéris, n.13, éd. Larose, Paris, 1951, pp. 9

[1455] - هي المنطقة التي عرفت تأسيس إمارة تازروالت سنة 1670م وتقع في بسيط تازروالت غرب زاوية سيدي احمد اموسى

[1456] - محمد المختار السوسي، إيليغ قديما و حديثا ،ص.57

[1457] - احمد بن خالد الناصري، ج.7، م.س.،ص.ص.50-51

[1458] محمد المختار السوسي، المعسول،ج.12، ص.ص.245-247

[1459] أيت الكاعدة و الخنابيب : من القبائل العربية الصغيرة التي استوطنت "أزغار" وينحدر صلحاء أيت الكاعدة من سيدي أحمد العروسي بالساقية الحمراء.في حين ينحدر صلحاء الخنابيب من أهل سيدي هاشم و سيدي و سيدي الصحراويين.
Le Chatelier, Tribus Du sud- Ouest Marocain. PARIS1894. p.22.

[1460] - أحمد بومزكو، جوانب من تاريخ تزنيت أطوار تعمير المنطقة وأصول السكان، مدينة تيزنيت وباديتها،أعمال الأيام الدراسية12-13-14 نونبر 1993، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، 1996،ص ص 34-37

أصدرت الدولة المغربية منذ فترة الحماية الفرنسية مجموعة من النصوص القانونية في ظهير13 فبراير 1914 الموافق 17 ربيع 1332هـ المتعلق بالمباني التاريخية ، والتي تهدف إلى حماية التراث الوطني وتصنيف وترميم المباني التاريخية في المدن العتيقة، كما هو الشأن بالنسبة لمدينة فاس وسلا والرباط ومراكش وغيرها من المدن ، وشملت هذه القوانين مدينة تيزنيت التي أصبحت منذ سنة 1932 المدينة التاريخية الوحيدة بالمغرب التي صنفت بكامل أسوارها و أبوابها وأحيائها السكنية ضمن الترث الوطني، باعتبارها مدينة تاريخية حديثة وموقع أثري داخل مجال حضري يتميز بهندسة معمارية ذات طابع صحراوي بجنوب المغرب. ونظرا لحاجة توسيع المقرات الادارية داخل المدينة وكذلك إخراج المقيمين الأجانب من المدينة العتيقة وفصلهم عن الأهالي، جاء ظهير4 يوليوز1932 معززا بالقرار الوزاري 5 يوليوز من نفس السنة، ثم ظهير20 دجنبر1932 كإطار تنظيمي لمجال التعميروالبناء والتوسع داخل المدينة العتيقة لتيزنيت.

❖ وثائق تصنيف المدينة القديمة بتيزنيت

- ظهير4 يوليوز1932 القاضي بتصنيف أسوارو أبواب وحصون تيزنيت ضمن التراث التاريخي.[1461]
- القرار الوزاري 5يوليوز1932 الموافق 30 صفر 1351، اجراء بحث من أجل تصنيف موقع تيزنيت، القراريحدد في مادة واحدة اكراهات وضوابط التعميرالخاصة بالمدينة القديمة، وبناء على نتائج هذا البحث أصدرظهيرسلطاني أخرفي نفس السنة.
- ظهير20 دجنبر1932 الموافق ل 21 شعبان 1351 هـ الذي قررفيه السلطان محمد الخامس ما يلي:

1- ارتفاق المنظرالداخلي المتكون من المجال الموجود بداخل المدينة المحاطة بالأسوار: لا يمكن أن تبنى في هذا المجال إلا منازل مغربية.

2 - ارتفاق منع البناء محدد بشريط أرضي يحيط بالمدينة خارج الأسوارعلى مسافة تمتد إلى 200 متر، انطلاقا من حد الأسوار.

3- فيما وراء منطقة 200 مترهذه، وحتى 1000متريحدد ارتفاق المنظرالخارجي والذي من خلاله لا يمكن أن تشيد في هذه المنطقة ، إلا البنايات ذات النمط المحدد من طرف مصلحة الفنون الجميلة المختصة ، وليعلم ومنذ الآن ان البنايات المرتقبة ذات أي طابع كيفما كان لا يمكن أن تغطى إلا بالسطوح.[1462]

- طلب انجازبحث بهدف تصنيف موقع تيزنيت الصادربالجريدة الرسمية عدد 2178 بتاريخ 23يوليوز 1954 ص 1069.
- نظام حماية المدينة القديمة بتزنيت المرفق بالقرار الوزاري 29يونيو 1954 الموافق 27 شوال 1373هجرية، الذي جاءت مقتضياته منسجمة مع ظهير 4يوليوز 1932 المصنف لأسوار و أبواب وتحصينات مدينة تيزنيت ضمن التراث التاريخي، وظهير20 دجنبر1932 المتعلق بتصنيف موقع تيزنيت ضمن التراث الوطني. ينص هذا الظهيرعلى ما يلي:
- ترميم باب أولاد جراروالأسوارالمحيطة به مع الالحاح على ضرورة تحويل مجرى الوادي لحماية الباب التاريخي والأسوارالمحيطة به من مخاطرالمياه.
- اعادة تصاميم البنايات العمومية (كالدائرة ومقرات القيادة العسكرية ومحكمة الباشا...) وملائمة البنايات الرسمية مع الطابع التقليدي للمدينة.

[1461] - الجريدة الرسمية، عدد 1031، ب تاريخ29 يوليوز 1932، ص 865.
[1462] - الجريدة الرسمية، عدد 1056 بتاريخ 20 يناير 1933، ص 40

- تغيير واجهات المنازل لتكون ملائمة مع الطابع المعماري الأصيل، والدعوة الى اعادة النظر في شكل ساحة المشور.
- ترميم الأسوار مع الحرص على تقوية قاعدة السور تدريجيا وإعطاء الأولوية للأماكن التي تعرضت للتلف الشديد.
- انجاز تصميم هيكلي للمدينة العتيقة يأخذ بعين الاعتبار مداخل المدينة.
- تحديد الخصائص المعمارية التي يجب أن تتوفر في البنايات المستحدثة داخل المدينة العتيقة، وتتمثل هذه الخصائص في:

- لا يجب أن يتجاوز ارتفاع البنايات 8 أمتار.

- يجب أن تتوفر البنايات على صحن داخلي:

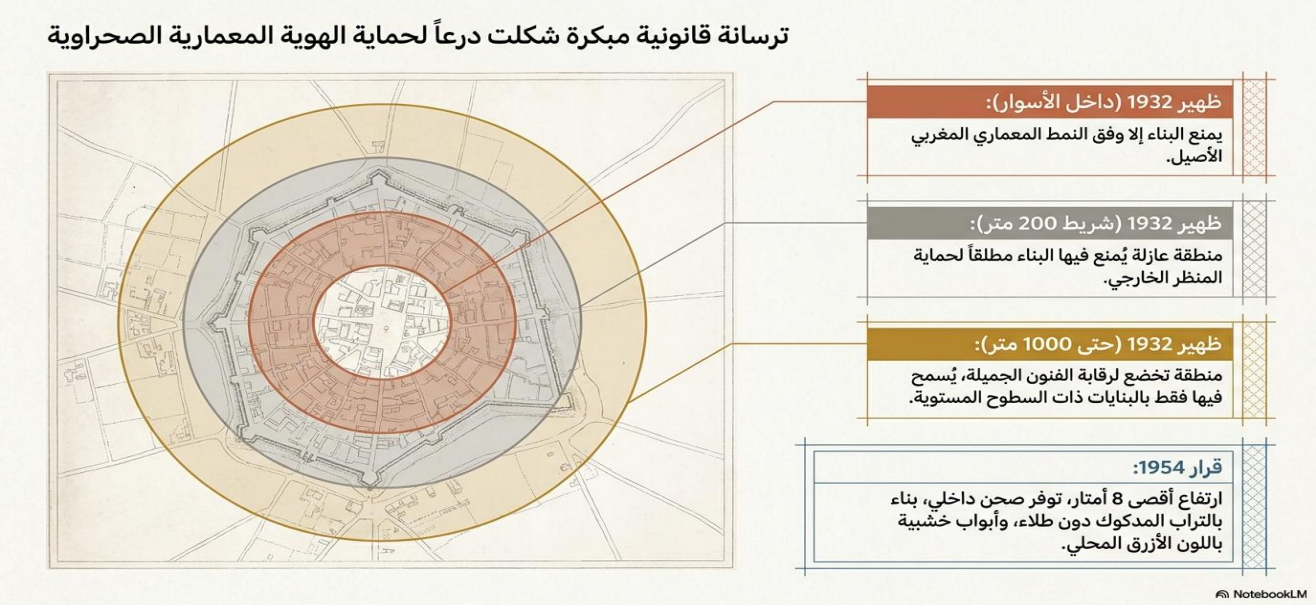
- كل المنازل المستحدثة أو المرممة يجب أن تحترم النمط الخاص للأشكال الهندسية المميزة لمدينة تيزنيت.

- البنايات الموجودة داخل المدينة يجب أن تشيد جدرانها الخارجية بالتراب المدكوك مع عدم تغطيتها بأي طلاء.

- الأبواب الخارجية للمنازل يجب أن تنجز حسب النمط المحلي. - النو افد الموجودة في الطابق الأرضي يجب أن تكون مزودة بشباك حديدي تقليدي من نفس الطراز المحلي

– المحلات التجارية الو اقعة داخل المدينة العتيقة يجب أن تحافظ على أشكالها و أبعادها التقليدية، وأن تفتح مباشرة على الأزقة بأبواب خشبية على الطراز المغربي المح – النو افذ والأبواب الخشبية الخارجية يجب أن تبقى على حالتها الأصلية وتدهن بالزيت ان كانت من خشب المنطقة، وفي باقي الحالات أن تصبغ باللون الأزرق – يمنع اقامة منشآت صناعية غير لائقة وخطيرة داخل المدينة.[1463]

رسم بياني: قو انين حماية المباني الأثرية بتيزنيت



[1463] - الجريدة الرسمية، عدد 2178، بتاريخ 23 يوليوز 1954، ص 1069.

وتهدف هذه القوانين كلها إلى الحفاظ على الطابع الحضاري للمدينة وخصائصها المعمارية، وخلال الزيارة الميدانية للمدينة تبين أن هذه القوانين ضربت بعرض الحائط وكأنها غير موجودة، حيث تعرضت المباني الأثرية في المدينة ولا زالت تتعرض لتجاوزات وخروقات وإهمال ، مثال ذلك محيط السور وكذلك المحلات الاقتصادية التي أصبحت واجهة للإشهار وسنعرض بعض الصور التي توضح هذه الاختلالات، اضافة الى النزاعات العائلية التي تقف حاجزا امام ترميم مجموعة من البنايات. ويجسد هذا الشكل الترسانة القانونية لحماية المدينة من الزحف العمراني وتقنين التوسع العمراني داخل سور المدينة وخارجها وطرق البناء والترميم.

4-1 العمارة العسكرية والسياسية

أ- العمارة العسكرية:

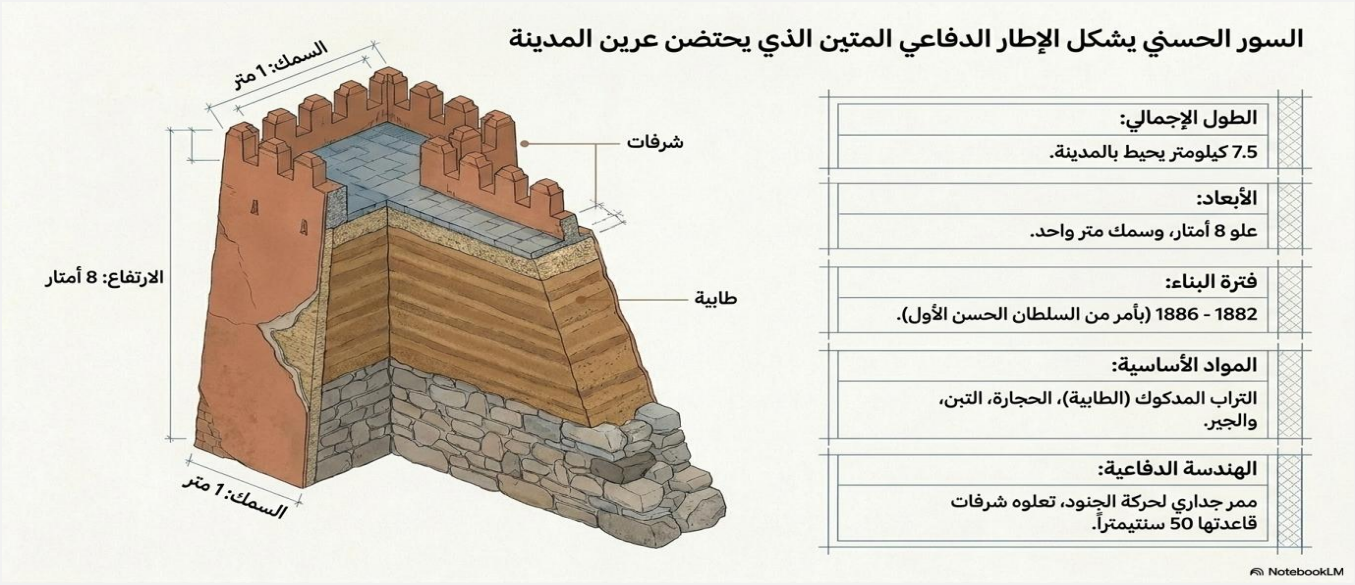
تشكل الأسوار مفتاح من مفاتيح الحضارة ، وهي أداة لتحديد معالم فضاء شاسع وتركيز كل ما هو مشتت فيه وتوحيده داخل كيان المدينة ، ويصفها الأستاذ أحمد توفيق أنها "بمثابة ألواح من تراب كتبت تمائم لديار المارة ومراكز العمالة، الواح نصبت حروز للأسواق ورحاب المتاجرات ، فهي تراث الأجيال والدول من أقدم العهود الى يومنا هذا... فهي من خلال معنى الأسوار لما خيف عليه من فضاء غير محدد ، وهي الغنى المادي والفكري الموزع في الأمة ، المشتت في امكاناتها ، وعندما يخصص مجال لبلورة ذلك الغنى وتجميعه وتركيزه تكون المدينة ، وإذا أريد استمراره والحفاظ عليه عملت الأسوار ، فالأسوار هي الرحم الذي ضمن ظروف النشأة للدول وهي ذراع السلطان اذا نما ، وهي رمز سيادته وهيبته وهي الحلق الضروري لحماية جباياته ... وهي حدود فاصلة بين عالمين : عالم البادية وعالم المدينة ، حدود أقيمت لإحكام العلاقة بين المجالين المذكورين حتى تكون علاقة انضباط قائم على الاقتناع الضروري لقيام مصالح متبادلة..."[1464] ومن خلال هذا الوصف وما أنيط للأسوار من دور دفاعي فالسور الحسني كما وصفته الرحلات الأوربية وما توقفنا عنده في الزيارة الميدانية ، بمثابة الاطار الحامي لعرين المدينة السلطانية الذي أريد له أن يحمل صورة السلطان الحسن الأول على ظهره الخارجي ضد الأعداء ، ويده الحامية لسكان المدينة من الداخل. فماذا عن تاريخ تأسيس سور تيزنيت ودوره التاريخي؟ وما هي خصائصه المعمارية؟

-السور الحسني:

بني سور تيزنيت بأمر من السلطان مولاي الحسن الأول أثناء حركته الأولى الى بلاد سوس 1882م الموافق 1299هجرية، واستغرق مدة بنائه سنتين ونصف من شوال 1300هجرية / 1883م الى ذي القعدة 1303هجرية / 1886م تحت اشراف خليفة السلطان مسعود الراشدي والأمينين عبد القادر الشاوي والحاج المحجوب الصويري، ووفر السلطان مستلزمات بنائه التي كانت تسدد من صائر مرسى الصويرة، حسب ما ذكره المختار السوسي " ومما يتعلق بتيزنيت أن سورها ابتدئ في بنائه يوم الخميس الخامس من شوال عام 1300هجرية وتم آخر ذي القعدة عام 1302 هجرية وجدد بناء دار المخزن القديمة التي فوق العين..."[1465] ويعتبر سور تيزنيت من الأسوار الحديثة في المغرب وآخرها ونظرا لأهميته التاريخية تم تصنيفه ضمن التراث الوطني كمعلمة تاريخية بموجب الظهير الشريف المؤرخ في 29 صفر 1351/ 4 يوليوز 1932. وشيد هذا السور لتحصين دواوير تيزنيت الأربعة التي وقع عليها الاختيار لتأسيس نواة المدينة وهي دوار أيت محمد ، إدزكري ، ادضلحة ، إدكفا ، ضد هجمات القبائل المعادية وكذا لرد الأطماع الأوربية التي ازداد خطرها خلال النصف الثاني من القرن 19م.

[1464] - أحمد التوفيق، الندوة الوطنية حول أسوار المدن العتيقة بتيزنيت، وزارة الشؤون الثقافية، المغرب، يونيو 1989 ، ص 39.

[1465] - المختار السوسي، خلال جزولة، ج 2 م س، ص 191.



- الخصائص المعمارية لسورتيزنيت

-تقنيات البناء: بني سورتيزنيت على الطريقة التقليدية بالأعمدة والألواح، بواسطة التراب المدكوك على شكل قوالب مستطيلة، تتكون مواد بنائه من الطين، الحجارة، التبن، الجير.

-عناصره المعمارية: يمتد على مسافة 7.5 كلم وبعلو 8 أمتار وبسمك متر واحد، شكله العام غير متعرج تعلوها شرفات علوها 1م وقاعدتها 50 سنتيمتر، وعلى هامشه ممر جداري مخصص لتحرك جنود الحراسة ويتكون من 50 برجا مربعة الشكل، تفصل بين كل برج وآخر مسافة 60 مترا. وتتخلله في زواياه الأربع، أربعة أبراج عالية للحراسة تحمل أسماء بعض القياد (برج القائد مبارك، برج سدي بوجبرة، برج تركين، برج القائد فكاك)، وعدد أبوابه التاريخية خمسة أبواب وهي (باب المعدر، باب أكلو، باب العوينة، باب الخميس، باب تاركا)، وتحمل بعضها نقوشا تشير الى تاريخ البناء واسم السلطان أو بعض الآيات القرانية مثال باب المعدر، والى جانب هذه الأبواب التاريخية فتحت أبواب جديدة في السور، كباب أولاد جرار، باب أولي (بوعبيد)، باب الجديد.

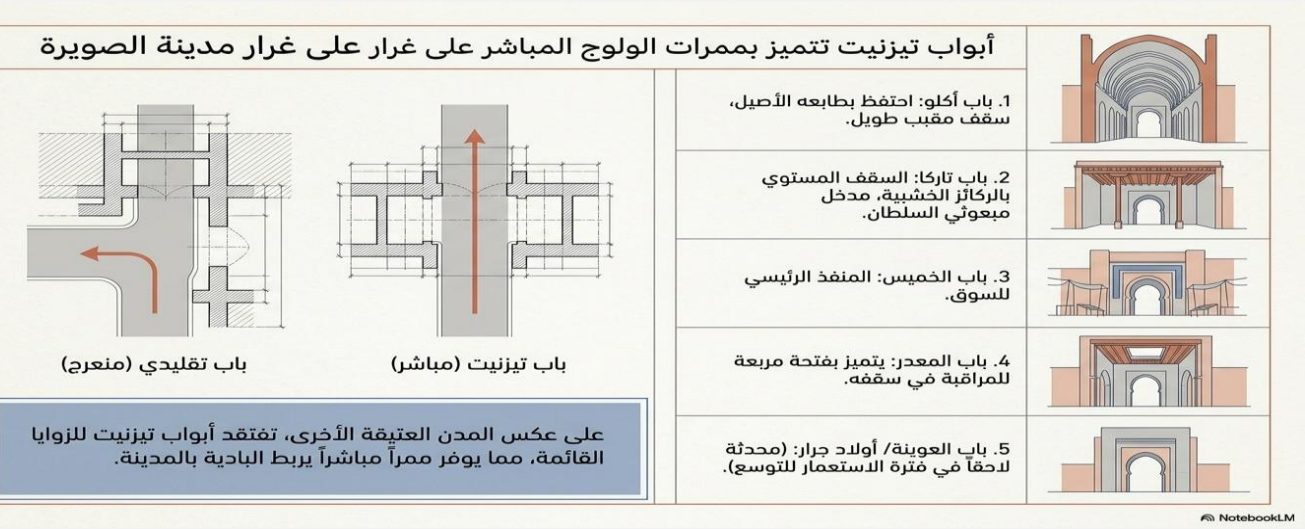
-تاريخ ترميمه: قامت وزارة الثقافة في إطار إعادة الاعتبار للنواة الأولى للمدينة بترميم سورتيزنيت أبريل سنة 2002، وشمل الترميم المنطقة الممتدة من برج سيدي بوجبارة الى باب أكلو التي استغرقت 6 أشهر.[1466]

-الأبواب: الحديث عن الأسوار يقودنا بالضرورة الى الحديث عن الأبواب التي تتخلل أسوار المدينة، ومداخيل تيزنيت عبارة عن أبواب خشبية كبيرة الحجم تربط المدينة القديمة ببادياتها وبين المدينة الجديدة ، تفتح وتغلق بانتظام ، تفتح بعد صلاة الفجر وتغلق عند المغرب ، وفي حالة تعرض المدينة لهجوم خارجي ، وتختلف أبواب مدينة تيزنيت عن أبواب المدن العتيقة ، كونها عبارة عن ممرات مباشرة تفتقد لزويا قائمة و تشبه في ذلك أبواب مدينة الصويرة[1467].

عدد أبواب تيزنيت ثمانية أبواب، خمسة منها تاريخية وثلاثة حديثة.

[1466] - مندوبية وزارة الثقافة، بتيزنيت

[1467] - أحمد بومزكو وعبد السلام أمرير، تيزنيت الذاكرة الجماعية، مرجع س، ص 58.



-باب الخميس طوله 10.7 متروعرضه 6 م، يقع بالجهة الشمالية للمدينة بالقرب من المجرى القديم لوادي توخسين الذي يعبروسط المدينة، وسمي بهذا الاسم لأنه المنفذ الرئيسي لولوج الى سوق الخميس سدي الطيب بدوار تاركا.

-باب تاركا: يقع باب تاركا بالجهة الشمالية، للمدينة بالقرب من باب الخميس، طوله 10.6 متروعرضه 7 أمتار، سمي بهذا الاسم لأنه يؤدي الى الحقول والبساتين المعروفة بساقية تاركا، ويتميز بسقفه المستوي المغطى بالركائز الخشبية والأعواد، وهو مشيد بالحجارة المتماسكة بخليط من التراب والجير، وهو مدعم ببرج للمر اقبة، وقد كان قديما المدخل الرئيسي لمبعوثي السلطان الى الخليفة أو قائد المدينة.

صورة باب الخميس صورة باب تاركا





- باب أكلو: طوله 10.6 م وعرضه 7 أمتار، موقعه في الجهة الغربية للسور في اتجاه تراب قبيلة أكلو التي سمي باسمها، من مميزات هذا الباب أنه احتفظ بطابعه الأصيل، حيث يتميز بسقفه الذي بني

على شكل مقبب طويل وممتد، مشيد بالحجارة المتماسكة بخليط من التراب والجير، وبخصوص تصميمه فإنه يشبه أبواب مدينة الصويرة.

صورة باب أكلو



- باب المعدر: طوله 9 أمتار وعرضه 7 أمتار، يوجد في الجهة الشمالية الشرقية، له مدخل مباشر، سمي بهذا الاسم لأنه فتح في اتجاه قبيلة المعدر الو اقعة على بعد 15 كلم، ويتميز بوجود فتحة مربعة الشكل في سقفه عرضها 2.6م.
- باب أولاد جرار: باب حديث شيد في فترة الحماية الفرنسية على أنقاض الباب الأصلي بعد ترميم بعض أجزاء السور، يقع بالجهة الجنوبية للمدينة منفتح على شارع سدي عبد الرحمان، وسمي بهذا الاسم نسبة الى قبيلة أيت جرار.
- باب العوينة: من الأبواب المحدثة في فترة الاستعمار، وسمي بذلك لأنه في اتجاه قرية العوينة التي تبعد عن المدينة ب 5 كلم، له مدخلين يسمحان بمرور السيارات بسهولة في اتجاه داخل وخارج المدينة.
- باب الجديد: يقع في الجهة الجنوبية للمدينة قرب باب العوينة، ويعتبر المدخل الرئيسي المؤدي الى ساحة المشور، قامت سلطات الحماية الفرنسية بتوسيعه لتسهيل حركة مرور السيارات.

- باب أولي (أولي تعني قطيع الغنم) أو باب بوعبيد: يقع في الجهة الشرقية للمدينة، تم فتحه في جانب برج صغير في فترة الحماية من طرف الشيخ بوعبيد، لتمكين ماشية وبهائم قبيلة ادضلحة من الخروج الى المراعي، لذلك سمي بباب أولي نسبة الى قطيع الغنم.

- الأبراج:

تتخلل سورتيزنيت مجموعة من الأبراج المتعددة الأضلاع تشبه أبراج القصبات والقصور الصحراوية، وهي عبارة عن ابراج نصف هرمية تعلوها شرفات قاعدتها 0,50 مترتتباعد عن بعضها بحوالي 60 مترا، واغلبها

مجوف، بجانبها أبراج مملوءة كبرج القائد مبارك وبرج تركين[1468] ولمنح القوة الدفاعية لسورتزنيت دعم بنوعين من الابراج مختلفة من حيت الشكل والعلو والوظيفة

-الأبراج الصغيرة: عددها 50 موزعة على طول السور وتفصل بينها مسافات تتراوح بين 60 و210 مترا، ولها قاعدة مربعة ونفس ارتفاع السور، بعضها يتوفر على باب مفتوح داخل المدينة وتستعمل كمخازن.

-الأبراج العالية: تقع في الزاويا الاربع للسور يبلغ ارتفاع كل واحدة منها 15 متر، وكانت تسمح بمر اقبة القبائل المجاورة للمدينة، تتخذ شكل مستطيل عند قاعدتها وتضيق كلما ازداد ارتفاعها. وتظهر بعض الصور التي اخذت للأبراج الاربعة قبل طلائها، انها لم تكن مرتفعة الى مستواها الحالي عند بنائها في البداية، بل ازداد علوها في مراحل لاحقة كما هو الحال بالنسبة لبرج سيدي بوجبارة والقايد مبارك[1469] ، وبنيت بجانب هذه الابراج ، أدراج تسمح بالصعود للطابق العلوي المهيأ للمر اقبة.

- برج القايد مبارك: سمي بهذا الإسم نسبة الى القائد مبارك بن همو التزنيتي. ويوجد بمحاذاة أراضي ومزارع آل حسون المحمديين.

- برج سيدي بوجبارة: سمي بهذا الإسم نسبة للولي سيدي بوجبارة الذي يوجد ضريحه بمقربة من البرج، ويتميز بعلوه الكبير لهذا سمي ببرج "غزيفن" اي البرج الطويل

- برج باب الخميس: يقع بالقرب من باب الخميس، وكان يستعمل في مر اقبة الجهة الشمالية من البلدة، حيت توجد مزارع تاركا، كما توضع فيه البضائع والسلع التي يستخلصها المخزن على شكل ضر ائب عينية.

- برج القائد فكاك: ينسب هدا البرج الى القائد فكاك أحد القواد المخزنيين، وكان على راس الحامية العسكرية بكلميم قبل ان ينتقل الى تزنيت سنة 1900 م.

- برج تركين: يقع في الجهة الغربية قرب باب العوينة وسمي بهذا الاسم نظرا لقربه من مخزن الفحم الخشبي

- برج ادعلي اوبيبي: يقع بمحاذات باب أولي ونسب لآل إدعلي أوبيبي، وهي اسرة تنتمي الى قبيلة اداكفا.

ب - العمارة الإدارية

القصبة المخزنية: تقع القصبة المخزنية القديمة قرب الجامع الأعظم وأمام العين الزرقاء بتراب إدزكري، وتعتبر من أقدم القصبات التاريخية بتيزنيت تنسب الى القائد الحاجي محمد أغناج الذي قام بحملة على سوس بأمر من السلطان المولى سليمان سنة 1810 ، الذي اتخذ تيزنيت مركزا ومنطلقا لتثبيت سلطة المخزن على مجموع مناطق سوس خاصة اضعاف نفوذ إيليغ بالمنطقة[1470].

وظف المخزن القصبة الى جانب دورها في استتباب الأمن المحلي، كمركز لتجميع القوات العسكرية التي تواجه قبيلة ايليغ. وتوقفت عن وظيفتها الأصلية خاصة بعد بناء دار المخزن الجديدة ، واستعملت مدة طويلة كسجن مدني ، وفي مطلع القرن الواحد والعشرون استعمل جزء منها كمركز للتكوين المهني ، ومرآب بلدي، وفي اطار رد الاعتبار للنواة التاريخية للمدينة، استعاد المجلس البلدي مر افق القصبة التي خضعت للترميم مؤخرا قصد تحويلها الى متحف للحلي.[1471]

[1468]- نظرة موجزة عن تاريخ تيزنيت، ملحق ضمن، الندوة الوطنية حول أسوار المدن العتيقة بتيزنيت،مرجع س، ص ص 207-208

[1469] - أحمد بومزكو وعبد السلام أمرير، تيزنيت الذاكرة الجماعية، مرجع س، ص 60

[1470] - أحمد بومزكو، **نبذة تاريخية عن مدينة تيزنيت**، منشورات بلدية تيزنيت، ص 4.

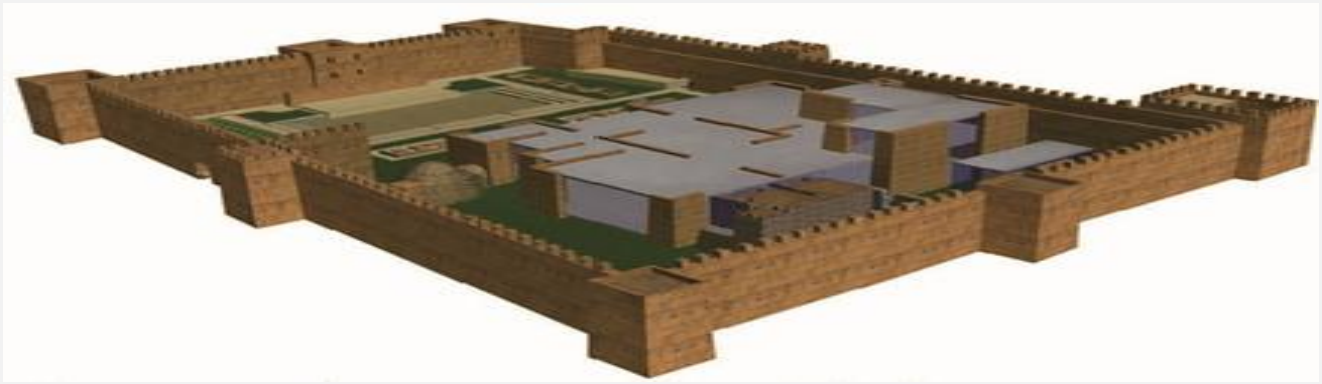
[1471] - الرواية الشفوية



رسم بياني يوضح موقع القصبة المخزنية داخل المدينة العتيقة

-خصائصها المعمارية: تبلغ مساحتها الإجمالية 6704 متر مربع، محاطة بسور مدعم بخمسة أبراج، واستعمل في بنائها التراب المدكوك والجيروالحجر المنجور.[1472] وفي إطار اعادة الاعتبار للتراث المادي بتيزنيت تم ترميم القصبة عبر مراحل.

تصميم القصبة المخزنية



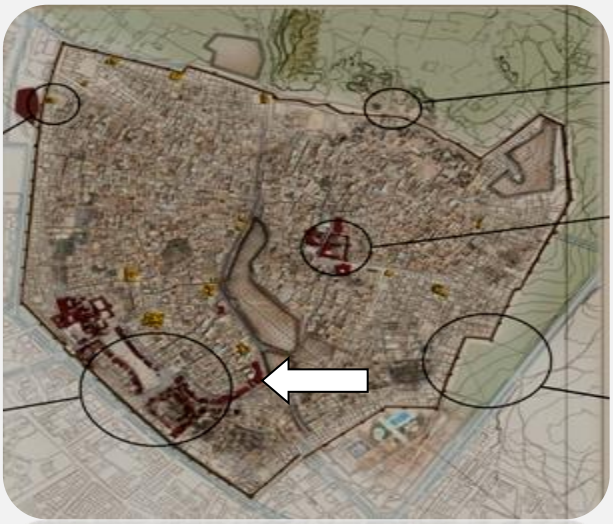
المصدر: Salima Naji,Etude Architecturale Médina de Tiznit P 1,2012

- القصر الخليفي بتزنيت :

الموقع: يقع القصر الخليفي في الجهة الشمالية الغربية لساحة المشور بالمدينة العتيقة لتزنيت ،ويجاوره من الجهة الشمالية ضريح الشيخ ماء العينين ،ومن الشرق منزل الفنان (الحاج بلعيد)[1473]

[1472] - نبذة تاريخية حول المدينة، مندوبية وزارة الثقافة، بتيزنيت،

[1473] - الزيارة الميدانية.





صورة للقصر الخليفي أخذت بعين المكان

أسماء المعلمة: تعرف هذه المعلمة بأسماء عديدة منها:

- دار المخزن الجديدة، لأن قصبة أغناج التي بنيت قرب (العين الزرقاء) سنة 1810 كانت مقر المخزن على عهد المولى سليمان، وفي فترة المولى الحسن الأول أصبح القصر الخليفي هو المركز الإداري ومقر القرار السياسي بالمنطقة، لذلك سمي القصر بدار المخزن الجديدة.
- القصر الخليفي لأن البناية كانت مقرا لإقامة خليفتين للسلطان بمنطقة الجنوب وهما: الامير مولاي الزين ابتداء من سنة 1921م، ثم الأمير مولاي الحسن بن يوسف وذلك سنة 1943 م.
- تيكمي ن شريف ومعناها :منزل الشريف، لأنها كانت مقر اقامة امراء الشرفاء العلويين.[1474]

[1474] - الرواية الشفوية.

نبذة تاريخية:

يرتبط تاريخ القصر الخليفي بالتاريخ العام للمدينة، فقرار بنائه يندرج في إطار مشروع سياسي وإداري يهدف إلى تعزيز الحضور المخزني بشكل فعال في الجنوب المغربي بغرض ضبط القوى السياسية المحلية من جهة، والتصدي للمحاولات الاوروبية التي كانت تستهدف زعزعة السيادة المغربية من خلال تاسيس مراكز على الشواطئ الجنوبية من جهة ثانية. وفي سياق هذه التحديات جاءت رحلات السلطان الحسن الاول للمنطقة، التي توجت بإحاطة بلدة تزنيت بسور مدعم بأبراج ابتداء من سنة 1882م، ثم القصر الخليفي الذي تم الشروع في بنائه سنة 1887م. ويعتبر بناء السور والقصر المخزني، الواجهة المعمارية لمشروع مولاي الحسن الاول الهادف الى الرقي بموقع تزنيت الى المركز المخزني الاساسي بالجنوب المغربي. ومنذ تلك الفترة كان القصر الخليفي حاضرا بشكل دائم في كل التطورات السياسية التي عرفتها المدينة.

أبرز الأحداث التاريخية التي وقعت بهذه المعلمة :

- استقر بالقصر الخليفي 13 خليفة من القواد الذين كلفهم المخزن بتسيير شؤون المنطقة: كالقايد مسعود الراشدي 1300هـ /1883م، وعبد القادر الزيراوي 1303 هـ، وسعيد الكيلولي من 1897 الموافق ل1314 هـ إلى 1900 م / 1318 هـ ، ومحمد انفلوس مابين 1318- 1321 هـ/ 1901-1903 والحبيب باقا الفطواكي 1907-1912 م ومحمد بن دحان 1913 وعبد الرحمان حديمان 1916
- خلال مرحلة الحماية الفرنسية استقر به على الخصوص القائد الطيب الكنتافي الذي كان باشا على مدينة تزنيت ونائبا للمخزن من 1917 الى 1921.
- عين السلطان مولي يوسف سنة 1921 م الامير مولاي الزين بن السلطان مولاي الحسن خليفة للسلطان على تيزنيت، و اتخذ القصر الخليفي مقرا له.
- بعد وفاة مولاي الزين، عين مولاي الحسن بن يوسف خليفة للسلطان سنة 1934.
- في مرحلة لاحقة استمر التمثيل المخزني عبر قواد يعينون بالقصر الخليفي وهم تابعون لمصلحة القصور الملكية. باختصار هذه بعض المحطات التاريخية المرتبطة بالقصر الخليفي ، والتي تظهر بوضوح ان هذه المعلمة كانت على الدوام في قلب الأحداث السياسية التي عرفتها المنطقة.[1475]

اهمية معلمة القصر الخليفي:

-من الناحية الاثرية والمعمارية، يعتبر القصر الخليفي بناية هامة وارثا معماريا متميزا، فقد تمازجت فيه تقنيات البناء المحلية والأساليب الفنية الواردة من باقي الحواضر المغربية التي ساهمت في ابداع تحفة هندسية متفردة. كما أن أسلوب (الرياض) الذي اعتمد في مختلف اجنحة القصر، سينتشر بعد ذلك في المناطق المجاورة للمدينة. لقد تحول القصر الخليفي الى مركز اشعاع حضاري ألهم مجموعة من الاعيان والقياد الذين كانوا يسعون الى بناء اقامات يعكس معمارها أهمية نفوذهم السياسي او الاجتماعي.

- يعتبر القصر الخليفي من الناحية الرمزية والتاريخية رمزا لهيبة الدولة المغربية ، وذلك لأن تشييده ارتبط بظروف تاريخية خاصة ، كانت فيها المنطقة معرضة لأطماع التغلغل الاوروبي .لهذا كان قرار المولى الحسن الأول بتسوير تزنيت الذي تلاه تشيد القصر الخليفي ، فالسلطان ادرك ان التحديات الجديدة لا يمكن مواجهتها بمجرد بناء قصبة عسكرية كما هو الشأن في الماضي عندما امر السلطان مولاي سليمان ببناء قصبة أغناج سنة 1810 م قرب العين الزرقاء ,ولهذا فالقصر الخليفي الذي بني سنة 1887 م، يعتبر عنوانا لمرحلة هامة من تاريخ الجنوب المغربي.

وصف المعلمة: تغطي مختلف مكونات القصر الخليفي مساحة إجمالية تقدرب 7426 مترمربع. المعلمة تتكون من ثلاث رياضات متجاورة وملحقات مختلفة عبارة عن منازل للخدمة ومرابط للخيول تلك الاجنحة

[1475] - عبد السلام أمرير، القصر الخليفي، نبذة تاريخية حول المدينة، مندوبية وزارة الثقافة، بتيزنيت.

كلها محاطة بسور خارجي، ويضم كل رياض عددا من الغرف المفتوحة على ساحة القصر الذي يتكون من الأجنحة التالية:

-اجنحة السكن والاستقبال وتضم ثلاثة رياضات، منها رياضان وضعيتهما سليمة أثناء الزيارة الميدانية للمدينة:

-رياض وبه ثماني غرف ومرحاض في الاسفل واربع غرف في الطابق العلوي.

-رياض وبه أربع عشرة غرفة وحمام ومرحاضين في الطابق الارضي، وثلاث غرف ومرحاض في الطابق الاول

-جناح للطبخ والخدمات وبه خمس غرف في الاسفل سبع غرف في الطابق الاعلى مجموعة من البيوت الصغرى - مسجد لأداء الصلاة - ساحة داخلية وبعض الفضاءات المفتوحة

-فضاء خاص بالخيول وتجهيزات مائية متنوعة تضم ابارا، وحوض، وشبكة من القنوات المائية.

واعتبارا لتاريخ بنائه القديم فقد تهدم جزء كبير من المعلمة، حيت انهارت أسقف بعض الغرف والسور الخارجي، كما تآكلت اسس الجدران والأعمدة، مما يستدعي الاسراع بترميم ما بقي قائما من هذه البناية التاريخية المتميزة.

-تقنية البناء: شيدت المعلمة بأسلوب معماري محلي، إعتمد تقنية التراب المدكوك (الطابية) في بناء الجدران او الحجارة، وذلك حسب الاجنحة،أما بنية السقوف فأنجزت بالخشب بأتباع تقنية (الورقة والجايزة). ولإضفاء طابع جمالي على البناية، شيدت إطارات الابواب والنو افذ والأقواس والأعمدة بالحجارة المنحوتة.

-العناصر الزخرفية: كان هناك اهتمام خاص بالجانب الجمالي للقصر الخليفي باعتباره يمثل الهيبة المخزنية، ويتجلى ذلك في استعمال مواد بناء مختلفة في تناسق بديع، من خشب وزليج وجبص وحجر منحوت، وتعدد العناصر الزخرفية المعمارية من أقواس وشرفات تعلو المدخل الرئيسي للقصر.[1476]

صورة للقصر الخليفي أخذت بعين المكان



-مبادرات لرد الاعتبار للقصر الخليفي: قام المجلس البلدي للمدينة بعدة إجراءات للحفاظ على هذه المعلمة من خلال القرار الذي أصدره في دورة فبراير 1993 بتحويل القصر الى متحف، وفي سنة 1995 تقدمت نفس الجهة بطلب الى السيد وزير الثقافة لإدراج القصر الخليفي ضمن الأثار الوطنية المرتبة. وفي سنة 1996 أعدت وزارة الثقافة مشروع لإنجاز متحف اثنوغرافي جهوي في جزء من القصر الذي لم يكن محل نزاع، ويتعلق الأمر برياض وثلاث منازل صغرى تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 1500 متر مربع. وقدرت قيمة انجاز أشغال ترميم الجدران والسقوف بمبلغ 5 ملايين درهم. غير أن مختلف هذه المبادرات لم يكتب لها النجاح نظرا للوضعية

[1476] - عبد السلام أمرير، القصر الخليفي ، نبذة تاريخية حول المدينة ،مندوبية وزارة الثقافة، بتيزنيت.

العقارية للقصر التي تعرف نزاع بين الأملاك المخزنية من جهة ومجموعة من المدعين من جهة ثانية الذين تعرضوا لعملية التحفيظ.[1477]

2-3 القصبة الكولونيالية

تقع القصبة الفرنسية في الجهة الجنوبية لساحة المشور في الواجهة المقابلة للقصر الخليفي، تأسست 1924 من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، مقرا لإدارة الشؤون الأهلية، وتحولت منذ سنة 1975 الى مقر لعمالة إقليم تيزنيت، ثم تحولت مؤخرا الى مقاطعة حضرية أولى، تتميز هذه البناية بطابعها التقليدي في بناء القصبات كما يظهر من خلال الشكل الهندسي لأبوابها ونو افذها.

صورة للقصبة الكولونيالية



3- العمارة الدينية والثقافية

تعتبر العمارة الدينية من المباني الرئيسية التي شكلت النواة الأولى للنسيج الحضري لمدينة تيزنيت، مقارنة بمثيلاتها في المدن المغربية والمدينة العربية الإسلامية بصفة عامة، حيث يشكل الجامع الكبير المركز والنواة التي نسجت حولها عمران المدينة تماشيا مع المجتمع الإسلامي الذي يعتبر الدين محور أساسي في الحياة العامة، ولهذا الاعتبار حظيت العمارة الدينية بعناية كبيرة.[1478]

1-3 العمارة الدينية

-الجوامع والمساجد دور العبادة في المقام الأول في مدينة تيزنيت، تساهم في تأطير الحياة الدينية، وخصوصا منها جانب العبادة ولاسيما الصلاة، حيث تعتبر المساجد الكيان المادي الذي يتجسد فيه الجانب الروحي لهذه الحاضرة. وحسب الدراسة الميدانية تتوفر مدينة تيزنيت العتيقة على سبعة مساجد وهي المسجد الكبير أو الأعظم - مسجد ادضلحا- مسجد ايداكفا- مسجد ايت محمد - مسجد ادزكري- مسجد قصبة وعمو - مسجد الزاوية التيجانية. وسنركز هنا على نموذج الجامع الكبير الذي نتوفر على معطيات تاريخية حوله اضافة الى كونه النواة الأولى للنسيج الحضري بتيزنيت، ونتطرق لباقي الجوامع في اشارات حسب ما توفر لنا من معطيات من خلال الرو اية الشفوية.

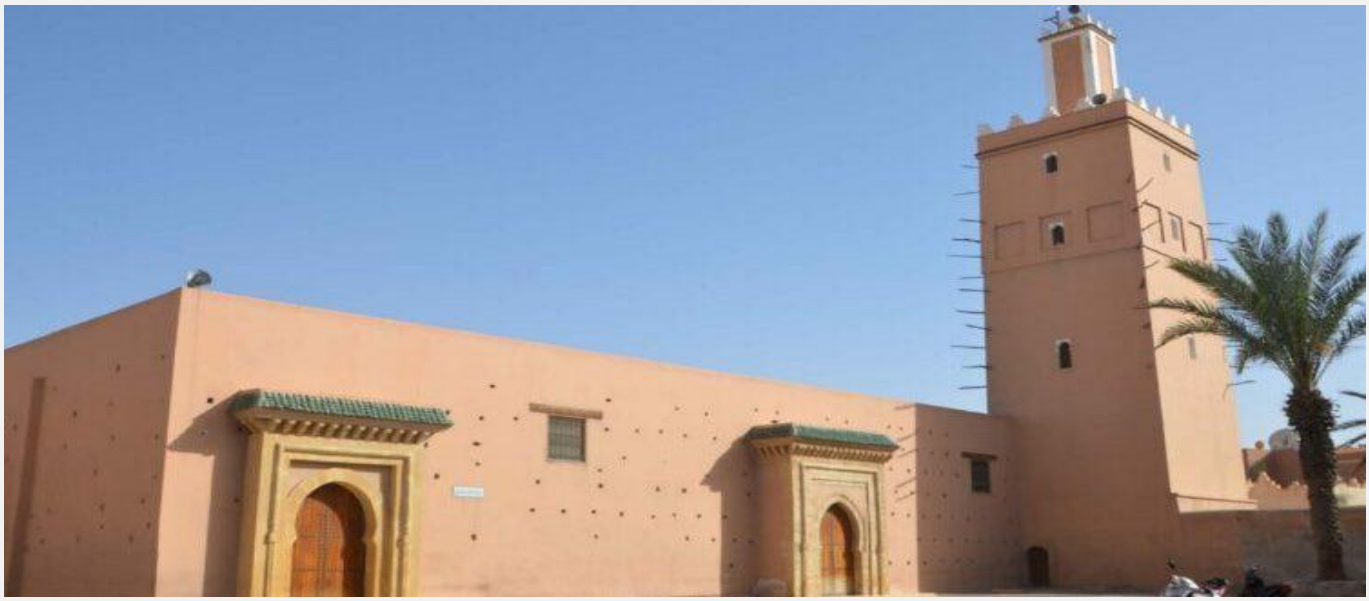
أ- الجامع الكبير: يقع الجامع الكبير أو الأعظم بتراب إيدضلحا بالقرب من القصبة المخزنية القديمة والعين الزرقاء. جدد بنائه القائد سعيد الكيلولي لما كان قائدا على تيزنيت ما بين (1314/1892 هـ -1896 م/1318 هـ) في نفس موقع المسجد القديم الذي تهدمت صومعته البسيطة الو اقعة في مكان خصة الماء الحالية، وأحاطه بجدار خارجي وسقف منه الصف الأول، بقيت صومعته بلا تبليط ، وفي سنة 1903 م/1321هـ

[1477] - نبذة تاريخية حول المدينة، مندوبية وزارة الثقافة، بتيزنيت،

[1478]- كامل الكيناني" تخطيط المدينة العربية الإسلامية"مجلة المخطط والتنمية المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي جامعة بغداد، 2006 عدد 15،ص3.

أضاف القائد همو التيزنيتي الصفين الثاني والثالث الموالي للقبلة. وقد تم تبليط صومعته سنة 1926م/ هـ 1345.

صورة الجامع الكبير بتيزنيت



الاهمية التراثية للجامع الكبير: تكمن اهميته التاريخية في كونه يعد أقدم مسجد بمدينة تزنيت. ومن الناحية العلمية جامع تتم فيه حلقات الدروس العلمية والفقهية على يد نخبة من علماء المحليين أمثال : الحسن بن الطيفور السمكوني(1278هـ / 1862م)[1479] ، محمد بن احمد الاغربوي(ت1251 هـ) ،سعيد الكثيري، عبد الله التمراوي ، مبارك بن همو التاجاريفتي ، محمد الكيلولي الحاحي...، احمد بن الحسين الجراري ... وأزداد نشاطه العلمي في عهد القاضي احمد اوعمو (1321هـ / 1904 م)[1480] وبعده العلامة محمد الباز الذي طور مناهج التدريس به حتى تحول الى فرع لمعهد تارودانت سنة 1956.

التصميم ومواد البناء:

للمسجد شكل مستطيل يغلب عليه المنحى العرضي حيث تبدو فيه الصفوف المتعامدة مع حائط القبلة ممتدة ومتسعة وتتوزع هذه الصفوف بين أعمدة حجرية تجتمع كي تشكل قاعة الصلاة، وقد سقفت هذه الاخيرة بالألواح الخشبية على الطريقة التقليدية (الورقة والكايزة)، ويتوسط قاعة الصلاة صحن(فناء) به نافورة للوضوء، وللمسجد ثلاث ابواب، وخصص مؤخرا الفضاء الخلفي للمسجد مقصورة للنساء. أما الصومعة فقد بنيت في الزاوية الجنوبية الغربية للمسجد بالتراب المدكوك كما هو الحال بالنسبة لجدران المسجد وما زالت تلتصق بها بعض عصى البناء التي لتجعلها شبيهة بالصوامع الافريقية خاصة في بلاد شنقيط ، وفي الجهة الشرقية خارج المسجد توجد مدرسة قرآنية عبارة عن قاعة واسعة وبيت للفقيه المعلم وساحة[1481].

-مسجد أيت محمد: يقع بتراب أيت محمد عبارة عن مسجد بسيط تقام فيه الصلوات الخمس ليس له صومعة. ووصفه المختار السوسي قائلا " زرت مسجد أيت محمد فاذا به من الطراز القديم أحسن المساجد ،

[1479] - المختار السوسي، المعسول، ج 11 ص 266

[1480] - المختار السوسي، المعسول ،ج 12 ص 222.

[1481] - مشروع ترميم الجامع الكبير، مندوبية وزارة الثقافة بتيزنيت.

فيه مصلى واسع ، ومكتب حسن، وسقيفتان فسيحتان احداهما للطلبة والأخرى للعامة ، يأوون اليهما في محادثاتهم طرفي النهار، وعند انتظار الصلوات ، وفيه ايضا متوضأ حسن أفيح.[1482]

-مسجد ايدكفا :يقع بتراب إيدكفا يسمى كذلك بمسجد للازنينية "المرأة التي اشتق منها اسم تيزنيت"، يعتبر من أقدم المساجد بتيزنيت بنته السيدة للازنينية وتم تجديده اخر مرة سنة 1970 من طرف ساكنة المدينة، عبارة عن مسجد تؤدى فيه الصلوات الخمس وتقام فيه الكراسي العلمية ، وساهم المسجد بدور كبير في تخرج العديد من الطلبة وقد نوه المختار السوسي بهذا الدور لما زار هذا المسجد حين قال " وفيه مدرس من أعظم المعلمين لكتاب الله اسمه سدي عمر...عنده تلاميذ كثيرون... فخرج عشرات وعشرات حتى سمعت أنه تخرج به في حفظ كلام الله زهاء مائتين"[1483] . يتكون جامع إيدكفا من طابقين وفناء بجواره قبر السيدة للازنينية وقاعة الصلاة وبيت الفقيه، مبني بالطوب والطين المدكوك.[1484]

-مسجد إيدزكري:يقع مسجد ايدزكري بتراب ايدزكري على واد توخسين بالقرب من ضريح سدي عبد الرحمان.

كان المسجد في وضعيته السابقة صغير المساحة، وبعد أن تحولت ملكيته الى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 1992 تم إعادة بنائه وتوسيعه وإضافة مر افق أخرى، و أثناء الزيارة الميدانية ما زالت الأشغال جارية فيه خاصة قاعة صلاة النساء.

المسجد حاليا في وضعية جيدة شكله الهندسي مربع الشكل يتكون من طابقين، الطابق السفلي قاعة الصلاة تقدر سعتها بحوالي 800 مصلي أثناء صلاة الجمعة. اضافة الى قاعة صلاة النساء ومراحيض الوضوء وفي الطابق العلوي تقام فيه الدروس العلمية.[1485]

-مسجد قصبة واعمويقع بزنقة دارواعمو بتراب أيت محمد سمي بهذا الاسم نسبة الى القاضي أحمد أعمو، عبارة عن مسجد بسيط تقام فيه الصلوات الخمس يتكون من قاعة الصلاة ودار الوضوء.

-مسجد الزاوية التيجانية يقع بساحة المشور قرب باب الجديد بتراب ايدزكري مقره هو نفس مقر الزاوية التيجانية التي تأسست حوالي 1320هـ / 1902م، المسجد عبارة عن بناية واحدة مجزأة الى قسمين قاعة الصلاة التي يتوسطها قبر السيد في حالة جيدة سقفها مزخرف بالجبس وجدرانها مزينة بالزليج البلدي وقاعة صلاة النساء، له صومعة على شكل برج.

ب -الزوايا : ينتشر داخل مجال تيزنيت وباديتها مجموعة من الزوايا التي لها نفوذ واسع في المنطقة وفي بلاد سوس عامة، و يهمنا منها تلك التي تؤثث النسيج الحضري للمدينة العتيقة بتيزنيت، وقد حصرنها خلال الزيارة الميدانية في ثلاث زوايا: الزاوية التجانية، الزاوية الدرقاوية ، الزاوية الناصرية.

-الزاوية التيجانية: تقع الزاوية التيجانية بتراب قبيلة ادزكري، تأسست على يد الحاج الحسين الإفراني سنة 1902م /1320 هـ، وبعد وفاته سنة 1328هـ تولى ابنه محمد أمور الزاوية. وكان عدد أتباعها حوالي 200 تابع، منهم بعض أعيان المدينة كالباشا الفاطمي والشيخ الحسين ندوقشوش وغيرهم، ونظرا لما كان للزاوية من اشعاع فان مقرها بتيزنيت يستقبل شخصيات من كبار الطريقة التجانية من المغرب أمثال أحمد سكيرج من أقطاب الطريقة التيجانية بسطات سنة 1935 وحمد أعلي أخ الشيخ الطيب من الزاوية التيجانية بعين الماضي بالجزائر. وتحتفل هذه الزاوية بليلة عيد المولى النبوي وليلية القدر. يجب الإشارة أن الزاوية التيجانية حاليا تؤدي وظيفة مسجد الزاوية التيجانية الذي تطرقنا إليه سابقا.

صورة مسجد الزاوية التيجانية

[1482]- المختار السوسي، خلال جزولة، مصدر س، ج1 ص 11.

[1483] - المصدر نفسه، ص ص 11- 12-13

[1484]- الرواية الشفوية الزيارة الميدانية

[1485]- الرواية الشفوية، رئيس جمعية مسجد ايدزكري.



-الزاوية الدرقاوية:

تقع الزاوية الدرقاوية بتراب إيدضلحا تأسست على يد الشيخ الحاج علي الدرقاوي سنة 1325 هـ/ 1907-1908 م وهي من فروع الزاوية الأم بإليغ ، يقدرعدد أتباعها بحوالي 60 تابعا، أبرزهم قاضي المدينة محمد أوعموونائبه بوبكر أحمد يعزى والعدل محمد أسماهري البعمر اني وأحمد بن المودن والحسين أبراهيم ... ومن أنشطة الزاوية يجتمع فيها الفقراء يومي الاثنين والجمعة من كل أسبوع ، وتنظم الزاوية منتصف غشت من كل سنة زيارة الى الزاوية الدرقاوية الأم بإليغ للمشاركة في موسم "المعروف " وتقوم الزاوية بإحياء ليلة القدر وليلة المولد النبوي وليلة عاشوراء.

تولى على الزاوية عدة مقدمين من بينهم سي بوجمعة ندعيسى ثم عبد الله ندعلي من ايدضلحة وبعده الحسين أضوحان وأخيرا الحسين ندعلي.

-الزاوية الناصرية: تقع الزاوية الناصرية بتراب أيت محمد على واد "توخسين" بشارع سدي عبد الرحمان حاليا، تأسست سنة 1337هـ / 1918 م على يد عبد السلام الناصري شيخ الزاوية الناصرية بتامكروت، وبلغ عدد أتباعها المحليين 200 تابع ويصل عددهم الى 800 أو 900 تابع خلال مناسبة المعروف السنوي الذي يقام بضريح سدي أحمد أوموسى بتازروالت في منتصف شهر شعبان. ومن أمثلتهم ابراهيم أعثمان وأحمد ويعزى، ومحمد أومبارك والحاج مبارك مقدم ضريح الولي سدي عبد الرحمان والشيخ محمد نديحيا...[1486] ويجتمع فقراء الزاوية الناصرية مرتين في الأسبوع ليلة الاثنين وليلة الخميس من أجل التعبد وترتيل الأذكار.

صورة لضريح الزاوية الناصرية



[1486] - أحمد بومزكو، تيزنيت الذاكرة الجماعية، مرجع س، ص 140.



ت -الأضرحة

جدول الأضرحة والمزارات بتيزنيت

مزارات داخل المدينة العتيقة	مزارات خارج المدينة المدينة العتيقة	المجموع
11	13	24

-ضريح سدي عبد الرحمان:

يقع بتراب إدزكري على وادي توخسين (سدي عبد الرحمان حاليا)[1487]. ويرجع أصل سدي عبد الرحمان الإيسي ، إلى منطقة إيسي بأفلا إغير بنواحي تافراوت وهو أحد تلامذة الشيخ أحمد أموسى ومريديه، استقر بتيزنيت برغبة من أهلها وقد دفن بهذا الضريح 999 هجرية. وينظم في هذا المزار موسم ديني في شهر غشت من كل سنة يتزامن مع موسم سدي أحمد أموسى بتازروالت ، ومن مقدميه الحاج مبارك أوالحسين.[1488]

صورة ضريح سدي عبد الرحمان

[1487] - الزيارة الميدانية

[1488] - الرواية الشفوية



-ضريح سدي بوجبارة :

يقع ضريح سدي بوجبارة بتراب مقبرة إيدوكفا قرب ضريح سدي بيزكاون، يجهل التيزنيتيون أصله ونسبه، إلا أن دولابواسييريعتبره من طلبة الشيخ أحمد أوموسى، ومارس مهنة التدريس بجامع إيداكفا. ويقام موسم سيدي بوجبارة تزامنا مع موسم سدي عبد الرحمان.

-ضريح سيدي ماء العينين :

يقع بتراب ايدزكري قرب القصر الخليفي، ينسب الى الشيخ ماء العينين الذي توفي بتيزنيت 1328 هـ/ 1910م، تحول قبره الى مزارنظم به موسم إحتفالي سنة 1912 ، ومن تم منعت هذه التظاهرة من قبل السلطات الاستعمارية نظرا لموقف هذا الشيخ المناهض للاستعمار. يجتمع الفقراء بالزاوية يومي الاثنين والجمعة من كل أسبوع.[1489]

-ضريح للارقية علي أوحماد :

يقع مزارللارقية علي أوحماد على واد توخسين بالقرب من ضريح سدي محمد أوحمد أوحريش، حسب الرواية الشفوية يرجع أصل هذه الولية الصالحة الى قبيلة إداومكنون [1490] وهي امرأة موقرة تنحدر من أسرة شريفة وهبها الله البركة، استقرت بتيزنيت وتحول قبرها إلى مقام للزيارة والتبرك. وتأسست جمعية للنساء باسم هذه الولية.

-ضريح سدي محمد أوحمد أو حريش : يقع قرب قرب ضريح للارقية بشارع سدي عبد الرحمان يسمى كذلك بسدي "بوحريش" أي البطن لأنه يعالج الإسهال، حيث تتبرك فيه النساء لأجل علاج إسهال البهائم ، وكل من أصيبت بهائمه بهذا المرض يشعل الشمع فيه ويطلب لها العلاج حسب الرواية الشفوية.

- سدي بيزكاون :

يقع وسط روضة سدي عبد الرحمان عبارة عن قبر محاط بكومة من الحجارة، من بركاته علاج التلال وذلك بغسل المكان المصاب من الجسم بإناء من الماء وتركه بالقرب من السيد.

[1489] - معلمة المغرب، ج 20 ص ص 6932- 6933

[1490] - الرواية الشفوية

-سدي الظاهر: اسمه الحقيقي المختار، ترجع أصوله إلى منطقة تافيلالت أي أنه من من الشرفاء مما جعل منه شخصية ذات هيبة ووقار، بعد وفاته أصبح مزارا للتزنيتيين وبنى مقامه الحاج سعيد ندعيسى.[1491]

-الكنيسة المسيحية: توجد بساحة المشور بتراب ايدزكري بالقرب من القصبة الكولونيالية تأسست في فترة الحماية الفرنسية تحول مقرها الآن الى مكتب جمعية قدماء المحاربين.

صورة الكنيسة الكاثوليكية أخذت بعين المكان





3-2 العمارة الثقافية

المدارس العتيقة:

كلمة مدرسة ترجع الى أصل عبري ومفادها المعهد الذي تدرس فيه التوراة، وبمجيء الإسلام أصبحت تدل على المكان الذي يدرس فيه القرآن حسب ابن منظور في لسان العرب " المدراس البيت الذي يدرس فيها القرآن ..." [1492] وعرف المغرب بعد مجيء الإسلام انتشارا واسعا للمدارس العتيقة في حواضره وباديه التي يعتبرها بعض الباحثين بمثابة مرحلة الكتاب الثانية، والبعض الآخر يعتبرها بمثابة المدارس المتوسطة [1493]. ويبلغ عدد المدارس العلمية العتيقة بإقليم تزنيت 79 مدرسة موزعة على مختلف الدوائر والجماعات منها مدارس شيدت قديما كمدرسة سدي وجاج بجماعة إثنين أكلو التي يرجع تاريخها الى القرن الخامس الهجري التي أسسها وكاك بن زلو بعد تخرجه على يد أبي عمران الفاسي كما تخرج منها عبد الله بن ياسين[1494]... وفي المقابل مدارس أخرى تأسست في السنين الأخيرة الثمانينات من القرن الماضي وتضم هذه المدارس حوالي 2000 طالب موزعين على خمس دوائر ، مدارس مدينة تيزنيت 143، تافراوت 203، أنزي 595، الأخصاص 174...، ويتوزع هؤلاء الطلبة على 1052 غرفة بمعدل طالبين لكل غرفة تقريبا ، أما نسبة توزيعهم على المدارس فيبلغ متوسط أعداد الطلبة حوالي 24 طالب لكل مدرسة.[1495] ،وندرج في هذا الباب نموذج المدرسة الحسنية أو مدرسة الجامع الكبير بتيزنيت التي تأسست في اوخر التمانينات من القرن العشرين حسب الرواية الشفوية.

المدرسة الحسنية العلمية العتيقة

[1491] - احمد بومزكو"صلحاء تيزنيت" تزنيت الذاكرة الاجتماعية، مرجع س ص 139.

[1492] - طه الوالي: التعليم عند المسلمين في بداياته وتطوراته، الدراسات النفسية والتربوية العدد التاسع، أبريل 1989، ص 123

[1493]- محمد أمزيان، النظام التربوي للمدارس العلمية العتيقة بين الأمس واليوم، مدينة تيزنيت وباديتها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، 1996، ص ص339-341.

[1494] - أبو الوفا علي التجاجتي: مآثر السلف في مفاخر الخلف، منشورات جمعية ايليغ 1991، ص 12.

[1495] - محمد أمزيان: النظام التربوي للمدارس العلمية العتيقة بين الأمس واليوم، مرجع س، ص367.



صورلفضاءات مدرسة الجامع الكبير



الكتاتيب القرآنية:

يوجد بتيزنيت كغيرها من المدن المغربية العتيقة مجموعة من الكتاتيب القرآنية التي ساهمت بدوركبير في التربية والتعليم الى جانب المدارس العتيقة التي تعتبر المرق التعليمي الذي يكمل دور الجامع. وهي عبارة عن بناية بسيطة لا تتعدى في جل الأحيان حجرة واحدة متسعة، عادة ما تكون ملحقة بالمسجد وتفرش أرضها بحصير يجلس فوقه المعلم وحوله التلاميذ. وتعرف الكتاتيب القرآنية بعدة أسماء كالمسيد نسبة الى المسجد أو الجامع و"الحضار" أو "تيمزكيدة"، ويطلق على المدرس الذي يتولى تعليم الأطفال القراءة والكتابة والقرآن الكريم اسم الفقيه، المعلم، المربي، الشيخ، الأستاذ، أو الطالب.

يستعمل التلاميذ أثناء الدراسة أدوات بسيطة، لوح من الخشب وقلم من القصب ومحبرة صغيرة مدادها مستخرج من الصوفة، يقوم المتعلم بكتابة الدرس على اللوح وبعد حفظه عن ظهر قلب يمحوه ليكتب درسا جديدا على نفس اللوح[1496]

3-3 العمارة الاقتصادية

ساهم الموقع الاستراتيجي لتيزنيت بين الصويرة وتخوم الصحراء، وكونها تربط بين جنوب المغرب وشماله، في ازدهار النشاط التجاري داخل أسوارها وخارجها خاصة لما تمكنت هذه المدينة من منافسة إليغ التي استأثرت بالريادة التجارية على الصعيد الجنوب المغربي طيلة القرن القرن 19 [1497] حيت أصبحت تيزنيت تشكل صلة وصل في العلاقات التجارية بين السودان جنوبا، والصويرة ومراكش شمالا، وأهلها موقعها كي تلعب دورة نزلة رئيسية بمنطقة الأزغار، وكانت القوافل تأخذ طريقها من وادي نون وتازروالت، مخترقة مرتعات الأطلس الصغير لتلتقي في البلدة تم تأخذ طريقها نحوى مرسى الصويرة ومراكش.[1498] وقد ازدادت أهمية تيزنيت بعد تسويرها ، وتحولها الى مركز مخزني الشيء الذي أهلها كي تقوم بدور المراقبة التجارية في مجال جغرافي شاسع ، سمح لها أن ترتبط مع محيطها بشكة من العلاقات التجارية ، ومع الخارج عبر مرسى آكلو وماسة[1499] وفي اطارهذه العلاقات التجارية الداخلية والخارجية برزسوق تيزنيت الأسبوعي الذي يقام بها

[1496] - أحمد أجزاني: التعليم الأصيل بالمملكة المغربية، مجلة تعليم الجماهير عدد 38 شتنبر 1991، ص ص 79- 106

[1497] - Paul Pascon et Mehamed Ennaji : Le Makhzen et sous AL-AQSA(1821-1894) :p 9

[1498] - أحمد بومزكو: الحركة التجارية بتيزنيت خلال النصف الثاني من القرن 19، أعمال الجامعة الشتوية الدورة الثانية 5-6-7 فبراير 2010 بتيزنيت، منشورات جمعية اسمون للأعمال الإجتماعية طبعة 2011، ص 174

[1499] - Basset : Relation de sidi Brahim de Massat, Paris le roux , 1882 p 18

كل يوم الخميس خارج المدينة بتراب "الدوتركا" قبالة الباب الذي احتفظ الى يومنا هذا بإسم " باب الخميس" ويبدو أن اشعاع هذا السوق كان كبيرا[1500] يعرف رواجا تجاريا مهما من قبل ساكنة بلدة تيزنيت، والقبائل المجاورة (قبيلة السيحل،أكلو، المعدر، أيت بر ابيم ، ايداوبعقيل). وتعرض به جميع أنواع المنتوجات المحلية اللوز الجلود الحبوب الحبال الزيت التمر...، والسلع المجلوبة من الصويرة كالشاي والسكر[1501]. وإذا كان لسوق الخميس الأسبوعي دوركبيرفي ازدهار الحركة التجارية في بادية تزنيت، فإن الحركة التجارية داخل أسوار المدينة تنتعش كثيرا بفضله حسب الرواية الشفوية.

أ-أسواق تيزنيت

صورة لأهم أسواق وقيساريات تيزنيت



المصدر: الموقع الرسمي لبلدية تيزنيت

- سوق السي بلعيد : يقع بتراب ايدزكري بالقرب من باب العوينة منفتح على ساحة الكوفة، وسمي كذلك لأنه في ملكية السيد بلعيد، وهوعبارة عن صفين من الحوانيت مخصصة لبيع الملابس يكتريها التجار المغاربة أمثال التاجر "جابون" واليهود(التاجر شمعون الأعمى) من السيد بلعيد ، تم ترميمه سنة 1990 .[1502]
- السوق الأصيل: يسمى كذلك "بتكمي النوقرة" أي دار النوقرة يوجد بسوق السي بلعيد ويعتبر من أقدم الأسواق بتيزنيت، وحسب الرواية الشفوية تأسس سوق الأصيل حوالي سنة 1940، يختص في صناعة وتجارة الحلي، يضم 22 محلا تجاريا في ملكية الأشخاص. تم ترميمه سنة 2013 وهو الآن في حالة جيدة.
- سوق أقشوش:

يقع بتراب ايدزكري وينفتح على ساحة المشورعن طريق زنقة المحكمة، سمي كذلك نسبة الى مالكه الحسين أقشوش، يرجع تاريخ تأسيس الى عهد الحماية الفرنسية سنة 1930، حسب الرواية الشفوية، وهو عبارة عن عمارة تتوسطه محكمة وتلف حولها حوانيت تتعدد مبيعاتها، ويساهم سوق الخميس في انتعاش الحركة التجارية بهذا السوق، وهو الآن في ملكية احفاد الحسين أقشوش .

- سوق الدلالة

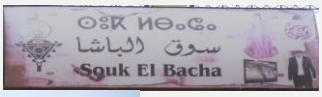
[1500] - SEGONZAC , Voyage au Maroc 1899-1901 ,Paris 1903 P P 272 - 273

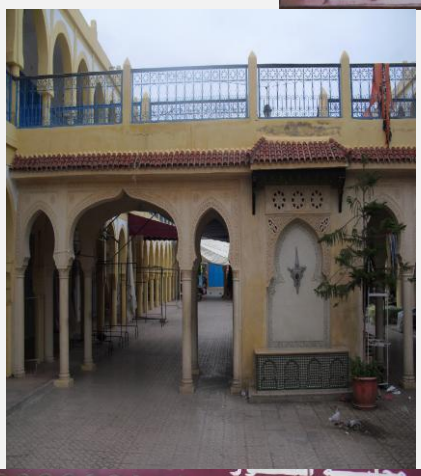
[1501] - أحمد بومزكو: الحركة التجارية بتيزنيت، مرجع س، ص 178

[1502] - الرواية الشفوية والزيارة الميدانية.

يقع بين سوق أقشوش وسوق الباشا، يسمى كذلك بسوق الجوطية عبارة عن سوق مستطيل الشكل يحيط به صفين من الحوانيت تستغل ساحته كل يوم أربعاء لبيع المنتوجات المستعملة كل بطريقة تدلالت "الدلالة" توقفت وظيفته منذ سنة 1980، وقد تم ترميمه آخر التسعينات من القرن الماضي، وفي سنة 2014 استرجع نشاطه بإيعاز من المجلس البلدي نظرا لأن نشاطه يصنف ضمن التراث اللامادي.

- سوق الباشا







يقع بتراب ايدزكري قرب سوق أقشوش، وينتسب هذا السوق مِؤسسه القائد المخزني الباشا الفاطمي الرحماني الذي تولى شأن تيزنيت في السنوات الأولى للحماية الفرنسية، عبارة عن معلمة اقتصادية في حالة جيدة بعد خاصة بعد ترميمه سنة 2005 واضافة طابقه العلوي، وهو الآن في ملكية الخواص، ويشتهر بتجارة العطوروالتموروالأثواب، والملابس التقليدية المحلية.

ب-القيساريات

- قيسارية عزيز: تقع قرب قيسارية اللوبان بسوق أقشوش، شيدت على أنقاض فندق (مطعم وحوش البهائم) في ملكية مشتركة بين العربي الرحماني والعربي أوعابد ، سنة 1975 وهي الآن في ملكية ورثة عزيز تباع فيها المجوهرات.

- قيسارية النور: توجد في زنقة المحكمة كانت وظيفتها الأصلية عبارة عن فندق يرجع تاريخه الى فترة الحماية في ملكية ابن سليمان، الذي توقفت وظيفته سنة 1985. وتحول الى قيسارية النور سنة 1990 في ملكية ابن درامز تباع فيها المجوهرات إضافة الى صناعة الحلي خاصة النوقرة.

ب-الفنادق

نظرا للمكانة التجارية لتيزنيت بين الصويرة ومراكش وكونها نزلة للتبادل التجاري يقصدها التجار من كل مكان، فإنها تتوفر على مجوعة من الفنادق ذات الطابع التاريخي إلا أن معظم هذه الفنادق طالها التغيير، وتحولت الى قيساريات كما ذكرنا سالفا، ومن أهم فنادق تيزنيت، فندق الرحماني، فندق بن سليمان، فندق أوماست، فندق أسملال، فندق كوغر ابو، فندق دار المخزن... ومن نماذج فنادق التي استمرت وظيفتها فندق إد قشوش.

- فندق إد قشوش: يقع بسوق أقشوش ويسمى الآن بمقهى الزليج، عبارة عن فندق مربع الشكل من طابق واحد ينقسم الى غرف صغيرة تكترى للمبيت للوفدين على المدينة.

صور لمرافق فندق أقشوش





ت -الأفرنة التقليدية

تتوفر تيزنيت على مجموعة من الأفرنة التقليدية، يقع أغلبها بتراب ايدزكري و ايت محمد، وعددها 8 أفرنة وجميعها في ملكية الأشخاص، فران سي الحسين أجرار، فران الملاح، فران بلخير ندبوبريك، فران سي

الحسين المهداوي أجرار، فران بوجمعة ندوقشوش، فران الحاج عابد، فران الباشا، فران ايدوقشوش. أنظر الخريطة توزيع الأنشطة الخدماتية التقليدية بتيزنيت. ج-الحمامات

حمام عبد الكريم كوغر ابو، حمام عابد، حمام محمد أوبوجمعة، حمام جابون، حمام الراضي، حمام بن سويلم، حمام العربي أبيضار.

5-المعاصر التقليدية

جرد لأهم المعاصر التقليدية بتيزنيت

1- معصرة سيدي إبراهيم أوعثمان
2- معصرة ندوبيضار
3- معصرة سيدي بوبكرن يعزا
4- معصرة ندوفقير
5- معصرة ندواعزيز
6- معصرة ندالطالب
7- معصرة ندباكريم
8- معصرة الحاج علي
9- معصرة إدسي سعيد أوبيهي
10- معصرة ندالطاهر



المصدر: تيزنيت الذاكرة الجماعية بتصرف

4- العمارة المدنية الاجتماعية

ترتبط العمارة المدنية الاجتماعية في المدينة الإسلامية عموما مع العمارة الدينية والسياسية والاقتصادية، بشبكة من العلاقات العمرانية المتداخلة فيما بينها، في إطار نسيج حضري متكامل. وقد تكاد تكون حاضرة تيزنيت وفية لهذا الطابع العمراني الذي يشبه شاكلة المدن المغربية الحديثة خاصة مدينة

الصويرة، وعليه فإن التوزيع المجالي للعمارة الاجتماعية داخل أسوار تيزنيت قد تشكل عبر مراحل تاريخية، فما هي إذن هذه المراحل الأساسية لتشكل أحياء مدينة تيزنيت.

4-1 الأحياء السكنية

مرتشكل أحياء مدينة تيزنيت عبر أربع مراحل تاريخية منذ تأسيس المدينة الى ما بعد الاستقلال وهي:

-المرحلة الأولى: تأسست خلالها نواة المدينة، حين شيدت قبائل أيت محمد وادزكري وإداكفا وإضلحا تجمعات سكنية على شكل أربع قصبات بعد استقرارها في المنطقة، حيث شيدت كل قبيلة قصبة خاصة بها تضم مسجدا ومقبرة ووحدات سكنية، على ضفتي وادي توخسين، ثم أحيطت هذه الوحدات القبلية بسورما بين 1882-1886. وتميزت هذه المرحلة بنوعين من السكن الأول مشكل من ممرات مغلقة بأحياء إداكفا وإضلحا، والثاني محصن ومغلق على الخارج بكل من أحياء إدزكري و أيت محمد، بينما المنازل الخاصة تنتظم على شكل وحدات مغلقة يتم الولوج اليها عن طريق باب رئيسي يمكن الوصول اليه عبر ممر"تسوكت" [1503]

-المرحلة الثانية: بني خلالها المركز المخزني الجديد "القصر الخليفي"، بساحة المشوربجي ادزكري الذي كان له أثر كبير على البنية الحضرية للمدينة ككل، حيث توسعت المدينة بعد تشيده، حول نو اتين: نواة العين الزرقاء ونواة المحطة الجديدة ساحة المشور.

-المرحلة الثالثة: مرحلة الحماية الفرنسية التي تميزت بعزل السكن الأوربي عن سكن الأهالي، الذي كان له أثر كبير على البنية الحضرية من خلال إحداث تكنة عسكرية داخل المدينة العتيقة، وقرب باب أكلو (موقع ودادية الموظفين حاليا) ، بني قطب إداري وتجاري داخل المدينة العتيقة (حول ساحة المشوروبمحاداة الملاح قرب ساحة الكوفة)، وكذلك عرفت المدينة خلال هذه المرحلة، ظهورقو انين التعمير المنظمة للبناء وتصنيف المدينة العتيقة والسور الحسني ضمن التراث الوطني كما أشرنا له سابقا في قو انين تصنيف التراث المادي بتيزنيت، وتعرضت الوحدات السكنية ومورفولوجيا المدينة ككل لتغييرات خارجية، أهمها ظهور الرياضات كصنف من المنازل الر اقية المتوفرة على حدائق داخلية، وهي من طرق البناء المستقدمة من مراكش، وكذا تقلص المساحات الخضراء والبساتين والساحات الفارغة داخل المدينة العتيقة [1504].

-المرحلة الر ابعة:

مرحلة ما بعد الاستقلال التي يمكن تقسيمها إلى: - فترة 1956- 1975، التي تميزت ببطء في النمو الحضري والتطور السكاني – فترة 1975- 1985، تحولت خلالها تيزنيت إداريا إلى عمالة الإقليم وعرفت المدينة نموا حضري سريع وتوسع عمر اني خارج سور المدينة القديمة، و اتخذت الاحياء الحضرية الجديدة خطة شريطية في اتجاه المحاور الطرقية الرئيسية/ طريق إفني، كلميم،تفراوت...[1505] كما هو واضح في تصميم النسيج الحضري لمدينة تيزنيت أسفله.

ويتضح من خلال هذه المحطات التاريخية الأربع أن الأزقة والتجمعات السكنية بتيزنيت نشأت على أساس مجتمع قبلي، حيث تنقسم المدينة الى وقتنا الحاضر الى أربعة أحياء سكنية كبرى تربط بين عناصرها رابطة القر ابة وعلاقات عائلية على الشكل التالي:

[1503] - الحسين المنقوش: الذاكرة المجالية، تيزنيت الذاكرة الجماعية، مرجع س، ص ص 82- 86

[1504] - نفسه

[1505] - الحسين المنقوش: الذاكرة المجالية، مرجع س، ص 83 ، والزيارة الميدانية.

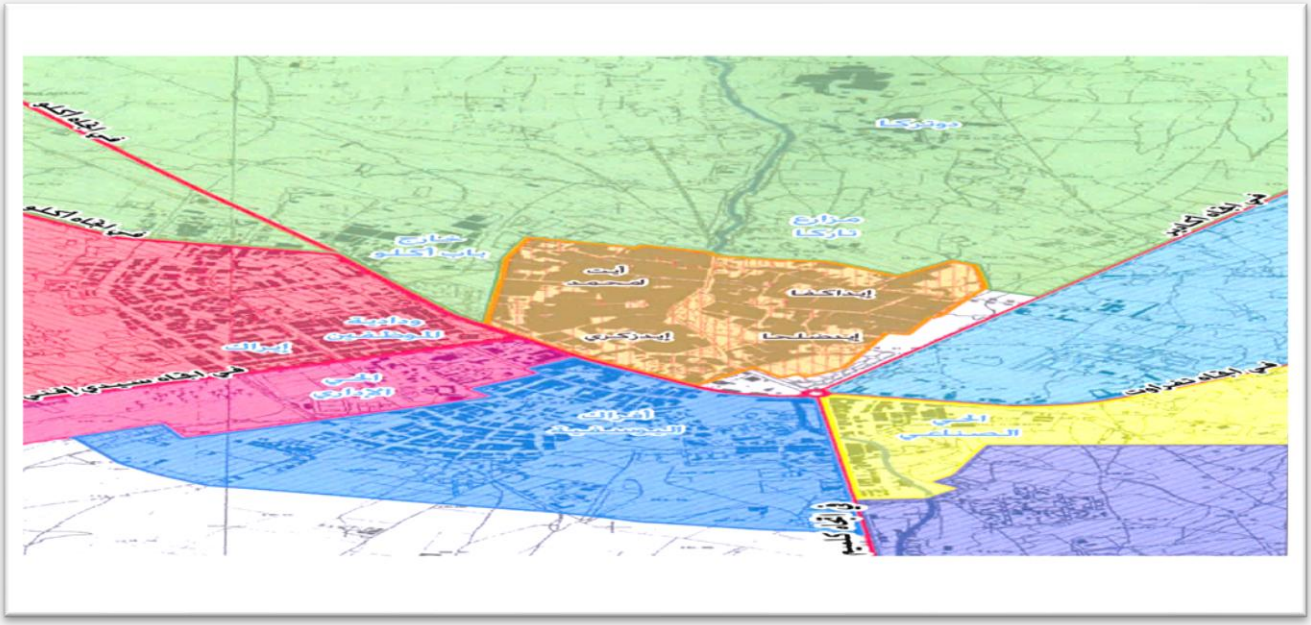
- حي أيت محمد وتعني أبناء محمد - حي إيدكفا وتعني أبناء أكفا -حي إيدزكري وتعني أبناء زكري أوزكرياء - حي إيدضلحا وتعني أبناء طلحة [1506]

والى إطار هذه التجمعات السكنية التي أشرنا اليها، ساهمت الأسر اليهودية بقسط هام في النسيج العمراني بتيزنيت حيث نجد الملاح اليهودي كما هو الشأن بالنسبة للمدينة المغربية القديمة عامة.

- ملاح تيزنيت : إرتبط تأسيس ملاح تيزنيت بفترة تسوير القرى المشكلة للمدينة، ويوجد بتيزنيت ملاحين، -الملاح "الإفراني" الذي يقع بحي أيت محمد، وقد استجاب هذا الحي لحاجيات الأسر اليهودية التي كانت إستقرت ببلدة تيزنيت قبل أن تتحول إلى المدينة وكذلك الأسر التي هاجرت اليها من عدة مناطق، وأصبحت تمارس شعائرها الدينية داخل "البيعة" ورغم تسميته بالملاح إلا أن بيوته لا يمكن تمييزها عن بيوت المسلمين. – الملاح الوزاني يقع بالحي الإداري الذي إرتبط تأسيسه بفترة الإستعمار الفرنسي ويضم حوالي 200يهودي أنداك.[1507] ويسري على الأحياء السكنية ما يسري على الأزقة التي تحمل أسماء عائلات تؤكد أهمية القرابة العائلية التي تربط بين سكانها، ومن أمثلة ذلك نجد زقاق إيد لحاج علي وزقاق إيدأوصالح... بحي إيدكفا. ومثال ثاني تاسوكت إيدمولود ومعناه، زقاق أبناء مولود بحي إيدزكري التي تغير اسمها الى زنقة البنان.

تصميم الأحياء السكنية بتيزنيت

المصدر: الموقع الرسمي لبلدية تيزنيت



المفتاح:

أحياء المدينة القديمة

[1506] - الرواية الشفوية والزيارة الميدانية.

[1507] - أحمد بومزكو، تيزنيت الذاكرة الجماعية، مرجع سابق، ص 73.

حي أفراك اليوسوفية

حي ودادية الموظفين و ايراك والحي الإداري

الحي الصناعي

4-2 بيوت ومساكن تيزنيت

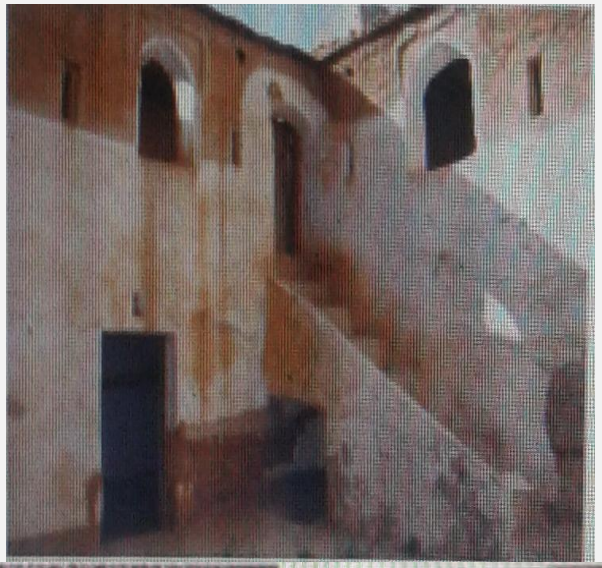
تنقسم الوحدات السكنية بالمدينة العتيقة بتيزنيت الى ثلاثة أنواع، السكن التقليدي، السكن المزدوج، السكن العصري، وحسب الدراسة التي قام بها الأستاذ الحسين المنقوش سنة 2000، تبين أن عدد الوحدات السكنية بالمدينة القديمة يصل عددها الى 4364وحدة، بنسبة 52% من مجموع الوحدات السكنية بالمدينة، وتشكل المنازل التقليدية منها حوالي 31.3%، أي ما يقارب 1365 وحدة سكنية تقليدية، لكن هذا العدد تراجع الى 24.7% حسب معطيات الدراسة العامة لمخطط التهيئة الحضرية يناير 2008. ويهمن نظام الملكية الفردية على مجموع هذه الوحدات السكنية بنسبة 82.1% والملكية المشتركة بنسبة 12.8%.

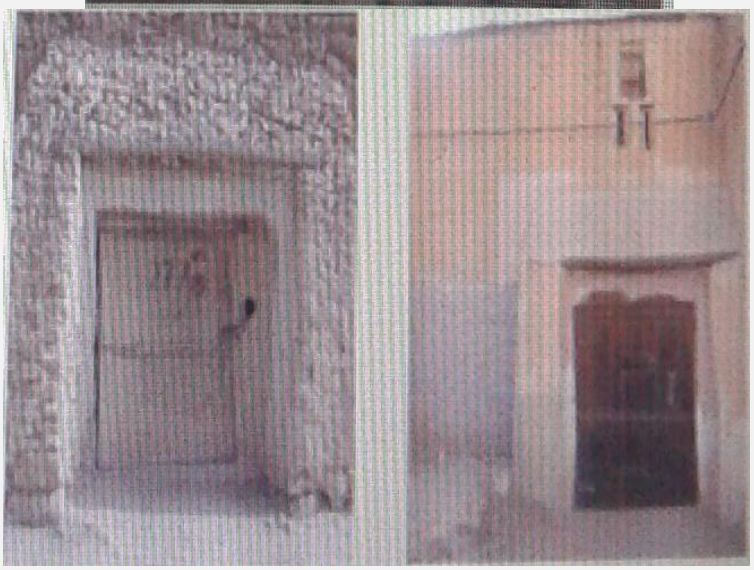
- السكن التقليدي

يتشكل من الوحدة العائلية وهي مجموعة منازل صغيرة من 3الى 5 وحدات سكنية مرتبطة ومتقاربة فيما بينها، وهي في ملكية أفراد أسرة واحدة، ويتميز السكن التقليدي بمجموعة من المميزات:

- مدخل الوحدة السكنية يتم الولوج اليه عبر ممر مغلق يتم إقفاله كل مساء.
- تتكون الوحدة السكنية من مجالين: المنزل وبهو يؤدي إلى إسطبل الحيوانات وبالتالي الوحدة السكنية تزاوج بين الوظيفة السكنية ومكان لإيواء الماشية.
- تتوسط المنازل ساحة داخلية مفتوحة تنتظم حولها الغرف، وبجانب الساحة ممرات مغطاة.
- وجود طابق علوي محدود الغرف والوظائف.
- نموذج السكن التقليدي نماذج من الأبواب التقليدية

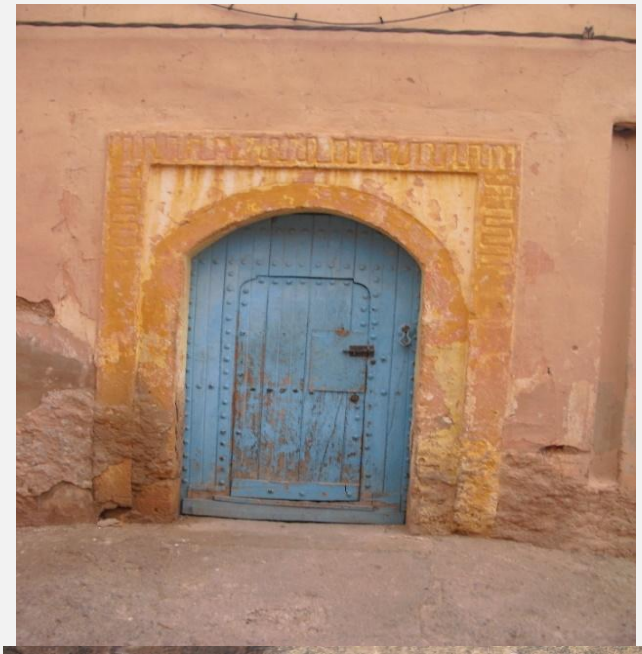
ر دهد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021





- السكن المزدوج يتكون من مساكن بنيت محل الحقول والبساتين داخل السور، وهي منازل منتظمة حول بهو مركزي، وغالبا ما تكون مشيدة في طابقين ومكونة من مساكن مزدوجة، تزاوجت بين الطابع التقليدي والطابع الهندسي العصري الذي أدمج تقنيات ومواد بناء جديدة.

نماذج من الأبواب في السكن المزدوج





- السكن العصري تشكل هذا النوع بسب تعرض المنازل التقليدية للهدم وإعادة البناء على أنقاضها، والتخلي عن الإسطبل، وبالتالي تحولت وظيفة السكن بالمدينة العتيقة من وظيفة مزدوجة بين الأنشطة الفلاحية الرعوية والسكنية الى وظيفة سكنية محضة. وقد أصبح هذا النمط سائدا في المدينة القديمة خلال العقود الأخيرة، وساهم في الكثافة السكنية داخل أحياء المدينة القديمة مما يهدد التوازن بين المجالات الفارغة والساحات والمجالات المبنية داخل السور. ومن مميزات السكن العصري، تقسيم الطابق العلوي الى شقق، وتخصيص الطابق السفلي للمحلات التجارية.[1508]

4-3 الساحات

[1508] - الرواية الشفوية والمعينة الميدانية

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

يؤثث النسيج الحضري للمدينة القديمة بتيزنيت مجموعة من الساحات، تختلف من حيث أسمائها ومساحتها وظائفها، وتعتبرساحة "أسرير" هو الإسم الطبونيمي المشهوربتيزنيت، إسم يطلق على عدة ساحات، ويدل هذا المصطلح على ساحة واسعة ومنفتحة، تجتمع فيها البهائم قبل أن تتوجه الى المراعي، وهناك ساحات أخرى أصغرتسمى أسريرلكنها تكون مرتبطة بتجمع سكني صغيروتجتمع فيه النسوة للقيام ببعض الأشغال وتنظيم بعض الحفلات. ومن بين الساحات التاريخية بتيزنيت نجد.

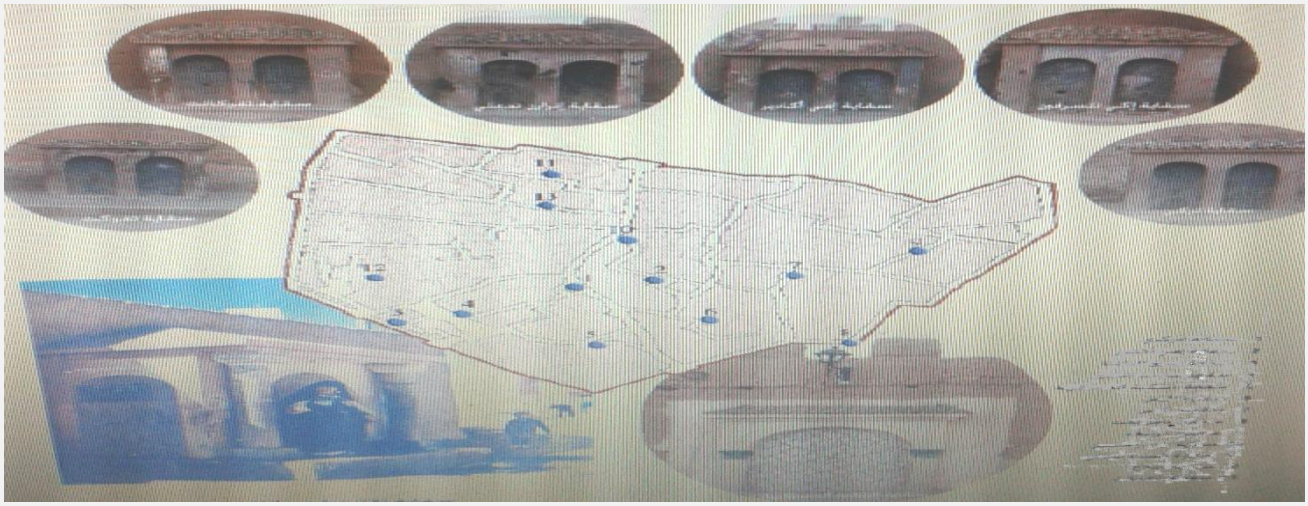
-ساحة ايمي أوكادير: تقع بتراب قبيلة إيدضلحا وسميت بهذا الإسم لأنها تقع عند باب تجمع سكني محاط بسوريدعى "أكادير" وتعتبرمن أقدم الساحات بتيزنيت وتشهد على الخصائص المجالية المحلية.

-ساحة المشور: تقع بين القصر الخليفي والقصبة الفرنسية بتراب إيدزكري، وإرتبط تأسيسها ببناء القصر الخليفي، ونظرا لموقعها بالقرب من الإدارة المخزنية فإنها تقوم بوظيفة سياية وعسكرية تتمثل في المراسيم المخزنية ، وكذلك تجتمع فيها القوات العسكرية . وفضلا عن ذلك فقد لعبت ساحة المشوردورا كبيرا في استقبال القو افل التجارية التي تقصد المدينة وبالتالي فهي مركز التبادل التجاري بامتياز. وفي الوقت الحاضرتسعى بلدية تيزنيت الى تأهيل هذه الساحة وترميمها في إطارمشروع ترميم المو اقع التاريخية بالمدينة على غرارالجامع الكبيروالعين الزرقاء وقصبة أغناج. وعلى العموم فإن ساحة المشورتعبرعن المشروع المخزني الهادف الى الرقي بدورالمدينة في المنطقة.

-ساحة الكوفة تقع بتراب إيدزكري بالحي الإداري الذي أنشأته الحماية الفرنسية من أجل خدمة مصالحها الإدارية والعسكرية.[1509]

4-4 السقايات

تصميم السقايات العمومية بتيزنيت



[1509] - عبد السلام أمرير: الساحات ذاكرة المدينة، تيزنيت الذاكرة الجماعية، مرجع، س، ص 92.

المفتاح

1- سقاية إدزكري	2- سقاية إمي أكادير	3- سقاية سوق الباشا
4 - سقاية ساحة المشور	5- سقاية الثكنة العسكرية	6- سقاية المرس
7- المرس	8- سقاية تافركانت	9- سقاية بويغد
10- سقاية واد توخسين	11- سقاية قصبة تيزكي	12- سقاية الملاح
13- سقاية تافوكت		

المصدر، تيزنيت الذاكرة الجماعية ص 103، بتصرف

خلاصة واستنتاجات

- لقد خلصنا من خلال هذه المقالة حول جرد وتصنيف التراث المادي بتيزنيت 1882 – 1975 م، إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن أن تكون أرضية للقيمين على حقل التراث المادي واللامادي في مدننا العتيقة، وبالأخص مدينة تيزنيت موضوع الدراسة، أن التراث بنوعيه المادي وغير المادي ليس وعاء شاهدا على الماضي بل التراث قاطرة لبناء التنمية المستدامة في الحاضر والمستقبل.

- المدن المغربية اليوم خاصة منها التي لا تتوفر على موارد اقتصادية من القطاع الصناعي، أصبح لزاما على المسؤولين والسياسيين الاهتمام بالتراث كر افعة ومصدر لخلق فرص الشغل المذرة للدخل القار، وتشجيع الشباب على الاستثمار في التراث وذلك بتسهيل المساطر الإدارية وتقديم الدعم المعنوي والمادي المحفزين على الاستثمار في هذا القطاع. خاصة وأن شباب مدينة تيزنيت ونخبها وجمعيات المجتمع المدني، لامست منهم أثناء الزيارة الميدانية حماس منقطع النظير للانخراط في مشروع إعادة الاعتبار للمعالم العمر انية بالمدينة القديمة.

- يعتبر هذا المقال جزء يسيرا من المقالات التي كتبت حول التراث المادي واللامادي بمدن الجنوب المغربي، الا أن مجموعة من المدن بحوض سوس لا زالت تنتظر دورها في التعريف والعناية بتراثها المنسي.

مصادر ومراجع

- مدينة تزنيت وباديتها، أعمال الأيام الدراسية 12-13-14 نونبر سنة 1993 التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر أكادير، 1996.
- يحيى أبو الفرج، مادة تيزنيت معلمة المغرب، منشورات مطابع سلا، 1415هـ-1995م، الجزء 8 ص 2678. وتم الاعتماد كذلك على الموقع الرسمي لبلدية تيزنيت.
- أحمد الهاشمي، مادة تيزنيت معلمة المغرب، منشورات مطابع سلا،1415-1995، الجزء 8.
- تيزنيت المدينة الملتقى، كراسة من انجاز المجلس البلدي لمدينة تيزنيت، مطبعة أشرف، فبراير 2004.
- أحمد بومزكو، جوانب من تاريخ تزنيت، أطوار تعمير المنطقة وأصول السكان، مدينة تيزنيت وباديتها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، 1996.
- المختار السوسي، خلال جزولة، المطبعة المهدية تطوان (المغرب)،1966، الجزء 2
- أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، منشورات دار الكتاب الدار البيضاء،1997 ج 9
- السباعي محمد بن ابراهيم: البستان الجامع، مخطوط بالخزانة العامة الرباط رقم 1346.

- محمد الأكراري، روضة الأفنان في وفيات الأعيان وتخطيط ما فيها عجيب البنيان، تحقيق حمدي أنوش، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر اكادير، الطبعة الأولى،1998.
- مارمول كاربخال، افريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، مطبعة المعارف،1984، ج2.
- محمد حنداين، المخزن وسوس1672-1822: مساهمة في دراسة تاريخ علاقة الدولة بالجهة مونوغر افية سوس، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، سنة 2005
- إبراهيم الماسي، أخبارسيدي ابراهيم الماسي عن تاريخ سوس في القرن التسع عشر، تحقيق عمر أفا، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.
- عمر أفا، تاريخ المغرب المعاصردراسات في المصادروالمجتمع والاقتصاد، منشورات كلية الآداب العلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ودراسات رقم 34، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،2002.
- SEGONZAC, Voyage au Maroc 1899-1901, Paris 1903
- Ch.De Faucould, Reconnaissance ou maroc; 1883-1884.Paris1888 .
- Salima Naji, Etude Architecturale Plan d'aménagement et de Sauvegarde de la Médina de Tiznit, Agence Urbaine D'Agadir, 2010- 2014
- Gemini Notebookمنصة للذكاء الاصطناعي استخدمتها في انجار الرسومات البيانية

عبدالله حاوكش
أستاذ التربية الإسلامية الثانوي التأهيلي؛ باحث بسلك الدكتوراه جامعة ابن طفيل كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
حسام حاوكش
باحث بسلك الدكتوراه- الفقه المقارن بالقانون- جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الشريعة فاس

رسالة «روح التوشيح» في شرح حديث أم زرع لعلي سليمان الدمناتي (ت1306هـ): دراسة وتحقيق

The Message of 'Ruh al-Tawshih' in Ali Suleiman's Commentary on the Hadith of Umm Zar Al-Damanati (d. 1306 AH): A Study and Critical Edition

مقدمة:

الحمد لله الذي أورث العلم من اصطفى من عباده، وجعل العلماء ورثة الأنبياء، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، إمام العلماء، وقدوة الفضلاء، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

يُعدُّ حديث أم زرع من الأحاديث المشهورة التي تلقتها الأمة بالقبول، فقد أخرجه الإمام البخاري والإمام مسلم وغيرهما من أئمة الحديث، وروته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وفيه خبر إحدى عشرة امرأة تعاهدن على أن تصف كل واحدة منهن زوجها وصفًا صادقًا لا تكتم منه شيئًا، ثم ختم النبي صلى الله عليه وسلم الحديث بقوله لعائشة رضي الله عنها» :كنتُ لكِ كأبي زرعٍ لأم زرع«، فكان هذا الحديث جامعًا بين البلاغة الأدبية، والبيان النبوي، وما اشتمل عليه من المعاني التربوية والاجتماعية والأحكام المتعلقة بحسن العشرة بين الزوجين.

ولما اشتمل عليه الحديث من الفوائد اللغوية والبلاغية والفقهية والتربوية، حظي بعناية العلماء قديمًا وحديثًا، فأفردوه بالشرح والدراسة، ووضعوا فيه مؤلفات مستقلة، من أشهرها كتاب »بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد «للقاضي عياض (ت: 544هـ)، فضلًا عما تضمنته شروح كتب الحديث من عناية بهذا النص النبوي الفريد.

ومن جملة ما أُلِّف في هذا الباب رسالة »روح التوشيح «للعالم المغربي علي سليمان الدمناتي، وهي رسالة تُبرز جانبًا من عناية علماء المغرب بشرح هذا الحديث، وتمتاز بما تضمنته من فوائد لغوية وبلاغية وأدبية، مع عنايتها بإبراز دقائق المعاني وما اشتمل عليه الحديث من لطائف البيان، مما يجعلها من النصوص الجديرة بالإحياء والتحقيق.

وتأتي أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى إخراج هذه الرسالة من عالم المخطوط إلى عالم المطبوع، وفق أصول التحقيق العلمي، مع دراستها والتعريف بمؤلفها، وبيان منهجه، والكشف عن القيمة العلمية للرسالة، بما يسهم في خدمة التراث المغربي وإحياء جانب من جهود علمائه في خدمة السنة النبوية وعلومها.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يعنى بتحقيق رسالة مخطوطة في شرح حديث أم زرع، وهو من الأحاديث التي حظيت بعناية العلماء لما اشتمل عليه من فو ائد حديثية ولغوية وبلاغية وتربوية. وتمثل رسالة »روح التوشيح «لعلي سليمان الدمناتي نموذجًا من جهود علماء المغرب في خدمة السنة النبوية، إذ تجمع بين الشرح اللغوي، والتحليل البلاغي، واستنباط الفو ائد العلمية.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من إحياء تراث أحد علماء المغرب، و إبراز إسهامه العلمي من خلال تحقيق هذه الرسالة وإخراجها وفق أصول التحقيق العلمي، بما يسهم في حفظ التراث المخطوط وتقريبه إلى الباحثين، و إبراز جانب من عناية العلماء المغاربة بشرح الحديث النبوي، و إثراء الدراسات المتخصصة في تحقيق التراث الإسلامي.

إشكالية البحث:

تُعد رسالة »روح التوشيح «لعلي سليمان الدمناتي من الرسائل المخطوطة التي تناولت شرح حديث أم زرع، ولم تنل – فيما يظهر – حظها من الدراسة والتحقيق، على الرغم مما تشتمل عليه من فو ائد حديثية ولغوية وبلاغية، وما تمثله من شاهد على عناية علماء المغرب بخدمة السنة النبوية.

ومن هنا تنطلق إشكالية هذا البحث من التساؤل الرئيس الآتي:

ما القيمة العلمية لرسالة «روح التوشيح» في شرح حديث أم زرع لعلي سليمان الدمناتي، وما منهج مؤلفها في شرح الحديث، وكيف يمكن إخراج نصها إخراجًا علميًا محققًا وفق أصول تحقيق المخطوطات؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات، من أهمها:

- ما مكانة علي سليمان الدمناتي العلمية، وما أثرها في مؤلفاته؟
- ما الخصائص العلمية والمنهجية التي امتازت بها رسالة »روح التوشيح«؟
- ما المنهج الذي سلكه المؤلف في شرح حديث أم زرع؟
- ما القيمة العلمية التي تضيفها الرسالة إلى شروح حديث أم زرع؟
- كيف يمكن تحقيق نص الرسالة تحقيقًا علميًا يو افق قواعد تحقيق التراث؟

المنهج المعتمد:

اقتضت طبيعة هذا البحث الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة المخطوط، وذلك من خلال التعريف بالمؤلف، ووصف النسخة المعتمدة، وبيان عنوان الرسالة ونسبتها، و إبراز قيمتها العلمية ومنهج مؤلفها في شرح حديث أم زرع.

كما اعتمد البحث منهج التحقيق العلمي للنصوص التر اثية، القائم على مقابلة نص المخطوط، و إثباته وفق قواعد التحقيق، مع توثيق الآيات القر آنية، وتخريج الأحاديث النبوية، والتعريف بالأعلام، وشرح الألفاظ الغريبة، وعزو النقول إلى مصادرها، والتعليق على ما يحتاج إلى بيان.

واستُعين بالمنهج التحليلي عند دراسة منهج المؤلف، وبيان أبرز خصائص رسالته وما اشتملت عليه من فو ائد حديثية ولغوية وبلاغية.

الفصل الأول: الدراسة:

يُعد العصر العلوي من الحقب التي ازدهرت فيها الحركة العلمية بالمغرب، وشهدت عناية خاصة بالعلوم الشرعية، وفي مقدمتها علم الحديث النبوي الشريف، حيث برز عدد من العلماء الذين أسهموا في رو اية الحديث، وشرحه، والتأليف فيه، مما كان له أثر بارز في إثراء المكتبة الإسلامية.

ومن أبرز هؤلاء العلماء العلامة المحدث أبو الحسن علي بن سليمان الدمناتي، الذي خلّف عددًا من المصنفات، من بينها رسالة »روح التوشيح «في شرح حديث أم زرع، وهي موضوع هذا البحث. وللوقوف على القيمة العلمية لهذه الرسالة، كان من الضروري التعريف بمؤلفها، وبيان مكانته العلمية، ثم دراسة الرسالة من حيث نسبتها، ووصف نسختها، ومنهج مؤلفها، وقيمتها العلمية.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف علي سليمان الدمناتي

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ونشأته

هو أبو الحسن علي بن سليمان الدمناتي البجمعاوي المراكشي، وينتهي نسبه إلى قرية آيت بوجمعة من ربوع آيت واودانوست ببلاد دمنات. وُلد سنة أربع وثلاثين ومائتين وألف (1234هـ)، ونشأ في بيئة علمية ساعدته على التوجه إلى طلب العلم منذ صغره.

المطلب الثاني: مساره العلمي وشيوخه وتلاميذه

أولًا: شيوخه

تلقى علي سليمان الدمناتي العلم على أيدي عدد من كبار علماء عصره، ومن أبرزهم: أحمد بن محمد السوسي الأقصوي الإجناني (ت: 1274هـ)، و أبو العباس أحمد بن عمر السباعي الدكالي الفرجي (ت: نحو 1280هـ)، وعبد الله أبو بكر بن علي الصديق الناصري (ت: 1281هـ)، و أبو العباس أحمد دحلان المكي (ت: 1304هـ)، وغيرهم من العلماء الذين كان لهم أثر في تكوينه العلمي.

المطلب الثاني: المسار العلمي والشيوخ والتلاميذ

أولا: شيوخه

تلقى علي بن سليمان الدمناتي العلم على أيدي جماعة من علماء عصره، الذين كان لهم أثر في تكوين شخصيته العلمية، ومن أبرزهم:

- أحمد بن محمد السوسي الأقصوي الإجناني (ت: 1274هـ)
- أبو العباس أحمد بن عمر السباعي الدكالي الفرجي (ت: نحو 1280هـ)
- عبد الله أبو بكر بن علي الصديق الناصري (ت: 1281هـ)
- أبو العباس أحمد دحلان المكي (ت: 1304هـ)

وقد تنوعت إفادته من هؤلاء الشيوخ بين علوم الحديث، والفقه، واللغة، وغيرها من العلوم التي كانت تمثل مكونات أساسية في التكوين العلمي لعلماء المغرب في ذلك العصر.

ثانيا: تلاميذه

لم تقتصر مكانة علي بن سليمان الدمناتي على الأخذ عن الشيوخ، بل كان له أثر في نقل العلم وتعليمه، حيث أخذ عنه عدد من الطلبة والعلماء الذين انتفعوا بعلمه، وأسهموا في استمرار الرو اية العلمية من بعده.

وتكشف عنايته بالتدريس والإقراء عن مكانته ضمن علماء عصره، وإن كانت المصادر التي ترجمت له متفاوتة في ذكر تفاصيل تلاميذه.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه وثناء العلماء عليه ووفاته

تلقى العلامة علي بن سليمان الدمناتي العلم عن جماعة من أعلام عصره، الذين كان لهم أثر بارز في تكوين شخصيته العلمية، ومن أشهر شيوخه:

- أحمد بن محمد السوسي الأقصوي الإجناني (ت: 1274هـ)
- أبو العباس أحمد بن عمر السباعي الدكالي الفرجي (ت: نحو 1280هـ)
- عبد الله أبو بكر بن علي الصديق الناصري (ت: 1281هـ)
- أبو العباس أحمد دحلان المكي (ت: 1304هـ)

كما أخذ عنه عدد من العلماء الذين انتفعوا بعلمه، ومن أبرزهم:

- العلامة محمد بن علال الوزاني (ت: 1335هـ)
- أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هيمة (ت: 1355هـ)
- أبو العباس أحمد بن التهامي المسناوي الدكالي البوزراري.

وقد حظي الدمناتي بثناء عدد من العلماء الذين عرفوا مكانته العلمية، وأشادوا بسعة اطلاعه وتنوع معارفه. فقد وصفه العباس بن إبراهيم التعارجي بقوله" :الإمام العارف الغارف، أعجوبة الزمان في كثرة التصانيف، والإكباب على تدريس العلوم، المحيط بمنقولها ومعقولها، الجامع، الرحالة، الراوية، المسند، المحدث، الناظم، الناثر، القانت، العابد، الخاشع."

وقال عنه عبد الحي الكتاني" :الفقيه، المحدث، الصالح، البركة، الناسك، صاحب التآليف العديدة، ولي الله."

ووصفه المختار السوسي بقوله" :العلامة، المحدث، الصوفي."

وتوفي رحمه الله سنة ست وثلاثمائة وألف (1306هـ) بمدينة مراكش، بعد حياة حافلة بالعلم والتدريس والتأليف.

المطلب الثالث: مكانته العلمية وجهوده في خدمة الحديث النبوي الشريف

احتل علي بن سليمان الدمناتي مكانة بارزة في علم الحديث النبوي الشريف، فقد جمع بين الرواية والدراية، وعُرف بكثرة سماعه للكتب الحديثية، وحرصه على تحصيل الأسانيد العالية، إلى جانب اشتغاله بالتأليف والتصنيف في هذا الفن.

الفرع الأول: عنايته برواية الكتب الحديثية وسماعها

اعتنى العلامة الدمناتي بالأصول الحديثية حفظًا وقراءةً وسماعًا، وتضمنت فهرسته عددًا من الكتب الحديثية التي تلقاها عن شيوخه بأسانيده، ومن ذلك:

- موطأ الإمام مالك)ت: 179هـ)، وقد رواه من عدة طرق، وأعلى طرقه ما كان عن طريق العلامة أحمد دحلان.
- صحيح البخاري)ت: 256هـ)، رواه من طرق متعددة، وأعلاها طريق شيخه أبي العباس السوسي.
- صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري)ت: 261هـ)، رواه من طرق، أعلاها طريق شيخه أحمد دحلان.

- سنن أبي داود)ت: 275هـ)، رواه من عدة طرق، أعلاها طريق شيخه أبي العباس أحمد السوسي.
- جامع الإمام الترمذي)ت: 279هـ)، رواه إجازة من طرق متعددة، منها الطريق السوسية.
- السنن الصغرى للنسائي (المجتبى) (ت: 303هـ)، رواها من طرق أعلاها الطريق السوسية عن الشيخ الملا إبراهيم.
- سنن ابن ماجه القزويني)ت: 273هـ)، رواها من طرق متعددة، أعلاها طريق شيخه أحمد دحلان.

ويكشف هذا الاهتمام عن رسوخ قدمه في علم الحديث، وحرصه على الاتصال بالأصول الحديثية من خلال الرواية المسندة.

الفرع الثاني: مؤلفاته في علم الحديث النبوي الشريف

خلف علي بن سليمان الدمناتي عددًا من المصنفات التي تدل على تمكنه من علوم الحديث واشتغاله بها، ومن أبرزها:

- تحرير غريب ابن الأثير، توجد منه نسخة بالزاوية الناصرية بتمكروت تحت رقم (668)، بخط المؤلف، وفيه بتر.
- منظومة في مصطلح الحديث، توجد منها نسخة بالمكتبة الوطنية تحت رقم (1929د/11)، وعدد أبياتها مائة بيت.
- لسان المحدث في أحسن ما به يحدث، توجد منه نسخة بالزاوية الناصرية بتمكروت تحت رقم (812)، وقال عبد الحي الكتاني: "في مجلدين، جمع فيه مواد النهاية والقاموس."
- روح التوشيح، وهي من الرسائل المتعلقة بموضوع هذا البحث.
- التوغيب والتذهيب باختصار الترغيب والترهيب للحافظ المنذري، توجد منه نسخة بالزاوية الناصرية بتمكروت تحت رقم (3030.)
- شرح مصنف في الحديث، توجد منه نسخة بالزاوية الناصرية بتمكروت تحت رقم (2682.)
- اختصار حواشي السيوطي على الكتب الستة، مع زيادات عليها.
- جوامع الكلم الحسنة المنتصرة في لوامع حكم السنة المختصرة.
- فهرسة أجلى مساند على الرحمن في أعلى أسانيد علي بن سليمان.
- وشي الديباج، حاشية على صحيح مسلم بن الحجاج.
- درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود.
- نور مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه.
- نفع قوت المغتذي على جامع الترمذي.

وتبرز هذه المؤلفات تنوع اهتماماته الحديثية بين الرواية، والشرح، والاختصار، والتعليق، مما يؤكد مكانته العلمية بين علماء المغرب في القرن الثالث عشر الهجري.

المبحث الثاني: التعريف برسالة «روح التوشيح»

المطلب الأول: اسم الرسالة وسياق تأليفها

- أولا: السياق التاريخي والعلمي .
- ثانيا: الدوافع الشخصية والعلمية .
- ثالثا: البيئة العلمية في المغرب .

المطلب الثاني: موضوع الرسالة وما أُلِّف فيه

- أولًا: المحتوى العلمي .
- ثانيًا: التنظيم المنهجي .
- ثالثًا: الأسلوب واللغة .
- رابعا: الشكل والإخراج .
- ارتباط الرسالة بشرح الإمام السيوطي »التوشيح على الجامع الصحيح .«
- عناية الدمناتي بشرح الألفاظ وبيان الغريب واختلاف الروايات .
- اعتماده على شروح الحديث السابقة .
- استعماله أسلوب التعليق والتحقيق بعبارة "قلت ."
- بيان منهجه العلمي وأسلوبه في التأليف .
- وصف الطبعة الوهبية باعتبارها من المعلومات المتعلقة بإخراج الكتاب .

المطلب الأول: اسم الرسالة وسياق تأليفها

أولا: السياق التاريخي والعلمي

تألفت "روح التوشيح على الجامع الصحيح" في القرن الثالث عشر الهجري، وهو قرن اتسم بحيوية علمية كبيرة في بلاد المغرب، خاصة في ميدان العلوم الشرعية، وعلى رأسها علم الحديث الشريف. فقد عرفت الحواضر العلمية الكبرى كفاس ومراكش وتطوان نشاطًا تدريسيًا وتأليفيًا متواصلاً، تمثل في إحياء المتون الحديثية وشرحها، وإعداد الحواشي والتقاريظ عليها، في سياق محلي تأثر بالمناهج العلمية التي ازدهرت في المشرق الإسلامي، وخصوصا في الأزهر الشريف والزيتونة

.وفي هذا السياق العلمي الغني جاء عمل العلامة علي بن سليمان الدمناتي البوجمعاوي (ت. 1306هـ)، الذي ألّف كتابه "روح التوشيح" كحاشية على شرح الإمام جلال الدين السيوطي (ت. 911هـ) الموسوم بـ"التوشيح على الجامع الصحيح"، والذي كان في حد ذاته شرحًا مختصرًا على صحيح الإمام البخاري. وقد سعى الدمناتي من خلال مؤلفه إلى تيسير فهم ألفاظ الحديث، وتوضيح الغريب، وبيان الخلاف في الروايات، مع تعليقات دقيقة تبرز اطلاعه الواسع على شروح البخاري الأخرى، مثل فتح الباري لابن حجر، وإكمال المعلم للقاضي عياض، وغيرها .

ثانيا: الدوافع الشخصية والعلمية

كان العلامة علي بن سليمان الدمناتي يُعرف بتبحره العميق في علوم الحديث الشريف، وتميزه بنظرة تحليلية ونفسٍ علمي رصين. وقد شكّل حبه للعلم، وحرصه الشديد على خدمة السنة النبوية، أحد أبرز الدوافع التي حفزته على تأليف كتابه "روح التوشيح على الجامع الصحيح". كما أن اطلاعه الواسع على شروح الأئمة المتقدمين، وفي مقدمتهم الإمام جلال الدين السيوطي، أتاح له استيعاب دقائق المعاني الحديثية، ودفعه إلى السعي لتيسيرها وتبسيطها لطلاب العلم، خاصة أولئك الذين قد يجدون صعوبة في التعامل مع النصوص الموسعة والمعقدة .و اتخذ الدمناتي من "روح التوشيح" منبرًا للتفاعل العلمي، حيث لم يقتصر على التلخيص، بل أضاف تعليقات مستقلة بعبارة "قلت"، مما يبرز شخصيته العلمية. وقد مزج بين النقل عن شروح معتبرة

كـ"فتح الباري" و"إكمال المعلم"، وبين قراءته الخاصة للحديث، مما يجعل عمله نموذجًا مميزًا في الشروح المغربية المتأخرة على صحيح البخاري .

ثالثا: البيئة العلمية في المغرب

نشأ الدمناتي في بيئة علمية زاخرة، تميزت بكثرة الزوايا والمدارس العتيقة، التي كانت آنذاك مراكز إشعاع علمي وروحي في المغرب. وقد تردد منذ صغره على هذه المؤسسات، حيث نهل من علوم القرآن والحديث والفقه، وتفاعل مع شيوخ زمانه ومجالسهم العلمية، مما ساهم في تكوينه المعرفي المتين. هذا التكوين الراسخ، مقرونًا بروحه العلمية وحرصه على خدمة السنة النبوية، كان دافعًا له لتأليف "روح التوشيح"، مساهمًا من خلاله في إثراء المكتبة الإسلامية، وتيسير فهم صحيح البخاري لطلاب العلم والباحثين

المطلب الثاني: موضوع الرسالة وما ألف فيه

أولا: المحتوى العلمي

يعد "روح التوشيح" حاشية علمية على كتاب "التوشيح على الجامع الصحيح" للإمام السيوطي، حيث عمد الدمناتي إلى تلخيص المتن الأصلي وشرحه، مع تقديم إضافات وتحقيقات تُبرز اطلاعه الواسع في علم الحديث وحرصه على الدقة العلمية. وقد اعتمد في عمله على مصادر حديثية معتمدة، مثل "فتح الباري" لابن حجر، و"إكمال المعلم" للقاضي عياض، وغيرها من الشروح المعتبرة .وتميّز الكتاب بعناية خاصة في ضبط الروايات، وتوثيق الألفاظ، وتسمية المبهمات، وبيان الفروق الدقيقة بين الأحاديث، مع إشارة دقيقة إلى تعدد الروايات واختلاف ألفاظها. كما يظهر فيه حس نقدي دقيق، حيث لا يكتفي بالنقل، بل يضيف تعقيباته بعبارة "قلت"، مما يعكس تفاعل المؤلف مع النص، ويُبرز شخصيته العلمية المستقلة .

ثانيا: التنظيم المنهجي

نظّم الدمناتي كتابه "روح التوشيح" بطريقة منهجية دقيقة، حيث قسّمه إلى أبواب وفصول، تُوازي موضوعات الحديث الشريف كما وردت في صحيح الإمام البخاري، مما يعكس التزامه بالبنية الأصلية للجامع الصحيح. وقد حافظ في ذلك على الترتيب البخاري، الذي يجمع بين الفقه والحديث، ما يسهل على القارئ تتبّع المسائل واستيعابها ضمن سياقها العلمي والفقهي. هذا التنظيم لا ييسر الفهم فحسب، بل يعكس أيضًا حسن إدراك المؤلف لأهمية البناء المنهجي في تسهيل التعامل مع النصوص الحديثية، خاصة لدى طلاب العلم، ويؤكد أن الدمناتي لم يكن مجرد ناقل، بل شارحًا ومعلّقًا واعيًا بمنهجه وغايته.

ثالثا: الأسلوب واللغة

تميّز أسلوب الدمناتي في "روح التوشيح" بالوضوح والدقة، حيث اعتمد لغة عربية فصيحة، جمعت بين السلاسة والرصانة العلمية. وقد وظّف مصطلحات علم الحديث بدقة، ملتزمًا بالمصطلح الحديثي المتعارف عليه لدى المحدثين، مما منح عمله طابعًا تخصصيًا رصينًا .كما برزت في أسلوبه الوظيفة التعليمية، إذ كان يحرص على شرح المصطلحات الغامضة وتفسير الألفاظ المشكلة، وتقديم شروحات مبسطة دون إخلال بالمضمون، مما جعل كتابه في متناول القرّاء من مختلف المستويات، سواء من طلاب العلم المبتدئين أو الباحثين المتخصصين. ويُعد هذا التوازن بين العمق والبساطة من أبرز مميزات منهجه في التأليف .

رابعا: الشكل والإخراج

طُبع كتاب "روح التوشيح على الجامع الصحيح" لأول مرة في المطبعة الوهبية بمصر سنة 1298هـ، وذلك في مجلد واحد بلغ عدد صفحاته 374 صفحة. وقد جاءت طباعته في شكل منظم، يُراعي الترتيب المنهجي الذي سلكه المؤلف، مما يُسهّل على القارئ التنقّل بين فصوله وأبوابه بسلاسة .وتميزت هذه الطبعة بطابعها العملي، حيث راعت وضوح الخط وتنسيق العناوين، مما يجعلها من الطبعات النادرة ذات القيمة العلمية، لا سيما وأنها تُحافظ على نص المؤلف دون تصرف، وتُبرز أسلوبه في التعامل مع الأحاديث وشرحها بطريقة أصيلة وواضحة .

المطلب الثالث: متن الحديث الشريف

يعد حديث أم زرع من الأحاديث النبوية التي اجتمع فيها الجانب الروائي بالجانب الأدبي؛ لما اشتمل عليه من بناء سردي متميز، وحوارنسائي طويل يعرض أحوال الأزواج وصفاتهم، ويكشف عن ثراء اللغة العربية في التعبيرعن المعاني الاجتماعية والنفسية. وقد ورد الحديث في كتب السنة بألفاظ متعددة، ويأتي في صحيح البخاري في كتاب النكاح ضمن باب حسن المعاشرة مع الأهل، كما رواه الإمام مسلم وغيره. وسيقتصر هذا المطلب على إثبات متن الحديث كما ورد في مصادره الأصلية، مع الإشارة إلى أبرز القضايا التي يثيرها من الناحية الأدبية والبلاغية، تمهيدًا لتحليله في المبحث اللاحق.

جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، فَتَعَاهَدْنَ وتَعَاقَدْنَ أَلَّا يَكْتُمْنَ مِن أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شيئًا؛

- قالتِ الأُولَى: زَوْجِي لَحْمُ جَمَلٍ غَثٍّ، علَى رَأْسِ جَبَلٍ، لا سَهْلٍ فيُرْتَقَى، ولَا سَمِينٍ فيُنْتَقَلُ،
- قالتِ الثَّانِيَةُ: زَوْجِي لا أَبُثُّ خَبَرَهُ، إنِّي أخَافُ ألَّا أذَرَهُ، إنْ أذْكُرْهُ أذْكُرْ عُجَرَهُ وبُجَرَهُ،
- قالتِ الثَّالِثَةُ: زَوْجِيَ العَشَنَّقُ: إنْ أنْطِقْ أُطَلَّقْ، وإنْ أسْكُتْ أُعَلَّقْ،
- قالتِ الرَّابِعَةُ: زَوْجِي كَلَيْلِ تِهَامَةَ، لا حَرٌّولَا قُرٌّ، ولَا مَخَافَةَ ولَا سَآمَةَ،
- قالتِ الخَامِسَةُ: زَوْجِي إنْ دَخَلَ فَهِدَ، وإنْ خَرَجَ أسِدَ، ولَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهِدَ،
- قالتِ السَّادِسَةُ: زَوْجِي إنْ أكَلَ لَفَّ، وإنْ شَرِبَ اشْتَفَّ، وإنِ اضْطَجَعَ التَفَّ، ولَا يُولِجُ الكَفَّ لِيَعْلَمَ البَثَّ.
- قالتِ السَّابِعَةُ: زَوْجِي غَيَايَاءُ -أوْ عَيَايَاءُ- طَبَاقَاءُ، كُلُّ دَاءٍ له دَاءٌ، شَجَّكِ أوْ فَلَّكِ أوْ جَمَعَ كُلًّا لَكِ،
- قالتِ الثَّامِنَةُ: زَوْجِي المَسُّ مَسُّ أرْنَبٍ، والرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ،
- قالتِ التَّاسِعَةُ: زَوْجِي رَفِيعُ العِمَادِ، طَوِيلُ النِّجَادِ، عَظِيمُ الرَّمَادِ، قَرِيبُ البَيْتِ مِنَ النَّادِ،
- قالتِ العَاشِرَةُ: زَوْجِي مَالِكٌ، وما مَالِكٌ؟! مَالِكٌ خَيْرٌ مِن ذَلِكِ، له إبِلٌ كَثِيرَاتُ المَبَارِكِ، قَلِيلَاتُ المَسَارِحِ، وإذَا سَمِعْنَ صَوْتَ المِزْهَرِ، أيْقَنَّ أنَّهُنَّ هَوَالِكُ،
- قالتِ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: زَوْجِي أبو زَرْعٍ، وما أبو زَرْعٍ؟! أنَاسَ مِن حُلِيٍّ أُذُنَيَّ، ومَلَأَ مِن شَحْمٍ عَضُدَيَّ، وبَجَّحَنِي فَبَجِحَتْ إلَيَّ نَفْسِي، وجَدَنِي في أهْلِ غُنَيْمَةٍ بشِقٍّ، فَجَعَلَنِي في أهْلِ صَهِيلٍ وأَطِيطٍ، ودَائِسٍ ومُنَقٍّ، فَعِنْدَهُ أقُولُ فلا أُقَبَّحُ، وأَرْقُدُ فأتَصَبَّحُ، وأَشْرَبُ فأتَقَنَّحُ، أُمُّ أبِي زَرْعٍ، فما أُمُّ أبِي زَرْعٍ؟! عُكُومُهَا رَدَاحٌ، وبَيْتُهَا فَسَاحٌ، ابنُ أبِي زَرْعٍ، فَما ابنُ أبِي زَرْعٍ؟! مَضْجَعُهُ كَمَسَلِّ شَطْبَةٍ، ويُشْبِعُهُ ذِرَاعُ الجَفْرَةِ، بنْتُ أبِي زَرْعٍ، فما بنْتُ أبِي زَرْعٍ؟! طَوْعُ أبِيهَا، وطَوْعُ أُمِّهَا، ومِلْءُ كِسَائِهَا، وغَيْظُ جَارَتِهَا، جَارِيَةُ أبِي زَرْعٍ، فما جَارِيَةُ أبِي زَرْعٍ؟! لا تَبُثُّ حَدِيثَنَا تَبْثِيثًا، ولَا تُنَقِّثُ مِيرَتَنَا تَنْقِيثًا، ولَا تَمْلَأُ بَيْتَنَا تَعْشِيشًا، قالَتْ: خَرَجَ أبو زَرْعٍ والأَوْطَابُ تُمْخَضُ، فَلَقِيَ امْرَأَةً معهَا ولَدَانِ لَهَا كَالفَهْدَيْنِ، يَلْعَبَانِ مِن تَحْتِ خَصْرِهَا برُمَّانَتَيْنِ، فَطَلَّقَنِي ونَكَحَهَا، فَنَكَحْتُ بَعْدَهُ رَجُلًا سَرِيًّا، رَكِبَ شَرِيًّا، وأَخَذَ خَطِّيًّا، وأَرَاحَ عَلَيَّ نَعَمًا ثَرِيًّا، وأَعْطَانِي مِن كُلِّ رَائِحَةٍ زَوْجًا، وقالَ: كُلِي أُمَّ زَرْعٍ ومِيرِي أهْلَكِ،

قالَتْ: فلوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أعْطَانِيهِ، ما بَلَغَ أصْغَرَ آنِيَةِ أبِي زَرْعٍ، قالَتْ عَائِشَةُ: قالَ رَسولُ اللَّهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ.[1510]

المطلب الرابع: المُحدِّثون الذين أخرجوا الحديث

- البخاري: في كتاب النكاح باب حسن المعاشرة مع الأهل برقم(4893)
- مسلم: في كتاب فضائل الصحابة - رضي الله عنهم - باب ذكر حديث أم زرع برقم(2448)
- النسائي: في السنن الكبرى كتاب عشرة النساء باب شكر المرأة لزوجها برقم(9138)
- ابن حبان: برقم(7104)
- الطبراني: في المعجم الكبير برقم (265).(5/ 354)

الاختلاف في رفعه ووقفه على عائشة رضي الله عنها.

قال ابن حجر: المرفوع منه في الصحيحين (كنت لك كأبي زرع لام زرع) وباقيه من قول عائشة، وجاء خارج الصحيح مرفوعا كله من رواية عباد بن منصور عند النسائي وساقه بسياق لا يقبل التأويل ولفظه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت لك كأبي زرع لأم زرع قالت عائشة بأبي وأمي يا رسول الله ومن كان أبو زرع قال اجتمع نساء فساق الحديث كله وجاء مرفوعا أيضا من رواية عبد الله رواية الهيثم بن عدي أيضا وكذا أخرجه النسائي من رواية القاسم بن عبد الواحد عن عمر بن عبد الله بن عروة.[1511]

أبرز العلماء الذين شرحوا الحديث

شرح حديث أم زرع جماعة من العلماء في القديم والحديث، ومن أبرز المتقدمين ما ذكره ابن حجر:

- ✓ إسماعيل بن أبي أويس شيخ البخاري.
- ✓ أبو عبيد القاسم بن سلام في " غريب الحديث."
- ✓ الخطابي في شرح صحيح البخاري.[1512]
- ✓ ثابت بن قاسم.
- ✓ الزبير بن بكار.
- ✓ الزمخشري في " الفائق في غريب الحديث ".
- ✓ القاضي عياض وهو أجمعها وأوسعها وأخذ منه غالب الشراح بعده.[1513]

المطلب الخامس: التحليل اللغوي والبلاغي لألفاظ حديث أم زرع في رسالة روح التوشي

لمطلب الرابع: التحليل اللغوي والبلاغي والاجتماعي لحديث أم زرع في ضوء رسالة روح التوشيح

وينقسم إلى ثلاثة فروع:

[1510] صحيح البخاري (ح5189) كتاب النكاح. باب حسن المعاشرة مع الأهل، صحيح مسلم (ح2448) كتاب فضائل الصحابة. باب ذكر حديث أم زرع.

[1511] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773 - 852 هـ) (1379) .فتح الباري بشرح صحيح البخاري .دار المعرفة - بيروت. ج. 9. ص. 256-257. مؤرشف من الأصل في 2023-04-05.

[1512] محمد بن عبد الكريم بن الفضل الرافعي القزويني، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان .(1991 - 1411) درة الضرع لحديث أم زرع (ط. 1). دار ابن حزم. ص. 5-6.

[1513] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني 773 – 852هـ)1379) .فتح الباري بشرح صحيح البخاري .دار المعرفة - بيروت. ج. 9. ص. 255-256. مؤرشف من الأصل في 2023-04-05.

الفرع الأول: شرح الألفاظ الغريبة ودلالاتها في الحديث

وفيه تُدرس عناية الدمناتي ببيان الغريب، وشرح الألفاظ التي تحتاج إلى تفسير، وربطها بالسياق الذي وردت فيه.

الفرع الثاني: الخصائص البلاغية والأساليب البيانية في حديث أم زرع

وفيه تبرز:

- التشبيه .
- الكناية .
- الطباق والمقابلة .
- السجع والفواصل .
- الإيجازوالتكثيف الدلالي .

الفرع الثالث: الأبعاد الاجتماعية والنفسية في الحديث

وفيه يظهر:

- تصوير الحياة الزوجية .
- أثر حسن العشرة .
- مكانة المرأة في التعبيرعن تجربتها .
- قيمة الوفاء والحنين .
- جمال البناء القصصي في الحديث.

الفرع الأول: شرح الألفاظ الغريبة ودلالاتها في الحديث

اشتمل حديث أم زرع على عدد من الألفاظ العربية القديمة التي تحتاج إلى بيان، ومن أبرزها:

- الغَثّ :الرديء القليل الخيرمن كل شيء، والمراد أن زوجها لا نفع فيه ولا خيريُرجى منه .
- عُجَرَه وبُجَرَه :كناية عن كثرة عيوبه وأسراره الباطنة، وقيل: العجر والبجر ما ظهر وما بطن من العيوب .
- العَشَنَّق :الطويل المفرط، والمراد طول بلا منفعة .
- تِهامة :المنطقة الساحلية المنخفضة من بلاد العرب، وضرب بها المثل في اعتدال الجو ولطفه .
- فَهِد :أي صاركالفهد في كثرة النوم والهدوء .
- لفَّ :أي جمع الطعام وأكله بكثرة، وقيل: خلط أصنافه ولم يترك منه شيئًا .
- اشتفَّ :استقصى الشراب ولم يترك منه شيئًا .
- البَثّ :الحزن والشكوى التي يخفيها الإنسان في نفسه .
- غَيَايَاء :قيل هو الجاهل الذي غمره الغي، وقيل من العجزوالحيرة .
- عَيَايَاء :العاجز الذي لا يستطيع القيام بما ينبغي .
- طَبَاقَاء :الأحمق الغليظ الفهم، وقيل: الذي تنطبق عليه الأمورفلا يحسن التصرف .
- الزَّرنب :نبات طيب الرائحة، شبهت به رائحته في حسنها .
- رَفيع العماد :صاحب بيت مرتفع أو صاحب شرف ومكانة .

- النِّجاد :حمالة السيف، والمراد طول القامة .
- الرَّماد :كناية عن كثرة الطبخ وإكرام الضيوف .
- المَبارك :مواضع بروك الإبل .
- المَسارح :أماكن رعي الإبل .
- المِزهر :آلة من آلات اللهو والغناء .
- الأوطاب :جمع وطب، وهو وعاء اللبن .
- العُكوم :الأوعية التي تحفظ فيها المتاع .
- الفَساح :السعة والرحابة .
- الجَفْرة :الأنثى من المعز إذا بلغت سنًّا معينة .
- الميرة :الطعام الذي يُجلب للقوم .
- التَّبْت أو التنقيث :التفتيش والإفساد في الشيء .

الفرع الثاني: الخصائص البلاغية والأساليب البيانية في حديث أم زرع

يتميز حديث أم زرع بثروة بلاغية واضحة، ومن أبرز مظاهرها:

-1التشبيه

كثر التشبيه في أوصاف النساء لأزواجهن، ومن أمثلته:

- قول الأولى" :زوجي لحم جمل غث على رأس جبل"

شبهت زوجها بلحم الجمل الرديء الذي لا يرغب فيه أحد، للدلالة على سوء حاله وقلة نفعه، وزادت المعنى قوة بذكر وجوده على رأس جبل؛ للدلالة على صعوبة الوصول إليه رغم عدم قيمته.

- قول الرابعة" :زوجي كليل تهامة"

فيه تشبيه الزوج بالليل المعتدل الهادئ؛ للدلالة على الراحة والطمأنينة وحسن المعاشرة.

- قول الثامنة" :المس مس أرنب"

شبهت لين جسده ونعومة معاملته بنعومة الأرنب.

- قول التاسعة" :رفيع العماد، طويل النجاد، عظيم الرماد"

وهي أوصاف تحمل دلالات الكرم والشرف وعلو المكانة.

-2الكناية

يعد الحديث غنيًا بالكنايات، ومنها:

- "عظيم الرماد"

كناية عن كثرة الطبخ وإكرام الضيوف، لأن كثرة الطعام تؤدي إلى كثرة الرماد.

- "رفيع العماد"

كناية عن رفعة النسب والمكانة الاجتماعية.

- "قريب البيت من النادي"

كناية عن السيادة والقرب من أهل الرأي والمشورة.

- "ملأ من شحم عضدي"

كناية عن النعمة والرخاء وحسن العيش.

-3الطباق والمقابلة

ظهر الطباق في بعض العبارات التي جمعت بين المعاني المتقابلة، مثل:

- "إن دخل فهد وإن خرج أسد"

جمعت بين حالين مختلفين؛ لين الجانب داخل البيت، والقوة والشجاعة خارجه.

- "إن أنطق أطلق وإن أسكت أعلق"

مقابلة بين حالتي الكلام والصمت، لتصوير سوء معاملة الزوج.

-4الإيجاز والتكثيف الدلالي

من أبرز خصائص الحديث أن المرأة كانت تصف زوجها بعبارات قصيرة تحمل معاني كثيرة، مثل:

"كل داء له داء"

فهي عبارة موجزة جمعت جميع العيوب.

-5السجع والتناغم الصوتي

برز في الحديث جمال الإيقاع من خلال تو افق الفواصل، مثل:

- "لا حر ولا قر، ولا مخافة ولا سآمة "
- "رفيع العماد، طويل النجاد، عظيم الرماد "

مما أكسب الحديث جمالًا موسيقيًا مع بقاء المعنى واضحًا.

الفرع الثالث: الأبعاد الاجتماعية والنفسية في الحديث

-1تصوير الحياة الزوجية

يكشف الحديث عن تنوع العلاقات الزوجية، فقد عرض نماذج مختلفة من الأزواج:

- الزوج السيئ الخلق .
- الزوج الكريم المحسن .
- الزوج المهمل .
- الزوج الذي يجمع بين القوة والرحمة .

وهذا يجعل الحديث وثيقة أدبية واجتماعية تصور جانبًا من حياة الأسرة العربية.

-2إبراز مكانة حسن المعاشرة

يظهر من قصة أم زرع أن قيمة الزوج لا تقاس بالمال وحده، و إنما بما يقدمه من:

- مودة .
- احترام .
- إكرام .
- حسن الصحبة .

وهو المعنى الذي أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لعائشة رضي الله عنها: "كنت لك كأبي زرع لأم زرع."

-3أثر المعاملة الحسنة في نفس المرأة

تُظهر قصة أم زرع أن الإحسان يترك أثرًا عميقًا في النفس، فقد بقي حبها وذكرياتها مع أبي زرع رغم زواجها بعده من رجل غني كريم.

-4التعبير عن مشاعر المرأة

يتميز الحديث بكونه كشفًا عن لغة المرأة في وصف حياتها الزوجية؛ فهي تعبر عن:

- الرضا .
- السخط .
- الحنين .
- الإعجاب .
- الألم .

-5القيمة الأدبية للسرد

جاء الحديث في صورة قصة حوارية، مما منحه خصائص النص الأدبي؛ إذ اعتمد:

- تعدد الأصوات .
- الوصف التفصيلي .
- التصوير الحسي .
- الانتقال التدريجي حتى الوصول إلى قصة أم زرع.

المطلب السادس: تعقيب النبي صلى الله عليه وسلم على حديث أم زرع ودلالاته

أولًا: دلالة تعقيب النبي صلى الله عليه وسلم على حسن العشرة الزوجية

جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها:

"كنت لك كأبي زرع لأم زرع"

دالًا على ما ينبغي أن يكون عليه حال الزوج مع زوجته من الأنس، والمودة، وحسن الصحبة. فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يستمع إلى حديث عائشة رضي الله عنها، ويشاركها مشاعرها، ويؤنسها بالمحادثة والملاطفة، مما يدل على مشروعية التأنيس بين الزوجين، والحديث في الأمور المباحة التي تزيد الألفة والمحبة.

ثانيًا: القيمة الأدبية والاجتماعية لحديث أم زرع

يكشف الحديث عن جواز الحديث عن أخبار الأمم والأشخاص السابقين للاعتبار، وضرب الأمثال بما يحمل فائدة أو عبرة، كما يدل على أهمية القصص والحكايات في الترويح عن النفس وتنشيطها، وهو جانب يظهر فيه البعد الأدبي للحديث النبوي من خلال أسلوب السرد والوصف.

ثالثًا: أثر المحبة في استحضار الصفات الحسنة

يظهر من قصة أم زرع أن المحبة قد تجعل الإنسان يستحضر محاسن من أحب، حتى مع وجود بعض الأخطاء، فقد بقيت أم زرع تذكر أبا زرع بأجمل الصفات، رغم أنه طلقها، مما يكشف عن أثر العاطفة في نظرة الإنسان إلى من ارتبط به وجدانيًا.

رابعًا: حسن استماع النبي صلى الله عليه وسلم وملاطفته لأهله

من الدلالات المهمة في الحديث حسن استماع النبي صلى الله عليه وسلم لزوجته عائشة رضي الله عنها، فقد أصغى إلى حديثها الطويل، ثم ختمه بكلمة أدخلت السرور على قلبها، وفي ذلك نموذج عملي في حسن التعامل الأسري، وإدخال الفرح على الأهل.

خامسًا: الضوابط الأخلاقية في الحديث عن الآخرين

يُستفاد من الحديث أن ذكر صفات الآخرين لا يدخل في الغيبة إذا لم يكن المقصود شخصًا معينًا معروفًا بما يكره، و إنما الغيبة تكون بذكر الإنسان المعين بما يكره في غيبته.

سادسًا: مظاهر المودة بين الزوجين

يدل الحديث على جواز الملاطفة والمزاح بين الزوجين إذا كان في حدود الأدب والاعتدال، لما في ذلك من تقوية أواصر المحبة وإزالة الجفاء بين الزوجين.

سابعًا: أهمية الإكرام وحسن النفقة على الزوجة

أبرز الحديث أثر كرم الزوج في نفس زوجته، فقد وصفت أم زرع أبا زرع بما كان يقدمه لها من الإكرام والنعمة، حتى إنها فضّلته في نفسها على زوجها الثاني رغم كثرة ما أعطاها، فقالت: "فلو جمعت كل شيء أعطانيه، ما بلغ أصغر آنية أبي زرع"

وهذا يدل على أن أثر المعاملة الحسنة لا يرتبط بالمال وحده، و إنما بما يصاحب العطاء من محبة وتقدير.

ثامنًا: دلالة قوله صلى الله عليه وسلم: «إلا أنه طلقها و إني لا أطلقك»

يحمل هذا التعقيب النبوي معنى لطيفًا؛ إذ شبّه النبي صلى الله عليه وسلم نفسه بأبي زرع في حسن العشرة والقيام بحق الزوجة، ثم استثنى أمر الطلاق، ليبين دوام المودة والاستقرار في علاقته بعائشة رضي الله عنها، وأن كمال المعاشرة يكون مع بقاء الر ابطة الزوجية.

تاسعًا: أثر حسن اختيار الزوجة في استقرار الأسرة

يشير الحديث إلى أهمية اختيار الزوجة الصالحة التي تعين على الخير وتحفظ أسرار البيت، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن بعض طرق الحديث أشارت إلى ندم أبي زرع على طلاق أم زرع، فقال: "وقع في بعض طرق الحديث إشارة إلى أن أبا زرع ندم على طلاقها، وقال في ذلك شعرًا."

الفصل الثاني: النص محقق

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

حديث أم زرع

أفرد شرحه بالتصنيف خلائق آخرهم القاضي عياض:

حدثنا عيسى بن يونس[1514] أكثر الرواة عنه وثقوه إلا أحمد بن داود الحر اني فإنه رواه عنه فقال في أوله: عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأخرجه النسائي وغيره من أوجه أخرى مرفوعا. قال ابن حجر:" رفعه أن قوله في آخره كنت لك كأبي زرع"[1515]، متفق على رفعه، وذلك يقتضي أن يكون صلى الله عليه وسلم سمع القصة وعرفها فأقرها فيكون كله مرفوعا من هذه الحيثية.

[1514] هو عيسى بن يونس ابن أبي إسحاق، عمرو بن عبد الله، الإمام القدوة، الحافظ الحجة، أبو عمرو، وأبو محمد الهمداني، السبيعي الكوفي، المرابط بثغر الحدث أخو الحافظ إسماعيل، حدث عن أبيه وأخيه، ولم يدرك السماع من جده، كان صبيا في زمانه، وروى أيضا عن سليمان التميمي وهشام بن عروة، قال أحمد بن داود الحداني: سمعت عيسى بن يونس يقول: لم يكن من أسناني –أو قال-: من أترابي- أبصر بالنحو مني، فدخلني منه نخوة فتركته...مات سنة سبع وثمانين أو ثمان وثمانين. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: حسين أسد شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405ه-1985م، 489/8.

[1515] فتح الباري بشرح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية – مصر، الطبعة الأولى: 1380، ج9، ص: 277.

جلس إحدى عشرة امرأة، زاد الزبير بن بكار:" من أهل اليمن"[1516] قالت الأولى: اسمها "مهرد بن ابي مهزومة" زوجي لحم جمل غث": بالجر صفة جمل، وبالرفع صفة لحم، وهو بفتح المعجمة وتشديد المثلثة، " الهزيل"؛ لأنه يستغث من هزاله، أي: يستكره من قولهم: غث الجرح سال قيحا، واستغثه صاحبه، وكثر استعماله في مقابلة السمين. "على رأس جبل"، زاد الترمذي:" وعر"[1517]، وللزبير بن بكار:" وعث"[1518]، وهو أوفق للسجع، والوعث بمثلثة: الصعب المرتقى، بحيث يشق فيه المشي، ويصعب التخلص منه، والوعر الكثير الضجر الشديد الغلظة، يصعب الرقي إليه. "لا سهل": بالفتح بلا تنوين، وبالرفع على تقدير هو، وبالجر صفة، وللنسائي:" لا سهلا "بالتنوين، وله أيضا:" لا بالسهل"، وكذا "ولا سمين "بالخمسة. "فيرتقى" أي: يصعد فيه.

"ولا سمين فينتقل": بمعنى ينقل، أي: بهزاله لا يرغب فيه أحد فينقله إليه، ولأبي عبيد:" فينتقي "[1519]، وهو أوفق للسمع، أي: ليس له نقي يستخرج، والنقي والمخ، وقد كثر استعماله في اختيار الجيد من الرديء . قال عياض: فيه تشبيه شيئين بشيئين، شبهت زوجها باللحم الغث، وشبهت سوء خلقه بالجبل الوعر[1520]، ثم فسرت ما أحملت فكأنها قالت: لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لأخذ اللحم، ولو كان هزيلا؛ لأن الشيء المزهود فيه قد يؤخذ إذا وجد بغير نصب، ولا اللحم سمين فيتحمل المشقة في صعود الجبل لأجل محصيله وشبهته بلحم الجمل دون غيره من اللحوم، لأنه ليس في اللحوم أشد غثاثة منه، لأنه يجمع خبث الطعم وخبث الريح.

قالت الثانية: لم تسم. زوجي لا أبث خبره: بالموحدة، ثم المثلثة: أي: لا أظهر حديثه، وروى: " بالنون، وهو ذكر خبر الشر، وللطبراني "لا أثم"[1521]. إني أخاف أن لا أذره: أي، أن لا أترك شيئا من خيره، فالضمير للخبر، إذ أنه لطوله وكثرته أن بدأته لم أقدر على تكميله، فاكتفي بالإشارة إلى معايبه خشية أن يطول الخطب بإيراد جميعها، وقيل: الضمير للزوج، أي :أخاف أن لا أقدر على تركه لعلاقتي به وأولادي منه، فاكتفت بالإشارة إلى أن له معايب وفاء بما التزمته من الصدق وسكتت عن تفسيرها للمعنى الذي اعتذرت به.

إن أذكره أذكر عجره وبجره: بضم العين المهملة أول الأول، والموحدة أولى الثاني، وفتح الجيم فيهما جمع "عجرة وبجرة "بسكون الجيم، فالأولى تعقد العصب والعروق في الجسد حتى تصير ناتئة، والثانية كذلك، إلا أنها مختصة بالتي في البطن، وقيل: العجرة نفخة في الظهر، والبجرة نفخة في السرة.

وقيل العجرة: العقد في البطن واللسان والبجر العيوب، وقيل العجر: في الجنب والبجر في السرة هذا أصلهما، ثم استعملا في الهموم والأحزان وفي المصائب. قال الخطابي: أرادت عيوبه الظاهرة وأسراره الكامنة. قالت الثالثة: اسمها "كبشة بنت الأرقم"[1522].

[1516] كتاب ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، الزمخشري، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ، ص: 80.

[1517] الشمائل المحمدية، أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي، إخراج وتعليق: محمد أحمد حلاق، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ص: 158.

[1518] فتح المنعم شرح صحيح مسلم، ج9، 392.

[1519] فتح الباري بشرح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ج9، ص: 164.

[1520] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1392ه، ج15، ص: 579.

[1521] التفسير الكبير تفسير القرآن العظيم، للإمام الطبراني، تحقيق: هشام بن عبد الكريم البدراني الموصلي، دار الكتاب الثقافي الأردن – إربد، الطبعة: الأولى، 2008 م، ج1، ص: 273.

[1522] كبشة بنت الأرقم: هي واحدة من الصحابيات، وكانت زوجة لجعفر بن أبي طالب .أسلمت قبل دخول النبي محمد صلى الله عليه وسلم دار الأرقم في مكة، وبايعت، وهاجرت مع زوجها إلى الحبشة ثم إلى المدينة، بعد مقتل زوجها جعفر في غزوة مؤتة، تزوجها أبو بكر، ثم بعد وفاته تزوجها علي بن أبي طالب. أنظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق: محمد إبراهيم البنا - محمد أحمد عاشور - محمود عبد الوهاب فايد، دار الفكر،

زوجي العشنق: بفتح المهملة ثم المعجمة ثم النون المشددة وقاف الطويل المذموم الطويل، وقيل: القصير وهو من الأضداد. وقيل: السيء الخلق، وقيل: المقدام الجريء الشرس، وقيل: هو الطويل النجيب الذي يملك أمر نفسه ولا تحكم النساء فيه، بل يحكم فيهن بما شاء فزوجته تهابه أن تنطق بحضرته، فهي تسكت على مضض. قال الزمخشري: وهي من الشكاية البليغة[1523]. إن أنطق: أي: بحضرته بأمر أراجعه فيه أطلق. وإن أسكت أعلق: أن أكون عنده معلقة لا ذات روح فأنتفع به، ولا مطلقة، زاد ابن السكيت بعده: على حد السنان المذلق بفتح المعجمة وتشديد اللام، أي: المجرد وزنا ومعنى، تشير إلى أنها منه على حذر.

قالت الرابعة: لم تسم. زوجي كليل تهامة: هو مما يضرب به المثل في الحسن، لأنها بلا دجارة وليس فيها رياح باردة، فإذا كان الليل كان وهج الحر ساكنا فيطيب الليل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى حر النهار، ولهذا قالت: لا حرولا قر، أي: شدة برد، وللنسائي بدله: ولا برد[1524]"، وهما بالفتح بلا تنوين، ولأبي عبيد: بالرفع منونا[1525]. ولا مخافة ولا سآمة؛ أي: ملل، زاد الهيثم: "ولا وخامة"[1526]، بخاء معجمة، أي، ثقل، زاد الزبير: والغيث غيث عمامة[1527]، والحاصل أنها وصفت زوجها بطيب العشرة وحسنها واعتدال الحال وسلامة الباطن وعدم الشر فلا تخاف أذاه، وعدم السآمة منها أو منه لحسن عشرته ولين جانبه وخفة وطأته.

قالت الخامسة: اسمها حُبّي، بضم المهملة وتشديد الموحدة، مقصورة بنت علقمة[1528]، زوجي إن دخل فَهِد، بفتح الفاء وكسر الهاء، فعل الفهود، شبهته بالفهد في لينه وغفلته مدحا، لأن الفهد يوصف بالحياء وقلة الشر وكثرة النوم، وإن خرج أسد بفتح أوله وكسر السين، أي: فعل فِعل الأسود من الشهامة والصرامة بين الناس، ولا يسئل بما عهد، أي: أنه كثير الكرم شديد التغاضي، لا يتفقد ما ذهب من بيته من مال وطعام، وقيل: إنها أرادت الذم، وهو أنه يتب عليها بالجماع كالفهد لغلظ طباعته وليس عنده ما عند الناس من المداعمة والملاعبة قبله، أوبالضرب والبطش، وإذا خرج على الناس كان أمره أشد في الحدة والإقدام، ولا يتفقد حالها وحال بيتها وما يحتاج إليه، والأكثر شرحوه على المدح.

ووقع في رواية الزبير بن بكار مقلوبا إذا دخل أسد وإذا خرج فهد، فإن صح فالمراد: أنه إذا خرج إلى الناس كان في غاية الرزانة والوقار وحسن السمت، وإذا دخل منزله كان متفضل مواسيا، لأن الأسد يوصف بأنه إذا افترس أكل من فريسته بعضا؛ وترك بعضا لمن حوله من الوحوش ولم يهاوشهم عليها، وزاد: ولا يرفع لليوم آخرا، ولا يدخر ما حصل عنده اليوم من أجل الغد كناية عن وجوده، وهو يريد إرادة المدح.

قالت السادسة اسمها ... بنت أوس بن عبد، زوجي إن أكل ألف، أي: استقصى ما قدم عليه فلا يترك شيئا، وروي: رف بالراء بمعناه، وللنسائي: اقتف بفاء ومثناة[1529]، أي: جمع واستوعب، وإن شرب اشتف بمعجمة ومثناة أي استقصى، مأخوذ من الشفافة والضم والتخفيف، وهي: البقية تبقى في الإناء، فإذا شربها

بيروت – لبنان، ج3، ص: 143، أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1379، ج4، ص: 333.

[1523] كتاب ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، الزمخشري، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ، ص: 78.

[1524] تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج3، ص: 142.

[1525] فتح الباري بشرح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ج9، ص: 165.

[1526] شرح النووي على مسلم، لأبي زكريا محيي الدين النووي، ج15، ص: 581.

[1527] كتاب ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، الزمخشري، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ، ص: 80.

[1528] مقصورة بنت علقمة هي امرأة من الصحابة، وهي معروفة باسم "عمرة ."هي واحدة من القلائل اللاتي شاركن في يوم أحد، وكانت معها هند بنت عتبة بن عبد شمس القرشية .اشتهرت عمرة بحملها لواء المشركين بعد سقوطه، مما ساهم في تماسك جيش المشركين وصموده . أنظر: غواص الأسماء المبهمة، ابن بشكوال، ج2، ص: 432.

[1529] شرح النووي على مسلم، لأبي زكريا محيي الدين النووي، ج15، ص: 579.

الذي شرب الإناء قيل: اشتفها، وروى بمهملة وهي بمعناها. وإن اضطجع التف، أي: رقد وحده وتلفف بكسائه و انقبض عن أهله إعراضا.

زاد النسائي بعد هذه، وإذا ذبح اغتث[1530]، أي: تحرى الغث وهو الهزيل، ولا يعلم ولا يولج الكف ليعلم البث؛ أي لا يمد يده إليها ليعلم ما بها من حزن أو مرض أو أمر مكروه لقلة شفقته عليها.

قالت السابعة: اسمها هند. زوجي غياياء[1531]: بفتح المعجمة وتحتيتين خفيفتين، أو عياياء: بمهملة شك عيسى بن يونس، وللنسائي من طريق غير الجزم بالأول، وهو مأخوذ من الغي ضد الرشد وهو المنهمك في الشر، والثاني من العي بالكسر وهو الذي تعييه مباضعة النساء، طباقا هو الأحمق، وقيل: الثقيل عند الجماع يطبق صدره على صدر المرأة فيرتفع عجزه عنها، وهو مذموم عند النساء، كل داء له دواء، كل ما يفرق في الناس من المعايب موجود فيه، وخبر كل جملة له دواء، وله صفة ما قبله، شجك بمعجمة وجيم مشددة أي جرحك في رأسك، زاد ابن السكيت أوبحك بموحدة وجيم أي طعنك أو فلك بفاء ولام مشددة، أي: جرح جسدك، أو جمع كذلك، المراد أنه ضروب للنساء، فإذا ضرب فإما أن يشج أو يجرح جسدا أو يجمع بين الأمرين معا، وفي رو اية الزبير: إن حدثه سبَّك، وإن مازحته فلك، وإلا جمع كذلك.

قالت الثامنة: عمرة بنت عمر: زوجي المس مس أرنب، وهي دوية لينة المس ناعمة الوبر، والريح ريح زرنب في أوله، نبت طيب الريح، واللام فيها نائبة عن الضمير وصفة، لين جسده وطيب ريحته، أو كنت بذلك عن حسن خلقه وجميل عشرته، زاد النسائي: و أنا أغلبه والناس بوصفته مع جميل عشرته لها، وصبره عليها بالشجاعة فهو احتراس في غاية الحسن[1532].

قالت التاسعة: اسمها: كبشة، زوجي رفيع العماد، أي على البيت كناية عن شرفه، كانوا يعملون بيوتهم ويضربونها في المواضع المرتفعة ليقصدهم الطارقون والو افدون طويل النجاد بكسر النون وتخفيف الجيم، حمائل السيد، كناية عن طول القامة، وكانت العرب تمدح بذلك وتذم بالقصر.، عظيم الرماد، كناية عن كونه مضيافا قريب البيت من الناس، أصله المنادى فحذفت الياء للسجع، وهو مجلس القوم، وذلك كانت بيوت الأشراف مجالس لتسهل مراجعتهم في الأمور ومشاورتهم، زاد الزبير: لا يشبع ليلة يضاف، ولا ينام ليلة[1533] (...).

قالت العاشرة: حي بنت كعب: زوجي مالك وما مالك، استفهام تعظيم وتفهيم، أي: أنه عظيم لا يبغى عنه، مالك خير من ذلك، أي: أنه أعظم مما ذكر من خير، وفوق ما اعتقد فيه من سوء، فالإشارة بذلك ما يعتقده فيه من صفات الخير أو إلى ما سنذكره، أو إلى ما تقدم من الثناء على الذين قبله. له إبل كثيرات المبارك: بفتح أول جمع مبرك، بفتحتين موضع بروك الإبل، قليلات المسارح، جمع مسرح، وهو الموضع الذي يطلق ترعى فيه إشارة إلى كثرة ضيفانه واستعداده لهم، فهي باركة حول بيته ليذبح عند مفاجأة الضيف، ولا يوجد منها إلى المسارح ولو قليلا.

1530 فتح الباري، لابن حجر، ج9، ص: 227.

1531 قيل: وهي كل ما أظلك فوق رأسك من سحاب وغيره، ومنه سميت الراية غاية، فكأنه غطى عليه من جهله وسترت مصالحة. أنظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العينى، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي، وصوَّرتها دور أخرى: مثل (دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر- بيروت، ج20، ص: 172.

1532 فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ج9، ص: 163.

1533 فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ج9، ص: 230.

وإذا سمعن صوت المزهر بكسر الميم وكسر الهاء، قائلا إنه الذي يوقد النار فيزهرها للضيفان، أيقن أنهن هوالك، أي لما علم من عادته بنحر الإبل لقرى الضيف، زاد ابن السكيت: وهو إمام القوم في المهالك، أي: في الحروب لشجاعته.

قالت الحادية عشر: وهي أم زرع بنت أكهيل بن ساعدة: زوجي أبو زرع وما أبو زرع، استفهام تعظيم كما تقدم وكذا بعده، أناسي أي: أثقل علي، تدلى واضطراب، من حلي، بضم أوله وكسر اللام، أذيني، بالتثنية، زاد ابن السكيت[1534]: وفرعي[1535]، أي بيدي، تعني أنه حل أذنيها ومعصميها، وملأ من شحم عضدي، قال أبو عبيد: بل ترد العضدين وحدهما بل الجسد كله، لأن العضد إذا سمن سمن سائر الجسد، وبجحني بموحدة ثم جيم خفيفة[1536]، وللنسائي شديدة ثم مهملة، فبجحت: بكسر المثناة[1537]، ولمسلم، فتبجحت إلى نفسي[1538]، قال أبو عبيد: أي فرحها ففرحت[1539]، وقال ابن الأنباري، عظمها فعظمت[1540]، وقال ابن السكيت: فخرها ففخرت[1541]. وقال ابن أبي أوس: المعنى: وسعها وندبها، وجدني في العلى غنيمة، تصغير غنم، بشق: بكسر المعجمة: قال الخطابي: والصواب فتحها، اسم موضع كانوا فيه، وقال ابن الأنباري: هو بالفتح والكسر موضع[1542]، وقال ابن قتيبة وغيره هو بالكسر، أي يجهد من العيش كقوله: بشق الأنفس. فجعلني في أهل صهيل، أي: خيل، وأطيط، أي: إبل، وهو صوت أعواد المحامل والرحال عليها، ودائس: اسم فاعل من الدوس، أي: زرع يداس، كالقمح والشعير، ومنق، بضم الميم وكسر النون وتشديد القاف، أي أهل نقيق، وهو أصوات المواشي وقيل الدجاج، والمراد: أنه نقلها من أهل الضيق في المعيشة إلى أهل رفاهية وسعة. فعنده أقول فلا أقبح، أي: فلا يقبح قولي ولا يرد علي لإكرامها لها، وأرقد فأصبح، أي: أنام الصبحة، وهي نوم أول النهار، فلا أوقظ إكراما لها أيضا، وأشرب فأتقنح، أي: بالقاف والنون المشددة وحاء مهملة وبالميم خارج الصحيحين بدل النون، وهما بمعنى الراي، وبعد الري، أي: شرب حتى لا تجد مساغا، زاد الهيثم: وأكل فأتمنح، أي: أطعم غيري[1543].

أم أبي زرع فما أم أبي زرع عكومها، بضم المهملة، جمع عكم بكسرها وسكون الكاف، الأعدال والأحمال التي يجمع فيها الأمتعة، وقيل: نمط تجعل المرأة فيها ذخيرتها، رداح، بكسر الراء وفتح آخره مهملة، ملأ أو عظام كثيرة الحشو. وبيتها فساح، بفتح الفاء والمهملة خفيفة واسع، ولأبي عبيد: فياح بوزنه ومعناه[1544].

ابن أبي زرع فما ابن أبي زرع مضجعه كمسل شطبة، هي الواحدة من ...الحصير، أي: قدر ما يسل منها، فيبقى مكانه فارغا كناية عن هيف المغر، و أنه ليس ببطن ولا جافي. ويشبعه ذراع الجفرة، بفتح الميم وسكون الفاء، الأنثى من ولد المعز إذا كان ابن أربعة أشهر، زاد ابن الأنباري: ويرويه فيقة البعرة، بكسر الفاء وسكون التحتية وقاف، ما يجتمع في الضرع بين الحلبتين، والبعرة بفتح التحتية وسكون المهملة وراء، العنا...أي: أنه

1534 هو شيخ العربية، أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السكيت، البغدادي النحوي المؤدب، مؤلف كتاب " إصلاح المنطق ". أنظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج12، ص: 17.

1535 فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ج9، ص: 163.

1536 شرح النووي على مسلم، النووي، ج13، ص: 74.

1537 فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ج9، ص: 163.

1538 شرح النووي على مسلم، النووي، 15، ص: 579.

1539 شرح النووي على مسلم، النووي، 15، ص: 579.

1540 فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ج9، ص: 163.

1541 العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني، ج2، ص: 189.

1542 فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ج9، ص: 163.

1543 فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ج9، ص: 163.

1544 فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ج9، ص: 163.

قليل الأكل والشرب، وزاد أيضا: ويميس بمهملة، أي يتبختر في حلق النترة بنون وسكون المثناة، الدرع اللطيف، أي: أنه ملازم لآلة الحرب.

بنت أبي زرع فما بنت أبي زرع طوع أبيها وطوع أمها، أي: أنها بارت بهما، زاد الزبير، وزين أهلها ونسائها، أي: يحملون بهما. وملء كسائها، أي: ممتلئة شحما، زاد ابن السكيت: وصفر ردائها، بكسر المهملة وبسكون الفاء[1545]، أي خال فارغ لسمن اكتافها وقيام نهودها، فلا يمس شيئا من ظهرها ولا من بطنها، وغيظ جارتها، أي ضرتها لحسنها، ولمسلم بدل غيظ عقر وأخرى وغير من الغيرة، وللكشميني[1546]، وعبر بمهملة وموحدة من العبرة[1547]، وللنسائي، وحير بمهملة وتحتية من الحيرة[1548]، وله أيضا، وحير بالنون، أي هلك، زاد ابن السكيت: قبا بفتح القاف وتشديد الموحدة[1549]، أي ضامرة البطن هضيمة الحشا، وهو بمعنى حائله الوشاح، أي يدور وشاحها بضمور بطنها، عكنا، أي ذات أعكار، ...بمهملة، أي ممتلئة الجسم، نجلا بنون وجيم واسعة العين، دعجاء، أي: شديدة سواد العين، رجا، بالراء وتشديد الجيم، أي كبيرة الكفل ترتج من عظمها، أو بالزاي، أي مقوسة الحاجبين، قنوا مونقة بنون شديدة وقاف مفتوحة بوزنه، أي: أي مغدات بالعيش الناعم، زاد ابن الأنباري: بدوء الطل، أي: حسنة العشرة، وفي الأول، أي العمد، كريمة الخل بكسر المعجمة أي الصاحب.

جارية أبي زرع فما جارية أبي زرع لا تبث حديثنا تبتيتا بالموحدة والنون، أي لا تطمر، وهما بمعنى، إلا أن النت بالنون في الشر خاصة، ولا نقت ...بتشديد القاف بعدها مثلثة، أي لا تسرع بالطعام في الخيانة، ولا تذهبه بالسرقة، وضبطه عياض بضم القاف وسكون النون، وذكره الزمخشري بالفاء المشددة، وللزبير بدله، ولا تفسد، وله أيضا: ولا تنقل[1550]، ولابن الأنباري: ولا تغث، بمعجمة ومثلثة، أي: لا تفسد، من الغثة بالضم، وهي السوسة[1551]، وللنسفي: ولا تفشي من الإفشاش، وهو طلب الأكل من ههنا وههنا، وكلها راجعة إلى معنى الإفساد[1552].

ولا تملأ بيتنا تعشيشا، أي: أنها تصلح البيت مهتمة بتنظيفه، وبمعجمة: من الغشي، إذ لا مكان بالخيانة، بل هي ملازمة للنصيحة فيما هي فيه، وقيل: هو كناية عن عفة زوجها، أي: أنها لا تملأ البيت وسخا بأطفالها من الزنا، وقيل عن وصفها بأنها لا تأتيهم بشر ولا نميمة، وللهيثم: ولا تنجث أخبارها تنجيثا، بنون وجيم ومثلثة[1553]، أي لا تستخرجها، زاد الحارث، ابن أبي أسامة والإسماعيلي: قالت عائشة حتى ذكرت كلب أبي زرع[1554]، وزاد الهيثم بن عدي في رو ايته: ضيف أبي زرع فما ضيف أبي زرع في شبع، وروى ورتع ظهارة أبي زرع لا

1545 شرح النووي على مسلم، النووي، 15، ص: 579.

1546 أبو الهيثم محمد بن مكي بن محمد، المحدث الثقة أبو الهيثم الكشميني، حدث بصحيح البخاري مرات عن أبي عبد الله الفربري، وحدث عن عبد الله محمد بن محمد المروزي الداعوني، وحدث عنه: أبو ذر الهروي، وأبو عثمان سعيد بن محمد البحيري، ,أبو سهل محمد بن أحمد الحفصي وكريمة المروزية المجاورة وآخرون، وكان صدوقا، مات في يوم عرفة، سنة تسع وثمانين وثلاث مائة. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج16، ص: 492.

1547 شرح النووي على مسلم، النووي، 15، ص: 579.

1548 شرح النووي على مسلم، النووي، 15، ص: 579.

1549 فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ج9، ص: 164.

1550 فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ج9، ص: 164.

1551 المرجع نفسه÷ ج9، ص: 164.

1552 البحر المحيط، الزركشي، ج3، ص: 396.

1553 فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ج9، ص: 164.

1554 فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ج9، ص: 164.

تفترولا تعدى تقدح وتنصب أخرى فتلحق الآخرة بالأولى، مال أبي زرع فما مال أبي زرع على الجمم معكوس وعلى العفافة محبوس[1555].

قوله: طهاة بضم المهملة هم الطباخون، ولا تعدى ولا تصرف، تقدح، تغرف وتنصب على النار، والجمم: جمع جمة القوم يسألون في الدية، ومكسوس، مردود والعفاة السائلون، ومحبوس: موقوف، قال: خرج أبو زرع، زاد النسائي: من عندي، والأوطاب تمخض، جمع: وطب، بالفتح وسكون المهملة، وعاء اللبن. فلقي امرأة معها ولدان كالفهدين[1556]، لابن الأنباري: كالصقرين، وآخر: الشبلين، إشارة إلى صغر سنهما وشدة خلقهما، يلعبان من تحت خصرتها برمانتين، قال أبو عبيد: تريد أنها ذات كفل عظيم، فإذا استلقت ارتفع كفلها بها من تحت الأرض حتى يصير تحتها فجوة تجر فيها الرمانة[1557].

فطلقني ونكحها: زاد الحارث: فأعجبته، وفي بعض طرقه، إنما نكحها فلم تزل به حتى طلق أم زرع، فنكحت بعده رجلا، للنسائي: فاستبدلت، وكل بدل أعور[1558]، وهو مثل معناه: إن البدل من الشيء غالبا لا يقوم مقال المبدل منه بل هو دونه، والأعور: المعيب والرديء. سريا: من سرات الناس شرفائهم، ركب شريا بمعجمة بوزن ما قبله، أي: فرسا جبارا فائقا، وللحارث: ركب فرسا عربيا، وأخذ خطيا، بفتح المعجمة وكسر المهملة المشددة، هو الرمح ينسب إلى الخط موضع بنواحي البحرين تجلب منه الرماح، وأراح، أفعل من الرواح، وهو مجيء الإبل آخر النهار على نعما ثريا بمثلثة، أي: كثيرة، وأعطاني من كل رائحة، براء وتحتية ومهملة، أي: نعم آتية وقت الرواح، ولمسلم: ذابحة من كل شيء يذبح زوج، أي اثنين، كنت لك كأبي زرع لأم زرع، زاد الهيثم: في الألفة والرجال في الفرقة والجلاء، زاد الزبير: إلا أنه طلقها و أنا لا أطلقك، فقالت عائشة: بأبي أنت وأمي، لأنت خير لي من أبي زرع لأم زرع[1559].

انتهى حديث أم زرع من التوشيح.



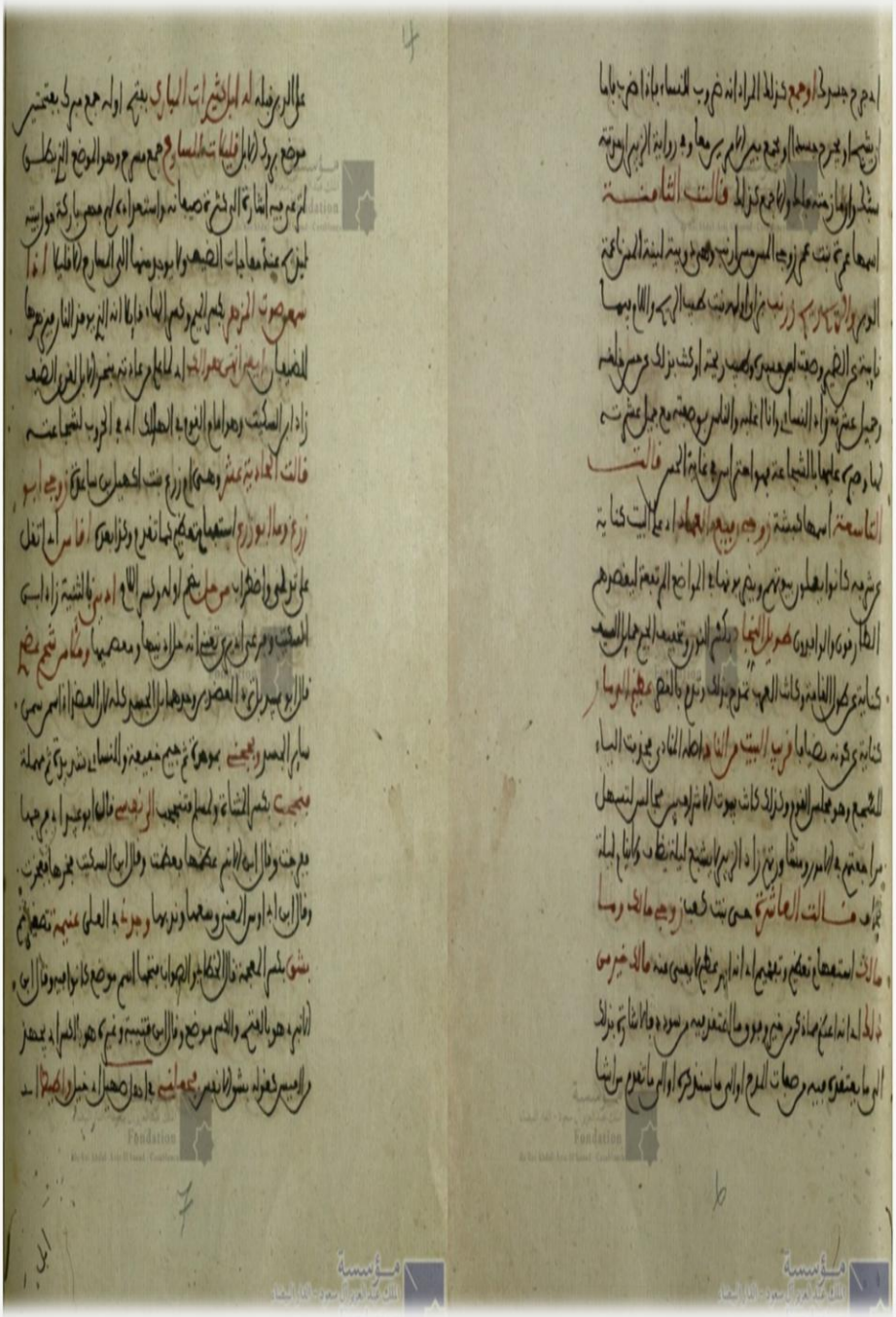
1557 فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ج9، ص: 238

1558 السنن الكبرى للنسائي، ج9، ص: 287.

1559 المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي، ج6، ص: 333.









خاتمة:

بعد هذه الدراسة التي تناولت رسالة "روح التوشيح "للعلامة علي بن سليمان الدمناتي، يتبين أن هذا المصنف يمثل نموذجًا مغربيًا متميزًا في التفاعل مع الحديث النبوي الشريف، إذ لم يقتصر فيه المؤلف على الجانب الفقهي والحديثي، بل امتد اهتمامه إلى استجلاء الأبعاد البلاغية والأدبية والجمالية للنص الحديثي. وقد أظهر تحليل حديث أم زرع مدى ما بلغه الدمناتي من عمق في الفهم، ودقة في الملاحظة، وحسن في العرض، مما يعكس اجتماع التكوين العلمي الراسخ والذوق الأدبي الرفيع في شخصيته العلمية.

كما كشفت الرسالة عن وعي الدمناتي بالقيمة الإنسانية والجمالية للحديث النبوي، من خلال عنايته بشرح الألفاظ، وبيان دلالات الأساليب، والكشف عن جماليات السرد والحوار في حديث أم زرع، مع الوقوف عند الشخصيات الواردة فيه، ولا سيما تعليقه على قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : "كنت لك كأبي زرع لأم زرع"، وما يحمله هذا القول من معاني المودة وحسن العشرة وجمال الصحبة. كما أبرزت الدراسة ما يتضمنه الحديث من قيم أسرية واجتماعية رفيعة، كالتقدير والوفاء وحسن المعاملة، بما يؤكد أن النصوص الحديثية تجمع بين الهداية والتوجيه والجمال الأدبي.

ومن ثم فإن إعادة قراءة رسالة "روح التوشيح "ودراستها في سياقها العلمي المغربي تمثل إسهامًا في إحياء جانب من التراث النقدي والأدبي الذي لم ينل ما يستحقه من العناية، كما تفتح المجال أمام مزيد من الدراسات التي تعنى بتحقيق النصوص التراثية وتحليلها ضمن آفاق النقد الأدبي والبلاغي الحديث.

وقد أبانت هذه الدراسة كذلك عن أهمية العناية بالشروح الحديثية المغربية المتأخرة، التي لم تكن مجرد نقول أو اختصارات للشروح السابقة، بل كانت مجالًا للاجتهاد العلمي و إبداء النظر والتحليل، حيث استطاع علماء المغرب أن يزاوجوا بين الرواية والدراية، وبين المحافظة على أصول المحدثين والانفتاح على آفاق البيان واللغة. ويعدّ عمل الدمناتي في "روح التوشيح" شاهدًا على هذا المنهج المتكامل الذي يجمع بين خدمة السنة النبوية و إبراز ما تشتمل عليه نصوصها من جماليات لغوية ودلالات إنسانية.

كما أظهرت الدراسة أن حديث أم زرع يمثل نموذجًا غنيًا للتداخل بين علوم الحديث والأدب؛ فهو من جهة نص مروي في دواوين السنة، ومن جهة أخرى بناء سردي يحمل خصائص الحوار والوصف والتصوير، وهو ما يفتح المجال لدراسات أخرى تتناول الأبعاد الأدبية في نصوص السنة النبوية، وتكشف عن ثراء المدونة الحديثية من الناحية البلاغية والأسلوبية.

وعليه، فإن رسالة "روح التوشيح" تعد من النصوص التي تستحق مزيدًا من التحقيق والدراسة، لما تحمله من قيمة علمية ومنهجية، ولما تكشفه عن جانب مهم من جهود علماء المغرب في خدمة الحديث الشريف. كما توصي هذه الدراسة بمواصلة البحث في مؤلفات علي بن سليمان الدمناتي وغيرها من المصنفات المغربية التي ما تزال بحاجة إلى تحقيق و إبراز ضمن خريطة التراث العلمي والأدبي الإسلامي.

أهم النتائج

←أثبتت الدراسة أن رسالة "روح التوشيح "لعلي بن سليمان الدمناتي تمثل أنموذجًا أصيلًا في تعامل علماء المغرب مع الحديث النبوي الشريف، من خلال الجمع بين الشرح الحديثي والنظر البلاغي والتحليل الأدبي.

←أظهر الدمناتي قدرة علمية متميزة في الجمع بين أدوات المحدث وذوق الأديب، حيث لم يقتصر على بيان المعاني الحديثية، بل اهتم بشرح الألفاظ، وتحليل الأساليب، والكشف عن الدلالات الجمالية للنص.

←كشف تحليل حديث أم زرع عن غناه اللغوي والبلاغي، إذ يمثل نموذجًا سرديًا متميزًا يجمع بين الحوار والوصف والتصوير، ويعكس قدرة اللغة العربية على التعبير عن الأحوال النفسية والاجتماعية.

←بينت الدراسة أن عناية الدمناتي بحديث أم زرع لم تكن مجرد شرح لألفاظه، بل كانت قراءة تستحضر أبعاده الإنسانية والتربوية، خاصة ما يتعلق بحسن العشرة، والمودة، والوفاء، وأخلاق الحياة الزوجية.

←أبرز البحث مكانة علي بن سليمان الدمناتي باعتباره أحد أعلام الحديث في المغرب خلال القرن الثالث عشر الهجري، وما خلفه من جهود علمية تدل على رسوخ قدمه في الرواية والتأليف والشرح.

←أظهرت الدراسة أهمية إعادة قراءة الشروح الحديثية المغربية المتأخرة باعتبارها نصوصًا تجمع بين خدمة السنة النبوية والعناية بالجانب الأدبي واللغوي، مما يجعلها جديرة بمزيد من البحث والتحليل.

←توصي الدراسة بإخراج رسالة "روح التوشيح "في تحقيق علمي يعتمد على أصولها الخطية، وإدراجها ضمن الدراسات الأكاديمية التي تعنى بالتراث الحديثي والأدبي في الغرب الإسلامي.

<u>لائحة المصادر والمراجع</u>

- عثمان عبد السيد عبد القادر، حمد النيل" .حديث أم زرعٍ : دراسة في التَّراكيب والدلالة .(PDF) " مجلة كلية دار العلوم مجلة دورية علمية محكّمة، تصدر عن كلية دار العلوم - جامعة القاهرة. مؤرشف من الأصل في 4 أبريل 2023 .اطلع عليه بتاريخ 2023/4/4.
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) (١٣٧٩) .فتح الباري بشرح صحيح البخاري .دار المعرفة - بيروت. ج. 9.. مؤرشف من الأصل في 2023-04-05.
- الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، للعباس بن إبراهيم السملالي، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية الرباط، ط3، 1413هـ.1993م. (8 /329.328).
- جواهر الكمال في تراجم الرجال، لمحمد بن أحمد العبدي الكانوني، تحقيق: علال ركوك، والرحالي الرضواني، ومحمد الظريف. تقديم: محمد بنشريفة، منشورات جمعية البحث والتوثيق والنشر، الرباط: ط1، 1425هـ.2004م.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي .بيروت، ط2 ،1402.1982م.
- الفهرسة المسماة: أجلى مساند على الرحمن، في أعلى أسانيد علي بن سليمان، لعلي بن سليمان الدمناتي، المطبعة الوهبية، مصر، 1298هـ.
- دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت، إعداد: الأستاذ محمد المنوني، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1405هـ.1985م.
- فهرس مخطوطات المكتبة الوطنية (1 /64)
- الدمناتي، علي بن سليمان. روح التوشيح: حاشية على صحيح البخاري. المطبعة الوهبية، مصر، 1298هـ.
- الكتاني، عبد الحي. فهرس الفهارس والأثبات. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1402هـ، ج1.

- بلعزي، سعيد. "أبو الحسن البوجمعوي الدمناتي ت1306هـ/1988م". بوابة الرابطة المحمدية للعلماء، 2013.
- صحيح البخاري (ح5189) كتاب النكاح. باب حسن المعاشرة مع الأهل، صحيح مسلم (ح2448) كتاب فضائل الصحابة. باب ذكر حديث أم زرع.
- محمد بن عبد الكريم بن الفضل الرافعي القزويني، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان - 1411) .(1991درة الضرع لحديث أم زرع (ط. 1). دار ابن حزم.
- حديث شرح أم زرع ."موقع الدرر السنية. مؤرشف من الأصل في 02-12-2022 .اطلع عليه بتاريخ .2023-04-10.
- بعض جوانب العشرة الزوجية الحميدة التي يدل عليها حديث أم زرع ."الإسلام سؤال وجواب. 25-10-2014. مؤرشف من الأصل في 8 أبريل 2023 .اطلع عليه بتاريخ 2023/04/08.
- أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت: ٥٤٤ هـ)، المحقق: أبو داود أيمن بن حامد بن نصير الدسوقي (١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م) .بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد (ط. 1). دار الذخائر. ص. 137.

الدكتور السالك فال ألمين سيد أحمد النكه
أستاذ متعاون بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، ومؤسسة المحظرة الشنقيطية الكبرى.

من تكلم فيهم النقاد ولم يحكموا بتركهم، دراسة في مصطلحات الجرح ومراتب الرواة

Those about whom the critics have spoken but have not ruled that their reports should be rejected: a study of the terminology of criticism and the ranks of narrators

ملخص:

يتناول هذا البحث فئة من الرواة لم يسقطهم النقاد من دائرة الاعتبار، مع أنهم لم ينالوا رتبة التوثيق التام؛ وذلك من خلال تتبع الألفاظ النقدية التي تدل على وجود مغمز في الراوي مع بقاء أصل العدالة أو أصل الصدق، مثل :ليس به بأس، صالح الحديث، يكتب حديثه، فيه لين، ليس بالقوي .وتنبع إشكالية البحث من تردد الدارسين بين عد هذه الألفاظ جرحا مسقطا وبين اعتبارها تعديلا خالصا، ومن ثم اختلاف الحكم على الرواة والأحاديث تبعا لذلك .وقد استهدف البحث تحرير مفهوم هذا الباب، وبيان منازل تلك الألفاظ في اصطلاح المتقدمين، وكشف أثرها في إنزال الرواة منازلهم وفي الحكم على مروياتهم .وسلكت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن؛ فجمعت النصوص المؤسسة في كتب الجرح والتعديل وعلوم الحديث، ثم قارنت بين استعمالات الأئمة المتقدمين، وربطت بين القواعد النظرية والتطبيقات الجزئية على الرواة .وانتهى البحث إلى أن الكلام في الراوي لا يستلزم تركه دائما، وأن مساحة واسعة من ألفاظ الجرح تدور على معنى التليين أو التنزيل عن رتبة الاحتجاج لا على معنى الإهدار المطلق، وأن الحكم الصحيح في هذا الباب مبناه جمع القرائن، وفهم اصطلاح الناقد، وموازنة الجرح بالتعديل، والنظر في طبيعة الخطأ ومجاله .كما خلص إلى أن هذه الفئة من الرواة تمثل مجالا خصبا لإبراز دقة النقاد، وأن الإفراط في التشديد أو التوسيع يفضي إلى خلل في الحكم على الأخبار .الكلمات المفتاحية :الجرح والتعديل، مراتب الرواة، ليس به بأس، صالح الحديث، يكتب حديثه، نقد الرجال.

Abstract

This study examines a class of transmitters about whom the critics spoke adversely without ruling that their reports must be abandoned altogether. It focuses on evaluative expressions such as “there is no harm in him,” “sound in hadith,” “his hadith is to be written and examined,” “there is some softness in him,” and “not strong,” all of which indicate deficiency below full reliability yet above total collapse. The problem of the study lies in the frequent confusion between non-disqualifying criticism and decisive discredit, a confusion that affects both narrator ranking and hadith judgement. The study aims to define this critical

zone precisely, map the technical value of its expressions in early hadith criticism, and explain their impact on narrator classification and the grading of reports. Using an inductive, analytical, and comparative method, the study gathers foundational statements from the major works of al-jarh wa-al-ta'dil and hadith methodology, compares the usage of leading critics, and connects theoretical principles to concrete case studies. The study concludes that criticism of a transmitter does not necessarily entail abandoning him; rather, a wide range of critical expressions merely lower the narrator from the rank of independent proof to that of consideration, corroboration, or restricted acceptance. Correct judgement in this field depends on collecting contextual indicators, understanding each critic's terminology, weighing criticism against accreditation, and determining the nature and scope of the narrator's error. Keywords: al-jarh wa-al-ta'dil; narrator ranks; la basa bihi; salih al-hadith; yuktab hadithuhu; transmitter criticism.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .أما بعد؛ فإن علم الجرح والتعديل من أجل العلوم الشرعية وأدقها مسلكا، إذ به تحفظ السنة، وتتميز مراتب النقلة، وتعرف منازل الأخبار قبولا وردا .وقد بلغ النقاد في هذا الفن غاية التحرير، فلم يجعلوا أحكامهم على الرواة لونا واحدا، بل أنزلوهم منازل متعددة بحسب العدالة والضبط، وجعلوا بين التوثيق المطلق والترك المطلق منازل دقيقة تحتاج إلى فقه راسخ بنصوصهم ومقاصدهم.

ومن أكثر الأبواب احتياجا إلى مزيد تحرير :باب الرواة الذين تكلم فيهم النقاد، لكنهم لم يحكموا بتركهم؛ إذ يقع في هذه الدائرة عدد كبير من الرواة الذين قيل فيهم :لا بأس به، أو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو فيه لين، أو ليس بالقوي، أو نحو ذلك من الألفاظ التي لا تدل بمجردها على سقوط الراوي مطلقا، ولا على استكماله شروط الاحتجاج استقلالا.

أهمية الموضوع

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله فئة من الرواة تمثل مرتبة وسطى في علم الجرح والتعديل، وهي فئة من تكلم فيهم النقاد ولم يحكموا بتركهم، وهي مرتبة يكثر دورانها في كتب الرجال والعلل، ويترتب على حسن فهمها سلامة الحكم على الرواة ومروياتهم. وتظهر أهمية الموضوع في أن كثيرا من الدراسات تنصرف إلى بيان أحوال الثقات أو المتروكين، بينما تقل الدراسات التي تعالج هذه المرتبة معالجة مستقلة تجمع بين التأصيل النظري والتطبيق العملي، مع أنها من أكثر المراتب احتياجا إلى الدقة في الفهم؛ لما يحيط بها من تنوع في ألفاظ النقاد، واختلاف في مناهجهم، وتفاوت في تنزيل أحكامهم على الرواة.

كما تتأكد أهمية الدراسة في إبراز عدالة النقاد وإنصافهم؛ إذ لم يبنوا أحكامهم على التصنيف الثنائي للرواة بين القبول المطلق والرد المطلق، وإنما قرروا مراتب دقيقة تتفاوت فيها درجات الضبط والقبول، وربطوا الحكم على الراوي بالقرائن، وبمجموع حديثه، وبالتطبيق العملي في الرواية والاحتجاج والاعتبار. ومن ثم فإن دراسة هذه المرتبة تسهم في تفسير جانب مهم من صنيع أئمة الحديث في التصحيح والتحسين، وتعين

الباحث على فهم مراتب الرواة، وإدراك أثرها في الحكم على الأحاديث، بما يحقق قراءة أكثر دقة لمناهج النقاد في علم الرجال .

إشكالية البحث

تنطلق هذه الدراسة من ملاحظة علمية تتمثل في أن كتب الجرح والتعديل تزخر بأوصاف أطلقها النقاد على عدد من الرواة، تدل على وجود ملاحظة نقدية فيهم، ومع ذلك لم يحكموا بإسقاطهم أو ترك حديثهم، الأمر الذي أدى إلى اختلاف في فهم هذه الألفاظ، وفي تحديد منزلتها بين مراتب الجرح والتعديل، وفي أثرها على الحكم على الراوي والمروي.

ومن هنا تتمثل الإشكالية الرئيسة للبحث في بيان حقيقة الرواة الذين تكلم فيهم النقاد ولم يحكموا بتركهم، والكشف عن الضوابط العلمية التي تضبط فهم الألفاظ النقدية الواردة فيهم، وبيان أسباب إدخالهم في هذه المرتبة، وأثر ذلك في الحكم على مروياتهم، مع دراسة التطبيقات العملية التي تكشف منهج أئمة النقد في تنزيل هذه الأحكام.

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات، من أهمها:

- ما المقصود علميا بالرواة الذين تكلم فيهم النقاد ولم يحكموا بتركهم؟
- ما أشهر المصطلحات التي تدل على هذه المرتبة، وما موقعها في سلم الجرح والتعديل؟
- ما الضوابط التي ينبغي مراعاتها عند فهم ألفاظ النقاد في هذه الفئة من الرواة؟
- ما الأسباب التي دعت النقاد إلى الكلام في هؤلاء الرواة دون الحكم بإسقاطهم؟
- ما أثر هذه المرتبة في الحكم على المرويات، وفي الترجيح بين أقوال النقاد عند الاختلاف؟

أهداف البحث

1. تحرير مفهوم الرواة الذين تكلم فيهم النقاد ولم يحكموا بتركهم، وبيان منزلتهم في سلم الجرح والتعديل .
2. بيان أشهر المصطلحات النقدية الدالة على هذه المرتبة، وشرح مدلولاتها ومراتبها .
3. توضيح الضوابط العلمية التي يعتمد عليها في فهم ألفاظ النقاد المتعلقة بهذه الفئة من الرواة .
4. الكشف عن أهم الأسباب التي دفعت النقاد إلى الكلام في بعض الرواة دون الحكم بتركهم .
5. بيان أثر هذه المرتبة في الحكم على الرواة والمرويات، مع الاستكثار من التطبيقات العملية التي تبرز دقة مناهج النقاد في هذا الباب .

المنهج المتبع في البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، من خلال استقراء النصوص المؤسسة في كتب علوم الحديث والجرح والتعديل، وتحليل ألفاظ النقاد ومقاصدهم، والمقارنة بين اصطلاحاتهم، مع ربط التأصيل النظري بالتطبيقات العملية على نماذج من الرواة؛ للكشف عن حقيقة هذه المرتبة وأثرها في الحكم على الرواة والمرويات .

أما حدود الدراسة، فهي منحصرة في الرواة الذين وجد فيهم نقد لا يقتضي الإسقاط الكلي، وفي الألفاظ التي تدور على هذا المعنى في المصادر الحديثية المشهورة، دون التوسع في مباحث الجهالة المحضة أو أحكام الكذابين والمتروكين، إلا بقدر ما تقتضيه المقارنة المنهجية .كما أن البحث لا يقصد إلى تخريج الأحاديث الواردة في الأمثلة تخريجا استيعابيا، بل إلى توظيفها في خدمة المقصد النقدي المتعلق بمراتب الرواة.

ومع أن موضوع الألفاظ النقدية قد طرقه غير واحد من الباحثين قديما وحديثا، فإن الحاجة لا تزال قائمة إلى دراسة تجمع بين تأصيل مفهوم المرتبة الوسطى وبين التطبيق الموسع على نصوص النقاد؛ لأن أكثر المعالجات إما أن تنصرف إلى دراسة لفظ واحد، وإما أن تتناول مراتب الجرح والتعديل في صورة إجمالية، من غير تركيز كاف على هذه الفئة التي يكثر دورانها في كتب الرجال والعلل.

ولهذا جاء هذا البحث جامعا بين النظرين :نظر يؤسس القاعدة ويحرر مدلولات العبارات، ونظر يختبر تلك القاعدة في أمثلة عملية متنوعة؛ حتى لا تبقى الدراسة حبيسة التعريفات النظرية .ومن شأن هذا الجمع أن يعين الباحث في السنة النبوية على فهم مناهج النقاد فهما أعمق، وأن يضبط له مسالك الترجيح عند تعارض الأقوال وتفاوت مراتب الجرح.

المبحث الأول :التأصيل العلمي لمصطلحات الكلام في الراوي مع عدم الحكم بتركه

المطلب الأول :حقيقة هذا الباب وموقعه بين الجرح المطلق والتعديل المطلق

الأصل الكلي في هذا الباب أن النقاد لم يجعلوا الرواة طبقتين متقابلتين فحسب :ثقات متقنين من جهة، ومتروكين ساقطين من جهة أخرى؛ بل قرروا مراتب متدرجة تتسع لمن خف ضبطه، أو كثرت أوهامه، أو عرف بالصدق مع وجود خلل في حفظه .ولهذا جاءت عباراتهم متفاوتة الدلالة، وكان فهمها على وفق اصطلاح قائلها شرطا في سلامة الحكم على الراوي والحديث .وقد نص ابن أبي حاتم في مرتبته المشهورة على أن من قيل فيه» :صدوق «أو» محله الصدق «أو» لا بأس به «فإنه ممن» يكتب حديثه وينظر فيه«، فدل ذلك على أن هذا الباب متوسط بين الاحتجاج والترك، لا هو توثيق مطلق، ولا هو إسقاط مطلق[1560].

ويؤكد هذا المعنى أن الخطيب البغدادي جعل من وظيفة الناقد التمييز بين» من يجب قبول خبره « و»من يجب التوقف في خبره «و»من يجب طرح حديثه«، فدل تقسيمه على أن التوقف والاعتبار مرتبة مستقلة عن الرد البات، وأن هذا اللون من الرواة لا يحكم عليهم بحكم واحد في جميع مروياتهم، بل يختلف الحكم بحسب القرائن والطرق والمتابعات[1561].

ولهذا كان المتقدمون أوسع نظرا من مجرد الاصطلاحات المجردة؛ إذ قد يطلق الإمام على الرجل لفظا يقتضي التنزيل عن رتبة الثقة، لكنه مع ذلك يكثر الرواية عنه، أو يعتبر حديثه، أو يحتج به في باب دون باب . ومن هنا نبه ابن رجب إلى أن كلام الأئمة في الرجال لا يفهم حق الفهم إلا بمعرفة عاداتهم في العبارات، ومعرفة تصرفهم العملي في الرواية عن الرجل، والاستشهاد بحديثه أو الإعراض عنه[1562].

ومن ثم فإن عبارة» تكلم فيه «في اصطلاح أهل الحديث ليست مساوية لعبارة» متروك «أو» واه جدا « أو» ساقط«؛ لأن الكلام في الراوي قد يكون لبدعة، أو سوء حفظ، أو كثرة أوهام، أو اضطراب في شيخ مخصوص، أو تفردات منكرة، وقد يجتمع مع ذلك أصل صدق الراوي أو حفظه في عامة حديثه .ولذلك كثر

[1560] ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي .الجرح والتعديل .ط1، مجلس دائرة المعارف العثمانية،1952، 2/37 ؛ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري .مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث .تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، 1986 ، ص120

[1561] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي .الكفاية في علم الرواية .تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، د.ت ، ص90-88 ؛ الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله .معرفة علوم الحديث .تحقيق السيد معظم حسين، ط2، دار الكتب العلمية،1977 ، ص103

[1562] ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد .شرح علل الترمذي .تحقيق نور الدين عتر، ط3، دار الملاح،1987، 1/349-352 ؛ السخاوي، محمد بن عبد الرحمن .فتح المغيث بشرح ألفية الحديث .تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة،2003، 1/349

في كتب الرجال أن يقال» :صدوق يهم«، أو» صالح الحديث«، أو» ليس به بأس«، أو» فيه لين«، وكلها تدل على ثبوت قدر من القبول مع بقاء قدر من الملاحظة[1563].

وتظهر أهمية هذا التوسط حين ننظر في صنيع المصنفين في» الثقات «و»الضعفاء«؛ فإن بعض الرواة قد يذكره ابن حبان في» الثقات «من حيث الأصل، ويذكره غيره في كتب الضعفاء من جهة وجود أوهام أو مناكير، ولا يلزم من ذلك التناقض المطلق؛ لأن محل النزاع هو درجة الضبط وحدوده، لا أصل العدالة دائما. ومن هنا كان الواجب على الباحث أن يميز بين الجرح الهادم للعدالة أو الضبط، والجرح المخفف الذي يقتضي التنزل فقط عن رتبة الاحتجاج الأعلى[1564].

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الرواة الذين تكلم فيهم النقاد ولم يحكموا بتركهم بأنهم :الرواة الذين ثبت لهم أصل الصدق أو الصيانة، أو لم يثبت فيهم ما يوجب الإسقاط الكلي، لكنهم نزلوا عن رتبة الثقات بسبب ضعف في الحفظ، أو كثرة أوهام، أو رواية مناكير، أو اختلاط، أو اضطراب في بعض الشيوخ، أو نحو ذلك؛ بحيث يكتب حديثهم، ويعتبر بهم، وقد يحتج ببعض حديثهم مع القرائن .وهذا التعريف يستوعب أكثر الألفاظ الوسطى في كتب النقاد، ويفسر تفاوت أحكامهم العملية على الأخبار[1565].

المطلب الثاني :أشهر المصطلحات الدالة على هذه المرتبة ومراتبها

من أشهر الألفاظ الدالة على هذه المرتبة قولهم» :لا بأس به .«وهذه العبارة ليست على درجة واحدة عند جميع النقاد؛ فهي عند ابن معين كثيرا ما تقارب التوثيق، حتى نقل عنه ابن أبي خيثمة أنه قال» :إذا قلت لك :ليس به بأس، فهو ثقة .«أما عند غيره فقد تكون دون» ثقة «و أقرب إلى الصدق مع وجود خفة في الضبط. ولأجل هذا لا يجوز حمل اللفظ على معنى واحد مجردا من قائله وسياقه[1566].

ومنها قولهم» :صالح الحديث .«وهذه العبارة عند طائفة من النقاد، ولا سيما أبي حاتم، ليست توثيقا تاما، بل كثيرا ما يقرنها بقوله» :يكتب حديثه ولا يحتج به .«وهي بذلك تدل على قبول في الجملة مع منع الاستقلال بالاحتجاج، ولهذا كان الراوي الموصوف بها داخلا في باب الاعتبار والمتابعة، وربما حسن حديثه إذا توبع أو كانت نكارته قليلة[1567].

ومنها قولهم» :يكتب حديثه «أو» يكتب حديثه وينظر فيه .«وهذه من أوضح العبارات في الدلالة على عدم الترك؛ إذ لو كان الراوي ساقطا لا قيمة لحديثه لما كان لكتابته معنى علمي .وقد فسرها أهل العلم بأنها

1563 الذهبي، محمد بن أحمد .ميزان الاعتدال في نقد الرجال .تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة،1963 ،1/4-6 ؛ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .تقريب التهذيب .تحقيق محمد عوامة، ط1، دار الرشيد،1986 ، ص72-70

1564 ابن حبان، محمد بن حبان البستي .الثقات .دائرة المعارف العثمانية،1973 ،7/315 ؛ ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني .الكامل في ضعفاء الرجال .تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية،1997 ، 1/158؛ المزي، يوسف بن عبد الرحمن .تهذيب الكمال في أسماء الرجال .تحقيق بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة، 1980،1/154

1565 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،2/37-38 ؛ السيوطي، جلال الدين .تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي .تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط2، مكتبة الرياض الحديثة،1972 ،1/300-302

1566 اللكنوي، محمد عبد الحي .الرفع والتكميل في الجرح والتعديل .تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط3، مكتب المطبوعات الإسلامية،1987 ، ص222 ؛ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .لسان الميزان .ط2، مؤسسة الأعلمي،1971 ،1/13 ؛ السخاوي، فتح المغيث،1/355

1567 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،2/37-38 ؛ ابن رجب، شرح علل الترمذي،1/381 ؛ السيوطي، تدريب الراوي،1/301

مرتبة دون الاحتجاج المستقل، وفوق الترك المحض، وأن المراد بها حفظ حديثه للنظر والاعتبار، وتمييز صحيح مروياته من سقيمها، والاستفادة منه في المتابعات والشواهد ونحوها[1568].

ومنها قولهم» :فيه لين «أو» لين الحديث «أو» ليس بالقوي .«وهذه الألفاظ وإن كانت من ألفاظ الجرح، إلا أنها ليست من أردئه، بل هي من الجرح الخفيف أو المتوسط بحسب القرائن .وقد نبه الذهبي في مقدمة» الميزان «إلى أن من عبارات الجرح» :فيه ضعف «و»ليس بالقوي «و»ليس بحجة«، وهي دون عبارات الترك والكذب، مما يدل على أن صاحبها لا يسوى بالمتروك ولا بالمجهول المطلق[1569].

ويلتحق بهذه الألفاظ ما يفيد القبول المقيد؛ كقولهم» :صدوق يخطئ«، و»ثقة في غير فلان«، و»لا بأس به إلا في الزهري«، و»صالح إذا روى عنه الثقات .«وهذه التقييدات ذات قيمة منهجية كبيرة، لأنها تظهر أن الحكم ليس منصبا على ذات الراوي بإطلاق، بل على مجال مخصوص من حديثه، أو على طور من أطوار روايته، أو على جهة من جهات أدائه .وهي من أقوى الشواهد على أن المتقدمين كانوا يبنون أحكامهم على التفصيل، لا على التصنيف الحاد الجامد[1570].

ويستفاد من مجموع هذه الألفاظ أن المرتبة محل الدراسة تتشعب داخليا إلى درجات :فأعلاها ما كان قريبا من التوثيق، ك»لا بأس به «عند بعض الأئمة، و»صدوق «و»محله الصدق«؛ ثم ما كان في منزلة وسطى، ك»صالح الحديث «و»يكتب حديثه«؛ ثم ما كان أقرب إلى الضعف الخفيف، ك»فيه لين «و»ليس بالقوي « و»ليس بذاك .«وعلى هذا التدرج تتفاوت قوة الراوي في باب الاعتبار والتحسين، وتختلف أحكام الأئمة على مروياته[1571].

المطلب الثالث :الضوابط العلمية لفهم هذا الباب عند النقاد

الضابط الأول :أن يعرف اصطلاح الناقد نفسه قبل تنزيل لفظه على الراوي .فليس كل» لا بأس به « ككل، ولا كل» صالح الحديث «على مرتبة واحدة .وكثير من الإشكال ناشئ عن نقل اللفظ من إمام إلى آخر دون اعتبار لاختلاف المدارك والاصطلاحات؛ إذ قد يستعمل ابن معين ما يقارب التوثيق في لفظ، ويستعمله أبو حاتم في منزلة دون ذلك .ومن لم يراع هذا الضابط اختلطت عليه مراتب الرواة واختلت عنده الموازين[1572]

والضابط الثاني :جمع أقوال النقاد في الراوي وعدم الاكتفاء بلفظ واحد منفرد، لأن الراوي قد يوصف من جهة بلفظ مخفف، ثم يفسر ذلك بعبارة أخرى تكشف المراد .فمن قال فيه أبو حاتم» :صالح الحديث « قد يزيد» :يكتب حديثه ولا يحتج به«، ومن قال فيه» :ليس بالقوي «قد يضم إليه» :وأخوه أتقن منه«، أو» في حديثه اضطراب«، فتتحدد الرتبة من مجموع الكلام لا من بعضه[1573].

والضابط الثالث :مراعاة التطبيق العملي للنقاد والمصنفين؛ فإنهم قد يصفون الراوي بعبارة متوسطة، لكنهم يخرجون له في المتابعات، أو يحتجون به في غير ما أنكر عليه، أو يروون عنه في الأصول إذا

1568 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،2/38 ؛ لعلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي .جامع التحصيل في أحكام المراسيل . تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب،1986 ، ص41 ؛ الألباني، محمد ناصر الدين .تمام المنة في التعليق على فقه السنة .ط5، المكتبة الإسلامية،1989 ، ص31

1569 الذهبي، ميزان الاعتدال،1/5 ؛ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر .تحقيق عبد الله الرحيلي، ط1، مطبعة سفير،2001 ، ص113

1570 ابن حجر، تقريب التهذيب، ص248 ؛ المزي، تهذيب الكمال،12/360 ؛ ابن رجب، شرح علل الترمذي،2/612

1571 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،2/37-38 ؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، ص73-71 ؛ السيوطي، تدريب الراوي،1/302

1572 اللكنوي، الرفع والتكميل، ص224-221 ؛ ابن رجب، شرح علل الترمذي،1/350

1573 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،4/227 ؛4/247 ؛ المزي، تهذيب الكمال،12/217

اعتضد حديثه .وهذا التطبيق العملي يفسر المراد من اصطلاحهم أكثر من الاقتصار على الصناعة النظرية، ولذلك كانت دراسة تخريجات البخاري ومسلم والنسائي و ابن خزيمة و ابن حبان جزءا من فهم باب الجرح غير المسقط[1574].

والضابط الرابع :التمييز بين الجرح المفسر والجرح المجمل .فإذا قال الناقد» :ليس بالقوي «أو» فيه لين «فهذه عبارة توجب التثبت، لكن قوتها تتحدد ببيان السبب :أهو سوء حفظ مطلق؟ أم خطأ في شيخ بعينه؟ أم رواية من كتب غيره؟ أم بدعة غير مغلظة؟ وكلما اتضحت الجهة أمكن تنزيل الحكم تنزيلا أدق، و اتضح سبب عدم الحكم على الراوي بالترك المطلق[1575].

والضابط الخامس :النظر في كثرة الخطأ ونسبته إلى الصواب .فكم من راو كثر صوابه وغلطه محتمل، فقبل الأئمة أصل حديثه ونبهوا على أوهامه؛ وكم من راو غلب خطؤه حتى ألحقوه بالضعفاء الشديدي الضعف .وهذه الموازنة هي التي تفسر سر وجود عبارات من قبيل» :صدوق يخطئ «و»يهم «و»ليس بالقوي«، إذ الغرض منها بيان أن الراوي لم يبلغ حد السقوط، لكن حديثه ليس في رتبة حديث الحفاظ المتقنين[1576].

والضابط السادس :أن الحكم على الحديث فرع عن الحكم على الراوي، لكنه ليس صورة آلية مطابقة له في كل حال؛ فرب راو ليس بالقوي يقبل حديثه إذا توبع، ورب راو صدوق يخطئ يرد حديثه إذا تفرد بما يخالف الثقات، ورب راو صالح الحديث يحتج به في المغازي والرقائق ولا يحتج به في الأحكام إذا انفرد .وهذا من دقائق الصناعة الحديثية التي يظهر بها بطلان التسوية بين جميع الألفاظ وبين جميع المرويات[1577].

المبحث الثاني :التطبيقات النقدية و أثر هذه المرتبة في الحكم على الرواة والمرويات

المطلب الأول :نماذج تطبيقية لرواة تكلم فيهم النقاد ولم يحكموا بتركهم

من أوضح النماذج :فضيل بن سليمان النميري؛ فقد قال فيه أبو حاتم» :ليس بالقوي .يكتب حديثه«، وهذه العبارة نص في محل البحث؛ إذ جمع فيها بين التضعيف النسبي وبين إبقاء حديثه في دائرة الكتابة والاعتبار .ولم يسقطه جميع النقاد، بل تفاوتت عباراتهم فيه، مما يدل على أنه من طبقة من ينظر في حديثهم ولا يطرح بإطلاق[1578].

ومثله الحارث بن عبيد أبو قدامة؛ قال فيه أبو حاتم» :ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به«، بينما قال يحيى بن معين» :ضعيف الحديث .«وهذه الصورة تبين أن الراوي قد يجتمع فيه أصل الضعف مع بقاء باب الاعتبار مفتوحا، وأن عبارة أبي حاتم أدق في بيان مرتبته؛ إذ فرقت بين الكتابة والاحتجاج، فلم تجعل كل ضعف موجبا للإهدار الكلي[1579].

1574 ابن رجب، شرح علل الترمذي،632-2/629 ؛ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .هدي الساري مقدمة فتح الباري . دار المعرفة، د.ت ، ص390-386

1575 الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص124-122 ؛ السخاوي، فتح المغيث،356-1/353

1576 ابن رجب، شرح علل الترمذي،386-1/383 ؛ الذهبي، محمد بن أحمد .الموقظة في علم مصطلح الحديث .تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية،1994 ، ص82

1577 الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص54-52 ؛ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .النكت على ابن الصلاح .تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،1984، 716-2/713

1578 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،7/72 ؛ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .تهذيب التهذيب .ط1، مطبعة دائرة المعارف النظامية،1326 هـ، 3/398

1579 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،3/81 ؛ ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال،2/454 ؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 1/333

ومن ذلك كثير بن زيد الأسلمي؛ فقد قال فيه أبو حاتم» :صالح، ليس بالقوي، يكتب حديثه«، وقال أبو زرعة» :صدوق فيه لين«، ثم انتهى ابن حجر إلى تلخيص حاله بقوله» :صدوق يخطئ .«وهذه السلسلة من العبارات تكشف بوضوح المنزلة الوسطى :فالراوي ليس متروكا، ولا هو في رتبة الأثبات، بل حديثه قابل للنظر والتحسين عند الاعتضاد، ومظنة النكارة عند الانفراد بما لا يحتمل[1580].

ومن أمثلته كذلك سفيان بن حسين؛ إذ قال فيه أبو حاتم» :صالح الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به، مثل ابن إسحاق«، مع أن النسائي قال فيه» :ليس به بأس إلا في الزهري«، فدل ذلك على أن مدار الكلام فيه ليس أصل صدقه، و إنما جهة مخصوصة من ضبطه .وهذا النموذج مهم لأنه يظهر قيمة التقييد في كلام الأئمة، وأن الراوي قد يقبل في عامة شيوخه، ويتوقف في شيخ بعينه[1581].

ومن الرواة الذين برز فيهم هذا المعنى شبيب بن سعيد؛ فقد قال أبو حاتم» :كان عنده كتب يونس بن يزيد، وهو صالح الحديث، لا بأس به«، وقال أبو زرعة» :لا بأس به .«ثم قرر ابن حجر أن حديثه إنما يقوى من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب .ففي هذا المثال تتجلى دقة النقاد في أن الكلام في الراوي قد يرجع إلى كيفية التحمل والأداء، لا إلى سقوط الشخص مطلقا[1582].

ومن النماذج الدالة على اتساع باب» لا بأس به «خارجة بن عبد الله بن سليمان؛ إذ قال ابن عدي بعد ذكر جملة من حديثه» :وهو عندي لا بأس به وبروياته«، مع وجود ملاحظات أوردها البخاري وغيره .وهذا يدل على أن عبارة» لا بأس به «قد ترد بعد استقراء لمجمل حديث الراوي مع التسليم بوجود أفراد تنكر عليه، ومن ثم فهي لا تساوي العصمة من الخطأ، و إنما تعني أن غالب أمره لا يقتضي الترك[1583].

ومن النماذج أيضا محمد بن راشد المكحولي؛ إذ قال فيه ابن عدي» :ليس بروياته بأس إذا حدث عنه ثقة، فحديثه مستقيم .«وهذه العبارة مبنية على شرط قيد قبول حديثه، وهو أن يرويه عنه ثقة .ومثل هذا الشرط شاهد على دقة النقاد في الجمع بين أصل القبول وبين التحفظ من بعض جهات الخلل، فالراوي هنا لم يترك، ولكن لم يطلق قبوله كذلك[1584].

وفي مقابل ذلك تظهر نماذج من الرواة الذين استعملت فيهم عبارة وسطى، ثم انتهى بعض المتأخرين إلى تشديد حكمهم؛ مثل سهيل بن أبي حزم، إذ قال فيه أبو حاتم» :ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به«، بينما لخصه ابن حجر بقوله» :ضعيف .«وليس في هذا تعارض لازم؛ لأن عبارة المتقدم المفصلة أبقت مجال الاعتبار، أما عبارة المتأخر المختصرة فتنظر إلى أصل مرتبته في باب الاحتجاج لا إلى إمكان الانتفاع بحديثه في الشواهد[1585].

ومن الأمثلة التي تظهر اختلاف مجال النظر :علي بن حفص المدائني؛ فقد قال فيه أبو حاتم» :صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به«، بينما وثقه علي بن المديني و أبو داود و أبو بكر بن أبي شيبة .وهذا المثال يكشف أن اختلاف النقاد قد يرجع إلى اختلاف مقدار الاستقراء، أو إلى اعتبار جانب الصدق عند بعضهم،

1580 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،7/150 ؛ المزي، تهذيب الكمال،24/113 ؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، ص459

1581 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،4/227 ؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب،2/54 ؛ المزي، تهذيب الكمال،12/360

1582 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،4/359 ؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب،2/150 ؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، ص265

1583 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال،3/491 ؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب،1/512

1584 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال،7/418 ؛ المزي، تهذيب الكمال،25/186 ؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، ص844

1585 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،4/247 ؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب،2/127 ؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، ص421

وجانب الضبط عند آخرين، ومن ثم فإن الحكم الأوفى هو وضع الراوي في المرتبة الوسطى التي تقبل فيها مروياته مع التحفظ[1586].

ومنها كثير بن شنظير؛ فقد نقل الأثرم عن أحمد أنه لم يجعله» صحيح الحديث «ولا» ثبت الحديث«، ثم فهم من كلامه أنه» يكتب حديثه«، وقال مرة» :صالح الحديث .«فهذه المرتبة دون رتبة التثبت العالي، لكنها لا تنزل إلى درك الترك، بل تفيد أن حديث الرجل محتمل في الجملة، وأن موضع التوقف فيه ناشئ عن تفاوت الإتقان لا عن سقوط العدالة[1587].

ومنها عنبسة بن سعيد قاضي الري؛ إذ جمع له بعض النقاد بين» ثقة «و»لا بأس به«، مع تقديم أحمد له على أبي جعفر الرازي .وهذا المثال يفيد أن عبارة» لا بأس به «قد تستعمل أحيانا في مقام التعديل القوي، فلا يجوز أن تحمل دائما على معنى التليين، بل لا بد من قراءة مجموع القر ائن والسياقات، وهو ما يعزز أصل البحث في ضرورة فهم اصطلاح الناقد قبل تنزيل لفظه[1588]

المطلب الثاني :أسباب تكلم النقاد في الراوي مع عدم الحكم بتركه

السبب الأول :خفة الضبط مع بقاء أصل الصدق .فطائفة كبيرة من الرواة إنما أنزلوا هذه المرتبة لأنهم لم يبلغوا رتبة الإتقان، لا لأنهم متهمون بالكذب أو مطروحون العدالة .ولهذا كثرت فيهم عبارات من قبيل : »صدوق يخطئ«، و»صالح الحديث«، و»ليس بالقوي .«وهذه العبارات تدور على معنى واحد هو أن الراوي لا يحتمل تفرده المطلق، لكنه ليس ممن يهدر حديثه رأسا[1589].

والسبب الثاني :كثرة الأوهام في شيخ مخصوص أو باب مخصوص .وهذا ظاهر في عدد من الرواة الذين قبلهم النقاد في عامة حديثهم، وضعفوهم في رو ايتهم عن شيخ معين، كما في سفيان بن حسين في الزهري، أو فيمن يخطئ في أحاديث أهل بلد بعينها .وهذا اللون من النقد يثبت أن الحكم التفصيلي كان سمة أصيلة في صناعة المتقدمين، وأنهم لم يكونوا يجرحون الراوي بإطلاق ما دام موضع الخلل منضبطا محدودا[1590].

والسبب الثالث :رو اية المناكير مع قلة الحديث أو ضعف التمييز .فكثير من الرواة الصادقين قد ترد عليهم مناكير لضعف حفظهم أو لسوء اختيارهم للشيوخ أو لاعتمادهم على كتب غير محررة .فإذا لم تغلب هذه المناكير على عامة حديثهم لم يحكم النقاد بتركهم، بل نبهوا على موطن الخلل، وجعلوا حديثهم في مرتبة النظر والاعتبار .ولهذا كان ابن عدي كثيرا ما يذكر الراوي في» الكامل «ثم يقول بعد عرض مناكيره» :وللرجل غير ما ذكرت، وأرجو أنه لا بأس به«، وهي صياغة كاشفة عن هذا المنهج الوسطي[1591].

والسبب الر ابع :الاختلاط أو التغير في آخر العمر .فالراوي قد يكون ثقة في الأصل، ثم يدخل عليه التغير في مرحلة من عمره، فيتكلم فيه بعض النقاد بسبب ما حدث من الخلل، من غير أن يؤول الأمر إلى طرح جميع حديثه .ومن هنا نشأت القواعد المتعلقة بالتمييز بين السماع القديم والسماع المتأخر، وبين من سمع

1586 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،6/182 ؛ المزي، تهذيب الكمال،20/408 ؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب،3/156
1587 ابن حجر، تهذيب التهذيب،3/461 ؛ المزي، تهذيب الكمال،24/126
1588 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،6/399 ؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب،3/330
1589 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،2/38 ؛ الذهبي، الموقظة، ص(83-82
1590 النسائي، أحمد بن شعيب .الضعفاء والمتروكون .تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي،1987 ، ص51 ؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب،2/54 ؛ ابن رجب، شرح علل الترمذي،2/614
1591 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال،1/10 ؛7/418 ؛ الذهبي، ميزان الاعتدال،1/6

قبل الاختلاط ومن سمع بعده، وهي قواعد تؤكد أن النقد الحديثي قائم على التفصيل الدقيق لا على التعميم المجرد[1592].

والسبب الخامس :البدعة غير المغلظة مع الصدق والضبط النسبي .فبعض الرواة تكلم فيهم النقاد بسبب بدعة، مع بقاء أصل العدالة أو الصدق، فلم يطرحوهم بإطلاق، بل قبلوا حديثهم في الجملة إذا أمنوا داعية البدعة أو لم يظهر أثرها في الرو اية .وهذا الباب وإن كان خارجا عن صلب ضعف الحفظ، إلا أنه يندرج في المعنى العام للبحث؛ لأن الكلام في الراوي هنا لم يستلزم دائما الحكم بتركه[1593].

والسبب السادس :جهالة الحال الجزئية أو قلة الحديث مع عدم ظهور ما يوجب الرد الشديد .فبعض الرواة يوصف بعبارات فيها تلطف؛ ك»شيخ «أو» ليس بالمشهور «أو» يكتب حديثه«، لا لأنه ثبت ضعفه الشديد، ولكن لأن مادة الحكم عليه قليلة، أو لأن شهرته بالحديث دون شهرة غيره .وقد نبه أبو حاتم على أن مثل هذه العبارات لا تساوي التوثيق، لكنها كذلك ليست من باب الاتهام والترك[1594].

المطلب الثالث :أثر هذه المرتبة في الحكم على المرويات والترجيح بين أقوال النقاد

أول أثر لهذه المرتبة أن حديث صاحبها لا يعامل معاملة الصحيح لذاته ابتداء عند الانفراد، بل يفتقر غالبا إلى نظر في المتابعات والشواهد والقر ائن .فإذا وجد له ما يعضده قوي حديثه، وربما انتقل إلى درجة الحسن لغيره أو الحسن لذاته بحسب قوة الراوي ومرتبة اللفظ المستعمل فيه .وهذا هو السر في كثرة اعتماد الأئمة على طائفة من هؤلاء الرواة في باب التحسين والاعتبار[1595].

وثانيها أن الحكم على الراوي لا يستدعي الحكم على جميع مروياته بحكم واحد؛ فربما كان حديثه عن شيخ مضبوطا، وحديثه عن آخر مضطربا، وربما روي عنه من طريق كتاب محفوظ ما لا يروى عنه من طريق السماع المتأخر .ولذلك كان من الخطأ المنهجي التسوية بين أفراد حديث الراوي لمجرد وجود عبارة عامة فيه؛ إذ النقاد إنما بنوا أحكامهم على الاستقراء الجزئي المفصل[1596].

وثالثها أن الجمع بين الجرح والتعديل في هذا الباب مقدم على الاكتفاء بأحد الطرفين؛ فإذا وثق بعضهم الراوي تقييدا أو إطلاقا، وجرحه آخرون جرحا خفيفا مفسرا، وجب الجمع بين القولين بحمل التوثيق على أصل حاله، وحمل الجرح على موضع الخلل، أو تنزيله على أن الراوي صدوق خفيف الضبط .ومن هنا نشأت أحكام جامعة متأخرة مثل» :صدوق يخطئ«، و»ثقة له أوهام«، و»لا بأس به في المتابعات[1597]. «

ور ابعها أن التفاوت في ألفاظ النقاد ينعكس مباشرة على مر اتب الأخبار :فحديث من قيل فيه» لا بأس به «قد يكون أقرب إلى الحسن من حديث من قيل فيه» ليس بالقوي«، وحديث من قيل فيه» صالح الحديث ولا يحتج به «دون حديث من قيل فيه» صدوق يهم«، وإن اشترك الجميع في أصل عدم الترك .وهذا يوجب على

1592 العراقي، العراقي، عبد الرحيم بن الحسين .التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح .تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية،1969 ، ص459 ؛ ابن حجر، نزهة النظر، ص117-116

1593

1594 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،38-2/36 ؛ ابن رجب، شرح علل الترمذي،1/379

1595 ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص34-33 ؛ ابن حجر، نزهة النظر، ص80-78

1596 ابن رجب، شرح علل الترمذي،620-2/614 ؛ ابن حجر، هدي الساري، ص390-386

1597 الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص123 ؛ الذهبي، ميزان الاعتدال،6-1/4 ؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 71

المحدث والباحث المعاصر أن يحسن ترتيب الألفاظ، وألا يكتفي بوصف مجمل من قبيل» ضعيف «أو »مقبول «دون النظر إلى طبقته الدقيقة[1598].

وخامسها أن هذا الباب يظهر أثر القرائن الخارجية في تقوية الخبر؛ مثل موافقة الثقات، وانتفاء المخالفة، وكون الحديث معروف الأصل، أو عمل أهل العلم به، أو ورود الرواية من وجه آخر يشهد لها .فليس صاحب هذه المرتبة ساقط الاعتبار، بل هو من أهم مجالات تفعيل القرائن في الصناعة الحديثية، ولذلك كان فهم هذه المنزلة شرطا لفهم كثير من أحكام التحسين عند المتقدمين والمتأخرين[1599].

وسادسها أن الاقتصار على مختصرات المتأخرين في الرواة قد يضيق ما وسعه كلام المتقدمين؛ لأن المختصر قد يحكم على الراوي بلفظ جامع مثل» ضعيف «أو» مقبول«، بينما تظهر المصادر المطولة تفصيلا أوسع في مواضع القوة والخلل .ومن ثم فإن البحث في هذا الباب لا يستغني عن الرجوع إلى الأصول المسندة؛ ك»الجرح والتعديل«، و»الكامل«، و»العلل«، و»تهذيب الكمال«، حتى يتبين وجه الحكم ومناطه[1600].

وسابعها أن هذه المرتبة تكشف عن عدالة النقد الحديثي وعمقه؛ فالنقاد لم يكونوا أسرى لأحكام ثنائية حادة، بل أجروا على الرواة أحكاما منضبطة تجمع بين حفظ السنة والإنصاف للناقلة .وهذا المنهج أقدر على تفسير كثير من صنيع الأئمة في التصحيح والتحسين من المناهج التي تختزل علم الرجال في قوائم جامدة من الثقات والضعفاء دون التمييز بين مراتب الضعف والقبول[1601].

وثامنها أن هذه المرتبة تفسر جانبا من صنيع الإمام البخاري ومسلم في تخريج أحاديث بعض الرواة الذين فيهم مقال؛ إذ قد يخرجان لبعضهم مقرونا بغيره، أو في المتابعات والشواهد، أو فيما تبين لهما سلامته من حديثه، ولا يلزم من ذلك مناقضة كلام النقاد فيه .فالتخريج هنا يفهم في ضوء المرتبة التفصيلية للراوي، لا في ضوء حكم ثنائي جامد بالقبول أو الرد[1602].

وتاسعها أن الباحث في العلل إذا وجد اختلافا بين النقاد في راو من هذه الطبقة لم يكن طريقه الترجيح بمجرد كثرة القائلين، بل بالنظر إلى نوع المعرفة؛ فمن عاين حديث الرجل واستقرأ رواياته، أو خصص الكلام بباب من أبوابه، قد يكون قوله أرجح من حكم مجمل صدر ممن لم يفصل .ولهذا كانت صناعة العلل أوثق أبواب تفسير مراتب هؤلاء الرواة؛ لأنها تكشف مواضع الخطأ عمليا[1603].

وعاشرها أن من آثار هذه المرتبة في الدراسات المعاصرة ضرورة التحرز من النقل الحرفي المختزل عن البرامج والفهارس دون الرجوع إلى سياق النص الأصلي؛ لأن كثيرا من قواعد البيانات تلتقط عبارة واحدة منسوبة إلى إمام، ثم تبني عليها تصنيفا نهائيا للراوي، مع أن النص الكامل قد يشتمل على استثناء أو تقييد أو مقارنة براو آخر .وهذه الظاهرة تزيد الحاجة إلى العود للمصادر المسندة المطولة[1604].

وحادي عشرها أن التفرقة بين» عدم الاحتجاج استقلالا «و»عدم الانتفاع مطلقا «من أهم مفاتيح هذا الباب؛ إذ ليست كل رواية لا تصلح للاحتجاج منفردة مما لا يصلح للاستشهاد أصلا، بل قد تكون صالحة

1598 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،2/37-38 ؛ السيوطي، تدريب الراوي،1/301-303

1599 الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص52-54 ؛ ابن رجب، شرح علل الترمذي،1/383-386

1600 المزي، تهذيب الكمال،1/153-156 ؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب،1/2-5

1601 الذهبي، محمد بن أحمد .سير أعلام النبلاء .تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة،1981، 13/82 ؛ ابن رجب، شرح علل الترمذي،1/352-353

1602 ابن حجر، هدي الساري، ص386-390 ؛ النووي، شرح صحيح مسلم،1/24-26

1603 ابن رجب، شرح علل الترمذي،2/621-624 ؛ الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص124

1604 المزي، تهذيب الكمال،1/154 ؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،2/37-38

لتقوية غيرها أو لبيان أصل القصة أو للاستئناس في الباب .ولذلك جاء عن أبي حاتم وأضرابه التفريق الواضح بين قولهم» :لا يحتج به «وقولهم» :يكتب حديثه«؛ فالأول نفي للاستقلال، والثاني إثبات لأصل الاعتبار[1605].

وثاني عشرها أن هذه المرتبة تظهر أن مراتب الرواة متصلة لا منفصلة؛ فبين الثقة المتقن والواهي المتروك درجات كثيرة، وعلى هذه الدرجات تأسست أحكام الحسن والاعتبار والمتابعة، بل وبني عليها فهم كثير من اختلافات المحدثين في التصحيح والتضعيف .وكل قراءة تختزل هذا السلم في طبقتين فحسب ستقع حتما في قدر من الخلل المنهجي[1606].

خاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان حقيقة فئة الرواة الذين تكلم فيهم النقاد ولم يحكموا بتركهم، والكشف عن منزلتهم في سلم الجرح والتعديل، وبيان أشهر الألفاظ الدالة عليهم، وأسباب كلام النقاد فيهم، وأثر هذه المرتبة في الحكم على المرويات، من خلال الدراسة التأصيلية والتطبيقية. وقد أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

1. أن الرواة الذين تكلم فيهم النقاد ولم يحكموا بتركهم يمثلون مرتبة وسطى بين الثقات والمتروكين، وأن إفراد هذه المرتبة بالدراسة يسهم في فهم منهج النقاد في تقويم الرواة، ويمنع من الوقوع في الأحكام الثنائية التي لا تعبر عن حقيقة صنيعهم .
2. أن الألفاظ التي يكثر إطلاقها على هذه الفئة، مثل» :لا بأس به»، و«صالح الحديث»، و«يكتب حديثه»، و«فيه لين»، و«ليس بالقوي»، و«صدوق يخطئ«، ليست مترادفة في الدلالة، وإنما تتفاوت في القوة، ولا يفهم المراد منها إلا بالرجوع إلى اصطلاح الإمام الناقد، وجمع أقواله، والنظر في تطبيقاته العملية .
3. أن إدخال الراوي في هذه المرتبة لا يرجع إلى سبب واحد، وإنما تتعدد أسبابه؛ فمنها خفة الضبط، أو كثرة الأوهام، أو الخطأ في شيخ معين، أو رواية المناكير، أو الاختلاط والتغير، أو البدعة غير المغلظة، أو قلة الحديث وجهالة الحال الجزئية، دون أن يستلزم شيء من ذلك الحكم بطرح جميع حديثه .
4. أن الحكم على الرواة في هذه المرتبة يقوم على التفصيل، فلا يسوغ تعميم الحكم على جميع مرويات الراوي، بل يراعى موضع الخطأ، وما يحيط بالرواية من قرائن، وهو ما يعكس دقة منهج المحدثين في النقد، وابتعادهم عن التعميم .
5. أن أحاديث هؤلاء الرواة ليست في درجة واحدة؛ فمنها ما يقبل بالمتابعات والشواهد، ومنها ما يحسن عند وجود ما يقويه، ومنها ما يرد عند الانفراد أو المخالفة، تبعا لقوة الراوي، ومرتبة اللفظ المستعمل فيه، والقرائن المحتفة بروايته .
6. أن اختلاف النقاد في الحكم على بعض هؤلاء الرواة لا يقتضي التعارض، بل كثيرا ما يكون ناشئا عن اختلاف جهة النظر، أو اختلاف مقدار الاستقراء، أو ملاحظة جانب معين من حديث الراوي، ومن ثم فإن الجمع بين أقوالهم أولى من الاكتفاء بقول واحد مجرد .

[1605] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،3/81 ؛4/227 ؛ السيوطي، تدريب الراوي،1/303

[1606] ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص33 ؛ ابن حجر، نزهة النظر، ص80-79

7. أن الرجوع إلى المصادر الأصلية المطولة في الجرح والتعديل ضرورة علمية لفهم مراد النقاد؛ لأن المختصرات قد تجمع الحكم في لفظ واحد، بينما تكشف المصادر المطولة عن قيوده، وعلله، ومواضع القوة والضعف في الراوي .

8. أكدت الدراسة أن فهم هذه المرتبة يعد من المفاتيح الرئيسة لفهم مراتب الأخبار، وتفسير صنيع الأئمة في الاحتجاج، والتحسين، والتخريج في المتابعات والشواهد، كما يبرز عدالة النقاد و إنصافهم في تقويم الرواة، وحرصهم على حفظ السنة دون إفراط أو تفريط .

ويوصي البحث بما يأتي:

- العناية بالدراسات التي تتناول اصطلاحات إمام واحد في ألفاظ الجرح والتعديل، للكشف عن خصوصية منهجه في الحكم على الرواة .
- إجراء دراسات تطبيقية مستقلة للرواة الذين وصفوا بألفاظ مثل :صالح الحديث، ولا بأس به، ويكتب حديثه، مع المقارنة بين الأحكام النظرية وصنيع أصحاب الكتب الستة وكتب العلل .
- ضرورة الرجوع إلى المصادر الأصلية المطولة في الجرح والتعديل قبل الاعتماد على المختصرات؛ لما في ذلك من إظهار الفروق الدقيقة التي بنى عليها النقاد أحكامهم .

قائمة المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي .الجرح والتعديل .ط1، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1952.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري .مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث .تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر،.1986

ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني .الكامل في ضعفاء الرجال .تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية،.1997

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .تقريب التهذيب .تحقيق محمد عوامة، ط1، دار الرشيد،.1986

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .تهذيب التهذيب .ط1، مطبعة دائرة المعارف النظامية،1326 هـ.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .هدي الساري مقدمة فتح الباري .دار المعرفة، د.ت.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .لسان الميزان .ط2، مؤسسة الأعلمي،.1971

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .النكت على ابن الصلاح .تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،.1984

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر .تحقيق عبد الله الرحيلي، ط1، مطبعة سفير،.2001

ابن حبان، محمد بن حبان البستي .الثقات .دائرة المعارف العثمانية،.1973

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد .شرح علل الترمذي .تحقيق نور الدين عتر، ط3، دار الملاح،.1987

الألباني، محمد ناصر الدين .تمام المنة في التعليق على فقه السنة .ط5، المكتبة الإسلامية،.1989

الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله .معرفة علوم الحديث .تحقيق السيد معظم حسين، ط2، دار الكتب العلمية،.1977

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي .الكفاية في علم الرواية .تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، د.ت.

الذهبي، محمد بن أحمد .سير أعلام النبلاء .تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، 1981.

الذهبي، محمد بن أحمد .ميزان الاعتدال في نقد الرجال .تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، 1963.

الذهبي، محمد بن أحمد .الموقظة في علم مصطلح الحديث .تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية،.1994

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن .فتح المغيث بشرح ألفية الحديث .تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة،.2003

السيوطي، جلال الدين .تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي .تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط2، مكتبة الرياض الحديثة،.1972

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين .التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح .تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية،.1969

العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي .جامع التحصيل في أحكام المراسيل .تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب،.1986

اللكنوي، محمد عبد الحي .الرفع والتكميل في الجرح والتعديل .تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط3، مكتب المطبوعات الإسلامية،.1987

المزي، يوسف بن عبد الرحمن .تهذيب الكمال في أسماء الرجال .تحقيق بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة،.1980

النسائي، أحمد بن شعيب .الضعفاء والمتروكون .تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي،.1987

أحمد، أحمد محمد شاكر .الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث .ط2، مكتبة دار التراث، 1979.

البخاري، محمد بن إسماعيل .التاريخ الكبير .دائرة المعارف العثمانية،.1941

أبو داود، سليمان بن الأشعث .سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني .تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية،.1983

ابن شاهين، عمر بن أحمد .تاريخ أسماء الثقات .تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية،.1984

العقيلي، محمد بن عمرو .الضعفاء الكبير .تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، دار المكتبة العلمية، 1984.

ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد .الصارم المنكي .تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، عالم الكتب، 1983.

الذهبي، محمد بن أحمد .الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة .تحقيق محمد عوامة، ط1، دار القبلة،.1992

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .طبقات المدلسين .تحقيق عاصم القريوتي، مكتبة المنار،.1983

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .فتح الباري شرح صحيح البخاري .دار المعرفة،1379 هـ.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم .رفع الملام عن الأئمة الأعلام .تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعارف، د.ت.

مقالات وأبحاث في مختلف التخصصات العلمية باللغة الفرنسية والإنجليزية والاسبانية

مجلة علمية محكمة
ر دهد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

Dr. Jaouhara Elmzandi
Faculty of Letters and Human Sciences Sais-Fès, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fez, Morocco

Algorithmic Propaganda through Facebook Reels: An Experimental Study of Ideological Exposure in Morocco

Abstract

This study investigates how Facebook's Reels recommendation algorithm shapes ideological exposure among Moroccan users, with a focus on its potential role in reinforcing thematic and ideological silos. Using a 14-day experimental design, three simulated Facebook accounts were created to represent distinct engagement patterns: religious-oriented, feminist/progressive-oriented, and neutral. Each day, the first 20 Reels appearing in each account's feed were recorded and coded according to topic, tone, language, and ideological slant. Data were analyzed using SPSS to identify patterns in algorithmic content delivery. The findings reveal clear thematic segmentation: the religious-oriented account was saturated with conservative religious content, the feminist/progressive account predominantly received gender-related and progressive material, and the neutral account was shown a more balanced mix dominated by entertainment and lifestyle topics. Tonal patterns also differed significantly, with ideological accounts exposed to more emotionally charged and provocative content, while the neutral profile was presented with a largely neutral tone. Ideological slant analysis confirmed polarization, with minimal cross-ideological exposure between the two ideologically oriented accounts. These results suggest that Facebook Reels in Morocco not only reflects but actively reinforces user-specific ideological environments. Given Morocco's socio-cultural context, where religion, gender, and national identity are deeply intertwined, such algorithmic filtering could exacerbate societal divisions. While the study is exploratory, it underscores the need for further research on AI-driven media personalization in the MENA region, with implications for policymakers, platform designers, and civil society actors concerned with preserving diversity in digital public discourse.

Keywords: Facebook Reels, algorithmic personalization, filter bubble, ideological silos, Morocco, social media, AI-driven media, content curation, media manipulation, MENA region.

1. Introduction

In recent years, short-form video platforms have transformed the way individuals consume information and interact with media. Among these, Facebook Reels has emerged as a powerful tool for delivering algorithmically curated content to millions of users across the globe, including in the Middle East and North Africa (MENA) region. Unlike traditional media, which offers linear and relatively predictable programming, content on Facebook Reels is dynamically tailored by machine learning algorithms that optimize for user engagement, attention retention, and platform monetization.

While these systems are often presented as neutral facilitators of personalized experiences, a growing body of research suggests otherwise. Scholars such as Eli Pariser (2012) have highlighted how personalization algorithms contribute to filter bubbles — closed information environments where users are predominantly exposed to content that aligns with their existing beliefs and preferences. This phenomenon raises critical concerns about the role of algorithmic bias in shaping political attitudes, reinforcing ideological polarization, and narrowing the spectrum of viewpoints encountered online.

In the Moroccan context, where social, religious, and political discourses are deeply intertwined, the influence of algorithmically selected content has yet to be thoroughly examined. Given the widespread use of Facebook in the country, particularly among youth, Facebook Reels represents a key space where ideological narratives may be subtly reinforced or challenged by the invisible logic of recommendation systems.

This study seeks to investigate how Facebook Reels' algorithm influences the types of ideological content shown to users in Morocco, using an experimental design that monitors content exposure across accounts with varied initial interactions. Through this inquiry, the paper aims to contribute to a more nuanced understanding of AI-driven media manipulation in the digital environments of the MENA region.

2. Literature Review

The growing reliance on algorithmic recommendation systems has sparked global debate on how such technologies shape public opinion, political attitudes, and cultural perceptions. While much attention has focused on platforms like YouTube and TikTok, Facebook's newer short-video feature, Facebook Reels, is emerging as a powerful yet understudied space where algorithmic curation may influence user ideology — especially in regional contexts such as Morocco.

One of the foundational works in this field is by Eli Pariser (2011), who introduced the concept of the "filter bubble" — a phenomenon where algorithms tailor content to user

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

preferences, gradually narrowing the information they see. Pariser's concern was that such personalization leads users to become trapped in ideological echo chambers, reducing exposure to alternative viewpoints. His work is particularly relevant to this study, as it underlines the potential of even entertainment-driven platforms to subtly reinforce belief systems.

Expanding on this, Tufekci (2015) examined how algorithmic systems — particularly on YouTube — tended to recommend increasingly extreme content over time. Using a combination of content analysis and behavioral tracking, her research found that users who began with relatively neutral political videos were often led to more radical or emotionally provocative material. Although her work did not focus on Facebook Reels, the underlying logic of AI-curated amplification is applicable and provides a methodological basis for experimental account monitoring.

In the context of the MENA region, Khamis and Vaughn (2011) explored how social media platforms played a role in political mobilization during the Arab Spring. Their qualitative analysis of user-generated content revealed that platform algorithms were not neutral actors, but active participants in shaping political discourse by promoting emotionally resonant and often polarizing content. While not focused on recommendation systems per se, the study highlighted how algorithmically popular content can gain outsized influence in volatile political contexts — a scenario relevant to current Moroccan discourse on religion, gender, and identity.

More recently, Cinelli et al. (2021) conducted a cross-platform study on information diffusion and ideological segregation. They used data from Facebook, Twitter, and Reddit to analyze how political content spreads and is consumed. Their findings showed that Facebook, more than other platforms, reinforced ideological homogeneity through its network structure and engagement-based algorithms. Although the study did not isolate Reels specifically, it reinforces the broader concern that Facebook's architecture may contribute to algorithmic propaganda — subtly shaping user worldviews based on predicted engagement.

Despite these valuable contributions, there remains a significant research gap in understanding how Facebook Reels, as a relatively new and highly visual feature, influences ideological exposure — particularly in North African contexts where digital culture intersects with sensitive socio-political themes. Most existing literature is either Western-centric or focused on older Facebook features (News Feed, groups, etc.). This project aims to fill that gap by conducting a small-scale experimental study grounded in both Pariser's and Tufekci's frameworks, but localized to Moroccan users and cultural narratives.

3. Methodology

3.1. Research Approach

This study adopts a quantitative content analysis approach. The goal is to systematically observe and quantify patterns in the content recommended by Facebook Reels based on user interaction profiles. Each Reel is treated as a discrete unit of analysis and is coded using predefined categories (e.g., topic, tone, language, ideological slant). By assigning numerical values to these categories and analyzing them statistically using SPSS, the study seeks to identify measurable trends and differences in content exposure across accounts. While the exploratory nature of algorithmic behavior invites qualitative reflection, the research design remains grounded in a structured, data-driven, and replicable methodology characteristic of quantitative research.

3.2. Research Design

The study is structured as an experiment in which three Facebook accounts are created under controlled conditions. Each account is designed to simulate a different user behavior:
- Account A (Religious-oriented): Interacts with religious-themed Reels (e.g., Islamic sermons, Quranic quotes, spiritual content).
- Account B (Feminist/progressive-oriented): Engages with feminist or socially progressive content (e.g., women's rights, gender equality, human rights).
- Account C (Neutral – control group): Avoids any interaction (no likes, comments, or views) to observe the platform's default content recommendation behavior.

This design enables a comparative analysis of how the algorithm adapts its content recommendations based on user engagement type, with a specific focus on ideological bias and tone.

3.3. Data Collection Procedure

Each of the three accounts will be accessed once per day for 14 consecutive days. During each session, the first 20 Reels displayed in the feed will be observed and recorded manually. Each Reel will be treated as one unit of analysis.
For every Reel, the following variables will be recorded:
- Day: The number of the day in the experiment (1 to 14)
- Reel Number: The position of the Reel in the feed (1 to 20)
- Topic: Religion, Feminism/Gender issues, Entertainment, Politics/Elections, Nationalism/Patriotism, Conspiracy theories, Personal development, Social commentary, or Other.

- Tone: Neutral, Emotional, Provocative/Aggressive, Satirical/Sarcastic, or Inspirational/Motivational.
- Language: Arabic (MSA), Darija, French, English, or Mixed.
- Ideological Slant: Conservative, Progressive, Nationalist, Populist/Anti-elite, Non-ideological, or Ambiguous.

Manual observation will be conducted consistently across all accounts. Passive observation will be maintained throughout, except for the initial engagement phase in Accounts A and B, where deliberate interactions will guide algorithmic behavior during the first few days.

3.4. Data Coding and SPSS Analysis

Upon completion of data collection, all recorded entries will be coded numerically and entered into SPSS (Statistical Package for the Social Sciences). Value labels will be applied to each variable based on a predefined codebook. The data analysis will involve:

- Descriptive statistics to determine frequency distributions of each variable.
- Cross-tabulations to compare ideological or topical trends between accounts.
- Temporal comparisons to examine shifts in content across different phases of the experiment (e.g., Days 1–3 vs. Days 12–14).
- Visual representations, such as bar charts and frequency tables, to illustrate major trends and differences across account types.

This approach enables a structured evaluation of content curation trends and their relation to user engagement behavior.

3.5. Ethical Considerations

This research involves no interaction with real individuals and does not collect any personal, private, or identifiable data. All test accounts are fictional and created solely for observational purposes. No scraping, automated tools, or external software will be used. The study adheres to Facebook's terms of service and follows standard ethical protocols for digital media research.

4. Results

This section presents the findings from the 14-day experimental observation of Facebook Reels across the three simulated accounts: Account A (Religious-oriented), Account B (Feminist/progressive-oriented), and Account C (Neutral/control group). Data were analyzed using SPSS, with results reported as descriptive statistics, cross-tabulations, and visualizations.

4.1 Overall Distribution of Reel Topics

Table 1. Overall distribution of Reel topics

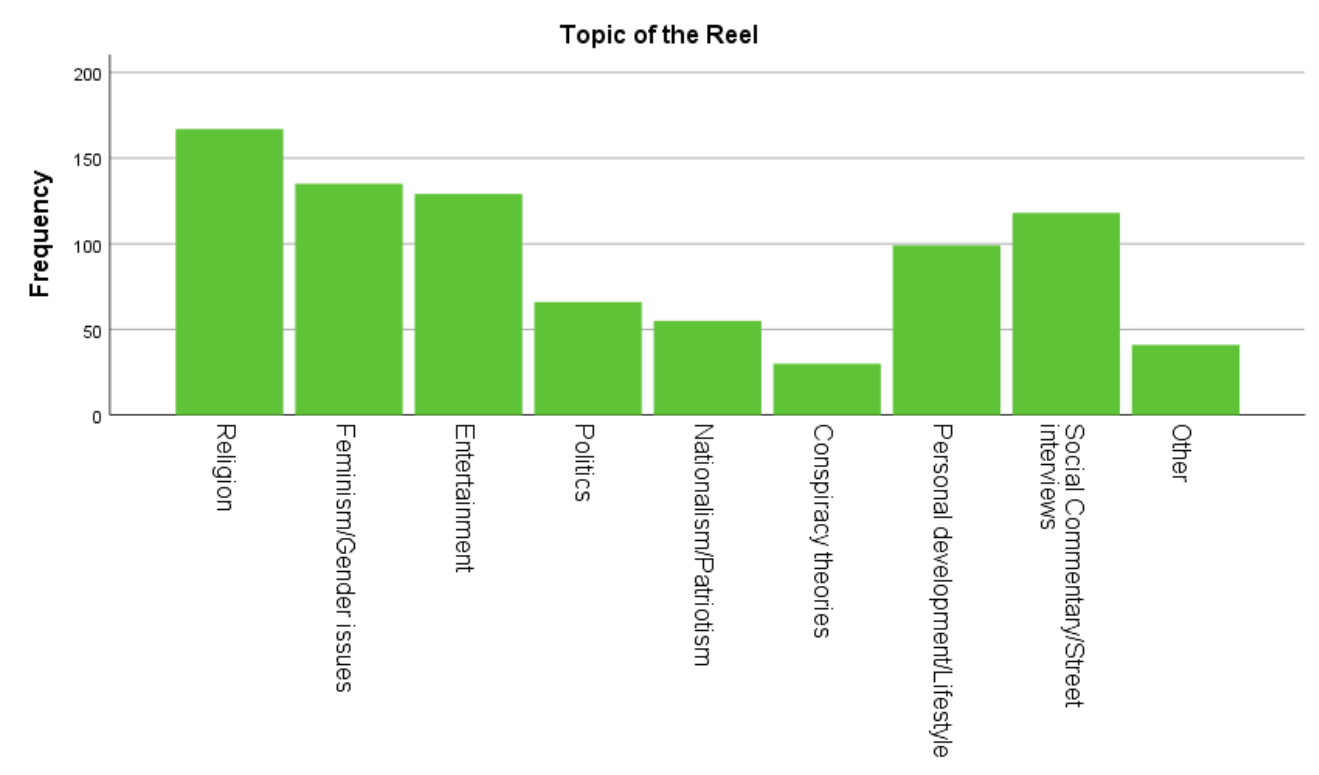
Topic of the Reel

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Religion	167	19,9	19,9	19,9
	Feminism/Gender issues	135	16,1	16,1	36,0
	Entertainment	129	15,4	15,4	51,3
	Politics	66	7,9	7,9	59,2
	Nationalism/Patriotism	55	6,5	6,5	65,7
	Conspiracy theories	30	3,6	3,6	69,3
	Personal development/Lifestyle	99	11,8	11,8	81,1
	Social Commentary/Street interviews	118	14,0	14,0	95,1
	Other	41	4,9	4,9	100,0
	Total	840	100,0	100,0	

Table 1 shows the overall frequency of topics across all accounts combined over the 14-day observation period. The most frequent topic was Religion (19.9%), followed by Feminism/Gender issues (16.1%), Entertainment (15.4%), and Social Commentary/Street interviews (14.0%). Less frequent topics included Politics (7.9%), Nationalism/Patriotism (6.5%), Personal development/Lifestyle (11.8%), Conspiracy theories (3.6%), and Other (4.9%).

This distribution suggests that even across differently oriented accounts, Facebook Reels prominently featured religious and gender-related content, potentially reflecting broader engagement patterns or algorithmic prioritization within the Moroccan context.

Figure 1. Overall distribution of Reel topics



4.2 Topic Distribution by Account Type

Topic of the Reel * Type of account Crosstabulation

Count

		Type of account			
		Account A - Religious	Account B - Feminist	Account C - Neutral	Total
Topic of the Reel	Religion	157	2	8	167
	Feminism/Gender issues	4	124	7	135
	Entertainment	9	25	95	129
	Politics	22	34	10	66
	Nationalism/Patriotism	41	11	3	55
	Conspiracy theories	16	9	5	30
	Personal development/Lifestyle	3	28	68	99
	Social Commentary/Street interviews	24	43	51	118
	Other	4	4	33	41
Total		280	280	280	840

Table 2. Topic distribution by account type

Figure 2. Topic distribution by account type

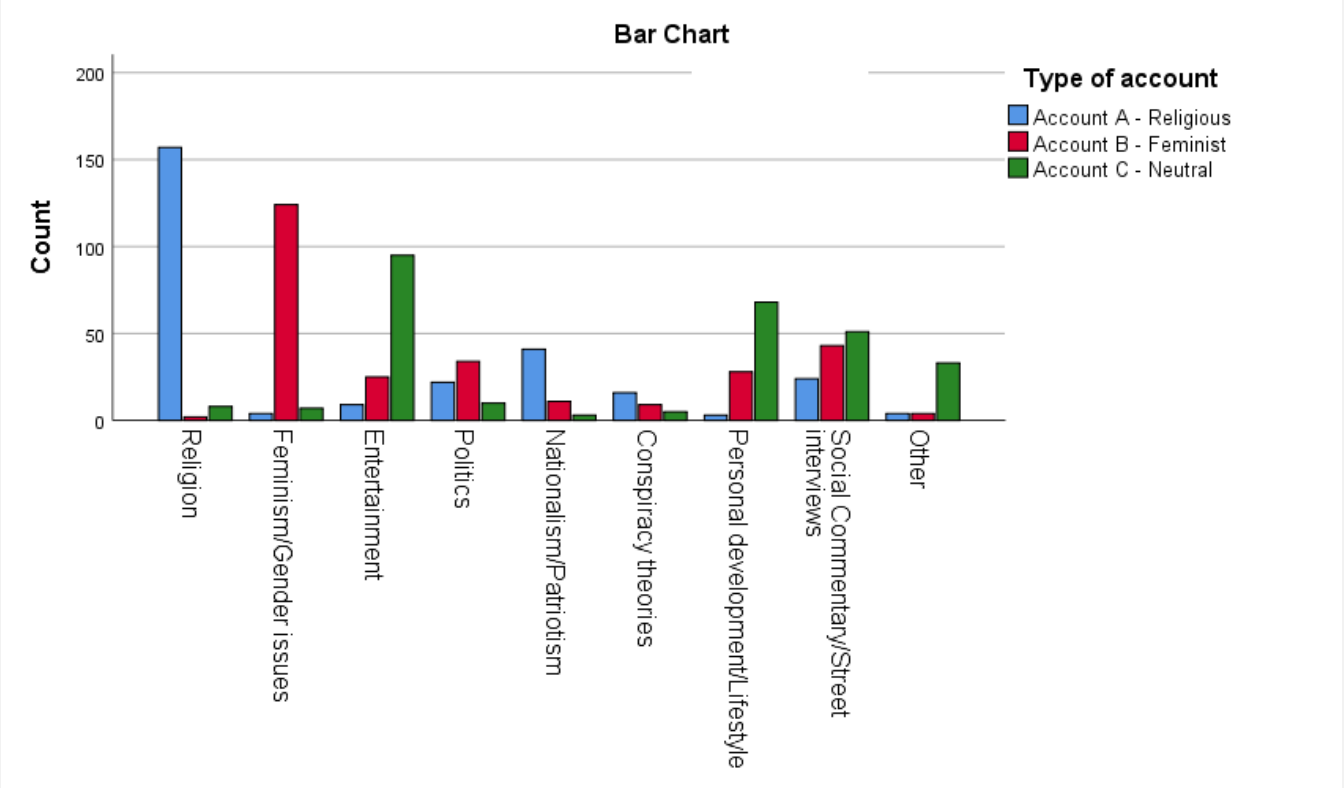


Table 2 and Figure 2 present the distribution of Reel topics across the three simulated accounts. Clear differences emerge between account types, suggesting that Facebook's recommendation algorithm quickly adapts content delivery based on initial engagement patterns.

Account A (Religious-oriented) received an overwhelming proportion of religious content, with 157 Reels (56.1%) classified under this topic. Other topics were far less represented, including Nationalism/Patriotism (14.6%) and Social Commentary/Street Interviews (8.6%). Feminism/Gender issues accounted for only 1.4%, indicating a strong ideological filtering effect.

Account B (Feminist/progressive-oriented) was dominated by Feminism/Gender issues (44.3%), followed by Social Commentary/Street Interviews (15.4%) and Politics (12.1%). Religious content was almost absent (0.7%), underscoring a clear thematic separation from Account A.

Account C (Neutral/control group) exhibited a more balanced distribution, with Entertainment (33.9%) as the most common category, followed by Personal Development/Lifestyle (24.3%) and Social Commentary/Street Interviews (18.2%). Religious

content accounted for just 2.9%, suggesting that in the absence of explicit ideological engagement, the algorithm promotes lighter and lifestyle-oriented content.

These patterns support the hypothesis that Facebook's Reels algorithm in the Moroccan context tailors recommendations in line with perceived user interests, potentially reinforcing thematic silos.

4.3 Tone Distribution by Account Type

Table 3. Tone distribution by account type

Emotional style of the reel * Type of account Crosstabulation

			Type of account			
			Account A - Religious	Account B - Feminist	Account C - Neutral	Total
Emotional style of the reel	Neutral	Count	56	52	167	275
		% within Type of account	20,0%	18,6%	59,6%	32,7%
	Emotional	Count	146	111	60	317
		% within Type of account	52,1%	39,6%	21,4%	37,7%
	Provocative/Aggressive	Count	64	19	18	101
		% within Type of account	22,9%	6,8%	6,4%	12,0%
	Satirical/Sarcastic	Count	7	31	16	54
		% within Type of account	2,5%	11,1%	5,7%	6,4%
	Inspirational/Motivational	Count	7	67	19	93
		% within Type of account	2,5%	23,9%	6,8%	11,1%
Total		Count	280	280	280	840
		% within Type of account	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

Figure 3. Tone distribution by account type

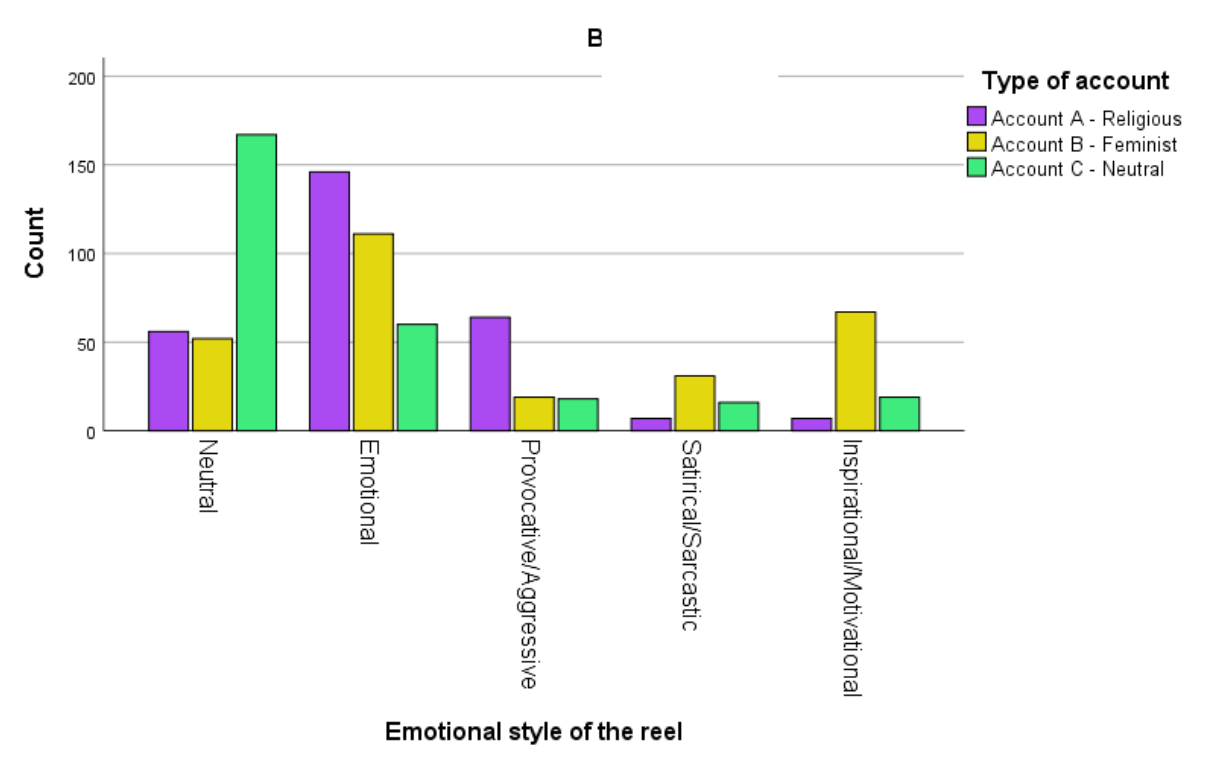


Table 3 and Figure 3 present the distribution of emotional tones across the three simulated accounts. Distinct tonal patterns emerge, indicating that Facebook's Reels algorithm not only filters by topic but also adapts the emotional delivery of content according to user profiles.

Account A (Religious-oriented) was dominated by emotional tone (52.1%) and provocative/aggressive tone (22.9%), suggesting that religious content was often presented in an emotionally charged or confrontational style. Neutral tone accounted for only 20% of the Reels, indicating a strong preference for affective engagement.

Account B (Feminist/progressive-oriented) showed a more diverse tonal mix. Emotional tone remained high (39.6%), but inspirational/motivational content was also significant (23.9%), alongside a notable proportion of satirical/sarcastic content (11.1%). This suggests that feminist-oriented feeds incorporated both affective appeals and humor as engagement strategies.

Account C (Neutral/control group) had a markedly different profile, with the majority of Reels classified as neutral (59.6%). Emotional content was less frequent (21.4%), and other tones—such as provocative/aggressive (6.4%), satirical/sarcastic (5.7%), and inspirational/motivational (7.1%)—were more evenly distributed. This pattern aligns with

the hypothesis that, in the absence of targeted ideological engagement, the algorithm promotes a calmer and less emotionally charged feed.

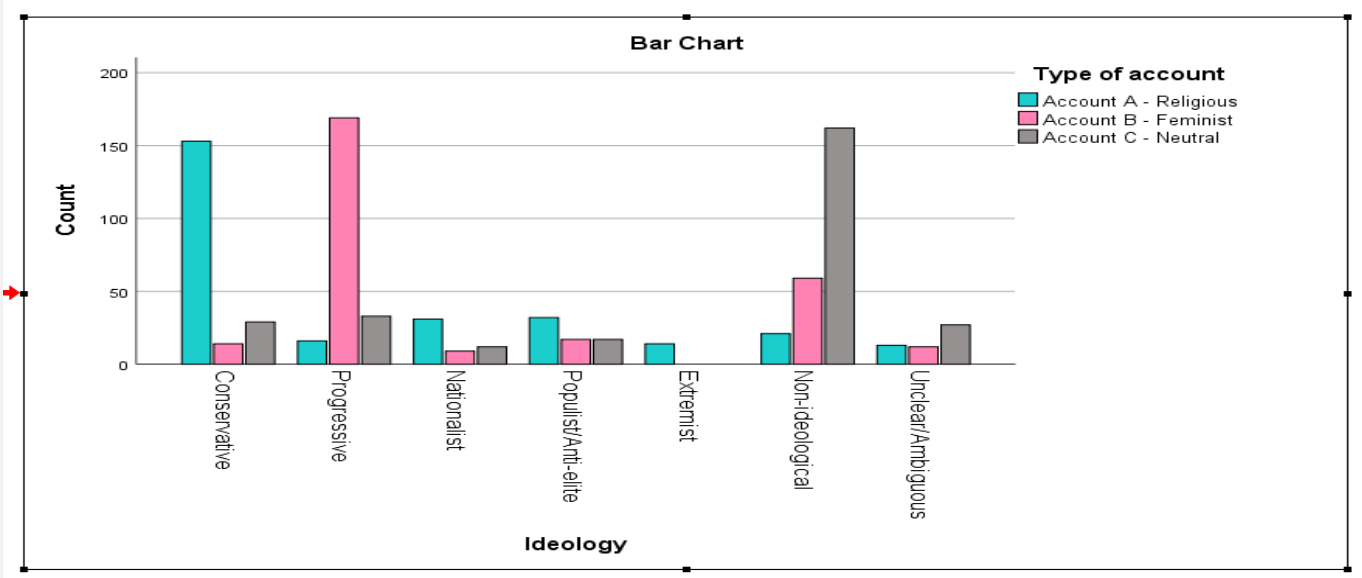
These findings reinforce the idea that the platform's recommendation system is not only thematically selective but also strategically modulates emotional tone, potentially amplifying engagement within ideological niches.

4.4 Ideological Slant by Account Type

Table 4. Ideological slant distribution by account type

Ideology * Type of account Crosstabulation

			Type of account			
			Account A - Religious	Account B - Feminist	Account C - Neutral	Total
Ideology	Conservative	Count	153	14	29	196
		% within Type of account	54,6%	5,0%	10,4%	23,3%
	Progressive	Count	16	169	33	218
		% within Type of account	5,7%	60,4%	11,8%	26,0%
	Nationalist	Count	31	9	12	52
		% within Type of account	11,1%	3,2%	4,3%	6,2%
	Populist/Anti-elite	Count	32	17	17	66
		% within Type of account	11,4%	6,1%	6,1%	7,9%
	Extremist	Count	14	0	0	14
		% within Type of account	5,0%	0,0%	0,0%	1,7%
	Non-ideological	Count	21	59	162	242
		% within Type of account	7,5%	21,1%	57,9%	28,8%
	Unclear/Ambiguous	Count	13	12	27	52
		% within Type of account	4,6%	4,3%	9,6%	6,2%
Total		Count	280	280	280	840
		% within Type of account	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%



مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

Figure 4. Ideological slant distribution by account type

Table 4 and Figure 4 illustrate how the ideological slant of recommended Reels varies significantly across the three simulated accounts, providing direct evidence of algorithmic tailoring in line with initial engagement patterns.

Account A (Religious-oriented) was predominantly exposed to conservative content (54.6%) and, to a lesser extent, nationalist (11.1%) and populist/anti-elite narratives (11.4%). Progressive content was rare (5.7%), and extremist material accounted for 5% of the feed. This pattern suggests a strong ideological skew towards traditional and authority-affirming perspectives.

Account B (Feminist/progressive-oriented) displayed a strikingly different profile, with progressive content dominating (60.4%) alongside notable proportions of non-ideological (21.1%) and satirical/critical material. Conservative content was minimal (5%), reflecting an ideological inversion compared to Account A.

Account C (Neutral/control group) was mainly exposed to non-ideological content (57.9%), with smaller proportions of both conservative (10.4%) and progressive (11.8%) material. This distribution suggests that, in the absence of targeted ideological cues, the algorithm defaults to less politically charged content.

The contrast between Accounts A and B highlights the capacity of Facebook's Reels algorithm to reinforce ideological silos by consistently delivering content aligned with the inferred preferences of each user, while the neutral account's experience shows how such silos may not form without initial ideological engagement.

5. Discussion

The findings of this study provide strong evidence that Facebook's Reels recommendation system in Morocco systematically tailors content according to initial user engagement patterns, fostering what Pariser (2011) conceptualized as the *filter bubble*. Far from being a neutral content delivery system, the algorithm appears to function as an active curator, aligning content delivery with inferred user preferences and thereby reinforcing thematic and ideological segmentation—an outcome consistent with prior research on algorithmic bias (Bakshy, Messing, & Adamic, 2015; Tufekci, 2015).

The topic distribution (Section 4.2) revealed a pronounced thematic divergence across the three experimental accounts. The Religious-oriented profile was saturated with religious and conservative-nationalist content, whereas the Feminist-oriented profile predominantly received feminist/progressive and socially critical material. The Neutral profile, in contrast, was exposed to a more balanced and less politically charged mix dominated by entertainment

and lifestyle content. These results echo earlier findings that engagement-driven algorithms prioritize thematic congruence over exposure to diverse perspectives (Beam, 2014). In Morocco—where religion, gender, and national identity remain core socio-cultural markers—such selective exposure has the potential to reinforce pre-existing ideological boundaries.

The tone distribution (Section 4.3) underscores the emotional dimension of algorithmic curation. Accounts with explicit ideological orientations were more frequently exposed to emotionally charged and provocative content, while the Neutral account was largely served content in a neutral tone. This aligns with research showing that emotionally arousing material, particularly when tied to moral or identity-based frames, is more likely to be amplified by algorithms to maximize user engagement (Brady et al., 2017). In the Moroccan context, the prevalence of emotionally framed religious or gender-related narratives risks intensifying polarization by appealing to deep-seated cultural sensitivities.

The ideological slant analysis (Section 4.4) provided perhaps the most direct evidence of algorithmic reinforcement. The Religious-oriented account's feed was overwhelmingly conservative, while the Feminist-oriented account's feed was predominantly progressive, with minimal cross-ideological exposure in either case. The Neutral account's largely non-ideological feed confirms that such silos emerge most strongly when users exhibit explicit ideological engagement cues. This pattern is consistent with Gillespie's (2018) concept of *algorithmic amplification*, wherein platforms not only reflect user behavior but actively magnify it, leading to environments of ideological homogeneity.

Taken together, these findings suggest that Facebook Reels in Morocco is not merely personalizing content—it is shaping the ideological contours of users' information environments. Such behavior resonates with broader concerns in Arab media scholarship regarding the interplay between digital platforms and socio-political structures. As Kraidy and Khalil (2009) observed in their study of Arab television industries, media systems in the region often operate at the intersection of cultural identity and political influence. In this context, algorithmic filtering risks becoming another mechanism through which public discourse is segmented along ideological lines.

Nevertheless, this study's scope was limited by the small number of experimental accounts, the 14-day observation window, and the manual nature of data collection. Future research should extend the time frame, incorporate automated data-capture tools, and diversify the range of ideological starting points to better understand the persistence and evolution of algorithmically mediated ideological segmentation.

6. Conclusion

This study set out to examine how Facebook's Reels recommendation algorithm operates within the Moroccan context, with a particular focus on its potential role in shaping ideological exposure. Through a 14-day experimental design involving three simulated user profiles—religious-oriented, feminist/progressive-oriented, and neutral—it became evident that the algorithm does more than merely respond to user interests: it actively curates and amplifies content in ways that reinforce thematic, tonal, and ideological patterns.

The results demonstrated that accounts with explicit ideological leanings were not only exposed to topic-specific content but also received material framed in emotionally charged tones and aligned with consistent ideological slants. Conversely, the neutral account was served a more balanced, less politically charged feed. These findings substantiate concerns, raised in both global and MENA-region media scholarship, that engagement-driven algorithms may create or deepen informational silos, limiting opportunities for cross-ideological dialogue.

In Morocco's socio-cultural landscape—where religion, gender, and national identity remain deeply significant—such algorithmic filtering carries the potential to exacerbate existing divisions. While personalization can enhance user relevance, it also risks narrowing the public sphere and concentrating discourse within homogenous ideological communities.

Given the small sample size and short observation period, these results should be interpreted as exploratory rather than definitive. Nonetheless, they highlight an urgent need for further empirical research on algorithmic mediation in the region. Future work should explore longer-term patterns, incorporate a wider array of ideological starting points, and investigate how such curation influences not just exposure but also opinion formation and civic engagement.

Ultimately, understanding how recommendation systems shape public discourse is essential for policymakers, platform designers, and civil society actors seeking to ensure that digital media environments remain spaces for diversity, dialogue, and democratic exchange.

References

Bakshy, E., Messing, S., & Adamic, L. A. (2015). Exposure to ideologically diverse news and opinion on Facebook. *Science*, *348*(6239), 1130–1132. https://doi.org/10.1126/science.aaa1160

Beam, M. A. (2014). Automating the news. *Communication Research*, *41*(8), 1019–1041. https://doi.org/10.1177/0093650213497979

Cinelli, M., De Francisci Morales, G., Galeazzi, A., Quattrociocchi, W., & Starnini, M. (2021). The echo chamber effect on social media. Proceedings of the national academy of sciences, 118(9), e2023301118.

Gillespie, T. (2018). Custodians of the internet. *Yale University Press*. https://doi.org/10.12987/9780300235029

Khamis, S., & Vaughn, K. (2011). Cyberactivism in the Egyptian Revolution: How Civic Engagement and citizen journalism tilted the balance. *Arab Media & Society*, (14). https://doi.org/10.70090/skkv11er

Kraidy, M. M., & Khalil, J. F. (2009). Arab Television Industries. *British Film Institute / Palgrave Macmillan.* https://doi.org/10.1007/978-1-84457-576-3

Pariser, E. (2012). *The filter bubble: What the internet is hiding from you*. Penguin Books.

Tufekci, Z. (2015). Algorithmic harms beyond Facebook and Google: Emergent challenges of computational agency. Colo. Tech. LJ, 13, 203.

Dr. Khadijetou El Aoun
Chercheuse, Unité de Recherche en Macroéconomie, Croissance et Développement (URMCD)
Moulaye Ahmed El Arbi
Doctorant et chercheur, Unité de Recherche en Macroéconomie, Croissance et Développement
Khadijetou LEFFAD
Chercheuse, Unité de Recherche en Macroéconomie, Croissance et Développement

L'importance économique du lac de R'kiz et ses répercussions sur les conditions de vie de la population locale : une étude de terrain

Résumé:

Cette étude vise à analyser le rôle économique du lac de R'kiz et à évaluer ses effets sur les conditions de vie de la population locale. Elle repose sur une approche descriptive et analytique ainsi que sur une enquête de terrain menée auprès d'un échantillon aléatoire représentatif de 388 ménages riverains. Les résultats montrent que l'économie locale est principalement fondée sur l'agriculture irriguée, qui constitue l'activité de 56 % des répondants et dépend presque entièrement des eaux du lac pour l'irrigation (98 %). L'élevage arrive en deuxième position : il représente le principal pilier économique de 19 % des répondants, tandis que 56 % des troupeaux dépendent du lac pour l'abreuvement et le pâturage. Bien que la pêche continentale ne soit pratiquée que par environ 5 % des ménages, elle joue un rôle essentiel dans la sécurité alimentaire locale : 62 % des ménages consomment principalement du poisson, et l'activité halieutique dépend entièrement du lac.

Les analyses statistiques mettent également en évidence un paradoxe marqué dans la hiérarchie des priorités. Alors que la population dépend structurellement des ressources du lac, la protection de l'environnement arrive au dernier rang des priorités, avec seulement 8,5 % des réponses, et 60,1 % des personnes interrogées refusent de contribuer financièrement à des projets environnementaux. Ce constat traduit la prééminence des besoins immédiats de subsistance et d'accès aux services sur les objectifs de protection de l'environnement. Au regard de ces résultats, l'étude recommande de préserver l'équilibre écologique et productif du lac de R'kiz par la mise en place d'une gouvernance participative, notamment au moyen d'une « Autorité locale de gestion du bassin de la zone humide » ; par l'adoption de techniques d'irrigation économes en eau ; par l'instauration de périodes saisonnières de repos biologique afin de protéger les ressources halieutiques ; par l'aménagement de couloirs pastoraux réglementés pour réduire les conflits socio-économiques ; et par l'institutionnalisation de l'éducation environnementale au sein de centres de vulgarisation rurale, afin de garantir la

gestion durable de la ressource. Mots-clés : importance économique ; lac de R'kiz ; population locale ; conditions de vie.

Abstract

This study analyses the economic role of Lake R'kiz and assesses its effects on the living conditions of the local population. It adopts a descriptive and analytical approach based on a field survey conducted among a representative random sample of 388 lakeside households. The findings show that the local economy is primarily based on irrigated agriculture, which accounts for 56% of respondents' main activities and depends almost entirely on the lake's water for irrigation (98%). Livestock farming ranks second, serving as the main economic pillar for 19% of respondents, while 56% of herds depend on the lake for watering and grazing. Although inland fishing is practised by only about 5% of households, it plays a crucial role in local food security: fish is the main food consumed by 62% of households, and fishing activities depend entirely on the lake. The statistical analysis also reveals a marked paradox in the ranking of priorities. Despite the population's structural dependence on the lake's resources, environmental protection ranks last, receiving only 8.5% of responses, while 60.1% of respondents are unwilling to contribute financially to environmental projects. This reflects the precedence of immediate livelihood and service needs over environmental protection objectives. The study therefore recommends preserving the ecological and productive balance of Lake R'kiz through participatory governance, including the creation of a local wetland-basin management authority; the adoption of water-efficient irrigation techniques; seasonal biological rest periods to protect fish stocks; regulated pastoral corridors to reduce socio-economic conflicts; and the institutionalisation of environmental education through rural extension centres, in order to ensure the sustainable management of the resource. Keywords: economic importance; Lake R'kiz; local population; living conditions.

Introduction

En Mauritanie, les zones humides constituent un patrimoine naturel d'une valeur inestimable en raison des nombreuses fonctions biologiques, écologiques et économiques qu'elles remplissent. Ces dernières années, elles ont toutefois subi une dégradation notable, liée à une exploitation excessive et non durable. Cette évolution menace leur pérennité et exerce sur ces écosystèmes une pression susceptible de dépasser leur capacité de régénération.

Cette exploitation non durable entraîne l'épuisement des ressources naturelles, la dégradation du couvert végétal et la réduction de la superficie des zones humides. Elle a suscité, aux échelles locale, nationale et internationale, un intérêt croissant pour la protection

et la gestion rationnelle de ces écosystèmes. Les alertes relatives aux risques de pollution et de surexploitation se sont ainsi multipliées, soulignant la nécessité de concilier les impératifs du développement avec la préservation de l'environnement, deux dimensions indispensables à un développement durable.

Dans ce contexte, le lac de R'kiz occupe une place particulière parmi les zones humides stratégiques de Mauritanie. Il forme un bassin d'environ 30 kilomètres de long sur 5 kilomètres de large. Malgré la grande fertilité de ses terres, celles-ci sont longtemps restées sous-exploitées, la population locale pratiquant principalement une agriculture traditionnelle de décrue.

À partir de ces constats, la présente étude pose la question centrale suivante :

Dans quelle mesure le lac de R'kiz contribue-t-il à l'économie locale et quels sont les effets de cette contribution sur les conditions de vie de la population riveraine ?

Cette question centrale se décline en trois questions secondaires :

- Quelles sont les activités socio-économiques les plus répandues et les plus dynamiques au sein de la population riveraine du lac de R'kiz ?
- Quelle est la nature des liens entre ces activités productives, l'écosystème du lac de R'kiz et les services écosystémiques qu'il fournit ?
- Dans quelle mesure la population locale dépend-elle des activités liées au lac pour assurer sa subsistance, et quels défis structurels et paradoxes environnementaux menacent la durabilité de ces activités ?

Hypothèses de l'étude

Afin de répondre à ces questions, les hypothèses suivantes sont formulées :

- Hypothèse 1 : l'agriculture, la pêche continentale et l'élevage constituent les principaux piliers de l'économie de la population riveraine du lac de R'kiz.
- Hypothèse 2 : il existe une corrélation positive et statistiquement significative entre la pérennité des activités productives de la population et la stabilité de l'écosystème du bassin hydrologique du lac.
- Hypothèse 3 : l'insécurité foncière et les pratiques d'exploitation non durables compromettent la pérennité des ressources dont dépend la population locale.

Objectifs de l'étude

Cette étude poursuit les objectifs suivants :

- Analyser l'importance économique du lac de R'kiz.
- Mettre en évidence le rôle du lac dans le soutien aux activités économiques locales.

- Évaluer les répercussions de ces activités sur les conditions de vie de la population locale.
- Identifier les principaux défis qui limitent l'exploitation optimale des ressources du lac.

Importance de l'étude

L'intérêt de cette étude tient aux éléments suivants :

- Mettre en lumière le rôle des ressources naturelles dans l'amélioration des conditions de vie des populations locales.
- Présenter le lac de R'kiz comme une étude de cas permettant d'analyser les relations entre les ressources en eau et l'économie locale.
- Fournir des données de terrain inédites pouvant être utiles aux chercheurs et aux décideurs dans le domaine du développement local.

Méthodologie de l'étude

Cette étude adopte une approche descriptive et analytique, jugée la plus adaptée pour décrire le phénomène observé et analyser les données recueillies.

- Outil de collecte des données: Un questionnaire administré auprès d'un échantillon de la population locale riveraine du lac de R'kiz.
- Population cible (univers de l'étude) : les résidents qui bénéficient directement ou indirectement des activités et des ressources du lac.
- Méthodes d'analyse: L'analyse statistique descriptive (pourcentages, fréquences et tableaux graphiques) afin d'interpréter et d'expliquer les résultats du questionnaire.

Axe I: Cadre théorique et délimitation géographique du lac de R'kiz

La Mauritanie occupe une position géographique transitoire entre le Sahara et le Sahel, ce qui lui confère une remarquable diversité d'écosystèmes. Elle bénéficie d'une façade maritime de plus de 700 kilomètres sur l'océan Atlantique, englobant des zones intertidales, des estuaires, des sebkhas et des cordons dunaires qui font le lien entre les régions côtières et l'arrière-pays.

Le pays abrite également un ensemble de zones humides littorales et continentales, concentrées principalement dans les parties sud et sud-est, entre les 15e et 18e degrés de latitude nord. Ces zones se présentent sous diverses formes de plans d'eau douce à caractère limoneux ou du lac, pouvant être permanents ou saisonniers (Stratégie Nationale de Conservation des Zones Humides en Mauritanie, 2014).

1. L'importance des zones humides en Mauritanie

Bien que les zones humides existent depuis des décennies, leur importance économique et écologique n'a véritablement attiré l'attention qu'à partir des années 1980, période durant laquelle leur rôle s'est imposé pour atténuer les effets de l'insécurité alimentaire et répondre aux besoins croissants de la population. Ces zones figurent parmi les écosystèmes les plus productifs sur le plan biologique et constituent un pilier fondamental pour plusieurs activités socioéconomiques, notamment l'agriculture, l'élevage et la pêche.

Les zones humides fournissent des ressources diversifiées englobant des produits agricoles, pastoraux, halieutiques et forestiers, en plus de leur contribution à la fourniture de matériaux de construction et de produits à valeur culturelle. Elles jouent également un rôle crucial dans la préservation de la biodiversité, car elles accueillent chaque année d'importantes populations d'oiseaux migrateurs et abritent de multiples espèces végétales et animales, dont certaines sont menacées d'extinction.

Sur le plan environnemental, ces zones contribuent au maintien de l'équilibre écologique, à l'atténuation des effets de la sécheresse et de la désertification, à la recharge des nappes phréatiques, à la régulation des eaux pluviales et à la réduction des risques d'inondation, parallèlement à leur rôle dans l'épuration et l'amélioration de la qualité de l'eau (Stratégie Nationale de Conservation des Zones Humides en Mauritanie, 2014).

2. La moughataa de R'kiz

La moughataa de R'kiz est l'une des subdivisions administratives de la wilaya du Trarza, située dans sa partie nord-est, et couvre une superficie d'environ 5 140 kilomètres carrés. Elle est composée de quatre communes: R'kiz, Boutalhaya, Bareina et Lexeiba.

La population de la moughataa s'élève à 70 955 habitants répartis au sein de 12 053 ménages, avec une taille moyenne de 5,9 individus par ménage. La population en âge de travailler est de 36 150 personnes, dont 15 262 sont économiquement actives, avec une concentration notable de la population dans les zones rurales.

La moughataa se caractérise par sa dépendance vis-à-vis des activités économiques liées aux ressources naturelles; l'activité agricole y occupe le premier rang avec un taux de 41,5 %, suivie du commerce avec 24 %, puis du développement de l'élevage avec 10 %, en plus d'autres activités incluant les services, l'artisanat, le bâtiment, les transports et la pêche continentale.

De plus, la moughataa dispose d'un ensemble d'infrastructures éducatives, sanitaires et hydrauliques qui constituent un support essentiel au développement local, bien que le besoin de renforcer ces services et d'améliorer leur niveau d'accessibilité demeure persistant.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

3. Le lac de R'kiz

Le lac de R'kiz figure parmi les zones humides les plus emblématiques de Mauritanie. Il s'étend sur une longueur d'environ 30 kilomètres et une largeur de près de 5 kilomètres, se situant à environ 50 kilomètres au nord-est de la ville de Rosso. Le lac est divisé en deux bassins, oriental et occidental, séparés par un chenal, tandis que le fleuve Sénégal constitue sa principale source d'alimentation en eau via des canaux hydrauliques qui s'étirent sur plus de 40 kilomètres.

Le lac se distingue par la fertilité de ses terres et la topographie basse de la zone environnante, ce qui en fait un espace propice aux activités agricoles. Le potentiel irrigable global de la région est estimé à environ 30 000 hectares, ce qui lui confère une importance économique majeure pour les populations locales (*Cheikhna Lemrabott, 2021*).

4. Les casiers agricoles et les organisations sociales dans la moughataa de R'kiz

La zone de R'kiz comprend un ensemble de casiers agricoles aménagés dont la superficie totale dépasse 1 670 hectares, en plus d'autres superficies en cours d'aménagement estimées à environ 3 500 hectares sur la rive orientale du lac. Ces projets ont grandement contribué à l'extension des terres agricoles et à la dynamisation de l'activité économique dans la région.

De plus, la zone se caractérise par une présence remarquable d'organisations sociales, avec l'activité de 44 coopératives masculines et 68 coopératives féminines opérant dans divers domaines, principalement l'agriculture, le commerce et la pêche artisanale. Cette diversité organisationnelle reflète l'importance du lac en tant que ressource économique et sociale cruciale, dont dépendent de larges franges de la population locale.

Axe II : Résultats de l'étude de terrain

Cet axe vise à présenter et à analyser les résultats de l'étude de terrain relatifs aux caractéristiques socioéconomiques, sanitaires et aux conditions de vie de l'échantillon de l'étude, en plus des activités productives (agriculture, élevage, pêche, tourisme). L'analyse descriptive (fréquences et pourcentages) a été privilégiée afin de mettre en évidence les principales caractéristiques et tendances au sein de la communauté étudiée.

I. Méthodologie de l'étude

L'étude s'est appuyée sur un questionnaire électronique comme outil principal de collecte de données, administré via des tablettes numériques auprès d'un échantillon composé de 388 ménages. L'échantillon a été réparti géographiquement sur six zones clés comprenant la commune de R'kiz (quartiers : Bouakal, El Thanawiya, Essouq, et Oulad

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

Khtaira), ainsi que les villages de Douz Douz (12/12), El Adala, Bagdad, Dhahr Ander et Koweilel.

Les données ont été collectées et sauvegardées à l'aide de l'application ODK Collect, puis traitées et analysées statistiquement via le logiciel SPSS (Version 28). La phase de collecte des données sur le terrain s'est déroulée du 1er au 6 octobre 2022 dans la commune de R'kiz et ses villages environnants.

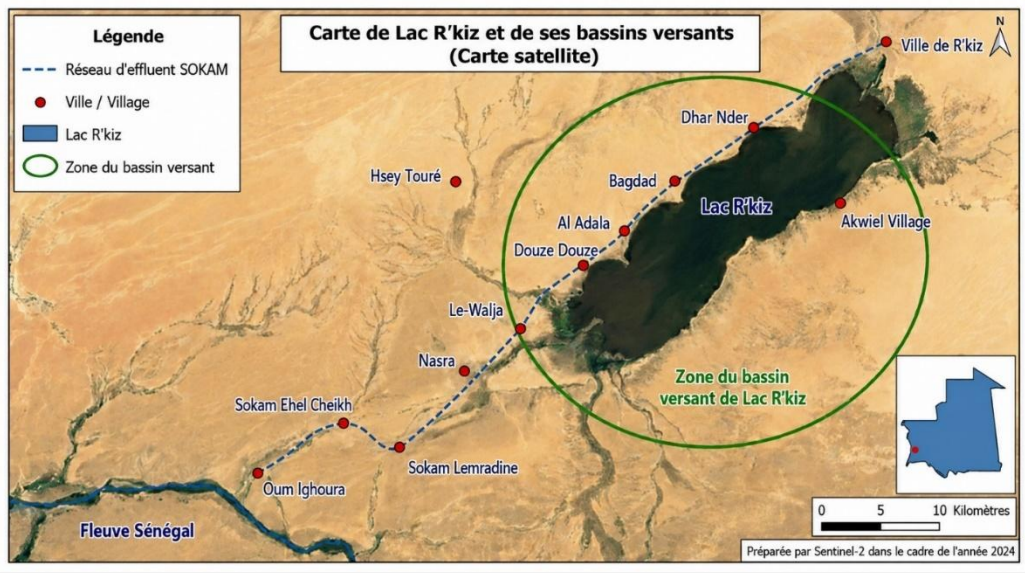


Fig.1. Carte satellitaire du lac de R'kiz, de son réseau d'effluent (SOKAM) et de ses zones de captage.

Source : Élaborée par les auteurs sur la base des données Sentinel GPS).

Cette carte, basée sur les données satellitaires Sentinel-2 (2024), illustre le système dynamique du lac de R'kiz et de son bassin versant dans le sud-ouest de la Mauritanie. Elle met en évidence l'hydrologie de la région à travers les points suivants :

1. L'alimentation en eau régionale (Le fleuve Sénégal et ses affluents) : Le lac dépend fondamentalement pour son équilibre hydrique des crues annuelles du fleuve Sénégal. Ces crues sont alimentées et amplifiées par les affluents supérieurs et les oueds s'étendant dans le sud-est du pays (tels que l'oued Gorgol, le Karakoro et les réseaux hydrographiques adjacents).
2. Le tracé des eaux de crue (Le réseau de la Sokam) : La carte montre clairement comment les eaux de crue provenant du fleuve tracent leur chemin à travers le réseau d'effluent de la SOKAM. L'alimentation du bassin commence à partir du point d' « Oum Leghoura » sur la rive du fleuve, et s'écoule vers le nord en traversant une série d'agglomérations (Sokam Ehel Cheikh, Sokam Lemradine, Ennasra, El Awija, Douz Douz, El Adala et Bagdad).

3. Le bassin principal du lac : Ces flux se déversent directement dans le lac de R'kiz pour submerger la « zone du bassin versant » délimitée par le cercle vert. Cette zone s'étend à l'est jusqu'au village de « Koweilel » et au nord jusqu'à « Dhahr Ander », atteignant la ville de R'kiz à l'extrémité supérieure du bassin.
4. La localisation géographique : L'encadré situé en bas à gauche indique l'emplacement de ce bassin vital dans la partie sud-ouest de la carte générale de la Mauritanie (surlignée en rouge), reflétant ainsi son importance stratégique et agricole pour le pays.

II. Caractéristiques démographiques et sanitaires de l'échantillon de l'étude

Les résultats relatifs aux caractéristiques socio-démographiques de l'échantillon de l'étude révèlent un équilibre relatif entre les sexes : les hommes représentent 52,3 % contre 47,7 % pour les femmes, ce qui reflète une participation quasi-équitable des deux genres dans l'échantillon étudié (voir tableau n°1 en Annexe 1).

1. Structure par âge

En ce qui concerne la répartition par âge, la majorité des enquêtés appartient à la population économiquement active, soit la tranche d'âge de 31 à 50 ans avec un taux de 51,3 %. Elle est suivie par la catégorie des plus de 50 ans qui représente 41 %, tandis que les jeunes de moins de 30 ans ne constituent qu'une faible proportion (7,7 %). Cela indique une sous-représentation de la jeunesse dans les activités faisant l'objet de l'étude (voir tableau n°1 en Annexe 1).

2. Niveau d'instruction

Pour ce qui est du niveau d'instruction, on observe une prédominance de l'enseignement traditionnel, l'enseignement coranique représentant 49 %, suivi de l'enseignement primaire avec 22,9 %. En revanche, les proportions de l'enseignement secondaire et supérieur restent très faibles (moins de 5 % pour chacune d'elles), tandis que 11,1 % de l'échantillon est sans instruction. Ces données traduisent un niveau d'éducation relativement bas au sein de la population étudiée (voir tableau n°1 en Annexe 1).

3. Activité professionnelle

Sur le plan de l'activité professionnelle, la grande majorité des répondants travaille dans le secteur agricole (64,4 %), ce qui confirme le caractère rural de la zone et une économie fortement dépendante du secteur primaire. Le commerce et les autres activités affichent des proportions plus modestes, tandis que le taux de chômage demeure marginal à 3,1 % (voir tableau n°1 en Annexe 1).

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دهد:

4. Origine géographique et ancrage local

Les données montrent également que 95,4 % des membres de l'échantillon sont des autochtones (population d'origine). Cela témoigne d'une grande stabilité démographique et d'un ancrage territorial fort avec l'espace géographique de l'étude (voir tableau n°1 en Annexe 1).

5. État de santé général

En ce qui concerne la situation sanitaire, 60,6 % des enquêtés déclarent souffrir de diverses pathologies, contre 39,4 % qui affirment être en bonne santé. Cet indicateur crucial met en évidence une charge morbide (fardeau sanitaire) notable au sein de la communauté étudiée (voir tableau n°1 en Annexe 1).

6. Profil épidémiologique (Types de maladies prévalentes)

S'agissant de la nature des pathologies, les fièvres arrivent en tête avec 38,1 %, suivies par d'autres affections diverses à raison de 16 %. Les maladies chroniques et graves, telles que la tuberculose et l'insuffisance rénale, enregistrent des taux très faibles, tout en rappelant que 39,4 % de l'échantillon est classé comme sain (voir tableau n°1 en Annexe 1).

En conclusion, ces résultats démontrent que l'échantillon se caractérise par un profil rural traditionnel, marqué par la prédominance de l'activité agricole, un faible niveau d'instruction et une prévalence relativement élevée des problèmes de santé. Ces facteurs combinés conditionnent fortement la nature des dynamiques socioéconomiques dans la région.

III. Caractéristiques de l'habitat, des services et des conditions de vie de l'échantillon de l'étude

1. Type de logement

Les résultats du tableau n° 2 montrent que la situation de l'habitat des ménages se caractérise par une diversité manifeste: 48,2 % des enquêtés résident dans des maisons traditionnelles, tandis que 40,7 % vivent dans des cases (huttes/hangars). En revanche, les tentes (khaymas) ne représentent qu'une proportion marginale (1 %), ce qui témoigne de la persistance de certains modes d'habitat précaires ou semi-permanents (voir tableau n°2 en Annexe 1).

2. Source d'énergie pour la cuisson

En ce qui concerne la source d'énergie utilisée pour la cuisson, on observe une forte dépendance vis-à-vis des combustibles traditionnels. Le charbon de bois occupe la première place avec 42,8 %, suivi du bois de chauffe à raison de 34 %. L'utilisation du gaz butane ne

dépasse pas 22,9 %, ce qui démontre le recours continu à la biomasse traditionnelle dans la vie quotidienne des ménages (voir tableau n°2 en Annexe 1).

3. Moyens d'éclairage

S'agissant de l'éclairage, les données révèlent un déficit majeur dans l'accès à l'électricité moderne. En effet, 74 % des ménages dépendent encore des lampes traditionnelles (lampes à pétrole ou torches), contre seulement 22,2 % disposant d'un accès à l'électricité. Il s'agit d'un indicateur flagrant de la précarité et de la limitation des infrastructures énergétiques locales (voir tableau n°2 en Annexe 1).

4. Installations sanitaires

Concernant le type d'installations sanitaires, 47,9 % des ménages utilisent des fosses septiques (latrines), tandis que 35,8 % ne disposent d'aucun équipement sanitaire. Cette situation représente un défi sanitaire et environnemental majeur pour la zone de l'étude (voir tableau n°2 en Annexe 1).

5. Moyens de transport

Le secteur des transports est largement dominé par des moyens rudimentaires, notamment les charrettes à traction animale (47,9 %). Les moyens de transport modernes, tels que les voitures particulières, restent extrêmement marginaux (3,1 %), tandis qu'une part non négligeable de la population (18,8 %) ne possède aucun moyen de transport (voir tableau n°2 en Annexe 1).

6. Équipements ménagers

En matière de biens d'équipement domestique, on constate un faible niveau d'équipement en mobilier de base: 77,5 % des répondants ont déclaré ne posséder aucun équipement ménager significatif, ce qui reflète le faible niveau de vie d'une large frange de l'échantillon (voir tableau n°2 en Annexe 1).

7. Approvisionnement en eau potable

Pour ce qui est de l'accès à l'eau potable, la majorité des ménages s'approvisionne via le réseau public de distribution par bornes-fontaines ou robinets (76,5 %). C'est un indicateur relativement positif comparé aux autres services publics, tandis que les sources alternatives comme les citernes et les puits restent moins répandues (voir tableau n°2 en Annexe 1).

8. Régime alimentaire

Sur le plan alimentaire, le poisson constitue la principale source de protéines de 62,9 % des ménages. Ce résultat met en évidence le lien étroit entre l'alimentation des populations riveraines et les ressources halieutiques du lac, tandis que la viande rouge et la volaille sont nettement moins consommées (voir tableau n° 2, annexe 1).

En conclusion de cette analyse, les résultats démontrent de manière convergente que les conditions de vie au sein de la zone de l'étude souffrent de lourds déficits infrastructurels (accès limité à l'électricité, précarité de l'habitat). Elles se caractérisent également par une forte dépendance vis-à-vis des sources d'énergie et des moyens de transport traditionnels, de fortes disparités dans l'accès aux services de base, et un ancrage profond dans l'exploitation des ressources locales, en particulier halieutiques.

IV. Le développement de l'élevage dans la zone du lac de R'kiz

Le tableau n° 3 présente plusieurs indicateurs socio-économiques relatifs à l'activité pastorale, à la structure de la main-d'œuvre et aux revenus dans la zone du lac de R'kiz, à partir des résultats de l'enquête de terrain réalisée en 2022. Ces données sont analysées selon les dimensions suivantes :

1. Structure du cheptel et modes de propriété

Les résultats montrent une nette prédominance de l'élevage bovin, pratiqué par 70,5 % des éleveurs interrogés (55 répondants), suivi de l'élevage des petits ruminants — ovins et caprins —, cité par 53,8 % d'entre eux (42 répondants). Cette répartition reflète les caractéristiques écologiques de la zone du lac de R'kiz : les marécages et les zones de drainage offrent des conditions favorables aux bovins, qui ont besoin de quantités importantes d'eau et de pâturages humides. À l'inverse, les camélidés ne représentent que 1,3 % du cheptel déclaré, la topographie basse et humide de la zone étant moins adaptée à leur milieu pastoral habituel. Par ailleurs, 56 % des éleveurs dépendent directement du lac pour l'abreuvement de leur bétail (voir figure 2).

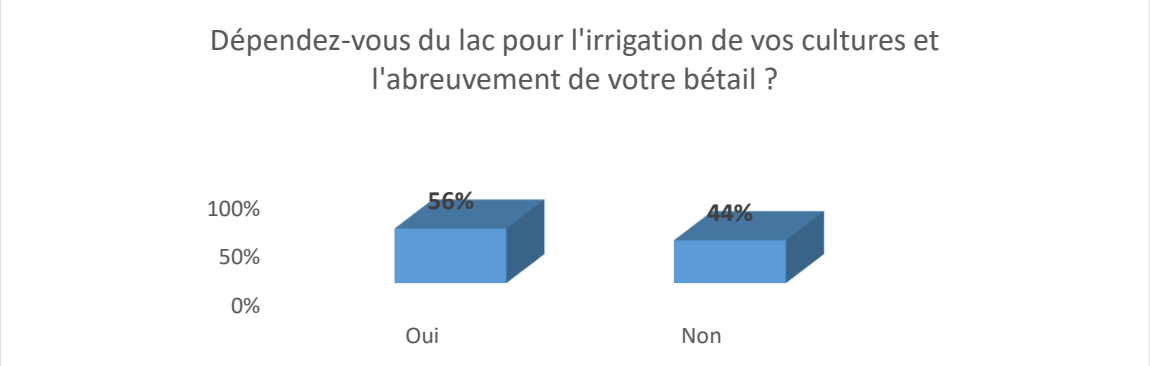


Figure 2. Taux de dépendance de la population vis-à-vis du lac pour l'abreuvement et le pâturage du bétail

(Source: Réalisée par les auteurs)

2. Taux de croissance annuel des troupeaux

L'évaluation de la croissance annuelle des troupeaux par les répondants traduit un certain pessimisme. En effet, 42,3 % estiment que leur cheptel diminue, tandis que 32,1 %

jugent sa taille stable. Seuls 25,6 % constatent une progression. Cette diminution ou cette stagnation pourrait s'expliquer par la pression pastorale exercée sur les ressources disponibles autour du lac, ainsi que par les changements climatiques et les variations du couvert végétal (voir figure 3).

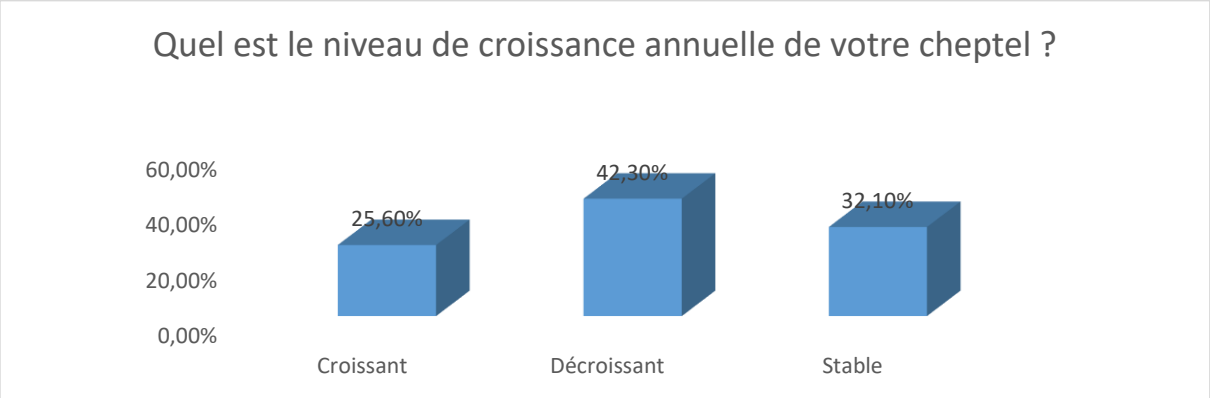


Figure 3. Niveau de croissance annuelle des troupeaux

(Source: Réalisée par les auteurs)

3. Caractère vivrier de l'activité pastorale et faible recours à la main-d'œuvre salariée

Les données montrent que l'élevage pratiqué dans la région relève principalement d'un modèle traditionnel de subsistance, plutôt que d'une activité commerciale orientée vers le marché. La grande majorité des éleveurs (85,9 %) ne vend ni lait ni bétail, tandis qu'une faible proportion seulement déclare commercialiser ces produits. Ce caractère familial et vivrier se retrouve dans l'organisation du travail : 80,8 % des répondants ne recourent pas à des bergers salariés. La conduite et la gestion du troupeau reposent donc presque entièrement sur la main-d'œuvre familiale ; seuls 19,2 % des éleveurs emploient des bergers rémunérés (voir tableau n° 3, annexe 1).

4. Rendements financiers et salaires mensuels

Ces revenus se répartissent comme suit:

- A. Revenus tirés de la vente du lait et du bétail : parmi la faible proportion d'éleveurs qui commercialisent leur production, les revenus restent modestes. Ainsi, 60 % des vendeurs déclarent un revenu mensuel compris entre 250 et 1 200 nouvelles ouguiyas (MRU). Ce résultat indique que la vente porte surtout sur des surplus occasionnels et ne relève pas d'un commerce structuré.
- B. Salaire mensuel des bergers : les rémunérations déclarées témoignent également de la faiblesse des salaires dans le secteur pastoral. Ainsi, 80 % des bergers salariés perçoivent entre 200 et 500 MRU par mois. Ces niveaux de rémunération suggèrent une faible formalisation du travail pastoral. Quelques cas isolés (6,7 % dans chacune

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

des catégories concernées) atteignent toutefois 5 000 MRU par mois, probablement pour la garde de troupeaux importants ou l'exécution de tâches particulières.

5. Contraintes et problèmes de l'élevage rencontrés par la population

La figure 4 montre que la principale difficulté rencontrée par les éleveurs est la pénurie d'aliments pour bétail pendant la saison sèche, aggravée par la hausse de leur prix lorsqu'ils sont disponibles (36,6 %). Viennent ensuite les maladies animales pendant la saison des pluies (21,1 %), puis l'insuffisance des subventions et du contrôle des prix par les autorités compétentes (13,7 %).

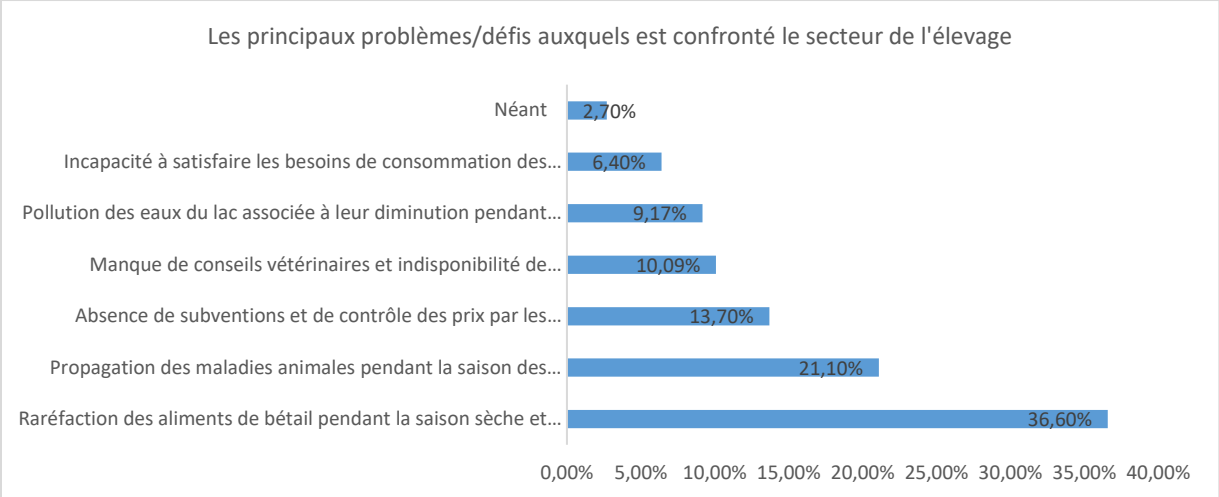


Figure 4. Principaux problèmes et contraintes rencontrés par le secteur de l'élevage selon la population locale.

(Source: Réalisée par les auteurs sur la base des résultats produits par SPSS 28)

6. Solutions proposées par les éleveurs

Les principales solutions proposées par les éleveurs sont l'approvisionnement en aliments pour bétail à des prix subventionnés (39,1 %), la mise à disposition de médicaments et de services vétérinaires (34,1 %), l'organisation de campagnes de sensibilisation et de vulgarisation sur les maladies animales (12,1 %), ainsi que le renforcement de l'appui et du contrôle des autorités compétentes (9,7 %).

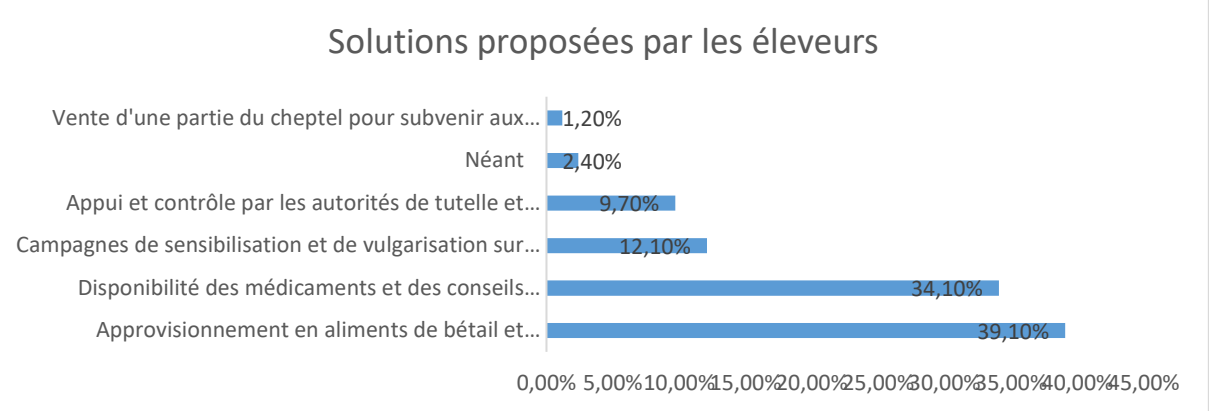


Figure 5. Solutions proposées par les éleveurs

(Source: Réalisée par les auteurs sur la base des résultats produits par SPSS 28)

En conclusion, les données du tableau n° 3 confirment que l'activité pastorale dans la zone du lac de R'kiz constitue un pilier de subsistance fondamental pour la communauté locale. Reposant principalement sur l'élevage de bovins et d'ovins, elle est régie par des mécanismes familiaux traditionnels, éloignés de toute gestion commerciale ou salariée. Malgré sa contribution majeure à la sécurité alimentaire locale, ce secteur souffre d'une faible rentabilité financière, d'une régression des taux de croissance annuels du bétail et d'une intégration marginale dans le circuit économique et le marché local.

***V.* L'agriculture dans la zone du lac de R'kiz**

Les données du tableau n° 4 (Annexe 1) présentent un ensemble de caractéristiques de l'activité agricole dans la zone du lac de R'kiz, telles que la structure de l'activité agricole, les sources d'irrigation, le revenu annuel et le statut foncier. Elles mettent également en lumière les principales contraintes subies par les agriculteurs ainsi que les solutions qu'ils préconisent, comme suit:

1. Structure de l'activité agricole

En ce qui concerne la structure de la production agricole de la population locale riveraine du lac, les résultats du questionnaire révèlent une dominance écrasante de la céréaliculture, qui représente un taux de 79,6 %, contre seulement 20,4 % pour les cultures maraîchères (voir figure 6).

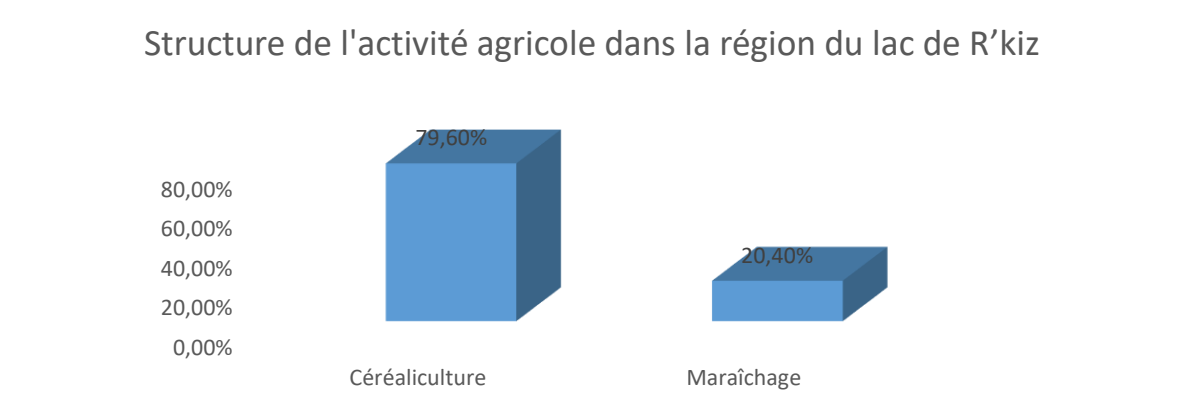


Figure 6. Structure de l'activité agricole dans la zone du lac de R'kiz

(Source: Réalisée par les auteurs)

2. Sources d'irrigation agricole

La dépendance vis-à-vis du lac comme source principale d'irrigation des parcelles agricoles atteint un taux quasi-absolu de 98,8 %, tandis que le recours à l'agriculture pluviale (sous pluie) marginalisé à seulement 1,2 %. Ce lien organique confirme que l'activité agricole dans la région est un système irrigué et de décrue stable, érigeant ainsi le lac en unique artère vitale pour la subsistance économique locale (voir figure 7).

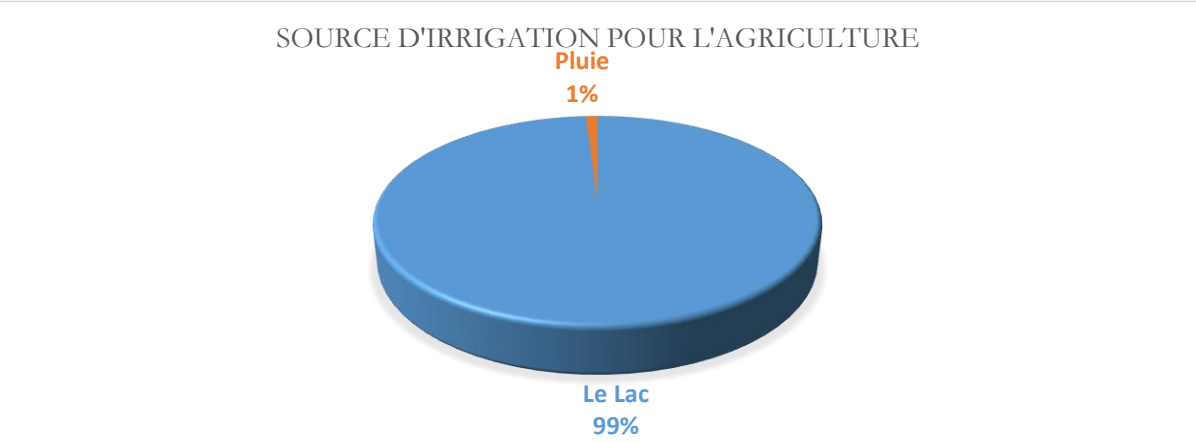


Figure 7. Source principale d'irrigation agricole

(Source : Réalisée par les auteurs)

3. Statut foncier et mode de faire-valoir

Les indicateurs mettent en relief un défi structurel majeur lié à la propriété foncière; la grande majorité des répondants (70,7 %) ne possède pas les parcelles agricoles qu'elle exploite. Cela explique la prédominance de modes d'exploitation alternatifs dans la région, tels que le métayage traditionnel ou la location. Dans le même ordre d'idées, l'activité agricole

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

revêt un caractère essentiellement familial; 72,7 % des enquêtés ont déclaré ne pas recruter de main-d'œuvre salariée au cours de la campagne agricole (voir figure8).



Figure 8. Mode de faire-valoir et statut foncier

(Source: Réalisée par les auteurs)

4. Revenu annuel des agriculteurs

La majeure partie de la population locale tire de l'agriculture un revenu annuel oscillant entre 10 000 et 50 000 nouvelles ouguiyas (MRU) à raison de 48,04 %, suivie par la tranche de 1 000 à 10 000 MRU avec 19,90 %. À l'inverse, la proportion de ménages à revenus élevés baisse drastiquement, ne dépassant pas 0,70 % pour les catégories dont les gains excèdent 500 000 MRU. Ces résultats indiquent que bien que l'activité agricole constitue une source de revenus cruciale, sa rentabilité financière globale reste contenue pour la plupart des ménages, traduisant ainsi la faible productivité et la limitation des moyens technologiques mis à la disposition des agriculteurs locaux (voir figure9).

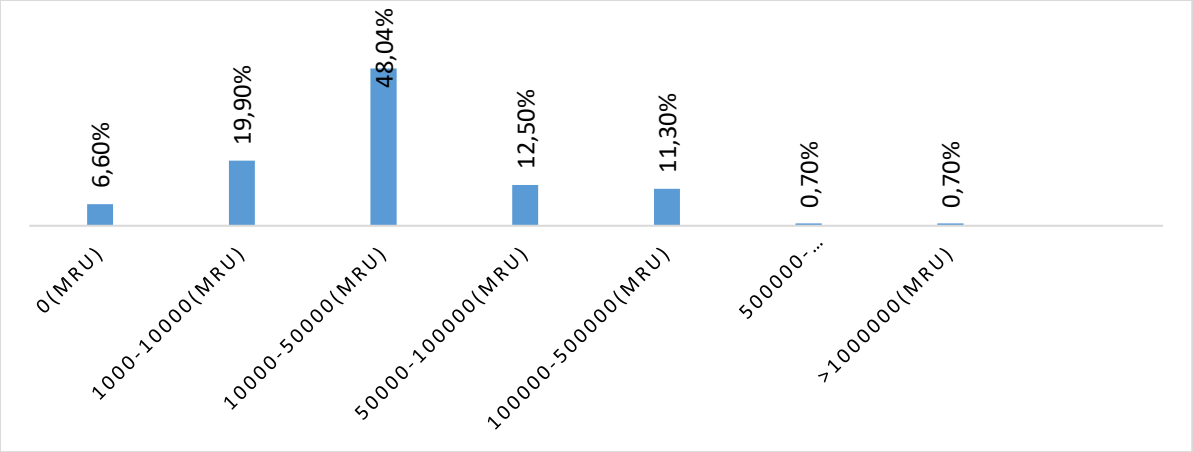


Figure 9. Revenu annuel issu de l'activité agricole selon les répondants

(Source: Réalisée par les auteurs)

5. Contraintes et problèmes rencontrés par les agriculteurs

Parmi les défis majeurs auxquels se heurtent les agriculteurs de la zone de l'étude figure la cherté des intrants agricoles essentiels (semences, engrais et pesticides), soulevée par 67,15 % des enquêtés. Ce facteur s'avère être le plus contraignant pour la campagne agricole, d'autant plus que certains de ces intrants sont appliqués à plusieurs reprises au cours du cycle cultural, ce qui majore les coûts de production et limite les capacités d'extension des superficies cultivées.

Les résultats font également état d'autres difficultés, représentées principalement par l'absence de financement (crédit agricole) et le manque d'équipements mécaniques nécessaires pour la récolte et le décorticage, un constat partagé par 16,4 % des répondants. Par ailleurs, l'insécurité foncière constitue un frein pour 8,5 % des agriculteurs, tandis que 7,8 % soulignent que les ennemis des cultures (attaques aviaires, insectes, rongeurs) représentent une menace pesant sur les rendements agricoles (voir figure10).

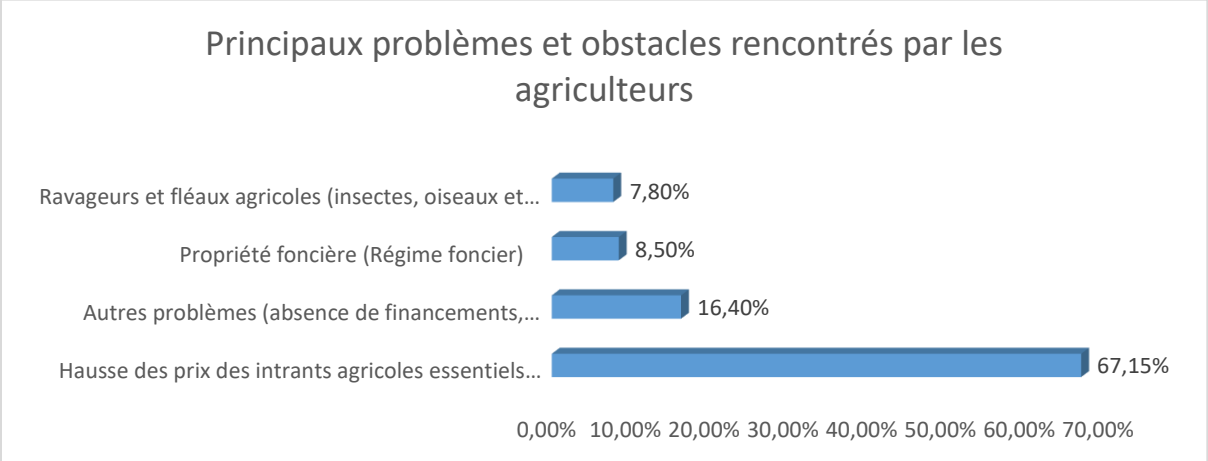


Figure 10. Principaux problèmes rencontrés par les agriculteurs

(Source: Réalisée par les auteurs sur la base des résultats produits par SPSS 28)

6. Solutions proposées par les agriculteurs

Parmi les solutions préconisées par les exploitants figure en tête la fourniture d'intrants et de matériel agricole à des coûts accessibles (60,9 %). Vient ensuite l'impératif d'une intervention de l'État pour subventionner ces intrants et réguler le problème épineux du foncier à raison de 16,3 %, suivie par l'octroi de crédits de campagne et de financements agricoles adaptés à raison de 15,9 % (voir figure11).

Figure 11. Solutions proposées par les agriculteurs

(Source: Réalisée par les auteurs sur la base des résultats produits par SPSS 28)

VI. **La pêche continentale dans la zone du lac de R'kiz**

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دهد:

Malgré la proportion globale limitée de la population pratiquant cette activité, les données révèlent des dimensions vitales liées à la sécurité alimentaire et à la biodiversité aquatique, analysées à travers les axes suivants:

1. Ampleur de l'activité et sa centralité dans la sécurité alimentaire locale

Les données font ressortir un paradoxe structurel entre l'ampleur de l'activité et sa centralité dans la consommation des ménages de la zone du lac de R'kiz. Bien que la pêche continentale soit une activité sectorielle restreinte, pratiquée par seulement 4,8 % de l'échantillon (soit 19 ménages), ses captures dominent 63 % des repas quotidiens de la population globale. Ce résultat confirme que l'importance de ce secteur en matière de développement ne se mesure pas au volume de la main-d'œuvre employée, mais plutôt à son rôle stratégique absolu en tant que filet de sécurité alimentaire garantissant la source de protéines la plus accessible pour l'ensemble des riverains (voir figure12).



Figure 12.Composante principale des repas quotidiens de la population

(Source: Réalisée par les auteurs sur la base des résultats produits par SPSS 28)

2. Biodiversité halieutique prédominante

Les réponses des enquêtés mettent en lumière les caractéristiques biologiques du bassin hydrique du lac. Deux principales espèces de poissons prédominent largement dans les captures des pêcheurs:

- Le poisson-chat africain (*Clarias gariepinus*) avec un taux de présence de 100 % dans les filets des pêcheurs.
- Le tilapia (*Tilapia*) avec un taux atteignant 94,7 %.

Cette répartition reflète la nature hydrologique peu profonde et chaude du lac de R'kiz, qui constitue un biotope aquatique idéal pour la reproduction de ces types de poissons d'eau

douce, caractérisés par une grande résilience et une forte adaptation aux écosystèmes interconnectés avec le fleuve Sénégal et l'effluent de la SOKAM.

3. Rentabilité financière et rendements économiques

Contrairement à la faiblesse des rémunérations des bergers et des agriculteurs traditionnels, la pêche continentale affiche des rendements financiers mensuels substantiels et relativement attractifs pour la catégorie pratiquante. En effet, 73,6 % des pêcheurs réalisent un revenu mensuel supérieur à 10 000 nouvelles ouguiyas (MRU), tandis que la proportion restante (26,3 %) se situe dans la tranche de revenus moyens oscillant entre 6 000 et 10 000 MRU. Ce niveau relativement élevé des revenus confirme la forte valeur ajoutée de ce secteur et sa viabilité économique dans la lutte contre la pauvreté au sein des communautés rurales entourant le lac (voir figure 13).

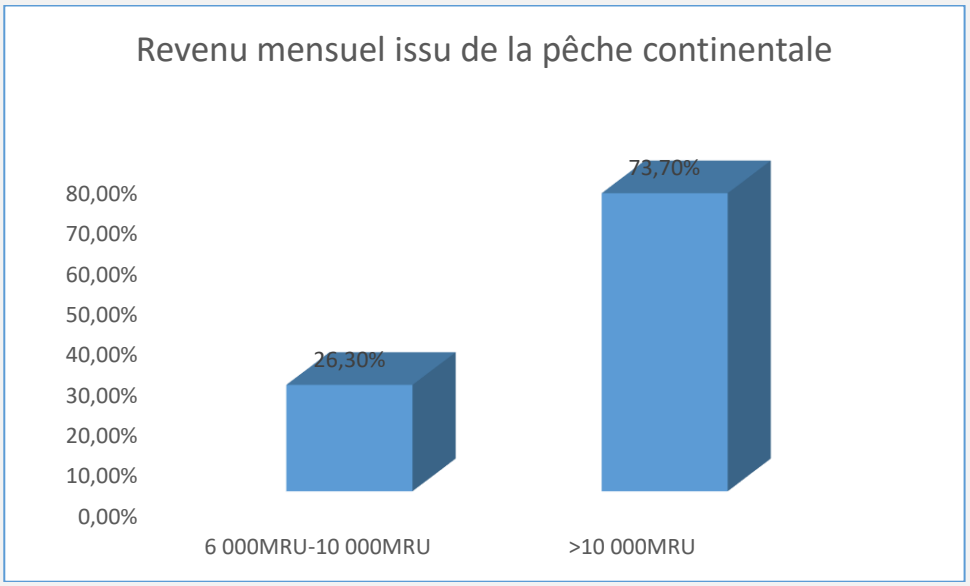


Figure 13.Revenu mensuel issu de la pêche continentale

(Source: Réalisée par les auteurs sur la base des résultats produits par SPSS 28)

4. Défis et contraintes structurels et environnementaux des pêcheurs au lac de R'kiz

Le secteur de la pêche continentale dans le lac fait face à des défis complexes combinant des facteurs financiers, techniques et environnementaux:

- A. Les obstacles économiques et techniques: Une proportion de 63,1 % des pêcheurs déplore la cherté du matériel et des équipements de pêche. Viennent ensuite les contraintes liées à l'absence d'infrastructures de base pour la conservation des produits (manque d'électricité et de chambres froides/glacières) à raison de 10,5 %, ainsi que l'absence de moyens de transport et de logistique de commercialisation vers les centres urbains (10,5 %), ce qui restreint considérablement l'extension commerciale de l'activité.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

- **B. Les menaces environnementales: Le problème de l'utilisation de filets destructeurs (ou filets illégaux et non réglementés) émerge comme un danger environnemental imminent pour 5,2 % des répondants. Cette pratique néfaste épuise le stock d'alevins et détruit l'équilibre écologique au sein du bassin du lac (voir figure14).**

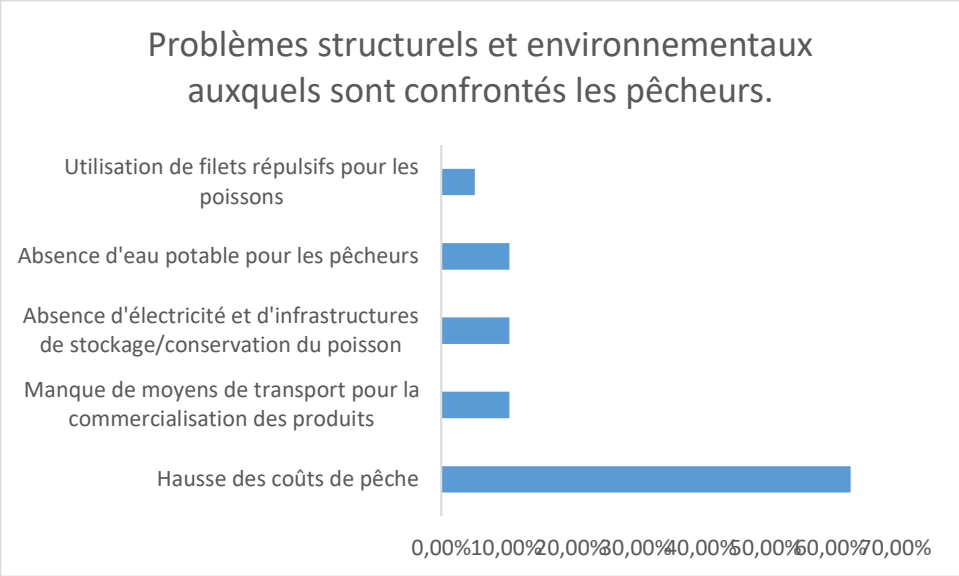


Figure 14.Problèmes structurels et environnementaux rencontrés par les pêcheurs

(Source: Réalisée par les auteurs sur la base des résultats produits par SPSS 28)

5. Solutions proposées par les pêcheurs du lac de R'kiz

Les propositions formulées par les pêcheurs témoignent d'une conscience environnementale et de développement avancée pour préserver leur moyen de subsistance:

- **A. La priorité environnementale: L'exigence d'interdire et de bannir les filets nuisibles à l'environnement et à la faune halieutique occupe la première place des solutions avec 26,31 %. Cela rejoint parfaitement les recommandations de cette recherche qui préconisent l'ancrage d'une culture environnementale durable.**
- **B. Les revendications de développement et de services: Les pêcheurs ont insisté sur la nécessité d'un appui technique et financier à travers la fourniture de matériel moderne (21,05 %), le désenclavement commercial par l'approvisionnement en moyens de transport adaptés (21,05 %), l'octroi de financements (15,7 %) et la sécurisation des services d'eau et d'électricité (15,7 %) (voir figure 15).**

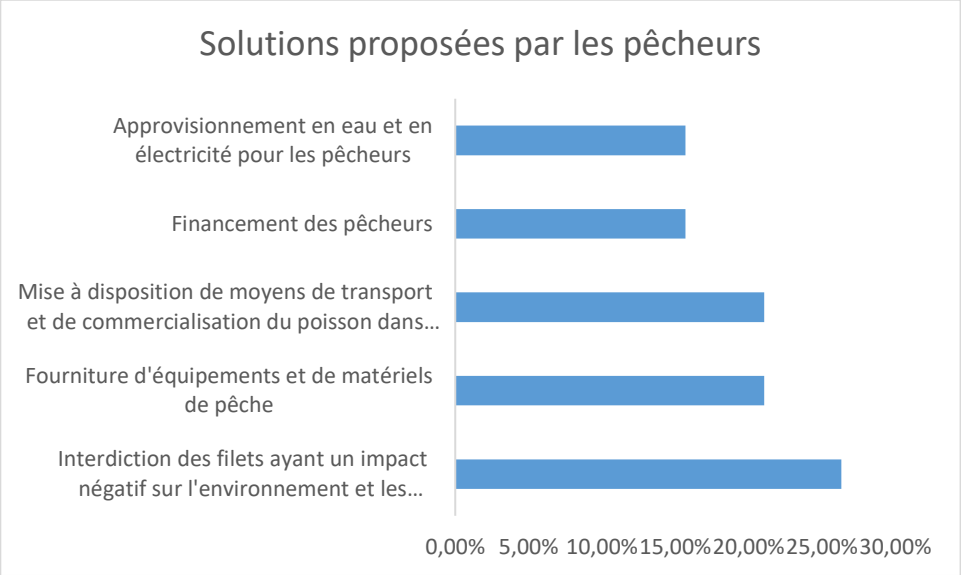


Figure 15.Solutions proposées par les pêcheurs

(Source: Réalisée par les auteurs sur la base des résultats produits par SPSS 28)

En conclusion, bien que la pêche continentale n'occupe qu'une place restreinte dans la structure professionnelle de la population du lac de R'kiz (4,8 %), elle n'en demeure pas moins un secteur stratégique à forte rentabilité financière et un véritable garant de la sécurité alimentaire pour les ménages qui la pratiquent. La volonté des pêcheurs d'interdire les filets préjudiciables à l'écosystème prouve qu'il existe un terrain fertile pour l'application des politiques de développement durable et de protection du bassin hydrique, à condition que l'État et les acteurs concernés mettent en place des mécanismes de financement, des équipements de réfrigération et des réseaux de transport pour valoriser ce produit local prometteur.

VII. Le tourisme dans la zone du lac de R'kiz

L'écotourisme et le tourisme du lac dans la zone du lac de R'kiz constituent des activités économiques émergentes. Les données issues du questionnaire de terrain révèlent la réalité de ce secteur ainsi que son potentiel de croissance à travers les axes suivants:

1. Ampleur de l'activité touristique et niveau de fréquentation locale

Les données indiquent clairement que l'activité touristique dans la zone du lac de R'kiz est encore à un stade embryonnaire et manque d'une structuration à grande échelle. En effet, la très grande majorité des répondants (97,9 %) a déclaré ne pas pratiquer le tourisme en tant qu'activité économique, contre une très faible proportion de seulement 2,1 % qui s'y active (voir figure ci-dessous).



Figure 16.Taux de pratique de l'activité touristique par la population de la zone du lac de R'kiz

(Source: Réalisée par les auteurs sur la base des résultats produits par SPSS 28)

Ce résultat marginal montre que malgré ses atouts naturels et géographiques attractifs (le lac et son bassin versant), la région n'a pas encore été intégrée de manière efficace dans les stratégies nationales de développement touristique, limitant l'activité à des initiatives individuelles restreintes.

2. Infrastructures touristiques exploitées

La nature des services proposés par la petit nombre de personnes concernées (8 individus) met en évidence l'absence d'investissements touristiques majeurs. Les activités se répartissent équitablement entre les services d'hôtellerie traditionnelle (25 %) et le guidage touristique local (25 %), tandis que la moitié des actifs (50 %) relève d'autres catégories d'activités, telles que la location de pirogues traditionnelles ou la vente d'objets artisanaux.

Cette faiblesse structurelle est cohérent avec la nature de l'infrastructure d'accueil; 62,5 % des prestataires de services s'appuient sur la tente traditionnelle (Khayma) comme principal moyen d'hébergement et d'accueil des touristes. Cela confère à l'activité un caractère écotouristique nomade et rudimentaire, confirmant le manque flagrant de structures d'hébergement modernes et durables sur les rives du lac (voir figure 17).

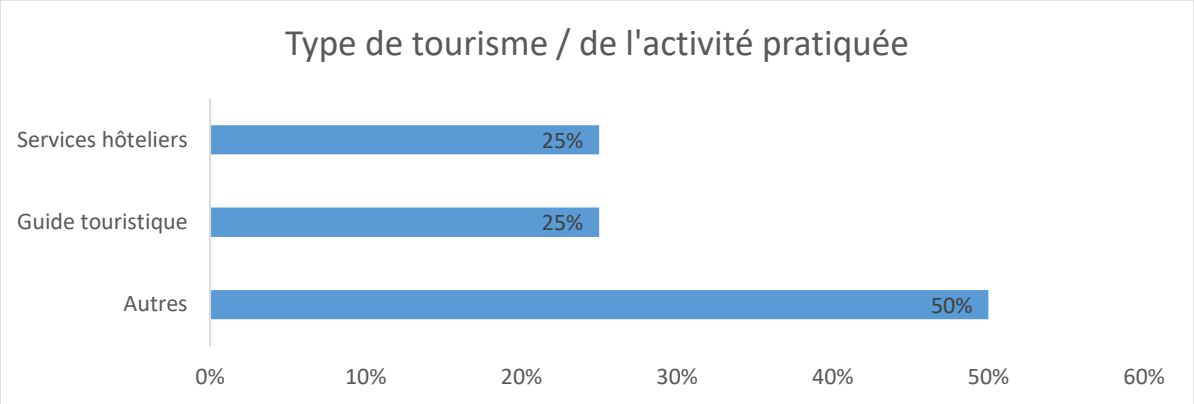


Figure 17. Typologie des activités touristiques pratiquées

(Source: Réalisée par les auteurs sur la base des résultats produits par SPSS 28)

3. Rentabilité financière et rendements économiques

Malgré la précarité de l'activité, le tourisme représente une source de revenus complémentaires très prometteuse et incitative pour les personnes engagées. En effet, 87,5 % des actifs du secteur réalisent un revenu annuel supérieur à 10 000 nouvelles ouguiyas (MRU). Ce résultat démontre la viabilité économique potentielle de ce secteur et sa capacité à générer des gains financiers substantiels si un environnement d'investissement propice venait à être mis en place (voir figure 18).

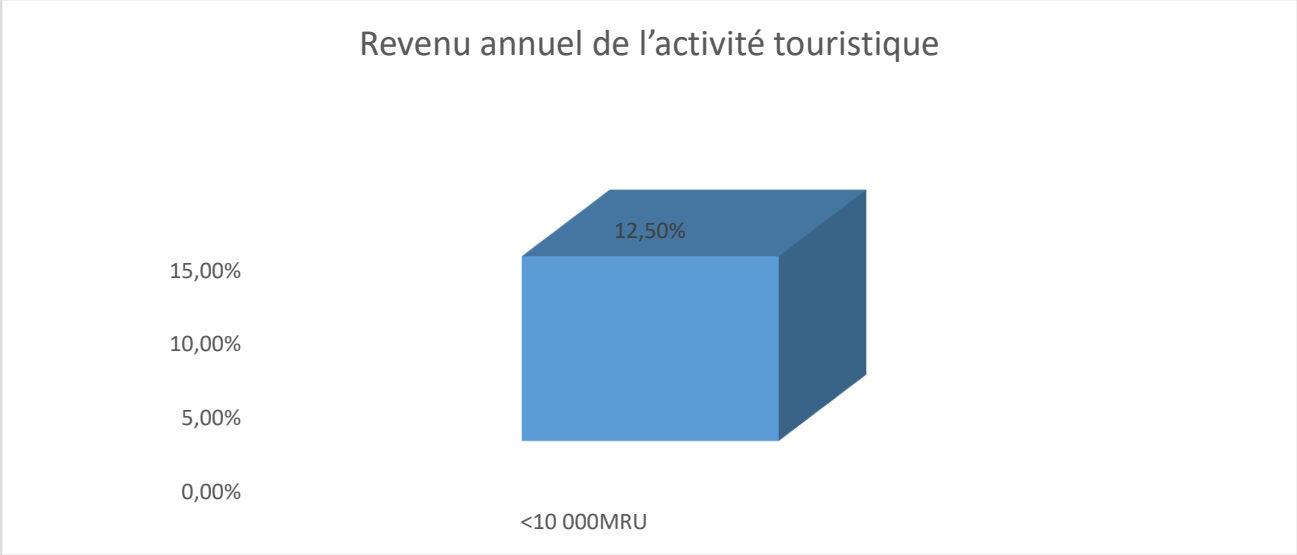


Figure 18. Revenu annuel provenant de l'activité touristique

4. Défis et contraintes structurelles du secteur

Les acteurs touristiques locaux recensent un ensemble de problèmes interdépendants qui freinent l'essor du secteur et empêchent la population de valoriser les potentialités du lac:

- **A. Les défis organisationnels et financiers: Le manque d'organisation, l'absence de financements, la cherté des intrants et la faiblesse de la rentabilité globale arrivent en**

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

tête des contraintes avec des taux identiques de 37,5 % chacun. Cela illustre l'absence d'encadrement institutionnel et de canaux de financement adaptés pour soutenir les petites entreprises touristiques.

- B. Les défis infrastructurels et d'accessibilité géographique: Pour 25 % des enquêtés, le mauvais état des routes et la difficulté d'accès au bassin hydrique du lac ainsi qu'aux villages environnants constituent un obstacle majeur qui prive la région des flux touristiques nationaux et internationaux (voir figure 19).

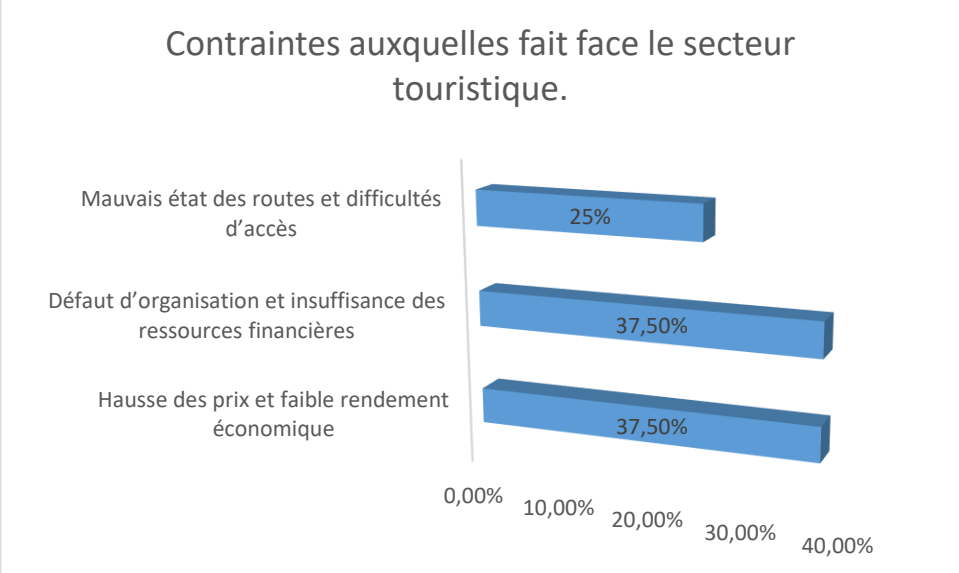


Figure 19. Contraintes auxquelles fait face le secteur touristique

5. Propositions et solutions de développement

Les professionnels du tourisme au lac de R'kiz préconisent plusieurs solutions pour dynamiser l'activité à proximité du bassin de développement, qui se résument comme suit:

- A. L'appui institutionnel, financier et de sensibilisation: Une proportion de 37,5 % des répondants réclame l'octroi de financements nécessaires, tandis qu'un taux égal (37,5 %) sollicite des programmes de sensibilisation et de vulgarisation écotouristique afin de développer une conscience collective autour de l'importance de cette ressource.
- B. Les infrastructures et la logistique: Les propositions restantes se concentrent sur l'amélioration des conditions de transport, à travers la demande de bitumage (asphaltage) des routes menant au lac (12,5 %) et la baisse des prix du carburant (12,5 %) pour réduire les coûts de déplacement et d'exploitation (voir figure 20).

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

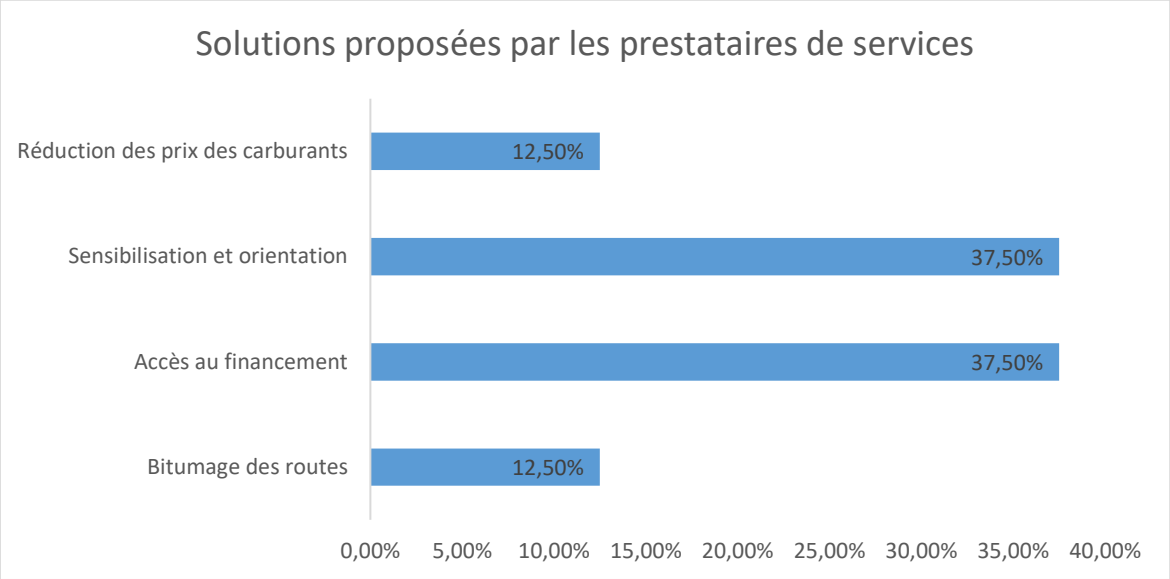


Figure 20. Solutions proposées par les prestataires de services

En conclusion, les données précédentes confirment que l'activité touristique dans le périmètre du lac de R'kiz demeure marginale en termes d'emploi (2,1 %), mais qu'elle affiche des indicateurs de rentabilité financière hautement prometteurs pour les ménages qui s'y investissent.

Par conséquent, transformer ce secteur de son modèle traditionnel actuel – basé sur la « tente » et les initiatives individuelles informelles – vers un modèle « d'écotourisme durable » exige une intervention structurelle. Celle-ci doit passer impérativement par le désenclavement géographique du lac via le bitumage des axes routiers et l'injection de financements dédiés aux projets écotouristiques émergents, en parfaite synergie avec la vision stratégique de valorisation des ressources naturelles de la région.

VIII. Gestion et conservation de la zone humide du lac de R'kiz

La gestion et la conservation du lac de R'kiz constituent des enjeux cruciaux qui reflètent le niveau de conscience environnementale de la population locale, son degré de disposition à une gestion participative, ainsi que son évaluation de la performance institutionnelle des différents acteurs intervenants, conformément aux données de l'enquête de terrain de 2022. Ces données peuvent être analysées à travers la lecture analytique suivante:

1. Priorités de développement et d'appui selon la population locale

Les réponses révèlent une divergence claire dans la hiérarchisation des priorités de développement par la communauté locale riveraine du lac, mettant en exergue la prédominance des besoins fondamentaux en services:

- A. Les infrastructures: Elles se placent en tête des priorités avec un taux de 28,6 % (soit une fréquence de 111), suivies immédiatement par une autre catégorie connexe à raison de 26,3 %. Cela traduit le besoin impératif de la région en matière de désenclavement géographique et d'amélioration des voies d'accès au lac afin de faciliter la commercialisation des produits agricoles et halieutiques.
- B. L'alphabétisation: Ce secteur occupe la troisième place avec 21,4 %, ce qui montre la prise de conscience par la communauté de la relation organique entre l'éducation et le développement rural.
- C. La protection de l'environnement: En revanche, la priorité directe accordée au secteur de la protection de l'environnement, pris isolément, est reléguée au dernier rang avec seulement 8,5 %. D'un point de vue sociologique, ce résultat s'explique par le fait que la population locale accorde la primauté aux exigences vitales et économiques immédiates au détriment des programmes environnementaux théoriques, en dépit de la dépendance étroite de leurs moyens de subsistance vis-à-vis du lac. (voir figure 21).

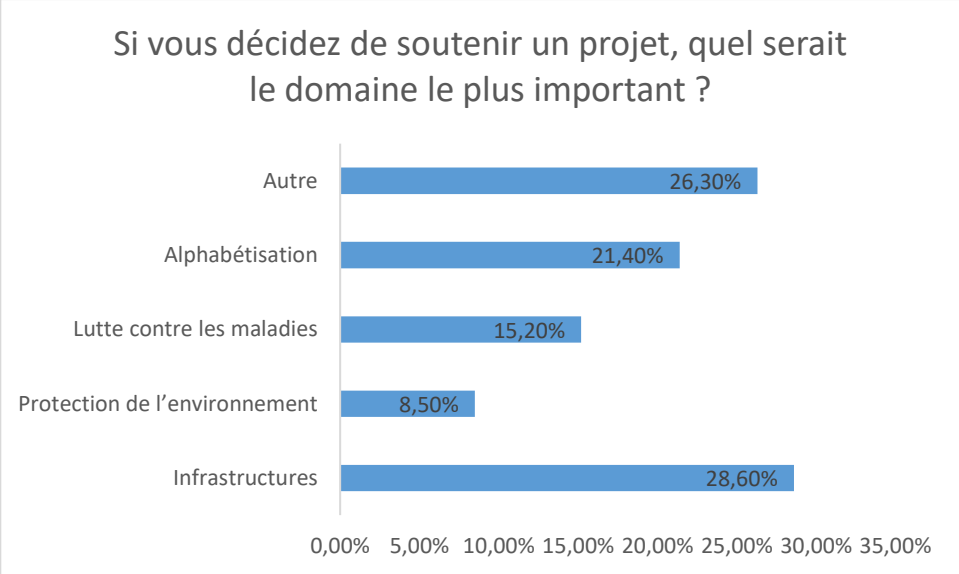


Figure 21. Priorités de développement et d'appui selon la population locale

2. Approche participative et disposition à la contribution financière: Le Consentement À Payer (CAP / WTP)

En testant la volonté de la population à traduire son attachement au lac en un soutien financier concret pour des initiatives environnementales, les résultats révèlent que 60,1 % des répondants ne sont pas disposés à payer (Non-CAP), contre 39,9 % qui affichent une flexibilité et un consentement à contribuer financièrement (CAP). (voir figure 22)

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

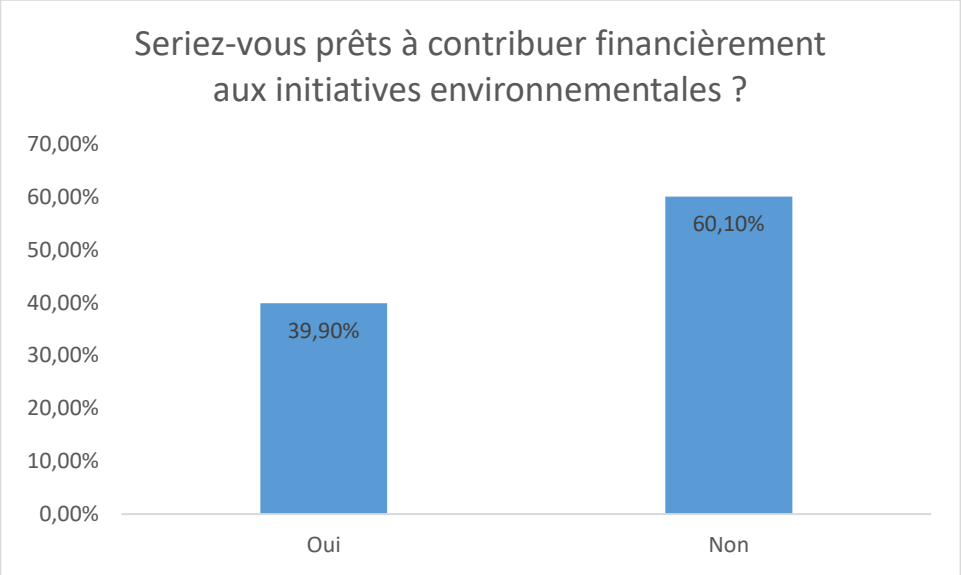


Figure 22. Approche participative et disposition à la contribution financière

En analysant la catégorie disposée à contribuer (155 ménages, (39,90 %)), on constate que ses choix financiers reflètent fidèlement la réalité des revenus moyens et faibles observés précédemment dans les secteurs agricole et pastoral. En effet, la grande majorité (72,3 %) se concentre dans la tranche de contribution symbolique allant de 50 à 100 nouvelles ouguiyas (MRU), tandis que les contributions majeures (dépassant 5000 MRU) chutent à des proportions infimes ne dépassant pas 5,1 % au total. Ces données confirment que l'implication de la communauté locale dans la maintenance de la zone humide doit s'appuyer sur des apports en nature et sur l'effort humain (travail communautaire) plutôt que sur un autofinancement monétaire (voir figure 23).

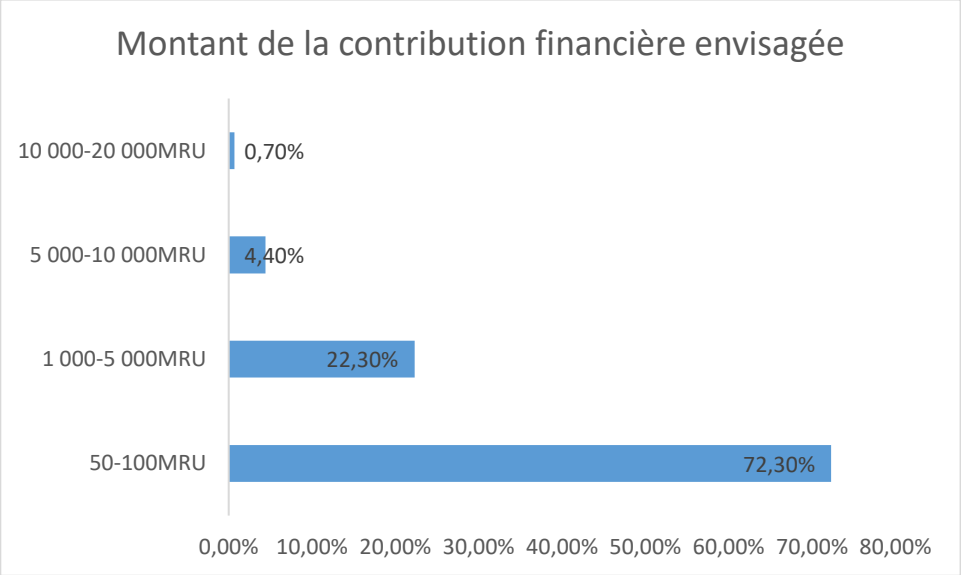


Figure 23. Le montant de la contribution financière acceptable.

3. Cartographie des acteurs intervenants et évaluation de la performance institutionnelle

La configuration institutionnelle se décline selon les niveaux suivants:

- A. Le niveau de présence institutionnelle: Les données mettent en évidence une forte présence hydrologique et administrative du secteur public dans la région. L'État (à travers ses départements ministériels et ses projets d'aménagement) se positionne au premier rang des acteurs intervenants avec un taux de 40,4 %, suivi directement par la Commune (Municipalité) à raison de 35,8 %. À l'inverse, on note une faiblesse structurelle du rôle de la société civile locale, l'ancrage des associations et groupements n'excédant pas 11,9 %. Cet indicateur explique le déficit d'auto-organisation spontanée dont se plaignaient précédemment les pêcheurs et les opérateurs touristiques (voir figure 24).

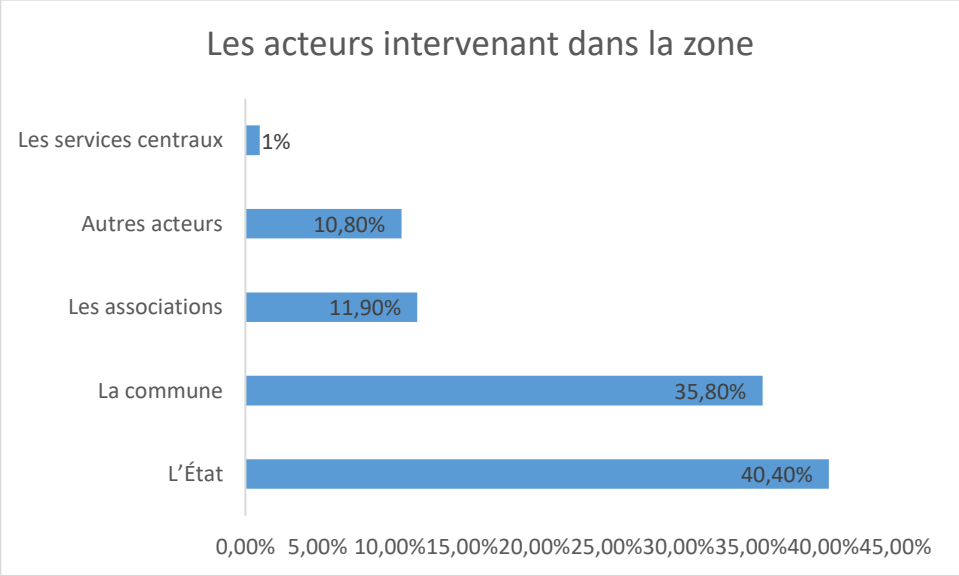


Figure 24. Les acteurs intervenant dans la zone

- B. Perception générale et évaluation des interventions: L'évaluation par la population de l'efficacité de ces interventions institutionnelles est marquée par une insatisfaction globale, où les opinions critiques constituent la masse critique. En effet, 39,4 % des habitants estiment que les interventions actuelles sont « insuffisantes » et manquent d'efficacité, contre 29,1 % qui les qualifient « d'acceptables », tandis que le taux de satisfaction totale (« bon ») ne dépasse pas 31,4 % (voir figure 25).

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دهد:

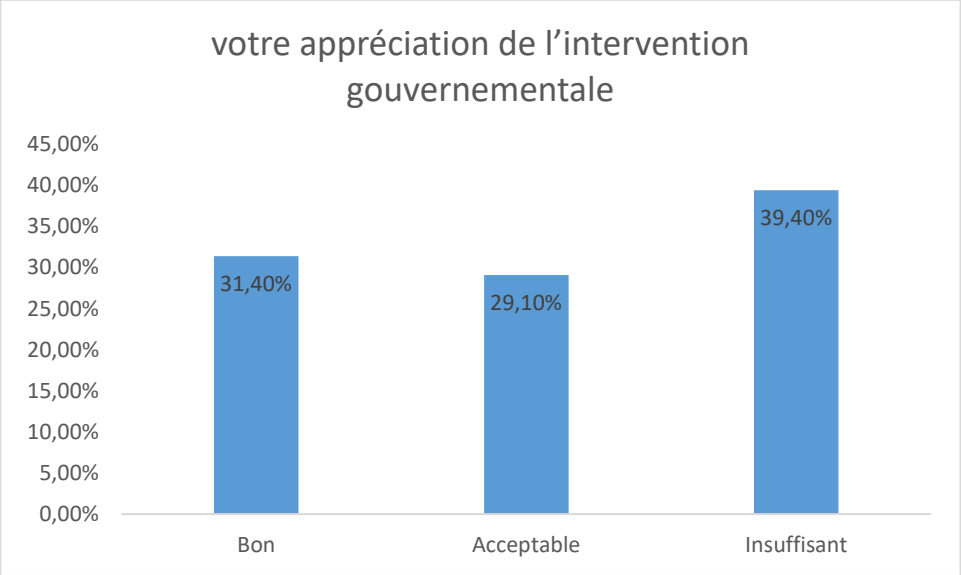


Figure 25. Appréciation de l'intervention gouvernementale.

En conclusion, ces résultats démontrent que la préservation de l'écosystème du bassin du lac de R'kiz ne peut réussir via des approches descendantes (top-down) et isolées, du fait que près de 40 % de la population juge les interventions officielles insuffisantes, parallèlement à la faible contribution de la société civile (Associations: 11,9 %). Par conséquent, le faible consentement à payer (60,1 % de refus) et le rang mineur accordé à l'environnement (8,5 %) prouvent la nécessité absolue d'ancrer une « culture environnementale au sein des structures de développement social, à commencer par la cellule familiale ». L'objectif est de transformer la conscience environnementale d'un simple slogan en une doctrine ancrée, se traduisant sur le terrain par l'engagement de la population dans des associations locales gérant la ressource hydrique en cogestion avec la Commune et l'État.

IX. Résultats des tests de Khi-deux de contingence pour la mesure des corrélations entre variables

Les résultats des tests de Khi-deux appliqués aux variables vitales de l'étude révèlent des niveaux de divergence nets dans les degrés de corrélation et d'indépendance statistique, visant à explorer et comprendre la nature des relations interactives et systémiques qui régissent le milieu de la population locale.

Les analyses statistiques ont validé l'existence de relations d'association hautement significatives entre plusieurs variables pivots (Voir Annexe n°2), réparties selon les dimensions suivantes:

1. La dimension pastorale et environnementale

Le test a mis en évidence une association étroite et statistiquement très significative entre la pratique de l'activité de l'élevage et le lac de R'kiz. Cela confirme la dépendance

organique des cheptels vis-à-vis des ressources hydriques du bassin pour le pâturage et l'abreuvement, consolidant ainsi la position vitale de cette zone humide dans la durabilité de la richesse animale locale.

2. La dimension agricole et foncière

Une corrélation forte et rigoureuse est apparue entre, d'une part, le revenu généré par l'activité agricole et, d'autre part, la source d'irrigation (dépendance quasi-totale vis-à-vis du lac) ainsi que le mode de faire-valoir et le statut foncier de la parcelle exploitée. Ce résultat prouve statistiquement que les rendements financiers des agriculteurs ne sont pas aléatoires, mais sont structurellement déterminés par la régularité de l'approvisionnement en eau du lac et par la nature du statut juridique de la terre agricole (propriétaire versus exploitant précaire).

3. La dimension institutionnelle et administrative

Le test a enregistré une forte corrélation entre la nature des acteurs intervenant dans la région et la structure des opérateurs officiels représentés par l'État et la Commune. Cela reflète la centralité du rôle gouvernemental et de l'administration locale dans la gestion et l'aménagement du bassin du lac, face au repli des cadres organisationnels indépendants tels que les associations et les coopératives.

AXE III: Discussion théorique des résultats de l'étude et confrontation avec la littérature antérieure

Cette étude examine les résultats de terrain à la lumière de son objectif fondamental, qui consiste à évaluer la valeur économique du lac de R'kiz et à appréhender son rôle en tant que zone humide soutenant les activités socioéconomiques de la population locale. L'interprétation théorique adoptée ici transcende la simple description quantitative brute pour analyser la dynamique systémique et les interdépendances complexes entre la ressource écosystémique (le lac) et le système socioéconomique environnant.

1. Le lac comme pôle de l'activité économique et incubateur de la sécurité alimentaire locale

Les résultats empiriques démontrent que le lac de R'kiz constitue la ressource environnementale la plus déterminante dans la configuration de la structure professionnelle de la région. En effet, l'activité agricole est pratiquée par 56 % des répondants, avec une dépendance quasi-totale (98,8 %) vis-à-vis des eaux du lac pour l'irrigation. De plus, le fait que l'élevage soit pratiqué par 11,9 % de l'échantillon, et que 56 % du cheptel dépende directement de ses eaux pour l'abreuvement, conforte le statut du lac en tant que système intégré de soutien à la vie (Life-support system).

Cette structuration sectorielle des activités concorde parfaitement avec les conclusions de l'étude de Boubekeur (2021), qui a mis en évidence trois trajectoires économiques incontournables gravitant autour des zones humides, à savoir: l'agriculture, l'élevage et l'activité industrielle/productive. Chaque secteur tend à exploiter cet écosystème selon ses spécificités, tandis que les usagers manifestent une conscience aiguë de l'importance de ce milieu face au stress hydrique.

Dans notre zone de l'étude, cette multifonctionnalité se matérialise nettement à travers le secteur de la pêche continentale. Bien que ce dernier ne concerne qu'une frange restreinte de la population (4,8 %), 100 % de ces pêcheurs dépendent exclusivement des espèces halieutiques du lac, notamment le Tilapia et le poisson-chat (Clarias gariepinus), pour leur subsistance quotidienne. Parallèlement, 62,9 % de la population globale dépendent du poisson comme principale source de protéines dans leur régime alimentaire quotidien. Ce constat hisse le lac de R'kiz du statut de simple ressource productive à celui de véritable pivot de la sécurité alimentaire locale.

2. Le paradoxe de la durabilité environnementale et des défis structurels: Conscience versus précarité matérielle

L'évaluation économique du lac révèle un paradoxe environnemental saillant: la durabilité de cette ressource est compromise par des menaces structurelles majeures. Ces risques se manifestent par une pression anthropique croissante, illustrée par l'usage de techniques de pêche non durables, telles que les réseaux de filets destructeurs et prohibés (signalé par 47,3 % des pêcheurs). À cela s'ajoute une vulnérabilité foncière aiguë, puisque 70,7 % des exploitants ne possèdent pas leurs parcelles agricoles, ce qui inhibe tout investissement environnemental à long terme.

Ces contraintes de terrain corroborent, sur le plan structurel, la thèse théorique soutenue par Hamdi Chérif (2021) relative aux défis du développement durable dans les pays du Maghreb. Cet auteur met en exergue l'existence d'un fossé majeur entravant l'opérationnalisation des objectifs environnementaux, en raison de la dépendance exclusive de l'économie rurale vis-à-vis de l'extraction directe et de l'exploitation des ressources naturelles.

Cette approche est confortée dans notre étude par le fait que 60,1 % des populations locales expriment un refus de cotiser financièrement pour soutenir les initiatives ou les associations de protection de l'environnement. Loin de traduire un déficit de conscience écologique, ce taux élevé reflète plutôt la faiblesse des revenus et la prédominance d'une économie de subsistance. Preuve en est que la contribution de la frange disposée à payer (39,9

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

%) se concentre majoritairement (72,3 %) dans des seuils de financement purement symboliques, oscillant entre 50 et 100 MRU.

3. L'impératif de gouvernance et l'approche préventive pour la protection du bassin du lac

Face à cette valeur financière élevée de la ressource environnementale d'une part, et l'insuffisance perçue des interventions institutionnelles actuelles d'autre part (39,4 % des habitants jugeant le rôle de l'État et de la municipalité insuffisant), la nécessité de basculer vers des mécanismes de protection proactifs et ascendants devient impérative.

Sur ce point, les conclusions de notre recherche convergent pleinement avec les recommandations de l'étude de Aiad (2022). Celle-ci s'articule autour de l'obligation d'activer et de consacrer les principes de précaution et de prévention dans la gestion des zones humides, ces dernières constituant la première ligne de défense pour préserver les écosystèmes vulnérables contre les risques d'anthropisation anarchique.

Cette orientation stratégique est d'ailleurs vigoureusement soutenue par les pêcheurs eux-mêmes au sein de notre échantillon, puisque 78,9 % d'entre eux réclament l'interdiction stricte et la pénalisation des filets préjudiciables à l'environnement et au renouvellement des stocks halieutiques.

En somme, la convergence établie entre notre étude empirique et la littérature antérieure (Aiad, 2022; Hamdi Chérif, 2021; Boubekeur, 2021) confirme que le lac de R'kiz n'est pas un simple réservoir d'eau passif, mais un moteur de développement à haute valeur monétaire et écologique. Néanmoins, la trajectoire d'exploitation intensive de cette ressource n'a été accompagnée ni d'un encadrement réglementaire rigoureux, ni d'un investissement institutionnel visant à consolider une conscience environnementale participative.

CONCLUSION ET RECOMMANDATIONS

Cette étude a été menée sur le lac de R'kiz dans le but d'explorer, d'évaluer et de valoriser les différentes facettes de l'utilisation des ressources naturelles et des services écosystémiques par la population locale riveraine. La méthodologie de terrain adoptée a permis de mettre en lumière, de manière inédite, l'importance structurelle et la place centrale de ce lac dans le système socioéconomique local. Le processus de collecte des données empiriques s'est distingué par une grande précision, s'appuyant sur un questionnaire numérique administré via des tablettes électroniques auprès d'un échantillon de 388 ménages. Cette approche a été renforcée par des vérifications in situ et des géolocalisations

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

par GPS afin de générer des cartes dynamiques traçant clairement le réseau de drainage de la SOKAM et les extensions du bassin de cette zone humide pour l'année 2022.

Néanmoins, la discussion théorique et les tests de Khi-deux (χ^2) ont révélé un paradoxe environnemental et de développement aigu: alors que la valeur productive de la ressource est en constante augmentation, sa durabilité fait face à une vulnérabilité structurelle majeure. Cette précarité découle de la faiblesse du mode de faire-valoir foncier (70,7 % des répondants ne possèdent pas leurs parcelles), des pressions anthropiques non durables telles que l'usage de filets destructeurs et prohibés nuisant à la faune halieutique (47,3 %), parallèlement à un faible consentement à payer (CAP) pour soutenir les initiatives environnementales (60,1 % de refus de contribution monétaire) en raison de l'absence de cadres organisationnels indépendants tels que les associations et les groupements villageois.

En s'appuyant sur ces conclusions et en parfaite synergie avec les approches préventives internationales pour la protection des zones humides, cette recherche formule un ensemble de recommandations et de propositions opérationnelles destinées aux pouvoirs publics, à la municipalité et à l'ensemble des acteurs du développement, afin de garantir la transition durable du lac de R'kiz:

1. Secteur de l'agriculture et gestion des ressources en eau (Compte tenu de la dépendance de 98 % des agriculteurs vis-à-vis des eaux du lac)

- A. Développement de techniques d'irrigation économes en eau: Inciter le ministère de l'Agriculture et les partenaires au développement à introduire des systèmes d'irrigation goutte-à-goutte et d'irrigation intelligente au détriment de l'irrigation par submersion traditionnelle, afin de réduire le gaspillage hydrique et de protéger le lac contre le tarissement et la salinisation.
- B. Réforme du système foncier et protection des petits exploitants: Mettre en place des cadres juridiques locaux régissant la propriété et la tenure foncière afin de garantir la stabilité des agriculteurs traditionnels, encourageant ainsi l'investissement à long terme dans l'amélioration de la qualité des sols et de la productivité.

2. Secteur de la pêche continentale et sécurité alimentaire (Compte tenu de sa contribution à l'alimentation de 62 % des ménages)

- A. Activation des fermetures saisonnières et régulation des engins de pêche: Promulguer des arrêtés municipaux rigoureux interdisant l'usage de filets à mailles fines et destructeurs contraires aux normes environnementales, et imposer des

périodes de « repos biologique » saisonnières pour la reproduction des poissons afin de préserver l'équilibre biologique du bassin.

- B. Modernisation des chaînes de valeur et de réfrigération: Soutenir les pêcheurs locaux par la fourniture d'unités de conservation et de réfrigération alimentées à l'énergie solaire, dans le but de réduire les pertes post-capture liées aux méthodes de séchage traditionnelles anarchiques, et d'optimiser la rentabilité économique des produits.

3. Secteur de l'élevage et domaine pastoral (Compte tenu de la dépendance de 56 % du cheptel vis-à-vis du bassin)

- A. Aménagement de couloirs de passage sécurisés: Réaménager l'espace géographique du bassin hydrique par la création de couloirs de passage physiques réglementés, permettant aux éleveurs et aux conducteurs de troupeaux d'accéder au lac sans empiéter sur les parcelles agricoles clôturées, évitant ainsi les conflits socioéconomiques récurrents.
- B. Organisation et encadrement des éleveurs: Créer des coopératives et des associations pastorales locales chargées de la gestion et de la rotation périodique et durable des ressources fourragères et des pâturages périphériques du lac.

4. Gouvernance institutionnelle et gestion environnementale participative

- A. Création d'un « Comité participatif de gestion du bassin du lac de R'kiz »: Ce comité devrait regrouper des représentants de l'État (ministères de l'Environnement, de l'Agriculture et des Pêches), de la municipalité locale, ainsi que les présidents des coopératives (agriculteurs, pêcheurs, éleveurs), et aura pour mission l'arbitrage des conflits et le suivi des indicateurs environnementaux du bassin.
- B. Institutionnalisation de l'éducation environnementale: Traduire les propositions théoriques en programmes applicables à travers des « Centres de vulgarisation environnementale rurale » financés par la commune et les partenaires internationaux, visant à former les jeunes générations aux pratiques de durabilité sur le terrain plutôt que de se limiter à une sensibilisation théorique.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دهد:

BIBLIOGRAPHIE

I. Références en langue arabe (Traduites et normalisées)

1. AIAD, Hadjer & KHATOUI, Mounir (2022). Vers une protection durable et rationnelle des zones humides côtières. *Revue du Droit Immobilier*, Vol. 9, N° 1. [En arabe].
2. EL TAEB, Khaled, EL SOUIB, Abdel Ati, et al. (2020). Les oiseaux d'eau hivernants dans les zones humides de la région de Misrata (Libye). Numéro spécial de la 4ème Conférence Annuelle sur les Théories et Applications des Sciences Fondamentales et Biologiques, Université de Misrata, Libye, 5 septembre 2020. [En arabe].
3. HAMDI CHÉRIF, El Djilani, BEN ZIDANE, El Hadj, et al. (2021). Le développement durable dans les pays du Maghreb: réalité et défis. Actes du Premier Congrès International Maghrébin sur les Développements du Développement Durable, 12-15 mars 2021, pp. 70-83. [En arabe].
4. HAMLI, Maroua & BOUGUDAH, Salma (2021). Valorisation des halophytes dans les zones humides: Cas de la zone d'El Maghsel - Onk El Jmel (Oum El Bouaghi). Mémoire de Master (Spécialité: Écologie des milieux naturels), Université d'Oum El Bouaghi, Faculté des Sciences Exactes et des Sciences de la Nature et de la Vie, Algérie. [En arabe].
5. MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE (2016). Enquête sur les ménages et les exploitants agricoles (2015-2016): Résultats définitifs de la campagne agricole 2015-2016 (Rapport provisoire). Direction des Statistiques et de l'Information Agricole, République Islamique de Mauritanie. [En arabe].
6. MINISTÈRE DE L'ENVIRONNEMENT ET DU DÉVELOPPEMENT DURABLE (MEDD) (2014). *Stratégie Nationale pour la Conservation des Zones Humides en Mauritanie*. Direction des Aires Protégées et du Littoral, République Islamique de Mauritanie. [En arabe].
7. MOUHOUBI, Jamila (2020). Contribution à l'étude de la biodiversité du complexe écosystémique des zones humides dans la région de Sétif: inventaire des insectes et caractéristiques du couvert végétal. Thèse de doctorat en Sciences (Option: Biologie animale), Université Ferhat Abbas - Sétif 1, Faculté des Sciences de la Nature et de la Vie, Département de Biologie et Physiologie Animale, Algérie. [En arabe].

II. Références en langues étrangères

1. BOUBEKEUR, Fatma Zohra (2021). Contribution à l'étude de la biodiversité des zones humides de l'Est algérien: état des lieux, gestion et valorisation. Thèse de doctorat en

Sciences, Université Djilali Liabes de Sidi Bel Abbès, Faculté des Sciences de la Nature et de la Vie, Département des Sciences de l'Environnement, Algérie.

2. DOUDOU, Abdellahi & DELMOTTE, Georges (2017). *Rapport de mission de reconnaissance sur l'évaluation des ressources exploitables de tourbe dans le bassin côtier (Secteur du Lac R'kiz)*. Projet « Soutien à la Diversification du Secteur Minier Mauritanien » (PRISM), Nouakchott, Mars 2017.
3. OFFICE NATIONAL DE LA STATISTIQUE (ONS) (2017). Recensement Général de la Population et de l'Habitat (RGPH 2013): Monographie régionale de la Wilaya du Trarza. Bureau Central du Recensement (BCR), Nouakchott, Mauritanie, Mai 2017.
4. ORGANISATION POUR LA MISE EN VALEUR DU FLEUVE SÉNÉGAL (OMVS) (2016). *Étude de caractérisation de la pêche continentale et de l'aquaculture dans les Wilayas du Gorgol et du Trarza (République Islamique de Mauritanie)*. Programme de Gestion Intégrée des Ressources en Eau et de Développement des Usages Multiples dans le Bassin du Fleuve Sénégal (PGIRE II), Rapport final, Août 2016.

Liste des annexes

Annexe 1: Résultats de l'enquête par questionnaire

Tableau 1: Caractéristiques démographiques, sociales, économiques et sanitaires des ménages enquêtés dans la zone du lac de Rkiz (N = 388)

Variable	Modalité	Effectif (n)	Pourcentage (%)
Sexe du chef de ménage	Homme	203	52,3
	Femme	185	47,7
Groupe d'âge	Moins de 30 ans	30	7,7
	De 31 à 50 ans	199	51,3
	Plus de 50 ans	159	41,0
Niveau d'instruction	Enseignement coranique	190	49,0
	Enseignement mahadra (traditionnel)	30	7,7
	Primaire	89	22,9
	Collège	15	3,9
	Lycée	18	4,6
	Supérieur	3	0,8
	Sans instruction	43	11,1

Activité professionnelle	Fonctionnaire	5	1,3
	Éleveur	16	4,1
	Agriculteur	250	64,4
	Commerçant	47	12,1
	Autre activité	58	14,9
	Sans emploi	12	3,1
Origine de la population	Population autochtone	370	95,4
	Population non autochtone	18	4,6
État de santé	Souffrant d'une maladie	235	60,6
	Ne souffrant d'aucune maladie	153	39,4
Type de maladie	Fièvres	148	38,1
	Diarrhée	17	4,4
	Tuberculose pulmonaire	7	1,8
	Insuffisance rénale	1	0,3
	Autres maladies	62	16,0
	Aucun problème de santé	153	39,4

Source: Élaboration des auteurs à partir des résultats de l'enquête de terrain par questionnaire menée dans la zone du lac de Rkiz, 2022.

Note: Les pourcentages ont été calculés sur la base de l'effectif total des enquêtés (388 ménages).

Tableau 2: Caractéristiques du logement et des conditions de vie des ménages dans la zone d'étude (lac de Rkiz)

Variable	Modalité	Effectif (n)	Pourcentage (%)
Type de logement	Maison	187	48,2
	Mahmel (habitat traditionnel)	158	40,7
	Tente	4	1,0
	Autre	39	10,1
Combustible utilisé pour la cuisson	Gaz	89	22,9
	Bois de chauffage	132	34,0

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

	Charbon	166	42,8
	Autre	1	0,3
Source d'éclairage	Électricité	86	22,2
	Lampe à pétrole (Kandil)	287	74,0
	Groupe électrogène	1	0,3
	Énergie solaire	14	3,6
Type de toilettes	WC	60	15,5
	Fosse septique	186	47,9
	Aucun	139	35,8
	Autre	3	0,8
Moyen de transport	Transport public	52	13,4
	Transport privé	65	16,8
	Charrette	186	47,9
	Voiture	12	3,1
	Aucun	73	18,8
Équipements du ménage	Radio	52	17,2
	Télévision	11	3,6
	Réfrigérateur	5	1,7
	Aucun équipement	234	77,5
Source d'eau potable	Par citerne	3	0,8
	Par réseau de canalisations	297	76,5
	Par puits	21	5,4
	Autres sources	67	17,3
Aliment le plus consommé dans le repas quotidien	Viande	62	16,0
	Poisson	244	62,9
	Poulet	9	2,3
	Autre	73	18,8

Source: Élaboration des auteurs à partir des résultats de l'enquête de terrain par questionnaire menée dans la zone du lac de Rkiz, 2022.

Note: Les pourcentages ont été calculés sur la base de l'effectif total des ménages enquêtés (388 ménages).

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

Tableau 3: Caractéristiques de l'élevage et des revenus liés aux activités pastorales des ménages dans la zone d'étude (lac de Rkiz)

Axe	Modalité	Effectif (n)	Pourcentage (%)
Type de bétail possédé	Bovins	55	70,5
	Ovins	42	53,8
	Camelins	1	1,3
	Autre type	19	24,4
	Aucun	8	7,7
Évolution annuelle du cheptel	En augmentation	20	25,6
	En diminution	33	42,3
	Stable	25	32,1
Vente du lait et du bétail	Oui	11	14,1
	Non	67	85,9
Présence de bergers pour le troupeau	Oui	15	19,2
	Non	63	80,8
Revenu mensuel issu de la vente du lait et du bétail	0 MRU	1	10
	250–1200 MRU	6	60
	7000 MRU	1	10
	18000 MRU	2	20
Salaire mensuel des ouvriers	2000–5000 MRU	12	80
	8000 MRU	1	6,7
	9000 MRU	1	6,7
	50000 MRU	1	6,7

Source: Élaboration des auteurs à partir des résultats de l'enquête de terrain menée dans la zone du lac de Rkiz, 2022.

Note: Les pourcentages ont été calculés selon le nombre d'observations disponibles pour chaque variable.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دهد:

Tableau 4: Caractéristiques des activités agricoles des ménages dans la zone d'étude (lac de Rkiz)

Variable	Modalité	Effectif (n)	Pourcentage (%)
Type d'agriculture pratiquée	Culture céréalière	231	79,6
	Culture maraîchère	59	20,4
Sources d'irrigation des parcelles	Lac	252	98,8
	Pluviométrie	3	1,2
Revenu annuel provenant de l'agriculture	0 MRU	17	6,6
	1 000–10 000 MRU	51	19,9
	10 000–50 000 MRU	123	48,04
	50 000–100 000 MRU	32	12,5
	100 000–500 000 MRU	29	11,3
	500 000–1 000 000 MRU	2	0,7
	Plus de 1 000 000 MRU	2	0,7
Employez-vous des travailleurs pendant la saison agricole?	Oui	70	27,3
	Non	186	72,7
La parcelle agricole vous appartient-elle?	Oui	75	29,3
	Non	181	70,7

Source: Élaboration des auteurs à partir des résultats de l'enquête de terrain par questionnaire menée dans la zone du lac de Rkiz, 2022.

Note: Les pourcentages ont été calculés sur la base du nombre total des ménages concernés par l'activité agricole.

Tableau 5: Caractéristiques de l'activité de pêche continentale des ménages dans la zone d'étude (lac de Rkiz)

Variable	Modalité	Effectif (n)	Pourcentage (%)
Pratiquez-vous la pêche continentale?	Oui	19	4,8
	Non	369	95,2
Dépendance à la pêche dans le lac	Oui	19	100
	Non	0	0
Types de poissons pêchés	*Tilapia*	18	94,7
	Clarias gariepinus	19	100
Revenu mensuel issu de la pêche continentale	6 000–10 000 MRU	5	26,3
	Plus de 10 000 MRU	14	73,6
Principaux problèmes liés à la pêche	Coût élevé de l'activité de pêche	12	63,1
	Utilisation de filets nuisibles aux poissons	2	10,5
	Absence d'électricité et de chambres froides pour le stockage du poisson	2	10,5
	Absence d'eau potable	2	10,5
	Manque de moyens de transport pour la commercialisation des produits	1	5,2
Solutions proposées par les pêcheurs	Interdiction des filets nuisibles à l'environnement	5	26,31

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

	et aux ressources halieutiques		
	Fourniture de machines et d'équipements	4	21,05
	Financement des pêcheurs	3	15,7
	Mise à disposition de moyens de transport et de commercialisation du poisson en ville	4	21,05
	Fourniture d'eau et d'électricité aux pêcheurs	3	15,7

Source: Élaboration des auteurs à partir des résultats de l'enquête de terrain par questionnaire menée dans la zone du lac de Rkiz, 2022.

Note: Les pourcentages ont été calculés sur la base de l'effectif total des ménages enquêtés (388 ménages), sauf pour les questions spécifiques à l'activité de pêche où le calcul est basé uniquement sur les ménages pratiquant cette activité.

Tableau 6: Caractéristiques de l'activité touristique des ménages dans la zone d'étude (lac de Rkiz)

Variable	Modalité	Effectif (n)	Pourcentage (%)
Exercez-vous une activité touristique?	Oui	8	2,1
	Non	380	97,9
Type de tourisme / activité exercée	Services d'hébergement	2	25
	Guide touristique	2	25
	Autre	4	50
Infrastructures utilisées	Tente	5	62,5
	Autre	3	37,5
Revenu annuel provenant de l'activité touristique	Moins de 10 000 MRU	1	12,5

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

	Plus de 10 000 MRU	7	87,5
Problèmes rencontrés par le secteur touristique	Prix élevés et faible rentabilité	3	37,5
	Manque d'organisation et absence de financement	3	37,5
	Mauvais état des routes et difficultés d'accès	2	25
Solutions proposées par les prestataires de services	Aménagement et bitumage des routes	1	12,5
	Fourniture de financement	3	37,5
	Sensibilisation et orientation	3	37,5
	Réduction des prix des carburants	1	12,5

Source : Élaboration des auteurs à partir des résultats de l'enquête de terrain par questionnaire menée dans la zone du lac de Rkiz, 2022.

Note : Les pourcentages ont été calculés selon l'effectif total des ménages enquêtés (388 ménages) pour la question générale sur la pratique touristique, et selon le nombre de ménages pratiquant cette activité pour les questions spécifiques relatives au tourisme.

Tableau 7 : Perception des ménages concernant les priorités de développement, les initiatives environnementales et les interventions dans la zone d'étude (lac de Rkiz)

Variable	Modalité	Effectif (n)	Pourcentage (%)
Si vous décidez de soutenir un projet, quel serait le domaine le plus important?	Infrastructures	111	28,6
	Protection de l'environnement	33	8,5
	Lutte contre les maladies	59	15,2
	Alphabétisation	83	21,4
	Autre	102	26,3

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

Êtes-vous disposés à payer une contribution pour les initiatives environnementales?	Oui	155	39,9
	Non	233	60,1
Montant pouvant être payé	50–100 MRU	97	72,3
	1 000–5 000 MRU	30	22,3
	5 000–10 000 MRU	6	4,4
	10 000–20 000 MRU	1	0,7
Acteurs intervenant dans la zone	Commune	139	35,8
	État	157	40,4
	Associations	46	11,9
	Autres acteurs	42	10,8
	Services centraux	4	1,0
Votre appréciation des interventions	Bonne	122	31,4
	Acceptable	113	29,1
	Insuffisante	153	39,4

Source: Élaboration des auteurs à partir des résultats de l'enquête de terrain par questionnaire menée dans la zone du lac de Rkiz, 2022.

Note: Les pourcentages ont été calculés sur la base de l'effectif total des ménages enquêtés (388 ménages), sauf pour la question relative au montant de contribution, calculée uniquement parmi les ménages ayant déclaré être disposés à payer.

Annexe 2: Résultats des tests statistiques d'association entre les variables (tests statistiques d'association)

Tests statistiques		
	Élevage	Comptez-vous sur le pâturage du bétail, sur les capacités du lac?
Khi-carré	101,559[a]	1,282[b]
df	1	1

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

Sig. Asymptotique	<,001	,258

Tests statistiques

	Quelle est la source d'irrigation pour votre champ ?	Quel est votre revenu annuel de la production ag
Khi-carré	243,141[a]	524,000[b]
df	1	59
Sig. Asymptotique	<,001	<,001

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théo minimum d'une cellule est 127,5.

b. 60 cellules (100,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence th minimum d'une cellule est 4,3.

a. 0 cellules (0,0 %) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 213,0.

b. 0 cellules (0,0 %) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 39,0.

Tests statistiques

	Etes-vous propriétaire du champ?	Quel est votre revenu annuel de la production agricole?
Khi-carré	43,891[a]	524,000[b]
df	1	59
Sig. Asymptotique	<,001	<,001

a. 0 cellules (0,0 %) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 128,0.

b. 60 cellules (100,0 %) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 4,3.

Tests statistiques

	Quelles sont vos impressions sur cette intervention?	Etat
Khi-carré	6,809[a]	65,979[b]
df	2	1
Sig. asymptotique	,033	<,001

a. 0 cellules (0,0 %) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 129,3.

b. 0 cellules (0,0 %) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 194,0.

Tests statistiques

	Quelles sont vos impressions sur cette intervention?	Commune
Khi-carré	6,809[a]	62,722[b]
df	2	1
Sig. asymptotique	,033	<,001

a. 0 cellules (0,0 %) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 129,3.

b. 0 cellules (0,0 %) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 194,0.

LEILA LAHMAR
Chercheuse en Mutations Sociales et Développement Local

Les acteurs économiques et l'environnement

Résumé:

Ce papier s'inscrit dans le cadre d'étudier le rôle des acteurs économique et plus précisément les coopératives dans la préservation de l'environnement. Dans ce sens, le survol des genèses conceptuelles et évolutives des concepts clés nous a permis de dresser un corpus théorique, qui traite une panoplie de théorie susceptible de déceler les genèses évolutives de la coopérative et l'environnement pour savoir les pratiques des coopératives afin de préserver l'environnement.

En définitive pour répondre à notre problématique en se basant sur une étude de cas au sein d'une coopérative agricole à travers une étude qualitative fournir des éléments de réponses par le biais d'un entretien. Mots clés : la coopérative - l'environnement – le développement durable

I- Introduction

Au cours de ces dernières années, le monde économique a connu un progrès incontestable au niveau des gains de productivité, des progrès de la santé et de la qualité de vie, sauf les pays qui souffrent de phénomène de dégradation, et d'évolution inquiétantes suite à l'absence d'une répartition équitable entre les pays et les individus, ce qui menace l'environnement local et mondiale d'un côté et d'autre coté, le développement durable. Ce dernier, se veut un processus de développement qui réunit l'écologique, l'économique et le social : c'est un développement économiquement efficace, socialement équitable et écologiquement soutenable. Cependant un des grands enjeux du 21éme siècle est la capacité humaine à résoudre les problèmes liés au développement ; l'équité social et la protection de l'environnement.

Pour ce sens les acteurs économiques et sociaux, jouent un rôle très important dans la mobilisation des mesures en faveur du développement durable. Il existe donc une responsabilité sociale (et environnementale) des acteurs (RSA).

Historiquement parlant, à partir de 2000, les États obligent les entreprises à prendre en charge un certain nombre de responsabilité; mais bien d'autres acteurs interviennent aussi : les mouvements de consommateurs, les pouvoirs publics locaux, les syndicats, les mouvements laïques ou religieux, etc.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دهد:

Dans ce cadre, nous définissons la RSA comme l'ensemble des initiatives prises par les acteurs économiques, sociaux et durable; ces acteurs sont les entreprises (ainsi que les actionnaires), les pouvoirs publics centraux et locaux, les organisations non gouvernementales, les mouvements de consommateurs, les syndicats et divers mouvements sociaux.

Le rôle crucial que joue la coopérative comme un acteur économique (la société non-financière) quel que soit sa forme, dans le développement du tissu productif marocain, n'est plus à démontrer. Durant ces dernières décennies, le travail coopératif marocain a connu une certaine croissance au niveau de la réalisation des objectifs du développement social, économique et environnemental. Le présent article traite le rôle de la coopérative dans la préservation de l'environnement du pays.

La problématique de notre recherche s'articule autour de la question suivante : Comment le modèle coopératif contribue à la préservation de l'environnement?

Pour répondre à cette problématique, nous avons structuré notre travail en deux axes principaux :

- Dans un premier temps, nous allons entamer le cadre conceptuel de notre travail de recherche à savoir : le modèle coopératif marocain et l'environnement
- Par la suite nous allons présenter les résultats de notre étude empirique à travers une étude de cas au sein d'une coopérative agricole dans la région Laâyoune Sakia El Hamra.

1- Problématique, objectifs et intérêt de recherche :

L'acteur économique (coopérative) comme sujet de recherche connait un développement récent dans l'ensemble du milieu académique en management et économie (Auderbraud et BArros 2018; Bocquet, 2013 ; Fulton et Giannakas, 2013). La littérature s'attache ainsi à démontrer que les coopératives, du fait de leurs objectifs et leur gouvernance, contribuent à la dynamique territoriale et environnementale (Assens, 2013; Alavoine- Mornas et MAdelrieux, 2015; Bocquet, 2013; Hannan, 2014 Tregear et cooper, 2016).

Les enjeux environnementaux contemporains exigent des solutions novatrices et inclusives pour préserver notre planète. Au cœur de cet article, les coopératives émergent comme des acteurs cruciaux, apportant une perspective unique à la croisée du social et de l'environnementale, explorant divers secteurs tels que l'énergie renouvelable, l'agriculture durable, la consommation responsable, la gestion des déchets, et l'adoption de principes d'économie circulaire. En analysant notre étude de cas et en examinant les perspectives futures, nous chercherons à comprendre comment les coopératives deviennent des

catalyseurs essentiels pour une transition vers un avenir plus respectueux de l'environnement.

Il nous a donc semblé intéressant d'engager un travail de recherche autour de cette thématique afin d'élucider le rôle que revêt le modèle coopératif marocain dans la préservation de l'environnement est ce pour le cas d'une coopérative laitière de la région du sud afin de répondre à une interrogation principale qui fait l'objet de notre problématique intitulée : « Dans quelle mesure les coopératives appliquent-elles les mesures de la préservation de l'environnement et comment elles y contribuent?

Afin de répondre à cette interrogation principale, nous allons mener une revue de de littérature des deux concepts utilisés « la coopérative » et « l'environnement » et ce, dans le but de connaitre les pratiques appliquées par la coopérative afin de préserver l'environnement à travers une étude de cas d'une coopérative.

1-1 Questions de recherche :

Après avoir présenté notre problématique principale, cette étude vise, de façon spécifique, à trouver des réponses concluantes aux questions suivantes :

- les coopératives contribuent-elles à la préservation de l'environnement ?
- Comment la coopérative contribue à la protection de l'environnement?

1-2 Hypothèses de recherche :

Hypothèse 1 : La coopérative de notre cas d'étude est consciente de la préservation de l'environnement

Hypothèse 2 : La coopérative de notre cas intègre dans sa gestion les principes de la préservation de l'environnement

La clarification des concepts clés de notre étude s'avère nécessaire afin de faciliter la compréhension de notre document;

II- Cadre théorique et genèse conceptuel :

1- Les concepts de base :

a- Les Coopératives :

Bien que la littérature propose une multitude de définition des coopératives, les différentes définitions proposées s'accordent sur la dimension à la fois collective et humaine de ces structures (Lewi et Perri, 2009). Mais également sur l'aspect organisationnel en considérant la coopérative comme étant une forme d'organisation spécifique. La déclaration de l'alliance coopérative internationale (ACI désormais) sur l'identité coopérative lancée en 1995, a mis l'accent sur un ensemble de valeurs et principes sur lesquels repose le paradigme

coopératif. Ces valeurs et principes font de la coopérative un modèle d'entreprise démocratique et participative.

Il s'agit d'une société de personne qui se distingue de ses homologues classiques par sa gouvernance démocratique et la qualité de ses membres qui sont à la fois associés et clients. En effet, l'ACI définie l'entreprise coopérative comme étant « une association autonome de personnes volontairement réunies pour satisfaire leurs aspirations et besoins économiques, sociaux et culturels communs au moyen d'une entreprise dont la propriété est collective et ou le pouvoir est exercé démocratiquement » (OIT).

Cette définition met en lumière la nature double de la coopérative qui est d'une part, association ce qui souligne sa particularité sociale, et d'autre part une entreprise précisant ainsi son rôle économique et sa particularité de l'organisation réside dans le fait qu'elle est fondée sur des principes et valeurs communes. La transparence, l'honnêteté, la responsabilité sociale, et l'altruisme sont les valeurs fondamentales qui font la base du paradigme coopératif. Ces valeurs reposent sur un ensemble de principes qui sont propre à l'identité coopérative. Il s'agit notamment de : L'adhésion volontaire et ouverte à tous, le pouvoir démocratique exercé par les membres, la participation économique des membres, l'autonomie et l'indépendance, l'éducation, la formation et l'information, la coopération entre les coopératives et l'engagement envers la communauté. Ces principes constituent des lignes directrices pour la mise en œuvre de l'organisation coopérative.

b- L'environnement :

Avant d'entamer la définition du concept « environnement » on doit préciser son contexte d'application c'est le concept du « développement durable » puisque la concrétisation de ce dernier doit répondre à certains principes parmi lesquelles on trouve « Le droit à un environnement sain » les êtres humains sont au centre des préoccupations relatives du développement durable et ils ont le droit à une vie saine.

Historiquement, le rapport du Club de Rome de 1972, puis de nombreuses conférences internationales (dont la conférence de Rio de 1992)[1607] ont mis, sur le devant de

[1607] La conférence des nations unies, sur l'environnement et le développement, faite à Rio de Janeiro du 3 au 14 juin 1992, réaffirmant la Déclaration de la conférence des Nations Unies sur l'environnement adoptée à Stockholm le 16 juin 1972, et cherchant à en assurer le prolongement, dans le but d'établir un partenariat mondiale sur une base nouvelle et équitable en créant des niveaux de coopération nouveaux entre les États, les secteurs clefs de la société et les peuples, œuvrant en vue d'accords internationaux qui respectent les intérêts, de tous et protègent l'intégrité du système mondial de l'environnement et du développement, reconnaissant que la Terre, foyer de l'humanité, constitue un tout marqué par l'interdépendance.

la scène, le thème du développement durable ou soutenable défini-depuis le rapport Brundtland (1987)[1608] – comme un développement (à la fois économique, social et environnemental) répondant « aux besoins du présent sans compromettre la capacité pour les générations futures de satisfaire les leurs ».

Le développement durable c'est un processus qui réunit l'écologique, l'économique et le social afin de produire un cercle vertueux entre ces trois pôles : c'est donc un développement économiquement efficace, socialement équitable et écologiquement soutenable.

Dans notre article on s'intéresse au troisième pôle de la préservation de l'environnement.

Alors l'environnement est entendu comme un : « Ensemble d'éléments physiques, chimiques et biologiques, en interaction avec des facteurs géographiques, économiques et sociaux, qui est susceptible d'influer sur les organisations vivants. En particulier sur le bien-être, la santé ainsi que sur les activités de l'être humain, et qui peut, réciproquement, être influencé par celles-ci » (Office québécois de la langue français, 2010).

A propos des enjeux existe trois types d'enjeux du développement durable vient de la littérature ayant participé à l'éveil d'une conscience de la durabilité, qui sont soit de nature écologique, économique, sociale, politique et éthique.

Pour l'écologique la détérioration des écosystèmes, le réchauffement climatique ainsi que la reconnaissance de biens commun (Lawrence, 1993) sont ses principaux enjeux. La détérioration des écosystèmes provient de l'accélération de la déforestation, de la perte biodiversité, de l'érosion des sols, des déchets toxiques et de la surpopulation principalement en Asie et en Afrique (Brown, 1990; Hansen et autres, 1988; Ward and Dubos, 1972; CMED, 1987).

Après avoir élucidé théoriquement les deux concepts clés de notre recherche, nous allons passer par la suite à relever les mesures appliqués par les coopératives afin de protéger l'environnement et s'adapter au changement climatique.

2- Les mesures de protection de l'environnement adopté par les coopératives :

A nos jours les ressources naturelles s'épuisent d'une manière continue, il devient nécessaire, voire indispensable et urgent de s'orienter vers les énergies renouvelables. La

[1608] Le Rapport Brundtland rédigée en 1987 par la commission mondiale sur l'environnement et le développement de l'organisation des nations unies, présidée par la Norvégienne Gro Harlem Brundtland.

problématique des déchets, la pollution de l'air, de l'eau et des sols sont autant des causes de la destruction de la couche d'ozone et du réchauffement de la planète. Ce qu'on appelle communément l'effet de serre est le principal responsable du changement climatique et de la perte de la biodiversité.

C'est l'un des soucis majeurs que le monde entier partage pour assurer la viabilité continuelle de la planète. Mais malheureusement cette prise de conscience ne touche pas toutes les personnes physiques ou morales, et encore moins les pays qu'ils soient pauvres qui constituent des réserves de ressources naturelles pour ceux qui sont industrialisés. Le concept de développement qui est la source des revenus économiques de cette population et de leur assurer un milieu de vie social sans pollution.

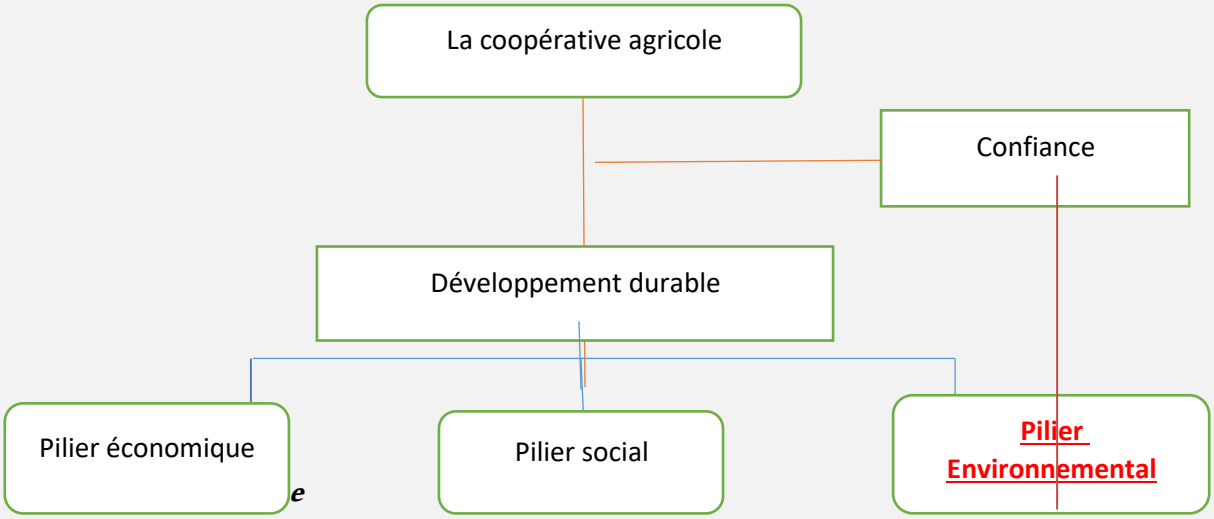
De leur côté, les pays industrialisés sensés responsables de ce phénomène néfaste, lié à l'écosystème, ne cessent de promettre l'installation d'un système de production sans pollution et cesser de nuire à l'environnement.

La question principale est donc durant ces détériorations environnementales que faites les acteurs économiques et plus particulièrement les coopératives pour la protection de l'environnement afin de garantir une vie saine aux citoyens.

D'abord la coopérative par sa double nature comme une entreprise et association, contribue l'intégration sociale de classes exclues et l'amélioration du niveau de vie par des activités génératrices de revenu qui doivent respecter les sept principes sur laquelle est fondé la coopérative a été préciser lors du congrès de l'Alliance Coopérative Internationale (ACI) tenu à Manchester (Grande-Bretagne) en 1995. Le septième principe fait référence à l'engagement de la coopérative dans le développement durable de sa communauté. On peut dire que le rôle des coopératives ne se limite pas à la satisfaction des besoins de ses membres, mais il tend à contribuer au développement de la communauté sur le plan économique, social, environnemental et politique. Dans notre article on s'intéresse sur la fonction environnementale des coopératives se traduise par la production responsable des ressources naturelles, de même la coopérative informe et sensibilise ses membres sur l'importance de préserver l'environnement dans une perspective du développement durable[1609] (Isola G, Gonzalez L alt. 2005).

[1609] Isola G, Gonzalez L alt. (2005), « les fonctions, actions et contribution des coopératives en milieu rural sur le développement local durable », Unircoop. Vol 3, no 1, p 85-89

Schéma : Les trois piliers du développement durable



e

Pour les coopératives agricoles ont été créées initialement par les agriculteurs pour mettre en commun des moyens et accroître leur pouvoir de négociation sur les marchés amont et aval (Barraud-Didier et al. 2014), elles constituent également un outil pour le développement de mesures agro-environnementales[1610], comme le montre la politique agricole commune européenne en fruits et légumes (Camanzi et al., 2011). D'un côté, on note un discours volontariste ainsi qu'un engagement des coopératives dans l'agro-écologie qui se concrétisent dans certaines réalisations remarquables en Europe et au Canada (Ghali et al., 2014 : Vézina et al. ,2014 ; Musson et Rousselière, 2016 ; Tddéi, 2017). D'un autre côté, les études quantitatives ne permettent pas toujours de conclure à un effet positif sur la performance environnementale. Dans certains cas, les coopératives contribuent à développer une biodiversité cultivée (Di Falo et al., 2008) ou favorisent l'adoption de meilleures pratiques de préservation des sols, voire de développement de l'agriculture biologique (Wollni et Thies, 2010).

Cependant, d'autres travaux nuancent cet impact positif : les coopératives peuvent par exemple conduire à augmenter l'utilisation des intrants chimiques (Mojo et al., 2015). Toutefois, l'ensemble de ces études fait l'impasse sur la question de gouvernance, en limitant la coopérative à se simple dimension de groupement. Or, la littérature portant sur la gouvernance des coopératives agricoles montre que cette dernière est centrale pour développer l'engagement des membres (Fulton, 1999; Nilsson et al., 2012; Feng et al., 2016;

[1610] **Les Mesures Agro-Environnementales et Climatiques (MAEC) sont mises en œuvre dans le cadre de la politique de développement rural européenne. Elles ont pour but de compenser les surcoûts et manques à gagner générés par l'introduction sur les exploitations de pratiques plus respectueux de l'environnement : http://draaf.centre-val-de-loire.agriculture.gov.fr**

Barreille et al., 2017). Dans une coopérative agricole, cet engagement (« commitment ») est double (Barraud- Didier et al. 2014) : sur le plan économique par la fidélité dans l'utilisation des services, et sur le plan politique par la participation à la gouvernance. Ainsi, la notion de confiance, élément prépondérant du capital social et variable essentielle en économie (pour un état des lieux, voir Laurent, 2012) a été testée et son impact sur l'adoption de comportements environnementaux apparaît positif (Peerlings et Polman, 2009 ; Polman et Slangen, 2008).

A cause de la pénurie des informations sur les pratiques environnementales des coopératives cela est dû à la nature et à la taille de cette composante. Alors on peut faire recourir aux pratiques environnementales des PME comme un type d'entreprise le plus proche des coopératives.

Selon la littérature et plus précisément Verginie perotine on peut considérer dans la limite la coopérative comme une entreprise pour cela la projection des pratiques environnementales est acceptable. Alors pour les dirigeants de PME considéraient la protection de l'environnement comme une préoccupation importante dans la gestion de leur entreprise (OSEO, 2003). Précision que cette prise de conscience augmentait sensiblement avec la taille des entreprises. L'étude de Glachant, Vicarelli et Vincent (2004) portant sur 270 entreprises industrielles françaises prouve que le management environnemental arrive largement en tête des préoccupations durable des PME. Concrètement, les actions prioritaires concernant la réduction des factures énergétiques et le recyclage des déchets. Ces données confirment la littérature dans la mesure où les dirigeant de PME attendent du management environnemental des retombées économiques rapides, d'où le choix de mesures liées à la consommation d'énergie et au tri sélectif des déchets (Garrod et Chadwick, 1996). Aussi une enquête menée par Haned et Le Bas (2006) sur les pratiques de responsabilité sociale des entreprises auprès de 214 PME. Leurs résultats renforcent ceux du baromètre du Crocis-CCIP(2006).

En effet, plus des deux tiers des PME de leur échantillon déclarent intégrer des préoccupations environnementales dans leur stratégie. La majorité (80,%) ont notamment réduit leur consommation d'énergie et leurs émissions de produits nocifs.

III- Étude de cas au sein de la coopérative agricole Sakkia dans la région Laâyoune-Sakia El Hamra :

1- Choix de l'étude :

Notre recherche sera effectuée sur les coopératives agricoles et plus particulièrement la coopérative laitière Sakkia dans la région Laâyoune-Sakia El Hamra et plus

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

exactement à la ville Laâyoune. Elle est spécialisée dans la production et la commercialisation du lait et ses dérivés. La lutte contre le changement climatique est l'objectif principal de la coopérative de notre cas. La création de cette coopérative a des résultats positifs sur les plans social, économique et environnemental. Dans cette perspective le Maroc accorde une importance à ces produits de terroir. A ce titre la participation de la coopérative dans la lutte contre les changements climatiques répond au troisième pilier de développement durable dans la protection de l'environnement. C'est la raison pour laquelle nous avons choisi cette coopérative afin de répondre à notre interrogation principale.

2- Méthodologie, modèle de recherche et spécification des variables :

Afin d'analyser l'environnement interne des coopératives et de bien connaitre leurs pratiques adoptés pour la protection de l'environnement nous avons procédé à une étude qualitative basée sur une étude de cas de la coopérative laitière Sakkia opérante sur la région laâyoune Sakia El Hamra. Cette étude a été axée sur des entretiens conduites auprès des coopérants et ouvriers au sein de la coopérative en se basant sur un guide d'entretien. Ce dernier est basé sur des variables et des instruments des mesures issues de la théorie résumé dans le tableau suivant;

Tableau :

Variables et instruments de mesures respectifs :

Variables latentes	Variables de mesures retenues
Développement durable	Reconnaissance du concept du DD
Pilier environnemental	Recyclage des déchets
	Utilisation des énergies renouvelables
	Consommation de l'eau

Source : nous même

3- Résultats de l'étude :

a- Présentation de la coopérative Agricole laitière Sakia El Hamra :

La coopérative Agricole laitière Sakia El Hamra a été créée en 1996 dans la ville de laâyoune et plus précisément à Foum El Ouad, quartier Dayaat BP786, elle est chargée de la production et la commercialisation du lait et ses dérivés. L'objectif de la coopérative est la lutte contre le changement climatique, la contribution dans l'économie régionale et la création d'opportunités de travail pour les jeunes de la région.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

La coopérative est créée par dix éleveurs qui ont réussi dans le domaine de l'élevage bovin et de la production laitière. Ces éleveurs ont créé la coopérative laitière de Sakia Al Hamra avec un capital de 220000 DH. Ils disposaient d'un local exigu en plein centre de Laâyoune, ou ils ont installé, grâce à l'aide du ministère de l'agriculture, deux machines l'une pour l'emballage du lait et l'autre pour pasteurisation. La coopérative disposait d'un seul véhicule nécessaire à la collecte du lait auprès des fermiers. En somme, le lancement de ce projet a été assez difficile. Malgré cela, et en un an, la production du lait est passée de 300 litres à une tonne par jour.

Aujourd'hui, la coopérative laitière de Sakia El Hamra compte 22 coopérants et traite six tonnes de lait brut par jour. Elle en produit du lait, du petit-lait et même du beurre qui, selon son directeur Dahmane Talbi, est spécialement apprécié par les clients de la coopérative. Celle-ci emploie, directement, quinze ouvriers au sein de l'usine et indirectement plus de 150 personnes.

b- Analyse des résultats :

Nous souhaitons identifier l'ensemble des pratiques faites par la coopérative laitière afin de protéger l'environnement. Il faut rappeler que la préservation de l'environnement est le troisième pilier du développement durable que l'orientation stratégique du royaume lui accorde une très grande importance. Durant notre entretien qui est basé sur deux variables essentiels pour le premier à propos des connaissances des coopérants sur le développement durable on constate qu'il y a une sorte d'ignorance à propos de développement durable et ses piliers principaux. Alors il est primordial de mettre l'accent sur l'accompagnement, la lutte contre l'analphabétisation et surtout le suivi des différentes actions initiées afin d'atteindre les objectifs du développement durable.

Les propositions et les suggestions avancés par nos interviews à propos de la coopérative agricole travaillé dans l'agro alimentation et son secteur d'activité diffère entre le rassemblé et la production ainsi que la commercialisation du lait et ses dérivés. L'appui de cette coopérative s'articule autour de la mise en œuvre d'un pourcentage important de ces vaches qui sont nés dans la coopérative et bien maitrisé sa reproduction avec des vaccins de qualité « les vaccins réaliser par notre coopérative sont primordiaux dans notre stratégie de reproduction afin de produire des produits de qualité et pour contrôler l'hygiène de notre produit fini » et afin d'arriver à notre autonomie en matières premières et protéger la biodiversité.

Comme montrant les résultats de l'entretien à propos du deuxième variable « les pratiques de protection de l'environnement » la coopérative laitière Sakkia donne une grande

importance aux pratiques de protection de l'environnement et l'adaptation aux changement climatique « nous somme une coopérative qui travaille dans l'agro-

Alimentation notre objectif principal c'est veiller à la propreté de nos lieux et de notre entourage », ce qui est prouvé dans le contexte marocain, par l'article 5 de la Loi- cadre n°99-12 portant la charte nationale de l'environnement et du Développement durable confirme l'importance de la protection de l'environnement : « Toute personne, physique ou morale, publique ou privée doit contribuer aux efforts individuels et collectifs menés en vue de la protection de l'environnement, de la promotion et de la diffusion de la culture du développement durable ». Parmi les pratiques faites par notre coopérative pour la protection de l'environnement, premièrement pour le traitement des déchets Sakkia a construit une station de perte du lait par le biais d'égout sanitaire ainsi les déchets des plastiques la coopérative a adopté une coopération avec la communauté de Foum el-Oued afin de faire le traitement des plastiques d'une quantité presser par les machines des coopératives « notre coopérative travaille en commun avec les autorités locales pour l'analyse et le traitement des déchets à travers la société Ozone d'environnement et de services de la communauté de Foum el-Oued » aussi pour les plastiques non utilisé par la coopérative , cette dernière se charge à envoyer l'excès de ces plastique à l'usine qui fabrique ces emballages afin de faire leur recyclage (économie circulaire).

Deuxièmement, la coopérative Halib Sakkia souhaite de faire des projets pour l'utilisation des énergies renouvelables et plus précisément l'énergie éolienne comme il nous a assuré le directeur de la coopérative « on a des projets en cours à propos de l'énergie éolienne seront lancer pendant les mois suivants ».

Troisièmement, en ce qui concerne l'économie de l'eau la coopérative a foré un puits et utiliser des pompes pour filtrer l'eau et parmi les actions sociales faites par la coopérative c'est d'offrir l'eau gratuitement aux citoyens de la communauté de Foum el-Ouad mais on n'a pas l'information à propos des quantités de l'eau consommé par la coopérative.

Enfin on constate que la coopérative Halib Sakia essaye de faire son mieux afin de faire la protection de l'environnement avec des moyens modestes ce qui pose l'obligation de l'intervention de l'Etat afin d'aider les coopératives de connaitre tout d'abord les pratiques de la protection de l'environnement par le biais des formations des coopérants aussi octroyer des subventions financières pour soutenir les coopératives à entamer des projets des énergies renouvelables et surmonter le coût de l'économie circulaire.

IV- Conclusion

Les coopératives jouent un rôle fondamental dans le développement durable du pays. Sur le plan économique, social et environnemental.

Dans notre contexte marocain, selon l'article 5 de la Loi- cadre n°99-12 portant la charte nationale de l'environnement et du développement durable confirme l'importance de la protection de l'environnement : « Toute personne, physique ou morale, publique ou privée doit contribuer aux efforts individuels et collectifs menés en vue de la protection de l'environnement, de la promotion et de la diffusion de la culture du développement durable ». Ainsi que la stratégie nationale de développement durable 2016-2030 engage les acteurs à modifier leurs comportements par rapport au développement classique.

V- Bibliographie :

- ACI, 2003, « Définition et principes des organisations coopératives », www.ica.coop consulté le 10 novembre 2008.
- Ballet J., Carimentrand A., 2007, le commerce équitable, Paris, Editions Ellipse.
- Draperi J.-F., Bryant J., Legleye J., Mosser S., Naett C., 2008, défis coopératifs : alimentation, crédit, démocratie, développement, Paris, L'Harmattan.
- Drainville, I 2001. « La contribution du modèle coopératif au développement axé sur le genre : le cas des coopératives féminine d'extraction et de commercialisation l'huile d'arganier au Maroc », mémoire en science de gestion et développement des coopératives, université de Montréal. P.21.
- Favreau, L. (2003). « L'économie sociale et solidaire : contribution éthique au développement d'une mondialisation à visage humain. Analyse et pistes de réflexion pour le programme interdisciplinaire Éthique de l'économie, Division de la prospective, de la philosophie et des sciences humaines de l'UNESCO. »
- Férome G, d'Arcimoles C H, Bello P, Sassenou N (2001), « le développement durable, Edition d'organisotion », P.2
- Jean-Yves M, Leroy G. (2002), « développement durable : doctrine, pratique, évaluation », IRD Editions, p.52
- Parodi M., 2005, « Économie sociale et solidaire et développement local », Recma, n°296, p.26-41.
- Vivien D., 2005, Le développement soutenable, Paris, La Découvertte.
- Isola G, Gonzalez L alt. (2005), « Les fonctions, actions et contributions des coopératives en milieu rural sur le développement local durable », Unircoop. Vol3, no 1 Weiss

K., Moser G., Germann C. (2006). Perception de l'environnement, conceptions du métier et pratiques culturales des agricultures face au développement durable. Revue européenne de psychologie appliquéel European Review of applied Psychology, vol.56, n°2, pp.73-81.

www.indh.ma

www.odeco.gov.com

Site de l'Alliance coopérative internationale http://www.ica.coop

VI- Annexes :

Questions :

Premier variable :

- Le développement durable

1- Connaissez-vous le développement durable?

2- Quelles sont les trois piliers de développement durable?

3- Est-ce que votre coopérative inclus dans sa stratégie la participation au développement durable?

Deuxième variable :

- Le respect de l'environnement :

1- Quel est l'objectif principal de votre coopérative vis-à-vis l'environnement ?

2- Quels sont les pratiques de protection de l'environnement adopté par la coopérative Sakkia?

3- Comment la coopérative Sakkia économiser la consommation de l'eau?

4- Est que la coopérative Sakkia mobilise l'économie circulaire dans sa stratégie de travail?

5- La coopérative laitière utilise les énergies renouvelables comme mode dans sa gestion de production?

Ali Mushtaq Talib
Department of Finance and Banking, Iraqi University of Science College of Administration and

Ridha Dakheel Ali
1Department of Finance and Banking, Iraqi University of Science College of Administration and Economics, Baghdad, Iraq

Shaymaa Issa Abbas
1Business Administration Department , Iraqi University of Science College of Administration and Economics, Baghdad, Iraq

The Role of Artificial Intelligence in Enhancing the Quality of Financial Accounting Information

Abstract

Witness the world development accelerating in Applications intelligence artificial, The matter that led to events Changes Essential in environment Business and practices Accounting And financial matters . And it has I became Institutions It depends In picture Increasing on Technologies intelligence artificial To improve Operations numbers Information Accounting And its analysis, In what Contributes in to lift level quality Reports Finance and strengthening accuracy Information and speed Treating it, Please on to support practical Taking Decisions Administrative And investment-related . It aims this Search to study role intelligence artificial in Strengthening quality Information Accounting Finance from during analysis relationship between application Technologies intelligence artificial Dimensions quality Information Accounting Which include Suitability, And reliability, and susceptibility Understanding, and susceptibility Comparison, and timing The appropriate one . He depends Search on Curriculum Descriptive Analytical, with suggestion procedure study Field Using questionnaire distribution on staff in Sections Accounting and scrutiny Finance in Companies. It is based framework Theory on review Latest Literature Related With intelligence artificial and accounting Digital Quality Information Accounting with analysis Most important Applications Modern For intelligence artificial in numbers Reports Finance and scrutiny and management Risks And the revelation on fraud Financial.

It indicates Literature to that intelligence artificial Contributes in to improve quality Information Accounting from during reduction Mistakes Humanity, And raised level Accuracy, and speed to treat Data, and improving ability on Prediction and taking decision, addition to Strengthening Transparency and efficiency Operational . As well . Confirms Studies Modern that success application Technologies intelligence artificial He depends on

Availability Structure Infrastructure Digital, and development Competencies Humanity, Commitment By standards Professional And ethics.

Words Keyword: Intelligence artificial, Accounting Finance, quality Information Accounting Reports Finance, Transformation Digital, Systems Smart.

Introduction

The business environment has witnessed a significant digital transformation in recent years as a result of the rapid development of information and communication technologies. One of the most notable technologies that has helped to change how businesses function, including their administrative and financial procedures, is artificial intelligence (AI). Businesses are depending more and more on intelligent systems that can analyze large amounts of data, spot trends, and offer predictive solutions that boost productivity and aid in decision-making. The accounting industry now uses sophisticated algorithms that can enhance the quality of financial data and increase its capacity to satisfy user demands, rather than just automating conventional procedures.

One of the industries most affected by AI applications is financial accounting. By automating data entry and financial transaction analysis, these technologies have aided in the development of accounting information systems. Additionally, big data analytics and machine learning have improved organizations' capacity to swiftly and accurately process vast amounts of data, which has raised the effectiveness of the accounting system and the caliber of its outputs.

A key factor in the effectiveness of economic decisions is the caliber of financial accounting data. Accounting data is used by management, investors, and regulatory agencies to assess financial performance and make decisions about financing, investment, and supervision. Relevance, honest representation, comparability, understandability, and timeliness are the most crucial characteristics that define the quality of accounting information and make it beneficial to its users. As a result, one of the most crucial prerequisites for organizations is their capacity to generate accurate and trustworthy financial data. The contribution of smart technologies to the advancement of accounting procedures has been the subject of numerous studies. According to a study by Kokina and Davenport (2017), automation and artificial intelligence technologies are altering the nature of the auditing and accounting profession by decreasing repetitive tasks and putting more emphasis on analysis and decision-making. This enhances the effectiveness and caliber of information generated by the accounting system.

Moll and Yigitbasioglu (2019) also demonstrated how contemporary digital technologies, such as artificial intelligence applications, have influenced the evolution of accountants' careers by offering analytical tools that enhance the caliber of accounting data and boost an organization's capacity to use financial data for planning and decision-making. in the field of accounting and auditing because, in contrast to conventional sampling-based techniques, it enables the analysis of greater volumes of data and better identification of mistakes and financial hazards.

The Bonsón and Bedëroň study (2019) also verified that the adoption of contemporary technologies by institutions can improve the quality of information given to stakeholders and that the digital transformation in financial reporting has improved the level of disclosure and transparency.

Despite the significant advantages that artificial intelligence (AI) offers in the accounting field, its implementation still faces several challenges. These include the need to develop accountants' skills, provide suitable digital infrastructure, ensure data security, and adhere to the ethical and legal considerations associated with using intelligent systems. Furthermore, the varying levels of adoption of these technologies among institutions necessitate further applied studies that measure the impact of AI on the quality of accounting information in different economic environments.

Hence, the problem of the current study stems from the need to understand the role that artificial intelligence plays in enhancing the quality of financial accounting information, and to demonstrate the extent to which its applications affect the improvement of the characteristics of accounting information, in order to help institutions develop their accounting systems and achieve higher levels of efficiency and transparency.

Therefore, this study aims to investigate the relationship between artificial intelligence applications and the quality of financial accounting information, by analyzing the impact of using smart technologies in improving the accuracy, relevance and reliability of financial information, and providing recommendations that help institutions to effectively utilize artificial intelligence in developing their accounting practices.

General concepts of the study

The concept of artificial intelligence (AI)

(AI) is one of the most prominent modern technologies that has radically transformed various economic and administrative sectors, due to its ability to mimic human intelligence in learning, analysis, reasoning, and decision-making. AI refers to a set of systems and algorithms capable of processing big data, recognizing patterns, extracting knowledge, and predicting

future events, with the ability to continuously improve their performance based on experience and available data.

Russell and Norvig (2021) Artificial intelligence is defined as the science of designing intelligent systems capable of performing tasks that typically require human cognitive abilities, such as learning, reasoning, problem-solving, and decision-making. This is how the OECD (2024) defined it: It is a machine-based system that uses data analysis to generate predictions, recommendations, or decisions that impact real or virtual environments within predetermined goals.

Machine learning, deep learning, natural language processing, computer vision, intelligent robotics, and big data analytics are just a few of the many uses for artificial intelligence (AI) in contemporary businesses. Because of their capacity to increase operational effectiveness, lower costs, improve information quality, and assist managerial and strategic decisions, these technologies have emerged as a crucial component of the digital transformation process.

The concept of financial accounting

Financial accounting is a major branch of accounting that aims to measure, record, classify, and summarize financial transactions and prepare financial statements that reflect an entity's financial position and operating results over a specific period. Financial accounting is based on a set of international accounting principles and standards that ensure the prepation of objective, reliable, and comparable financial information

Financial accounting is defined as an information system that provides accurate and reliable financial information to its internal and external users, assisting them in making economic, investment, and regulatory decisions. Its main outputs include the balance sheet, income statement, cash flow statement, statement of changes in equity, and the notes to the financial statements.

In light of the digital transformation, financial accounting has witnessed significant development through the adoption of intelligent accounting information systems, where data recording, reporting, and financial performance analysis processes are now automated and rely on artificial intelligence technologies, which has contributed to improving the speed and accuracy of accounting operations and reducing human errors

The concept of quality of financial accounting information

The quality of financial accounting information refers to the extent to which the information produced by the accounting system meets the needs of its users by providing accurate, reliable, and valuable information for economic decision-making. Information

quality is one of the most important characteristics that determines the effectiveness of financial reports and their contribution to supporting investors, management, regulatory bodies, and stakeholders.

According to the conceptual framework issued by the International Accounting Standards Board (IASB), high - quality accounting information has basic characteristics of relevance and faithful representation, in addition to enhanced characteristics including comparability, verifiability, timeliness, and understandability.

The quality of accounting information directly impacts the efficiency of economic decisions, as accurate and reliable information helps reduce uncertainty, enhance transparency, improve confidence in financial statements, and increase the efficiency of financial markets.

The relationship between artificial intelligence and the quality of financial accounting information

Artificial intelligence has become one of the most important tools that institutions rely on in developing accounting information systems, as it contributes to automating accounting processes, analyzing huge amounts of data in a short time, detecting errors and financial fraud, predicting future risks, and improving the process of preparing financial reports.

Artificial intelligence applications improve the quality characteristics of accounting information by increasing data accuracy, reducing human errors, enhancing information processing speed, and improving comparability, reliability, and transparency, which positively impacts the quality of financial reports and the effectiveness of administrative and investment decisions.

By offering sophisticated analytical tools based on machine learning and big data analytics, artificial intelligence also helps auditors and accountants by boosting the effectiveness of internal control and audit procedures and improving the accuracy of published financial data. However, the successful application of artificial intelligence in the accounting field depends on the availability of digital infrastructure, data quality, adherence to professional and ethical standards, and the development of human resources skills capable of working with smart technologies

Studies Previous

Lucky topic intelligence artificial in Accounting Quality Information Accounting Finance With interest growing during years the last one, a result Evolution Accelerated in Technologies Learning Automatic, Analysis Data huge, and automation Smart, gesticulate Accompany that from Changes Essential in environment Business and practices Accounting .

And it has She sought Many from Studies to statement effect This is amazing Technologies in to improve quality Information Accounting and strengthening efficiency numbers Reports Finance . In study Al- Htaybat et al . (2020) , It was completed analysis role intelligence artificial in development Organized Information Accounting And showed Results that application Technologies intelligence artificial Contributes in to improve accuracy Data Accounting and reduce Mistakes Humanity, And raised quality Reports Finance, with confirmation on importance qualification accountants For use This is amazing Technologies . As well . I ate study Sutton et al . (2020) Impact Technologies Learning Automated in Accounting And scrutiny, She explained that This is amazing Technologies Contributed in more speed to treat Data Finance, and improving efficiency discovery Mistakes and cases Fraud, The matter that mirror In picture Positive on quality Information Accounting.

And in Context same, Focused study Moffitt et al . (2021) on Use intelligence artificial in Operations Auditing External, where I arrived to that Systems smart Enhance accuracy procedures Auditing And challenge from risks Mistakes Essential, Which Contributes in to lift Reliability Reports Finance . Also I aimed study Issa et al . (2021) to statement role analysis Data The huge intelligence artificial in to improve quality Reports Finance, And showed that This is amazing Technologies Help in discovery Patterns not natural, and improving ability on Prediction At risk Finance and support takers The decision . Likewise . I ate study Yoon et al . (2021) Applications intelligence artificial in Accounting Administrative And finance, She confirmed that Automation smart Contributed in reduction the time Necessary To prepare Reports Finance, and improving quality Information Accounting from during Strengthening Accuracy And transparency.

And in 2022 , I aimed study Alamin and Wilkin (2022) to evaluation effect Transformation digital intelligence artificial in Organized Information Accounting And showed Its results presence relationship Positive between level adoption Technologies intelligence artificial Quality Information Finance, no Sima In the It relates With characteristics Suitability And reliability . As well . I discussed study Alkaraan et al . (2022) Impact Applications intelligence artificial in to support Decisions Administrative and censorship Finance, She confirmed that Use algorithms smart Contributes in to improve quality Reports Finance and increase efficiency Performance Institutional . And from side last, I reviewed study Kokina et al . (2022) Use Automation smart in Accounting And scrutiny, She explained that intelligence artificial led to to improve Efficiency Operational, and reduce Business routine, and making available Opportunity For accountants To focus on Aspects analytical And the strategy.

As for study Dwivedi et al . (2023) lost I reviewed Latest Developments in Applications intelligence artificial in environment Business, She confirmed that intelligence artificial become tool Main To improve quality Data Finance, and increase accuracy Reports, and support Decisions Administrative And the strategy . And in 2024 , I aimed study Ashraf (2024) to measurement effect Automation intelligence artificial in to improve quality Reports Finance from during environment censorship Interior, And showed Results that Use Technologies Automation linked decrease points weakness in censorship Interior And improved quality Reports Finance. Also, I ate study Dong et al . (2024) Applications Models Linguistic The large in Accounting And finance, she explained that This is amazing Models possess Potential large in numbers Reports Analysis Data and support Accountants, unless that it Requires censorship mankind to ensure accuracy Outputs And its reliability.

And in 2025, I reviewed study Hussain (2025) Role Organized Information Accounting in to improve quality Lists Finance, she pointed to that to merge Technologies smart inside Organized Information Accounting Contributes in Strengthening Transparency and reliability and speed numbers Reports Finance. Also, I aimed study Manihuruk and Dewayanto (2025) to review role intelligence artificial and challenges Related Quality Reports Finance, She confirmed that intelligence artificial improves quality Disclosure Financial Accuracy Reports, unless that success Its application He depends on quality Data, Availability Structure Infrastructure Digital, and qualification Resources Humanity. Likewise. Presented study Sanz Martín et al . (2025) Review methodology and analysis bibliometric for development Applications intelligence artificial in Accounting And finance, and showed growth Increasingly in Research that I ate Use intelligence artificial And it indicates Studies Previous In picture General to presence deal wide on that Applications intelligence artificial I became from Most important Factors Influential in development Organized Information Accounting and improving quality Information and reports Finance, from during more Accuracy and reliability And transparency, and reduce Mistakes Humanity, and speed to treat Data, and strengthening capacity Institutions on Taking Decisions . Except that most This is amazing Studies Focused on environments Advanced or on Reviews theory, in when what Still The need existing to conduct More from Studies Applied that measure effect intelligence artificial in quality Information Accounting Finance in environments Arabic, He is what Seeking the study Current to Treating it.

Study Methodology

Methodology

This study adopted the descriptive-analytical research approach, which is considered one of the most appropriate methodologies for examining contemporary organizational and accounting issues. The concepts of artificial intelligence (AI) and the quality of financial accounting information were reviewed and explained using the descriptive aspect, and the relationship between AI applications and the quality of financial accounting information within organizations was investigated using the analytical aspect.

Because quantitative methods offer an objective way to measure respondents' perceptions and assess the relationships among research variables, the study also used a quantitative research design. The main tool for gathering empirical data was a structured questionnaire. The degree to which AI technologies enhance the caliber of financial accounting data was determined through statistical analysis of the gathered data.

Study Population

The study population consisted of professionals working in accounting and finance-related positions within governmental and private organizations. Specifically, the population included accountants, internal auditors, external auditors, financial managers, accounting supervisors, and employees working in accounting and finance departments.

These participants were selected because they possess practical experience with accounting information systems and are directly involved in preparing, processing, analyzing, auditing, and utilizing financial information. Furthermore, they are among the primary users of digital technologies and AI applications within accounting environments, making them the most suitable respondents for evaluating the role of AI in enhancing financial accounting information quality.

Study Sample

To guarantee that every member of the target population had an equal chance to take part in the study, a straightforward random sampling technique was used. Online survey platforms and professional communication channels were used to distribute 220 electronic questionnaires.

194 responses were obtained from the questionnaires that were distributed, yielding an initial response rate of 88.2%. After a data screening procedure, 14 questionnaires with inconsistent or incomplete answers were eliminated. As a result, 180 valid questionnaires were kept for statistical analysis, resulting in an 81.8% final usable response rate.

According to widely recognized criteria in social science and accounting research, the obtained response rate is deemed satisfactory, signifying that the gathered data are adequately representative of the target population and appropriate for statistical analysis.

Table 1. Distribution of the Study Sample

Statement	Number	Percentage (%)
Distributed questionnaires	220	100.0
Returned questionnaires	194	88.2
Invalid questionnaires	14	6.4
Valid questionnaires	180	81.8

The distribution of the questionnaires given to study participants is shown in Table (1). 194 of the 220 electronically distributed questionnaires were returned, yielding an initial response rate of 88.2%. There were 180 valid questionnaires for statistical analysis after 14 responses were eliminated for lacking or inconsistent information. The final response rate of 81.8% is regarded as adequate for quantitative research and shows a high degree of participant engagement, improving the data's representativeness and dependability.

Table 2. Distribution of Respondents by Gender

Gender	Number	Percentage (%)
Male	113	62.8
Female	67	37.2
Total	180	100.0

Table (2) displays the study participants' gender distribution. Men made up 62.8% of the sample as a whole, while women made up 37.2%. This distribution, which indicates that men made up the majority of respondents, may reflect the demographic composition of professionals working in accounting and finance within the surveyed organizations. Nonetheless, a fair evaluation of the study variables is provided by the adequate representation of both genders.

Table 3. Distribution According to Academic Qualification

Qualification	Number	Percentage (%)
Bachelor's Degree	72	40.0
Master's Degree	74	41.1

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

PhD	34	18.9
Total	180	100.0

The respondents have comparatively high levels of education, as indicated in Table (3). Master's degree holders made up the largest percentage of the sample (41.1%), closely followed by Bachelor's degree holders (40.0%), and PhD holders (18.9%). These results show that most respondents have advanced degrees, indicating that they have the professional expertise and knowledge necessary to assess the application of AI technologies and their impact on the quality of financial accounting data.

Table 4. Distribution According to Years of Experience

Years of Experience	Number	Percentage (%)
Less than 5 years	39	21.7
5–10 years	63	35.0
11–15 years	47	26.1
More than 15 years	31	17.2
Total	180	100.0

The distribution of respondents based on their level of professional experience is shown in Table 4. Those with five to ten years of experience made up the largest percentage of participants (35.0%), followed by those with eleven to fifteen years of experience (26.1%). Twenty-seven percent of participants had less than five years of experience, and seventeen percent had more than fifteen years. This distribution shows that the majority of respondents have significant real-world experience in finance and accounting, which lends credibility to their assessments of the use of AI in accounting procedures.

Table 5. Distribution According to Job Position

Job Position	Number	Percentage (%)
Accountant	81	45.0
Auditor	39	21.7
Financial Manager	28	15.6
Academic	32	17.7
Total	180	100.0

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهـ

The distribution of respondents based on their current positions is displayed in Table (5). The largest professional group was accountants (45.0%), followed by financial managers (15.6%), auditors (21.7%), and academics (17.7%). The study's findings are more thorough because the sample's diversity of job positions guarantees that it captures various professional viewpoints on the adoption of AI technologies and their effects on the caliber of financial accounting data.

Research Instrument

A structured questionnaire that was created following a thorough analysis of earlier research on artificial intelligence, accounting information systems, financial reporting quality, and digital transformation in accounting served as the main tool for gathering data.

There were two primary sections to the questionnaire.

The first section gathered demographic data about the respondents, such as their job position, years of professional experience, gender, and level of education.

A five-point Likert scale, with 1 denoting "strongly disagree" and 5 denoting "strongly agree," was used in the second section to measure the study variables. The purpose of the questionnaire was to gauge respondents' opinions about the use of AI technologies and how they affect the caliber of financial accounting data.

Study Variables

- The conceptual framework of the study consists of one independent variable and
- one dependent variable.

The independent variable is Artificial Intelligence (AI), represented through four dimensions:

- Smart Automation
- Machine Learning
- Big Data Analytics
- Expert Systems

The dependent variable is Financial Accounting Information Quality, which is measured through five qualitative characteristics:

- Relevance
- Reliability
- Understandability
- Comparability
- Timeliness

These dimensions were selected based on the International Accounting Standards Board (IASB) qualitative characteristics of useful financial information and previous AI-related accounting studies.

Statistical Analysis Methods

To address the research questions and test the suggested hypotheses, a number of descriptive and inferential statistical techniques were used.

The characteristics of the respondents were summarized and their responses were assessed using descriptive statistics, such as frequencies, percentages, arithmetic means, and standard deviations.

Cronbach's Alpha coefficient was used to evaluate the questionnaire's internal consistency, and the Kolmogorov-Smirnov test was used to determine whether the data distribution was normal.

The degree and direction of the relationships between the research variables were ascertained using Pearson's correlation coefficient.

The effect of artificial intelligence dimensions on the caliber of financial accounting data was examined using simple and multiple linear regression analyses..

Additionally, One-Way Analysis of Variance (ANOVA) was used to ascertain whether statistically significant differences existed among respondents with different demographic characteristics, while the Independent Samples t-test was used to investigate differences between two demographic groups.

The statistical analyses were conducted using a significance level of 0.05, which is frequently utilized in accounting and management research..

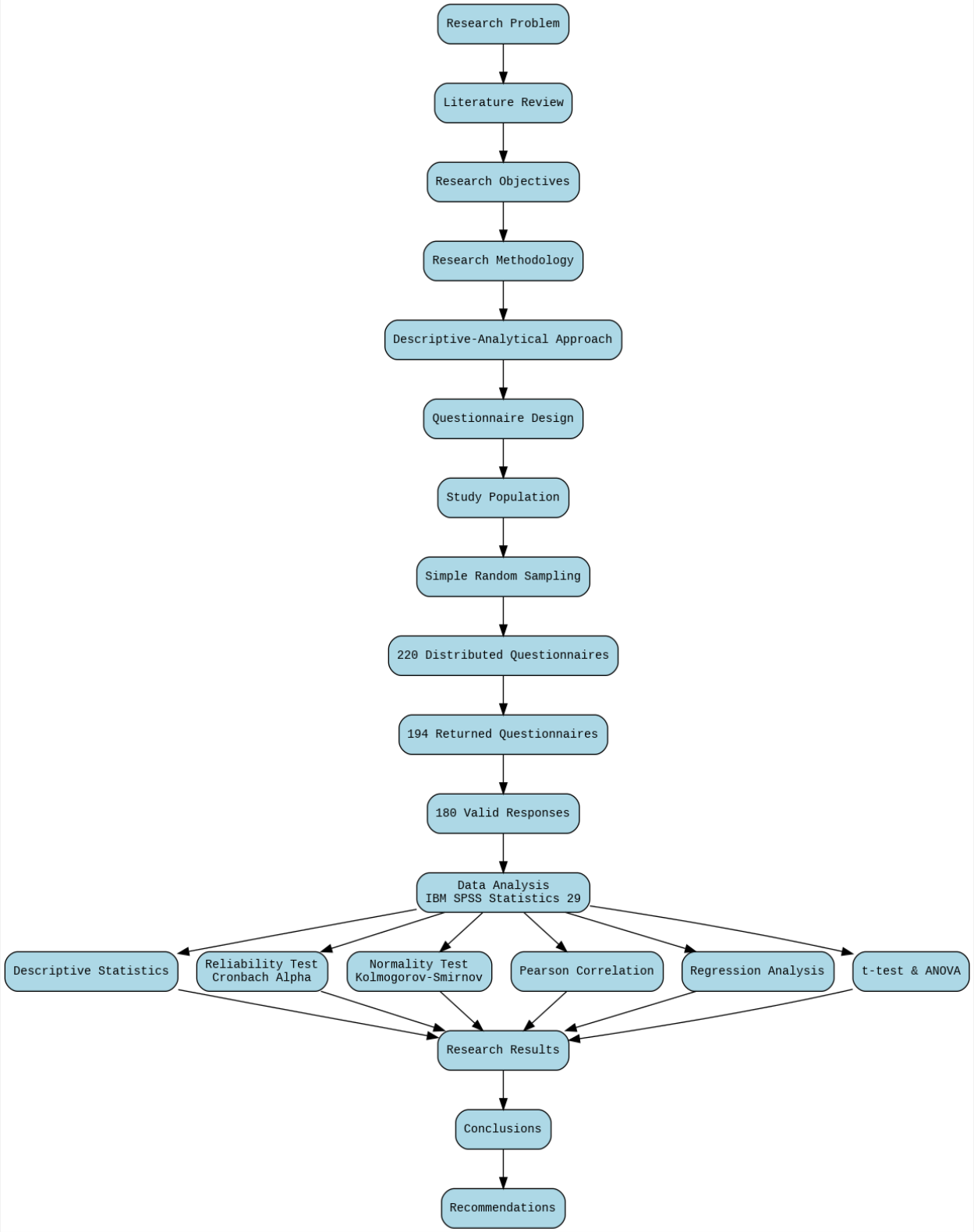


Figure 1. Research Methodology Flowchart

Results

Descriptive Analysis of the Study Sample

The descriptive results of the study based on the respondents' demographics are presented in this chapter. Descriptive statistical methods, such as percentages and frequencies, were used to summarize the study sample's characteristics and assess its representativeness to the target population.

Response Rate

Table (2) displays the gender distribution, with 67 respondents (37.2%) being female and 113 respondents (62.8%) being male.

This distribution shows that the majority of study participants were men. The current makeup of the workforce in the accounting and finance divisions of the companies surveyed may be reflected in this distribution. However, the inclusion of both sexes offers a chance to record a variety of professional viewpoints regarding the application of AI technologies in accounting procedures.

Gender Distribution

Table (2) displays the gender distribution, with 67 respondents (37.2%) being female and 113 respondents (62.8%) being male.

This distribution shows that the majority of study participants were men. The current makeup of the workforce in the accounting and finance divisions of the companies surveyed may be reflected in this distribution. However, the inclusion of both sexes offers a chance to record a variety of professional viewpoints regarding the application of AI in accounting procedures.

Academic Qualification

Table (3) provides an overview of the respondents' educational background. Master's degree holders made up the largest group (41.1%), closely followed by Bachelor's degree holders (40.0%). PhD-holding respondents made up 18.9% of the sample as a whole.

The majority of respondents have adequate theoretical knowledge and professional competence in accounting and finance, as evidenced by their comparatively high educational level. These credentials boost the responses' legitimacy and imply that participants are able to assess technological advancements and their impact on the quality of financial accounting information from both a theoretical and practical standpoint.

Years of Professional Experience

Table 4 displays the distribution according to professional experience. The largest group of respondents (35.0%) had five to ten years of experience, followed by those with eleven to fifteen years (26.1%). 21.7% of participants had less than five years of experience, and 17.2% had more than fifteen.

These results imply that most respondents have a great deal of real-world experience with accounting and finance. The fact that mid-career professionals predominate indicates that the opinions gathered are based on real-world knowledge of accounting information systems and organizational financial procedures, which boosts the responses' dependability.

Job Position

The distribution of respondents' occupations is shown in Table (5). The largest professional category was accountants (45.0%), followed by auditors (21.7%), financial managers (15.6%), and academics.(%17.7)

By including respondents who are involved in different phases of financial information preparation, verification, analysis, and decision-making, this diversity of professional positions improves the study's comprehensiveness. Because of this, the study takes into account various professional viewpoints regarding the application of AI in accounting settings.

Overall Evaluation of the Sample

Overall, the descriptive analysis demonstrates that the study sample possesses the professional and demographic traits required to examine how artificial intelligence may enhance the quality of financial accounting data. A strong foundation for comprehending contemporary accounting procedures and evaluating the potential contribution of AI technologies is provided by the combination of advanced education, substantial professional experience, and a variety of job roles.

Additionally, the comparatively high response rate reduces worries about sampling bias and enhances the sample's representativeness. Therefore, the demographic features of the respondents provide a strong empirical basis for further statistical analyses and interpretations of the results in relation to the digital transformation of accounting.

General Interpretation of the Descriptive Findings

According to the descriptive findings, respondents are in a good position to offer knowledgeable opinions regarding the application of AI technologies in accounting settings. Their professional experience and educational backgrounds demonstrate familiarity with financial reporting procedures and accounting information systems, and the sample's occupational diversity guarantees that the responses gathered reflect a range of functional viewpoints.

When combined, these traits boost confidence in the study sample's ability to fairly represent accounting and finance professionals and advance the overarching objective of examining how artificial intelligence can enhance the caliber of financial accounting data.

Discussion

The literature review consistently demonstrates that one of the key technologies propelling the digital transformation of accounting and finance is artificial intelligence (AI). Studies published between 2020 and 2025 generally concur that AI applications have greatly increased the effectiveness, precision, and dependability of accounting procedures while also facilitating better managerial decision-making and higher-quality financial reporting. The reviewed studies all agree that artificial intelligence (AI) improves the qualitative aspects of financial accounting data, despite variations in research approaches, geographic settings, and technological applications.

The Impact of Artificial Intelligence on Financial Accounting Information Quality

According to the literature, AI technologies significantly improve the quality of financial accounting information by enhancing the fundamental qualitative characteristics defined by accounting standards, such as relevance, faithful representation, comparability, understandability, and timeliness. AI systems automate repetitive accounting tasks, reduce manual processing errors, and ensure record consistency. As a result, organizations that use AI technologies produce more reliable financial reports that help investors, managers, auditors, and regulators make informed decisions.

Several studies have also found that AI contributes to faster processing of financial transactions and more efficient financial reporting cycles, allowing organizations to respond more quickly to changing business environments. These enhancements ultimately improve transparency, accountability, and organizational performance.

The Role of Machine Learning in Accounting

One of the most widely used AI technologies in accounting is machine learning. The examined research demonstrates that machine learning algorithms are capable of identifying intricate financial patterns, automatically categorizing accounting transactions, forecasting future financial results, and spotting irregularities that might point to fraud.

As machine learning models are exposed to historical financial data, their predictive performance gradually improves in comparison to traditional accounting procedures. Organizations are able to support strategic decision-making, increase budgeting accuracy, and more accurately predict financial risks thanks to this adaptive capability. Consequently, machine learning is becoming more widely acknowledged as an essential part of intelligent accounting data .

systems.

The Contribution of Big Data Analytics

One of the most widely used AI technologies in accounting is machine learning. The examined research demonstrates that machine learning algorithms are capable of identifying intricate financial patterns, automatically categorizing accounting transactions, forecasting future financial results, and spotting irregularities that might point to fraud.

As machine learning models are exposed to historical financial data, their predictive performance gradually improves in comparison to traditional accounting procedures. Organizations are able to support strategic decision-making, increase budgeting accuracy, and more accurately predict financial risks thanks to this adaptive capability. Consequently, machine learning is becoming more widely acknowledged as an essential part of intelligent accounting data .

The Importance of Expert Systems in Accounting Decision-Making

In accounting practice, expert systems continue to be a crucial AI application. These systems mimic the thought processes of seasoned accountants by using pre-established knowledge bases and logical inference techniques.

Expert systems assist accountants in interpreting accounting standards, choosing suitable accounting treatments, assessing financial options, and organizing audits, according to the reviewed literature. Their application lessens the chance of human error during intricate accounting processes and encourages more consistency in accounting decisions.

Expert systems greatly enhance the quality of decisions by making intelligent recommendations based on accumulated accounting knowledge, even though they cannot completely replace professional judgment.

Artificial Intelligence and Financial Reporting

According to earlier studies, artificial intelligence is becoming more and more crucial to raising the caliber of financial reporting. AI technologies facilitate the automatic preparation of financial statements, enhance data integration between accounting systems, reduce reporting delays, and guarantee adherence to regulatory and accounting standards.

Additionally, intelligent reporting systems make it possible to continuously monitor accounting data, which improves stakeholder confidence and transparency. Real-time disclosure procedures are also made easier by AI-powered financial reporting, which enables companies to give investors and regulatory bodies financial information more quickly.

Overall, the reviewed studies show that artificial intelligence has developed into a tactical tool for enhancing the reliability, precision, and utility of financial reports.

Artificial Intelligence in Auditing

Artificial intelligence has revolutionized auditing by enabling auditors to examine complete datasets instead of depending only on sampling techniques. Unusual transactions, fraud indicators, financial risks, and ongoing organizational activity monitoring are all possible with machine learning algorithms.

AI-assisted auditing improves audit quality by boosting accuracy, reducing audit times, and enhancing auditors' capacity to identify material misstatements, according to the literature. Additionally, continuous auditing is made possible by AI technologies, which let businesses keep an eye on financial activity throughout the reporting period as opposed to merely performing sporadic inspections.

However, earlier studies have stressed that AI should complement professional auditors rather than take their place. Interpreting complicated accounting problems, using professional judgment, and handling ethical issues still require human expertise.

Challenges Associated with AI Adoption

The reviewed literature identifies a number of challenges that organizations must overcome in order to successfully implement artificial intelligence, despite its many advantages.

The most commonly mentioned issue is the availability of high-quality financial data. Accurate, thorough, and organized datasets are essential to AI systems. Predictive accuracy and decision reliability are directly impacted by poor data quality.

Data privacy and cybersecurity present another significant obstacle. Organizations are more susceptible to financial data breaches, unauthorized access, and cyber threats as accounting systems become more digital. Strong frameworks for information security are therefore crucial.

Another major barrier is the dearth of skilled workers who can manage and apply AI technologies. To help accountants develop their digital and analytical skills, numerous studies suggest continuing education programs.

Other challenges include.

Comparison of Previous Studies

The reviewed studies' overall findings show remarkable consistency, despite the fact that they used different research methodologies, looked into different countries, and concentrated on different accounting applications.

The majority of research found that artificial intelligence improves accuracy, efficiency, transparency, and decision support, all of which have a positive impact on accounting

information quality. The most significant AI technologies changing accounting practice have consistently been found to be machine learning, big data analytics, intelligent automation, and expert systems. However, there are variations in the level of AI adoption among nations and organizations. Because they invest more in technological innovation and have more robust digital infrastructure, developed economies typically display more advanced implementation. Organizations in developing nations, on the other hand, still struggle with issues like staff competencies, financial resources, infrastructure constraints, and regulatory support.

Overall, research indicates that the effective integration of artificial intelligence technologies into accounting information systems will be crucial to the future of accounting. Higher-quality financial reporting, stronger governance, and more sustainable organizational performance are anticipated for organizations that can successfully integrate technological innovation with professional expertise.

Conclusion

Due to the rapid growth of artificial intelligence technologies, accounting and financial reporting procedures have undergone significant change. By reviewing pertinent literature and analyzing accounting professionals' opinions about the use of AI technologies in accounting settings, this study sought to determine how artificial intelligence might improve the caliber of financial accounting data..

The descriptive findings show that the study sample included respondents with a range of job positions, professional experiences, and educational backgrounds, offering a good foundation for assessing the research topic. In addition, the relatively high response rate boosts the study's credibility and increases the data's representativeness. Artificial intelligence technologies, such as machine learning, smart automation, expert systems, and big data analytics, have become crucial parts of contemporary accounting systems, as the theoretical review showed. Routine accounting procedures can be automated, human error can be decreased, financial data processing can be accelerated, fraud detection can be improved, auditing activities can be supported, and decision-makers can benefit from predictive analytics.

Additionally, the literature reviewed for this study consistently shows that the qualitative aspects of financial accounting information—specifically, relevance, reliability, understandability, comparability, and timeliness—are positively impacted by the successful application of artificial intelligence. However, a number of organizational factors, such as

technology infrastructure, data quality, cybersecurity, management support, and the ongoing development of employees' digital competencies, affect how well AI is implemented.

Overall, the study demonstrates that artificial intelligence offers businesses looking to boost operational effectiveness, improve accounting performance, and improve the caliber of financial reporting a strategic opportunity. Organizations should, however, implement AI technologies within a thorough governance framework that guarantees accountability, transparency, ethical compliance, and efficient human oversight.

References

1. Al-Htaybat, K., von Alberti-Alhtaybat, L., & Alhatabat, Z. (2020). Artificial intelligence in accounting and auditing: A literature review. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 17(2), 1–18.
2. Alkaraan, F., Elmarzouky, M., Hussainey, K., & Venkatesh, V. G. (2022). Artificial intelligence adoption in accounting and finance: A systematic literature review. Journal of Financial Reporting and Accounting, 20(5), 1025–1048.
3. Alamin, M., & Wilkin, C. (2022). Digital transformation and accounting information systems: The role of artificial intelligence in improving accounting information quality. Journal of Information Systems, 36(4), 245–263.
4. Bonsón, E., & Bednárová, M. (2019). Blockchain and its implications for accounting and auditing. Meditari Accountancy Research, 27(5), 725–740.
5. Dai, J., & Vasarhelyi, M. A. (2016). Imagineering audit 4.0. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 13(1), 1–15.
6. Dwivedi, Y. K., Hughes, L., Baabdullah, A. M., Ribeiro-Navarrete, S., Giannakis, M., Al-Debei, M. M., ... Wright, R. (2023). So what if ChatGPT wrote it? Multidisciplinary perspectives on opportunities, challenges and implications of generative conversational AI. International Journal of Information Management, 71, 102642.
7. International Accounting Standards Board. (2018). Conceptual Framework for Financial Reporting. IFRS Foundation.
8. Issa, H., Sun, T., & Vasarhelyi, M. A. (2021). Research ideas for artificial intelligence in auditing: The formalization of audit and workforce supplementation. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 18(1), 1–20.
9. Kokina, J., & Davenport, T. H. (2017). The emergence of artificial intelligence: How automation is changing auditing. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 14(1), 115–122.

10. Kokina, J., Mancha, R., & Pachamanova, D. (2022). Blockchain, artificial intelligence and robotic process automation in accounting and auditing. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 19(1), 53–67.

11. Moffitt, K. C., Rozario, A. M., & Vasarhelyi, M. A. (2021). Robotic process automation for auditing. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 18(1), 1–17.

12. Moll, J., & Yigitbasioglu, O. (2019). The role of internet-related technologies in shaping the future of accounting. The British Accounting Review, 51(6), 100833.

13. Organisation for Economic Co-operation and Development. (2024). OECD Artificial Intelligence Papers. OECD Publishing.

14. Russell, S., & Norvig, P. (2021). Artificial Intelligence: A Modern Approach (4th ed.). Pearson.

15. Sutton, S. G., Holt, M., & Arnold, V. (2020). The reports of my death are greatly exaggerated—Artificial intelligence research in accounting. International Journal of Accounting Information Systems, 38, 100457.

16. Yoon, K., Hoogduin, L., & Zhang, L. (2021). Big data as complementary audit evidence. Accounting Horizons, 35(2), 189–208.

Salma Kadiri Alaoui
Docteure chercheuse en sociologie des organisations
Université Ibn Tofail
Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Kénitra, Maroc

Conformité institutionnalisante et endogénéité réglementaire: trajectoires organisationnelles de mise en œuvre de l'EU AI Act

Institutionalizing Compliance and Regulatory Endogeneity: Organizational Trajectories in the Implementation of the EU AI Act

Domaine : Sciences sociales — Spécialité : Sociologie des organisations

Résumé:

Le règlement européen sur l'intelligence artificielle est entré en vigueur en 2024 en s'annonçant comme le premier régime contraignant de gouvernance algorithmique. Deux ans plus tard, l'Union a reporté l'essentiel de ses obligations, faute de normes harmonisées et d'autorités nationales opérationnelles. Cet article prend cet épisode au sérieux comme fait sociologique et propose un cadre pour penser la mise en œuvre organisationnelle d'une régulation dont l'infrastructure institutionnelle est incomplète. Il articule le néo-institutionnalisme organisationnel et la théorie de l'endogénéité du droit, et formule trois propositions. La première conçoit le découplage entre structures affichées et pratiques effectives non comme un état mais comme la phase initiale d'une trajectoire d'institutionnalisation, dont la progression dépend de quatre conditions — parmi lesquelles la stabilité temporelle de la contrainte réglementaire elle-même, variable que la littérature n'a pas isolée. La deuxième soutient que les organisations ne se contentent pas d'arbitrer entre logique technique et logique de protection des droits, mais produisent des dispositifs qui portent les deux à la fois, engendrant une forme composite de légitimité que la typologie classique ne permet pas de saisir. La troisième montre que les organisations les mieux dotées mobilisent le cadre réglementaire comme ressource de positionnement, contribuant à structurer un champ inégal. Ces propositions s'intègrent dans un modèle d'institutionnalisation différenciée qui rend compte de la stratification du champ de la gouvernance algorithmique. L'article se clôt sur les implications du report de 2026 pour la théorie de la régulation.

Mots-clés : EU AI Act, néo-institutionnalisme, endogénéité du droit, découplage, gouvernance algorithmique, légitimité organisationnelle, conformité symbolique.

Abstract

The European Union's Artificial Intelligence Act entered into force in 2024, presenting itself as the first binding regime for algorithmic governance. Two years later, the Union postponed most of its obligations, harmonised standards and operational national authorities being unavailable. This article treats that episode as a sociological fact and develops a framework for analysing organisational implementation of a regulation whose institutional infrastructure remains incomplete. Bringing together organisational neo-institutionalism and legal endogeneity theory, it advances three propositions. The first recasts decoupling between displayed structures and actual practices not as a state but as the opening phase of an institutionalisation trajectory whose progression depends on four conditions, among them the temporal stability of the regulatory constraint itself — a variable the literature has not isolated. The second holds that organisations do not merely arbitrate between technical logic and rights-protection logic but produce devices carrying both at once, generating a composite form of legitimacy that standard typologies cannot capture. The third shows that well-resourced organisations mobilise the regulatory framework as a positioning resource, contributing to an unequal field. Together these propositions form a model of differentiated institutionalisation accounting for stratification in algorithmic governance. The article closes on what the 2026 postponement implies for regulatory theory.

Keywords: EU AI Act, neo-institutionalism, legal endogeneity, decoupling, algorithmic governance, organisational legitimacy, symbolic compliance

1. Introduction

Le 27 juillet 2026, le règlement (UE) 2026/17441611, adopté le 8 juillet 2026, est entré en vigueur. Connu sous le nom de Digital Omnibus sur l'intelligence artificielle, il reporte au 2 décembre 2027 l'application des obligations qui devaient peser, à partir du 2 août 2026, sur les systèmes d'intelligence artificielle à haut risque de l'annexe III du règlement (UE) 2024/16891612 — ceux qui interviennent dans le recrutement, l'éducation, l'accès à certains

1611 Règlement (UE) 2026/1744 du Parlement européen et du Conseil du 8 juillet 2026 modifiant les règlements (UE) 2024/1689, (UE) 2018/1139 et (UE) 2023/1230 en ce qui concerne la simplification de la mise en œuvre des règles harmonisées concernant l'intelligence artificielle (train de mesures omnibus numérique sur l'IA), Journal officiel de l'Union européenne, L 2026/1744, 24 juillet 2026.

1612 Règlement (UE) 2024/1689 du Parlement européen et du Conseil du 13 juin 2024 établissant des règles harmonisées concernant l'intelligence artificielle et modifiant les règlements (CE) n° 300/2008, (UE) n° 167/2013, (UE) n° 168/2013, (UE) 2018/858, (UE) 2018/1139 et (UE) 2019/2144 et les directives 2014/90/UE, (UE) 2016/797 et (UE) 2020/1828 (règlement sur l'intelligence artificielle), Journal officiel de l'Union européenne, L 2024/1689, 12 juillet 2024. ELI : http://data.europa.eu/eli/reg/2024/1689/oj.

services essentiels, la biométrie, l'application de la loi ou l'administration de la justice. La Commission avait proposé d'ajuster ce calendrier de telle sorte que les règles ne s'appliquent qu'une fois confirmée la disponibilité des normes et des outils nécessaires ; le report s'inscrit par ailleurs dans un programme plus large de simplification réglementaire visant à réduire les coûts administratifs supportés par les entreprises.

L'épisode mérite mieux qu'une note de bas de page. Une régulation présentée comme le premier cadre contraignant de gouvernance algorithmique à l'échelle d'un espace économique majeur a dû reporter ses propres échéances parce que le champ organisationnel censé la porter n'existait pas encore. Ce constat déplace la question sociologique. Il ne s'agit plus seulement de demander comment les organisations répondent à une contrainte réglementaire, mais comment une contrainte réglementaire devient — ou ne devient pas — effective dans un champ dont l'infrastructure institutionnelle se construit en même temps qu'elle.

La littérature disponible sur l'AI Act ne pose pas la question sous cette forme. Elle est dominée par des travaux d'ingénierie de la conformité qui proposent des méthodes, des architectures documentaires ou des systèmes de management de la qualité destinés à satisfaire les exigences du règlement1613. Ces travaux sont prescriptifs : ils indiquent ce qu'il faudrait faire, non ce que les organisations font. À côté d'eux, une littérature juridique et institutionnelle analyse l'architecture de gouvernance du règlement et ses difficultés de coordination1614. Elle éclaire le dispositif public sans descendre à l'intérieur des organisations. Restent quelques travaux de sciences sociales, encore rares, qui appliquent la

1613 Jessica KELLY, Shanza Ali ZAFAR, Lena HEIDEMANN, João-Vitor ZACCHI, Delfina ESPINOZA et Núria MATA, « Navigating the EU AI Act: A Methodological Approach to Compliance for Safety-critical Products », 2024 IEEE Conference on Artificial Intelligence, 2024, p. 979-984 ; Henryk MUSTROPH et Stefanie RINDERLE-MA, « Design of a Quality Management System Based on the EU AI Act », dans Legal Knowledge and Information Systems: JURIX 2024, Amsterdam, IOS Press, 2024, p. 314-320 ; Kuruvilla George AIYANKOVIL et Dave LEWIS, « Harmonizing AI Data Governance: Profiling ISO/IEC 5259 to Meet the Requirements of the EU AI Act », dans Legal Knowledge and Information Systems: JURIX 2024, Amsterdam, IOS Press, 2024, p. 363-365.

1614 Claudio NOVELLI, Philipp HACKER, Jessica MORLEY, Jarle TRONDAL et Luciano FLORIDI, « A Robust Governance for the AI Act: AI Office, AI Board, Scientific Panel, and National Authorities », European Journal of Risk Regulation, vol. 16, n° 2, 2025, p. 566-590 ; Deirdre AHERN, « Operationalising AI Regulatory Sandboxes under the EU AI Act: The Triple Challenge of Capacity, Coordination and Attractiveness to Providers », Cambridge Forum on AI: Law and Governance, vol. 1, 2025, art. e35 ; Huixin ZHONG, « Implementation of the EU AI Act Calls for Interdisciplinary Governance », AI Magazine, vol. 45, n° 3, 2024, p. 333-337.

théorie institutionnelle à la gouvernance de l'IA1615 ou documentent le fonctionnement effectif des équipes d'éthique dans l'industrie1616.

Cet article s'inscrit dans ce dernier ensemble et entend le prolonger sur trois points précis. Il mobilise pour cela deux traditions que la littérature sur l'IA a jusqu'ici tenues séparées : le néo-institutionnalisme organisationnel issu de Meyer et Rowan1617 et de DiMaggio et Powell1618, et la théorie de l'endogénéité du droit développée par Edelman1619. La seconde est décisive et pourtant absente des travaux existants sur l'AI Act, alors qu'elle décrit exactement le mécanisme en jeu : lorsque le droit est formulé en termes procéduraux et ambigus, ce sont les professionnels de la conformité employés par les organisations qui en fixent le sens opératoire, en produisant des structures dont la valeur symbolique excède souvent l'effet substantiel, et que les autorités finissent par ratifier comme preuves de conformité.

L'AI Act réunit toutes les conditions que la théorie de l'endogénéité identifie comme favorables à ce processus. Ses exigences centrales — supervision humaine effective, transparence appropriée, robustesse suffisante, qualité des jeux de données — sont des standards ouverts dont le contenu n'est pas fixé par le texte. Leur détermination est renvoyée à des normes harmonisées qui, précisément, n'existaient pas à l'échéance prévue. Et la vérification externe s'y heurte à une difficulté que ne connaissaient pas les cas classiques

---

1615 David HORNEBER, « Understanding the Implementation of Responsible Artificial Intelligence in Organizations: A Neo-Institutional Theory Perspective », Communications of the Association for Information Systems, vol. 57, 2025, p. 185-218 ; Azmine Toushik WASI, Abdur RAHMAN, Rahatun Nesa PRITI, Mahir Absar KHAN et MD Shafikul ISLAM, Responsible Innovation in AI-Driven Operations and Supply Chain Management: An Institutional Theory Framework, prépublication engrXiv, 2025, DOI : 10.31224/5723.

1616 Archana AHLAWAT, Amy A. WINECOFF et Jonathan D. MAYER, Minimum Viable Ethics: From Institutionalizing Industry AI Governance to Product Impact, prépublication arXiv:2409.06926, 2024 ; Cristina BESIO, Cornelia FEDTKE, Michael GROTHE-HAMMER, Athanasios KARAFILLIDIS et Andrea PRONZINI, « Algorithmic Responsibility without Accountability: Understanding Data-Intensive Algorithms and Decisions in Organisations », Systems Research and Behavioral Science, vol. 42, n° 3, 2025, p. 739-755.

1617 John W. MEYER et Brian ROWAN, « Institutionalized Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony », American Journal of Sociology, vol. 83, n° 2, 1977, p. 340-363.

1618 Paul J. DIMAGGIO et Walter W. POWELL, « The Iron Cage Revisited: Institutional Isomorphism and Collective Rationality in Organizational Fields », American Sociological Review, vol. 48, n° 2, 1983, p. 147-160.

1619 Lauren B. EDELMAN, « Legal Ambiguity and Symbolic Structures: Organizational Mediation of Civil Rights Law », American Journal of Sociology, vol. 97, n° 6, 1992, p. 1531-1576 ; Lauren B. EDELMAN, Working Law: Courts, Corporations, and Symbolic Civil Rights, Chicago, University of Chicago Press, 2016.

d'endogénéité : l'opacité technique des systèmes algorithmiques rend l'inspection substantielle coûteuse, voire impraticable pour des autorités sous-dotées.

Trois limites du cadre néo-institutionnaliste canonique justifient par ailleurs une contribution théorique, et non une simple application. Le concept de découplage décrit un état sans modéliser les conditions de son évolution. La typologie de légitimité de Suchman1620 traite ses trois dimensions comme analytiquement séparables, ce que la gouvernance algorithmique dément. Enfin, la primauté accordée aux pressions institutionnelles sous-estime la capacité des organisations les mieux dotées à agir sur le contenu même de la règle. Nous formulons en réponse trois propositions — la conformité institutionnalisante, la légitimité hybride algorithmique et la compliance stratégique comme entrepreneuriat institutionnel réglementaire — que nous articulons ensuite dans un modèle d'institutionnalisation différenciée.

La question directrice s'énonce ainsi : *sous quelles conditions une régulation algorithmique dont l'infrastructure institutionnelle est incomplète produit-elle une transformation substantielle des pratiques organisationnelles, plutôt qu'une conformité symbolique durable ?*

L'article procède en huit temps. La section 2 explicite la stratégie de théorisation. La section 3 construit le cadre en articulant néo-institutionnalisme et endogénéité du droit, et situe la contribution par rapport aux travaux les plus proches. La section 4 caractérise l'AI Act comme événement institutionnel instable. La section 5 analyse les dynamiques organisationnelles de conformité. La section 6 développe les trois propositions et le modèle intégré, et en propose une opérationnalisation. La section 7 revient sur le report de juillet 2026 comme cas d'épreuve. Les sections 8 et 9 exposent les limites et concluent.

2. Stratégie de théorisation

Cet article est une contribution conceptuelle. Il ne présente pas de données originales et ne prétend pas décrire ce que font effectivement les organisations soumises à l'AI Act. Cette précision n'est pas une clause de style : elle commande le statut de tous les énoncés qui suivent.

Dans la typologie de Jaakkola1621, il relève de la construction de modèle. Le matériau en est un corpus de littératures existantes, la contribution attendue une articulation nouvelle

1620 Mark C. SUCHMAN, « Managing Legitimacy: Strategic and Institutional Approaches », Academy of Management Review, vol. 20, n° 3, 1995, p. 571-610.

1621 Elina JAAKKOLA, « Designing Conceptual Articles: Four Approaches », AMS Review, vol. 10, 2020, p. 18-26.

de concepts établis, et le critère d'évaluation la fécondité analytique plutôt que la correspondance empirique1622. La démarche a consisté à confronter deux corpus qui s'ignorent — la théorie institutionnelle des organisations et la sociologie de l'endogénéité du droit — à un troisième, hétérogène et pour l'essentiel non sociologique, portant sur la mise en œuvre de l'AI Act.

De ce dernier corpus, nous ne tirons pas des faits mais des indices. Un article d'ingénierie qui propose une méthode de conformité atteste qu'un problème de traduction se pose ; il n'atteste pas que les organisations l'ont résolu de telle ou telle façon. Un texte juridique qui signale l'indétermination d'une exigence documente un état du droit, non un comportement organisationnel. Nous avons donc traité ces publications comme des symptômes de la structuration en cours du champ, ce qu'elles sont effectivement, plutôt que comme des observations directes des pratiques, ce qu'elles ne sont pas. Cette précaution explique la forme des énoncés qui composent l'analyse : ils indiquent ce que le cadre conduit à attendre, et non ce qui a été constaté.

Les propositions formulées en section 6 sont par conséquent des hypothèses théoriques, pas des résultats. Elles engagent leur propre falsifiabilité, et la section 6.5 précise pour chacune les indicateurs observables et les dispositifs d'enquête qui permettraient de les mettre à l'épreuve. Un travail empirique reste à conduire ; nous en esquissons les contours en section 8.

Une remarque sur les sources, enfin. Le champ de la gouvernance algorithmique produit une quantité considérable de littérature grise — preprints, dépôts institutionnels, rapports de cabinets — dont le statut épistémique est incertain. Nous avons écarté les documents sans auteur identifiable et signalons dans le texte les cas où une affirmation repose sur un preprint non encore évalué par les pairs.

3. Cadre théorique : institutions, légitimité et construction organisationnelle du droit

3.1. Acquis et limites du néo-institutionnalisme organisationnel

Le néo-institutionnalisme sociologique a rompu avec l'idée que les organisations adoptent des structures en fonction de leur efficacité technique. Meyer et Rowan1623 ont montré que les organisations formelles incorporent des mythes rationalisés — des croyances largement diffusées sur les procédures appropriées — parce qu'ils confèrent légitimité et

1622 Joep CORNELISSEN, « Editor's Comments: Developing Propositions, a Process Model, or a Typology? Addressing the Challenges of Writing Theory Without a Boilerplate », Academy of Management Review, vol. 42, n° 1, 2017, p. 1-9.

1623 MEYER et ROWAN, art. cité.

accès aux ressources, indépendamment de leur rendement opérationnel. DiMaggio et Powell1624 ont prolongé l'analyse en distinguant trois mécanismes d'homogénéisation au sein d'un champ organisationnel : la contrainte, l'imitation en situation d'incertitude, et la diffusion normative par les groupes professionnels. La régulation étatique constitue la forme la plus directe du premier.

Deux concepts intéressent particulièrement notre objet. Le premier est le découplage, c'est-à-dire l'écart maintenu entre les structures formelles affichées et les pratiques effectives, qui permet de satisfaire les attentes externes sans perturber le fonctionnement interne1625. Bromley et Powell1626 en ont proposé une reformulation utile en distinguant le découplage classique, où la politique affichée n'est pas mise en œuvre, d'un découplage moyens-fins, où les procédures sont bel et bien appliquées mais sans lien démontré avec les objectifs qu'elles sont censées servir. Cette seconde forme nous paraît décrire plus exactement la situation d'une conformité documentaire à l'AI Act : les registres sont tenus, les évaluations d'impact produites, les journaux conservés — et rien ne garantit que ces opérations réduisent les risques que le règlement vise.

Le second concept est celui de légitimité organisationnelle. Suchman1627 la définit comme la perception généralisée que les actions d'une entité sont désirables ou appropriées au sein d'un système socialement construit de normes et de croyances (traduction nôtre), et en distingue trois formes : pragmatique, morale et cognitive. Cette taxinomie a une puissance descriptive considérable. Elle suppose toutefois que les trois formes soient analytiquement séparables, hypothèse que nous discuterons.

À ces outils s'ajoute la notion de travail institutionnel, introduite par Lawrence et Suddaby1628 pour désigner les efforts délibérés des acteurs visant à créer, maintenir ou perturber les institutions. Elle corrige la tendance du néo-institutionnalisme originel à traiter les organisations comme des réceptrices, en restituant aux acteurs internes — juristes, ingénieurs, responsables de conformité — un rôle actif dans la traduction des exigences

---

1624 DIMAGGIO et POWELL, art. cité.

1625 MEYER et ROWAN, art. cité.

1626 Patricia BROMLEY et Walter W. POWELL, « From Smoke and Mirrors to Walking the Talk: Decoupling in the Contemporary World », Academy of Management Annals, vol. 6, n° 1, 2012, p. 483-530.

1627 Mark C. SUCHMAN, « Managing Legitimacy: Strategic and Institutional Approaches », Academy of Management Review, vol. 20, n° 3, 1995, p. 574. Traduction de l'autrice.

1628 Thomas B. LAWRENCE et Roy SUDDABY, « Institutions and Institutional Work », dans Stewart R. CLEGG, Cynthia HARDY, Thomas B. LAWRENCE et Walter R. NORD (dir.), The SAGE Handbook of Organization Studies, 2e éd., Londres, SAGE, 2006, p. 215-254.

externes. Oliver1629 avait ouvert la voie en décrivant un continuum de réponses stratégiques allant de l'acquiescement à la manipulation.

Ce cadre a été critiqué de l'intérieur. Alvesson et Spicer1630 lui reprochent une inflation conceptuelle et une perte de tranchant critique. Nous ne souscrivons pas à leur diagnostic d'ensemble, mais leur avertissement est utile : appliquer mécaniquement les concepts canoniques à un objet nouveau produit une redescription, pas une contribution. C'est pourquoi nous mobilisons une seconde tradition.

3.2. L'endogénéité du droit : quand les organisations fixent le sens de la conformité

Edelman1631 part d'une observation que le néo-institutionnalisme n'avait pas thématisée : le droit qui s'adresse aux organisations est fréquemment ambigu, et cette ambiguïté n'est pas un défaut de rédaction mais une condition de son adoption politique. Une législation qui prescrit un résultat général sans en fixer les modalités laisse aux organisations la charge d'en déterminer le contenu opératoire. Ce sont alors les professionnels internes — juristes d'entreprise, responsables des ressources humaines, plus tard responsables de la conformité — qui construisent, à partir de leurs propres cadres professionnels, ce que la loi est censée exiger.

Le mécanisme se déploie en plusieurs moments. Les professionnels interprètent l'environnement légal et proposent des solutions structurelles : procédures écrites, comités, formations, dispositifs de signalement. Ces solutions se diffusent dans le champ par imitation et par les réseaux professionnels, et acquièrent le statut de standard de bonne pratique. Puis, moment décisif, les instances de contrôle — tribunaux, régulateurs — se mettent à traiter la présence de ces structures comme un indice de conformité, sans en vérifier les effets. Edelman, Uggen et Erlanger1632 l'ont établi sur les procédures internes de réclamation en matière d'égalité professionnelle : adoptées comme mythes rationalisés, elles ont fini par être reconnues judiciairement comme preuves de bonne foi, conférant un bénéfice juridique à des dispositifs dont l'efficacité substantielle n'était pas démontrée. Edelman1633 parle de managérialisation du droit pour désigner ce déplacement par lequel des catégories juridiques

---

1629 Christine OLIVER, « Strategic Responses to Institutional Processes », Academy of Management Review, vol. 16, n° 1, 1991, p. 145-179.

1630 Mats ALVESSON et André SPICER, « Neo-Institutional Theory and Organization Studies: A Mid-Life Crisis? », Organization Studies, vol. 40, n° 2, 2019, p. 199-218.

1631 EDELMAN, « Legal Ambiguity… », art. cité.

1632 Lauren B. EDELMAN, Christopher UGGEN et Howard S. ERLANGER, « The Endogeneity of Legal Regulation: Grievance Procedures as Rational Myth », American Journal of Sociology, vol. 105, n° 2, 1999, p. 406-454.

1633 EDELMAN, Working Law, op. cit.

se voient reformulées dans le vocabulaire du management, avec les inflexions que cela comporte.

Le rapprochement avec notre objet s'impose. Waldman1634 a montré que le droit de la vie privée avait suivi une trajectoire analogue, l'ambiguïté législative et l'orientation procédurale des règles permettant aux professionnels de la conformité de définir ce que protéger les données signifie. Ahlawat et al.1635 mobilisent explicitement ce cadre pour analyser les équipes d'éthique de l'IA dans l'industrie, dont ils montrent qu'elles disposent d'une autorité limitée et anticipent la régulation pour institutionnaliser un socle éthique minimal. Le mouvement est donc engagé ; il n'a simplement pas encore été rapporté à l'AI Act ni articulé au néo-institutionnalisme organisationnel.

Cette articulation est le premier apport de l'article. Le néo-institutionnalisme explique pourquoi les organisations adoptent des structures symboliques ; l'endogénéité du droit explique comment ces structures finissent par redéfinir la norme elle-même. Prises ensemble, les deux traditions permettent de poser la question de l'effectivité réglementaire autrement que sous la forme binaire de la conformité et du manquement.

Il faut ajouter à cet ensemble l'analyse de Power1636 sur la société de l'audit. Power a montré que la prolifération des dispositifs de vérification produit des organisations conçues pour être auditées — *auditable* — plutôt que performantes selon les critères que l'audit prétend mesurer. Les systèmes de gestion des risques, en particulier, tendent à se déployer comme des rituels de production de confiance dont la valeur tient à leur existence documentée. L'AI Act, dont les obligations centrales portent sur la documentation technique, la conservation des journaux et la traçabilité, se prête singulièrement à cette lecture.

3.3. Ce que la gouvernance algorithmique déplace, et où se situe la contribution

Rapporter ces cadres à la gouvernance algorithmique n'est pas une opération neutre. Trois caractéristiques de l'objet en modifient le fonctionnement.

La première est l'opacité. Les cas classiques d'endogénéité portaient sur des pratiques observables : une procédure de réclamation existe ou non, elle est utilisée ou non, ses issues sont documentées. Un système algorithmique, en revanche, ne se laisse pas inspecter par simple observation. La vérification de la conformité substantielle exige un accès aux données

1634 Ari Ezra WALDMAN, Industry Unbound: The Inside Story of Privacy, Data, and Corporate Power, Cambridge, Cambridge University Press, 2021.

1635 AHLAWAT, WINECOFF et MAYER, op. cit.

1636 Michael POWER, The Audit Society: Rituals of Verification, Oxford, Oxford University Press, 1997 ; Michael POWER, Organized Uncertainty: Designing a World of Risk Management, Oxford, Oxford University Press, 2007.

d'entraînement, au code, aux journaux d'exploitation et aux procédures de test, ainsi que des compétences que les autorités de contrôle ne possèdent pas nécessairement. L'asymétrie informationnelle y est structurelle, non conjoncturelle1637. Le coût de détection du découplage s'en trouve considérablement accru, ce qui élargit d'autant l'espace où la conformité symbolique peut se maintenir sans être démentie.

La deuxième est le caractère émergent du champ. Le champ organisationnel de la gouvernance algorithmique — développeurs, organisations utilisatrices, régulateurs nationaux et européens, organismes de normalisation, auditeurs, associations professionnelles, société civile — n'est pas encore structuré au sens où l'entendent DiMaggio et Powell. Les rôles légitimes s'y négocient, les frontières professionnelles s'y disputent, et les critères d'évaluation ne sont pas stabilisés. Zhong1638 et Ahern1639 documentent les difficultés de coordination qui en résultent au niveau public. Cette indétermination est le milieu naturel du processus d'endogénéité : elle maximise la latitude interprétative des organisations.

La troisième tient à l'inégalité des dotations. La conformité à l'AI Act exige des compétences juridiques, techniques et organisationnelles rares, et des investissements que toutes les organisations ne peuvent consentir. Les grandes entreprises technologiques disposent d'équipes dédiées, participent aux consultations de normalisation et aux bacs à sable réglementaires ; une administration publique de taille moyenne ou une entreprise industrielle déployant un outil de tri de candidatures n'en dispose pas. Cette asymétrie de ressources, que le règlement traite comme un problème d'accompagnement, est en réalité un facteur structurant du champ.

Notre contribution se situe précisément là. Deux travaux récents s'en approchent et méritent d'être différenciés explicitement.

Horneber1640 propose une lecture néo-institutionnaliste de la mise en œuvre de l'IA responsable en organisation, et montre comment pressions coercitives, normatives et mimétiques se combinent pour produire l'adoption de structures formelles de gouvernance. La proximité est réelle et nous nous appuyons sur ses résultats. Deux différences séparent néanmoins nos démarches. Son objet est l'IA responsable comme catégorie managériale

1637 Mike ANANNY et Kate CRAWFORD, « Seeing without Knowing: Limitations of the Transparency Ideal and Its Application to Algorithmic Accountability », New Media & Society, vol. 20, n° 3, 2018, p. 973-989.
1638 ZHONG, art. cité.
1639 AHERN, art. cité.
1640 HORNEBER, art. cité.

générale, non l'AI Act comme dispositif juridique contraignant doté d'un calendrier propre ; l'événement réglementaire n'y est donc pas traité comme tel. Et son cadre reste descriptif : il caractérise des configurations d'adoption sans modéliser les trajectoires, c'est-à-dire sans spécifier ce qui fait qu'une organisation dépasse ou non le stade de l'adoption formelle. C'est cette modélisation que nous proposons.

Wasi et al.1641, dans un preprint non encore évalué, proposent un cadre de théorie institutionnelle pour l'innovation responsable dans les chaînes d'approvisionnement pilotées par l'IA. Le domaine d'application diffère, et la question de l'effectivité réglementaire n'y est pas centrale.

Aucun de ces travaux ne mobilise l'endogénéité du droit, et aucun ne traite la stabilité du dispositif réglementaire comme une variable. Ce sont les deux ouvertures que nous exploitons.

4. L'EU AI Act comme événement institutionnel instable

4.1. Architecture et calendrier

Le règlement (UE) 2024/1689 est entré en vigueur le 1er août 2024. Il constitue la première tentative de régulation horizontale et contraignante des systèmes d'intelligence artificielle à l'échelle d'un grand marché intégré, et s'inscrit dans la trajectoire ouverte par le règlement général sur la protection des données puis par le règlement sur les services numériques.

Son architecture module l'intensité de la contrainte selon quatre niveaux de risque. Certaines pratiques sont interdites ; les systèmes dits à haut risque supportent des obligations étendues ; d'autres se voient imposer de simples exigences de transparence ; le reste demeure libre. Les obligations se distribuent en outre selon les rôles occupés dans la chaîne de valeur — fournisseur, déployeur, importateur, distributeur —, un fournisseur de système à haut risque devant notamment établir un système de gestion des risques, documenter la qualité et la gouvernance de ses jeux de données, produire une documentation technique, conserver les journaux, garantir la traçabilité et permettre une supervision humaine effective. Fabiano1642 analyse la complexité de cette distribution des rôles et les difficultés d'interprétation qu'elle engendre, notamment lorsqu'un déployeur modifie substantiellement un système et bascule dans le statut de fournisseur.

1641 WASI et al., op. cit.

1642 Nicola FABIANO, Subject Roles in the EU AI Act: Mapping and Regulatory Implications, prépublication arXiv, 2025.

Le règlement s'accompagne d'une architecture publique multi-niveaux — Bureau de l'IA, Comité européen de l'IA, panel scientifique, autorités nationales compétentes — dont Novelli et al.1643 avaient signalé, dès sa conception, les risques de fragmentation. Il prévoit également des bacs à sable réglementaires destinés à permettre l'expérimentation contrôlée, dispositif dont Ahern1644 a montré qu'il se heurte à la faiblesse des capacités administratives nationales et à des difficultés de coordination entre États membres.

L'application était échelonnée. Les interdictions ont pris effet début 2025, les obligations relatives aux modèles à usage général à l'été suivant, et l'essentiel du régime des systèmes à haut risque devait s'appliquer au 2 août 2026.

4.2. Le report de 2026 et ce qu'il révèle

Ce calendrier n'a pas tenu. Après la proposition présentée par la Commission le 17 novembre 2025 et une position arrêtée par le Conseil le 13 mars 2026, les colégislateurs sont parvenus à un accord provisoire le 7 mai 2026 ; le règlement (UE) 2026/1744 a été adopté le 8 juillet, publié le 24 juillet et est entré en vigueur le 27 juillet 2026. Les obligations applicables aux systèmes à haut risque autonomes de l'annexe III — recrutement, éducation, crédit, biométrie, application de la loi, administration de la justice — sont reportées au 2 décembre 2027 ; celles des systèmes intégrés à des produits réglementés au 2 août 2028. L'échéance de mise en place des bacs à sable réglementaires nationaux est repoussée au 2 août 2027, tandis que le délai laissé aux fournisseurs pour appliquer les solutions de marquage des contenus générés est ramené de six à trois mois, soit le 2 décembre 2026. Le texte ne se borne cependant pas à différer. Il ajoute aux pratiques interdites la génération de contenus intimes ou sexuels non consentis et de contenus d'abus sexuels sur enfants, rétablit l'obligation d'enregistrement des systèmes que les fournisseurs estiment exemptés de la classification à haut risque, et précise les compétences du Bureau de l'IA dans la supervision des systèmes fondés sur des modèles à usage général.

Les justifications avancées sont d'ordre à la fois infrastructurel et économique : indisponibilité des normes harmonisées et des outils permettant de démontrer la conformité, mise en place tardive des autorités nationales compétentes et des dispositifs d'évaluation, charge administrative jugée excessive au regard des objectifs de compétitivité. La logique retenue mérite l'attention : il a été décidé que les règles ne s'appliqueraient qu'une fois confirmée la disponibilité des instruments nécessaires. L'échéance a donc été explicitement indexée sur l'état de l'infrastructure censée la rendre vérifiable.

1643 NOVELLI et al., op. cit.
1644 AHERN, art. cité.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

Cet épisode a une portée théorique que nous voudrions souligner d'emblée, quitte à y revenir en section 7. Il rend visible une propriété que la littérature sur l'isomorphisme coercitif tend à masquer : la pression coercitive n'est pas une donnée exogène et stable, mais un produit institutionnel dont l'intensité dépend de l'état du champ. Une régulation dont les organismes de certification n'existent pas, dont les normes techniques ne sont pas écrites et dont les autorités ne sont pas constituées n'exerce pas la contrainte que son texte annonce. Elle exerce une contrainte anticipée, dont les organisations doivent estimer elles-mêmes la portée et l'échéance — situation qui accroît, plutôt qu'elle ne réduit, la latitude interprétative dont l'endogénéité du droit fait son moteur.

4.3. Une pression coercitive à portée extraterritoriale

L'effet du règlement excède les frontières de l'Union. Un fournisseur établi hors de l'espace européen y est soumis dès lors qu'il met un système sur le marché intérieur, et un déployeur extérieur peut l'être lorsque les sorties de son système sont utilisées dans l'Union. Bradford1645 a théorisé ce mécanisme sous le nom d'effet Bruxelles : lorsque le marché européen est suffisamment important et que les coûts de différenciation des produits sont élevés, les entreprises multinationales adoptent le standard européen comme référence globale plutôt que de maintenir plusieurs régimes.

Ce mécanisme amplifie la pression isomorphique, mais il en modifie aussi la nature. Une norme adoptée mondialement pour des raisons de coût n'est pas incorporée de la même façon qu'une norme imposée par une autorité de proximité disposant d'un pouvoir de sanction effectif. Le report de 2026 rend cette distinction opératoire : les organisations extérieures à l'Union qui avaient aligné leurs pratiques sur l'échéance d'août 2026 se trouvent devant un signal contradictoire, et devront arbitrer entre maintenir leur trajectoire de conformité et la ralentir. Nous verrons que cet arbitrage est théoriquement informatif.

5. Dynamiques organisationnelles de la conformité

5.1. Convergence structurelle et production d'auditabilité

Le cadre théorique conduit à attendre une convergence rapide des structures de gouvernance de l'IA au sein du champ. Les mécanismes en sont connus : la contrainte réglementaire prescrit des fonctions, l'incertitude sur les modalités pousse à l'imitation des organisations réputées avancées, et les groupes professionnels naissants diffusent des modèles standardisés.

1645 Anu BRADFORD, The Brussels Effect: How the European Union Rules the World, Oxford, Oxford University Press, 2020.

Cette convergence porte sur des objets identifiables. Elle affecte d'abord les positions et les instances : responsables de conformité en IA, comités de gouvernance, équipes interdisciplinaires. Mäntymäki et al.1646 en proposent une formalisation sous forme de modèle en sablier, où des principes éthiques généraux sont progressivement resserrés en dispositifs opérationnels par l'intermédiaire de structures de gouvernance intermédiaires — proposition prescriptive, précisons-le, mais dont la circulation même dans le champ contribue à la standardisation qu'elle décrit. La convergence affecte ensuite les méthodologies de gestion des risques, largement calquées sur des référentiels préexistants et adaptées à l'IA. Elle porte enfin sur les infrastructures documentaires, où les exigences de traçabilité et de conservation des journaux appellent des solutions techniques comparables.

Ce dernier point mérite qu'on s'y arrête, car il illustre exactement ce que décrit Power1647. Lorsque la démonstration de conformité devient l'enjeu, les organisations optimisent la production de preuves plutôt que la maîtrise du risque. La documentation cesse d'être la trace d'une pratique pour devenir un livrable autonome, conçu selon les exigences de l'inspection future. L'organisation se rend auditable. Washington1648 décrit un mouvement analogue sous le terme de légitimité lisible par machine, où des dispositifs techniques produisent une apparence de conformité automatisée.

L'isomorphisme normatif joue ici un rôle particulier. Faute de normes harmonisées européennes disponibles à l'échéance, les organisations se sont tournées vers les référentiels internationaux — les normes ISO/IEC relatives aux systèmes de management de l'IA et à la gouvernance des données pour l'IA — pour opérationnaliser des exigences que le règlement laissait ouvertes1649. Ce transfert n'est pas neutre. Il substitue à des catégories juridiques orientées vers la protection des droits fondamentaux des catégories techniques orientées vers la maîtrise des processus. C'est un cas de managérialisation au sens d'Edelman, opéré non par des juristes internes mais par des organismes de normalisation privés.

5.2. Découplage et façades organisationnelles

1646 Matti MÄNTYMÄKI, Matti MINKKINEN, Teemu BIRKSTEDT et Mika VILJANEN, Putting AI Ethics into Practice: The Hourglass Model of Organizational AI Governance, prépublication arXiv, 2022.

1647 POWER, The Audit Society, op. cit.

1648 Anne L. WASHINGTON, « Machine-Readable Legitimacy: An Ethnography of Regulatory Technology », dans Vern L. GLASER, Christine MOSER, Deborah A. ANDERSON et P. Devereaux JENNINGS (dir.), Algorithmic Organizing, Research in the Sociology of Organizations, vol. 95, Bingley, Emerald, 2025, p. 89-108.

1649 AIYANKOVIL et LEWIS, art. cité.

L'adoption de structures ne garantit pas la transformation des pratiques. Le cadre conduit à identifier quatre facteurs qui, dans le cas de l'AI Act, élargissent l'espace du découplage.

Le premier est l'opacité déjà évoquée, qui augmente le coût de la vérification externe et rend la détection improbable. Le deuxième tient aux arbitrages entre conformité et performance : les exigences de documentation, de supervision et de test allongent les cycles de développement, et l'incitation à minimiser leur emprise sur les processus opérationnels est forte. Le troisième relève de l'incapacité plutôt que de la stratégie. Les organisations dépourvues de compétences spécialisées — administrations de taille moyenne, entreprises intermédiaires — peuvent adopter les structures attendues sans être en mesure de les faire fonctionner. Ce découplage par insuffisance de ressources est théoriquement distinct du découplage stratégique et appelle des réponses réglementaires différentes, distinction que la littérature confond souvent. Le quatrième, enfin, tient à l'indétermination des exigences elles-mêmes : tant que la supervision humaine effective n'est pas définie, une interprétation minimaliste reste défendable, et la revendication de conformité demeure sincère du point de vue de l'organisation qui l'émet.

C'est ici que la distinction de Bromley et Powell1650 devient utile. Le découplage qui s'annonce dans la gouvernance algorithmique n'est pas principalement de la première espèce — des politiques affichées et non appliquées — mais de la seconde : des procédures effectivement mises en œuvre, coûteuses, consommatrices de ressources, et dont rien n'établit qu'elles réduisent les préjudices que le règlement vise. Une organisation peut tenir ses registres, produire ses évaluations d'impact et conserver ses journaux avec application, sans que la probabilité qu'un candidat soit écarté pour un motif discriminatoire s'en trouve modifiée. Ce découplage-là est plus difficile à dénoncer que le premier, puisque le travail est réel.

Les travaux disponibles sont convergents sur ce point, quoique limités. Ahlawat et al.1651 montrent que les équipes d'éthique de l'IA dans l'industrie sont dotées d'une autorité faible et que leurs recommandations sont fréquemment écartées lors des arbitrages de produit. Besio et al.1652 analysent une responsabilité algorithmique dépourvue de reddition de comptes, où des engagements affichés coexistent avec des pratiques que rien ne permet de vérifier de l'extérieur.

1650 BROMLEY et POWELL, art. cité.
1651 AHLAWAT, WINECOFF et MAYER, op. cit.
1652 BESIO et al., art. cité.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دهد:

Le résultat est la construction de ce que la littérature comptable et organisationnelle nomme des façades organisationnelles : des dispositifs orientés vers la gestion de l'impression donnée aux publics externes, distincts des dispositifs de production1653. Chartes éthiques, comités consultatifs, rapports de transparence et labels remplissent cette fonction. Kumar1654 documente la façon dont des organisations globales mobilisent des cadres éthiques pour légitimer l'autorité algorithmique, en construisant des récits qui alignent les systèmes sur des valeurs organisationnelles et sociétales.

Une précision s'impose toutefois, et elle est décisive pour la suite. La littérature néo-institutionnaliste tend à traiter la façade comme un terme final, comme si l'organisation avait réussi son opération et pouvait s'y tenir indéfiniment. Rien ne l'assure. Les structures adoptées pour des raisons symboliques créent des positions, des budgets, des routines et des identités professionnelles qui possèdent leur propre dynamique. Un responsable de conformité recruté pour tenir un registre peut acquérir une compétence, nouer des alliances internes et revendiquer un pouvoir d'arbitrage. La façade est un point de départ autant qu'un point d'arrivée. C'est l'intuition que formalise notre première proposition.

5.3. Le travail institutionnel de traduction et ses acteurs

Entre le texte réglementaire et la pratique s'interpose un travail dont la nature est interprétative. Traduire une exigence formulée en termes de résultat — la supervision humaine doit être effective — en dispositif opérationnel suppose de décider ce que effective veut dire pour tel système, dans tel contexte d'usage, avec tel niveau de risque. Cette décision n'est pas déductible du texte. Elle est produite à l'intérieur de l'organisation, par des acteurs situés, et c'est en cela qu'elle relève de l'endogénéité.

Quatre catégories d'acteurs participent à cette production, avec des ressources et des intérêts distincts. Les juristes et responsables de conformité maîtrisent le registre normatif et évaluent le risque juridique, mais leur compréhension technique des systèmes est souvent limitée. Les ingénieurs et data scientists détiennent la connaissance des systèmes et une position forte dans la chaîne de décision, tout en percevant fréquemment les exigences de documentation et de supervision comme une charge externe. Les professionnels de l'éthique de l'IA occupent une position intermédiaire et fragile : légitimes sur le registre normatif,

1653 Charles H. CHO, Matias LAINE, Robin W. ROBERTS et Michelle RODRIGUE, « Organized Hypocrisy, Organizational Façades, and Sustainability Reporting », Accounting, Organizations and Society, vol. 40, 2015, p. 78-94.

1654 Dinesh KUMAR, « Ethical Strategic Framing of Algorithmic Authority in Global Organizations », Journal of Information, Communication and Ethics in Society, vol. 24, n° 2, 2026, p. 282-297.

dépourvus d'autorité hiérarchique, ils dépendent de leur capacité à convaincre. Les directions, enfin, arbitrent l'allocation des ressources et déterminent, par ce moyen, l'ampleur réelle du travail possible.

Ces acteurs ne se répartissent pas simplement selon des logiques institutionnelles opposées — la performance contre les droits, le marché contre la profession. L'observation disponible suggère plutôt l'inverse : de nouveaux rôles se constituent précisément à l'intersection, et leur légitimité professionnelle tient à leur capacité à parler les deux langues. Ce point est important et nous y reviendrons, car il met en difficulté le modèle des logiques concurrentes.

À l'extérieur de l'organisation, auditeurs, organismes de certification, régulateurs et acteurs de la société civile exercent une pression dont l'efficacité est fonction de leur capacité d'inspection. Or c'est précisément là que le report de 2026 signale une faiblesse : l'insuffisance des organismes d'évaluation de la conformité, invoquée pour justifier le décalage, indique que ce maillon du contrôle externe n'était pas en état de fonctionner.

6. Trois propositions et un modèle intégré

6.1. Des tensions comme prises analytiques

L'analyse fait apparaître trois tensions structurelles : entre conformité formelle et transformation substantielle, entre rationalité technique et exigence de protection des droits, entre contrainte réglementaire et autonomie organisationnelle. La littérature managériale les traite comme des difficultés de mise en œuvre à surmonter. Nous les traitons comme des contradictions institutionnelles constitutives, dont l'élucidation théorique est plus féconde que la résolution pratique.

Cette posture s'appuie sur la tradition d'analyse des paradoxes organisationnels, qui distingue les tensions résolubles par arbitrage des tensions persistantes, dont les pôles se présupposent mutuellement et dont la gestion prend la forme d'un équilibre dynamique plutôt que d'un choix1655. Nous soutenons que les trois tensions identifiées relèvent de la seconde catégorie, et qu'elles fournissent les points d'appui de trois propositions.

6.2. Proposition 1 — La conformité institutionnalisante

Le découplage est conceptualisé comme un état. Une organisation est couplée ou découplée, et le modèle ne dit rien des conditions dans lesquelles cet état se maintient,

1655 Marshall Scott POOLE et Andrew H. VAN DE VEN, « Using Paradox to Build Management and Organization Theories », Academy of Management Review, vol. 14, n° 4, 1989, p. 562-578 ; Wendy K. SMITH et Marianne W. LEWIS, « Toward a Theory of Paradox: A Dynamic Equilibrium Model of Organizing », Academy of Management Review, vol. 36, n° 2, 2011, p. 381-403.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دهد:

s'approfondit ou se résorbe. Cette limite est particulièrement gênante pour l'analyse d'une régulation récente, dont la mise en œuvre est en cours et dont les échéances se sont déplacées.

Le remède partiel existe dans la littérature, et il faut lui rendre son antériorité. Tolbert et Zucker1656, prolongeant Zucker1657 et Tolbert et Zucker1658, ont proposé un modèle séquentiel de l'institutionnalisation en trois phases : habitualisation, où des arrangements structurels nouveaux sont adoptés en réponse à un problème, sans consensus établi sur leur valeur — phase de pré-institutionnalisation ; objectivation, où un consensus se forme sur la valeur de ces arrangements et où leur diffusion se généralise au-delà du contexte d'origine — phase de semi-institutionnalisation ; sédimentation, enfin, où les pratiques acquièrent la permanence et l'évidence qui caractérisent les institutions, et se transmettent aux nouveaux entrants.

Ce modèle n'a pas été systématiquement articulé au concept de découplage, et c'est là que nous intervenons. Notre proposition consiste à identifier la phase d'habitualisation à ce que la littérature décrit comme du découplage : dans les deux cas, des structures formelles existent sans être adossées à un consensus interne ni à des routines établies. Le découplage cesse alors de désigner un état stable pour désigner une position dans une trajectoire dont l'issue reste ouverte. Reste à spécifier ce qui détermine cette issue.

Quatre conditions se dégagent de l'analyse.

La première est la densité du travail institutionnel interne, c'est-à-dire la capacité des acteurs-traducteurs à convertir des exigences abstraites en routines opérationnelles et à faire reconnaître cette conversion à l'intérieur de l'organisation. Elle dépend moins des effectifs que de la position hiérarchique et des alliances de ces acteurs, comme le suggèrent les difficultés documentées des équipes d'éthique de l'IA.

La deuxième est l'intensité et la compétence des pressions externes. L'exposition à des auditeurs qualifiés, à des régulateurs dotés de moyens d'inspection, à une société civile mobilisée ou à des clients exigeants réduit la viabilité du découplage. La qualification importe autant que l'intensité : une pression forte exercée par un contrôleur incapable d'évaluer un

1656 Pamela S. TOLBERT et Lynne G. ZUCKER, « The Institutionalization of Institutional Theory », dans Stewart R. CLEGG, Cynthia HARDY et Walter R. NORD (dir.), Handbook of Organization Studies, Londres, SAGE, 1996, p. 175-190.

1657 Lynne G. ZUCKER, « The Role of Institutionalization in Cultural Persistence », American Sociological Review, vol. 42, n° 5, 1977, p. 726-743.

1658 Pamela S. TOLBERT et Lynne G. ZUCKER, « Institutional Sources of Change in the Formal Structure of Organizations: The Diffusion of Civil Service Reform, 1880-1935 », Administrative Science Quarterly, vol. 28, n° 1, 1983, p. 22-39.

système ne fait qu'accroître la demande de preuves documentaires, donc l'auditabilité, sans toucher aux pratiques.

La troisième est la capacité d'apprentissage institutionnel, c'est-à-dire l'aptitude de l'organisation à capitaliser ses expériences de conformité — incidents, audits, refus de certification — en savoir-faire transférable. Elle explique pourquoi des organisations ayant traversé un cycle réglementaire antérieur, notamment en matière de protection des données, progressent plus vite.

La quatrième condition n'a pas été isolée par la littérature, et le report de juillet 2026 la rend visible : c'est la stabilité temporelle de la contrainte. Une échéance ferme et proche constitue un dispositif de coordination interne puissant, qui permet aux acteurs-traducteurs de mobiliser des ressources et d'imposer des arbitrages. Son déplacement désarme cet argument. Le travail institutionnel perd son levier, les budgets se redéploient, et l'organisation peut demeurer en phase d'habitualisation sans coût. La stabilité de l'échéance agit ainsi comme une ressource pour les acteurs internes de la conformité — et son instabilité, comme une ressource pour ceux qui s'y opposent.

Proposition 1. *La conformité à l'EU AI Act ne constitue pas un état de découplage entre structures formelles et pratiques effectives, mais la phase initiale d'une trajectoire d'institutionnalisation dont la progression vers la sédimentation dépend de la densité du travail institutionnel interne, de l'intensité et de la compétence des pressions externes, des capacités organisationnelles d'apprentissage institutionnel, et de la stabilité temporelle de la contrainte réglementaire. Le déplacement des échéances réglementaires interrompt les trajectoires en cours et prolonge la phase de pré-institutionnalisation indépendamment des dispositions organisationnelles.*

L'apport se situe sur deux plans. Il consiste d'abord à articuler un modèle de sédimentation existant avec un concept dont il était resté séparé, ce qui permet de traiter le découplage comme phase plutôt que comme état. Il consiste ensuite à introduire une variable exogène — la stabilité du dispositif réglementaire — que la théorie institutionnelle traite implicitement comme constante. Cette seconde contribution n'est pas propre à l'IA : elle vaut pour toute régulation à mise en œuvre échelonnée, et pourrait être éprouvée rétrospectivement sur d'autres cas.

6.3. Proposition 2 — La légitimité hybride algorithmique

La tension entre rationalité technique et exigence de protection des droits s'analyse ordinairement sous l'angle des logiques institutionnelles concurrentes1659. Une logique de performance et une logique de protection s'affronteraient, portées par des groupes distincts, et leur rencontre produirait soit la domination de l'une, soit un compromis instable.

Cette formulation suppose que les logiques restent distinctes et que les acteurs en sont les porteurs cohérents. Les indices disponibles la mettent en difficulté. On observe l'apparition de rôles qui ne se rattachent à aucune des deux logiques et revendiquent les deux — responsables d'IA responsable, spécialistes de la redevabilité algorithmique. On observe la production de dispositifs qui ne sont ni purement techniques ni purement normatifs : évaluations d'impact sur les droits fondamentaux, fiches de modèle, audits algorithmiques. On observe enfin des discours professionnels qui présentent conformité et excellence technique comme se soutenant l'une l'autre plutôt que comme s'opposant.

Pour en rendre compte, nous mobilisons la sociologie de la traduction1660 et l'analyse des organisations hybrides1661. La traduction institutionnelle désigne le processus par lequel des acteurs placés à l'intersection de logiques ne se contentent pas d'arbitrer entre elles mais les transforment en les inscrivant dans des dispositifs qui les portent conjointement. Deux mécanismes principaux nous paraissent à l'œuvre.

Le premier est la production d'objets-frontières1662 propres au champ. Une évaluation d'impact sur les droits fondamentaux fonctionne simultanément comme instrument

---

1659 Roger FRIEDLAND et Robert R. ALFORD, « Bringing Society Back In: Symbols, Practices, and Institutional Contradictions », dans Walter W. POWELL et Paul J. DIMAGGIO (dir.), The New Institutionalism in Organizational Analysis, Chicago, University of Chicago Press, 1991, p. 232-263 ; Patricia H. THORNTON et William OCASIO, « Institutional Logics », dans Royston GREENWOOD et al. (dir.), The SAGE Handbook of Organizational Institutionalism, Londres, SAGE, 2008, p. 99-129 ; Royston GREENWOOD, Mia RAYNARD, Farah KODEIH, Evelyn R. MICELOTTA et Michael LOUNSBURY, « Institutional Complexity and Organizational Responses », Academy of Management Annals, vol. 5, n° 1, 2011, p. 317-371.

1660 Michel CALLON, « Éléments pour une sociologie de la traduction : la domestication des coquilles Saint-Jacques et des marins-pêcheurs dans la baie de Saint-Brieuc », L'Année sociologique, vol. 36, 1986, p. 169-208 ; Bruno LATOUR, Science in Action: How to Follow Scientists and Engineers through Society, Cambridge (Mass.), Harvard University Press, 1987.

1661 Julie BATTILANA et Matthew LEE, « Advancing Research on Hybrid Organizing: Insights from the Study of Social Enterprises », Academy of Management Annals, vol. 8, n° 1, 2014, p. 397-441.

1662 Susan Leigh STAR et James R. GRIESEMER, « Institutional Ecology, “Translations” and Boundary Objects: Amateurs and Professionals in Berkeley’s Museum of Vertebrate Zoology, 1907-39 », Social Studies of Science, vol. 19, n° 3, 1989, p. 387-420.

technique de documentation du système et comme preuve de responsabilité destinée aux publics externes. Sa force tient à cette ambivalence : elle satisfait deux communautés qui n'en attendent pas la même chose, sans qu'aucune n'ait à renoncer à ses critères.

Le second est la constitution de professions hybrides, dont l'identité repose sur la capacité à circuler entre les registres. Ces professions ne médiatisent pas seulement entre logiques préexistantes ; elles produisent un registre propre, dans lequel la conformité devient un attribut de qualité technique et la robustesse un argument de légitimité sociale.

Le résultat est une forme de légitimité que la typologie de Suchman ne saisit pas. Elle n'est ni pragmatique — fondée sur l'intérêt des parties prenantes — ni morale — fondée sur l'évaluation normative — mais composite, en ce que chacune de ces dimensions tire sa force de l'autre. Un système présenté comme techniquement robuste devient par là moralement acceptable, et sa conformité normative est invoquée comme indice de qualité d'ingénierie.

Proposition 2. *Face à l'exigence conjointe de performance technique et de justification normative, les organisations soumises à l'EU AI Act ne se limitent pas à arbitrer entre logiques institutionnelles concurrentes. Elles produisent, par un travail de traduction porté par des rôles et des dispositifs hybrides, une forme composite de légitimité algorithmique dans laquelle dimensions pragmatique et morale se constituent mutuellement. Cette forme n'est pas un état de conformité mais une capacité performative, inégalement distribuée selon les ressources discursives et professionnelles disponibles.*

La dernière phrase mérite d'être soulignée, car elle articule cette proposition à la précédente. La sophistication d'une configuration de légitimité ne renseigne pas sur le degré d'institutionnalisation atteint. Une organisation peut exceller à performer la responsabilité algorithmique tout en demeurant en phase d'habitualisation. C'est même, sous les conditions décrites en 5.2, une stratégie rationnelle.

6.4. Proposition 3 — La compliance stratégique comme entrepreneuriat institutionnel réglementaire

La troisième tension oppose la contrainte réglementaire à l'autonomie organisationnelle. La littérature sur la régulation la lit comme un rapport de forces où l'autorité prescrit et où les organisations se conforment, négocient ou contournent1663. Oliver1664 a raffiné cette lecture en décrivant un continuum de réponses stratégiques.

1663 Robert BALDWIN, Martin CAVE et Martin LODGE, Understa*nding Regulation: Theory, Strategy, and Practice*, 2e éd., Oxford, Oxford University Press, 2011.
1664 OLIVER, art. cité.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

Ce continuum ne rend pas compte d'un comportement que le champ de l'IA rend visible : certaines organisations devancent les exigences, les amplifient et participent activement à la définition de leur contenu. Leur rapport à la règle n'est ni la soumission ni l'évitement. Il consiste à investir la production de la norme.

Le concept d'entrepreneuriat institutionnel1665 fournit le point de départ, mais il n'a pas été décliné dans le registre réglementaire. Nous proposons le terme de compliance stratégique pour désigner les pratiques par lesquelles des organisations suffisamment dotées mobilisent le cadre réglementaire comme ressource de positionnement plutôt que comme contrainte à absorber.

Elle prend des formes distinctes. Il y a d'abord un surinvestissement délibéré : l'organisation se dote de dispositifs de conformité excédant les exigences minimales, puis convertit cet investissement en signal de marché. La conformité devient un facteur de différenciation, et son coût une barrière à l'entrée pour les concurrents moins capitalisés. Il y a ensuite la participation à la production normative : consultations de normalisation, groupes de travail des autorités, bacs à sable réglementaires sont autant de lieux où l'interprétation des exigences se fixe, et où une présence assidue permet d'orienter cette fixation vers des solutions dont on dispose déjà. C'est l'exercice de ce que Fligstein1666 nomme la compétence sociale de l'entrepreneur institutionnel. Il y a enfin la reconfiguration du champ lui-même, effet cumulé des deux premières : lorsque les standards retenus correspondent aux capacités des acteurs qui ont participé à leur élaboration, la structure du champ s'en trouve durablement inclinée.

Le report de 2026 fournit ici une illustration particulièrement nette, dont il faut mesurer la portée. Il a été obtenu, pour partie, au motif que les conditions de la conformité n'étaient pas réunies pour l'ensemble des acteurs. Ce sont donc les organisations les moins avancées qui ont fourni l'argument, et les plus avancées qui en bénéficient : ayant déjà consenti l'investissement, elles conservent leur avance tout en voyant le délai de rattrapage de leurs concurrents allongé. Nous ne prétendons pas que ce soit l'effet recherché ; nous soutenons que la logique institutionnelle du champ produit ce résultat indépendamment des intentions.

1665 Paul J. DIMAGGIO, « Interest and Agency in Institutional Theory », dans Lynne G. ZUCKER (dir.), *Institutional Patterns and Organizations: Culture and Environment*, Cambridge (Mass.), Ballinger, 1988, p. 3-21 ; Neil FLIGSTEIN, « Social Skill and Institutional Theory », *American Behavioral Scientist*, vol. 40, n° 4, 1997, p. 397-405.

1666 FLIGSTEIN, art. cité.

Proposition 3. *Les organisations disposant de ressources institutionnelles suffisantes ne subissent pas la régulation algorithmique : elles s'y engagent comme entrepreneurs institutionnels réglementaires, par surinvestissement de conformité, participation à la production normative et reconfiguration du champ. La régulation n'égalise pas les positions ; elle constitue un espace de concurrence institutionnelle où des inégalités de dotation se convertissent en avantages durables.*

Cette proposition ajoute au continuum d'Oliver un type de réponse qui n'y figure pas — un engagement actif visant à transformer la règle plutôt qu'à s'y soumettre ou à s'y soustraire — et rejoint les analyses de Fourcade et Healy1667 sur les opérations de classification et de différenciation qu'opèrent les dispositifs algorithmiques dans les champs sociaux.

6.5. Le modèle d'institutionnalisation différenciée

Les trois propositions se composent. L'AI Act déclenche des pressions coercitives formellement homogènes, mais ces pressions n'engendrent pas une réponse uniforme : elles initient un processus dont la structure est différenciante.

La première proposition en modélise la dimension temporelle. Toutes les organisations concernées traversent une phase d'habitualisation ; seules progressent vers la sédimentation celles qui réunissent les quatre conditions identifiées. Les autres demeurent en découplage prolongé, sans que cette position résulte nécessairement d'une stratégie.

La deuxième en modélise la dimension symbolique. Indépendamment du stade atteint, les organisations construisent des configurations de légitimité composite dont la sophistication varie selon leurs ressources discursives et professionnelles. Ces configurations ne renseignent pas sur la conformité réelle mais sur la capacité à la performer, capacité elle-même inégalement répartie.

La troisième en modélise la dimension stratégique. Certaines organisations agissent sur la définition même de ce qui compte comme gouvernance algorithmique légitime, et contribuent ainsi à structurer un champ dont les normes dominantes reflètent leurs propres ressources.

L'articulation de ces trois dimensions produit un champ stratifié plutôt qu'homogène, où coexistent des organisations ayant sédimenté la gouvernance algorithmique dans leurs routines, des organisations engagées dans une trajectoire inachevée, et des organisations installées dans une conformité symbolique durable. Cette stratification n'est pas un défaut de

1667 Marion FOURCADE et Kieran HEALY, « Seeing Like a Market », *Socio-Economic Review*, vol. 15, n° 1, 2017, p. 9-29.

mise en œuvre. Elle est l'effet propre d'une régulation uniforme s'appliquant à des organisations inégalement dotées, dans un champ dont l'infrastructure de contrôle est incomplète.

6.6. Opérationnalisation des propositions

Une proposition théorique n'a de valeur que si l'on peut la mettre en échec. Le tableau ci-dessous indique, pour chacune, les observables pertinents et les dispositifs d'enquête appropriés.

Proposition	Observables	Dispositif d'enquête	Ce qui la réfuterait
P1 — Conformité institutionnalisante	Position hiérarchique et budget des fonctions de conformité IA ; existence de routines de contrôle indépendantes des échéances externes ; redéploiement des ressources après le report de 2026	Étude longitudinale multi-cas (8 à 12 organisations, deux secteurs contrastés), entretiens répétés et analyse documentaire, vagues avant et après juillet 2026	Une progression vers la sédimentation observée indépendamment des quatre conditions, ou l'absence d'effet du report sur les trajectoires
P2 — Légitimité hybride	Trajectoires professionnelles et registres discursifs des titulaires de rôles hybrides ; usages internes des évaluations d'impact ; absence de corrélation entre sophistication discursive et effectivité	Ethnographie organisationnelle ; analyse de discours sur un corpus de documents publics et internes	Une séparation stable des registres technique et normatif, portée par des acteurs distincts, sans production de dispositifs mixtes
P3 — Compliance stratégique	Composition des groupes de normalisation et des bacs à sable ; écart entre exigences minimales et dispositifs	Analyse de réseaux sur la participation aux instances normatives ; comparaison de trajectoires selon la taille	Une participation aux instances indépendante de la taille et des ressources, ou l'absence de conversion de

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

	adoptés ; évolution des parts de marché après échéances		l'avance de conformité en position de marché

Ces dispositifs supposent un accès de terrain qui n'est pas acquis, en particulier pour la deuxième proposition. Le point sera repris en section 8.

7. Le report de juillet 2026 comme cas d'épreuve

Le déplacement des échéances de l'AI Act offre au cadre proposé une occasion inhabituelle : celle d'un choc exogène affectant une variable que la théorie institutionnelle tient d'ordinaire pour donnée. Nous en tirons trois enseignements.

Le premier concerne la nature de la contrainte coercitive. DiMaggio et Powell la conçoivent comme une pression exercée par des organisations dont d'autres dépendent, et la traitent comme un attribut de l'environnement. Le cas montre qu'elle est un produit institutionnel, dont l'intensité dépend de l'état de l'infrastructure qui la porte. Une régulation dépourvue de normes de référence, d'organismes de certification et d'autorités constituées n'exerce pas la contrainte que son texte annonce. Elle exerce une contrainte anticipée, dont les organisations doivent estimer elles-mêmes la portée — et cette estimation devient elle-même un enjeu de travail institutionnel interne, les acteurs de la conformité ayant intérêt à la surestimer et les acteurs opérationnels à la minorer.

Le deuxième enseignement porte sur les effets distributifs du délai. Un report est ordinairement analysé comme un assouplissement bénéficiant à l'ensemble des régulés. Le cadre conduit à une lecture différente. Les organisations ayant engagé une trajectoire d'institutionnalisation ont consenti des coûts irréversibles ; celles qui étaient restées en attente n'ont rien engagé. Le report ne restitue pas ces coûts aux premières, mais il allonge le délai dont disposent les secondes. Il pénalise donc relativement les organisations les plus avancées — tout en renforçant, sur le marché, celles qui ont converti leur avance en position, puisque leurs concurrentes non préparées voient s'éloigner l'échéance qui les aurait contraintes. L'effet net dépend de la structure du secteur, et constitue une question empirique ouverte que la troisième proposition permet de formuler précisément.

Le troisième enseignement est le plus général. Si la stabilité temporelle de la contrainte conditionne l'institutionnalisation, alors la crédibilité d'un calendrier réglementaire constitue une ressource institutionnelle en tant que telle, distincte du contenu des obligations. Une régulation exigeante mais dont les échéances sont réputées mobiles produira moins de transformation qu'une régulation modeste mais tenue. Ce n'est pas un

argument contre le report de 2026, dont les motifs infrastructurels sont sérieux ; c'est un argument pour considérer que le coût institutionnel d'un tel report excède le simple décalage des obligations. Il affecte la valeur de signal de l'ensemble du dispositif.

Cette dernière remarque a une portée qui déborde l'AI Act. La régulation numérique européenne procède par textes ambitieux à application échelonnée sur plusieurs années. Le cas suggère que ce mode opératoire comporte un risque propre : plus l'écart entre l'adoption et l'application est long, plus les conditions de l'application peuvent se dégrader, et plus le report devient probable — ce qui affaiblit rétroactivement la crédibilité du mode opératoire lui-même.

8. Limites

Trois limites principales affectent cette contribution.

La première tient à son statut. Il s'agit d'un travail conceptuel, dont les propositions n'ont pas été mises à l'épreuve. Les indices mobilisés proviennent d'une littérature hétérogène, largement prescriptive et pour partie non évaluée par les pairs, dont nous avons souligné qu'elle documente des problèmes plutôt que des pratiques. Le cadre proposé est donc un instrument d'enquête, non un résultat d'enquête.

La deuxième tient à son périmètre. L'analyse porte sur le champ européen et sur des organisations soumises directement au règlement. Elle ne dit rien, ou trop peu, de la façon dont l'effet Bruxelles se traduit dans des organisations situées hors de l'Union, notamment celles qui interviennent comme sous-traitantes ou fournisseuses dans des chaînes de valeur européennes sans être elles-mêmes destinataires de la norme. Ces organisations subissent une contrainte transmise par contrat plutôt que par le droit, dans des contextes institutionnels où les ressources de conformité sont rares et où les autorités de contrôle nationales sont absentes du dispositif. Le mécanisme d'endogénéité y prend vraisemblablement une forme différente, la définition de la conformité étant produite non par les professionnels internes mais par le donneur d'ordre européen. C'est une extension nécessaire, et le prolongement empirique le plus prometteur de ce travail.

La troisième tient à la temporalité de l'objet. Le dispositif réglementaire analysé a changé pendant la rédaction, et rien n'assure qu'il ne changera pas encore. Les propositions ont été construites pour résister à cette instabilité — la quatrième condition de la première proposition en fait même une variable —, mais les éléments descriptifs de la section 4 sont datés et devront être actualisés.

S'y ajoute une limite d'ordre méthodologique dont nous devons rendre compte. La mise à l'épreuve de la deuxième proposition suppose un accès ethnographique à des équipes de

conformité en IA, accès que les organisations concernées ont peu d'intérêt à accorder, précisément parce que l'objet de l'enquête est l'écart entre affichage et pratique. Ce problème d'accès n'est pas contingent : il est produit par le phénomène étudié.

9. Conclusion

Le règlement européen sur l'intelligence artificielle a été présenté comme le premier cadre contraignant de gouvernance algorithmique. Deux ans après son entrée en vigueur, il a reporté l'essentiel de ses obligations faute de disposer de l'infrastructure permettant de les vérifier. Cet article a pris cet écart comme point de départ plutôt que comme accident.

L'articulation du néo-institutionnalisme organisationnel et de la théorie de l'endogénéité du droit permet de comprendre pourquoi une régulation procédurale, formulée en standards ouverts et appliquée à des systèmes opaques, tend à produire de la conformité documentaire avant de produire de la transformation. Elle permet aussi de comprendre pourquoi cette conformité documentaire n'est pas nécessairement un terme : les structures adoptées pour des raisons symboliques créent des positions et des routines qui possèdent leur dynamique propre.

Les trois propositions formulées spécifient les conditions de cette dynamique. La première fait du découplage une phase et non un état, et identifie quatre conditions de progression, dont la stabilité temporelle de la contrainte réglementaire — variable que la théorie institutionnelle tenait pour constante et que le report de 2026 rend observable. La deuxième soutient que les organisations produisent, par un travail de traduction, une forme composite de légitimité que la typologie classique ne permet pas de saisir, et que cette production relève d'une capacité performative inégalement distribuée. La troisième établit que la régulation constitue un espace de concurrence institutionnelle où des inégalités de dotation se convertissent en positions durables.

Ensemble, ces propositions décrivent un champ stratifié plutôt qu'un espace homogène de conformité. Cette stratification n'est pas le symptôme d'une mise en œuvre défaillante ; elle est l'effet ordinaire d'une norme uniforme s'appliquant à des organisations inégales dans un champ dont le contrôle est incomplet.

Il en découle une conséquence pour la conception des dispositifs réglementaires. L'effectivité d'une régulation algorithmique dépend moins de la sévérité de ses obligations que des conditions institutionnelles de son institutionnalisation : disponibilité de normes de référence, capacité d'inspection des autorités, existence de réseaux professionnels porteurs, accessibilité des dispositifs de conformité pour les organisations peu dotées, et crédibilité du

calendrier. Le report de juillet 2026 signale que ces conditions n'étaient pas réunies. Il reste à observer si le délai obtenu servira à les construire.

Références

Deirdre AHERN, « Operationalising AI Regulatory Sandboxes under the EU AI Act: The Triple Challenge of Capacity, Coordination and Attractiveness to Providers », *Cambridge Forum on AI: Law and Governance*, vol. 1, 2025, art. e35.

Archana AHLAWAT, Amy A. WINECOFF et Jonathan D. MAYER, *Minimum Viable Ethics: From Institutionalizing Industry AI Governance to Product Impact*, prépublication arXiv:2409.06926, 2024.

Kuruvilla George AIYANKOVIL et Dave LEWIS, « Harmonizing AI Data Governance: Profiling ISO/IEC 5259 to Meet the Requirements of the EU AI Act », dans *Legal Knowledge and Information Systems: JURIX 2024*, Amsterdam, IOS Press, 2024, p. 363-365.

Mats ALVESSON et André SPICER, « Neo-Institutional Theory and *Organization Studies*: A Mid-Life Crisis? », *Organization Studies*, vol. 40, n° 2, 2019, p. 199-218.

Mike ANANNY et Kate CRAWFORD, « Seeing without Knowing: Limitations of the Transparency Ideal and Its Application to Algorithmic Accountability », *New Media & Society*, vol. 20, n° 3, 2018, p. 973-989.

Robert BALDWIN, Martin CAVE et Martin LODGE, *Understanding Regulation: Theory, Strategy, and Practice*, 2e éd., Oxford, Oxford University Press, 2011.

Julie BATTILANA et Matthew LEE, « Advancing Research on Hybrid Organizing: Insights from the Study of Social Enterprises », *Academy of Management Annals*, vol. 8, n° 1, 2014, p. 397-441.

Cristina BESIO, Cornelia FEDTKE, Michael GROTHE-HAMMER, Athanasios KARAFILLIDIS et Andrea PRONZINI, « Algorithmic Responsibility without Accountability: Understanding Data-Intensive Algorithms and Decisions in Organisations », *Systems Research and Behavioral Science*, vol. 42, n° 3, 2025, p. 739-755.

Anu BRADFORD, *The Brussels Effect: How the European Union Rules the World*, Oxford, Oxford University Press, 2020.

Patricia BROMLEY et Walter W. POWELL, « From Smoke and Mirrors to Walking the Talk: Decoupling in the Contemporary World », *Academy of Management Annals*, vol. 6, n° 1, 2012, p. 483-530.

Michel CALLON, « Éléments pour une sociologie de la traduction : la domestication des coquilles Saint-Jacques et des marins-pêcheurs dans la baie de Saint-Brieuc », *L'Année sociologique*, vol. 36, 1986, p. 169-208.

Charles H. CHO, Matias LAINE, Robin W. ROBERTS et Michelle RODRIGUE, « Organized Hypocrisy, Organizational Façades, and Sustainability Reporting », *Accounting, Organizations and Society*, vol. 40, 2015, p. 78-94.

Joep CORNELISSEN, « Editor's Comments: Developing Propositions, a Process Model, or a Typology? Addressing the Challenges of Writing Theory Without a Boilerplate », *Academy of Management Review*, vol. 42, n° 1, 2017, p. 1-9.

Paul J. DIMAGGIO et Walter W. POWELL, « The Iron Cage Revisited: Institutional Isomorphism and Collective Rationality in Organizational Fields », *American Sociological Review*, vol. 48, n° 2, 1983, p. 147-160.

Paul J. DIMAGGIO, « Interest and Agency in Institutional Theory », dans Lynne G. ZUCKER (dir.), *Institutional Patterns and Organizations: Culture and Environment*, Cambridge (Mass.), Ballinger, 1988, p. 3-21.

Lauren B. EDELMAN, Christopher UGGEN et Howard S. ERLANGER, « The Endogeneity of Legal Regulation: Grievance Procedures as Rational Myth », *American Journal of Sociology*, vol. 105, n° 2, 1999, p. 406-454.

Lauren B. EDELMAN, *Working Law: Courts, Corporations, and Symbolic Civil Rights*, Chicago, University of Chicago Press, 2016.

Lauren B. EDELMAN, « Legal Ambiguity and Symbolic Structures: Organizational Mediation of Civil Rights Law », *American Journal of Sociology*, vol. 97, n° 6, 1992, p. 1531-1576.

Nicola FABIANO, *Subject Roles in the EU AI Act: Mapping and Regulatory Implications*, prépublication arXiv:2510.13591, 2025.

Neil FLIGSTEIN, « Social Skill and Institutional Theory », *American Behavioral Scientist*, vol. 40, n° 4, 1997, p. 397-405.

Marion FOURCADE et Kieran HEALY, « Seeing Like a Market », *Socio-Economic Review*, vol. 15, n° 1, 2017, p. 9-29.

Roger FRIEDLAND et Robert R. ALFORD, « Bringing Society Back In: Symbols, Practices, and Institutional Contradictions », dans Walter W. POWELL et Paul J. DIMAGGIO (dir.), *The New Institutionalism in Organizational Analysis*, Chicago, University of Chicago Press, 1991, p. 232-263.

Royston GREENWOOD, Mia RAYNARD, Farah KODEIH, Evelyn R. MICELOTTA et Michael LOUNSBURY, « Institutional Complexity and Organizational Responses », *Academy of Management Annals*, vol. 5, n° 1, 2011, p. 317-371.

David HORNEBER, « Understanding the Implementation of Responsible Artificial Intelligence in Organizations: A Neo-Institutional Theory Perspective », *Communications of the Association for Information Systems*, vol. 57, 2025, p. 185-218.

Elina JAAKKOLA, « Designing Conceptual Articles: Four Approaches », *AMS Review*, vol. 10, 2020, p. 18-26.

Jessica KELLY, Shanza Ali ZAFAR, Lena HEIDEMANN, João-Vitor ZACCHI, Delfina ESPINOZA et Núria MATA, « Navigating the EU AI Act: A Methodological Approach to Compliance for Safety-critical Products », *2024 IEEE Conference on Artificial Intelligence*, 2024, p. 979-984.

Dinesh KUMAR, « Ethical Strategic Framing of Algorithmic Authority in Global Organizations », *Journal of Information, Communication and Ethics in Society*, vol. 24, n° 2, 2026, p. 282-297.

Bruno LATOUR, *Science in Action: How to Follow Scientists and Engineers through Society*, Cambridge (Mass.), Harvard University Press, 1987.

Thomas B. LAWRENCE et Roy SUDDABY, « Institutions and Institutional Work », dans Stewart R. CLEGG, Cynthia HARDY, Thomas B. LAWRENCE et Walter R. NORD (dir.), *The SAGE Handbook of Organization Studies*, 2e éd., Londres, SAGE, 2006, p. 215-254.

Matti MÄNTYMÄKI, Matti MINKKINEN, Teemu BIRKSTEDT et Mika VILJANEN, *Putting AI Ethics into Practice: The Hourglass Model of Organizational AI Governance*, prépublication arXiv:2206.00335, 2022.

John W. MEYER et Brian ROWAN, « Institutionalized Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony », *American Journal of Sociology*, vol. 83, n° 2, 1977, p. 340-363.

Henryk MUSTROPH et Stefanie RINDERLE-MA, « Design of a Quality Management System Based on the EU AI Act », dans *Legal Knowledge and Information Systems: JURIX 2024*, Amsterdam, IOS Press, 2024, p. 314-320.

Claudio NOVELLI, Philipp HACKER, Jessica MORLEY, Jarle TRONDAL et Luciano FLORIDI, « A Robust Governance for the AI Act: AI Office, AI Board, Scientific Panel, and National Authorities », *European Journal of Risk Regulation*, vol. 16, n° 2, 2025, p. 566-590.

Christine OLIVER, « Strategic Responses to Institutional Processes », *Academy of Management Review*, vol. 16, n° 1, 1991, p. 145-179.

Marshall Scott POOLE et Andrew H. VAN DE VEN, « Using Paradox to Build Management and Organization Theories », *Academy of Management Review*, vol. 14, n° 4, 1989, p. 562-578.

Michael POWER, *Organized Uncertainty: Designing a World of Risk Management*, Oxford, Oxford University Press, 2007.

Michael POWER, *The Audit Society: Rituals of Verification*, Oxford, Oxford University Press, 1997.

Règlement (UE) 2024/1689 du Parlement européen et du Conseil du 13 juin 2024 établissant des règles harmonisées concernant l'intelligence artificielle et modifiant les règlements (CE) n° 300/2008, (UE) n° 167/2013, (UE) n° 168/2013, (UE) 2018/858, (UE) 2018/1139 et (UE) 2019/2144 et les directives 2014/90/UE, (UE) 2016/797 et (UE) 2020/1828 (règlement sur l'intelligence artificielle), *Journal officiel de l'Union européenne*, L 2024/1689, 12 juillet 2024. ELI : http://data.europa.eu/eli/reg/2024/1689/oj.

Règlement (UE) 2026/1744 du Parlement européen et du Conseil du 8 juillet 2026 modifiant les règlements (UE) 2024/1689, (UE) 2018/1139 et (UE) 2023/1230 en ce qui concerne la simplification de la mise en œuvre des règles harmonisées concernant l'intelligence artificielle (train de mesures omnibus numérique sur l'IA), *Journal officiel de l'Union européenne*, L 2026/1744, 24 juillet 2026. ELI : http://data.europa.eu/eli/reg/2026/1744/oj

Wendy K. SMITH et Marianne W. LEWIS, « Toward a Theory of Paradox: A Dynamic Equilibrium Model of Organizing », *Academy of Management Review*, vol. 36, n° 2, 2011, p. 381-403.

Susan Leigh STAR et James R. GRIESEMER, « Institutional Ecology, "Translations" and Boundary Objects: Amateurs and Professionals in Berkeley's Museum of Vertebrate Zoology, 1907-39 », *Social Studies of Science*, vol. 19, n° 3, 1989, p. 387-420.

Mark C. SUCHMAN, « Managing Legitimacy: Strategic and Institutional Approaches », *Academy of Management Review*, vol. 20, n° 3, 1995, p. 571-610.

Patricia H. THORNTON et William OCASIO, « Institutional Logics », dans Royston GREENWOOD et al. (dir.), *The SAGE Handbook of Organizational Institutionalism*, Londres, SAGE, 2008, p. 99-129.

Pamela S. TOLBERT et Lynne G. ZUCKER, « Institutional Sources of Change in the Formal Structure of Organizations: The Diffusion of Civil Service Reform, 1880-1935 », *Administrative Science Quarterly*, vol. 28, n° 1, 1983, p. 22-39.

Pamela S. TOLBERT et Lynne G. ZUCKER, « The Institutionalization of Institutional Theory », dans Stewart R. CLEGG, Cynthia HARDY et Walter R. NORD (dir.), *Handbook of Organization Studies*, Londres, SAGE, 1996, p. 175-190.

Ari Ezra WALDMAN, *Industry Unbound: The Inside Story of Privacy, Data, and Corporate Power*, Cambridge, Cambridge University Press, 2021.

Anne L. WASHINGTON, « Machine-Readable Legitimacy: An Ethnography of Regulatory Technology », dans Vern L. GLASER, Christine MOSER, Deborah A. ANDERSON et P. Devereaux JENNINGS (dir.), *Algorithmic Organizing*, Research in the Sociology of Organizations, vol. 95, Bingley, Emerald, 2025, p. 89-108.

Azmine Toushik WASI, Abdur RAHMAN, Rahatun Nesa PRITI, Mahir Absar KHAN et MD Shafikul ISLAM, *Responsible Innovation in AI-Driven Operations and Supply Chain Management: An Institutional Theory Framework*, prépublication engrXiv, 2025, DOI : 10.31224/5723.

Huixin ZHONG, « Implementation of the EU AI Act Calls for Interdisciplinary Governance », *AI Magazine*, vol. 45, n° 3, 2024, p. 333-337.

Lynne G. ZUCKER, « The Role of Institutionalization in Cultural Persistence », *American Sociological Review*, vol. 42, n° 5, 1977, p. 726-743.

TOUGUI Mbarek
Faculté des Lettres et Sciences Humaines Benmsik

Le rôle des institutrices de l'Alliance israélite universelle dans les transformations sociales et culturelles de la communauté juive marocaine sous le Protectorat français (1912-1949)

Résumé:

Pendant longtemps, l'histoire de l'Alliance israélite universelle au Maroc s'est écrite au masculin. Cet article prend le contre-pied de cette tendance en s'intéressant à celles qui, sur le terrain, ont réellement porté le projet de l'AIU : les institutrices. Fondée à Paris en 1860, l'Alliance avait fait du Maroc l'un de ses principaux terrains d'action, et son réseau scolaire y est passé d'une trentaine d'établissements à plus d'une centaine sous le Protectorat (1912-1949), avec une ambition assumée : « régénérer » les Juifs marocains par l'école française.

Or, dès 1872, l'arrivée des femmes dans l'enseignement change la donne. Éduquer les filles, c'était dans l'esprit de l'Alliance former les « mères de demain », et donc transformer la société de l'intérieur. En s'appuyant sur les archives de l'AIU, son Bulletin, les Instructions générales pour les professeurs de 1903, la revue Paix et Droit et les rapports d'inspection de Yomtob Sémach, l'auteur montre comment ces enseignantes ont servi de relais concrets à une modernité pensée au féminin.

Leur empreinte se lit partout : dans les salles de classe, bien sûr, où les fillettes apprennent le français et les savoirs profanes, mais aussi dans les corps et les garde-robes (l'habit européen supplante peu à peu le costume traditionnel, l'hygiène devient un mot d'ordre), dans les familles (recul du mariage précoce, nouveau modèle maternel) et dans les trajectoires sociales (sortie des mellahs, entrée dans les emplois administratifs). Le profil des enseignantes évolue lui aussi : d'abord venues d'Europe et des Balkans, elles sont progressivement formées sur place, notamment après l'ouverture de l'École normale hébraïque de Casablanca en 1946.

Au bout du compte, ces femmes occupaient une position paradoxale : subordonnées dans la hiérarchie, moins bien payées que leurs collègues masculins, mais remarquablement autonomes au quotidien. Et leur œuvre n'a pas débouché sur une assimilation pure et simple, mais sur une modernité hybride, où les familles juives marocaines ont continué à célébrer la Mimouna et à suivre leur liturgie tout en adoptant les codes français. Vectrices du

changement, elles en furent aussi les premières bénéficiaires et parfois les premières à le remettre en question.

Mots-clés : Alliance israélite universelle - Institutrices - Protectorat français - Judaïsme marocain - Éducation des filles - Modernité genrée.

الملخص بالعربية

ظلّ تاريخ الاتحاد الإسرائيلي العالمي في المغرب يُروى لعقود من زاوية رجالية بالأساس، متجاهلًا نساءً كنّ في قلب المشروع كله. هذا المقال يعيد الاعتبار لهؤلاء المعلّمات اللواتي حملن على عاتقهنّ، ميدانيًا، مهمة التغيير داخل الجماعة اليهودية المغربية زمن الحماية الفرنسية (1912-1949). فالاتحاد، الذي تأسّس في باريس عام 1860، اتخذ من المغرب ساحة عمل رئيسية، وتوسّعت شبكته المدرسية هناك من نحو ثلاثين مدرسة إلى ما يفوق المئة، تحت شعار معلن: "تجديد" يهود المغرب عن طريق التعليم الفرنسي.

غير أنّ التحول الحقيقي بدأ سنة 1872، حين دخلت النساء سلك التدريس. فتعليم البنات لم يكن، في نظر الاتحاد، غاية في ذاته فحسب، بل وسيلة لصناعة أمهات الغد المتعلّمات، أي لتغيير المجتمع من الداخل. وبالاستناد إلى أرشيف الاتحاد ونشرته الرسمية، وإلى التعليمات العامة للأساتذة الصادرة سنة 1903، ومجلة "السلام والحق"، وتقارير المفتش يومطوب سيماخ، يكشف الباحث كيف اشتغلت هؤلاء المعلّمات كحلقة وصل فعلية بين المشروع الحداثي ونساء الجماعة وبناتها.

وآثار عملهنّ واضحة في أكثر من مجال: في التعليم أولًا، حيث تعلّمت الفتيات القراءة والكتابة بالفرنسية وانفتحن على المعارف الحديثة؛ ثم في الجسد واللباس، إذ حلّ الزيّ الأوروبي تدريجيًا محل اللباس التقليدي وانتشرت مفاهيم النظافة كما روّجت لها الإدارة الاستعمارية؛ وفي الأسرة، مع تراجع تزويج الفتيات الصغيرات وبروز صورة جديدة للأم؛ وأخيرًا في الحراك الاجتماعي، عبر الخروج من الملّاحات والالتحاق بالوظائف الإدارية. كما تغيّر وجه المهنة نفسها: فبعد أن كانت المعلّمات يُستقدمن من أوروبا والبلقان، صار التكوين محليًا، خاصة بعد افتتاح المدرسة العبرية لتكوين المعلمين بالدار البيضاء سنة 1946.

ويخلص المقال إلى مفارقة لافتة: فهؤلاء النساء كنّ في موقع ملتبس خاضعات لتراتبية إدارية صارمة، يتقاضين أجورًا أقل من زملائهنّ الرجال، لكنهنّ يتمتعن باستقلالية واسعة في عملهنّ اليومي. والأهم أنّ ما أنجزنه لم يكن ذوبانًا كاملًا في الثقافة الفرنسية، بل حداثة هجينة: حافظت الأسر اليهودية المغربية على الميمونة وطقوسها الدينية، وتبنّت في الوقت نفسه كثيرًا من الأنماط الفرنسية. لقد كنّ صانعات هذا التحوّل، وأولى المستفيدات منه، وأحيانًا أولى من انتقدنه.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الإسرائيلي العالمي - المعلّمات - الحماية الفرنسية - اليهودية المغربية - تعليم الفتيات - الحداثة الجندرية.

Introduction

L'histoire de l'éducation au Maroc sous le Protectorat français (1912-1956) constitue aujourd'hui un champ de recherche fécond, au croisement des études postcoloniales, de l'histoire des femmes et de l'analyse des politiques identitaires. Une dimension y demeure pourtant sous-éclairée : le rôle spécifique des femmes enseignantes de l'Alliance israélite universelle (AIU) dans la transformation des communautés juives marocaines. Entre 1912 et

1949, ces institutrices - formées à Paris puis déployées de Tétouan à Marrakech, de Casablanca aux bourgs de l'intérieur - furent les actrices de première ligne d'une entreprise de transformation socioculturelle sans précédent dans l'histoire du judaïsme marocain.

L'historiographie a largement documenté l'action de l'Alliance dans son ensemble : on pense aux travaux fondateurs de Michael M. Laskier[1668] et d'André Chouraqui[1669], puis, pour le Maroc précolonial, à l'ouvrage d'Élias Harrus[1670]. La dimension genrée de cette entreprise a en revanche longtemps été négligée : les institutrices, pourtant indispensables au fonctionnement des écoles de filles, restaient confinées à des mentions incidentes ou à des notices biographiques isolées. Frances Malino[1671], Joy Land, Ariel Danan et, plus récemment, Christine Chevalier-Caron ont entrepris de combler cette lacune ; mais leurs travaux portent pour l'essentiel sur l'échelle méditerranéenne du réseau ou sur des terrains tunisien, ottoman et palestinien, la spécificité marocaine restant à interroger pour elle-même. Or celle-ci mérite attention : le Maroc, où l'Alliance a maintenu ses écoles au-delà de l'indépendance, offre un poste d'observation privilégié des modalités concrètes d'une « mission civilisatrice » au féminin.

Le présent article analyse le rôle des institutrices de l'AIU dans la consolidation des transformations sociales et culturelles de la communauté juive marocaine entre 1912 et 1949. Il s'agit de comprendre comment ces femmes ont concouru à modifier les pratiques éducatives, les rôles de genre, les habitus vestimentaires et corporels ainsi que les structures familiales des Juifs du Maroc. Notre hypothèse est que les institutrices ont fonctionné comme des « courroies de transmission » d'une modernité genrée - l'expression est d'Albert H. Navon, longtemps directeur de l'École normale israélite orientale[1672] - doublement tenues entre leur rôle d'agents d'une politique scolaire conçue à Paris et celui d'actrices sociales enracinées dans des réalités communautaires marocaines. Ce rôle, à la fois émancipateur et normalisateur, doit être restitué dans toute son ambivalence.

[1668] Michael M. Laskier, The Alliance Israélite Universelle and the Jewish Communities of Morocco, 1862-1962, Albany, State University of New York Press, 1983.

[1669] André Chouraqui, Cent ans d'histoire. L'Alliance israélite universelle et la renaissance juive contemporaine (1860-1960), Paris, Presses universitaires de France, 1965.

[1670] Élias Harrus, L'Alliance en action. Les écoles de l'Alliance israélite universelle dans l'Empire du Maroc (1862-1912), Paris, Éditions du Nadir, 2001.

[1671] Frances Malino, « The Women Teachers of the Alliance Israélite Universelle, 1872-1940 », dans Judith R. Baskin (dir.), Jewish Women in Historical Perspective, 2e éd., Detroit, Wayne State University Press, 1998, p. 248-249.

[1672] Albert H. Navon, Les 70 ans de l'École normale israélite orientale (1865-1935), Paris, 1935.

L'analyse s'appuie sur les archives de l'Alliance israélite universelle - dont une partie des fonds marocains, numérisée, a fait l'objet en 2018 d'une convention d'échange avec les Archives du Maroc[1673] -, sur les publications de l'institution (le *Bulletin*, les *Instructions générales pour les professeurs* de 1903, *Paix et Droit* et les comptes rendus d'inspection de Yomtob Sémach[1674]), ainsi que sur l'historiographie française et anglo-saxonne qui, depuis trois décennies, a profondément renouvelé l'étude des Juifs du Maroc colonial. Quatre temps organisent la démonstration : le cadre institutionnel et politique du réseau scolaire (I) ; les profils, formations et conditions des institutrices (II) ; la pédagogie de la « régénération » et son traitement des identités féminines (III) ; enfin, les transformations sociales effectives, les recompositions familiales et les résistances qu'elles suscitèrent (IV).

I. Un réseau scolaire entre philanthropie juive et ordre colonial (1862-1949)

I.1. Aux origines : l'Alliance et sa « mission » avant le Protectorat

Pour comprendre ce que furent les écoles de filles du Maroc colonial, il faut remonter au contexte de fondation de l'Alliance elle-même. Créée à Paris en 1860 par un groupe de jeunes Juifs français - avocats, publicistes, savants - héritiers à la fois de l'émancipation révolutionnaire et de la *Haskalah*, l'AIU naît dans le sillage de deux affaires qui avaient bouleversé l'opinion juive européenne : l'accusation de crime rituel portée contre les Juifs de Damas en 1840, puis l'enlèvement du jeune Edgardo Mortara par les autorités pontificales en 1858. Ces traumatismes convainquirent les fondateurs qu'une organisation internationale de défense et de « régénération » des Juifs opprimés était nécessaire, et que l'instruction en serait l'instrument privilégié[1675]. Adolphe Crémieux, figure de l'émancipation et futur président de l'institution, incarna ce programme : élever les communautés juives « d'Orient » au niveau du modèle franco-judaïque, par l'école.

C'est au Maroc, et non dans l'Empire ottoman, que ce programme trouve sa première réalisation : la première école de l'Alliance ouvre à Tétouan en décembre 1862, avec l'appui de

[1673] Alliance israélite universelle, « Partenariat historique entre l'Alliance israélite universelle et les Archives du Maroc », communiqué, Rabat, 6 mars 2018 (www.aiu.org). Une partie des fonds marocains de l'AIU a par ailleurs été numérisée par la bibliothèque de l'Université Harvard.

[1674] Les Cahiers de l'Alliance israélite universelle - Paix et Droit, Paris, 1921-1940. Yomtob Sémach, délégué de l'Alliance au Maroc, y publia plusieurs comptes rendus de ses tournées d'inspection. Sur son itinéraire, voir C. Zytnicki, « Moïse Nahon, Yomtob Semach, Samuel D. Levy et les autres », art. cité, p. 91-92.

[1675] Georges Weill, « Le discours scolaire de l'Alliance israélite universelle au XIXe siècle », dans Jérôme Bocquet (dir.), L'enseignement français en Méditerranée. Les missionnaires et l'Alliance israélite universelle, Rennes, Presses universitaires de Rennes, 2010, p. 49-50.

notables locaux comme Menahem Nahon et Lévy Cazès[1676]. Le choix n'est pas fortuit. Les communautés juives marocaines, fortes de plus de cent mille âmes, vivaient alors sous le régime de la *dhimma*, dans des quartiers réservés - les mellahs - souvent surpeuplés et frappés par des crises de subsistance récurrentes ; la visite de Moses Montefiore au sultan Mohammed IV, en 1863-1864, avait attiré l'attention de la philanthropie juive européenne sur leur sort[1677]. Dès 1864, une première école de filles est ouverte à Tanger : deux ans seulement après l'établissement de garçons, ce qui dit assez la place que les fondateurs assignaient à l'éducation féminine comme levier de transformation sociale[1678]. Au cours du demi-siècle suivant, le réseau progresse au rythme des ouvertures dans les villes de la côte atlantique et méditerranéenne - Tétouan, Tanger, Casablanca, Mogador, Marrakech, Fès -, offrant un cursus qui combine enseignement général en français, instruction religieuse et formation professionnelle élémentaire ; à la veille du Protectorat, une trentaine d'écoles scolarisent plusieurs milliers d'élèves[1679].

Georges Weill a montré que le discours scolaire de l'Alliance au XIXe siècle reposait sur une rhétorique de la « régénération », terme cher aux fondateurs, empruntée au lexique de l'émancipation française et croisée avec celui de la mission civilisatrice coloniale[1680]. Cette rhétorique ne saurait toutefois être réduite à un simple mécanisme d'assimilation imposé du dehors : elle rencontrait les aspirations d'une partie des élites juives marocaines à accéder aux ressources symboliques et matérielles associées à la modernité européenne, dans un pays où la pénétration économique des puissances rendait la maîtrise des langues européennes de plus en plus rentable.

I.2. L'encadrement colonial : conventions, subventions et cadre juridique

L'établissement du Protectorat en 1912 transforme en profondeur les conditions d'exercice de l'Alliance. Dès 1915, une première convention lie l'institution à la Direction générale de l'instruction publique (DGIP) : la France subventionne les écoles juives et acquiert, de fait, un droit de regard administratif sur leur fonctionnement. Les conventions suivantes, dans les années 1920, précisent cette tutelle en subordonnant l'octroi des

[1677]Mohammed Kenbib, Juifs et musulmans au Maroc, 1859-1948, Rabat, Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines, 1994.

[1678]Christine Chevalier-Caron, Femmes, éducation et identités au Maroc sous domination française (1862-1962), mémoire de maîtrise (histoire), Université du Québec à Montréal, 2016, chap. IV, p. 91-111.

subventions à l'approbation des programmes et à l'inspection régulière des classes[1681]. Les subventions transitent notamment par les Services des œuvres françaises à l'étranger du Quai d'Orsay, qui financent les établissements d'enseignement français hors de France à vocation culturelle et politique : le ministère dispose ainsi d'un levier considérable sur l'orientation des programmes, le recrutement et l'implantation des nouvelles écoles. André Chouraqui a souligné que la contribution publique française représentait, dans l'entre-deux-guerres, une part déterminante du budget marocain de l'Alliance - une dépendance qui interdit de penser l'institution comme un acteur autonome du champ colonial[1682].

Michael Laskier a montré ce que cette alliance signifiait pour l'administration : en finançant l'éducation des jeunes Juifs marocains, le Protectorat s'assurait la formation d'une élite francophone susceptible de servir de relais social et administratif dans un pays où la présence française restait, hors des grandes villes, partielle et contestée[1683]. Les écoles de l'AIU devinrent ainsi l'un des vecteurs culturels de la présence française au Maroc, au même titre que les écoles officielles - sans que les intérêts propres de l'institution, pédagogiques et philanthropiques, coïncident toujours avec les objectifs stratégiques du Quai d'Orsay[1684].

Ce dispositif s'inscrit dans un cadre juridique nouveau. Le dahir du 22 mai 1918 réorganise les tribunaux rabbiniques et institue des comités des communautés israélites placés sous le contrôle des autorités ; l'école juive subventionnée s'insère dès lors dans une configuration triangulaire où l'administration coloniale, le Comité central parisien et les élites communautaires locales négocient en permanence leurs prérogatives respectives[1685]. Colette Zytnicki a analysé la position des directeurs d'écoles - Moïse Nahon, Yomtob Sémach, Samuel D. Levy - comme celle de « notables en situation coloniale », tenant à la fois du notable

[1681] M. M. Laskier, The Alliance Israélite Universelle and the Jewish Communities of Morocco, op. cit., chapitres consacrés à la période du Protectorat ; voir aussi A. Chouraqui, Cent ans d'histoire, op. cit., sur le poids des subventions publiques dans le budget marocain de l'Alliance.

[1684] Catherine Nicault, « Face au sionisme (1897-1940) », dans A. Kaspi (dir.), Histoire de l'Alliance israélite universelle, op. cit., p. 189-190.

[1685] Sur le dahir du 22 mai 1918 et la réorganisation des tribunaux rabbiniques et des comités des communautés israélites, voir M. M. Laskier, The Alliance Israélite Universelle and the Jewish Communities of Morocco, op. cit., et M. Kenbib, Juifs et musulmans au Maroc, op. cit.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

communautaire et du relais de l'autorité française[1686]. Cette tension constitutive vaut, on le verra, pour les directrices et institutrices, avec une contrainte supplémentaire : celle du genre.

Quantitativement, l'expansion est spectaculaire. Le réseau passe d'une trentaine d'établissements en 1912 à plus d'une centaine à la fin des années 1940, scolarisant alors plus de vingt mille élèves, sous l'impulsion notamment de Reuben Tajouri, délégué de l'Alliance au Maroc après la Seconde Guerre mondiale[1687]. Cette croissance ne doit pas masquer les disparités spatiales : le réseau demeure massivement urbain et côtier, et les communautés du Haut Atlas et du présaharien - ce « bled » où l'Alliance ne pénètre vraiment qu'après 1945 - restent longtemps à l'écart, épousant en cela la géographie même de la colonisation française[1688].

I.3. Les écoles de filles, laboratoire de l'éducation féminine au Maroc

Dans ce dispositif, les écoles de filles occupent une place singulière : elles précèdent de plusieurs décennies toute initiative étatique ou coloniale en matière d'éducation féminine au Maroc. Alors que la scolarisation des jeunes musulmanes reste, jusqu'aux années 1930, quasi inexistante dans le réseau public du Protectorat - il faut attendre cette décennie pour que s'ouvrent les premières écoles pour jeunes filles musulmanes, et les nationalistes marocains pour que cette cause soit portée politiquement -, les écoles de l'Alliance offrent à des milliers de jeunes juives un accès structuré à l'alphabétisation et à la langue française[1689]. Sous l'impulsion de Yomtob Sémach, dont les tournées d'inspection publiées dans *Paix et Droit* décrivent avec une minutie quasi ethnographique les conditions matérielles et pédagogiques des classes de filles, le nombre d'établissements féminins croît régulièrement dans l'entre-deux-guerres[1690].

La progression des effectifs féminins témoigne du succès relatif de cette politique auprès des familles, y compris dans des villes réputées conservatrices. Elle ne doit cependant pas occulter des inégalités persistantes : les filles sont souvent scolarisées moins longtemps

[1686]Colette Zytnicki, « Moïse Nahon, Yomtob Semach, Samuel D. Levy et les autres. Des notables juifs en situation coloniale ? Les directeurs des écoles de l'Alliance israélite universelle au Maroc (fin XIXe - mi-XXe siècles) », dans J. Bocquet (dir.), L'enseignement français en Méditerranée, op. cit., p.92.

[1688]Aomar Boum, Memories of Absence. How Muslims Remember Jews in Morocco, Stanford, Stanford University Press, 2013.

[1689]C. Chevalier-Caron, Femmes, éducation et identités au Maroc sous domination française, op. cit., chap. II, p. 37-60, sur les inégalités du système scolaire colonial ; chap. IV, p. 91-111, sur les écoles de filles de l'AIU.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

que les garçons, et leur accès aux cycles supérieurs ou à la formation professionnelle qualifiante demeure limité[1691]. Reste que ces écoles constituent, dans le Maroc de la première moitié du XXe siècle, un espace de socialisation féminine sans équivalent - à la fois outil d'une politique conçue à Paris, lieu de négociation identitaire et matrice d'une figure sociale nouvelle : l'institutrice juive marocaine. C'est vers ces femmes qu'il faut maintenant se tourner.

II. Les institutrices de l'Alliance : recrutement, formation, condition

II.1. D'un recrutement importé à la relève locale

L'entrée des femmes dans le corps enseignant de l'Alliance, effective à partir de 1872, marque un tournant dans l'histoire de l'institution et, plus largement, de l'éducation féminine en Méditerranée[1692]. La « régénération » des communautés passait désormais aussi par la formation de futures mères éduquées, et donc par des femmes pour les instruire. Ariel Danan, qui a exploité statistiquement le fichier du personnel conservé à Paris, a reconstitué les grands traits de ce corps professoral : recruté très jeune - la grande majorité des institutrices commencent entre quinze et vingt ans -, il provient d'abord d'Europe occidentale, puis, à partir du tournant du siècle, de plus en plus des anciennes élèves du réseau lui-même, dans l'Empire ottoman, les Balkans et le Maghreb[1693]. Au Maroc, les Marocaines demeurèrent longtemps très minoritaires parmi les normaliennes formées à Paris : les premières institutrices en poste dans l'Empire chérifien furent souvent des étrangères - venues de Turquie, du Levant ou des Balkans -, pionnières isolées chargées d'implanter l'enseignement féminin dans des communautés où la scolarisation des filles restait marginale et parfois contestée[1694]. Ce déséquilibre s'inverse dans l'entre-deux-guerres puis après 1945, à mesure que le réseau marocain devient capable de former sur place sa propre relève : le passage d'un enseignement « importé » à un dispositif auto-reproducteur accompagne l'apogée de l'influence de l'Alliance dans le pays.

Ces évolutions d'ensemble prennent chair dans des trajectoires individuelles. Oro Sémach, née Guéron en Bulgarie en 1874, dirigeait l'école de filles de Tatar-Bazardjik lorsqu'elle rencontra Yomtob Sémach, directeur de l'école de garçons de la même ville ; leur

[1692]F. Malino, « The Women Teachers of the Alliance Israélite Universelle », art. cité, p. 248-249.

[1693]Ariel Danan, « Les instituteurs de l'Alliance israélite universelle (1860-1939). Étude à partir de l'outil informatique et statistique », Archives Juives, vol. 37, n° 1, 2004, p. 111-112

[1694]Aron Rodrigue, Images of Sephardi and Eastern Jewries in Transition. The Teachers of the Alliance Israélite Universelle, 1860-1939, Seattle, University of Washington Press, 1993.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

mariage inaugura un itinéraire conjugal et professionnel qui les mena de Bulgarie à Damas, Bagdad et Beyrouth, avant Tanger en 1912 et un long service marocain[1695]. Ce couple illustre deux traits structurels du personnel allianciste : la mobilité géographique permanente et le modèle du couple enseignant, où la carrière de l'épouse suit celle du mari. À Tétouan, les femmes de la famille Benchimol - héritières de Messody Coriat Benchimol, associée aux débuts de la première école - constituèrent une véritable dynastie d'enseignantes et de directrices ; Frances Malino a montré comment Claire Benchimol osa contester publiquement le secrétaire général Jacques Bigart sur la méthode d'enseignement de l'histoire, tandis qu'elle et sa sœur Hassiba s'engageaient contre les mariages d'enfants à Tétouan et à Fès[1696]. D'autres familles - les Toledano à Marrakech, entre direction d'école et œuvres sociales - témoignent de cette dimension collective et intergénérationnelle de l'engagement féminin dans l'œuvre scolaire[1697].

II.2. La formation : pensionnats parisiens, École normale de Versailles, École normale hébraïque

La formation des institutrices posa d'emblée un problème institutionnel : l'École normale israélite orientale (ENIO), ouverte à Paris dans les années 1860 pour former les cadres du réseau, était exclusivement masculine[1698]. Jusqu'à l'entre-deux-guerres, les jeunes filles destinées à l'enseignement furent donc formées dans des pensionnats juifs parisiens - l'école Bischoffsheim, à la fois école professionnelle et école normale, et des pensions privées comme celles de Mme Weill-Kahn et de Mme Isaac[1699]. Cette séparation n'était pas neutre : elle traduisait une conception genrée de la formation, où les futures professionnelles devaient être élevées en internat, sous surveillance étroite, dans un cadre quasi domestique. Le programme n'en était pas moins ambitieux, aligné sur le brevet élémentaire et le brevet supérieur des jeunes filles : sciences, histoire, géographie, mathématiques, français, hébreu, Bible et histoire juive, auxquels s'ajoutaient la gymnastique, le dessin, la coupe et les arts

[1695]Ariel Danan, « Une institutrice de l'Alliance israélite universelle, Oro Semach », Les Cahiers du Judaïsme, n° 12, 2002, p. 61-62.

[1696]Frances Malino, « Alliance Israélite Universelle, Teachers of », dans The Shalvi/Hyman Encyclopedia of Jewish Women, Jewish Women's Archive (jwa.org) ; voir aussi ses notices « Alégrina Benchimol Lévy » et « Hassiba Benchimol Bensimhon » dans Norman Stillman (dir.), Encyclopedia of Jews in the Islamic World, Leyde, Brill, 2010.

[1697]Frances Malino, « Prophets in Their Own Land? Mothers and Daughters of the Alliance Israélite Universelle », Nashim, n° 3, 2000, p. 72-73.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دهد:

d'agrément - autant de marqueurs d'une féminité bourgeoise que ces jeunes femmes seraient ensuite chargées de diffuser[1700].

L'ouverture, en 1922, d'une École normale de jeunes filles de l'Alliance à Versailles, dirigée par Henriette Antébi, marqua une étape vers l'autonomisation institutionnelle de la formation féminine, en donnant aux normaliennes un cadre comparable à celui de leurs homologues masculins d'Auteuil - même si la séparation persista jusqu'à la Seconde Guerre mondiale[1701]. La vie en internat y fonctionnait comme une technique de formation à part entière : en isolant les élèves-maîtresses de leurs milieux d'origine, l'Alliance modelait ses futures représentantes selon les idéaux qu'elle entendait leur faire transmettre[1702].

Au Maroc même, l'après-guerre voit naître un dispositif de formation inédit : l'École normale hébraïque (ENH) de Casablanca, créée en 1946 sous l'impulsion de Jules Braunschvig, vice-président de l'Alliance, et de notables comme Samuel D. Levy, et dirigée par Émile Sebban[1703]. Offrant un cursus en internat où l'hébreu et les matières juives retrouvent une place centrale aux côtés du français et de l'arabe, l'ENH répond à la fois au choc de la Shoah - qui conduisit le Comité central à réévaluer la transmission du judaïsme dans ses écoles - et à la demande croissante d'enseignants qualifiés pour un réseau en pleine expansion. Elle parachève la marocanisation du corps enseignant, féminin compris : l'institutrice juive marocaine, formée au Maroc pour enseigner au Maroc, remplace progressivement la normalienne venue d'ailleurs.

II.3. Une condition contrainte, une influence réelle

Les conditions de service des institutrices révèlent les multiples contraintes - économiques, hiérarchiques, conjugales - qui pesaient sur ces agents pourtant essentiels. Les données rassemblées par Ariel Danan montrent d'abord une inégalité salariale structurelle : la majorité des institutrices célibataires se situent dans les tranches inférieures de rémunération, dans des proportions bien supérieures à celles de leurs collègues masculins ;

[1700]Frances Malino, « L'émancipation des femmes », dans A. Kaspi (dir.), Histoire de l'Alliance israélite universelle de 1860 à nos jours, Paris, Armand Colin, 2010, p. 263-264.

[1701]Élizabeth Antébi, Les Missionnaires juifs de la France (1860-1939), Paris, Calmann-Lévy, 1999.

[1702]Aron Rodrigue, De l'instruction à l'émancipation. Les enseignants de l'Alliance israélite universelle et les Juifs d'Orient, 1860-1939, Paris, Calmann-Lévy, 1989.

[1703]Sur la création de l'École normale hébraïque de Casablanca (1946) et son premier directeur Émile Sebban, voir M. M. Laskier, The Alliance Israélite Universelle and the Jewish Communities of Morocco, op. cit., et A. Kaspi (dir.), Histoire de l'Alliance israélite universelle, op. cit.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دهد:

seules les qualifications complémentaires - diplômes d'infirmière d'État ou de jardinière d'enfants - permettent à certaines d'améliorer sensiblement leur traitement[1704]. Le mariage, encouragé par l'institution, s'effectuait le plus souvent au sein du corps enseignant : près de la moitié des institutrices de l'échantillon étudié par Danan sont mariées, très fréquemment à des instituteurs ou directeurs de l'Alliance, et la carrière féminine suit alors géographiquement et hiérarchiquement celle de l'époux[1705]. Les *Instructions générales* de 1903 codifient cette subordination : autorisation du Comité central pour les décisions engageant la carrière, correspondance administrative régulière et minutieuse, interdiction de publier ou de s'engager publiquement sans l'aval de Paris[1706]. Les mutations fréquentes, d'une ville et parfois d'un pays à l'autre, ajoutaient l'obligation de se réadapter sans cesse à des langues et à des usages nouveaux ; l'isolement des postes du bled, après 1945, fut particulièrement éprouvant pour des femmes souvent seules, coupées de leurs réseaux familiaux.

Ces contraintes n'ont pas fait des institutrices de simples exécutantes. La correspondance qu'elles adressaient à Paris - rapports trimestriels détaillant les progrès des élèves, les difficultés matérielles, la vie communautaire - constitue aujourd'hui une source d'une richesse exceptionnelle, à condition d'en faire une lecture critique : rédigés pour être lus par le Comité central, ces textes participent d'une mise en scène de soi professionnelle[1707]. Ils révèlent aussi des femmes qui débordent constamment le cadre de la classe : fondation d'ouvroirs et d'ateliers, placement des anciennes élèves, négociations avec les chefs de communauté, collecte d'informations qui alimentent les décisions parisiennes. Frances Malino a montré que ces enseignantes furent souvent, davantage que leurs homologues masculins, des critiques lucides de la condescendance des dirigeants de l'Alliance et de la modestie de leurs ambitions pour l'éducation des filles « d'Orient » ; leurs réseaux familiaux - sœurs, cousines, époux - leur fournissaient un appui qui, loin de les enfermer, libérait leur

[1704] Ibid. : 60 % des institutrices célibataires de l'échantillon (47 sur 78) se situent dans les deux tranches inférieures de salaire, contre 30 % des hommes (30 sur 111).

[1705] A. Danan, « Les instituteurs de l'Alliance israélite universelle », art. cité, p. 111-120. L'échantillon étudié compte 179 femmes et 161 hommes ; 82 des 179 institutrices recensées sont mariées, et 18 détiennent en outre un diplôme d'infirmière d'État ou de jardinière d'enfants.

[1706] Alliance israélite universelle, Instructions générales pour les professeurs, Paris, 1903 ; la circulaire « Sur la direction générale à donner à l'enseignement » (1er juin 1896) y est reproduite p. 94-95.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دمد:

capacité d'action autonome[1708]. Claire Benchimol revendiquait ainsi explicitement pour ses élèves un objectif - autonomie, estime de soi, indépendance économique - que la rhétorique officielle de l'institution n'assumait pas toujours frontalement[1709].

Les institutrices de l'Alliance au Maroc incarnent donc une ambiguïté fondamentale : agents d'une politique éducative conçue à Paris et souvent teintée de préjugés eurocentriques, elles furent aussi des femmes en situation de subordination hiérarchique, conjugale et coloniale, qui parvinrent néanmoins à exercer une influence sociale considérable. Comment cette influence s'exerçait-elle concrètement, dans la salle de classe ? C'est l'objet de la partie suivante.

III. La pédagogie de la « régénération » : programmes genrés et refonte des identités féminines

III.1. Des programmes différenciés : les garçons pour la cité, les filles pour le foyer

L'école de l'Alliance ne se contentait pas d'instruire : elle entendait façonner des conduites, des corps et des identités. Les *Instructions générales pour les professeurs* publiées en 1903 codifient l'ensemble de cette philosophie pédagogique : elles récapitulent les programmes, fixent les obligations des maîtres et maîtresses et explicitent la finalité morale de l'enseignement - débarrasser les élèves de ce que les dirigeants nommaient les « mauvaises habitudes orientales » au profit des manières européennes[1710]. Dès 1865, le *Bulletin* de l'Alliance avait formulé le partage des finalités : les écoles de garçons formeraient une génération d'hommes, celles de filles des mères de famille[1711]. Les garçons étaient pensés comme de futurs producteurs et interlocuteurs des autorités ; les filles étaient d'emblée orientées vers la sphère domestique et la transmission. L'instruction féminine n'était pas conçue comme un accès autonome au savoir, mais comme la condition d'une maternité éclairée.

Le curriculum des écoles de filles du Maroc reflète cette conception : le français comme langue de toute l'instruction, l'hébreu comme langue du patrimoine religieux, l'arithmétique, l'histoire, la géographie et des rudiments de sciences - l'arabe, langue de l'environnement quotidien des élèves, ne fait son entrée dans les programmes qu'après 1945, dans le cadre du

[1708]Frances Malino, « “Institutrices” in the Metropole and the Maghreb: A Comparative Perspective », Historical Reflections / Réflexions historiques, vol. 32, n° 1, 2006, p. 141-142.

[1711]Bulletin de l'Alliance israélite universelle, Paris, 1865 ; sur ce partage des finalités éducatives entre garçons et filles, voir A. Rodrigue, De l'instruction à l'émancipation, op. cit., et F. Malino, « L'émancipation des femmes », art. cité, p. 264-265.

réajustement général de l'Alliance face à l'évolution politique du Maroc[1712]. Avant cette date, son absence dit assez la fonction assignée à l'école : un espace de rupture linguistique avec le milieu, un instrument de francisation. Il faut cependant nuancer : restrictive au regard des critères contemporains, cette éducation représentait, dans le Maroc du début du XXe siècle, une ouverture considérable - un premier accès des filles à l'alphabétisation et à des savoirs jusque-là réservés aux garçons du système traditionnel[1713].

III.2. Couture, vêtement, hygiène : gouverner les corps

Une discipline distingue radicalement le cursus féminin : la couture, pratiquée quotidiennement à raison de plusieurs heures par semaine, bien davantage que les quelques heures de dessin accordées aux garçons[1714]. Officiellement, ces « travaux manuels féminins » préparent aux responsabilités domestiques et dotent les futures femmes d'un savoir-faire productif, susceptible d'appoint au revenu familial. Mais l'enseignement de la couture revêt aussi une fonction identitaire : il est une technologie de transformation corporelle, l'instrument du passage d'un régime vestimentaire à un autre. Les rapports des institutrices marocaines analysés par Christine Chevalier-Caron montrent que la disparition de l'habit « indigène » au profit de tenues d'inspiration européenne constituait un objectif explicite : à Fès comme à Safi, les maîtresses se félicitent de voir leurs élèves, grâce à la couture, prendre l'apparence de « jeunes Européennes »[1715]. Le vêtement, marqueur identitaire premier, devient ainsi un terrain d'intervention privilégié du projet de « régénération » - avec des applications inégales selon les villes, les familles et les résistances des élèves elles-mêmes.

À la couture s'ajoute l'hygiène, obsession partagée de la pédagogie allianciste et de la médecine coloniale. Les correspondances des institutrices décrivent des élèves jugées « malpropres » ou « négligées » par la faute de leurs familles, qu'il s'agit de transformer en futures « bonnes mères de famille »[1716]. Ce discours superpose plusieurs registres normatifs : l'hygiénisme colonial, qui fait de la propreté corporelle un critère de civilisation ; la moralité bourgeoise, qui assigne à la femme la garde des valeurs familiales ; et le méliorisme propre à l'Alliance, qui postule que l'éducation peut tout transformer.

[1715]Rapports et correspondances d'institutrices des écoles marocaines de l'AIU (archives de l'AIU, fonds Maroc), cités et analysés dans C. Chevalier-Caron, Femmes, éducation et identités au Maroc sous domination française, op. cit., chap. IV, p. 91-111.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دهد:

III.3. Le regard des institutrices : entre dévouement et condescendance

Le ton de ces rapports mérite attention : il oscille entre la compassion pour les conditions matérielles des élèves et le jugement de valeur sur les pratiques éducatives des familles. Les institutrices s'y présentent en médiatrices entre deux mondes, investies d'une mission qu'elles assument avec un mélange de sincérité et de paternalisme caractéristique de la posture coloniale. Aron Rodrigue a montré que ce regard de « notable colonial » posé sur les communautés était d'autant plus frappant que la majorité de ces enseignantes étaient elles-mêmes issues du judaïsme méditerranéen : l'acculturation parisienne avait transformé leur regard sur leurs propres milieux d'origine[1717]. Joy Land, à propos des institutrices de Tunis, et Esther Benbassa, à propos de l'école de filles de Galata, ont dressé le même constat pour d'autres terrains du réseau : ces femmes étaient les instruments d'un système qu'elles subissaient aussi, envoyées loin de chez elles pour porter une modernisation dont elles étaient à la fois les agents et les objets[17181719].

Ce paternalisme n'excluait ni le dévouement ni la durée : les institutrices s'inscrivaient dans une temporalité longue de la transformation, où chaque génération d'élèves devait élever la suivante. Frances Malino a souligné qu'elles furent des actrices émotionnellement et intellectuellement investies, souvent animées d'un attachement réel à leurs élèves - et parfois plus ambitieuses pour elles que ne l'était l'institution[1720]. Quant aux résultats, ils furent plus complexes que ne le prévoyaient les architectes du projet : la francisation ne produisit pas une substitution mécanique d'identité, mais des identités hybrides, où le français de l'école coexistait avec la darija ou la haketia de la maison, la couture européenne avec les préparatifs culinaires du shabbat, les manuels français avec les rituels familiaux. Cette hybridité, loin d'être l'échec du projet allianciste, en constitue peut-être l'aboutissement historique le plus fécond[1721].

[1718]Joy A. Land, Corresponding Lives: Women Educators of the Alliance Israélite Universelle School for Girls in the City of Tunis, 1882-1914, Ph.D., University of California, Los Angeles, 2006.

[1719]Esther Benbassa, « L'éducation féminine en Orient : l'école de filles de l'Alliance israélite universelle à Galata, Istanbul (1879-1912) », Histoire, économie et société, n° 4, 1991, p. 529-530.

[1721]Daniel J. Schroeter et Joseph Chetrit, « Emancipation and Its Discontents: Jews at the Formative Period of Colonial Rule in Morocco », Jewish Social Studies, vol. 13, n° 1, 2006, p. 170-206.

IV. Des institutrices aux élèves : transformations sociales, recompositions familiales, résistances

IV.1. Mobilités : langue, emploi, sortie du mellah

La conséquence la plus immédiate de l'enseignement de l'Alliance fut la formation d'une génération de Juifs francisés, dont la maîtrise du français ouvrait l'accès à des emplois nouveaux : postes dans l'administration, les banques et les entreprises européennes, bien au-delà du cadre des métiers traditionnels du mellah[1722]. Ce processus de mobilité s'accompagna d'une transformation linguistique de grande ampleur - le recul progressif du judéo-arabe et, dans le Nord, de la haketia judéo-espagnole, au profit du français comme langue de communication et marqueur de distinction - et d'une mobilité résidentielle : les familles les plus aisées quittèrent les mellahs surpeuplés pour les quartiers des villes nouvelles, entraînant une fragmentation spatiale des communautés et une redistribution de leurs hiérarchies internes, bien étudiée par Emily Gottreich à Marrakech[1723].

L'action de l'Alliance fut peut-être plus décisive encore dans la transformation du statut des femmes. Les institutrices - étrangères d'abord, puis anciennes élèves devenues maîtresses à leur tour - offrirent des modèles inédits de femmes instruites, salariées et actives dans l'espace public[1724]. Ce cycle de reproduction, où l'élève devient institutrice puis formatrice d'une nouvelle génération, créa un mouvement d'émancipation féminine sans précédent dans le judaïsme marocain ; Dora Bensimon-Donath en a documenté les effets sur l'évolution du judaïsme marocain sous le Protectorat, notamment quant à la sortie progressive des femmes de la seule sphère domestique[1725]. L'engagement s'exerça aussi par la philanthropie : la trajectoire d'Hélène Cazes Benatar, ancienne élève de l'Alliance devenue la première avocate du Maroc et organisatrice des secours aux réfugiés juifs pendant la Seconde Guerre mondiale, illustre les potentialités d'action publique ouvertes à cette génération de femmes[1726]. Ces trajectoires ne doivent pas masquer les limites structurelles : la scolarisation restait inégale,

---

[1723]Emily Gottreich, The Mellah of Marrakesh. Jewish and Muslim Space in Morocco's Red City, Bloomington, Indiana University Press, 2007.

[1725]Dora Bensimon-Donath, Évolution du judaïsme marocain sous le protectorat français, 1912-1956, Paris - La Haye, Mouton, 1968.

[1726]Sur Hélène Cazes Benatar (1898-1979), première avocate du Maroc et organisatrice des secours aux réfugiés juifs pendant la Seconde Guerre mondiale, voir la notice qui lui est consacrée dans N. Stillman (dir.), Encyclopedia of Jews in the Islamic World, op. cit.

et les débouchés féminins circonscrits à des secteurs jugés « convenables » - enseignement, soins, travail social.

IV.2. Le combat contre le mariage précoce et la figure de la « nouvelle mère »

Le mariage des fillettes - contracté parfois dès huit à douze ans dans les zones rurales, un peu plus tard dans les villes - constitua l'un des terrains d'action les plus sensibles des institutrices. La pratique s'enracinait dans des logiques économiques et dans une conception de la féminité fondée sur la domesticité précoce ; l'Alliance en fit très tôt l'une des cibles de son œuvre, l'école devant précisément retenir les filles au-delà de l'âge traditionnel des fiançailles[1727]. Susan Gilson Miller a montré, à propos du Maroc septentrional, comment la question du mariage des enfants devint un enjeu où se nouaient discours d'émancipation, rivalités d'autorité et politique coloniale de la réforme[1728]. Les institutrices agirent sur plusieurs fronts : persuasion des familles, maintien des filles à l'école, remontée d'informations vers Paris et vers les autorités ; l'Alliance mobilisa quant à elle son influence auprès des instances rabbiniques, et les assemblées rabbiniques réunies sous le Protectorat adoptèrent des *takkanot* relevant progressivement l'âge minimal du mariage - avancées modestes au regard des critères contemporains, mais qui représentaient une transformation réelle des pratiques[1729].

L'effet le plus durable de l'école sur la cellule familiale résida sans doute dans la formation d'une « nouvelle mère », porteuse des normes alliancistes et capable de les transmettre : l'ancienne élève devenue mère inculquait à ses enfants le français, les règles d'hygiène et les valeurs apprises en classe, enclenchant un cycle de socialisation qui prolongeait l'école dans le foyer[1730]. Les institutrices elles-mêmes incarnaient ce modèle : instruites, salariées, mariées à des hommes de même formation, elles offraient par leur seul mode de vie un modèle alternatif de féminité qui, bien que contesté, irrigua progressivement les représentations[1731].

IV.3. Résistances communautaires et l'épreuve de Vichy

[1727]Susan Gilson Miller, « Gender and the Poetics of Emancipation: The Alliance Israélite Universelle in Northern Morocco, 1890-1912 », dans L. Carl Brown et Matthew Gordon (dir.), Franco-Arab Encounters. Studies in Memory of David C. Gordon, Beyrouth, _ University of Beirut Press, 1996, p. 229-230.

[1729]M. M. Laskier, The Alliance Israélite Universelle and the Jewish Communities of Morocco, op. cit. ; sur la dimension de genre de ces réformes, S. G. Miller, « Gender and the Poetics of Emancipation », art. cité, p. 126.

Ces transformations ne s'opérèrent pas sans heurts. Dès l'époque précoloniale et pendant tout le Protectorat, des rabbins et des familles dénoncèrent l'école de l'Alliance comme un vecteur d'assimilation menaçant l'autorité religieuse et la cohérence des pratiques communautaires ; la scolarisation des filles, l'enseignement du français et l'introduction de savoirs profanes cristallisèrent ces inquiétudes[1732]. Daniel Schroeter et Joseph Chetrit ont analysé la « double rupture » que l'entreprise d'émancipation impliquait pour les élèves : rupture partielle avec l'environnement musulman, rupture partielle avec la tradition religieuse juive - et ils ont montré combien le déclin de l'autorité rabbinique, corollaire de l'ascendant des maîtres et maîtresses de l'Alliance, nourrit les tensions internes aux communautés[1733]. Il faut se garder de réduire ces oppositions à de l'« obscurantisme » : elles exprimaient aussi une volonté de préservation identitaire face à un projet qui, sous couvert d'émancipation, menaçait de dissoudre des structures séculaires - et cette résistance fut parfois le fait de femmes, dont l'historiographie commence seulement à retrouver la voix.

La période de Vichy constitua pour les écoles et pour les communautés une épreuve d'une autre nature. Les dahirs du 31 octobre 1940 et du 5 août 1941, pris en application des statuts des Juifs sur injonction des autorités du Protectorat, instaurèrent exclusions professionnelles, *numerus clausus* et restrictions économiques[1734]. Le rôle du sultan Mohammed V demeure objet de débats : Robert Assaraf a documenté ses gestes protecteurs et sa réticence envers la législation antisémite, sans que cette posture ait empêché la promulgation des textes ni l'application effective des discriminations[1735]. Les écoles de l'Alliance parvinrent à se maintenir durant ces années noires ; et si la communauté juive marocaine fut, comparativement à celles d'Europe, relativement préservée - il n'y eut pas de déportation de masse depuis le Maroc -, l'expérience de la vulnérabilité marqua durablement les esprits et pesa sur les recompositions de l'après-guerre[1736].

IV.4. Une hybridité créatrice

Au terme de ces transformations, de ces résistances et de ces négociations, les communautés juives marocaines n'étaient ni purement traditionnelles ni entièrement assimilées : elles évoluaient dans un espace identitaire composite, où le maintien de pratiques anciennes - la Mimouna, la cérémonie du henné, la cuisine et la liturgie marocaines - coexistait

---

[1734]Robert Assaraf, Mohammed V et les Juifs du Maroc à l'époque de Vichy, Paris, Plon, 1997 ; voir aussi M. Kenbib, Juifs et musulmans au Maroc, op. cit.

avec l'adoption du français, du vêtement européen et de nouvelles normes domestiques[1737]. Haïm Zafrani a consacré son œuvre à cette longue continuité culturelle judéo-marocaine, que la modernisation allianciste recompose sans l'abolir[1738]. Cette hybridité invite à congédier le paradigme d'une acculturation linéaire : l'action de l'Alliance n'a pas substitué une culture à une autre, elle a déclenché un processus dialectique de réappropriations sélectives, de résistances productives et de créations identitaires - dont les femmes, élèves et institutrices, furent des artisanes de premier plan.

Conclusion

Trois enseignements se dégagent de ce parcours. Le premier est institutionnel : entre 1912 et 1949, l'expansion du réseau de l'Alliance - d'une trentaine d'écoles à plus d'une centaine - fut indissociable de son alliance financière et administrative avec le Protectorat, qui lui conféra des moyens accrus au prix d'une dépendance structurante ; les écoles de filles, antérieures de plusieurs décennies à toute initiative publique en matière d'éducation féminine, furent au cœur de ce dispositif.

Le deuxième enseignement est biographique et professionnel : les institutrices apparaissent comme des femmes aux trajectoires marquées par la mobilité, par la diversité des origines - du recrutement étranger des débuts à la relève marocaine de l'après-guerre - et par des conditions de service contraintes, faites d'inégalités salariales, de subordination hiérarchique et conjugale et de surveillance institutionnelle. Elles ne furent pas pour autant des instruments passifs : leurs correspondances, leurs réseaux et leurs engagements - de Claire Benchimol à Hélène Cazes Benatar - révèlent une capacité d'action et de critique que l'historiographie récente a permis de restituer.

Le troisième enseignement tient à la nature même de la transformation opérée. La pédagogie de la « régénération », fondée sur une différenciation genrée rigoureuse - les garçons pour la cité, les filles pour le foyer -, confia aux institutrices la mission de former des « mères de famille » francisées, jusque dans le gouvernement des corps, du vêtement et de l'hygiène. Les effets sociaux furent réels et mesurables : mobilité économique, sortie du mellah, recul du mariage précoce, accès progressif des femmes à l'espace public. Mais ils ne prirent jamais la forme d'une assimilation pure : ils produisirent une modernité hybride, ni simplement libératrice ni totalement aliénante, dont l'ambivalence est précisément ce que les

[1738]Haïm Zafrani, Deux mille ans de vie juive au Maroc. Histoire et culture, religion et magie, Paris, Maisonneuve et Larose, 1998.

sources permettent aujourd'hui de restituer. En ce sens, les institutrices de l'Alliance - agents d'un projet conçu à Paris, femmes subordonnées dans une institution d'hommes, actrices enracinées dans les communautés marocaines - furent bien les « courroies de transmission » d'une transformation dont elles furent aussi, à leur manière, les premières bénéficiaires et les premières critiques.

Bibliographie

Alliance israélite universelle, Instructions générales pour les professeurs, Paris, 1903.

Alliance israélite universelle, Les Cahiers de l'Alliance israélite universelle - Paix et Droit, Paris, 1921-1940.

Antébi (Élizabeth), Les Missionnaires juifs de la France (1860-1939), Paris, Calmann-Lévy, 1999.

Assaraf (Robert), Mohammed V et les Juifs du Maroc à l'époque de Vichy, Paris, Plon, 1997.

Benbassa (Esther), « L'éducation féminine en Orient : l'école de filles de l'Alliance israélite universelle à Galata, Istanbul (1879-1912) », Histoire, économie et société, n° 4, 1991, p. 529-559.

Bensimon-Donath (Dora), Évolution du judaïsme marocain sous le protectorat français, 1912-1956, Paris - La Haye, Mouton, 1968.

Boum (Aomar), Memories of Absence. How Muslims Remember Jews in Morocco, Stanford, Stanford University Press, 2013.

Chevalier-Caron (Christine), Femmes, éducation et identités au Maroc sous domination française (1862-1962), mémoire de maîtrise (histoire), Université du Québec à Montréal, 2016.

Chouraqui (André), Cent ans d'histoire. L'Alliance israélite universelle et la renaissance juive contemporaine (1860-1960), Paris, Presses universitaires de France, 1965.

Danan (Ariel), « Une institutrice de l'Alliance israélite universelle, Oro Semach », Les Cahiers du Judaïsme, n° 12, 2002, p. 58-62.

Danan (Ariel), « Les instituteurs de l'Alliance israélite universelle (1860-1939). Étude à partir de l'outil informatique et statistique », Archives Juives, vol. 37, n° 1, 2004, p. 111-120.

Fogiel-Bijaoui (Sylvie), « Un chemin d'émancipation : l'Alliance israélite universelle et les femmes juives de Palestine (1872-1939) », Archives Juives, vol. 46, n° 1, 2013, p. 107-119.

Gottreich (Emily), The Mellah of Marrakesh. Jewish and Muslim Space in Morocco's Red City, Bloomington, Indiana University Press, 2007.

Harrus (Élias), L'Alliance en action. Les écoles de l'Alliance israélite universelle dans l'Empire du Maroc (1862-1912), Paris, Éditions du Nadir, 2001.

Kaspi (André) (dir.), Histoire de l'Alliance israélite universelle de 1860 à nos jours, Paris, Armand Colin, 2010 (dont : F. Malino, « L'émancipation des femmes », p. 263-293 ; C. Nicault, « Face au sionisme (1897-1940) », p. 189-226).

Kenbib (Mohammed), Juifs et musulmans au Maroc, 1859-1948, Rabat, Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines, 1994.

Land (Joy A.), Corresponding Lives: Women Educators of the Alliance Israélite Universelle School for Girls in the City of Tunis, 1882-1914, Ph.D., University of California, Los Angeles, 2006.

Laskier (Michael M.), The Alliance Israélite Universelle and the Jewish Communities of Morocco, 1862-1962, Albany, State University of New York Press, 1983.

Malino (Frances), « The Women Teachers of the Alliance Israélite Universelle, 1872-1940 », dans Judith R. Baskin (dir.), Jewish Women in Historical Perspective, 2e éd., Detroit, Wayne State University Press, 1998, p. 248-269.

Malino (Frances), « Prophets in Their Own Land? Mothers and Daughters of the Alliance Israélite Universelle », Nashim, n° 3, 2000, p. 56-73.

Malino (Frances), « "Institutrices" in the Metropole and the Maghreb: A Comparative Perspective », Historical Reflections / Réflexions historiques, vol. 32, n° 1, 2006, p. 129-142.

Miller (Susan Gilson), « Gender and the Poetics of Emancipation: The Alliance Israélite Universelle in Northern Morocco, 1890-1912 », dans L. Carl Brown et Matthew Gordon (dir.), Franco-Arab Encounters. Studies in Memory of David C. Gordon, Beyrouth, American University of Beirut Press, 1996, p. 229-252.

Navon (Albert H.), Les 70 ans de l'École normale israélite orientale (1865-1935), Paris, 1935.

Rodrigue (Aron), De l'instruction à l'émancipation. Les enseignants de l'Alliance israélite universelle et les Juifs d'Orient, 1860-1939, Paris, Calmann-Lévy, 1989.

Rodrigue (Aron), Images of Sephardi and Eastern Jewries in Transition. The Teachers of the Alliance Israélite Universelle, 1860-1939, Seattle, University of Washington Press, 1993.

Schroeter (Daniel J.) et Chetrit (Joseph), « Emancipation and Its Discontents: Jews at the Formative Period of Colonial Rule in Morocco », Jewish Social Studies, vol. 13, n° 1, 2006, p. 170-206.

Weill (Georges), « Le discours scolaire de l'Alliance israélite universelle au XIXe siècle », dans Jérôme Bocquet (dir.), L'enseignement français en Méditerranée. Les missionnaires et l'Alliance israélite universelle, Rennes, Presses universitaires de Rennes, 2010, p. 39-50.

Zafrani (Haïm), Deux mille ans de vie juive au Maroc. Histoire et culture, religion et magie, Paris, Maisonneuve et Larose, 1998.

Zytnicki (Colette), « Moïse Nahon, Yomtob Semach, Samuel D. Levy et les autres. Des notables juifs en situation coloniale ? Les directeurs des écoles de l'Alliance israélite universelle au Maroc (fin XIXe - mi-XXe siècles) », dans J. Bocquet (dir.), L'enseignement français en Méditerranée, op. cit., p. 79-92.

Abbas Muslih Hasan 1
Al-Nahrain University, Iraq

The impact of digital marketing strategies on raising insurance awareness: An analytical study at the National General Insurance Company

تم مشاركة البحث في المؤتمر الدولي للعلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية والذكاء الاصطناعي) الذي عقد في جامعة برشلونة المستقلة، في اسبانيا.
International Conference on Humanities, Applied Sciences, AI
Universitat Autònoma de Barcelona (UAB)
للمدة من 10-12 تموز 2026

Abstract

Digital promotion strategies are essential tools that contribute to the flow of insurance service knowledge among consumers. This study aimed to investigate the relationship and impact of digital promotion strategies (social media platforms, websites, and paid digital advertising) on the growth of insurance awareness (cognitive, emotional, and behavioral) within the context of the National Insurance Company. The research problem lies in identifying and diagnosing the digital promotion gap within the company's marketing structure, which hinders the development and growth of insurance knowledge within Iraqi society.

The research seeks to answer the fundamental question: To what extent does the application of digital promotion strategies contribute to the development of insurance awareness within the company under study? The study adopted a descriptive-analytical approach, focusing on the Iraqi insurance sector. The research sample consisted of customers and clients of the National General Insurance Company, with a random sample of 150 individuals. The primary data collection tool was a questionnaire. The target group responded, and 136 valid questionnaires were returned for statistical analysis, representing a high response rate (90%). The SPAS statistical software was used to process the data, employing a range of statistical analyses including Phorone's test, means, multiple linear regression analysis, and one-way ANOVA. The study's findings revealed a statistically significant positive impact of digital promotion strategies on increasing insurance awareness among customers. The model demonstrated very high power (R^2 = 0.634) at a significance level of 0.000. Social media platforms emerged as the most influential and interactive digital tools, with a mean score of missing value. (4.21) The study then addressed the website's ability to influence the emotions and cognitive behavior of Iraqi consumers regarding the purchase

of insurance products, highlighting the power of digital tools to guide their purchases. The study offered several recommendations, most notably mandating that the National Insurance Company invest in interactive digital content creation through social media networks. It also recommended developing the website into a comprehensive information, advisory, and service channel, focusing on targeted digital advertising campaigns that precisely reach diverse segments of Iraqi society, and building a sustainable insurance culture through the implementation of digital promotional programs. These programs should address both cognitive and emotional dimensions to break down traditional stereotypes and enhance customer trust in the insurance sector.

Keywords: Digital marketing strategy, insurance awareness, National General Insurance Company.

1.Introduction:

The insurance sector is considered one of the fundamental pillars of any country's national economy. It represents a vital financial and investment resource for protecting and managing risks in the modern economy. In light of globalization and the rapid development of the services trade, the insurance sector has witnessed significant and rapid expansion, both in terms of its scope of activity and the diversity of its services. However, the insurance sector in Iraq faces significant challenges, primarily the low level of insurance awareness and literacy, which results in individuals and institutions being reluctant to purchase non-mandatory insurance policies. A thorough understanding of all aspects of insurance services is essential. Simply providing guidance on the importance of insurance as a means of risk management is insufficient; it must be practiced through purchasing and utilizing insurance policies (Jaddah Abdul Karim, 2021). The insurance industry cannot flourish and develop in an environment lacking insurance awareness among members of society. The Iraqi insurance sector is no exception. The weak insurance awareness among individuals leads to reluctance to purchase insurance services, prompting insurance companies to focus on modern marketing techniques, primarily digital marketing strategies.

This is essential for developing and promoting insurance awareness among Iraqi society and for adopting digital marketing as a fundamental tool to address the challenges and competition, as well as the low level of insurance awareness and understanding of insurance services among members of society. With the rapid advancement of digital communication technologies in a competitive environment, it has become imperative for insurance companies to adopt digital marketing strategies as a primary necessity and a fundamental justification for enabling the national insurance company to overcome the

barriers of traditional communication and develop more flexible, interactive messages that stimulate emotional understanding and behavioral awareness among consumers at a lower cost. The research problem is embodied in monitoring a digital marketing gap within the National Insurance Company, which is embodied in the question of the extent of the impact of applying the dimensions of the digital promotion strategy in activating insurance awareness among members of society. The importance of this study lies in providing a quantitative model that works to provide the opportunity for decision-making to restructure the promotional mix and strive towards digital transformation towards creating insurance awareness within the environment of Iraqi society.

2. Literature review and Hypothesis Development

The current study relied on many previous Arabic and foreign studies that included study variables and related studies.

Bombara Abdelrahim (2014) The Impact of Promotional Activity on Increasing Insurance Awareness: A Case Study of a Sample of Customers of the National Insurance Company SAA in Algeria. This research focuses on understanding the nature of the relationship and impact between the elements of the promotional mix (personal selling, public relations, advertising, sales promotion, publicity, and direct marketing) and the levels of insurance awareness among consumers in Algeria. The study aims to consolidate insurance awareness, foster an insurance culture, and emphasize the importance of insurance as a cooperative project that achieves economic and social balance. The primary data collection tool was a questionnaire. The study employed a descriptive-analytical approach, collecting data from a sample of the insurance company's customers. The information and data were then processed and statistically analyzed. The research concluded that there is a statistically significant and positive correlation between the elements of the promotional mix and increased customer insurance awareness. Furthermore, the results showed that promotional tools contribute effectively and directly to clarifying the definition of insurance services for customers, removing any ambiguity surrounding them, and also contribute to... Building a positive mental image enhances their confidence and thus motivates them to purchase the insurance product to protect themselves from risks. At the end of the study, the researcher presented important recommendations, the most prominent of which was working to expand promotional and advertising campaigns through the media for the insurance company in order to simplify information and concepts of the insurance product. The study also recommended focusing on personal selling and concentrating on developing a training

program for employees and sales agents of the insurance company on communication and customer persuasion skills.

Oronde Jeconiah Omondi (2017) The Impact of Digital Marketing Strategies on the Purchase Decisions of the Millennial Generation for Insurance The research mainly seeks to highlight the processes of evaluating the impact of digital marketing tools and channels in their various dimensions (social media marketing, email marketing, SEO, online advertising and pay-per-view advertising) on increasing the volume of revenue and striving to achieve tangible growth in sales levels for small and medium enterprises in the capital, Nairobi. The study instrument was a questionnaire as the primary tool for collecting primary data. The study adopted a quantitative descriptive approach by collecting data through its distribution to a random sample of owners and managers of small and medium-sized enterprises (SMEs). The research results concluded that there is a strong positive relationship with statistical significance between the adoption of digital promotion tools and the growth of company sales. The research presented a number of recommendations, the most prominent of which was the need for managers and owners of SMEs to increase the volume of investment in digital infrastructure and to allocate a special budget for e-marketing. It also recommended the necessity of adopting a flexible strategy to improve search engine optimization in order to ensure that products appear to the target audience. The study also recommended developing and activating the role of training workshops to raise the level of technological awareness and develop promotional and marketing skills, and drafting legislation that supports e-commerce and works to protect digital information and data in order to boost customer confidence in companies.

Mohamed El-Hashemi and Ibrahim Al-Quraishi (2020) The Impact of Digital Marketing on Improving the Marketing Performance of Healthcare Institutions During the Coronavirus Pandemic: A Field Study of a Sample of Private Clinics in Ouargla, Algeria. This research study aims to shed light on the adoption of digital marketing tools (social media, email, websites) in private medical clinics and practices. It also seeks to determine the extent to which these digital tools contribute to increasing efficiency and modifying and developing competitive marketing performance indicators, namely market share and customer satisfaction. This is especially relevant given the exceptional circumstances and restrictions imposed by the COVID-19 pandemic. The study employed a descriptive-analytical approach, utilizing a questionnaire as the primary tool for data collection and analysis. The research concluded that there is a statistically significant positive impact of digital marketing tools on improving the marketing performance of medical institutions in Ouargla. The study

demonstrated that digital marketing tools effectively contribute to maintaining continuous communication with patients and providing them with ongoing medical consultations. The research also offered several recommendations, most notably the necessity of... Medical institutions should work on increasing the volume of investment in developing their digital infrastructure and adopting electronic marketing strategies. It is necessary to design websites for interaction that allow patients to book immediate appointments and receive the immediate appointment remotely. The study also recommended the necessity of training medical and administrative staff within medical institutions on the mechanisms of managing digital medical content with questions and inquiries from patients and the public in a professional manner.

Napocor Interposer(2021) The application and efficiency of digital marketing strategies of life insurance market in Thailand This study examines the digital marketing strategies implemented by five leading life insurance companies and the impact and economic efficiency of these strategies on their financial and administrative performance and marketing investments. The study focuses on analyzing the website's search engine optimization (SEO) and the size of its social media following. The study relied on data collection and analysis using electronic testing tools and direct observation of digital content, in addition to analyzing the company's financial reports. The research tools consisted of digital data, technical testing, and financial analysis. The research concluded that the success of a company's digital marketing strategies depends largely on its objectives, market positioning, deep understanding of its competitive budget, and its technological capabilities. The results also showed that digital marketing via search engines effectively helps startups compensate for their lack of brand awareness and compete with large companies. The research presented a number of recommendations, the most prominent of which was the need for insurance companies to develop their insurance services to be more personalized and innovative to align with the consumer's financial well-being, and to create specialized websites that allow customers to design their own insurance policies and provide easy-to-use digital communication channels across all social media platforms.

Kateryna Marchenko (2022) The study addressed the marketing strategies of insurance companies in light of digital transformation: modern practices and prospects for development. It aimed to keep pace with technological advancements and their direct impact on the competitiveness of service institutions in local and global markets. The study's methodological structure relied on data collection and analysis to compare the digital structure. The researchers conducted a comprehensive comparative statistical analysis of

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

digital marketing strategies, selecting a sample of Ukrainian and foreign insurance companies based on predefined criteria. The research tool led to the analysis of the company's digital footprint in cyberspace and an examination of the structure of digital marketing channels and their traffic across internet networks and other applications through their stores. The researchers reached a key conclusion: a clear disparity exists in the reliance on digital marketing channels between companies. Foreign insurance companies focus heavily on referral channels to attract consumers, while Ukrainian insurance companies rely on direct channels to attract consumers. The study also observed a significant trend towards developing technological applications tailored to each type of insurance product. Based on the findings, the study presented practical recommendations aimed Improvement and development in new levels of competitiveness through the development of mobile applications in order to keep pace and work to provide a platform for users of each type of insurance product.

Sugako Sugesko, Rahmat Hidayat, and others(2022) Analysis of Online Insurance Purchase Decisions and Millennial Consumers in Indonesia The research study seeks to focus on the impact of factors affecting insurance purchase decisions among millennial and younger consumers in Indonesia, and to explore the impact of key factors, which are digital trust, insurance company reputation, insurance service quality, technology used, and, in addition, changing social studies and the environment as an intermediary and motivating factor for purchasing through digital marketing. Regarding the research instrument, the study adopted a qualitative approach using a literature review. Researchers collected, classified, and analyzed published scientific articles and research papers relevant to the topic, constituting a literature review and analysis of previous studies. The research concluded that the decision to purchase insurance online is primarily and directly influenced by trust, which is a fundamental basis for the company's reputation, technological efficiency, and the quality of the product offered. The results also showed that the social influence factor via the internet plays a crucial role in mediating and motivating consumer purchasing decisions. The research offered recommendations, most notably the necessity for insurance companies to build and enhance their digital reputation and work to deepen trust and security across their electronic platforms, while emphasizing the importance of designing user-friendly digital sales channels to meet the public's expectations.

Researchers Berkane Basma and Darouch Mohamed Taher (2022) The Impact of Promotional Policy on Spreading Insurance Awareness among Algerian Individuals: An Exploratory Study of Customer Opinions conducted this study to evaluate and measure the

impact of promotional policies implemented by Algerian insurance companies and all elements of the promotional mix (advertising, sales promotion, public relations, and personal selling) on the levels of insurance awareness among all members of society. The aim was to demonstrate the role of promotional marketing in establishing an insurance culture and changing the negative perceptions held towards the vital insurance sector. The research employed a descriptive-analytical approach, utilizing an electronic questionnaire to collect primary data and information. The questionnaire was distributed to a random sample of consumers across various social media platforms. The study concluded that there is a statistically significant positive impact of the various elements of the promotional mix on the insurance awareness of the studied sample. The study recommended prioritizing the design of promotional and advertising campaigns and directing them through social media to simplify insurance concepts and highlight their importance. Insurance in the process of covering risks and activating the role that is concerned with the public relations aspect of insurance companies to consolidate the building of a positive image in the minds of customers. It also recommended focusing on the efficiency of personal salesmen and developing their skills to break the psychological barrier with members of society, as well as providing promotional incentives with the aim of stimulating sales and attracting new categories and securing their properties.

Tom Beck and Anja Shortland (2022) Insurance and Enterprises: Cyber Insurance Against Ransomware

This book primarily seeks to highlight the concept of "Ex-post Loss Reduction" (EPR) as a distinct form of insurance loss container, and discusses how cyber insurance facilitates business operations by ensuring rapid information system recovery from ransomware, rather than proactively imposing accuracy before the threat. (Industry Insiders), along with tracing the history and documentation of the evolution of cyber insurance solutions since the 1990, the text suggests that this type of insurance, while effective in the short term in reducing a portion of security, may inadvertently undermine long-term cybersecurity. The rapid funding and ease of ransom payments have created financial incentives for criminals, encouraging them to develop their attacks and fully equip their armed forces. This has cast doubt on the "insurability of this digital multitude," as the rejection of a competitive market imposes varying regulatory conditions. Clearly, the criteria for these conditions must be examined, particularly why insurance companies should reconsider their underwriting policies, which rely heavily on the option of ransom payments, to strengthen fundamental defenses.

Trisno Taufik Dharmadasa et al. (2023) The Impact of Digital Marketing Strategies on Millennial Insurance Purchase Decisions: Research specialists generally focused on the guidance of small companies employing modern digital marketing channels to determine the impact of this strategy on the collaboration and attitudes of millennials in Indonesia. They also sought to understand the extent to which digital tools contribute to meeting millennials' aspirations and facilitating their purchasing decisions for various simple products, relying on the Technology Acceptance Plan (TAM). Due to the discontinuation of the TAM model, the study employed quantitative analytical models by collecting data from small research companies' clients. The information and data were statistically analyzed, leading to the conclusion that digital marketing has a statistically significant positive impact on millennial purchase decisions in the Indonesian small market. As is evident from the more efficient and responsive digital marketing, this has consistently increased this generation's interest in purchasing insurance services. The study clearly acknowledged the recommendations regarding whether the degree of clarity of vision is a simple company, and updating the digital marketing strategy to be more like or adhere to advanced technologies of digital customer experience and simple and complex consultation, but linking to the insurance product and with the aim of choosing to confirm clearly.

Virgin Valentine et al. (2023) The Impact of Personal Selling and Digital Marketing on XYZ Insurance Brand Value Building, Jakarta Branch This study focused on the XYZ Insurance brand, highlighting its value (brand power) in the eyes of its customers. The research aimed to identify customer perceptions of digital brand sales by examining how each customer contributes to this value. The study also explored the role of these customers in building brand value and offered management consulting advice that XYZ Insurance could implement, regardless of its brand value. The study employed a descriptive-analytical model, utilizing a questionnaire to collect primary data and information for the descriptive analysis. Brand value analysis was conducted using structural equation analysis (SEM) with a variance-B-SEM methodology and multi-part analysis. The results indicated that personal selling, through its ability to influence brand awareness, significantly impacts brand perception. The indirect effect of personal selling, through its association with brand awareness and customer loyalty, is explained by its contribution to building brand value. At the same time, brand marketing, through brand awareness, perceived quality and customer loyalty, plays a role in causation, but its impact on value remains questionable.

Dayang Has liza Muhd Yusuf (2023) et al. Insurance Marketing Strategies and Risk Protection Awareness Among SME Owners in Northern Malaysia: This study investigates the

impact of the seven marketing mix elements (7Ps) – marketing strategy, risk attitude – on the purchasing behavior of small and medium-sized enterprises (SMEs) in their efforts to mitigate risk. Insurance product providers need to understand the effectiveness of marketing strategies in influencing the purchasing behavior of SME owners. The research employed a descriptive-analytical approach, utilizing a questionnaire. The questionnaire was developed based on adapted and modified items from previous studies. The data were analyzed using a partial structural equation model. The results indicated that only five service marketing strategies—price, promotion, place, process, and physical evidence—have a significant impact on insurance purchasing behavior. The study's findings suggest that agencies tasked with developing SMEs should develop a risk management plan to protect these businesses from potential risks. This implies that SMEs' risk tolerance weakens the impact of all marketing strategies on their insurance purchasing behavior. This study offers theoretical and practical contributions, particularly in identifying the roles of external stimuli and internal processes in influencing insurance purchasing behavior among SMEs.

Jessica Anastasia et al. (2025) The Role of Digital Marketing as a Promotional Tool in Increasing Insurance Product Purchases: A Case Study of PT. Assurance Allianz Life Indonesia This study aimed to enhance customer (patient) relationships and improve the level of trustworthiness through prominent figures and their reliance on their healthcare services. The research relied on a descriptive approach, employing a questionnaire as a primary data and information tool. It was conducted based on immediate reviews with investors, exploring the challenges they face. The study revealed that successful digital marketing helps startups overcome their brand's shortcomings and compete with larger, more sophisticated companies when selecting and targeting keywords. Specifically, insurance companies, distinguished by their innovative and dedicated insurance offerings, specialize in healthcare and consumer welfare, allocating dedicated sections within their websites for the main study and differentiating their insurance policies, increasing user-friendly digital lines for self-service and online claims, cost-effective across all social units, using only keywords accurately, and providing insurance agents with continuous digital communication packages to maintain contact with clients.

Mohammed Abdullah Zamharir (2025) Digital Transformation and Customer Service in the Insurance Sector: The Role of Trusted Media, Satisfaction, and Personalization. This study explores the impact of artificial intelligence (AI) on customer experience in the insurance sector, focusing on multimedia aspects related to personalization and trust building. Data was collected through a questionnaire distributed to a sample of 500

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

customers from various insurance companies and analyzed using structural equation modeling. The results show that AI significantly improves customer experience and enhances trust. Personalization and confidentiality of multimedia are key factors in the relationship between AI and customer experience. The study presents best practices for insurance companies, highlighting the need to leverage AI technologies to deliver personalized services and foster trust. These findings contribute to the existing literature on the role of AI in transforming customer experience in the insurance sector. The study underscores the importance of AI technology in delivering personalized and trusted services, as well as improving customer experience and loyalty. Numerous practical applications exist in areas where AI strategies can be enhanced. Furthermore, this contributes to the existing body of research on artificial intelligence, which is essential to understanding how to transform the customer experience in the insurance sector, leading to greater personalization and trust.

Hamza Qasmiya and Mohamed Bouchenafa (2025) The Role of Digital Marketing Tools in Developing Customer Relationship Management (CRM) in Private Healthcare Institutions in Algeria: The study focuses on identifying the most important features used by private medical institutions in Algeria and demonstrating how these contribute to customer (patient) relationships, improving their privacy, and enhancing the diversity of their clientele. The research employed descriptive analytical models, specifically a questionnaire distributed to the private medical teams' clients. After data collection and sorting, the results were analyzed using statistical analysis software, which validated the digital findings. The study revealed a significant impact of using marketing tools (social media, mobile, and email) on customer relationship management (CRM).

The challenge facing this research lies in the fact that recent studies, which focus on general digital marketing, digital transformation, and the traditional promotional mix, highlight insurance awareness as a general variable or link it to the traditional promotional mix. This research, however, distinguishes itself by breaking down insurance awareness into three precise structural dimensions according to behavioral theory: cognitive, emotional, and behavioral. This gives the study greater analytical depth regarding how awareness is built in the mind of the service consumer. Nevertheless, the topic of activating insurance awareness at different levels of societal culture has not received sufficient attention from researchers and authors, particularly within the study sample. This necessitates examining the impact of digital marketing strategies on developing insurance awareness, a topic that has become a focus of interest for researchers in the field of insurance. Undoubtedly, this leaves open the question of the importance of developing insurance awareness among members of Iraqi

society. Defining the research question is a preliminary step in establishing a framework for addressing the problem under study: To what extent does the application of a digital marketing strategy (social media platforms, website, and paid digital advertising) affect the activation of insurance awareness in its various dimensions (cognitive, emotional, and behavioral) within the company under study? This necessarily means that we are guided by a set of questions upon which the proposed solutions to the research problem depend. The research process aims to provide a suitable and necessary solution to the existing problem, which is as follows:

• what extent does the application of the dimensions of the digital marketing strategy affect the activation of insurance awareness in its cognitive, affective, and behavioral dimensions among customers of the National General Insurance Company?

• What is the level of application of the dimensions of the digital marketing strategy in the National General Insurance Company?

• What is the level of insurance awareness among the research sample in the National General Insurance Company?

• Is there a statistically significant correlation between the digital marketing strategy and the level of activation of insurance awareness?

The importance of this study is evident in its significant theoretical contribution to enriching the diverse Arabic literature on digital marketing for various financial services within the insurance sector. From a practical standpoint, the study provides a scientific, quantitative model that empowers decision-makers within the National Insurance Company to restructure their digital promotional mix towards building a sustainable insurance culture, which in turn reflects positively on national economic development.

3. Material and Methods:

3.1 Study sample and description of its demographic characteristics:

The research population consisted of the National General Insurance Company, an entity within the Iraqi Ministry of Finance that provides insurance services nationwide. It is considered the central hub and the effective system for the government insurance sector. To ensure the sample was representative of the study population, a purposive sampling method was adopted, selecting department heads, division managers, unit supervisors, and employees in the insurance promotion department. This group was chosen because they are the most effective with digital marketing tools and the most aware of their impact on insurance behavior. This ensures their responses are more accurate and reflect the reality of

the company under study. The researcher distributed a questionnaire to all 150 members of the sample, and the data was analyzed using (SPSS) software.

3.2The appropriate statistical methods for the study model:

The study employed a range of statistical methods and techniques to process, tabulate, and analyze the questionnaire responses, tailored to the level of preparedness of the sample or the studied population. Various statistical methods and tools were used to process, collect, and analyze the data, and to determine the number of responses and participants. Statistical and mathematical software (SPSS) and analysis of variance (ANOVA) were also utilized as tools in this study (Al-Mashhad ani & Al-Tamimi, 2011).

3.3 The study form

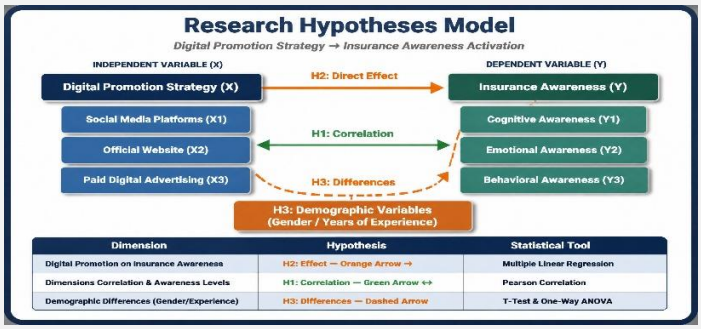


Figure 1: The hypothetical model of the study

The source: Prepared by the researcher

3.4 Research hypotheses:

The researcher relied on the study problem to answer a series of hypotheses as follows:

3.4.1 H1. There is a statistically significant correlation between the use of digital marketing tools and the levels of insurance awareness among the company's clients.

3.4.2 H2. There is a statistically significant effect of the dimensions of digital marketing (social media platforms, the official website, and paid digital advertising) on enhancing insurance awareness at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$)

3.4.3 H3. There are statistically significant differences in the sample's perception of the level of insurance awareness attributable to demographic variables (gender and years of experience)

3.5.1 The concept and dimensions of digital marketing strategy

Promotion is defined as "one of the elements of the marketing mix that works directly or indirectly to convince the target consumers that the goods or services being promoted are capable of satisfying their needs, desires, and tastes according to their capabilities. Promotion consists of a number of elements, which are: advertising, sales activation, personal selling, and specialized and purposeful public relations aimed at achieving communication between what

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

the institution offers in terms of goods or services and its consumers in the target markets and at times that are appropriate for them (Amina, 2015). The most important objectives of the promotional policy are to reinforce positive consumer opinions about the good or service in order to encourage them to purchase it continuously; to work on changing the negative attitudes, opinions, and behavioral patterns of consumers in the target markets into positive attitudes, opinions, and behavioral patterns towards the good or service offered for sale; to provide various information about the good or service to current and potential consumers, which is one of the main objectives of promotion at the appropriate times and through appropriate promotional means; and to try to convince the target consumers of the benefits that the good or service provides, which will lead to satisfying their needs (Musa, 2016) Communication is the process of building and maintaining relationships by informing and persuading one or more customers to develop a positive view of the organization or product offered. (Thamer Al-Bakri et al., 2008) Coordination between the seller's efforts in establishing information outlets, facilitating the sale of the product or service, or in gaining acceptance for a particular idea.

Digital marketing is defined as the marketing or promotional activity for a brand or service, implemented across multiple digital media. This type of marketing aims to reach the largest possible number of customers in an effective and appropriate manner. Digital marketing can be used as a multi-channel platform to promote products or goods to the target audience(Velva et al.,2020) . This includes search engine optimization (SEO), online advertising (Facebook and Google ads), print media advertising, television and radio advertising, digital billboards, email marketing, and mobile marketing via messaging. Digital marketing leverages information, data, and digital technology to enhance the effectiveness of marketing campaigns and measure their performance with greater accuracy. Digital marketing has become increasingly important for companies in carrying out their various marketing activities (H. Lee and C.-H. Cho., 2008). Companies must adapt their promotional strategies to align with current trends and the increasing reliance of society on digital technology and the internet. Digital marketing also enables companies to reach their target audience more effectively and efficiently than traditional methods and promotional techniques such as television and newspaper advertising and billboards. In today's digital age, digital marketing is increasingly active and accelerating with technologies such as artificial intelligence and big data. Companies can use such technologies to gather more detailed data and information about consumer behavior and desires, allowing them to create a series of more effective and relevant marketing campaigns.

3.5.2 Digital Marketing Tools:

There are a number of essential tools used in marketing digital businesses online, including:

1. Website: A website is a marketing tool for a business, allowing it to reach a large number of online buyers. Websites provide an opportunity to obtain more information about the product, its features, and its benefits. They also serve as advertising in themselves, through which the main objectives of informing, persuading, and reminding consumers of available offers can be achieved.
2. Using Search Engines: Customers find the products they need using search engines. These engines, widely available on the internet, offer a wide range of alternatives, enabling customers to reach their desired destinations.
3. Online Advertising: Online advertising provides new advantages, allowing consumers to learn about products accurately without time constraints or travel costs. E-commerce organizations are increasingly leveraging digital marketing information systems to organize their advertising campaigns, whether these ads are displayed on the organization's website or other online platforms) Philip, 2009). This is achieved by placing banner ads for their products on popular websites, which include relevant information. Organizations can also utilize sponsored advertising by placing their ads on selected websites in exchange for financial compensation or other benefits (French, 2013).
4. Email: Email is a crucial marketing tool for organizations conducting business through their online portals to achieve their marketing and promotional goals. To use it effectively, several methods should be employed, including: utilizing free email services to add the organization's name to a mailing list. These lists are then used to automatically send messages to individuals (Booms,1989). The organization provides, through its website and on its page, some services through which you can find its addresses and the email addresses of its friends (Al-Sabbagh,1989).

Technological advancements and the internet have had a profound impact on the insurance sector (T. Pareek et al., 2022). This sector has become more open and receptive to new and innovative marketing methods and techniques, including the sale of insurance services through digital promotion. Digital promotion in the insurance sector encompasses various technologies such as websites, email, mobile devices, search engine optimization (SEO), pay-per-click (PPC) advertising, and other applications. Digital promotion in the insurance sector offers numerous advantages (D. R. Karthi., 2014), including reduced

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

promotional costs, expanded promotional reach, enhanced efficiency in customer data collection, and increased customer engagement rates. Digital promotion enables insurance companies to engage in more personalized interactions with customers and strive to improve customer satisfaction. However, insurance companies also need to understand the challenges of implementing digital promotion, such as ensuring customer data security and optimizing customer interaction across digital platforms. Therefore, insurance companies must consider appropriate digital promotion strategies to leverage this technology. This study provides a theoretical overview of the evolution of digital promotion in the insurance sector.

The promotional mix refers to the set of actions or plans a company uses to market its brand or services in the market (Mohammed and Rivan, 2019). Studies have found a positive impact of applying the promotional mix on sales and organizational profits (Rath et al., 2015). Initially, the marketing mix consisted of only four basic elements: price, product, promotion, and place. The concept was expanded to include seven elements, or what is known as the marketing mix, in the case of marketing strategies for intangible products or services (Rafiq and Ahmed, 1995). The more recent components proposed by Baums and Bittner in 1981 are: process, people, and physical evidence (Rediet al., 2023).

Digital Strategy in the Insurance Sector According to Kotler et al. (Kotler,2017), digital strategy, as a concept, encompasses a set of processes that include all available digital channels for promoting a product or service or for building a digital brand. All digital tools enable producers to find new marketing channels and strive to understand customer behavior with relatively little investment. Insurance companies can increase the number of direct customer touchpoints by enhancing traditional protection products with broader and more convenient financial options, as well as improving their quality. Digitalization can also deliver significant value in terms of customer satisfaction, cost efficiency, and the use of data and information, along with the overall business system of the insurance sector, as illustrated in the following figure (Harnessing ,2020). The digital marketing theory proposed by Kotler and) Keller ,2016) states how digital marketing can increase the effectiveness and dynamism of promotional campaigns to reach a larger customer base. Digital marketing is an effective promotional tool through which organizations seek to increase customer awareness, understanding, and interest in the products or services they offer. The behavioral nature of members of Iraqi society, which is characterized by family participation in the event of a risk or disaster for one of the family members, which does not prompt individuals to seek coverage for those risks, can weaken incomes in general, which does not allow them to even think about insurance(Kamal Rezig,2011).

3.5.3 Objectives of Insurance Service Promotion:

Insurance is a contract whereby the insurer undertakes to pay the insured or the beneficiary for whose benefit the insurance was stipulated a sum of money or other financial compensation in the event of an accident or the occurrence of the risk specified in the contract, in return for a premium or other financial payment made by the insured. (Siham, 2019). It is also defined as the pooling of accidental losses by transferring these risks to insurers, who agree to compensate the insured for these losses or provide other financial benefits in the event of their occurrence, or offer services related to the risk. (Al-Naas, 2016). From an economic perspective, insurance is considered a tool to reduce the risk faced by an individual by pooling a sufficient number of units exposed to the same risk (cars, houses, etc.) to make the losses suffered by the individual collectively predictable. Promotion refers to activities undertaken to highlight the benefits of a product or service in order to motivate customers to purchase it. (Kotler et al., 2005). Promotion within the marketing mix is fundamentally based on effective and continuous communication. Building relationships with customers through personal promotion is considered effective in enhancing their purchasing behavior. (Mohammed, 2022). More insurance companies are utilizing internet services and communication technologies to communicate, attract greater attention, and gain new customers for their products (Reedy et al., 2023), The process of choosing the right option from among several available alternatives to meet consumer needs or desires depends on the product's marketing strategy) Madhavan, 2015)

Thus, each unit owner can subscribe for a share proportional to that risk. The insurance contract is based on three elements: the risk, the premium, and the sum insured. (Nadia, 2014) Objectives of Insurance Service Promotion (Abdel Salam2005) :

1. To spread insurance awareness among the potential beneficiaries and educate them about the benefits of insurance services.
2. To draw the attention and interest of prospective beneficiaries to the advantages of insurance services.
3. Generally, promotion provides information and informs consumers about new and innovative goods and services, their features, and how, when, and where to obtain them. It also encourages consumers to purchase the product and reminds them of its availability periodically.

3.5.4 Insurance awareness

Insurance awareness is the degree to which an individual is convinced of the value of paying a small amount (the premium) in exchange for financial compensation in the event

of a specific risk or loss. In other words, it's about replacing a potential loss with a small insurance premium. Insurance awareness also refers to the degree to which owners and employers are convinced of the importance and benefits of general insurance as a means of protecting the factors of production so they can function optimally (Zainab,1988). This protection safeguards them from any depletion or loss outside the production process, in exchange for a portion of their income paid to the entity providing this protection. The marketing pillars for spreading insurance awareness rely on four key elements) Darr Ayash,2005):

1. Complete understanding of the consumer.

2. Producing a product that suits their needs.

3. Selecting appropriate distribution channels that deliver the product to them in good condition with minimal effort, cost, and time.

4. Achieving efficiency in marketing functions.

The Importance of Promotional Activities in Increasing Insurance Awareness

In the online purchasing process, where there are no intermediary, loyalty and persistence must be analyzed as determining factors from the customer's perspective. Social factors, such as family opinions and other social media platforms, influence the diverse product choices made by customers (Tufail ,2013). Since insurance companies, like group insurance companies, often rely on online networks and the opinions of close friends to inform their decisions (Christopher,2013), in addition to purchasing comprehensive products, this is particularly relevant. Good knowledge of everything related to the insurance sector and insurance in thought and practice. It is not enough to be aware of the importance of insurance as a means used to manage risks, but it must be practiced for the actual product by acquiring these services or benefiting from them (Lazuli, 2021).

The researcher's opinion :Working to increase insurance awareness among a broad segment of the population (individuals and institutions) is a fundamental task that insurance companies must prioritize, especially in light of the revolution in communication and media. This has a significant impact on the revenue these companies receive from premiums, which helps them meet various obligations. This also benefits citizens who are deprived of essential tools needed to confront many risks they may face, risks that could lead to substantial losses. These losses could be avoided if appropriate insurance coverage were available, which, unfortunately, they are unaware of and do not realize that such coverage exists under the umbrella of insurance, without anyone drawing their attention to it.

4.Discussion of Results:

The current study deals with the issue of the statistical presentation for analysis, interpretation, and applied research results. These results and presentation of the arithmetic mean of the scale items, their standard deviations, the coefficient of difference, the maximum and minimum response, level, and the relative importance.

4.1The statistical description of the samples:

Reliability and validity tests – Cronbach's alpha coefficient

Table (1): Cronbach's Alpha Coefficient – Reliability of Study Dimensions

Variable / Studied Dimension	No. of Items	Cronbach's Alpha	Interpretation
Independent Variable: Digital Promotion (X)	15	0.854	Very High – Confirms Instrument Validity
Dependent Variable: Insurance Awareness (Y)	12	0.822	High – Confirms Instrument Validity
Overall Scale	27	0.881	Excellent – Confirms Overall Instrument Validity
Statistical Acceptance Criterion (Nunnally, 1978)	–	≥ 0.70	Reference Standard

Table (1) in the image shows the measurement used in the study using Cronbach's alpha. This statistical test measures how well a set of items consistently measures a single underlying construct. To establish a scientific basis, the study uses Nunally's (1978) statistical acceptance criterion, which requires a minimum alpha coefficient of 0.70 or higher for an instrument to be considered stable and reliable in field research.

1. Dimensional Reliability Analysis

Independent Variable: Digital Marketing (X): This underlying construct consists of 15 items. The resulting Cronbach's alpha coefficient was 0.854, indicating a "very high" reliability level. This demonstrates that the 15 core questionnaire items are highly coherent and accurately measure the dimension.

Dependent Variable: Insurance Awareness (Y): This variable consists of 12 items and achieved a Cronbach's alpha value of 0.822. This value is interpreted as "high," indicating

strong reliability and confirming that the items effectively cover the targeted aspects of insurance awareness without a large margin of measurement error.

2. Overall Instrument Evaluation

Overall Scale: When the two dimensions are combined, the overall scale comprises 27 items and achieves a Cronbach's alpha coefficient of 0.881. This is interpreted as "excellent," demonstrating superior internal consistency across the entire questionnaire.

3. Methodological Significance and Conclusion

All measured alpha coefficients (0.854, 0.822, and 0.881) significantly exceed Nunally's baseline threshold of 0.70. These robust measures formally confirm the validity and reliability of the instrument. They ensure that the data collection instrument is free from random error, possesses excellent structural stability, and is well-suited for other advanced parametric tests, such as correlation and multiple linear regression.

Table (2): Means, Standard Deviations, Ranks, and Importance Levels

Variable / Dimension	Mean	Std. Deviation	Rank	Importance Level
Social Media Platforms (X1)	4.21	0.49	1	Very High
Official Website (X2)	3.78	0.61	2	High
Paid Digital Advertising (X3)	3.54	0.74	3	High
Total Digital Promotion (X)	3.84	0.55	–	High
Total Insurance Awareness (Y)	3.87	0.58	–	High

Reading Table (2) reveals a strong presence of the study variables in the respondents' estimates, as all averages fell within the high range (above 3.68). Social media platforms (X1) topped the ranking list with an arithmetic mean (4.21) with a relatively low standard deviation (0.49), which indicates a great convergence in the opinions of respondents about the prominent role of these platforms. In contrast, paid digital advertising (X3) ranked last with a mean (3.54) and a higher deviation (0.74), indicating greater variation in respondents' evaluation of this dimension. The average total insurance awareness reached (3.87), which reflects a relatively high level of awareness that is still capable of being raised and developed through intensifying digital promotion.

Table (2) aims to measure the trends of the study sample and prioritize the dimensions of digital promotion based on the respondents' answers, in addition to evaluating the overall level of both the independent and dependent variables. A detailed statistical analysis of the table is presented through the following sections:

First: Detailed Analysis of the Dimensions of the Independent Variable (Digital Promotion - X)

Social Media Platforms (X_1): These platforms ranked first in the evaluation of the sample, achieving a very high mean score of 4.21. This mean score was accompanied by the lowest standard deviation in the table, at 0.49, a strong statistical indicator reflecting very little dispersion and a high degree of agreement and consistency in the respondents' opinions regarding the leading role of social media, thus granting them a very high level of importance. The Official Website (X_2): This website came in second place with a mean score of 3.78 and a standard deviation of 0.61, achieving a high level of importance. This demonstrates the respondents' high awareness of the importance of official websites as a source of insurance information. Paid Digital Advertising (X_3): It dropped to third and last place among the dimensions with a mean of 3.54 and recorded the highest dispersion and standard deviation of 0.74, indicating a significant variation and relative difference in respondents' views on the effectiveness of paid advertising. Despite this, it maintained a high level of importance.

Second: Overall Analysis of the Total Variables (Independent and Dependent)

1. Total Digital Promotion (Independent Variable - X): The overall digital promotion scale recorded a total mean of 3.84 and a standard deviation of 0.55, with a high level of importance, confirming that the adopted digital promotion system falls within the scope of effective and robust implementation.
2. Total Insurance Awareness (Dependent Variable - Y): The overall level of insurance awareness achieved a promising mean of 3.87 and a standard deviation of 0.58, with a high level of importance.

Third: Conclusion and Statistical Decision-Making

The comprehensive structural reading of the data in "image_4.png" shows tangible success. Digital tools have a significant impact, with all arithmetic means exceeding 3.50 (and falling entirely within the high range based on the five-point Likert scale). The results statistically confirm that respondents trust and are primarily influenced by "social media platforms" as their main channel, giving management a clear guiding indicator to focus promotional budgets and intensify awareness campaigns through these platforms to

maximize returns and bring overall insurance awareness (3.87) to the highest level of importance (Very High).

4.2 Testing demographic hypotheses (T-test and ANOVA) Gender Variable – T-Test

Table (3): Independent Samples T-Test Results for Gender Variable

Gender	Mean	Std. Deviation	t-value	Sig.
Male (n = 74)	1.14	0.56	1.82	0.256 (Non-significant)
Female (n = 65)	–	0.52	1.91	–

This test aimed to determine whether there were statistically significant differences between the mean responses of males and females in the study. The total sample consisted of 139 respondents, divided into 74 males and 65 females, ensuring a similar size for the two groups and enhancing the statistical comparison. Looking at the descriptive results, the mean for males was 1.14 with a standard deviation of 0.56, while the standard deviation for females was 0.52, indicating a high degree of homogeneity and similarity in the dispersion of responses between the two groups. The calculated t-value was 1.82 for males and 1.91 for females, based on the assumption of equal or unequal variance. The statistical significance level (Sig.) was 0.256. In statistical terms, differences are considered significant only if this value is less than the well-established significance level of 0.05. Since the current value (0.256) is much larger than 0.05, the result is formally classified as statistically non-significant.

4.2 Multiple Linear Regression Analysis and H2 Effect Hypothesis Test

Table (4): Multiple Linear Regression Results – Effect of Digital Promotion on Insurance Awareness Activation

Variable	B	Std. Error	t-value	Sig.
Constant	–	0.124	4.92	0.000
Social Media Platforms (X1)	0.412	0.091	5.41	0.000
Official Website (X2)	0.298	0.104	3.18	0.003
Paid Digital Advertising (X3)	0.187	0.112	2.31	0.021

This model aims to measure the contribution and impact of three independent variables—social media platforms (X_1), the official website (X_2), and paid digital advertising (X_3)—in predicting the dependent variable, "insurance awareness."

First: Analysis of the Unstandardized Coefficients (B)

The regression coefficients (B) indicate the direction and strength of the relationship between the independent and dependent variables:

1. Social media platforms (X_1): Recorded the highest effect coefficient of 0.412, meaning that a one-unit increase in social media engagement leads to a 0.412-unit increase in insurance awareness, the strongest correlation in the model.
2. The official website (X_2): Ranked second with an effect coefficient of 0.298, indicating its effective and positive contribution to increased awareness.
3. Paid digital advertising (X_3): Also recorded a positive effect, but to a lesser extent, at 0.187. Second: Testing Significance and Statistical Significance (t-value & Sig.)
4. To determine the validity of this effect and whether it is due to chance, we rely on the t-value and the statistical significance level (Sig.) compared to the scientifically accepted significance level (0.05):
5. Social Media Platforms (X_1): The calculated t-value was 5.41 with a significance level of **0.000**, which is very statistically significant ($p < 0.01$).
6. Official Website (X_2): The calculated t-value was 3.18 with a significance level of **0.003**, which is fully statistically significant ($p < 0.05$).
7. Paid Digital Advertising (X_3): The calculated t-value was 2.31 with a significance level of **0.021**, which is also statistically significant as it is less than 0.05.

Table (5): Results of multiple regression analysis of the impact of digital promotion on activating insurance awareness

R (Correlation Coefficient)	R^2 (Coefficient of Determination)	F-value	Sig.
0.796	0.634	41.52	0.000

Table (6): Reference Model Summary – Model Quality Indicators

The model quality indicates a very strong correlation between the diverse variations in the development of communities and the variables of digital insurance awareness ($R = 0.796$). The differential power ($R^2 = 0.634$) means that the three digital variations explain 63.4% of the total variation in insurance awareness, a very high explanatory percentage in the diverse social sciences. The recorded F-value (41.52) was significant (Sig. = 0.000), well below the

significance threshold (0.05), confirming the existence of a statistically significant indicator of an alternative digital strategy in insurance security and supporting your agreement with the second hypothesis (H2). The social contact points (X1) were identified with the highest standard resistance (β = 0.412) and the highest t-value (5.41) at a significance level of (0.000).

5.Discussion

The results of this study indicate that the digital marketing strategy adopted by the National General Insurance Company has a statistically significant and positive impact on raising insurance awareness among its customers across three dimensions: cognitive, emotional, and behavioral. The overall regression model yielded an F-value of 41.52 at a statistical significance level (Sig. = 0.000), with a coefficient of determination (R^2 = 0.634), indicating that approximately 63.4% of the total variance in insurance awareness is collectively explained by the three dimensions of the digital marketing strategy: social media platforms (X1), the company's official website (X2), and paid digital advertising (X3). Furthermore, descriptive statistics revealed that social media platforms recorded the highest mean (4.21) with the lowest standard deviation (0.49), confirming a strong consensus among respondents regarding their pivotal role. The overall average insurance awareness score was 3.87, reflecting a high level of awareness, but one that can be improved through continued digital engagement. Prior to inferential testing, the reliability of the research instrument was verified using Cronbach's alpha coefficients (0.854) for digital promotion and (0.881) for insurance awareness, both significantly higher than the acceptable minimum of (0.70).

These results are consistent with previous studies indicating that integrated digital communication channels significantly outperform traditional promotional methods in reaching diverse consumer segments and accelerating attitude changes toward insurance services (Chaffey & Ellis-Chadwick, 2022; Kotler et al., 2021). The prioritization of social media platforms—which exhibited the highest standardized beta (β = 0.412, t = 5.41, Sig. = 0.000)—reflects the conclusion that digital marketing tools significantly enhance customer loyalty in the Iraqi insurance sector. The official website confirms (β = 0.298, t = 3.18, Sig. = 0.003) and these converging results reinforce the hypothesis that a multi-channel digital system, when strategically coordinated, produces cumulative awareness effects that no single promotional tool can achieve in isolation.

This discrepancy may be attributed to the relatively modest predictive contribution of paid digital advertising (β = 0.187, t = 2.31, Sig. = 0.021) compared to social media platforms and the official website, which partially contradicts the substantial financial investment typically directed towards advertising campaigns in companies. This discrepancy can be

structurally explained by the lack of precise demographic and psychological targeting in current digital advertising practices in the Iraqi insurance sector, as well as increasing consumer skepticism towards sponsored promotional content. The relatively high standard deviation recorded for paid advertising (0.74) also reflects significant variability in respondents' opinions, indicating that advertising messages have not yet achieved sufficient relevance or personalization to uniformly influence different customer segments (Al-Maadi, 2024). Furthermore, the underdeveloped state of the digital advertising ecosystem in Iraq—characterized by inconsistent platform penetration and limited data-driven campaign optimization—constrains the potential reach and persuasive impact of this promotional dimension. This is attributed to the fact that social media platforms function as multidimensional communication environments, simultaneously activating cognitive processes, emotional attachment, and behavioral inclinations toward insurance products. Unlike one-way paid advertising, social media facilitates content sharing among individuals, instant interaction, and the building of community trust—all factors that are particularly influential in collectivist societies like Iraq, where word-of-mouth recommendations and social evidence are powerful drivers of consumer decisions (Verhoef & Lemon, 2022). Regarding demographic findings, the t-test analysis showed no statistically significant gender differences in insurance awareness (Sig. = 0.256 > 0.05), with males and females scoring similarly close to each other (3.82 and 3.91, respectively). This convergence suggests that digital marketing tools exert a broadly similar impact across genders, reflecting the democratic nature of access to digital media. In contrast, one-way ANOVA revealed statistically significant differences attributable to years of professional experience ($F = 3.84$, Sig. = 0.012 < 0.05), with respondents with more than 10 years of experience scoring significantly higher mean awareness (4.18) compared to those with less than 2 years of experience (3.45), suggesting that institutional exposure and accumulated professional knowledge significantly enhance the effect of digital promotional stimuli on insurance knowledge.

Despite these promising results, some limitations should be noted. The study sample was limited to 136 respondents from a single public institution—the National Insurance Company—which restricts the generalizability of the findings to private insurance companies or the Arab insurance market as a whole. Furthermore, the cross-sectional design only captures respondents' perceptions at a single point in time, preventing a longitudinal assessment of how the effects of digital marketing evolve across stages of awareness. Moreover, Iraq's relatively limited digital infrastructure, including unreliable internet access

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

and a limited variety of platforms, may weaken the validity of these findings when applied to more digitally mature markets. Therefore, future research is encouraged to adopt longitudinal designs, expand the sample size to include private and regional insurance companies, and integrate objective behavioral measures—such as policy purchase rates and digital interaction analytics—along with measures of self-perception, to develop a more comprehensive and externally validated assessment of the effectiveness of digital marketing in promoting insurance awareness.

6.Conclusion

In conclusion, this research provides significant evidence regarding the pivotal role of digital marketing strategies in enhancing insurance awareness among National General Insurance Company customers. Through rigorous quantitative analysis based on 136 valid responses, the study demonstrated that the three dimensions of digital marketing—social media platforms, the company's official website, and paid digital advertising—collectively explain 63.4% of the variance in insurance awareness ($R^2 = 0.634$, $F = 41.52$, Sig. = 0.000). This confirms that a robust digital marketing framework is a powerful and measurable driver of cognitive, emotional, and behavioral awareness. Social media platforms emerged as the most influential factor ($\beta = 0.412$), highlighting their unique ability to simultaneously inform, engage, and motivate customers in a sophisticated digital marketplace. The demographic analysis also revealed that while gender does not produce meaningful differences in awareness levels, years of professional experience significantly shape the depth of insurance knowledge, suggesting that digital outreach efforts should be complemented by targeted and tailored capacity-building programs for less experienced customer segments.

However, it is important to acknowledge some limitations of this study. These include the limited sample size—the National General Insurance Company—and the use of a cross-sectional design that captures perceptions at a specific point in time. This may restrict the scope of the findings and limit their generalizability to private insurance companies, regional markets, or digitally advanced economies. Furthermore, the relatively small sample size and the self-reported nature of the data introduce potential bias in responses, which could affect the accuracy of the estimates. Addressing these limitations is a priority for future research, as overcoming them is essential for building a more robust and applicable knowledge base for digital marketing in the insurance sector.

Specifically, future studies should delve deeper into the long-term behavioral effects of ongoing digital marketing campaigns on insurance policy purchase decisions. This is crucial for a more comprehensive understanding of how digital literacy translates into tangible

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

economic outcomes for insurance companies. Expanding this work will enable researchers to address existing gaps regarding the modifying roles of digital literacy, socioeconomic status, and regional infrastructure in the relationship between marketing and awareness. It will also ensure the broader applicability of findings to practical settings within the Iraqi insurance sector and similar emerging markets in the Arab region.

Acknowledgments:

We extend our sincere thanks and gratitude to everyone who contributed to the completion of this research, especially to the professors and other faculty members in the Department of Financial Studies, Higher Institute for Financial and Accounting Studies, University of Baghdad.

Conflict of interest:

The Authors declare that there is no conflict of interest.

Funding statement:

The authors declare that no funds, grants, or other support were received during the preparation of this manuscript.

Authors' Declaration

We hereby confirm that all figures and tables in this manuscript are our own creation, and that all results were generated by the authors using SPSS software. Reliability tests were conducted, and statistical analysis was performed using means, multiple linear regression, and one-way ANOVA. Therefore, the research instrument is a questionnaire, not pre-existing data.

Ethical Approval: This research has been approved by the local ethics committee at the University of Baghdad.

This manuscript does not include any animal studies.

References

A.Booms, B. H. and Bitner, M. J., 1981. Marketing strategies and organization structures for service firms. Marketing of services, 25(3), pp.47-52 https://www.scirp.org/reference/Index.

Abdel Salam Abu Qahf: Principles of Marketing, Alexandria, Egypt, University Press, 2005. DOI: https://doi.org/10.35560/jcofarts1515

Advancement of the Insurance Industry," in Big Data Analytics in the Insurance

Bou Neira Moussa. (2016). The Importance of Marketing Research in Activating Promotion Strategy. Economic Studies, pp. 39-47. https://www.scribd.com/document/720544472/Tourism-Hospitality-Event-Management-

Jorge-Marques-Rui-Pedro-Marques-Digital-Transformation-of-the-Hotel-Industry-Theories-Practices-And-Gl

D. R. Karthi, "Influences of online marketing in the prospective Indian Insurance Industry," 2014. https://scholar.google.com/

Darr Ayash: The Impact of Social Security on the Dynamics of the National Economy: A Case Study of the National Social Security Fund for Non-Salaried Workers (CASNOS) - Bouterses Network, Master's Thesis, Published, Faculty of Economic Sciences, Department of Economic Analysis, University of Youssef Ben Khedda, Bouterses, Algeria, 2004/2005 ORCID https://asjp.cerist.dz/index.php/en/article/242260

E. Tufail, L. Ricard, and J. Perrien, "Customer loyalty to a commercial website: Descriptive meta-analysis of the empirical literature and proposal of an integrative model," J. Bus. Res., vol. 66, no. 9, pp. 1436–1447, Sep. 2013, Doi: 10.1016/J.JBUSRES.2012.05.011 ORCID. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0148296312001452

Elgar Hy, S. D., & Mohamed, L. M. (2022). The Influences of Services Marketing Mix (7ps) on Loyalty, Intentions, and Profitability in the Egyptian Travel Agencies: The Mediating Role of Customer Satisfaction. Journal of Quality Assurance in Hospitality and Tourism, 00(00), 1–24. https://scholar.google.com/citations

French, A. and Smith, G. (2013). Measuring brand association strength: a consumer-based brand equity approach. European Journal of Marketing, 47(8), pp.1356-1367. ORCID https://doi.org/10.1108/03090561311324363

H. Lee and C.-H. Cho, "Digital advertising: present and prospects," Int. J. Advert., vol. https://books.google.iq/books?

Harnessing the Power of Digital in Life Insurance. (2016, October). Retrieved November 15, 2020. ORCID https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/industries/financial

Kadaifis Amina. (2015). The Impact of Information Technology on the Marketing Mix - A Case Study of a Sample of Algerian Economic Institutions. Doctoral Thesis. University of Mohamed Bougard Bouterses, Algeria. ORCID https://asjp.cerist.dz/en/article/223280

Kamal Rezig. (2011). Takaful Insurance as a Solution to the Problem of the Lack of an Insurance Culture in the Arab World: A Case Study of Algeria. International Symposium on Conventional Insurance Companies and Takaful Institutions: Between Theoretical Foundations and Practical Experience. Ferhat Abbas University, Setif. doi:10.5539/ass.v10n21p26

Kotler, P., Wong, V., Saunders, J., & Armstrong, G. (2005). Principles of Marketing. Fourth European Edition. In Pearson (Vol. 38, Issue 151). ORCID file:///C:/Users/Lenovo/Downloads/Lingerh%20Abe.pdf

M. Madhavan, "Consumer buying behavior-an overview of theory and models," St. Theresa J. Humanity. Soc. Sci., vol. 1, no. 1, pp. 74–112, 2015. ORCID https://scholar.google.com/citations?user=Eg-_WMoAAAAJ&hl=ar&oi=sra

Mohamed Lazoul. (2021). The impact of developing Takaful insurance products on the insurance culture in Algeria. Integration between social security and Takaful insurance as a mechanism for promoting Islamic banking in Algeria (requirements, prospects, solutions). ORCID: https://orcid.org/0000-0001-5334-5801

Mosab Bali, Seddiki Naas. (2016). The Contribution of the Insurance Sector to the Growth of the National Economy. Algerian Journal of Accounting and Current Studies (2), pp. 21-22. DOI: https://doi.org/10.34118/djei.v11i1.116

Muhammad, S. G., & Rafan, S. (2019). An Empirical Analysis of Marketing Mix in the Life Insurance Industry to Purchase Decisions of Life Insurance Products. Management, and Accounting, 1(1), 8–20. https://www.neliti.com/publications/322971/an-empirical-analysis-of-marketing-mix-in-the-life-insurance-industry-to-purchas

Nour Muhammad Walid Al-Sabbagh, The Impact of E-Marketing on Customer Satisfaction in the Telecommunications Sector (A Field Study on MTN and Syriatel), Master's Thesis, Unpublished, Business Administration, Syrian Virtual University, Academic Year 2016, pp. 29-31. https://pedia.svuonline.org/pluginfile.php/771/mod_label/intro

Philip Kotler, Hermawan Karta Jaya & Iwan Setiawan. Marketing 4.0. Moving from Traditional to Digital, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2017, p. 32 https://doi.org/10.1177/0306307024130867...

Philip kotler,Kevin,Delphine manceau,Bernard dubouis,Marketing Management,13 Edition, Pearson ,Education,France,2009,p309. https://dspace.ummto.dz/handle/ummto/20670

Rafiq, M., & Ahmed, P. K. (1995). Using 7ps generic marketing mix. Marketing Intelligence & Planning, 13(9), 4–15. https://doi.org/10.1108/02634509510097793

Raiche Siham. (2019). Developing the Insurance Sector and Applying Cooperative Insurance as an Alternative to Commercial Insurance in Algeria. Journal of Economic Studies and Research in Renewable Energies, 2) 6), pp. 8-46. https://orcid.org/0000-0001-9869-1089

Rath, P. M., Bay, S., Petrizzi, R., & Gill, P. (2015). The why of the buy: consumer behavior and fashion marketing. Fairchild Books. DOI: 10.5040/9781501382222

Reddy, T. N., Mohammad Ghouse, S., & Kumar J S, R. (2023). Marketing Mix- Review of P. Research Journal of Humanities and Social Sciences, 1961, 55–58. DOI: 10.52711/2321-5828.2023.00012

Reddy, T. N., Mohammad Ghouse, S., & Kumar J S, R. (2023). Marketing Mix- Review of P. Research Journal of Humanities and Social Sciences, 1961, 55–58. DOI: 10.52711/2321-5828.2023.00012

S. Huarong and D. Christopher, "Planning an effective Internet retail store," Mark. Intell. Plan., vol. 21, no. 4, pp. 230–238, Jul. 2003, Doi: 10.1108/02634500310480112/FULL/XML.

S. S. Velva and A. I. Tsvetanova, "Characteristics of the digital marketing advantages and disadvantages," in IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, 2020, vol. 940, no. 1, p. 12065. DOI: 10.1088/1757-899X/940/1/012065

T. Pareek, K. Sood, and S. Grima, "The Impact of Big Data Technology https://orcid.org/0000-0003-1523-5120

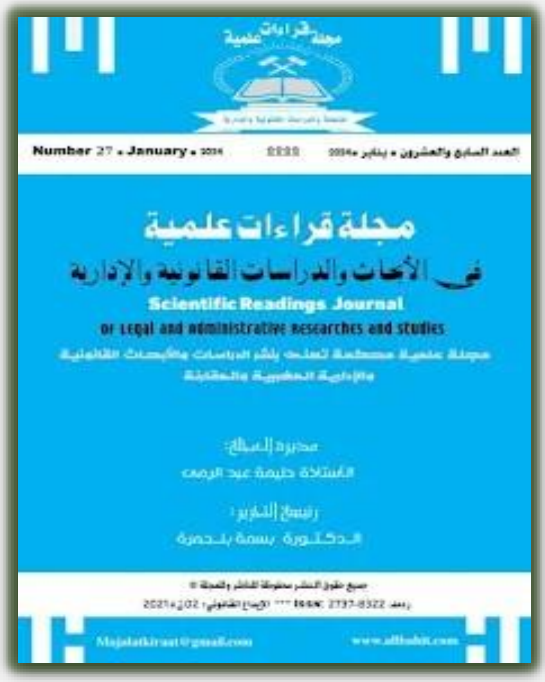
Thamer Al-Bakri, Dr. Ahmed Al-Rahoumi: Marketing Financial Services, First Edition, Ihara Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2008, p. 296. https://kiqp.net/en/bibliography/183567

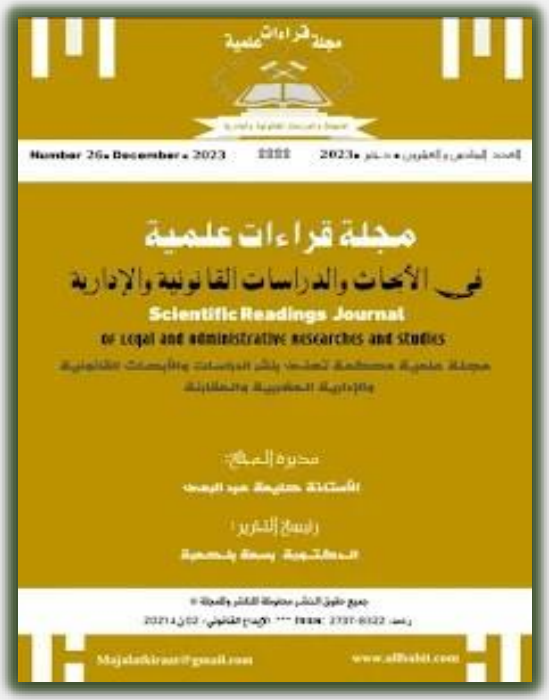
Zainab Hassan Mahmoud Afifi: Insurance Awareness in the Field of Public Insurance in the Private Sector, Master's Thesis in Insurance, Published, Faculty of Commerce, Department of Sports and Insurance, Cairo University, Egypt, DOI: 10.18535/ijmei/v2i9.13

انتهى بحمد
اللـه وتوفيقه ... وجوده وكـرمه
الدائم وتنويـره

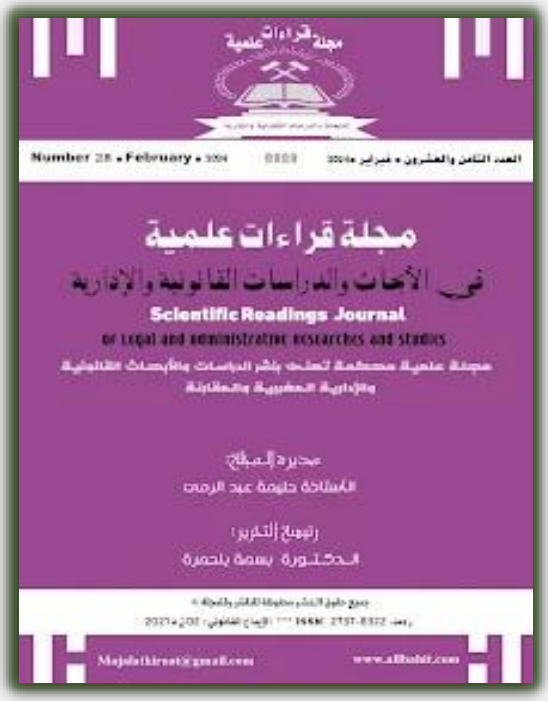
مجلة علمية محكمة
ر دهد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

صدر كذلك عن مجلة قراءات علمية









تقديـــم للـعدد:

ذة حليمة عبد الرمى
هيئة المحامين بالدار البيضاء



بسم لله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...أما بعد؛ إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن نقص شريط مجلة قانونية تنضاف للساحة العلمية كي تكون بين يدي كل باحث وممارس ومهتم بالشؤون القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية، حيث تسنح له الفرصة لنشر مقالاته وأبحاثه المتوفرة على شروط وقواعد النشر المسطرة من قبل طاقم المجلة ويعرف بها على أوسع نطاق....

فبعد تفكير ممل، وشد وجدب، تقرر إخراج هذه المجلة لحيز الوجود، حيث اختار الطاقم المؤسس لها عنونتها بـ (مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية)، وللإشارة، فالعدد الثامن والخمسون من صرح هذا المصنف يتضمن أكثر من 50 عملا علميا جادت به جعب باحثين أفذاذ، أساتذة جامعيين ودكاترة وباحثين في الشؤون القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية، ستكون اضافة كبيرة لميدان البحث العلمي الخصب؛ فالشكر الجزيل لأعضاء للجنتين العلمية والمراجعة اللغوية والنشر كل باسمه وصفته على ما أبدوه من رغبة للتعاون مع طاقم المجلة بقصد الرقي بمستوى البحث العلمي في المغرب والوطن العربي.

وفي انتظار العدد (التاسع والخمسون)، تقبلوا مني معشر الأفاضل أزكى عبارات التقدير والاحترام، والسلام على من اتبع طريق الرحمان...

حرر بالدار البيضاء - المملكة المغربية بتاريخ 2026/08/20.

دار القلم للطباعة والنشر
الرباط - المغرب
موقع الباحث العلمي الرسمي
الطبعة الأولى . موسم 2025/2026